تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد — د . سيد عشماوى — عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى — طارق البشرى — عطية الصرفى

د . أنور عبد الملك — طه سعد عثمان — على فهمى

بشير السباعى — د . طه عبد العليم طه — د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم — د . عاصم الدسوقى — نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان بيومى — د . عبد الخالق لاشين — د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم — د . عبد الرحيم عبد الرحمن — د . يونان لبيب رزق

د . عبد العظيم رمضان

رول مايـر — جودرون كرامر — بيترجران



تاريخ مصر

بين المنهج العلمي والصراع الحزبي

أعمال ندوة

« الإلتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢ »

القاهرة ١٩٨٧

المحرر

د . أحمد عبد الله

أحمد صادق سعد
د . سيد عشماوى
عزه وهبى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
طارق البشرى
عطية الصرفى

د . أنور عبد الملك
طه سعد عثمان
على فهمى

بشير السباعى
د . طه عبد العليم طه
د . عواطف عبد الرحمن

جمال سليم
د . عاصم الدسوقى
نبيل عبد الفتاح

د . زكريا سليمان بيومى
د . عبد الخالق لاشين
د . نجوى خليل

د . سليمان نسيم
د . عبد الرحيم عبد الرحمن
د . يونان لبيب رزق

د . عبد العظيم رمضان

رول مايـــر
جودرون كرامر
بيترجران



الطبعة الأولى
١٩٨٨

الناشر :
دار شهدى للنشر
١٧ ش اسماعيل محمد ـ الزمالك
ت : ٣٤١٠٨٥٨

الاشراف الفنى :
مكتب الفنون وبحوث الاعلان (عرب)
ت : ٦٠٥٩٧٤

شكر وتقدير

أقام المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة « الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ » في الفترة ما بين ٣١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ١٩٨٧ تحت إشراف السيد يوست فيرمولن المدير السابق للمعهد الهولندي .

أود أن أشكر كل الذين شاركوا في تنظيم الندوة .

أولاً ـــ أولئك الذين بادروا بالفكرة :

السيد رول ماير والدكتور رودلف بيترز .

ثانياً ـــ من قام بتنسيق أعمال الندوة :

السيدة مرليز وايرجانج والدكتور أحمد عبد الله الذي مثل الجانب المصري .

كما نتقدم بالشكر إلى إدارة فندق ماريوت الذي عقدت فيه جلسة الافتتاح وكذلك نشكر المعهد الثقافي الإيطالي الذي استضاف أعمال الندوة .

وقد قررنا نشر الأربعة والعشرين بحثا التي قدمت في الندوة في كتاب حيث إنها تعبر عن معظم الأفكار المختلفة في كيفية كتابة تاريخ مصر الحديث .

وقد أوضحت ردود فعل الصحافة أهمية نشر هذه الأوراق العلمية والمناقشات التي دارت حولها لأنها تقدم مساهمة قيمة بالنسبة للتحليل العلمي لهذا الموضوع .

إن مسئولية إعداد مادة هذا الكتاب كانت من اختصاص الدكتور أحمد عبد الله الذي يستحق التهنئة على نتائج عمله فقد بذل بالاشتراك مع الناشر السيد رءوف مسعد جهداً كبيراً لإخراج هذا الكتاب للقارىء .

كما نسجل تقديراً للدكتور عاصم الدسوقي والسيد أحمد صادق سعد والسيد علي فهمي لما قدموه من نصح .

وأخيراً فإنه من دواعي سروري أن أشكر الزميلتين في المعهد الهولندي ، السيدة دجوكه بوينجا والسيدة ريانه تامز اللتين جعلتا من المستحيل ممكنا .

د . كايس فير ستيخ

مدير المعهد الهولندي .

Acknowledgements

From August 31 to September 3 1987 The Netherlands Institute of Archaeology and Arabic Studies in Cairo in cooperation with the National Centre of Social and Criminological Research, the Department of History of the Cairo University and the Department of Arabic Studies of the University of Amsterdam organized a conference on "Commitment and Objectivity in Contemporary Historiography of Egypt 1919 - 1952" under the directorship of Drs. Joost Vermeulen.

I Should very much like to thank all those who participated in the organisation of the conference. I am particularly grateful to those who took the initiative: Drs. Roel Meijer and Dr. Rudolph Peters. The conference itself was organised by Dr. Ahmad Abdalla, who represented the Egyptian counterpart, and Drs. Marlies Weijergang from the Dutch Institute. I would also like to thank the Marriott Hotel for allowing us to hold the inaugural session in one of their halls and the Italian Cultural Institute, which was kind enough to give us the use of their auditorium for the regular sessions.

After the conference it was decided that the 24 papers, which may be considered to be a cross-section of opinions on the writing of the modern history of Egypt, should be published. The reactions of the press make it clear that the publication of the papers and the discussions which followed the lectures, would be an important contribution towards the scholarly analysis of this subject.

The editorial responsability for this publication was in the hands of Dr. Ahmad Abdalla, who is to be congratulated for the results of his work.

Both he and the publisher, Mr. Ra'uf Musad, put an enormous amount of energy into this publication. Dr. Asim El-Dessouki, Mr. Ahmad Sadik Saad and Mr. Aly Fahmi were kind enough to give their invaluable advice during the process of editing.

Finally, it is my pleasant duty to thank two staff-members of the Netherlands Institute, Drs. Rianne Tamis and Ms. Djûke Poppinga, whose thankless task it was to make the seemingly impossible happen.

Dr. C.H.M. Versteegh
Director of the Netherlands Institue.

مقدمـــة

بين يدى القارىء الكريم نتاج جهد بذلناه بإخلاص لكى تصل إليه بأقصى سرعة أعمال ندوة « الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ » سواء فى ذلك الأوراق البحثية التى قدمت للندوة ، أو المناقشات الواسعة التى دارت حولها والتى استلزم تسجيلها وتفريغها جهدا خاصا قام به مشكوراً الأخ سعيد عكاشة . وقد كانت نيتنا الأصلية أن يشمل هذا الكتاب النص الكامل للأوراق والمناقشات معا لتكون تحت ناظر كل من لم تسمح ظروفه بالمشاركة فى الندوة بشخصه . لكن ما كل مايتمنى المرء يدركه . فقد أجبرتنا اعتبارات عدد الصفحات على شيء من الاختصار الاضطرارى الذى نرجو مع ذلك ألا يكون قد أخل بشيء أساسى من مضمون وصورة العمل الذى جسدته الندوة . كذلك فقد كنا نأمل أن يصل هذا الكتاب لدائرة واسعة من القراء من خلال طبعة رخيصة الثمن تتولاها الهيئة المصرية العامة للكتاب عملا بتوصية الندوة نفسها . لكن الإخراج السريع للكتاب قد استلزم نشره بصورة خاصة ، وهو ما قامت به « دار شهدى للنشر » بالتعاون مع مكتب الفنون وبحوث الإعلان (عرب) مع الشكر لكليهما . كما استلزم ذلك تكلفة كبيرة تقاسمها الناشر مع « المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية » الذى سبق وأن ساهم فى تحمل تكلفة عقد الندوة نفسها ، مما يستوجب شكرا خاصا لهذه الهيئة العلمية الأجنبية التى أعانت على تجسيد جهد علمى وطنى من خلال التعاون العلمى المتكافىء ودونما أدنى تدخل فى مضمون هذا العمل الذى بقى وطنيا خالصا والذى قامت عليه هيئتان وطنيتان هما قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، جنبا إلى جنب مع المعهد الهولندى وقسم الدراسات العربية بجامعة امستردام .

إن الندوة التى يحتوى أعمالها هذا الكتاب قد مثلت من حيث دوافع عقدها نقطة التقاء بين دافع علمى تعنى به الهيئات العلمية الوطنية والأجنبية على السواء وهو منهجية كتابة التاريخ ، ودافع وطنى يختص به المثقفون الوطنيون وهو الحرص على احترام التاريخ الوطنى وتفادى الزج به فى المعارك السياسية دون دواع موضوعية . ولأن استخدام التاريخ فى المعارك السياسية قد بلغ على صفحات بعض الصحف مبلغا مجاوزا للحد اعتبره بعض المثقفين الوطنيين نوعا من « المرمطة » لتاريخ الأمة كلها ، فقد كان من الطبيعى أن يتولد إزاء ذلك رد فعل يسعى إلى « الفرملة » فى مواجهة الجنوح . ومن الطبيعى كذلك أن يلوذ المثقف الوطنى بالعلم ليستخدم أدواته فى فرض شيء من الرصانة والاحترام على أسلوب تناول تاريخ بلده ، دون أن يعنى ذلك أى فصل تحكمى بين كتابة التاريخ وخوض غمار الصراع السياسى .

أما من حيث النتائج فقد تمخضت الندوة عن حدث فكرى متميز استحث العديد من ردود الفعل المرحبة والغاضبة فى نفس الوقت . فمن ناحية الاستجابة لدعوة المشاركة فى أعمال الندوة كانت هناك استجابة طيبة سواء من طرف المؤرخين والباحثين الذين تقدموا مشكورين بأوراق بحثية ، أو من طرف عشرات المثقفين المخضرمين والشبان الذين شاركوا فى نقاشات الندوة بمثابرة تثير الاحترام ، أو من طرف الأكثر من ثلاثمائة من الحضور الذى شرفت بهم الندوة والذين مثلوا شريحة متنوعة من أبناء الصفوة المثقفة المصرية .

أما من ناحية الاستجابة الإعلامية للندوة فقد جاءت أيضا واسعة النطاق لتشمل خبرا على شاشة التلفزيون وبرنامجا إذاعيا وخمسين مادة صحفية في الصحف والمجلات المصرية توزعت ما بين خبر وتغطية وتعليق ومقال وإشارة ، بجانب عدد آخر من المواد في الصحف والمجلات العربية . حيث شارك في تغطية الندوة خمسة وسبعون صحفيا وإعلاميا .

ولئن عكست هذه الاستجابة الإعلامية جهدا مشكورا من قبل الكتاب والصحفيين الذين اهتموا بموضوع الندوة ، فقد شابتها مع ذلك بعض الأخطاء العمدية وغير العمدية التى نشير إليها بإيجاز فى هذه المقدمة تاركين محتوى هذا الكتاب ليرد بنفسه على المخطئين وأمام القراء المعبرين عن الرأى العام الوطنى الذى ندين له وحده بالولاء . وأول الأخطاء هو عرض

أعمال الندوة بصورة انتقائية تعكس التحيزات السياسية الفجة لأطراف الساحة السياسية المصرية في الصحف المعبرة عنها ، وهو ما بلغ في حالة بعض الصحف مبلغا معيبا اقترب من حد الكذب الذى لا يليق بصحافة بلد نام تبغى الإسهام في تقدمه بنشر الحقيقة وتنوير الرأى العام . أما ثانى الأخطاء فهو التركيز المبالغ على كلمة الأستاذ فتحى رضوان في الجلسة الافتتاحية للندوة والتى دعى إليها بحكم سنه كشاهد على العصر لا بحكم انحياز منظمى الندوة لوجهة نظره السياسة المعادية لتاريخ حزب الوفد وقياداته . ونفس الأمر يسرى على مساهمة المؤرخ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في الندوة بصفته المهنية لأمن باب التحبيذ لآرائه المعادية للوفد وقياداته . وقد احتوت أعمال الندوة ككل على آراء مخالفة ومتعاطفة مع الوفد بما لا يبرر الحفاوة الشامتة والغضب المستتبيط اللذين تم بهما تلقى آراء هذين الأستاذين . كذلك فقد كان فحوى الندوة التناول الموضوعى لتاريخ الزعماء الوطنيين وليس إلصاق التهم بهم أو اغتيالهم طبقا للانطباع الذى تركته بعض المجلات في تغطيتها للندوة والذى لم يجاوزه فى مجافاة الحقيقة سوى مقالين لأستاذين جامعيين شاركا في الندوة وسمعا ماقيل فيها وأسهما في بعض الذى قيل ثم اختارا بعدها التشكيك في نوايا منظمى الندوة إزاء التاريخ الوطنى والزعامات الوطنية .

أما الخطأ الثالث الذى وقع فيه البعض فكان التشكيك في مغزى التمويل الأجنبى للندوة . ولئن كان من المشروع أن يتساءل المثقفون الوطنيون حول موضوع التعامل مع الهيئات الأجنبية بشكل عام إلا أنه من غير المفهوم أن يطلب من المثقفين الأفراد الالتزام بشىء لم يتفق عليه ، حيث لم يتفق المثقفون المصريون حتى الآن على معايير للتعامل مع هذه الهيئات من عدمه . وفي غياب هذا الاتفاق يكون الأمر متروكا للضمير الوطنى لكل مثقف فرد . لكنه قد كان هناك الذين تجاوزوا فافترضوا أنهم وحدهم أصحاب الضمائر الوطنية ، وتناسوا أن الندوة قد شاركت في تنظيمها هيئات وطنية ، وادعوا أن موضوع تمويل الندوة لم يطرح على الملأ بينما هو قد طرح على لسان منسق الندوة في جلستها الافتتاحية ، وخلطوا بين الجانب الأكاديمى والجانب السياسى للموضوع ، واعتبروا أن كل ما هو أجنبى لابد وأن يكون استعماريا . وهؤلاء بحاجة لمراجعة تجاوزاتهم قبل أن يحولوا بلدهم إلى سجن وقبل أن يجعلوا جميع الوطنيين متهمين بالخيانة العظمى . والأمر يستلزم مراجعة خاصة من قبل سكان بيوت الزجاج الذين يرمون الناس بالطوب .

ويبقى الخطأ الرابع الذى اتخذ شكل تصفية الحسابات الذاتية على حساب النظرة الموضوعية للحدث . وهو ما بدأ مع مقاطعة عدد محدود من كتاب التاريخ للندوة ، وانتهى برفض صحيفتين مجرد كتابة خبر عن الندوة ثم بتناول أعمالها ومنظميها بروح عدائية على يد بعض الكتاب الصحفيين الذين ساءتهم ملاحظات منسق الندوة في جلستى الافتتاح والختام حول « صحفيى العلاقات العامة والوجاهة الذين يرصعون صفحاتهم بصور النجوم بدلاً من البحث عن الجنود المجهولين والذين لا ينقلون للرأى العامة صورة أمينة لما يحدث في صفوف الصفوة لأنهم لا يدينون بالولاء لهذا الرأى العام » . وهى ملاحظات لا تسرى على جميع الصحفيين بالطبع ، كما أنها لا تستوجب الاعتذار لأنها تعبر عن جانب من الصورة الحقيقية لأوضاع الصحافة المصرية . والصحفيون المصريون يمثلون جناحا هاما من أجنحة الصفوة المثقفة بل لعلهم يمثلون حلقة الوصل الوحيدة بين أبناء الصفوة والجمهور الأوسع نسبيا من القراء . ومن هنا تزداد مسئوليتهم عن وضع الصورة الأمينة لنشاط الصفوة تحت ناظر الجمهور ، ليتاح له حق الاختيار على أساس المعلومات الحقيقية لا الصور المجتزأة أو المشوهة . ومن هنا أيضا أهمية وجود علاقة صحية بين الجناح الصحفى والجناح الأكاديمى للصفوة المصرية ، علاقة تقوم على الأمانة والتعلم المتبادل والولاء المشترك للأمة لا على الغطرسة وشراء النجومية الرخيصة .

لقد بدأت ندوتنا بمحاولة للارتقاء إلى مستوى الموضوع الذى اختارته لنفسها ، فكانت « الموضوعية » الشديدة في توجيه دعوة المشاركة لكل أطراف الساحة الفكرية والعلمية والسياسية في مصر . ثم تخللتها نقاشات حادة لمختلف وجهات النظر شملت بعض الاحتداد على الأشخاص . وبعدها انتهت بإجماع الفرقاء على أنها كانت ندوة « بناء جسور » بين المدارس الفكرية والتيارات الوطنية ذات الهموم المشتركة في بلد يتلمس طريقة إلى المستقبل وسط عراقيل شتى .

وقبل أن نترك للقارىء الكريم مهمة القراءة والتقويم نود إضافة هامش صغير . فربما يلاحظ القارىء أن الكثير من كلمات هذه المقدمة قد انصب على الصفوة المصرية التى جاءت الندوة في سياق نشاطها وهدفت للإسهام في بناء الجسور بين صفوفها . وهو ما نراه أمرا طبيعيا باعتبار أن الندوة لم تدع لنفسها أن تكون عملا شعبيا وإن رغب منظموها في توسيع دائرة الاهتمام بموضوعها من خلال نشر هذا الكتاب . لكنه . يبقى لدينا اليقين بأن أوضاع بلدنا مصر لن تتطور إلا من خلال إصلاح صفوف الصفوة من ناحية وارتباط هذه الصفوة بجماهير الشعب من ناحية أخرى . أما مسألة اختيار المثقفين الأفراد لموقعهم من الصفوة والجماهير فأمر متروك لحرية اختيار كل منهم ، وإن بقى الأمل فى أن يزداد عدد وعتاد أولئك الحاملين لمؤهلات الصفوة ويحاولون في نفس الوقت الارتباط العضوى بالشارع . فبجانب الدراسة العلمية لتاريخ البلاد يظل الأمل في حسن فهم التاريخ لحسن صناعة المستقبل منوطا بذلك الفرع من المثقفين العضويين الممثلين لنبت شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء .

المحـــرر

أ) كلمة التقديم

د . أحمد عبد الله

إن قضية إعادة كتابة التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ليست قضية مصرية أو موضوعا قومياً ، وإنما هي قضية دولية ففي إفريقيا على سبيل المثال هناك الآن اهتمام بقضايا التاريخ وتقويم الكتابات التاريخية ، وفي الصين هناك تقويم للكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الصينية بقيادة الدكتور « صن يات صن » .

وفي أوروبا هناك أكثر من مؤشر للاهتمام بهذا الموضوع . فهناك الرسالة العلمية التي أعدت في باريس حول مسألة اضطهاد اليهود في معسكرات النازى ، حيث شكك الباحث في هذه المسألة أو الأرقام الخاصة بها ، ومقدار الجدل الذى أثارته داخل فرنسا . هناك أيضاً مسألة إعادة دراسة الأعمال العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية وقد أعد فيلم وثائقى مثلاً يدلل على أن الوحشية في الحرب لم تكن فقط من الطرف الألماني الهتلرى وإنما الحلفاء أيضاً كانوا وحشيين ، حيث تناول هذا الفيلم الوثائقى عملية ضرب مدينة « درسدن » الألمانية أثناء الحرب . وهناك أيضاً اتفاق مؤخراً بين المؤرخين السوفييت والبولنديين حول إعادة تقويم الموقف السوفييتى من حصار « وارسو » أثناء الحرب العالمية الثانية . حيث يميل المؤرخون السوفييت إلى تبرئة ذمة الاتحاد السوفييتى الذى لم يساعد المحاصرين بالدرجة الكافية ، بينما يميل البولنديون إلى إدانة الاتحاد السوفييتى تحت قيادة « ستالين » في تلك الفترة .

إذن فهذه القضية لا تخصنا وحدنا وإنما هي قضية دولية . ومع ذلك فإن لمصر خصوصيتها دائماً . فثمة فيضٌ من الكتابات التاريخية التي بدأت مع فترة الانفتاح الاقتصادى والسياسى النسبى في منتصف السبعينيات ، هذا الفيض اتخذ شكل الكتب والمؤلفات العديدة ، اتخذ شكل الندوات المختلفة ، وأيضاً شكل الكتابة الصحفية تقريباً بصورة منتظمة حتى لحظتنا هذه حيث تحول التاريخ إلى قضية من قضايا الصراع السياسى الحاد في مصر حالياً .

ومن حيث إن التاريخ أصبح يقع في أتون المعركة السياسية ، فإن الأمر يفرض علينا أن نتوقف لحظة لنناقش منهجية الكتابة التاريخية ومدى صحة أسلوب الاستخدام السائد للتاريخ في المعارك السياسية .

وأعتقد أن تلك مهمة ملحة بالنسبة للصفوة المثقفة المصرية ، ليس فقط فيما يخصُّ الكتابة التاريخية ، وإنما فيما يخص أموراً عديدة أثبتت الصفوة المصرية تخلفاً مدهشاً عن تناولها في الوقت المناسب . فعلى سبيل المثال ودون استطراد ، قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية تثير لغطاً في صفوف الصفوة ، ويتهم البعض البعض الآخر بالعمالة لجهات أجنبية ... إلى آخره .

وبدلاً من ذلك كان باستطاعة المثقفين أن يعقدوا اجتماعاً أو مؤتمراً ليضعوا فيه « ميثاق شرف » لأسلوب التعامل مع الهيئات الأجنبية ، ثم بعد ذلك من يخرج على هذا الميثاق الذى نتفق عليه بشكل جماعى نعتبره خائناً . أما الآن فليس هناك ثمة معايير للتحديد . هذا جانب من جوانب تخلف الصفوة المصرية .

جانب آخر يتعلق بالمعارك السياسية الموجودة في البلاد حالياً . كل امرىء حمل سلاحه وبدأ يمارس دوره ونصيبه في المعركة المقدسة . وقليلون هم الذين تنبهوا إلى أهمية أن يتوقف المثقف لحظة ليفكر في جدوى الصراع والأشكال والأساليب المستخدمة في هذا الصراع .

فلعلها تكون أساليب جنونية بدرجة لا تسمح للصراع أن يكون مثمراً على الإطلاق . لحظة التوقف ليس المقصود بها الخروج من « معمعان » معركة التغيير الاجتماعي والسياسى ، وإنما المقصود بها إعمال العقل وإعمال العلم في قلب المعارك السياسية . وأتصور أن الصفوة المثقفة المصرية متخلفة أيضاً في هذا الصدد ، فقليلاً ما تتوقف لحظة للتفكير في جدوى ما يحدث وإلى أين يقودنا هذا السلوك ؟ !

وأيّاً ما كان غرض الاستخدام السياسي للتاريخ ، شريفاً كان أم خبيثاً ، ولابد أن نذكر الحقيقة التاريخية كما هي . ومع ذلك قد يردُّ البعض على هذه الأطروحة بقولهم إن التاريخ موضع لمجادلات عديدة لأن القضية ليست فقط قضية رواية الأحداث التاريخية ، وبالتالي ذكر الحقيقة التاريخية المجردة ، وإنما هي أيضاً التفسيرات . وعند التفسير تتعدد المدارس ووجهات النظر بالطبع . لكن علينا أن نُميز بين « عرض » المؤرخ للحقائق التاريخية ، سواء أكان ذلك في كتاب أو مقال صحفى ، حيث لا قبول هنا للافتئات على الحقيقة التاريخية ولابد من أن يُحاسب حساباً عسيراً على أى خطأ يرتكبه ، و « تفسير » المؤرخ لهذه الحقائق ، فلا شك أن هامش الاجتهاد هنا واسع ووجهات النظر متعددة ، ويستطيع أن يرد عليه أكثر من طرف بتفسير مضاد كليّاً أو جزئيّاً .

وسواء تعلق الأمر بذكر الحقيقة التاريخية أو تفسيرها فلابد من احترام المؤرخ أو الكاتب للرأى العام أو الناس الذين يقرأون ، لأن المؤرخ مسئول أمامهم عن كل كلمة يكتبها . فالإنسان حين يخلد إلى نفسه ويكتب في التاريخ أو في أي موضوع آخر لابد أن يفهم أن هناك رقيبا عليه ، هذا الرقيب هو هؤلاء الناس لأنهم ليسوا نكرة وليسوا سقط متاع . بالعكس هؤلاء هم المقصد في النهاية ، فلابد أن يعانى الكاتب ولا يتبسط في الكتابة مضموناً ولغة . عليه أن يختار كلماته ويختار مضامينه بعناية ، أن يجهد نفسه ليقدم للناس شيئاً محترما . فليست القضية أن ينتج الواحد منهم عشرين كتابا في عشر دقائق ! هذا إنتاج كمى و« العدد في الليمون » كما يقول أولاد البلد .

ولابد من التمييز بين أمرين : بين موضوعية التناول العلمى أو الصحفي ، وبين حرية الاختيار الفكري والسياسي . كل امرىء يمكن أن يجمع بين الصفتين . حرية الاختيار مكفولة للجميع ولانملك سوى أن نحترم اختيارات بعضنا البعض ، ليس فقط لكى نكون ديمقراطيين ولكن أيضاً لنفهم ألف باء التطور في عصرنا . إن من حق كل إنسان أن يكون له اختياره السياسي والفكرى والأيديولوجى أو ألا يكون له اختيار ، كما يرى . ويُحترم الناس على اختياراتهم فليس هناك اختيار واحد مطلق منذ وجد الإنسان . وحرية الاختيار شيء محترم ومقدس وقمعها قمعاً سياسياً ينتهى إلى بروزها مرة أخرى . ومع ذلك لا يجب أن يكون الاختيار السياسي مبرراً للافتئات على الحقيقة التاريخية . لا يجب أن يكون مبرراً للطعن في الآخرين لمجرد أننى في حالة تنافس سياسي معهم . فلابد من التمييز بين الأمرين : موضوعية التناول وحرية الأختيار .

قد أنتمى للحركة الاشتراكية باختيارى الأيديلوجى ، باقتناعى العقلى ، برغبتى الاجتماعية وانتمائى لمصالح بعينها ، ومع ذلك حين أتحدث عن تاريخ الحركة الاشتراكية لا يجب أن أكذب ، إذا كان فيها عيوب يجب أن أذكرها قبل غيرى ، وإذا عرفت سراً تاريخياً أكشفه لأن الحقيقة ملك للناس ــ كل الناس وليس من واجب المثقف أو المؤرخ أن يكذب على الناس أو أن يخفى الحقيقة لتحقيق غرض سياسي قصير الأجل ورخيص يتمثل في تدعيم موقعه السياسي الراهن . تُذكر الحقيقة كلها لمن وجدها ويكفل الاختيار حراً كاملاً لمن أراد في نفس اللحظة . ذاك هو تعقد الظاهرة البشرية ، وعلى الناس أن يفهموا هذا التعقد .

تناول التاريخ بمعنى المستقبل وليس الماضى ، هو ما يعنينى ويعنى أبناء جيلى من الناحية العملية . فالذى يحدث في مصر اليوم هو ما أطلق عليه د . عبد الخالق لاشين : « قتال الأموات » . أُضيف إلى ذلك أنه « شنق الأموات » بتعبير أحد

الشعراء . فإذا كانت هذه الأمة تُنجب زعماء سياسيين على هذا القدر من الرداءة ــ مثل النحاس باشا وعبد الناصر حسبما يصور لواءات جريدة « صوت العرب » وباشاوات جريدة « الوفد » في معاركهم مع بعضهم البعض ــ إذا كان زعماء هذه الأمة بمثل تلك الرداءة فلا شك أن هذه الأمة نفسها رديئة لأنها لا تنجب إلا هذا النوع ، ويكون من حق الناس عندئذ أن يكونوا « لا مبالين » !

فبأى مناسبة يُضيعُ الناس وقتهم في قضايا التغيير السياسي والتطور إذا كان الزعماء على هذه الشاكلة وليس للناس اختيار بشأنهم ؟ ! هذه الصورة مفروضة على الأجيال الجديدة من الشباب ، وهي في رأيى طعن بسيوف قديمة في قلب الشباب .

أنا لا أقول إن الزعماء السياسيين مبرَّأون من العيوب . يمكن أن ندرس « سعد باشا » أو « النحاس باشا » أو « حسن البنا » أو « جمال عبد الناصر » ونضعهم تحت ميكروسكوب البحث التاريخي . فهم بشر على أي حال وليسوا من صنف الملائكة . لكن في النهاية حين تكون النية مبيتة مع سبق الإصرار والترصد على إبراز زعيم معين في صورة معينة على أنه من جنس الشياطين أو جنس الملائكة ــ وهو ليس هذا أو ذاك بالقطع ــ فمعنى هذا أن هناك عبثا بالتاريخ . ليس فقط قتال الموتى بذرائع الحاضر وإنما عبث بتاريخ الأمة كله . والعبث بتاريخ الأمة هو إضاعة لمستقبلها .

في تصوري أن الأجيال الصغيرة لم تُبنَ على أي وعي فكرى يشتمل على حسّ تاريخى من أي نوع ــ التاريخ بالنسبة لها سوف يصبح تاريخ هذا الصنف من زعماء السوء كما تصورهم الصحف في هذه الأيام .

إن الصفوة المصرية في نزوعها إلى التاريخ لا تخدم المستقبل بقدر ما تخدم أغراضها السياسية الآتية . إننى أشك في أن أى فريق من فرق الصفوة المصرية لديه أي مشروع للمستقبل ــ كلهم سلفيون :

ــ الليبراليون في مصر اليوم ليبراليون على طريقة القرن الثامن عشر . واقرأ صحيفة « الوفد » لتجد الدليل ... حرية الكلمة ــ المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، هذا هو ما يطرحونه اليوم .

أما ليبرالية أوروبا اليوم فهى تعنى إعادة توزيع الثروة الاجتماعية . وعلى ما يبدو فإن هؤلاء لم يقرأوا كتاباً جديداً من كتب الفكر الليبرالى الحديث .

ــ الماركسيون حين أرادوا أن يعودوا للتاريخ عادوا إلى التجربة « الستالينية » ــ الفكر الاشتراكى القمعى وليس الفكر الاشتراكى التحررى ، الكثيرون منهم تبدو عليهم ملامح الستالينية في التفكير وفي الممارسة و « اسأل مجرب » !

أنا لا أعتقد أن هذا الصنف من الاشتراكية القمعية يمكن أن يكون مشروعاً للمستقبل في مصر ، هذه سلفية اشتراكية .

ــ الإسلاميون حين أرادوا أن يعودوا إلى منابع الاسلام الأولى احتدوا في عودتهم فرجعوا بضع سنوات إلى الوراء فكانت عودة إلى الجاهلية وليس إلى الاسلام . وانظروا بعض ملامح التشدد لدى بعض الشبان الإسلاميين ، أى مشروع للمستقبل يملك هؤلاء غير الشكليات والرمزيات التى لا تفى بغرض ؟

إذن هي سلفية ، سلفية اشتراكية ــ سلفية ليبرالية ــ سلفية إسلامية . حتى الفرق السياسية الأحدث مثل « الناصريين » البعض منهم عاد إلى متون « الميثاق الوطنى » لا يبغون عنه حولا .

في تصورى أن الصفوة السياسية المصرية مهترئة ولا تقدم مشروعا للمستقبل ، سواء كل فصيل منها على حدة أو الفصائل مجتمعة . لأن أى مشروع للتطور المستقبلى للأمة ككل لابد وأن يكون مشروعا إجماليا ، لابد وأن يدلى كل فريق فيه بدلوه ــ هذا غائب عندنا .

ولذلك كل ما هو موجود في الساحة السياسة اليوم من « لامبالاة » واسعة النطاق له مبرراته .

فهل من المعقول أن يكون مجموع الصفوة السياسية ــ وهي تضم أعضاء الأحزاب وكتاب الصحف الحزبية وقراء تلك الصحف ــ كلها مليون مواطن فقط ؟ ! وهناك ٤٩ مليون مواطن لا مبالين لا يعنيهم هذا الكلام من قريب أو بعيد ! شيء طبيعي أن توجد تلك اللامبالاة .. شيء طبيعي أن تكون أجيال الشباب محبطة فتلجأ إلى بعض أعمال العنف كسبيل للتعبير .. لأن مشروع المستقبل « غائب » ــ القدرة على التفاهم لصياغة بين القوى المختلفة غير موجودة . إن البحث عن الشرعية في الماضي وليس في المستقبل موقف متخلف من الناحية الفكرية ولا يخدم تطور الأمة من الناحية العملية .

إنني من أنصار الصراع الفكري والاجتماعي والسياسي ، ولكنني أفهم الصراع بمعنى الصراع « الرشيد » ــ الصراع الذي له معنى ، والذي يؤدي إلى شيء في النهاية .

إنه الصراع الذي يدفع التطور إلى المستقبل ، فإذا كانت هناك طبقة مستغلة يؤدي هذا الصراع إلى إيقاف استغلالها أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك حُكام طغاة يؤدي الصراع السياسي إلى إيقاف طغيانهم أو التخفيف منه على الأقل . وإذا كان هناك صراع ثقافي يكون هناك مجال للتطور الثقافي من خلال أن البقاء للأفضل ، ... إلى آخره .

الصراع الذي له معنى هو الصراع الذي يفضي إلى شيء ــ الصراع الرشيد وليس صراع الكلمات والمبارزة بسيوف قديمة وتضييع وقت الأمة والإساءة إلى تاريخها وإلى مستقبلها وإلى أجيالها الشابة ! وبالتالي : معركة التاريخ التي نتحدث عنها اليوم هي معركة المستقبل ومن يُرِدْ أن يصفي حساباته فلْيُصَفِّها مع المستقبل وليس مع الماضي . فليضع كلٌ برنامجه لنحسب الحسابات : من الذي يضع البرنامج الأفضل للمستقبل . ثم فليضع الجميع المشروع المشترك للتطور .

إن الصراع الرشيد هو الصراع الذي يتم على أرضية من الحد الأدنى لوحدة الأمة الوحدة بمعناها الاجتماعي أي أن تضمن الحد الأدنى من المعيشة للطبقات الدنيا والوحدة بمعناها الثقافي أي أن يكون للعلمانيين والدينيين القدرة على التفاهم سوياً لأن البعض منا « خواجات » والبعض منا تقليديون ومحافظون ، ولا توجد لغة مشتركة بيننا إلا بصعوبة شديدة ، مع أننا ننتمي إلى نفس الأمة ونحمل نفس الجنسية . فنحن نعيش في عوالم مختلفة تماماً . ويجب أن تكون هناك وحدة وطنية بالمعنى الواسع ، فالأمة التي يتقاتل مسلموها ومسيحيوها لن تستطيع أن تنتصر على عدو آخر . إن الوحدة الوطنية بمعنى مواجهة العدو الخارجي تستلزم أمة متماسكة رغم كل صراعاتها السياسية الداخلية . وأنا في حل من ضرب المثل بإسرائيل ، فالصراعات السياسية لديهم كبيرة ولكن هناك شيء اسمه « الخطر القومي » و« الأمن القومي » ، إلى آخره .

في تصوري أن الصراع السياسي والطبقي والثقافي والأيديولوجي والفكري « الرشيد » الذي له معنى ووعي ويجذب الناس ولا يجعل ٤٩ مليون لامباليين هو الصراع الذي :

أولا : يتم بأساليب رشيدة غير أساليب الافتئات على الحقيقة التاريخية .

ثانيا : هو الصراع الذي يتم على أرضية الحد الأدنى لوحدة الأمة بالمعاني المختلفة التي أشرت إليها .

أيها السـادة :

هذا هو عنوان مشروع المستقبل الذي أتحدث عنه .. وبهذا المعنى أفهم التاريخ .

ب) ورقة الخلفية

المبارزون بسيوف قديمة
يطعنون الأجيال الجديدة
حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب المسنون

د . أحمد عبد الله

مع ازدياد كمّ الكتابات التاريخية في عصر الإنتاج الكبير للمعرفة يفرض علم التأريخ historiography نفسه كضابط كيفى إزاء الكم المتزايد . إن الكتابة التاريخية نفسها تقع عند مفترق طرق العلم والفن والفلسفة . لكن تقويمها لابد وأن يتم من خلال أداة موضوعية تقع في قلب دائرة العلم . وبغض النظر عن مدى تطور هذه الأداء وكفاءة استخدامها الفعلى يظل إعمالها منشودا لئلا تصبح الكتابة التاريخية موضعا للعبث فيكتب التاريخ من يشاء .. كيفما يشاء . إذ عند ذاك يصبح التاريخ تصورا ذاتيا محضا في ذهن من يتصادف أن يقوموا بكتابته . وهو ما يتصادم مع منطق التاريخ نفسه باعتباره الفعل الحادث لا التصور الذهنى أو المخالجة الشعورية .

وتختلف الصورة بالنسبة لعلم التأريخ من مكان لآخر في العالم المعاصر سواء من حيث مدى تقدم مفاهيمه النظرية concepts وأدواته المنهجية methodology أو من حيث متابعته الفعلية للكتابات التاريخية لتقويمها أولا بأول ، أو من حيث استقراره كعلم أصيل في الجامعات ويحظى باهتمام دائرة أوسع من الناس . وهو بذلك أشبه بالنقد الأدبى والفنى كأداة لتقويم إبداعات الأدب والفن يختلف مدى تقدمها من مكان لآخر في العالم . لكنه يلاحظ نمو الاهتمام بعلم التأريخ بالتوازى مع ازدياد كم الكتابة التاريخية واتساع دائرة نشرها . وهو الاهتمام الذى انعكس في مناطق مثل قارة إفريقيا[1] والصين التى تشهد حاليا تقويما للكتابات التاريخية حول زعيم ثورتها الوطنية صن يات صن[2] . ومن المنطقى تماما أن يتزايد نفس الاهتمام في دولة ذات تاريخ ممتد كمصر برغم التخلف العام لعلم التأريخ بها وعدم مواكبته لطوفان الكتابة التاريخية الذى حفزته التغيرات السياسية الحادة .

والملاحظ أن الصفوة المثقفة المصرية قد حفظت في هذا المجال عادتها التاريخية المتمثلة في الاستغراق في الصراعات دون التوقف لحظة لبحث وتقويم أساليب الصراع . فهى قد فعلت ذلك في مجال الصراع السياسى الذى انخرطت فيه منذ انفتاح منتصف السبعينيات واستمر انخراطها تلقائيا دون لحظة توقف لرسم إطارٍ مجدٍ للصراع . وهي قد فعلت ذلك في بعض المجالات المهنية مثل مجال التعاون العلمى مع الهيئات الأجنبية والذى يثير داخل صفوف الصفوة لغطا كان يمكن معالجته باتفاق أطراف الصفوة على قواعد للعمل في هذا المجال منذ عقد من الزمان . وهي تفعل ذلك أخيراً في مجال الكتابة التاريخية

---

(١) انظر مثلا : Bogumil Jewsiewicki, **African Historiography**, Sage, London, 1985.

(٢) انظر : Sergei Tikhvinsky, Contemporary Western and Chinese Historiograpyhy about Sun Yat-Sen, **Social Sciences**, no 1, 1987, pp 213 - 229.

التى انتشرت دون لحظة توقف لبحث منهجية الكتابة نفسها ، اللهم إلاّ شذرات من المقالات الصحفية حول بعض جوانب هذا الأمر[٣] .

ولعل فقدان الصفوة المثقفة المصرية لأداة تقويم حركتها الخاصة بالملاحظة ــ المشاركة هو الذى جعل هذا التقويم أجنبى المصدر . فباستثناء المقالات الصحفية المشار إليها والاهتمام الخاص الذى أولته مجلة « فكر » غير الدورية لموضوع الكتابة التاريخية ومنهجيتها[٤] تبرز دراسة « الكتابة التاريخية المصرية في الفترة ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢ »[٥] ، ودراسة الفرنسية جيسلين أولوم عن « مصر وتاريخها : القضايا والمجادلات » ، (والتى نشر الجزء الأول منها الذى يعالج تناول التاريخ في الصُحافة المصرية)[٦] كأهم دراستين في هذا المجال .

على أن الباحثين الأجانب إنما يجدون مادة جاهزة للتقويم في الأعمال التى أنجزها بالفعل المؤرخون وكتاب التاريخ المصريون . لكنه بالنسبة لهؤلاء الأخيرين تبقى مشكلة التقويم أبعد عمقا من حيث إنها لابد أن تشمل الإطار العام للكتابة التاريخية المصرية بغض النظر عن كم وكيف الأعمال التى أنجزت بالفعل . إذ يستلزم الأمر تفحصا قبليا للقواعد والأسس التى ترسخت للكتابة التاريخية في مصر سواء باستقرار المفاهيم العلمية أو بحكم العادة واستمرارية القصور الذاتى . وهنا تندرج القائمة المفصلة لمشاكل الكتابة التاريخية والتى تجعل من الإطار العام لها إشكالية في حد ذاتها . وتشمل تلك القائمة مشاكل توافر مصادر الكتابة التاريخية ، ومنهجية البحث التاريخي ، وأسلوب عرض الناتج البحثى ووسائط نقله للجمهور ... إلخ[٧] . وفي هذا النطاق تنطرح الإشكالية المفهومية للالتزام والتجرد ، الذاتية والموضوعية ، الإنصاف والتحيز .

ولئن كانت تلك إشكالية كونية لم تزل موضعا للجدل بين المدارس المختلفة للبحث التاريخى[٨] فإنها في السياق المصرى تحمل مذاقا خاصا . ويرجع ذلك في سببه الأول إلى اتساع نطاق الكتابة التاريخية في الصحف السيارة خلال السنوات الأخيرة بما جعل الصحافة المصرية وسيطا رئيسيا لنقل ناتج البحث والتأمل التاريخيين إلى الجمهور ، بل وبحيث غدا النشر الصحفى مقدمة للانتشار الناجح في صورة الكتاب[٩] . ولما كان للصحافة لغتها بالوسيط الذى تهدف للانتقال من خلاله إلى جمهور واسع نسبيا ويمكن التأثير فيه بدرجة من السرعة بحكم كونه غير متخصص في الدراسة التاريخية . ومن هنا جاءت الحدة غير المعهودة في الجدال بين المتخصصين على مرأى من جمهور المتفرجين الذى اعتاد لغة الإثارة الصحفية . وذلك على النحو الذى اتخذته معركة الأستاذين عبد العظيم رمضان وعبد الخالق لاشين بشأن تقويم الدور التاريخى للزعيم سعد زغلول ، وما استدعاه ذلك من مجادلة تبعية حول منهجية البحث التاريخى في أرض بعيدة تماما عن المحراب المفترض أن تطرح فيه القضايا التخصصية المعقدة[١٠] . صحيح أن القضايا التاريخية يفترض أن تكون ملكا عاما للناس تناقش أمامهم ومعهم دونما محاذير . لكن انتقال الحوار إلى مستوى تناول « المنهجية » كان يفترض تأطيرا جديدا لعملية التحاور وإلا لكان في الصحافة غنى عن كل أقسام التاريخ بالجامعات .

---

(٣) مثلا : صلاح العقاد ، دراسة التاريخ وتدريسه والهوية القومية ، الأهرام ، ١٩٨٧/٢/٢٦ وجمال بدوى ، أنا الماضى ، الوفد ، ١٩٨٧/٥/٢١ ، وعماد الغزالى ، لقاء مع طارق البشرى ، الوفد ، ١٩٨٧/٦/٢٥ ، ومحمود عبد الفضيل ، من التاريخ والتأريخ ، صوت العرب ، ١٩٨٧/٧/٥ ، وفاروق جويدة ، التاريخ وسجناء الماضى ، الأهرام ، ١٩٨٧/٧/١٦ وجمال بدوى ، التاريخ في معلبات ، الوفد ، ١٩٨٧/٧/٣٠ وصلاح العقاد ، هوية الشخصية المصرية من خلال التاريخ ، الأهرام ، ١٩٨٧/٨/٢١ .

(٤) في العدد ٥ ، مارس ١٩٨٥ : ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث . في العدد ٩ ، مارس ١٩٨٦ : على بركات ، مصادر دراسة تاريخ مصر الاجتماعى وعاصم الدسوقى ، الشخصية الوطنية ومشكلة فهم تاريخ مصر الاجتماعى .
في العدد ١٠ ، مارس ١٩٨٦ : عاصم الدسوقى ، نحو منهج لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى .

(٥) Roel Meijer, Contemporary Egyptian Historiography of the period 1936-1952: A Study of its Scientific and Political Character, Amsterdam, 1985 .

(٦) Ghislaine Alleaume, L'Egypte et son Histoire: Actualité et Controverses, Bulletin du CEDEJ, no 20, 2nd sem 1986, pp 9-34

(٧) انظر ندوة مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث المشار إليها أعلاه . وأنظر كذلك مشروع تسجيل التاريخ الشفوى الملحق أدناه والمقدم من الكاتب إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية .

(٨) انظر مثلا : آرنالدو موميليانو ، التاريخ في عصر الأيديولوجيات . ترجمة على حسين حجاج ، الثقافة العالمية ، يوليو ١٩٨٣ .

(٩) Ghislaine Alleaume, op. cit ...

(١٠) انظر : عبد العظيم رمضان ، تاريخ سعد زغلول تعرض للتشويه ، الوفد ، ١٩٨٧/١/٢٢ وأحمد عبد الرحيم مصطفى : من هم حملة المباخر وصانعو الطغاة في السياسة وفي التاريخ ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ ، وعبد الخالق لاشين ، الحقائق الغائبة في نشر مذكرات سعد زغلول ، الهلال ، مارس ١٩٨٧ .

وحتى دونما انزلاق إلى المجادلة حول المنهجية على صفحات الصحف يظل من الضرورى طرح سؤال عام بشأن المؤرخين وكتاب وأساتذة التاريخ الذين اتخذوا من الصحف منبرا لتناول القضايا التاريخية . فهل يبقى هؤلاء عند اعتبارهم كعلماء في المجال ، أم يفترض التعامل معهم كصحفيين يستخدمون التاريخ كمادة صحفية شأنها في ذلك شأن أى مادة صحفية أخرى مقتبسة من الواقع المعاش ؟

إن المفترض في عصر انتشار العلم وانسياب المعلومات أن الخطوط الفاصلة بين رجل العلم الأكاديمى ، والصحافى المحترف ، ورجل السياسة لم تعد قاطعة . إذ أصبح من دعائم مهارة كل منهم على حدة التسلح بقدر من المعرفة المتاح للآخرين . كما استتبع ذلك الاستخدام المتبادل للمنابر المتاحة لكل منهم . ومثلما أن خبرة الصحفى المخضرم أو رجل السياسة المتمرس تصلح أساسا لمادة علمية تدرس أو تبحث في المؤسسات الاكاديمية فإن من حق رجل العلم الأكاديمى أن يخرج بعلمه إلى دائرة أوسع من الناس من خلال منبر الصحافة طالما كانت له المقدرة على تطويع أسلوب عرضه لعلمه بما يضمن حسن استقبال الدائرة الواسعة بل والتفاعل معها . لكنه مع ذلك يبقى لكل من هؤلاء الرجال رداؤه المتميز والمفترض أن يغطى تميزا في الجوهر من حيث إن لكل منهم منطقة تخصص واختصاص جنبا إلى جنب مع المناطق المتداخلة . فلئن وجدت الملامح المشتركة فيما بينهم يظل لكل منهم مع ذلك ملمح متميز هو قاعدة وجود نعته المتميز raison d'être . ومن هنا وجوب خضوع المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يكتبون عن التاريخ في الصحف السيارة إلى قواعد الكتابة التاريخية المتخصصة وبالتالى وجوب محاسبتهم لأنفسهم قبل محاسبة الآخرين لهم على هذا الأساس . إذ يبقى التاريخ تاريخا أيا كانت لغة التعبير عنه أو واسطة انتقاله إلى الناس ، شأنه في ذلك شأن الطب الذى يفترض أن يبقى الطبيب طبيبا سواء كان عمله من خلال مستشفى أو عيادة أو مستوصف أو كان واحدا من الأطباء الحفاة الذين يعالجون الناس على قارعة الطريق . إذ لاذرائعية في العلم وهو يطلب ولو في الصين .

ولاتمثل دعوة المؤرخين لالتزام جانب العلم حين يكتبون في الصحف سوى أضعف الإيمان لمقتضيات القيام بواجبهم . فثمة مستوى أعلى يفترض أيضاً بلوغهم إياه . وذلك هو التصدى الموجب لعرض وتصحيح الحقائق التاريخية التى أصبحت تنتهك في يسر بواسطة الكتاب السياسيين الذين حولوا التاريخ وقودا لتحريك دعاواهم الدوجماتية وإشعال لهيب شعاراتهم الديماجوجية . فلئن كان الوعى العام لدى القراء لا يسمح سوى بمتعة الفرجة على « مرمطة » تاريخ البلاد بأقلام الكتاب السياسيين أو استهجان ذلك بجرعة من اللامبالاة المألوفة فإن دواعى تدخل المؤرخين تصبح أكثر إلحاحا . بل إن في ذلك مختبراً لجدارتهم حين لاتجد الحقيقة التاريخية سواهم للدفاع عنها ، وحين يتجرد كل واحد منهم من تحيزات اختياره الفكرى الخاص فيدافع عن الحقيقة في عمومها وإطلاقها ولو كان في ذلك صالح خصومه الفكريين وإضرار بموقفه السياسى الخاص إن وجد . إن من حق السياسى الغوغائى أن يكذب على الناس فيعدهم ببحور العسل حين يحملونه إلى مقاعد الحكم . فالفيصل هنا هو اختيار الناس أو رغبتهم في تقبل الكذب وهم في النهاية الذين سيدفعون ثمن اختيارهم أحسنوا أم أساءوا . لكن ليس من حق أحد أن يكذب بشأن الحقيقة التى انقضت والناس الذين قضوا نحبهم . وماتقاعُس المؤرخين عن مواجهة الديماجوجية السياسية المتمحكة في التاريخ سوى قبول لهذا الدرك الأشد وضاعة في الكذب ولا يتوقع لهم بعد ذلك من مكانة سوى مكانة الدرك الأسفل حيث لا تكلل رأس المؤرخ إلا بما يكلل رأس الشيطان الأخرس

ولا يغيب عن الذهن الرد الجاهز على مثل هذا النقد المرير . ذلك أن الأمر ليس كله كذبا صراحا ، ولو كان كذلك لا نتصب المؤرخون يدافعون عن شرف المهنة بقدر ما يدافعون عن الحقيقة التاريخية . ولا شك أن الحقائق التاريخية إنما تخضع لمختلف التفسيرات ، وفي إعادة تركيب صورة الحدث التاريخي مجال واسع لذاتية الفنان سياسياً كان أم مؤرخا . لكن

للتفسير قواعده ومذاهبه المفترض أن يلزم المؤرخون انفسهم بها ولو جاءت النتائج غير مطابقة للصور التى تحلم بها ذواتهم . فقد يحلم المؤرخ بإبراز الوجه العظيم لشخصية تاريخية معينة فإذا بقواعد البحث التاريخى تلزمه أيضا بإبراز الوجه الضعيف لنفس الشخصية . وهو مالا يلتزم به السياسيون في العادة فيأتى تصويرهم للشخصيات التاريخية رسوما كاريكاتورية لملائكة ذوى أجنحة وشياطين ذوى قرون . وإذ يضيق الهامش المتاح لرسم صورة البشر العاديين ــ التى هي عصب الحقيقة التاريخية ــ لا يبقى في الساحة إلا المؤرخون ليذكروا الساسة المبالغين والدراويش التابعين بأن ماكان بالفعل يختلف عما تفتعل القرائح الواهمة . وما يسرى على الشخصيات التاريخية يسرى من باب أولى على الحقب التاريخية التى يصنعها البشر فتحمل بصمات أصابعهم المتمكنة والمرتعشة في نفس الوقت . إن التصدى لتزوير الحقيقة التاريخية ليس أقل نبلا من التصدى لتزوير الانتخابات . ومثلما أن التزوير الانتخابى أنواع وفنون لا تقتصر على التصويت نيابة عن الموتى فإن التزوير التاريخى متنوع بالمثل ولا يقتصر على الكذب الصريح .

ولعل أشد أنواع التزوير التاريخى تأثيرا هو أقلها كذبا بالمعنى الضيق وأكثرها حبكة بالمعنى الواسع . فالصورة الكلية ــ الجشطالتية ــ لإعادة تركيب وعرض الحدث التاريخى قد تأتى صورة كاذبة أو على الأقل خادعة وإن امتلأت بالتفاصيل الحقيقية جيدة التوثيق . ويتضح ذلك في أبرز صورة في حالة التأريخ للحركات السياسية بواسطة المؤرخين وكتاب التاريخ الذين يجمعهم بهذه الحركات الانتماء الأيديولوجى والذي يؤدى في الخلاصة إلى توحد ذات الباحث identification مع موضوع بحثه لا من حيث تعلقه واحتفاؤه به ــ وهو أمر مفيد من حيث إعانته على جدية البحث ــ ولكن من حيث توفر سبق الإصرار على رسم صورة محددة ــ رائعة ــ لتاريخ الحركة السياسية المعنية[(11)] .

ويتضح ذلك بجلاء في أعمال ثالوث مؤرخى الحركات السياسية الليبرالية والاشتراكية والإسلامية : عبد العظيم رمضان ورفعت السعيد وزكريا سليمان بيومى على الترتيب . والقاسم المشترك بين هؤلاء الثلاثة هو أن كلا منهم إنما ينجز في نهاية أعمالة الأثر الكلى total effect الذى توخاه عند نقطة البداية ، ألا وهو ترك الانطباع في ذهن قارئه بأن الحركة السياسية التى يؤرخ لها هي الحركة الأكثر شرعية في التاريخ المصرى العام سواء لكونها حركة « الأغلبية الشعبية » أو « الأغلبية الكادحة » أو « الأغلبية الإسلامية » ، وأن بعض الهفوات هنا وهناك لا تنتقص من شرعيتها التاريخية . إن كتابة التاريخ على هذا النحو لا يقصد بها تقديم قاعدة معلومات تعين القارىء على سبر العمق التاريخى لاختياره السياسى وإنما هي أقرب إلى « دعوة للانضمام » للحركة السياسية المعنية . وكتب التاريخ هي عينها بطاقات الدعوة . أما الدعاة فهم المؤرخون . وهو ما يطرح إشكالية اعتبار هؤلاء مؤرخين أم كتاب حركات سياسية يستخدمون التاريخ . وإذ ينطق الجهد البحثى الذى بذله المؤرخون الثلاثة المذكورون وأغنوا به مكتبة التاريخ المصرى بجدارتهم بهذه الصفة ، إلا أن تلك تختلط بصفتهم الأخرى ككتاب حركات سياسية متحيزين لها .

والواضح في حالة عبد العظيم رمضان أنه يؤرخ للحركة السياسية الليبرالية باعتبارها مرادفا للحركة الوطنية عينها وفي القلب من كليهما الوفد حزبا وحركة . والثابت أن الوفد قد احتل موقع القلب . لكن الجسم الوطنى قد احتوى أطرافاً تراوحت علاقتها بالقلب بين التفاهم والتصادم مما أثر على حركة هذا وأولئك ومما يفرض تحليلا تاريخيا للحركة الوطنية المصرية أكثر تعقيدا من مجرد قياس حركة الكل على حركة الوفد . فأحزاب الأقلية ، والقوى السياسية الجديدة التى ارتضت الصراع السياسى في الإطار البرلمانى ، والسياسيون المستقلون كانوا فى غالبيتهم وطنيين وليبراليين بمفاهيم وممارسات متعددة

---

(١١) لا يفلت من هذه الملحوظة كاتب هذه السطور عند تأريخه للحركة الطلابية المصرية . على أن قدر « المعاناة » الذى كابده الباحث ليبلغ قدرا من « الموضوعية » يطمئن إليه ضميره العلمى هو ما قد يتاح للقارىء العربى استشعاره حين تنشر النسخة العربية من أطروحته العلمية التالية :

Ahmad Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books, London, 1985.

(مهادنة ومتشددة ، قمعية وديمقراطية ، نخبوية وشعبوية ... إلـخ) . وفارق بين حركة وطنية تركيبية تقوم في إطار تعددية سياسية رسمية وحركة وطنية أحادية تقوم على أساس « جبهة وطنية » تقود مجموع الأمة . وهو الدور الذى كان يمكن أن يلعبه الوفد لولا انشقاقاته المبكرة وتعجل إقامة نظام لليبرالية السياسية قبل تحقيق درجة أعلى من الاستقلال انتهى في الحقيقة إلى ليبرالية تابعة تحكمت السفارة البريطانية في فعالياتها اليومية وفشلت بمجموع قواها في تحقيق الاستقلال .

ولاشك أن البؤرة الوفدية في منظور عبد العظيم رمضان قد أدت به إلى التبسط في معالجة تعقيدات هيكل الأطراف فلم يجد غضاضة في اعتبار أحمد حسين « فاشيا إسلاميا » واعتبار حسن البنا « إسلاميا فاشيا »[١٢] . وبنفس المنطق جاء الإطار العام لتقويمه للحقبة الناصرية التى أهال عليها التراب بعد انتهائها — عن صواب في سرد التفاصيل وعن خطأ في رسم الصورة العامة — حسبما تدلل كتبه ومقالاته الصحفية العديدة « المنتشرة » بدرجة تغنى عن ذكرها . والمفترض من وجهة نظر علم التاريخ أنه كلما توقع الكاتب أو المؤرخ « انتشارا » أكبر لأعماله كلما توخى الدقة والموضوعية والرصانة خشية أن تأتى التربية السياسية للجمهور من خلال التاريخ بجرعات إضافية من التحيز والديماجوجية المنتشرين أصلا بدرجة كافية .

على أى حال لقد أحسن عبد العظيم رمضان وأستاذه محمد أنيس حين أعادا الاعتبار للوفد في وقت كان ذلك فيه ضروريا لإعادة الاتزان في فهم التاريخ الوطنى . لكن « الأستاذ الدكتور » رمضان قد أتبع الحسنة السيئة فمحاها من ذهن جيل أصغر من جيله هو نشأ على تعلم مبادىء التاريخ الوطنى بعون كبير من الكتابات المبكرة للدكتور رمضان فاعتبره دون مجاملة واحدا من معلميه . لكن الأمر الآن قد اختلف باعتبار أن هذا عينه هو الجيل الذى نشأ في ظل ثورة يوليو بإنجازاتها وعثراتها التى يتوقع من المؤرخين المنصفين تناولها بتعقيداتها لا بتبسط الانحياز الحزبى والمنافسة السياسية . ولعل المنحى الأخلاقى في صياغة هذه الفقرة ومفرداتها من « الإحسان » و « الإساءة » يشيران إلى الجرح الغائر الذى يصيب ضمير القارىء إن لم يحمل عنه الكاتب مقدما هذا العبء . وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ؟ .

ولئن بدت على عبد العظيم رمضان ملامح المؤرخ المتأثر بالتطورات السياسية الحالية في تحليلاته للحركات التاريخية — على الأقل عند مستوى الصياغة[١٣] — فإن مؤرخى الحركة الإسلامية إنما يقدمون نموذجا زاعقا بدرجة أعلى في هذا الشأن . فعبد المتعال الجابرى مثلا يجعل الحركة الوطنية لطلاب الجامعات ما قبل ١٩٥٢ حكرا على الإخوان المسلمين ولايتردد في إيجاز دور اليسار فيها في « التهريج وركوب الموجة »[١٤] . ومن المفهوم « إنسانيا » أن يصطبغ التأريخ للحركة الإسلامية بطعم المحنة التى عانتها في الحقبة الناصرية ونشوة الفرح بصعودها الشعبى بعد ذلك وبرغم المحنة . هذا إلى جانب العاطفة الدينية القابعة في قلب الموقف السياسى لأية حركة سياسية ذات منطلقات دينية والتى تضيف لنظرتها لنفسها وللآخرين في الحاضر والماضى جرعة من التحيز المحتوم الذى يبدو تحيزا للعقيدة . لكنه من غير المقبول « علميا » معالجة تاريخ الحركة الإسلامية بطريقة تظهره كما لو كان تاريخا للملائكة — أو الشياطين في ميزان خصوم الحركة[١٥] — لا تاريخا للبشر العاديين[١٦] . ولاشك أن دراسة زكريا سليمان بيومى حول تاريخ الإخوان المسلمين قد مثلت خطوة نحو الموضوعية

(١٢) انظر : عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٦ .

(١٣) انظر مثلا تحسن لهجته في الحديث عن الإخوان في مساجلاته مع صلاح شادى على صفحات « الوطن » و « الهدف » الكويتيين في نوفمبر وديسمبر ١٩٨٠ .

(١٤) عبد المتعال الجابرى ، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا ؟ ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٩ .

(١٥) هناك على سبيل التذكرة النص الكلاسيكى « الإخوان المسلمون في الميزان » .

(١٦) انظر دحض هذا التميز في السياق العام للتاريخ الإسلامى ككل ، أحمد كمال أبو المجد : « إن المسلمين ناس من الناس ، والإسلام ليس نتوءا ناشزا على تاريخ الإنسانية ومسار تطورها » ، (الخائفون من الإسلام والخائفون عليه ، الجمهورية ، ١٩٨٧/٠/٣٠) .

المنشودة في البحث التاريخي[١٧] . لكن يبدو أن بيومى قد اتجه القهقرى في دراسته لثورة ١٩١٩ والتى تتضح فيها إعادة الصياغة التحكمية لمراحل تاريخية جرت رياحها الفكرية والحركية بعكس ما تشتهى سفينة الاختيار الأيديولوجى للمؤرخ[١٨] . وهو موقف لا يختلف في جوهره عن إلحاح لويس عوض على « علمانية » مصر في مراحل تاريخية سابقة بمقدار يفوق الشواهد التاريخية مثلما يفوق أمانيّ محمد عمارة المترصد دائما للويس عوض بالمقادير المضادة المنكرة للتطور العلماني في مصر .

ويشير اتجاه « الدكتور » بيومى إلى مشكلة ذاتية أعم تترك ظلالا على موضوعية البحث التاريخى في مصر . وتلك هي حصول بعض الباحثين على درجات الدكتوراه من خلال رسائل معتبرة تستوفى الكثير من قواعد المنهج العلمى ، لكن ما أن يتم ذلك للباحث لا يلبث أن يخرج بإنتاج جديد نازلا فيه عن المستوى الذى بلغه عند إعداد رسالة الدكتوراه . ولعل المثال الأبرز على ذلك هو « الدكتور » محمود متولى الذى أعد رسالة معتبرة عن تطور الرأسمالية المصرية[١٩] لم يلبث أن أتبعها بدراسة سياسية فجة حول الحركة الشيوعية المصرية[٢٠] . وبالطبع ينوه ذلك إلى أهمية الأستاذ المشرف على الرسالة كرقيب وضابط لعمل الباحث . لكنه يعنى بالمثل أن الأساتذة الكبار يخرجون لنا بحوث دكتوراه وحملة دكتوراه بأكثر مما يخرجون بحاثة ودكاترة حقيقيين . والأدهى من ذلك أنه يعنى غياب الإحساس بوجود الرأى العام المتخصص وغير المتخصص كرقيب وضابط دائم على عمل الباحثين والكتاب . وهو مايسرى على دائرة واسعة من الباحثين كما يسرى على سائر فروع العلم وليس فقط التأريخ .

وربما لا يعادل فجاجة محمود متولى في تشويه صورة الحركة الشيوعية المصرية في كتابه المذكور سوى استغراق مؤرخها الرئيس رفعت السعيد في تجميل هذه الصورة من خلال إنتاجه الغزير في كتبه المنتشرة بدرجة لاتستدعى ذكرها . وقبل الإشارة إلى بعض أوجه النقد الموجه لرفعت السعيد لابد من الإشارة إلى احتمال وجود درجة من التحيز لدى كاتب هذه السطور إزاء هذا المؤرخ بالذات ــ التحيز ضده لامعه ــ بحكم انتماء الطرفين لليسار المصرى بمفهومه الواسع ووقوع كاتب السطور موقع « المتمردين على الحرس القديم » الذين يعتبرون أن « الدكتور » رفعت السعيد شخصيا ــ بموقعه القيادى في حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وفي الحزب الشيوعى المصرى ــ هو أحد المسئولين الرئيسيين عن الهزيمة السياسية لليسار المصرى ــ في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧ . ومع الإقرار بأن رفعت السعيد قد أضاف للكتابة التاريخية المصرية باختياره التأريخ لحركة سياسية شكلت وتشكل جزءا من الحقيقة السياسية في مصر رغم خضوعها للتجريم القانونى بدرجات اختلفت ــ نصا وتطبيقا ــ حسب الفترات ، إلا أن كتاباته تعتورها أوجه قصور بائنة .

فهو أولا يؤرخ للحركة الاشتراكية الماركسية (الشيوعية) دون اهتمام كاف بالفروع الاشتراكية غير الماركسية أو غير المنضوية في التنظيمات الشيوعية . إذ تناول بشيء من الاستخفاف العناصر الاشتراكية غير الماركسية التى ساهمت في تأسيس أول حزب اشتراكى في مصر (الحزب الاشتراكى المصرى ، ١٩٢٢) بل وكان منها سكرتيره العام الأول (الدكتور محمد عبد الله عنان) وكان حكمه على « إصلاحيتها » أقسى من حكمه على « مغامرة » حسنى العرابى الذى قاد عملية تحويل الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى وانضم إلى الكومنترن في ظروف غير مواتية على الإطلاق . كما أفاد رفعت السعيد

---

(١٧) زكريا سليمان بيومى ،الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ ــ ١٩٤٨م ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ويلاحظ أن كاتب هذه السطور لم يطالع كتاب محمود عبد الحليم « الإخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ » ليكوّن رأيا بخصوص موضوعيته من عدمها .

(١٨) زكريا سليمان بيومى ، الاتجاه الإسلامي في الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(١٩) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٢٠) محمود متولى ، مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

بأن أنطون مارون كان أكثر تعبيرا عن القاعدة الماركسية للحزب على خلاف الحقيقة التاريخية التى وإن أكدت كون مارون مناضلا ماركسيا واعيا (مات في السجن من الإضراب عن الطعام) إلا أن العمال الأعضاء في الحزب كانوا مرتبطين به على أساس من صلابته النضالية لا على أساس تبنى أيديولوجيته الماركسية بصورة واعية . والأرجح أن الفكر السائد لدى هؤلاء العمال كان هو الفكر الاشتراكى النقابى (السنديكالى) حسبما أبرز النشاط الرئيسى للحزب في اتحاد العمال بالإسكندرية وقبل اضطرابات ١٩٢٤ التى أودت بالحزب نفسه ، وحسبما يثير منطوق الشهادات التاريخية التى سجلها رفعت السعيد نفسه للمخضرمين الأحياء الذين عاشوا تلك التجربة[٢١] . وقد فعل رفعت السعيد نفس الشيء ــ الاستخفاف ــ بشأن الجماعات الماركسية التى ظهرت في الأربعينيات والتى نعت البعض منها بالتروتسكية بينما اقتضب تناول تاريخ منظمات شيوعية مثل جماعة الفجر الجديد في الاربعينيات وطليعة العمال والفلاحين والحزب الشيوعى المصرى في الخمسينيات بالمقارنة بإفاضته في سرد تاريخ منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) التى انتمى إليها هو شخصيا .

كما يؤخذ على رفعت السعيد تصويره الرومانسى العام للحركة الشيوعية واللغة العاطفية التى يخدم بها هذا الغرض . إلا أن الأدهى أنه أحيانا ما يوظف المادة التاريخية بصورة تفتعل للحركة القوة والتأثير افتعالا . من ذلك إكثاره من الإشارة إلى « البيانات » التى أصدرتها لجان ومنظمات الحركة في المناسبات المختلفة دون التفات إلى أن قيمة البيان ليست في صياغته أو الجهة الصادر عنها وإنما في مدى انتشاره وتأثيره ، أى في الإجابة على السؤال : من الذى قرأ هذه البيانات ؟ وإلى أي مدى تأثر بها ؟ ومن ذلك أيضاً حديثه عن نشاط خلية شيوعية في قرية مصرية واحدة بما يترك الانطباع بانتشار الحركة الشيوعية في « الريف » المصرى ككل على غير الحقيقة[٢٢] .

على أن أسوأ مكونات بضاعة رفعت السعيد هي أعماله التى يتناول فيها القيادات التاريخية للحركات السياسية المناوئة للحركة الشيوعية والتى تطغى فيها صفته ككاتب حركة سياسية متحيز على صفته كمؤرخ موضوعيا كان أم متحيزا . وأهم عملين له في هذا الصدد هما كتابه عن الشيخ حسن البنا[٢٣] وكتابه عن أحمد حسين[٢٤] ، واللذين لا يتركان للقارىء هامشا للشك في أن هذين الرجلين كانا من جنس الشياطين لا من القيادات السياسية الوطنية بما لها وماعليها . ولعل هذا المنحى هو الذى دفع بأحد مرتدى الحركة الشيوعية للقول في مرارة أنه إذا كان حسن البنا « رجعيا » وأحمد حسين « فاشيا » فلم يبقَ أحد قلبه على مصر إلا هنرى كوريل .

وفي تقدير كاتب هذه السطور أن طارق البشرى هو أقرب المؤرخين المعاصرين إلى الموضوعية والرصانة في تناول تاريخ الفترة السابقة على ١٩٥٢ . وهو يبقى كذلك بقديمه وجديده[٢٥] ، أى بعمله الأصلى عن تاريخ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢[٢٦] ومعه « المقدمة » التى كتبها للطبعة الأحدث منه[٢٧] والتى أصبحت موضعا لإشارة خاصة من قبل مؤيديه ومعارضيه كما لو كانت مقدمة ابن خلدون .

---

(٢١) انظر مثلا اللقاءات مع السعيد صبرى وحافظ سد في : رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ ــ ١٩٢٥ ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٥ .

(٢٢) انظر : رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ ــ ١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٩ ــ ٢٦٠ .

(٢٣) رفعت السعيد ، حسن البنا : متى وكيف ولماذا ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٢٤) رفعت السعيد ، أحمد حسين .. كلمات ومواقف ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢٥) انظر حديثه إلى عماد الغزالى ، الوفد ، ١٩٨٧/٦/٢٥ .

(٢٦) طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٧) نفسه ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

ولا يستوجب هذا الحكم العام « المتحيز » لموضوعية ورصانة طارق البشرى ــ على غير معرفة شخصية بالرجل قط ــ مزيدا من التعليق ، اللهم بضع ملاحظات حول « المقدمة » . فعلى عكس مايرى البعض لا تؤدى هذه المقدمة إلى هدم البنيان الأصلى للبحث المذكور . بل أكثر من ذلك ، فهى لا تشير إلى تحول نقيض في الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ ــ بمعنى تحوله من التقدمية إلى الرجعية أو من المادية إلى الروحانية أو من العصرية إلى السلفية . فتلك كلها إيماءات يستخلصها الخصوم والأنصار من قراءة نص علمى (متأدب) قراءة سطحية ذرائعية تهدف أساسا لاستخلاص دلائل تغير موقفهم هم من الرجل . فالرجل لم يزل جدليا في فهمه لحركة التاريخ ، ولم يزل عصريا في موقفه الفكرى العام ، بله أكثر تقدمية في نظرته للمستقبل الذى يفترض مشاركة أكثر من قوة سياسية على أرض مصر في بنائه رغم مكابرة الجميع . كل ما هنالك أن ثمة قسمات في ذاتيته الفكرية صارت أكثر بروزا ربما بحدة بروزها في الساحة الفكرية والثقافية والسياسية العامة في مصر ككل . لكنها ليست مستحدثة . إذ كانت بارزة في كمونها داخل ثنايا الذاتية الفكرية لهذا المؤرخ والذاتية الثقافية للمجتمع الذى يؤرخ له . ولئن اصطدم ذلك بالتقسيمات الفكرية الكلاسيكية والتحكمية التى اعتادها منظرو الحركات السياسية المصرية فليس هذا مما يعيب « المقدمة » أو صاحبها في شيء ، بل يبقى ضيق الأفق الفكرى هو المعيب لدى أنصار البشرى الفرحين بإسلاميته (بما في ذلك نشر كتابه بواسطة دار نشر إسلامية) وخصومه الناعين عليه نبذ تقدميته .

ومع ذلك فلابد من إيضاح أن الظروف قد خدمت الرجل من ناحيتين انقذتاه من الوقوع موقع الجدل المحيط بعبد العظيم رمضان ورفعت السعيد . فهو أولا قد اختار لعمله كمؤرخ تأريخ حقبة زمنية بما احتوته من حركات سياسية متعددة ولم يختص واحدة منها بجهده كله . وهو ثانيا غير منخرط في ساحة النشاط السياسي المباشر الذى دفع بأترابه في التطور الفكرى لاتخاذ مواقف محددة تخضع للتقويم ، كحالة عادل حسين الذى أصبح محتدا في مناصرته للحركة الإسلامية « الجاهزة » رغم أن ملامحها التى تشكلت تاريخيا ليست هي بالضرورة ملامح البديل الإسلامى العصرى الذى يعمل في ذهنه .

وفوق ذلك فإن على التحفظات الثلاثة التى وضعها طارق البشرى على نفسه في المقدمة تساؤلات ، وربما تحفظات . ففي الشق الخاص بنفوذ العناصر اليهودية في الحركة الشيوعية المصرية لم يفعل البشرى سوى ما يفعله حتى اليوم بعض الشيوعيين المخضرمين والشبان من صياغة عنوان للموضوع الكلمة الأبرز فيه هي « التأثير الصهيونى » . صحيح أن بعض العناصر اليهودية عاشت وماتت والشبهات القوية تحوم من حولها (انظر حياة وممات هنرى كورييل مثلا) . لكن هناك عناصر أخرى حاربت الصهيونية في مهدها وامتزجت في الكيان المصرى إلى حد اعتناق الإسلام وعاشت ولم تزل محسوبة ضمن عداد الوطنيين المصريين دون ذرة من شك (أحمد صادق سعد ويوسف درويش مثلا) . فعن أي يهود وصهاينة يتحدث البشرى ؟ ألم يكن من واجبه كمؤرخ البحث عن أدلة تدعم الأطروحة ــ العنوان التى تقدم بها أو أن يسقطها أصلا من المقدمة ؟ إن الحكم على الحدث التاريخى بأثر رجعى in retrospect أو بالنظرة الماورائية in hindsight (تأثرا في هذه الحالة بمآل الصراع العربى ــ الصهيونى) دون إقامة الدليل على الحدث نفسه هو من نوع إدانة المتهم بالدليل الظنى الوحيد المستمد من السياق وهو أن له مصلحة في الجريمة . وطارق البشرى بالذات بحكم عمله الأصلى كرجل قانون لا يجب أن يقع في مثل هذه السقطة حتى وإن أرضت عواطفه الدينية (وجميع العواطف الدينية لجميع الأديان متحيزة بالطبيعة) على نحو ما يطرب له بعض الشبان الإسلاميين المتعصبين وبرغم الدعوة القرآنية إلى العدل برغم الشنآن .

· أما عن التحفظ الثاني في المقدمة والخاص بعدم إفراد قسم متميز للحزب الوطنى الجديد في الدراسة الأصلية وتخطىء البشرى لنفسه بهذا الصدد ، فسؤال عابر عما إذا كان ذلك من آثار حضور فتحى رضوان في الساحة السياسية حتى اليوم إلى حد ربما يكون قد « أخجل » ذاتية البشرى أكثر مما تحدى موضوعيته العلمية ؟

ويبقى التحفظ الثالث هو دون مراء بيت القصيد في النقد الذاتي الذى أعمله البشرى إزاء نفسه . وذلك هو الخاص بموقفه من حركة الإخوان المسلمين استقصاءً أو تقويما . فهنا مربط الفرس في بروز قسمات بعينها في الذاتية الفكرية ــ بل الذاتية العامة ــ للبشرى ، وأعنى بذلك أساسا تمكن اليقين الدينى من وجدانه . أليس لذلك من أثر في الميل الذاتى لإعادة تقويم الإخوان باعتبارهم « مسلمين » ؟ هذا برغم الاتفاق على أهمية البعد الحضارى في حركة الاستقلال الوطنى بما في ذلك استمساك الأمة بدينها ودون أن يعنى ذلك الافتراض التلقائىّ بأن الإخوان كحركة سياسية هم الأكثر قدرة على الصياغة التفصيلية لهذا المعنى برغم كونهم الأكثر شعبية (وما أكثر ارتباط الشعبية بالديماجوجية لا بالمقدرة الفكرية لدى مختلف الحركات السياسية) ، ناهيك عن أن يكونوا وحدهم نواب الأمة في الدفاع عن أصالتها الحضارية أو الاستمساك بدينها ــ فتلك بالذات مهمة لا تؤدى بالنيابة لأن لكل فصيل ينوب مفاهيمه وممارساته الخاصة بهذا الشأن مما يجعلها واحدة من كبريات المهام التى تنجز بالتراضى القومى لا بالقسر الفصيلى . وهي النقطة التى استغرق الإخوان لفهمها حوالى ربع قرن من الزمان ــ وإن لم يستوعبها بعضهم حتى اللحظة ــ حين أعلنوا كونهم « دعاة لاقضاة » .

ولئن تمسك البشرى في المقدمة بنقده الرقيق لتحالف حركة الإخوان مع حكومتى صدق والنقراشى في الأربعينيات فهو لم يقرن ذلك بنقد أو تقويم عام للتكتيك السياسي لحركة الإخوان والذى تراوح بين الحصافة الملائمة للظروف والنفعية السياسية ــ الانتهازية ــ التى توخت تعظيم مكاسبهم كحركة سياسية على حساب بقية الحركات السياسية المكونة لمجمل الحركة الوطنية . والمشكلة أن الإخوان كانوا ومازالوا على عادة إلباس تكتيكهم السياسى لباس العقيدة الدينية (سواء تعلق الأمر بحادثة صغيرة كالاستشهاد بالقرآن لصالح إسماعيل صدق أو بما هو أهم) برغم أن التكتيك السياسى هو بالتعريف حقيقة دنيوية عرّفها الخلفاء المسلمون الأقدمون بأنها « كياسة السياسة » . كذلك فقد ألح البشرى على إبراز الجانب الحضارى في حركة الإخوان كحركة مدافعة عن الموروث ولو في رموزه على حساب نقدها كحركة سياسية ذات برنامج . والحقيقة أن قوى اليسار القديمة والحديثة قد ألحت دائما على نقد حركة الإخوان بل والحركة الإسلامية عموما باعتبارها حركة بلا برنامج سوى الشعارات المعروفة على امتداد الرقعة من « الله أكبر ولله الحمد » إلى « الإسلام هو الحل » . وليس ذلك سوى نوع من المبالغة من طرف قوى اليسار . ذلك أنه قد كان للحركة الإسلامية دوما برنامج موجز مصاغ على غير الطريقة المألوفة لصياغة البرامج المفصلة لدى اليسار . وحتى بافتراض أن برنامج الحركة يقتصر على قيام المواطنين بأداء الفروض الدينية بانتظام وإبراز مظاهر التدين الإسلامى كبناء المساجد وتحجيب المرأة فهو برنامج على أي حال ، ولا تدان الحركة الإسلامية لغياب برنامجها وإنما تنتقد لقصوره أو سطحيته أو عدم صلاحيته للمكان والزمان والناس أو خدمته لمصالح ناس دون بقية الناس . ومن هذا المنطلق كان يتوجب على البشرى تقويم برنامج الإخوان كحركة سياسية ــ اجتماعية لا إعفاؤهم منه باعتبارهم حراس حضارة موروثة . فعدة الحراسة هي في النهاية النظام الاجتماعي الذى يقيمه الجنود ، بافتراض أنهم دون سواهم الفرسان المضطلعون بهذه المهمة النبيلة .

على أى حال يبقى للبشرى فضل تميزه كمؤرخ يحاول توظيف تاريخ الأمة من أجل « مستقبلها العام » على عكس أترابه من المؤرخين الذين يوظفونه من أجل « الحاضر الخاص » لهذه الحركة السياسية أو تلك ، بافتراض أنه لامندوحة عن توظيف التاريخ توظيفا حميدا أو توظيفا خبيثا ودونما هبوط لمستوى الافتئات على الحقيقة التاريخية أو شنق الأموات .

ولعل مدخل المستقبل هذا هو المدخل الملائم للولوج من جانب للموضوع إلى جانبه الآخر الذى استأثر بعنوانه المختار . ذلك أن المجتمع المصرى اليوم يضم في قلبه صفوة سياسية متعددة المشارب من الناحية الأيديولوجية لكنها تبدو بمختلف أطرافها متعلقة بالماضى أكثر من تعلقها بالحاضر أو من تعلقها بالمستقبل . فلسان حال الكثرة من أبناء الصفوة ــ بل لسان

مقالهم ـ ينطق بالسلفية لدى كل الأطراف دون استثناء . فكثرة من الإسلاميين الذين ابتغوا العودة إلى منابع الإسلام احتدوا في طريق عودتهم فعادوا إلى الجاهلية بأكثر مما عادوا إلى الإسلام . وكثرة من الليبراليين عادت إلى ليبرالية القرن الثامن عشر كأن لم يحدث في مصر حادث عبر سنوات من غياب الليبرالية وكأنهم لم يقرأوا كتابا واحدا عن ليبرالية عالم اليوم التى صارت مرتبطة بإعادة توزيع الثروة بقدر ارتباطها بحرية الكلمة . وكثرة من الماركسيين عادت إلى الستالينية أو اشتراكية القمع الفكرى والحركى . وكثرة من الناصريين عادت إلى متون الميثاق الوطنى لاتبغى عنها عوجا . وهلم جرا . أما القلة التى تقدح الذهن وتعاود التفكير وتجتهد للبحث عن سبيل فقد دمغت مقدّماً بالتحريف أو التخريف .. بالهروبية أو التلفيقية .

ومما زاد الطين بلة أن كل فريق قد استل سيف فكره السلفى وممارساته العتيقة وانتصب للدفاع عن الحمام في مبارزة كحرب الجميع ضد الجميع .. يهزم فيها الجميع ولا ينتصر أحد . بينما تتجه الطعنات الطائشة إلى طرف ثالث هو صغار أبناء الأمة من الأجيال الشابة المكونة لعصب المستقبل .

وإذ تبحث كل قوة سياسية لنفسها عن شرعية من الماضى ، لا من مشروع المستقبل يتم استحضار التاريخ استحضارا لتعاد كتابته أو يوضع في قوالب جديدة تؤدى الغرض المنشود . وإذ تجد كل حركة سياسية قوتها في ضعف بقية الحركات تصبح مكلفة بعبء مزدوج لإعادة كتابة تاريخها وتاريخ خصومها في نفس الوقت لترفع من شأن هذا وتهبط بشأن ذاك . ومن الطبيعى في هذا الجو أن تعتور الكتابة التاريخية ـ أو بالأحرى الاستخدام السياسى للتاريخ ـ أعراض اللاتاريخية حيث المطلقات التى لا يعرفها التاريخ البشرى وإنما تعرفها التواريخ المفتعلة حيث تمجيد النفس وتحقير الآخرين ، وحيث الاجتزاء والتمحك في الحدث التاريخى الصغير على حساب رسم الصورة العامة الصحيحة للحقبة أو الحركة أو الحدث التاريخى الكبير ، وحيث ترتفع هامة الأشباح وتقزم هامات صناع التاريخ ،.وحيث استبعاد القوى السياسية لبعضها البعض من صفحات التاريخ أو إبقاء صورها المشوهة ، وحيث التاريخ كله تاريخ أحلام اليقظة والوهم لا الحدث والحقيقة .

وإذ يتحول تاريخ الوطن والأمة إلى مسخ من اللاتاريخ أو إلى تاريخ فئوى لامكان فيه لوحدة الوطن واتحاد الأمة ، ذلك أنه لم يكتب بقلم طبيعى تحمله أياد بشرية واثقة بل كتب بخنجر مسنون مغموس في مداد آسن ومحمول بيد الدب القاتلة لصاحبها ولو بحسن نية ، لاتجد الأجيال الجديدة وهى تشاهد معارك باشوات «الوفد» ولواءات «صوت العرب» من اختيار سوى اختيار الانسحاب من مجرد الفرجة على المعركة أو الاحتراق في أتونها . إن الحركات السياسية التى تجند شبابها على أساس من الصورة المضللة لهم عن نفسها وعن الآخرين تحقق فقط كسبا مؤقتا حين تنهار بعد فترة قواعد التجنيد العاطفى ليحل محلها الاختيار العقلى الناضج ، وحين يؤدى فقدان الحسّ التاريخى العام والتربية السياسية الفئوية المقتاتة على التاريخ إلى فقدان للاتجاه والاتزان يفضى إلى السقوط في منتصف الطريق أو إلى لحظة اختيار جديدة يجد الشباب نفسه مضطرا فيها لمراجعة العواطف والأفكار والممارسات بحثا عن طريق جديد لمستقبل معلوم .

إن في مصر اليوم تجربة ديمقراطية صغيرة تتهددها ضغوط حالة ومحتملة اقتصادية وسياسية يعلمها الكافة . وليس للفرق السياسية المستفيدة من البناء الديمقراطى حديث العهد أن تساهم في هدمه لأنها لن تجلس بعدها على ركامه بل ستصبح بعض ركامه . صحيح أن الديمقراطية تعنى تفتح مائة زهرة من الأفكار والمجادلات والصراعات الطبيعية . ويشمل ذلك حق الكتابة في التاريخ وقراءة التاريخ واللجوء للتاريخ على أي صورة بما في ذلك الإحالة إليه في معترك الصراع السياسي[٢٨] . لكن الصراع الذى يصنع التاريخ ـ المستقبل ـ هو الذى يجرى بعد استيفاء مستوى معين من الوحدة بين عناصر الأمة : وحدة وطنية في مواجهة التهديدات الخارجية ، ووحدة سياسية بمعنى الاتفاق على أساليب الصراع السياسى والالتزام بها ،

---

(٢٨) انظر : جمال بدوى ، التاريخ في معلبات ، الوفد ، ١٩٨٧/٧/٣٠ .

ووحدة اجتماعية بمعنى الاتفاق على حد أدنى من مستوى المعيشة لأفقر الطبقات ، ووحدة ثقافية بين المواطنين على تمايزهم الديني والمذهبي . وبدون ذلك لا يجدر الحديث عن الأمة والوطن بل عن أطراف الحرب الأهلية التي تبدأ بالكلمات والمقالات ثم تنتهي بالحجارة والرصاصات . فالأمة التي يتقاتل موتاها[٢٩] بأحجار أحيائها ويتبارز أحياؤها بسيوف موتاها ، الأمة التي يصنع بعض أبنائها مهما قل عددهم « قراطيس مولوتوف » من صفحات كتب التاريخ الممزقة ، الأمة التي لم تتفق حتى على رموزها وينشغل أبناؤها عن صياغة مشروع المستقبل بألعاب التسلية بالأرقام من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ومن ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ... إلـخ . هي أمة لا يتهددها خطر موات تجربتها الديمقراطية الوليدة وحسب وإنما يتهددها كذلك خطر على استمرار كيانها الذى اعتادت أن تباهى الأمم بعمقه التاريخي إلى حد اعتبار نفسها « أم الدنيا » .

---

(٢٩) التعبير للدكتور عبد الخالق لاشين في مقالته : الموتى يتقاتلون ، صوت العرب ، ١٩٨٧/١/٢٥ .

ملحق : « مشروع تسجيل التاريخ الشفوى المقدم إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية »

يعتبر تسجيل التاريخ الشفوى واحدا من أهم مصادر المعلومات في الدراسات الاجتماعية السياسية التى تحتوى التاريخ المعاصر كمكون بحثى . وقد انتشر اللجوء إلى هذا المصدر لدى العديد من المؤسسات البحثية على اتساع العالم وبالأخص في أمريكا اللاتينية في مجال دراسة الحركات الاجتماعية السياسية كحركات الفلاحين . وفي العالم العربى لجأ لنفس المصدر عالم الاجتماع السياسى الفلسطينى هشام شرابى في دراسته للحركة العمالية الفلسطينية في سياق مقاومتها للاستيطان الصهيونى في فلسطين . حيث تم التسجيل المفصل للتاريخ الشفوى المودع في ذاكرة القائد العمالى المخضرم صالح البرانسى .

وقد جرت العادة على أن يلجأ الباحثون لهذا المصدر حين تعوزهم المصادر الأخرى المتاحة بشكل منتظم . من ذلك اللجوء إليه في دراسة التاريخ المعاصر للحركات السياسية في مناطق المجتمعات القبلية مثل منطقة القرن الإفريقى حيث غياب المؤسسات البحثية المعنية بالحفاظ على المادة التاريخية بحيث إن أرشيف الحكومات الأجنبية التى تواجدت في تلك المنطقة أصبح هو المصدر البديل للمادة المحلية . بل إنه حتى في دولة كمصر أصبح أرشيف دار المحفوظات البريطانية هو المصدر الأساسى للمادة المتعلقة ببعض جوانب الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر في ظل الاحتلال . ويرجع ذلك إلى الاحتلال نفسه كحقيقة موضوعية بقدر ما يرجع إلى تخلف المؤسسات البحثية الوطنية في مجال العناية بتسجيل المادة التاريخية وبالأخص تلك المتعلقة بالحركات الاجتماعية السياسية التى ارتبطت بها حساسيات سياسية فحواها كون الصدام مع سلطات الدولة هو أحد معالم تاريخها . ولا يعنى ذلك أن الجهات المنوط بها أمر الأمن السياسى قد تابعت بعض تفاصيل هذا الجانب واحتفظت في ملفاتها بمادة تاريخية هامة بشأنه . إلا أن قدرا من التحيز السياسى العملى قد أثر على أصالة هذه المادة ، كذلك فهى غير متاحة على الإطلاق للعاملين في مجال البحث العلمى وإن تعلقت بفترات سابقة انقضت حساسياتها السياسية .

ولئن كان من حق الباحثين المصريين السعى نحو استصدار تشريعات تتيح قدرا أكبر من حرية الحصول على المعلومات التاريخية والآتية من أجهزة الدولة المعنية فإن من واجبهم كذلك تعويض ما هنالك من قصور في مجال تسجيل المادة التاريخية . ومن هنا تأتى أهمية تسجيل التاريخ الشفوى للحركات الاجتماعية السياسية في تاريخ مصر المعاصر .

ويمكن القيام بهذه المهمة من خلال ثلاثة أشكال مختلفة . أعلاها برنامج متكامل لتسجيل التاريخ الشفوى للحركات الاجتماعية السياسية في الفترة ما بين الثورة الوطنية الكبرى في ١٩١٩ والوقت الراهن . ويمكن لهذا البرنامج أن يكون دائما . بمعنى قيامه بمهمة تسجيل التاريخ الشفوى القريب في أعقاب العلامات الهامة لتطور الحركات الاجتماعية السياسية أو الأحداث الكبرى التى تجسد وجودها فيها وخلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ تلك العلامات والأحداث . ويعنى ذلك وجود مخزن متحرك للتاريخ الشفوى المسجل يستلزم تخصيص موارد كافية لتمويله من قبل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على افتراض أن ذلك المخزن سيكون ملحقا بالمركز .

أما الشكل الأبسط لتسجيل التاريخ الشفوى فهو الاقتصار على عمل ذلك بالنسبة لواحدة أو اثنين من الحركات الاجتماعية السياسية وربما لفترة زمنية أقصر قد تمتد فيما بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ والوقت الراهن . ويمكن أن يقصد بهذا الشكل خدمة مشروع بحثى حال . وبين هذين الشكلين يتواجد شكل وسيط يتمثل في تسجيل التاريخ الشفوى لعدد من أهم الحركات الاجتماعية السياسية في الفترة المتاح تسجيل تاريخها أيا كانت ويهدف خدمة مشروع بحثى حال هو في حالتنا مشروع الخريطة الاجتماعية المصرية بجانب هدف خلق نواة المشروع أكثر طموحا لتأسيس مخزن التاريخ الشفوى المشار إليه . ومعنى هذا أن تكون المادة المسجلة متاحة في صورتها الخام للباحثين في غير مشروع الخريطة الاجتماعية .

ويقترح هنا أن يكون الشكل الوسيط هو هدف المشروع الذى يستقر عليه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من خلال مشروع الخريطة الاجتماعية المصرية . وبناء على ذلك يقترح تسجيل التاريخ الشفوى للحركات الاجتماعية السياسية الآتية :

- الحركة العمالية .
- الحركة الطلابية .
- الحركة النقابية المهنية (كتعبير عن الطبقة الوسطى) .
- الحركة الوطنية الوفدية .
- الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمون والجماعات الدينية الأحدث) .
- الحركة الشيوعية .
- حركة مصر الفتاة .
- الحركة الناصرية الحديثة (خارج السلطة) .

ويمكن الشروع بصورة فورية في تسجيل التاريخ الشفوى لواحدة من هده الحركات كمقدمة اختبارية للمشروع تستمر مثلا لمدة عام واحد هو عام ١٩٨٧ . وبعد أن يستقر الاختيار على إحدى الحركات يمكن كتابة مقترح آخر يتعلق بإطار وإجراءات القيام بمهمة تسجيل تاريخها الشفوى . إلا أنه من الواضح مبدئيا أن مسئولية العمل ستقع على عاتق خبير مطلع على التاريخ المكتوب ـ أو القدر المتاح منه ـ للحركة المعنية ويساعده في ذلك باحث مساعد واحد على الأقل بحيث يعمل كلاهما نصف الوقت على مدار العام . وعلى سبيل المثال فإن مهمة تسجيل التاريخ المودع في ذاكرة ٢٥ ـ ٥٠ شخصاً من العناصر الفاعلة في الحركة المعنية إنما يستلزم جهدا أسبوعيا لا يقل عن ٤ ـ ٨ ساعات على مدار العام بالنسبة لكل من الخبير والباحث المساعد .

وثمة اقتراح موازٍ بتسجيل التاريخ الشفوى المودع في ذاكرة العناصر الفاعلة في جميع الحركات المذكورة بصورة عاجلة لكل من تجاوز سن الستين من هذه العناصر . فلا شك أن تسجيل التاريخ الشفوى للحركة الطلابية مثلا كان يمكن أن يكون أفضل لو تم تسجيل ما حفظته ذاكرة أشخاص مثل مصطفى موسى وفؤاد محيى الدين وسيد البكار وعبد الرؤوف أبو علم قبل أن توافيهم المنية . وإذا تم بالمثل تبنى هذا الاقتراح يمكن إعداد قائمة بأسماء الأشخاص المعنيين والذين سيتطلب مجموعهم جهداً مماثلا لجهد تسجيل التاريخ الشفوى لحركة مفردة .

وأخيراً يجدر تسجيل مجموعة من الملاحظات :

أولا : أن تسجيل التاريخ الشفوى لم يعد اليوم مجرد أداة استعاضة عن غياب المصادر الأخرى للمادة التاريخية بل أصبح مطلوبا في جميع الأحوال باعتباره واحدا من أهم أنواع المصادر الأولية لأى بحث اجتماعى أو سياسي ذى بعد تاريخى .

ثانيا : أن تسجيل التاريخ الشفوى لا يقتصر بالضرورة على تاريخ الحركات الاجتماعية السياسية حيث يمكن أن يشمل مثلا تاريخ أداء جهاز الدولة أو أحد فروعه مثل السياسة الخارجية مثلا ، وهو ما نشهده اليوم بصورة تلقائية من خلال المذكرات الشخصية المنشورة على هيئة كتب لبعض السياسيين المعاصرين والتى تمثل نوعا من التسجيل الذاتى للتاريخ الشفوى تنقصه أداة الضبط العلمى المتمثلة في تدخلات الباحث الهادفة لاختصار التفاصيل المكونة لصورة عامة أقل تحيزا .

ثالثا : وأخيرا فإن مهمة تسجيل أي مقدار من التاريخ الشفوى إنما تستلزم نظاما فعالا لإنجازها بجانب الإمكانيات الكافية الواجب تخصيصها لمهمة جادة ومختلفة نوعيا عن بعض مهام تحصيل الحاصل والأداء الروتينى اللذين تعرفهما حلبة البحث الاجتماعى في مصر . فالمهمة هنا هي باختصار استنساخ ذاكرة الأمة .

تغير المنظورات السياسية في كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٢*

رول مـاير

منذ ظهور التاريخ كدراسة أكاديمية في القرن التاسع عشر ، ظل المؤرخون يتلاعبون بثلاثة مفاهيم تشكل معاً موضوع هذه الندوة : الالتزام ، والتجرد ، والموضوعية . وطالما ترددت تساؤلات على شاكلة : هل يستطيع المؤرخ أن يكون ملتزماً مع الاحتفاظ بموضوعيته ؟ أم هل من الضرورى للمؤرخ أن يكون غير ملتزم لكى يكون موضوعياً ؟ أو هل لايوجد هناك أي اختلاف حقيقى بين المفهومين ، الالتزام والموضوعية ؟ بمعنى آخر ، يستطيع المرء أن يكون موضوعياً فقط عن طريق كونه ملتزماً ، لأن كونه متجردا تماما فيه استحالة أو ببساطة لن يمكنه من كتابة تاريخ ذى معنى .

اليوم ، قد يوافق أغلب المؤرخين على أن الكتابة التاريخية تحتوى ضمنياً على مزيج من المفاهيم الثلاثة السابقة . إن المؤرخ لا مناص له من أن يكون ملتزماً بمعنى أنه يتبنى أفكاراً سياسية وفلسفية معينة ، إما ضمنياً أو صراحة ، والتى توجه انتباهه إلى موضوعات بعينها وتحدد تفسير المادة موضوع البحث ، من ناحية أخرى ، فإن المؤرخ الأكاديمى لابد له من أن يكون متجرداً إلى حد معين لكى يزن المعلومات التى جمعها ويضعها في شكل مترابط مكتوب . إن الموضوعية كحقيقة أبدية ليس لها وجود ، لأن المؤرخ نفسه هو جزء من التاريخ ويعكس آراء وأهواء زمانه . مع ذلك ، رغم أن معظم المؤرخين يدركون نسبية أعمالهم في لحظات التأمل الفلسفى ، فإن المؤرخ يبقى أكثر من مجرد باحث سلبى ، خاصة في النشاطات اليومية وفي بيئة مُسيسة بدرجة عالية . إن المؤرخ هو مشارك نشط في المجتمع وضالع في المجادلات السياسية . أكثر من هذا ، ونظراً لطبيعة عمله ، يحدد المؤرخ إلى حد كبير صورة البلد التى ينتمى إليها ولذلك فإن له مهمة أيديولوجية هامة .

إن المحتوى الأيديولوجى للدراسات التاريخية في مصر واضح إلى درجة كبيرة ، لأن هوية البلد تتغير على الدوام وهي موضع جدل بين التيارات السياسية المختلفة . وينطبق هذا بصورة أقوى على كتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ . إن انتهاء التجربة الناصرية الاشتراكية ، وتحول مصر الحاد إلى اليمين في عهد « السادات » وإعادة تأسيس الأحزاب السياسية ، والتى كان لأغلبها جذوره التى تعود إلى فترة ماقبل الثورة ، كان له أثر واضح على المحتوى الأيديولوجي للكتابة التاريخية .

إن الهدف من هذه الورقة ليس تقديم حساب واف لكتابة تاريخ الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ ، أو البحث في الإنجازات العلمية للمؤرخين المصريين ، ولكن فقط تحديد التغيرات الأيديولوجية التى مرت بها كتابة التاريخ المصرى من الستينات وحتى الثمانينات .

في كتابة تاريخ الفترة الليبرالية ، يفصل عام ١٩٦٥ ما بين فترتين . ففي هذا العام ، نشر « محمد أنيس » سلسلة من المقالات تحت عنوان « دراسة في المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية » في مجلة « الكاتب »[1] . ورغم أن هذه المقالات لم تكن الأولى من نوعها تماماً ــ فقد كتب مؤرخون ماركسيون مثل « شهدى عطية الشافعى » على نفس الوتيرة قبل أنيس[2] ــ إلا أنها لخصت بإيجاز المنحى الجديد في كتابة التاريخ المصرى والذى كان يروج له النظام الناصرى . قدم « محمد أنيس » وآخرون مثل « أحمد عبد الرحيم مصطفى » أنفسهم على أنهم الجيل الجديد للمؤرخين . ورغم استعدادهم

* كتبت هذه الورقة أصلا باللغة الانجليزية وقام بترجمتها محمد حلمى .

(١) محمد أنيس : دراسة في المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الاشتراكية ، الكاتب ، يونيو ــ نوفمبر ١٩٦٥ .

(٢) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

للاعتراف بالإسهام الضخم الذى أسهم به الجيل السابق من المؤرخين المصريين ، مثل « شفيق غربال » و« عبد الرحمن الرافعى » في كتابة التاريخ المصرى ، إلا أنهم اعتبروا أن أساليبهم وافتراضاتهم لم تعد مناسبة . لقد ركز الجيل القديم من المؤرخين أكثر من اللازم على زعماء سياسيين بعينهم ، وعلى التاريخ الدبلوماسى ، متجاهلين الدور الذى لعبه الشعب في التاريخ .[٣]

كان من الواضح أن سلسلة مقالات محمد أنيس لم تكن مجرد قطعة إضافية من الكتابة التاريخية . بل كانت « بيانا » (مانيفستو) ومنهجا جديدا لجيل جديد من المؤرخين . وهي لم تكن كذلك فقط ، وإنما كانت أيضاً منهجاً سياسياً لدعم النظام الناصرى وخاصة في مرحلته الاشتراكية . كما يتضح ضمنياً من العنوان أنه لا مندوحة للتاريخ في مصر من أن يسير من الإقطاع إلى الاشتراكية . ويسمى أنيس هذا بالضرورة التاريخية ، ومن واجب المؤرخين أن يكتشفوا كيفية حدوث هذا[٤] . لقد تم هذا ، طبقاً لكلام أنيس ، عن طريق تحليل صراع الطبقات في التاريخ المصرى وكشف الغطاء عن الإمكانات الثورية للجماهير ، بدءاً من مقاومتهم للاحتلال الفرنسى بقيادة نابليون ، ثم ثورة عرابى ، وثورة ١٩١٩ ، وانتهاءاً بثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتى حققت الجماهير فيها أخيرا أهدافها في العدالة الاجتماعية .

داخل هذا الإطار ، فإن ثورة ١٩١٩ ليست إلا ثورة فاشلة . ويسرد أنيس عدة عناصر منعت نجاح ثورة ١٩١٩ . أولها ، أن التطور الرأسمالى لمصر خلال القرن التاسع عشر أفرز طبقة قوية من ملاك الأرض ، وأوقف نمو طبقة صناعية من أبناء البلد الأصليين . حددت بنية الطبقات في مصر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين نتيجة ثورة ١٩١٩ . كانت طبقة كبار ملاّك الأرض ، ممثلة في حزب الأمة ، مستعدة للتسوية مع الإنجليز الذين تشاركهم نفس المصالح الاقتصادية . أما البرجوازية الصغيرة ، التى كانت ممثلة في « الحزب الوطنى » الراديكالى ، فقد كانت مصالحها تتعارض مع مصالح الإنجليز . ولكن نتيجة لقمع الإنجليز وضعف هذه الطبقة ، لم يطور الحزب الوطنى من إمكاناته لإمداد الحركة الوطنية بمحتوى أكثر اجتماعية ، أو حتى أكثر اشتراكية .

وإذا سلمنا بحقيقة أن قيادة الحركة الوطنية حتى عام ١٩١٨ ، ممثلة في رجال الوفد ، كانت تسيطر عليها العناصر المعتدلة ، فإن ثورة ١٩١٩ كانت ستبوء بالفشل التام إذا لم ينشر الفلاحون والطبقة العاملة الصغيرة ضد الاحتلال البريطانى . غير أن قيادة الوفد تحولت ضد جماهيرها بمجرد أن طرحت المطالب الاجتماعية . في محاولة لاحتواء الثورة وقصر مطالبها على الاستقلال السياسى ، كانت قيادة الوفد على استعداد للتسوية مع الإنجليز وقبول قيود دستور ١٩٢٣ .

إن الطبقة الوحيدة التى حققت كسباً من الثورة ، طبقاً لكلام محمد أنيس ، هي الطبقة البرجوازية ، خاصة كبار البرجوازيين . فرغم أن ثورة ١٩١٩ لم تحقق الاستقلال التام ، كسب البرجوازيون تنازلات جوهرية من الإنجليز في شكل مشاركة أكبر في السلطة وفرصة لتصنيع الدولة ، بيد أن المكاسب المحدودة للثورة ، مهدت لإثبات عدم صلاحية النظام البرلمانى السياسى والنظام الرأسمالى الاقتصادى ، اللذين سيتحللان تحت ضغط تناقضاتهما[٥] .

عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت هذه التناقضات تقسم الدولة إلى معسكرين ، أحدهما معسكر ملاك الأراضى والبرجوازية الصناعية ، والآخر معسكر البرجوازية الصغيرة : المثقفون ، العمال ، والفلاحون . كان التقسيم الاقتصادى

---

(٣) محمد أنيس : شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث ، المجلة ، عدد ٥٨ ، ١٩٦١ أحمد عبد الرحيم مصطفى : عبد الرحمن الرافعى وتاريخ الحركة القومية ، المجلة ، عدد ٦٠ ، ١٩٦٢ .

(٤) محمد أنيس ، الكاتب ، عدد ٥١ ، ص ٣٩ .

(٥) محمد أنيس : الكاتب ، عدد ٥٣ ، ص ١٤ ــ ٤٣ .

والاجتماعي للدولة نتيجة للعملية المستمرة لتركيز الأرض في أيدى كبار ملاك الأراضي والممارسات الاحتكارية للبرجوازية الصناعية ، التى بدأت في التوسع بعد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ . طبقاً لكلام أنيس ، تجاوزت البرجوازية مجدها عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالدخول في مرحلة الانحطاط والاستغلال بالاعتماد على الممارسات الاحتكارية التى تضر نمو وتطور الدولة ككل[٦] .

أدت الأزمة الاقتصادية إلى ظهور تيارات سياسية جديدة تحدّت النظام السائد ودعت إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية صارمة . بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الحركة الشيوعية على وجه الخصوص هي التى أضفت على الحركة الوطنية محتوى ثورياً جديداً لم يوجه الحركة الوطنية فقط ضد الاحتلال البريطاني ، بل ضد الطبقة المصرية الحاكمة أيضاً والتى كان من المفترض أنها في تحالف مع الإمبريالية البريطانية . اتهمت الحركة الشيوعية أحزاب الأقلية ، التى انسلخت عن الوفد ونجحت في إبعاد الوفد عن الحكم ، اتهمتها بالتعاون مع الإنجليز دفاعاً عن مصالح ملاك الأرض والصناعيين ضد الحركة الوطنية . وكان الوفد محصوراً وسط هذه القوى المتنازعة . فمنذ توقيعه لمعاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فقد الوفد بدرجة كبيرة هيبته وقيادته للشعب . إلا أن الأكثر أهمية ، هو حقيقة أن الوفد قد رفض إصلاح نفسه ، متمسكاً بعناد بأساليبه السياسية الشرعية في صراعه مع القصر والإنجليز[٧] .

خلال الأعوام الأخيرة من النظام الليبرالي ، كانت القوى الثورية والقوى الثورية المضادة غير قادرتين على تقرير مصير مصر في هذا الاتجاه أو ذاك . لم تنجح القوى الثورية في حسم الصراع خلال الكفاح في منطقة قناة السويس عام ١٩٥١ ، بينما فشلت القوى الثورية المضادة في كسر الجمود خلال حريق القاهرة في السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ . وفي يوليو ، تقدم الضباط الأحرار أخيراً لوضع مصر في مرحلة أعلى من التاريخ[٨] .

تعبر دراسة « محمد أنيس » عن الفترة مابين ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ تعبيرا نموذجيا عن كتابة التاريخ المصرى بواسطة اليسار في الستينات . ويتضح هذا في كل نواحى منهجه تقريبا بادىء ذى بدء ، يتضح هذا في تركيزه على الهوية العلمانية للحركة الوطنية . فإذا ما أعار اهتماما للحركة الإسلامية ، فهو إما أن يعتبرها الرجعية أو المتخلفة ، وإما أن يتجاهلها ببساطة . هذا الموقف يؤدى به في التو إلى متاعب عند وصفه للحركة الوطنية قبل ثورة ١٩١٩ . فهو يصنف الحزب الوطنى على سبيل المثال ، بكل ثقة كجناح للحركة الوطنية الليبرالية ، بينما من المفترض أن يكون الأزهر ممثلا للحركة الإسلامية المتخلفة[٩] . وخلال الفترة بعد ثورة ١٩١٩ ، يشير أنيس إلى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة -بنفس المصطلحات المهينة .[١٠] وهكذا كان هذان التنظيمان دائماً متواطئين مع أحزاب الأقلية ضد الحركة الوطنية . إن الغرض من هذا الأسلوب بوضوح هو محو أى أثر للحركة الإسلامية من التاريخ .

ومن سمات الكتابة التاريخية لليسار أيضاً ، الموقف المتناقض تجاه الوفد . فمن ناحية ، هناك إعجاب بالوفد كمثال عظيم للحركة الوطنية العلمانية الليبرالية ذات الدعم الجماهيرى . ومن ناحية أخرى ، ينتقد الوفد لموقفه القانونى تجاه الكفاح الوطنى والذى أعاقه عن التخلص من قيود دستور ١٩٢٣ وتبنى موقف أكثر ثورية يتفق ورغبات الجماهير . إن افتقار

---

(٦) محمد أنيس : الكاتب ، سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٣٨ ـــ ٤٠

(٧) نفس المرجع ص ٢٨ ـ ٤٠

(٨) محمد أنيس : الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٣١ ـــ ٣٦ .

(٩) محمد أنيس ، الكاتب ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٢٩

(١٠) محمد أنيس ، الكاتب ، أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٢٣

الوفد لبرنامج اجتماعى أدى بالنظام الليبرالى بجميعه إلى الهلاك(١١) . إن غموض موقف أنيس الخاص من الوفد يصبح أكثر وضوحاً في أعماله الأخيرة عن الوفد عند تعامله مع حادث ٤ فبراير وحريق القاهرة ، والتى تعطى صورة إيجابية عن الوفد أكثر من سلسلة مقالاته المنشورة في الكاتب .(١٢)

إن مشروع محمد أنيس يبدو أنه هو الذى أعطى الخلفية النظرية لأغلب الأبحاث التاريخية التى تمت في النصف الثانى من الستينات والسبعينات . فخلال هذه الفترة ، قام المؤرخون بعمل أبحاث واسعة النطاق حول العديد من الموضوعات التى تناولها أنيس في سلسلة مقالاته . ومع ذلك ، فقد تم تعديل الإطار الذى قدمه أنيس تدريجياً ثم الاعتراض عليه في النهاية . لقد عكس هذا إلى حد كبير المناخ المتغير الذى تم فيه عمل الأبحاث التاريخية . فأثناء حكم الرئيس السادات ، أصبح من الواضح أن التاريخ المصرى لم يكن خطاً تقدمياً مستمراً تجاه الاشتراكية . في الحقيقة ، عادت الرأسمالية ، التى اعتقد أنيس أن الاشتراكية قد تجاوزتها إلى الظهور ومعها التيارات السياسية التى لها جذورها في فترة ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . بدلاً من الخط المستقيم ، كان التاريخ المصرى يصنع كل أنواع المنحنيات وبدأ وكأنه يدور حول نفسه .

وبالفعل في عام ١٩٦٨ ، عندما نشر كتاب عبد العظيم رمضان عن الفترة مابين ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، كانت افتراضات أنيس الأساسية قد تم تعديلها(١٣) . ورغم أن الرسالة الأصلية قد أشرف عليها أنيس ، إلا أنها اختلفت في كثير من النواحى عن المنهج الذى قدمه . أولاً يقدم رمضان دراسة مختلفة كلية عن التيارات السياسية التى سبقت ثورة ١٩١٩ . على عكس أنيس ، يضع رمضان الحزب الوطنى في موضعه الصحيح داخل المعسكر الإسلامى وتمشياً مع منهج أنيس ، انتقد رمضان الحزب الوطنى لسماته المتخلفة المستقاة من الحركة الإسلامية بخصوص موقفه من الإمبراطورية العثمانية ، والخديوى ، وتحرير المرأة . من ناحية أخرى ، هناك ثناء على حزب الأمة لهويته الأكثر ثقافة وعلمانية .

يختلف رمضان أيضاً عن أنيس في تقييمه للسياسات الرئيسية لكلا الحزبين . فهو يجنح بصورة أكبر لانتقاد الحزب الوطنى بسبب راديكاليته عديمة الأثر ، في حين يميل أكثر إلى حزب الأمة الذى يمتدحه لاعتداله وواقعيته بخصوص الإنجليز .(١٤)

إن ثورة ١٩١٩ ، طبقاً لكلام رمضان ، هي خليط مثالى من حزبى ماقبل الثورة . فقد مزج الوفد العلمانية والموقف الواقعى لحزب الأمة مع الراديكالية والدعم الجماهيرى للحزب الوطنى .(١٥) إن الشخصية العلمانية لثورة ١٩١٩ ، التى وحدت المسلمين والأقباط ، ضمنت في نفسها النجاح لهذه الثورة .(١٦)

وعلى الإجمال ، فإن دراسة عبد العظيم رمضان عن الوفد والفترة الليبرالية تبدو أكثر تعاطفا من دراسة (محمد أنيس) وبينما يتفق (عبد العظيم رمضان) مع « محمد أنيس » في أن ثورة ١٩١٩ كانت بالأساس كفاحاً سياسياً من أجل الاستقلال ، فهو قلما يستخدم هذا كاتهام للوفد . على العكس ، يعتبر عبد العظيم رمضان هذا شيئاً حتميا وله ما يبرره تماماً . وحجته الأساسية هي أن ثورة ١٩١٩ والفترة الليبرالية التالية يسيطر عليهما الكفاح السياسى بين القوى الوطنية الديمقراطية ممثلة في الوفد والجماهير من ناحية ، والقوى الأوتوقراطية ممثلة في القصر ، وأحزاب الأقلية ، والإنجليز من ناحية أخرى .(١٧) والحال ، أن الصراع الطبقى قد تم طرحه جانباً وأصبح محسوساً بالكاد .(١٨)

---

(١١) محمد أنيس : الكاتب ، ستمبر ١٩٦٥ ، ص ٩٢ — ٣١ .

(١٢) محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي ، القاهرة ١٩٧٢ وحريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة

(١٣) تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، القاهرة .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٩ — ٤٦ .

(١٥) المرجع نفسه . ص ٤٥ .

(١٦) المرجع نفسه . ص ١٣٢ .

(١٧) المرجع نفسه . ص ٥ — ٦ وتطور الحركة الوطنية من سنة ١٩٤٨ الجزء الأول ، ص ٣٣ — ٥٠ .

(١٨) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٦٩ — ١٧٠ .

حتى في كتبه عن الفترة التالية بين عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٨ ، أبرز عبد العظيم رمضان نفسه على أنه نصير وفي للوفد . ورغم أن الوفد في هذه الفترة كان في انحدار وكان يفقد تابعيه للإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، إلا أن رمضان ظل مؤيداً للعقيدة الأساسية للوفد بكونه الممثل الوحيد ووكيل الأمة[١٩] . أما الدور الذى لعبه الوفد في حادث ٤ فبراير فقد أعطاه تفسيراً متعاطفاً إلى حد كبير ممّا يدع هيبة الوفد دونما تلوث أو أذى[٢٠] .

إن ما يعتقده عبد العظيم رمضان عن الوفد بعد عام ١٩٤٥ غير واضح تماماً ، لكن يستطيع المرء أن يستنتج من منطلق مجادلاته أنه لا يعتقد أن سقوط النظام البرلمانى كان غلطة الوفد . فهو يضع مسئولية ماحدث على عاتق أعداء الوفد : القصر ، وأحزاب الأقلية ، وأنصار هاتين القوتين ، الإنجليز ، الإخوان المسلمون ، ومصر الفتاة . إن استنتاج رمضان النهائى هو أن الوفد لم يكن لديه في الواقع أيّة فرصة لتنفيذ ومتابعة سياساته ، نتيجة بقائه في الحكم لأقل من ثمانى سنوات فقط خلال الفترة الليبرالية كلها . والحال ، أن النظام الليبرالى كان يمكن أن يحقق نجاحاً وأن يرتقى إلى ديمقراطية ذات طابع جماعى ، إذا لم يعمل أعداء الوفد على إفشال سياساته .[٢١] إن مغزى هذا الموقف واضح . وعندما عاد الوفد إلى الظهور خلال السبعينات والثمانينات ، فقد كان باستطاعته ، واستطاع بالفعل استخدام أعمال عبد العظيم رمضان التاريخية ليعطى لنفسه شرعية .

لكن لا يمكن القيام بمثل هذا الاستخدام لدراسة طارق البشرى التاريخية « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ »[٢٢] ، والتى تكمل ما توقف عنده رمضان . هذا العمل ، نتيجة لاتساع نطاقه ، وعمق تحليله ، وتقريره المتوازن والمنطقى عن التطورات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المختلفة ، يعد واحداً من أفضل الأمثلة على الكتابة اليسارية للتاريخ ، وهو في نفس الوقت محاولة لتجاوز اليسار . فتمشيا مع الإطار العام لكتابة اليسار للتاريخ ، يمجد هذا العمل الحركة الشيوعية لإعطائها الحركة الوطنية برنامجاً أكثر راديكالية بعد الحرب العالمية الثانية . غير أنه ، في نفس الوقت ، ينتقد الحركة الشيوعية لانقساماتها الداخلية ، والأكثر أهمية ، لقصور وجمود تحليلها للسياسة المصرية ، خاصة فيما يتعلق بمصر الفتاة .[٢٣] ففى عرضه المتعاطف مع مصر الفتاة ، يتجاوز طارق البشرى بوضوح النظرة اليسارية التقليدية لهذا التنظيم السياسى . وفيما يتعلق بالوفد ، فهو يبدو بصورة أكبر سائراً في نفس الخط مع المشروع الذى وضعه محمد أنيس . إن نقده لافتقار الوفد لبرنامج اجتماعى واحتفاظه بسياسته الشرعية تجاه الملك ، والإنجليز يعكس بوضوح النقد المعتاد لليسار الموجه للوفد[٢٤] . وعلى الرغم من هذا ، فإن تناول طارق البشرى لتحطيم النظام الليبرالى يعد أكثر تماسكا من معظم الكتابات التى تناولت هذه الفترة .

يتعقب طارق البشرى ، بالتفاصيل الدقيقة ، المراحل المتعاقبة لاشتداد الحركة الوطنية التى قوضت بصورة متزايدة المنطق الداخلى للنظام السياسى الموجود وميزان القوى الذى اعتمد عليه[٢٥] . يحلل طارق البشرى بمنتهى الذكاء الموقف المزعزع للوفد خلال فترة حكمه . فبسبب دعمه لمطالب الحركة الوطنية ضد حكومات الأقلية قبل أن يصل هو نفسه إلى الحكم في يناير ١٩٥٠ ، وجد الوفد نفسه بعد الفوز في الانتخابات ، التى دمرت أحزاب الأقلية ، وجهاً لوجه مع القطبين المتضادين

---

(١٩) د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ، الجزء الأول ص ٩٢ ــ ٩٣ .

(٢٠) د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ، الجزء الثاني ، ص ١٩٢ ــ ٢١٨ ، والوفد ، العدد ٧ ، ٣ مايو ١٩٨٤ والوفد ، العدد ٨ ، ١٠ مايو ١٩٨٤ .

(٢١) « نظرة جديدة إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ » ، الجمهورية في ١٦ فبراير ١٩٧٧ .

(٢٢) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢٣) المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٧ .

(٢٤) المرجع نفسه ، ص ٣٣ ــ ٤١ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ص ١٣٣ ــ ١٣٤ ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ ، ص ٢٧٠ ــ ٢٧١ ، ص ٣٠٢ ــ ٣٠٤ .

على الساحة السياسية ، الملك من ناحية ، والحركة الوطنية من ناحية أخرى[٢٦] . ونتيجة لانقسامه من الداخل إلى جناح يمينى وجناح يسارى ، لم تكن للوفد القدرة على التعامل مع القوى الخارجية المتطرفة ، فآثر الاستسلام للملك أكثر من الحركة الوطنية . وطبقاً لكلام طارق البشرى ، أعلن الوفد أخيراً إفلاسه بنفسه ، والنظام البرلمانى الذى ناضل من أجله منذ عام ١٩٢٣ فصاعداً ، بحل معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد والحكم المشترك مع بريطانيا للسودان في أكتوبر ١٩٥١[٢٧] .

إن ما يجعل دراسة طارق البشرى لهذه الفترة تستدعى الانتباه ، ليس فقط تحليله المتأنى للقوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية المختلفة ، بل أيضاً بسبب حقيقة أنه لا يلجأ إلى نظريات التآمر . فالوفد لم يكن ضحية خصومه ، لكنه ضحية سياسته والنظام الذى التزم به . نفس الشيء ينطبق على الحركة الثورية . فقد فشلت بسبب أوجه قصورها الخاصة . وبالتالى ، فإن حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ لم يعد يُحلل كعمل من أعمال القوى الثورية المضادة ، لكن نتيجة لانفجار تلقائى لإحباط الجماهير[٢٨] .

على الإجمال ، يبدو طارق البشرى أكثر نجاحاً في فهم الفترة الليبرالية أكثر من معظم المؤرخين . وكما ذكرت من قبل ، يبدو هذا واضحاً ضمن أشياء أخرى في وصفه لمصر الفتاة ، التى يقر لها بالانتماء إلى الحركة الوطنية غير أنه فى وصفه للإخوان المسلمين ، يظل طارق البشرى داخل تقاليد كتابة اليسار للتاريخ تماماً[٢٩] . فالكتابة الموضوعية غير المنحازة ، عن الإخوان المسلمين في كتابة اليسار للتاريخ غير موجودة تقريباً ولا يعنى هذا أن الأعمال التى كتبت عن الإخوان المسلمين غير ذات قيمة . على العكس ، فتناول كلّ من « طارق البشرى » و« رفعت السعيد »[٣٠] للإخوان المسلمين يلقى بالضوء على عدة نواحٍ من الحركة الإسلامية ، خاصة فيما يتعلق بغموضها الأيديولوجى . ولكن لا يجد المرء دراسة أكاديمية فى الستينات والسبعينات عن الإخوان المسلمين تصف هذا التنظيم بمصطلحاته الخاصة ويعترف أنها كانت حركة أصيلة وليست مجرد عميل لأحزاب الأقلية أو القصر . هذا الموقف العدائى تجاه الإخوان المسلمين يعود تاريخه إلى الفترة التى تلى الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما اصطدمت حركة اليسار مع الإخوان المسلمين . وامتدّ ذلك إلى فترة ناصر بعد قمع ناصر للإخوان المسلمين .

لم تظهر أية دراسة أكاديمية مصرية عن الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٧٨ ، حين ظهرت الدراسة التى كتبها « زكريا سليمان بيومى »[٣١] . هذه الدراسة تقع بوضوح خارج إطار كتابة اليسار للتاريخ وتحاول أن تضع إطاراً إسلامياً منقحاً بديلاً . ومن المثير أن نذكر على سبيل المثال ، أنه على النقيض من « محمد أنيس » و« عبد العظيم رمضان » ، فإن « بيومى » لم يقر فقط بانتماء الحزب الوطنى للحركة الإسلامية ، بل يعجب به أيضاً لشدة تمسكه بموقفه تجاه الإنجليز . يشتد بيومى في نقد الفترة الليبرالية أكثر من اليسار أو المؤرخين الوفديين ، ولو أن ذلك لأسباب مختلفة . كما يضع دعم الجماهير للوفد ، خاصة الهوية العلمانية لثورة ١٩١٩ موضع تساؤل .[٣٢] والحال ، أن النظام الليبرالى يصبح موضع إدانة

---

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ٣٤١ ـ ٣٤٩

(٢٧) المرجع نفسه ص ٤٨٥ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص ٥٠٩ ـ ٥٣٩ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٤٧ ـ ٧٤ .

(٣٠) رفعت السعيد . حسن البنا مؤسس جماعة « الإخوان المسلمون » ، متى .. كيف .. ولماذا ؟ القاهرة ١٩٧٧ .

(٣١) زكريا سليمان بيومى . الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٧ ـ ٣٩

لأنه وارد الغرب الذى قوض مفاهيم السياسة والأخلاق الإسلامية[٣٣] . لذلك ، وطبقاً لكلام بيومى ، فليس من المدهش أن تنظيما للدفاع عن الإسلام قد تم تأسيسه في شكل الإخوان المسلمين .

من واقع ملاحظات ومراجع بيومى ، يتضح أن دراسته هي محاولة لدحض دراسات رفعت السعيد وطارق البشرى عن الإخوان المسلمين . فاتهامهما لأيديولوجية الإخوان المسلمين بأنها غامضة ، يدحضه بالشعار المألوف بأن الإسلام عالمى وشامل[٣٤] . غير أن الأكثر أهمية ، هو دفاعه عن الإخوان المسلمين ضد الاتهام بالتعاون مع الإمبريالية البريطانية ، والقصر ، وحكومات الأقلية . ورغم أن بيومى يقر حقيقة أنه هناك شك في أن الإخوان المسلمين بدأوا أولى نشاطهم السياسى العلنى خلال حكومة الأقلية التى كان على رأسها محمد محمود عام ١٩٣٨ ، إلا أنه يرفض بشدة فكرة أن الإخوان المسلمين كانوا من خلق أحزاب الأقلية[٣٥] . كورثة للحزب الوطنى ، كان الإخوان المسلمون من أكثر أعداء الإمبريالية البريطانية تمسكاً بمبادئهم . كان الإخوان المسلمون قبل وبعد الحرب العالمية الثانية متشددين في مطالبهم بالتحرر الوطنى مثلهم في ذلك مثل التيارات السياسية الأخرى التى شكلت الحركة الوطنية . إن السبب الوحيد الذى جعل الإخوان المسلمين دائماً على معدة ، طبقاً لكلام « بيومى » ، خلال الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانيه ، هو أن الوفد حتى أن يعوى الإخوان المسلمون أتباعه ، خاصة بين الطلاب . أما كون الإخوان المسلمين حركة أصيلة ، فقد تم البرهنة على ذلك أخيراً عندما قامت حكومة الأقلية بقمعها عام ١٩٤٨ . بغض النظر عن دفاع بيومى الحار عن الإخوان المسلمين ، من المثير أن نذكر أنه لم يهدر لخصومهم نقطة أن الأساليب السياسية والاستراتيجية التى اتبعها الإخوان المسلمون كانت غامضة وتفتقر إلى الوضوح . إن حقيقة أن الإخوان المسلمين لم يفسروا كيف سيؤسسون الدولة الإسلامية أسهم في اللبس العام في ذلك الوقت[٣٧] .

إن إحدى التداعيات الجديرة بالملاحظة لظهور الحركة الإسلامية خلال السبعينات على كتابة التاريخ المصرى هي دون شك مراجعة طارق البشرى لأفكاره التى كان قد قدمها في دراسته « الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » . ففي عام ١٩٨٣ ، كتب « البشرى » مقدمة لطبعة جديدة من كتابه لام فيها نفسه لفشله في الالتزام بمشروعه لكتابة التاريخ بموضوعية ، خاصة فيما يتعلق بالإخوان المسلمين . بمعنى ما ، من المحتمل أنه لم يُعِدْ كتابة الكتاب ، لأنه عندئذ كان من الممكن تتبع تطور تفكيره خطوة بخطوة . لكنه في هذه الحدود ، نستطيع أن نستخلص من المقدمة الجديدة ومن كتابه « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية »[٣٨] ، كيف تطورت أفكاره .

تتعلق مراجعة « البشرى » الرئيسية بالافتراض الأساسى للكتابة اليسارية الليبرالية للتاريخ ، بأن هناك علاقة منطقية بين العلمنة ، والوطنية ، والتقدم . ومثل بيومى ، يؤكد طارق البشرى أنه قبل ١٩١٩ ، كانت الحركة الإسلامية هي الحركة التقدمية ، بينما كان حزب الأمة رجعياً في سياساته الاقتصادية الاجتماعية .[٣٩] ويعزى البشرى انتصار العلمانية مع الوفد وثورة ١٩١٩ ، إلى سقوط الإمبراطورية العثمانية والوضع الدولى الاستثنائى في ذلك الوقت . هذا الخط من الاستدلال العقلى تبرهن عليه حقيقة أنه بعد أربع سنوات فقط من الفوز الساحق للوفد في انتخابات ١٩٢٤ ، تأسست جماعة الإخوان المسلمين[٤٠] . ويتهم طارق البشرى كتابة اليسار للتاريخ ، بتجاهل هذه الحقائق ، وبالتالى تجاهل ما يسميه التراث

---

(٣٣) المرجع نفسه ، ص ٣٩

(٣٤) المرجع نفسه ، ص ٥٠ — ٥٤

(٣٥) المرجع نفسه ، ص ٩٢ — ٩٦ ، ص ١١٨ .

(٣٦) المرجع نفسه ، ص ١٠٣ — ١١٦

(٣٧) المرجع نفسه ، ص ٩٣ ، ص ١٣١ .

(٣٨) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية بيروت ، ١٩٨٢

(٣٩) المقدمة الجديدة ، ص ٣٥ — ٣٦

(٤٠) نفس المرجع ، ص ٣٧ — ٣٨

الإسلامى ، الذى ستقوم على حراسته جماعة الإخوان المسلمين . يقر طارق البشرى أخيراً ، بسبب هذه المهمة ، بأن الإخوان المسلمين كانوا جزءاً أصيلاً من الحركة الوطنية[٤١] .

ورغم أن هذه « الحركة التصحيحية » لها مايبررها عندما ينظر المرء على سبيل المثال إلى تفسير محمد أنيس للتاريخ ، إلا أن طارق البشرى يتجه للركون إلى حد كبير إلى أقصى الطرف الآخر ، مرتكباً نفس الخطأ الذى وقع فيه بعض مؤرخى اليسار حين طمسوا دور خصومهم . إن أفضل مثال لهذا الأسلوب ، هو وصفه لقيادة الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة القيادة اليهودية ، التى يتهمها بالمحاولة المتعمدة للاحتفاظ بمزاياها عن طريق تأسيس الحركة الشيوعية[٤٢] .

استخلاصاً للنتائج من هذه الأمثلة للكتابة التاريخية المصرية ، نرى أن الهوية التاريخية المصرية قد ازدادت لبساً وتعقيداً . فإذا كان هناك إجماع خلال عهد « ناصر » على التطور التاريخى الذى سارت فيه مصر وشعور بالاتجاه الذى كانت تسير فيه ، فقد شهدت الفترة التالية انحساراً كاملاً لهذا الاجماع وشعوراً طاغياً بفقدان الاتجاه ومن الناحية النظامية ، فقد عكست كتابة التاريخ التحول من دعم الدولة الفاتر للكتابة التاريخية في ظل قمع الحوار المفتوح إلى مناخ سياسى أكثر تنوعاً ، تنشد فيه التيارات السياسية المختلفة ليس فقط احتكار السلطة ، ولكن أيضاً احتكار هوية مصر التاريخية .

وإذا عدنا إلى التعامل الحاذق مع المفاهيم الثلاثة لهذه الندوة ، يمكننا أن نصرح بأن الالتزام قد أحرز كتابة تاريخية جيدة . ومع ذلك ، فبدون درجة معينة من التجرد ستتم الحيلولة بين المؤرخ والتاريخ الذى هو حرفته الحقيقية .

---

(٤١) نفس المرجع ، ص ٣٣

(٤٢) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، ص ٦٤٥ ـ ٦٤٨ .

المناقشــــة

(١) د . محمـــود متولـى :

إن كل من سمع من د . أحمد عبد الله أعجب بشجاعته وكأنه يحارب في ساحة قتال عنيفة حرمها جميعا ، ليس فقط من تعدد قراراته . ولكن أيضا لشجاعته في الاعتراف بخلفيته وأيديولوجيته بلا أى نوع من الحرج سوى أنه مؤمن ويصر أن هذا هو ما يكون الإنسان المثقف : المعاندة وفلسفة الإصرار .

لكن من ناحية أخرى أنا أعتقد أن كل من استمع إلى كل ما قيل أصبح يتشكك في المستقبل ، وأصبحت هناك صورة من التشاؤم تجعلنا جميعا غير قادرين على الحركة أو الخروج حتى نتفق عليه .

لقد صور د . أحمد عبد الله المجتمع المصرى على أن هناك ٤٩ مليون في سكون وجمود لا يتحركون .. علما بأن سمات هذا المجتمع ـ سيكولوجيته على مدى التاريخ ـ تؤكد بأن الذى كان يحرك المثقفين هم القاعدة الشعبية ، الذى حرك الثورات هى القرى والريف ، الذى يحرك المجتمع هم البسطاء . هذه قضية تاريخية يمكن أن نصل إليها من استقرار تاريخنا ويمكن أيضا أن نتأكد من صحتها .

النقطة الثانية . هي أن د . أحمد عبد الله قد أتاح لنفسه أن يقف على منصة القضاء لينقد الجميع . والحق ... أننا مجتمع مثقف مؤمن بالحوار ، ونحن نسأله لماذا نسى أو تجاهل الانتقادات التى يجب أن توجه لمفهوم وإطار الحركة اليسارية في بعض من تاريخها .

خذ مثلا موقفها من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ... ماذا كان موقفها ؟

كانت مصر كلها في ناحية واليسار في ناحية أخرى ، مصر تريد أن تحارب إسرائيل اليساريون مع بناء إسرائيل . هذه نقطة هامة .

النقطة الثالثة : عندما تحدث د . أحمد عن « الكاتب السياسى المؤرخ » ، الواقع أنا دُهشت .. هل يقصد « بالكاتب السياسى المؤرخ » أنه المؤرخ الذى له موقف ويشرح هذا الموقف من خلال الصحف ؟ أو المؤرخ الذى يكتب في الشئون السياسية ؟ أم هو المؤرخ الذى يزج بنفسه في بعض المعتركات في قضايا معاصرة تهم الوطن ؟ والحقيقة أن أيا من الأنواع السابقة مطلوب وله دوره .

فالمؤرخ الذى يشرح فلسفته ومبادئه وقيمه مطلوب ، لأن المؤرخ هو طبيب المجتمع وهو الذى يخرج به من المحنة ، هو الذى يعطيه الرضاعة السليمة وليس الرضاعة المسمومة . هو الذى يغذى شخصية الوطن وشخصية الأمة .

ولذلك لابد وأن يشرح فلسفته وأفكاره للمجتمع . وهو لذلك مطلوب وله دور هام في حياتنا الفكرية والسياسية . ومطلوب منه أن ينتقل من برجه العاجى ، من أكاديميته ، ليمتزج مع هذا المجتمع .

ومن خلال ريشة الفنان ومن خلال إبداع الأديب يستطيع أن يُعطى للتاريخ حركة بدلاً من السكون وبدلاً من عرض التاريخ الميت الذى عشناه أعواماً طويلة .

النقطة الهامة التى أريد أن أقولها : إن أى تحرك في مجال التاريخ يرتبط بثلاثية مقدسة ... الإنسان والزمان والمكان .

وكل من هذه الأطراف الثلاثة في صراعها تؤدى إلى التغيير ، فقد يكون هناك موقف الآن .. وقد يكون هناك موقف في الغد ولكن المهم أن تكون النتيجة لصالح المجموع ولصالح الأغلبية ، لابد أن تكون النتيجة أيضاً لصالح التطور والتقدم . هذا هو معيار نجاح أى مثقف في أداء رسالته .

لو نظرنا إلى « الإخوان » .. هم حركة سياسية ! .. نعم ، هم أنكروا ذلك في البداية ! ... نعم .

عام ١٩٣٨ أعلنوها صراحة . ولكن كون أن هناك قيادات قد استثمرت هذا العامل السياسى وتسببت في أضرار فهذا لا يدين حركة الإخوان التى تغلغلت في الشارع المصرى حتى وصل عدد شُعبها إلى ٥٠٠ شعبة . نحن لا نستطيع أن ندين حركة الإخوان كلها بناء على تصرفات قادتها وتكتيكاتهم السياسية . هذه نقطة لابد من أخذها في الاعتبار عند الحديث عن حركة الإخوان .

وعموماً فإن كل التنظيمات السياسية بما فيها التنظيمات اليسارية ـ وأنا تحدثت عن هذا في كتابي عن مصر والحركة الشيوعية ـ قد سارعت بإيجاد أو تقديم حلول لعديد من المشكلات الاجتماعية .

كل التنظيمات السياسية في مصر قد قدمت في وقت من الأوقات صورة لما يمكن أن نسميه « دفعاً لحركة التاريخ » .

أريد الآن أن أتحدث عن النظرة المستقبلية .. هناك دول كثيرة سبقتنا في نقل التاريخ من الماضي إلى المستقبل ، في جامعة المنيا أصدرنا دورية علمية أطلقنا عليها اسم « التاريخ والمستقبل » وبدأنا في محاولة خلق أجيال جديدة من الباحثين ، اهتماماتهم الأصلية هي بالقضايا المستقبلية . مع أن هذا ضد النظرة الأكاديمية الصرفة التى تعتبر التاريخ « ماضيًا » .

أما نحن فنقول : لا . إن التاريخ إذا لم يساهم في بناء المستقبل لا يصبح تاريخاً .

النقطة الأخيرة : أن مناهج البحث تعلمنا ألا نحكم في أيّة قضية حكماً مطلقاً . وهذه نقطة هامة لأن الحكم المطلق غير مقبول أكاديمياً والكثير من الأشياء قد يبحث عنها المؤرخون ويذهبون وراءها إلى مجاهل بعيدة ثم تظهر وثيقة واحدة في وقت ما تغير التفسير وتغير المفاهيم وتغير كل ما ارتبط بهذا الحكم المطلق .

أنا في الواقع أرى أن الكتابة التاريخية والالتزام بالموضوعية في حاجة إلى ثلاثة أشياء أساسية :

أولاً : مؤرخ واعٍ بمشكلات مجتمعه .

ثانياً : لديه مجموعة من الوثائق ولديه القدرة على تحليلها بدون انحياز وبدون أن يتأثر بالفلسفة السياسية التى يؤمن بها .

ثالثاً : أن يربط الذات بالموضوع بعد أن يترك طرح تحليلاته إلى نهاية ما يقول .

نقطة إضافية أود أن أتحدث فيها وهي : أن كثيراً من المؤرخين يواجهون بفجوة تاريخية ، وأنا أتفق مع الأستاذ فتحى رضوان حين قال إنّ هناك أشياء في التاريخ المصرى لا يمكن تفسيرها . مثلاً حادث ٤ فبراير أو حادث حريق القاهرة . ونأخذ مثالاً بسيطاً .. الملك فاروق يقوم بدعوة كل قواد جيشه وكل قواد البوليس إلى حفلة في القصر ولا يدعو وزير الداخلية ليلة حريق القاهرة . هذا يوضح أنه كان أكثر شخص يخشى على عرشه عندما حدث الحريق . ويتضح من الوثائق أنه لم يكن سبباً مباشراً في حريق القاهرة .. هذا شيء يدل على أن هناك « فجوات » تاريخية ، وذلك يستدعى أن يكون هناك دائماً « فريق عمل » لوضع حد أدنى من المفاهيم لكتابة تاريخنا المصرى بأسلوب واعٍ ، ويكون في النهاية في مصلحة الشعب وليس في مصلحة الحاكم .

(٢) د . كريمة كريم :

سؤالى الأول لمستر ماير هو أنه عندما نقوم موضوعية كتابة التاريخ فإن المسألة التى تثار هي مدى التزام المؤرخ التاريخى ، بحيث هل من الأفضل أن يكون ملتزما أم لا . وحتى لو كان صراحة غير ملتزم فإن هذا الالتزام موجود ضمنياً . وهنا أثير نقطة أخرى : في تقويمنا لمدى موضوعية ماكتبه أى مؤرخ لماذا نتجاهل الوقت أو ظروف الفترة التى كتب فيها هذا المؤرخ كتاباته ؟

أو بصورة أوضح هل كان هذا العصر يسمح بتعدد الآراء والديمقراطية أم لا .. في تصورى أن هذا متغير أساسى في تقويم موضوعية كتابة التاريخ لأنه في حالة الرأى الواحد وعدم السماح بأى تعدد في الآراء ، حينها لا يجرؤ المؤرخ أن يقول رأيه بصراحة حتى لو كان ملتزما ، فإنه لا يعرف مصيره ونتيجة عمله تبدأ بالمصادرة وأحياناً الاعتقال أو الإساءة له .

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله هناك ثلاث نقاط أود أن أناقشها معه :

أولاً : بخصوص ما أثاره عن تخلف الصفوة المصرية ..

أنا أختلف مع د . أحمد عبد الله فهو يصف تلك الصفوة بأنها متخلفة لأنها لا تقف للتفكير قبل الدخول في معارك . ولكن هل هي دائماً ترفع السلاح وتدخل المعركة دون أن تعطى لنفسها فرصة التفكير ؟ اسمح لى يادكتور أحمد أن أنفى ذلك ، فالصفوة

السياسية تفكر قبل أن ترفع الأسلحة وندخل المعارك والدليل على ذلك أنها حين يحدث تغيير جوهرى من الناحية السياسية من فترة إلى أخرى أو من عهد إلى آخر فإنّ هناك أصواتا تصمت وأصواتا جديدة تظهر أو وجوها قديمة سكنت فترة ثم عادت للظهور بنغمة جديدة وحجتهم في ذلك أنهم يتطورون . وليس هناك مآخذ على أن يطور المفكر أو السياسى نفسه وأفكاره .

صحيح أن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا غيرت تلك الصفوة رأيها الآن وليس منذ فترة !! لكن هذا سؤال إجابته واضحة .

ما أريد أن أقوله أن الصفوة المصرية تقف وتفكر ثم تختار إما مع السلطان والمناصب أو ضدها ويكون لها بالتالى تصور آخر ورؤية أخرى وتخوض معركتها بناء على ذلك . ودليل آخر على أن تلك الصفوة السياسية تفكر قبل أن تخوض معركتها ما نشاهده من بعض أفراد تلك الصفوة واستمرارهم وتغير أفكارهم وخاصة من تلك الوجوه التى عاصرت الأحداث منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن وتتابعت عليها ثلاثة أنظمة مختلفة هي أنظمة ناصر ، والسادات ، ومبارك .

ثانياً : خصوص ما أثاره د . أحمد عن الحقيقة التاريخية ، والافتئات عليها . الحقيقة التاريخية تشمل الحدث التاريخى ثم تفسير هذا الحدث كما ذكرته أنت في حديثك . وأن الحدث يحتمل أكثر من تفسير ، الوفد أدانه البعض في حريق القاهرة ، والبعض قال إنّ تاريخه وطنى ، والآخرون اتهموه بالخيانة .. إلى هذا الحد كان الاختلاف في تفسير الحدث وتداعياته بالنسبة للأحزاب والتنظيمات السياسية .

ولكن ما لا تمكن أن نختلف عليه هو الحريق ذاته . وإذا كنا نرفض الافتئات على الحقيقة التاريخية فنحن نقصد هنا الحدث التاريخى فقط باعتبار أنه الحقيقة التاريخية . أي لكنه ليس هناك افتئات عندما نفسر الحدث التاريخي ، وهناك مساحة مسموح بها من الاختلاف والحق مكفول للجميع في ذلك .

النقطة الأخيرة التى أريد أن أثيرها هى السلفية بالنسبة للاتجاهات السياسية المعاصرة . إنها نقطة بالفعل مثيرة للاهتمام ، وإعادة الماضى بالفعل نغمة يضغط عليها الكثير من الاتجاهات المعاصرة . ولكن دعنى أسألك هل تلك نغمة جديدة ؟ .. منذ متى كان لدينا رؤية للمستقبل في مصر ؟ .. عندما قامت ثورة ١٩٥٢ كان منهجها هو المنهج التجريبى البراجماتى .

والدليل على ذلك ما حدث .. القوانين الاشتراكية أعلنت عندما فشلنا في عمل تمويل للخطة الخمسية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ ، والانفتاح تم عندما فقدنا القدرة على جذب العملات الحرة وتناقصت مواردنا منها . وهذا معناه أن الظروف الاقتصادية هى التى « حورت » الظروف السياسية .. هذا ليس عيباً ، ولكن ما نلوم عليه أنفسنا أنه إذا كان لدينا مبرر لهذا السلوك بعد عام ١٩٥٢ بقليل لأننا كنا حديثى العهد بحكم أنفسنا ، فبعد مرور خمسة وثلاثين عاماً على ثورة يوليو ما هي حجتنا في استمرار الأوضاع على ما هي عليه ؟ .

الآن لابد من وقفة وأن ننظر للمستقبل .. ما أريد أن أقوله باختصار أن هذه السلفية وعدم وضوح الرؤية للمستقبل هي المشكلة الآن .

(٣) الشيخ / عبد اللطيف الكومى :

أود أن أسلط الأضواء على بعض نقاط جاءت في ورقة الدكتور أحمد عبد الله ، وهي هجوم البعض على المجموعة اليهودية في الحركة اليسارية . وأن هذا الهجوم لا دليل ولا برهان عليه .

لقد قال إن هناك شبهات حول « هنرى كوريل » ، ونحن لا نحاول أن ننفخ في الشبهات حتى تكون أدلة ساطعة . ولكن ما أود أن أستفسر عنه هو البيانات التى خرجت من حركة « حدتو » إبان تواجد السيد هنرى كوريل حيث أيدت هذه البيانات تواجد اليهود على أرض العرب . كذلك أيدت الحركة الديمقراطية الاشتراكية (دُش) والتى كان يقودها « يوسف درويش » و« صادق سعد » ــ اغتصاب اليهود لأرض العرب .

ولو كنت أعلم أن ورقة د . أحمد عبد الله ستتناول هذه الموضوعات لأجهدت بصرى الضعيف لإحضار الوثائق والبيانات التى أيدت الاتحاد السوفيتى في موقفه من قضية التقسيم .

الشيء الثاني الذي أود أن أسلط الأضواء عليه ــ إن كنت برصاني لحقيقة حية تاريخية نفوق ما عاصرت ــ هو أن ما تردد عن قصور الإخوان المسلمين في وضع برنامج ليس صحيحا .

فقد جمع الإمام الشهيد « حسن البنا » ذات يوم موريس فخرى عبد النور وتوفيق دوس «كثيرا من رجالات القانون لكي ينظروا في تقنين الشريعة الإسلامية .. وعندما تقدموا بتصوراتهم قال الإمام الشهيد « إن مثلى ومثل المسلمين في هذه الأمة كمثل رجل يحمل « طبلة » يدق عليها بمجمع الناس لكي يعملوا شيئا من أجل أمتهم ودينهم » . ولقد سمعت الأخ الذى يشاركك على المنصة يُكرر اسم د . محمد أنيس (والكلمات التي فهمتها منه هي عبد العظيم رمضان ومحمد أنيس!) .

وعن محمد أنيس أقول إنه حين وقع انقلاب أو حركة مايو كان د . أنيس في الجزائر وكانت البيانات غير واضحة عن هوية الذين قاموا بانقلابهم ، فاستفسرت منه فقال قولة الإمام الشهيد وقال : « ياعبد اللطيف المهم أن من يأتون للحكم سواء كانوا جزاريين أو سباكين أن يكونوا وطنيين ويخلّصون هذه الأمة من العنت والإرهاق » .

الشيء الثالث الذى أود أن أؤكد عليه هو أن التيار الإسلامي إبان النضال الوطني لم يكن متوقعاً والدليل على ذلك أن جامعة القاهرة عندما فتحت معسكراتها للمتطوعين كان يقود هذه الجماعة تيار (الإخوان المسلمون) وقد خلع « حسن دوح » رداءه الحزبي وأصر على تمثيل عناصر الأمة في ذلك العمل وشارك وليم مكرم عبيد في افتتاح هذا المعسكر .

وقد نال عدد من المسيحيين شرف الجهاد في منطقة القنال وأذكر منهم إدوارد وليم وآخرين .

ولكن لا تعبْ على التيار الإسلامي إحجامه عن التعامل مع الحركة اليسارية التي كان يقودها اليهود . ياأخي .. إن الناصرية مختلفة بين فريد عبد الكريم وكمال أحمد . والوفدية تختلف عند عبد المحسن حمودة عن فؤاد سراج الدين . فما العيب إذن في اختلاف الإخوان مع العلمانيين .. لأن هناك قضية حاسمة .. ولاء لله أم للمستحدثات ؟ فليس مهمة الإخوان أن يصنعوا « كوكتيل » وطني !! ونحن نحمد لهم موقفهم في عدم التعامل مع التيار اليساري .

(٤) المستشار طارق البشرى :

أولاً : أشكر د . أحمد عبد الله على هذه الندوة ومشاركتنا فيها والموضوع الشيق الذى اختاره ليكون مجال الحوار فيها .

آسف للأستاذ « رون ماير » فلم أستطع أن أتعقب حديثاً نتيجة لسرعة حديثه بالإنجليزية ، ولعلى حين أقرأ ورقته أتكلم معه في هذا الأمر . بالنسبة لما قاله د . أحمد عبد الله أكرر شكرى له على الإحاطة بالموضوع بنظرة تحاول أن تحتضن التيارات المختلفة لهذا الوطن وتجهد في هذا . لا أدعى أننا نستطيع ــ كلّ من مكانه ــ أن نحيط بكل هذه التيارات المختلفة . وقد نسأل وقد نغضب ، وقد يضيق صدرنا ، ولكن المهم أن نكون دائماً على مستوى الحوار وأن نحاول دائماً نفهم وجهات نظرنا المختلفة وأن يعذر بعضنا البعض حين نختلف .

بهذه الروح تكلم د . أحمد عبد الله وأنا أشكره على ذلك .

نقاط قالها عن جوانب التخلف في أعمالنا الفكرية الحالية . قضية التعامل مع الهيئات الأجنبية ، وهي تثير الحساسيات المعروفة . واعتبر هذا جانبا من جوانب التخلف . كنت أحب أن يكون أكثر من يعذرنا في هذا الأمر . فمن يشعرون بهذه الحساسية اليوم لم يكونوا يشعرون بمثل هذا القدر بها في الستينيات مثلاً . فقد أصبحنا بلداً مفتوحاً من كل ناحية معرضاً لأعاصير هوجاء ، فمن يطالب بمواربة الأبواب والنوافذ قليلاً وبالحذر كثيراً أظن أنه يكون على صواب أو على بعض الصواب ، أو يُناقش في هذا الأمر ولا يعتبر موقفه من جوانب التخلف .

النقطة الأخرى والتى أوافقه فيها هي قوله إن الكل يحمل سلاحاً . ومشكلة السلاح هنا هي أنه ليس السلاح المادى ، ولكننا في مجال الحديث عن حوار الأفكار . يضيرني جداً ما أشعر به خلال العامين الماضيين أو الثلاثة ــ على وجه التحديد ــ بالنسبة للحرب الفكرية التي تقوم حالياً بين بعضنا البعض ، أغلقت الحدود الفكرية وأُرتج السياج تماماً .

الوسائط التى كانت تقوم بين مجموعة من الأفكار ومجموعة أخرى ، أصبح عليها الآن أن تضع نفسها في مجال من هذين المجال وغير مسموح بالموقف « الوسط » في هذا الأمر أبداً .

ردود الفعل بالنسبة لقضايا الحوار لم تعد تحديد مساحة اللقاء ، إنما إبراز نقاط الاختلاف . وهو وضع متحاربين يقفون صفي متقاتلين ولا يقعون متحاورين . وهذه مسألة يتعين أن نتجاوزها ، وأتصور أنها لم تكن موجودة منذ أكثر من ثلاث سنوات فقط

كان هناك أمل كبير في أن تبنى جسور ويفهم كل منا الآخر أكثر من الآن . فلعل كلمة د . أحمد تفيدنا في هذا المجال . وبالنسب لما قاله عنى . فأنا أشكره وأرجو أن أكون مستحقاً لبعض ما قال ، وأشكره أكثر بالنسبة لماذكره عن جوانب النقد التى أوصحها

في الحقيقة إننى عندما أواجه بهجوم يكون رد فعلى هو الابتعاد . فأنا أكره أن أقف موقف الدفاع ، وأشعر أنه لا شيء يدعو إلى الدفاع عن نفسى وموقفى معروف ولا داعى للإطالة .

أما المناقشة فإننى أسعى إليها سعياً وأحاول في هذا أن أتبع قولة الإمام الشافعى « ما ناظرتُ أحدا قط » .

وفي هذه النقطة أتحدث عن قوله إن الخجل الشخصى هو الذى دعانى إن أتحفظ على تجاهلى للأستاذ فتحى رضوان وللحزب الوطنى أقول أن الدكتور أحمد كان على صواب أو على بعض الصواب .

النقطة الأخرى بالنسبة لتاريخ اليهود الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية . فأنا ترخصت في الاختصار في هذا لأنى كنت ق أفردت لهذا الموضوع فصلا مستقلا في كتابى « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » . و لم أشأ أن أضم هذا الفصل إلى الكتاب وأكرر ما قلته في مجال آخر .

وبالنسبة لوضع اليهود فأنا لم أتكلم عن اليهود فقط ولكنى أعتقد ــ إن لم تخنى الذاكرة ــ أننى كنت ألتزم بمقولة اليهود ــ الأجانب وليس اليهود فقط ، فقد كُنت أستغربُ أن يكون على رأس التنظيمات السياسية المصرية ــ وهي بحكم التعريف لابد أن تصل للحك ــ يهود أجانب . الحقيقة اتفقت أن يحدث هذا لمصر قد أكون مخطئاً في ذلك ولكنى لازلت في هذا الخطأ !

بالنسبة للموقف من « الإخوان » : كنت أحاول في مقدمتى الجديدة أن أعدل تقويماً للحكم ــ معيار التقويم بالنسبة للتنظيمات السياسية المختلفة ــ وأردت أن أجعل هناك معيارا مركباً من الإخوان ومن غيرهم بعد أن كان التقويم يستبعد هؤلاء كمعيار .

وفيما يتعلق بفكر الإخوان ، وأحد جوانبه هو المسألة الحضارية أو مسألة الحضارة ، كان الهدف هو إبراز هذه النقطة ومن استبعاد النقاط الأخرى في هذا المعيار .

(٥) أ . أحمد ثابت :

شكراً للدكتور أحمد عبد الله على هذا البحث الذى يعد بالفعل دخولاً في مناطق متوترة جداً في الواقع المصرى والتاريخ المعاصر .

لقد استطاع الدكتور أحمد أن يتجاوز انحيازاته الفكرية والسياسية بينما أن قليلا من أفراد الصفوة السياسية « المتخلفة » لم يستطيعوا أن يقدموا على مثل تلك المغامرة .

الدكتور أحمد عبد الله قام في ورقته بتقويم أربعة من المؤرخين المصريين وتناول موقفهم من التأريخ لفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ . وأفضلُ هنا أن أتحدث في نقطة منهجية ، وأرجو أن يضعها د . أحمد في اعتباره ، وهي : هل لنا أن نبحث من الأساس حول أسس التأريخ لدى هؤلاء المؤرخين ؟ هل كان لديهم « مصطلحات » معينة أو أسس معينة لتقويم الحركة الوطنية المصرية ؟ انطلاقاً من أن كل حركة سياسية لها مصطلحاتها ومفاهيمها وفي نفس الوقت لها منطقها الخاص في فهم الأمور .

الإخوان المسلمون ــ على سبيل المثال ــ لا يجدون غضاضة في التعاون مع القصر ولا يجدون غضاضة في التعامل مع فصائل أخرى مكروهة كرهاً شديداً من فصائل الحركة الوطنية . هذا منطق قد تختلف معه أو تتفق ، ولكنه منطق يعد للأسف من يروحون له بحماس كبير .

الوفد أيضاً له منطقة وكذلك الحال بالنسبة للحركة الماركسية .. هذه قضية .

القضية الثانية : أن سلفية الحركات السياسية المصرية نفسها لا تعود إلى الثمانينيات أو السبعينيات وإنما تعود أيضاً إلى ثورة ١٩١٩ ، ثورة ١٩١٩ قامت على أساس من المبادئ الوطنية العامة ولكن دون التفاعل والجدل مع الواقع المصرى في هذه الفترة .. هذا رأى بعض المؤرخين .

وهناك نقطة أخرى هامة ، وهي الخاصة بمسألة تقويمك للصفوة المصرية « الصفوة السياسية » في السبعينيات والثمانينيات . أنا أوافقك في أنها صفوة متخلفة بالفعل ، ولكن من ناحية أخرى لا نستطيع أن نتصور ، أو بمعنى أدق أنه من الصعب ، الجمع بالنسبة للصفوة السياسية المصرية والمؤرخين بين الالتزام والموضوعية . لا يمكن أن نتصور تيارا سياسيا يحكم على نفسه بأنه قد أخطأ في فترة ما وهو الآن يراجع نفسه .. هذا لا يتم إلا بمقدار تفاعله مع الواقع . لكن في تفاعله مع التيارات الأخرى عادة ــ وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه ــ لا يمكن أن يلتقى مثلاً الإخوان مع الاشتراكيين مع الناصريين مع الوفديين مع السلطة على أسس محددة . وهذا شيء لا يمكن أن نهرب منه . كانت التيارات السياسية فيما مضى تلتقى معاً على معاداة الاستعمار البريطانى ، وفي نفس الوقت كان لكل منهم مصلحة محددة وقوى اجتماعية محددة . إنما ما يجب أن نقول به هو أن الصفوة السياسية المصرية متخلفة قياساً على الواقع وليس قياساً على الموضوعية ، لأن لكل منهم مفهوماً مختلفاً عن الموضوعية .

(٦) أ . آمال سعد :

د . أحمد عبد الله ..

١) جاء في كلمتكم .. « أن هناك رقيباً دائماً هو الرأى العام فالناس ليسوا نكرة وليسوا سقط المتاع » ..

وتعليقى .. أين هو الرأى العام ؟ أين هى القنوات الشرعية وغير الشرعية التى تعبر عن أو يعبر عن نفسه من خلالها ؟ . ما أريد أن أقول هو أن الرأى العام غير موجود .. وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف نأخذ اعتباراً لغائب ؟ !

٢) جاء في نقدكم للدكتور رفعت السعيد اعتماده على البيانات ولا يهم من قرأ أو من تأثر .

إنّ المؤرخ عندما يتناول موضوعا فهو يغوص في بطن تاريخ غير قريب .. وبمعنى آخر كيف يعرف الصدى .. أو رد الفعل ؟ ان هذا يستلزم نوعاً من الدراسات الآنيّة ، وبالتالى لا تنطبق ملحوظتكم على الكتابة التاريخية .

(٧) د . حسام عيسى :

شكراً للأخ والزميل د . أحمد عبد الله على نجاحه في عقد مثل هذا الجمع العظيم وعلى المحاضرة القيمة التى ألقاها .

وإذا كنا قد انتهينا من واجب التشكر فأدخل مباشرة إلى واجب أهم وهو النقد .. ولعلى في نقدك أستمر في حوار معك كنا قد بدأناه منذ وقت .. وإذا كنا قد بدأناه في عصبية شديدة فسأحاول أن أستمر فيه بدون العصبية .

دخلت ياسيدى في معركة من العبث بالتاريخ .. وهذا حقك بل وواجبك العلمى والمهنى . ولكن اسمح لي أن أكون عنيفاً بعض الشيء فأقول إنك قد أضفت إلى العبث الكثير !!

وقد فوجئت تماماً بطريقتك على الأقل في عرض الموضوع . واسمح لي أن أذكر واقعة واحدة . ففي نقدك لمن يعبثون بالتاريخ قلت : « أي أمة هذه التي يكون زعماؤها الكبار كعبد الناصر والنحاس على مثل هذا القدر من الرداءة » (كما يصورونهم) ! ولكنك في نفس الوقت وصفت الفئة السياسية أو الجماعة السياسية (Classe Politique) — بالمعنى الجرامشي — بأنها جماعة رديئة بكل معنى الكلمة . أي أمة هذه ياسيدى التي يكون كل أبنائها بهذا القدر من الرداءة الذى وصفته ! ولكن هذه ليست القضية ، القضية تكمن في المنهج وأنت اتبعت منهجاً معياريا normatic تقوم فيه كما لو كان التقويم محل علم التاريخ !!

العبارات التي استخدمتها — مثل من أعظم الزعماء عندنا ، من أفضل ، هم من أردأ ... إلخ . هذا ليس موضوع علم التاريخ لا كما تعلمته أنا أو أنت . المشكلة الحقيقية هنا أننا لا نعيش لا كتابة التاريخ ولا تقويم التاريخ ، وينبغى ألا يخدع أحدٌ ما نفسه وألا يخدع الآخرين . نحن نعيش معركة سياسية واجتماعية من أشد المعارك في تاريخنا القومى كله .

إن كل ما يحدث في هذا هو مجرد جزء من هذه المعركة السياسية ، وبالتالى ليس هنا اعتداء على الماضى على الإطلاق .. هذا عبث !! لا أحد يعتدى على الماضى ، السب والشتائم في النحاس أو عبد الناصر ليست هي القضية ، والقضية أنه ليس هناك صراع أموات ومن قال بهذه العبارة لم ير طريقه على الإطلاق . ليس هناك صراعٌ بين أموات ، هذه معركة حول مستقبل مصر ، معركة أيديولوجية تعكس معركة اجتماعية حول مستقبل مصر . ولكن لأنها معركة أيديولوجية فلابد وأن تبحث لها عن مشروعية . هذه المشروعية تجدها في التاريخ أو في الأسطورة . ليكن ، هل في التاريخ كله وجدت جماعة سياسية دون أن يكون لها أسطورتها السياسية ؟ الديجولية لها مشروعيتها .. التحرير وديجول ومشروعية ١٩٤٥ .

الإخوان المسلمون مشروعيتهم في الإمبراطورية الإسلامية أو العصر الذهبى الأول . إذن لابد من البحث عن أسطورة ، هذا في طبيعة الأمور وليس هنا إذن معركة بين أموات .. هذا عبث آخر بالتاريخ (تاريخ المعارك الأيديولوجية) .

النقطة الثانية : أن هذه المعارك لا تدور على أرضها الحقيقية ، كل المعارك الأيديولوجية معارك وهمية بالضرورة وهي في حقيقتها معركة بين فئات اجتماعية . ولنأخذ مثالاً على ذلك حزب الوفد الذى يخوض صراعاً حقيقياً حول مشروع اجتماعى محدد حول تصور لمستقبل مصر . وترى جريدة الوفد أن المجتمع المثالى هو المجتمع المفتوح . الرأسمالى أى باختصار مشروع مرتبط بالغرب . هذا هو الوجه الحقيقى للصراع . ولكن الوفد في ظاهر الأمر يخوض صراعاً حول مطلقات مثل الحرية والمساواة .

وفي مقابل هذا المشروع تطرح التجمعات السياسية الأخرى مثل الناصريين والشيوعيين والجماعات الإسلامية مشروعاً مستقبلياً آخر .

وخلاصة الأمر فإننى أرى أن هناك مشروعين مطروحين على الساحة الوطنية ، المشروع الأول وأسميه بالبناء القومى المستقل وتطرحه قوى عديدة على مستويات مختلفة أيديولوجياً . فمشروع الحركة الإسلامية مشروع مستقل ولكن في إطار إسلامى ، والمشروع الناصرى مشروع للبناء الوطنى وهو مشروع مستقل في مواجهة مشروع الانفتاح والارتباط بالغرب . هذه هي المعركة التى أرى أنها دائرة منذ عام ١٨٠٥ وحتى اليوم .

والفارق أنها تدور اليوم بشكل مختلف نظراً لمحاولات التأميم التى حدثت لكى تأخذ الفئات الفقيرة مكانها في المجتمع . وقد دفعت محاولات التأميم البرجوازية إلى أن تكون أكثر حدة في طرحها وأكثر شراسة في الشتائم .

النقطة الأخيرة : هي مسألة اليهود . القضية ليست اليهود أو غير اليهود . فالأحزاب الشيوعية التى لم تكن تحت سيطرة اليهود أخذت نفس المواقف التى اتخذتها الأحزاب التى يتزعمها اليهود . وعلينا أن نبحث عن تفسير آخر . فعلى سبيل المثال الحزب الشيوعى في فرنسا أخذ موقفاً ضد القضية الوطنية الجزائرية ، والحزب الشيوعي السورى تحت القيادة الشيعية الدرزية ، وهي قيادة غير يهودية بالطبع ، أخذ نفس الموقف من قضية فلسطين .

المجموعة اليهودية في مصر أحدث نفس الموقف الذى اتخذه الحزب الشيوعى الفرنسي حيال ثورة (سطيف) ضد الفرنسيين حيث قال « لاصحوة للجزائر إلا في إطار فرنسا » وكانت ضربة للقضية الجزائرية القومية . والحقيقة أن القضية الفلسطينية طُرحت في ذلك الوقت على التشكل السناليسى العنى بعد مواقف رائعة « لليبين » في العسرينيات . وعلينا الآن كما قلت أن نبحث في ذلك بدلاً من البحث عن اليهود أو الأقباط أو غيرهم .

وفي نهاية الأمر أقول إن موضوع علم التاريخ ليس هو « الحدوتة التاريخية » ، موضوع علم التاريخ موضوع مختلف . ولى أدحض في محاضرة في هذا الموضوع . ولكن في نفس الوقت القصة أيضا ليست أمانة الباحث ، والعاصم من التحيزات هو الالتزام بمفهوم علم التاريخ الحقيقي وليس في اللجوء إلى المعايير الأخلاقية المضحكة مثل أمانة الباحث أو غيره !

(٨) د . جهــاد عــودة :

تحية للدكتور أحمد عبد الله على حماسه ونشاطه الكبير والذى نعهده فيه دائما .

لى ملاحظات بسيطة . أولا فيما يتعلق بالشكل أو الأسلوب . لقد وضح من لهجة د . أحمد عبد الله أنه يستخدم أسلوب الوصاية والتبسط في الحديث وعدم التقيد برسميات الحوار والنقد . غير أن المعنى الأعمق لهذا — وهذه مسألة خطيرة — هو غلبة أسلوب الزعيم السياسي على أسلوب النقد الأكاديمي . نلاحظ في أسلوب د . أحمد عبد الله الخروج من النقد إلى مجال تعليم الحاضرين القيم الأخلاقية فيقول إن « الصراع كان يجب أن يكون رشيداً » ، وقوله إن « الأمة يجب أن تكون موحدة » !! وأنا كمعاصر للدكتور أحمد عبد الله منذ أيام الحركة الطلابية في مطلع السبعينيات أعرف عنه أنه يجيد هذا الأسلوب .

أما الملاحظات الأخرى فأولاً أنا أعتقد أن قضية الالتزام والموضوعية قضية وهمية .. فالغرب مثلا قد ترك مسألة الموضوعية هذه ويقول جونار ميردال في « الدراما الآسيوية » إن الموضوعية هي « أن أعلن ذاتيتى بصراحة » .

ولكن هذا ليس معناه أن نزيف التاريخ .

عندما نكتب أو نفكر فإننا لا نستطيع التجرد من رؤيتنا القبلية للأشياء ، وهذا ينفي الموضوعية .

النقطة الأخرى : هي النظرة الأخلاقية للصراع . وقد فوجئت بشدة عندما استخدم د . أحمد عبد الله مصطلحات مثل « الصراع الرشيد » ، أن الأفراد غير واعين بضرورة التعقل والحكمة ، الحرص على « وحدة الأمة » ، وهكذا .. لقد أعطاني الإحساس بأنه سوف يقول « إنّ الفتنة أشد من القتل » ! وهناك ملاحظة أخرى ، فهو يأخذ على الشعب المصرى قلة مشاركته العددية في العمل السياسي ويقول إن هناك ٤٩ مليون صامتا في بلد تعداده ٥٠ مليون نسمة !! وماذا في هذا ؟ ففي جميع أنحاء العالم النسبة المشاركة في النظام السياسي لا تزيد عن ٣٪ . وهذه ليست القضية في النهاية . والشائع أن الناس لا تشارك في العمل السياسي بحماس لمدد طويلة لأن ذلك يؤدى إلى عدم استقرار وتفتت وغيره وهناك قضايا أخرى يهتم بها الناس مثل العمل ومحاولة تأسيس حياة سعيدة .. وهذه هي قضية الغالبية العظمى من الناس في أي مكان .

والدكتور أحمد في عرضه لم يبين في تحليله لكتابات المؤرخين الأربعة ما عكسته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على كل مؤرخ منهم .

نقطة أخرى حول ماكتبه د . رفعت السعيد عن حسن البنا . فهذه ليست قضية « ومين يقرأ لرفعت السعيد عن حسن البنا ؟ (ضحك في القاعة) نعم هناك كُتب تُقرأ لرفعت السعيد مثل دراساته عن الحركة الشيوعية ..

النقطة الأخيرةهى أن د . أحمد عبد الله قد أغفل أهمية د . محمد أنيس ، وكذلك أهمية أ . طارق البشرى و د . عبد العظيم رمضان ، وكذلك أهمية المؤرخين الجدد .. وهؤلاء لا يفترقون عن عبد الرحمن الرافعى ، عبد الرحمن الرافعى كان يقصّ الوثيقة ويلصقها إذا كانت لا تتعرض لمصطفى كامل أو محمد فريد بسوء .

أما المؤرخون الجدد فلا يكتبون ما حدث ويسردون وقائع وأحداثاً فقط ، ولكنهم يكتبون من منظور المشكلة البحثية التاريخية . وهنا تظهر أهمية المقدمة التى قلت عنها ساخراً « مقدمة ابن خلدون » للأستاذ طارق البشرى .
طارق البشرى كان يطرح مشكلة بحثية فى التاريخ وقد أوضحها فى تعليقه . من هنا نقول إنّ القضية الآن هى : كيف تصاغ المشكلة البحثية التاريخية فى إطار الالتزام والموضوعية ؟

(٩) أ . أحمد صادق سعد :

بالنسبة لمحاضرة د . أحمد عبد الله وكذلك « رول ماير » ظهر أن المسألة المركزية هى أن الحقيقة التاريخية تثير جدالاً واسعا حول هل هى مطلقة أم نسبية . وبالطبع أنا أرى أنه لا وجود لما يسمى بالحقيقة المطلقة . وهناك ملاحظة ذُكرت هنا وتقول إن الحقيقة تختلف حسب زمانها ووفق زمن الرائى أو الكاتب ، وقد أُضيف أنا إلى ذلك أن الحقيقة أيضا تخضع للموقف الطبقى للمؤرخ أو مركزه الفكرى .

وهناك أيضا حقائق كثيرة عن الطبقات الشعبية مجهولة تماماً بسبب غياب الوثائق ، وهذه المسألة ليست جديدة فنحن لا نعرف شيئا عن تاريخ الشعب المصرى فى الفترة الفرعونية وتاريخ تلك الفترة مكتوب كتاريخ للحكام والكهنة .

وأنا لست متزعجاً كما هو الحال عند د . أحمد عبد الله وروول ماير من الاضطراب الحادث فى الكتابة التاريخية فى الفترة الأخيرة ، وعلى العكس من ذلك أن هذا السيل من الكتابات يمنحنا الفرصة لكى تنظر إلى الحقائق من زوايا مختلفة ، وبالجهد والمثابرة نستطيع التغلب على عجز الأدوات النظرية التى نستخدمها فى دراسة التاريخ .

ملاحظة أخرى حول ما قال به د . أحمد وسماه « الصراع الرشيد » فأنا أعتقد أن هذا أمل مشكوك فى تحقيقه خصوصا فى الفترة الحالية . الفترة التى نعيشها الآن تشهد صراعات دولية ضخمة تؤثر على الوضع فى مصر الذى يعانى أيضاً من الصراعات على النطاق القومى ، وبالتالى فإن منطقة الشرق الأوسط تعانى من العواطف الملتهبة . وهذه سمة من سماتها التى تضخم المخاوف والقلق ، ونحن لا نعرف سبباً موضوعيا لهذا القلق .

الصراع الرشيد فى رأيى مستحيل ، فالصراع هو الصراع له قوانين وقواعد ولا يمكن ترشيده . ربما يكون هذا الصراع فى الكتابة التاريخية منظوراً إليه من خلال عين المثقف المصرى والمؤرخ المصرى . ولكن حتى دور المثقف قد تغير أيضاً . وقد أدى ذلك إلى حالة من التثبيت على الرؤية القديمة للأربيعنيات وأصبح المثقف غير قادر على رؤية الحقائق الجديدة التى تظهر تباعا وتسبب هذا القلق والاضطراب .

لى ملاحظة واحدة على حديث رول ماير .. يقول ماير عن اليسار إنه اتخذ موقفاً مزدوجاً من الوفد ، ambivalentأى أنه موقف مزدوج القيمة . وأنا أعتقد أن هذا القول يحمل عدم فهم لما حدث وما زال يحدث الآن .. وأقصد بذلك أن اليسار فى هذا الوقت كما هو الآن وكما سيكون فى المستقبل (غالبا) سيواجه قوى مختلفة وبعض قوى اليسار يرى إمكانية التحالف معها والبعض الآخر يرى محاربتها . وبالتالى فى مسألة موقف التحالف نرى موقف للوحدة والصراع مثلما كان يقول ماوتسى تونج ، ومن ثم نجد موقفا مزدوجا إلى درجة ما ولكنه ليس مزدوجا بالمعنى القيمى ambivalent . هو فى الحقيقة موحد ولكنه ذو وجهين .

القضية الأخيرة هى مسألة موقف الشيوعيين من دولة إسرائيل .
هناك وثائق غائبة ربما تكون فى أرشيف الشرطة وهى لذلك بعيدة عن منالنا . هذه الوثائق اعتمد عليها رفعت السعيد فى دراسته عن الحركة الشيوعية ، وإن كان قد اعتمد عليها بشكل فيه تحيز إلى حد ما . وهذه الوثائق ربما توضح بعض الأمور وعلى رأسها الموقف من دولة إسرائيل .. صحيح أن الحركات الشيوعية أيدت قرار التقسيم فى فلسطين ولم يكن هذا الموقف خاصًا باليهود فقد كان موقفا عاما ، ولكننى أذكر مقالاً كتبته فى مجلة شيوعية سرية وكان اسمها « الهدف » وكانت توزع سراً بين الأعضاء ولا توجد نسخة منها الآن . وفى هذا المقال كتبت معترضا على قرار الاتحاد السوفيتى ، ليس لأنه اتخذ هذا القرار ولكن على تبعيتنا نحن فى

بأييد قرار لا يتعلق بالحزب الشيوعى السوفييتى وإنما يتعلق أكثر بمصالح الدولة السوفييتية ، ونحن غير ملتزمين بمصالح الدولة السوفييتية وإنما نلتزم بمصالحنا القومية المصرية .. هذه المجلة ربما موجودة فى أرشيف الشرطة .. وهذا جزء من الحقيقة أردت أن أضعه أمامكم .

(١٠) أ . على نجيـــب :

الحقيقة أننى سوف أبدى اعتراضى مبدئيا ـــ وقد يبدو غريبا ـــ على موضوع الندوة لأنه يناقش قضية أعتقد أنها مثل القضايا العديدة التى تُثار فى العلوم الاجتماعية وتُعطى اختيارات غير حقيقية ، لأن التاريخ صناعته عمل ذاتى فى مستوى الأفراد والجماعات الاجتماعية .

النشاط الإنسانى فى مجمله نشاط ذاتى وإن كان البعض يرى أن العلوم الطبيعية لها اختيار ذاتى أيضاً selective of subject رغم أن لها منهجا علميا !

وبصرف النظر عن صحة هذا الرأى أم خطئه فالتاريخ لا يمكن أن يهرب من الذاتية والتحيز الشخصى للمؤرخ أو الكاتب .

عندما يتحدث المؤرخون عن الموضوعية فإن الأمر يثير الضحك . فهم يعتقدون أنهم يقومون بنشاط مشابه لنشاط العلوم الطبيعية ، لكن مع الأسف التاريخ من العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية وليس من العلوم الطبيعية .

لذا فأنا أرى أن عنوان الندوة ليس صحيحا .

ولأننا نعتقد أن التاريخ صناعته ذاتية وشرحه ذاتى فمن الضرورة أن يكون هناك أكثر من شرح وتتعدد النظرات والاختيارات للوقائع وللحقائق والتفسيرات ، والمعيار الذى نحتكم له هنا ليس الموضوعية ولكن يمكننا أن نُحكم هنا نوعين من الاختيارات :

أولا : نوع من الأحكام مبنى على شرح أوسع لوقائع التاريخ الإنسانى ، وهذا النوع صعب تطبيقه على الفترات الزمنية الصغيرة .

ثانيا : نوع ثانٍ من الأحكام أو الشرح وهو الخاص بالتاريخ كعلم للمستقبل .

ونقصد بذلك أن يكون لدينا القدرة على رسم منحنى بيانى لتاريخ العالم فى الماضى وعندما نمد هذا المنحنى نستطيع التنبؤ بالمستقبل مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية التى تستنتج أحداثاً مستقبلية من رسوماتها البيانية .

وفى هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن موضوعية فى كتابة التاريخ فى وقت من الأوقات كان البعض يرى أن النازية هى الحقيقة (حدث هذا فى أوروبا) ولو كان هتلر قد انتصر لأصبح هذا هو تاريخ العالم لمدة ألف عام .

ولكننا نقول هنا إن هذا الغرض يعمل خللا موضوعيا لأنه من المستحيل أن ينتصر هتلر . فتاريخ العالم إذن ملىء بالتناقضات ولا يسمح باستمرار مثل هذه الظواهر ، وبالتالى فنحن لا نستطيع أن نراهن على هذا النوع الثانى من الأحكام . ومن ثم ليس هناك موضوعية فى تناول الأحداث التاريخية .

أما ما يمكن أن نناقشه هنا فهو مسألة الالتزام ومدى تأثير الأفكار والأيديولوجيا على المؤرخ والكاتب حين يتصدى للكتابة التاريخية . وهناك مثال جيد على ذلك فقد ضخمت الأقلام اليسارية والفكر اليسارى فى مصر من دور الرأسمالية الوطنية والكبيرة ثم بعد ذلك ظهرت رسالة دكتوراه قيمة جداً ومنشورة فى هيئة الكتاب تتحدث عن دور رؤوس الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى !! إذن أين الرأسمالية المزعومة هذه ؟

كان هذا بالطبع نتيجة للحاجز الأيديولوجى الذى يطمس الحقيقة . نحن نتحدث عن ثلاثة أو أربعة باشوات ونتصور أن هؤلاء الرأسمالية المصرية ، والحقيقة أن « الخواجات » قد وضعوا بعض الأسماء المصرية فى مجالس إدارة الشركات وهم مجرد « طرزانات » وليس أكثر من ذلك . الأيديولوجية تمارس دورها إذن فى حجب الحقيقة عن أعيننا . فهناك من تحدثوا عن الاحتكار وشبه الاحتكار بعد قوانين التأميم فى عام 1961 . وكانت كتابات حماسية وغير علمية ، وهذا ليس أكثر من عبث آخر ويعكس الذاتية . هذه الذاتية التى جعلت من فى داخل سجون النظام يرمون الذين خارجه بأنهم أعداء للطبقة العاملة !!

النقطة الأخيرة هي مسألة أهمية الزمن وعامل الوقت في فهم ما يجرى من أمور . الكثيرون لا يراعون ذلك ولا يستطيعون ملاحقة التغيير . ولذلك هناك من يظلون يدافعون عن الوفد ، هناك بعض من الناس يقارنون بين شخصية سعد زغلول — بغض النظر عن تحفظات أى شخص بداية من الكلام الذى قاله « راجل كبير » مثل فتحى رضوان — وبين شخصية فؤاد سراج الدين .

الدور الذى قام به الوفد في الماضى والذى يقوم به اليوم لا يمصمص ، ولكننى أتحدث عن الخلل الفكرى في النظرة إلى مثل تلك الأمور من حيث المدى الزمنى . إن أفكارنا عاجزة عن التواصل مع المتغيرات الاجتماعية ، ومن ثم نتمسك بنظرات قديمة ونتصارع في الماضى ولا نفكر في المستقبل .. هذه مشكلة .

ناحية أخرى أود أن أتحدث عنها وهى مسألة « التكنيك » التاريخى . التاريخ لا يمكن أن يرقى إلى مستوى « التكنيك » العلمى ، ففى العلم نستطيع القيام بقياسات دقيقة وهذا مستحيل في التاريخ . التاريخ حركة قوى اجتماعية أو فئات اجتماعية وحصر هذه التفاعلات الداخلية يمثل كمية هائلة من المعلومات data لا يمكن تحليلها بدقة . وقد وضح من سلوك بعض المؤرخين في الكتابة وجود خلل من حيث القدرة على التنبؤ فيتعيون بشكل متأخر أو متخلف عن الأحداث التى يدرسونها . وقد تتغير تقسيماتهم وأفكارهم كأفراد مثل الأحزاب التى تحدث عنها « أبنتتين » والتى تنزلق على المنحنيات الأقل مقاومة . وهذا يعكس قدرا غير ضئيل من الذاتية ويثير مشكلة الأمانة الموضوعية والعجز عن رؤية الحقيقة بمعناها الواقعى .

(١١) د . محمـد منـدور :

بالنسبة للدكتور أحمد عبد الله من ناحية جوهر الموضوع .. أعتقد أنه في معركة لا بد وأن تُخاض وليست معركة زائفة أو وهمية . لقد انزلق د . أحمد في حديثه إلى وصف الصفوة بالرداءة . ولو فهمته على وجهته الظاهرية لكان ما تصيده فيه د . حسام عيسى صحيحاً . لكننى أعتقد أنه يتحدث عن « تخلف » الصفوة وعن « ترشيد الصراع » بمعنى تخلف الأساليب التى تلجأ إليها هذه الصفوة في صراعاتها وبالتالى ضرورة ترشيدها أى تطويرها .

أما بالنسبة للدكتور محمود متولى فقد وجه انتقاداً للدكتور أحمد عبد الله على أساس أنه قال « إن على المؤرخ ألا يكتب في السياسة » . ولكن د . أحمد لم يقل هذا بشكل مباشر أو غير مباشر .

ومن ناحية ثانية اتهم د . متولى د . أحمد عبد الله بأنه يدافع عن أخطار اليسار ! . وهذا لم يحدث على الإطلاق .. فقد طالب الدكتور أحمد بكتابة تاريخ اليسار بشكل موضوعى وكشف أخطاء وآثار هذه الحركة في التاريخ المصرى .

والشيء المدهش أن هناك من يتهمون د . أحمد بأنه يحاول أن يمارس دور الزعيم ! وأخشى أن يُتهم لكونه يساريا أنه أيضا مسئول عن تأييد اليسار لقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ! أما عن مسألة الموضوعية ففى رأيى أنه إذا كان الزعماء والطبقات الاجتماعية والسياسيون والجماهير يشكلون الذات التى تصنع التاريخ فإن الزمان والمكان يشكلان الجانب الموضوعى في هذا الإطار .. ولقد اجتهد العديد من مؤرخينا كلٌّ على قدر طاقته للوصول للحقيقة ، ونحن نشكر لهم ذلك . وفي النهاية أشكر حظى أننى فهمت عنوان ورقة د . أحمد من خلال ما أراد الآن ! .

(١٢) أ . عطية الصيرفى :

قال د . أحمد عبد الله (مشكوراً) إن التاريخ كتب بطريقة فئوية . فالشيوعيون أرّخوا لأنفسهم وكذلك فعل الليبراليون وغيرهم .. وهنا أود أن أسأل : أىٌّ من تلك الكتابات يمكن أن يخدم المستقبل ؟ .
الحقيقة ومع احترامى للاتجاهات المختلفة في التاريخ لا توجد نظرة مستقبلية عند أغلب هذه الاتجاهات .

فالإخوان المسلمون بالأمس واليوم موقفهم غير « طيب » على الإطلاق من الفئات الشعبية والحركة الوطنية ، وما زلنا نذكر موقفهم من لجنة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ عندما قال مصطفى مؤمن « واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً » !.

حتى الشيوعيون وقعوا فى شرك البعد عن المستقبل والانخراط فى الماضى . ونحن أمام مستقبلين لا ثالث لهما : إما قوى الانفتاح وإما قوى الإرهاب . وقوى الإرهاب تتعدد من الإرهاب السلطوى وحتى الإرهاب الرأسمالى والدينى فى مواجهة الديمقراطيين واليساريين ومعهم الفقراء .

النقطة الثانية هى غياب « المثل » . فلماذا نتجاهل تاريخ أبطال إضرابات السكة الحديد مثل تاريخ البطل إبراهيم موسى الذى قاد حرب المدن وقاد العديد من الإضرابات ولا يذكره أحد .. هذا التجاهل يؤدى إلى غياب القدوة أمام الفلاح والعامل المصرى .

وأنا لا أتفق مع د . أحمد فيما قاله عن الصراع فليس هناك صراع رشيد ، فالقاع الاجتماعى عامة وحشية والصراع فى مصر لا يمكن أن يكون رشيداً فى ظل هذه الظروف ! .

ثانيـــا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

أ) التاريخ العام والسياسى :

(١) د . أنور عبد الملك :

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة

(٢) د . عبد العظيم رمضان :

مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

(٣) أ . على فهمى :

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ـــ الحدود بين الممكن والمحال

(٤) د . عبد الخالق لاشين :

ملاحظات نقدية حول منهج الكتابات التاريخية في مصر المعاصرة

(٥) بيتر جران :

نحو منهج مقارن لكتابة التاريخ المصرى الحديث

(٦) المناقشـــة .

مدخل إلى فلسفة تاريخ مصر المعاصرة*

د . أنور عبد الملك**

مقدمـــة :

– ١ –

حول دور فلسفة التاريخ فى تاريخ مصر عامة ، ومصر المعاصرة خاصة ، لا نكاد نهتدى إلى دراسات منهجية متكاملة ، وكأن الموضوع محصور فى : مناهج البحث بوصفها هى التى تحدد المدارس المختلفة فى تاريخ مصر .

الملاحظ فى هذا الصدد أن ترجمات أعمال كبار فلاسفة التاريخ محدودة بالنسبة لعدد الأعمال المعنية بالتاريخ العالمى والإسلامى والعربى والمصرى ، وكذا مناهج البحث .

وعندنا أن أرجح الأسباب لتفسير هذا التباين يرجع إلى هيمنة الضغوط والتحديات وبالتالى الاهتمام بمتابعة دروبها وتحليل وجهاتها المرتقبة . أى أن أولوية السياسة هى التى فرضت فرضا أولوية التناول السياسى على معظم المؤرخين المصريين ، أسوة بزملائهم فى قطاعات الفكر والثقافة الأخرى الموازية ـــ وسوف يكون لنا عود إلى هذه النقطة فيما بعد .

لم إذن هذه المحاولة ، للتنقيب عن أبعاد فلسفة تاريخ مصر عامة ، وتاريخ مصر المعاصر ـــ وهو موضوع تابع بالضرورة ـــ خاصة ؟ نقول بادىء ذى بدء إن فلسفة التاريخ تمكننا من التعمق فى فهم مغزى حركة التاريخ الواقعية ، ما دام أن المؤرخ ، كل مؤرخ ، لا يستطيع أن يتخلى عن نظرته العامة للعالم وتحوله ، خاصة وإن كان يؤرخ لأعز جزء فى هذا العالم ، أى المجتمع الوطنى ، شعب مصر المحروسة وحركته فى تفاعل مستمر مع المؤسسات والأنظمة الداخلية ، فى إطار دوائر الجيو ـــ سياسية المحيطة ، الضاغطة .

ومن قال بالمفهوم العام ، أو الرؤية العامة ، لحركة التاريخ قال بالضرورة بأن ذلك المفهوم يتحرك فى إطار مفهوم الزمان : فهل ترى يحقق الزمان شروعا أو مشروعا ؟ أو أن الزمان يكرر مضمونا ثابتا فى صورة مختلفة ؟ أم أن الزمان لا يمكن إدراكه ، ما دام أن المستقبل لم يمارسه الإنسان قبل آنه وأوانه ؟ أى أن فلسفة التاريخ التى ترتبط بالمنظور العام إلى مغزى حركة التاريخ تمتد إلى أعماق التساؤل الفلسفى ، إلى دور الإنسان على تنوع مجتمعاته ، عبر الزمان .

من هذين الرافدين يتضح نوع الإجابة الأقرب إلى إدراك الرأى العام المستنير على تساؤلنا : لم الاهتمام بفلسفة التاريخ ؟ إن فلسفة التاريخ تلعب دورا رئيسيا فى تفهم ، ومن ثم فى تحديد ، معالم الشخصية الوطنية ، والقومية ، والحضارية ـــ التى بدورها ، تلعب دورا توجيهيا رئيسيا فى تحديد الحراك السياسى والحضارى للمجتمعات البشرية ، أى فى فهم السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى ، وكذا السياسات الاستراتيجية ـــ التكتيكية ـــ الوسيطة ، والسياسات التكتيكية المباشرة .

ومن هنا ، نرى كيف أن مختلف الاتجاهات فى فلسفة التاريخ لشعب أو بلد على وجه التحديد هى فى واقع الأمر « مدارس فكر وعمل » ـــ وليس مجرد مدارس منهجية أكاديمية مجردة .

– ٢ –

على ضوء هذه المقدمة المقتضبة ، نتساءل : ماذا يمكن أن ننتبه بالنسبة لفلسفة التاريخ فى تأريخ مصر ؟

(٢ ـــ ١) وجهة أولى يبدو وكأنها تهيمن على الساحة ، ساحة التاريخ المعاصر على وجه التخصيص : يمكن أن نصطلح على تسميتها بأنها وجهة **التأريخ السياسى الاتجاهى . نقطة البدء ، ومن ثم الانطلاق فى البحث التاريخى ، وهى محاولة**

---

* أفادت هذه الورقة من حوار متصل بناء مع الصديق الأستاذ ضياء رشوان ، فله الشكر والامتنان . وهى مهداة إلى الأستاذ الجليل فتحى رضوان عميد الحركة الوطنية المصرية

** لم يتمكن الكاتب من المشاركة فى الندوة بشخصه

للجمع بين روافد ثلاث : تأزم الواقع الحاضر ؛ التوجه إلى مستقبل لابد وأن يتخطى هذا التأزم ؛ الأمل في أن تبرهن عملية التأريخ على إمكان تحقيق هذا الممكن وذلك الأمل على صورة تتفق وأهداف وجهة سياسية عامة .

ويبدو أن هذه الوجهة الأولى ــ الغالبة ، على الأقل فى تاريخ مصر المعاصرة كما كتبه ويكتبه المؤرخون والمفكرون المصريون ــ نتاج ضرورى لأولوية البعد السياسى فى تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة موضوعيا . أفلم يتحرك الشعب فى تشكيلاته الاجتماعية والسياسية والفكرية المختلفة من أجل فك الحصار ، وتحقيق الاستقلال ، والسعى إلى المزيد من الحرية والتقدم ؟ ثم ، أفلم تواكب هذه الحركة الجبارة حركة مضادة من قوى الهيمنة ــ الخارجية والداخلية ــ أى القوى الاستعمارية والرجعية المتشابكة لقهر التقدم ؟ أم أن تاريخ مصر الحديث والمعاصر كان بلا هدف ، ومن ثم بلا عقبات ؟ لا داعىّ للإطالة فى هذا الصدد : فالواقع الحى يفرض نفسه على الجميع ، بل وفى كل لحظة . ومن ثم كانت هيمنة التأريخ السياسى الاتجاهى فى معظم الأحيان على تصورنا لتاريخنا الحديث والمعاصر على وجه التخصيص .

هكذا ظهرت مدارس تأريخ مصر فى الفترتين الحديثة والمعاصرة على التوالى ، تيارات التحديث الليبرالى ، ابتداءً من عبد الرحمن الجبرتى ورفاعة رافع الطهطاوى إلى عبد العظيم رمضان ؛ تيار الأصولية الإسلامية ابتداءً من كتابات محمد عبده وتفرعها فى شتى قطاعات التأريخ ؛ التيار الاشتراكى ، حول النواة الماركسية منذ الأربعينات حول شهدى عطية الشافعى ؛ التيار القومى ابتداء من تأريخ الحركة الوطنية لعبد الرحمن الرافعى ، حول نواته الناصرية ، كما تجلى فى كتابات رجال ثورة ٢٣ يوليو . نبادر فنضيف أن هذه التشكيلات ، والأسماء ــ الرموز ليست مسحا لساحة تأريخ مصر الحديث والمعاصر وإنما إشارات إلى بعض المعالم لتنظيم الساحة فى هذه الوجهة الأولى ، المهيمنة كما قلنا ، ومن ثم ، يمكن التعديل والإضافة بكل تأكيد ، مثلا بالتمييز بين الاتجاهين الوطنى المصرى والقومى العربى فى كل من هذه المدارس ،... إلخ .

أ ــ والملاحظ ، فى هذا المسح الأولى ، أن كل تيار من هذه الوجهة الأولى واكب ، بل وأحيانا ساعد على تكون مدرسة الفكر والعمل السياسية التى عرفت بنفس التسمية و كانت ولا تزال الإطار التكوينى لتغذية الكتابات التاريخية الصادرة عن كل منها .

ب ــ ثم نلاحظ أن كتابات مختلف مؤرخى تيارات هذه الوجهة الأولى تتباين ، ليس فقط من حيث الاتجاه السياسى المرموق المتخصص ، وإنما أيضا من حيث القدرة على الجمع بين تأريخ ما هو قائم أو حديث الحدوث وبين الأرضية التكوينية التاريخية البعيدة . فالكتابات الليبرالية والاشتراكية تبدأ عادة من عصر النهضة الأوروبية ثم الغزوة الاستعمارية الغربية لمصر ؛ بينما تسعى الكتابات التاريخية للتيار القومى إلى توسيع الرقعة فى بعض الأحيان إلى تاريخ ظهور الأمة العربية الإسلامية ــ ورمزها معركة حطين على وجه التخصيص ــ أسوة بالتيار الإسلامى الذى ينفتح على الساحة الآسيوية والإفريقية والأوروبية الجنوبية بطبيعة الأمر منذ القرن التاسع .

جـ ــ ماذا عن فلسفة التاريخ على وجه التخصيص ؟

إن فلسفة التاريخ متواجدة فى كتابات مختلف تيارات الوجهة الأولى ، ولكنها فلسفة تاريخ تستلهم معانيها من مدارس فلسفة التاريخ الكبرى حول ابن خلدون والفارابى ولوك ومونتسيكو وماركس واشبنجلر على وجه التخصيص . أى أنها فلسفة تاريخ بالتوازى أو التقليد ــ وليست فلسفة تاريخ نابعة من خصوصية التحرك الحضارى لمصر عبر الأجيال.

(٢ ــ ٢) من منطقة النقص هذه ظهرت الحاجة إلى تغطية الساحة بشكل يفى بمختلف أبعادها ، خاصة وأنها أقدم ساحة مجتمعية وقومية عرفها تاريخ الإنسانية ، عبر المراحل المختلفة ، أى المراحل الحضارية الرئيسية الثلاث لتاريخ مصر .

من هنا تكونت الوجهة الثانية ــ التالية للوجهة الأولى زمنيا ــ لتاريخ مصر ، ألا وهى وجهة تأريخ مصر الحديثة ابتداءً من خصوصيتها الحضارية ، ومن حيث الاستمرارية والتجديد*. فمن بين الأسئلة التى بدت وكأنها فى حاجة إلى تفسير يمتد لأركان عمق المجال التاريخى المصرى عدد من القضايا التى فرضتها أولوية البعد السياسى الاتجاهى ذاته : الدور الأكبر نسبيا لمؤسسات الدولة والجيش فى حركة المجتمع ؛ تأثير البعد الجيو ــ سياسى ، وكذا الجغرافى المكانى الداخلى (أيديولوجيا) فى تحديد إطارات تحرك مصر وإمكان الإجابة على التحديات الكبرى التى تواجهها ؛ أهمية البعد الروحى والإيمانية ، فى قلب الدائرة الثقافية ، عبر العصور وربما ، فوق هذا وذاك ، القدرة النادرة للأمة المصرية فى الاستمرارية رغم توالى الانكسارات .

هنا أيضا نرى أهمية أولوية السياسى فى طرح هذه الإشكالية ، أى فى الحفز إلى تكون وصياغة وجهة فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية المصرية . ذلك أن تأزم وثبة مصر بعد انكسار محمد على وإبراهيم ، ثم الانفتاح ، فالاحتلال الاستعمارى أثار التساؤلات الجذرية ــ تساؤلات فلسفة تاريخ الخصوصية الحضارية ــ فى قلب الموجة الأولى ، من هنا وضع رفاعة الطهطاوى آخر مؤلفاته : « مناهج الألباب المصرية (١٨٦٩) » ؛ من هنا ثار عبد الله النديم ؛ من هنا نبع الإسلام الحضارى والسياسى معا .

من هنا ، على وجه التحديد ، بدأت هذه الوجهة الثانية تقدم سلسلة من الأعمال التجديدية الإبداعية المؤثرة ، طفت شيئا فشيئا على التأريخ السياسى والاتجاهى الذى كان ، وما يزال ، يمثل القطاع الأكبر من الإنتاج التاريخى المصرى .

كيف يمكن أن نحدد القسمات المميزة لهذه الوجهة الثانية فى فلسفة تاريخ مصر ؟

أ ــ كانت نقطة الانطلاق فى وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، كما رأينا ، تتركز حول دراسة وتحليل تحرك الذات الوطنية والشخصية القومية فى المقام الأول فى مواجهة الهجمات والتحديات السياسية الخارجية أساسا . وكذا ، فإن الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، بدت وكأنها بطبيعة الأمر تبدأ من الذات ، من أعماق مصر . ولكنها بدأت من دراسة هذه الذات ، لا فى آنها المباشر ، أى ليس فى تاريخها القريب ، فى معاركها الدائرة فى مواجهة الهجمات والتحدى ، وإنما وبشكل أساسى ابتداءً من استخلاص معالم خصوصية شخصية مصر الحضارية عبر العصور .

التحديات والتأزم وضرورة تحدى التأزم تجمع بين الاتجاهين . إلا أن الاتجاه الثانى أدرك أن فى مقدور الإنسان المصرى أن يرتكز على ترسانة هائلة تراكمت عبر تاريخ مصر ــ شعبا ودولة ــ السبع ألفى على وجه التخصيص . ومعنى ذلك أن أفضل سبيل لفهم الحاضر ، سواء كان مأساويًّا أو فاتحا ، وكذا فترات الركود ، يتم دوما بالارتكاز إلى عمق المجال التاريخى الفريد لشخصية مصر .

ب ــ وابتداءً من هذه النقطة المركزية ، بدلا من الانطواء على الذات القومية الحضارية ، بل وقدر ما كان التحرك المصرى دوما فى تفاعل جدلى مستمر بالعالم المحيط ، كان من الواضح أن هذا الاتجاه إلى التركيز على الخصوصية الحضارية لا بد وأن يربط دوما بين خصوصية مصر والخصوصيات الأخرى المحيطة ، أى بين الخصوصية والعالمية ، بشكل أثرى الأعمال النابعة من هذه الوجهة الثانية بشكل ملحوظ وارتفع بها إلى أرقى مستوى للإنتاج الدولى .

إن هذا التناول الجدلى المستمر لتأريخ مصر ــ أى تفاعل جدلية الخصوصيات بالعالمية ، أو بمختلف الطروح القائمة للعالمية ، دفع المؤرخين والمفكرين إلى وجهة تصور إمكان مختلف مسارات المستقبل ، بدلا من التوقف عند حد إقرار الواقع ومحاولة إدراك معانيه فى دائرة زمنية محصورة . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ، تتجه دوما إلى المستقبل ما دام أن دراسة مختلف نواحى تاريخ مصر فى تفاعلها مع العالم بمكوناته الحضارية والثقافية والقومية

المغايرة دراسة دينامية ، تتصف بالتحرك المستمر من أعماق الماضى إلى تصورات لمستقبلات واقعية ، ممكنة ، دون القوالب الجامدة والفروض المسبقة التى يتحصن عليها التأريخ السياسى الاتجاهى ، وخاصة عندما يترك الزمام للعناصر الأيديولوجية فى المقام الأول دون إمعان النظر فى الدوائر المحيطة بمصر .

جـ ـــ سوف يثور سؤال أو تساؤل : هل هذه الوجهة تتناول تاريخ مصر المعاصر على وجه التحديد ، وخاصة فترة ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ ؟ تساؤل فى محله ولا شك . والحق أن وجهة الخصوصية الحضارية تتناول تاريخ مصر الحديث والمعاصر بالضرورة فى إطار أوسع بكثير ؛ بل إنها تسعى إلى توسيع مساحة الدراسة والتحليل إما إلى مرحلة تاريخية كاملة ، أو إلى تاريخ مصر الشامل . من هنا كانت أعمال هذه الوجهة فى فلسفة تأريخ مصر أقل نسبيا فى مجال التأريخ الحديث والمعاصر من أعمال الوجهة الأولى السياسية الاتجاهية ، وإن بدأ الميزان يتبدل تدريجيا بقدر ما تأكدت مكانة وتأثير فلسفة تاريخ مصر التى تندرج بشكل ساطع فى وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

د ـــ وها نحن قد أوشكنا أن نقترب من قسمة مميزة لهذه الوجهة الثانية تمثل الأمل الواسع فى تحقيق ضرورة تعبئة الترسانة الفكرية والعلمية المصرية على أوسع صورها وحتى أعماقها الراسخة لمواجهة اشتداد الأزمة وحجم التحديات تأمينا لمستقبل مصر . فبينما يسهل على الباحث أن يحلل مختلف الاتجاهات السياسية داخل وجهة التأريخ السياسى الاتجاهى ، فإنه يرى من الأقرب إلى واقع الأمر أن يقرر أن هذه الاتجاهات السياسية ـــ وهى قائمة ولا شك فى قلب الوجهة الثانية ـــ لا ترتفع إلى مستوى أهمية ظاهرة وجود أرضية مشتركة للإشكالية والتساؤل بين مختلف مدارس الفكر والعمل المعنية بتأريخ مصر ابتداءً من رسائل الوجهة الثانية ، وجهة تأريخ الخصوصية الحضارية .

من الواضح أن أعمال محمد صبرى وشفيق غربال ولويس عوض تمثل اتجاها متماسكا وهى أيضا فى ترابط مع العمل الرائد لحسين فوزى من نواح عدة ، وإن كان حسين فوزى يعبر عن الربط بين هذا الاتجاه الليبرالى النهوضى واتجاه الثورة الوطنية ـــ فى تلاق واضح مع صبحى وحيده بشكل أساسى . وكذا فإن أعمال حسين مؤنس وعبد الرازق السنهورى ونعمات أحمد فؤاد وطارق البشرى تعنى بالإسلام الحضارى فى ترابطه مع محاور الوطنية والقومية والنهضة . ثم إن تركيز جمال حمدان فى موسوعته الجغرافية التاريخية يتشابك مع العديد من الكتابات الوطنية التقدمية لإبراهيم عامر وأنور عبد الملك وسعد زهران .

من أين نبدأ ؟ كيف ندرك واقع الأمر ؟ ما السبيل إلى مواجهة التحدى ؟ فوق هذا وذاك : ما الطريق إلى تأمين المستقبل ، إلى تحقيق النهضة ؟ .

فى كل لحظة ، وأمام كل تساؤل ، نرى أن نقطة البدء هى محاولة صياغة فلسفة تاريخ مناسبة لواقع مصر ، ابتداءً من شخصية مصر ـــ وليس الاكتفاء بما تم خارج ديارها رغم قيمته الكبيرة ، بل والعظيمة أحيانا . أى أن هذه الوجهة الثانية تكاد تكون المستوى الثانى ، الأرقى والأكثر تقدما ، للوجهة الأولى ـــ وليس مجرد بديل لها .

ـ ٣ ـ

نعود إلى ذى بدء ، ونراجع ـــ معا ـــ العرض الذى قدمناه لكل من هذين الاتجاهين التكوينيين لتاريخ مصر .

أ ـــ لم تم الانتقال الذى قلنا به بين وجهة التأريخ الاتجاهى السياسى ووجهة تأريخ الخصوصية الحضارية ؟ وهل هناك أسباب موضوعية يمكن تبنيها بوضوح ؟ . من الواضح أن الأرضية السياسية مشتركة بين أعلام الوجهتين ، وكذا هم تخطى الأزمة وتحقيق النهضة . يبدو أن العامل الفيصل فى الانتقال من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية ، أو الأخذ بالوجهة الثانية أصلا يعود إلى أزمة الحركة الوطنية التقليدية بين ١٩٢٧ ، ١٩٣٥ .

فقد ترتب على اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى القضاء على الديموقراطية التى كانت ستفتح المجال لمرحلة ثورية جديدة فى مصر ، بالإضافة إلى إنجازات الحركة الوطنية فى مجال المؤسسات السياسية وبناء الاقتصاد الوطنى وتخطيط مسار التعليم والثقافة الوطنية فى هذه المرحلة . فأصبح التساؤل هو : هل أن هناك بعدا آخر ، أعمق تأثيرا من البعد السياسى المباشر ، دون أن ينتفى بحال من الأحوال دور العامل السياسى فى حد ذاته ؟ من هنا بدأت فلسفة التاريخ فى تأريخ مصر ـــ العام ، وكذا الحديث والمعاصر ـــ تتجه إلى البحث فى اتجاه الخصوصية . ومن هنا بدأت أولى وأهم كتابات هذه الوجهة بين التحرك الثورى فى ١٩٣٥ ـــ ١٩٣٦ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ب ـــ وكذا فإن هذه النظرة تستطيع أن تجيب عن تساؤل آخر . لقد حددنا ظهور طرح القضية الحضارية بعام ١٨٦٩ . ولم تظهر الأعمال الأولى المتعمقة فى هذا المجال إلا فى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين . إن هذه **الفجوة الزمنية** يمكن تفسيرها أيضا بنفس التحليل .

جـ ـــ ولعل النظرة الأولية إلى عرض الوجهة الثانية المعنية بالخصوصية الحضارية تقدم العنصر الثقافى ـــ الحضارى ، ظاهريا ، على التحرك الاجتماعى ـــ السياسى الموضوعى للبلاد . ولكن هذا التقدم هو فى الواقع تأكيد على الجديد فى **القاسم المشترك** لعموم فلسفة التاريخ فى تأريخ مصر ، ألا وهو أولوية السياسى ، **العنصر الجديد** . ويكفى هنا أن نراجع الأمثلة المذكورة ، على سبيل التمثيل دون الحصر ، ليتأكد هذا المعنى بجلاء ودون إبهام .

د ـــ بقيت مسألة **المقابلة بين فلسفة التاريخ بالتوازى ، وفلسفة التاريخ التابعة من خصوصية مصر** : فهل هذا التمييز خاص بمصر والتاريخ المصرى دون غيره ؟ أم أننا نراه فى التاريخ الخاص لبلدان ودوائر جيو ـــ ثقافية أخرى ؟ والجواب هو أن التمييز قائم فى معظم الحالات : فى المجموعة الغربية المدروسة جيدا فى بلادنا (انجلترا ـــ فرنسا ـــ ألمانيا ـــ إيطاليا ـــ إسبانيا ـــ روسيا .. إلخ) وكذا فى الشرق الحضارى عموما ، فى الصين واليابان والهند ودوائر الحضارة الإسلامية الإفريقية ـــ الآسيوية . التمييز قائم ؛ وإن كانت نسبة التلاقى بين مختلف الجهات مغايرة فى كل حالة حسب الظروف الموضوعية للبلد المعنى ، وكذا حسب فعالية اجتهاد المؤرخين والمفكرين فى كل منها . ولنكتف بمثل واحد ألا وهو الهوة الشاسعة بين مدارس التاريخ القائلة بأن تحديث اليابان جاء بتقليد الغرب كنتيجة لهزيمة اليابان وخضوعه للهيمنة الغربية ؛ وبين المدارس التى تؤكد منذ زمن قريب خصوصية اليابان فى تكوين فلسفة لتاريخه نابعة من جذوره الحضارية وعزلته الجغرافية فى آن واحد .

هـ ـــ بقى أن بروز وجهة الخصوصية الحضارية تدريجيا يظل دوما فى **تواكب وثيق مع تطوير كبرى فلسفات التاريخ العالمية المتفاعلة مع العمل التاريخى الوطنى** بدرجات تتفاوت من حيث الفاعلية حسب علاقات القوى الداخلية والعالمية . لا انغلاق هنا بحال من الأحوال ، والأحرى لا رفض للفلسفات التوجيهية ذات الوجهة المستقبلية : بل وعلى العكس الاهتمام البالغ بتطوير هذه الفلسفات ومجهودها المتصل ، منذ وقت قريب ، لتعدى الجمود والركود ، بغية مواكبة تغيير العالم فى كافة القطاعات والمجالات فى عصرنا .

و ـــ ننتقل إلى سؤال يطرح نفسه بطبيعة الأمر ، ابتداء من التحليل العام إلى الوجهتين الرئيسيتين : فهل يمكن أن نتبين اتجاها ثالثا لفلسفة التاريخ هذه داخل صفوف المؤرخين والمفكرين المصريين ؟

نعم ، ولا . سيل جارف من المطبوعات المعنية بالتأريخ ، وهى فى واقع الأمر أعمال مواكبة للعلوم التاريخية والاجتماعية العلمية الدقيقة . أعمال قائمة ، بل ولها رواج ووجود ، نوع من « الريبورتاج » الصحفى المتعمق . الطابع الغالب على هذه الكتابات أنها تأخذ ضمنا بفلسفة تاريخ يمكن تعريفها بأنها **التاريخ الوصفى** الذى يقرر على الدوام أنه لا يعنى بالفلسفة عامة وبفلسفة التاريخ خاصة ، مكتفيا بتقرير الواقع . وكأن الواقع لا جذور له ، ولا وجهة ، ومن ثم فهو دون مغزى .

ولذا قلنا نعم ولا ، وإن ذهب البعض إلى أن هذا التأريخ الوصفى يمكن أن ينعت بأنه موضوعى ، ما دام يؤكد أنه بلا وجهة .

ز — ولكن هناك مجموعة هامة من الدراسات والرسائل الجامعية ، وخاصة تلك التى أعدت وتعد خارج مصر ، حصرت وتحصر اهتمامها فى أضيق نطاق مثل « تاريخ القرية الاجتماعى » ، « والسلوك السياسى » لشخصية بارزة ، وكذا التجميع الوثائقى النافع والضرورى لكل تحليل علمى . ماذا نقول عنها ، كيف نصفها من حيث فلسفة التاريخ ؟ ظاهرها التدقيق فى الوقائع . إلا أن غياب الإطار الأعم — وهو الإطار التاريخى — الاجتماعى — الفلسفى — يجعل من هذه الأعمال نوعا من الأعمال المساعدة النافعة الضرورية لا يرقى بشكل أساسى إلى مستوى التاريخ كعلم له رسالة فعالة فى إضاءة حركة المجتمع ، وخاصة فى قلب مرحلة تغيير العالم .

ح — تتصل هذه الظاهرة بمسألة المنهج الوضعى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . ذلك أن تبدل موازين القوى فى العالم بعد ١٩٤٥ — وخاصة ظهور مجموعة من الدول الاشتراكية تصل إلى ما يقرب من ٤٠ — ٤٥ ٪ من الإنسانية ؛ وكذا اندلاع موجات حركات التحرر الوطنى ، حول باندونج ، فى آسيا وإفريقيا ، ثم فى أمريكا اللاتينية أحدث رد فعل عنيف فى القطاع الغربى المركزى المهيمن . كان لا بد من صد حركة المبادرة التاريخية الجبارة بكافة الوسائل ابتداءا من الأحلاف العسكرية وأحكام السيطرة الاقتصادية والمالية . وبلغت الهجمة الاستراتيجية المضادة المستوى الثقافى والفكرى والحضارى بسرعة بالغة فاجأت العديد من المراقبين بل والعاملين فى هذه المجالات . وقد بيّنّا فى سلسلة « الجدلية الاجتماعية » منذ ١٩٧٢ « حتى ريح الشرق » ١٩٨٣ أن هذه الحملة اتخذت شكل الفكر العدمى أى ، على وجه التدقيق : مستوى جديد من الفكر الوضعى ، الوصفى ، هو الفكر الوضعى الجديد الذى تبدى على صورة البنيوية فى الفلسفة والدراسات الإنسانية ، وعلى صورة منهج الوظيفية فى العلوم الاجتماعية ، الجوهر — الهدف هو : أن يتوقف الباحث عند حدّ الوصف ، وكأن الظواهر الاجتماعية ، بل والمجتمعات القومية — وهى بيت القصيد فى لعبة الأمم — « أمر واقع » لا جذور له فى الماضى ، يجب دراسته تفصيليا فى حد ذاته بأدوات فلسفة الظاهريات وهى الإطار الأعم للفلسفة البنيوية . وإذا كان الأمر كذلك ، لاستحال على الباحث والمواطن معا أن يدرك الأسباب التى صاغت هذا الواقع الآنى ، ولا تزال فعالة . وإذا قيل إنه لا بد من هذا التعمق فى هذا التحليل السببى ، كان جواب الفكر العدمى أن هذا الموقف سوف يسحقنا إلى الذاتية والأيديولوجية — مما ينتفى مع الموقف « العلمى » . والحق ، كما يدرك كل من مارس دراسة المجتمع والمشاركة فى صيانة حركته المستقبلية ، عكس ذلك تماما أن دراسة التكون التاريخى للظواهر الاجتماعية ، هى وحدها ، التى تفتح المجال لإدراك أسباب التأزم ، وعوامل التناقض ، وحدود إطارات التحرك الممكن ، كذا هى التى تبين كيف يمكن الإفادة من الطاقات الهائلة الكامنة لتعدى العوائق والسلبيات ومواجهة التحدى وصياغة المستقبل . ومن هنا ، فإن الوضعية لا علاقة لها بالموضوعية ؛ كما أن الموضوعية تتنافى مع الموقف الوضعى .

ومن هنا أيضا كان لازما علينا أن نضع حدا للانبهار بموجات يقال إنها « جديدة » ، لا لشيء إلا لأنها يمكن أن تجعل البعض يستشعر الرضا من مراكز النفوذ الفكرى فى الغرب الاستعمارى ، وخاصة فى قطاعات واسعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية فى هذه المرحلة التاريخية التى تصاعدت فيها المعارك السياسية الحضارية حول تشكيل وصياغة العالم الجديد .

— ٤ —

نعم : تغيير العالم وصياغة العالم الجديد .

(٤ — ١) لا تزال موازين القوى السياسية والاقتصادية والثقافية فى صالح النظام العالمى القائم — على الأقل فى الظاهر . ولكنها حركة التاريخ وديناميه الحركات الشعبية والقومية ، وكذا التحديات والرؤية الفكرية والحضارية الجديدة تندلع عبر

جبهة هائلة تجمع بين مفاهيم التحرر والديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية ، وتحاصر بشكل متصل الوضع الراهن . أو بالأحرى : ترفض الجمود ، والتنكر للتغيير ، ورفض المستقبلات الممكنة .

ولا شك أن العلماء والمفكرين المعنيين بتأريخ هذا الحاضر المتأجج يشعرون ، كما يشعر كل مواطن ، بأولوية السياسى ، ومركزية الجدلية التاريخية قدر ما يشعرون بأهمية تدقيق مناهج البحث ، ووزن الأمور وتأريخها بحذر وأمانة .

(٤ — ٢) وإذا كانت الوضعية ليست هى الموضوعية ، فكيف تكون الموضوعية ، فى عصرنا ، تأريخا لحياتنا المعاصرة ؟

حاولنا فى هذه الورقة أن ندقق النظر فى الوجهتين ، فى المرحلتين لتأريخ مصر المعاصرة . ولا شك أن أوراقا أخرى سوف تعنى بالمناهج والإتقان المهنى لتأريخ حياتنا المعاصرة .

وربما يمكن أن نجيب ، مؤقتا ، على التساؤل المطروح ابتداء من شعورنا بأن أولوية السياسى فى عصرنا لا تتنافى مع التدقيق العلمى ، وأن رفض الجمود الحركى يسوق تأريخ مصر المعاصر — فى قلب عالمنا المتغير — إلى أن يكون تأريخا يجمع بين هذه الدقة العلمية وتلك الوجهة السياسية والحضارية — أى أن يصبح ، فى واقع الأمر ، وعبر تعدد المدارس والمناهج على أرض الوطن ، **تأريخا علميا ذا وجهة سياسية — حضارية** لا مفر منها أو لا تنازل عنها .

من هنا تزول التناقضات الزائفة . من هنا تتلاقى الأيدى العاملة فى حق تاريخنا الوطنى على أرض الوطن . من هنا تتشابك أعمال مؤرخى مصر مع القطاع العلمى المتقدم المتحرر من أعمال طلائع المؤرخين العالميين الملتزمين بتغيير العالم وصياغة العالم الجديد ، رغم تباين الظروف المحلية .

من هنا ، إذن صياغة تاريخنا المعاصر بوجهة مستقبلية ناضجة ، تجمع بين الواقعية السياسية والاستراتيجية الحضارية الفعالة .

مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر

د . عبد العظيم رمضان

تمهيد

ربما كان السؤال الذى يطرح نفسه ونحن فى صدد الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو أن نحدد أولا من هو مؤرخ تاريخ مصر المعاصر ؟ هل هو المؤرخ الأكاديمى ، الذى تخرج فى أقسام التاريخ فى الجامعات المختلفة — سواء فى مصر أو فى الخارج — وحصل على درجات علمية فى فرع التاريخ الحديث والمعاصر ، وشغل وظائف أكاديمية فى الجامعات أو مراكز الأبحاث أو المعاهد العلمية ، وله مؤلفات ودراسات علمية فى تاريخ مصر المعاصر — أم هو صاحب القلم الذى يتصدى لكتابة التاريخ من موقع علمى غير متخصص فى التاريخ ؟ .

فى رأيى أن الأمر يرتبط بنظرتنا إلى التاريخ : هل هو علم أم فن ؟ . ولسنا ننوى الخوض فى هذه القضية التى تعرض لها الدكتور ج . ب . بيورى J. B. Bury أستاذ التاريخ الحديث بجامعة كمبردج فى أوائل هذا القرن ، أو المناقشة التى طرحها الأستاذ هارنشو Hearnshow فى حديثه عن « علم التاريخ » — فلست أعتقد أنه يوجد فى هذا الوقت المتأخر من القرن العشرين من يتشك لحظة واحدة فى « علمية » علم التاريخ ، أو فى أنه « فن » كذلك بنفس الدرجة ، وأن هذه هى خصوصية علم التاريخ ! .

ومن هنا فقد يبدو أننا قد اخترنا منذ البداية أن نقصر كلامنا على المدارس الأكاديمية ، ولا نمتد بها إلى كُتّاب التاريخ — أو بصورة أخرى ، أننا سوف نقصر حديثنا على المؤرخين دون كتاب التاريخ — لولا أننا نلاحظ أن الأخذ بهذا الرأى — وهو رأى صائب دون شك — سوف يغفل أعمالا علمية ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون . كما أنه سوف يغفل أعمالا تحمل رؤية فكرية ذات وزن ، حتى ولو لم ترتق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ! .

وتتبدى أهمية هذه الملاحظة إذا عرفنا أن هناك أعمالا قدمها مؤرخون أكاديميون لا ترقى إلى مستوى الأعمال الأكاديمية الحقة ، بل هى من أعمال القص واللصق البعيدة عن علم التاريخ ، سواء من ناحية كونه « علما » أو « فنا » . ومع ذلك فمثل هذه الأعمال محسوبة على العمل الأكاديمى والدراسة الأكاديمية ! .

لا مفر لنا — إذن — من توسيع نطاق مناقشتنا بحيث تتجاوز الأعمال الأكاديمية الحقة إلى الأعمال التى ترقى إلى مستوى هذه الأعمال ، أو تحمل رؤية فكرية ، دون أن يكون قد كتبها مؤرخون أكاديميون .

على هذا النحو تتحدد معالم هذه الدراسة ، وهى أنها دراسة تتناول أعمال كل من المؤرخين وكتاب التاريخ . ولكن هذا التناول من شأنه أن يثير قضية أخرى هامة ، هى أنه إذا كان من الجائز أن نتحدث عن « مدارس » فى كتابة تاريخ مصر المعاصر بالنسبة للأعمال الأكاديمية فهل يجوز أن نتحدث عن مدارس كتابة التاريخ بالنسبة للأعمال غير الأكاديمية ؟ . بل هل يجوز لنا أن نستخدم مصطلح « مدرس » بالنسبة لأعمال غير أكاديمية ؟ . ذلك أن مصطلح « مدارس » هو مصطلح علمى شديد الخصوصية ، حيث يصعب على الباحث تمثيله وهو يتحدث عن أعمال غير أكاديمية ! ، بل يصعب استخدامه أيضا لأن « المدرسة » إنما هى « منهج للبحث » ، ينتهجه العارفون به ممن قاموا بدراسته واقتنعوا به طريقا للبحث وعمدوا إلى تطبيقه باحتياجاتهم بحثية . وهذا المنهج هو منهج أكاديمى بالضرورة . فإذا انتفت صفة الأكاديمية فى الباحث انتفت — بالتالى — صفة المنهج أو المدرسة فيما نكتبه ، وأصبح ما نكتبه يسمى إليه ، ولا ينتمى إلى منهج أو مدرسة .

ومن هنا فإننا حين نتكلم عن الأعمال التى كتبها كتّاب للتاريخ ، فلن نتحدث عن « مدارس » بالمعنى الأكاديمى ، وإنما نحن سوف نتحدث عن تقسيمات أخرى تبتعد عن معنى « المدرسة » الأكاديمى .

وهنا قد يلاحظ القارىء أننى لم أصف كتاب التاريخ غير الأكاديميين بأنهم « مؤرخون » ، بل وصفتهم بأنهم « كتاب التاريخ » . ولعلى فى ذلك كنت متعمدا ، فمع اعترافى بأن هناك من الأعمال التى كتبها هؤلاء الكتاب ما يرق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية ، وأن هناك من الأعمال التى كتبها مؤرخون أكاديميون ما لا يرق إلى مستوى الأعمال الأكاديمية — إلا أنه يبقى من الضرورى أن نقصر « وصف مؤرخ » على المؤرخ الأكاديمى ، طالما أننا قد اعترفنا بأن التاريخ « علم » و « فن » ، وليس نوعا من الكتابة الأدبية ! .

وفى ذلك فنحن لا نخرج على المألوف ، فالطبيب هو من تخرج فى كلية الطب والمهندس هو من تخرج فى كلية الهندسة والمحامى أو القاضى هو من تخرج فى كلية الحقوق ، والمؤرخ هو من تخرج فى أقسام التاريخ وحصل على درجات علمية عليا فى فرع التاريخ الذى يتخصص فيه .

وبعد أن انتهينا من هذا المدخل الضرورى ، فقد يكون السؤال الأمثل الذى نبدأ به موضوعنا الرئيسى عن المدارس التاريخية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، هو ماذا نعنى بتاريخ مصر المعاصر ؟ — وبمعنى أدق متى تبدأ الفترة التاريخية التى نطلق عليها اسم « التاريخ المعاصر » ؟ . فبدون الإجابة على هذا السؤال يصعب تحديد الدراسات التاريخية التى تدخل تحت اسم التاريخ المعاصر .

ولدينا فى هذا الصدد ثلاثة تواريخ هامة يمكن اتخاذ أحدها بداية للتاريخ المعاصر : أولهما الثورة العرابية ، والثانى ، ثورة ١٩١٩ ، والثالث ، ثورة يوليو . وبالنسبة للثورة العرابية فقد يزكى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر ، أنها أول ثورة تقوم بها الطبقة البورجوازية الجديدة التى أنشأها محمد على فى عام ١٨٣٧ — ١٨٤٢ فى سعيها للحصول على السلطة من يد الوصاية الأجنبية والخديوية ، وتحرير وسائل الإنتاج من العناصر الأجنبية ، كما أنها أول ثورة يشترك فيها الجيش المصرى الحديث المكون من عناصر مصرية ، كما أنها السبب المباشر فى الاحتلال البريطانى الذى استمر حتى عام ١٩٥٦ .

أما ثورة ١٩١٩ فقد يزكى اختيارها بداية لتاريخ مصر المعاصر أنها أول ثورة قومية بالمعنى الغربى — أى المعنى المتخلص من كل نزعة إسلامية تربط مصر بالعالم الإسلامى أو بفكرة الجامعة الإسلامية — فهى بهذا الشكل تمثل انتقال الشعب المصرى من أيديولوجية الجامعة الإسلامية التى عاش فى ظلها قرونًا عديدة وطويلة منذ الفتح الإسلامى — إلى القومية المصرية بمعناها الحديث .

أما ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلعلها أصلح بداية لتاريخ مصر المعاصر ، نظرا لأنها الثورة الوحيدة التى غيرت علاقات الإنتاج بقوانين الإصلاح الزراعى أولا وبالتأميم ثانيا ، وغيرت بالتالى البناء الفوقى كله فكان التغيير الذى أصاب مصر فى عهدها تغييراً شاملاً يشمل البناء التحتى والبناء الفوقى معاً .

على أنه يعاب على الاختيار الأخير أن الثورة حديثة العهد جدا ، ولم تكتب فيها كتابات تاريخية كافية للتقويم ، كما أن الأخذ بهذا الاختيار ينفى صفة المعاصرة عن الفترة السابقة عليها ، ويلحقها — بالضرورة — بالتاريخ الحديث ، وهو أمر غير معقول .

أما الاختيار الثانى ، وهو ثورة ١٩١٩ فعيبه أنه يقطع الصلة بمسبباتها ، وهى الاحتلال البريطانى ، مع عدم إمكانية دراسة ثورة ١٩١٩ دون دراسة الاحتلال البريطانى . وليس من المناسب اختيار بداية للتاريخ المعاصر تكون وثيقة الارتباط بما سبقها من أحداث ، لأن ذلك يقطع ما بين الظاهرة التاريخية وأصولها .

بقى الاختيار الأول ، وهو الثورة العرابية ، وهى تمثل الظروف التى وقع فيها الاحتلال البريطانى ، الذى يمثل عهده التاريخ المعاصر لمصر ، كما تقدم فترة زمنية خصبة تقدمت فيها دراسات تاريخية كافية لظهور مدارس تاريخية فى معالجتها يمكن تتبعها والتمييز بينها . وهو ما نأخذ به فى هذه الدراسة .

نشأة كتابة تاريخ مصر المعاصر :

على المستوى الأكاديمى يمكن القول إن تاريخ الكتابة التاريخية فى تاريخ مصر المعاصر لم يبدأ بصورة جدية إلا بعد التغيير الذى طرأ على البناء التحتى فى مصر بقرارات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ، وبعد صدور الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ .

فحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ظلت الرسائل العلمية فى موضوعات تاريخ مصر الحديث منحسرة فى موضوعات التاريخ الحديث وحدها دون أن تتخطاها إلى أية موضوعات معاصرة . ويرجع السبب فى ذلك إلى الاعتقاد السائد فى ذلك الحين بين المؤرخين بعدم إمكانية كتابة التاريخ المعاصر ، وبضرورة مضى خمسين عاما على انتهاء الحدث التاريخى حتى تتوفر وثائقه ومصادره الأساسية ، ويمكن بالتالى كتابته .

وقد كان الدكتور محمد مصطفى صفوت هو المؤرخ الوحيد الذى تناول موضوعا معاصرا ببحثه الذى نشره فى المجلة التاريخية المصرية عن « موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦ ـــ ١٩١٤ » (مج ١ ـــ ١٩٤٨) ، وبحثه الآخر الذى نشره بنفس المجلة عن « الجلاء الإنجليزى عن مصر ، وبعثه سير هنرى درمند وولف » (مج ٢ ، ج ١ ـــ ١٩٤٩) .

وقد استمر هذا الإغفال لتاريخ مصر المعاصر طوال السنوات الخمس الأولى من الثورة ، حيث لا نجد أية رسائل علمية أو مقالات تاريخية عن تاريخ مصر المعاصر . على أنه فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ أخذ الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر يظهر على استحياء ، فقد نوقشت فى جامعة القاهرة رسالتان للماجستير عن « حياد قناة السويس ١٨٥٤ ـــ ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، و « التنظيمات الإدارية والحكومية وتأثيرها فى مصر فى الفترة ما بين ١٨٨٢ ـــ ١٩١٤ » (١٩٥٨) . كما قدمت رسالة للدكتوراه عن « تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ ـــ ١٩١٩ » (١٩٥٧) ، وقدمت رسالة أخرى عن « أهمية قناة السويس الاستراتيجية والسياسية ١٩١٤ ـــ ١٩٥٤ » (١٩٦١) . وفى جامعة الإسكندرية نوقشت رسالة للدكتوراه عن « تطور النظام النيابى فى مصر ١٨٨٠ ـــ ١٩١٤ » (١٩٥٨) ، كما نوقشت فى جامعة القاهرة رسالة للدكتوراه عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية وأثرها فى تطور الحركة الوطنية ١٩١٤ ـــ ١٩٥٢ » . وهى من رسائل القص واللصق .

ويلاحظ أن هذه الرسائل المحدودة قد تناولت موضوعات تنتهى زمنيا بالحرب العالمية الأولى أو عام ١٩١٩ ، فيما عدا تلك الرسالة عن « تاريخ العلاقات المصرية الإنجليزية » التى انتهت زمنيا بعام ١٩٥٢ ، ولا تعد عملا علميا ذا قيمة ، ومن الأفضل إسقاطها احتراما للبحث العلمى التاريخى .

ويمكن القول إن الاهتمام بالكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة قد بدأ بعد عام ١٩٦٢ ، وبصفة خاصة بعد أن طلب الميثاق الوطنى ، الذى قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، إعادة كتابة تاريخ مصر القومى على نحو يهدم ادعاءات أسرة محمد على ويكشف بطولات الشعب المصرى . وقد عبرت عن ذلك تلك الفقرة من الميثاق بقولها : « إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها

تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها » . وهذه الفقرة لا تقتصر على حكام أسرة محمد على ، بل وتتناول زعماء مصر فى المرحلة السابقة أنفسهم من رجال الوفد ، ممن قادوا كفاح مصر واصطدمت بهم الثورة عند قيامها !.

وقد رافق تلك الدعوة دعوة أخرى بإعادة كتابة التاريخ القومى من مفهوم اشتراكى ، خصوصا بعد ما أحدثته الثورة من تغيير فى البناء التحتى بقوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ . وأخذت هذه الدعوة تهاجم ما أسمته « بالمدرسة الوطنية » فى كتابة التاريخ ، على أساس أن هذه المدرسة « على فضلها وقدرها — أقل إمكانية فى تسجيل الحركة الوطنية والتاريخ السياسى ، من أصحاب النظرة الاشتراكية » . ومعروف أن هذه المدرسة الوطنية ، التى كانت تقصدها تلك الدعوة والتى رفعها الدكتور محمد أنيس هى مدرسة خارج الدائرة الأكاديمية ، التى رأينا ضآلة اهتمامها بكتابة تاريخ مصر المعاصر طوال السنوات العشر الأولى من الثورة .

وقد تصادف فى نفس الوقت تقريبا أن صدرت دراسة للماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة عن « تطور الحركة الوطنية فى مصر من عام ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ . أثبتت إمكانية كتابة التاريخ المعاصر . وكان قد احتدم خلاف فى الرأى بين أساتذة التاريخ الحديث حول إمكانية كتابة التاريخ المعاصر بمناسبة تسجيل هذه الرسالة للماجستير ، حيث اعترض الدكتور حسن عثمان ، أستاذ التاريخ الحديث بمعهد الدراسات الإفريقية على تسجيل رسائل للماجستير والدكتوراه فى التاريخ الحديث إلا عن فترة يكون قد مر عليها ٥٠ سنة حتى تتوفر وثائقها . ومعنى ذلك توقف الدراسة التاريخية حتى بداية الحرب العالمية الثانية . ولكن الدكتور محمد أنيس — يؤيده المؤرخ شفيق غربال — وقفا ضد هذا الرأى ، وكان من رأى الدكتور محمد أنيس أنه من الحكمة دراسة أية فترة زمنية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ما دامت أصبحت تمثل وحدة زمنية ومرحلة تاريخية مستقلة بذاتها ، وبذلك يمكن دراسة القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٤٨، ودراسة الأحزاب فى مصر ، وتناول العالم العربى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتاريخ الحركات الوطنية حتى مرحلة الاستقلال الوطنى[١] .

ويتضح من ذلك تواضع الدعوة إلى كتابة تاريخ مصر المعاصر ، حيث إن الدراسات التاريخية الحالية قد تجاوزت ثورة يوليو ، بل ووصلت حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣[٢] ، بل إن دراسة الدكتور يونان لبيب رزق قد وصلت بالأحزاب السياسية فى مصر إلى عام ١٩٨٤ .

والمهم هو أنه بدأت منذ ذلك الحين كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل جدى ومكثف فى الجامعات المصرية ابتداء من عام ١٩٦٤ ، حتى أنه فى السنوات العشر التالية كان مجموع جوع رسائل الماجستير والدكتوراه التى أجيزت بالفعل قد بلغ عشرين رسالة[٣] — أى أربعة أضعاف الرسائل التى قدمت فى السنوات العشر الأولى من الثورة ! . هذا عدا المقالات التاريخية التى ظهرت فى « المجلة المصرية للدراسات التاريخية فى تاريخ مصر المعاصر ، والتى تأخرت فى الصدور عن الرسائل العلمية ، حيث بدأ أول مقال للدكتور يونان لبيب عن « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦ » فى سنة ١٩٦٧ ، وبلغ عددها حتى سنة ١٩٨٥ خمسة عشر مقالا[٤] . يضاف إلى ذلك الكتب التى صدرت فى تلك الفترة تعالج موضوعات معاصرة ، مثل كتاب : « ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ » الذى أصدرته مؤسسة الأهرام فى سنة ١٩٦٩ ، وكتاب « تاريخ الوزارات المصرية » للدكتور يونان لبيب ، الذى صدر عن دار الأهرام أيضا فى ١٩٧٥ ، والكتب التى صدرت لمؤلف هذا البحث فى تلك الفترة ، وتناولت : «الجيش المصرى فى السياسة » (سنة ١٩٧٧) ، و « صراع الطبقات فى مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٥٢ م فى سنة ١٩٧٨ . « والصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٩ »

---

(١) حلال السيد : « أول رسالة عن تاريخنا الحديث تناقش بجامعة القاهرة » ، مقال بجريدة الجمهورية فى يونيه ١٩٦٤ . ويلاحظ أن الكاتب يستخدم مصطلح « التاريخ الحديث » لأن هذا المصطلح لم يكن شائعا .

(٢) انظر للمؤلف كتاب : « حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ » (مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

(٣) اعتمدنا على ثبت الرسائل الجامعية فى التاريخ والآثار لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، الذى نشرته المجلة التاريخية المصرية تباعاً فى أعدادها من المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ إلى المجلد الثانى والعشرين ١٩٧٥) .

(٤) انظر كشاف مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (١٩٤٨ — ١٩٨٥) ، إعداد رفعت موسى محمد ، ومراجعة الدكتور عبد المنعم الجميعى (١٩٨٥) .

(فى سنة ١٩٧٩) ، و « الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو » (فى سنة ١٩٨١ والمواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر ١٩٤٩ ــ ١٩٧٩ » (فى سنة ١٩٨٢) ، و « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » (فى سنة ١٩٨٣) ، و « مذكرات السياسيين والزعماء في مصر » فى سنة ١٩٨٤ »

كان الحد الفاصل للدراسة التاريخية فى التاريخ المعاصر هو ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولكن تم تجاوز هذا الحد الفاصل بدراسة « الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ » الذى صدر فى سنة ١٩٧٥ ، ثم « عبد الناصر وأزمة مارس » ، الذى صدر فى سنة ١٩٧٦ ، و « تحطيم الآلهة ، حرب يونيه ١٩٦٧ » و « حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ »ــ وهذه الكتب لمؤلف هذا البحث . كما كتب الدكتور صلاح العقاد « مأساة يونيو ١٩٦٧ » ، الصادر سنة ١٩٧٥ ، وكتب الدكتور يونان لبيب « الأحزاب السياسية فى مصر من ١٩٠٧ ــ ١٩٨١ » .

المدارس التاريخية :

وكان من الطبيعى أن تتجه هذه الدراسات فى تاريخ مصر المعاصر اتجاهين رئيسيين : الأول ، التاريخ السياسى ، والثانى ، التاريخ الاجتماعى . ومن هنا نشأت مدرستان متخصصتان .

وقد اتجهت مدرسة التاريخ السياسى إلى دراسة الحركة الوطنية ، والعلاقات المصرية البريطانية ، والأحزاب السياسية المصرية ، والزعامات السياسية . بينما اتجهت مدرسة التاريخ الاجتماعى إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، وعلاقات الإنتاج فى المجتمع المصرى . وليس معنى ذلك أن المدرستين كانتا منفصلتين ، بمعنى أن بعض المؤرخين تخصصوا كلية فى التاريخ الاجتماعى ، وإنما معناه أن بعض المؤرخين انصرفت دراساتهم الرئيسية إلى التاريخ الاجتماعى ، والبعض الآخر انصرفت دراساتهم الرئيسية إلى التاريخ السياسى .

وعلى سبيل المثال فقد كتب الدكتور رؤف عباس دراسيته الرئيسيتين عن « كبار الملاك » و « الحركة العمالية » ، كما قدم دراسة عن « حزب الفلاح الاشتراكى » ، ولكنه حقق جزءا من مذكرات محمد فريد ، وكتب كتابا عن « جماعة النهضة القومية » . وقد كتب الدكتور عاصم الدسوقى دراسته الرئيسية ــ وهى رسالته للدكتوراه ــ عن « كبار ملاك الأراضى الزراعية » ، ولكن رسالته للماجستير كانت عن « مصر فى الحرب العالمية الثانية » . وقد كتب صاحب هذا البحث كتابه النظرى عن « صراع الطبقات فى مصر » ، ولكن كتبه الأخرى تناولت موضوعات شتى من التاريخ السياسى ، سواء فيما يتصل بالحركة الوطنية ، أو الجيش المصرى ، أو حروب ثورة يوليو . وقد كتبت الدكتورة لطيفة محمد سالم دراسة اجتماعية عن « النظام القضائى المصرى الحديث ١٩١٤ ــ ١٩٥٢ » ، كما كتبت عن « المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى » ، ولكن لها مؤلفات أخرى فى التاريخ السياسى ، مثل « مصر فى الحرب العالمية الأولى » . وقد كتب الدكتور على بركات عمله الرئيسى عن « تطور الملكية الزراعية ١٨٤٦ ــ ١٩١٤ » ولكن له مؤلفات فى التاريخ السياسى . على أن هذا لا ينفى أن غالبية المؤرخين المصريين انصرفوا فى كتابة تاريخ مصر المعاصر إلى التاريخ السياسى .

وفى الوقت نفسه كانت تظهر مدرسة التفسير المادى للتاريخ ، التى تختلف عن المدرستين السابقتين ، فمنذ بداية الأمر ــ أى منذ أن انتقل زمام الدراسات التاريخية فى مصر إلى أيدى المؤرخين المصريين ، حصر هؤلاء المؤرخون اهتمامهم فى منهج البحث التاريخى العلمى ، كما توصل إليه لانجلو وسينيوبوس Langlois et Seignobos فى كتابهما الرائع ، الذى صدر فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨) تحت عنوان « مقدمة إلى الدراسات التاريخية » Introduction aux Etudes Historiques ــ ولم ينتقل هذا الاهتمام إلى فلسفة التاريخ .

ومعنى هذا الكلام هو أن المؤرخين المصريين حصروا أنفسهم بوقائع التاريخ المحدودة بحدود الزمان والمكان ، ولم ينتقلوا

بهذا الاهتمام إلى التاريخ نفسه وقوانين حركته . وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن المادية التاريخية ، وهى المنهج العلمى لكشف قوانين الحركة التاريخية ، وهى إحدى أسس الماركسية ، وهى أيديولوجية لا يعتنقها المؤرخون المصريون .

وهذا يفسر أن استخدام المادية التاريخية فى تفسير الأحداث التاريخية كان على يد مؤرخين ماركسيين أو يتعاطفون مع الفكر الماركسى ، كما يفسر أيضا أن استخدام المادية التاريخية فى تفسير أحداث التاريخ المصرى جرى لأول مرة على يد مفكرين مصريين وليس على يد مؤرخين ، وهو ما سوف نتناوله فى القسم الثانى من بحثنا .

وعلى كل حال فقد جرت أول محاولة لتفسير تاريخ مصر الاجتماعى فى ضوء المادية التاريخية على يد الدكتور محمد أنيس فى عام ١٩٦٥ ، فى دراسته التى نشرها تباعا فى مجلة « الكاتب » اليسارية ، تحت عنوان : « دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الإشتراكية » . وتتسم بسمات التجارب الأولى ، حيث يعوزها المعلومات التفصيلية الضرورية لتكوين الصورة التاريخية الدقيقة المطلوبة ، كما أنها تسير فى خط الميثاق الوطنى بالضرورة ، حيث كان الدكتور محمد أنيس عضوا فى « مكتب الفكر والتجارب الإشتراكية فى الخارج » ، التابع لأمانة الدعوة والفكر ، ولذلك اعتبرت الدراسة تاريخ مصر قبل ثورة يوليو تمهيدا لقيام الثورة ، مع ما أصبح الآن معروفا من أن الثورة لم تقم لإجراء التغييرات الاجتماعية التى قامت بها بالفعل ، وإنما قامت لخلع الملك فاروق فقط ، كما أنها لم تقم للاصطدام بالوفد ، وإنما قامت لإزالة العوائق فى طريق الدستور ، بما يعنيه ذلك من إزالة العوائق فى طريق وصول حزب الأغلبية إلى الحكم ، وأنه لم يكن إلا بعد أن قرر الضباط الاستيلاء على الحكم فى البلاد حين أخذ يعاد صياغة التاريخ المصرى المعاصر بما يبرر استيلاء الثورة على السلطة .

وعلى كل حال ، فإن الدراسة الثانية التى استخدمت المادية التاريخية كانت هى الدراسة التى نشرت لكاتب هذا البحث تحت عنوان : « صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » — وكانت فى الأصل الفصل الأول فى رسالة الدكتوراه التى نوقشت فى عام ١٩٧٠ بجامعة القاهرة تحت إشراف الدكتور محمد أنيس ، تحت عنوان : « تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٦ — ١٩٤٥ » . وهى أول دراسة أكاديمية لصراع الطبقات فى مصر تستخدم المادية التاريخية فى التفسير وفى الوقت نفسه تطبق قواعد منهج البحث التاريخى . وقد أدى هذا المزج إلى طرح النموذج الذى قدمته النظرية الماركسية للصراع الطبقى جانبا ، بعد أن تم اكتشاف أن هذا النموذج خاص بأوروبا ، لكنه لا يصلح للتطبيق فى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، حيث ينقلب هذا الصراع من صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، إلى صراع بين الذين يملكون والذين يملكون أيضا ، ثم يتحول إلى صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون بعد أن تستقر وسائل الإنتاج فى يد الطبقة المالكة الوطنية .

ومن ذلك يتضح أن مدرسة التاريخ الاجتماعى ليست مرادفا لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، فالأولى تركز على التخصص ، فتوجه اهتمامها إلى دراسة الطبقات الاجتماعية ، والثانية تركز على المنهج — أى على التفسير المادى للتاريخ — فتفسر الحدث التاريخى فى إطار قوانين الحركة التاريخية .

وفى نفس الوقت ، وعلى مستوى المؤرخ ، ظهرت مدرسة الحياد التاريخى ، التى ترى أن يتجرد المؤرخ من ذاته عند إعداد دراسته لكى يوفر لها الحد المطلوب من الموضوعية . وهذه المدرسة تشمل الغالبية العظمى من المؤرخين . بينما ظهرت مدرسة أخرى وجدت من الشجاعة ما تعترف به من استحالة التجرد من الذات ، بل ترى أن مثل هذا التجرد لو تم يؤدى إلى تحويل الدراسة التاريخية إلى وقائع أو حوليات ، أو فى أحسن الأحوال — مجرد تكديس لأحداث ميتة لا نبض فيها ولا حياة .

وكان أول من جرؤ من المؤرخين المصريين على الاعتراف بالمظور التاريخى — أى استحالة التجرد من الذات — هو المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة ، أستاذ التاريخ الوسيط بجامعة القاهرة ، فى تصدير ترجمته لكتاب المؤرخ الانجليزى هربرت فيشر عن تاريخ أوروبا ، حيث اعترف فى وضوح تام بأن « المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيلته الثقافية ووضعه الجغرافى ، لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منها نافذته ، أى شباكه الذى يستنشق منه المعنويات والماديات من أصناف المعرفة والحياة اليومية . وليس معنى هذا أن اختلاف النوافذ يغير الحقائق التاريخية ، أو يعدل فى ترتيبها التاريخى ، بل معناه أنها تغير النظرة إليها تغيرا زعيما بعرض أصناف الحقائق الثابتة عُروضا مختلفة » .

ومن سوء الحظ أن القليل من المؤرخين قد قرأ هذا الاعتراف الخطير لأنه صدر فى تصدير كتاب مترجم ، ولم يصدر فى مقال فى مجلة علمية متخصصة . وأغلب الظن أن الكثيرين ممن قرأوه لم يفهموا مغزاه ، لقلة اهتمام المؤرخين المصريين والعرب بالمسائل المنهجية فى علم التاريخ .

على أنه مع ذلك أمكن رصد عدد من المؤرخين ممن يمكن القول إنهم يعبرون عن مواقف فكرية وأيديولوجية واجتماعية ، ومن هؤلاء الدكتور محمد أنيس والدكتور صلاح العقاد والدكتور يونان لبيب وكاتب هذا البحث . وكل ذلك فى إطار منهج البحث التاريخى العلمى الذى يلزم صاحبه بالموضوعية . وهناك آخرون لهم مواقف على حساب منهج البحث التاريخى العلمى ، وهو ما يتمثل فى الدراسات التى شوهت تاريخ زعماء الوفد ، مسايرة لثورة يوليو فى محاولتها محو تاريخ الوفد من تاريخ النضال الوطنى والحركة الوطنية .

وعلى مستوى تطبيق منهج البحث التاريخى ، فقد ظهرت مدرستان : الأولى السرد التاريخى — أو مدرسة القص واللصق — ومدرسة التحليل والنقد . ويمكن القول دون مبالغة إن غالبية الدراسات التاريخية التى صدرت فى شكل رسائل للماجستير أو الدكتوراه من الجامعات المصرية ، تعتمد على السرد التاريخى والقص واللصق . فهى تكتفى بتقسيم الموضوعات التى تعالجها إلى أبواب وفصول ، ثم تقوم بتجميع المادة المطلوبة ، وتبدأ فى رصها حسب أبوابها وفصولها المختلفة ، بما يقدم معلومات تفصيلية غزيرة ، ولكنها غير مترابطة ، وقد تكون فى كثير من الأحيان متناقضة . ومثل هذه الدراسات يصعب وصفها بدراسات تاريخية أكاديمية حقيقية ، وقد أساء أصحابها إلى أنفسهم بقدر ما أساء المشرفون على هذه الرسائل إلى أنفسهم أيضا ! .

أما مدرسة التحليل والنقد التاريخى فيمثلها الأستاذ محمد شفيق غربال ، والدكتور محمد أنيس ، والدكتور صلاح العقاد ، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، والدكتور يونان لبيب ، والدكتور رؤف عباس ، والدكتور عبد العظيم رمضان ، والدكتور أحمد زكريا الشلق . ونحن هنا لا نتعرض للأساتذة الذين تبعد تخصصاتهم عن تاريخ مصر المعاصر .

وربما كان خير ما يمثل منهج الأستاذ محمد شفيق غربال التحليلى ، كتابه عن « المفاوضات المصرية البريطانية » ، وكتابه : « تكوين مصر » ، الذى يشتمل على عشرة أحاديث أذاعها باللغة الإنجليزية من دار الإذاعة المصرية ، ونقلها إلى العربية بمعاونة محمد رفعت فى عام ١٩٥٧ . أما الدكتور محمد أنيس فيمثل منهجه كتاباه : « حادث ٤ فبراير » ، و « حريق القاهرة » . ويمثل منهج الدكتور صلاح العقاد كتاباه : « مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل » ، و « السادات وكامب ديفيد » . وبالنسبة للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيمثل منهجه التحليلى كتابه « تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة » . أما الدكتور يونان لبيب فيمثل منهجه كتبه عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، و « الأصول التاريخية لمسألة طابا » ، و « الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ » . ويمثل منهج الدكتور رؤوف عباس التحليلى كتاباه : « مذكرات محمد فريد » و « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ » . وبالنسبة للدكتور أحمد زكريا الشلق

فكتابه عن « الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ — ١٩٥٣ » . أما كاتب هذا البحث فيمكن اتخاذ كتاب « تطور الحركة الوطنية » و « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » ، و « حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ » كنماذج ! .

ويتضح من هذا العرض أن بعض المدارس التاريخية فى كتابة تاريخ مصر المعاصرليست منفصلة عن بعضها البعض كلية . فمدرسة الحياد التاريخى تتداخل مع مدرسة السرد التاريخى ، ومدرسة التحليل والنقد التاريخى تتداخل مع مدرسة التفسير المادى للتاريخ ومدرسة المنظور التاريخى . وفى الوقت نفسه فإن بعض المدارس تنفصل عن بعضها انفصالا تاما . وعلى سبيل المثال فإن المؤرخ الذى ينتمى لمدرسة التفسير المادى للتاريخ ، لا يمكن أن ينتمى لمدرسة الحياد التاريخى أو مدرسة السرد التاريخى ، لأن انتماءه الأيديولوجى ينأى به عن الحياد ، كما أن أيديولوجيته تقوم على التحليل لا السرد . وفى الوقت نفسه فإن كثيرا من المؤرخين الذين ينتمون إلى مدرسة التاريخ الاجتماعى — بمعنى أن دراساتهم تناولت بعض الطبقات الاجتماعية فى مصر — هم أبعد ما يكونون عن مدرسة التفسير المادى للتاريخ ! ، وكثيرون ممن ينتمون إلى مدرسة التاريخ السياسى هم أقرب ما يكونون إلى مدرسة التفسير المادى ! ، ومنهم الدكتور يونان لبيب ، فهو يربط العمل السياسى بالقوى الاجتماعية التى تقوم به ، ويربط هذه القوى الاجتماعية بأصولها الاقتصادية — وهذا من صميم عمل مؤرخ التفسير المادى . والمثال على ذلك كتابه عن « تاريخ الوزارات المصرية » ، وكتابه الأخير عن « الأحزاب السياسية فى مصر » . وكذلك الحال بالنسبة للدكتور رؤوف عباس ، خصوصا فى كتابه عن « جماعة النهضة القومية » ، حيث قدم لموضوعه بفصل عن « المسألة الاجتماعية فى مصر بين الحربين » .

على كل حال فإن هذا الكلام عن مدارس كتابة تاريخ مصر المعاصر على الصعيد الأكاديمى ، ينصب — كما رأينا — على المؤرخين المحدثين ، أى على مؤرخى التاريخ الحديث . على أنه ظهر فى الفترة الأخيرة كتب تاريخية فى تاريخ مصر المعاصر كتبها مؤرخون فى التاريخ الإسلامى ، مثل الدكتور حسين مؤنس ، الذى كتب « باشوات وسوبر باشوات » ، والدكتور أحمد شلبى ، الذى كتب كتابه « حرب ٧٦ — ٧٣ ، دراسة مقارنة » . ومثل هذه الدراسات ، التى كتبت للتعبير عن آراء سياسية ، تخرج عن إطار الدراسة التاريخية ، وتدخل فى إطار الكتب السياسية . فالهدف الرئيسى من البحث التاريخى هو استرداد الماضى كما كان أو قريبا مما كان ، وليس خدمة غرض معين أو فكرة مسبقة .

وهذا ينقلنا إلى الكتابات التاريخية التى كتبها غير أكاديميين . وهذه الكتابات جميعها لا ينطبق عليها مقاييس الدراسة التاريخية العلمية ، ولا تستخدم منهج البحث العلمى التاريخى ، فيما عدا دراسات الأستاذ طارق البشرى ، التى تقترب لحدّ كبير من الدراسات الأكاديمية نظراً لأن الدراسة القانونية لطارق البشرى تقترب من الدراسة التاريخية من ناحية أن كلتا الدراستين تستهدفان الوصول إلى الحقيقة التاريخية — الأولى بالنسبة لحوادث الأفراد ، والثانية بالنسبة لوقائع الأمم .

ويمكن — مع ذلك — تمييز المدارس الآتية فى دراسات غير الأكاديميين :

الأولى ، مدرسة الرافعى — أو مدرسة الحزب الوطنى . وهى مدرسة سياسية أكثر منها مدرسة تاريخية ، إذ لا تهمها الحقيقة التاريخية بقدر ما يهمها صبغ هذه الحقيقة بصبغة الحزب الوطنى . وقد مر الحزب الوطنى بدورين فهى تاريخية الأوّل قبل الحرب العالمية الأولى وهو دور وطنى لا شبهة فيه أما الثانى فهو دور مزايد وانتهازى ومتواطىء مع القصر ضد الشعب ، وبالتالى فهو دور سلبى ومن هنا خطورة الكتابات التاريخية التى كتبها كتّاب هذه المدرسة وأبرزهم عبد الرحمن الرافعى وصبرى أبو المجد ، وفتحى رضوان كتابات تزيف تاريخ مصر لصالح الحزب الوطنى وتأكيد آرائه . ومن هذا التزييف ما كتبه عبد الرحمن الرافعى عن عودة الوفد إلى الحكم فى عام ١٩٥٠ ، فقد كتبه تحت عنوان : « عودة الحكم المطلق » ! .

على أن عبد الرحمن الرافعى خدم الدراسة التاريخية خدمات جلى بما قدمه من وثائق ومعلومات وتفصيلات ، مما يمكن أن يفيد منه الباحث الأكاديمى الذى يسعى للوصول إلى الحقيقة ، إذا هو جردها من صبغة التحيز التى اصطبغت بها . وتعتبر كتبه عن الفترة الزمنية السابقة على ظهور الحزب الوطنى ذات أهمية أكبر ، لانعدام شبهة التحيز فيها لحد كبير .

أما المدرسة الثانية فهى التفسير المادى للتاريخ ، وأبرزها : إبراهيم عامر ، وشهدى عطية الشافعى ، ورفعت السعيد ، وصلاح عيسى . وهى تركز على الجانب النظرى ، وتنتقى من الأحداث ما يؤكد تصورها المسبق لتاريخ مصر المعاصر ، الذى تفترض فيه أنه تم وفقا للأنموذج الغربى ، كما أنها تعمد لتضخيم دور الحركة الشيوعية فى مصر ، وإعطائه شكلا دعائيا يخدم الدعوة الشيوعية فى مصر ، كما أنها تدير ظهرها لمنهج البحث التاريخى العلمى ، لعدم إلمامها به ، وفى نفس الوقت فإن افتقار أفرادها للعقلية التاريخية ، التى يكتسبها المؤرخ من خلال دراساته الطويلة ، يؤثر تأثيرا سلبيا على النتائج التى تستخرجها من الدراسات . وعلى سبيل المثال فعلى الرغم من اهتمام اثنين من أفراد هذه المدرسة ، وهما رفعت السعيد وصلاح عيسى ، بدراسة الثورة العرابية ، إلا أن أيا منهما لم يستطع استيعاب روح وفكر العصر الذى يؤرخان له ، فهما يغفلان كلية أن القرن التاسع عشر فى مصر كان امتدادا للتاريخ الإسلامى العام ، وأن المصريين كانوا يعيشون تحت أيديولوجية الجامعة الإسلامية وليس تحت أيديولوجية القومية المصرية التى لم تبرز إلا فى ثورة ١٩١٩ . ومن هنا فقد تصوروا أن الصراع فى الثورة العرابية كان دائرا بين فلاحين مصريين وباشوات شراكسة وأتراك ، وهو خطأ فادح ، فوق أنه خطأ أيديولوجى يغفل نظرية صراع الطبقات .

ولقد ناقشنا فى كتابنا « صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ » ، وعلى مدى عشرين صفحة كاملة (من ص ١١ إلى ص ٣١) أخطاء هذه المدرسة فى تفسير تاريخ مصر المعاصر ، وهى الأخطاء التى أدى إليها محاولتها لَىّ عنق التاريخ المصرى وإخضاعه لأنموذج التطور الاجتماعى الأوروبى ، مع أن ما حدث فى أوروبا كان نسيجَ وحْدِه . ويكفى هنا أن نورد رؤوس القضايا التى ناقشناها فى هذا الكتاب ، فمنها مقولة أن « من يملك الأفدنة يملك مقاعد البرلمان ويملك بعدها مقاعد الحكم » ، وقد حطم الفلاح المصرى هذه المقولة ، ثم ظروف نشأة الفاشية فى مصر فى أواخر العشرينيات وطوال الثلاثينيات ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسيرها . ومسألة نشأة الحزب السعدى فى عام ١٩٣٧ ، والخطأ النظرى الذى وقعت فيه هذه المدرسة فى تحليلها . ومسألة صلة التركيب الطبقى لقيادة الوفد بالسياسة الاقتصادية للحزب ، وخطأ تلك المدرسة فى تحليلها . ومسألة رجعية طبقة كبار الملاك وثورية الطبقة الرأسمالية ، وانسياق هذه المدرسة وراء الأنموذج الأوروبى فى تفسيرها . ومسألة خروج رجال حزب الأمة من حزب الوفد وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين ، وخطأ هذه المدرسة فى تفسير هذه المسألة . وأخيرا أخطاء هذه المدرسة فى استعمال مصطلح « البورجوازية المصرية » و « الإقطاع » ، مما يوضح خضوعها خضوعا تاما للقياس على أوروبا فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر المعاصر ، وعجزها عن استخدام منهج البحث التاريخى أو استخدام النظرية نفسها — وهى المادية التاريخية — فى تفسير ظاهرات تاريخ مصر الاجتماعى والسياسى المعاصر .

أما المدرسة الثالثة من هذا الفريق من كتّاب التاريخ ، فهى المدرسة العسكرية ، ويمثلها اللواء جمال حماد ، وأحمد حمروش . وهى مدرسة جادة ، قدمت دراسات طيبة للغاية فى تاريخ مصر المعاصر . فقد قدم الأخير دراسته عن « قصة ثورة يوليو » فى أربع مجلدات ، ويقترب لحد كبير من منهج البحث التاريخى والدراسات الأكاديمية . كما قدم الأول دراسته المطولة « من سيناء إلى الجولان » . وهذه الدراسات تقدم معلومات وفيرة بذل مؤلفوها جهدا عظيما فى الحصول عليها ، كما أنها تتميز بقدر كبير من التحليل والتحقيق . ودراسة أحمد حمروش تتميز بأنها كتبت من منطلق تقدمى فى فهم حركة التاريخ ، بحكم عضوية المؤلف السابقة فى تنظيم حدتو الشيوعى .

أما المدرسة الرابعة ، فيمكن إطلاق اسم « المدرسة الصحفية » عليها ، نظرا لأن الذين قدموا دراسات فيها هم من الصحفيين ، ويمثلها بالدرجة الأولى محسن محمد وموسى صبرى ومحمد حسنين هيكل ، وهم أغزر هذه المدرسة إنتاجا ، وأكثرها اعتمادا على التوثيق ، وإن كان اعتماد محسن محمد على الوثائق البريطانية غير المنشورة يعطى أعماله أهمية خاصة ، كما أن خلو غرضه فى الكتابة التاريخية من الأهداف السياسية التى تميز أعمال الآخرين ، يجعل كتاباته أقرب إلى منهج البحث

التاريخى من الأعمال الأخرى .

وفيما عدا هذه المدارس الأربع ، فهناك دراسات تاريخية كثيرة ظهرت فى تاريخ مصر المعاصر ، ولكنها متفرقة المنهج والغرض والقيمة التاريخية بحيث يصعب تصنيفها فى إطار مدرسة واحدة .

ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام من جانب غير الأكاديميين بكتابة تاريخ مصر يشير إلى شدة جذب أحداث التاريخ المصرى للكتاب والمفكرين والقانونيين ، بما يدفعهم إلى محاولة كشف النقاب عنها ، وبذل الجهد بين المصادر والوثائق المختلفة لمعرفة أسرارها . وكثير من هذه الأبحاث قد صادفها التوفيق ، وكثير من أخطأها التوفيق . وهى فى ذلك تتفق مع الدراسات الأكاديمية ذاتها ، حيث رأينا أن الكثير منها يعتمد على السرد التاريخى والقص واللصق ، مما يمكن معه القول بدون مبالغة أن مدرسة القص واللصق فى الكتابة التاريخية الأكاديمية هى أكبر هذه المدارس التاريخية على الإطلاق ، ولعل هذه الدراسة تعطينا الفرصة للاعتراف بهذه الحقيقة المرة !

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢)
الحدود بين المُمكن والمُحَال

علـى فهمــى

تـوطئـــة :

أ ـ الالتزام ونفاق المصطلحات :

١ ـ الالتزامُ لَفظةٌ مُراوغة ، محمَّلة ـ في الظاهر ـ بطابع قيمى إيجابى . بيد أن المتمعن في اللفظ يُسْلِمِ إلى معنى محمَّل بطابع قيمى يبدو بالسالب في الظاهر ، إذ ما الالتزام إلا تحيز وتحزّب وتَقَوْلب وانحياز .

٢ ـ ومن ثُم فنحن نميل إلى تبنى لفظٍ آخر أكثر صراحة وصرامة ، ألا وهو الانحياز في مقابلِ حيادٍ وهمِي بالضرورة . فقناعاتنا المُعلَنة منذ زمن بعيد أنه لا حياد في العلم الاجتماعى وبضمنه التاريخ . فالباحث في العلوم الاجتماعية منحاز بالضرورة ، وإلا فهو (لا أدرى) ، يخرج من دائرة البحاث بيقين[1] .

ب ـ الموضوعية بين الحُلم والشهادة :

٣ ـ ينزع الباحثون في التاريخ إلى ادعاء الموضوعية ، وهو نُزوعٌ مشروعٌ ما بقى في دائرة الحُلْم ، بيد أن هذا الادعاء يبدو متهافتا أمام محكات العمل ، إذ سرعان ما تبدو الفجوة واسعة بين هذا الحُلم المُعْلن من جهةٍ والعمل البحثي ذاته من جهةٍ أخرى .

٤ ـ وعلى مستوى العمليات النفسية المعقدة ، يصعب على المرء أن يتجاهل الحُلْم ، مهما كان واقعُ الشهادة ، مبددًا ومهدراً لهذا الحُلْم . فالجدل بين الحلم والشهادة أمر بالغ التجذر في النفس الإنسانية ، والقرآن الكريم يحدثّنا : ﴿ وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ﴾ .

جـ) كتابة التاريخ : « ريبرتوار كامل » أم محاولة في إعادة التركيب)

٥ ـ يتنازع المتصدى لكتابة التاريخ ، **الأمل** فى أن يقوم بتسجيل المعرفة (الماضية) بأكلمها وفي تفاصيلها جميعا من جهة ، **والشك** ، ـ في الوقت ذاته ـ في الوصول إلى حقيقة تاريخية موضوعية من جهةٍ أخرى[2] .

٦ ـ فالوقائع الماضية (التاريخية) ، قد حدثت في زمن مضى قريب أو بعيد ، وفى ظروف ذات أبعاد وتفاصيل بعينها ، وشارك في أحداثها أشخاص بذواتهم ، كانوا على مسرح الأحداث مُضْطرِبين بالحيوية وبالحركة وبالدوافع . وقد أسدل الستار الآن نهائيا ، على المسرح وعلى الممثلين وعلى الجمهور . ثم يأتى المؤرخ محاولا استعادة ذلك كله بدقائقه وبتفاصيله وبحيويته ، يراوده **الأمل** ويُحْبِطهُ **الشك** .

٧ ـ وبين قوى الأمل الدافعة وقوى الشك المُحبِطة ، يلعب المؤرخ دورَه في كتابة التاريخ ، يجمع المادة عن وقائع جزئية حدثت في الماضى ، هذه الوقائع الجزئية تشكل كلاً هو الواقعة التاريخة ، ومع ذلك يبقى السؤال الهام حول ما إذا كانت هذه المواد التى يجمعها المؤرخ تكفى لعمل « ريبرتوار كامل » .

٨ ـ من واجب المؤرخ أن يتحرى أقصى درجات الدقة في جمع المادة ، وعليه أن يقوم بكافة الإجراءات الضرورية في سبيل التحقق والتثبت والمقارنات والتدقيق ، ثم يلجأ المؤرخ إلى محاولات دورية فى إعادة تركيب المواد الجزئية عن جزئيات الواقعة التاريخية . ومن هنا يكون ما يقدمه المؤرخ هو مجرد محاولات في إعادة التركيب لا ترقى إلى مستوى « الريبرتوار التام » ، وإن كان يظل متشبثا بالأمل فى الوصول بعمله العلمى إلى هذا المستوى ، وهو لن يصل إليه مهما بذل ، لأن « الريبرتوار التام » ـ هنا ـ هو من قبيل الوهم المستحيل .

د ـ المرحلة الفارقة : قراءة التاريخ ، أو في التفسير :

٩ ـ على الرغم من أن مرحلة جمع المادة عن الوقائع التاريخية الجزئية ومحاولة إعادة التركيب ، يداخلها الانحياز الذاتى للمؤرخ ، كما سنورد تفصيلا فيما بعد . فإن انحياز المؤرخ في هذه المرحلة لهو أقل صراحةً من انحيازه عند التصدى للتفسير .

١٠ ـ فالتفسيرُ ـ في جوهره ـ هو قراءةٌ للتاريخ ، وهو ترجمة لموقف المؤرخ تجاه المادة الخام التى تمثل مصادر الكتابة التاريخية . ومن ثم تبدو قسماتُ وملامحُ الانحياز من جانبِ المؤرخ المعنى واضحةً جلية ، مهما حاول تغليف انحيازه في التفسير بأردية شكلية تكتسى ألفاظ الحياد والموضوعية .

هـ ـ خطة الدراسة :

١١ ـ نتناول ـ فيما يلى ـ بُعْدَى الانحياز والموضوعية ، عَبْرَ محاور ثلاث على التوالي :

المحور الأول : مصادر الكتابة التأريخية .

المحور الثانى : في إعادة التركيب .

المحور الثالث : في التفسير .

١٢ ـ وفي مبحثٍ رابعٍ نعرض لتصوراتٍ محددة لترشيد الكتابة التاريخية فيما يتعلق بمصادر كتابة تاريخ مصر المعاصرة بالأخص ، وأيضا تصوراتٍ أخرى حولَ ترشيد عمل الفريق في ميدان البحث التاريخى . ونذيل الدراسة بثَبْتٍ بأهم الإشارات والإحالات .

المبحث الأول ـ الانحياز والموضوعية ومصادر الكتابة التاريخية :

١٣ ـ تتنوع مصادر الكتابة التأريخية تنوعا كبيرا ، وتضيق وتتسع بحسب الجزئية محل الدراسة والفترة التاريخية المعينة . ولعل هذه المصاد أن تكون بالغة التنوع والثراء بالنسبة لتاريخ مصر المعاصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ . فإذا اتسع نطاق البحث إلى كافة مناحي التاريخ الاجتماعى المصرى خلال هذه الفترة ، فإن مصادر الكتابة التاريخية تغدو أكثر تنوعا لتشمل مصادر إضافية قد لا ترد عند الاقتصار على التاريخ السياسى ، مثل بعض الأعمال الإبداعية ذات العلاقة .

١٤ ـ ولسنا بصدد التعرض ـ بالتفصيل ـ لكافة مصادر الكتابة التأريخية حول هذه الفترة من تاريخ مصر المعاصر ، وبيان أوزان أهمية كل من هذه المصادر عند الكتابة التاريخية . إذ لاشك في أن أوان أهمية المصادر نسبية ، إذ هي تختلف بحسب الجزئية المدروسة .

١٥ ـ وما يهمنا ـ في هذا المُقَام ـ هو الكشف عن مدى الموضوعية التى تكتسيها هذه المصادر ، بما يؤثر ـ بالضرورة ـ على موضوعية الحقيقة التاريخية التي تُظْهرها الكتابة التاريخية .

١٦ ـ ولاشك في أن الوثائق الرسمية هى أجدر المصادر بالثقة وأكثرها تحميلا بالموضوعية . وهذه الوثائق الرسمية تتنوع تنوعا بالغا ، فبعض هذه الوثائق ذات طبيعة قانونية ، مثل دستور عام ١٩٢٣ ، ودستور عام ١٩٣٠ ، وكافة القوانين ، والكثير من الأوامر الملكية واللوائح والقرارات الوزارية وقرارات رؤساء المصالح ، بما تزخر به الجريدة الرسمية . وعلى الرغم من الثقة (الظاهرية) التى تتشح بها هذه الوثائق القانونية ، فهى لاتكفى ـ في حد ذاتها ـ في الكشف عن نوايا المشرع ، إذ من الضرورى الرجوع إلى الأعمال التحضيرية ، مثل المذكرات الإيضاحية ،

والمضابط الكاملة لمداولات المجالس النيابية ونحو ذلك . وحتى مع الرجوع إلى هذه الأعمال التحضيرية ، تظل هذه الوثائق ذات الطابع القانونى مُعبِّرةً فقط عن إرادة المشرع ، بدون أن تكشف عن واقع التطبيق الفعلى للتشريع ، أو ما نسميه « بالقانون الحى » ، ومن هنا تكمن أهمية الإفادة من الأعمال القضائية الكاملة ، بالرجوع إلى ملفات الدعاوى القضائية ذات الأهمية فى الدراسة التأريخية المعنية .

١٧ ـــ ومن بين الوثائق الرسمية الهامة ، التعدادات العامة (الدورية) للسكان ولخصائصهم ، والميزانية العامة (السنوية) للدولة من حيث الإيرادات والمصروفات ، وكذلك الموازنات المالية (السنوية) للمصارف والشركات والمجالس المحلية ، والموانات المالية (المستقلة) للأزهر والأوقاف الإسلامية والقبطية) وللكنيسة القبطية الأرثوذكسية وغيرها من الكنائس العاملة في مصر ، بل والموازنات المالية للمؤسسات التعليمية الأجنبية والخاصة بمصر . ويدخل في عداد الوثائق الرسمية ـــ أيضا ـــ التقارير الدورية التى تصدرها مثل هذه الهيئات عن أنشطتها . ولا شك فى أن هذه الطائفة من الوثائق حقيقةٌ بدرجة كبيرة من الثقة فى بعض جوانبها الرقمية ، بَيْدَ أن الجوانب الخاصة بالأنشطة لما يمكن أن يُفترض فيه بعض المبالغات لسبب أو لآخر أو بعض الحَجْب لأنشطة سرية غير مشروعة كما فى حالات الإرساليات الأجنبية التبشيرية مثلا .

١٨ ـــ وتُعّد خطط الحكومة أمام البرلمان فيما كان يسمى « بخطاب العرش ، من بين الوثائق الرسمية الهامة ، إذ هي من قبيل الخطاب الرسمى . وقد يكون من الطريف ومن المفيد معا ، أن تعقد دراسات متعمقة حول مدى قيام الحكومة بتنفيذ وعودها في « خطاب العرش » على مدى فترات الحكم النيابى قبل ثورة ١٩٥٢ .

١٩ – ويعلق كثير من المؤرخين المعاصرين أهمية كبرى على المذكرات الشخصية للقادة السياسيين بخاصة ، كمصدر هام للكتابة التأريخية (السياسة في الغالب) عن هذه الفترة . فلقد شهدت هذه الفترة قيام الكثير من الأحزاب السياسية ، وبرزت وتعاقبت الكثير من القيادات السياسية الحزبية والمستقلة . وبالتأكيد فإن عددا من هذه القيادات قد لعبوا أدواراً بالغة الأهمية على صعيد السياسات المصرية خلال هذه الفترة . ومن الطبيعى أن تكون المذكرات الشخصية التى قام البعض من هذه القيادات بكتابتها (والتى نشرت أغلبها بعد وفاتهم) ، من الطبيعى أن تكون مثل هذه المذكرات مصدرا هاما للكتابات التاريخية . بَيْدَ أننا نثير دفوعا جِدِّية حول مدى الثقة التى يجدرُ بالمؤرخ أن يوليها لمثل هذه المذكرات . فلاشك فى أن هذه المذكرات كُتِبت وفى أذهان أصحابها احتمالٌ راجح لنشرها مستقبليا ، وَمَيْلُ الفرد إلى تجميل صورته في نظر الأجيال المقبلة ميل مُرجَّح على المستوى الإنسانى ، كما أن الميل إلى تجريح الخصوم ومحاولة النيل منهم هو أمر مُرجَّح على المستوى الإنسانى أيضا . فإذا أضيف إلى هذا كله ، بُعْدٌ ثقافى هامٌ لدى المصريين بعامة ، وهو الاهتمام بصورة الذات بعد الموت في إطار قدسية الموت والرغبة الشعورية واللاشعورية في الامتداد بعد الموت فى إطار التراث الثقافى المصرى حول الخلود(٣) ، نقول إن هذا البُعْد الثقافى المصرى يلعب دورا في إذكاء الرغبة المشروعة في تجميل صورة الذات . وقريب من هذا إسرافُ المصريين في احترام الموتى (اذكروا محاسن موتاكم) و (الضرب في الميت حرام) وغير ذلك ، ولاشك في أن هذا الإسراف في احترام الموتى والذى لا يفرق بين حدود الحياة الشخصية وحدود العمل العام للشخصية العامة ، لممّا يُلون النظرة نحو المذكرات الشخصية للقيادات السياسية . ولا ينجو المؤرخ المصرى المعاصر من مثل هذه السامات الثقافية .

٢٠ ـــ وغير القادة السياسيين ، فإن العديد من كتاب ومفكرين وفنانين ، قد نشرت مذكراتهم الشخصية سواء أثناء حياتهم أو بعد موتهم . وقد تلعب مثل هذه المذكرات دورا هاما في تزويد المؤرخ بمصادر إضافية(٤) . وبالنسبة للمذكرات

الشخصية ــ هنا ــ فإن ما أوردناه متعلقا بمذكرات السياسيين ، يصدق أيضا إلى درجة كبيرة . ومن ثم فإننا ندعو إلى الحذر عند اللجوء إلى مذكرات الشخصيات المصرية بخاصة كمصادر أساسية للكتابة التاريخية عن تلك الفترة .

٢١ ــ ويشار ــ عادة ــ إلى أهمية المواد المنشورة بالصحافة كمصدر للكتابة التاريخية . بَيْد أنه من الهام إجراء تفرقة أساسية بين أجناس هذه المواد الصحفية ، فالبيانات الرسمية المنشورة مُحمَّلة بثقة أكبر ــ بالضرورة ــ من تلك التى تكتسبها الإعلانات التجارية مثلا . والإعلانات القضائية المتعلقة بالحجز والرهن وبتكوين الشركات وبإشهار الإفلاس حقيقةٌ بثقة فى مضمونها أكبر من الإعلان عن برامج السهرات في الملاهى مثلا . وحتى فى مجال الخبر الصحفى ، فإن الأخبار ذات الطابع الرسمى أجدر بالثقة من غيرها من أخبار المجتمع ، كتلك المتعلقة بأخبار وبأسرار فنانى المسرح والسينما مثلا .

٢٢ ــ أما صحافة الرأى المتمثلة في المقالات ، فإنها ــ في الغالب محمَّلة بكل انحياز كاتب المقال أيديولوجياً وحزبياً وعلى كافة الأصعدة . فالمقال الصحفى هو تعبير عن رأى معين للكاتب ، فإن لم يكن مُعبِّراً عن رأى محدد ، غدا من قبيل اللَّغْو . ولقد شهدت مصر خلال فترة الدراسة ، العديد من الصحف الحزبية والمستقلة ، وكان البعض من الصحف المستقلة (ظاهريا) تُعبِّر عن جماعات مصالح معينة تفضل ألا تعلن عن هويتها . فالقصر الملكى له صحافته وكتابه ، والسفارة البريطانية التى تمثل الاحتلال البريطانى لمصر لها من يعبر عنها ولو على استحياء ، والأمر نفسه مع أصحاب المصالح المالية ، مصريين وأجانب ، بل لقد كانت للمصالح وللأطماع الصهيونية في فلسطين صحافتها المعبرة عنها في مصر(٥) .

٢٣ ــ وإذ كانت بعض القوى السياسية في مصر خلال هذه الفترة ، محظور أن تمارس نشاطها السياسى علانية مثل القوى الشيوعية ، فكان من المنطقى أن تلجأ التنظيمات الشيوعية السرية إلى نوع من النشر السرى ، سواء على شكل كراسات أو دراسات أو حتى دوريات أو بيانات أو نشرات غير دورية . ولا نمارى في أهمية الرجوع إلى مثل هذه المنشورات عند دراسة بعض جزئيات التاريخ الاجتماعى المصرى المعاصر . وقد يكون من الصعب الرجوع إلى معظم هذه المواد (السرية) ، لأنها كانت تصادر باستمرار ، إلا أن اللجوء إلى الملفات القضائية (ذات العلاقة) ، ومحفوظات الجهات المختصة بوزارة الداخلية ، لما يفيد فى هذا الصدد .

٢٤ ــ وبالنسبة للمادة الصحفية بعامة ، وصحافة الرأى بخاصة ، فإن على المتصدى للكتابة التاريخية أن يربط بين المادة من جهة وانتماءات الكاتب من جهة أخرى ، نحو مزيد من الدقة في فهم مضمون المادة الصحفية المدروسة .

٢٥ ــ وإذ عرفت مصر السينما منذ ماقبل فترة الدراسة ، ومارست صناعة السينما بُعَيْدَ بداية هذه الفترة ، فإن الأفلام السينمائية التسجيلية (مثل جريدة مصر الناطقة) قد تكون ذات أهمية كمصدر للكتابة التاريخية حول بعض الجزئيات الموثقة سينمائيا ، وبخاصة أن التوثيق قد جرى بالصورة وبالصوت معاً . وبدرجة أقل من الأهمية ، فإن التسجيلات الإذاعية (بالصوت فقط) قد تكون أحد مصادر الكتابة التاريخية عن بعض جوانب هذه الفترة .

٢٦ ــ وفيما يتعلق ببعض جوانب التاريخ الاجتماعى لمصر المعاصرة خلال فترة الدراسة ، فقد نبهنا ــ منذ زمن ــ إلى أهمية بعض أجناس الأدب الإبداعى مثل الرواية بخاصة ولبعض الروائيين بالأخص ، كمصدر هام وخصب لكتابة التاريخ الاجتماعى ، فثلاثية « نجيب محفوظ » الشهيرة ، تُفيد في رسم صورة ــ ولو تقريبية ــ لبعض مناحى الحياة الاجتماعية للطبقة المتوسطة القاهرية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ، عَبْر ثلاثة أجيال عُمْرية

متتالية ورواية « الأرض » لعبد الرحمن الشرقاوى ، تلقى الضوء على بعض أبعاد وآليات الصراع الطبقى المكتوم في الريف المصرى قُبَيل ثورة يوليو ١٩٥٢ . و « يوميات نائب في الأرياف » « لتوفيق الحكيم » ، تعطى صورة تقريبية لبعض أبعاد العمل القضائى بالريف المصرى خلال الثلاثينات .

٢٧ ـــ وقد يثير البعض شكوكا حول جدوى الاعتماد على مثل هذه الأعمال الإبداعية ، التى سقنا مجرد أمثلة منها ، عند الكتابة التاريخية ، بمقولة أن العمل الإبداعي يتزاوج فيه الخيال بالواقع ، مما يقلل من أهميته وموضوعيته فى رصد بعض جزئيات الواقعة التاريخية . وعلى الرغم من بريق هذه الحجج ، فلاشك ـــ عندما ـــ في أن حساسية الفنان المبدع تجاه جزئيات الواقع الحياتى المجتمعى الذى يتناوله بالكتابة الإبداعية ، يمكن أن تنقل للمؤرخ صورا أكثر مصداقية ، وبخاصة في غيبة البحوث الاجتماعية الميدانية خلال الفترة التاريخية التى تهتم بها الدراسة الماثلة .

٢٨ ـــ وواضح من العرض الوجيز الذى أشرنا فيه لأهم مصادر الكتابة التاريخية عن مصر المعاصرة ، أنه ليس بالجامع ولا بالمانع ، فثمَّة مصادر أخرى يمكن أن يلجأ إليها المؤرخ ، مثل تقارير الرحالة ، والتقارير التى يكتبها بعض كبار الموظفين عن زيارتهم الميدانية لمواقع العمل التى يشرفون عليها (مفتشو الرى والزراعة مثلا) ، ولاشك في أن بعض هذه التقارير قد تتضمن مادة مفيدة في رصد بعض الجزئيات ذات العلاقة بالتاريخ الاجتماعى الاقتصادى خلال لحظة تاريخية جزئية .

٢٩ ـــ كما أن ثمَّة مصادر أخرى ذات أهمية خاصة ، مثل الدراسات والتعليقات التى كتبها ونشرها مؤرخون أو مفكرون حول واقعة بعينها في تاريخ لاحق مباشرة لحدوث الواقعة . وقد يكون النشر في دورية علمية أو ثقافية فضلا عن الصحافة ، أو في محاضرة عامة ينشر نصها في مجلد مثلا . ولاشك في أن المادة المنشورة في مثل هذه الحالات تكون لها أهمية متميزة نظرا للتوقيت المعاصر للواقعة . بيد أن المتصدى للكتابة التاريخية من المعاصرين ، عليه عند الرجوع إلى مثل هذه المادة ، أن يرصدها في السياق التاريخى الذى نشرت فيه ، وأن يراعى الانتماءات الفكرية والحزبية للكاتب الذى يأخذ عنه .

٣٠ ـــ ثم تأتى الكتب والدراسات الآنية أو التى صدرت فى فترة زمنية قريبة ، فى درجة أقل من الأهمية كمصادر للكتابة التاريخية ، مع التسليم بأن بعض هذه الدراسات بالغة الرصانة . فحداثة الدراسة (المصدر) ليست عيبا في حد ذاتها ، بَيْدَ أنه يجدر الانتباه لجدية مصادر الدراسة ، كما يجدر الانتباه ـــ أيضا ـــ إلى المواقف والانتماء الفكرى للدراس .

٣١ ـــ ولا مشَاحةَ في أن مصادر كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ ـــ ١٩٥٢) ، ليست جميعها متساوية الأوزان من حيث ماتوحى به من ثقة ، وما يمكن أن تُتناول به من موضوعية . فالوثائق الرسمية ـــ كما أسلفنا ـــ أكثر مَدْعَاةً للثقة ، واستخدامها كمصادر مباشرة للكتابة التاريخية يمكن أن يكفل أقصى درجة من الموضوعية ، بشرط عدم التحيز في الانتقاء والاختيار بحسب هوى الباحث .

٣٢ ـــ أما معظم المصادر الأخرى ، فنزعم أنها تتمتع بدرجة أدنى بكثير من الثقة ، ومن ثمَّ فإن الباحث التاريخى يكون في موقف يسمح له بالانتقاء وبالاختيار بحسب انتماءاته في الغالب . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الفترة التاريخية محل الدراسة وهي عقود العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات تعد فترة قريبة منا زمنيا ، الأمر الذى يؤثر ـــ بالضرورة ـــ في رؤانا وتقييمنا لأحداثها ويؤثر فى أحكامنا القيمية لأشخاصها .

٣٣ ـــ كما نضيف إلى ذلك ، أن هذه الفترة بعينها شهدت صراعات حزبية طاحنة ، ومعارك فكرية ثرية ، ومدارس واتجاهات ثقافية وفنية ، وازدهر فيها التعليم الجامعى (العلمانى) ، وشهدت تكوين الجمعيات والمنتديات واللجان العلمية والفكرية والأدبية والثقافية والفنية ، لدرجة يمكن معها القول بأنها من أخصب فترات التاريخ المصرى المعاصر . وإذا كان ذلك ، فمن المنطقى ومن الطبيعى أن تختلف وجهات النظر حيال أحداثها ومعاركها السياسية والثقافية والفكرية ، الأمر الذى نعتقد أنه ينعكس ـــ بالضرورة ـــ على رؤى المؤرخ المعاصر لهذه الفترة(٦) .

٣٤ ـــ نخلص من هذا ، إلى أن الموضوعية الكاملة في كتابة تاريخ مصر المعاصر مستحيلة أو تكاد . بل وأكثر من هذا ، فنرى أنها غير مطلوبة ، إذ لابد أن تتنوع وجهات النظر ، وبذلك تثرى حركة الكتابة التاريخية .

المبحث الثانى : في مرحلة إعادة التركيب :

٣٥ ـــ تعد مرحلة إعادة تركيب المواد المعرفية المستمدة من المصادر حول جزئيات الوقائع محل الدراسة ، من أهم وأخطر المراحل التى تواجه المتصدى للكتابة التاريخية . وإذا كانت انحيازات وانتماءات الباحث التاريخى تظهر ـــ بدرجة أو بأخرى ـــ عندتناوله للمصادر ، وانتقائه من بينها ، وتركيزه على بعض الجزئيات وإهماله لجزئيات أخرى ، إذا كان ذلك فإن درجة الانحياز تكون أكبر فى مرحلة إعادة التركيب .

٣٦ ـــ فإعادة التركيب تتضمن ـــ بحكم التعريف ـــ إعمال قدر كبير من الانتقاء والاختيار والموازنات والتراتب ، بين المادة المتاحة لدى الباحث . حقيقى أن عوامل أخرى تلعب دورا في عمليات الاختيار والانتقاء ، مثل وفرة أو قلة أو ندرة مصادر المادة التاريخية ، أو المدى الزمنى المتاح أمام الباحث لإنجاز دراسته ، أو درجة المثابرة لدى الباحث في مواجهة الكثير من المصاعب التى تتعلق بالحصول على المادة العلمية اللازمة(٧) ، وغير ذلك . بيد أن كل هذه الأمور تخرج عن نطاق انحيازات الباحث .

٣٧ ـــ أما مانعنيه بتأثير الانحيازات فى مجال إعادة تركيب المادة العلمية المتاحة ، فهو أن يقصد الباحث المَعْنى إلى تجييش وإبراز المادة التى تؤيد وجهات نظره ، والتى تتفق مع انتماءاته الأيديولوجية والفكرية . وقد يحدث هذا ـــ أحيانا ـــ على المستويات اللاشعورية العميقة ، التى تؤثر تأثيرا كبيرا في طريقة عرض المادة ، بدون أن يدرك الباحث ذلك على نحو واضح لديه .

٣٨ ـــ فلكل منا رؤاه واقتناعاته وأحكامه القيمية المسبقة ، وانتماءاته الأيديولوجية ، وطريقة حياته وأهدافه المعلنة وغير المعلنة ، ولكل منا آليات تفكيره المعقلن ، وآليات جهازه النفسى على المستوى الشعورى واللاشعورى . فالباحث التاريخى إنسان ؛ وكل فرد هو وحدة نفسية متفردة . وعلى الرغم من أن وضع القضية بهذه الصورة يكتنفه قدر من التطرف ، فيمكن التسليم ـــ بالأقل ـــ بدرجة معقولة من تأثير الانحيازات الشخصية والفكرية والنفسية للباحث ، عند محاولته إعادة تركيب المادة التاريخية الخام ، وعرضها من جديد فى دراسته .

٣٩ ـــ وعلى الرغم من الإنجازات الباهرة للدراسات النفسية في ميدان العمليات النفسية والعقلية ، فيبدو أن الشوط ما يزال طويلا أمام الكثير من الاكتشافات العلمية في هذه المجالات ، والتى يمكن أن تحدث ثورة حقيقية في فهمنا لآليات العمليات النفسية والعقلية المختلفة . بيد أنه يمكن التقرير ـــ ببعض الثقة ـــ بأن أطر التنشئة والتربية فضلا عن القدارات الخاصة ، لمما تؤدى إلى اختلافات فردية فارقة على المستويات النفسية والعقلية ، وبالتالى فلا يسوغ ـــ في المنطق ووفقا للمعرفة العلمية المتاحة ـــ إغفال هذه الفروق الفردية ، والتى تسهم في تشكيل الانحيازات الفردية ؛ لا يمكن إغفال تأثير هذا كله على العمليات العقلية ، التى تصاحب العمل البحثى ، وبالأخص في مجال العلوم الاجتماعية ، ومن بينها التاريخ .

٤٠ ـــ فإعادة تركيب المواد ذات العلاقة بواقعة أو بوقائع تاريخية معينة ، يقتضى إعمال فرز دقيق لهذه المواد وجزئياتها . ولاشك فى أن عمليات الفرز هذه تتضمن اللجوء إلى معايير موضوعية ـــ بالضرورة ـــ مثل علاقة المادة المعرفية بالواقعة التاريخية محل الدراسة ، ومدى هذه العلاقة ومتانتها ونحو ذلك ، إلا أن الفرز لا يقتصر على هذا فحسب ، فالباحث التاريخي ، كأى باحث في العلم الاجتماعى ، له فرضياته المعلنة وغير المعلنة . ولا شك فى أن هذه الفرضيات ، تتداخل في تكوينها وبلورتها ، عَواملُ معقّدة متشابكة ، بعضها موضوعى يستند إلى معارف دقيقة ممحصة ، والبعض الآخر ذاتى ولو على المستويات اللاشعورية من حيث الميل إلى اتجاه فكرى أو إلى شخصية تاريخية محددة أو إلى كاتب بعينه . بالإضافة إلى انحيازات الباحث الأيديولوجية المعلنة أو المضمرة ومن هنا فإن فرضيات الباحث التاريخى ، هى مُحمَّلة بنوع من الانحياز بالضرورة ومن ثم فإن عمليات فرز المواد المتاحة لديه المتعلقة بجزئية تاريخية ما ، لابد وأن تتجه قصدا أو بغير قصد ، وصراحة أو إضمارا ـــ إلى انتقاء ما يدعم فرضياته المنحازة مُسَّبقا كما ذكرنا .

٤١ ـــ ويأتى بعد الانتقاء والاستبعاد والفرز ، عمليات أخرى أكثر تعقيدا ، وهى عرض المادة بعد الفرز ، أى إخراجها في الناس على نحو مكتوب . وهنا تلعب العوامل الذاتية دورا بارزا . إذ أن إثبات الفرضيات التى يتبناها الباحث التاريخى وهى فرضيات محمَّلة بالانحياز كما أوضحنا ، هذا الإثبات يتوقف على طريقة العرض وسياقاته .

٤٢ ـــ وفى كثير من الأحيان ، يضطر الباحث التاريخى إلى محاولة تفنيد الافتراضات المعاكسة ، والحجج والآراء المعارضة لوجهات نظره . وهنا فإن الباحث التاريخى كثيراً ما يلجأ إلى إعادة تركيب المادة المتاحة له على نحو يحقق أغراضه .

٤٣ ـــ وثمة مسألة على جانب كبير من الأهمية والخطر ، تجدر الإشارة إليها ، ولو أنها لاتأخذ حتى الآن شكل الظاهرة أو حتى التيار القار ألا وهى مسألة التكليفات المحددة بالكتابة التاريخية في موضوعات محددة لكُتّاب بذواتهم ، من قِبل هيئات ودور نشر لها اتجاهاتها الفكرية الصريحة والمستترة ، والمدعّمة ماليا ـــ على نحو قوى ـــ من حكومات أو هيئات أو تنظيمات بهدف الدعوة لاتجاه معين والدعاية إليه .

٤٤ ـــ فقد بدأت تظهر على خارطة النشر في العالم العربي ، بل وفى خارجه ، خلال الحقبة النفطية بخاصة ، دور نشر مدعمة ماليا من جهات بعينها ، ولاشك في أن لهذه الجهات المموِّلة مصالح أيديولوجية وسياسية وفكرية ، في إعادة الكتابة التأريخية حول جزئيات كثيرة وفترات محددة في تاريخ مصر المعاصر ، في اتجاهات تخدم أهداف هذه الجهات ، على حساب الحدود الدنيا من النزاهة والدقة العملية .

٤٥ ـــ وواكب هذا ، نزول بعض الأفراد المغمورين ، من مجهولى الهوية ، حلبة التأليف التاريخى ، مقابل مكافآت مالية ذات سخاء بالغ . وتظهر بين الحين والآخر ، مؤلفات وكتب ودراسات (تأريخية) ، فى إخراج بالغ الأناقة وبأسعار مدعمة ، تغمر أسواق الكتب .

٤٦ ـــ وقد أردنا ـــ هنا ـــ مجرد التنبيه إلى هذه المسألة ، التى لانشك فى أنها يمكن أن تؤدى إلى إفساد الكتابة التاريخية ، والزج بعدد يتزايد من الكتاب المرتزقة إلى ساحة الكتابة (التاريخية) ، لخدمة أغراض مشبوهة في الغالب .

المبحث الثالث : التفسير بين الانحياز والموضوعية :

٤٧ ـــ فى أى دراسة علمية ، فإن التفسير هو غايتها القريبة . والتفسير هو فهم للمسألة المدروسة أو ـــ بالأقل ـــ محاولة منظمة للفهم . والبحث التأريخى ليس باستثناء في هذا النظر . وفى العلم الاجتماعى ـــ بعامة ـــ ونظرا لتعقد ولتشابك آليات الظاهرة الاجتماعية ، فإن التفسير يغدو مجرد مقاربة اجتهادية من الباحث ، تتداخل في صياغته عوامل كثيرة .

٤٨ ــ وفي البحث التاريخي ، فإن التفسير أكثر تعقيدا وأشد صعوبة ، ذلك أنه ينطوى على « حكم » ما ، تجاه أعضاء واقعة محددة أو شخصية معينة . و « الحكم » تقييم ، والتقييم محمّل بقدر من الذاتية بيقين .

٤٩ ــ ألا يختلف الحكم (التفسير) التاريخي ، تجاه أعضاء الديوان في عهد احتلال الحملة الفرنسية على مصر ؟ ، يراهم البعض وطنيين ، ويراهم آخرون ممالئين للاحتلال الفرنسي ، وليس فى هذه المسألة حكم نهائى ، على حد قول « لويس عوض »(٨) .

٥٠ ــ ألم يعد « لويس عوض » ذاته ، « المعلم يعقوب » بطلا وطنيا ، بالمخالفة لغالبية المؤرخين ، الذين رموه بالخيانة ، بل وبالمخالفة للرأى العام المصرى المعاصر للاحتلال الفرنسى وللمعلم « يعقوب » ؟

٥١ ــ ألم يشذ « لويس عوض » عما يشبه الإجماع ، حول شخصية « جمال الدين الأفغانى » وأصله وانتماءاته وأيديولوجيته وحركيته ، معتمدا على وثائق الخارجية البريطانية دون غيرها(٩) ؟ .

٥٢ ــ ويمكن فى هذا السياق سرد الكثير من الأمثلة ، فيما يتعلق بتاريخ مصر المعاصر (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، حول شخصيات قيادية : من أمثال ، « سعد زغلول » و « عبد الرحمن الرافعى » و « مصطفى النحاس » و « عباس حليم » وغيرهم كثيرون .

٥٣ ــ فإذا عمدنا إلى توسيع الدائرة ، ألا تشير دراسات التاريخ العام ــ صراحة أو ضمنا ــ إلى أن مسار التقدم العالمى هو فى إطار رسالة الغرب التاريخية(١٠) ..؟ وألا يعتمد التحقيب التاريخى السائد عالميا ، على التحقيب الغربى ؟.

٥٤ ــ إن واحدا من ألمع مؤرخى القرن وهو « توينبى » ، يعترف ــ صراحة ــ باعتماده فى التفسير على الخبرة الداخلية الذاتية ، وأنه قد تأثر بالعهد القديم « وبالعهد الجديد ، والفردوس المفقود ، لميلتون ، وفاوست لجوته ، وبعض كتابات « شكسبير » و « بول فاليرى » (المجلد العاشر من « دراسة في التاريخ » « للأستاذ « توينبى »(١١) .

٥٥ ــ وفى مرحلة التفسير ، التى هى أخطر مراحل الكتابة التاريخية ، والتى نعدها ــ بحق ــ تتويجا للجهد البحثى التاريخى ، لا يستطيع المؤرخ أن ينجو ــ تماما ــ من تأثير أحكامه المسبقة ، المحملة بكل قيمه الموروثة والمكتسبة وبانتماءاته الأيديولوجية والفكرية ، بل وبمزاجه النفسى ، وآليات تفكيره المعقلن . هذا فضلا عن ثقافته وتكوينه ومرانه الأكاديمى والعلمي ، وغير ذلك من العوامل والظروف العديدة والمعقدة .

٥٦ ــ وهنا لايمكن قياس عمل المؤرخ (التفسيرى) ، على عمل القاضى لدى الفصل فى دعوى قضائية مطروحة عليه . فهذا القياس هو من قبيل القياس الفاسد ، من حيث إن القاضى لديه معايير قانونية محددة بدقة ينزلها عند الفصل في الدعوى الماثلة ، على أرضية الواقع ، ومن ثم يصدر أحكامه .

٥٧ ــ ومع ذلك ، فحتى في ميدان الفصل القضائى في الدعاوى ، وفي نطاق السلطة التقديرية الممنوحة للقاضى ، تبرز الفروق بين قاضى وآخر ، في اختيار البدائل القضائية المتاحة ، بحسب عوامل وظروف فردية شديدة التنوع والتباين ، ولسنا في مجال الخوض في التفاصيل حول هذه الجزئية ، التى يعرفها الدارسون المتخصصون في مجالات التفريد العقابى القضائى بخاصة .

٥٨ — الحياد في التفسير التأريخى حُلُم ، والموضوعية في هذا الميدان محض ادعاء واهم . بَيْدَ أنه يجدر التفرقة بين انحياز المؤرخ والمفسر لقناعاته وأيديولوجيته وخلفيته الفكرية وغير ذلك من جهة ، وبين أن يعمد إلى التزوير الصريح أو الخفى من جهة أخرى . فالتزوير مُدان يُخْرِج العمل (البحثى) عن دائرة العلمية . أما الانحياز فهو مُبَرَّر ومفهوم ومشروع ، إن لم نقل إنه مرغوب فيه ومندوب إليه ، أو بالأقل لايمكن تفاديه ، حسب ما تطيقه القدرة الإنسانية .

المبحث الرابع : ما العمل ؟

٥٩ — على أن ماسقناه — آنفا — يجدر أن يعرض في سياق محدد فقط وهو ، العملُ البحثى الفردى فى ميدان الكتابة التأريخية ، ومن ثم فلايمكن التسليم به على نحو مطلق بمده على كافة ضروب الكتابة التأريخية في ظروف مختلفة .

٦٠ — وعلى هذا فإننا نعمد إلى تخصيص هذا المبحث ، لرؤى ولتصورات محددة لترشيد الكتابة التأريخية بعامة ، وكتابة تاريخ مصر المعاصر بخاصة ، وأيضا لترشيد العمل البحثى في إطار مااستقر عليه العمل البحثى المتقدم عالميا ، أى فى إطار عمل الفريق .

٦١ — لعل من الأمور التى يعرفها كافة المتصدّين للكتابة التأريخية حول مصر المعاصرة ، هو الحال المتردية التى عليها عمليات التوثيق والحفظ . وليست هذه الحالة المؤسفة والشاذة بمقصورة على مصادر كتابة التاريخ المصرى المعاصر ، بل لعلها أكثرترديا فيما يتعلق بكتابة تاريخ مصر العثمانية تحديدا(١٢) .

٦٢ — وكثيرة هى الشكاوى حول هذا الموضوع ، كما هى كثيرة المحاولات لإيقاف التردى وإصلاح الأمور ، بَيْدَ أن هذه المحاولات تغلب عليها الجزئية والابتسار الدواوينية ، والأهم يغلب عليها عدم الاستمرار .

٦٣ — وقد يكون الإصلاح أكثر جدوى ، إذا تم فى ضوء خطة قومية مركزية ، بإحداث أرشيف قومى ، على أحدث النظم العلمية ، وباستخدام أحدث التقنيات الملائمة في التجميع والتصنيف والحفظ والعرض والإفادة .

٦٤ — ومما يزيد الأمر صعوبة في مرحلة التجميع للأرشيف القومى المركزى ، أن الكثير من الوثائق والمواد ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر ، غير متوفرة أصلا بمصر ، فهى موزعة بأرشيفات الكثير من الدول الأجنبية ، نظرا لعلاقة هذه الدول بمصر وبالأمور المصرية . ويقتضى هذا الأمر عمل مسح شامل لكافة الوثائق ذات العلاقة ، وفقا لخطة علمية دقيقة ، وعن طريق فرق ملائمة من المتخصصين . ومما ييسر هذه المهمة ، انقضاء فترة زمنية ملائمة تسمح بإباحة معظم وثائق هذه الفترة (١٩١٩ — ١٩٥٢) فى أرشيفات الدول المختلفة . يلى هذه المهمة الخطوة المسحية الهامة ، تصوير لكافة الوثائق ذات العلاقة بتاريخ مصر المعاصر — في مظانها ، وإرسالها إلى إدارة الأرشيف القومى (المصرى) المركزى . حيث تدرس وتوصف علميا وتصنف وتُحفظ ، بما يكفل إتاحتها للباحثين وللدارسين . ويمكن — وفق خطط مستقبلية — التصوير من وثائق الأرشيف القومى المركزى ، لحساب الهيئات الأكاديمية والبحثية بل وللأفراد من الباحثين والدارسين .

٦٥ — كما يجدر تصميم وتزويد مقر هذا الأرشيف القومى المركزى ، بكافة التقنيات الملائمة لجودة الحفظ ولدقة العرض ولتيسير الإفادة ، وكذلك كافة التقنيات لتفادى الحوادث كالحريق .

٦٦ — وقد تكون من أكثر الأمور أهمية ، أن يسير العمل فى الأرشيف القومى المركزى ، بطرق وبأساليب مرنة بعيدة عن الدواوينية (البيروقراطية) ، وندعو من الآن — أن يفتح الأرشيف القومى المركزى لجمهور الباحثين والدارسين ، على مدى ٢٤ ساعة بدون توقف . كما نقترح بأن يتبع هذا الأرشيف القومى المركزى رئاسة الجمهورية

أو رئاسة مجلس الوزراء ، ضمانا للاستمرارية من جهة ، وضمانا لتدفق الاعتمادات المالية من جهة ثانية ، وتأكيدا لاستمرارية دفع العمل بالأرشيف القومي من جهة ثالثة .

٦٧ ــ ولطالما جرت محاولات لإعادة كتابة التاريخ القومى ، عن طريق العمل الجماعي البحثى . ولعل أكثر هذه المحاولات شهرة هى ما أطلق عليه (لجنة كتابة التاريخ) في أواسط السبعينيات تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية آنذاك . وواضح أن هذه المحاولة أجهضت في المهد كغيرها من المحاولات السابقة عليها .

٦٨ ــ وإذ كان ذلك ، فإننا ندعو إلى اقتراح محدد ، بأن تحدث في إطار الأرشيف القومى المركزى ، هيئات بحثية نوعية قارة وقادرة . وأن يعمل في إطار هذه الهيئات البحثية أساتذة وباحثون متفرغون تماما لمهامهم البحثية . ويلحق بهذه الهيئات ــ على سبيل التفرغ التام لفترات زمنية ملائمة ــ من يرغبون في ذلك من الأساتذة والبحاث والدارسين وفق شروط العمل بهذه الهيئات البحثية ، وفي إطار الخطط البحثية القائمة .

٦٩ ــ ولسنا فى حاجة إلى ترديد وتأكيد ، أهمية الإنفاق المالى السخى ، على هذه الهيئات البحثية المقترحة ، وعلى إطاراتها البحثية ، بعيدا عن مناخ التعقيدات الإدارية واللوائح الدواوينية العقيمة السائدة .

٧٠ ــ وقد يساعد هذا في اتجاه خلق مُناخٍ مُواتٍ لعمل الفرق البحثية ، والذى نقرر ــ بثقة نتيجة خبرات عيانية طويلة ــ أنه ينقص العمل البحثى الجماعى في مصر على كافة الأصعدة وفى كافة المجالات ، على الرغم من بريق الزيف في الكناشات والتقارير الرسمية .

٧١ ــ ولاشك في أن إحداث هذا كله وفق خطط علمية دقيقة ، وتنفيذ كافة الجزئيات فى تناغم وبدقة ، والعمل على الاستمرارية ، كل هذا لقمِينٌ بالنهوض بالكتابة التأريخية حول فترات التاريخ المصرى المعاصر ، بل ومايسبقها بكثير ، ولكفيل بأن يُحجِّم الآثار السلبية لتحيزات المؤرخ الفرد ، وليزيد من جرعات الموضوعية في الكتابة التأريخية العلمية .

ثبت بأهم الإشارات والإحالات :

(١) علي فهمي : العلوم الاجتماعية بين الأيديولوجيا والواقع ، من أعمال الندوة العلمية حول : « إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي » (القاهرة / نوفمبر / تشرين الثاني ، ١٩٨٣) ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ / ص ٢١٢

(٢) نشير — هنا — إلى تقديم « أكتون » لتاريخ كمبريدج الحديث (الأول) عام ١٨٩٦ ، تقديم سير « جورج كلارك » لتاريخ كمبردج الحديث (الثاني) عام ١٩٥٧ ، نقلا عن · إدوارد كار ، ماهو التاريخ ؟ ترجمه إلى العربية : أحمد حمدي محمود ، وراجعه علي أدهم ؛ سلسلة الألف كتاب ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١١ ، ص ١٢ .

(٣) سيد عويس : الخلود في التراث الثقافي المصري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٤) نكتفي هنا بالتمثيل بالمذكرات الآتية ·

أ — لويس عوض : مذكرات طالب بعثة / توفيق الحكيم ، يوميات نائب في الأرياف ...

أ — لوح نشاطي ، يوميات صاد في باريس (١٩٣٨) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٢٤٧ ، أغسطس ١٩٧١

ب — أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة العدد ٣٣٧ ، مايو ١٩٨٢ .

جـ — سيد عويس : التاريخ الذي أحمله على ظهري (دراسة حالة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦

د — سيد عويس : التاريخ الذي أحمله على ظهري (ماء الحياة) ، سلسلة كتاب الهلال ، القاهرة ، العدد ٤٢٩ ، سبتمبر ١٩٨٦

ملاحظات نقدية

حول منهج الكتابات التاريخية فى مصر المعاصرة*

د . عبد الخالق محمد لاشين

لعل المتتبع للحركة الثقافية والفكرية فى مصر المعاصرة قد يعتريه نوع من الدهشة ــ ولا أقول الصدمة ــ للسيل الجارف من الكتابات والأعمال التى تتناول الماضى وأحداثه ووقائعه ، يزْعُم معظم كاتبيها أنها كتابات تاريخية علمية .

ولقد كان من الممكن النظر إلى هذه الظاهرة الفريدة على أنها تمثل قدراً من الوعى التاريخى قد يتسق وظروف مجتمع وشعب يُنْظر إليه باعتباره صاحب أقدم حضارة تاريخية عرفها الإنسان على الأرض .

غير أن نظرة متأنية ودقيقة لفحص هذه الظاهرة ربما تجد نفسها مدفوعة إلى ردها إلى عوامل كثيرة متشابكة لعل أخطرها فى تقديرى ترجع إلى عاملين أساسيين وما قد يتفرع عنهما من عوامل أخرى :

أولهما : افتقار الفرد المواطن ــ عاديا كان أم مثقفا ــ إلى حرية حقيقية تتيح له قدراً أوسع من التعبير عن رأيه ــ قولا وفعلا وكتابة ونشرا وممارسة ــ بما لا يسمح له بمشاركة فعلية فى تقرير ما يجرى على أرضه . وعجزه عن إدارة حوار أو صراع حول صياغة الحاضر والمستقبل . كل ذلك وغيره دفع الكثيرين إلى ما يمكن أن نطلق عليه بظاهرة « الامتثال بالموتى » والتى أعنى بها أننا رحنا نقتتل بالتاريخ وبالماضى القريب والبعيد معاً . واستخدم كل فصيل منا حقبة زمنية بعينها راح يتترس خلفها ويقاتل بموتاها ، بأفكارهم وبسلوكهم وبأدواتهم وربما بأجداثهم . فأصبح الأمر غاية فى الشذوذ والغرابة ، حينما ابتعث الأحياء الموتى يتقاتلون نيابة عنهم وفى زمن غير زمانهم ، بينما راح الأحياء يعيثون ويعبثون .

ومما زاد الطين بلّة أن فكرة الكثيرين منا عن الحوار والمناقشة ظلت أسيرة آفة اجتماعية خطيرة نجمت عن أن الحوار يعنى الانتصار على خصم وليس هدفه إجلاء الحقيقة وكشفها والتوصل إليها .

العامل الثانى : أننا حتى وقت قريب جدا كنا نفتقر إلى المنهج العلمى اللازم للكتابة التاريخية ، وليس بخافٍ أنّ تقدُّم العلم والبحث العلمى رهنٌ بالمنهج يدور معه وجودا وعدما ، دقة وتخلخلا . ومن هنا كان الاهتمام البالغ بتقنين مناهج البحث العلمى منذ أرسطو وحتى أيامنا هذه .

ولعله قد يكون مناسبا وربما مفيداً أن نحاول إلقاء قدر من ضوء على هذه القضية الهامة ، ونعنى بها قضية المنهج ودلالاته منذ أن بدأ ــ على استحياء ــ يشق طريقه فى المجال التاريخى فى مصر الحديثة ويفرض نفسه على الكتابات التاريخية ، كيف ؟ وبمن ؟ ونود ابتداء أن نسجل عدة ملاحظات هامة لعلها تساعد فى فهم موضوعنا وهى :

١ ــ أن برامج أقسام التاريخ فى جامعاتنا ظلت إلى وقت قريب جدا (مطلع الستينات) تخلو من تدريس علم المناهج سواء فى جانبه التطبيقى أو النظرى ، وتركت أمر ذلك لجهود فردية من جانب بعض الأساتذة ضمن برامج مقرراتهم ومحاضراتهم .

٢ ــ أن أقدم كتابات طبعت فى علم المنهج التاريخى بلغتنا العربية نشرت عام ١٩٣٨ (إما مترجمة أو مؤلفة) وتتابعت بعد ذلك عمليات النشر والتأليف والترجمة بشكل متواضع خلال حقبة الأربعينات ثم تكثفت خلال خمسينات وستينات هذا القرن وما تلاها .

---

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للندوة . لكن الكاتب قام بتقديمها فى جلسة الحوار بينه والدكتور عبد العظيم رمضان حيث قرر المشاركون ضمها لأعمال الندوة .

٣ ــ أن كثيرين ممن اشتغلوا بكتابة التاريخ المصرى خلال الثلث الأول من القرن العشرين ــ وربما يزيد ــ ظلوا أسرى الرؤية التاريخية الدينية الإسلامية ــ في بعض جوانبها ــ لعلم التاريخ وقواعده التى أرسى دعائمها المؤرخون المسلمون طيلة العصر الوسيط من أمثال ابن هشام وابن خلدون والسخاوى وحاجى خليفة والمقريزى وغيرهم من المحدثين والمؤرخين .

ولقد كان ذلك الأثر الإسلامى الدينى في تقديرى أشد وضوحاً في جانبين :

أ ــ من حيث تأثر الكتابة التاريخية بعلم الحديث ــ الذى نشأت في أحضانه ــ فيما يتعلق بنقد الرواية الشفهية دون الوثائق لسبب تاريخي ثم لأن العرب كانوا أميل إلى الحفظ شعرا ونثرا .

ب ــ أن تلك القاعدة التى طبقت في كتابة التاريخ وقفت عند حد الشكل ؛ بمعنى نقد الرواية أو الوسيط الناقل ، دون أن تحفل كثيرا بنقد المنقول ذاته في أغلب الأحيان باعتبارها نُقلت عن علم الحديث الذى كان يرى أن المنقول قواعد وأحكام وأوامر دينية تصل إلى حد القداسة ، ومن ثم فهى الأخرى قد لا تقبل المناقشة .

ولقد أثر ذلك ــ في تقديرى ــ تأثيرا سلبيا على الكتابة التاريخية في ناحيتين :

أولاً : من حيث عدم العناية بنقد الوثائق والنقوش والكتابات وضبط قواعدها ومن هنا ورثنا أمراً على درجة بالغة من الشذوذ والغرابة يكاد يصل إلى حد « تقديس الوثائق وعبادتها » . "Documentalism & Recordphobia" .

ثانيا : ونظرا لما ترتب على القصور الثانى الموروث من التراث ، وأعنى به نقد الوسيط دون الرواية أو المنقول ذاته أن عجزت الرؤية التاريخية العربية والمصرية عن التغلغل الحقيقى في دراسة القوى الفاعلة الحقيقية في التاريخ بروح نقدية وكيفية في محاولة للجمع بين الظواهر المختلفة والمتشابكة بغرض سبر أغوارها وفهمها وتحليلها ونقدها ثم تفسيرها ، شأنها شأن أي ظواهر علمية ــ طبيعية أو اجتماعية أخرى ــ لاستخراج العلاقات والقوانين الكامنة وراءها . حدث ذلك مع استثناءات تكاد تكون نادرة أبرزها ابن خلدون العظيم .

لكل ذلك وغيره ، فقد طُبعت معظم تلك الكتابات بالشكل الوصفى التراكمى ، حتى ولو تناقض الكثير من جزئياته .

٤ ــ أن مصر ــ خلال النصف الأول من القرن العشرين شهدت ــ وربما للمرة الأولى ــ ظاهرة وجود المؤرخ الدارس والمتخصص سواء في معاهدنا العلمية المحلية (مدارس عليا وجامعات) ، أو من خلال المبعوثين لمثل هذه الدراسة المتخصصة . الأمر الذى ساهم في وجود مدرسة تاريخية حديثة على أسس علمية منهجية . غير أن تلك المدرسة الجديدة ظلت في معظمها ــ باستثناءات محدودة للغاية حتى نهاية حقبة الأربعينات ومطلع الخمسينات ــ بحكم عوامل كثيرة متشابكة أسيرة المدارس التاريخية الغربية الكلاسيكية المثالية ، سواء منها المدرسة الفرنسية بزعامة فولتير وديكارت وكوندرسيه وغيرهم . أو المدرسة البريطانية بزعامة توماس كارلايل وتوينبى وغيرهما ، أو حتى المدرسة الألمانية بزعامة هيجل ونيتشه وكانْت ، وغيرهم .

ولنا أن نتصور مبلغ تأثير اتجاه تلك المدرسة الجديدة ليس فقط على حركة التأريخ والكتابة التاريخية ، ولكن كذلك في تكوين الكوادر العلمية الجديدة من المتخصصين المصريين .

٥ ــ أن رياح التغيير في الجانب النظرى للمنهج وأعنى به تفسير التاريخ ومدارسه ونظرياته والتي هبت على المجتمع المصرى بشكل محدد منذ حقبة الأربعينات تقريبا قد انعكست على الجامعة ودهمتها من خارجها بحكم أوضاع المجتمع وظروفه وتركيبه الذى انعكس على الجامعة بطبيعة الحال . وقد تمثل ذلك في الكتابات التاريخية سواء للهواة من غير المحترفين من أمثال صبحى وحيده وإبراهيم عامر وشهدى عطية وفوزى جرجس وغيرهم ، بل حتى عند قلة من المتخصصين والدارسين خلال حقبة الخمسينات بصفة خاصة .

٦ ـــ أن ذلك الجيل من الهواة من غير المتخصصين ـــ سواء خلال الأربعينات وماتلاها ـــ من أولئك الذين التزموا بوجهة نظر علمية في تفسير التاريخ خارج أسوار المدرسة المثالية وقلاعها قد نجحوا إلى حد كبير في تقديم دراسات رائدة حقا وإن كان قد شاب بعضها قصور بعينه تمثل فى :

أ ـــ أن معظمها قد أخضعت التطور التاريخى المصرى لقوالب نظرية راحت تصب فيها مادتها التاريخية المنتقاة فى كثير من جوانبها وليس العكس . وهو الأمر الذى يتطلب قدرا أوسع من الجهد والوقت والإعداد والأدوات ربما كان يفوق قدرات وطاقات بعضهم .

ب ـــ أنهم في معظمهم ـــ وهذا أمر شكلى ـــ لم يُلزموا أنفسهم بقواعد الكتابة التاريخية الحرفية ، قلعة المحترفين وحصنهم الحصين ، مما سمح بتوجيه سهام النقد للكثير من اجتهاداتهم . وإن كانت في حقيقتها ترجع ـــ أى تلك الانتقادات ـــ إلى أسباب موضوعية أخرى ـــ تتخطى إطار الشكل .

٧ ـــ وفى الستينات عندما تبنّت الدولة بشكل رسمى الفلسفة الاشتراكية (١٩٦٢/٦١ متجسدا في الميثاق) بدأنا نسمع عن تبنى قطاعات من المتخصصين لمثل هذا الخط وتلك الفلسفة الجديدة . فراحوا يكتبون ـــ دون فهم حقيقى حينا ، أو إقناع فى أحيان أخرى ـــ لأصول المنهج وقواعده ونظرياته . فتعارضت بذلك كتاباتهم الجديدة مع السابقة وجاءت الكثير من أعمالهم مشوبة بقصور حقيقى ، انعكست بطبيعة الحال في التردّى الخطير للكتابة التاريخية .

ومن المدهش حقا أن الدولة ـــ حسب اعتقادنا ـــ لم تلزم أحداً بشىء وربما لم تتدخل لفرض وجهة نظر معينة ، وإنما كانت محاولاتهم هذه اختيارا حرا . ولهذا سرعان ما تراجعوا عنها ونكصوا على أعقابهم ولكن بعد أن كان الخط والفلسفة قد تبدّلا كليّة خلال حقبتى السبعينات والثمانينات .

٨ ـــ أن حقبة الستينات وما تلاها شهدت كذلك بروز جيل من المؤرخين الشبان دخل الحلبة تحت إشراف وتوجيه نخبة محدودة من أعلام المؤرخين المصريين الأكاديميين ـــ على تفاوت واسع فى رؤاهم وتوجهاتهم ـــ لتدلى بدلوها في حركة الكتابة التاريخية لتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة . وقد تميزت كتابات ذلك الجيل الجديد فى مجموعه بعدة سمات هامة نحدد أبرز قسماتها :

أ ـــ أنها تخطت بشكل واسع حاجز الكتابات السياسية الضيقة إلى مجالات أرحب وأوسع سواء فى الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والفكرية أو غيرها .

ب ـــ أنها أعطت اهتماما أوسع وحيّزاً أرحب للقوى والطبقات الشعبية التى ظلت لفترات طويلة خلت مغيّبة أو متجاهلة في معظم الكتابات السابقة .

جـ ـــ أنها استفادت إلى حد كبير وتأثرت بالمناخ السائد سواء على الصعيد العام السياسى والاجتماعى لتوجيهات الدولة والمجتمع أو على الصعيد الأكاديمى التخصصى من حيث المنهج والطروحات الفكرية والانحيازات الجديدة ، فجاءت معظم كتاباتهم نتاجا لهذا الوضع الجديد . كل ذلك يمكن النظر إليه مقارنا بكتابات وتوجهات المرحلة السابقة سواء من حيث المنهج أو مجال الكتابة أو موضوعاتها وتركيزها .

وفى هذا كذلك يمكن رصد الدعوة إلى كتابة وإعادة كتابة تاريخنا القومى خلال الستينات وتبنى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لهذه الدعوة فى عدة محاضرات (ندوة نوفمبر وديسمبر ١٩٦٥) . كما يمكن أن تقارن بحركة ودعوة الملك فؤاد لكتابة تاريخ مصر الحديثة التى كانت تعنى تاريخ الأسرة الحاكمة خلال العشرينات من هذا القرن . بل يمكن أن تدرج كذلك فى هذا السياق محاولة السلطة خلال السبعينات لتسجيل تاريخ الثورة من خلال لجنة ترأسها نائب رئيس الجمهورية آنذاك . ومآل إليه أمرها . وما كانت تهدف إليه من وراء تشكيلها .

٩ ــ وجنبا إلى جنب مع هذه التيارات والاتجاهات المختلفة التى عرضنا لها وأهمها :

أ ــ تيار المدرسة الوصفية الكلاسيكية بتأثيراتها وتأثراتها .

ب ــ تيار الاتجاه النقدى التفسيرى الحديث .

جـ ــ تيار الجيل الجديد من الشبان المؤرخين ــ على تفاوته وتباين أصوله ومنابعه بحيث ضم الكثير من التوجهات المختلفة والمتباينة بل والمتعارضة .

د ــ بقايا تيار المدرسة الدينية في كتابة التاريخ التقريرى السردى التراكمى وربما الميتافيزيقى .

نقول إلى جانب كلّ ذلك ؛ دخل مجال الكتابة التاريخية وخاصة خلال حقبة السبعينات وما تلاها سماسرة التاريخ وتجاره ومضاربوه بعد أن افتتحوا للتاريخ بوتيكات جديدة ليس لها من هدف سوى تشويه التاريخ المصرى والحركة الوطنية من منطلق سياسى ثأرى وربما تآمرى إذا مازلنا نستخدم هذه التعبيرات ، اقتحموا هذا المجال تحكمهم مصالحهم ومنطلقاتهم وتوجهاتهم بل وفى أحيان كثيرة الجهات والمؤسسات التى تخدمهم أو يخدمونها فى تشابك خطير .

١٠ ــ ولقد عقّد من أمر هذه الظاهرة وخطورتها أن شهدت نفس الفترة وفرة كاسحة من كتبة وناشرى ما أسموه بالمذكرات للكثيرين ممن اتصلوا بصناعة التاريخ وأحداثه سواء من قريب أو بعيد بشكل يدعو إلى الريبة ــ ساندت الدولة في اعتقادى محاولات بعضهم بشكل سافر ووقفت ضد البعض الآخر بشكل مثير ، الأمر الذى كان ينطوى ربما على اتجاه مقصود .

كل ذلك وغيره أربك عقل القارىء والمتلقى العادى ، خاصة وأن الظاهرة الأخيرة هذه ارتبطت بالتغير الواسع فى أهداف الدولة وتوجهاتها ، وهو ما ساهم كثيرا فى تسطيح عقل الأمة ودفع أبنائها إلى القهر وألوان الاغتراب بإبعادها عن الفهم الحقيقى لتاريخها ، وهو الذى يعدّ مسئولا إلى حد بعيد عن ألوان التطرف العنيف التى طفحت مؤخرا في مجتمعات بشكل لم تألفه من قبل .

١١ ــ كما أن أخطر ما فى الأمر أننا فى خضم هذه الفوضى الضاربة سمعنا أصواتاً تعلو هنا وهناك ــ ربما بأركتها السلطة في بعض جوانبها ــ تدعو إلى ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحا « بالمصالحة التاريخية » وهى دعوى توفيقية فى جوهرها تعنى أن ننظر إلى ماضينا وقادتنا نظرة مقدسة لا تمس تحت دعوى « اذكروا محاسن موتاكم » وهى صيحة أقل ما توصف به أنها ردّة حقيقية إلى عصر الخرافات والميتافيزيقا ، تحجب العقل وتجرّد الإنسان من إنسانيته ، بل وتحاول نفى أخفى خصائصه بهدف تجميد الواقع والوقوف حجر عثرة أمام الإبداع والتطور الذى هو قرين النظرة النقدية الموضوعية ومن هنا فلا يخفى على أحد حقيقة أولئك الذين يقفون وراء هذه الدعوة الخطيرة ويقومون بتسويقها ، لأنهم يشكلون القطاع الأكثر استفادة من وراء تكريسها وترويجها .

١٢ــ ولعلنا أخيرا يمكن أن نشير إلى ملاحظة أخيرة لا تخطئها عين وأعنى بها التدهور بل والتردى العام الذى أصاب حياتنا التعليمية برمتها بدءاً ببدايات السلم التعليمى وأعنى به مرحلة التعليم الأساسى والإلزامى وحتى ليس فقط المرحلة الجامعية ولكن كذلك مرحلة الدراسات العليا التى تعدّ مسئولة إلى حدّ كبير عن إفراز الكوادر غير المؤهلة التى ينقصها الكثير سواء فى الثقافة والفكر أو الوعى أو الخبرة أو حتى المنهج وأدواته . وهو الأمر الذى ينعكس على الكثير ومنها الكتابات التاريخية الأكاديمية الأخيرة ، خاصة إذا ما انضاف إلى ذلك العامل الأخلاقى سواء عند الاختيار لشغل الوظائف الأكاديمية أو ترقياتها وهو أمر فيما نعتقد على درجة خطيرة من الأهمية .

أخلص من كل ذلك إلى أننا ــ وحتى الآن ــ تنقصنا مدرسة تاريخية علمية مصرية عربية حقيقية تلتزم بالمنهج العلمى وقواعده ، أقدامها مغروسة فى تراب الوطن وتلفح عقولها وفكرها نسمات العصر وتياراته .

وليس معنى ذلك فى تقديرى أن نصطنع قوالب جامدة ندور فى فلكها ؛ ولكن داخل إطار من المنهجية العلمية الصارمة التى تتعدد معها الرؤى والاجتهادات .

ولعل مردّ ذلك التباين التشتت الذى عرضنا لطرف منه يعزى فى أهم جوانبه إلى الظروف المصاحبة لحركة التطور والتغير التى أصابت مجتمعنا المصرى الحديث خلال فترة تزيد على القرن ونصف القرن الماضية ، وما اقترن بها من تحديث مست كل جوانب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية بأبنيتها القديمة الحديثة على حد سواء وما أصاب المجتمع من علل وأمراض .

كما أنه ربما يعزى فى بعض جوانبه — فى تقديرى — إلى ذلك الشتات والضياع والانفلات الذى قد يصل إلى حد التخريب المتعمد والمقصود — لمصادر تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة وأساليب حفظها وتنظيمها والتعامل معها .

تلك فى تقديرى هى الجذور الحقيقية لمشكلة التواصل والحوار التى دارت وتدور حاليا فى أروقة تياراتنا الفكرية والثقافية المعاصرة والراهنة ليس فقط بينى وبين غيرى من الكتاب والباحثين وغيرهم .. ولكن بين جموع أبناء هذا البلد — عاديين ومثقفين ؛ أكاديميين وغير أكادميين ؛ فى السلطة وخارجها ، وهى مشكلة ستظل فى تقديرى بغير حسم أو حل حقيقى ؛ لفترة قد تطول ، ما بقيت أوضاعنا وعقلياتنا وطرائق تفكيرنا وأسلوب حياتنا على النحو الذى تسير به الآن .

نحو منهج تاريخي مقارن
لدراسة تاريخ مصر الحديث(*)

بيتر جران

هناك خمسة أنماط من الكتابة التاريخية تغلب على كتابة التاريخ المصرى الحديث ، يسهم كل نمط منها بنوع مختلف من الخصوصية . ويقدم هذا المقال نمطاً سادساً يؤكد الحاجة لتفسير هوية مصر الحديثة في العالم من خلال منهج مقارن للتاريخ ، تبدأ هذه الورقة بمسح للاتجاهات الموجودة وهى : الفرعونية ، والإسلامية ، والعربية ، والقومية ، والماركسية . ثم تنتقل لتقارن مصر الحديثة بإيطاليا الحديثة . باتباع أساليب وفرضيات « أنطونيو جرامشى » .

يعد الاتجاه الفرعونى منحى مصرياً وأجنبياً ، كما أن له جناحا يساريًّا وجناحا يمينيا .(١) . وتنبع دولية محتواه من مفاهيم الغرب حول تراثه الخاص . وفى فترات مختلفة ، أكدت الحضارة الغربية جذورها في النزعة الدينية المصرية . أما في مصر فقد أكدت المدرسة الفرعونية على الاستمرارية الظاهرة للتقاليد الفلاحية في الصعيد كأساس للاعتقاد بأن المصريين من غابر الزمان وحتى الآن لهم سمات معينة . ويحاجج المنحى الماركسى لهذا الاتجاه في أن هناك استبدادا آسيويا ومجتمعا نهريا (هيدروليكى) ، بينما تؤكد المدرسة الأكثرمثالية على أصالة الأقباط باعتبارهم المصريين الحقيقيين . ورغم أن المرء يستطيع أن يجادل ضد كلا المدخلين من زاوية اتساقهما المنطقى واستخدامهما للحقائق . فإن هذا النموذج المعيارى يظل محتفظا ببعض القوة باعتباره أداة العرض الوحيدة للفلاح .

وثمة مدرسة عربية تتحدى المدرسة الفرعونية في العديد من النقاط . وهى أيضا ذات جاذبية دولية خصوصاً بالنسبة للمستشرقين البريطانيين وعموم الكتاب من أمثال أرنولد توينبى . وطبقا لتقاليد هذه المدرسة ، فإن مصر ليست متفردة تماما لأنها مرتبطة لغوياً ، وثقافياً ، وتجارياً بالعالم العربى(٢) . وتشبه المدرسة العربية المدرسة الفرعونية في أنها ترتكن إلى نموذج لعصر ذهبى ، مما يجعل الماضى يبدو وكأنه مثال للتاريخ ، ويضع التاريخ الحديث في مرتبة أدنى . تتغلب المدرسة العربية على الطائفية الضمنية للمدرسة الفرعونية ، فالعربي يمكن أن يكون مسيحياً أو مسلماً ، لكن لها مشاكل خاصة بالشوفينية مرتبطة بالأتراك والعثمانيين .

تبدو المدرسة العربية قادرة على التوسع في تعريف العربي ليشمل كلا من هياكل الدولة الحضرية ، مثل تلك الخاصة بالأمويين ، والقبائل . لكنها تعانى متاعب أكثر مع الأصول الأنثوية في التاريخ . فرغم أن هناك الكثير من النساء الغربيات في التاريخ ، والوجه الأنثوى لطبقة الفلاحين ، وجماعات تقديس العذراء ، وجماعات تقديس فاطمة ، والفولكلور المحلى الخاص بقرية أو إقليم ، فإن كل ذلك يتم إسقاطه في سبيل ما هو أكثر عالمية ، والذى يميل أيضا نحو أن يكون الأكثر ذكورة . إن التاريخ العربى ذو تحيز ضمنى للحضر ، وهذا لا ينبع فقط من الثقافة التجارية ولكن أيضا من أهمية مدرسة نحوية بعينها ، والتى تتطلب طبقة من المثقفين (انتلجنسيا) خاصة بها ويبدو تأثير هذه المدرسة على مصر أكثر وعورة من تأثيرها على ليبيا أو تونس ، أو السعودية ، أو البلدان العربية الأخرى . لأن مصر يغلب عليها الطابع الريفي ، كما أن أهمية اللغة المشتركة أقل .

(*) كتبت هذه الدراسة أصلا باللغة الإنجليزية وقام بترجمتها محمد حلمى . ولم يشارك الكاتب بشخصه في الندوة بسبب وجود مشكلة معلقة بينه وبين السلطات المصرية حول السماح له بدخول مصر . وقد استحث المشاركة في الندوة السلطات كل هذه المشكلة .

(١) يضم الاتجاه الفرعونى المدارسين المشهورين لفكرة الخصوصية وحسب ، مثل لبيب حبشى وزكى اسكندر ، لكنه يضم آخرين على مهمة.مثل حبيب غبروط ، وجمال حمدان ، وكيرل في كتابه : Curl thr Egyption Revival ; An Introductory study (landan : Allen unwin, 1982) of a Recurring tkeme in the history of taste .فوهو اتجاه أو مدرسة تضم الماركسيين ، والرومانسيين ، والوضعيين ، إلخ ، وليست رؤية عالمية ، أو نموذج معيارى ، أو منهاج .

(٢) ومثال الكتاب المصرى المعاصر من المدرسة العربية هو عبد العزيز نوار في كتابه : التاريخ العربى المعاصر : مصر والعراق (بيروت ، ١٩٧٣) . ويتعش هذا الاتجاه في مجال العصور الوسطى والحديثة ، لكنه يواجه بعض المتاعب في الفترة مابين هذه العصرين والتى استحوذت عليها الدراسات العثمانية .

أما المدرسة الإسلامية فمن الواضح أن لها موقفين في الكتابة التاريخية ، الأول تقليدى والآخر جديد نوعا والموقف الأول هو الذى يمكن دراسته بسهولة من الكتب(٣) ومثل المدرسة الفرعونية والعربية فإنه يرتكز على عصر دهبى بعينه كما أن له أيضا نطاقا واسعا يقبل التطبيق على كل العصور . إن تطبيق المدرسة الإسلامية على الفترة الأموية يوضح الانفصال عن الماضى البيزنطى دون السماح باستمرارية نسبية أو جزئية . فإذا تبنى المرء المنهج العربى أو الإسلامى ، يُصبح الفتح العربى موضوعاًجديداً تماماً ، بينما عند تبنّيه المنهج الفرعونى تكون الاستمرارية مفترضة ، ويُصبح الفتح ببساطة ظاهرة سطحية . مشكلة مشابهة لتلك ، تجدها في صعوبة تطوير إسلام مصرى أو نزعة عربية مصرية ، آخذاً فى الاعتبار الطريقة التى يضع بها المجتمع المصرى الأيديولوجيا في قالب يفرق به بين الإسلام والنزعة العربية وبين تجليهما في مكان آخر . إن الذى يبدو قوياً ضمنياً بخصوص هذه المدارس الثلاث هو فكرة أن الإسلام كدين ، واللغة العربية كثقافة ، ومصر كبلد فرعونى ، هي سبل لوصف انتشار رأسمالية مبكرة عن طريق اللغة والدين وقبلوها جزئياً ورفضها جزئيا من قبل مصر .

إن الليبرالية هى الاتجاه الغالب لدراسة تاريخ مصر الحديث فى دوائر المشتغلين بالتاريخ . وقد تم استغلالها أيديولوجياً من قبل الاستعمار ، والقوى الوطنية ، وحتى المتعاطفين مع الملكية . وروابطها تتصل بالغرب ، بعصر النهضة الإيطالى وبزوغ تاريخ عالمى حديث(٤) . تطمح الليبرالية إلى إيجاد تقدم في التجربة الإنسانية وفى إعطاء خصوصية للتجربة الإنسانية الحديثة ، بالمجادلة في أنها تختلف نوعياً عن تلك الخاصة بالعصور الوسطى والعصور القديمة . الليبرالية لها طريقتان للتطبيق على تاريخ العصور الوسطى . أولاهما تأتى في المنهج القائل بأن على المرء أن يدرس الماضى في حد ذاته والآخر أن يدرس هذا الماضى لإيجاد جذور الزمن الذى يحياه . إن صعوبات الليبرالية في دراسة مصر تبدو ذات وجهين . أولهما ، أن العالمية البارزة للنموذج الليبرالى للفرد ، كمواطن ، يحكمه القانون ، ويصوت للبرلمان ، تجعل المؤرخ يحكم على مصر دائما كنسخة مشوهة لتجربة قومية أخرى . لذلك ، فمن السهل قبول الفكرة القائلة بأن مصر من الدول المتخلفة . ومن الصعوبة بمكان التشدق بنسخة مصرية لليبرالية . الوجه الثانى ، أن تطبيق الليبرالية في سياق إسلامى يتطلب التسليم بمسألة عصر النهضة والغرب كنماذج عالمية . إن كثيراً مما ناضل الغرب من أجله في حقبة الثورات البرجوازية قد وجد بالفعل على الأقل في شكل مختلف في العالم الإسلامى . لهذا ، فرغم أن الليبرالية دونما شك جاءت كثورة للغرب أو لمناطق أخرى كان بها إقطاع حقيقى ، إلا أن ذلك لم يكن هو الحال في الشرق الأوسط . ولقد كانت دارسة التاريخ علماً بالفعل فى العصور الوسطى بالعالم العربي ، وكان هناك بالفعل نقد للنصوص . النقطة الأخيرة بخصوص الليبرالية هى أن واحدة من أعظم رؤاها عن السياسة ، وهى علمنة المجتمع في القرون الحديثة ، قد صرح بها المؤرخون والمنظرون الاجتماعيون بشكل صارم إلى الدرجة التى تفهم بها على أنها على النقيض من الدين . واليوم ، هناك تراجع عن هذا الموقف .

---

(٣) إن كتاب سعيد عبد الفتاح عاشور ، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى (بيروت ، ١٩٧٧) هو مثال على المدرسة الإسلامية الكلاسيكية . وقد كان لهذه المدرسة تلى والحديثة ، لكنها ضعفت في الفترة الفاصلة بينهما

(٤) عفاف لطفى السيد مثالاً معاصرا على المدرسة الليبرالية . ويمكن للمرء أيضا أن يراجع كتاب تشارلز سميث : Charles smith, Islam & the Search for Socil Albany : sn Egypt : ABiography of Muhammad husayn Haykal) يعد كتاب سميث ليبرالياً لمنهجه وليس لموضوعه . لقد سادت الليبرالية جميع الفترات . وفرضت معانيها على دراسات العصور القديمة والوسطى حيثما وجدت السوابق وهي تلى الفترة الحديثة . إن الليبرالية هى التعبير السائد عن الرؤية العالمية للوحدويين .

تشترك المدرسة الماركسية فى الكتابة المصرية للتاريخ مع المدرسة الليبرالية في النظر للتاريخ كضرب من ضروب النشاط العلمى ، وهى النظرة التى ظهرت فى الغرب في الماضى القريب مع العلوم الأخرى(٥) . وعلى النقيض من المدارس الأخرى التى إما أن تكون مادية أو مثالية ، فإن المدرسة الماركسية مدرسة مادية . وهى أيضا عالمية تتبع نموذج العلوم الطبيعية . ومثل عدم إمكان وجود علم طب أطفال مصرى ، هناك عدم إمكان وجود منهج مصرى لماركس . وقد يتساءل المرء إن كان هناك نجاح يمكن تحقيقه في أى من المجالين إذا تم اتباع مثل هذه المناهج . أشك فى هذا ، وقد أجادل فى أنه في مصر يحقق أطباء الأطفال خصوصية معتبرة ، فهم ينفصلون عن تدريبهم في انجلترا وينجحون ، بينما يفتقد العلماء الماركسيون للسياق لاختبار النظرية والتخلص منها إذا لزم الأمر . على الجانب الإيجابى ، تمتلك المدرسة الماركسية الخاصية العظيمة في تحديد الطبيعة الصراعية الكامنة للمجتمع بأغنيائه وفقرائه ، وفى إظهار كفاح الطبقة العاملة بتفصيل كبير قد تقوم الليبرالية بدراسة العمال كموضوع ، لكنها تعمل طبقا لنموذج المجتمع المتوافق والمتراضى ، وتسلم بأن الصراعات عارضة . إن الليبرالية لا تقدم نموذجا لعلاقة الأجزاء بالكل . فهى تعنى بدراسة الصفوة والأغنياء بمعزل عن المجتمع . لكن ما يبدو ضعيفاً في الماركسية الحالية ، في الكتابة المصرية وفي الكتابات الأخرى ، هو أن التحديد الاقتصادى للسلوك الإنسانى ، بالإضافة إلى التركيز على الطبقة العاملة باعتبارها الجماعة المضطهدة وباعتبارها طليعة التغيير الاجتماعى ، لا يناسب مجتمعات الفلاحين بنفس الطريقة المقنعة التى يناسب بها المجتمعات الصناعية .

٢ ـــ التاريخ المصرى مقارنا بالتاريخ الإيطالى

يتبنى النصف الثانى من هذه الورقة مشكلة الخصوصية من منظور ماركس ويطرح سؤالاً عن كيفية إمكان المرء أن يكتب التاريخ المصرى دون أن تكون المقولات عالمية أو مصرية تماماً ؟ إن المنهج الذى وصلنا إليه له خطوتان : الأولى ، تحتاج لمقارنات بين البلدان التى لها تقريبا نفس بنية الحاكم والمحكومين مثل مصر . الثانية ، تحتاج دراسة مقارنة لهذه المجموعة من البلدان لتحديد أى الملامح تملكها مصر ولا تملكها بقية البلدان . وقد يجادل المرء فى أن هذا المنهج إنما يحفظ معنى لكلمة خصوصية ، فهو يحرر المرء من القول بأن مصر بلد فريد في كل شىء ، ويحرره كذلك من استخدام الولايات المتحدة أو انجلترا كنموذج للقياس . وهو أيضا أكثر دقة في الوصف من التركيز على البلدان التى تشترك في لغة أو دين لأن اللغات والأديان تنتشر انتشاراً كبيراً بين شعوب تختلف كل الاختلاف . إن التركيز على الحاكم والمحكومين يتضمن اختياراً من كل منهما في إطار من القيود . وهذا استخدام لكتابات ماركس أفضل من الحتمية الاقتصادية الخالصة .

من دراسة للفيلسوف الإيطالى أنطونيو جرامشى ، اتضح أن أفضل طريقة للشروع في دراسة مجموع المشتغلين بالتاريخ ، أو لتفسير رواد جيل معيّن ، أو لشرح الأشكال المميزة لمعرفة تاريخية ، هى النظر إلى المؤرخين الأكاديميين باعتبارهم « مثقفى الدولة » الذين يعملون من خلال « طرق تاريخية » متنوعة . ويؤدى هذا إلى وضع دراسة المؤرخ السائد ، وكتاباته وخبرته في التدريس ، في سياق مشروع الدولة للهيمنة ومحاولتها لقمع المعارضة . ومن قراءة كل من جرامشى والكتابة التاريخية الأكاديمية المعاصرة ، استخلصت أن هناك أربع « طرق تاريخية » أساسية في العالم الحديث . توجد أمثلة لهذه الطرق الأربعة في الشرق الأوسط وفى أماكن أخرى بالطبع . ويبدو من الأفضل تقديم الطرق الأربعة باختصار ، ثم تطوير نموذج « الطريق الإيطالى » في صورة أكمل لكى نقيم الجدل بأن هذه هى الطريقة المثمرة للنظر إلى تطور التاريخ الأكاديمى في مصر .

---

٥ ـــ للماركسية شكلان . فهى مدرسة للفكر تشكلت بظهور الرأسمالية في العصور الحديثة ويؤكد هذا الوصف كثافة الكتب للماركسية عن القضايا المعاصرة . وهى أيضا رؤية عالمية وجدت عبر الفكر التاريخى بأكمله والمثال على تطبيق الشكل الأول يوجد فى كتاب : على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ – ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٧٧) .

حدد جرامشى شكلاً للحكم أسماه « الطريق الروسى » ، وآخر أسماه « الطريق الإيطالى » وطريق « إنجليزى أو أمريكى » و « طريق قبلى » والذى أفضل أن أسميه « الطريق الألبانى » . هذه الأشكال ليست أشكالا سياسية فقط لكنها تصنيفات ثقافية أيضا ، لأن جرامشى كانت لديه رؤية نافذة بأن الأنظمة في العالم الحديث تحكم من خلال الإقناع بنفس الدرجة التى تحكم من خلال القوة وبأن الإقناع يحدث من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية لهذا ، فكما لاحظ هو نفسه ، فإن دور الأستاذ الجامعى كباحث ومعلم يدخل بشكل معقد فى هذه العملية . على أقل تقدير ، فإنه يشارك في عملية ترتيب درجات الانتماء للثقافة الجماعية بالإضافة إلى عمل حسّى عام مشترك بين الطلاب وحين ننظر إلى شكل « الطريق الروسى » ، نجد الدولة البيروقراطية فى مواجهة طبقة الفلاحين غير المتمايزين . إن دور المؤرخ هنا هو أن يضع حضارة الأمة فى العالم داخل علم اجتماع تاريخى عالمى فوق . لقد تطورت دراسة علاقة الدولة بالشعب في مجالات غير تاريخية مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجى) وعلم الاجتماع . ويشارك المؤرخ الروسى السائد فى الحكم عن طريق إخراج الفلاح من التاريخ على الأقل كعامل للتغير التاريخى . وبالنظر إلى أمثلة الشرق الأوسط لمتقفى الطريق الروسى ، يمكن أن نلاحظ أهمية علم الاجتماع التاريخى كما يمثله ضياء جوكلب في تركيا والعالم المتميز على الوردى في العراق[٦] . ويمكن أن نلاحظ أيضاً العالمية المماثلة لأيديولوجية البعث فى العراق الحديث وفى سوريا تحت حكم حافظ الأسد . وتوجد أيضاً نسخ يسارية لعلم الاجتماع التاريخى العالمى ، وأكثرها ذيوعاً اللينينية .

فى الطريق « الأمريكى أو الإنجليزى » ، كانت رؤية جرامشى هى أن القوى العاملة بأجمعها قد تم توليدها كمواطنين أفراد ويتم علاج عدم الاستقرار ، الكامن في السياق الذى يملك العمال من خلاله حقوقاً قانونية ، عن طريق الاحتفاظ بطبقة دنيا عنصريا حيث يتم جذب المجموعة العنصرية السائدة إلى الدولة ، عن طريق رغبتها في ألا تتعرض لمزيد من القمع كما هو الحال بالنسبة للطبقة الدنيا . في هذا السياق ، لاينتعش علم الاجتماع التاريخى ، ولا أية نظرية تاريخية أخرى واسعة النطاق ، فالروح الغالبة تكون فنية واللغة الغالبة هى التشدق بالموضوعية . وعن طريق تجزىء اللوحة التاريخية ، يتواءم المؤرخ مع هذا السياق . إن الأمريكى يمكن أن يصبح خبيراً فى تاريخ السود ويمكن للإسرائيلى أن يدرس الفلسطينيين كتخصص بمفرداته اللغوية الخاصة ونشراته الصحفية والأكاديمية ... إلخ . إن تيارين من التقاليد هما اللذان يسودان : الأول يؤكد أن التاريخ هو مجموعة من الحقائق الصحيحة التى تتراكم جيلاً بعد جيل ، والآخر ، ويسمى في الولايات المتحدة[٧] . « التاريخ الجديد » أو التقليد البرجماتى ، يفند هذا ويشير إلى النسبية . وتستفيد الدول من الاحتفاظ بكلا الرأيين . فهى تتسامح مع المعارضة الماركسية من النوع الهيجلى التى تسلم بالطبيعة المطلقة للدولة مثلا على طريقة شلومو أفينيرى أو كما نرى على طريقة مدرسة فرانكفورت[٨] .

أما فكرة « الطريق القبلى » أو « الطريق الألبانى » فقد نشأت من الكتابات الجانبية لجرامشى عن المارابوتس والجماعات المنقادة للقديسين . ومن منظور عصورنا نحن ، تبدو هذه الدول لنا أكثر ديمومة مما بدت لجرامشى . فهى تشترك

(6) Ali Wardi and Fund Baali, **Ibn Khaldun and Islanic Thought-styles: Asocial perspective** (Boston: G k Hall 1981); Ziya Gokalp, **turkish Nationalism and Western civilization** (Wesrport Greenwood press, 1981)

(٧) من أجل رؤية وضعية للكتابة الأمريكية للتاريخ انظر :

Higham, **History : Professional Scholarship in America** (Baltimore. john Hopkins, 1983), S M Cohen, **Historical culture: On the Recoding of an Academic Discipline** (Brekeley: U. of california, 1986

(8) Shlomo Avineri, **Hegel's Theory of the Modern State (london: CUP, 1972), Herbert Marcuse, Reason and Revolution: Hegel and the Rise of Social Theory** (london: OUP, 1941)

فى تسييس ما هو قبلى باعتباره العنصر الأولى فى المجتمع مع بيان راديكالى لسيطرة الرجل على المرأة وقد وجد المؤرخون فى هذا السياق — وأعنى بهذا مجتمعات مثل الأردن ، وشبه الجزيرة العربية ، وشمال إفريقيا ، وبعض دول إفريقيا الاستوائية ، وبعض أجزاء من البلقان ، وأجزاء من جنوب شرق آسيا أن دور المؤرخ هنا محدود نوعاً ما . إن أحد السياقات المألوفة ، هو سياق علماء الأنساب الملكيين . فإذا كانت الحكومة يسارية كما هو الحال في ألبانيا أو اليمن الجنوبى ، يصبح المؤرخ عالم أنساب للحزب والأساطير المتنوعة المرتبطة بنشأته . وعلى الإجمال ، فإن مهنة التأريخ تقع فى مرتبة أدنى نوعاً ما ، وغالباً ما يقوم الأجانب بمعظم الدراسة التاريخية . إن أكثر ما يهم النظام هو إدماج الأنواع المختلفة من الثقافة الشعبية والشعر . ويصبح الفلاسفة وعلماء الدين « المثقفين العظام » . يتضح هذا من تتبع تطور ألقاب القذافى من « العقيد » حتى « الفيلسوف » ، مؤلف « الكتاب الأخضر » . ويتضح هذا أيضا في الارتباك — وليس فقط التخلف المجرد الذى يعترى الفكر التاريخى عن ليبيا ، ليس فقط من قبل الكتاب الليبيين ولكن من قبل الكتاب من جميع الجنسيات . وحتى تطوير دراسة تاريخ قومى يصبح بصورة مدمرة ذا نوعية إدماجية ، مما يجعل عمل « مركز التاريخ الليبى » المسمّى المجلة التاريخية الليبية أمرا صعبا . ومن ثم ، نجد التركيز الجامد على الغزو الإيطالى منذ زمن بعيد . بالقياس على ذلك ، يمكننا أن نلاحظ التركيز الطويل على العصور الوسطى من قبل عدنان بخيت في الأردن . أيضاً ، يمكننا أن نلاحظ كيف أن جامعة عمان قد اعتمدت على علماء من خارج الأردن لتدريس التاريخ ، وعند عقد قسم التاريخ لمؤتمرات كان يتم الإشراف عليها بالتعاون مع جامعة دمشق . وعندما تبرز للتاريخ مكانة أدبية ، فهو يكون جزءا من فلسفة عبد الله العروى في المغرب أو محمد الرميحى فى الكويت . إن الفكر التاريخى ينتشر شعبياً من خلال الشعر ، وهو ملمح آخر يضع المؤرخ في وضع غير متميز(٩) .

نتجه الآن إلى أنظمة « الطريق الإيطالى » حيث يمكننا أن نحدد ليس فقط إيطاليا ومصر ، ولكن أيضاً الهند ، والمكسيك ، والبرازيل ، وتنزانيا . إذ تشترك كل هذه البلدان في نموذج عام لاستراتيجية الحكم ، مما يبرر تضمينها هنا ، لكن كلا منها يختلف عن الآخرين في طبيعة الصراع من أسفل ضد هذا الحكم حيث تقوم قوى المقاومة بعمل الكثير من التحركات التكتيكية ، وفى الحالات المتطرفة تغير تحالفاتها الأساسية . لهذا ، تسهم دراسة المقاومة إسهاما جاداً في فهم هوية تاريخية معينة داخل إطار أكبر من الأمثلة المقارنة . وبالطبع ، فإن هذه الخصوصية هى الهدف الثقافى الرئيسى . فكيف يمكن للمرء أن يطبق كلمات مثل « يشبه » أو « يختلف » على الفكر التاريخى المصرى ؟

إن الملامح الرئيسية للطريق الإيطالى هى أن التطور الرأسمالى يستغل الاختلافات الإقليمية ويخلق عدم مساواة سياسية — ثقافية . لهذا ، فإن صياغة الدولة الإيطالية الحديثة خلقت شمالا متميزاً ، وجنوباً مستغلاً خدم كأيد عاملة رخيصة للشمال . تشكل الشمال حول الحكم بالقانون والمجتمع المدنى بينما كان النموذج للجنوب هو الزراعة . ودراسة التاريخ هى بشكل غالب من أوجه نشاط الشمال الأكثر تميزاً وبالنسبة لمصر ، نجد هذا في القاهرة عبر الدلتا . غير أنه يبقى « للمثقف الجنوبى » دور هام يلعبه(١٠) . إننى أعتزم الآن تطوير هذا النموذج معترفا بالنوعية غير السوية لسنوات السادات التى حاول فيها النظام تحويل مصر في اتجاه أسميناه هنا « الطريق الروسى » ، وهى محاولة قد فشلت من وجهة نظرى(١١) .

---

(٩) عن علم الآثار كتاريخ انظر :

Adnan Hadidi (ed.) Studies in the History and Archaeology of Jordan (Amman, 1982); Patrick seale, the shaping of an Arab statesman: sharaf Abd al-Hmid Sharaf and the Modern Arab World (New york: Quartet Books, 1983).

(١٠) من بين « المثقفين الجنوبيين » ما يجب أن يركز المرء على عباس العقاد ، وحديثاً د . لويس عوض انظر اهتمام د . عوض باللغة في : مقدمة في فقه اللغة العربية (القاهرة ، ١٩٨٠) وهو العمل الذى يمثل امتداداً لتقاليد فيكو وكروتشى ، وهما من نابولى .

(١١) John Waterbury, The Egypt of nasser and sadat: ;the political Economy of Tow Regimes (Princeton: princeton U. Press, 1983).

إن الحركة التاريخية لأنظمة الطريق الإيطالي عامل مهم لتكييف الدور الذى يلعبه المثقفون . وبالطبع ، يؤثر هذا على الكتابة التاريخية بشكل مباشر . هناك نوعان من الفترات التاريخية يبدوان في حالة رواج ومجيء في تاريخ أنظمة الطريق الإيطالي سواء أكانت تحت السيطرة الاستعمارية أو كما في حالة المكسيك في سياق مستقل اسمياً . النوع الأول ليبرالي على العموم ، والثاني شمولي مثل فاروق وناصر . وقبل التعليق على كيفية تأثير هذه التغيرات على الثقافة المصرية ، يجب على الأقل ذكر اعتبارين آخرين . الأول هو أن طبيعة الدولة هي من نوع نظام الحزب الواحد وأن لها بنية بيروقراطية واسعة . أهمية هذا هي أن كتاب الطريق الإيطالي وليس جرامشي فقط ـ كانوا في طليعة من حللوا الدولة كعامل سياسي يجب دراسته بطريقة مختلفة تماماً عن تلك التي تخيلها هيجل أو لوك . أخيراً ، فإن جزءاً من خصوصية مصر هو أن الثقافة الدينية التي تشكل جزءاً من قاعدة الثقافة السائدة هي ثقافة إسلامية لقد قادت الثقافة الإسلامية الفكر الوضعي الحديث بشكل مختلف . لهذا ، نجد من الملاحظ ما قد يعتبر شاذاً تماماً في أوربا ، إلى الدرجة التي قد يصبح معها مؤرخ للعصور الوسطى مثل المقريزي أكثر تعقيداً بمعاييرنا من الكثير من معاصرينا . هذا هو أحد أبعاد الخصوصية التي تفصل مصر عن إيطاليا ، لكنه ليس البعد الأكبر للخصوصية لأن المرء يمكنه أن يتعلم من دراسة المقاومة للحكم .

والآن لنقم بمحاولة في الاقتصاد السياسي للكتابة المصرية للتاريخ في إطار المعايير المقامة . يمكن للمرء أن يطبق الرؤية الجرامشية على مصر من حيث إن الرسمالية واللارأسمالية يواجدان معاً بسهولة وهما ليسا بالضرورة أعداء ألداء تماماً . وبوضع هذا نصب أعيننا ، فليس من المدهش أن نجد مدرسة ملكية من العلماء الأوربيين تدافع عن سمعة العائلة المالكة ، بينما في نفس فترة الحرب كانت المدرسة الوطنية تنتقل من مرحلة الصحافة إلى الجامعات . لهذا ، يجد المرء دراسات فرنسية اللغة وكبيرة الحجم تعتمد على وثائق الأراشيف الأوربية في تنافس مع الكتابات عربية اللغة لشفيق غربال ومحمد فؤاد شكري(١٢) . وعند مقارنة الوطنيين الليبراليين في كل من مصر والهند ، وكلا البلدين كانا مستعمرين على عكس نظيريهما في المكسيك وإيطاليا . من المثير أن نلاحظ ثقة المصريين في إمكانية التحرر من خلال تنمية رأسمالية وطنية . وهناك اتجاه رئيسي ثالث يمثله المثقفون الصعايدة ، مثل الناقد الأدبي عباس محمود العقاد الذى ، مثل كروشي في إيطاليا ، أشاد بالعالمية في مقابل الثقافة الوطنية . ونموذج الاستمرار في وقتنا هذا لما اصطلح جرامشي على تسميته « المثقف الجنوبي » هو زميلنا الدكتور لويس عوض .

لقد انهارت المراحل الليبرالية لأن رأسمالية السوق المفتوح تخلق صراعات لايتم تنظيمها بسهولة من خلال ديمقراطية برلمانية مما يخلق ، نتيجة لهذا ، حاجة منتظمة لفاصل من سيطرة الدولة أو الحكم الشمولي . ويختلف محتوى هذه المراحل طبقاً للعناصر السائدة التي تتضمنها . لهذا ففي إيطاليا ، فرض ملاك الأرض صورة كاثوليكية تقليدية وصورة الإمبراطورية الرومانية على محاولة موسوليني لتحديث الصناعة وفي مصر في فترة عبد الناصر ، والمكسيك في فترة الكارديناس ، وفي الهند تحت حكم نهرو ، كانت فترة الحكم الشمولي هي واحدة من فترات اشتراكية الدولة بتحالف أكثر تقاربا بين الدولة والصناعة . وبالانتقال إلى الشمولية ، نجد أن دور المؤرخين كحراس للكلاسيكيات قد تغير بطريقة ملحوظة . في إيطاليا ، انتُقد المشتغلون بالتاريخ تحت رعاية ليبرالية موسوليني واضطر الكثير منهم للهرب . وقد وُجد هذا المحتوى أيضا في مصر ولكن عند حلول الستينيات ، حيث شجعت النزعة التنموية للدولة نحو التاريخ الاجتماعي من دوائر الأستاذ محمد أنيس بجامعة عين شمس . وقد تمثل جيل

---

(١٢) وظف العرش الأوربيين لكتابة تاريخ العائلة المالكة والدفاع عنه ضد المدرسة الوطنية . ومن المهم أن نرى كيفية ملاءمة الكتب الناتجة لليبرالية والعصر الليبرالي . انظر .
Angelo sammarco, les Regnes de 'Abbas, de sa'id et d'Isma'il (Rome, 1935) .

التلاميذ الذى نشأ آنذاك فى على بركات ، وعاصم الدسوقى ورؤوف عباس والذين مثلوا قطيعة واضحة فى تاريخ المعرفة التاريخية فى مصر(١٣) . وقد لوحظ هذا فى حينه ، سواء حيث ماقاموا بتغطيته أو مالم يقوموا بتعطيته دون أن يكون ثمة تفسير نظرى للأمر وأخيرا ، بإعادة تأسيس الليبرالية تحت حكم السادات ، تراجع التاريخ الاجتماعى ليحل محله علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، والتاريخ السياسى الذى عاود الظهور مستندا على الأحزاب والشخصيات السياسية وبالطبع ، لم تعن إعادة التأسيس عودة إلى الماضى . إن المرء لايعود إلى الأكاديميات والجمعيات العلمية لصفوة القرن التاسع عشر ، غير أن الاتجاه الواضح نحو روح احتراف التاريخ التى ظهرت فى الحقبة القومية توقف . أصبح لليبرالية الجديدة عناصرها الجديدة . حيث تميزها جماعات المستشارين ومراكز البحث أكثر من أقسام الجامعة . بالإضافة إلى ذلك ، يلعب النظام بالماضى الفرعونى ، فى مقابل إغراقه بواسطة الناصريين ، لكن هيبة التاريخ الحديث ليست موضع شك ، بهذا المعنى ، فالثقافة تراكمية .

إن هدف هذه الورقة كان أخذ هذا الموجز المجرد ووضعه فى إطار مقارن لدول الطريق الإيطالى . وللقيام بهذا يحتاج الأمر لبعض التقييم بطبيعة التحديات التى تواجهها « الهيمنة » فى مصر فى كل من الحاضر والماضى ، الفعلى منها والكامن ، لأنها تؤثر فى الطريقة المعينة التى تطور بها الدولة المصرية الثقافة وتنشرها . حيث يستطيع المرء أن يستخلص بعض الافتراضات عن دور المؤرخين فى مواجهة أنواع أخرى من مثقفى الدولة فى الطريق الإيطالى .

كان زعم جرامشى الرئيسى أنه بينما لكل بلد تقاليده ، والتى يجادل من داخلها أحيانا ، ففى الواقع أن كفاح الجماهير ضد الهيمنة المقننة يفسر الاتجاه الذى تتخذه السياسة والثقافة . ومع ظهور الرأسمالية ، خاصة فى مرحلة المصنع ، شكلت الأحزاب الشيوعية الموضع الخطير للمعارضة . وكانت الأحزاب الدينية مثل حزب PAN فى المكسيك أو RSS (Jan Sangh) تفتقر إلى قاعدة شعبية عريضة وبالنسبة للأحزاب الشيوعية التى اختارت الارتباط بالجناح التنموى للدولة وقبلت التغيير من خلال القانون فهى قد أعطت مجتمعاتها نكهة « شيوعية أوربية » ، بينما تلك الأحزاب الشيوعية التى انقسمت وناصرت جزئيا قضية الفلاحين قد خلقت رأسمالية دولة عسكرية . ومن بين البلدان التى تسودها الشيوعية الأوربية إيطاليا ، وإسبانيا ، والمكسيك ، ومصر ، أما الهند فليست من بينها . فى الفكر التاريخى ، يمكن للمرء أن يرى التداعيات الأكاديمية فى الجهود للتأريخ لطبقة الفلاحين الهندية كما فى أعمال فريق « دراسات الطبقات » (Subaltern) فى كلكتا بالمقارنة بجهود شخص وحيد . مثل الراحل إبراهيم عامر . وتصبح إيطاليا محل مقارنة دقيقة ، عندما ما يفكر المرء فى الأنماط المتشابهة جداً لتاريخ الحزب المكتوب بواسطة سبريانو ورفعت السعيد ، وتجارب ألتوسير وماريا ماكيوتشى وحسام عيسى ، ومشكلات القران بين الماركسية والدين كما انعكست فى مجلة اليسار الإسلامى « وفى سياسات بيرلينجوير فى إيطاليا .

فى أول هذه الورقة ، كانت هناك محاولة لتصنيف الأهمية النسبية للمؤرخين فى مقابل شخصيات أخرى فى أنماط مختلفة من الأنظمة ، لنعنى ضمناً أن المنزلة التى منحت لمجالات مختلفة يمكن اختبارها سوسيولوجياً وسياسيا . طبقا لما ورد فى كتابات جرامشى ، يمكن لنا أن نستنبط أن الأنظمة تتبنى أفكار « المثقفين العظام » ، أو الشخصيات التى تعتبر أبنيتها الفكرية أفضل تمثيل لمواقف كتل السلطة . وعلى الإجمال ، لا يلى المؤرخون على هذا المستوى بلاءً حسنا ، فهم إلى حد كبير يتلقون أفكارهم عن علماء الاجتماع وعلماء الإنسانيات ويعملون من خلالها . هذا اللاإنتاج من الأفكار يجعلهم مفيدين ولكن تابعين . وتقل أهمية المؤرخين أيضاً لأن الوسط الذى يتبنونه لبث أفكارهم . أى الكتب والمقالات ، لايمكنه النفاذ

---

(١٣) عاصم الدسوقى ، مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين (القاهرة ، ١٩٨٠).

إلى طبقة الفلاحين ، والتى تعد جزءا ضرورياً من المجتمع . لهذا ، نجد أن المثقفين الذين تنعقد لهم السيادة هم كتاب النثر فى الطريق الإيطالى ، وكتاب الشعر فى « الطريق الألبانى » ومنه المشرق العربى . إن من الممكن أن تكون قصص يوسف إدريس قد كتبت على أساس من تاريخ حقيقى لكنها يمكن ترويجها وإعدادها للتليفزيون . إن المنتج التليفزيونى يمكنه أن يحتفظ بالخط الأساسي فى القصة مراعاة للطبقة المتعلمة ، فى الوقت الذى يحشر فيه مكونات شعبية مثل الرقص الشرقى . ويوفر هذا برنامجا قوميا للجميع . إن الشخصية التليفزيونية لا تظهر بالكامل لأن تنوع السكان يحول دون تولد كتلة هائلة من المتلقين كتلك التى ينفذ إليها ممثل من نوع رونالد ريجان .

---

(١٤) قارن تاريخ تاريخ الحزب لرفت السعيد بكتابات باولوسبريانو ، على سبيل المثال :

paolo Spriano, Antonio Gramsci and the party : The prison Years (London, 1979) .

المناقشـــة

(١) د . عبد العظيم رمضان :

لى تعقيب صغير على كلمة أ . على فهمى . وهى مسألة تجرد الإنسان من ذاته .. أنا أرى أن المؤرخ ليس مطلوبا منه أن يتجرد من ذاته لأن التاريخ ذاتى (Subjective) وليس موضوعيا (Objective) . وقد عبرت عن ذلك حين أطلقت على هذا اسم « المنظور التاريخى » ولم أكن أنا مكتشف هذا « المنظور التاريخى » ولكنه أستاذنا المرحوم محمد مصطفى زيادة .

أيضاً ليس المطلوب منى أن أتجرد من ذاتى لكى أكتب تاريخاً ! إنه ذاتى — كما يقول « كسرى » « هى المصباح الذى أتمكن من خلاله من فهم الأحداث وإلقاء الضوء عليها لدراستها » . والمطلوب فقط من المؤرخ أن يلتزم بمنهج علمى فى دراسة التاريخ . وبهذا فى أثناء مناقشتنا للرسائل الجامعية على سبيل المثال ، وكذلك فى لجان ترقية الأساتذة حيث نبحث هل كان الباحث ملتزما بمنهج البحث العلمى التاريخى أم لا . ولذلك نحن لا نكتب التاريخ ولكننا نكتب ونقدم رؤيتنا للحدث التاريخى ، وأى مؤرخ حين يقدم رؤيته سواء أكانت تقدمية أم رجعية فهو يقدم هذه الرؤية من خلال رؤيته للحدث التاريخى . وكل هذه الرؤى تتكامل ولكن تحت شرط الالتزام بالمنهج العلمى التاريخى وإلا نُزعت منه صفة المؤرخ .. ولقد ذكر الأستاذ على فهمى الدكتور لويس عوض ، ولكن لويس عوض ليس مؤرخا . هناك فرق بين « مفكر » و « مؤرخ » . د . حسين مؤنس كتب « باشوات وسوبر باشوات » . هذا ليس تاريخاً .. رغم أن حسين مؤنس مؤرخ ، لكن فى هذا الكتاب هو يكتب رؤيته كمفكر وليس كمؤرخ ، ونحن لا نستطيع أن نحاسبه بمنهج علم التاريخ على ما يكتب .

(٢) أ . على فهمى :

كُنت أريدُ فقط أن أزيد من اتساع دائرة المؤرخ . وربما تكون هذه الكتابات أفضل بكثير من بعض الكتابات الأكاديمية المتخصصة .

(٣) د . صلاح عبد المتعال :

فيما يتعلق بموضوع الندوة هناك قضايا هامة جداً وأخشى أن يقودنا الحماس فى الموضوعية إلى أحد أمرين : الأول هو الإصرار على مصطلح الموضوعية بشكل مطلق حتى تتساوى قامات العلوم الإنسانية بقامات العلوم الطبيعية من ناحية رد الفعل لفشل العلوم الإنسانية والتاريخ كعمل تجريبى إنسانى فى حل المشكلات الحاضرة .

أو من ناحية ثانية أن تكون هناك حدود أمام تحقيق الموضوعية بمعناها الحقيقى وأن نعترف بنسبية هذا المصطلح والصعوبات التى يجب أن نواجهها للوصول إلى حقيقتها ولعل عدداً كبيراً منّا قد خاض تجربة أسبقية الانتماء لمدرسة من المدارس قبل أن تتكون لديه العقلية العلمية الجيدة .. بعضنا أعجبه أستاذ معين واتخذه مثله الأعلى وسار على دربه ، والكثير من أبناء هذا الجيل قد تأثر بمدرسة من المدارس أو أستاذ من الأساتذة فى باكورة حياته . وبالطبع هذا يؤثر على موضوعيته فى تناول القضايا المختلفة . هناك صعوبة أخرى وهي انحسار علم الاجتماع وعلم التاريخ فى دائرة تخصص دقيق . وقد أدى التطور الهائل فى المعرفة البشرية إلى أن أصبح الشخص أو الباحث يتخصص فى جزء معين فقط فى علم من العلوم مثل علم التاريخ مثلاً ، ومن ثم هذه العزلة الإجبارية وصعوبة إقامة الروابط تؤدى إلى مشاكل عديدة علينا أن نفكر فى كيفية حلها وتجاوزها . كذلك القهر الفكرى الذى نعيش فيه أو القهر « المذهبى » والأيديولوجي . فى العالم الرأسمالى لا يستطيع الباحث أن يواصل عمله إذا قال بمقولات مخالفة للمنظومة العامة ، وفى المجتمع الاشتراكى نفس المشكلة تتكرر ، ذلك أن البحث العلمى فى يد الدولة . ناهيك عن الهوية الثقافية التى أنتمى إليها والتى لا أستطيع أن أنسلخ عنها . هناك أيضاً القهر السياسى خصوصاً فى النظام الاستبدادى ، وفى مثل هذا المناخ يدخل المؤرخون إلى الجحور بصفة مؤقتة وربما بصفة دائمة .

لقد أصبح البحث العلمي تحت رحمة لقمة العيش . لقد فشلنا في مجال العلوم الاجتماعية و لم نستطع حتى الآن أن نقدم حلولاً واضحة أو جريئة لمشاكلنا لأن كلاً منّا يسعى لكسب رزقه ويخاف عليه . فما هو الحل ؟

هناك بعض الأصوات الجريئة التي شقّت طريقها رغم كل الصعوبات فظهرت أعمالهم كومضات في تاريخ الإنسانية . ولولا هذا لما ظهرت الماركسية مثلاً .. ولكن هذه كما قلت « ومضات » وليست القاعدة في تاريخ الإنسانية .

إن فكرة التحيّز واردة بالطبع . ولكن لابد من اختبار هذا التحيّز ، وعلينا الاعتراف أولاً بهذا التحيّز ولكن من أجل اختباره في نظرية أو في إطار معين أو نموذج فكرى أو غيره .. يجب أن نختبر تحيزنا ، وإلا أصبحت المسألة إضاعة الوقت فقط . ولقد جال في خاطرى أن أذكر حضراتكم بمنهج الأقدمين ونتعلم منهم بقدر الإمكان . وهو محاولتهم في الالتزام الأخلاقى أو الدينى في نقل الخبر ، وظهور منهج التسلسل في نقل الخبر ، ومن ذلك بزغ — كما نعلم — علم « الحديث » الذى لا نظير له في حقبة حضارية سابقة . وعلم « الفقه » خرجت منه قاعدة المنهج التجريبى الذى تعلم منه الغرب وانطلق للمستقبل وسبقنا .

على أية حال أنا أرى أنه إذا أفاد هذا المنهج أو أردنا أن نستفيد به فهو أمامنا .

(٤) د . محمود متولى :

الواقع أننى أحدد ثلاث دوائر أساسية : أولاً المنهج ثم الفلسفة وأخيراً النظرية .. وهي الدوائر الأساسية في كتابة التاريخ .

وأنا أعتقد أن المنهج إما أن يكون منهجاً « وصفياً » وهو ما نعنيه « بالسرد » ، أو هو ببساطة وضع المادة العلمية التى حصل عليها الباحث في قالب دون محاولة للتعليق أو التفسير . ثم منهج « وصفى تحليلى » ثم منهج « مقارن » . وتأتى قصة المنهج « الاستردادى » التى يختص بها المؤرخ دون غيره من علماء العلوم الإنسانية .

والمنهج الاستردادى أو المنهج التاريخى هو استرداد الواقعة التاريخية وقت وقوعها والحكم عليها بالظروف التى وقعت فيها .. هذا عن المنهج . أما عن الفلسفة فمن المؤكد أن لكل مؤرخ فلسفة حتى ولو كانت الفلسفة النفعية . ثم تبدأ بعد ذلك القضية الحقيقية والأساسية لكتابة التاريخ وهي النظريات التفسيرية . هناك عدة نظريات سبقنا الغرب إليها .. هناك نظرية « البطل » أو دور الفرد في التاريخ ، هناك نظرية الدورة الهندسية : يُقال إن تاريخ مجتمع ما — هو عبارة عن ارتفاعات فانخفاضات ، قوة ومذلة ، وهكذا . ففي مصر على سبيل المثال إذا طبقنا هذه النظرية نجد أن فترة « محمد على » كانت تمثل فترة قوة ثم تبدأ بعد ذلك فترات أخرى من الضعف . وعلى هذا الأساس تم تفسير الفعل التاريخى .

هناك أيضاً نظرية التفسير الدينى وكذلك نظرية التفسير المادى ...

إى أن عملية كتابة التاريخ بها صور ثلاث ، وكنت أتمنى من الأستاذ على فهمى وهو متخصص في وحدة البحوث في المركز القومى والخاصة بالتاريخ الاجتماعى أن يحدد لنا الفيصل بين كتابة التاريخ الاجتماعى بواسطة عالم الاجتماع وكتابة نفس التاريخ من قِبل المؤرخ ..

كذلك كنت أريد منه أن يحدد : من هو المؤرخ ؟ كيف نصنع المؤرخ ؟ ماهي الشروط التى يجب توافرها في هذا المؤرخ ؟ هل المؤرخ هو الذى درس ليسانس الآداب وتخرج في قسم التاريخ ؟ وهل أصبح التاريخ حكراً على كل من درس التاريخ بطريقة أكاديمية فقط ؟ أم أن هناك أعمالاً يمكن ضمها إلى سجل أعمال المؤرخين / مثل أعمال « الجبرتى » وغيره رغم أن هؤلاء لم يدرسوا أكاديمياً .. من وجهة نظرى أن دائرة تكوين المؤرخ هي ثقافة شاملة تختلف عن دائرة تكوين أي عالم آخر في العلوم الاجتماعية . فالمؤرخ لابد وأن يتحلى إلى جانب الموهبة الطبيعية وما نسميه الحسّ التاريخى بنوع من الثقافة . ومن هنا لا أعيب على « أرنولد توينبى » أنه تأثر بالكتاب المقدس أو بالتوراة لأن المؤرخ هو نتيجة الثقافة التى يحوزها والتى يُعايشها وقد تساعده ثقافته على التوصل إلى الحقيقة .

(٥) د . سيد عشماوى :

سوف أتقدم بملاحظتين الأولى للدكتور عبد العظيم رمضان حول ما أثاره من قضية الفصل — وأنا اعتبره فصلاً تعسفيا — ما بين « المؤرخ » « المفكر » ومدى قدرة كل منهما على العطاء للكتابة التاريخية . هذه القضية قضية هامة لأننى أعرفُ — من خلال

الوعى التاريخى ـــ أن عصور الازدهار العربى الإسلامى لم يكن هناك فيها ما نسميه المؤرخ ، بالمفهوم الواضح الآن لهذه الكلمة ، المؤرخ بالمعنى الأكاديمى . بل كان هناك المؤرخ الموسوعى . ولدينا عشرات الأسماء ، ولدينا أيضاً شخصية « ابن خلدون » الذى نعتبره شخصية بارزة في تراثنا العربى ـــ الإسلامى وهناك من يعده مؤرخاً والبعض الآخر يعتبره عالم اجتماع . ولذا أطرح سؤالاً حول إمكانية الفصل ـــ التعسفى ـــ بين المؤرخ الأكاديمى والشخص المهتم بالدراسات التاريخية .. أما الدكتور محمود متولى فهو يقول في تعقيبه إن هناك منهجاً وصفيا تحليليا مقارنا استرداديا ، ومن وجهة نظرى أنه هناك منهج ولا منهج .. والمنهج له وظيفة وهي تقييم المسلمات والحتميات . وعموماً فكل المناهج سواء الوصفى أو التحليلى أو السردى هى طُرُق للبحث لا أكثر ولا أقل .

(٦) د . عبد العظيم رمضان :

مرة ثانية أقول إن المؤرخ هو الذى يعجل بالتأريخ .. يوسف إدريس طبيب ولكنه الآن لا يعمل بالطب ، إذن هو الآن ليس طبيباً ولا يصلح أن يذهب إليه مريض أو أن يصف الدواء لمريض ..

وليس من المعقول أن يعمل طبيبٌ مثلاً في مهنة « السمكرى » فأقول حضرة الطبيب السمكرى !!

(٧) أ . شريف يونس :

سوف أتعرض لمسألة الموضوعية في الدراسات التاريخية والإنسانية عموماً . فالمشكلة في رأيى تكمن في تعريف « الذات » و« الموضوع » .. الموضوع يُعرف على أنه خارج الذات . ولكن ما هى « الذات » ؟ هل هي ذات الفرد (ذاتى أنا مثلاً) ؟

في تصورى أن المقصود هنا هو « ذات » المؤرخ ، ذات الشخص الذى يقوم بعملية التأريخ .. وأنا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق .

الصحيح أن الذات هى « ذات البشرية » من حيث هي نوع . فلو حدث أننى تلاشيت أو اختفى أحد من الحاضرين فإن شيئا لن يحدث في العالم . لأن الجانب الضرورى في الوجود البشرى هو وجود الإنسان كنوع وعند ما تظهر ضرورة لهذا الوجود يُمارسها الإنسان بصفته أو كونه «نوعا » . فالذات الإنسانية هي الذات الضرورية للوجود .

فعلى المؤرخ أن يتوجه بالتحليل إلى الجانب الضرورى في الوجود البشرى ، وتحليل هذا الجانب الضرورى هو الذى يؤدى إلى وجود « علم التاريخ » .

أما عن المناهج فالمنهج « الاستردادى » لا يفعل أكثر من التأكيد على وجود حادثة معينة مثل أن نقول إن الإنجليز احتلوا مصر سنة ١٨٨٢ .. ولكن ما فائدة هذا الخبر أو تلك المعلومة ؟ إذن التركيز على الجانب الضرورى في أي واقعة هو الذى يؤدى بنا إلى كتابة التاريخ بشكل علمى . وعلى المؤرخ ـــ وهو فرد ـــ أن يلتزم بالموضوعية بهذا المعنى ، أى أن يبحث عن القوانين الكامنة في سير العملية التاريخية . والعلم هو علم بالضرورة وهذا موجود حتى في العلوم الطبيعية . أي المطلوب باختصار هو البحث عن القوانين الحتمية في العملية التاريخية .

(٨) أ . بشير السباعى :

تكلم د . عبد العظيم رمضان عن تقسيم العصور التاريخية إلى كلاسيكى ووسيط وحديث ومعاصر . وقد رأى د . رمضان أن بدء التاريخ المصرى المعاصر يتلازم مع حدوث تغير على مستوى « البنية التحتية » .. طبعاً هذا المصطلح لا يساوى **infnastructure.** وربما كان يقصد **bose** أو **mode of production** أي نمط الإنتاج .

وهذه المشكلة مازال الكُتاب والباحثون الاقتصاديون غارقين فيها حتى الآن . ولا يمكن الادّعاء بتحول نمط الإنتاج في أعوام ١٩٦١ ـــ ١٩٦٤ . وحتى البلدان التى شهدت ثورات سياسية واجتماعية بشكل جذرى عانت أيضاً مشاكل الانتقال إلى نمط إنتاج جديد ، وهذه المشاكل غاية في التعقيد ولم تصل حتى الآن لنتائج حاسمة .

وندخل الآن في مشكلة تحديد تاريخ مصر المعاصر كمرحلة .. متى يبدأ ؟ قال د . رمضان كلاما يُفهم منه أن البعد الخاص بالتعامل مع العملية التاريخية الحديثة والمعاصرة بوصفها عملية « عالمية » ــ هذا البعد ساقط تماماً في الكلام الذى قاله د . رمضان ، على الأقل في العرض الشفوى .

إن أى عملية خاصة بالتاريخ الحديث والمعاصر لا تُفهم إلا في إطار العملية العالمية كلها . ونحن لا نستطيع أن نحدد خصائص عصر من العصور ولا نستطيع أن نحدد بدايات لأية مرحلة تاريخية على سبيل المثال ، نحن لا نستطيع القول إنّ بداية التاريخ الحديث هي مرحلة بدء الإنتاج الرأسمالى . فنمط الإنتاج الرأسمالى نفسه ومشاكل الانتقال إلى هذا النمط مازالت معلقةً على المستوى العلمى حتى الآن .

وحتى « الجروند ريسا » "Grundrisse" (أسس نقد الاقتصاد السياسى) لماركس حاولت أن تقترب من المشكلة ولكنها لم تحسمها .

إذا قلنا إن ظهور نمط إنتاج جديد معناه بداية للتاريخ المصرى الحديث أو بداية للتاريخ المعاصر مشكلة معقدة جداً وتعنى بالأساس المؤرخين الاقتصاد يين والدكتور عبد العظيم رمضان ليس منهم . حتى سمير أمين ، وعدد آخر من المهتمين بهذا الموضوع مازالوا عاجزين عن الوصول إلى نتيجةٍ نهائية وحاسمة .

إذن لابد أن نبحث عن معايير أخرى للتعامل مع المشكلة لأنها خاصة بعمليات تأخذ زمنا طويلاً ، وهو ما نسميه « التحول على مستوى أنماط الإنتاج » . التحول من نمط إنتاج إلى آخر لا يحدث أو يتم بقرار من أحد الرؤساء أو بمجموعة من القرارات . هذا غير ممكن لأن نمط الإنتاج لا يشمل تغيير علاقات الملكية لوسائل الإنتاج وفقط . وإنما يشمل أيضاً تغييراً في قوى الإنتاج نفسها على المستوى الأشمل . وهذا التحول يتم كما قلت ببطء وعلى مسافة زمنية كبيرة .

وعلى هذا نعود للسؤال مرة أخرى ماهى المعايير الأخرى للتعامل مع هذه المهمة ؟ التاريخ الحديث يتحدد على أساس الانتقال إلى المجتمع البرجوازى الحديث ونشوء السوق العالمية فمع هذه العملية ــ عملية الثورة البرجوازية ــ ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى وأثناء ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ بدأ ما يسمى بالتاريخ المعاصر ، لأنه قد تم في هذه الحالة انتقال من عصر كان فيه طبقة اجتماعية تلعب دوراً ثورياً ، ألا وهى البرجوازية الأوروبية ، وقد انتهى دورها الآن . ومنذ زمن وظهرت طبقة اجتماعية جديدة أنشأت عمليات ثورية جديدة وقد أثر ذلك على الأحداث في العالم كله .

الحرب العالمية الأولى كان من نتائجها سقوط الإمبراطورية العثمانية . وهو ما أدى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وبالتالى دخولنا في حقبة التاريخ المعاصر بمعناها العالمى المشار إليه .

(٩) أ . حسنين توفيق إبراهيم :

يقولون إن قيمة العلم تكمن في منهجيته .. وما أكثر ما يُرتكب في مصر باسم المنهج العلمى .. هذا ينتقد ذاك باسم المنهج العلمى .. وهذا يرد على ذاك باسم الموضوعية .. وفي نهاية الأمر اللامنهج هو المنهج ! يبدأ الباحث قوله بأنه سيلتزم بالمنهج المقارن أو المنهج الماركسى .. ثم في بقية البحث يلتزم « باللامنهج » . هذا جانب من الخلل الأساسى « للنخبة » المثقفة المصرية .. يكمن الخطأ إذن في قضية المنهج . ما قاله البعض حول المنهج الوصفى أو المنهج المقارن ، ليس هذا منهجا أو ليست هذه مناهج بالمعنى الدقيق للكلمة . ولكن هناك دراسات وصفية وهناك دراسات تحليلية ، هذه الدراسات تستند إلى مناهج وكل منهج يفترض مجموعة من المقولات مجموعة من الافتراضات . الجانب الثالث للفشل هو استعارة مناهج غربية بطريقة « تسليم المفتاح » .. المنهج الماركسى أو منهج البناء الوظيفى أو غيرها ، كلها مناهج ارتبطت بخبرات تاريخية معينة وهى في الغالب غير صالحة لتفسير التاريخ العربى أو التاريخ المصرى .

ونحن نسأل ما هى المناهج الذاتية التى طورها المثقفون المصريون للتعامل مع التاريخ وغيره من الدراسات الإنسانية ؟

(١٠) أ . إبراهيم غانم :

لا يختلف اثنان على ضرورة الالتزام الصارم بذكر الحقائق التاريخية وعدم التسامح في محاولة تزويرها أو إخفائها .

الأمر الثانى الذى حدث فيه خلط أثناء هذه الجلسة هو الخلط بين منهج التعامل مع الحقائق التاريخية ومنهج رؤية الأحداث بشكل حقيقى ودون تزييف . بخصوص التعامل مع الحقائق التاريخية أرى أن رأس المنهجية وعمودها وذروة سنامها هو أن يكون الباحث أو المؤرخ ـــ خصوصاً إذا كان يؤرخ لحركات سياسية ـــ على علم ودراية كاملة بالمنطق الداخلى الذى يُحرك هذه الجماعة السياسية أو الحركة السياسية . ثم أخصص كلامى أكثر وأطبقه على الدراسات الخاصة بالحركة السياسية الإسلامية وخاصة ماكُتب بخصوص حركة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السياسية الإسلامية فيما بعد .. أقول إن فهم هذه النقطة المنهجية التى لابد من توافرها هو الذى جعل أستاذاً كبيراً وعالماً فاضلاً وجليلاً مثل المستشار طارق البشرى يفتح الله عليه بهذا الفتح المبين فى المقدمة العظيمة فى كتابه وهى فى غاية الإشراق فى هذا المجال ، وهناك من يحاربونها ويشنون على أستاذنا الكبير إرهاباً فكرياً . ولقد أسفت كثيراً لأن د . أحمد عبد الله ـــ ربما عن غير قصد ـــ حاول أن يساهم فى هذا الإرهاب الفكرى ضد هذا الاتجاه الجديد لدى أستاذنا الكبير .

وبالنسبة لفهم هذا المنطق أيضاً نأخذ مثالاً لكتابات عن الإخوان المسلمين مثل كتاب « الإخوان المسلمون والتنظيم السرى » والذى وضعه د . عبد العظيم رمضان ، والحوار الذى دار بينه وبين الداعية « صلاح شادى » ، يوضح لنا مدى تهافت منطق د . عبد العظيم رمضان نظراً لأنه لا يفهم المنطق الداخلى الذى يحكم حركة الإخوان المسلمين والذى يُفسر كل حركة وكل سكنة فى هذه الجماعة .

وبالمناسبة هذا الكتاب تم إخراجه بصورة بوليسية فى التحليل . وأيضاً فهم هذه النقاط المنهجية وفهم المنطق الداخلى الذى يحرك الحركة السياسية فى تعاملها مع الواقع يجعلنا نفهم ونفسر كثيراً من الأمور .

وأنا أخصص كلامى هنا كما قلت على حركة الإخوان والجماعات الإسلامية فى مصر . هناك مواقف كثيرة تبدو غريبة ومستغربة من أنصار الاتجاهات اليسارية الأخرى (المحتضرة على أية حال) . فالإمام حسن البنا ظهر من وسط الظلام ، وعندما فرض الظروف التاريخية والملابسات التى ظهر فيها الإمام « حسن البنا » نجد أن المجتمع المصرى ـــ بصراحة شديدة ـــ ولم يعد مجتمعاً ، لم يعد يملك مقومات المجتمع . لذلك أسّس نظرية متكاملة ومشروعا حضاريا طويل المدى ، ربما لا يعجب بعض المتسرعين والذين يحاولون أن يبرزوا كنجوم على مسرح السياسة المصرية أو غير المصرية . الإمام حسن البنا وضع مشروعاً اجتماعياً لبناء مجتمع وأمة من جديد كما فعل الرسول (ﷺ) عندما أسس مجتمعا ثم خبر السلطة بعد ذلك . وأى منهج ضد ذلك هو منهج ضد حركة التاريخ وضد حركة الاجتماع والسياسة التى عرفناها سواء هنا أو فى أي مكان من العالم . فلا تأتى السلطة السياسية إلا بعد أن يستوفى المجتمع شروطه ويصبح مجتمعاً يستحق أن تبرز منه سلطة سياسية تستطيع أن تحكم وتوجه المجتمع إلى الغايات المنشودة .

هناك نقطة خاصة بالمفاهيم ـــ هناك عدم فهم لمفاهيم ومصطلحات التيار الإسلامى ومحاولة تمييعها من بعض التيارات الأخرى ، مثل مصطلح الكفر . القضية ليست قضية يهود أو مسيحية أو قضية وطنية .

ماذا تعنى كلمة « وطنية » ؟ « الوطنية » تذهب إلى « الجحيم » وتظل المفاهيم ثابتة . والحركة الإسلامية سوف تظل تقدم الشهداء والمفكرين إلى أن تؤسس السلطة الإسلامية التى تفرض هذه الأمور على المجتمع .

ثـالثـــا

مناهج وطرائق كتابة تاريخ مصر المعاصر

ب) التاريخ النوعى (نماذج) :

(١) د . طه عبد العليم طه :

التاريخ الاقتصادى ــ الاجتماعي لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيديولوجية

(٢) مناقشـــة .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى في المجموعة الثانية الرؤى اللاتاريخية .

(٤) مناقشـــة .

التاريخ الاقتصادى ـــ الاجتماعى لمصر المعاصرة بين المنهجية والأيديولوجية

د . طه عبد العليم طه

— ١ —

في مصر ، كما في كل البلدان ، يصطدم الباحثون في مجال دراسة التاريخ الاقتصادى بالعديد من العقبات . وإذا استبعدنا الصعوبات المتعلقة بقصور مادة البحث ، فإن العقبات تجد جذورها في أسباب موضوعية وذاتية ، كما تنعكس مظاهرها في تعدد القراءات لنفس التطورات التاريخية . ونكتفى في هذا الصدد بالإشارة إلى أمرين :

الأول : أن العقبات التي تواجه محاولة الكتابة ـــ أو القراءة العلمية للتاريخ الاقتصادى ـــ الاجتماعي تتصل من ناحية ، بموضوع الدراسة ومنهج البحث ، ومن ناحية أخرى ، بذات الدارس وموقف الباحث . والأمر ، أن موضوع الدراسة ذاته ، مثل غيره من الموضوعات التي تدرس تطور الظواهر الاجتماعية ، لا يتيح إمكانية التسليم بأدوات منهجية للبحث متفق عليها ، من قبل كافة الباحثين في هذا المجال . كما يصعب هنا الوصول إلى نتائج موحدة ذات براهين قاطعة لا تقبل الدحض في كل الأحوال . أضف إلى هذا ، أن الموقف الأيديولوجي للباحث ـــ في تعبيره عن هذه المصالح أو تلك ـــ يطبع بطابعه كتابة التاريخ الاقتصادى ـــ الاجتماعي . كما أن خشية الصدام مع هذه المصالح أو تلك ، كثيرا ما تدفع الباحث التاريخي إلى تشويه الحقيقة التاريخية بإغفال الإحاطة الشاملة الدقيقة بها .

والثانية : أن العقبات أمام البحث العلمي تزداد وعورة في حال كتابة التاريخ الاقتصادي ـــ الاجتماعي المعاصر . ذلك أنه إذا كان ممثلو المصالح المتعارضة في التاريخ « القديم » قد طوتهم صفحاته ، فإن أصحاب المصالح القائمة يؤرقهم ـــ أو يلهمهم ـــ استدعاء أشباح التاريخ « المعاصر » حين تقلب صفحاته .

والواقع أن الصراع ، في الحالة الأخيرة ، يبقى مستمرا بين أصحاب المصالح الذين أفادوا من ـــ أو أضيروا بسبب ـــ التطورات غير البعيدة ، ويتطلعون في هذا الصراع إلى إحياء المكاسب القديمة ، أو إلى الحد من الخسائر الجديدة . أضف إلى هذا ، أن أصحاب المصالح الذين نالوا في مجرى التطور مزيجا من المكاسب والخسائر متفاوتة الأوزان ، يتقاطع صراعهم بهذه الدرجة أو تلك مع الطرفين السابقين . وهكذا ، فإن الرؤوس ، التي لم يمر زمن طويل على اصطدامها ، ماتزال ساخنة . وتظهر خطورة ارتفاع درجات حرارة الصراع ، حين تصيب بالعدوى رؤوس المشتغلين بكتابة التاريخ ، وخاصة الذين يناط بهم ـــ أو يأخذون على عاتقهم ـــ مهمة البرهنة على صحة هذه القراءة « الأيديولوجية » أو تلك ، لهذا التاريخ ، فتزداد خطورة تشويه وقائعه ودروسه .

— ٢ —

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة في تحديد مدى التشويه الذى يلحق بالحقيقة التاريخية ومغزاها من جراء الموقف الأيديولوجي المسبق للباحث في هذا الحقل . ولتحقيق هذا الهدف ، فإننا نقدم تحليلا نقديا للكتابات التاريخية الأيديولوجية ، ونقدم على محاولة وصف أهم خصائص هذه الكتابات وإذ نركز على الفترة ما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، فإننا لا ندعي امكانية فصل نقد الكتابات حول هذه الفترة عن تلك التي تتناول ما سبقها أو لحقها من عقود .

وفي تقديرنا أنه يمكن التمييز هنا بين الكتابات التالية لهذا التاريخ :

الأولى : الكتابة الأيديولوجية الاستعمارية . وقد عبرت عن مصالح الرأسمالية الاستعمارية ، والطبقات والفئات الاجتماعية التي قامت بدور الوكيل المباشر لمصالح هذه الرأسمالية . وتتسم الكتابة التاريخية هنا بالنظرة العنصرية المتعالية على الشعب

المصرى ، مثل غيره من شعوب المستعمرات ، كما تتصف هذه الكتابة بتزييف الوقائع التاريخية بالشكل الذى يقدم تبريرا للسيطرة الاستعمارية ــ الكومبرادورية على مجريات التطور الاقتصادى والاجتماعي في مصر المستعمرة أو شبه المستعمرة .

والثانية : الكتابة الأيديولوجية الرجعية . وقد دافعت عن مصالح كبار الملاك الإقطاعيين أو أشباه الإقطاعيين ونخبة الرأسمالية المصرية التي أجبرت على ، أو سعت إلى التوافق مع المصالح السابقة . وتتصف الكتابة التاريخية من هذا المنظور بالروح المحافظة الرافضة للتغيرات الراديكالية التاريخية التي فرضتها الضرورات الموضوعية للتطور . وتتصف هذه الكتابة بنزعة سلفية تتطلع إلى بعث الماضي ، مهما بدا هذا « البعث » مناوئا لحركة التقدم التاريخي وما خلقته من واقع اقتصادى واجتماعي جديد .

والثالثة : الكتابة الأيديولوجية الوطنية . وتجد أساسها في الدفاع عن المصالح الرأسمالية القومية المتعارضة مع المصالح الاستعمارية والرجعية وأن تفاوت مدى انسجام هذه المعارضة حسب الموقع الاجتماعي الطبقي الذى تنطلق منه أو نقطة الصدام القصوى التي تبدو مستعدة للوصول إليها . وتبدو الكتابة هنا قاصرة بقدر ما تتسم بميول « مثالية » تتجسد في المبالغة في دور البطل في التطور ، أو تجاهل المنطق الموضوعي للتطور ، أو التهوين من شأن التناقضات الداخلية كباعث للتطور .. إلخ .

والرابعة : الكتابة الأيديولوجية الماركسية . وتعلن دفاعها عن المصالح الطبقية للعمال وغيرهم من الطبقات الشعبية ، دون أن تنكر تقاطع هذه المصالح مع المصالح الوطنية الديموقراطية العامة للرأسمالية القومية .

وفي أحوال كثيرة ، فإن الأحكام الجامدة المسبقة وحيدة الجانب تطبع بطابعها الكتابة هنا ، ومن ثم تشويه الحقيقة التاريخية ، رغم الإضافات الهامة التي قدمتها محاولات قراءة الفترة المدروسة انطلاقا من منهج المادية التاريخية . وتبرز سلبية هذه الكتابات حين تستعير نتائج التطور في مجتمعات أخرى وتحاول تفصيلها على مقاس الجسد التاريخي الملموس لمصر المعاصرة .

— ٣ —

أن غالب هذه الكتابات تعاني بدرجات متفاوتة من غياب الموضوعية . ذلك أن الموقف الأيديولوجي المسبق يقودها في كثير من الأحوال إلى المبالغة ــ أو التقليل ــ من شأن دور هذا العامل أو ذاك في التطور التاريخي ، دون العوامل الأخرى ، أو يقودها إلى إغفال التفاعل المتبادل بين العوامل المختلفة ، مع عدم تحديد العامل الحاسم بينها . لكن هذا كله لا ينتقص بحال من الأحوال من الأهمية الفائقة والمغزى الرائد للعديد من هذه الكتابات ، لدى محاولة المعرفة الموضوعية لعوامل وجوانب ووقائع تطور تاريخ مصر المعاصرة الاقتصادى الاجتماعي . **وفي حدود هذه الورقة فإننا نقتصر على التحليل النقدى لعدد محدود من هذه الكتابات .**

وبداية لابد من التأكيد على مسألتين . **الأولى** : أن النقد المنهجي لهذه الكتابات ، لا يعني بحال من الأحوال غياب الموقف الأيديولوجي ــ الذاتي للباحث ، ولكن هذا النقد قد يسهم في محاولة إعادة كتابة (أو قراءة) التاريخ بشكل موضوعي ، بقدر ما يساعد في صياغة الأدوات المنهجية الضرورية . **والثانية** : أن مثل هذا النقد مهما اتسم بالموضوعية ، فإنه لا يعدو تمرينا سهلاً لا يغني عن المهمة الأشد صعوبة ، أي كتابة التاريخ ذاته ، بما تتطلبه إعادة قراءة مواده ، في مصادرها الأولية قبل الثانوية ، من جهد ووقت .

والواقع أنه في الكتابات الغزيرة المتنوعة ــ المصرية والأجنبية حول تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعي المعاصر ، نلاحظ تناقض مناهج العرض والتحليل . وهكذا ، مقابل غلبة المنهج الوصفي وسرد الوقائع ومعالجة الظواهر الجزئية رغم غنى المادة

التاريخية المعروضة — كما هو الحال لدى محمد فهمي لهيطة[١] نجد محاولات رائدة للكتابة تسعى إلى تحليل الوقائع والظواهر بغية الوصول إلى تعميم نظرى يحاول فهم قوانين التطور في الخصوصية التاريخية لمصر ، كما هو الأمر لدى فوزى جرجس[٢] .

وفي مواجهة « المثالية التاريخية » والمبالغة في دور الحكام والزعماء والعامل الخارجي في صنع مجرى تاريخ مصر المعاصر والنزعة إلى إغفال الدور الحاسم الأهمية للتطور الاقتصادى الاجتماعي والتناقضات الداخلية الاجتماعية الاقتصادية في هذه العملية ، كما هو الأمر في كتابات عبد الرحمن الرافعي[٣] ، فإننا نجد محاولات رائدة لدراسة هذا التاريخ على أساس « المادية التاريخية » — وإن بالغت في شأن « العامل الاقتصادى » بما يقرب بها من « التفسير الاقتصادي » على حساب « التفسير المادى » للتاريخ ، كما هو الأمر عند صبحي وحيده[٤] .

وبدلا من التحليل الملموس ، الذى يرى تطور الظواهر التاريخية في تناقضاتها الداخلية العميقة . ويدرك الطابع الخاص لظهور قوانين التطور الاقتصادى الاجتماعي للمجتمعات المحددة تاريخيا ، نجد نقدا متسرعا يشارك بدوره في القراءة « الأحادية » لتطور الرأسمالية في مصر . وهكذا ، نلاحظ أن المبالغة في دور الملكية الخاصة والزراعة السلعية وبنوك الرهن .. إلخ في تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية في مصر ، مثلما فعل إبراهيم عامر[٥] يقابلها التهوين من شأن هذا كله في تغلغل العلاقات السلعية النقدية وظهور العمل المأجور وميلاد الرأسمالية عند صالح محمد صالح[٦] .

وتقود الأحكام المتعجلة (على أساس الاطلاع غير الكافي على المادة التاريخية المتعلقة بأحداث هامة في تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر) إلى قراءة خاطئة لهذه الواقعة التاريخية أو تلك . ويظهر هذا ، على سبيل المثال ، في قراءة فريدمان[٧] لأزمة بنك مصر في نهاية الثلاثينيات حيث نلاحظ المبالغة في شأن دور الدولة في « إنقاذ بنك مصر من الإفلاس » . حيث توضح بشكل أكثر دقة ، إعادة قراءة هذه الأزمة لدى د . فؤاد مرسي[٨] الدور الهام الذى لعبته الدولة شبه الإقطاعية التابعة في صنع هذه الأزمة ثم حلها على أساس « تقييد » الدور الرائد لهذا البنك في تصنيع مصر .

وإذا كان الشعب المصرى قد صنع تاريخه ، مثل غيره من الشعوب ، إن في اطار القبضة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة في هذه الفترة المدروسة ، فإن هذا الفعل « للأمة » لم يكن من شأنه أن يتحقق بغير الدور الفعال للفرد في صنع هذا التاريخ . وإذا نحينا جانبا التاريخ السياسي ، فإن دور طلعت حرب في قيادة الرأسمالية الصناعية الوطنية الصاعدة لا يمكن التقليل من شأنه . بيد أنه ليس من الصحيح بنفس الدرجة المبالغة في شأن هذا الدور . وهكذا ، فإن دور « الرائد » قد تحقق حين توفرت ونضجت الظروف الموضوعية المواتية للظفر الجزئيّ لهذه الرأسمالية بحقها في مكان « تحت الشمس » وكان لصفاته الشخصية بلا شك أثر في هذا كله. بيد أن « ابتعاد » أو « إبعاد » طلعت حرب بدوره « الرائد » ، في أعقاب الأزمة ، كان تعبيرا عن تناقض التركيب الاجتماعي للمسيطرين على البنك وشركاته ، أي نخبة الرأسمالية الصناعية

---

(١) محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة (القاهرة ، د .ن . ١٩٤٤) .

(٢) فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي (القاهرة : الدار المصرية للكتب ، ١٩٥٨) .

(٣) أنظر على سبيل المثال : عبد الرحمن الرافعي بك . مصر والسودان في أوائل عصر الاحتلال . (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٢) .

(٤) صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

(٥) ابراهيم عامر : الأرض والفلاح — المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : الدار المصرية للكتب ، ١٩٥٨) .

(٦) صالح محمد صالح : الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٩) .

(٧) ل .أ . فريد مان : تطور مصر الرأسمالي (موسكو : دار جامعة موسكو ، ١٩٦٣) . باللغة الروسية ، ص ٢٦٩ — ٢٧٣ .

(٨) د . فؤاد مرسي : نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفي المصرى ، مصر المعاصرة . العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ ، القاهرة ، ص ٣٧ .

القومية ذات الصلات شبه الإقطاعية شبه الكومبرادورية . وهو ما يبدو غائبا من التحليل الشامل للأزمة المذكورة عند محمد رشدى[9] .

— ٤ —

والواقع أن قراءة تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر تشير إلى التطور الاقتصادى — وخاصة الصناعي — الذى أعقب ثورة ١٩١٩ . وكان قيام وتطور الصناعة الرأسمالية القومية الحديثة في مصر نتيجة للدور الرائد لبنك مصر وأما الأوضاع « الحمائية » الاستثنائية للحرب العالمية الثانية فقد وفرت شرطا مواتيا لاتساع صفوف الرأسمالية الصناعية الوطنية الفنية .

وهكذا ، عشية ثورة ١٩٥٢ ، كان قد قام في مصر نمط رأسمالي في شكل صناعة مصنعية كبيرة في المراكز الصناعية — التجارية الكبيرة نسبيا في مصر . وفي هذا النمط تقدمت عمليات تركز وتمركز رأس المال والإنتاج وقوة العمل . وبقدر تطور الصناعة الآلية الكبيرة تراجع دور مصر كملحق زراعيّ ينتج القطن للسوق الرأسمالي العالمي . لكنه لا ينبغي المبالغة في مغزى هذا التطور . ذلك أنه في مصر حتى عام ١٩٥٢ ، تطورت رأسمالية مشوهة تابعة متخلفة في الصناعة .

ولم يتأخر فقط الانقلاب الصناعي في مصر المستعمرة ، والذى نؤرخ لبداياته الحقيقية بميلاد شركات بنك مصر الصناعية ، وإنما جرى بمعدلات بطيئة . ولم تتمكن الصناعة الآلية التي ظهرت في مجرى هذا الانقلاب من تصفية أشكال الإنتاج ما قبل الصناعية — الحرفية واليدوية . واستمر إنتاج القطن يتم أساسا لأغراض التصدير . ولم تعرف مصر تقدما في الصناعة الثقيلة ، وهيمنت الصناعات الخفيفة والغذائية ، ولم يتجاوز نصيب الصناعة ٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي[10] .

إن معاداة التصنيع والنهب المكثف في مصر من قبل الاستعمار ، وإضعاف الرأسمالية المصرية الفتية من قبل الاحتكارات الأجنبية والبورجوازية الأجنبية — الكومبرادورية المسيطرة في الصناعة والمال والتجارة الخارجية .. إلخ إن هذا كله مثل قيودا على تطور الصناعة المصرية الحديثة ، ومجمل الاقتصاد الحديث في مصر[11] .

وحتى بداية الخمسينيات ، استمرت البقايا الثقيلة للإقطاع في الزراعة ، مما أعاق تطور الصناعة الآلية الكبيرة ، نتيجة ما خلقته العلاقات شبه الإقطاعية من صعوبات أمام عمليات تصريف المنتجات وتمويل النشاط . فقد اصطدمت هذه الصناعة ، من ناحية ، بمشكلات ضيق سوق السلع في الريف ، حيث اتسمت بالتدني الهائل القدرة الشرائية للفلاحين أشباه الأقنان الذين انتزع منهم ليس فقط الناتج الفائض وإنما قسم من الناتج الضرورى . وعانت الصناعة الحديثة من هذه المشكلات في المدن أيضاً ، حيث تشكل جيش العمل من الفلاحين الذين جردتهم من الأرض عملية التطور الرأسمالي التدريجي في الزراعة . ومن ناحية أخرى ، فإن كبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين الذين سيطروا على « ثروة الأمة » العقارية — الزراعية ، بددوا العائد المالي لهذه الثروة على الأغراض غير الإنتاجية الترفيهية وعلى الاستثمارات المضاربة الربوية وفاقموا من ثم مشكلة ضيق سوق رأس المال المتاح للتوظيف الصناعي[12] .

وفي نهاية الأربعينيات ، فإن البورجوازية المصرية ، رغم امتلاكها نحو ٤١٪ من إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية التي سيطرت في مجال الصناعة الآلية الكبيرة ، فقد استمرت القسم الأضعف في صفوف البرجوازية الكبيرة في مصر . وتشكلت نخبة البورجوازية المصرية الكبيرة من عدد محدود من الأفراد ، وجمعت في الوقت نفسه بين الأنشطة التجارية

---

(٩) محمد رشدى : التطور الاقتصادى في مصر (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٢) . الجزء الثاني ، ص ٤٦ — ٥٠ .

(١٠) د . طه عبد العليم طه : تطور الصناعة الآلية الكبيرة في مصر قبل ١٩٥٢ . مجلة الفكر الاستراتيجي العربي . العددان ١٥ — ١٦ يناير — ابريل ١٩٨٦ ، ص ١٣٦ — ١٤٥ .

(١١) انظر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

(١٢) انظر : المصدر السابق ، ص ١٨٨ — ٢٠٨ .

— الكومبرادورية ، والزراعية شبه الإقطاعية ، والعقارية — المضاربة ، والمالية — الربوية ، إلى جانب النشاط الصناعي الرأسمالي الحديث . وبرز الطابع الطفيلي لهذه الطبقة مبكرا ، في تغليب الأنشطة الأولى على نشاطها الأخير ، وهو ما جسده تطور أنشطة « بنك مصر » منذ بداية الأربعينيات . وإذا كونت هذه « النخبة » احتكارات كولونيالية « الطراز (لا يرتبط ظهورها بخط التطور الذى انبثقت منه الاحتكارات الأمبريالية » فقد دخلت في اتحادات احتكارية (وإن كانت غير متكافئة في جميع الأحوال ، وغير اختيارية احيانا) مع الاحتكارات الأجنبية . ونالت ، بهذا ، السمات نفسها التي اعاقت تطور الصناعة والاقتصاد في مصر ، من ميل إلى الأنشطة ذات الطابع الطفيلي وتقييد الإنتاج والاستثمار الإنتاجي .. إلخ والواقع أن مصر لم تعرف « الطريق الثورى » لميلاد رأس المال الصناعي ، إذ يتحول الحرفي إلى صاحب « مانيفاكتورة » ثم إلى صاحب مصنع ، مما حد من طاقتها على استكمال الثورة الصناعية[١٣] .

ولقد أمكن رغم هذا للبورجوازية الصناعية المصرية ، أن تخفف بالصراع والمساومة ، من القيود الاستعمارية الأقطاعية التي تقيد تطورها . بيد أن النخبة المسيطرة للطبقة ، لم تطرح على بساط البحث قضايا تصفية العقبات القائمة على طريق التطور اللاحق للصناعة الرأسمالية الحديثة . أنها لم ترغب ، ولم تكن قادرة على ، توجيه الضربات إلى الاستعمار ورأس المال الأجنبي ، وكبار ملاك الأرض أشباه الإقطاعيين ، طالما أن هؤلاء ذاتهم قد مثلوا حلفاءها ، وبطبيعة الحال ، فإن هذه الطبقة في مجموعها ، خاضت مشاركة الجماهير الشعبية في النضال الوطني — التحررى ، البورجوازى — الديمقراطي من أجل الاستقلال والتنمية والتصنيع[١٤] .

ولقد كانت خصائص تطور الرأسمالية في مصر ، وبالذات في الصناعة ، والعقبات شبه الاستعمارية شبه الأقطاعية ، والتركيب المتناقض لبورجوازية القومية الكبيرة ، والسياسة الاقتصادية غير المواتية للمتطلبات الأساسية لتطور الصناعة .. إلخ كان هذا كله مقدمة لنضوج الثورة المعادية للاستعمار والإقطاع ، التي جرت من أعلى وتدريجيا ، بدءا من استيلاء الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وفتحت هذه الثورة ، بواسطة السياسة الاقتصادية التي تبنتها ، الطريق أمام تطور علاقات الانتاج التقدمية — الرأسمالية في الزراعة والصناعة . وازاحت الإجراءات المتلاحقة للثورة عن طريق الإصلاح الزراعي والتمصير والتأميم وإقامة القطاع العام وتأكيد دورة القيادى في الاقتصاد القومي .. إلخ .. أزاحت العديد من الحواجز التي ترسخت تاريخيا على طريق التطور الاقتصادى الاجتماعي ، وأمام تصنيع مصر .

وتتجاهل الكتابة الأيديولوجية الاستعمارية لتاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعي هذه الحقائق ، وبالذات واقع التقدم الاقتصادى على أسس قومية ، والتدهور اللاحق بتأثير التدخل الاستعمارى . وتبرز هذه الكتابة بشكل زائف وحيد الجانب دور الاستعمار والاحتلال في تطوير قوى الإنتاج وإجراء الإصلاح الاقتصادى . وإذا كان الزيف يظهر ممّن تجاهل أسباب التقدم المذكور ، وهي أسباب داخلية بالاساس ، فإن النظرة وحيدة الجانب تظهر لدى المبالغة في — والتركيز على — جانب التطورات الاقتصادية الإيجابية في أعقاب الاحتلال البريطاني . وفي الحالة الأخيرة يجرى التأكيد على الأثر « الإيجابي » للسياسة الاقتصادية في عهد الإدارة المباشرة للاحتلال ، وتزييف غايات هذه السياسة ، والأهم تجاهل الأثر « السلبي » الأعمق اقتصاديا واجتماعيا لهذه السياسة التي حجزت إمكانية التطور اللاحق لقوى الإنتاج — في الصناعة وجزئيا في الزراعة ، وفي جوانب كثيرة جلبت النفع للاستعمار والضرر لمصر .

---

(١٣) انظر : المصدر السابق ، ص ١٥٨ — ١٦٧ ، ٢١١ — ٢١٩ .

(١٤) انظر : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ — ٢٣٠ .

ويقدم البريطاني باتريك أوبراين مثالا لهذا النوع من الكتابة ، في دفاعه عن السياسة الاقتصادية للاحتلال البريطاني في مصر ، وفي تشويهه لدوافع هذه السياسة ، وتجاهله لآثارها السلبية . وهكذا ، يزعم : أن « الرغبة في تنظيم أوضاع مصر المالية » كانت مبرر الاحتلال ، وأن غياب سياسة طموحة للتنمية الاقتصادية من قبل الحكام البريطانيين كان مرجعه « أن اراءهم في السياسات الاقتصادية ظلت مقيدة بتقاليدهم وأمزجتهم » ، وأن السياسة الضريبية للإدارة البريطانية استهدفت « تخفيف أعباء الضرائب عن عاتق المواطنين المصريين وجعلها معقولة » ، وأن هذه الإدارة حاولت « تحسين ميزان المبادلة بين صغار الفلاحين الأميين من ناحية ، وبين الوسطاء والسماسرة من تجار القطن والتقاوى والمرابين من ناحية أخرى » . بل يزعم أن إدارة الاحتلال « وضعت — على الأقل — أسس سياسات الإصلاح الزراعي المقبلة ، ووضعت خطوطها العريضة » .. إلخ .[15] .

كما يقدم « البنك الأهلي المصرى » الخاضع رأسمالا وإدارة للرأسمالية الاستعمارية البريطانية ، وللرأسمالية الكومبرادورية الأجنبية ، مثالا آخر لهذا النوع من الكتابة ، في قراءته لتاريخ مصر الاقتصادى وخاصة دور « البنك الأهلي المصرى » خلال النصف الأول من القرن العشرين . وهكذا ، يزعم أن انشاءه « كان إحدى مراحل ترقية الشئون الاقتصادية للبلاد » ، وفي القاهرة « تتركز سياسته وإدارته .. بقصد أن يكون بنكا أهليا مصريا صميما » . وأما غيره من البنوك الأجنبية فقد « قامت بتزويد البلاد برؤوس الأموال الأجنبية التي طالما افتقرت إليها ، فساهمت في تقدم مصر الاقتصادى » . ويقدم مبررات للدفاع . عن دور البنك الأهلي المصرى وسياسته إبان الأزمات حين فرض الانكماش بدلا من التوسع في الائتمان ، وعن إحلاله لأذونات الخزانة البريطانية بدلاً من الذهب كغطاء لإصدار النقد المصرى ، وتقرير سعر صرف ثابت بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني حيث الأول هو المتغير التابع ، وعن سلوكه في الحرب العالمية الثانية إذ يزعم أن « البنك قد اثبت في خلال ظروف الحرب العصيبة ، وبالدليل العملي في حدود سلطته ، مقدرته كأمين على أموال الحكومة وكبنك للدولة » ؟[16] .

والواقع أن الاستعمار قد أعطي بعض الدفع لعملية تطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، حيث تطور وأن كان بشكل مقيد ومشوه الاقتصاد الرأسمالي في مصر ، في أعقاب الاحتلال . ولقد بدأ هذا التطوير نتاجا منطقيا وتاريخيا للتوسع الاستعمارى الرأسمالي ومصالحه ، كما أملته ضرورات موضوعية لا تتصل من قريب أو بعيد بنوايا المستعمرين . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن مصلحة الاستعمار البريطاني في توسيع إنتاج القطن المصرى الضرورى للصناعة البريطانية ، دفعت إلى تطوير البنية الأساسية ، مثل بناء خزان أسوان ، وتوسيع طاقة السكك الحديدية والموانىء ، وزيادة المساحة المزروعة والمحصولية ، وزيادة انتاج وتصدير وعائدات القطن ، ونمو التداول النقدى والنشاط المصرفي .. إلخ ورغم تكريس العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ضمانا للقطن الرخيص ، فإن تغلغل العلاقات السلعية النقدية في الزراعة ، ونمو نشاط الرهن العقارى المصرفي ، ونمو إمكانيات الاستيراد .. إلخ دفع إلى نمو عملية تمايز الفلاحين (إلى بورجوازية وبروليتاريا) ، وانتشار اشكال انتقالية من العلاقات الرأسمالية في أراضي كبار الملاك ، وبدء استخدام التكنيك الحديث في الزراعة والصناعات الزراعية .. إلخ[17]

---

(١٥) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٦٦ — ٦٧ ، ٧٠ ، ٨٩ .

(١٦) البنك الأهلي المصرى : كتاب العيد الخمسيني ١٨٩٨ — ١٩٤٨ . (القاهرة : ١٩٤٩ ، مطابع البنك الأهلي المصرى) ص ٤١ — ٤٢ ، ٤٨ .

(١٧) د . طه عبد العليم طه : مصدر سابق ، ص ١٣٤ .

بيد أن ما يهمنا الإشارة إليه هنا ، هو أن السياسة الاقتصادية التي صاغتها الإدارة المباشرة للاحتلال البريطاني ، كانت ــ هدفا ونتيجة ــ على خلاف ما عرضه أوبراين والبنك الأهلي المصرى . لقد زاد الذهب المالي لمصر المحتلة ، بأدوات الاستغلال الاقتصادى بالأساس وإن بغير استبعاد لأدوات الاغتصاب السافر ، وتم فرض التخصص التابع المشوه في زراعة القطن بمحاربة أية محاولة لتصنيع مصر وبالذات عبر تصنيع محصولها الرئيسي ــ القطن ، وإلى جانب الاستغلال الإقطاعي والتجارى الربوى للفلاحين فقد فرضت عليهم الضرائب الثقيلة التي اقتضى جمعها إبان الأزمات وهبوط أسعار القطن جلد الفلاحين وتجريدهم من الملكية . وبشكل خاص ، فإن « البنك الأهلي المصرى » ، الذى قام عمليا بمهام البنك المركزى لمصر ، فقد قام بإصدار النقد المصرى لتغطية نفقات قوات الاحتلال في مصر بما حقق الفائدة لانجلترا والخسارة لمصر ، وفرض سياسة نقدية ائتمانية فاقت آثار الأزمات الانكماشية على الاقتصاد المصرى ، وقام بالتحويل الآلي لحصيلة مصر من النقد الأجنبي إلى لندن وحرمها من استخدام أرصدتها الاسترلينية ، وقاوم تمويل النشاط الجارى والاستثمارى التأسيس في الصناعة بما في ذلك مشاركته في إجبار « بنك مصر » على التراجع عن دوره الرائد في تصنيع مصر[18] .

والواقع أن قوى الإنتاج في مصر قد تطورت بشكل هائل في ظل الدولة الإقطاعية المركزية القوية التي أقامها محمد علي . وهكذا ، على سبيل المثال ، زادت مساحة الأرض المنزرعة من ٢٠٨٢ ألف فدان إلى ٢٨٥٧ ألف فدان (أو نحو ١,٨٥ مرة) ، وزاد عدد السكان من ٢٥٣٢ ألف نسمة إلى ٣٩٠٦ ألف نسمة (أو نحو ١,٥٤ مرة) ، وذلك بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، كما زاد إنتاج القطن من ٩٤٤ قنطارا إلى ٣٥٤ ألف قنطار (أو نحو ٣٧٥ مرة) بين عامي ١٨٢١ و ١٨٤٥ . وإلى جانب هذا قامت وتوسعت الصناعة الآلية الكبيرة (الحكومية الإقطاعية) ، واستوعبت مصانعها نحو ٦٠ إلى ٧٠ ألف مشتغل (أو نحو ٧ ــ ٨٪ من إجمالي قوة العمل) بينهم ٣٠ إلى ٤٠ ألف مشتغل في مصانع الغزل والنسيج ، وضمت بعض هذه المصانع مئات المشتغلين ، وقدرت تكلفة إقامتها بنحو ١٢ مليون جنيه حتى عام ١٨٣٨ وهو مبلغ تظهر ضخامته لدى المقارنة مع دخل الحكومة الذى لم يتعد ٣ ملايين جنيه عام ١٨٣٦[19] .

ولقد تعددت العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى إنهيار صناعة محمد علي وإلى تشويه التطور اللاحق للزراعة المصرية . ولكن هذا التطور الصناعي والزراعي والتجارى .. إلخ الذى شهدته مصر محمد علي يؤكد حقيقتين :

الأولى : أن مصر ــ مثل غيرها من البلدان التي أخضعت فيما بعد للسيطرة الاستعمارية ــ كان بمقدورها ، بل وحققت بالفعل في الحالة المصرية ، تقدما اقتصاديا ، كان يمكن في حال استمراره أن يقوض « التخلف » الذى طال قرونا .

والثانية : أن التدخل الاستعمارى ، وما صاحبه من نهب مالي واقتصادى واسع ، وإخضاع مصر لسياسة الباب المفتوح التي قطعت الطريق على استكمال تصنيع مصر ، كان عاملاً حاسما في تقويض أساس الانتقال إلى المستوى المعاصر لتطور قوى الانتاج على أساس الصناعة الآلية والزراعة الحديثة ، دون إغفال الدور الهام للعوامل الداخلية في هذه العملية .

وفي كتابة أحد أهم الباحثين في مجال تطور الاقتصاد المصرى ، نلاحظ غلبة المعالجة الجزئية ــ الفنية لمشكلات التصنيع في مصر في ظل السيطرة الاستعمارية ، والتأثر بالنظريات الاقتصادية التي استخدمها الفكر الغربي الرأسمالي في تعبيره عن مصالح هذه السيطرة . ونقصد هنا كتابة د . جمال الدين سعيد ، الذى قادته هذه المعالجة وهذا التأثر إلى موقف معادٍ لاستكمال تصنيع مصر . والواقع أنه في ظروف الضعف الشديد للصناعة الحديثة في مصر ما قبل ١٩٥٢ ، والتي حاصرتها السياسة الاقتصادية المعرقلة بالأساس لتطورها ، وخاصة الأثر المقيد لهذا التطور الناجم عن المنافسة الأجنبية ، فإن نظرية

---

(١٨) المصدر السابق ، ص ٢٢٢ ــ ٢٢٤ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

« النفقات النسبية » التي استخدمت كسلاح فكرى لتبرير السياسة المعادية للتصنيع في المستعمرات وأشباه المستعمرات (فضلا عن دورها كسلاح فكرى من قبل الرأسمالية الصناعية البريطانية ضد الرأسماليات الغربية الأضعف بما يضمن السيادة للأولى المتمتعة بالحماية والتقدم) ، وجدت بين المفكرين والمؤرخين الاقتصاديين المصريين من يؤيدها ويدعو إلى تصفية الصناعة التي قامت رغم المقاومة الاستعمارية .

وهكذا ، كتب جمال الدين سعيد قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، يطالب بإلغاء الحماية الجمركية (التي مثلت للرأسمالية الصناعية المصرية أحد أهم شروط الميلاد) حتى وإن دمرت الصناعة المصرية نتيجة للمنافسة الأجنبية . كما طالب بالتخصص الزراعي (الذى جعل مصر مزرعة قطن للصناعة البريطانية وحارب الاستعمار صراحة تصنيعه في مصر) رغم ما أثمر عنه هذا التخصص الذى أعلن « ميزة نسبية » من نهب مصر . ودعا إلى « فترة انتقال » لا تزيد عن خمس سنوات لكي تتجاوز الصناعة المصرية « عهد الطفولة » أو أطلق عليها نيران المنافسة « لتقضي نحبها » ، رغم استمرار « طفولة » الصناعة الغربية لقرون امتدت حتى الآن متمتعة بالحماية ، حتى في أكثر البلدان الصناعية الرأسمالية تقدما . وبعد هذا — بكلماته ذاتها — لا مانع من التسليم بقيام صناعة صغيرة أو متوسطة خفيفة أو غذائية ، تقوم بالأساس على تجهيز الخامات الزراعية[٢٠] أى أننا إزاء مطالبة بالعودة إلى الخلف ، إلى ما قبل قيام الصناعة القومية الحديثة ، إلى دون ما استطاعت الرأسمالية الصناعية أن تحققه ، وهو قليل . وكأننا بالمؤرخ الاقتصادى ، بدلاً من بحث الأسباب التاريخية الموضوعية الجذرية للمرض وبدلاً من الدعوة إلى استئصال أسباب هذا المرض ، يدعو « بغير رحمة » إلى قتل المريض بزعم اليأس من شفائه .

بيد أننا في المقابل ، نجد في كتابة « صبحي وحيده » في بداية الخمسينيات أيضاً ، دفاعا عن « التصنيع » ، ومطالبة برفع حصار « المحيط الزراعي المتخلف » الذى يعرقل تطوره . ويعلن صراحة موقفه ضد فريق يضم غالب « ملاك الأرض » ، ويمسك بالحكم والسياسة الاقتصادية ، ويستمد فلسفته من البلدان المناوئة لتصنيع مصر . ومشيرا إلى ما تقدمه الصناعة من موارد ومنتجات وفرص عمل ، وإلى ما تجسده من نمط حياة « الحواضر الصناعية التي نعجب بها جميعا » ، أكد أن ما يعوق تطور الصناعة « عقبات تقتضي التذليل ، لا شروطا يشرط بقيامها هذا التصنيع » . ويوضح أن انجلترا أكبر الدول المنتجة للمنسوجات القطنية لم تزرع القطن قط . وأنه ليس في العالم دولة لا تحمي شيئا مما تزرع أو تصنع . والمنافسة أمر إتقان لابد آت مع الزمن ، ولاسيما إذا قامت عليه الدولة ومدت له الأسباب . وأن تكاليف الإنتاج لابد منخفضة مع توسعة وتراكم التقاليد والخبرة ورأس المال . ويؤكد ، أن التصنيع ضرورة « للأمن القومي » بدوره في إنتاج أو توفير امكانية إنتاج السلاح . ومعونة الدولة للصناعة ضرورة « في ظروف عدم تأصل التقاليد الصناعية أو شذوذ الأوضاع الاقتصادية أو الفقر في الموارد »[٢١] . أي أننا إزاء دعوة للتقدم إلى الأمام ، إلى أبعد مما تحقق من بناء في الصناعة القومية الحديثة ، إلى أكثر مما كان بمقدور الرأسمالية الصناعية القومية المصرية أن تحققه ، في ظروف تشابك نخبتها عضويا بنخبة كبار الملاك الزراعيين .

إننا هنا ، إزاء مؤرخ اقتصادى ، يبحث بجدية الأسباب العميقة لأزمة الصناعة المصرية ، ودعوة إلى استئصال هذه الأسباب ، انطلاقا من اعتبارات التقدم الاجتماعي والأمن القومي .

إن « الأيديولوجية الاستعمارية » هنا تتصادم مع « الأيديولوجية الوطنية » والأخيرة — لدى صبحي وحيده — لا تعارض المشاركة الأجنبية في بناء الصناعة الحديثة في مصر . وربما كانت المراهنة الأخيرة وراء تشجيع ثورة يوليو لمساهمة رأس

---

(٢٠) د . جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

(٢١) صبحي وحيده : مصدر سابق ، ص ٢٢٩ — ٢٣٥ .

المال الأجنبي في تصنيع مصر . لكن ما يبدو هاما في الفرق بين معالجة سعيد وحيده لمشكلات التصنيع ، هو الفرق بين منهج « المادية التاريخية » الذى يعلن الأخير صراحة تبنيه ، وبين « المثالية التاريخية » التي تبرز في ثنايا معالجة سعيد لذات القضايا .

ولقد كانت السياسة الاقتصادية في مصر شبه المستعمرة وشبه الإقطاعية بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، كأية سياسة في كل مكان وزمان ، تعبيرا مكثفاً عن الاقتصاد . وتحدد مضمون وأدوات وأهداف ونتائج هذه السياسة ، بالمصالح الطبقية والسياسية التي جسدتها الدولة ، كما تأثرت بالأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية ، المحلية والعالمية . واستجابت إجراءات ونشاطات وتشريعات الدولة — وإن جزئيا وتدريجيا — لمتطلبات تطور الصناعة المصنعية الآلية الرأسمالية الكبيرة منذ عشرينيات هذا القرن . لكن هذا التغير في السياسة الاقتصادية ، جرى في الحدود التي عينها استمرار السيطرة الاستعمارية الامبريالية على الاقتصاد التابع ، والبقايا الثقيلة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي جسدتها طبقة كبار ملاك الأرض في الزراعة ، وخصائص ميلاد وتشكل البورجوازية القومية الكبيرة في الصناعة .

والواقع أن تباين سلوك ومواقف أحزاب البورجوازية وكبار الملاك قبل ١٩٥٢ ، لم يخلق « الألغاز المصرية التي تبدو مستعصية على التفسير المادى للتاريخ » كما كتب د . عبد العظيم رمضان[٢٢] . إذ أنه أيا كانت الأحزاب السياسية التي تولت الحكم في أعقاب إعلان الاستقلال « الشكلي » للبلاد منذ عام ١٩٢٢ ، وسواء جاءت الحكومات المتعاقبة عن طريق الانتخابات البرلمانية ، أو بمؤامرات الاستعمار والقصر ، فإنه لم يكن بمقدور هذه الأحزاب والحكومات أو زعمائها ، أيا كان تمثيلهم لهذا القسم أو ذاك من الحلف الطبقي الحاكم ، أن تخرج عن الأساس المحدد لسياستها الاقتصادية ، كما عرضنا أعلاه . ولا ينفي هذا ، الأثر الفعلي المحدد للأحزاب والحكومات والزعماء ، والمصالح التي عبرت عنها ، على الإسراع بتطور الاقتصاد والصناعة والاستجابة لمقتضيات هذا التطور ، أو عرقلته والتعبير السافر عن مصالح الاستعمار والرجعية المتعارضة مع احتياجات تصنيع البلاد .

ونكتفي هنا بالإشارة إلى الطابع الأيديولوجي في معالجة دور كبار ملاك الأرض والتحيز — موضوعيا — لصف هذه الطبقة الرجعية . والواقع أن الأخيرة قد مثلت « الجناح الرجعي » المتواطىء مع الاستعمار من الناحية الوطنية ، والمعرقل الأكبر لـ « الإصلاحات الاجتماعية » عبر سيطرتها المستمرة على « البرلمان » وخاصة مجلس الشيوخ ، وبواسطة القصر الذى مثل أهم مراكز « الرجعية الحليفة مع الاستعمار » وأكبر كبار ملاك الأرض ، وبنفوذها في جميع الأحزاب السياسية التي تولت الحكم ، مهما كانت درجات هذا النفوذ .

ولقد وضعت هذه الطبقة العقبات أمام التطور اللاحق لـ « البورجوازية الصناعية » التي مثلت بحق الجناح التقدمي ، تاريخيا في ذلك الوقت . وكان اعتبار كبار ملاك الأرض جناحا بورجوازيا تقدميا من الناحية الوطنية والاجتماعية كما يؤكد د . عبد العظيم رمضان ، ونفيه قيام الإقطاع على مدى التاريخ المصرى ، وإعلانه سيادة الرأسمالية في الزراعة المصرية منذ القرن التاسع عشر ، هو ما دفعه إلى القول بأن « نمو البورجوازية المصرية كان مرتبطا بتصفية الاستعمار الأجنبي وانهيار العناصر الأجنبية الحاكمة وليس مرتبطا بانهيار الإقطاع » .

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢ (القاهرة : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ٢٩٢ .

والواقع أن هذا الموقف « الأيديولوجي » المسبق ، هو الذى يفسر تجاهل حقيقة البقايا الثقيلة للإقطاع التي جسدتها سيطرة كبار الملاك وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية (رغم الإيجار النقدى والأجور النقدية مع بقاء الأشكال الانتقالية من العمل المأجور) ، والتي مثلت أساسا لمحدودية تطور الرأسمالية في الزراعة ، وحرمت البورجوازية الصناعية من الآثار الإيجابية لانهيار الإقطاع نهائيا ، وخاصة حل مشكلات التمويل والتسويق .

ولقد خضعت السياسة الضريبية والسياسة الزراعية بشكل مكثف السياسة الاقتصادية قبل ١٩٥٢ والمصالح التي حددتها . وهكذا ، رغم أن قانون « صندوق الدين العام » رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ ، قد خفض فئات الضرائب على الأرض ، حيث كانت ، الاتفاقات تقضي بأن ضرائب الأرض التي تدفع لصندوق الدين يجب ألا تقل عن ٤ ملايين جنيه ، كما أوضح وزير المالية أمام البرلمان في عام ١٩٣٢ حين طالب كبار الملاك بخفض هذه الضرائب حين احتدمت الأزمة الزراعية[٢٣] . إلا أن هذه الطبقة التي تعاظم نفوذها مع إلغاء (الإدارة المباشرة للاحتلال » أمكنها الحصول على تخفيضات في الضرائب على الأرض ، وأعفى القصر أراضي الأوقاف (التي زادت سيطرته عليها من الضرائب[٢٤] . وتمكنت من منع فرض ضرائب على الاستغلال الزراعي بدعوى أن المزارعين لا يمسكون حسابات منتظمة[٢٥] وأمكنها رفع الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الزراعية اللازمة لسكان المراكز الصناعية المتنامية (مثل الأرز) رغم مطالبة رجالات الصناعة بخفضها أو إلغائها وفي نفس الاتجاه أمكن لهذه الطبقة شبه الإقطاعية أن ترفع الرسوم على المواد الخام الزراعية اللازمة لخفض تكلفة الإنتاج الصناعي (البنجر والأقطان الرخيصة مثلا) . في الوقت الذى قاومت فيه إقرار المزيد من المساحة المخصصة للحبوب[٢٦] .

وأما فيما يتعلق بالسياسة الزراعية ، فإنه تكفي الإشارة إلى موقف هذه الطبقة المسيطرة في البرلمان من اقتراحات إجراء إصلاح زراعي تدريجي . وهكذا ، حين طالب بعض أعضاء مجلس النواب في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بتنظيم « العلاقة بين المالك والمستأجر » ، لوضع حد لارتفاع الإيجارات الزراعية التي تحد من القدرة الشرائية للمستأجر وترفع أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم نفقات المعيشة في المدن ، وتُشيع « القلق في البيئة الصناعية » ، ورغم تلويح ممثل الرأسمالية الصناعية الوطنية بخطر « الشيوعية الزاحف » ، نتيجة نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها » ، ورغم إشارة مجلس النواب إلى مخاطر تفاوت الدخل الزراعي نتيجة تفاوت الملكيات الزراعية ، فإن هيمنة كبار الملاك تمكنت من فرض إرادتها المعادية للإصلاح . وتمكن مجلس الشيوخ الذى « وجد ليحد من المشروعات الثورية » كما أعلن رئيسه ، من رفض مشروع للإصلاح الزراعي عام ١٩٤٥ ، طالب بتحديد الملكية « للمستقبل » بـ ٥٠ فدانا ليتحقق « خلال جيلين أو ثلاثة »[٢٧] .

---

(٢٣) محمد توفيق يونس : الميزانية المصرية في السنوات الخمسين الأخيرة ، من بحوث العيد الخمسين (١٩٠٩ — ١٩٥٩) للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع (القاهرة : مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٢) ص ٣٣٠ — ٣٣١ .

(٢٤) إبراهيم عامر ، مصدر سابق ، ص ١١٢ . وانظر : د . محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثاني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

(٢٥) محمد بدران : مجموعة قوانين الضرائب في مصر (القاهرة : مطابع مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٦٢) ، ص ٧ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٢٨٠ .

(٢٦) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢١) .

(٢٧) المصدر السابق ، ص ١٩٤ — ١٩٩ .

المناقشـــة

(١) أ . أحمد صادق سعد :

الحقيقة أننى أود التعرض للتقسيمات التى ذكرها د . طه عبد العليم في ورقته . صحيح أن هذه التقسيمات موجودة كاتجاهات عامة ومدارس في دراسة تطور مصر الاقتصادى ، ولكن هذا التمايز الشديد الذى أبرزه أعتقد أنه يحتاج إلى ظلال كثيرة جداً . التاريخ المصرى الحديث له اتجاهات شبيهة حداً بهذا . من الممكن القول أن هناك تأثيرات شديدة من الفكر القائل بأن الاستعمار الأجنبى طور مصر أو من الممكن أن يساهم في تطوير مصر ـــ هذه الأفكار تتردد بشكل رسمى في قاعدة الحزب الوطنى الديقراطى . من ناحية أخرى فالموقف من هذه التيارات المختلفة هو موقف من تراثنا الفكرى أو المذهبى في الاقتصاد والتطور الاقتصادى .. وهذا هو التراث الموجود بظلاله . ومن الصعب أن يحكم المرء عليه اليوم وبعقلية اليوم ، ومن الواجب وضع هذا التراث في مكانه وزمانه وفي الطبقات المختلفة التى دعت له .

(٢) د . طلعت رمضان :

هناك خطأ وقع فيه الدكتور طه عندما قال إن هدف الاحتلال الانجليزى كان إعادة تنظيم مصر من الناحية المالية . فالصحيح والثابت أن هدف الاحتلال كان أبعد ما يكون عن ذلك . وإذا طالعنا تقرير « دافرن » في هذا الخصوص وقرأنا أيضاً ما بين السطور لأدركنا تهافت هذا التبرير . والمعروف أن الاحتلال المالى والإدارى سبق الاحتلال العسكرى . وحتى إذا صدقنا تلك الحجة ، فهل من المعقول أن تبقى انجلترا في مصر منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ ولا تكون تلك الفترة كافية لتنظيم مصر مالياً وإدارياً ؟! لا اتفق مع د . طه في ذلك .

(٣) د . سيد عشماوى :

يبدو أن القضية المثارة منذ البداية حتى الآن هي قضية العلاقة بين الموضوعية والالتزام ، أو بين الحياد والموضوعية من ناحية والانحياز في الكتابة التاريخية من ناحية أخرى . على ما أتصور أن هذه القضية لم ولن تُحسم حتى في الدراسات الخاصة بالعلوم الطبيعية . لم أجد هناك المؤرخ الموضوعى المحايد طوال أى عصر من العصور التاريخية . فدائماً المؤرخ منحاز مهما كان ، حتى في اختياره لموضوع دراسته أو حتى في استخدامه للمصطلحات التى يرددها في كتاباته التاريخية .

في الدراسات العلمية الآن أصبح هناك ما يُسمى بنظرية المعرفة التى تحدد العلاقة بين الباحث والموضوع الذى يتناوله بالبحث فالمناهج العلمية متطورة مع تطور العلم وبالتالى كما قال الأستاذ فتحى رضوان في حديثه في جلسة الافتتاح إن « الإنسان حيوان منحاز » والسؤال المطروح الآن : هل يمكن ـــ من وجهة نظر د . طه ـــ إيجاد علاقة محايدة موضوعية في الكتابة التاريخية ؟ هل الحياد مطلوب الآن أم الانحياز ؟ أم هل ستظل علاقة التصادم موجودة وهى الغالبة ؟

(٤) د . محمود متولى :

سوف أثير مجموعة من النقاط التنظيرية بالنسبة لعملية التاريخ الاقتصادى . هناك قضايا في التاريخ مثل أنه لو كانت الظروف مهيأة ولم تظهر الشخصية القيادية هل كان الحدث التاريخى سيقع ؟ أنا أعتقد أنه لابد من تقابل الحدث والشخص لتحدث الظاهرة التاريخية هذا ما أريد أن أطبقه على حالة طلعت حرب وبنك مصر .. د . طه يقول إن الظروف طالما كانت مهيئة لظهور البنك فكان لا من ظهوره بأية وسيلة حتى لو لم توجد شخصية طلعت حرب .. ولكننى اقول إنه لو لم تظهر شخصية طلعت حرب بتركيبها كان بنك مصر قد ظهر على مسرح الوجود .. لماذا ؟ .

طلعت حرب أولاً كان زميل مصطفى كامل ومحمد فريد ، طلعت حرب قضى فترة تعلم فيها اللغة الفرنسية كأساس وحصل على دبلوم ترجمة وعندما كان موظفاً في « الدائرة السنية » أقام العديد من الصلات مع صفوة المجتمع المصرى وكبار الملاك ، وعندما تم تصفية الدائرة السنية عام ١٩٠٥ فُصل من عمله ولكن « سوارس » اليهودى أسس له شركة خاصة باسم شركة « كوم امبو » وعينه مديراً لها ، ومن خلال هذه الوظيفة تعرف طلعت حرب إلى الجالية اليهودية ذات النفوذ المالى الكبير واستطاع عن طريق هذه العلاقات أن يهيىء الجو لإنشاء بنك مصر .

نقطة أخرى ، د . طه عبد العليم قال أن « جمال سعيد » ذكر في كتابه (اقتصاديات مصر) أنه ضد الصناعة الوطنية . وأنا أقول أن هذا لم يرد في كتاب جمال سعيد وأرجو من د . طه إعادة قراءة هذا الكتاب مرة ثانية . الصراع الذى أثاره جمال سعيد كان حول زراعة القطن أم زراعة القمح . وقد أعقب جمال سعيد كتابه الأول بكتاب آخر بعده بسبعة شهور عن الحماية الجمركية ودورها في دعم الصناعة الوطنية .

النقطة الأخيرة هى مسألة نقل المصطلحات والمفاهيم الغربية وسحبها على الواقع المصرى . فلقد سمعت د . طه يسمى فترة محمد على باسم نظام « إقطاع المصانع » !! نظام محمد على باتفاق المؤرخين الاقتصاديين يسمى رأسمالية الدولة .

(٥) أ . شريف يونس :

جرى العرف في الكتابات الاقتصادية على أن الإقطاع يأتى في « مرحلة إقطاعية » ليعبر عن مصالح طبقة متخلفة وبعد ذلك هناك « مرحلة الرأسمالية » والتى تعبر عن الطبقة البرجوازية وهي أكثر تقدماً بالنسبة لمرحلة الإقطاع . ولكن في الواقع الفعلى للفترة محل البحث من ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢ سوف نكتشف ظواهر متناقضة وغريبة جداً .

إسماعيل صدقى مثلاً كان ممثلاً لعدد كبير جداً من الشركات الصناعية برغم موقفه الرجعى الواضح ، وعلى العكس كان حزب « الوفد » ـــ المرتبط بشكل وثيق مع مصالح كبار الملاك ـــ له دور أكثر تقدماً بغض النظر عن قيمة هذا الدور في الحركة الوطنية المصرية .

هناك إغفال لظواهر عديدة مثل أن الصناعة كانت دائماً احتكارية حتى بشكل يفوق الزراعة ، وهذا قد يفسر مواقفها الأكثر تخلفاً . وأشير لمرجع هام للمؤرخ (إيريك ديفيز) ، تكلم فيه عن ظاهرة بنك مصر حتى عام ١٩٤١ وأوضح في دراسته أن هذه الظاهرة إن كانت تعبر عن شيء فإنما تعبر عن عدم وجود طبقة برجوازية تستطيع قيادة حركة تقدمية إلى الأمام ، وليس لدى هذه الطبقة الأفق لتعترف بفشلها .

خلاصة الأمر أنه يصعب القول بالصراع بين البرجوازية والإقطاع أو الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا .. وعلى الرغم من هذا فإننا لا ننفى التفسير الاقتصادى لتاريخ مصر والدول المتخلفة ، ولا يعنى هذا أيضاً نفى مبادىء حتمية التاريخ .

رد د . طه عبد العليم على التعقيبات :

أرجو ألا تكون السرعة في الرد سببا في سوء الفهم مثلما حدث في ملاحظة د . طلعت ، فقد كنت أتحدث عن دور الاحتلال وهدف الاحتلال بعبارات (باتريك أوبراين) وكنت أختلف معه ولا أردد رأيه .

يقول أ . أحمد صادق سعد إنه ينبغى التمييز بين الاتجاهات العامة وبين الظلال ، وأتفق معه في ذلك تماماً حيث إن التقسيمات عموماً في مراحل التاريخ أو تقسيمات الاتجاهات الفكرية هي تقسيمات ذا‍ت طابع « تحكمى » بهذا القدر أو ذاك .. ولا أختلف في ذلك حتى حين أتحدث عن الاتجاهات الوطنية .

الاتجاهات الوطنية تمتد وتتقاطع من الرأسمالية الوطنية ــ بإضافة الوفد في لحظة ما من تاريخه ــ إلى ممثلي الفئات الوسطى .. وكنت أقصد هنا إنعكاس المصالح الاجتماعية الداخلية وإنعكاس المصالح الخارجية الاستعمارية أو الرأسمالية التى تمثل رأس المال الأجنبى أو التى تمثل رأس المال « الكومبرادورى » . لكنه يمكن بشكل عام وفي اتجاه عام تحديد اتجاهات قراءة تاريخ مصر دون الزعم بأن هذا التقسيم جامع مانع بالضرورة .

أما عن دور الاستعمار فقد رأينا بعض الكُتاب الماركسيين يتحدثون عن دور الاستعمار « التثويرى » في تطوير البلدان المستعمرة . وشتان بين اللونين من الكتابات : من يهاجم الاستعمار دون أن يغفل واقع دوره في تطوير قوى الإنتاج لأهداف ومصالح محددة ، ولكنه في نفس الوقت يبرز كيف تم هذا بشكل وحشى وبسرقة ذوى البشرة السوداء من الأفارقة وبيعهم كالقردة في أسواق الرقيق في أمريكا ، ومن يتحدث عن دور الاستعمار الإيجابى في تطوير قوى الإنتاج من أجل تبرير التبعية والارتباط برأس المال الأجنبى من موقع تابع أو غير متكافىء أو خاضع .

بشأن ما أثاره أ . شريف أقول إن التعبير عن مصالح طبقة من قبل بعض الأحزاب أو الشخصيات لا يعنى التأثر بالأيديولوجية الاستعمارية .

فمثلاً مصطفى كامل حين يتحدث عن الحضارة الفرنسية والوحشية المصرية يعكس تكثيفاً حياً ودقيقاً لكيف يمكن أحياناً أن نتبنى فكرة معادية لنا ، وحتى أفكاراً لا إنسانية بدون وعى .. ولكن هذا لا يعنى أننا نرتبط بمصالح خاصة في نشر هذه الأيديولوجية أو الأفكار .

بالنسبة لما قال د . عشماوي حول هل الانحياز مطلوب ؟

في رأيى أن هذه القضية شائكة حيث يستحيل الفصل بين ذات الباحث وبين المضمون الايديولوجى لكتاباته .

القضية هنا .. هل من الممكن في مجال التاريخ الاقتصادى وفي غيره من مجالات البحث الاجتماعى أن يتحلى الباحث بدرجة أعلى من الموضوعية ؟ الموضوعية هنا قضية صراع ، صراع ضد الخوف وصراع من أجل التجرد عن رؤية الأمور من هذا الجانب وإغفال ذلك .. والأمثلة كثيرة : اللحظة الراهنة مثلا وكيف يُقرأ تاريخ مصر الاقتصادى في عقد أو عقود لاحقة لثورة ١٩٥٢ .

في تقديرى أنه لا يمكن الفصل ما بين العقود السابقة على ثورة ١٩١٩ والعقود اللاحقة لثورة ١٩٥٢ . ولكن سنجد هنا الخلط الشديد بين الموقف الأيديولوجى وبين إمكانية التجرد من هذا الموقف الأيديولوجى .

لقد أصبح الخلاف مع عبد الناصر مثلاً يمتد حتى المطالبة ببيع قناة السويس ، والخلاف مع عبد الناصر يمتد حتى كما لو أنه إذا تحطمت سيارة أو انفجر إطارها فذلك بسبب أن عبد الناصر قد ألقى « طوبة » في طريقها !!

إن الدفاع عن مصالح اجتماعية اقتصادية محددة تضررت في هذه الفترة أو تلك ، يجعل من يتحدث في التاريخ الاقتصادى يدخل في مغالطات يمكن بسهولة دحضها .

إننى لا أزعم وجود الباحث الموضوعى مئة بالمئة .. ولكن الحياد مطلوب إذا كان هذا معناه النظرة الموضوعية التى نستطيع بها أن نرى تناقضات الحياة ، أن نرى العالم كما هو وليس كما نُريد .. الحياد بهذا المعنى مطلوب .

د . محمود متولى تحدث في نقطة هامة وهى موضوع دور الفرد في التاريخ . وأنا لا أنكر دور الفرد في التاريخ ، لا أنكر دور زعيم أو بطل .. « وطلعت حرب » لا يمكن إنكار دوره ودور صفاته الشخصية في ذلك . ولكني أتحدث عن الضرورة الموضوعية التى عبر عنها طلعت حرب والتى كانت ستخلق طلعت حرب آخر حتى لو كان في زمان آخر ومكان آخر .. من الممكن أن يتأخر ذلك لمدة عشرين عاماً ، ولكن حتماً لابد وأن يأتى من يركب الطائرة ليذهب إلى إسرائيل أو يؤمم قناة السويس أو يأتى من يتزعم بناء الصناعة المصرية مثلما فعل طلعت حرب . إن بحث الأسباب الموضوعية التاريخية يبدو شديد الأهمية في تفسير دور الفرد .

بالنسبة لما قلته عن « جمال الدين سعيد » .. لقد قرأت كلماته وتعبيراته باللفظ . جمال سعيد لا يتحدث بشكل مجرد عن تدمير الصناعة المصرية وإلا تتهمه بانعدام المنطق وبالجنون المطبق ، وهو ليس كذلك بالتأكيد .

كان « جمال سعيد » يدافع عن نظرية النفقات النسبية وعن المزايا النسبية ، وكان يرى أن تخصص مصر يجب أن يكون في زراعة القطن وليس في الصناعة .

وفي الجزء الأخير من الكتاب وبشكل مُفصّل يتحدث عن مشكلة التكاليف في الصناعة المصرية وأسبابها الإدارية والعقبات الاقتصادية ، إلى آخره . دون أن يبحث عن الأسباب الأعمق لهذه الأزمة كما فعل « صبحى وحيده» في دراسته لفترة « محمد على » .

أما من ينتقدون استخدام المصطلحات الأوروبية فإنني أقول ـــ كما يقولون ـــ « عند باب العلم كما عند باب جهنم » ، هنا يجب أن تكون الروح قوية ولا ينبغى أن يكون الخوف هو الناصح .. وإذا كانت كلمات ماركس هى الأكثر تعبيراً سوف نستخدمها ، وإذا كان هيجل أو سميث أكثر دقة فسوف نستخدم مصطلحاته .. وإذا كانت تعبيرات مثل البرجوازية والبروليتاريا والثورة والإقطاع والرأسمالية قد راجت وشاعت وأصبحت تعبر عن مضمون مجرد فسوف نستخدمها ، ولا يعنى ذلك بالضرورة التطابق مع صاحب هذه الأيديولوجية أو تلك .. وعلى أية حال لم تكن مصانع محمد على رأسمالية دولة بل كانت مصانع إقطاعية ، وهذا بسبب أننا إذا تحدثنا عن مصانع رأسمالية أو مصانع إقطاعية فالأمر يتوقف على الشكل الذى تم به الجمع بين العمل ووسائل الإنتاج .. كان الفلاحون الملحقون قصراً والحرفيون الذين انتزعوا من أعمالهم هم المادة البشرية التى أدارت العمل إلى جانب النيران لغياب البخار والفحم .

كان الفلاح إذا هرب قُطعت أذنه وحتى أنه يُعدم في بعض الأحيان . وكذلك الأمر بالنسبة للعامل في المصنع ، كان العامل يتقاضى أجره سكراً وعسلاً وبعض منتجات المنسوجات .. إلى آخره . وكان يخضع لاستغلال ربوى مالى في تلقى أجره .. بهذا المعنى لا ارى عاملاً حراً ، ولا أرى عاملاً يبيع قوة عمله لهذا الرأسمالى أو ذاك .. بهذا المعنى أتحدث عن مصانع إقطاعية لا عن رأسمالية دولة على الرغم أن هذه المصانع كان يمكن أن تكون مقدمة لتطور لاحق على أساس رأسمالى .

وقد أشرتُ بشكل سريع لتدخل الاستعمار وفرض السياسة الاحتكارية لقطع الطريق على هذا التطور .. وتبقى هذه نقطة للخلاف والنقاش بالنسبة لما قال أ . شريف أيضاً وهو يتحدث عن إسماعيل صدقى والصناعة وعلاقته بالاحتكارات الصناعية وفي نفس الوقت يتبنى أفكارا رجعية على عكس الوفد الذى ضم كبار الملاك وفي نفس الوقت تبنى مواقف وطنية ، في تقديرى ـــ ولقد ذكرت ذلك في الورقة وكنت أرد على د . عبد العظيم رمضان الذى يرى أن هناك مواقف في التاريخ المصرى تعتبر لغزاً عصياً على التفسير المادى للتاريخ مثل تساؤله كيف يمكن للسعديين (حزب الرجعية) أن يصدروا قانونا يرفع من مساهمة رأس المال القومى في الشركات المشتركة أو الشركات التى تأسست برأس مال مشترك إلى نسبة ٥١٪ ؟ كيف يمكن لحزب الرجعية أن يُصدر هذا القانون ؟ ـــ إن المسألة اكثر تعقيداً ، فالرأسمالية الصناعية المصرية لم تكن شيئا متجانسا فقد كان هناك قبل ثورة ١٩٥٢ ثلاثة أقسام :

أولاً : الرأسمالية التى تمثل امتداداً للشركات الاستعمارية الأوروبية .
ثانياً : القسم الكومبرادورى والأجنبى المقيم والذى ضم الفئات اليهودية واليونانية والسورية وغيرها .
ثالثاً : الرأسمالية الوطنية الصاعدة حتى عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الرأسمالية تمتلك ما يقرب من ٤١٪ من رؤوس أموال الشركات المساهمة . وحتى في بعض الشركات التى كان رأس المال الوطنى فيها يساهم بنسبة أكبر من ٥٠٪ كانت السيطرة الإدارية في أيدى رأس المال الأجنبى .

المسألة أن اسماعيل صدقى باشا كان مثل « صبحى وحيده » ، وكانا يعبران عن قمة الرأسمالية الصناعية في مصر وهذه الرأسمالية كانت في قبضة الشركات الأجنبية . وهنا ظهر التناقض ، كان من مصلحة رأس المال الأجنبى المقيم في مصر أن يُطالب بالحماية الجمركية .. وكان الأجانب الذين يمتلكون الصناعة الوطنية التى تأسست بشكل محدود في أواخر القرن التاسع عشر هم نواة لجنة الصناعات التى تشكلت عام ١٩١٦ وأصدرت تقريرها عام ١٩١٧ .

وهنا نستطيع أن نميز بين مصالح الشركات الاستعمارية الرأسمالية في المركز وبين امتدادات رأس المال الأجنبي في مصر . لقد دافع اتحاد الصناعات ـــ الذى كان سكرتيره صبحى وحيده ورئيسه إسماعيل صدقى ـــ عن الصناعة المصرية ، وتجلى ذلك في دفاعهم عن الحماية الجمركية .. إلى آخره . ويبدو هذا واضحاً ولا يدخل في مجال الألغاز ويمكن فهمه كما أوضحت .. ولكن هذا الموقف يظل غير منسجم إلى النهاية وتناقضاته يمكن أن تكون محل حديث آخر .

أما عن طبقة كبار ملاك الأرض والوفد فأنا أزعم أن الوفد لم يكن معبراً من حيث الأساس عن نخبة أشباه الملاك الإقطاعيين في مصر ، بل كان معبراً عن البرجوازية الريفية بهذا الشكل أو بذاك ، وقد دخل القسم الأعلى من كبار الملاك في حزب الوفد في سنواته الأخيرة قبل عام ١٩٥٢ . وذلك يفسر تراجع حزب الوفد في مواقفه واتخاذ مواقف أقل تصادماً مع الاستعمار ومع القصر .

ملاحظات حول كتابة تاريخ القانون المصرى
الرؤى اللاتاريخية

نبيل عبد الفتاح

القانون يمثل واحدا من أكثر نظم الضبط الاجتماعي أهمية ، وخطورة في تنظيم وترتيب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وهو بهذه المثابة ليس مجرد قواعد معيارية ، وسلوكية تحدد الأشكال العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي ، والاقتصادى بين القوى الاجتماعية المختلفة في علاقاتها ، وصراعاتها ، وإنما ينطوى على أبعاد ثقافية وقيمية وتاريخية عديدة لأنه لا ينشأ من الفراغ ، وليس تعبيراً عن أفكار طوباوية ومثالية عن العدل الاجتماعي أو عن الحق في ذاته ، والحق بين الناس ــ بحسب التعبير الشائع ، ولا السلوك الصالح والسلوك الطالح من وجهة نظر معيارية .

والقانون الحديث ليس منظومات من الصياغات الفنية ــ على نحو ما يطرح في المناهج السائدة ــ وإنما هو أداة كلية تنطوى على أهداف ، ومضامين ومصالح اجتماعية واقتصادية مختلفة ، وهو ينظم ويرعي مصالح وعلاقات اجتماعية محددة .[1]

والنظام القانوني في أى مجتمع ، وفي أى مرحلة تاريخية ، هو نتاج للقوى الاجتماعية المسيطرة على أدوات الإنتاج ــ وعلى علاقاتها ــ ليس هذا فحسب بل يعبر في البلدان النامية عامة ومصر خاصة عن مستوى التطور الثقافي والسياسي والاجتماعي وحيث تلعب أيضاً أنساق القيم ، والثقافات الفرعية أدوارا ووظائف في صياغة الأنساق القانونية الفرعية ، وفي التأثير على تطورها وإمكانيات تمثلها واستيعابها أي في مدى فعاليتها وكفاءتها التطبيقية والسلوكية .

ويكتسب النظام القانوني أهمية استثنائية بوصفه أداة في أيدى القوى المسيطرة وفي كونه تعبيراً عن إرادتها ومصالحها لأنه يهدف إلى إشباع أهداف هذه القوى ، من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية وترتيبها وتنسيقها وتوطيدها والدفاع عنها .[2]

ولا يعني ما سبق أن القوى السائدة لا تقبل في مراحل تطور النظامين الاجتماعي والقانوني ببعض مصالح القوى الاجتماعية موضوع السيطرة والضبط والحكم وإنما تقبل ببعضها إذا كان ذلك ضروريا للاستقرار السياسي والاجتماعي ولمنع أية ضغوط قد تدفع لمحو الانفجارات الاجتماعية . فالتنازلات الطبقية تستهدف تلافي الآثار الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

وبعض هذه المصالح الاجتماعية التي قد تقبل بها القوى المسيطرة وصفوتها الحاكمة قد تتمثل في جوانب من الثقافة الشعبية القومية أو الثقافات الفرعية أى بالسماح لبعض جوانب القانون غير الرسمي في التطبيق على بعض القوى الاجتماعية أو العرفية في منطقة ما .

القانون إذاً كيان معقد سواء في تركيبه العضوى وفي العلاقات التي ينظمها ، والظروف والمحددات الموضوعية التي صاغته وفي المدركات والمفاهيم التي ساهمت في صياغته ، أو في الإدراك الجمعي له ولقواعده ومعاييره ، وفي مدى تعبيره عن العدل ، أو الحق .. إلخ .

فهو ليس كيانا مجردا ومبسطا تصوغه قوى الإنتاج أو العلاقات الناشئة عنها فقط ، خاصة في ظل مجتمعات تمور فيها عوامل متشابكة ومعقدة تتحكم في مسيرتها وخاصة في مصر ، المجتمع الذى عرف الدولة والقانون منذ آماد سحيقة في

---

(١) علي فهمي : علم الإجتماع القانوني وترشيد السياسة التشريعية ص ٢.ورقة غير منشورة مقدمة للمؤتمر الأول للعدالة مارس ١٩٨٦

(٢) د . صفاء الحافظ : نظرية القانون الاشتراكي وبعض تطبيقاتها التشريعية ص ٢٥ وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٦ .

القدم وحقق إنجازات تاريخية هائلة على هذا الصعيد . سواء من حيث خبراته القومية الخاصة في مجال الثقافة القانونية أو في نمط تفاعلاته مع الثقافة والحضارة القانونية العالمية في كافة مراحل تطوره الكبرى ، سواء كان المجتمع خاضعا للاحتلال الأجنبى أو متفاعلاً مع الثقافات القانونية الأخرى ، يعطي ويأخذ يؤثر ويتأثر في روابط جدلية جدّ عميقة ومركبة وغير مبسطة وهي تجربة تاريخية عريضة ندر أن نجد مجتمعات سياسية أخرى خاضتها في العالم الثالث ، أو في بعض البلدان المتقدمة .

وتكتسب التجارب التاريخية للقانون والدولة والمجتمع في مصر أهمية استثنائية مستمدة من بداية النظام القانوني المصرى منذ عام ٣٢٠٠ ق . م أي تاريخ نشأة الدولة المصرية المتحدة إلى ٣٣٢ ق . م تاريخ نهاية الدولة الفرعونية وبداية الحكم البطلمي ، أي ما يقارب ثلاثين قرناً[3] ، ثم في ظل الغزو الإغريقي لمصر بعد انتصار الإمبراطور اكتافيوس في موقعة اكتيوم البحرية عام ٣١ ق . م حتى عام ٦٤١ بدخول قوات عمرو بن العاص مصر[4] ، ومنذئذ دخل الحكم الجديد ، وهو يحمل رؤيا قانونية مختلفة مستمدة من الدين الإسلامي حيث تخلت مصر عن لغتها ودينها حتى حكم محمد علي لمصر عام ١٨٠٥ وبدء دخول المنظومات القانونية الحديثة لتضبط النظام الاجتماعي وعلاقاته وروابطه منذئذ ، وحتى اللحظة المعاصرة مع التغير الاجتماعي والسياسي الذى ساد مصر آنذاك ، مع اقتصار تطبيق النظام القانوني للشريعة الإسلامية على نظم الأحوال الشخصية ـــ بالتعبير الغربي ـــ أو قانون الأسرة حيث نظم الزواج والطلاق والميراث والإرث ، أو كمجرد أحد مصادر تشريع القانون المدني المصرى (١٣١ لعام ١٩٤٨)[5] ، أو كمصدر رئيسي للتشريع مع دستور ١٩٧١ وتعديلاته التي جعلت من مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع كمحصلة لعوامل وأهداف ومصالح سياسية واجتماعية شتى . هذه المسيرة التاريخية المديدة للقانون في مصر ، تمثل تراثا خصبا للبحث والدرس التاريخي وتصلح مادة للتنظير التاريخي والقانوني للأنساق القانونية وأدوارها ووظائفها في مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، وبحيث يمكن للباحثين استخلاص جوانب الخصوصية في التجارب القانونية الوطنية والسمات القومية للنظم والثقافات القانونية في العالم المعاصر ، وبيان مدى فعالية هذا الموروث القانوني وقدرته وكفاءته على التطور ، أو التطوير ، وكشف جوانب القصور البنياني في تكوينه وبنياته الاساسية .

هل استطاعت التجارب الحديثة في نقل الأنساق القانونية الغربية الحديثة ، أن تحقق نجاحاً وإلى أي مدى استطاعت أن تساهم في تطوير الثقافة الوطنية في مجال القانون ؟ أو أن القانون الحديث يهمل جوانب الخصوصية القومية في نظرته للروابط القانونية ، والاجتماعية .

إن التجارب القانونية المصرية في مراحل تطورها الحضارى والثقافي والسياسي كافة ، تضع البحث التاريخي ومناهجه أمام اشكاليات معقدة فمازال تاريخ القانون وصناعته ، وتطبيقه ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة ـــ أيا كانت تسميتها ـــ منه في كل مرحلة تاريخية لا يجيب عن أسئلة أساسية كثيرة .

ولاشك في أهمية تاريخ القانون في المجتمعات والدول كافة ، من حيث إنه يساعد على دراسة وتحليل تطور القانون الأمر الذى يرفد التجارب القانونية الحديثة بالخبرات العديدة ، ويساعد على فهم أكثر عمقا لحركية القانون ، وفعاليته ويمكّننا من الكشف دائماً عن صراع المصالح والقيم والثقافات الكامن فيما وراء النصوص القانونية الساكنة ناهيك عن أنه يساعد

---

(٣) محمود السقا : تاريخ القانون المصرى من العصر الفرعوني حتى نهاية العصر الإسلامي ص ١٠ الناشر مكتبة القاهرة الحديثة .

(٤) محمود السقا : المرجع السابق ص ١١ ، ١٢ .

(٥) محمود السقا : المرجع السابق ص ١٢ وما بعدها .

على وضوح المسافة بين الخطابات والأيديولوجيات الرائجة في مرحلة تاريخية ما ، وتساهم في تزييف الوعي ، وبين المضمر في هذه الخطابات والأيديولوجيات .

ولا غرو أن تحليل النصوص التاريخية للقانون في مصر هو عمل حريٌّ بالإنجاز ، لأسباب شتى ، وفي مراحل تطور هذا التاريخ ، وهذه النصوص كافة . فالكتابة التاريخية من حيث منهجيتها ، وكنصوص تنطوى على رؤى ومصالح وقيم ومدركات وأيديولوجيات — سواء صرح الكاتب بذلك أم لا ، وبوعي منه أو بغير وعي — ومن ثم تكتسب عملية تحليل الواقع الاجتماعي — الاقتصادى والمصالح والقوى السائدة في مرحلة تاريخية ما ، وبين الواقع كما تحول إلى وقائع وفعالية وقوى ومعايير ونظم في النص التاريخي — أهمية استثنائية في تحليل نظم الأفكار ومناهج البحث وأدواته تلك التي ما زالت في بدايتها التكوينية إن لم نقل إنها مهمة علمية ومعرفية لم يتم إنجازها حتى اللحظة الراهنة في مصر .

وهذه المهمة العلمية تحتاج إلى جهد بحثي جماعي يتم في دأب وأناة ، ونظراً للحدود الزمنية المطروحة للأبحاث في هذه الندوة . فسوف نحاول طرح بعض الأفكار الأساسية حول الكيفية والمنهاجية التى كتب بها تاريخنا القانوني في المؤلفات الأساسية في هذا الصدد ، وهي جد قليلة ووضعت بهدف التدريس في كليات الحقوق . وهذه الملاحظات مستمدة من قراءة معمقة للكتابات السائدة ، ولكنها كأى ملاحظات تحتاج إلى المزيد من الضبط النظرى والتطبيقي .

ولكن ، ولأنها ملاحظات عامة إن لم نقل عابرة فهي تفتح المجال نحو الأسئلة واختلاف الرؤى والمناهج ، فهي أقرب إلى نقاط للتفكير ، وإعمال النظر أكثر منها أحكام قيمة أو أحكام تاريخية صارمة وقاطعة على نحو ما يقرأ في النصوص التأريخية الرائجة التى تدرس مرحلة تاريخية أو نظاماً ما ، أو حادثة محددة أو قضية أو إشكالية في سياق التاريخ المصرى .

ونظراً لأننا لا نستطيع التركيز على القانون المصرى في مرحلة تحوله الفارقة في التاريخ الحديث حول محمد علي ثم الخديوى إسماعيل في حكم مصر ، وحتى بعد توقيع معاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ واستقلال مصر التشريعي . فسوف نشير في قسم أول للكتابة التاريخية السائدة عن القانون المصرى في ظل الحكم الإسلامى بتطوراته المختلفة ، لأنه بدون ذلك لا يمكننا تحليل الوضع الصراعى للقانون والمجتمع والدولة في الحقبة شبه الليبرالية حول المرحلة من ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ولا المشهد الراهن للصراع بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية الغراء في قلب الثمانينات بكل ما يمثله ذلك من دلالات .

أولاً : تاريخ القانون المصرى في ظل الحكم الإسلامي

وهذه المرحلة التاريخية الهامة في تاريخ مصر ، والتي تعاقبت عليها قوى ودول في إطار الحكم الاسلامي حتى الحكم العثماني لازالت تمثل أهمية كبرى في السجالات الأيديولوجية والفكرية الراهنة بين مدارس الفكر والعمل السياسي في مصر ، وأيضاً في العالم العربي . حيث مازلنا نشهد مراجعات عديدة للأحكام التأريخية التى أصدرها الباحثون والكتاب على الدولة العثمانية ، وهل هي دولة مفترى عليها[٦] ، من المؤسسة الاستشراقية — الغربية ، أو من المدارس التأريخية المصرية أم لا . وعودة التقييم العلمي ، والسياسي لهذه المرحلة هو تعبير عن الصراع الضارى ، والراهن حول تطبيق نظام الشريعة في مقابل النظام القانوني الغربي الحديث . ويطرح الجدل إشكالية أساسية هل شهدت مصر تطبيقاً للشريعة الإسلامية طيلة هذه المراحل التاريخية تحت راية الحكم الإسلامي أم لا ؟ وبالطبع ثمة من يطرح من المؤرخين المصريين رأياً تقليديا مفاده أن الشريعة كانت هي القانون الواجب التطبيق على العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة في مصر منذ دخول عمرو بن العاص وحتى

---

(٦) عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها — الناشر الأنجلو المصرية أربعة أجزاء ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ القاهرة .

صعود محمد علي إلى سدة حكم مصر . وهذا الرأى يكاد يكون هو الرأى السائد لدى جمهرة المؤرخين ، والفقهاء الذين تناولوا هذه المراحل الكبرى بالكتابة والدرس والتحليل .

وثمة رأى آخر مفاده أن الشريعة الإسلامية لم تكن تطبق على النحو الذى يصاغ به الرأى السائد ، وإنما كان هناك أيضاً القانون المصرى الفرعوني ــ المتأثر بالقانونين البطلمي ، والإغريقي ، يسود في مجال العلاقات المدنية . وأن البرديات التى اكتشفت تؤكد ذلك ، خاصة في ظل الرأى السائد في نظرية مصادر الشريعة الإسلامية وهي أنها عرف ، والعرف مصدر من مصادر الشريعة ، وأن النظام الحدودى والجنائى لم يكن يطبق إلا وفقاً لمصالح الحكام في كل مرحلة تاريخية . وأن الدليل الساطع على قوة القانون المصرى القديم ، والأعراف والعادات المصرية هو تغيير الإمام الشافعي لمذهبه في مصر .

والثابت أن كلا الرأيين في الكتابة التاريخية عن القانون المصرى يأتي تعبيراً عن انطباعات ــ أو تأملات ــ أو أحكام قيمة حول تاريخ القانون ومؤسساته في مصر في هذه المراحل التاريخية . وباستثناء دراسة تنتمي إلى التاريخ الاجتماعي للقانون ، والتى يفترض أنها لا تدرس النصوص والنظم القانونية الصماء المنقولة عن واقعها الاجتماعي والاقتصادى والثقافي بل تدرس هذه النصوص والنظم في حالة تفاعل مع هذا الواقع وتحليل مدى التأثير والتأثر المتبادل بينه وبين القانون .(7) وهي دراسة حول العصر العثماني الذي بدأ بفتح السلطان سليم الأول لمصر عام ١٥١٧ . ومن خلال بدء الباحث بتحليل السلطة السياسية كمدخل لفهم نظم القانون والمجتمع ، وأن هذه السلطة كانت سلطة غير قانونية أى غير مقيدة بالقانون الرسمي في تصرفاتها وسواء أكان ذلك على مستوى الوالي أم على مستوى مساعديه وهو ما جعل دور قاضي الشرع ينحصر في تطبيق القانون على الفئات الدنيا من المجتمع تلك الفئات التي لا تهم منازعاتها في قليل أو كثير طبقة الحكام .(8) وأنه إزاء تسلط السلطة الحاكمة كان المصريون يعطون ظهورهم للحاكم ويطبقون نظامهم القانوني الخاص ومن ثم سادت في نظام الضبط الاجتماعي المصرى قوة العرف والتقاليد .(9) إذا تجاوزنا هذا المرجع ووضعناه في حدوده الموضوعية والتاريخية وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه . فإننا سوف نكتشف أن تاريخ التشريع والقضاء الإسلامي تم تناوله من خلال دراسة وسرد مصادر التشريع الإسلامي وتأصيلها الشرعي وذلك باعتبارها أنساقاً من القواعد وبحيث تبدو وكأنها معزولة عن الزمان والمكان . صحيح أن هناك قواعد قطعية الثبوت والدلالة بالإضافة إلى المبادىء العامة الموجهة للسلوك الاجتماعي للمسلم ، وللحاكم ، أو ولي أمر المسلمين ، في مجال المعاملات المدنية وقانون الأسرة . ولكن أن ندرس تاريخ التشريع والفقه الاسلامي على أنه دراسة داخلية لبنية القواعد والنصوص معزولة عن السياقات التى طبقت فيها هذه النصوص ، وكيف كانت تطبق وعلى أي من المخاطبين بها ، هل كانت شاملة من حيث تطبيقها وسريانها الواقعي على الجميع أي على الصفوة الحاكمة وعلى القوى الاجتماعية المختلفة ، وهل كان التطبيق يحقق فقط الالتزامات الدينية والأخلاقية الواقعة على كاهل المخاطبين بأحكامها أم كانت هناك وازعات أخلاقية أو جزائية أخرى ، أم ثم غياب للوازعات القانونية أو الأخلاقية أو الجزائية . ما المدى الذى طبقته فيه القواعد القانونية المحلية في شكل العرف أو التقاليد . وفي أي المناطق وعلى أى الأفراد والقوى الاجتماعية هل كانت عامة التطبيق أم قاصرة على بعض المناطق أو الجماعات . وفي ظل أية ثقافة فرعية سائدة إلخ . وما مدى التوافق والانسجام أو التناقض بين أوامر الولاة ومراسيمهم ، وبين النظام القانوني للشريعة أو العرف السائد بما ينطوى عليه من قواعد قانونية قديمة ؟

---

(7) نور فرحات : التاريخ الاجتماعى للقانون في مصر الحديثة ص ٩ دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٤ .

(8) محمد نور فرحات : المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣ .

(9) محمد نور فرحات : المرجع السابق ص ١٣ .

كل هذه الأسئلة ، والإشكاليات المطروحة على بساط البحث والفحص العلمى لا يعطي عنها النص التأريخي عن الإسلام الشريعي ـــ والإسلام السياسي ـــ إجابات علمية ومحددة وبعيدة عن أهواء الميل في الحكم التاريخي . وما موقف المصريين من غير المسلمين في كل هذه الاجواء ومركزهم القانوني والواقعي وليس كمجرد سرد للنصوص الحاكمة لهذه العلاقات في أصول ومبادىء الشريعة .

وما شكل الحكم السائد آنذاك وفي ظل أي الظروف والآليات كان يعمل في علاقته بالواقع الاقتصادى ـــ الاجتماعي ، والثقافي . وليس بإعتباره شكلاً من النصوص أو القواعد أو المبادىء النظرية التي تسردها الكتابات التأريخية عن القانون .

كيف ظهرت الحيوية السياسية ، والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية المختلفة أيا كان توصيفها في النص التأريخي المكتوب وكيف تفاعلت مع القانون ، وما الأشكال السياسية للحكم ؟ .

المنهج الذى ساد كتابات تاريخ القانون المصرى في العصر الإسلامي يرتكز على مقولة شاعت في غالب هذه النصوص التأريخية ، وهي « أن تاريخ القانون المصرى في هذا العصر هو نفسه تاريخ التشريع الإسلامي والنظم الإسلامية . وعلى أن هذا القول وإن صح في جملته إلا أنه يلاحظ أن تطبيق الشريعة في مصر في هذا العصر قد تأثر بعاملين رئيسيين : العامل الأول ، تخصيص القضاء في مصر بمذهب معين من المذاهب الإسلامية ، والعامل الثاني الأوامر والقوانين التي كان يصدرها الخلفاء والولاة بمالهم من سلطات وهي الأوامر والقوانين التي كان يقتضيها التنظيم السياسي والإدارى للدولة .[10]

وهذا الإتجاه السابق يرتكز على الرأى الفقهي الذى يسود الكتابات والنصوص الفقهية لجمهور فقهاء الشريعة الإسلامية حول تاريخ الفقه والتشريع الإسلامي والذى يدور حول دراسة أصول الشريعة ، ومقاصدها ونظرية مصادر القاعدة القانونية في نطاقها ، وعمليات تطور الفقه ونشأة المدارس الفقهية الكبرى الأساسية في مذاهب السنة والجمهور . وهي دراسات أقرب إلى منهج الشرح على المتون ، والتفسيرات اللغوية للنصوص الأساسية الحاكمة للشرع الإسلامي سواء مصدرها مقدس كالقرآن الكريم أو سُنّويّة مأخوذة من السنة الشريفة للرسول الكريم (ﷺ) سواء قولية أو عملية .

وبعض فقهاء تاريخ القانون اهتموا بدراسة تاريخ القانون العام في العصر الإسلامي وذلك تأسيساً على أن نظم القانون الخاص تدخل في صلب المادة العلمية التي تدرس في الشريعة الإسلامية ، وأصول الفقه الإسلامي وأحكام الأسرة من خطبة وزواج وانحلال لعقد الزواج والميراث والوصايا .. إلخ .[11] وذلك وفقاً للتقسيم الشائع في الدراسات القانونية الغربية ـــ الحضارة القانونية اللاتينية ـــ الذى يقسم النظم القانونية إلى نظم القانون العام ونظم القانون الخاص وعلى الرغم من التحفظ الذى يبديه ذلك البعض .

---

(١٠) عمر ممدوح مصطفى : تاريخ القانون ـــ تكوين الشرائع وتاريخ القانون المصرى ص ٢٨٨ الطبعة الثانية دار نشر مطبعة الثقافة الاسكندرية ١٩٥٢ .

وفي هذا الصدد يرى محمود السقا أنه « كتب للشريعة الإسلامية أن تكون الشريعة العامة في البلاد التي أظلها الإسلام حتى صدور التقنينات الحديثة » المرجع السابق ص ٣٣٣ . وانظر صوفي أبو طالب مبادىء تاريخ القانون ص ٥٩٤ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٧ . وانظر أيضاً فتحي المرصفاوى تاريخ القانون المصرى دراسة تحليلية للعصرين الروماني والإسلامي ص ٢٠٨ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٨ . ويأخذ بذات الرأى محمود سلام زناتي تاريخ القانون المصرى في العصور الفرعوني والبطلمي والروماني والإسلامي ص ٤٤٨ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٣ .

(١١) يذهب عبد المجيد محمد الحفناوى في خطته لدراسة العصر الإسلامي إلى تناول نظام الخلافة والتعديلات التي أدخلت على النظام الإدارى والنظام القضائي في مصر الإسلامية من خلال ما يسميه بالالمام الدقيق بوضع هذه النظم في مصر ، لابد من الدراسة العامة لها في الإسلام وإلى عدم معالجة نظم القانون الخاص ، لأن مجال دراستها هو الشريعة الإسلامية انظر في ذلك مؤلفه : تاريخ القانون المصرى .

والاتجاه الغالب في فقه تاريخ القانون المصرى هو تناول نظم القانون العام ، والخاص خلال العصر الإسلامي مع الإشارة إلى خضوع المصريين الأقباط في شئون احوالهم الشخصية إلى مقتضى شرائعهم .(١٢)

وباستثناء بعض الإشارات السريعة إلى ما يسمي بظروف الحياة في مصر في العصر الإسلامي من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والحياة الدينية والأحوال الاجتماعية(١٣) لا نكاد نعثر على اهتمام للباحثين بمعالجة الظروف المجتمعية التى يتم في إطارها تطبيق القانون الإسلامي .

ولكن مع ذلك فإن الفقه السائد يعالج النظم القانونية من خلال رصد وسرد نظم القانون العام من حيث مصادر القانون ونظام الحكم والإدارة وفيها يدرس نظام الخلافة في الإسلام من حيث نشأتها وتعريفها وتولية الخليفة وسلطاته وأعوانه من الولاة والوزير . والكاتب والحاجب ونظام القضاء والقاضي وشروط توليه لمنصب القضاء ونظر المظالم والمحتسب .. إلخ ، وتطور هذا النظام منذ عهد الرسول (ﷺ) ، وأسس التنظيم القضائي في الإسلام واختصاصات القاضي .(١٤)

والمنهج الذى ساد في أغلب هذه الدراسات حول نظم القانون العام هو الدراسة الفقهية التقليدية التي تتعامل مع النظم القانونية من خلال سرد لتطوراتها من الناحية الشكلية أي تلك التي تتعامل مع هذه النظم وكأنها محلقة في الفراغ التاريخي مع إشارات مبتسرة لبعض عوامل تطورها ، وفي إشارات مجملة لا تكشف عن المحددات الاجتماعية ـــ الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في إنتاج هذه النظم ، وحتى تلك النظم التي تستند إلى مصادر « ميتا وضعية » أو سماوية . لم تكشف مثل هذه الدراسات الفنية عن الكيفية التي طبقت بها ، والثابت أن الفاعلين الاجتماعيين غائبان عن ساحة الفعل الاجتماعي والاقتصادى والسياسى وكأن مصر فى هذا العصر قد شهدت ضرباً من السلام الاجتماعى التاريخي ـــ إذا جاز استخدام هذا التعبير الغربي والذى نتحفظ عليه ولم تشهد ضروبا من الصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية . ألقت بظلها الكثيف على عمليات التطبيق القانوني . أو كأن الاكتفاء بالقول أن الشريعة الإسلامية كانت هي الشريعة العامة الواجبة التطبيق آنذاك ، وشرح أساسياتها والنظم التي كانت سائدة يكفي في شأن معرفة التطور التاريخي للنظم الاجتماعية والقانونية وحتى في طرح نظم القانون الخاص ، فإن أغلب فقهاء تاريخ القانون المصرى لم يكشفوا لنا عن حركية هذه النظم أي كيف كانت تطبق وما هي نوعية وحدود المشكلات الناجمة عنها في المجتمع . إن الخشية من أن بحث هذه المشكلة يمس أصول الشريعة وثوابتها أمر حرى بالمناقشة فثمة من يذهب إلى أن الانحراف في التطبيق لا يمس هذه الشريعة في خلودها وتحليقها عبر الزمان والمكان والأمم والشعوب ولا يقدح في صلاحيتها ، وثمة اتجاه آخر يرى العكس تماما وهو أن الصلاحية مرتبطة بالخبرات التاريخية الناشئة عن تطبيقها في الزمان والمكان المحددين .

ولاشك في أن هذا التطبيق قد اتخذ في كل مجتمع استظل بلواء الإسلام العقيدة ، والشريعة أشكالاً مختلفة ناتجة عن اختلاف البنيات الاجتماعية ـــ الاقتصادية والثقافية التي سادت هذه المجتمعات .

إن أزمة النص التأريخي عن القانون المصرى تتمثل في أنه عزل النظم عن المجتمع وعن ثقافته وخصوصيته وسماته ، وتحول التاريخ القانوني إلى تأريخ للوقائع وسرد لها أو شرح لأصول تاريخ الفقه الإسلامي . وتاريخ التكوين الشكلي لهذه الانساق

---

(١٢) محمود سلام زناتي تاريخ القانون المصرى الكتاب الخامس القسم الثاني ص ٤٤٧ إلى ص ٥٠١ دار النهضة العربية ١٩٧٣ .

(١٣) محمود سلام زناتي : المرجع السابق ص ٤٢٣ حتى ٤٤٣ .

(١٤) محمود سلام زناتي : المرجع السابق ص ٤٤٧ إلى ص ٤٨٢ وأنظر كذلك أحمد أبراهيم حسن تاريخ القانون المصرى في العصرين الروماني والإسلامي ص ٧٦ إلى ص ٢٤٧ على الآلة الناسخة الأسكندرية ١٩٨٧ ومحمود السقا المرجع السابق ص ٣٦٧ إلى ص ٣٨٢ وعبد المجيد محمد الحفناوى ص ٣٩٠ إلى ٤٢٤ ومن ص ٤٣٥ إلى ص ٤٥٦ . وفتحي المرصفاوى تاريخ القانون المصرى ص ٢٥٧ إلى ص ٣١٦ ود . عمر ممدوح مصطفي المرجع السابق ص ٣٣٠ إلى ص ٣٣٣ والفصل الثاني حول نظام الحكم السياسي من ص ٣٣٦ إلى ص ٣٥٧ ثم النظم في العهد العثماني من ص ٣٥٩ إلى ص ٣٦٨ حيث يدرس القضاء في عهد الحملة الفرنسية .
وأنظر المؤلف الهام للأستاذ ذكي عبد المتعال تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية الفصل الثالث منذ الفتح الاسلامي من ص ١٥٧ إلى ص ١٦٣ منذ الفتح العثماني .

القانونية معزولة عن سياقاتها ويبدو الزمان القانوني — بحسب التعبير الشهير — زماناً متثاقلاً وسكونياً لا تظهر على مسرحه آثار الفعل الاجتماعي والسياسي . أي تاريخ ثم تجميده عند حدود الشرح على المتون والوضعية القانونية في أكثر صورها وأشكالها دوجمائية .

وحتى في ظل العصر العثماني وحتى قدوم الحملة الفرنسية وما أدخلته من مفاهيم حديثة عن القانون الجنائي والتنظيم الإدارى . والمجالس يتم تناولها من المنظور الشكلي والسردى للاختصاصات والأدوار فقط دون دراسة معمقة لآثارها بعيدة المدى في الوعي القانوني وفي إلقائها لبذور التغيير في العقل والمجتمع المصرى وصفوته السائدة آنذاك الرسمية والشعبية تحديداً .

إن غالبية فقهاء تاريخ القانون المصرى في العصر الإسلامي لا يكشفون عن « العلاقة بين القانون ونظمه وبين الظروف الاجتماعية التي نشأ فيها القانون ونبعت منها نظمه[١٥] لأن مهمة علم التاريخ والمؤرخين لا تقتصر على « الإعلام بمجموعة من الأخبار والأحداث في المجال السياسي أو القانوني بل عليه أن يعطي صورة عامة عن التطور الاجتماعي وأن يفسر الظواهر من خلال الأسباب وأن يجيب عن سؤال « لماذا ؟ « ... لماذا كانت هذه النظم ولم يكن غيرها .. »[١٦] وليس تقديم تقريرات عن الأشكال القانونية أو الهيكل الداخلي لنظرية مصادر القاعدة القانونية في هذا العصر ، ولا الاقتصار على دراسة مدى استقلالية الشريعة الإسلامية عن القانون الروماني ومدى تفاعلهما أو استقلالهما في تطورهما التاريخي على نحو شكلي وتقريرى مجرد عن الواقع الاجتماعي الذى تفاعلا فيه أو طبقا عليه ، ليس تاريخ القانون هو تاريخ في المبارزة النظرية — الشكلية الفارغة من المحتوى الاجتماعي — الاقتصادى والثقافي والتاريخي في مرحلة محددة وزمان معين .[١٧]

ولم تستطع الدراسات التأريخية المدرسية أن تكشف عن التطورات التي لحقت بالقضاء كمؤسسة والانتماءات الاجتماعية لهؤلاء القضاة وكيف تم اختيارهم في الواقع السياسي والاجتماعي . وكيف كان هذا الانتماء أو الانحياز الاجتماعي يؤثر في تطبيق قواعد الشرع الإسلامى على الواقعات موضوع التقاضي أو الخصومة أمام القضاء . أم أن هذه الانتماءات والانحيازات غير مؤثرة وما مدى توافر الشروط اللازمة لكي يتولى الفرد وظيفة القضاء في الحالات كافة ؟ .

وهل حدثت صراعات داخل الهيكل القانوني السائد وهل ظهرت بدايات للصراع بين العرف كمصدر من مصادر الشريعة وبين بعض قواعدها الأصولية وهل صحيح ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن تطبيق الإسلام الجنائي أو نسق الحدود قد خضع لقيود الصفوة العسكرية التي حكمت في بعض مراحل تطور القانون المصرى وأخضعت القضاء وتطبيق الشرع لأهوائها ومصالحها . حيث وضعت قيوداً على تطبيق العقوبات الإسلامية وكانت لهم السلطة في إقامة الدعوى الجنائية على المجرمين والحكم عليهم بعقوبة الموت دون أي تدخل من القضاء وبعيداً عن القيود والشرائط التى وضعت لتطبيق هذه العقوبات .[١٨]

ولم يظهر في النصوص التأريخية السائدة تأثير التغير في المذهب الفقهي في مصر على التطور القانوني والقضائي .[١٩] ولا كيف أدى قفل باب الاجتهاد ، إلى حدوث تطورات أخرى استطاع بها السلاطين العثمانيون ومن خلال جماعة من

---

(١٥) ثروت أنيس الأسيوطي : مبادىء القانون (١) القانون ص ٥ النهضة العربية القاهرة ١٩٧٤ .

(١٦) ثروت أنيس الأسيوطي : المرجع السابق ص ٨ . وأنظر المراجع المشار إليها هناك .

(١٧) أنظر حول هذه المعالجات صوفي حسن أبو طالب المرجع السابق ص ٥٩٧ إلى ص ٦١٩ وأحمد إبراهيم حسن المرجع السابق ص ٢٥١ إلى ص ٢٦٩ ومحمود السقا ، المرجع السابق ص ٣٩٧ إلى ص ٤١٩ .

(١٨) نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانوني المصرى — الصراع بين القانون والشريعة في النظام السياسي المصرى بحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام غير منشور القاهرة ١٩٨٠ .

(١٩) راجع نبيل عبد الفتاح البحث السابق والمراجع المشار إليها هناك .

المشتغلين بالقانون — إلى التدخل بالتشريع — أيا كان شكله — لمواجهة المشكلات وضبط النظام الاجتماعي ، شريطة أن يكون ذلك نظريا موافقا لأحكام الشرع الإسلامي وكيف تم تجاوز ذلك في التطبيق .[٢٠]

ليس هذا فحسب وكيف أثر البناء الاجتماعي المصرى في العصر العثماني مثلاً ، وتركيبه من مجموعات اجتماعية صغيرة ذات مهام اقتصادية كالتجار والحرفيين .. إلخ فى بروز الدور الذى يلعبه العرف في تنظيم العلاقات بين أعضاء هذه المجموعات والطوائف .[٢١]

ولا تأثيرات ظاهرة خطيرة كالامتيازات الأجنبية ، واتساع نطاقها في الواقع المصرى[٢٢] إن هذه التطورات لم تظهر في النص التأريخي للقانون المصرى ولا تأثيرات الحملة الفرنسية[٢٣] ولا محاولات التجديد القانوني في داخل الدولة العثمانية وكأن النظام القانوني تحول إلى نسق مغلق دون الرياح الاجتماعية المتغيرة .

وسوف نحاول أن نبحث إلى أي مدى استمرت هذه النظرة التي وسمت النص التأريخي الذى يجمد الحركة الاجتماعية ، والفعل السياسي والحيوية الجماعية التاريخية في النص ، وحولته إلى نص شكلي يسبح في فضاء الفراغ التجريدى حيث الهاجس الأساسي للفقه هو الاختصاصات والتعريفات والمعايير الشكلية للنظم القانونية المصرية في مسار تطورها التاريخي . ونستطيع أن نقول — مع قدر من التحفظ — أن غالب هذه النصوص يبدو فيها القانون غير موصول بالمجتمع وبالفضاء التاريخي له ، بالمعنى المعرفي والاجتماعي والثقافي لهذا التعبير .

هل استمرت هذه السمات التي لحقت بالكتابة التأريخية عن القانون وخاصة في مرحلة التحول والانتقال الكبرى على أيام محمد على حتى صدور التقنينات الحديثة .

ثانياً : النظام القانوني المصرى الحديث
الحداثة والغـــرب

تمثل هذه المرحلة واحدة من أهم التجارب السياسية — الثقافية ، والقانونية في التاريخ المصرى ، إن لم نقل إنها من لحظات التغير الهيكلي الفارقة ، على الأبنية المجتمعية كافة . ليس هذا فحسب بل إنها مرحلة الجروح العميقة التى أصابت نسيج الدولة والمجتمع في مصر . ولا زالت آثارها الدامية تؤثر وبقوة على مسرح السياسة والثقافة ، والقيم ، والاجتماع الإنساني في مصر حتى اللحظة المعاصرة ، ويبدو أنها ستستمر في قلب العمليات السياسية والتاريخية إلى مرحلة طويلة وغير منظورة .

وهذه التجربة المصرية في الحداثة القانونية ، والثقافية ، والمؤسسية تمثل نموذجاً رائداً في تجارب التحول القانوني ، والتغير الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث قاطبة .

وتمثل التجربة المصرية العريقة ، واحدة من الأطر المرجعية للتطوير القانونى في المنطقة العربية ، لأنها أصبحت رافداً من روافد التغيير النظامى في أبنية القانون ، والعلم القانونى ، سواء في تطبيع نظرياته ، وقواعده ، وأطره النظامية ، والتفسيرية ، من خلال الفقه والقضاء المصرى .

---

(٢٠) نبيل عبد الفتاح المرجع المشار إليها هناك وخاصة جب وبوين المجتمع الاسلامي والغرب .

(٢٢) المرجع السابق .

(٢٣) المرجع السابق أنظر المبحث الثالث البناء القانوني المصرى وتأثيرات الحملة الفرنسية وخاصة عرض نابليون في بداية اجتماع الديوان العام في ١٥ أكتوبر ١٧٩٨ مسألة تطبيق القوانين النابليونية وخاصة المدنى والجنائي وبعض التغيرات في النظام القضائي وعدم تحقيق التجربة المرجو منها وتفسير أسباب ذلك .

ولا شك فى أن وراء هذه التجربة ـــ النموذج عوامل هيكلية عديدة على مستوى الأبنية الداخلية ، وفي المحددات الخارجية الناشئة عن النظام الدولى ، وتوازناته على أيام محمد على . وحتى لحظة تولى الخديو إسماعيل الحكم ، ودعوته إلى أن تكون « مصر قطعة من أوروبا » بحسب التعبير الذائع الصيت .

كيف تناولت كتب ، ودراسات تاريخ القانون هذا التحول الكبير وآثاره العميقة المدى ؟

بداءة لابد من الإشارة إلى أن هذه المرحلة ، لازالت بعيدة نسبياً عن النصوص التاريخية للقانون في مصر ، بل أن الكتابات التى تناولتها جد محدودة[٢٤] ، إذ لا زالت أغلبية فقهاء تاريخ القانون ، وفلسفته يتناولون تاريخ القانون المصرى ، أو النظم الاجتماعية والقانونية ، منذ تكوين الدولة المصرية الفرعونية ، حتى الاحتلال الإغريقى ، ثم العصر الإسلامى ، وذلك وفقاً للمناهج ، وأساليب التحليل الشكلية ، التى أشرنا إليها سلفا .

وثمة ملاحظة أخرى تتمثل في أن فقهاء القانون على اختلاف تخصصاتهم وفروعهم ، يدرسون تاريخ كل فرع من فروع العلم القانونى أثناء دراسة بعض موضوعات هذا الفرع أو ذاك من فروع العلم . وذلك كمقدمات تمهيدية لدراسة القانون الوضعى الراهن في التطبيق ، وفي غالب الأمر فإن القسم المخصص لبحث التطور التاريخي ــ للقانون الجنائى أو الدستورى ، أو المدنى ، أو قانون القضاء المدنى ــ يكون منفصلاً عن سياق البحث من الناحية الموضوعية ، بمعنى مدى دلالة هذا التطور وانعكاسه فى هيكل البحث ، والقانون الحالى موضوع الدراسة ، أو البحث .

والإشكالية التى تطرحها القراءة العميقة للدراسات التاريخية للقانون المصرى الحديث ، تتمثل فيما يلى : كيف كتب هذا التاريخ ، ولماذا كانت هذه النظم وليس غيرها ؟ وما عوامل ذلك ودوافعه ومراميه في الدولة ، والمجتمع ، والسلطة الحاكمة منذ محمد على حتى النزوع شبه الليبرالى في دستور ١٩٢٣ ؟

أولاً : القانون المصرى من محمد على إلى مرحلة التقنينات الحديثة :

النصوص التاريخية حول الوضع القانوني أيام محمد على ، محدودة .

وذلك على الرغم من كون هذه الحقبة التاريخية تمثل محور عمليات التحديث الكبرى لبناء الدولة القومية ، إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير مع قدر من التحفظ .

وكان جوهر عملية البناء يقوم على تأسيس مغاير للمؤسسات المجتمعية ، وبناء مؤسسات جديدة . كل هذا من أجل خلق روافد جديدة لشرعية الحاكم ، وصياغة مجتمع ودولة أقرب إلى الحداثة في وجوه عديدة .

وفي نطاق استمرارية بعض المواريث الثقافية القانونية القومية التى كانت سائدة قبل وصوله إلى سدة حكم مصر .

ولكن كتابات تاريخ القانون المصرى ركزت على دراسة الأوضاع الدستورية والإدارية منذ عهد محمد على إلى عهد الدستور (١٨٠٥ ــ ١٩٢٣) .

وفي هذا الصدد تناولت السلطة التنفيذية ــ قبل عهد محمد على ، وفي عهده ــ وسلطات الوالى ، والدواوين والمجالس ، وتطور نظام الحكم بعد محمد على ، وسرد تجربة مجلس شورى النواب ومجلس النظار ودراسة المجالس القضائية المختلفة ، كدواوين

---

(٢٤) من هذه الكتابات الرائدة شفيق شحاته تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد علي الناشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٦١ .
د . عمر ممدوح مصطفى المرجع السابق من ص ٣٧٠ حتى ص ٤٧١ ، ذكي عبد المتعال المرجع السابق وأنظر أيضاً المرجع الهام الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة جـ ١ ، ٢ ، وخاصة عبد الحميد بدوى أثر الإمتيازات في القضاء والتشريع في مصر ص ١ وما بعدها والتشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية عزيز خانكي ص ٦٢ وما بعدها .. القاهرة ١٩٢٣ .

الوالي والمجلس العالي الملكي ومجلس الإسكندرية ودمياط ومجلس جمعية الحقانية والمجالس التجارية المختلطة ، والقضاء في الأقاليم . وبعد ذلك سرد للقوانين ، ونظرة إلى المجالس القضائية بعد محمد علي كمجالس الأقاليم ، ومجلس استئناف المسائل التجارية ، ومجلس قومسيون مصر والمجالس المحلية ، ودراسة لنظام الملكية ، في عهد محمد علي والملكية العقارية بعد عهد محمد علي ونظام التعاقد والالتزام بوجه عام[٢٥] .

والمنهج الغالب هنا ، هو سرد ، وشرح هذه التغيرات القانونية والنظامية ، على نحو شكلي محض ، ووصف للاختصاصات والتركيب الفني الداخلي لهذه القوانين والنظم . وقد يشير البعض إلى عناصر من المشهد السياسي في مصر آنذاك ، وتأثير الوضع الدولي لمصر ، وعلاقتها بالدولة العثمانية ، ولكن دون تحليل لدلالاته .

ودونما كشف عن مصادر هذا التغيير القانوني في بنيان المجتمع ، وتوجه السلطة الجديدة ، وتأثير مفاهيمها ، ومصالحها ، ومدركاتها على صياغة النظام القانوني ، وإدخالها لعناصر جديدة وافدة من النظام القانوني الفرنسي .

إن الرؤية السردية ، والشكلية للقانون ، ولتاريخه على أساس أنه تاريخ السرد والتطورات في البنية القانونية وليس تاريخا للتطور الاجتماعي ، والسياسي للقانون ، أي للقانون كمسرح للصراع والتفاعل السياسي ــ الاجتماعي . وباستثناء بعض البحوث القليلة ، لا نستطيع أن نلمس مدى تأثير هذه التطورات المجتمعية الهائلة بمعايير هذا الزمان على المجتمع ومؤسساته ، ومفاهيمه ، وهو يسعى لدخول العصر ، وحداثته ، ولبناء دولة إقليمية كبرى في المنطقة[٢٦] . لقد كان مشروع محمد علي يقوم على تحديث المجتمع المصرى ، وفي إطار هذه العملية الكبرى ، قام « بتطوير النظام القانونى المصرى أيضاً حتى يساعده على تحقيق خطته الطَمُوح ، ولعل ما استحدثه محمد علي من تشريعات قانونية هي أول علاقة واضحة في تاريخ مصر الحديث بين القانون والتنمية والتحديث » .[٢٧]

« وكان أمام محمد علي خياران : إما أن يطور النظام القانونى للشريعة الإسلامية الذى كان سائدا في عصره ، أو أن يسن تشريعات وضعية جديدة مستفيداً من الخبرة الغربية في التقنين . وقد اختار محمد علي لأسباب شتى الخيار الثاني » .[٢٨] ولعل أهم هذه الأسباب هو سعى الحاكم الجديد لصياغة روافد جديدة لشرعية الحاكم ، مع الإبقاء على بعض روافد الشرعية التقليدية ــ من خلال تصفية المماليك ، والأساس الاجتماعى للعلماء وإلحاق المؤسسة الأصولية بالدولة .[٢٩] وتم بناء على ذلك تجديد بعض عناصر النظام القانونى السائد ، وأدخلت أنماط جديدة في نظام التجريم والعقاب ، تخالف الأحكام الحدودية في الشريعة الإسلامية .[٣٠]

وأصبح النظام القانونى الذى يتأسس على الشريعة الإسلامية يخضع للمصلحة السياسية للحاكم ، وبحيث يترك لها المجال للتطبيق في النطاقات التى لا تمس مصالحه ويخالفها بنصوص وضعية مستمدة من القانون الفرنسى الحديث إذا كانت هناك مجموعة مصالح وراء هذه المخالفة .[٣١] أو بقواعد وضعية استنها الحاكم آنذاك .

---

(٢٥) انظر في ذلك شفيق شحاته المرجع السابق وعمر ممدوح مصطفى المرجع السابق .

(٢٦) د . أحمد محمد خليفة النظرية العامة للتجريم القاهرة : دار المعارف ١٩٥٩ . وأنظر نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانوني المصرى المرجع السابق . وأنظر مؤلفنا المصحف والسيف صراع الدين والدولة في مصر القاهرة ١٩٨٤ .

(٢٧) السيد ياسين : القانون والتنمية في مصر دراسة في علم الاجتماع القانوني ص ١٨ دراسة غير منشورة .

(٢٨) السيد ياسين : المرجع السابق ص ١٨ ــ ١٩ .

(٢٩) نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف صراع الدين والدولة في مصر ص ٢٥ وما بعدها .

(٣٠) نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى والمصحف والسيف المرجعين السابقين وأحمد خليفة النظرية العامة للتجريم المرجع السابق والمراجع المشار إليها في هذه المؤلفات .

(٣١) نبيل عبد الفتاح : تطور النظام القانونى المصرى المرجع السابق .

وهنا نستطيع أن نقرر أن النظام القانونى المصرى بدأ مرحلة الانتقال من نظام المكانة إلى نظام العقد ، وبدء الاتجاه نحو تقليص سلطان الموروث الدينى والاتجاه صوب عملية التحديث .[٣٢] حيث قام محمد على بإرساء جوانب من نظام العقد الذى « يقوم على أن الحقوق والالتزامات تتحدد بحسب الرضا والقبول . وقد تم تدعيم نظام التقاضى من خلال إصلاحات إدارية شتى أدت إلى تحديث نظام المحاكم »[٣٣] ، مع استمرارية نظام الامتيازات الأجنبية بكل تأثيراته في خلق ازدواجية في النظامين القانونى ، والقضائىُ ، والتى استمرت حتى عقد اتفاقية مونتريه عام ١٩٣٧ .

ولكن هذه العلاقات المركبة والمتشعبة بين القانون والدولة ، وبين عمليات التحول في المجتمع لم تظهر إلا على نحو شكلى ، ومبتسر في الكتابات التاريخية السائدة عن القانون . وكأن أنماط التفاعل الثقافي والمجتمعى بين النصوص وعالمها المغلق ، وبين القوى التى ساهمت في إنتاجها ، هو تعبير عن ضروب من التفاعل الشكلى ، والخيارات الفنية وليست تغيرات واسعة المدى ، وتعكس خيارات سياسية وسلطوية ، وثقافية جديدة على الواقع المصرى آنذاك . وحيث بدأت رياح الحداثة الغربية تطرق الواقع المصرى بقوة .

ثانياً : التقنينات الحديثة وسيادة القانون الغربـي في مصـــر

مرحلة صياغة التقنينات القانونية المصرية على النسق الغربى لتطبق على المجتمع المصرى ، تمثل عملية استكمال التحديث القانوني التى ظهرت أبعادها الهيكلية في حقبة محمد علي ، وانعكاساتها المختلفة حتى عصر الخديو إسماعيل .

وفي هذه المرحلة حدث التحول الكبير في النظام القانونى المصرى من نظام يتأسس على الموروث القانونى الإسلامي ، والوطني إلى نظام حديث يقوم على استمداد أنساق كاملة من النظم القانونية الوضعية لتطبق في مجتمع يختلف عن المجتمعات التى نشأت فيها هذه القوانين ، ومن خلال صراعات اجتماعية ضارية كرست مصالح الطبقة البورجوازية الفرنسية التى إنتصرت على الإقطاع ، وقننت مصالحها في القوانين المختلفة . ولكن هذه الصراعات ، وطوابعها المختلفة قد تكون من طبيعة مختلفة نسبياً عن تلك الصراعات التى سادت المجتمع المصرى آنذاك ، ومن ثم تكتسب الدراسة التحليلية الثقافية والاجتماعية والسياسية أهمية متزايدة ، في إطار منهج في التاريخ الاجتماعى يستفيد من منجزات الثورة المنهاجية الحديثة ، وذلك لبلورة السمات القومية للقانون في المجتمع المصرى . ولأمكانية تفسير بعض من جوانب الصراع الهيكلى السائد حالياً بينه وبين نظام الشريعة ، والذى يخوضه أطرافه على المستويات السياسية والفكرية ، والاجتماعية ، والأيديولوجية كافة .

واختلطت فيه القضايا والإشكاليات المختلفة على نحو يشير إلى التعقيد والغموض في مسار الحوار والجدل الاجتماعى للأمة . كيف تم استيراد هذه القوانين الغربية ؟ ولماذا هذه القوانين دون غيرها ، ومن هي القوى التى وقفت وراء عملية انتقال الأنساق القانونية الغربية لأقلمتها في الواقع المصرى ؟ كيف تم استقبالها على مستوى الوعى الاجتماعى ، والقانونى ؟ ما هي دلالات هذا الحدث في تطور مصر الحديث ؟ !

---

(٣٢) نبيل عبد الفتاح : المصحف والسيف المرجع السابق وانظر المراجع المشار إليها هنا .

(٣٣) السيد يسين : المرجع السابق ص ٢١ .

هل في النصوص التاريخية السائدة إجابات عن هذه الأسئلة أو بعضها ؟

إن مطالعة هذه النصوص المحدودة ، تكشف عن أن هذه الأسئلة لازالت تفتقد إلى إجابات علمية ، وتاريخية ، وذلك لأن ذات المراجع التى أشرنا إليها سابقاً لا تكشف سوى عن تطور التشريعات ، والظروف الظاهرة التى أحاطت بها وذلك على الرغم من بعض الاستثناءات التى أشرنا إليها ، والتى حاولت الكشف عن تلك الظاهرة الهامة ، وتفسير أسبابها ، ومدلولاتها البنائية في مصر[٣٤] إن الفقه السائد في تاريخ القانون المصرى يقرر أن الانتقال إلى ما يسمى بـ « عهد الإصلاح التشريعى والقضائى » (من سنة ١٨٧٥ ــ ١٩٣٧) يتمثل في الإصلاح المختلط حيث رأت الحكومة المصرية في عهد الخديو إسماعيل باشا أن النظام القضائى الذى يخضع له الأجانب في مصر ويقرر علاقاتهم بالحكومة وسائر السكان لم يعد مطابقا نصاً وروحاً للامتيازات الأساسية الأولى التى حصلت عليها الدول من الباب العالى ، وأنه أصبح حجر عشرة في سبيل تنظيم البلاد وتنمية مواردها وإن الوقت قد حان للتفكير في إصلاحه .[٣٥] إن نوبار باشا قد وضع تقريراً في هذا الخصوص رفعه للخديو إسماعيل في سنه ١٨٦٧ ندد فيه بالنظام السائد ، وطلب إصلاح النظام القضائى وإنشاء محاكم مصرية مختلطة مكونة من مصريين وأوروبيين وتمتد ولايتها لسائر المسائل المدنية والتجارية والجنائية مع الاحتفاظ بالمسائل المتعلقة بالعقار للمحاكم الشرعية ، كما أوصى بإصدار تشريعات جديدة يعمل بها أمام المحاكم الجديدة[٣٦] وكان هدف نوبار باشا هو توحيد النظام القانونى المصرى ، الذى تحكمه الازدواجيات ، مع سيادة الامتيازات الأجنبية والقضائية والتى كانت تمثل منطقة نفوذ للقانون الغربى ، والدول صاحبات الامتياز في مصر . وقد حاول نوبار باشا القيام بهذه المهمة ، إلا أنه ووجه باحتجاج الجاليات الأجنبية في مصر ، والتى طالبت بإبقاء الامتيازات على وضعها السائد ، واعترضت كذلك الدول الأجنبية عندما بلغها التقرير بصفة رسمية ، وخاصة فرنسا .[٣٧] ولكنه تمكن بعد صراع دام سنتين في عواصم الدول الكبرى من الحصول على موافقة هذه الدول على عقد لجنة دولية مكونة من ممثليهم وممثلى الحكومة المصرية للنظر في مشروع الحكومة التفصيلى الذى وضعه نوبار باشا للإصلاح القضائى ، واجتمعت اللجنة الدولية أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس ، فبدأت أعمالها في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ وانتهت منها في ٥ يناير ١٨٧٠ بالموافقه على مبدأ الإصلاح مع إدخال تعديلات هامة على مشروع الحكومة المصرية ولم يقتصر الأمر على هذه اللجان وإنما شكلت الحكومة الفرنسية لجنة ثانية لبحث الموضوع وبدأت مفاوضات بين مصر وفرنسا ، قطعت في سنة ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ بسبب نشوب الحرب بين فرنسا وبروسيا (ألمانيا) واتصلت ثانية في نهاية سنة ١٨٧٢ . ولم يقتصر الأمر على اعتراض الدول الأوروبية وإنما الحكومة العثمانية أنكرت على مصر مفاوضاتها مع الدول الأجنبية . ولولا حزم اسماعيل باشا وجهود نوبار باشا لما تحقق المشروع .[٣٨]

« وقد تطور الأمر بصدور فرمان في ٨ يونيه سنة ١٨٧١ الذى أتاح للحكومة المصرية أن تعقد اتفاقات مع الدول الأجنبية بشأن الجمارك والتجارة وعلاقات الأجانب بالحكومة والسكان .[٣٩]

ثم انتهت جهود مصر في وضع مشروع نهائى للإصلاح القضائى ينطوى على إنشاء محاكم مختلطة وموافقة الدول عليه فيما بين سنتى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ وكذلك الحكومة المصرية بعد تنازلها عن بعض المسائل التى كان نوبار باشا يطالب بها

---

(٣٤) راجع في هذا الصدد : حسام عيسى مذكرات حول تطور النظام القانونى للشركات المساهمة في مصر . (على الآلة الناسخة د . ت) ورسالته عن الرأسمالية والشركات المساهمة في مصر (بالفرنسية) .

(٣٥) ، (٣٦) عمر ممدوح مصطفى : المرجع السابق ص ٤٦٠ ، وص ٤٦١ .

(٣٧) عمر ممدوح مصطفى : والمرجع السابق ص ٤٦١ ، والمراجع المشار إليها في هذا المرجع .

(٣٨) اعتمدنا في هذا السرد التاريخى على عمر ممدوح مصطفى المرجع السابق ص ٤٦١ ، ص ٤٦٢ .

(٣٩) عمر ممدوح : مصطفى المرجع السابق ص ٤٦٢ .

في مشروعه الأصلي بإدخالها في نطاق اختصاصات المحاكم الجديدة ، وفي ٢٨ يونيه ١٨٧٥ افتتح الخديو إسماعيل باشا المحاكم المختلطة رسميا وعقدت أول جلسة لها في أول فبراير ١٨٧٦ .(٤٠)

وقد تشكل النظام القانونى المصرى من محاكم مختلطة ، وقوانين مختلطة ثم محاكم وطنية وقوانين وطنية . وتشكلت الأولى من قضاة أجانب في معظمهم وكانت تصدر أحكامها باسم الحكومة المصرية ، وتطبق القوانين التى أصدرتهاالحكومة المصرية بعد موافقة الدول الأجنبية صاحبات الامتيازات ، وتمثل أنساق القوانين الستة الأولى في تاريخ مصر الحديث . والتى قام بوضعها المحامى الفرنسى المقيم بالإسكندرية مونورى ، وقام باقتباسها من القوانين الفرنسية بعد اختصارها ، وأدخل عليها بعض التعديلات من خلال تطبيقات القضاء الفرنسى والعرف السائد في البلاد ، وبعض أحكام الشريعة وقد تمثلت هذه التقنينات في القانون المدنى المختلط وقانون التجارة المختلط ، وقانون التجارة البحرية المختلط ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط ، وقانون العقوبات المختلط ، وقانون تحقيق الجنايات المختلط .

وقد استمرت هذه الثنائية والازدواجية في النظامين القانونى والقضائىّ المصرى في تطور في أشكالها ، إلى حين عقد إتفاقية مونتريه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ والتى انتهت فترة الانتقال الواردة فيها ــ ١٢ عاماً ــ حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٩ وألغيت المحاكم المختلطة نهائيا ونقل اختصاصها إلى المحاكم الوطنية .(٤١)

إن فقه تاريخ القانون يقوم بسرد مثل هذه الوقائع ، وأرقام القوانين ، والإشارة إلى بعض ملامحها التكوينية الداخلية ، ولكنه لا يفسر ، ولا يقول لنا لماذا ؟ . وإذا فسر فإنه يقول « كان للنظام القضائىّ المختلط رغم مساوئه أثره المحمود في تاريخ القانون المصرى . فقد انتقلت إلى البلاد عن طريقه لأول مرة التقنينات الحديثة ، وقد صدرت عن قضاته أحكام ذات مبادىء ساعدت في إرساء هذه القوانين المستحدثة في البلاد ، وهى لا تزال مرجعا للباحثين في القوانين المصرية(٤٣) .

أما الإصلاح الأهلي ، فكان الهدف منه « القضاء على الفوضى القائمة في المجالس القضائيةُ المحلية وتنظيم المحاكم الجديدة ، بحيث يمكن الاستغناء عن المحاكم المختلطة بعد ثلاثة أو أربعة أشهر من تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية ، إلا أن هذه الأمنية لم تتحقق إلا في سنة ١٩٤٩(٤٤) وقد مرت الفكرة بتطورات عديدة وصدرت أول لائحة لها في سنة ١٨٨١ ، إلا أن الثورة العرابية والاحتلال البريطانى حالا دون إنشاء المحاكم الأهلية آنذاك إلى أن كلف مجلس النظار حسين فخرى باشا ناظر الحقانية بتشكيل لجنة لترتيب هذه المحاكم وإعداد القوانين التى تقوم بتطبيقها(٤٥)

وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وافتتح الخديو توفيق رسميا المحاكم الجديدة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وبإنشاء هذه المحاكم ، لم تعد المحاكم الشرعية هي صاحبة الاختصاص العام ، بل انتقل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية المؤسسة على أساس حديث .(٤٦) كان قد عهد إلى لجنة مكونة من ناظر الحقانية ، رئيساً وفاشير النائب

---

(٤٠) راجع في ذلك عمر ممدوح مصطفى المرجع السابق ص ٤٦٢ والمرجع الذى اعتمد عليه في هذا الصدد وهو : Livre d'or cinquantenaire des juridictions Mixtes l'Egyptes, 1876 - 1926 Alexandrie 1926.

(٤١) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٤٢) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

(٤٣) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٤٤) عمر ممدوح ، المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، ص ٤٦٣ .

(٤٥) عمر ممدوح مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

(٤٦) شفيق شحاته ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

العمومي المختلط وموريوندو ، ولو ، القاضيين بالمحاكم المختلطة ، وبطرس غالي باشا أعضاء بوضع المجموعات القانونية المختلفة التى تطبقها المحاكم الجديدة في المسائل الداخلية في اختصاصها . وقامت اللجنة بوضع ست مجموعات قانونية مماثلة للمجموعات المختلطة الست ، ولكنها مطعمة ببعض التعديلات التى اقتضتها ظروف البلاد »[٤٧] وهذه القوانين تمثلت في المجموعة المدنية الأهلية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، أما المجموعات الأخرى . فهي :

(١) قانون التجارة ، (٢) قانون التجارة البحرية ، (٣) قانون المرافعات المدنية والتجارية ، (٤) قانون العقوبات (٥) قانون تحقيق الجنايات الذى صدر في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣[٤٨] وبعد إلغاء المحاكم المختلطة وتوحيد النظام القضائى المصرى ، صدر القانون المدنى الجديد في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨ ، وهو القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، وقانون تحقيق الجنايات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠[٤٩] .

والنظام القضائى المصرى الحديث ، يعتمد في الأساس على النظام الذى استحدث في سنة ١٨٨٣ بإنشاء المحاكم الأهلية ، وأدخلت عليه تعديلات عديدة ، واتسع اختصاصه ليشمل المنازعات ذات العنصر الأجنبى ، ومسائل الأحوال الشخصية وأصبح نظاماً قضائياً موحداً ، شأنه في ذلك شأن الأنظمة القضائية المعمول بها في مختلف الأمم المتحضرة بتعبير الفقيه البارز شفيق شحاته[٥٠] حتى صدر قانون نظام القضاء ، وهو القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وتطوراته المختلفة . حتى صدور آخر القوانين الصادرة في هذا الشأن . وفي ظل هيكل قضائى مختلف ، ونظام قانونى أدخلت عليه تعديلات عديدة .[٥١]

هذه محصلة التطور في النظام القانونى المصرى الذى تورده كتب تاريخ القانون على قلتها .

إن هذه المعالجات المنهجية التى تفصل بين القانون ، وبين الواقع الاجتماعى ، وتتعامل مع القانون على أنه أبنية مجردة من القواعد القانونية ، وغاية البحث هو رصد تطوراتها الوقائعية أو التشريعية هي النظرة الغالبة في المعالجة الفنية لتاريخنا القانونى ــ مع بعض الاستثناءات ــ على الرغم من عراقة هذا التاريخ وثرائه على كافة المستويات الفنية والثقافية ، والاجتماعية والسياسية كافة ولكن هذه المعالجات لا تظهر على مسرحها القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة ولا الدولة ولا الصفوة القائدة . على الرغم من أن القانون الحديث كان محصلة تطور كبير ثقافى واجتماعى وسياسي .

كان التحول تعبيراً عن تحولات في رؤىء القوى الحاكمة وضرورة تحديث القانون كجزء من تحديث الدولة والمجتمع ، وكانت هناك تأثيرات للصفوة التى أرادت الابتعاد تدريجيا عن عالم الدولة العثمانية ــ على الرغم من أن رياح التغيير القانونى فيها ــ بكل سطوتها البالية . وكانت الأفكار والعقول تتجه صوب منابع جديدة للإلهام ، والاستمداد الفكرى والعقلى تمثلت في أوروبا ، والغرب . والتى ستظل جرحا في التكوين الثقافى القومى لمصر ، ولكنه في ذات الوقت إلهام ، ومركز للجذب الساحر على الأصعدة كافة . فقد ظلت أوروبا ــ ومن بعدها أمريكا ــ مركز الحزب في الخيال الجماعي للصفوة السياسية ، والثقافية ، وستظل الازدواجية تشد أجيال الصفوة المصرية بين كونها عدواً ، وصديقاً . ولكن بدايات التكوين الحديث للصفوة المصرية ، لم تكن العامل الأوحد ، ولا مشيئة حاكمها إسماعيل باشا الذى أراد أن يجعل منها قطعة من أوروبا .

---

(٤٧) راجع شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٦ .

(٤٨) شفيق شحاته المرجع سالف الذكر ص ٦٧ .

(٤٩) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥٠) شفيق شحاته المرجع السابق ص ٦٧ .

(٥١) راجع بحوث العيد الخمسيني للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٠٩ ــ ١٩٥٩ القاهرة ١٩٦٠ وراجع بحوث الدكتور السعيد مصطفى السعيد عن تطور التشريع الجنائى في الخمسين سنة الأخيرة .

والدكتور عثمان خليل القانون الإدارى في الخمسين سنة الأخيرة ، والدكتور محمد كامل ملش عن تطور الشركات وتشريعها خلال الخمسين عاماً الأخيرة والدكتور جمال الدين زكى : قانون العمل ــ نشأته وتطوره . والدكتور وديع فرج الاتجاهات الأساسية للتشريع السنوى في الخمسين سنة الأخيرة . من ص ٥٠١ حتى ص ٦١٩ وما بعدها في المرجع سالف الذكر .

ولكنه أيضا التحول فى علاقات مصر الدولية ، ومركزها الدولى وتحول اقتصادها بعد سقوط محمد علي إلى جزء من بنية النظام الرأسمالى العالمى وهذا التحول الهيكلى كان يقتضى أن يكون النظام القانونى المصرى السائد ، جزءاً من منظومة القانون الغربى الحديث ، حتى تتساند ، وتتناسق قواعده ، مع قواعد منظومة المركز التى أرادها الغرب . بمثابة هامش له ويتبع التطورات الداخلية فيه . هل هى محاولة جعل العالم القانونى فى الهامش صورة مصاغة على مثال النظام القانونى الغربى ؟.

كانت هناك أيضاً مؤثرات داخلية تمثلت فى ضرورة البحث عن صيغ لبناء دولة حديثة على النمط الغربى ، وخاصة في القانون لدى الصفوة الجديدة .

وهناك أيضاً البعثات المصرية إلى أوربا ، والفتنة الثقافية التى وقع تحت ظلالها أبناء الصفوة المصرية هناك .

وثمة تأثيرات لنفوذ الجاليات الأجنبية هذه ليست تفسيرات نهائية ، وحاسمة وإنما هي محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات التى لم نجد لها تفسيراً في تاريخ شرح القانون وسرده في مصر ، وليس التاريخ الاجتماعى للقانون . إن تحليل مناهجيات التأريخ القانوى فى مصر عن الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٢ تكاد تسرى عليها هذه الملاحظات ، خاصة وأن جوهر الأبنية القانونية التى سادت فيها لم تتقيد كثيراً ، وبقيت التقنينات الأساسية فى جوهرها واحدة من حيث مضمونها الاجتماعى وتركيبها الداخلى ، وطبيعة المصالح التى تحميها .

إن التاريخ الدستورى المصرى طبق عليه الفقه ذات النظرة ، والمنهج الشكلى السردى السائد حيث يتم سرد التطورات فى الوثائق الدستورية ، وشرح لتركيبها الداخلى ، ونظام الحكم ، واختصاصات السلطات المختلفة .(٥٢) .

والتاريخ الدستورى ، ليس تاريخاً للوثائق الدستورية وإنما لتطور شكل النظام السياسى ، وهو بهذه المثابة لابد وأن يعكس الظروف والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى أملت على الصفوة السياسية — والطبقة الاجتماعية التى ترتكز عليها — فى اختيار هذا الشكل من أنظمة الحكم الدستورية دون غيره ، ومدى ارتباط هذا الخيار بالصراعات الاجتماعية وبوضع النظام الدولى السائد . فالنظم السياسية ليست اختيارات تتم فى المطلق أو الفراغ ، وإنما هى تعبير عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وتشكل الصراع والتوازن الاجتماعي فى لحظة تاريخية ما . والكتابات القانونية المصرية عن تاريخ النظم الدستورية ليست سوى سرد للنصوص وتفسير لغوى ، أو قانونى لها ونكاد لا نعثر على المجتمع والقوى السياسية والطبقات الاجتماعية التى ينتظمها هذا الشكل الدستورى السائد فى مرحلة تاريخية ما فى تطور مصر ولا على مشاكل الشرعية السياسية والأزمات المختلفة التى واجهت النظام السياسى المصرى فى مراحل تطوره المختلفة هل هى مجرد أزمة فى المنهج التاريخى أم انحياز لرؤية محددة فى النظر إلى المجتمع ، والقانون ، والعالم ؟.

إن أى منهج هو تعبير عن رؤية ، وانحياز لموقف اجتماعى وسياسى ، وثقافى محدد . وفى تقديرى المتواضع أن هذه المناهج الشكلية تتضمن رؤية للقانون الغربى البورجوازى الذى يعالج القانون كأبنية من القواعد المجردة ، بهدف إخفاء المصالح الاجتماعية التى تنطوى عليها هذه القواعد . ومدى الحيف الاجتماعى الذى تمثله . فليست المسألة مجرد تعبير عن سيادة

---

(٥٢) انظر فى هذا الصدد — فؤاد العطار — النظم السياسية والقانون الدستورى ص ٤٤٦ إلى ص ٤٩٨ . دار النهضة العربية د . ت .، ثروت بدوى : القانون الدستورى وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر من ص ١٨٠ إلى ص ٢٦٧ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ .

طعيمة الجرف : موجز القانون الدستورى من ص ١٢٣٥ إلى ص ٢٩٨ ، وهذا المؤلف به بعض التفسيرات القانونية فقط .

وهناك مؤلف لإبراهيم شلبى عن تطور النظم السياسية والدستورية — الناشر دار الفكر العربى وهو يختلف نسبياً فى منهجه وتفسيراته السياسية عن الاتجاه الغالب فى الكتابة عن التاريخ الدستورى المصرى .

مناهج محددة فقط أو أساليب محددة للتنشئة العلمية والأكاديمية في كليات الحقوق ، لا تمد الباحث بمناهج ورؤىء مختلفة توسع من منظور الرؤية ولفتح آفاق نظرية ، وتطبيقية مختلفة . هذا جائز ، ولكن السبب الرئيسى يكمن في أننا إزاء إنحيازات للجماعة البحثية القانونية ، واختيارات اجتماعية محددة . حيث العقد شريعة المتعاقدين وسلطان الإرادة والملكية حق مقدس إلى آخر هذه الأقانيم التى كرستها الثورة الفرنسية في المجموعة المدنية النابوليونية .

رؤيــة ختاميــة

القانون كما أشرنا هو تعبير عن الصراع بين المصالح الاجتماعية والنظام القانونى ، يمثل نتاجا فكريا يعكس أوضاع الأزمان التى نبت فيها ، ولا يصح فصله عن الظروف الاجتماعية التى صاحبت نشأته وتطوره[٥٣] والفقه السائد سواء في شرح القانون ، أو تطوره وتاريخه لايزال خاضعا لسطوة التفسيرات اللغوية ، والقانونية المجردة المعزولة عن السياقات التى أنتجتها .

إنها الدوجمائية ، والشرح على المتون ومازالت المناهج السائدة في التأريخ للقانون ، خاضعة لسطوة مناهج التفسير القانونى التقليدية ولهذه الأسباب فإن التحليل الاجتماعي لتاريخ القانون لا يستهدف رصد وبلورة السمات القومية في الثقافة القانونية فقط ، لأن العلم لا يعرف خصائص ثابتة ، ومطلقه لأية مجموعة بشرية[٥٤] . ولكن « العلم أقر بتاريخية الظاهرة الثقافية — قوميتها وطبقيتها[٥٥] .

والقانون في قلب الثقافة المصرية ، وفقهاء تاريخ القانون المصرى يتناولون في بحثهم تطورات هذا التاريخ لوقوعهم في المنهاجية الشكلية[٥٦] ودونما نظر للأبعاد القومية والطبقية والثقافية والسياسية في ظاهرة القانون . والمنهاجية الشكلية لا تؤدى إلى اكتشاف جوانب ، وقسمات الشخصية القانونية المصرية ، ولا السمات القومية لها .

وذلك على الرغم من قدم هذا التاريخ القانونى ، والخبرات التاريخية العميقة وراء تطوره . خاصة وأن الفكرة الحديثة ، والمفاهيم الليبرالية — بالمعنى الذى ساد في تكوين العقل السياسى المصرى الحديث — دخلت عبر القانون ، والجماعة القانونية التى تشكلت تاريخيا من الفقه والقضاء والمحاماة ومن ثم فإن الحاجة الموضوعية إلى استخلاص السمات القومية للثقافة القانونية المصرية تزداد أهميتها في هذه المرحلة ، خاصة في ظل الصراعات الضارية بين القانون الوضعى الراهن ، وبين الثقافة القانونية القومية الموروثة ، متمثلة في الشريعة الإسلامية وتحول المسألة من صراع أيديولوجى إلى صراع سياسى محتدم سوف يظل ساريا إلى أجل غير منظور .

---

(٥٣) ثروت أنيس الأسيوطى : المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٥٤) قضية الأصالة والمعاصرة ص ١ مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية دون اسم ، دون تاريخ نشر على الآلة الناسخة .

(٥٥) البحث السابق ص ٣ .

(٥٦) راجع محاولة حديثة : لطيفة محمد سالم — النظام القضائى الحديث ١٨٧٥ — ١٩١٤ جـ ١ ، الجزء الثانى من ١٩١٤ إلى ١٩٥٢ ، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ .

مناقشـــــة

١ ـــ أ . على فهمــى :

الحقيقة أن الأستاذ نبيل عبد الفتاح قد أثار إشكاليه كبرى ، وغير قابلة للحل فى تقديرى . هذه الإشكالية تتمثل فى كيفية الحصول على الوثائق الغائبة . إن هذا يبدو مستحيلا فعلى سبيل المثال لاتوجد من الأصل وثائق للمحاكم قبل بداية العصر العثمانى .

وهناك مجموعة من الزملاء تبذل جهودا كبيرة لتجميع وثائق ما بعد العصر العثمانى وأساهم أنا شخصيا بجهد متواضع فى ذلك الطريق إلى جوار جهود زملاء أذكر منهم د . عبد الرحيم عبد الرحمن ، ود . نور فرحات .

٢ ـــ أ . عطية الصرفى :

أود هنا أن أنوه بدور محمد على فى مجال القانون . كان محمد على هو الذى وضع لائحة الفلاح وسن العديد من القوانين الهامة ، وكان حرصه على نزاهة القضاء لانظير له حتى أنه عين « خرس » كسعاة فى المحاكم حتى لا يتصنتون على المداولات .

وأنا أوجه اللوم للأستاذ طارق البشرى وللأستاذ المُحاضر ، وأهيب بكل المهتمين أن يكون لتاريخ القانون نصيب من الأهمية لديهم حتى يصبح جزءا من تاريخنا القومى . وإذا كان هناك من يعترض على كتابة تاريخ المحاكم بحجة أن هناك تجاوزات فى القضاء فى الماضى وأن إخراج هذا التاريخ قد يؤذى شعور بعض القضاة الآن فإننا نرد بأن هناك أيضاً نقاطا ومواقف مضيئة للقضاء فى كل العصور .

والقانون وتاريخه له ارتباط مباشر بالمشاكل والقضايا الاجتماعية ، ومن هنا تبدو أهميته وأهمية كتابة تاريخه .

٣ ـــ أ . طارق البشرى :

لدىّ حوالى أربعة أسئلة :

أولا مع إعجابى بكل مايكتبه الأستاذ نبيل واهتمامى وصلتى بهذا الموضوع الذى تحدث فيه إلا أننى لا أعرف بالضبط صلة ما عرضه علينا بالندوة من زاوية الفترة الزمنية ١٩١٩ – ١٩٥٢ !

ثانياً أن الأستاذ نبيل قد أثار من الأسئلة أكثر مما أثار من إجابات إن وإذا كان السؤال نصف العلم ـــ كما يقولون ـــ فقد أصبح عند الأستاذ نبيل كل العلم !

وأنا أقول للأستاذ نبيل هل كانت هناك كتابات فى التاريخ الوضعى أجابت على هذا السيل من الأسئلة التى طرحها فى ورقته وتركها دون إجابة ؟ وهل عدم وجود إجابات على هذه الأسئلة يعنى أن التاريخ الوضعى غير موجود ؟

ثالثاً أنا أوافق على ما قاله الزميل « على فهمى » حول استحالة دراسة تلك الفترة التى ليس لدينا عنها أى وثائق .

رابعاً تحدث الأستاذ نبيل حول نوع القانون الذى طُبق فى بعض الفترات ورأى هو أن العديد من القوانين قد استُمدت من الأعراف السائدة .. ولم يقل لنا ما هى تلك الأعراف وما هى مصادرها .. الأزهر كان يُدرس للناس علماً يتصل بحياتهم ولولا ذلك لا نفضوا من حوله وانصرفوا إلى مايفيد حياتهم وشئونهم .. كان الأزهر شريكا فى صياغة القوانين ولم تكن تلك التشريعات بعيدة عن الشريعة الإسلامية . هناك حقائق كثيرة غائبة وعلينا أن نبحث عنها حتى تكتمل الصورة فى واقعها الصحيح .

٤ ـــ أ . أحمد كامل :

ملاحظتى تنصب على ماتردد فى تعليقات الزملاء حول كثرة الأسئلة فى ورقة الأستاذ نبيل وخاصة تلك الأسئلة التى تركزت حول أسباب عزلة التشريع القانونى عن التطور الاجتماعى . وفى رأيى أن الإجابة كامنة فى هذا التطور ذاته .

فبينما نجد « الفقه » الأوروبى المركزى الشامل ـــ الذى أردنا أن نقتبسه كقانونين ـــ قد مر بمراحل عديدة فى تطوره بداية من المدرسة الأخلاقية (المسئولية العقابية) ـــ مع صعود البرجوازية الأوروبية وثورتها ـــ مروراً بالمدرسة الوضعية التى انعكست أيضا فى الفقه القانونى الجنائى

وحتى المدرسة الوصفية سوف نجد انعكاسا للبنائية الاجتماعية فيما يسمى باتجاه الدفاع الاجتماعى فى القانون .. كل هذا التطور المتشابك فى المجتمع الأوربى لا نجدّه على الإطلاق ممثلا فى بلدان الشرق .

وهناك ظاهرة ذات دلالة وأقصد بها « التشريعات الجنائية » التى لم يكن يسبقها فلسفة تتحدث عن « عقد اجتماعى » وإذا تأملنا فترة « محمد على » سوف نجد أنه بدأ بالقانون العقابى . فى عام ١٨٣٧ صدرت لائحة السياسة الملكية ثم لائحة الجسور ، وفى عام ١٨٣٨ لائحة الفلاح ثم تلت ذلك فى العهود المتعاقبة لوائح مثل اللائحة السعيدية ١٨٥٥ ثم لائحة إسماعيل عام ١٨٧٥ .. كل هذه التشريعات فى الحقيقة تشريعات « جنائية » سبقت حتى تقسيم السلطات .. وحين نتحدث عن تقسيم السلطات يقصد الزملاء .. « قاضى القاهرة » ، قاضى القاهر كانت تُعينه الآستانة لمدة عام وبعد ذلك تبيع هذه الوظيفة فتقوم السلطة فى مصر بشرائها لقاء مبلغ ٢٥٠ جنيها تركيا لمدة ثلاثة سنوات .. إلى آخر هذه التطورات . خلاصة الأمر أنه ليست هناك إجابة لسؤال « لماذا » فى ورقة الأستاذ نبيل عبد الفتاح إلا ببحث قصة « الانتقال ــ التفسخ » داخل المجتمع المصرى والتى عكست بالتالى عزلة الفقه القانونى عن علم اجتماع شامل .

٥ ــ أ . أحمد ثابت :

لى ملاحظات على بحث الأستاذ نبيل عبد الفتاح . لقد تناول البحث قضية شائكة جداً وفهمت منها أنها تتناول العلاقة بين النظام بين النظام القانونى المصرى الحديث والتطور السياسى والاجتماعى . فى هذه القضية تناول البحث دخول النظام القانونى الوضعى بصورة لم يتضح معها هل دخل بشكل « صراعى » بين قوى ومصالح وفئات محلية ودولية (مثلا دور الدولة العلية) ودور رجال الأزهر ودور النخبة المثقفة ثقافة غربية . هل تم ذلك فى إطار صراعى أم أن النظام القانونى الوضعى فى طبعته الغربية الفرنسية وما أدخل عليه من تعديلات جاء فى شكل معزول عن تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ .

فيما يبدو من ورقتك أنك ترى أن دخول النظام الوضعى الغربى كان ضرورة حتمية بل سبق انتفاضة الطبقة الوسطى المصرية مع ثورة ١٩١٩ وكان إيذاناً بتحديث النظام القانونى والقضائى فى مصر . وفى فترة أخرى ترى أنه كان دخيلاً ومازال معزولاً ومنبوذاً .

القضية الأخرى ــ وكانت هى الأولى بالتحليل فى قضية الصراع بين إدخال النظام القانونى الغربى عام ١٨٨٣ والنظام العُرفى أو الإسلامى غير المدون والذى نشر عنه أ . طارق البشرى دراسة فى جريدة « الشعب » ثم نشرتها جريدة « الحوار » بعد ذلك .

٦ ــ د . محمود متولى :

أولاً أود أن أصحح للأستاذ نبيل معلومة .. قال فى عرضه الشفوى الإمبراطور « الإغريقى » أو كتافيوس والصحيح هو الإمبراطور الرومانى وليس الإغريقى .

ثانياً لقد تجاهل الباحث بعض المحاولات الجادة فى التأريخ للقانون مثل كتابات د . لطيفة سالم التى كتبت دراسة ممتازة عن تاريخ القضاء المصرى فى جزئين نشرهما مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وسوف يجد الاستاذ نبيل فيهما شيئا مما يطالب به إلى حد ما .

النقطة الثانية :فى رأيى أن من يتعرض لكتابة تاريخ القانون يجب أن يكون دارساً للتاريخ إلى جوار القانون . وعلى سبيل المثال عندما شرعت فى كتابة كتاب عن الاغتيالات السياسية كان لابد لى من الحصول على ثقافة قانونية قبل التعرض لقضايا الاغتيالات وكان لابد من معرفة التشريعات التى حكمت المجتمع فى هذا الوقت وكذلك النظام القضائى المصرى . ولحسن الحظ أننى حاصل على ليسانس الحقوق إلى جوار ليسانس الآداب واستطعت بذلك أن أصنع « توليفة » .. والأمر يحتاج إلى وقت طويل بلا شك حتى يستطيع الدارس أن يستوعب الثقافتين فى آن واحد .. وسوف نجد الحال نفسه أيضا بالنسبة للمؤرخ الاقتصادى والمؤرخ الاجتماعى . وهذه مسألة هامة لبناء المؤرخ الذى نطالب به لنحقق بوجوده ما يطالب به الأستاذ نبيل .

٧ ـــ د . وليم سليمان :

فى الحقيقة سؤالى متعلق بشخصية لم تأخذ بعد حقها فى دراسة تاريخ مصر بصفة عامة وتاريخ النظام السياسى على وجه الخصوص ، وأعنى شخصية « رفاعة الطهطاوى » .

كان رفاعة الطهطاوى قريبا من محمد على ومشروعه وعاصر ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا ونتائجها واستطاع أن يرصد دور الشعب فى هذه الثورة ولقد كتب عن تلك الثورة قائلا فى وصف الأحداث : إن هذا كان شبيها بماحدث فى مصر أيام « الممامية » . بالطبع أخفى رفاعة ما كان يود أن يقوله للمصريين ـــ خوفا من محمد على ـــ بأنهم يمكنهم أن يفعلوا مثل ما فعله الشعب الفرنسى عام ١٨٣٠ .

أيضا كان رفاعة الطهطاوى ذا نظرة متسعة الأفق برغم احتفاظه بالتراث وتمسكه الشديد بالدين الإسلامى .. وما قدمه لم يكن « توليفا » لقراءاته أو مشاهداته ، بل تحدث أيضا عن التفاعلات الحادثة بين تلك المشاهد والقراءات .

وللطهطاوى نصٌ خطير يقول فيه إن « من استوعب أصول الفقه وفهم قواعده ادرك أن مايحدث هناك فى تلك البلاد ليس مختلفاً عما تحويه الشريعة » .. هذا نصٌ بالغ الخطورة فى رأيى وفى رأيى أيضا أن للطهطاوى وقفات اجتماعية تستحق النظر .. هناك مثلاً حديثه عن الدولة العثمانية وهو يقول إن اختيارهم المذهب « الحنفى » كان نتيجة لفهمهم أن هذا المنهج أوفق لمصالح الحكام .. ويضرب أمثلة كثيرة على ذلك . وأنا أدعو إلى أن يُدرس هذا الرجل بشكل متأنٍ فى إطار مشروع كتابة تاريخ مصر المعاصر .

من زاوية أخرى .. لم يكن الطهطاوى « مُنظراً » ولايمكن أن ننقده أو نمدحه لأنه فيلسوف ومفكر نظرى .. وهناك الكثيرون يقولون عنه إنه لم يفعل شيئا وأنه لم يستوعب فلسفة التنوير ولم يفهم « روسو » وغير ذلك .. وأنا أقول لهم إن الطهطاوى كان رجلاً متواضعاً وكل ما أراد أن يفعله هو ترشيد التجربة الواقعية الناجحة لمحمد على .

وللرجل إنجازات حقيقية لا يمكن تجاهلها . فلقد عاصر الطهطاوى التجربة منذ نشأتها فى عام ١٧٧٣ حتى نهايتها عام ١٨٠٥ وكتب كتابا اسمه « مناهج الألباب » عندما أنشىء مجلس شورى النواب ، وفى هذا الكتاب قدم خطة تنمية شاملة وكان سعيداً بتقويم النوايا لهذه الخطة لأنه رأى فيهم ماكان يراه هناك فى فرنسا .

وفى النهاية أدعو مرة أخرى السادة المؤرخين إلى الاهتمام بالطهطاوى باعتباره أحد الرواد الرئيسيين فى التاريخ القانونى المصرى .

٨ ـــ د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

من المعروف أن النظام القضائىّ كان موجوداً قبل عصر محمدعلى وهذا ثابت من سجلات المحاكم الشرعية فى العصر العثمانى ومازالت محفوظة حتى الآن .

ومن المعروف أيضا أن القضاء العادى كان مختصا بالمسائل التجارية والزراعية وكذلك المسائل الشخصية والتركات والمواريث .. كل تلك القضايا كانت لدى قضاة المحاكم ونوابهم ، أما القضاء الجنائىّ فكان يتم بحضور « قاضى القضاة » أو « قاضى عسكر أفندى » وحضور الجمعية التى كانت تجمع الأمراء المماليك والباشا و « كتخدا الباشا » ، وبعد ذلك يرسل قاضى القضاة إلى « المجرم » ثلاث مرات يطلب منه المثول أمام الجمعية للمحاكمة فإذا رفض فإن القاضى يُصدر فتوى بأنه أصبح مخالفاً والجريمة ثابتة عليه .. وهنا يصدر فرمان « باشوى » بقتل هذا المتهم .

ومن هنا نخلص إلى أن عملية القضاء الجنائىّ والقصاص والإعدام كانت موجودة أيضا قبل عصر محمد على .

إن اللوائح التى صدرت فى عصر محمد على كانت كلها لوائح لتنظيم الحياة الاقتصادية ، ولم تكن لوائح للنص على العقوبات الجنائية .. وكان القضاء متروكاً للمحاكم التى كانت قائمة فى العصر العثمانى ولم تلغ منها إلا محكمة واحدة .

٩ ـــ د . حسام عيسى :

أولاً أقدم التحية للأستاذ نبيل عبد الفتاح على طرحه لهذه الإشكالية الهامة كذلك أشكر د . عبد العزيز نوار لأنه في كلية الآداب على حد علمى ـــ منذ عدة سنوات وحتى الآن يفتح باب قسم التاريخ وقسم الاجتماع لدراسة تاريخ القانون الذى لايجد مكاناً لهذه الدراسة فى كلية الحقوق .

إن الإشكالية التى طرحها الأستاذ نبيل سليمة .. تاريخ القانون كما يُدرس الآن تماماً كما وصفه وليس له علاقة بالطريقة التى يجب أن يُدرس بها القانون .

تاريخ القانون لا يُدرس منفصلاً بالشكل الذى نعرفه الآن ويتمثل فى رؤية التاريخ القانونى رؤية فوقية (القانون فوق المجتمع .. فوق التاريخ .. القانون له تاريخه الخاص الذى لا يرتبط بالتاريخ الاجتماعى وله ذاتيته ويتطور تطوراً مستقلاً) ـــ هكذا يرونه فى دراستهم .

وعندهم مثلا أن القاعدة القانونية تطورت لأن « الفقيه » اكتشف أنه يجب تطويرها . بهذا الشكل الساذج يُدرس تاريخ القانون فى الكليات المصرية .

أيضا لا يُدرس تاريخ القانون إلا فى مادة واحدة على مدى أربع سنوات وبعد ذلك يقوم كل دارس أو باحث بعمل عرض مسبق لا علاقة له بما يدرسه .. وسوف أعطى مثلا طريفاً .. عندما حدث التأميم فى الستينات كانت « الموضة » أن يكتب الجميع عن النظام الاشتراكى ورأينا كيف يبدأون فى عمل مقدمة عن ضرورة النظام الاشتراكى ثم يكتب خمس صفحات عن أهمية تطور القاعدة القانونية لتتلاءم مع مطالب التنمية والتطور الاشتراكى وحاجات الشعب العامل .. وبعد ذلك ينهى مقدمته ويدخل فى الموضوع فتجده قد نقل ما كان يكتبه فى الأربعينات !!

وبالطبع يكون من السذاجة أن نتكلم بعد ذلك عن كتابات جادة .. لأنها لم توجد بعد . إذن كان طرح الأستاذ نبيل طرحاً سليما وعلينا أن ندرس أسباب تناول تاريخ القانون بهذه الطريقة ولماذا كان القانون معزولا تماماً عن الدراسات الاجتماعية ؟

وهناك قضية هامة وهى نظرة العلوم الإنسانية لعلم القانون . فالقانون لديهم ليس علماً ومن المحتمل أن يكون علماً فى المستقبل وعلوم الاجتماع تُخرج القانون من إطارها (فللقانون رجاله ولا شأن لنا به) .. ومن النادر أن تجد كلا ما جرياً فى هذا الموضوع .

وأنا أرى أن كل الأيديولوجيات المعاصرة تنبع أصولها من الفكر القانونى ، وحتى الفلسفة الحديثة منابعها من علم القانون وبالتحديد القانون بشكله الذى بدأ فى القرن السادس عشر . ومع ذلك نجد أن علماء التاريخ والاجتماع ينظرون إليه على أنه « كيان خارج » ولا شأن لهم به . والسبب فى تصورى هو سيطرة الوضعية القانونية على رجال القانون . المشكلة دائما هى أننا ننقل عن أوروبا الأيديولوجيا فى لحظة أزمتها ونتبناها .. لقد نقلنا الوضعية القانونية وهى فى أشد لحظات أزمتها فأخذناها مشوهة للغاية ومنتقدة .

هل هناك حل ؟ .. الإجابة كما أراها أن الدراسة الاجتماعية للقانون ضرورية الآن ، وسوف تدفع الإشكالية القائمة بين الشريعة والقانون الوضعى إلى خلق مثل هذه الدراسات فى أسرع وقت ممكن . وهناك نقاط أخرى أود أن أتحدث فيها :

أولاً : فيما يتعلق بدخول التشريعات الوضعية الجديدة المأخوذة عن القانون الفرنسى تكلم الأستاذ طارق البشرى مع الأستاذ نبيل وقال له هل من المعقول أن ما كان يُدرسه الأزهر كان معزولاً عن حاجات الناس ؟ وهذا فى رأيى يعكس مفهوما مضاداً لنفسه فإذا كان كل ما هو موجود بالضرورة يعبر عن مصالح الناس فلماذا ينكر الأستاذ طارق هذا على القانون الوضعى ؟

ثانياً : إذا كنا نريد أن نثبت أن الشريعة الإسلامية ظلت مُطبقة حتى عام ١٩٠٥ وأن ما يحدث الآن هو مجرد مرحلة عابرة نتيجة للاختراق الغربى وأنه من المفترض أن تعود الأمور إلى سيرها الطبيعى إذا كانت هذه هى القضية ففى رأيى أن هذا لا يؤدى إلى حل المشكلة . والأجدى أن نسأل هل هناك شىء اسمه الشريعة الإسلامية الخالدة أم أن هناك شريعة إسلامية تتغير مع تغير الزمن وتمر بفترات انحطاط وفترات صعود ؟ ومن ناحية أخرى القانون الأوروبى أصبح جزءا من تراثنا بنفس الشكل الذى أخذه القانون الإسلامى كجزء من تراثنا .

ثالثاً : فيما يتعلق بدخول القوانين الأجنبية ١٨٧٥ – ١٨٨٣ — وهنا أعطى للأستاذ طارق حجمه لصالحه — لم تكن قضية التحديث بسبب أن الحكومة المصرية تود أن تدخل عصر الحداثة .. فقبل ذلك كانت الحكومة المصرية تسعى للتحديث ولكنها لم تفعل !!

والسؤال هو لماذا استطاعت الحكومة المصرية أن تفعل ذلك في عام ١٩٧٥ ؟ قال البعض فى عام ١٨٦٧ قُدم تقرير للوالى اسماعيل باشا بضرورة التعديل . ولكن هناك تاريخ أهم من ١٩٨٦ .. « ديليسبس » تقدم بمذكرة صغيرة من اثنى عشر صفحة عنوانها .. « الإصلاح القضائى والقانون المصرى : ضرورته وحتميته » . فى مصر عندما تقدم « ديليسبس » بهذا باتت المسألة فى غاية الوضوح فالاستثمار الأوروبى فى مصر كان قد انتقل من مرحلة الاستثمار فى القروض إلى الاستثمار المباشر .. والاستثمار المباشر يحتاج إلى نظام قانونى يمكن توقعه وهذه هى فكرة « ماكس فيبر » القائلة بأن النظام القانونى العقلانى هو النظام القائم على التوقع . ولم يكن هذا طابع النظام القانونى القائم فى مصر آنذاك .. كان هذا النظام التعددى يقوم على أن لكل قنصلية الحق فى الحكم بقانون دولتها وبالتالى لم يكن المستثمر الأوروبى يعرف أى القوانين ستُطبق عليه ، وهذا ضد الشرعية بمعناها الرأسمالى .. والحداثة معناها القدرة على التوقع ، لذلك كان لابد من إحداث تعديل كبير فى النظام القانونى المصرى .. كانت هذه هى فكرة « ماكس فيبر » وهذه هى الشرعية الدستورية والتى لم تكن موجودة لدينا آنذاك ..

لقد استُخدم القانون الغربى لضرب مصر واختراقها .. نفس القوانين التى كانت تُحدّث أوروبا وتنقلها إلى مستوى أرقى هى التى استخدمت لضرب مصر والقضية ليست شكل القانون ولكن هذا الجوهر السىء لهذه القوانين .

١٠ — د . عبد العزيز نوار :

اسمحوا لى أن أبدى بعض الملاحظات على النقاشات التى درت فى هذه الجلسة .

أولاً : الكثرة من الباحثين والمستمعين كانوا يطلبون من أهل القرن السادس عشر أو ماقبل ذلك أن يكونوا علماء اجتماع .. وعلم الاجتماع لم تتوطد أركانه بعد ، ولم يستقر إلا منذ وقت قريب لايزيد عن ثلاثين عاماً ، وهذا نوع من تحميل الناس أكثر مما يجب .. وأنا أرى أنه على القانونيين الحاليين دراسة الاجتماع حتى نسد تلك الثغرة .

ثانياً : هناك انفصال بين أهل القانون وأهل التاريخ ، أهل القانون يحتقرون التاريخ وأهل التاريخ يحتقرون القانون .

لقد رفض قسم التاريخ أن يقوم أستاذ اجتماع بتدريس مادة علم الاجتماع السياسى ، وحُلفت مادة النظم السياسية حتى لا يُدرسها أهل القانون ، القانون الرومانى فى الحقوق حُذفت منه كلمة تاريخ .. مع أنه تاريخ !!

هناك إذن فواصل خطيرة بين العلوم وبعضها البعض ولا بد من اجتيازها .

ثالثاً : هناك من يتحدثون عن الوثائق .. أين هى هذه الوثائق ؟ .. هذه الوثائق لم يشاهدها إلا عدد قليل جداً من الباحثين .. وبعد ذلك نريد أن نتكلم عن تاريخ مصر ؟!

إننى أتحدى أى باحث قانونى أن يكون قد اطلع على وثائق مصرية !! (ترددت فى الصالة عبارة « وثائق المحاكم الشرعية ») .

المحكمة الشرعية من الذى يذهب إليها ؟ هل اطلع أحد منكم على الدراسة التى قدمها « علاء يوسف » عن القانون العثمانى .. أتحدّى أن يكون واحد من الجالسين قد قرأ هذه الدراسة ؟

(١١) د . عبد الرحيم عبد الرحمن :

بالنسبة لتاريخ القانون الوثائق قليلة جداً لا تقدم ولا تؤخر ولا بد من حملة ضخمة للإفراج عن هذه الوثائق لكى يتعاون أهل التاريخ وأهل القانون وأهل الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد ، لا بد من تكوين فريق من هؤلاء لفحص الوثائق الأصلية ولاستخراج هذه الدراسات من خارج الوطن ويُكتب تاريخ مصر على الطريقة البريطانية أو الأمريكية .. إلى آخره .

رد أ . نبيل عبد الفتاح على المعقبات :

ما أود أن أقوله هو أن ثقافتنا ثقافة تقوم على « الحوادبت » ، المثقفون عموماً مولعون بالحكايات والكلام .. الكلام له شهوته العارمة فى الجماعات الثقافية العربية والمصرية .. وهذا — فى رأيى — واحد من أهم أسباب تعثر هذه الجماعة فى الثقافى والعلمى .

عندما يضع الباحث قيودا على بحثه ويحدد مادىء ذى بدء طبيعة المشاكل التى سيتناولها تكون النقاط متركزة فى هذا الإطار . ولقد ذكرت فى بداية حديثى أن ما أطرحه ليس أكثر من نقاط التفكير فقط . هناك دراسة لى كبيرة (تحت النشر) عن تطور النظام المصرى وبها تفصيلات كثيرة جداً وبها تحليل من وجهة نظر مغايرة لما هو سائد .

بالنسبة لما أثاره الصديق : . على فهمى .. أتفق معك فى أن الورقة تطرح إشكالية غير قابلة للحل ولكن هذا هو الوضع الآن فقط ، أما إذا ما تم تشكيل فرق بحثية حول هذه الإشكاليات فمن الممكن حلها .. ومن خلال الوثائق الموجودة يمكن الكشف على نحو واضح إلى أى مدى هذه الاشكالية قابلة للحل .. صحيح أنها غير قابلة للحل الآن ، ولكن ثمة مشروعية للأسئلة التى نطرحها وطرحتاها أيضا فى مؤتمر العدالة الأول وطرحناها على التيار الذى يقول بأن الشريعة الإسلامية كانت مطبقة تطبيقاً شاملاً فى الفترة من دخول « عمرو بن العاص » حتى « محمد على » . أيضاً هناك نقطة هامة .. أن من واتته الفرصة للاطلاع على الوثائق السرية التى تعكس التعبيرات الأيديولوجية للحركات الإسلامية المعاصرة فى مصر وغير المشهورة وغير المعروفة حتى الآن سوف يكتشف أن كافة منظرى هذه الحركات لا يشغلون بالهم كثيراً بالكلام حول أن الشريعة طُبقت أم لم تُطبق منذ دخول عَمرو بن العاص حتى بناء الدولة الحديثة .. المشغول بهذا هو مجموعة المفكرين والكُتاب المنظمين حول حركة الإخوان المسلمين فقط . فى السجال الأيديولوجى القائم الآن فى مصر .. أما الحركات الإسلامية « الاعتراضية » — إذا شئنا استخدام هذا التعبير — فقد أسقطت الفترة المشار إليها من تاريخها لأن كتّابها هم من أبناء المدارس الحديثة ، هم منظرو الحركات الإسلامية الاعتراضية التى نشأت فى منتصف الستينيات من أعداء الإخوان المسلمين حتى اللحظة الراهنة .. جميع هؤلاء أسقطوا من اعتبارهم فترات العنف والانحلال وتمحوروا حول النموذج الذهبى الذى طُبقت فيه الشريعة الإسلامية . فى نهاية الأمر ، من يدخل فى السجال الأيديولوجى حول فترة عمرو بن العاص — محمد على ومسألة تطبيق الشريعة سوف يدخل فى منطقة خاسرة إذا كان من القائلين باستمرار تطبيق الشريعة فى تلك الفترة .

بالنسبة للأستاذ « عطية الصيرفى » أنا أتفق معه فى أن القيد الفقهى الذى أنتجته المؤسسة القضائية المصرية لا يخضع حتى الآن للتحليل حين توجد نظرة وضعية .. بمعنى تاريخ للقواعد القضائية التى أرساها القضاء المصرى .

بالنسبة للصديق الكبير ا . طارق البشرى .. أنا سعيد جداً بمداخلته وبأسئلته التى طرحها وفيما يخص علاقة الورقة بالفترة الزمنية التى حددتها الندوة فأننى أرى أن التطورات التى تناولتها ورقة البحث من ١٩١٩ — ١٩٥٢ لا يمكن فهمها إلا بفحص القضايا الأساسية الأولى وقد قمت بعمل فحص سريع للفترات السابقة للتعرف على طبيعة التطورات التى حدثت بعد ذلك .

لقد قال الأستاذ البشرى أن الورقة طرحت الأسئلة أكثر مما طرحت من إجابات وهذا صحيح لأن موضوع الورقة ليس تقديم إجابات .

لكن فى اللحظات الفارقة لتطور تاريخ القانون فى مصر أشرت إلى التفاصيل ، مثلاً عندما تناولت فترة « محمد على » وتحدثت عن الدراسة الهامة لأستاذى د . حسام عيسى والمرجع العام فى هذه النقطة هو رسالته بالفرنسية حول الرأسمالية والشركات فى مصر ، وقد حوت الرسالة تحليلا رفيع المستوى لهذه الفترة ، كذلك كتاب د . أحمد خليفة (النظرية العامة للتجريم) ، تحدث فى تلك النقطة بشكل موسع .

بالنسبة لسؤال الأستاذ البشرى حول الكتابات عن القانون الوضعى .. ففى رأيى أنه لاتوجد هذه الكتابات حتى الآن مازالت الكتابات جميعها تقريباً تشرح القانون الوضعى ولكن لا تقوم بتحليل اجتماعى له .

أما عن مشكلة الوثائق .. فأنا أتفق مع القول بأهميتها وأهمية البحث عن الوثائق الغائبة ولكن هناك أيضا بعض الوثائق مثل وثائق المحكمة الشرعية موجودة ولكنها لم تُستخدم الاستخدام الجيد ، باللذات فيما يتعلق بالقانون القائم فى مصر الآن .

الأستاذ البشرى يقول ماذا كان يدرس الأزهر ، ألم يكن يُدرس مناهج مرتبطة بمصالح الناس ؟ أقوله له هل معنى ذلك أن كل مايُدرس الآن فى الجامعة يُطبق ؟ هل كا ما تقوله الأيديولوجية المعلنة يُطبق ؟ .

بالنسبة لسؤال الأستاذ أحمد كامل (لماذا كان فقه القانون بمعزل عن التطور الاجتماعى فى مصر ؟) ،

الإجابة كما ذكرت أن كل منهج يتضمن رؤية ويتضمن أيديولوجية حتى لو لم يصرح الباحث ـــ بوعى منه أو بغير وعى ـــ بهذا التحيز . هناك مثلاً أقوال عنا الملكية المقدسة والعقد شريعة المتعاقدين .. كل هذه المقولات « أقانيم » البرجوازية الفرنسية الظافرة آنذاك وجاءت المجموعة « النابوليونية » لتقننها .

وسؤاله الثانى حول لماذا بدأ محمد على بالقانون العقابى ، .. نعم محمد على بدأ بالقانون العقابى لارتباطه بالمصالح الجديدة لبناء الدولة وعلى سبيل المثال عندما أدخل فكرة الاتفاق الجنائى والتى كانت ممثلة فى قانون العقوبات الفرنسى ، وعندما جعل الحدود فى شأن الجرائم التى تنظمها قواعد حدودية فى نظم القرآن بدلا من عقوبة قطع يد السارق فيستند إلى عقوبة النفى ألى « فيظا أو غلى » فى السودان .. محمد على كان مرتبطا بعملية التعبئة الاقتصادية وكانت هذه السياسة تستهدف من وراء تلك التعبئة تمويل مشروعه الكبير فى المنطقة .

بالنسبة لما قاله الأستاذ أحمد ثابت حول أسلوب إدخال القوانين الأجنبية أعتقد أنها دخلت بشكل صراعى طفيف وهناك عن أن إسماعيل باشا كلف الشيخ « خليفة المنياوى » وهو من رجال المذهب المالكى بعمل مجموعة قوانين مدنية على النسق الغربى ، فقام الشيخ بوضع مشروعه ، وكان مأخوذاً من المذهب المالكى وقريباً جداً من التقنيات الحديثة ، ولكن إسماعيل باشا رفض هذا المشروع .. وكان يأمل فى عمل تغطية حتى تنتهى المجموعات الحديثة من عملها .. وقد طلب إسماعيل باشا من الطهطاوى أن يقوم بعرض القوانين الحديثة على شيوخ الأزهر فرفض وقال إنهم سوف يحكمون عليه بالخروج من الملة . هذه الرواية ذكرها الأستاذ عزيز خانكى فى بعض كتاباته عن تاريخ القضاء والقانون فى مصر .

بالنسبة لملاحظات د . محمود متولى .. أتفق معه فى أهمية ثقافة المؤرخ القانونية عندما يؤرخ للقانون ولكنى أقول له أنا أيضاً حاصل على ليسانس الحقوق ! وبالنسبة لما قاله د . وليم سليمان فأنا أوافقه تماماً على رأيه فى شخصية الطهطاوى ، وأخيراً أتبنى وجهة نظر أستاذى د . حسام عيسى كليةً وبعض أصداء حديثه موجودة فى الورقة .. وشكراً على ملاحظاتكم .

رابعـــا

مصادر كتابة التاريخ
وتوثيق المادة التاريخية

(١) د . نجوى خليل :

الصحافة كمصدر موضوعي لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

(٢) مناقشـــة .

(٣) أ . جمـال سـليم :

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية في كتابة التاريخ المصرى

(٤) مناقشـــة .

(٥) د . عواطف عبد الرحمن :

الصحافة المصرية كمصدر للدراسات التاريخية

الصحافة كمصدر موضوعى لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى
منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢

د . نجوى حسين خليل

مقدمة :

هناك اتفاق بين الباحثين على أن الصحافة تعد أحد المصادر الأساسية لكتابة التاريخ الاجتماعى لأى من البلاد .

إن الصحافة ـــ كما نعرف جميعا ـــ تسجل الوقائع والأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتتابع تطوراتها يوما بعد يوم . وتهتم الصحافة أيضا بنشر مواد الرأى والمقالات التحليلية التى تلقى الضوء على ظروف نشأة الأحداث وتطوراتها عبر الزمن .

ويمكننا القول إن أهمية الصحافة كمصدر لكتابة التاريخ الاجتماعى تشتد فى مصر على وجه الخصوص . وذلك يرجع إلى مواكبة نشأة الصحافة المصرية (جرنال الخديو وجريدة الوقائع المصرية والجريدة العسكرية[1] لعملية النهضة فى مصر ، والتى حاولت منذ عهد محمد على الانتقال بالمجتمع المصرى من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم . وفى غمار عملية التحديث التى بدأت مع هذه النهضة ومازالت مستمرة حتى الآن يمكن القول إن الصحافة المصرية تعتبر سجلا حافلا لعمليات التغيير الاجتماعى ولمقاومة هذا التغيير ولحركة الجماعات والأحزاب السياسية المصرية . وبعبارة مختصرة لكل صور النشاط الاجتماعى .

وعلى الرغم من توافر الإجماع على أهمية الصحافة كمصدر للتاريخ الاجتماعى ، فإن هناك خلافا على مدى موضوعيتها . ويدور الخلاف حول كونها مصدرا موضوعيا أم لا .

ومما لاشك فيه أن هذا الخلاف لا يتعلق بالصحافة وإنما يشمل إمكانية تحقيق الموضوعية فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . فمن المعروف أن مشكلة الذاتية والموضوعية من المشكلات الخلافية الكبرى التى احتدم حولها الجدل منذ نشأة العلوم الاجتماعية و لم تحسم إلى الآن[2] . فهناك فى هذا الصدد موقفان متطرفان أحدهما يزعم إمكانية تحقيق الموضوعية تماما كما هو الحال فى العلوم الطبيعية . والثانى يرى أن العلوم الاجتماعية لايمكن أن تحقق الموضوعية التامة ولايمكن أن تكون إلا ذاتية .

ويبدو أن الأمر ليس بهذه الحدة وأن الحقيقة وسط بين الموقفين المتطرفين . وهذا يعتمد فى الواقع على تعريف الموضوعية وتحديد أبعادها المختلفة . ويمكن أن نعتمد على تعريف مبدئى للموضوعية ، ومؤداه : أنها « قدرة الفرد على أن يعزل نفسه عن المواقف المندمج فيها وأن ينظر إلى الحقائق على أساس الأدلة والعقل لا على أساس التحيز والعاطفة وبدون محاباة أو الاستناد على رأى سابق فيما يتعلق بوضعها الحقيقى . وبعبارة أخرى ، فإن الموضوعية في البحث العلمى هى الصفة التى يعبر عنها الجهد الذى ينطوى على إبعاد الانحرافات فى الإدراك أو التفسير الناتجين عن التحيز الاجتماعى أو السيكولوجى للجماعة أو للفرد ، وتحقيق أكثر التعميمات العامة حيادا فى ضوء المعرفة المتوفرة[3] .

ولزاما علينا أن نبين أن الموضوعية تثير من المشكلات النظرية والمنهجية أكثر مما يقدمه هذا التعريف المبدئى .

---

(١) إبراهيم عبده ، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ ـــ ١٩٨١ ، مؤسسة سجل العرب ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٣ : ٣٤ .

(٢) ر . بودون وف . بوريكو ، المعجم النقدى لعلم الاجتماع ، ترجمة د . سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

(٣) أحمد زكى بدوى ، معجم مطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ـــ بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ .

أولا
مفهوم الموضوعية فى الصحافة
تحليل نقدى(*)

ينطلق التحليل النقدى اليسارى لمفهوم الموضوعية فى الفكر الغربى المحافظ من مسلمة رئيسية مبناها أن وسائل الاتصال فى المجتمع الرأسمالى تقوم بخدمة الطبقات المسيطرة وتفرض أيديولوجيتها البورجوازية . وأن التكنيكات التى طورتها كل وسيلة من وسائل الاتصال حددت شروطها آليات معينة تضمن القيام بهذه الوظيفة الأيديولوجية .

كما ينطلق النقد اليسارى لمفهوم الموضوعية من تحديد معانيها المتعددة وأبعادها فى الفكر الغربى المحافظ قبل أن يقوم بتفنيدها

(١) تحديد المعانى المتعددة للموضوعية فى الفكر الغربى المحافظ من وجهة النظر اليسارية :

يطرح الكتاب الذين ينتقدون المفهوم الغربى المحافظ سؤالا مبدئيا ، مؤداه : ما هو معانى الموضوعية فى الفكر الغربى المحافظ ؟ فمن المعروف أن واحدا من أعمدة المفهوم البورجوازى للصحافة هو الموضوعية . وهى فكرة لها تطبيقات عملية وأخلاقية معا . وعبر تاريخ الصحافة فإن مطلب الموضوعية تم التأكيد عليه كوسيلة للاقتراب من الواقع(١) ، وكمسألة بالغة الأهمية لدرجة اعتبارها تمثل الهدف الأخلاقى الأقصى الذى تحاول مهنة الصحافة الوصول إلى تحقيقه ، بحيث أصبحت الموضوعية مرادفا ضروريا للنشاط المهنى الصحفى .

ولكن ماهى طبيعة هذه الموضوعية ؟

الموضوعية وفق هذه النظرية تفترض أولا ؟ وجود واقع خارجى ينبغى وصفه (تماما كما هو) بواسطة شخص يمتلك المهارة المناسبة . وتتضمن فكرة الموضوعية ثانيا ، أن وجهة نظر الشخص المسئول عن الوصف قادرة على النفاذ بطريقة انتقائية للواقع مميزة بين المهم والعارض وما يستحق أن يوصف وما لا يتحق . وتتطلب الموضوعية ثالثا ، أن الوصف ينبغى أن يكون كافيا بذاته . بعبارة أخرى ، أن الأحكام التى تميز بين الجيد والسىء — على سبيل المثال — لا تدخل صراحة فى الوصف . وهكذا فإن أى حكم أو تقييم سينتمى إلى عالم تأثير مانشر ، والذى يكون عادة ، محصلة تفاعل القارىء مع الوصف .

ومعنى ذلك أن الصحافة تصبح ممارسة للتأثير على القراء مستخدمة الوصف الموضوعى أكثر من كونها مسئولة عن الأحكام التى يصدرها القارىء الفرد بعد تأمله لما نشر . ووفقا لهذه النظرية ، فإن وصف الواقع (تماما كما هو) سيفعل فعله على الوعى الفردى والذى سيكون مسئولا عن استخلاص دلالاته واعطائه قيمة سياسية وتفسيره فى ضوء مفهوم محدد عن العالم . ورابعا ، تفترض المضوعوية فيما يتعلق بالجوانب الفنية ذاتها ، استبعاد ذاتية الصحفى التى ستستخدم فقط وبالكامل فى عملية اختيار المواد وفى ممارسته لذكائه فى مجال التمييز بين ما هو مهم وما يعد خبراً وما لا يعد كذلك . والموضوعية بهذا المعنى أيضا تؤثر على ممارسة انتاج الأخبار والمعايير التى على ضوئها يتحدد كيق تنقل الأخبار . ووفقا

(*)نظرا لقلة المعالجات الجادة لموضوع للموضوعية فى الصحافة نعتمد فى التحليل النقدى المطروح على تلخيصا للدراسة التالية:(Revolutionary left Movement (MIR an Jauenalism and Objectivty, In Communication and Class Struggle, IG/ IMMRC; 1979; P. 130: 135.

(١) فى هذا المعنى انظر :

William E. Francois, Introduction to Mass Communications and Mass Media, Grid Inc., Columbus, Ohio, U. S. A. 1977, P. 298.

الذى يتناول تعريف للموضوعية فى الصحافة الأمريكية ، ويبين أن الصحفى الموضوعى هو الذى ينشر الظواهر التى يمكن رصدها فى الواقع .

لذلك فإن أى خبر ينبغى كتابته بوضوح وبتفصيل محدد كيف حدث وأين ولماذا ؟ . وتتضمن (كيف وأين ؟) وصف حدث محدد وقع فى مكان محدد . أما (لماذا ؟) فينبغى وفقا لمتطلبات الموضوعية أن تقدم فقط من خلال الآراء التى أبداها شهود الحدث أو الفاعلون الرئيسيون . خامساً وأخيراً ، فإن الموضوعية بهذا المعنى تتلاءم مع فكرة مؤداها أن القارىء فى مجتمع تتحدد فيه بدقة أدوار الأفراد والجماعات . وحيث يوجد تمييز واضح بين العمل اليدوى والذهنى فإن ذلك يتضمن فكرة أن هناك فئة قليلة من القراء قادرة على إنتاج الأفكار وتداولها ، فى حين أن الأغلبية لا تستطيع سوى استقبال الأخبار . بعبارة أخرى ، فإن هذا المفهوم يفترض قراء سلبيين معدّين كى يتلقوا كل يوم الأخبار التى سرعان ما ينسونها فى اليوم التالى لتلقيهم أخبارا جديدة .

(٢) نقد التعريف السائد للموضوعية فى الصحافة من وجهة النظر اليسارية :

أ ـــ يثير أصحاب هذا النقد سؤلاً ، هو : هل توجد حقيقة خارجية يمكن أن توصف تماما كما هى ؟ . ويؤكدون أن الفكرة التى مبناها أنه يوجد حقيقة خارجية يمكن إدراك واجهتها بغير أى تشويه أو تزييف هو خطأ مفهومى . فإن ما يوجد ليس حقيقة.ولكنه معرفة من نوع ما ، حقيقة لها طابع إنسانى أنتجها الفعل الفردى وحدد شروطها البناء الكلى للمجتمع . فالبورجوازية تعتقد أنها تعرف الحقيقة ، ولكنها لا تعرف سوى الحقيقة الظاهرة للمجتمع الرأسمالى أو الحقيقة التى تعمل لصالح هذا المجتمع أما الطبقات المقهورة فى المجتمع والمستبعدة من السلطة ، فإن هذه الطبقات تصوغ لها رؤية أخرى للعالم .

ب ـــ وفى ضوء القول بأن الصحفى عادة ما يكون له منظور قادر على انتقاء الحقائق ، ويميز بين الهام وغير الهام منها ، فإن هذا يعنى أن الصحفى لديه قائمة من الأولويات ، يعتبر على أساسها الحدث المعين بأنه يعد خبرا أم لا . وهكذا يمكن القول إن ما يطلق عليه الموضوعية ليس أكثر من الاختيار المتحيز للأحداث . ونلحظ أن الصحافة الأمريكية « تعترف بأن العديد من التحقيقات الصحفية لا يتوخى الإنصاف والموضوعية إلا أنها تؤكد لنا على أنها نتيجة للخطأ الإنسانى لا يمكن أن تفسر على أنها عيوب جوهرية فى نظم نشر المعلومات السليمة بصفة أساسية[1] » وهكذا فإن الحدس الأساسى للصحفى أى قدرته على التقاط الأخبار من العالم الخارجى الممتد ليس سوى تغطية أو قناع .

جـ إن الوصف الصحفى يفترض أن يكون كافيا بذاته فى حين أن الأحكام أو التقييمات يفترض فيها أن تكون محدودة بحدود العالم الخارجى الذى يتم وصفه ، وأن هناك تأثيرا يمارسه الوصف من خلال التفاعل بين الأخبار والقراء . فإن فكرة التفاعل بين القارىء والخبر تخفى حقيقة الدور الذى يلعبه الفعل الصحفى كوسيلة من وسائل نقل الأيديولوجيا فالأحكام تكون كامنة فى عملية الاختيار . وبهذا المعنى يصبح واضحا أنه حتى فيما يتعلق بشكل يبدو ظاهريا أنه وصفى مثل صورة فإنها قد تحمل رسالة أيديولوجية . ليس فقط فيما يتعلق بموضوعها ، بل أيضا فيما يتعلق بإطارها وفى الزاوية التى تحدد المقدمة والخلفية .

د ـــ إن الفكرة عن الموضوعية فى الصحافة تفرض شكلا لكتابة الأخبار ، يقوم على الإجابة عن ثلاث أسئلة هى كيف وأين ولماذا ؟ ولكن هذه الأسئلة الثلاثة يمكن أن تكون فى الواقع أداة لإخفاء الذاتية فى انتقاء الأخبار وتحليلها من وجهة نظر الصحيفة .

هـ ـــ إن دور الصحفى فى الرأسمالية يتمثل فى أن يبرز صوت وحضور هؤلاء الذين حرموا من وسائلهم الخاصة فى التعبير والذين ينبغى عليهم أن يستمدوها من (الخبراء) أى هؤلاء الذين أُعطوا هذا الامتياز بحكم تقسيم العمل . والصحافة بهذا المفهوم تقدم لهذا القارىء السلبى الأخبار بطريقة لا تسمح له أن يعمل فكره الخاص لكى يستخلص الدلالات الحقيقية لما يقرأه من أخبار .

---

(١) هربرت . أ . شيللر ، المتلاعبون بالعقول ، ترجمة : عبد السلام رضوان ، علم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ـــ الكويت ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٧ .

ثانيــــا
تحليل لممارسة الموضوعية فى الصحافة

بعد أن أشرنا إلى أهمية الصحافة كمصدر لكتابة تاريخ مصر الاجتماعى ، وعرضنا التعريف السائد للموضوعية فى الصحافة والذى يتبناه الفكر الغربى المحافظ ، وأبرزنا النقد الذى يوجه لهذا التعريف من وجهة النظر اليسارية ، يمكننا أن ننتقل إلى تحليل للممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وذلك بناء على نتائج دراسة(١) قمنا بها عن المشكلات والقضايا الاجتماعية المصرية كما أبرزتها الصحافة المصرية فى الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٢ .

ويمكننا القول إن أبرز نتيجة توصلنا إليها أن هناك علاقة بين الموضوعية وحرية الصحافة لأن مناخ الحرية يسمح بنشر المعالجات النقدية لمشكلات المجتمع وقضاياه . فقد تكشف لنا أن عام ١٩٤٦ قد كان أكثر الأعوام التى عالجت فيها الصحف المصرية الكثير من القضايا والمشكلات الاجتماعية التى استفحلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يليه عام ١٩٥١ . وذلك يمكن أن يفسر فى ضوء حقيقة رفع الرقابة عن الصحف فى يونيو ١٩٤٥ وإلغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من العام نفسه فتمتعت الصحافة بحريتها وأخذت تعبر عن المسألة الاجتماعية . وكذا فى ظل حكومة النحاس الوفدية التى رفعت الرقابة عن الصحف فى ١٣ يناير ١٩٥٠ ولم تصادر صحيفة إلا بأمر قضائىٌ ولم تمنع صحيفة أو تعوّقها عن الصدور . ويؤكد ذلك أيضا أن عام ١٩٤٧ كان أقل الأعوام التى عالجت فيها الصحف القضايا والمشكلات الاجتماعية حيث ظهرت آثار قمع حكومة إسماعيل صدقى وحكومة النقراشى الثانية للصحافة حيث تم إلغاء صحف « البعث » و « الوفد المصرى » و « الفجر الجديد » وضرب الحركة الشيوعية في مصر ومصادرة الصحف التى تنشر أنباء المظاهرات . ومن ثم ، يتضح أنه كلما ازداد قدر حرية الصحافة في المجتمع ؛ فاتسع نطاق طرحها لقضايا المجتمع ومشكلاته الملحة ، ازداد احتمال تحقق الموضوعية مع تعدد الأصوات الصحفية وتنوع اتجاهاتها السياسية وانطلاقاتها .

ويمكننا تحديد مقاييس حكمنا على موضوعية ممارسة الصحافة المصرية من واقع سمات الموضوعية وأهميتها كمطلب مهم فى الصحافة ، والتى تتضمن ضرورة الاقتراب من الواقع وتحقيق الهدف الأخلاق الأقصى لمهنة الصحافة . وذلك بوصف الواقع كما هو ، وأن تكون وجهة نظر المسئول عن الوصف نافذة للواقع ومميزة بين المهم والعارض ، وأن يعتمد الوصف على آراء أطراف الحدث أو الموضوع أو آراء الفاعلين الرئيسيين .

من ثم فإن محكات التقييم التى نعتمد عليها لقياس الموضوعية في ممارسة الصحافة المصرية تتضمن :

١ ـــ مقياس الأداء الفعلى ، وذلك اعتمادا على ما كتبه الكتّاب فى الجرائد المصرية حول القضايا والمشكّلات الاجتماعية (١٩٤٥ : ١٩٥٢) . وينقسم إلى :

أ ـــ قياس التحيز والتعصب ، وهو يكشف تحيز الصحيفة لوجهة نظرها الأيديولوجية مع اغفالها باقى وجهات النظر المطروحة في المجتمع .

ب ـــ قياس الأداء مقارناً بالأيديولوجية ، وهو يبين تغليب تبنى أيديولوجية ما بغض النظر عن الواقع وما يظهره من مشكلات وتجاهل بعض الصحف عرض وقائع بما قد يؤثر على سلامة أيديولوجيتها .

---

(١) نجوى حسين خليل ، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة والنشر ، ١٩٨٦ .

ج ـــ الشمول ، وذلك بقياس شمول المعالجة في مقابل جزئيتها وعرض السلبيات والإيجابيات للموضوع الواحد وإبراز أصوات الأطراف المتعارضة بقدر متوازن وبشكل عادل .

٢ ـــ ممارسة النقد الذاتى دليل من دلائل توافر الموضوعية .

٣ ـــ ما وقع من أحداث بعد مرحلة تاريخية ما ، عالجت فيها الصحافة مشكلات المجتمع وشخّصتها بشكل محدد ، أثبتت صدقه الأحداث اللاحقة (مثال قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، باعتبارها تأكيدا للنقد الاجتماعى في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، والذى أبرز ظواهر الانهيار في المجتمع) .

ونقتصر في عرضنا لممارسة الموضوعية في الصحافة المصرية (١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢) على اختيارنا لممارسة يسارية وأخرى يمينية وممارسة وسطية .

كما نبين من نتائج دراستنا ـــ السابق الإشارة إليها ـــ شمول معالجة الصحافة المصرية* بعامة للمسألة الاجتماعية التى احتدت في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وانتقاءها المميز بين المهم والعارض وقتذاك . ونستدل على ذلك بارتفاع وتميز مشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب وافتقاد العدالة الاجتماعية حيث كانت الشغل الشاغل للصحافة المصرية ، ومن ثم عملت على تهيئة الرأى العام للاعتقاد في أهمية تحقيق المساواة والعدالة بين طبقات الشعب . مع ملاحظة تقارب اهتمامها بالقضايا الاجتماعية الأخرى كقضايا تالية في الأهمية للقضية الأساسية المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية .

وتتمثل تلك القضايا في القضية التعليمية التى تبرزها الصحافة أكثر مما تلاها بما يعكس الوعى الصحفى بأهمية تنوير العقول المصرية لإدراك مشكلاتها الحقيقية . ثم يظهر حرص الصحافة على كشف مشكلات الساعة المتفاقمة في أعقاب الحرب ، ألا وهى التموين والغلاء وارتفاع الأسعار . بالإضافة إلى مشكلة الأمراض الاجتماعية التى عانى منها المجتمع المصرى .

تلاها قضية وضع المرأة ودورها التى تميزت عن المشكلة الصحية وسوء التغذية حيث إن المشكلة الأخيرة قد قلت نسبيا ، وذلك يرجع إلى أن عام ١٩٤٧ كان آخر الأعوام التى شهدت الأوبئة في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ مما يكون له بعض الأثر في الحد من إبرازها نسبة إلى القضايا الأخرى . ونرى أن قضية وضع المرأة ودورها قد تميزت عن القضايا التى تليها نتيجة لازدياد الجدل حولها بعد صدور قرارات المؤتمر النسائى في ٢١ ديسمبر ١٩٤٤ الذى طالبن فيه بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق .

ولكن هذا لا يعنى أن المشكلة العمالية قد سقطت من اعتبار الصحف المصرية وقتذاك ، حيث إنها حظيت باهتمام متقارب وإن كانت قد جاءت في مرتبة تالية لقضية المرأة .

كما أن الإسكان والسكان قد نالا بعض الاهتمام من الصحافة المصرية رغم حداثتهما كقضايا اجتماعية ملحّة وقتذاك .

وفي تحليلنا لطريقة كتابة المواد الصحفية التى قمنا بتحليلها (٤١٦ مادة رأى) ، وضعنا إطاراً للتحليل يقوم على الفئات التالية :

- ـــ التعميم (بدون أمثلة) .
- ـــ البرهنة باستخدام شواهد تاريخية أو معتقدات دينية أو عوامل فنية تكنولوجية .

---

* تمثلت مادة الرأى المحللة من مايو ١٩٤٥ إلى يوليو ١٩٥٢ في عدد (٤١٦) مقالا وعمود رأى .

ـــ الاعتماد على الآراء الشخصية .

ـــ الاعتماد على المصادر .

ـــ التنبـؤ .

ـــ التشخيص مع اقتراح الحلول .

ـــ إبراز الأسباب والدوافع .

ووفقاً لهذا الإطار التحليلي تبين لنا أن الأولوية الأولى كانت للآراء الشخصية حيث وردت في ٣٩٥ مادة رأى . تلاها الاهتمام بالبرهنة باستخدام شواهد أو معتقدات أو عوامل فنية أو إبراز أمثلة ، ووردت في ٣٥٨ مادة رأى . ثم جاء الاهتمام بالتشخيص مع اقتراح حلول في ٢٨٥ مادة رأى . وفي المرتبة الرابعة جاء التعميم بدون أمثلة أى صياغة تعميمات جارفة في ٢٤٥ مادة رأى . ثم إبراز الأسباب والدوافع في ٢١٢ مادة رأى ، ثم التنبؤ في ١٠٨ مادة رأى ، وأخيراً الاعتماد على المصادر في ١٠٠ مادة رأى .

وتبين من نتائج الدراسة أنه كلما تمتعت الصحف ببعض الحريات ، تعددت طرق الكتابة في مواد الرأى . فقد أظهرت النتائج أن الأعوام التى تم فيها رفع الرقابة عن الصحف وإلغاء الأحكام العرفية هي أكثر الأعوام اهتماماً بإبراز طرق مختلفة ومتعددة لكتابة الرأى الصحفى . ونجد أن أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ كانت أكثر الأعوام على التوالى إبرازاً لأسباب ودوافع المشكلات والقضايا الاجتماعية . مما يعكس محاولة موضوعية للصحافة المصرية وقتذاك لتحقيق التغيير الاجتماعي بكشف واقع المجتمع وما هو موجود فيه . كما نجد أن كتابات الرأى قد اهتمت بذكر مصادرها الصحفية من عام ١٩٤٩ لخشيتها قبل ذلك من النتائج التى تترتب على الكشف عن المصادر الصحفية والتى تتمثل في البطش بهذه المصادر ، خاصة فترات الحكومات التى سادت فيها سياسة اضطهاد حريات الصحافة .

وهنا نشير إلى أن انتشار المشكلات والقضايا الاجتماعية في معالجات الصحف المصرية بعامة (الأهرام ، وأخبار اليوم ، وروزاليوسف ، وبنت النيل ، ومصر الفتاة / الاشتراكية ، واللواء الجديد ، والأساس ، والوفد المصرى ، وصوت الأمة ، والبعث ، والإخوان المسلمون ، والدعوة ، والفجر الجديد ، والملايين) وإن كان يبين شمولية المعالجة الصحفية للمسألة الاجتماعية بأبعادها ، إلا أنه ينبغى علينا أن نوضح مدى التحيز الأيديولوجى في الصحافة من حيث التهوين من قضايا معينة وتضخيم أخرى متأثرة بإطارها الأيديولوجى أو بموقفها الأساسى .

هنا نقتصر على ثلاث جرائد* تمثل ممارسات أساسية كى نبين أداءها الفعلى لقياس موضوعية ممارساتها ، وهى : جريدة « الملايين » ماركسية الاتجاه ، وجريدة « الإخوان المسلمون » يمينية الاتجاه ، وجريدة « الأهرام » كممارسة وسطية تقع فيما بينهما .

(١) جريدة « الملايين » :

وقد تبين من نتائج التحليل أن « الملايين » قد عكست اتجاهها الماركسى بمعالجة كافة القضايا والمشكلات الاجتماعية معالجة اتسمت بالشمول والترابط . وأبرزت مشكلات الطبقات الفقيرة التى تمثل الأغلبية ألا وهى عدم المساواة بين طبقات

---

* جريدة الملايين الأسبوعية ، أصدرتها « حدتو » منظمة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى في ٢٢ أبريل ١٩٥١ حتى ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ . كان رئيس تحريرها وصاحبها هو « أحمد صادق عزام » . وقد حللنا منها عدد (١٧) مادة رأى . وجريدة الإخوان المسلمون اليومية ، أصدرها حسن البنا لسانا لحال جماعة الإخوان في ٥ مايو ١٩٤٦ إلى أن صدر قرار حل الجماعة في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ وتم شطب اسم الجريدة بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٤٩ . وقد حللنا منها عدد (١٢) مادة رأى . وجريدة الأهرام قد حللنا منها عدد (٩٤) مادة رأى .

الشعب، والعدالة الاجتماعية . ثم أكدت على المشكلة العمالية ، ثم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . ولم تغفل القضايا والمشكلات الأخرى التي تتسم بها المسألة الاجتماعية وقتذاك . وهي قضية وضع المرأة ودورها ، والقضية التعليمية ، ومشكلة الأمراض الاجتماعية ، والمشكلة الصحية وسوء التغذية ، ومشكلة الإسكان .

ونلحظ من نتائج الدراسة أن « الملايين » قد تحيزت لوجهة نظرها الأيديولوجية ولم تشر إلى وجهات النظر الأخرى التي تضاد منظورها الماركسي . وذلك يتضح من تناولها لمشكلة عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . فأبرزت جوانب معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الحالة الاجتماعية وقلة الدخل ، وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروة . وأوضحت أن الأسباب في ذلك ترجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية ، وفشل السياسات الحكومية في توزيع الثروة والدخل ، ومقاومة كبار الملاك لفكرتي تحديد الملكيات أو فرض ضرائب ، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأطيان الزراعية ومستأجريها ، وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب ، ووجود الاستعمار الذى يسند الأوضاع البالية . وأكدت على عدد من الحلول للمشكلة تمثلت في نزع الملكيات الزراعية فوق حد أعلى معين مع تعويض أصحابها وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين وأن الإصلاح الزراعى هو أمل الفلاحين والإصلاح الضرائبي بفرض ضرائب عالية جدا على الدخول والتركات الكبيرة وتخفيف العبء الضريبي على الفقراء وسن تشريع جديد لحماية صغار المستأجرين من تعسف ملاك الأراضى الزراعية .

أما القضية العمالية فقد تناولتها « الملايين » . وأكدت على ازدياد نسبة البطالة ومعاناة العمال من القهر وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمل . وركزت الأسباب في التقصير الحكومى ومحاصرة الحكومة للحركة العمالية وتعسفها إزاء العمال . وأكدت في الحلول على ضرورة إنشاء نقابات عمالية للدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم وتحسين مستواهم ، وضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل . وأكدت على حقهم في الإضراب عن العمل . وأوضحت أن مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لن يترتب عليه زيادة جديدة في الأجور إلا بنحو ٥٪ من جملة ما يدفع وقتذاك ، ولن تصل الزيادة في تكاليف الإنتاج إلا بنحو ١٪ وإذا أدخلنا ما يترتب على رفع الأجور من رواج للمنتجات لانخفضت النسبة إلى العدم . وأوضحت أن أصحاب الأعمال لن يضاروا من القانون .

كما أظهرت مسئولية الحكومة عن زيادة الأسعار والغلاء لفشل سياساتها والاحتكار والمال الفائض . وأبرزت ضرورة تدخل الحكومة للسيطرة على المنتجات الضرورية للبلاد وعلى الأسعار والتموين . ووقفت إلى جانب قضية المرأة ، مبينة نظرة الرجل للمرأة نظرة متعصبة وظالمة . وأكدت على حق المرأة المصرية في العمل وتأدية الضرائب والحقوق السياسية التي يقررها الدستور وحقوقها في التصويت والدفاع عن حقوقها داخل البرلمان والترشيح لعضوية المجالس النيابية كى تغير كثيراً من الأوضاع . كما عالجت القضية التعليمية ، وأبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات . مشيرة إلى ضرورة أن يكون التعليم مجانياً بالفعل ، وأن يكون تعليماً واحداً بالنسبة لجميع المواطنين لأن التعدد يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى تضمنه الإعلان الدولى لحقوق الإنسان . وأبرزت لطه حسين الوعود التي ارتبط بها أمام الشعب كوزير ، مؤكدة أن آلاف الطلبة في الجامعات مهددون بالفصل وبالحرمان من الدراسة إذا لم يدفعوا رسوم الالتحاق مقدماً وعشرات الألوف من طلبة الثانوية مهددون بالحرمان من الدراسة إذا صدقوا ما قاله طه حسين حين أعلن أن التعليم الثانوى أصبح مجانياً . وبينت فساد الإدارة الحكومية ومعاناة ملايين الكادحين من عجز التغذية والجوع وأن على الدولة أن تكفل للمواطنين المعيشة الكريمة وتؤمنهم ضد المرض . وأشارت لأزمة المساكن بالنسبة للفقراء فأخذت تحث على تشييد المساكن الشعبية كحل .

من هنا ، يمكننا القول إن « الملايين » أخذت تعكس الشعور العام برفض الواقع الاجتماعي والحث على تغييره من منطلق اتجاهاتها الماركسية . فقد عكست المسألة الاجتماعية من منظور كلي وشامل ، إلا أنها تحيزت لقطاع الأغلبية من المستأجرين الزراعيين والعمال ولم تعن بإبراز أصوات الأطراف الأخرى وهي المُلاك وأصحاب الأعمال .

وهكذا يتضح أنه قد توافرت بها مقاييس الإقتراب من الواقع والتمييز بين المهم والعارض . إلا أن وصفها للمسألة الاجتماعية لم يعتمد على آراء أطراف الموضوع .

(٢) جريدة « الإخوان المسلمون » :

هي واحدة من صحف جماعة الإخوان ، إلا أنها تميزت عن بقية صحف الجماعة بكونها صدرت في فترة حققت فيها الجماعة انتشاراً واسعاً ووصلت إلى قمة نشاطها .

وقد تبين من الدراسة أن الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد لدى جريدة « الإخوان المسلمون » بمواد الرأى التى تبرز القضايا والمشكلات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى انتشار الدعوة وحتمية تحديد الجماعة لموقفها الفكرى من القضايا العامة .

كما أظهرت النتائج أن الجريدة قد شغلتها **القضية التعليمية** بخاصة مما يعكس رؤيتها لأهمية الجانب التعليمى الذى يشكل عقل المجتمع . ثم **مشكلة الأمراض الاجتماعية** بهدف تطهير المجتمع من الفساد . ووردت بها **مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية** ، متقاربة مع اهتمامها بإبراز الأمراض الاجتماعية . مما يعكس عدم تغليب تبنى أيديولوجية ما على ما يظهره الواقع من مشكلات حاسمة . وإن كانت قد عنيت بإبراز جانب أكثر من الآخر ، فأنها قد أظهرت كافة القضايا والمشكلات مثل التموين والغلاء ، والمشاكل الصحية ، والمشكلة العمالية ، وقضية وضع المرأة ودورها من المنظور الإسلامى .

وقد تبين أيضاً أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية في إطار مترابط غير جزئى .

كما اهتمت الجريدة بتناول الجاليات الأجنبية أثناء عرضها لأسباب تفاقم القضايا والمشكلات الاجتماعية وكذلك رجال الدين الرسميين كأسباب لتدهور المجتمع في مصر من وجهة نظر أيديولوجية الإخوان .

وطبقاً للنتائج لم يرد بالجريدة ذكر أدوات إحداث التغيير في المجتمع مما يعكس حرص الجماعة على تطبيق أيديولوجيتها الاجتماعية بنفسها . وذلك يرجع إلى اعتماد الجماعة على العنف السياسي الذى يعكس فقدان التوازن بين ما هو كائن والمجتمع الإسلامى الذى ينبغى أن يكون .

كما تبين أن جريدة « الإخوان المسلمون » قد عالجت المسألة الاجتماعية بما يجعل الرأى العام أكثر استعداداً للتغيير الجذرى ولكن بالرؤية التى تنبثق من اتجاه الجماعة مما يعكس العلاقة بين الاتجاه السياسى الذى تعبر عنه الجريدة وبين وجهة النظر التى تدعو إليها في الجانب الاجتماعى .

فعندما تناولت **القضية التعليمية** ، أبرزت سوء السياسة والأهداف التعليمية وخلافها حول سياسة إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج . كما تبينت لنا معالجتها النقدية لمناهج الدراسة . فأكدت على سطحية التعلم الذى لا يسعى إلا لتخريج الموظفين الحكوميين ولتخريج المتعلم مجرد آلة تتحرك بإرادة الغير لا رأساً مفكراً بمبادىء وأهداف . وبينت خطأ المسئولين في الاهتمام بتغيير أشكال البرامج التعليمية دون الاهتمام بالتربية المتعلقة بالنفوس والعقول والقلوب . وهاجمت الذين يلحقون أبناءهم بالمدارس الأجنبية لأن المتخرج منها ينسلخ عن كيانه القومى وماضيه الإسلامى . ودعت إلى مقاطعة الثقافة الاستعمارية

التى تفسد الأخلاق وتضعف العقول . وأشارت إلى وجوب أن تعدّل الحكومة في سياستها بصدد إرسال البعثات إلى الخارج ، وتحاول ترقية تعليمها في الوطن نفسه ، واستقدام خبرات أجنبية إلى مصر لا العكس ، واستحضار معدات وأجهزة علمية حديثة من الخارج . وأشارت للمدرس الصالح وأنه لابد أن يكمل من دينه وتاريخه ما قد يكون في المناهج من نقص .

وفيما يتعلق بمعالجتها لمشكلة **الأمراض الاجتماعية** ، فقد أبرزت انتشار البغاء وتعاطى المخدرات والإسراف والمحسوبية والوساطة واستغلال النفوذ نتيجة لفساد الحكومة وتناقض مواقفها حيث تنفق على الشيء وضده بلا اتجاه معين ولا هدف واضح .

وعندما عالجت **مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية** ، فقد أبرزت أن الحكومة تعنى بالأغنياء وتترك الفلاح لفقره والعامل لتسكعه . ورأت أن الاستعمار والمدنية الغربية هما المسئولان عن نشر الفقر والبؤس في مصر . وأكدت على ضرورة الاصلاح الاجتماعى . كما أشارت الجريدة إلى مسئولية الحكومة في استمرار **ارتفاع أسعار السلع والغلاء وتفشى الأمراض والأوبئة** وانتشار **سوء التغذية** .

كما أوضحت أن **المشكلة العمالية** تنحصر في ازدياد نسبة البطالة التى نتجت عن استغناء الإنجليز عن العمال بعد انتهاء الحرب العالمية وترحيل الحكومة لمن لاحرفة له إلى بلده . وأكدت على أهمية القيام بمشاريع صناعية محلية تفتح مجالات للعمل والكسب .

أما موقفها من **قضية المرأة ودورها** ، فقد تبين في رؤيتها لضرورة النهوض بمستوى المرأة إلى قمة الكمال في المعرفة والتهذيب . وهاجمت أعضاء مجلس الشيوخ الذين يدافعون عن اقتراح اشتراك المرأة المتعلمة في الانتخابات .

ومن ثم يتبين أن رؤية جريدة « الإخوان المسلمون » التفصيلية للقضايا والمشكلات الاجتماعية ، قد ألقت الضوء على تصورها الشامل والكونى لضرورة إصلاح المجتمع وتغييره بناء على الفكر الإسلامى والتراث العربى والعلم العالمى مع الابتعاد عن الفكر الغربى الاستعمارى الثقافى ، وذلك في صورة نقدية للنظام القائم في جميع النواحى والمسائل المجتمعية مما يعكس تحيزها لوجهة نظرها مع إغفالها باقى وجهات النظر . إلا أنها عالجت ما يظهره الواقع من مشكلات ولم تكتف بعرض جزء دون الآخر .

(٣) جريـدة الأهـرام :

يمكننا أن نلاحظ من نتائج الدراسة ، وعى جريدة الأهرام بإبراز المشكلة الاجتماعية الأولى في المجتمع المصرى وقتذاك ألا وهى عدم المساواة بين طبقات الشعب والعدالة الاجتماعية . وأعطت الجريدة اهتماما متقاربا للقضايا الاجتماعية الأساسية وعلى رأسها القضية التعليمية . ثم أوردت قضايا ومشكلات متصلة بحاجات الجمهور في مرتبة تالية كالغلاء وارتفاع الأسعار ، ووضع المرأة ودورها ، وسوء التغذية والمشكلة الصحية والعمالية ومشكلة الإسكان والسكان . إلا أنه قد تبين أن الأهرام لم تعط الأمراض الاجتماعية اهتماماً بارزاً ، مع أن الأمراض الاجتماعية كانت منتشرة في معالجات الصحف الأخرى ــ ماعدا الوفدية ــ وهذا من شأنه أن يعكس دون شك موضوعية الأهرام في إبراز القضايا الاجتماعية الأساسية ، والإقلال من معالجة القضايا غير المحددة والتى تشوبها الاتهامات غير المؤكدة ، أو القضايا غير الملحة وقتئذ كالإسكان والسكان .

وقد ذكر « إبراهيم عبده » رأيه في جريدة « الأهرام » بقوله إنها لا تعالج حدثاً إلا من الناحية الموضوعية .[1]

(١) إبراهيم عبده ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

ومن واقع دراستنا التى أشرنا إليها ، يمكننا استخلاص استدلالات حول طرح جريدة الأهرام للقضايا والمشكلات الاجتماعية دون أن تلتزم بوجهة نظر حزبية أو اتجاه سياسى محدد وذلك لكونها موجهة للمجتمع ككل وليس لفئة أو طبقة أو جماعة بعينها .

كما تبين عزوف « الأهرام » عن إبراز قضايا تم حلها بعض الشيء ، وعلى سبيل المثال فالقضية التعليمية قد انخفض إهتمام الجريدة بها خلال عامى ٥١ ، ١٩٥٢ حيث إن حكومة الوفد قد أصدرت القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ بتعميم المجانية في المرحلة الثانوية ، وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوى وتوحيد المناهج ونظم القبول والامتحانات . بالإضافة إلى ذلك فإن « الأهرام » لم تعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية في إطار جزئى ، وإنما عكست نمطا مترابطاً في معالجتها حيث بينت أن المشكلة الواحدة مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية الأخرى .

ونلاحظ من النتائج أن « الأهرام » كانت تؤيد الحلول الإصلاحية التى يكون من شأنها بقاء الوضع على ماهو عليه ، فهى لاتريد بأي حال أن ينهار النظام القائم . وعندما عالجت مشكلة عدم المساواة والعدالة الاجتماعية فإنها عنيت بإبراز حلول مقترحة لمواجهة المشكلة بإسنادها للمسئولين والمشرعين وأفراد الشعب في إطار إصلاحى . وأشارت إلى إدراك الحكومة للمشكلة ، وبينت الإصلاحات التى تبنتها الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن صغار الفلاحين وبيع أراضى الحكومة لهم بشروط سخية مع فرض الضرائب التصاعدية بحيث تنصف الفقراء ولا تظلم الأغنياء . كما أوضحت رأى كبار الملاك الذين هاجموا اقتراح تحديد الملكية الزراعية ، ونادوا بتنمية الثروة والحث على العمل واستصلاح الأراضى البور وبيعها لصغار الزراع . وأكدت الجريدة ازدياد التفاوت بين الأغنياء والفقراء بما يعجل بانهيار دولة الأغنياء الذين عليهم أن يبادروا بمساعدة الفقراء بالبر والإحسان والزكاة . وأشارت إلى جدوى مشروع الضمان الاجتماعى الذى تقرره الحكومة .

ومن ثم يتبين لنا أن « الأهرام » قد أبرزت أصوات الأطراف المتعارضة بشكل متقارب فعكست رأى الفقراء وصغار المستأجرين ورأى كبار الملاك دون التحيز لأحدهما ودون تبنى أية أيديولوجية واضحة المعالم .

وفي تناولها للقضية التعليمية ، أبرزت عدم تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لارتفاع المصروفات وأشارت مرة واحدة برفض تكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن كثيراً من العلم لأغلبية الشعب ليس له لزوم (أحمد الصاوى محمد ، عمود ماقل ودل ، ١٩٥١/٤/١٧ عن رأى محمد كامل أمين بوزارة الشئون) محاولاً أن يظهر أهمية تكافؤ الفرص العلاجية أكثر من التعليم . إلا أن هذا منطق غير مقبول وإن كان له ما يبرره تاريخياً حيث إنه طرح بعد تعميم المجانية في المرحلة الثانوية أى بعد إتاحة تكافؤ الفرص في المجال التعليمى الثانوى . وقد تبين أن الجريدة قد أتاحت لكل مسئول وصاحب رأى متخصص أن يطرح فكره بخصوص القضية التعليمية وسبل إصلاح التعليم .

وعندما تناولت مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار ، طرحت رأيا يرى ضرورة تدخل الحكومة ورأيا آخر ينادى بتسهيل حركة التصدير والاستيراد . ومن ثم يظهر لنا عدم انتماء الجريدة لسياسة أيديولوجية واحدة مما انعكس على معالجتها للمشكلة .

كما تبين خطها التحريرى الشائع عند تناولها لقضية المرأة ، فأكدت حق المرأة في العمل السياسى وردود الفعل الاجتماعية إزاء هذا الحق المنبثق عن المناصرين والمعادين والحذرين في اتخاذ موقف متشدد ، وذلك يعكس سياستها التحريرية التى تتيح لكل الآراء مجالاً للنشر في سياقها . كما فتحت باب النشر للمتخصصين وذوى الرأى كافة . كما حرصت عند معالجتها للمشكلة العمالية على الحقوق العمالية فأخذت تدافع عنها منادية بضرورة إصدار تشريعات وقوانين العمل وضرورة تشجيع الصناعات

الوطنية وتشغيل الحكومة للعمال المتعطلين وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل . ونادت بضرورة مساهمة الهيئات الخاصة مع الحكومة في مكافحة البطالة بإنشاء المصانع والمشروعات الكبرى . وأنه يمكن امتصاص جزء من الأموال المدخرة بإنشاء مصانع يساهم فيها كبار الملاك الزراعيين وكبار الموظفين وكبار التجار بنسب أرباح معروفة تخصص لهم . وأبرزت — بمعالجة موضوعية واعية — ما سيكون عليه الأمر في حالة عدم حل المشكلة العمالية .

وأخذت تدافع عن مصلحة الأغلبية من محدودى الدخل حيث اعترضت على إعلان زيادة أجور المساكن الذى سيضر محدودى الدخل ويفيد طبقة الملاك وأكدت على سياسة بناء المساكن الشعبية التى تستفيد منها أغلبية المواطنين .

من هنا يمكننا القول إن جريدة الأهرام قد اتسمت في معالجتها للمسألة الاجتماعية بالشمول حيث عرضت الكليات والجزئيات وأبرزت الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة ، بقدر متوازن وبشكل عادل .

خاتمـــــة :

وهكذا يمكن القول — إذا طبقنا محكات تقييم الموضوعية التى أشرنا إليها من قبل — إن الصحافة المصرية ، وذلك من واقع دراستنا التفصيلية التى اعتمدت على تحليل المضمون في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، قد مارست الموضوعية بدرجات متفاوتة في معالجتها لمشكلات المجتمع المصرى في هذه الحقبة .

وإذا كنا لا نجد لأى تيار سياسي في هذه الحقبة محاولات بارزة في النقد الذاتى الذى من شأنه أن يكشف عن قصور النظر إلى مشكلة ما مما قد يعد ضعفا في ممارسة الموضوعية ، فيكفى أن المعيار الأخير للموضوعية قد انطبق على ممارساتها بشكل بارز . ونقصد بهذا ، قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كدليل على توافر الموضوعية للكتابات الصحفية المصرية التى اشتد نقدها لنظام ما قبل الثورة (١٩٤٥ — ١٩٥٢) وبرزت دعوتها للتغيير الاجتماعى الجذرى .

كما أكدت الأحداث اللاحقة لثورة يوليو ١٩٥٢ وبرنامج التغيير الاجتماعى الذى تبنته التشخيص الذى سبق للصحافة المصرية أن قدمته لجوانب الخلل في النظام الاجتماعى المصرى .

ويمكننا القول إن سجل الصحافة المصرية في المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ يؤكد أن الموضوعية ليست هدفاً بعيد التحقيق ، بل أنها يمكن أن تتحقق بشرط توافر حرية التعبير وتعدد الرأى الصحفى .

مناقشـــــة

(١) د . سيد عشماوى :

هل المقصود عندما نتحدث عن الصحافة كمصدر موضوعى ــ هل « كموضوع » في حد ذاته أم « موضوعى » من « الموضوعية » كاتجاه فكرى في العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية بمعنى الحياد وعدم التحيز ؟ فكما أتصور ليست الصحافة « مصدراً موضوعياً » وإن كانت مصدراً من المصادر الأساسية في دراسة التاريخ الاجتماعى .

وهناك التقييم المثالى الذاتى عندما نظرت إلى صحيفة « الملايين » وقالت في وصفها للقضية الاجتماعية أنها لم تعتمد على آراء وأطراف مختلفة للموضوع . فهل من الممكن أن نطلب من صحافة رأى ــ معبرة عن تيار معين ماركسى مثلاً كما يحدث الآن في جريدة « الأهالى » ــ نطلب منها أن تعبر عن رأى الحكومة أيضاً ؟

أيضاً بالنسبة لجريدة « الأهرام » إن حكمها عليها كمصدر موضوعى تعرض للكليات والجزئيات وأبرز الأصوات المؤيدة والمعارضة كافة بشكل متوازٍ يحتاج إلى إعادة نظر .

(٢) أ . طه سعد عثمان :

فترة الدراسة كانت حافلة بالمجالات العمالية التى كان لها اتجاه واضح والتى حررها العمال ، سواء أكانت مجلاتهم الخاصة أو المجلات التى استأجروها . فهل أطمع من د . نجوى إذا كانت قد أطلعت على هذه المجلات أن تقدم رؤية صحافة العمال من حيث الموضوعية ومن حيث معالجة القضايا الاجتماعية التى أثيرت في المجتمع المصرى في فترة الدراسة ؟

(٣) أ . عطية الصيرفى :

كنت أود لو أن د . نجوى وضعت عينيها على موقفين واضحين :

أولاً : موقف الصحافة المصرية عام ١٩١٩ من الثورة وأحداثها .

ثانياً : موقف الصحافة المصرية من اقتسام ثمار ثورة ١٩١٩ وخاصة في أعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

(٤) د . زكى البحيرى :

في تصورى أن الصحافة لا تصلح كمصدر وحيد لدراسة التاريخ ، وإنما تصلح كمصدر لبعض المعلومات بما تحمله من دراسات وقضايا ذاتية مختلفة تحمل شخصية الكاتب وعارض الموضوع فضلاً عن أنها تحمل وجهات نظر سياسية مختلفة . فمثلاً جريدة « الشعب » تحمل وجهة نظر الإخوان المسلمين في الآونة الأخيرة وقبل ذلك كانت تحمل وجهة نظر « مصر الفتاة » . ونفس الشيء بالنسبة لجريدة « الأهرام » والتى ظلت طوال تاريخها معتدلة .

إن المقارنة بين وجهات نظر الكُتاب بين الأمس واليوم غير دقيقة لأن هناك فارقا بين الواقع المُعاش وبين ما كان يُكتب في الصحافة .

الملاحظة الأخرى أن شكل الموضوعية الذى وُجد في الأربعينات بالنسبة لبعض الجرائد كان مرجعه أن هذه الفترة نفسها شهدت احتدام الصراع الاجتماعى خاصة بالنسبة للطبقة العاملة المصرية ، وبالتالى بدأت تطفو على السطح قضايا لم تكن مطروقة من قبل .

لقد حاولت الصحافة في الأربعينات أن تكون موضوعية لأنها حاولت أن تعبر عن الواقع المرفوض من أغلب الطبقات الاجتماعية الموجودة في مصر باستثناء الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية ، ولكن هذه الموضوعية لا يجوز سحبها على فترات تاريخية أخرى .

الموضوع الأخير هو أن الصحافة كمصدر للمعلومات التاريخية تحمل خطراً يجب التحذير منه . فعلى سبيل المثال الآن المعلومات التى توردها الصحف في أغلبها تأتى من مصادر غربية وتحمل أيديولوجية غربية وهى تركز على قضايا معينة يريد الغرب أن يروج لها في بلدان العالم الثالث .

(٥) أ . جمال زهـران :

أولاً : إن البحث قد قسم وجهات النظر إلى موقفين متطرفين .. وأنا أسجل اعتراضى على كلمة « متطرف » خصوصاً أنها في غير موضعها . هناك اتجاهان رئيسيان وبينهما اتجاهات كثيرة في مسألة الموضوعية .

ثانياً : واضح أن د . نجوى ترى أن فترة ماقبل ثورة ١٩٥٢ كانت فترة تتسم بحرية التعبير ! وهذا أمر يثير جدلاً وخلافاً شديداً بين الاتجاهات السياسية . وحتى في الوسط الأكاديمى هذا الأمر مازال محل جدل شديد .

والسؤال هنا هل حرية الرأى في حد ذاتها تعتبر مؤشراً للموضوعية ؟ وما دور « حارس البوابة » كما يسمى في الدراسات الإعلامية ؟ أعتقد أن هذا الدور ملموس فمنصب الرقيب يعادل تقريباً منصب رئيس التحرير .

ثالثاً : هل هناك إمكانية لوجود موضوعية بصفة عامة في الصحافة المصرية ؟ في اعتقادى أن الأمر محصور بين رؤوس ثلاثة أساسية هي التى تحد من مسألة الموضوعية . أولاً السلطة ثم الفرد ثم أخيراً الجماهير . وفي تصورى أن الصحفى كلما اقترب من السلطة أصبح معبراً عنها وبالتالي يبتعد عن الموضوعية بمقدار اقترابه من هذا الالتزام .

أما لو حدث العكس فإنه يستطيع أن يجمع بين الالتزام بقضايا الجماهير والموضوعية في تناول هذه القضايا .

رابعاً : أن الموضوعية مسألة نسبية ولابد أن نُقر بهذا . أما الالتزام الذى يضعه الكاتب على نفسه فهو المعيار الوحيد لقياس الالتزام والموضوعية عند كل كاتب .

(٦) أ . حمـاد إبراهيـم :

إن الباحثة قد ارتادت أرضاً بكرا في مجال الدراسات الصحفية ، حيث خرجت بنا من مجال التأريخ للمواقف السياسية للصحافة المصرية إلى مجال التأريخ لمواقفها الاجتماعية .

ومع ذلك فإن الدراسة تُعطى إيحاءً بأن الصحافة المصرية تصلح كمصدر موضوعى للتأريخ للقضايا الاجتماعية . وهذا يثير مشكلة أساسية هي مشكلة العلاقة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار السياسى . فنحن نعرف كحقيقه تاريخية أن القضية الاجتماعية كانت تنال اهتماماً في المؤخرة قبل ثورة عام ١٩٥٢ على مستوى مؤسسات صنع القرار السياسى ، وتتبع القرارات المعنية بالقضايا الاجتماعية في هذه الفترة يقدم أدلة موثقة في هذا المجال . فإذا كانت الدراسات الصحفية تشير إلى أن القضايا الاجتماعية تحتل مرتبة متقدمة في اهتمامات صحف العينة ، ففي هذه الحالة نشعر بفجوة كبيرة بين الصحافة ومؤسسات صنع القرار . وفي هذه الحالة من الضرورى أن نحدد موقف مؤسسات صنع القرار وتأثيرها على المعالجة الصحفية لهذه القضايا .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما جدوى أن تستمر الصحافة — على الرغم مما يسمى بتجربة التعددية الحزبية قبل عام ١٩٥٢ — في صراع حول القضية الاجتماعية بينما مؤسسات صنع القرار السياسي في وادٍ آخر . في هذه الحالة لا يتعدى دور الصحافة دور « الديكور الديمقراطى » الذى لا يمكن أن يساهم في التغيير الاجتماعى .

القضية الثانية هي أهمية المنطق الداخلي للحركات السياسية . والذى يدفعنى إلى التركيز عليها هو ما أشارت إليه د . نجوى خليل من أن صحيفة الإخوان المسلمين في هذه الفترة قد ركزت على القضية الاجتماعية من زاوية واحدة وهي زاوية القضايا التعليمية . فالتركيز على القضية الاجتماعية من زاوية التعليم بالنسبة للإخوان المسلمين يعود إلى سبب أساسى ضمن أهداف حركة الإخوان المسلمين نفسها . فقد بدأ الإمام حسن البنا بالتركيز على الدور التربوى لصحافة الإخوان المسلمين على أمل أن هذا الدور التربوى سوف يأتى على المدى الطويل بتشكيل قوة ضاغطة تستطيع أن تغير الأمر الواقع . وقد جاء الوقت الذى انتقل فيه حسن البنا إلى حيز مخاطبة الخاصة وعلى رأسهم الملك في شأن تطبيق الشريعة الإسلامية .

القضية الثالثة أثارها د . زكي البحيرى ، والحقيقة أننى أخالفه فى نفيه لدور الصحافة كمصدر تاريخى . لأن ذلك يمكن تقسيمه إلى أمرين : الأول هو الاعتماد على الصحافة كمصدر في التأريخ العام لحركة المجتمع ، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون مصدراً أولياً أو مصدراً ثانوياً تبعاً لطبيعة البحث والأهداف التى يرجوها . أما إذا كان ذلك في مجال كتابة تاريخ الصحافة المصرية نفسها فإن الأمر يتغير لتحتل الصحافة مكان الصدارة وتصبح الوثيقة الأولى للتأريخ للقضايا المختلفة . وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتماد على الصحيفة لا يكون مطلقاً وإنما يخضع لنوعين من النقد . أولاً النقد الداخلى للصحيفة من حيث إنها مؤسسة إعلامية لها سياسة وتوجهات ويديرها مجموعة أفراد وتتوجه إلى جمهور نوعى محدد وتصدر لفترة زمنية تتيح الاعتماد عليها أو لا تتيح ، يومية أو أسبوعية أو شهرية ، وتصدر باسم حزب من الأحزاب أو قوة سياسية ما .. والنقد الخارجى الذى يقوم على رصد حركة التفاعل بين الصحيفة والقوى الاقتصادية الاجتماعية السياسية السائدة والمسيطرة وتأثير العلاقات بين القوى المسيطرة على نوع المادة الصحفية الموجودة فيها ومن ثم على مواقف الصحيفة والصحفيين .

(٧) أ . عـزة وهـبى :

سؤالى محدد في كيفية تجاهل الصحافة الوفدية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر . وخصوصاً مع ما شهدته السنوات التالية للحرب العالمية الثانية من تصاعد لتيار « الطليعة الوفدية » باتجاهاتها التقدمية حتى أنها شكلت قوة ضاغطة على قيادة الوفد ، وكلنا نذكر مقالات د . مندور والمرحوم عزيز فهمى .. فكيف يمكن تجاهل هذه النوعية الهامة من الصحافة ؟

(٨) أ . فتحية محمـود :

بالنسبة لموضوع الصحافة كمصدر للتأريخ أرى أن الصحافة تُعامل بنوع من الشك في هذا الخصوص . وهذا راجع إلى قوانين الرقابة والأحكام العرفية من جانب الدولة . وسواء أكانت الصحيفة يسارية أم يمينية فإن إطارها المرسوم لا يمكن تخطيه .

النقطة الثانية ، ما هو رأى د . نجوى في الصحفيين الموظفين ؟ تلك الفئة من الصحفيين التى تلعب دوراً متميزاً في كل العصور لصالح الحاكم !

لقد أخذت د . نجوى مثالاً يصلح لمناقشة أمر هؤلاء الموظفين . وأقصد هنا جريدة « الأهرام » التى تعتبر لسان حال النظام الحاكم ، وهي بذلك ليست معتدلة وليس لها اتجاه وسطى كما أسمته د . نجوى ، وإنما تعبر عن رأى الدولة أو النظام الحاكم !

(٩) د . صـلاح عبد المتعـال :

أولاً ــ أرى أن الموضوعية لن تتحقق على أي مستوى إلا في مناخ الحرية ، الحرية بمعناها الواسع والحقيقى ، وأن يكون للصحافة حضانة تشبه الحصانة البرلمانية .

ثانياً ــ في تنظير د . نجوى اكتفاء بوجهة نظر التحليلات اليسارية عن مفهوم الموضوعية ! فلماذا هذه النظرة الأحادية ؟ ولماذا لم تحدثنا عن صحافة النظم الشمولية ، خاصة وأن ما يحدث اليوم في الاتحاد السوفيتى يثير الاهتمام وتصفه صحيفة « البرافدا » بأنه « مواربة للباب » في مسألة الحرية . فكنت أتصور لاستكمال الصورة في البحث أن يتحقق نوع من العدالة في تناول الموضوع بين الاتجاهين ــ القطبين في البحث .

ثالثاً ــ أن د . نجوى قد صنفت الجرائد إلى يمين ويسار ووسط ، وقالت عن صحافة الإخوان المسلمين أنها « يمينية » . ولكن هذا التصنيف عام وفضفاض ، في داخل كل فكر نجد رأياً معتدلاً ويميناً لهذا الرأى ويساراً له .. وحتى الجماعات الإسلامية تجد منها جماعة يمينية وأخرى معتدلة وثالثة تميل إلى اليسار ، على الرغم من أنها إسلامية التسمية وذات أصل واحد . وإذا كانت القيم الإسلامية دائماً تفضل « اليمين » فهذا لا يعنى على الإطلاق اليمين في السلوك السياسى . كان الرسول (ﷺ) يحب التيمن في كل شيء في سلوكياته ، ولكننا لا ننسبه إلى اليمين السياسي !!

(١٠) د . أحمد عبد الله :

هناك ثلاثة مستويات لمناقشة هذا الموضوع :

المستوى الأول : هو أن هناك خلطاً بين « الموضوعية » و« الوضعية » . الكاتب الموضوعى ليس بالضرورة وضعياً والكاتب الوضعى ليس بالضرورة موضوعياً . وتلك هي النقطة التى أشار إليها د . « أنور عبد الملك » في ورقته التى قدمها إلى هذه الندوة . ذلك أن الوضعية هي بالأساس منهج محافظ ، يحافظ على فنية (تكنيكية) البحث العلمى بما في ذلك البحث التاريخى ويحصر الكتابة في هذا الإطار إلى حدٍ كبير . وليس ذلك بالضرورة موضوعية ، بل قد يشتمل على جوانب عديدة من الهروب من الحقيقة الاجتماعية والسياسية . لكن يمكن أن يكون الإنسان موضوعيا مع انتمائه لأفكار سياسية مختلفة .. وهذا ينقلنى إلى المستوى الثانى من مناقشة هذا الموضوع وهو أن ثمة خلطاً بين « الموضوعية » و« الأيديولوجيا الوسطية » أيا كانت نسبية هذه الوسطية في السياق المعنى . وفي تاريخ مصر هناك من كانوا موضوعيين وهناك من كانوا غير موضوعيين . كانت هناك حركات سياسية عانت لكى تكون موضوعية ، وعلى النقيض كانت هناك حركات أخرى لم يُعْنِها الأمر كثيراً وركزت على « ديماجوجية » عرض قضيتها السياسية . وكذلك الحال بالنسبة للأفراد . مثلاً د . « وحيد رأفت » يمينى .. ولكنه موضوعى ، « فهمى هويدى » اتجاه إسلامى ولكنه موضوعى . وبالتأكيد سيأتى اليوم الذى نرى فيه يساريين موضوعيين . القضية هنا ليست « الأيديولوجية السياسية » وإنما « الاختيار المنهجى » ، أن يعانى الباحث في سبيل أن يكون موضوعياً أو ألا يعنيه ذلك .

د . نجوى رأت في جريدة « الأهرام » « الوسطية » فقالت عنها إنها « موضوعية » . وهذا معناه أن الأيديولوجية الوسطية هي فقط التى يمكن أن نسميها موضوعية . وهذا غير صحيح . ففي رأيى أن جريدة « الأهرام » قد أبرزت الاتجاه الأيديولوجى الوسطى أكثر مما أبرزت موضوعيتها ، أبرزت أنها تعبير شبه رسمى عن الدولة أكثر مما أبرزت موضوعيتها .. أتى ذلك ببعض الموضوعية دون شك ، ولكن لا يعنى احتكاراً للموضوعية بواسطة الأيديولوجية الوسطية .

ثم إن الدولة المصرية تاريخياً كان عندها بذور وسطية ، على الرغم من أنها قد تكون دولة في إتجاه اليسار كما كان الحال عند عبد الناصر مثلاً ، أو تكون دولة يمينية كما هو الحال في الحقبة الليبرالية ، بالمعنى الواسع لهذه المصطلحات .. دائماً عندها هذه الوسطية ربما منذ العصور الفرعونية بحكم دورها المركزى ومحاولة توفيقها في إطار الصراعات الاجتماعية . فيكون لها انحياز واضح وفي نفس الوقت اتجاه لتشذيب الصراعات الاجتماعية منعاً لانهيار الدولة المركزية نفسها . هذا الدور لعبته الدولة المصرية دائماً واتضح في المنابر الصحفية التى تُعبر عنها .

المستوى الثالث لمناقشة هذه المسألة هو أن هناك فرقاً بين الحديث عن الصحافة « كمصدر موضوعى » لكتابة التاريخ والحديث عن « موضوعية الصحافة » نفسها . ففي تصورى أن الصحافة يمكن أن تكون مصدراً موضوعيا لكتابة التاريخ حتى لو كانت متحيزة . ونحن في هذه الندوة معنيون « بموضوعية التأريخ » أكثر مما نعنى « بموضوعية الصحافة » أو غيرها من الوثائق . إن أية صحيفة متحيزة أو أية وثيقة مزيفة يمكن أن تكون مصدراً موضوعياً للكتابة التاريخية . لأن هناك دوراً للمؤرخ في هذه الحالة .. أن يقرأ السياق ، وأن يقرأ ما بين السطور ، وأن يُقارن هذا بذاك ، والزمن يلعب دوره في الحكم على ذلك . فمثلاً الصحافة اليومية التى تصدر في مصر اليوم ، ما تكتبه وما لا تكتبه ، ستدرس في يوم من الأيام وستحكّم الأجيال القادمة على هذه الصحافة من خلال دراستها ، ليس فقط لما كُتب في هذه الصحافة وإنما للسياق السياسى الذى صدرت فيه هذه الصحافة وما احتوته من موضوعية وأكاذيب وتحيزات واختيارات فكرية . وفي نهاية المطاف أي مادة تاريخية متاحة للباحث يمكن له أن يستخدمها استخداماً موضوعياً ، حتى لو كانت هي نفسها متحيزة وغير موضوعية .

(١١) يوهان مولامان :

تحدثت الدكتورة المحترمة في ورقتها عن الصحافة كمصدر أو وسيلة للإعلام بالأخبار أو الأحداث . ولكن أود أن أشير إلى دور آخر للصحافة كمصدر لتصورات أصحاب جريدة مثلاً وتطورات هذه التصورات ، وكمصدر كذلك للاهتمامات التى ينتهجها أصحاب الجرائد المختلفة .. وهذه زاوية أخرى يمكن أن تُدرس منها الجرائد والصحف .

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

هناك نقطة متعلقة بالصحافة كمصدر موضوعى للتأريخ أو للدراسات الاجتماعية والسياسية ، والصحافة كمصدر لدراسة الإعلام أو القضايا المتعلقة بالصحافة نفسها ، وهنا يجدر بنا أن نفرق بين هذا المصدر في الحالتين .

أولاً : في دراسة الاعلام والصحافة يمكن أن نأخذ الصحافة كمصدر لأننا في هذه الحالة ندرس الأداة الإعلامية من جهات مختلفة .

ثانياً : في الدراسات السياسية والاجتماعية هذا المصدر له محاذير كثيرة . وهذه المحاذير لا تتعلق فقط بعملية الحرية في المجتمع أو الاتجاه السياسى الذى تمثله السلطة الحاكمة ، وإنما تتعلق بطبيعة الصحافة كأداة إعلامية ودعائية . ولنعطى مثالاً على ذلك الفترة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ في الصحافة الوفدية . والحقيقة أن الباحث في الصحافة الحزبية يجد نفسه أمام مشكلة ، هل هذه الصحافة تتكلم عما هو كائن فعلاً أم عما يجب أن يكون ؟ هل المسألة دعاية سياسية أم هي واقع فعلى ؟

النقطة الثانية هي الفرق في أسلوب الصحافة الحزبية عندما يكون الحزب في السلطة وعندما يكون خارجها . وعندما تتباعد الفترة الزمنية ويجد الباحث السياسى نفسه أمام الجريدة تظهر المشكلة ، مشكلة موضوعية الباحث نفسه ومشكلة موضوعية الصحيفة وتعبيرها عن هذا الواقع .

على هذا الأساس أرى أن عملية استخدام الصحافة كمصدر للتاريخ الاجتماعى والسياسى محفوفة بالمخاطر إذا ابتعدنا عن تاريخ الصحافة أو تاريخ الإعلام المصرى .

(١٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

إن الموضوعية هي أن يعلن الباحث ابتداءً عن انحيازاته الأيديولوجية والمنهجية . وسواءٌ أعلنها الباحث أو لم يُعلن فإن ذلك لا يعنى عدم إمكانية اكتشافها من خلال عملية العرض أو التركيب أو مسار البرهنة في البحث أو في النص التاريخى .

النقطة الثانية ، هي أن الحوار يجرى عن الموضوعية والانحياز بعيداً عن مسألة المنهج ، وهو أمرٌ معيب . إذ أجد أن هناك فقراً منهجياً تعانى منه الدراسات التاريخية والاجتماعية في مصر مع استثناءات محددة ، بينما الجماعات الثقافية في العالم المعاصر تشهد الآن ثورة منهجية كبيرة . وعلى سبيل المثال إذا تابعنا قسم الدراسات التاريخية والمعاصرة في جامعة السوربون ـــ باريس الرابعة تحت إشراف د . دومينيك شيفاليه نرى إلى أى مدى يستخدمون أحدث الأساليب المنهجية في التحليل التاريخى ، وأيضاً سوف نرى الثورة الموجودة الآن في الإنسانيات وفي تحليل الخطاب . كذلك هناك الجهد الذى يقوم به د . أوليفييه كاريه في جامعة باريس الثالثة .

النقطة الثالثة ، أننا لسنا بصدد مجتمع تعددى وتتاح فيه الفرصة كاملة للتيارات الفكرية والثقافية كافة في المجتمع والسياسة أن تعبر عن نفسها في حرية ومساواة . ففي مرحلة تاريخية ما أجد أنه لابد من التعامل بحذر شديد مع المادة التحريرية المنشورة في الصحف لأننا لو أخذنا الفترة التاريخية موضوع الحوار في هذه الندوة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ فسوف نكتشف أن ثمة قوى سياسية كانت محجوبة عن الشرعية وكانت تُصدر من نشراتها الصحفية الكثير . كانت هذه الاتجاهات ممنوعة من توزيع كتاباتها ونشراتها فكيف يمكن التعامل مع هذه النصوص ؟

النقطة الأخيرة ، أنه حتى في ظل مجتمع تعددى فسوف نُواجه بأن لكل حزب سياسي أو لكل زمرة أو جماعة سياسية سياسة تحريرية محددة تعطيها الحق في فرض قيود على الجماعة التحريرية العاملة داخل الصحف التي تسيطر عليها ، على الأقل في الخطوط الأساسية التى لا يمكن أن يتجاوزها المحرر الذى يقوم بجمع الخبر أو كاتب الرأى .

وفي غالب الأمر يكون كُتّاب الرأى بعيدين عن السياسات التحريرية للحزب أو للجماعة السياسية . صحيح أنه في بعض الأحيان هناك كُتاب يتمتعون بميزات خاصة منها الموضوعية أو محاولة الموضوعية في الطرح الذى يطرحونه في صلب مقالاتهم ، لكن هذا في النهاية لا يخرج إطلاقاً عن السياسة التحريرية . وهنا تبرز أهمية الموازنة بين هذه التيارات في استخدام المادة الصحفية في التأريخ .

(١٤) أ . بشير السباعى :

خلال الفترة من ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت هناك صحف تصدر بلغات أجنبية في القاهرة والإسكندرية . هذه الصحافة كانت تتمتع بهامش واسع جداً من حرية التعبير لم تكن تتمتع به الصحافة الصادرة باللغة العربية . ومن الطبيعى في مثل هذه الظروف أن يلجأ ممثلو « الانتلجنسيا » المصرية الحديثة إلى هذه الصحف التى تحولت إلى مصدر حقيقى ومجال لبلورة الأفكار التى أعتقد أنها لعبت دوراً مؤثراً في تطور الفكر الاجتماعى والسياسى المصرى المعاصر . فعلى سبيل المثال لا يمكن مثلاً تصور العمليات الفكرية التى قادت إلى ظهور الحركة الاشتراكية والحزب الشيوعى المصرى الأول دون الرجوع إلى مقالات « أنطون مارون » سكرتير عام الحزب والتى نشرت في صحيفة "Voix du Caire" (صوت القاهرة) . ولا يمكن الوقوف على الرؤى الاجتماعية السياسية للحزب الشيوعى المصرى الأول أو موقعه من المسألة القومية ومن الوفد بشكل خاص إلا بالرجوع إلى مقالات « روبرت جولدنبرج » أحد أعضاء لجنة الحزب وسكرتير لجنة الحزب في القاهرة والمنشورة في مجلة "L'Egypte Nouvelle" (مصر الحديثة) . والجيل الأول الذى بدأ فى الظهور لممثلى الانتلجنسيا الإبداعية اليسارية المعاصرة في الثلاثينات كانوا ممثلين مصريين حقيقيين خلافاً للجيل الذى سبقه (جيل أنطون مارون وروبرت جولدنبرج) . ولا يمكن تتبع الاتجاه الفكرى السياسى اليسارى دون الاطلاع على الدور الذى لعبته صحيفة "Un Effort" (المحاولة) لسان حال « جماعة المحاولين » بدءاً من عام ١٩٣٣ ، ودن أن نرى النقاشات التى دارت على صفحات مجلة "Don Quichoore" (دون كيشوت) الأسبوعية التى صدرت عام ٣٩ ــ ١٩٤٠ . حتى فيما يتعلق بمنظمة مثل « حدتو » فقد اضطرت لإصدار نشرة فرنسية حتى تسمح لها بهامش حرية أوسع في النقاش لم يكن ليتوفر لها في الإصدارات العربية لصحافتها .

وبالتالى أعتقد أنه من الصعب جداً دراسة تاريخ الفكر الاجتماعى والسياسى وتشكل التكوينات السياسية العصرية الجديدة في الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ دون الرجوع إلى الصحافة الصادرة باللغات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية .

رد د . نجوى خليل على التعقيبات :

كانت فترة الدراسة التى قدمتها من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٢ ومن ثم فإن بعض الملاحظات التى تحدثت عن فترة مغايرة كانت خارج سياق واهتمام البحث ــ والحقيقة أننى لم أقل أن الصحيفة التى تمتلك أيديولوجية معينة لا يمكن أن تكون موضوعية . على العكس تظهر جوانب ودرجات من الموضوعية مهما تكن أيديولوجية الصحيفة . وبالنسبة للأهرام لم أقل إنها كاملة الموضوعية ، ولكن توافر عندها بعض المعايير التى اعتمدتها لقياس الموضوعية . فمثلاً الأهرام في قضية المرأة عرضت لرأى متشدد جداً ومتزمت وهو الذى يلزم المرأة بالبقاء في المنزل ولا يرى لها مكانا في المجتمع خارج هذا البيت ، ثم نشرت الأهرام آراء تحررية جداً في هذه القضية .

ــ بالنسبة لما أثاره أ . حماد إبراهيم لا أعتقد أننا مختلفان حول نظرة الإخوان المسلمين للمجتمع من خلال التركيز على القضايا التعليمية . أما مسألة الثبات والتغير فقد أخذت فترة معينة وناقشتها في مجملها لكننى قد ناقشت ورصدت التغيرات من عام إلى آخر في توجه الصحيفة ونوع القضايا التى ركزت عليها .

ــ الأستاذة عزة وهبى سألتنى عن معيار الاختيار ولماذا تجاهلت صحافة الوفد ! أنا لم أتجاهل الصحافة الوفدية ولكننى أردت أن أحدد بعض التيارات من خلال مقاييس الموضوعية التى وضعتها وكان أن اتخذت صحيفة « الملايين » بالتقابل مع صحيفة « الإخوان » على اعتبار أنهما على طرفى نقيض وجريدة « الأهرام » كوسط بينهما .

أما عينة البحث فقد تم تحديدها بناء على عملية مسح للصحف التى ظهرت في هذه الفترة ، ثم قمت بعد ذلك بعرضها على عدد من المحكمين من الذين عملوا في هذه الفترة ومن الخبراء في المجال الصحفى . وقد حددت لهم سؤالاً أولياً هو :
ما هو ترتيب الأولوية لهذه الصحف والتى تستحق التحليل ؟

وقد اخترت ثلاثا فقط من هذه الجرائد لأتحدث عنها في البحث .

— أما بالنسبة لما قالته أ . فتحيه محمود .. فأنا لا اتفق معها لأن الأهرام جريدة غير مملوكة للدولة ، ولكنها صحيفة قومية وتعبر عن كافة الاتجاهات .

— د . صلاح عبد المتعال .. أتفق معه في أهمية توفير مناخ الحرية لكي تتحقق الموضوعية .

— أتفق مع د . أحمد عبد الله في مسألة أن الموضوعية ليست ضد النظرة الأيديولوجية . وقد أوضحت ذلك في معرض تحليلي لجريدة الملايين والتى انتهجت الماركسية وعلى الرغم من ذلك كانت موضوعية في تناولها للقضايا الاجتماعية على الأقل من خلال التزامها بأدوات التحليل الماركسى . وعلى الرغم من تحيزها لأيديولوجيتها فإنها تناولت هذه القضايا بشكل شامل لكل أطرافها الاجتماعية ولم تغفل جانبا لحساب جانب آخر .

— بالنسبة لملاحظة أ . طه عثمان ، لقد تناولت القضايا العمالية من خلال موقف الصحف من القضايا العمالية . أما ما يطالب به من رصد لهذه القضايا في المجلات العمالية فهو أمر يحتاج إلى دراسة مستقلة لتلك الجرائد ، وهو موضوع هام .

— لم أقل إن الصحافة مصدر وحيد للتاريخ كما تصور د . زكي البحيرى ، ولكنني قلت إنه يمكن الاعتماد على الصحافة كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الموضوعي فقط . وعن رأيه في أن الصحف لا تعرض الواقع فأنا أعترض على هذا الرأى ، وأرى من خلال تحليل المضمون لما نشرته الجرائد في تلك الفترة أن تلك الصحف قد وضعت يدها على المشاكل الحقيقية والتى احتدمت في تلك الفترة ، وإن كانت قد عرضتها من منطلق مفاهيمها الفكرية والسياسية المختلفة .

الوثائق الضائعة وأثرها على الموضوعية
في كتابة التاريخ المصرى

جمال سليم

الوثيقة جوهر المادة التاريخية ، هي الذخيرة للسلاح الذى يمسكه المؤرخ ، دون هذه الذخيرة لا يحقق المؤرخ تقدما يذكر في معركته .

ولاشك فى أن المؤرخ وكفاءته العلمية وتجاربه الذاتية ورأيه وموقفه ووجهة نظره عوامل مشتركة تساعد في إنضاج موضوعيته ، لكن بدون الوثيقة يظلُّ القمح أخضر ولا يمكن حصده .

ويحكى معبد الدير البحرى بقرية القرنة بغرب الأقصر أهمية الوثيقة التاريخية وكيف استطاع الفرعون الملك أن ينتقم من شقيقته الملكة حتشبسوت بعد موتها بإلغاء فترة حكمها من التاريخ وطمس معالمها ، فانهال على جدران معبدها يمحو ماسُطر عليها من أعمال أخته ومن إنجازاتها ، مدركا أن هذا وحده هو الذى يلغى تاريخ أخته الملكة ، ويفرغ عصرها من كل عمل عظيم قامت به . وقد سبق الفرعون إلى مثل هذا العمل اللا أخلاقى كثير من الفراعنة وسار على منواله عدد آخر من الحكام الذين كانوا يقدمون أنفسهم على حساب غيرهم وينسبون إلى عهودهم ما صنعه الآخرون .

في العصر الحديث لم يختلف الأمر كثيرا ، ولكن ظهرت تفرقة واضحة فالمجتمعات التى تتوافر فيها الوثائق التاريخية مجتمعات ديمقراطية متمدينة ، بينما تندر الوثائق وتختفى وتضيع في المجتمعات المغلقة والمتخلفة على السواء ، وهذا أمر طبيعى ، ويكفى أن نذكر أنه من بين ٣٧ جلسة سرية عقدت في مجلس النواب ومجلس الأمة ومجلس الشعب في مصرنا العزيزة في الفترة ما بين عام ١٩٣٤ وهو العام الذى بدأت فيه الحياة النيابية في مصر وعام ١٩٧٥ تقريبا لا يوجد سوى ١٩ جلسة فالأغلب والأعم من الجلسات السرية ضاع أو فقد ، أو استولى عليه صاحب سلطة أو نفوذ .

ومن هنا أصبح من المقرر على المؤرخين والباحثين والدارسين للتاريخ المصرى أن يوثقوا موضوعاتهم التاريخية من مكتبات الدولة في لندن وباريس وأمستردام وواشنطن ، وأصبح من المألوف أن نقرأ على الدوام كتباً وموضوعات تاريخية تحت عناوين أصبحت لدينا مألوفة مثل :

- ثورة يوليو في الوثائق البريطانية .
- القصر والوفد في الوثائق الأمريكية .
- الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ... إلخ .

ولاشك فى أنه من الطبيعى أن يلجأ المؤرخ لإثراء مادته إلى المصادر المختلفة ولكن يجب أن يكون المصدر الرئيسى في مادته موجوداً ومتاحا في الدولة أو المنطقة التى وقع فيها الحدث أولاً .

ويحضرنى في هذا المقام ثلاثة نماذج قد تصلح مثالاً للموضوعية المهدرة بسبب ضياع الوثائق أو اختفائها :

١) في الحركة العمالية المصرية في العشرينات والثلاثينات .

٢) في حادثة هروب الفريق عزيز المصرى باشا سنة ١٩٤١ إبّان الحرب العالمية الثانية .

٣) في دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، على إثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين .. ، حيث أعلنت بريطانيا أنها ستنهى انتدابها على تلك البلاد ، وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

أولاً .. في الحركة العمالية المصرية

كانت حركة العمال في مصر قد اشتدت إبّان ثورة ١٩١٩ بسبب تحول جزء من رأس المال المصرى من الزراعة إلى الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ونتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بعد الحرب العالمية الأولى ، فشاهدت فترة ١٩١٩ تأليف عدد كبير من النقابات ، ذكر لاكير — وفق الإحصاءات الرسمية كما يقول — أنها بلغت في سنة ١٩٢٢ في القاهرة ٣٨ وفي الإسكندرية ٢٣ وفي منطقة القنال ١٨ . وكثرت اعتصامات العمال مما دفع الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية ، والحركة الوطنية كلها بالبلشفية ، وكذّبت جريدة المنبر في مقالين في ١٣ ، ١٧ أغسطس سنة ١٩١٩ تحت عنوان (البلشفية في مصر) هذا الاتهام وأكدت أن السبب في هذا الاتهام الأجنبى يرجع إلى حركة النقابات التى انتشرت في مصر : « يقولون إن حركتنا بلشفية من جميع وجوهها وكأنهم لا يعلمون أن لنا من ديننا الحنيف عاصم يعصمنا من مبادىء البلشفية وأن الدين المسيحى كذلك ينهى عنها بتاتا ، وهذان الدينان مكونان لمجموعنا المصرى ، ليس فينا من يميل إلى إباحة الأعراض حتى يميل إلى البلشفية بل نحن أول من يحاربها في بلدنا إن كان لها أنصار ، إن العامل المصرى عندنا لا يقبل أو لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق ، فإذا قالوا إن هذه الاعتصامات دليل على تحبيذ العمال للبلشفية قلنا كلا فكل ما هنالك أن حاجة العيش قضت على العمال المساكين أن يطالبوا بزيادة من الأجر تساعدهم على القوت .. »[١] .

وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أصدر مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت بناء على طلب مراسل جريدة التيمس فتوى تندد فيها بالشيوعية ذاكراً أن طريقة جماعة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية وعلى الأخص الشريعة الإسلامية .

وكانت عناصر اليسار قد نشطت إبان ثورة ١٩١٩ في أوساط العمال ولا سيما بالإسكندرية ، واتهمت الدوائر الحاكمة البريطانية هذا النشاط بأنه نتيجة لعناصر أجنبية كانت تروج للأفكار السياسية المتطرفة في مصر ، فذكر لويد في كتابه (مصر بعد كرومر) أن الحزب الاشتراكى الإيطالى كان نشطاً في مصر نشاطا لا يقل عن نشاطه في إيطاليا . ويلاحظ في خطاب سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٢٣ يونيو هذه العبارة في آخر الخطاب : « الوفد غير راضي عن المنشورات التى تفيد إعتياد المصريين على الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان ، والحركة البلشفية وهذا يضر بقضيتنا » .[٢]

وقد شاع بين المؤرخين التقدميين في مصر رواية تفيد أن لينين قد أرسل إلى سعد زغلول تلغرافا يؤيد الثورة المصرية ويعدُ بالمساعدة ، ولكن الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية لا تحمل أى ذكر لهذا التلغراف وأغلب الظن أنه لا حقيقة لهذا الموضوع .

وحين بدأت الاتصالات بين الوفد المصرى وهو في باريس وبين دوائر حزب العمال البريطانى وتبنت صحيفة الحزب الديلى هيرالد الدفاع عن القضية المصرية ، كان سعد زغلول حريصا على أن ينفى أى التقاء بينه وبين حزب العمال من ناحية المبادىء الاجتماعية ، ففي خطاب لسعد زغلول لجريدة الجازيت في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ردّ فيه على اتهام هذه الجريدة القائل بأن الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدة الديلى هيرالد الاجتماعية ، فقال :

---

(١) د . محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، جزء (١) ، مكتبة الأنجلو ، سنة ١٩٦٣ .

(٢) المصدر السابق ، كذلك يلاحظ في مقالات الصحف البريطانية تكرار هذا الاتهام .

« أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لخطة الديلي هيرالد الاجتماعية ولكني أقول لكم ولقرائكم إني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشئون الاجتماعية ، وإن العلاقة الموجودة بين الوفد المصرى والديلي هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية ... » إلخ .

فإذا أراد باحث أو مؤرخ الكتابة عن الحركة العمالية المصرية فهل يمكن أن يتجاهل موقف السلطة من العمال ، خاصة إذا كانت هذه السلطة تنظر بشك وريبة إلى كل نشاط عمالى ونقابى .. ؟

السلطة ممثلة في وزارة الداخلية وإدارتها المختلفة لابد أن يكون لديها من أدوات الرقابة والرصد مايشفى نهم الباحث والدارس ، ولابد أن تحتوى تقاريرها المختلفة والمتنوعة على كل صغيرة وكبيرة في المساحة التى تنشط وتتحرك فيها الجماعات العمالية والتنظيمات النقابية .. حقا إن لدى الباحث جوانب أخرى يمكن أن يستكمل بها زوايا الصورة مثل الصحف وأرشيف النقابات ورؤساء النقابات وزعماء العمال وما سجلوه من ملاحظات أو مذكرات ، لكننا نعرف أن كثيراً من الزعامات العمالية قضت ردحاً كبيراً من عمرها ضيوفاً على معتقلات الحكومة وسجونها ، وكان خوفهم الدائم من الملاحقات يحول بينهم وبين الاحتفاظ بأية أوراق تكشف عن نشاطهم الذى كان عملاً غير مشروع من وجهة نظر الحكومة ، بالإضافة إلى أن الصحف في فترات معينة لا يمكن أن تعد وثائق يعتد بها نظراً للرقابة التى كانت مفروضة عليها ، فلم يكن هناك ثمة مصدر يعتد به إلاّ مالدى السلطة من معلومات ووثائق .

ويحكى الدكتور رءوف عباس حامد في مقدمة كتابه (الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧) ، يحكى أنه عندما سجل موضوع (الحركة العمالية المصرية) للماجستير صرف نحو أربع سنوات في جمع مادة البحث من أيدى القادة النقابيين الذين استطاع الوصول إليهم ، ومن أفواههم حين كان يتعرض لمسألة لا يجد بين يديه بصيصاً من النور يرشده إلى الحقيقة حولها ، ويقول بالنص : « طرقت أبواب وزارة الداخلية المصرية حيث تقبع في أرشيفها أوراق القسم المخصوص والإدارة الأوروبية وهما وحدتان اختصتا بمراقبة النشاط السياسى والنشاط العمالى ، وكنت على يقين من أن الكثير من وقائع الحركة العمالية تفيض به أضابير هذا الأرشيف ، غير أنى عدت بخفى حنين فلم يسمح لى بالاطلاع على هذه الوثائق الهامة ، ولا يزال الاطلاع عليها محظورا حتى الآن (عام ١٩٧٥) على الرغم من تغير العهود ، واختلاف الظروف ، لذلك حاولت أن أعوض هذا النقص الخطير في مادة البحث برصد أخبار الحركة العمالية في الصحف المعاصرة ، والرجوع إلى من وجدتهم على قيد الحياة من القادة النقابيين ، لاستجلاء بعض ماغمض منها ، محاولاً الوصول إلى صورة دقيقة إلى حد ما لوقائع الحركة العمالية المصرية ودورها في تاريخ مصر المعاصر ، وأنهيت هذه الدراسة عام ١٩٦٦ ونلت بها درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، ونشرت في كتاب صدر سنة ١٩٦٨ » .[٣]

وقد ظل الباحث المؤرخ يعتقد فى أن نقص الوثائق وعدم التصريح بالاطلاع عليها يخل بالموضوعية في دراسته للحركة العمالية المصرية ، إلى أن أتيحت له فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية الخاصة بالفترة من ١٩٢٤ — ١٩٣٧ فوجد أنها تلقى أضواء على بعض جوانب الحركة النقابية والنشاط العمالى تضيف الكثير إلى معلوماتنا حول هذا الموضوع .

ويذكر المؤرخ الدكتور رءوف عباس أن الوثائق . التى يتضمنها الكتاب مصدرها الأصلى وزارة الداخلية المصرية وإدارة الأمن العام بها على وجه التحديد ، فهى تتيح لنا الالتفاف حول قرار الحظر غير المنطقى الذى يحول بين الباحثين وبين الاطلاع على وثائق الحركة السياسية عامة والمودعة بأرشيف الداخلية ، فهذه الوثائق عبارة عن مجموعة من التقارير كتبها مدير الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية وكان انجليزيا يدعى كين بويد ، أو كتبها بعض مساعديه مثل جريفز الذى اختص

---

(٣) د. رؤوف عباس ، الحركة العمالية المصرية في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ — ١٩٣٧ ، عالم الكتب ، ١٩٧٥ .

بشئون العمل والعمال ، أو الميجور أنسون الذى أسند إليه القسم المخصوص مهمة مراقبة النشاط العمالى ، وكتبت هذه التقارير استجابة لطلب دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة أحيانا ، ووزارة الخارجية البريطانية أحيانا أخرى ، وأصول هذه الوثائق مودعة بدار المحفوظات البريطانية بلندن .. »[٤]

ترى كيف وصلت هذه الوثائق إلى الخارجية البريطانية .. ؟

لقد أنهت ثورة ١٩١٩ السيادة الإنجليزية على مصر ، فنالت مصر استقلالها بناء على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع التحفظات المشهورة التى ترك أمر بحثها لمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا فيما بعد ، وبذلك انتهت من الناحية النظرية السيطرة المباشرة لبريطانيا على شئون مصر ، وقنع المندوب السامى البريطانى بتوجيه السياسة المصرية من وراء ستار من خلال أعوان الإنجليز من الساسة المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز الذين ظلوا يحتلون مراكز هامة بوزارات الداخلية والمالية والعدل والأشغال العمومية وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية ، واستطاع المندوب السامى البريطانى أن يضع أسس مواجهة المشاكل التى تعتبر من أدق الشئون الداخلية للبلاد وأن يضمن تنفيذ تلك السياسة من خلال الأعوان المصريين ، وكبار الموظفين الإنجليز ، وقُدِّر لتلك السياسات أن تعمِّر طويلا بفضل بقاء أولئك الموظفين الكبار فى مراكزهم الهامة . وكانت الحركة العمالية من المسائل الدقيقة التى نالت قسطاً كبيراً من اهتمام الإنجليز ، وبصفة خاصة فى مطلع العشرينات وعلى مرّ الفترة التى سبقت وتلت توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، لما ترتب على تلك الحركة من آثار هامة على الحركة السياسية فى البلاد وعلى المصالح الاقتصادية الأجنبية والوطنية ، لذلك راح كبار الموظفين بوزارة الداخلية — الذين دخل فى اختصاصهم مراقبة العمل والعمال — يمدون المندوب السامى البريطانى ووزارة الخارجية البريطانية بتفاصيل الحركة اليومية للطبقة العاملة المصرية وتنظيمها النقابى ، وارتباطاتها السياسية ، وقدموا الأفكار التى يرون فيها الحل الأمثل الذى يضمن وضع الطبقة العاملة المصرية داخل إطار محدد يقلل من فعاليتها فى الحركة السياسية .

ولمّا كان هؤلاء الموظفون فى نهاية الأمر يعملون لدى الحكومة المصرية فإن نسخاً من هذه التقارير كانت بطبيعة الحال تصل إلى إدارة الأمن وأرشيف الداخلية لأن انجلترا إذا أرادت أن تضمن تنفيذ سياستها أو توجيهاتها فعلى الأقل ينبغى أن يكون لدى هؤلاء صورة لما يجرى على أرض وطنهم . وعلى أية حال فهذه الوثائق المصرية الأصل والمصدر ليس لها وجود هنا أو ضائعة أو ممنوعة لكنها موجودة فى دار المحفوظات البريطانية بلندن .

وهذه الوثائق يصل مجموعها فى الكتاب إلى ٣٣ وثيقة تتناول الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٧ ، ولنلتقط واحدة من هذه الوثائق لنرى أهميتها ، وندرك ضرورة وجود مثل هذه الوثائق تحت يد الباحثين .

الوثيقة الأولى رقم ٩٣٢١/١٢٣ : مؤرخة ١٩٢٤/٧/٢٤ من جريفز مرفق بها تقرير الميجور كابير وآخرون تحت عنوان (مذكرة عن الاضطرابات العمالية فى مصر) ، يقول نص الوثيقة :

الاضطرابات العمالية فى مصر ثمرة الظروف الحالية ، ورغم أن الاضطرابات كانت تقع أحيانا فى الماضى فإنه من النادر أن تبلغ درجة كبيرة من الحدة أو تستمر لوقت طويل . وخلال العام الماضى أو العامين الماضيين أثمر نشاط جوزيف روزنتال فى نشر الدعوة الشيوعية بعد أن قضى سنوات عديدة فى دراسة المبادىء الروسية السوفييتية التى تربطه بها نوع من العلاقات الرسمية . وقام محمود حسنى العرابى تلميذ روزنتال بتأسيس الحزب الاشتراكى المصرى أخيراً بمساعدة المحامى السورى أنطون مارون والشيخ صفوان أبو الفتح وعدد محدود من الأفراد . وعلى الرغم من أن المبادىء التى أعلنها الحزب أقل تطرفا من

(٤) المصدر السابق ص ٤ ، ٥ .

تلك التى تدعو لها الشيوعية فإنه يبدو أن الحزب يريد القيام بثورة اجتماعية وعمالية . ولم يقم روزنتال حتى الآن بدور علنى فى نشاط الحزب الاشتراكى المصرى ولكن من المعتقد أنه يعمل الآن على توحيد الصفوف بين الوطنيين والعمال . وترجع معظم الإضرابات التى وقعت خلال الشهور الاثنى عشر الأخيرة إلى تحريض أعضاء الحزب الاشتراكى ، وقد وجهت الإضرابات الأولى التى وقعت خلال هذه الفترة بصورة تجاوزت حدود الشرعية القانونية وازدادت الاضرابات انتشاراً في المرحلة الأخيرة كما أوغلت في التصرفات غير القانونية .

ومرفق ملخص مستقى من مقتطفات من التقارير التى تُعد كل أسبوعين عن « الأحوال العامة » يتضح منها أبعاد هذه الحركة وتبين الطريقة التى تنتشر بها الإضرابات واتجاهات تلك الإضرابات .

وقد مرت بضعة أيام دون أن يقع إضراب أو أن يكون ثمة إنذار بوقوع إضراب ، ولا ريب أن تقديم مشروع قانون رشيد إلى الدورة البرلمانية القادمة ، مع ارتباطه بقرارات صارمة تصدر عن مجلس الوزراء لإقرار النظام إنما هو أمر ضرورى للعودة بالأوضاع العمالية إلى ما يقرب من الحالة الطبيعية .

وقد ألقى القبض على روزنتال أخيراً وتعتزم الحكومة ترحيله خارج البلاد إذا وجدوا دولة تقبله ، وهو يزعم أنه من الرعايا المصريين ، ولكن لن يؤدى ذلك من الناحية القانونية إلى تعويق عملية ترحيله إذا أقيم برهان ــ على سبيل المثال ــ على أنه من أصل فلسطينى .

وسيقدم قادة الحزب الاشتراكى المصرى الذين ألقى القبض عليهم في ٢٤ مارس إلى محكمة الجنايات بتهمة الترويج لأفكار ثورية تتعارض مع مبادىء الدستور المصرى ، وتحريض العمال على استخدام العنف في مواجهة أصحاب الأعمال .

ولاشك أن الاتحاد العام لنقابات العمال الذى تكونّ أخيراً برئاسة عبد الرحمن فهمى بك يقوم بتدعيم الوعى الطبقى في نفوس العمال المصريين كما أن نفوذ رئيسه الذى يتسم بالجهل التام بمسائل العمال ، والذى لم يسع لأن ينتخب لهذا المنصب إلاّ لإرضاء طموحه السياسى ، لابد أن يكون ضاراً . وللحيلولة دون ذلك ، يتم السعى لحض العمال على عدم الثقة بعبد الرحمن فهمى ، مما يحول دون تحوله إلى ديكتاتور للعمال ، ومن المحتمل لو بقى الزغلوليون في الحكم أن يكافئوه على خدماته السابقة بتعيينه أول وزير للعمل في مصر .

ومن بين أسباب الاضطرابات الحالية مايأتى :

١ ــ عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المتطلبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ ــ عولجت الاضطرابات عند قيامها في معظم الأحوال بالتخاذل والتردد ، فإن سياسة التوفيق التى تتجه إلى التركيز على الاحتفاظ بأصوات الناخبين ، أدت في كثير من الأحوال إلى منع البوليس من التدخل الضرورى .

٣ ــ عومل المحرضون على الشغب بقدر كبير من الليونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراحهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة .

٤ ــ في كثير من الأحوال اعْتُرِف بالمشاغبين المحترفين ممثلين للعمال ومتحدثين بلسانهم ، رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التى حدثت بها الاضطرابات .

٥ ــ وجود سعد زغلول باشا في السلطة الذى يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم ، عندما ينشب أى صراع بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوروبيين . كما أن الإجراءات الغامضة نسبيا التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الاشتراكيين الشيوعيين

لم تخدع الكثير من العمال ، ولكننا لا يجب أن ننسى أن رئيس الوزراء عبر عن نفسه في حفل شاى أقامه عمال هليوبوليس بصورة تنضح بالتملق للجماهير .

ويقدم الملخص المرفق صورة للأوضاع العمالية منذ ٦ فبراير ١٩٢٤ وقد أضفنا إليها مذكرة قدمها لى المدير الحالى بشركة سكك حديد الدلتا بشأن إضراب عمال شركته وهى تحتوى على معلومات هامة .[٥]

ثانياً .. في حادثة هروب الفريق عزيز المصرى باشا

على الرغم من مضى أكثر من أربعين عاماً على حادثة هروب الفريق عزيز المصرى أول رئيس أركان حرب مصرى للقوات المسلحة المصرية سنة ١٩٣٨ وقائد عام جيوش العرب والترك في بنى غازى إبان الحرب التركية الإيطالية والمدرس المصرى الوحيد بكلية أركان الحرب الألمانية في الحرب العالمية الأولى وصاحب الدور البارز في الحركة الوطنية المصرية ، ويصفه الأستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بأنه بمثابة الأب الروحى لأجيال من الثوار المصريين ومن أبرزهم الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢[٦] بل هو يعد بمثابة أكبر من الأب الروحي بالنسبة للرئيس الراحل أنور السادات وقد خصه بصفحات كاملة من كتابه البحث عن الذات .[٧] نعم على الرغم من مضي أكثر من أربعين عاماً على هذا الحادث فما زالت غوامضه كما هي منذ وقوع الحادث في الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ ، لا يعرف أحد على وجه الدقة لماذا شرع في الهرب هذا القائد الكبير وإلى أين كان يريد أن يتجه والحرب دائرة بين المحور والحلفاء ، أكان يريد الذهاب إلى الألمان ليتحالف معهم ضد الإنجليز ويضع خبرته بين أيديهم ، أم كان يريد حقا التوسط للصلح بين الثوار في العراق وبين الإنجليز .. ؟ أم كان يريد الذهاب إلى أبعد من ذلك وينضم إلى العراقيين في ثورتهم ضد المستعمرين ، أم كان حادث الهروب مجرد نزوة .. ؟ ثم عندما قبض عليه وحوكم وظلت المحاكمة أكثر من عام وأفرج عنه فجأة بمجرد عودة حكومة النحاس إلى الحكم إثر حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، من أفرج عنه ، أو على وجه الدقة من هي السلطة التى تدخلت لدى رئيس الوزراء في ذلك الوقت وأوحت إليه بصدور قرار الإفراج عنه .. ولماذا .. ؟

إن المؤرخ المدقق الدكتور محمد عبد الرحمن برج في كتابه عن عزيز المصرى يذكر بمرارة في الصفحة ١٢١ من كتابه : **« حين أتحدث عن الإفراج عن عزيز المصرى بشأن محاولته الهروب لا أجد الأدلة التى تجعلنى أقطع بأن هذه الجهة أو تلك هي التى قررت الإفراج عنه .. »** .[٨] ماذا يعنى هذا ..؟ يعنى ضياع الوثائق والأدلة التى تجعل المؤرخ أكثر ثقة وموضوعية في التاريخ الذى يقدمه .

ولنتعرف في إيجاز شديد على حادث الهرب أولاً ..

في الساعة الثانية بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ مايو سنة ١٩٤١ تلقى عبد الرحمن الطوير النائب العام بلاغا « تليفونياً » من سليم زكى (بك) وكيل حكمدار بوليس القاهرة بأن حسين سرى باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام يطلب منه الانتقال لمقابلته بمكتب وزير الدفاع .. وكان حسين سرى باشا ـــ بالإضافة إلى منصبى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ـــ يتولى منصب وزير الدفاع .. فذهب النائب العام إلى هناك حيث أبلغه بأن طائرة حربية مصرية سقطت بأرض

---

(٥) المصدر السابق ص ٦٧ ـــ ٧٠ .

(٦) د . محمد عبد الرحمن برج ، عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ٢ .

(٧) أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ٣١ وما بعدها .

(٨) د . برج ـــ عزيز المصرى والحركة الوطنية المصرية ـــ جزء (٢) ، ١٩٨٠ ، ص ١٢١ .

تابعة لمركز قليوب .. وأن عزيز المصرى باشا الرئيس السابق لهيئة أركان حرب الجيش المصرى ذهب في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل إلى منزل معاون قليوب وطلب منه سيارة لتوصيله إلى القاهرة لأنه كان عائداً من عقد قران في ميت غمر وتعطلت سيارته وكان معه شخصان لم يتعرف عليهما المعاون .. ولم يجد المعاون سيارة وأحضر بوكسفورد مركز قليوب وأركب فيه عزيز باشا وزميليه ووصلوا إلى نقطة بوليس شبرا وهناك استأجروا سيارة تاكسى إلى القاهرة وفي الساعة الرابعة من صباح اليوم (١٦ مايو) لوحظ انقطاع التيار الكهربائى في منطقة بلدة قها وظهر أن السبب وجود سلك كهربائى مقطوع وبالقرب منه طائرة حربية واقعة على الأرض .

كان هذا هو أول بلاغ عن الطائرة التى هرب بها عزيز المصرى وسقوطها في قليوب .. وبعد معاينة الطائرة والحقائب التى كانت بها .. تبين أن الذى كان يركبها ثلاثة هم عزيز المصرى ، والضابط الطيار حسين ذو الفقار صبرى ، والضابط الطيار عبد المنعم عبد الرءوف .

وبدأ البحث عن الأشخاص الثلاثة فلم يعثر لهم على أثر .. وسألت النيابة الفريق إبراهيم عطاالله (باشا) رئيس هيئة أركان الحرب فقال إن الطائرة ماركة إنشن نمرة ٢٠٥ بمحركين وكان بها عشر حقائب خاصة بعزيز المصرى والضابطين .

وسأل النائب العام عدداً من الطيارين الذين كانوا بقاعدة ألماظة وهي القاعدة التى أقلعت منها الطائرة .. ومن الطيارين مذكور أبو العز وهو وقتها ضابط طيار ثان يعمل بصيانة الأسراب فقال إن الطيار حسين ذو الفقار صبرى كان يسأل عن الطائرة ٢٠٥ الإنشن وصلاحيتها لأهميتها مستنتجاً أن هناك سفراً قريباً لأن مدير سلاح الطيران يمر كل يوم ويسأل عن صلاحية الطائرات .

وكانت أقوال عبد اللطيف البغدادى وهو وقتها ضابط ثان — وقد ذهب مع قائد الجناح الميقاتى لمعاينة الطائرة — أن بعض الخرائط التى وجدها بالطائرة مرسوم عليها بالقلم الرصاص طريق من ألماظة إلى مرسى مطروح وآخر من ألماظة إلى الإسكندرية إلى مرسى مطروح ثم وجد خريطة أخرى مرسوماً عليها طريق ألماظة — بورسعيد — بيروت .. وثالثة عليها رسم من ألماظة — دمياط — بيروت .. وذكر عبد اللطيف البغدادى أن الطريق يتراوح طوله بين ٣٦٠ و ٣٨٠ كيلو مترا .

وسأل عدد من الطيارين عن اتجاهات الضابطين حسين وعبد المنعم فأجمعوا على أنهما كانا متأثرين بألمانيا ويعتقدان أن الألمان سوف ينتصرون في الحرب .

وقرر سعيد الألفى قائد كتيبة السوارى وسلاح الكلاب البوليسية بكلية البوليس الملكية — وهي الكلية التى كان يديرها فيما مضى عزيز المصرى — أنه كان يعرف عزيز المصرى وأنه هو الذى عينه في هذا المنصب وهو مدين له بالفضل .. وأنه لا يعرف من أصدقاء عزيز المصرى سوى الدكتور سيد شكرى وحافظ عفيفى باشا وقال إنه يبدو أن هذه العلاقة نشأت أيام حرب طرابلس .. وقال إنه كان يشرف على حديقة عزيز باشا بعين شمس عندما كان مع « مولانا الملك فاروق في انجلترا » .

فاستدعت النيابة الدكتور سيد شكرى (بك) وسألته عن نوع العلاقة التى تربطه بعزيز المصرى باشا في محاولة لتعرُّف أسباب هروب عزيز المصرى والمكان الذى قد يكون قد لجأ إليه .. فقال الدكتور شكرى إن العلاقة بينهما نشأت سنة ١٩١١ عندما قامت الحرب بين تركيا وإيطاليا وكان الدكتور شكرى أحد أفراد البعثة الطبية للهلال الأحمر في المستشفيات المصرية ببنى غازى وكان عزيز المصرى باشا قائد جيوش العرب والأتراك في بنى غازى .. وقد وقعت فيها حوادث دعمت هذه الصلة وعندما عاد عزيز باشا إلى تركيا حوكم وصدر عليه حكم بالإعدام « وقامت في مصر حركة شعبية للدفاع عنه » .. وبعد ذلك « قامت الحرب العظمى (الأولى) وانقطعت أخباره عنا ثم قابلته صدفة في خط المطرية وقال لى أنا

لي بيت هنا ثم بعد ذلك ذهب إلى أوروبا ومُنع من دخول مصر في ذلك الوقت ولجأ إلى أصدقائه في مصر ولم أكن منهم في ذلك الوقت لانقطاع أخباره عنا بعد سفره إلى أوروبا .. وإنما كان منهم حافظ عفيفى باشا الذى كان في مركز يسمح له بأن يساعده وفعلاً ساعده وعاد إلى مصر ولم تكن الظروف تسمح بتعيينه في وظيفة ما .. إنما عينوا زوجته الأمريكية مدرسة في مدرسة السنية وعندما جاءت وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٢٩ عين مديراً لمدرسة البوليس فعادت علاقتنا مع بعض .. »

وسأله النائب العام عن رأى عزيز المصرى في السياسة المصرية .. فقال إن رأيه « أنها كانت (مش كويسة) وكان يجهر بهذا الرأى دائما . ومن جهة أنه كان رئيس هيئة أركان حرب الجيش كان يقول إنه يجب أن يكون لمصر جيش ولكن الإنجليز يعارضون في عمل جيش لمصر ولو كان لمصر جيش كان حارب الآن بجانب الإنجليز » ..

وقال الدكتور سيد شكرى إن عزيز باشا لم يكن يتكلم لي (عمّن سوف ينتصر في الحرب) لأنه لا يمكن أن يقدر ما عند الطرفين من القوة وكان يقول إن ألمانيا ستخسر الحرب إذا دخلتها أمريكا .

وسأله النائب العام هل كان له أصدقاء في سوريا أو العراق .. فنفى .. فسأله ألم تكن لديه مشروعات سياسية فقال إنه رجل خيالى .. فسئل : ألم يذكر العراق وحوادثها الأخيرة (يقصد ثورة رشيد عالى الكيلانى وانقلابه وحربه ضد الإنجليز) .. فرد الدكتور شكرى بأنه كان يقول « الجماعة العراقيين لازم يكونوا مجانين إن كانوا عملوا هذه الثورة من غير مايكونوا متفقين مع ألمانيا » .. وقال « إن عزيز باشا كان قد سافر إلى كل من سوريا والعراق وإيران للبحث عن عمل فلم يجد وأرسل للدكتور شكرى فنصحه بالرجوع إلى مصر وكان قد تزوج في العراق بزوجته الأمريكية » « وأنا أعرف أنه ـــ أى عزيز المصرى ـــ يؤمن بالوحدة العربية ويعتقد أنه من الممكن للأمم العربية أن تتحد وتعمل حلفا عربيا » .

وسألت النيابة فتحى رضوان المحامى وكان مازال شابا عمره ٣٠ عاما ، وكان محامياً عن عزيز المصرى في قضية رفعها ضد وزارتى المالية والدفاع بالتعويض لإحالته إلى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ومازالت جلساتها مستمرة وكان آخر جلسة لها منذ عدة أيام .. وقد قابل عزيز المصرى قبلها بيومين .. وكانت المقابلة خاصة بورقة خاصة بخدمته في تركيا فطلب أن يؤجل القضية أجلا واسعا فسأله النائب العام ألم تلاحظ أنه كان يصفى بعض أمواله وأملاكه في مصر .. ؟

فرد فتحى رضوان بأن وزارة المالية كانت قد صرفت له مكافأة ٢٠٠٠ جنيه وكان مدينا لعبد العزيز فهمى باشا المحامى ومدينا أيضا للدكتور سيد شكرى « إنما هو أصدر توكيلاً لى ولمحام فرنسى اسمه لا هو فارى لبيع منزله في عين شمس والذى كان المسيو لا هو فارى قد عثر له على مشتر بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه » .

فسأله النائب العام عن ميول عزيز المصرى السياسية .. فقال فتحى رضوان بأن « عزيز المصرى كان راجل صريح » « وكان دائم السخط على السياسة التى تنتهجها جميع الأحزاب لأنها سياسة ارتجالية وكان لا يفرق بين حزب وحزب ولا بين شخص وشخص فيما عدا محمد محمود باشا الذى كان يقول إننى مدين له لأنه عيننى مديرا لمدرسة البوليس ، وفيما عدا على باشا ماهر الذى كان يلومه في الفترة الأخيرة لأنه طلب إليه أن ينقله من وزارة الحربية إلى عمل مدنى يبعده عن الاحتكاك بالمسائل الحرجة وكان يقول لو أن على باشا عيننى ناظراً لمدرسة بنات لكنت أكثر إنتاجا للبلد ، وأما رأيه في حزب مصر الفتاة ـــ فتحى رضوان كان سكرتيرا للحزب ـــ فكان يتلخص في أنه لم يحقق الأمل الذى عُقِد عليه إذكان يرجو من مصر الفتاة أن تكون مدرسة ثقافية وجسمانية وأن حزب مصر الفتاة بعد مضى ٧ سنين من تكوينه لا يجد الإنسان في جريدته شيئا مغذياً يُقرأ ولا في خطب رؤسائه شيئا يختلف كثيراً عن الأقوال التى تلقى في الأحزاب الأخرى

وكان يعيرنا لأننا لا نعرف تاريخ بلدنا على الوجه الصحيح وأن سياسة أحمد حسين وطريقة إدارته للحزب لا تدع مجالا لغيره من زملائه الشبان في التعاون معه وأمّا رأى عزيز المصرى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فتقدر في دورين :

أولهما أيام كان رئيسا لأركان حرب الجيش فكان يقول إن الإنجليز يظلمونه إذ يعتبرونه عدواً لهم وأنه بذل كل ما في وسعه لإضعاف هذه الفكرة عندهم فكان يزورهم ويدعوهم إلى بيته وأنه نجح أخيراً في ثنائهم عليه ورضائهم عنه حتى أن أول أزمة حدثت في وزارة الدفاع بعد تعيينه كانت بسبب أن رئيس البعثة العسكرية البريطانية أرسل إلى عزيز باشا خطابا يقول له فيه إن اتصال البعثة سيكون معه مباشرة فرأى وزير الدفاع وقتئذٍ في هذا تخطياً له واتهم عزيز باشا بأن هذا التخطى كان بالتواطؤ بينه وبين البعثة .

وثانيهما .. كان بعد خروجه من الجيش فكان عزيز المصرى يقول إن مركز الإنجليز الحربى إذا كان قد ساء في الشرق الأدنى فجريرة هذا واقعة على المصريين لا على الإنجليز لأنهم لم يحسنوا تدعيم مركزه ـــ أى مركز عزيز باشا ـــ الأمر الذى لو تم لاستطاع أن يبذل لهم نصحاً عسكرياً أو سياسياً يفيدهم كثيراً من الوجهة الحربية وأن السياسيين الإنجليز يسيرون في مصر على سياسة قديمة أساسها الاعتماد على بعض باشوات فاقدى الشخصية وأن انجلترا تدفع ثمن هذه السياسة الذى يلخصه في انتصارات الألمان المتكررة ولست في حاجة إلى القول بأن عزيز باشا يضمر للألمان إعجابا شديداً يبرره بأنه قضى عهداً طويلاً في ألمانيا تتلمذ فيه عليهم وعرف بعض كبارهم مع احتقار ظاهر للطليان » .(٩)

هذا وقد قبض على عزيز المصرى في ٦ يونيو سنة ١٩٤١ وبدأت محاكمته عسكريا في ١٩٤١/١٠/٩ ثم تأجلت القضية إلى ١٩٤١/١١/٢٢ ثم إلى ١٩٤١/١١/٢٩ ثم إلى ١٩٤٢/١/٥ وساءت صحة عزيز المصرى ونقل إلى المستشفى وتغيرت الحكومة ووقعت أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وجاء النحاس باشا إلى الحكم حيث أصدر قراراً بالإفراج عنه في السادس من مارس سنة ١٩٤٢ وأغلق ملف قضية هروبه ، لكن كانت هناك ورقة لم تصل إلى هذا الملف أو لم تعرف طريقها إليه رغم أن هذه الورقة أو هذه الوثيقة وصلت إلى القاهرة قبل إغلاق هذا الملف فهى مؤرخة في الثانى من أغسطس سنة ١٩٤١ ، وهذه الوثيقة التى ضاعت من ملف القضية عثرت عليها بمحض الصدفة أثناء اشتراكى مع صديقى وأستاذى الراحل الدكتور محمد أنيس ومع عدد من الزملاء الآخرين فى فرز أوراق قصر عابدين التى كانت نواة لمركز تاريخ مصر المعاصر الذى تولى رئاسته الدكتور أنيس في بداية إنشائه ..

وهذه الوثيقة التى كان يجب أن يوضع أصلها في ملف قضية هروب عزيز المصرى فتكشف غموضها وتجيب عن كثير من الأسئلة المثارة وتجعل مادة « هروب عزيز المصرى » أكثر موضوعية ، هذه الوثيقة عبارة عن شهادة رسمية قدمتها السفارة البريطانية بالقاهرة إلى المحكمة ـــ لكنها بالطبع لم تصل إليها أو وصلت إليها ثم سُلخت من ملف القضية ووصلت صورة منها إلى القصر الملكى ، يتضح منها أن الضابط ثورنهيل الذى كان مشكوكا في وجوده كان في انجلترا وقد استفسرت منه السفارة عن اتصاله بعزيز المصرى فكتب إليها تقريرا عن الاتصال قال فيه إنه قابل عزيز المصرى صباح يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤١ ـــ أى قبل الهروب بأربعة أيام ـــ حيث أخبره أن لديه اقتراحا للبريجادير كلا يتون رئيس المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط والمشرف على القلم السياسى وقال إنه يمكن إيجاد وسيلة للتفاهم مع قواد الثورة العراقية ... وقال ثورنهيل إن هذه المقابلة تمت في بنسيون فيينواز حيث دار فيها الاتفاق على سفره إلى العراق .. فالسفر إذن بناء على اتفاق .. !!

(٩) جمال سليم ـــ قراءة جديدة في حادث ٤ فبراير ـــ دار الشعب ، ١٩٧٥ ، ص ٥٢ وما بعدها .

وقال ثورنهيل في تقريره إننى سألت الباشا ليوضح اقتراحه أكثر للبريجادير كلا يتون وإن عزيز المصرى عرض نظام الدومنيون للشعوب العربية وأنه خيرحال للشعوب العربية أن تنضم إلى جامعة الأمم البريطانية تحت نظام الدومنيون ـــ ما يشبه الكومنولث البريطاني ـــ وهذا المشروع كان يؤيده الشيخ ضيا طيطابا رئيس الوزارة الإيرانية سابقا والسكرتير الحالى للجامعة الإسلامية ..... إلخ[١٠] فظهور الوثيقة من شأنه أن يغير الفكرة التى كانت سائدة عن حادث الهروب ..!

ثالثا .. دخول مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨

مما لا شك فيه أن دخول مصر حرب فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وتوقيت دخول الحرب وظروف هذا التوقيت كانت فخا أعد بعناية.[١١]، وقد ترددت أقوال كثيرة في صفحات مذكرات الساسة والمؤرخين والباحثين والكتاب الصحفيين أن الوزارة المسئولة كانت آخر من يعلم أن قواتها دخلت الحرب، وأن الذى أعلن الحرب هو القائد الأعلى للجيش المصرى وهو الملك فاروق، ويذكر الكاتب الصحفى جلال الدين الحمامصى في كتابه معركة نزاهة الحكم أنه بعد أن خرجت الصحف في صباح ذلك اليوم (١٥ مايو سنة ١٩٤٨) لتعلن دخول القوات المصرية أرض فلسطين لتطهرها من العصابات الصهيونية، في ذلك اليوم، ذهب أحد الوزراء السعديين إلى النقراشى باشا في بيته ليلومه ويعاتبه باعتباره رئيس الوزراء ورئيس الحزب السعدى، لأن أعضاء الوزارة علموا بالنبأ من الصحف، فصمت النقراشى باشا، ثم واجه زميله قائلا « وأنا أيضاً علمته من الصحف ».[١٢]

وفي أحدث كتاب تناول هذا الموضوع وأعنى به « ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل » أن الرأى في مصر الرسمية كان يتجه إلى التروى في دخول الحرب، والتركيز على جلاء البريطانيين، وإعادة تسليح الجيش المصرى قبل الاقتراب من ساحة الصراع المسلح في فلسطين ضد الدولة الإسرائيلية.

« وقد وقف النقراشى باشا رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت، وقف بالفعل في جلسات سرية أمام البرلمان المصرى في شهر أبريل من سنة ١٩٤٨، وأوضح الأسباب التى تدعو حكومته إلى التروى قبل دخول ساحة الصراع المسلح في فلسطين، وكانت وجهة نظر النقراشى باشا كما شرحها أمام البرلمان، أن دخول قوات مصرية إلى فلسطين في هذه الظروف قد يكون محفوفا بمخاطر أبرزها مايلى :

١ ـــ إن أية قوات مصرية تدخل إلى فلسطين سوف تجد أن قاعدة قناة السويس البريطانية تقف وراءها حاجزاً دون الأراضى المصرية، التى هي قاعدتها الأساسية في كل ما تحتاج إليه من دعم وإمداد وهذا وضع خطر.

٢ ـــ إنه في مفاوضاته مع الإنجليز من أجل الجلاء أصر دائما على قدرة الجيش المصرى، إذا تم تسليحه، على ملء الفراغ الذى يمكن أن ينشأ عن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس، فإذا حدث ـــ لا سمح الله (نص كلامه) ـــ أن واجه الجيش مشكلة في فلسطين، فإن حجته أمام الإنجليز سوف تنهار، لأنه سوف يظهر أمامهم وأمام غيرهم، أن الجيش المصرى غير قادر على ملء الفراغ، ومن ثم يكون ذلك مبررا لاستمرار البقاء البريطانى في قاعدة قناة السويس بل وتدعيمه.

٣ ـــ إن أوضاع الجيش المصرى في الوقت الراهن لم تمكنه من تسليح نفسه على النحو الكافى وأن الحكومة على أى حال في صدد محاولة لتسليح الجيش المصرى بما يلزمه من خلال مصادر غير بريطانية.

---

(١٠) المصدر السابق، صورة الوثيقة ص ٥١ ثم ص ٦٤ ـــ ٦٦.

(١١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٩١.

(١٢) جلال الحمامصى، معركة نزاهة الحكم ـــ القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٢١.

وبدا الكلام مقنعا أمام البرلمان ، وكانت هناك حماسة شديدة لقوات من المتطوعين المصريين تذهب للقتال في فلسطين جنباً إلى جنب مع قوات شعبية فلسطينية وعربية ، والحقيقة أن هذه القوات جرى إرسالها إلى فلسطين بقيادة ضابط مصرى ممتاز وهو القائمقام أحمد عبد العزيز بموافقة وترتيب من الحكومة المصرية التى وجدت أن قوة من المتطوعين المصريين ، حتى وإن كانت قيادتها لضباط من الجيش المصرى النظامى ، أمر يختلف عن دخول الجيش المصرى رسمياً إلى حرب فلسطين ، كان ذلك في الواقع حلاً توفيقياً بين ضرورتين (١) ضرورة مساعدة الشعب الفلسطينى خصوصا إذا كان نضاله يحقق مصلحة أمنية وتاريخية مصرية في نفس الوقت ، (٢) والضرورة الثانية هي مجموعة الحجج العملية التى أبداها رئيس الوزراء أمام البرلمان المصرى » .[١٣]

وواضح أن هذا الكتاب الحديث جداً وتناول موضوع حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ يستند إلى وثائق هامة وحاسمة وهى الجلسات السرية للبرلمان المصرى ، والواقع أن هذه الجلسات ضائعة ولا وجود لها ، وبالتالى لا يمكن للمرء الاطمئنان إلى موضوعية هذه المادة التاريخية .. ، والمرة الوحيدة التى ظهرت فيها هذه الوثائق الهامة هى محاكمات محكمة الثورة التى عقدت في سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة وكان يرأسها عبد اللطيف البغدادى وعضوية أنور السادات وحسن إبراهيم وكان المتهم هو إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس وزراء مصر في أواخر الأربعينات وبعد أن انتهت محاكمته بالحكم عليه بالإعدام شنقاً ومصادرة أمواله وممتلكاته في الأول من أكتوبر سنة ١٩٥٣ اختفت هذه الوثائق و لم تظهر بعد ذلك أبدا ..

فماذا تقول هذه الوثائق .. ؟

- إن حيدر باشا وزير الحربية ذكر لمجلسى النواب والشيوخ أن الجيش مستعد لدخول الحرب وأن الاستعداد على أتمه[١٤] طبقا لأقوال إبراهيم عبد الهادى .
- عندما حضر حيدر باشا للشهادة قال عكس ذلك وذكر أن البيانات كلها كانت تقول بتعذر دخول الجيش في الحرب وبأن حالة التسليح فى الجيش كانت سيئة ، وأن النقراشى باشا رغم سماعه لهذه البيانات قال لابد من دخول الحرب[١٥] .
- البغدادى يسأل الشاهد حيدر باشا

ــ يعنى الضباط تقدموا ببيان عن الحالة السيئة ورئيس الحكومة بالرغم من ذلك قال لابد من دخول الحرب وكان قراره هذا قبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء .. ؟

ــ أيـوه .. أظـن ..

ــ بعد كده عرض على مجلس الوزراء .. ؟

ــ نـــعم ..

ــ هل وافق مجلس الوزراء على دخول الحرب .. ؟

ــ وافـــق ..

ــ بالأغلبية أو بالإجماع .. ؟

ــ بالإجماع ..

ــ لما بدأ تم المعركة ولمستم النقص الموجود في الجيش والجيش مش قادر يقوم بمهمته ....

---

(١٣) محمد حسنين هيكل ــ ملفات السويس ــ الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(١٤) صالح صالح أمين حسان كامل ــ محكمة الثورة ــ جزء (١) ، ص ١٠١ (الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٥٢ محاكمة إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الأسبق ورئيس الديوان الملكى ورئيس الحزب السعدى) .

(١٥) المصدر السابق ص ١٠٣ .

ــ بدأت المعركة وكان الجيش له الشرف في أن أحرز بعد انتصارات وبعدين مشى لغاية أسدود وبعدين حصل ماحصل وما هو معروف بأن جيش الأردن وعلى رأسه جلوب باشا انسحبوا من اللد والرملة وحصل أن مجلس الأمن بالذات قرر وقف إطلاق النار فأوقف إطلاق النار ..(١٦)

● وينتقل المدعى العام ورئيس الجلسة مع الشاهد حيدر باشا والمتهم إبراهيم عبد الهادى حول تحديد مسئولية دخول الحرب ..

س ــ من هم الأفراد المسئولون عن دخول مصر حرب فلسطين .. ؟

حيدر ــ الملك قبل كل شيء ويتبعه رئيس الحكومة .

س ــ الملك وحده .. ؟

حيدر ــ يعنى إذا كان الملك له مستشار يبقى المستشار ينقل الرأى من رئيس الحكومة للملك .

س ــ هل أفهم من هذا أن المسئولين عن دخول الحرب هم فاروق ثم رئيس الديوان المتهم إبراهيم عبد الهادى ثم رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى .. ؟

حيدر ــ الكلام اللى قلته إن الملك هو المسئول وبعد ذلك سئلت سؤالا فقلت بالطبع إن مستشاريه الاثنين هما رئيس الحكومة ورئيس الديوان ولابد أن يكون أخطر بوجهة نظرهما في الموضوع .

س ــ ما الذى عمله رئيس الحكومة ورئيس الديوان لعدم وقوع الحرب .. ؟

حيدر ــ يجوز رئيس الحكومة له الأغلبية البرلمانية وطبعا رئيس الديوان كان ينتمى لهذه الناحية ، ربما لو كانت الأغلبية البرلمانية ترفض دخول الحرب .. دخول الجيش الحرب لرجع الملك عن موقفه .

س ــ هل فعل البرلمان ذلك .. ؟

حيدر ــ لا أعــرف ..

س ــ هل حضرت الجلسة السرية لمجلسى النواب والشيوخ .. ؟

حيدر ــ أظـــن .

وهنا تدخل إبراهيم عبد الهادى باشا وقال للمحكمة « أنا سمعت أن المضابط موجودة والمحاضر موجودة شوفوها » .

وهنا قلب المدعى العام في الأوراق التى أمامه فسأله رئيس الجلسة عما إذا كانت الأوراق توضح أن الموقف العسكرى كان في حالة سيئة .. ؟ فأجابه المدعى العام بأن الأوراق توضح أن الجيش مستعد وأن هذه الجلسة السرية كانت في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ ، وقدم المدعى العام لرئيس المحكمة بيده محضرا وهو يقول .. « هذا هو محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ وقد أوضح فيه رئيس الحكومة ــ النقراشى ــ وقتئذ أن الجيش مستعد والقوات العربية كلها تستطيع سحق القوات الصهيونية ولم يقل إن الجيش مش مستعد لا في مجلس النواب ولا في مجلس الشيوخ » .

وذكر مصطفى الهلباوى وكيل النائب العام نص عبارة النقراشى باشا بقوله .. « وختم دولته بيانه بقوله إن الجيش المصرى كفاية وأسلحته وافية وذخيرته متوفرة وأن الذى يقوم على مثل هذا الأمر يتخذ له كل عدته .. » .(١٧)

---

(١٦) المصدر السابق ص ١٠٥ .

(١٧) المصدر السابق ص ١٠٨ ــ ١١٠

وفي هذه المحاكمة نفسها قدم اللواء أحمد على المواوى تقريرا لرئيس أركان حرب الجيش المصرى في ١٠ مايو سنة ١٩٤٨ ، وقدم اللواء المواوى مذكرة بهذا التقرير في الجلسة الثانية من المحاكمة والمذكرة مؤرخة في ١٩٥٣/٩/٢٥ ، وثابت بهذه المذكرة الحالة التفصيلية للجيش المصرى .(١٨)

وبالتالى فالموضوعية تصبح مفقودة إذا لم يكن لدى المؤرخ أو الباحث مثل هذه الوثائق التى يمكن اعتبارها وثائق ضائعة

---

(١٨) المصدر السابق ص ١١٥ .

مناقشـــــة(*)

د . عبد العظيم رمضان :

يقول أ . جمال سليم نحن فى حاجة إلى الوثيقة ولسنا فى حاجة إلى المؤرخ !! وأنا أقول إنه لا وجود لمؤرخ بلا وثيقة ولا معنى لوثيقة بلا مؤرخ . المؤرخ يقدم رؤيته للحدث التاريخى ، وتتكامل الرؤى من قِبل المؤرخين لتقدم صورة واضحة للحدث التاريخى .

الوثيقة في حد ذاتها ليست أكثر من جماد وليس بمقدورها وحدها أن تقدم شيئا ذا قيمة . ولكن المؤرخ هو القادر على مسح هذا الجماد الروح والحياة . وليس غريباً أن يسمى المؤرخ « بالنبى الاسترداى » . والمؤرخ يستطيع أن يأخذ من الوثيقة بقدر ثقافته ، فإذا كان تخصصه في التاريخ فيحصل فقط على ما يتصل بعلم التاريخ ، أما إذا كان ذا ثقافة موسوعية فباستطاعته أن يحصل من الوثيقة على ما يريد .

٢ ـــ أ . على فهمى :

أختلف مع د . عبدُ العظيم رمضان . فالوثيقة ليست جماداً ولكنها أداة حية لازالت لها أهميتها في الدراسة التاريخية . وأسجل اعتراضى على لفظ « الوثائق الضائعة » ، لأن الوثائق موجودة ولكن تحول قوانين بعض البلدان دون الاطلاع عليها . وكلنا يعرف وثائق الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وبالتحديد الوثائق الخاصة ب « كين بويد » وقد رأيناها جميعاً أكثر من مرة فى لندن فى « كيوجاردنز » (دار المحفوظات العامة). هذه الوثائق ليست مفقودة أو ضائعة ولكنها محفوظة ، وأرجو من المسئولين سرعة السماح للباحثين بالاطلاع عليها وخاصة وثائق وزارة الداخلية .

٣ د . جمال المسدى :

الحقيقة أن حديث أ . جمال سليم مثير للاستفزاز ويدعو إلى ذلك أنه من دارسى التاريخ .

فهو يقول إننا لسنا فى حاجة إلى مؤرخين ! وهذا معناه أن نأتى بالوثائق وننشرها كما هى ، وسوف تقوم الوثائق بالمهمة كلها دون تدخل !!

وقد جاء وقت على طلبة قسم التاريخ عانوا فيه من مثل هذه النظرة الغريبة ، وكانت بسبب هجوم طلبة العلوم الطبيعية عليهم وقولهم إن التاريخ ليس علماً وقد استدعى الأمر من بعض أقسام التاريخ إنشاء مادة جديدة هى « علم التاريخ » . عموما فيما يخص دور المؤرخ .

أود أن أقول إن الوثيقة تمثل حقيقة قائمة على الرغم من أنها حقيقة نسبية ، لكن ما القول فى الذين يأتون بالوثائق فيصورونها بعد طيها بطريقة معينة لإخفاء سطر أو بضعة أسطر منها ؟ أليس هذا نوعا من التصرف فى عرض الوثيقة ؟ وفى هذه الحالة .. من غير المؤرخ يستطيع الكشف عن ذلك الفعل المتعمد وإبراز أسبابه ؟

هل إذا جئنا بكتاب « الجبرتى » كما هو هل يمكن أن يقبل الناس على قراءته كما يُقبلون على قراءة ما يُكتب فى التاريخ على أيدى مؤرخين يقدمون التاريخ كما ينبغى أن يُقدم ؟ نحن نعرف أن التاريخ ليس مجرد وثيقة فى التاريخ وثيقة تمثل حقيقة قائمة بذاتها ، ولكن هذه الحقيقة تتضمن بالإضافة إلى ذلك التغيرات التى تُستخرج من هذه الحقيقة التى تمثلها الوثيقة وفقاً لما يراه المؤرخ وتبعاً للمدرسة التاريخية التى ينتمى إليها فى تفسيره للتاريخ .

الوثيقة الواحدة يختلف تفسيرها من مؤرخ لآخر ، والتغير يُعد جزءاً من الحقيقة التاريخية والتى تساهم الوثيقة فيها بجزء معين .

(*) أضاف الأستاذ جمال سليم فى عرضه الشفوى بعض الأطروحات غير المتضمنة فى نص ورقته . وأهمها أطروحة « تزايد الحاجة للوثيقة وتناقص الحاجة للمؤرخ » فى العصر الحالى والتى انعكست على مناقشة هذه الجلسة .

وفى اعتقادى أن الوثيقة والمؤرخ كقطعة الحجر والفنان أو كقطعة الحديد « الخردة » فى وكالة البلح والفنان التشكيلى ، هى فى « وكالة البلح » لاتعنى سوى يكون قطعة حديد « خردة » وحين يجمع الفنان التشكيلى هذه القطع سوف يكون منها حقيقة أخرى مختلفة تماماً عن الحقيقة التى رأيناها فى وكالة البلح .

النقطة الثانية وهى تتعلق بما سماه الأستاذ جمال سليم الوثائق الضائعة . كيف نحكم أن هذه الوثائق « ضائعة » لماذا لا نقول الوثائق « الغائبة » لأى سبب من الأسباب ؟

النقطة الأخيرة .. أود أن أوضح موضوع ما نسميه بأوراق « حسن نشأت » أو وثائق عابدين .. ولهذا الموضوع قصة ، فقد ظهرت الحاجة إلى غرف خالية فى قصر عابدين لإنشاء بعض المكاتب للموظفين ففكر الإداريون فى القصر فى غرفة مهملة بها أوراق قديمة وأرادوا أن يُخلوها من الأوراق فأرسلوا لشركة (راكتا) لكى تأتى وتأخذ هذه الأوراق لمعالجتها وإعادة تصنيعها . ومن حسن الحظ أن أمين مكتبة القصر كان رجلاً مثقفا فأرسل إلى د . محمد أنيس ليطلعه على الأمر فذهبنا إلى هناك وقمنا بفحص الأوراق فوجدنا أنها أوراق الديوان الملكى فى عصر حسن نشأت . وقد قمنا بنقلها إلى مركز دراسات تاريخ مصر المعاصر ثم انتقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق التاريخية وتم توثيق بعضها وأعتقد أنه جاهز الآن للاطلاع عليه .

أخيراً .. فى اعتقادى أن الأستاذ جمال سليم من رجال التاريخ الذين تصيبهم أحياناً « حُمى » الوثائق ، وهذه الحمى تُصيب الكثيرين من المشتغلين بالتاريخ .. ورغم أهمية الوثيقة إلا أن المؤرخ مازال ضرورة ذات أهمية فى تفسير هذه الوثائق وشرحها .

د . محمد متولى :

أولاً كنت أود أن يقول الباحث الوثائق « المجهولة » وأثرها على الموضوعية ، لأن هذه الوثائق ليست « مفقودة » ولا هى « ضائعة » إنما هى مجهولة للمؤرخ لحظة كتابته الموضوع الذى يتصدى له . بدليل أنه لاتوجد وثيقة ضائعة أبداً وإن لم توجد اليوم فستوجد فى الغد . وكنت بالأمس أتناقش مع د . هدى عبد الناصر وسألتها عن مذكرات جمال عبد الناصر فأجابت بأنه لم يترك مذكرات ولكن هناك من يعتقدون بأن عبد الناصر قد ترك مذكرات ويستمرون فى بناء نتائج على تصورات من محض الخيال .

نفس الشىء بالنسبة لحسن البنا والذى أُشيع أنه ترك خلفه مذكرات وظللنا أنا ومجموعة من الزملاء برعاية المرحوم د . « أحمد الزقريم » ـــ نبحث ونبحث حتى تأكدنا بأنه لم يكتب مذكرات بمعنى المذكرات وكل ما تركه منشور .

ثانياً عن حاجة المجتمع إلى المؤرخ فإننى أتفق مع الباحث جزئياً فى أن الإنسان قد وجد فيه فى مرحلة ما من تاريخه نوعا من الإغراء لإرضاء رغبته فى المعرفة ولكن ظروف الحياة الآن تطورت وحدثت ثورة كبرى فى وسائل الاتصال وتطور وسائل المعرفة جعل الإنسان لا يملك الوقت فى ظل الاضهاد الاقتصادى والقهر المعنوى للاستمتاع بالثقافة . ولكن للمؤرخ هو « مصل المناعة » للمجتمع وهو الذى يحميه من الأمراض ويقيه من النكسات إذا استوعب هذا المجتمع حركة التاريخ وإذا كان المؤرخ صادقاً ، أو ميتاً .

النقطة الأخيرة تتعلق بالوثائق الممنوع الاطلاع عليها .. وقد صادفتنى تلك المشلكة فى إحدى المرات عندما كنت أقوم بالإشراف على إحدى الرسالات مؤخرا ، وكانت الرسالة تناقش تطور اتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر ، حيث روعت حين وجدت جميع وثائق حادثة اغتيال « حسن البنا » فى عام ١٩٤٩ موجودة فى أرشيف الخارجية الأمريكية وقبل أن يُعاد التحقيق وقبل أن يتم دفن حسن البنا كانت كل الوثائق الخاصة بالمؤامرة التى دُبرت موجودة فى مكتب أرشيف الخارجية .. ولم أعرف كيف تم هذا وكيف نفرط فى كثير من الأشياء العامة دون ندم !

ونظرا لغياب الوثائق فنحن لا نعرف أيضا حقيقة ما حدث فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولا نعرف حتى الآن حقيقة لقاء أمين عثمان مهندس حادث ٤ فبراير بالنحاس وهل كان هناك اتفاق بينهما على ذلك أم لا !

أما عن موضوع موقف الفقراء شيء من حرب فلسطين فقد كاد النقراشى أن يقدم استقالته من منصبه إذا ذهب الجيش إلى الحرب ،

غير أن مجموعة من الوزراء ذهبت إليه وأخبرته أن الملك أعلن الحرب بالفعل منذ ٢٤ ساعة وأن هذه الاستقالة ستكون بمثابة ضعة للجيش المصرى وهو في ميدان المعركة .

وأخيراً فإن الرسالات الجامعية العلمية يمكن أن تعمل ككشاف لكثير من الوثائق التى لا يمكن الحصول عليها عن الطريق الرسمى

(٥) د . وجيه عتيق :

سوف أضيف مثلاً جديداً يؤكد على كيفية أن غياب الوثيقة يؤثر على الكتابة التاريخية . هناك العديد من الكتب التى كتبت عن تاريخ مصر في الحرب العالمية الثانية ، وعلى الرغم من الجهد الجاد في هذه الكتابات إلا أن غياب الوثيقة الألمانية أدى إلى عدم وضوح الصورة التى رُسمت عن موقع مصر في الحرب العالمية الثانية .

وقد كنت في ألمانيا في الصيف الماضى وعثرت على وثيقة في الأرشيف الألمانى ، هذه الوثيقة تتحدث عن خطط « روميل » في الحرب الدائرة في منطقة العلمين .. وقد بينت هذه الوثيقة خطأ المفهوم الشائع بأن روميل كان سيعبر بقواته على الدلتا لكى يحتل القاهرة ، الأمر الذى جعل الإنجليز يفكرون في إغراق الدلتا عن طريق هدم سد أسوان . أما الحقيقة التى كانت الوثيقة تتكلم عنها فهى خطة روميل في عبور النيل عند بنى سويف عن طريق استخدام المعابر العائمة .

ولو استطعنا أن ندرس الأرشيف الألمانى الذى لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن الأرشيف الإنجليزى والفرنسى فإن كثيرا من الحقائق الغائبة سوف تأخذ طريقها إلى النور ، وإذا كانت اللغة تقف عائقا أمام هذا الطريق فعلينا أن نبذل جهداً مضاعفاً في ترجمتها وتوثيقها .

وقد انتهزت الفرصة أثناء وجودى في الأرشيف الألمانى واطلعت على بعض الوثائق الخاصة بمسألة هروب عزيز المصرى . ويمكن لهذه الوثائق أن تزيل الغموض الذى غلف تلك الحادثة حتى الآن ، فالوثيقة تقول إن اتصالات مكثفة جرت بين الألمان وجواسيسهم في مصر وكانت خطتهم مؤسسة على هروب عزيز المصرى إلى العراق ومنها إلى الشام وإعداد قوات عربية تستغل الجيش الألمانى في مصر ، تساعد « رشيد عالى الكيلانى » في ثورته على الإنجليز ثم تأتى بعد ذلك إلى مصر لاستقبال روميل .

(٦) أ . لمعى المطيعى :

عن عزيز المصرى وهروبه أحب أن أنوه إلى إحدى المقالات التى كتبتها في هذا الشأن . فقد كانت هناك مقابلات بينى وبينه وعرفت أشياء كثيرة . وبشأن مسألة هروبه إلى الشام أود أن أصحح ماقاله الزميل وجيه عتيق فالشام وبيروت في ذلك الوقت كانا تحت الاحتلال الفرنسى ولم يكن بمقدور أحد أن يجهز جيشا هناك . وكانت الخطة المرسومة وقتها أن يهرب عزيز المصرى بالطائرة التى أعدها حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرءوف وحسن عزت ثم يهبط في بيروت ومنها إلى بغداد للمشاركة في ثورة رشيد عالى الكيلانى .

(٧) د . محمود عبد الفضيل :

أثار أ . جمال سليم قضية هامة حول العلاقة بين الوثيقة والمؤرخ ، واتفق مع د . عبد العظيم رمضان و د . جمال المسدى في أهمية أن نعامل الوثائق بحرص شديد لأنها بالفعل جماد ونحتاج إلى الحرص عند بعث الروح فيها . وهنا — كما يقول رجال القانون — البحث عن « حجية أدلة الأثبات » لأن الوثيقة تعتبر أحد الأدلة ولكنها ليست الدليل الوحيد .

كما أود أن أقول إن الحصول على الوثيقة الآن لا يُعتبر صيداً ثميناً لأننا نعيش في عالم اختلط فيه الحابل بالنابل ، وهناك عدد من الوثائق السرية المزودة عن عمد والمسربة لإخفاء التاريخية .

وهناك الاعتماد أيضاً على بعض التقارير وروايات الأشخاص مثل « كافرى » ورجال السفارة الأمريكية في مصر . فمن الممكن أن يكون بعض هؤلاء الرجال عملاء مزدوجين مثل بعض الموظفين في المخابرات البريطانية MI 5 .. فما هي مصداقية ما يكتبه هؤلاء ؟ هؤلاء العملاء يرسلون تقاريرهم مثلاً عن حدث عمالى أو سياسى معين ولهم وجهة نظر محددة تجاه هذا الحدث . وعندما آخذ أنا هذه الوثيقة بعد عشرين عاماً .. كيف أنظر إليها ؟ .. هذه المشكلة قد اصبحت من الخطورة بمكان في العصر الحديث أكثر من أي عصر معنى .. حتى البيانات السياسية والتى تصدر من الأحزاب والتجمعات السياسية في العشرينات والثلاثينات أمكن تزويرها بمعرفة رجال الأمن ! أما الذين يعترضون على لفظ الوثائق الضائعة فأنا أقول إن هذا اللفظ صحيح نسبياً لأن هناك وثائق تم إعدامها عمداً من البداية أو وثائق يتم أخفاؤها وإظهار أخرى مزورة وهكذا ..

وهناك تحفظ آخر على استخدام مذكرات الزعماء في البحوث التاريخية ، فهؤلاء الزعماء كان لهم كُتاب خطب خصوصيون Speech writers . وبالطبع هناك كثير من المقولات ليست من بنات أفكار هؤلاء الزعماء وتتسرب أفكار كُتاب الخطب إلى هذه المقولات والمذكرات . ومن ثم على من يستخدم هذه المذكرات في بحثه أن يراعى تلك النقطة وعليه أن يهتم بمعرفة حياة هذا الزعيم وعلاقته بالأشخاص المقربين له حتى يتسنى له معرفة الأفكار الأصيلة للزعيم من الأفكار الدخيلة على فكره .

(٨) د . أحمد عبد الله :

اعتقد أنه لا خلاف على أهمية الوثيقة التاريخية ، إلا أنه من الضرورى أن نحدد مفهوم الوثيقة . فما يدور بالذهن غالبا هو الوثيقة المكتوبة . ولكن الوثائق أنواع : فهناك الوثيقة المنطوقة ، ومع تقدم العلم ظهر الفيلم السينمائى وشريط الفيديو وشريط الكاسيت والصورة ، إلى آخره .. كل هذه وثائق تاريخية وليس فقط الوثائق الكتابية بمعناها الكلاسيكى .

وللوثيقة أهميتها خصوصاً في الصراعات السياسية . فإذا ضربنا مثلاً من التاريخ المعاصر نجد أن الرئيس « السادات » في صراعه على السلطة عام ١٩٧١ قد استخدم الوثائق ـــ الشرائط على الأقل في الجانب الدعائى لمعركة صراع السلطة . هذه الشرائط حُرقت فكان لها أثر سياسى في تلك الفترة بلاشك .

الوثيقة إذن (كمفهوم) أوسع من مفهوم الوثيقة المكتوبة فقط . فهناك أيضاً الوثيقة الشفوية .. شهادة الأحياء المخضرمين الذين شاركوا في حركات سياسية بعينها . أعتقد أن هذا الموضوع لا يلقى إهتماماً حقيقياً في مصر . لكنه قد أتيح لى في الفترة الأخيرة التقدم للمركز القومى للبحوث الاجتماعية بمشروع لكتابة « التاريخ الشفوى » للحركات السياسية والاجتماعية في المجتمع المصرى خصوصاً في الفترة محل البحث . حيث مازال هناك مخضرمون أحياء شاركوا في هذه الحركات ، ومع الأسف غاب البعض عن دنيانا منذ سنوات قلائل قبل أن يسجل شهادته الشفوية . ولذلك وجب « الاستدراك » بسرعة شديدة حتى أننا أقترحنا أن يسجل التاريخ الشفوى لكل من وصل إلى سن الستين بأسرع ما يمكن .

النقطة الثانية وهي خاصة بالوثائق المودعة لدى الهيئات الأجنبية أو الأراشيف الأجنبية . ومثالها البارز دار المحفوظات البريطانية التى أعتقد أنها في غاية الأهمية دراسة تاريخ مصر في الفترة محل البحث ، على الأقل بالمنطق الذى طرحه الاستاذ محمد حسنين هيكل في مقدمته لكتاب « ملفات السويس » ، باعتبار أن جزءا من الحقيقة السياسية أن بريطانيا كانت تحكم مصر وبالتالى الوثائق البريطانية لتلك الفترة تظل على قدر من الأهمية رغم تحيزات الاستعمار . وقد عمل في هذه الدار عدد من الباحثين المصريين مثل د . رمضان ، د . متولى ، والأستاذ محسن محمد وغيرهم ولا تقتصر أهمية هذه الدار على دراسة تاريخ مصر بل لها أهمية خاصة كمنطقة لتعليم المؤرخين والباحثين المصريين أصول حفظ الوثائق والرجوع إليها بطريقة علمية .. وهل من المعقول أن مصر العريقة بتاريخها حتى الآن لم تبق مثل هذه الدار ؟ هذا موضوع آن الأوان لإنجازه حتى يتم الاستقلال الوطنى على مستوى التأريخ وأرشفة المادة التاريخية . وهذه نقطة أخرى « للاستدراك » !

وقد أشار أ . على فهمى في ورقته إلى مشروع لإقامة « دار للمحفوظات » أو « أرشيف قومى مركزى » . وأرجو أن يتم هذا المشروع وأن تخصص له موارد كافية على أن يقوم على قواعد وأسس عصرية حديثة . فطالما كان من غير المألوف لدى الباحثين أن يدخلوا إلى أماكن مثل مصر مباحث أمن الدولة ويطلعوا على بعض الوثائق — رغم أن « باحثى » مباحث أمن الدولة يستضافون عادة في اجتماعات المثقفين في علاقة مودة من طرف واحد ! فعلى الأقل يكون على الباحثين أن يسعوا لتأسيس دار قومية معنية بتاريخ البلاد وحفظ الوثائق المختلفة .

(٩) أ . هشام عبد الغفار :

هل من يرتكب جريمة أو يخطط لمؤامرة يترك وراءه وثيقة تدل على نواياه ؟

ثانياً ، ما هو القول في التهديد الشفوى الذى يرويه شهود عيان ؟ فهؤلاء الشهود أطراف في الصراع ولا يمكن الاعتماد على شهادتهم لأن أقوالهم ستكون بعيدة عن الموضوعية . كذلك بالنسبة للاعتماد على أراشيف الدول الأجنبية ، هل من الممكن أن تعطينا بريطانيا مثلاً الوثيقة التى تثبت أنهم دبروا حريق القاهرة دون أن يسىء ذلك للعلاقات القائمة بين مصر وبريطانيا الآن ؟ !

(١٠) أ . الحبيب مسعود :

لست مؤرخاً ولكن تخصصى في الجغرافيا ، وكنت أود أن أتحدث عن المسئولية الفردية والمسئولية الجماعية في الحفاظ على الوثائق المكتوبة أو المصورة . وقد كنت أتجول في منطقة الحسين ووجدت في بعض المحلات المخصصة لبيع الكتب القديمة مجموعة من الرسوم المعمارية لأكثر من عشرة قصور قديمة في مصر ومنها قصر عابدين .. وهذه الرسوم أصلية وإمضاء المهندس عليها إمضاء أصلى !!

فمن أين خرجت هذه الرسومات ؟ ولماذا لم تحفظ في المكتبات الخاصة في أرشيف الوثائق المصرية ؟

وعندما سألت البائع عن مصدر هذه الرسومات قال إنها بيعت بالمزاد في أعقاب ثورة ١٩٥٢ . وعندما اتصلت بالمهندس المعمارى المعروف « حسن فتحى » وهو جدير بالثقة في أقواله أكد لى ما قاله البائع .

وإذا كانت هذه الوثائق تُباع هكذا بمنتهى البساطة فكيف يطمئن الباحث إلى الوثائق المصرية الموجودة في الأرشيف القومى دون أن يداخله الشك في أصلها ؟ !

(١١) أ . نبيل عبد الفتاح :

أولاً : قضية انحياز الباحث لموضوع معين . هذه ظاهرة عامة متفشية الآن بحيث يتحول هذا الموضوع أو الأطروحة إلى قضية مركزية يدور حولها غالب العلم في هذا التخصص أو ذاك بناءً على عدم وضع الأطروحات في سياقها الموضوعى .

أما عن عدم أهمية المؤرخ في العصر الحديث فهذه رؤية تقليدية للمؤرخ وللتاريخ باعتباره تاريخ السرد (سرد الوقائع المجتمعية) . ولكن هذا ليس دور المؤرخ ، المؤرخ دوره يتمثل في التحليل الكلى لواقعة أو حدث أو أزمة أو ظاهرة في إطار تاريخى محدد من كافة أبعادها بحثاً عن العوامل الموضوعية في تطورها .

إن هذه الفكرة يكمن وراءها أن المؤرخ هو الذى يسرد الوقائع التاريخية « الماضية » في حين أنه في الخارج مثلاً في دراسات « التاريخ المعاصر » توجد دراسات على الواقع السياسى « الحالى » . مثلاً الكتاب الذى كتبه « جيل كيبيل » عن الحركات الإسلامية في مصر .

ثانياً : عن الوثيقة والانحياز الاجتماعى أو الأيديولوجى لصانع الوثيقة لابد من سؤال : ما هي الظروف التى تُصنع فيها الوثيقة ؟ على سبيل المثال تحقيقات رجال الضبط القضائى ، التحقيقات التى تُجريها المحاكم ، وكيف تتم ومدى الاعتماد عليها . أو وضع المتهم السياسى في بيئة نفسية سياسية محددة تؤثر على استجابته وإجابته .. إلى آخره .

أما ما يخص الوثائق الأجنبية التي تتحدث عن أحداث سياسية معينة فهى مكتوبة من وجهة نظر السفارة أو ربما المخابرات ، وهذا لا يعني عدم إمكانية الاستفادة منها . ولكن التعامل مع الوثائق يجب أن يكون بحذر ومن خلال ضبط منهجي صارم ، وإلا وقع المؤرخ في أسر الرؤية الخاصة الكامنة وراء نصوص الوثيقة .

والمسألة أيضاً ليست في تحقيق الوثيقة ففى هذا العصر — عصر الثورة المعلوماتية — أصبحت مهمة التوثيق مهمة تقوم بها الأجهزة الإلكترونية . وإنما في الواقع القضية هي منهجية قراءة الوثيقة واختلاف قراءة الوثيقة من باحث إلى آخر .. وهو ما يثير موضوع ضعف مستوى قراءات الباحثين — وإن كان هناك بعض الاستثناءات بالطبع — وهو ما يؤدى في الغالب لقراءة ضعيفة للوثيقة وكيفية وضعها في سياقاتها . وهذا يطرح مسألة ضعف ثقافة المؤرخ وإعداده وتنشئته من الناحية العلمية .

وأخيراً بمناسبة الحديث عن الوثائق الضائعة أو الوثائق المجهولة ، فإن صديقنا د . رءوف عباس مثلاً كان يروى بمرارة شديدة كيف رأى أوراق الرافعي ومكرم عبيد مهملة إهمالاً شديداً في منزلهما بسبب ضعف الإحساس بالأهمية القصوى للوثيقة لدى بعض عوائل السياسيين الذين أثروا في حياة مصر السياسية !

(١٢) د . هدى عبد الناصر :

لى تعليق خاص على مسألة أوراق عبد الناصر .. عبد الناصر لم يكتب مذكرات أو يوميات ولكنه كان منظماً جداً بالنسبة لجميع محاضر الاجتماعات والمباحثات التى حضرها (وهذا يؤرق البعض من كتبة التاريخ الذين يكتبون دون الاستناد إلى وثائق أو بالاستناد إلى شهادة المعاصرين لهذه الفترة) . كانت جميع محاضر جلسات الوزارة والاتحاد الاشتراكى والمباحثات مع الأجانب جميعها كانت مسجلة على أشرطة ومفرغة . وقد نقلت كاملة إلى قصر عابدين في أواخر عام ١٩٧١ . ومن المعروف أن هذه الوثائق لا تظهر إلا بعد فترة زمنية تحددها قوانين الدولة صاحبة هذه الوثائق .

النقطة الثانية والتى كان في ذهنى أن أتكلم عنها قبل أن يتحدث د . أحمد عبد الله هو الاقتراح بإصدار توصية من الندوة إلى مجلس الشعب بإصدار قانون يُنظم حفظ هذه الوثائق ويضمن الحماية القانونية للوثائق في فتراتٍ معينة .

أما عن إهمال عوائل السياسيين في أوراق ذويهم فالمسألة تبدو عبئا عليهم . إذ كيف يحتفظون بهذه الأوراق في حالة جيدة دون أن تمتد لها أيدى الزمن وتفسد مادتها .

وأنا أختلف مع د . أحمد عبد الله ، فليس من المهم أن يكون المبنى المقترح للأرشيف القومى فخما وحديثا . يكفى مبنى صغير لحفظ هذه الأوراق وعدد قليل من الموظفين لخدمة الباحثين الذين يترددون على مثل تلك المراكز .

وأنا آمل أن يتولى بعض أعضاء مجلس الشعب الدعوة لإقامة مثل هذا المركز ، وسن قوانين تنظيم حفظ الوثائق والحفاظ على سريتها دون أن يترتب على ذلك منع الاطلاع عليها من قبل الباحثين .

(١٣) أ . لمعى المطيعى :

هذا القانون قائم بالفعل ، وبموجب هذا القانون هناك عدد من مذكرات الزعماء مثل محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ومحمد على علوبة موجودة . لكن الجزء الجديد في الأمر هو ضمان السرية والذى اقترحته د . هدى عبد الناصر . وعلى أية حال يمكن للندوة أن تأخذ بتوصية لتكامل الجزء القائم من القانون مع الجزء المقترح .

(١٤) أ . جمال سليم :

لى فقط تعقيب بسيط . عندما تحدثت عن أهمية الوثيقة كنت أعنى ما أقول ولم أكتب في ورقتى ما قلته في العرض الشفهى عن أننا لسنا في حاجة إلى مؤرخين .

بالنسبة لما قاله أستاذى جمال المسدى إن « التاريخ ليس منشئاً » ، ففي الواقع أن المؤرخ لا ينشيء مادة إطلاقاً والحدث يقع في الماضى وعندما ينتقل هذا الحدث من الماضى يُصبح تاريخاً . إذن فالمؤرخ لا ينشيء تاريخاً ولكنه يعيد صياغة الماضى بطريقة جديدة .

الصحافة المصرية
كمصدر للدراسات التاريخية

د . عواطف عبد الرحمن*

إذا كان التاريخ كما يعرفه ابن خلدون هو « خبر عن حدث » فإن نشأة المجتمعات الإنسانية وتطورها يعد الحدث الأكبر فى هذا الكون . ولذلك فإن أى حديث يتناول هذه المجتمعات مهما تباينت أبعاده وتفاوتت شموليته أو جزئيته يمكن اعتباره فى المحصلة النهائية بمثابة صياغة لخبر أى تاريخ أو تنظيم وعرض للتاريخ . ومن هنا تجىء الصلة الحميمة التى تربط العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة أو بأخرى بعلم التاريخ . وتبرز علاقات التداخل والتبادل بين علم التاريخ وسائر العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص فى مجالات الاجتماع والسياسة والصحافة . ولكن تتمايز العلاقة التى تربط بين الصحافة والتاريخ كعلمين ينتميان فى الأساس إلى دائرة واحدة وهى دائرة العلوم الإنسانية المعنية بدراسة الإنسان (أفعاله وعلاقاته) والتى تنقسم لفرعين متداخلين (إنسانى واجتماعى) كفرد وكعضو فى جماعة ، وتسعى إلى محاولة اكتشاف القوانين التى تحكم حركة الكون ككل ودور الفرد والجماعات فى تشكيل صورة الحياة من خلال الصور المتباينة للصراع والوحدة عبر الأزمنة المختلفة . وتتجسد مظاهر القرابة بين علمى التاريخ والصحافة فى أن كليهما يدون قصة البشرية بصراعاتها وأحداثها وانكساراتها وطموحاتها وهزائمها وإنجازاتها وذلك مع اختلاف السياق الزمنى الذى يتحرك فى إطاره كل منهما .

وإذا كان التاريخ يركز فى الأغلب على شتى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية للنشاط الإنسانى مع منح عناية خاصة للأحداث الهامة والشخصيات المؤثرة فى حياة مجتمعاتها ، أى أنه يتناول كل ما هو جدير بالمعرفة ، نلاحظ أن الصحافة لا تقصر اهتمامها على الأحداث الكبيرة دون الصغيرة ولا تولى عنايتها للشخصيات البارزة فحسب بل تحرص على أن تعرض صورة كاملة للمجتمع والعصر الذى تنتمى إليه من حيث إنجازاته وقصوراته وزعماؤه وصعاليكه وجرائمه الفردية والجماعية وأهم من ذلك كله تحرص الصحافة على تسجيل ورصد الأحداث الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

ويعد الإعلام الوظيفة الأساسية التى بررت ظهور الصحافة وصاحبتها منذ نشأتها الحديثة فى أوربا فى القرن السادس عشر بعد اختراع المطبعة بما لا يقل عن قرن من الزمان وظهور القوى الاجتماعية الجديدة التى قامت على أشلاء النظام الإقطاعى وحملت عبء بناء الرأسمالية الصناعية فى العالم الغربى . وبمرور الزمن تعددت الوظائف التى ألقيت على عاتق الصحف والصحافة وتباينت صورها طبقا لاعتبارات عديدة أهمها طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ونوعية القوى الاجتماعية التى تسيطر على مصادر النفوذ السياسى والاقتصادى علاوة على التركيب الحضارى والثقافى للمجتمع ككل .

هذا وقد تفاوتت وظائف الصحافة من مجتمع إلى آخر وتراوحت ما بين الإعلان والتثقيف والترفيه فى المجتمعات الرأسمالية والتعبئة والتوعية والتنظيم الجماعى والنقد الذاتى فى المجتمعات الاشتراكية ومساندة قضايا التحرر الوطنى والتنمية المستقلة فى دول العالم الثالث . وقد بقيت الوظيفة الأولى أى الإعلام هى القاسم المشترك للصحافة فى ظل الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة . ولكن أضيفت إليها وظيفة أخرى هى التوثيق التى ترتبت على ثورة المعلومات التى أصبحت السمة البارزة للعصر

---

* لم تتمكن الكاتبة من المشاركة بشخصها فى الندوة . والمنشور هنا هو جزء فقط من الورقة المقدمة . حيث قام المحرر باختصارها بسبب ضيق المساحة ولعدم مناقشة الورقة داخل الندوة ، كما قام بتعديل العنوان ليلائم النص .

الراهن حيث ألقيت على أكتاف الصحافة المعاصرة مسئولية تجديد المعلومات وملاحقتها وذلك بسبب دوريتها التى تسمح لها بهذا الدور أفضل مما يقوم به الكتاب الذى يتميز بضيق دائرة توزيعه وبطء دوريته عن الصحف[1] .

إذن فالإعلام والتوثيق يمثلان نقطة الاقتراب الوظيفى بين كل من الصحافة والتاريخ . وإذا كانت الصحافة المعاصرة قد أصبحت مرجعا وثائقيا لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه فإن ذلك يثير عدة إشكاليات تتعلق باستخدام الصحافة كمصدر للتاريخ ومدى اعتماد المؤرخين على الصحف كمصادر أولية أو ثانوية للبحوث والدراسات التاريخية .

ويختلف المؤرخون بوجه عام فى نظرتهم إلى الدور الذى تقوم به الصحف فى البحوث التاريخية ولكنهم يجمعون على شيء واحد هو أهمية المعلومات التى تتضمنها الصحف وعدم استغناء المؤرخ عنها مهما شابها من تحيزات أو مبالغات فهى تعد مصدرا أوليا هاما للتاريخ الوطنى ولدراسة التطور الاجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمع .

إشكاليات استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية :

قد يصادف الباحث التاريخى بعض الصعوبات فى العثور على المادة التاريخية التى ينشدها سواء كانت معلومات وحقائق أو وجهات نظر وآراء منشورة على صفحات الصحف التى تنتمى للفترة التاريخية المدروسة . ولكن إذا كان العامل الزمنى يمثل المحور الرئيسى لاهتمام المؤرخ فلا شك أنه لن يجد ذلك متوفرا إلا فى الصحف التى تقوم بحفظ تسجيل الأحداث كوحدات زمنية . فرغم التحفظات التى تتعلق بطبيعة ونوع المادة التاريخية التى يتطلبها كل بحث يظل للصحيفة دورها الهام فى تزويد البحث بالمادة التاريخية المطلوبة ويزداد هذا الدور أهمية خصوصا إذا كانت المادة ذات طابع إخبارى أى تتضمن أحداثا أو وقائع لأنه من الصعب استقاؤها بنفس الدقة من المصادر الأخرى . وهذه هى السمة الرئيسية التى تنفرد بها الصحف عن سائر المصادر التاريخية[٢] .

ورغم أن المواد الإعلامية المختلفة التى تنشرها الصحف اليومية تشكل العمود الفقرى للمادة التاريخية فإن البعض يرى أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأحداث بنفس درجة الاهتمام بل تختار بعضها وتبرزه على حساب الآخر مما يجعل تحيزها أمرا واردا ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها إلا فى التأريخ للأحداث الهامة مع مراعاة إجراء المقارنات بينها وبين المصادر التاريخية الأخرى للتأكد من دقة الوقائع وشمولها .

وهناك بعض المؤرخين الذين يرجحون كفة صحافة الرأى على الصحف الخبرية خصوصا فى الدراسات التاريخية التى تتناول أيديولوجية وفكر الأحزاب أو حركات التحرر الوطنى والثورات مثال : دراسة الثورة الجزائرية من خلال جريدة المجاهد لسان حال الثورة ــ أو دراسة الثورة العرابية ١٨٨١ من خلال صحيفة اللطائف والتنكيت والتبكيت والأستاذ .

هذا ويختلف ترتيب وضع الصحيفة كمصدر تاريخى طبقا لطبيعة البحث وأهدافه . فإذا كان البحث يهدف إلى تتبع نشأة ظواهر أو أحداث معينة ذات طابع سياسى أو اجتماعى أو ثقافى أو دينى عندئذ تستخدم الصحيفة كمصدر من مصادر الدرجة الثانية وذلك للتأكد من صحة حدث معين أو موقف مثار خلاف . أما إذا كان الهدف هو دراسة الصحيفة أو مجموعة صحف تنتمى إلى حزب سياسى أو تيار فكرى معين وتنتمى إلى مرحلة تاريخية ماضية وذلك بهدف التعرف على

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

ا ــ خليل صابات : نشأة وسائل الاتصال ــ الأنجلو ــ القاهرة ١٩٨٢ .

ب ــ عواطف عبد الرحمن : الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا ؟ ــ مجلة العلوم الاجتماعية ــ الكويت ــ يناير ١٩٨٢ .

جـ ــ عبد العزيز الغنام : مدخل فى علم الصحافة ــ الأنجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) انظر: Karl - Hugo Wiren : The press as a narrative source - IAMCR, 1984 Conference - Prague. PP 2 - 3.

اتجاهات هذه الصحف إزاء قضايا عصرها فإن ذلك يدخل فى نطاق تاريخ الصحافة وليس التاريخ العام . وتصبح الصحيفة حينئذ هى الوثيقة الأولى للدراسة ويمكن نقد ما ورد بها من خلال المقارنة المنهجية مع المصادر المعاصرة لها سواء أكانت مصادر مباشرة تتمثل فى هؤلاء الذين عاصروا الحدث أو شاركوا فى صنعه أم كانت صحفا أخرى .

أمثلة : دراسة عن اتجاهات الصحافة الوفدية إزاء الاحتلال والقصر فى الثلاثينات والأربعينات ـــ دراسة عن صحافة الأحرار الدستوريين ـــ دراسة عن الصحافة الحزبية ١٩٠٧ ـــ ١٩١٤ .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الصحف تستخدم كمصدر أولى أو ثانوى فى دراسات التاريخ العام ولا تقوم بوظيفة التأريخ إلا إذا أصبحت هى الغاية الأساسية والمحور الرئيسى الذى تدور حوله الدراسة . وفى هذه الحالة تصبح جزءا من تاريخ الصحافة(٣) .

وفى إطار تاريخ الصحافة يتغير موقع الصحيفة حيث تشغل مكان الصدارة وينظر إليها الباحثون الإعلاميون باعتبارها وثيقة من الدرجة الأولى يعتمدون عليها بصورة أساسية فى الدراسات التى تتناول القضايا ووجهات النظر التى ركزت عليها هذه الصحف أو تناولت فنون التحرير الصحفى أو اهتمت بدراسة الكوادر البشرية أى (الصحفيين) .

وهناك العديد من الأمثلة التى يمكن الإشارة إليها فى نطاق الدراسات التى تتناول تاريخ الصحافة والتى توجب الاستعانة بالصحيفة كمصدر أولى وأساسى يمكن إيجازها على النحو التالى :

أولا : دراسة تاريخ الصحافة الحزبية مثل صحف اللواء والمؤيد والجريدة الناطقة بلسان كل من الحزب الوطنى والاطلاع على المبادىء الدستورية والأمة وجميعها تمثل الفترة الحزبية الأولى فى مصر (١٩٠٧ ـــ ١٩١٤) . ومثال آخر : يتناول الصحافة الحزبية فى مصر فى الفترة الحزبية الثانية ويشمل الصحف الوفدية والأحرار الدستوريين وصحف أحزاب الأقلية وصحف اليسار المصرى .

ثانيا : دراسة الإعلام فى تاريخ الصحافة المصرية مثال أمين الرافعى صاحب جريدة الأخبار وفكرى أباظة وطه حسين والعقاد وتوفيق دياب ومحمد حسنين هيكل ولطفى السيد وعبد الله النديم وأديب إسحق ويعقوب صنوع والشيخ على يوسف .. إلخ .

ثالثا : دراسة اتجاهات ومواقف الصحف إزاء قضايا تاريخية محلية أو إقليمية سياسية أو اجتماعية من ١٩٤٨ ـــ ١٩٨٥ مثال : اتجاهات الصحافة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ـــ موقف الصحف المصرية من حرب فلسطين ١٩٤٨ ـــ موقف الصحافة المصرية من قضية تعليم المرأة فى العشرينيات والثلاثينيات .

وإذا كان هناك العديد من الضوابط التى يجب مراعاتها عند استخدام الصحيفة كمصدر أولى أو ثانوى فى الدراسات التاريخية فإن إخضاع هذه الصحيفة ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى تتخذ صورة خطوات مكملة بعضها بعضا تبدأ بنقد وتمحيص الصحف ذاتها للدراسة التاريخية يستلزم مراعاة بعض الشروط المنهجية الصارمة التى استقر الرأى على دراستها . ويتم ذلك على مرحلتين أولاهما تتمثل فى إجراء ما يسمى بالنقد الخارجى للصحيفة

---

(٣) انظر :

ا ـــ عواطف عبد الرحمن : الصحيفة كوثيقة تاريخية ـــ مصدر سابق . ص ٢١٠ ـــ ٢١٣ .

ب ـــ رأفت الشيخ : العلاقة النظرية والمنهجية بين علم الصحافة وعلم التاريخ ـــ الحلقة الدراسية الأولى لمشكلة التوثيق فى الصحافة ـــ كلية الإعلام ـــ ابريل ١٩٨٦ ـــ ص ١٠ ـــ ١٢ .

جـ ـــ محمد سيد محمد : الصحافة بين التاريخ والأدب ـــ دار الفكر العربى ـــ القاهرة ـــ ١٩٨٥ ـــ ص ١٤ ـــ ٧ .

د ـــ Karl Hugo : Opcit, PP 8 - 10.

أى الإحاطة الشاملة بالمناخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى والإعلامى السائد أثناء فترة صدور الصحيفة وتتمثل ثانيتهما فى إجراء النقد الداخلى للصحيفة أى رصد كل ما يتعلق بالصحيفة ذاتها من حيث :

ا ـــ دورية صدورها (يومية أو غير يومية) .

ب ـــ نطاقها الجغرافى (تصدر فى العاصمة أم الأقاليم) .

جـ ـــ طبيعتها الإعلامية (صحيفة رأى أم صحيفة خبر) .

د ـــ هويتها السياسية (البعد السياسى) .

هـ ـــ مصادر تمويلها (البعد الاقتصادى) .

و ـــ نوع الجمهور الذى تتوجه إليه (عام أم نوعى) .

ز ـــ مصادر الأنباء التى تعتمد عليها .

ح ـــ البعد التكنولوجى للصحيفة .

هذا ويراعى أن الصحف التى لا تلتزم بموقف حزبى أو برنامج سياسى محدد ومعلن أى تنتمى إلى ما يعرف بالصحافة التجارية التى تقدم خدمات إعلامية للقراء وتتوجه إلى الجمهور العام والتى تشبه إلى حد كبير ما يسمى الصحف القومية فى مصر وتشمل الأهرام والأخبار والجمهورية والمساء يمكن الاستعانة بهذه الصحف كمصادر أولية فى كتابة تاريخ الصحافة المصرية مع تطبيق الشروط السالفة الذكر . والواقع أن دراسة هذه الصحف تتطلب من الباحث الإعلامى الكثير من الحذر المنهجى والدقة العلمية وخصوصا عند تطبيق الشروط الخاصة بتحديد هويتها السياسية ونمط ملكيتها وبالتالى تحديد انتمائها الأيديولوجى .

أما التساؤلات التى تطرحها الدراسات الأكاديمية التى تم إنجازها فى مجال التأريخ للصحافة المصرية فيمكن تلخيصها وطرحها على صورة تساؤل محورى عن ماهية المهام المطروحة على الباحثين الإعلاميين فى مجال التأريخ للصحافة المصرية ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نرى أن هناك مهمتين محددتين على الباحثين الإعلاميين الالتزام بهما . تتعلق أولاهما بنقد وتمحيص الصحف التى يستقر الرأى على اختيارها وإخضاعها للدراسة التاريخية ، ويتم ذلك على مرحلتين مرحلة النقد الخارجى للصحيفة والمقصود بها الإحاطة الشاملة بالإطار المجتمعى الذى يحيط بالصحيفة أو الصحف المدروسة فى المرحلة التاريخية المحددة ثم تليها مرحلة النقد الداخلى للصحيفة والمقصود بها تناول الأبعاد الذاتية التى تتعلق بالصحيفة كمؤسسة إعلامية ذات أدوار متعددة .

وتتعلق ثانيتهما بعملية التركيب التاريخى التى يقوم فيها الباحث أو المؤرخ الإعلامى بتنظيم وترتيب المادة التاريخية سواء الخاصة بالصحف أو بالأوضاع المجتمعية السائدة آنذاك ثم يقوم بعملية الربط بينهما بصورة جدلية مراعيا علاقة الخاص (الصحف) بالعام (المجتمع ككل) ومحاولا إبراز التفاعل بينهما وساعيا للعثور على أسباب الظواهر الصحفية التى قد تكون فى الأغلب أسبابا سياسية أو اقتصادية أو حضارية أو اجتماعية .

ونظرا لأهمية الخطوة الأولى الخاصة بفحص الصحيفة ونقدها موضوعيا وذاتيا سنتعرض لها بشىء من التفصيل فمن الناحية الموضوعية لا بد أن يركز على دراسة وتغطية الأبعاد التالية :

١ ـــ البعد السياسى للفترة التى عاصرتها الصحيفة من حيث طبيعة السلطة السياسية : هل هى ملكية أم جمهورية وهل تلتزم الأساليب الديموقراطية أم الشمولية وعلاقة السلطة السياسية بالقوى السياسية والاجتماعية الأخرى القائمة فى المجتمع فى تلك المرحلة وعلاقتها بأدوات التعبير الإعلامى السائدة وخصوصا الصحافة .

٢ ــ البعد الاقتصادى للفترة التاريخية موضع الدراسة ونوعية النظام الاقتصادى الذى تبنته السلطة السياسية القائمة آنذاك هل النظام الرأسمالى أم النظام الاشتراكى أم النظام المختلط . كما يجب دراسة مصادر الثروة والدخل وكيفية توزيعها على الفئات الاجتماعية .

٣ ــ البعد الاجتماعى للفترة ويتضمن الخريطة الطبقية بكل شرائحها المنتجة والطفيلية التى ظهرت أو اندثرت ودراسة العلاقة بين هذه الشرائح وبعضها وبينها وبين السلطة السياسية .

٤ ــ البعد الإعلامى للفترة ويتضمن تحديدا دقيقا للخريطة الإعلامية من حيث وسائل الإعلام السائدة سواء المسموعة والمرئية أو المقروءة مع التركيز على دراسة قوانين النشر والمطبوعات وإدماج الخريطة الإعلامية أو بمعنى أدق الخريطة الصحفية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستخراج تصور متكامل للواقع الصحفى بانتماءاته المتعددة (الاجتماعية والسياسية والفكرية) وذلك فى داخل إطاره التاريخى الصحيح .

وبعد الانتهاء من هذه المهمة تأتى مباشرة المرحلة الثانية من عملية النقد التى يقوم بها المؤرخ للصحيفة وتتناول الأبعاد الذاتية التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ البعد المكانى للصحيفة ويتضمن خريطة الانتشار الجغرافى للصحيفة هل صحيفة قومية أم إقليمية .

٢ ــ البعد الزمنى للصحيفة ويتضمن دورية صدورها يومية أم أسبوعية أم شهرية أم فصلية وكذلك ما إذا كانت صباحية أم مسائية .

٣ ــ البعد البشرى للصحيفة ويتضمن كتاب الصحيفة وجمهورها (من يحررها ولمن تتوجه) أى دراسة انتماءات محرريها وكتابها اجتماعيا وسياسيا وفكريا ومهنيا . كذلك يتضمن نوعية الجمهور الذى تتوجه إليه الصحيفة جمهور عام أم جمهور نوعى (عمال ــ فلاحون ــ طلبة ــ سكان مدن ــ سكان ريف) .

٤ ــ البعد الاقتصادى للصحيفة ويتضمن دراسة تمويل الصحيفة (الإعلانات ــ الاشتراكات ــ مصادر أخرى) . وهذا البعد يتميز بأهمية خاصة نظرا لاستخدامه فى تحديد نوعية المصالح الاجتماعية والسياسية التى تعبر عنها الصحيفة من خلال تبعيتها الاقتصادية والمالية . ومما يساعد على إدراك هذا البعد ، تحديد حجم ودور الإعلانات وتأثيرها على سياسة الصحيفة التحريرية ومدى التزامها بنشر الحقائق فى إطارها الموضوعى أو التكنيكى أى الجزئى .

٥ ــ البعد السياسى للصحيفة ويتضمن علاقة الصحيفة بالسلطة السياسية . ويتم هذا من خلال دراسة التشريعات والقوانين الخاصة بحرية التعبير والنشر بالإضافة إلى ضرورة رصد ممارسات السلطة السياسية تجاه الصحيفة على الخريطة السياسية لعصرها : هل كانت تعبر عن السلطة السياسية بجميع أجنحتها اليسارية واليمينية أم كانت تمثل القوى المعارضة ودراسة مدى تأثير ذلك على الالتزام العام للصحيفة تجاه قضايا عصرها : هل كانت تعبر بموضوعية عن الواقع التاريخى الذى عاصرته أم كانت تعبر عن جهاز الدولة الذى يمثل قوى اجتماعية وطبقية من مصلحتها إقناع الرأى العام المعاصر لها بأفكار وصياغات تخدم هذه القوى ولا تعبر عن الحقيقة الموضوعية للواقع السائد .

٦ ــ الطابع الإعلامى للصحيفة ويتضمن التمييز بين كونها صحيفة رأى أو صحيفة خبرية . فالمعروف أن صحف الرأى تحمل هويتها الفكرية والسياسية التى يمكن إدراكها بسهولة ويسر بينما يصعب كشف الانتماء الفكرى والسياسى للصحيفة ذات الطابع الخبرى . كذلك يتحدد مجال استخدام الصحيفة فى الدراسات التاريخية طبقا لتحديد هذا البعد الخاص بكونها صحيفة رأى أم صحيفة إخبارية ، وقد سبقت الإشارة إليه .

٧ ــ البعد التكنولوجى للصحيفة ومدى تأثيره على إخراج وتحرير الصحيفة ويتضمن دراسة الوسائل والإمكانيات الخاصة بالطباعة والإخراج الصحفى ومدى تلاؤم ذلك مع طبيعة وواقع الفترة التاريخية التى تصدر أثناءها الصحيفة .

٨ ـ مضمون المادة الإعلامية التى تنشرها الصحيفة ، وتتضمن أشكال الإخراج وأنماط التحرير فضلا عن السياسة التحريرية العامة للصحيفة ومدى التزامها القضايا الجادة أم الموضوعات الخفيفة ، علاوة على أسلوب يعتمد على الإثارة والتهويل المبالغة أم تتميز بالجدية والموضوعية والصدق فى صياغة الأحداث والظواهر ، وهل تركز على الجوانب الإيجابية البناءة فى تناولها للوقائع والحقائق أم تهتم بإبراز الجوانب السلبية الهدامة جريا وراء الإثارة والتشويق ؟ وهل تلتزم بعرض وجهات النظر المختلفة فى معالجتها لقضايا عصرها أم تنحو منحى منحازا لأحد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى ؟

وهناك بعض الاعتبارات أو التحفظات الجانبية التى لا بد أن يضعها المورخ أمام عينيه أثناء تعامله مع الصحف كمصدر للتاريخ منها :

١ ـ قد تنشر الصحيفة خبرا ثم يرد تكذيب له بعد فترة زمنية قد تصل إلى شهور أو أكثر وهنا يجب التحفظ والرجوع إلى معاصرى تلك الفترة أو المصادر التاريخية الأخرى للتثبت من صحة الخبر أو الحادث .

٢ ـ قد تنشر الصحيفة خبرا فى إحدى طبعاتها وتحذفه فى الطبعات الأخرى .

٣ ـ تحاول أغلب الصحف التأكيد على أنها تعبر عن الرأى العام فى مجتمعاتها . وبالطبع يجب أخذ هذا الأمر بكثير من التحفظ فقد تحرم إحدى القوى الاجتماعية الرئيسية من التعبير عن آرائها ومصالحها ، وفى هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الصحيفة كمصدر تاريخى. فقد تقع أحداث هامة كالانتفاضات الشعبية التى يقوم بها الكادحون للتعبير عن مصالحهم فى مواجهة الطبقات المسيطرة على وسائل التعبير السياسى والإعلامى وبالتالى يتم تجاهل الحدث أو تشويهه .

٤ ـ الصحافة باعتبارها ظاهرة يومية كثيرا ما تستغرقها الأحداث غير الهامة والتى قد لا يكون لها قيمة تاريخية فيما بعد . فليس كل ما تحويه صفحات الصحف يستحق الاستعانة به كمادة تاريخية . هل رصد الوقائع والأحداث ومحاولة تفسيرها أم تتبع نشأة وتطور الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أم رصد الظواهر الفكرية والأيديولوجية . أى مجال من مجالات الدراسة التاريخية تصلح له الصحف كمصدر أو كوثيقة أكثر من سواه ؟ لا شك أن مجالات التاريخ المختلفة سواء تاريخ البنى المادية أو تاريخ الظواهر الفكرية والأيديولوجية أو حتى سرد الأحداث تبدو حاجتها واضحة للصحيفة كأحد المصادر الأولية أو الثانوية ولكن ينفرد المجال الخاص بدراسة تاريخ الظواهر الفكرية والأيديولوجية بحاجته الأساسية للصحف كمصدر أولى وخصوصا صحف الرأى .

خامســـــا

كتاب تاريخ ثورة ١٩١٩

(١) د . عاصـم الدســوقى :

نقد المدخل الأخلاق في تقويم وقائع التاريخ

دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩

(٢) د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم :

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

(٣) المناقشـــة .

نقد المدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ :
دراسة تطبيقية على التأريخ لثورة ١٩١٩

د . عاصـم الدسوقي

يقصد بالمدخل الأخلاقي في تقويم وقائع التاريخ انطلاق الباحث في قراءة الواقعة اعتماداً على مفاهيم مطلقة لمعانى الحق والعدل والأمن لا تقبل الجدل عنده ، وتقويم أطراف الواقعة تقويما يعتمد أساسا على تحكيم تفضيلاته الذاتية في الشخصيات وفي مجرى الحوادث ، واعتقادا بوجود تلازم بين الأخلاق والسياسة يقوم على تبعية الحركة السياسية للأخلاق ، وأن السياسي يترسم خطى تلك الأخلاق فيما يصدر عنه من سياسات .

والحق أن تبعية السياسة للأخلاق كانت قائمة في التصور الفكرى لدى الإنسان ، وفي الفكر السياسي الذى كان يعبر عنه منذ القدم إلى أن أدت الظروف الموضوعية والمتغيرات السياسية إلى إسقاط هذه التبعية ، لتحل محلها تبعية الأخلاق للسياسة ، وتبعية السياسة للاقتصاد . ومع هذا التطور ، وثبات انفصال الأخلاق المطلقة عن السياسة ، وتبعيتها للسياسة ، إلا أن الحكم الأخلاقي على الحدث التاريخي بمفهومه الفطرى لازال يحرك أذهان بعض من يتصدون للكتابة التاريخية .

كانت الفلسفة عند اليونان القدماء تدور حول الأخلاق والسياسة ، وليس الاقتصاد . وهكذا فعندما كانوا يبحثون عن أفضل أنظمة الحكم السياسية التى تحقق العدل تعرضوا بالضرورة للمشكلات الاقتصادية والنظم الاقتصادية في النظام الأمثل المطلوب . وهذا يعنى أن الاقتصاد كان يتبع السياسة ، وأن السياسة كانت تتبع الأخلاق . فأفلاطون في كتابه « الجمهورية » الذى يبحث فيه موضوع الدولة أو المدينة المثلى ، يبدأ بالتساؤل عن معنى فكرة الحق والعدالة في المدينة ، ثم تأتى الأفكار الاقتصادية بمناسبة البحث عن تلك المدينة العادلة أو المثلى . وكان الحال كذلك بالنسبة لأرسطو . وعند الانتهاء من بحث المسائل الاقتصادية ، وتقسيم سكان المدينة إلى ثلاث طبقات ، للإنتاج وللدفاع وللحكم ، جعل أفلاطون الحكم من نصيب الفلاسفة لأنهم المسئولون في النهاية عن تطبيق مفاهيم العدل والحق في مجتمع يقوم كما نعلم على العبودية والاسترقاق .

وبانتشار المسيحية في أوروبا ، ظهرت الكنيسة كمؤسسة أخلاقية ، تمثل سلطة أعلى من سلطة الإمبراطورية الزمنية ، لأن كل شيء بما في ذلك الحكم السياسي وصلاحياته الدنيوية ، كان يجب أن يكون خاضعا للدين ، والكنيسة هي التى تمثل الدين ، وآباء الكنيسة يقومون بحماية العقيدة ومراقبة الأخلاق ، والمناداة بإخضاع أوجه النشاط لمبادىء الدين ، فهو القيمة العليا التى تخضع لها كل أعمال الإنسان وأفكاره .[1]

وفي المجتمعات التى انتشر فيها الإسلام وتكونت سلطة وحكومة مستندة إلى تعاليمه ، انتهى الأمر إلى أن الخليفة أصبح يمثل سلطة لا تنازع ، رغم ما هو معروف من وجود مبادىء الشورى ، ووجود أهل الحل والعقد . كما أصبح دور الفقهاء وعلماء الدين يتمثل أيضاً في حماية العقيدة ومراقبة الأخلاق والقيم الدينية . بل انتهى الأمر على يد الجماعات الإسلامية السياسية إلى بلورة شعار « الإسلام دين ودولة » .

هكذا نشأ التلازم بين السياسة والأخلاق المطلقة ، وتبعية السياسة للأخلاق . غير أن الظروف الموضوعية التى مرت بها تلك المجتمعات « الأخلاقية » أدت إلى إسقاط هذا التلازم ، وانفصال الأخلاق عن السياسة ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة ، والسياسة للاقتصاد .

---

(١) راجع لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ط ٢ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .

ففي أوروبا ظهرت الدولة الحديثة في أواخر القرن الخامس عشر ، وقامت حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية) في مطلع القرن السادس عشر والتي أدت فيما أدت من متغيرات إلى تراجع زعامة الكنيسة والبابوية العالمية على السلطة الدنيوية ، وانحسارها في مربع الفاتيكان تؤدى مغزى للوجود والكون والأخلاق دون سلطة تمتد لسلوك البشر . وفرضت تلك المتغيرات قيام الكنيسة المحلية وخضوعها للسلطة الدنيوية للحاكم الدنيوى .

في نفس الوقت كتب نيقولا مكيافيللي من فلورنسا بإيطاليا (١٤٦٩ — ١٥٢٧) كتابه المشهود « الأمير » في ١٥١٢ ، ليسجل انفصال السياسة عن الأخلاق المطلقة انفصالا نهائيا ؛ مقررا أن القوة هي خير سبيل لتحقيق الهدف السياسى بعيدا عن الولاء للبابوية ؛ وأن الأخلاق المطلقة (الدينية) تصلح للعلاقات بين الأفراد ؛ أما في السياسة فلا مكان فيها لتلك الأخلاق ؛ ومتهما الأخلاق المسيحية بأنها أضعفت عند معاصريه الفضائل القوية التي كان يتصف بها القدامى ؛ وأن الزهد ليس سوى طريق لليأس .[2] حتى إذا جاء القرن التاسع عشر ، كان الواجب المقدس في العمل والسلوك قد أخلى مكانه لمبدأ الحساب المنفعى ، أى لم يعد العمل ضرورة أخلاقية دينية ، وإنما أصبح يقاس بمدى النفع الذى يحققه لصاحبه .[3] وهو المبدأ الذى تبلور في القرن العشرين في فلسفة البراجماتية الأمريكية . وفي نفس هذا القرن (التاسع عشر) حدث تطور آخر حين أخرج كارل ماركس منهج هيجل الجدلى من صدفة الغيبية ليثبته على أرضية المادة ، مؤكدا دور المادة في صياغة السياسة والأخلاق .[4]

أما فيما يتعلق بالمجتمعات الإسلامية ، فقد تعرضت هي الأخرى لنوع من ذلك الانفصال بين السياسة والأخلاق ، حين سقطت الخلافة العثمانية في عشرينات القرن العشرين ، وكان حكمها الشامل قد تعرض قبل ذلك لقدر ملحوظ من الخلل والهزات ، حيث سقطت أجزاء من مناطق نفوذها في يد القوى الأوروبية أو القوى المحلية (راجع على سبيل المثال محمد على في مصر) ، وأصبح الحاكم لا يستمد قوته من الدين ، وإن كان يرفع شعاراته في الوقت المناسب . كما ظهرت أفكار تنادى بأن الخلافة ليست من أصول الحكم في الإسلام ، ثم ما كان من قيام الحاكم بالتدخل في شئون المؤسسات الدينية لمراقبتها وإخضاعها لنفوذه مثل الأزهر في مصر الذى فقد استقلاله الفكرى بشكل ملحوظ بتدخل الدولة في إدارته منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتقديم إعانة مالية للصرف منها على شؤونه ، وتعيين شيخه بمعرفة الحاكم .[5]

انتهى تطور العلاقة بين السياسة والأخلاق إذن إلى الانفصال بينهما ، بل وتبعية الأخلاق للسياسة وخضوع السياسة للاقتصاد . وأصبحت الأخلاق إما مطلقة تحددها العقائد والشرائع الدينية ولا تقبل الجدل والخلاف فيما يتعلق بمعايير الخطأ والصواب والحق والعدل والأمن ، أو نسبية تحددها البيئة الاجتماعية والتقاليد والعادات والظروف الموضوعية كافة ، التى يمر بها المجتمع ، بحيث ما يكون صوابا في مجتمع ما يكون خطأ في مجتمع آخر ؛ وما يعتبر أمنا لمجتمع ما ، يعتبر تهديداً لمجتمع آخر ؛ وما يعتبر دفاعا بالنسبة لمجتمع ، يعتبر عدوانا بالنسبة لآخر ؛ وما يعد بطلا بين قومه ، يعد مهيجا ومثيرا للقلاقل لدى قوم آخرين وهكذا .

---

(٢) راجع عبد العزيز الشناوى ، أوروبا في مطلع العصور الحديثة ، جـ ١ . ص ٧١ — ٨٧ ، ط ٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٠ . وكان مكيافيللي قد كتب هذا الكتاب بتأثير الظروف السياسية التى كانت تمر بها بلدته فلورنسا وسائر الولايات الإيطالية من جراء حروب أطماع العرش بين فرنسا وإسبانيا والبابوية والإمبراطورية والتى كانت الولايات الإيطالية مسرحا لها خلال المدة من ١٤٩٤ — ١٥٥٩ .

(٣) رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، ص ١٤٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٤) راجع أحمد محمود صبحى ، في فلسفة التاريخ ، ص ٢١٩ ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية (د — ت) .

(٥) راجع بحثنا بعنوان : مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥ — ١٩٦١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٠ .

ما هو الموقف بالنسبة للمؤرخ في تقويمه وحكمه على الفترات التاريخية وتجارب الأمم والشعوب ودور الأفراد والأبطال ؟ . هل يحكم بالأخلاق المطلقة وتفضيلاته الذاتية في العقائد الدينية والسياسية ، ويجعل الكون محوراً لذاته في الحسنات والسيئات والسلبيات والإيجابيات والصواب والخطأ ؟ . أم يعتمد على المفهوم النسبي للأخلاق ، ومن ثم ضرورة أن يتعالق في البحث من واقع الظروف الموضوعية ؟ . وبمعنى آخر أكثر تحديدا .. هل يجوز للمؤرخ أن يصف شخصية تاريخية بالعجرفة أو الغرور أو التهور ، ويصف تيارا فكريا أو سياسيا بالانحراف أو التخريب أو التدمير ؟ .

ورغم هذه المحاذير فإن المفهوم المطلق للأخلاق هو الأكثر شيوعا في التفكير ، حيث إن مضمون الأخلاق واللاأخلاق يتحدد بالقيم الدينية السائدة . ومن هنا ، أدى اعتياد هذا المفهوم في النظر إلى وقائع التاريخ إلى كثير من الاضطراب والتشويش ، لأنها تعنى الحكم بثوابت على متغيرات ، كما تعنى تحكيم الذاتى على ما هو موضوعى ، وهي من ناحية أخرى تقديرية على حين أن وقائع التاريخ تقريرية .

ولقد انقسم الرأي بين المؤرخين إلى فريقين فيما يتعلق باستخدام الأحكام الأخلاقية بالمعنى السائد أو الأكثر شيوعا . فإدانة الشخصيات التاريخية عند « كروتشه » فيه تجاهل لأصول القضاء ، لأن الإدانة تتم دون محاكمة من جهة ، ولاستحالة المحاكمة من جهة أخرى لصعوبة استدعاء المتهم للدفاع عن نفسه ولتبرير تصرفاته . ويكفى الشخصية التاريخية في نظره ، أن تكون موضوع دراسة تاريخية لتفهم دوافع أعمالها . والمؤرخ الذى يجعل من نفسه قاضيا يدين هذا ويبرىء ذاك وفق مفاهيم أخلاقية ، اعتقادا منه أن هذه هي وظيفة التاريخ ، فإنه يفتقر إلى الحاسة التاريخية . والتقويم الأخلاقى عند « رانكه » يعد خروجا على الموضوعية ، لأن مهمة المؤرخ عنده عبارة عن تصوير الواقع كما كان تصويرا مطابقا بقدر الإمكان .(٦)

على أن الذين يقولون بأن حكم التاريخ يجب أن يكون أخلاقيا ، هم أولئك الذين لا يرون في التاريخ سوى أنه درس للعظة والعبرة ، وهؤلاء عادة من أصحاب الثقافة الدينية . فكتابات مؤرخين أمثال المسعودى وابن الأثير والمقريزى وأضرابهم وهم كثير ، تستهدف استخلاص العبر والعظات . ومارتن لوثر يقول مثلا : إن دراسة التاريخ تبين لنا كيف تحسن خاتمة المتمسكين بالفضيلة والتقوى وكيف يسوء مصير من يسلمون أنفسهم للشيطان . وفي ظل هذا المفهوم يصبح المنتصر من نصره الله ، والمهزوم من خذله الله ، دون البحث في أسباب النصر وأسباب الهزيمة القريبة .(٧)

على أن استخلاص مغزى أخلاقى من وقائع التاريخ لا يعنى أن يتخذ المؤرخ موقفا أخلاقيا إزاء شخصيات وحوادث التاريخ ليحكم عليها بموجب قوانين الأخلاق ، ذلك أن استقلال التاريخ عن الأخلاق مطلوب وجوهرى .(٨)

ويبدو أن السبب في اللجوء للأحكام الأخلاقية يرجع إلى ميل الإنسان إلى تشخيص ما هو عام ، أي تعليق الهزائم والانتصارات ، والكوارث والإنجازات على شخص الزعيم الحاكم . مع أن أية نتيجة من هذا كله أو بعضه ، هى حصيلة عوامل مختلفة .(٩) وهذا التشخيص يتناسب مع العقلية البسيطة التى تبحث عن أقرب مشجب لتعلق عليه الهموم بدلاً من إجهاد الذهن والنفس ، والاجتهاد في البحث في الظروف الموضوعية القريبة وراء كل نتيجة من تلك النتائج .

والذين يرون ضرورة محاكمة شخصيات التاريخ محاكمة أخلاقية ، يبنون هذا الرأى على أساس أن تلك الشخصيات تموت عادة دون أن تحاكم في حياتها . لكن المحاكمة بعد الممات ضرب من المستحيل ، لأن حق الدفاع عن النفس وهو

---

(٦) أحمد صبحى ، المرجع السابق ، ص ٩٠ — ٩٣ ، ١٠٠ .
(٧) نفسه ، ص ١١٠ .
(٨) نفسه ، ص ١٠٦ .
(٩) نفسه ، ص ٩٢ .

عنصر رئيسى من عناصر المحاكمة ، غير متوفر . فإذا قال هؤلاء بإمكان المؤرخ استخدام الحكم الأخلاقى الرصين في غير تحامل أو تحيز حتى يظل لفظ حكم التاريخ مهابا ،[10] ينسون أن كلمات : الرصانة والتحامل والتحيز ، كلمات فضفاضة ونسبية في النهاية ، إلا إذا ربطت بالمفهوم المطلق للأخلاق .

والبديل في رأينا أن يكتفى بالبحث عن الدوافع ومدى تناسق ذلك مع الظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع . وعليه أن يتساءل .. هل كانت الشخصية التاريخية استجابة حقيقية لتلك الظروف أم كانت غير ذلك . فمن شأن هذا وضع التجربة التاريخية موضعها الصحيح في إطار الظروف ، ووضع دور الفرد أو البطل في التاريخ موضعه الصحيح أيضاً ، ويصبح ركوب هذا الفرد أو ذاك الموجة الثورية دليل استجابة الزعيم للحركة التاريخية وتوجيهها في اللحظة المناسبة ، دون تأخر أو إسراع ، وليس دليل انتهازية .

والظروف الموضوعية ضرورية جدا لفهم الدوافع والأفكار وراء الأفعال . وعلى المؤرخ أن يعايش من يكتب عنهم بذهنه حتى ينأى بنفسه عن الإدانة أو التحامل . ففي عصر القوميات مثلا تصبح الحروب من أجل العقيدة الدينية غير مستحبة ، وبالتالى فليس من حق المؤرخ أن يلوم الذين لم يستحسنوا الحروب الدينية في عصر القوميات ونفروا منها . وفي المناطق القبلية حيث القبيلة هي الوحدة الرئيسية وليس الشعب الواحد الذى يضم القبائل في مجموعها ، لا يصح للباحث أن يوجه لوما وتقريعا للقتال بين القبائل .[11]

نخلص من هذا إلى إنه لا مجال للتقويم الأخلاقى في التاريخ . فالأخلاق إن لم تكن مطلقة فهى نسبية ، وتعبر عن ذاتية ، على حين أن التاريخ حركة مطردة تدفعها الظروف الموضوعية . ومن الضرورى أيضاً أن يستقل التاريخ عن السياسة كما لاحظ أحمد صبحى . ومن الضرورى كذلك أن يستقل فكر المؤرخ وحكمه عن إرادة الحاكم وعمله ، وإلا تدهورت مكانة التاريخ كعلم وتحول إلى حاشية للسياسة تلحقه بالدعاية . كما يجب أن يترك المؤرخ جانبا ، واقعه الذاتى : المذهبى والسياسى والدينى والبيئى عند دراسة ظاهرة أو تجربة أو دور . وإذا كنا نقول إن التاريخ علم ، فمن خصائص العلم التجرد عن الأهواء الذاتية .

سوف نستعرض الآن عينة من الأعمال التى أرخت لثورة ١٩١٩ لنرى أثر المدخل الأخلاقى في تناولها ، وفي تقويم وقائعها وأبطالها . ولم يتم اختيار العينة عشوائيا ، بل روعى في اختيارها توفر البعد الزمنى ، بمعنى وجود نوعين من الكتابات : نوع كتب قبل عام ١٩٥٢ ، وآخر كتب بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . كما روعى أن تمثل العينة مواقع مختلفة خلال الفترتين ، بحيث شملت كتابات المعاصرين للحدث نفسه ، والسياسيين ، والأكاديميين ، والصحفيين ، والمثقفين الثوريين ، معتقدا أن كل مفردة من مفردات العينة تمثل اتجاها شائعا بين الكتاب اللاحقين ، وخاصة في كتابات الجامعيين الذين تأثروا بشكل أو بآخر بهذا النمط أو ذاك في فهم ثورة ١٩١٩ .

ومن الملاحظ بداية أن كاتبا معاصرا للحدث ومصاحبا لأطرافه في باريس ، أبدى تخوفه من إطلاق أحكام تقديرية قبل الأوان . ففي تعليقه على جهود الوفد في باريس بعد اعتراف مؤتمر فرساى بالحماية البريطانية على مصر ، قال : « لم يحن بعد الوقت الذى يصح فيه للكتاب أن يتناولوا أعمال الوفد بالانتقاد أو الفحص ، أو أن يصدروا أحكاما في شأنها ، إذ لا تزال هناك ظروف تحول دون ذلك » .[12] ويبادر بنفى تهم الخيانة المتبادلة بين الخصوم السياسيين ، وهي تهم أصبح

---

(١٠) نفسه ، ص ٦٥ .

(١١) راجع كتابنا بعنوان : البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات ، ص ١٧٧ ــ ١٧٩ ، مكتبة القدسى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

(١٢) محمود أبو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٨٩ ، القاهرة ١٩٢١ .

إطلاقها فيما بعد شيئا سهلاً . ففي تعليقه على فصل إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر من الوفد وهو في باريس يقول : « إنه لا صحة مطلقا للإشاعات الغريبة التى نشرت عن اتصالهما بالسفارة البريطانية ونحو ذلك من تهم الخيانة الشنيعة » .[١٣] ومع هذا لم يستطع أن يقاوم إغراء إطلاق الأحكام التقديرية ، وإن كان يستهدف الحيلولة دون إصدار أحكام الإدانة ، حيث يقول : « إن الخدمات التى أداها الوفد للقضية المصرية كبيرة ، فقد كان جهاده صراعا بين الحق والقوة التى تعتمد على ساسة دهاة قادرين لا ند لهم ولا قرين » .[١٤]

ولكن .. كلما بعد العهد عن وقائع ثورة ١٩١٩ وتراكمت عليها أحداث وأحداث ، كان هناك ميل لإصدار الأحكام التقديرية في ضوء الانتماءات الحزبية ، والمقارنة بمواقف أخرى ، أو في ضوء نظرية من نظريات تفسير التاريخ .

وفي هذا الخصوص جاءت كتابات عبد الرحمن الرافعي المحامي المؤرخ ، المنتمي للحزب الوطني ، والمؤمن بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد إيمانا راسخا ، زعامة لا تعلوها أخرى في نظره ، وتصرفاتهما بشأن القضية الوطنية تعتبر مقياسا تقاس به تصرفات الآخرين ..ومن هنا كان بعض الخلل والاضطراب في أحكامه كما سوف نرى .

ومنذ البداية نلمس هذا الخط الواضح في كتابات الرافعي عن ثورة ١٩١٩ . ففي حديثه عن دور مبادىء الرئيس ولسن في التمهيد للثورة يقول : « إن جهاد الحزب الوطنى له الفضل الكبير في تهيئة البلاد وذلك بما بثه فيها على تعاقب السنين من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسه الزعيمان في نفوس الجيل من المثل العليا بحيث صارت الأمة في سنة ١٩١٩ على استعداد لبذل كل تضحية مهما تعظم في سبيل الاستقلال » .[١٥]

وفي تأريخ الرافعي لمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد) بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوى والسير ونجت ، يقول : « إن في الحديث مواطن ضعف ملموسة لا يمكن السكوت عليها » . وسرعان ما يكتشف القارىء أن مواطن الضعف التى قصدها الرافعي قد وردت في حوار سعد زغلول وحده دون زميليه . ويقول الرافعي إن من مواطن الضعف على سبيل المثال « تعهد سعد باشا بإعطاء انجلترا الضمانات المعقولة التى تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أي دولة من استقلالها ، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لانجلترا ؛ وعرض سعد زغلول أن تكون قناة السويس ضمان انجلترا لطريقها للهند وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء ، واعتراف سعد باشا بأن لانجلترا أعمالاً عظيمة قامت بها في مصر ؛ وقوله للسير ونجت إنه لا يلتجيء لغير رجال الدولة الإنجليزية في داخل مصر وفي خارجها .. وكل هذا في رأى الرافعي يعد موطن ضعف ، ويحمل معنى التنازل مقدما عن الجلاء[١٦] » .

ولو كان الرافعي كتب ما كتب بعيداً عن التمسك بأهداب المثل العليا للحزب الوطني في أسلوب تحقيق الجلاء « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، واستند بدلا من هذا إلى الظروف الموضوعية الواقعية ، لربما وصف سعد زغلول بالحكمة ، على أساس أن سعداً لوح لبريطانيا بالمصالح التى تجعلها تتمسك باحتلال مصر ، ألا وهى قناة السويس وأهميتها في طريق المواصلات إلى الهند ، درة التاج البريطانى . وهذا في العرف السياسى يدخل في باب المناورة ، وفن الممكن ، وفن الاختيار بين البدائل المطروحة في مواجهة خصم قوى وعنيد .

---

(١٣) نفسه ، ص ١٢٥ .

(١٤) نفسه ، ص ٨٩ .

(١٥) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومى ١٩١٤ — ١٩٢١ ، جزءان في مجلد ، ص ٦ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ . وقد أشار في المقدمة إلى أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت في أبريل ١٩٤٦ ، وأن الطبعة الثانية (١٩٥٥) لا تختلف عن الأولى (١٩٤٦) في إيرادها للحوادث وتفسيرها والتعليق عليها ولا في العبارة والإخراج (ص ٣ — ٤) .

(١٦) نفسه ، ص ٩٧ — ٩٨ .

والرافعي في بحثه عن مواطن الضعف الملموسة في المقابلة ، لا تقع عينه إلا على كلمات سعد زغلول . وهو يفعل ذلك بنزع كلمات سعد زغلول من السياق العام للعبارات والجمل ، فيبدو قائلها ملوثا بشبهة التنازل والتفريط في المسئولية . فمثلاً أخذ الرافعي على سعد زغلول تعهده بإعطاء انجلترا ضمانات تتمثل في احتلال قناة السويس عند الاقتضاء .. إلخ ، دون أن يقول لنا إن قول سعد زغلول جاء رداً على تعليق ونجت بأن « مركز مصر الحربى والجغرافى يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا ... » لأن سعدا قال ردا على ذلك : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » . وكأنى بسعد يقول لونجت : إذا كانت هذه حجتكم .. أي موقع مصر الحربى والجغرافى فلا بأس ساعتها من تقديم كذا وكذا .. بمنطق تفويت الفرصة وإسقاط كل الحجج .

واستكمالا لكلام سعد زغلول للسير ونجت قال على شعراوى : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الإنجليزى بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومى .. » . فإذا نزعنا هذا القول من السياق العام على طريقة الرافعي ، لاعتبرنا قول على شعراوى » موطن ضعف ملموس لا يمكن السكوت عليه » ، ذلك أن استبقاء سلطة صندوق الدين عار وأى عار عند الوطنيين .

وكذلك الحال فيما يتعلق بالعبارة الأخرى التى أخذها الرافعى على سعد زغلول . فالعبارة كما وردت كاملة بالمحضر على لسان سعد تقول : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة في العالم وأوسعها حرية ، وإننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها في مصر فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك ..[١٧] » . وهذا يعنى أن اعتراف سعد زغلول بأعمال عظيمة لانجلترا في مصر قد رتب عليه المطالبة بندية المساواة بين الأحرار .

وفي كتابات الرافعي ما يثبت تغير أحكامه بتغير الزمن . فعندما قامت الثورة في ١٩١٩ كان في الثلاثين من عمره تغلب عليه نزعة الشباب ويتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها . وعندما كان يضع الكتاب في عام ١٩٤٥ ، كان عمره سبعا وخمسين سنة ، فصار أميل إلى مبدأ عدم العنف ، ويراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم ، بل ويصرح بوضوح أنه ليس من « دعاة الثورة Revolution ويؤثر عليها التطور في النهضة Evolution »[١٨] ولابد أن رأى الرافعي في الثورة والتطور والعنف والسلم ، قد أثر على تقويمه للأحداث . فلما كان شابا في الثلاثين يؤيد العنف لم يؤرخ للثورة . وحين أرخ للثورة وهو في السابعة والخمسين ، كان قد بغض العنف وفضل عليه سبيل التفاهم ، على حين أنه أخذ على سعد زغلول جنوحه لسبيل التفاهم دون أن يأخذ في الاعتبار أن سعد زغلول حين قاد الثورة كان في الستين من العمر .

وهذا كاتب آخر ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين (محمد حسين هيكل) ، وكتب يؤرخ لثورة ١٩١٩ ضمن مذكراته السياسية ، بعد وقوع الأحداث بنحو ثلاثين عاماً . ولم يخل تقويمه لبعض ما حدث من التأثر بهذا الانتماء من ناحية ، وتغير النظرة مع تغير مراحل العمر من ناحية أخرى ، مثبتا بذلك عدم قدرة المعاصر للحدث وهو يُصنع ، على تقويمه في ضوء نظرة شاملة تجتمع فيها كل الزاويا وكل الجزئيات . فعندما قرر الوفد وهو في باريس ايفاد محمد محمود

---

(١٧) انظر : نص مذكرة اللقاء عند الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٩٦ ــ ٩٧ .

(١٨) انظر : مقدمة الطبعة الأولى من كتاب : ثورة ١٩١٩م ، ص ٩ (أبريل ١٩٤٦) ، وانظر أيضاً : ص ٢٣٥ من كتاب : في أعقاب الثورة المصرية .

باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد) إلى الولايات المتحدة للاتصال بأعضاء الكونجرس ودفعهم لمساندة قضية مصر ، اعتمادا على ما كان يشاع من أن الكونجرس لا يؤيد الرئيس ولسن فيما انتهى إليه مؤتمر الصلح (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) ، كان محمد حسين هيكل مقتنعا آنذاك بتلك الخطوة والدافع الذى سوغ السفر ، حتى [illegible] يتلقى بارتياح مع زملائه الأنباء المتعلقة بكلمات النواب الأمريكيين والتى يحسبونها مؤيدة للقضية المصرية . ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً ، وكانت الحوادث قد تراكمت ، وتراكمت معها الخبرات السياسية للرجل ، لم يجد في حركة [illegible] تلك سوى « حقنة أمل حين غاض معين الأمل » . كما اكتشف أن الكونجرس الأمريكى لم يكن يعنيه إذ ذاك من شأن مصر إلا ما يتعلق بمصلحة السياسية الأمريكية ، وأن خلاف الكونجرس مع الرئيس ولسن لم يكن حول اعتراف الرئيس بالحماية البريطانية على مصر ، وإنما كان حول الإبقاء على سياسة العزلة الأمريكية أم الخروج منها ، لأن تصرف الإدارة الأمريكية في المؤتمر كان يعنى الخروج من سياسة العزلة .(19)

ثم هو (أى محمد حسين هيكل) يفسر قول سعد زغلول إن وجود عدلى بباريس على مقربة من الوفد نكبة على النهضة الوطنية ، تفسيرا أخلاقيا بحتا فيقول : « إن بعض رجال الوفد لمسوا في عدلى هدوءاً في المناقشة من غير أن يحاول فرض رأيه ، واستعدادا لقبول الرأى المخالف إذا اقتنع بصحته » . ويعقب على هذا قائلاً : « وهي خلة لم تكن من خلال سعد باشا البارزة ، فقد قضى حياته محاميا كبيرا وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفا في المناقشة ، وكان لذلك ميالاً بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به » . ثم يقول « إنه نتيجة لتغير نظر بعض أعضاء الوفد تجاه عدلى تأثرا بتلك الخلال الطيبة ، استراب سعد في الأمر ، ولعله خشى أن يكسب عدلى باشا تأييد هذا البعض من الأعضاء ، ومن هنا قولة سعد في برقية من باريس نشرتها جريدة الأخبار بشأن وجود عدلى في باريس على مقربة من الوفد إنه سيحارب « كل شخص مهما كان مركزه يفاوض الإنجليز ليوقع معهم »(20) . ولا شك أن هذا التفسير يسقط كثيرا من الاعتبارات الموضوعية المعروفة في مسار الثورة . لكن الكاتب بعد ثلاثين عاماً من الحدث لم يستطع التخلص من ولائه لعدلى باشا ، وعمله معه في حزب الأحرار الدستوريين وجريدته ، بل ورئاسة الحزب فيما بعد .

وأمامنا في هذه المرة كاتبة (سنية قراعة) ، آمنت بعبقرية إسماعيل صدقى وتفرده وبطولته ومستواه العالى على من عداه من الحكمة والتفكير ، فناصرته في مواقفه على طول الخط ، وانتقصت من قدر الآخرين وخاصة سعد زغلول . فهى تفسر — شأن الرافعى وهيكل — الصراع داخل الوفد « بالنزوع نحو المطالبة بعروض وشخوص » ، وأن هجوم سعد زغلول على عدلى وأنصاره في خطبة شبرا المشهورة (٢٨ أبريل ١٩٢١) ووصفه إياهم بأنهم برادع الإنجليز كان مرجعه — في رأيها — رفض أنصار عدلى تغيير الأوضاع الدستورية من حيث جعل عدلى مرءوسا لسعد ، وجعل سعد رئيسا لعدلى .

ثم هي تقرر أن التفاف الشعب المصرى حول زعامة سعد زغلول دليل سذاجة ، وتلتمس له العذر ، وترى في سقوط إسماعيل صدقى في انتخابات ١٩٢٤ « دليل عدم الوفاء ، وقلة النظر إلى المستقبل بعين بصيرة ، بل بعين تخضع لوحى العاطفة ، وقلب لا يعرف ماهية الصالح العام » .(21)

ومن الملاحظ أنها لم تضع تصرف سعد زغلول وتمسكه بالزعامة موضعه الصحيح داخل إطار الظروف الخاصة بوكالته عن الأمة ، والاعتقاد بأن الأمة فوق الحكومة ، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن حكومات مصر قبل ١٩٢٤ كانت تتولاها عناصر من أصل غير مصرى صميم .

---

(19) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٩٨ — ٩٩ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

(20) نفسه ، ١١٢ — ١١٣ .

(21) سنية قراعة ، نمر السياسة المصرية ، ص ١٥٣ — ١٥٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، مكتب الصحافة الدولى القاهرة ، مارس ١٩٥٢ .

بعد استعراض نماذج من كتابات السياسيين التى أرخت لثورة ١٩١٩ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بما تضمنته من نظرات التعاطف حسب الانتماء السياسي الحزبي في ضوء الانشقاقات والصراعات الحزبية ، نحاول أن نتعرف على رؤية أكاديمية لنفس تلك الحوادث كتبت قبل ١٩٥٢ .

وصاحب هذه الرؤية المؤرخ شفيق غربال ، أول أستاذ مصرى يرأس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة . ولقد تميزت رؤيته لبعض الوقائع بموضوعية تأخذ في الاعتبار الظروف والملابسات المصاحبة . وهي رؤية تبدو مستقلة عن دائرة الصراع الحزبي وانشقاقاته في العشرينات . ولكنه لم يستطع مقاومة إغراء إصدار الأحكام التقديرية .

فيما يتعلق بمقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يقول : « إن التأريخ الصحيح ينظر لها بظروفها ونتائجها ، فهى لم تكن مفاوضة حول مائدة مستديرة ، وإنما كان فتحا لموضوع وبدءاً لعمل ، وخطوة تتبعها خطى ، ورسما لخطوط رئيسية ، وإن الزعماء الثلاثة قرروا المطلب الأساسى وهو الاستقلال التام وبينوا أهلية بلادهم له وأبدوا الاستعداد لبحث الشيء المعقول الذى يمكن للخصم أن يدعيه .. » .[٢٢] وكأنى به يرد على ملحوظة الرافعى التى اتهمت حديث سعد زغلول مع ونجت بأنه تفريط في الاستقلال ومفاوضة قبل الجلاء .

ولكن في تعليقه على مفاوضات عدلى بانجلترا عام ١٩٢١ واستقطاب الإنجليز له ، واعتراض سعد على ذلك ، قال : « إن سعد زغلول كان محقا في فهمه مغبة استقطاب الإنجليز لعدلى يكن وما قد ينتج عنه من نتائج على الحركة الوطنية .. ، ولكنه لم يكن محقا في أن يرتب على هذا الفهم حملة العداء التى شنها ضد زميله وصديقه القديم » . ثم يقول : « كان سعد على حق حينما قال إن قضية الوطن لا يمكن أن يعهد بها إلا إلى أيد أمينة ، ولكنه كان ظالما حينما أكد أن يد عدلى ليست اليد الأمينة » .[٢٣]

والسؤال هنا .. لماذا دعا مؤرخنا إلى ضرورة فهم مقابلة ١٣ نوفمبر بظروفها ونتائجها على نحو ما سبق ، ولم يَدْعُنا لفهم التراشق بين عدلى وسعد في إطار ظروفه الحاكمة ، والتى تتلخص في استناد عدلى إلى الوزارة وإلى السلطة واستطاعته إصدار القرارات ، وابتعاد سعد زغلول عن السلطة والوزارة مجردا إلا من الكلمات يلقيها في وجه الخصوم لترتيب المواقف .

وفي نفس العام الذى أصدر فيه الرافعى الطبعة الأولى من كتابه « ثورة ١٩١٩ » (عام ١٩٤٦) ، يصدر أستاذان جامعيان بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول) كتابا بعنوان : النظام الاشتراكى ـــ عرض وتحليل ونقد ، حاولا فيه تطبيق التفسير المادى للتاريخ على وقائع ثورة ١٩١٩ بعد أن استعرضا النظرية في زاويتها الاقتصادية والفلسفية . وتكمن قيمة المحاولة في أن المؤلفين ابتعدا عن الالتزام الحزبي في رؤية الوقائع وتقويمها . واعتمادا على التفسير المادى لوقائع التاريخ ، كان لابد وأن تتوارى الشخصيات جانبا ، وأن يسقط دور الأفراد والزعماء ، بحثا عن المضمون الاجتماعى الطبقى في الثورة الذى يضم الأفراد قيادة وجماهير ، وتقويم الوقائع طبقاً لمعنى الثورة اصطلاحا . كما تكمن قيمة المحاولة أيضاً في أنها تمت في عام ١٩٤٦ في عصر الملكية وقيادات ثورة ١٩١٩ من الصف الأول والثانى تتولى أعباء الحكم .

---

(٢٢) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ ١ ، ص ٥٤ ، والجزء معنون : بحث في العلاقات البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ ـــ ١٩٣٦ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ (ومقدمة المؤلف في مايو ١٩٥٢) .

(٢٣) نفسه ، ص ٨٤ .

فماذا قال المؤلفان ؟ ..

تحت عنوان « النظرية المادية في تفسير التاريخ — تحليل ثورة مصر سنة ١٩١٩ » يستعرض المؤلفان التكوين الطبقى للثورة قائلين إن : « الحقيقة السافرة تكمن في أن الحركة قامت بزعامة الطبقة البرجوازية الكبيرة بنوع خاص مؤيدة من البرجوازية الصغيرة ، وانحازت لها الأرستقراطية الزراعية ، حتى يعود الكسب النهائى عليها ولتحافظ على مركزها وتفوقها فلا يخرج الأمر من يدها .. وانضمت إلى الحركة الثورية طوائف العمال وصغار الزراع والأجراء الزراعيين » . ثم يبحث المؤلفان في عوامل هدم الحركة فيجدان أن الحركة « كانت تمثل طبقات ذات مصالح متضاربة ، فالبورجوازية همها السيطرة السياسية ، وأعيان الزراع وَجِلُون من النتائج ، والعمال يأملون في عمل المستطاع لإصلاح أحوالهم » . ثم يبحثان عن أسباب تصفية الثورة ، فلا يجدان سوى « استعداد الأعيان والبورجوازية لقبول ما رغب الاستعمار في منحه من امتيازات ذات صفة داخلية قاصرة عن المطلوب ، ومن ثم بدأ التفاهم الذى انتهى بصدور تصريح فبراير ١٩٢٢ وإعلان الدستور ، وهو الوضع الذى حقق الكثير من مطالب البرجوازية مثل الانتخاب المباشر الذى يمكنها من القفز إلى كراسى المجالس النيابية ، وملء الإدارة الحكومية برجالها وأتباعها ، وتسخير الأقلام لخدمة مصالحها ، والمطالبة بالمزيد حتى تكمل سيطرتها اقتصاديا وسياسيا » .

ثم يعلق المؤلفان في النهاية قائلين : « لقد دبرت الثورة جماعة البرجوازية واستخدمت العامة والعمال في الريف والمدن ، فلما حققت أغراضها نبذت هذه الطوائف وهي الأغلبية الساحقة من الشعب وتركتهم طعاما للفقر والجهل والعطل » .[٢٤]

ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم تعد ثورة مارس ١٩١٩ الثورة التى حققت كل الآمال . واستطاع ثوار يوليو بفعل الظروف المتغيرة أن يستكملوا بعض أهداف ثورة ١٩١٩ السياسية ، وأن يتجاوزوها اجتماعيا واقتصاديا نتيجة اختلاف التركيب الطبقى للقيادتين .

وإذا كانت معظم كتابات ما قبل ١٩٥٢ قد انغمست بشكل ملحوظ في محاور ذاتية عن الأشخاص والأحزاب وتفسير الحركة السياسية تفسيراً نفسياً حول الفرق في السلوك والتكوين والأصل الاجتماعى بين شخص وآخر ، ومن ثم إدانة هذا الشخص أو ذاك بمعيار الأخلاق الثابتة ، فإن معظم كتابات ما بعد ١٩٥٢ انصرفت إلى تقويم ثورة ١٩١٩ قياسا على ما حققته ثورة ١٩٥٢ في المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى فيما لم تستطع تحقيقه ثورة ١٩١٩ . ومن هنا غلبت على تلك الكتابات التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية والبحث عن المضمون الاجتماعى أو الطبقى لتفسير إخفاق ثورة ١٩١٩ ونجاح ثورة يوليو . وفي نفس الوقت صدرت كتابات من نوع المذكرات الشخصية لسياسيين قدامى انطلقوا في كتاباتهم من مواقفهم السياسية قبل ١٩٥٢ ، فبدا الأمر وكأنه تفاضل بين الماضى الذى ينتمون إليه وبين الحاضر الذى رفضوه أو رفضهم ، ولم تخل كتاباتهم من الأحكام التقديرية مثل نظرائهم من كتاب قبل ١٩٥٢ .

في مطلع ١٩٥٥ نشر محمد زكى عبد القادر كتابه « محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » مؤكداً أن الثورة في ١٩١٩ لا ترجع لأسباب اقتصادية ، إذ كانت البلاد في رخاء ؛ ولا ترجع إلى الوضع الاجتماعى في البلاد من حيث قيام طبقة غنية قليلة العدد وطبقة معدمة أو تكاد كثيرة العدد ، إذ أن الوعى الاجتماعى لم يكن قد نضج في البلاد ، ولم يكن شيء من هذا أو يقرب منه — موضع جدل أو دعوة إلى الإصلاح ، بل كانت ثورة سياسية .[٢٥]

---

(٢٤) أحمد نظمى عبد الحميد ، وراشد البراوى ، النظام الاشتراكى : عرض وتحليل ونقد ، ص ١١٧ — ١١٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ .

(٢٥) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، ص ٣٦ — ٣٧ ، كتاب روزاليوسف ، العدد السادس ، القاهرة ، يناير ١٩٥٥ .

ولكنه عندما نشر مذكراته في عام ١٩٦٧ وكان تيار الواقعية في التفسير التاريخي قد فعل فعله في أعقاب التحولات الاجتماعية منذ أواخر الخمسينات ، نجده يتناول ثورة ١٩١٩ في إطار المضمون الاجتماعي الذى استبعد تأثيره عندما كتب « محنة الدستور » في ١٩٥٥ . فيقول في مذكراته إن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها ، ولكن أسباب التأييد كانت تختلف من طبقة إلى طبقة ومن فريق إلى فريق ، طبقة آزرتها مؤمنة ومتحمسة وهى طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين ومن لا أملاك لهم من الأجراء ؛ وطبقة أيدتها إلى حين وهى طبقة كبار الملاك من الفلاحين ثم انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينما أوغلت الثورة في مراحلها وبدأ التناقض بين مصلحة كبار الملاك وبين مصلحة جماهير الفلاحين ؛ وطبقة مالأتها خوفا أو رغبة في استدامة المصالح في ظل المد الجديد ، وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخلص من الأتراك والشراكسة والأرمن ومن إليهم ممن أثروا في مصر وأصبحوا سادة .[٢٦]

وفي مايو ١٩٧٥ نشر محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول) الجزء الأول من مذكراته بعنوان « ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها » ، وتلاه الجزء الثانى بعنوان « صراع سعد في أوروبا » (يونيه ١٩٧٥) ، والجزء الثالث بعنوان : « أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى » في مارس ١٩٧٦ .

ويلاحظ أن الكاتب حاول تفسير الخلاف بين سعد وعدلى على أساس الاختلاف بين صفات « الزعيم » التى يمثلها سعد ، وبين صفات « السياسى » التى يمثلها عدلى يكن . وهما صفتان متناقضتان في رأيه ، ولا يمكن أن تجتمعا في شخص واحد . وهذا المدخل يتجاهل ولا شك كافة الظروف الموضوعية وراء الخلاف مما تذكره الوثائق والدراسات التاريخية . ففي البداية عرّف الكاتب الزعامة ومواصفات الزعيم ، ويبدو أنه أخذها من مظاهر السلوك عند سعد زغلول ، كذلك عرّف السياسى ومواصفاته كما لو كان قد أخذها من مظاهر السلوك عند عدلى يكن . وهو يضع صفات الشخصيتين (الزعيم والسياسى) متقابلة موجها ذهن القارىء نحو إجراء التفاضل بين سعد وعدلى حسبما رسم من مواصفات .

فالزعيم عند محمد كامل سليم رجل الشعب ، والدبلوماسى رجل الصالونات وحل المشكلات بالمفاوضات . والزعامة أخلاق وإرادة ومقاومة ، والسياسة مداورة وملاينة ومساومة . والزعامة مبادىء وعهود تبرم فلا تنقض ، والسياسة انتهاز للفرص ووعود تبرم ثم تنقض . والزعامة خطابة وإثارة وصراحة وعمل صخاب في وضح النهار ، والسياسة مفاوضة وتسكين وتكتم وعمل هادىء وراء الأبواب . والزعامة جد لا هزل فيه ولا مجاملات ، والسياسة مزيج من جد وهزل ومجاملة . والزعيم يخدم الحق أو ما يعتقده حقا والحق دائم لا يتغير بتغير الأوقات ، والسياسى يخدم المصلحة أو ما يظنه مصلحة والمصلحة وقتية تتغير بتغير الأحوال والمناسبات . والزعيم يكره المعارضة ولا يحتملها إلا على مضض وفي ألم ، والسياسى يقبل المعارضة وينتظرها ويتلقاها من غير ملل أو برم ، إلى آخر هذا النوع من المقابلات .

ثم يعقب قائلاً : « هذه صفات الزعامة والزعماء ، وهذه صفات السياسة والسياسيين ، وكانت صفات الزعامة كلها من مقومات سعد مائة في المائة .. فهل كنت تنتظر منه أن يجمع بين النقيضين ويمتص جسمُه روحين مختلفين ويكون زعيما وسياسيا في وقت واحد .. أنت إذن تكلف الطبيعة شططا وتطمح منها بالمحال » .[٢٧] فهو إذن يعطينا مفتاحا أخلاقيا لفهم وقائع الخلاف بين شخصيتين حول مسار الحركة الوطنية .

---

(٢٦) محمد زكى عبد القادر ، أقدام على الطريق ، ص ٤٠ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٢٧) محمد كامل سليم ، ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، ص ١٦ — ١٧ ، العدد رقم ٩٥ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، مايو ١٩٧٥ .

وفي الجزء الثالث من مذكراته يعقد مقارنة بين سعد زغلول وعدلي يكن من حيث الأصل الاجتماعي والثقافة والأخلاق ، تعتمد أساسا على مواصفات الزعيم والسياسي التي رسمها في الجزء الأول ، بحيث يسهل فهم الغاية والقصد من المقارنة ، « فسعد زغلول رجل الشعب ديموقراطي فلاح ابن فلاح نبت في بيئة المحكومين يتحرق إلى الحرية للشعب والاستقلال لمصر ، وعدلي رجل الديوان ارستقراطي فيه دم تركي أجنبي نبت في بيئة الحكام وليس في قلبه ما يضرم الشوق إلى الحرية والاستقلال ؛ وسعد رجل ثقافته عربية أدبية دينية إسلامية ، وعدلي ثقافته فرنسية ونشأته وعاداته وتربيته فرنسية ؛ وسعد رجل أخلاق ومبادىء مطبوع على الصراحة والشجاعة والثقة بالنفس والصدق والأمانة ، وعدلي رجل مصالح أولاً وأخيراً ولا يعنى بسواها وكل وسيلة تحقق مصالحه مقبولة فوراً مادامت لا تعرضه للمتاعب والأفكار ؛ وسعد رجل عاطفي يحب بكل قلبه ويكره مع السخط والاحتقار ويغضب في عنف ويحزن في عمق ، وعدلي متكبر لا يترك أية عاطفة تسيطر عليه ولا يعترف بالمثل العليا ولا يعرف الفداء » .[28]

ومن الواضح إذن أن محمد كامل سليم كسكرتير خاص لسعد زغلول أخذ جانبه على طول الخط . ولاشك فى أن التفرقة بين شخصية الزعيم وبين شخصية السياسي التي اهتدى إليها ، كانت وسيلة بارعة للتفرقة بين الشخصيتين بحيث يخرج القارىء بالإعجاب الشديد لشخصية الزعيم والاحتقار الشديد لشخصية السياسي .

نحن الآن أمام تصور آخر يقابل التصور السابق الذى وضعه سكرتير سعد زغلول للتحكيم في الخلاف بين سعد وعدلي . ونعني به ما كتبه محمد علي علوبة في ذكرياته التي أملاها في ١٩٥٥ تقريبا ونشرها المركز العربي للبحث والنشر في مارس ١٩٨٢ . ومحمد على علوبة كان عضوا بالحزب الوطني ثم بحزب الوفد وأمينا لصندوق الوفد في باريس ، ثم خرج مع الخارجين من الوفد مسهما في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ومتوليا سكرتاريته إلى أن خرج من الحياة الحزبية بشكل عام في ١٩٣٤ .[29]

كان علوبة من غلاة المناصرين لعدلي في خصومته مع سعد زغلول حتى لكأن مذكراته تؤرخ لعدلي أكثر مما تؤرخ له . وقارىء مذكرات علوبة يخرج بانطباع مؤداه أن سعد زغلول لم يحظ من علوبة بكلمة إنصاف واحدة . فلم يذكر إيجابياته وسلبياته ، والمسألة عنده إما أبيض أو أسود دون ظلال بين الجانبين . والناس عنده صنفان : نبلاء الأصل وغير نبلاء . ففي تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ يبدى إعجابه بأسلوب علي شعراوى في حديثه إلى السير ونجت ، وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطني وشجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة إلى أن يواجه السير ونجت بما لم يقله سواه .. » . كما أبدى إعجابه « بمنطق عبد العزيز فهمي القائم على الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية في الخارج » .

وعلى العكس من ذلك أبدى نفوراً شديداً من أسلوب سعد زغلول لأن سعداً أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء والدخول في محالفة مع انجلترا وتقديم ما تستلزمه المحالفة من الجنود .[30] وعلوبة يعتبر هذا تفريطا من جانب سعد في حق البلاد والتكلم في أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقا مع زملائه . ولو أن علوبة كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولاً بأول ، فربما لم يقل ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة .

---

(٢٨) محمد كامل سليم ، أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلي ، ص ٤ ــ ٥ ، العدد رقم ١٠٧ من سلسلة كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .

(٢٩) انظر مقالتنا عن : محمد علي علوبة سياسيا مفكراً ، ص ١٧٤ ، مجلة كلية الآداب/سوهاج جامعة أسيوط ، العدد الأول ١٩٨٠ .

(٣٠) محمد علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٠٤ وما بعدها ، نسخة مصورة ومودعة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة للكتاب .

لكن علوبة كتب ما كتب بعد الخلاف الذى شجر بين عدلى وسعد وانضمام علوبة إلى جانب عدلى وولائه له ، فكانت ذكرياته تبريرا للتصرف السياسي في الانضمام لعدلى ليبدو موضوعيا وليس ذاتيا .[٣١]

وعلوبة يفسر خلاف على شعراوى مع سعد زغلول بأن سعداً جرح شعراوى عندما قال له : « أنت في الوفد لثروتك » . وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكنه تردد في إجابة طلبه . ويقول علوبة إن هذا الموقف أساء إلى شعراوى كما أساء إلى أصدقائه وهم محمد محمود وعبد العزيز ، ولطفى السيد ، وإن شعراوى ترك الوفد في باريس غاضبا لكرامته ، وإن أصدقاءه ناصروه .[٣٢] وهو يرجع الخلاف داخل الوفد إلى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ، مدللاً على ذلك بقول سعد إنه « سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض الإنجليز ليوقع معهم » . وهو قول يفسر عند علوبة افتعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضة ، حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ويصرح في الخارج أنه ليس كذلك .[٣٣]

والحق أنه لا يمكن أن تكون هذه أو تلك أسبابا موضوعية تفسر الخلاف إلا وسط قوم كل منهم يتطلع للزعامة . ولا يبعد أن تكون هي وغيرها ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات وحجم التنازلات التى لم يشر إليها علوبة ، والتى دفعت سعداً لأن يقول جملته المشهورة تعليقا على الموقف كله : لقد دعونا لأن ننتحر فأبينا الانتحار .

ثم يأتى فتحى رضوان من موقع الحزب الوطنى ليستكمل ما بدأه محمد على علوبة من موقع حزب الأحرار الدستوريين ، وليتواصل معه بل ويعيد تقويم سعد زغلول بمقياس محمد على علوبة . ففي يونية ١٩٨٢ نشر فتحى رضوان مقالاً بعنوان : سعد زغلول في قفص الاتهام ، منددا به وبزعامته . وهو لم يفعل ذلك من خلال أوراق القضية ودراسة حيثيات الحكم فيها كما تقضى أصول المهنة ، وما يتطلب ذلك من الاستماع إلى أقوال المتهم (تاريخ سعد زغلول أو مذكراته الشخصية على الأقل) ، وأقوال الشهود العدول (مختلف المصادر أو المذكرات السياسية على الأقل لشخصيات الفترة) ، بل اكتفى بالاستماع إلى واحد من الشهود فقط ، وهو محمد على علوبة ، مسقطا كل عناصر الحيثيات الأخرى الواجبة عند إصدار الحكم .

ومن الملاحظ أن فتحى رضوان نقل حرفيا في مقاله كل ما أخذه محمد على علوبة على سعد زغلول حيث انتهى إلى وضعه في قفص الاتهام . والغريب أن فتحى رضوان في مقاله يعتب على محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول إعجابه الشديد بسعد زغلول قائلاً : « إن هذا الإعجاب أدى إلى الحط من قدرة وإخلاص زملاء سعد الذين خاصموه واختلفوا معه ثم خرجوا عليه » .[٣٤] لكنه لم يعتب على محمد على علوبة مع أن الموقف واحد ، إذ ما هو الفارق بين إيثار محمد كامل سليم لسعد زغلول وبين إيثار محمد على علوبة لعدلى يكن ، وما الفارق بين فتحى رضوان ومحمد على علوبة في هذا الخصوص ، وكيف يستخدم مقياساً سبق وأن رفضه .

ننتقل أخيراً إلى نوع آخر من كتابات ما بعد عام ١٩٥٢ عن ثورة ١٩١٩ ، وهي الكتابات الرائدة لليسار المصرى من المثقفين الثوريين . وهذه الكتابات وإن كانت قد اعتمدت المنهج المادى في تفسير الثورة ، إلا أنها تأثرت بشكل أو بآخر بالمناخ العام الذى أحدثته ثورة ١٩٥٢ ، بل إن كتابة تاريخ مصر العام جاءت بوحى من المنجزات الثورية .

---

(٣١) انظر مقالتنا عن علوبة السابق ذكرها ، ص ١٧٩ .

(٣٢) مذكرات محمد على علوبة ، ص ١٦٦ — ١٧٠ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .

(٣٤) فتحى رضوان ، سعد زغلول في قفص الاتهام ، مجلة الدوحة ، قطر ، يونية ١٩٨٢ .

فمن واقع الأزمة المصاحبة لتأميم قناة السويس في يوليه ١٩٥٦ وقيام حرب السويس في أكتوبر من نفس العام والمعروفة بالعدوان الثلاثي ، كتب شهدى عطية الشافعي كتابه « تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ » ليقول في التمهيد إن منهجه في الدراسة « قوامه أن تاريخ التطور الاجتماعي هو أولاً وقبل كل شيء تاريخ الشعوب ، وأن التاريخ لا يمكن أن يكون علما حقا إذا قصر نفسه على دراسة أعمال الملوك وقواد الجيش وأخبار الغزاة وتفاصيل المفاوضات والمعاهدات .. وأنه مع وجود دور للزعماء والقادة في التاريخ ، إلا أنهم لا يستطيعون أن يلعبوا هذا الدور إلا بمقدار ما يمثلون من مصالح شعوبهم وإدراكهم قوانين التطور للمجتمع » .[35]

ومن الملاحظ أن المؤلف عقد فصلاً لبحث نتائج ثورة ١٩١٩ (الفصل الخامس) قسمه إلى قسمين : قسم يتعلق بما حققته الثورة ، والقسم الآخر يتعلق بما لم تحققه الثورة . وما حققته الثورة يتلخص في إلغاء الحماية ، وإعلان الدستور والحياة النيابية ، وإقامة نهضة صناعية وتجارية واجتماعية وأدبية . وأما ما لم تحققه ثورة ١٩١٩ فتلخص في : عدم التخلص من سيطرة الاستعمار ، وسيطرة الإقطاع وعلى رأسه السراى ، وسيطرة كبار رجال المال وضعف الصناعة المصرية .[36]

ويلاحظ هنا أن الأهداف التى أخفقت الثورة في تحقيقها كما رتبها المؤلف هي نفسها أهداف ثورة يوليو كما وردت في المبادىء الستة ، مما يوحى بالتأثر بالمناخ السياسى . ولكنه كمثقف ثورى يبحث في الأسباب الموضوعية لهذا الفشل . فنراه ينسب الفشل إلى أن « توازن القوى لم يكن في صالح الشعب ، فالرأسمالية هي النظام العالمى السائد آنذاك بصرف النظر عن وجود دولة اشتراكية وليدة (روسيا ١٩١٧) ؛ والبلاد محتلة بالإنجليز ؛ وعلى رأس الدولة ملك مدين بالعرش للمستعمر ؛ وطبقة من كبار الملاك ورجال المال ارتبطوا بالاحتكارات الأجنبية . وأما الطبقات الثورية (من العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين وصغار التجار وأصحاب المصانع الصغيرة) فكانت تحت قيادة الوفد في يد ممثلى الرأسمالية الوطنية في المدن وأثرياء الفلاحين ، لكنها قيادة ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وغير واضحة فكريا ، ومن ناحية أخرى ترتبط أكثر بكبار الملاك وكبار رجال المال ، وتخشى الاتصال بالأحزاب الاشتراكية الفرنسية عندما كانت في باريس ١٩٢٠ ، وتتهيب الثورة المسلحة للشعب ، وتؤثر عليها ما تسميه بالوسائل المشروعة ، كما تؤثر الحملات الصحفية وهي في المعارضة ثم أساليب المفاوضات والمساومات وهي في الحكم ، وتخشى تنظيما ثوريا حقيقيا في المصانع والقرى والحوارى ، فتستمر اللجان الوفدية المختلفة مجرد أجهزة للدعاية الانتخابية وللتأييد أو الاحتجاج بالتلغراف » .[37]

وعلى نفس المنهج يكتب فوزى جرجس موضحاً أن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادى لم تكن بقادرة أن تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه ، وأن أى تفكير خلاف ذلك يعد تفكيراً مثاليا لا يقف على أساس علمى ومحاولة لإعطاء هذه الطبقة أو القيادة قدرات ثورية ليس في طاقتها أن تحققها » .[38]

وبعد .. ما هو موقف القارىء هذه الزوايا المختلفة في تقدير الحدث الواحد ؟ . أيها يصدق ؟ .. وأيها لا يصدق ؟ .. أيها يوصف بأنه علم ؟ .. وأيها يوصف بغير ذلك . إن كل وجهة نظر تعتبر علماً في حد ذاتها ، ولكن هل تمثل العلم بمعناه الاصطلاحى ، أي العلم الذى لا يُختلف على حقائقه .

---

(٣٥) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، ص ٣ ، القاهرة ١٥ يناير ١٩٥٧ .

(٣٦) نفسه ، ص ٥٤ — ٧٠ .

(٣٧) نفسه ، ص ٧٠ — ٧٣ .

(٣٨) فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، ص ١٣٧ — ١٤٢ ، القاهرة ١٩٥٨ .

الى أن هناك شخصيات في تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة لعبت دوراً في مرحلة من المراحل وأعطت بقدر ما سمحت به الظروف ، بعضها كان مرتبطاً بمصالحه الطبقية متمسكاً بالتعبير عنها بكل الوسائل المتاحة ، وبعضها تجاوز حدود تلك المصالح واندمج في تيارات واتجاهات معارضة بطبيعتها لمصالح طبقته اجتماعياً . والبعض الآخر وقف متوسطاً بين هؤلاء وأولئك محاولاً الوصول إلى نقاط مشتركة تجمع بين الحسنيين في محاولة من المحاولات التوفيقية بين الأضداد ، وهي تلك المحاولات التى شهدها المجتمع البشرى بشكل عام ابتداء من التوفيق بين الدين والفلسفة وانتهاء بالرأسمالية والاشتراكية .

وهذه الشخصيات سواء في المجال السياسى أو في المجال الثقافى ، فرضت تنظيمات وفرضت اتجاهات أدت دورها في صياغة وتشكيل العقل المصرى ، وظلت سائدة طالما أن الظروف الموضوعية كانت تسمح بذلك ، ثم دخلت في صراع لإثبات الذات مع الإتجاهات الجديدة التى ظهرت تعبيراً عن المتغيرات الجديدة في المجتمع . وهكذا مع كل مرحلة هناك القديم وهناك الجديد وهناك المحاولات التوفيقية . والتفاضل بين هذا وذاك أحد المواقف الصعبة التى يجابهها اختيار الإنسان . والقياس قد يكون بالمصلحة الخاصة وقد يكون بالمصلحة العامة . قد يكون بمصلحة الأقلية ، وقد يكون بمصلحة الأغلبية . والارتباط بأحد هذه المصالح يحدد اتجاه الفرد ودوره في المجتمع إذا قدر له أن يلعب دوراً .

على أن نقد هذه الاتجاهات وتقويمها يواجه نفس صعوبة اختيارها . ويبقى التساؤل المنهجى .. ما هو الخطأ ؟ .. وما هو الصواب ؟ .. متى يمكن وصم اتجاه بأنه خطأ ؟ .. ومتى يمكن استصوابه . ولكن إذا نظرنا إلى الاتجاه في ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفي ضوء أبعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وعقدنا لمقارنة بينه وبين الاتجاهات المعاصرة له ، يصبح في الإمكان وضعه موضعاً صحيحاً . وتقدير صاحب الاتجاه يكون أيضاً في تقدير البيئة التى نبت منها وعاش فيها . وهكذا تتكامل النظرة إلى حد ما .

والاحتكام إلى المذكرات الشخصية للزعامات لا يجب أن يعول عليه كثيراً ، ذلك أن بعض الشخصيات تجعل من المذكرات وقائع تبريرية لتصرفاتها . والأفضل أن تعامل كأحد المصادر أي تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة في النقاط الخلافية بينها وبين المصادر المختلفة .

بقى أن نقول إنه إذا كان من الممكن التماس العذر للكاتب الذى حكمته النظرة الحزبية الضيقة في تقويم وقائع الثورة أو وقائع الأحداث بشكل عام من واقع الولاء والالتزام الحزبى ، سواء الذين كتبوا قبل ١٩٥٢ أو الذين كتبوا بعدها . فهل يمكن التماس نفس العذر للباحث الأكاديمى وهو الباحث الذى يفترض تجرده من الأردية الحزبية . إن الباحث الأكاديمى الحق يعرض وجهات النظر الحزبية والذاتية عرضاً نقدياً استناداً إلى الظروف الموضوعية التى صنعت الأحداث من حيث مدى اتساق النتائج مع حركة الظروف وليس من خلال المفاضلات الذاتية .

الكتابات المصرية عن ثورة ١٩١٩ بين الموضوعية والالتزام

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

إن دراسة ثورة ١٩١٩ ، دراسة أكاديمية موضوعية ، ملتزمة بالمنهج العلمي ، لا زالت تعتبر إحدى إشكاليات دراسة تاريخنا المعاصر ، ولا يعنى ذلك قلة الدراسات عن هذه الثورة ، حيث هناك كثير من الدراسات التى تناولت جوانب من هذه الثورة من زوايا مختلفة[1] ، تبعا لموضوع كل دراسة وأيديولوجية كاتبها ، ولكن دراسة ثورة ١٩١٩ م ، من حيث أسبابها ومقدماتها والوضع الدولى المصاحب لها ، ودور الفئات المختلفة التى شاركت فيها ، لم تدرس حتى الآن دراسة أكاديمية موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمي . وهناك كثير من الآراء والتفسيرات المختلفة التى تقوم على رؤية أصحابها لهذه الثورة وجميعها لا تصمد أمام النقد التاريخى الجاد ، حيث يتضح عدم موضوعيتها وعدم التزامها بالمنهج العلمي[2] ، فمعظم هذه الدراسات نظرت للثورة ودرستها من خلال شخصية سعد زغلول ، وليس من خلال مقدماتها التى كان سعد زغلول ورفاقه نتاجا لها ، ولا يعنى ذلك أننا ننكر دور سعد زغلول ، ولا دور رفاقه فى الثورة ، فهم جزء منها ويجب دراسة دورهم فى إطار الثورة ، وليس بالعكس أى الثورة فى إطارهم .

فمن الثابت والمعروف أن هناك عوامل ضغط كثيرة ، تحملها الشعب المصرى قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ / ١٩١٨ م) ، أذكت — فى أبناء الشعب فى الريف والمدن على السواء — روح الثورة ، وكان نفى سعد زغلول ورفاقه على حد التعبير الشائع « القشة التى قسمت ظهر البعير » فمن الثابت أن الشعب المصرى عانى بشاعة الاستعمار البريطانى الذى ازداد ضراوة بعد تحويل مصر إلى محمية بريطانية منذ ١٢ / ١٢ / ١٩١٤ ، وإلغاء السيادة العثمانية على مصر ، حيث ازداد الاستغلال الاقتصادى والبشرى للشعب المصرى إلى جانب الظلم السياسى والاجتماعى ، ومن هنا فإننا نجد أن الشعب المصرى عانى الكثير مما لم يعان مثله شعب من الشعوب ، فقد جندت السلطات البريطانية العمال والفلاحين ، وأرسلتهم ليعملوا فى ظروف قاسية فى ميادين القتال فى سيناء وفلسطين ، يمدون السكك الحديدية ، ويمهدون الطرق ويحفرون الخنادق ويشتغلون حمالين وسقائين لجنود الاستعمار ، ولم يجندوا كمحاربين خوفا من حملهم السلاح ضد الاستعمار بعد انتهاء الحرب ، هذا فقط ما حدث مع المصريين ، وإنما نجد أن السلطة الاستعمارية قامت بمصادرة المواد الغذائية وماشية ودواب الفلاحين ، وبسطت سيطرتها الكاملة على تسويق القطن[3] ذلك المحصول الرئيسى لثروة البلاد ، حتى أن الأزمة المالية حلت ببعض كبار الملاك وصغار الملاك والمستأجرين على السواء ، صحيح أن هناك البعض الذى استفاد من حالة الحرب ، ولكن هذا البعض كان استثناء ، ولم تكن حالة عامة ، وإذا أضفنا إلى استغلال الاستعمار ، اشتداد الحكومة المصرية بالنسبة لحالة الحرب فى جمع الضرائب لأدركنا ما حل بأهل الريف من أزمة اقتصادية كبيرة ، جعلت الفلاحين يقومون ببعض المصادمات مع رجال الحكومة فى بعض المناطق[4] وفى فترة سابقة على الثورة ، وهذا دليل على أن المجتمع الريفى أصبح مهيئا للثورة فى أية لحظة مواتية للثورة فيها .

---

(١) د. رءوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ٦٨ — ٨٦ ، حيث ناقش باختصار دور العمال فى ثورة ١٩١٩ م .

(٢) د . زكريا سليمان بيومى ، الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرية ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٣ ، وهذا الكتيب خير دليل على هذه التفسيرات ، وهو يمثل الاتجاه الدينى فى دراسة الثورة .

(٣) د . مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤ — ١٩٣٦ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٥ م ، ص ٢٤ — ٢٦ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

ولم يكن حال المجتمع فى المدينة بأسعد حالا منه فى الريف ، حيث انتشرت البطالة لدى فئات العمال الصناعيين ، نتيجة لتأثر بعض المهن والصناعات بالحرب ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب إلى الخارج ، بالإضافة إلى توقف مشروعات البناء والتشييد ، مما جعل العمال يضطرون إلى التظاهر ، ومن استقراء أحداث الفترة نجد أن الأزمة قد امتدت إلى صغار التجار ، فقد ازدادت عمليات الإفلاس بينهم ، وكذلك قامت الحكومة نتيجة للأزمة الاقتصادية بتوفير صغار الموظفين من المصريين ، كذلك فعلت بعض الشركات حيث قامت بفصل بعض الموظفين ، وأصبحت مصر تعيش أزمة مالية ، وأزمة اجتماعية كذلك حيث تزايد عدد اللصوص والمحتالين وانتشر البغاء بصورة كبيرة لدوافع اقتصادية واجتماعية[5] ، وأصبح المجتمع المصرى بمختلف طوائفه مهيأ للثورة .

ودراسة ثورة ١٩١٩ ، كحدث كبير من أحداث التاريخ المصرى المعاصر وكحلقة من حلقات الوطنية المصرية ، يجب أن تدرس فى ضوء مقدماتها وأسبابها الموضوعية التى أوجدها الاستعمار ، من سوء الحياة السياسية ، واستغلال الشعب وضعف اقتصاده ، وحدوث الأزمة الاجتماعية ، وتطور الفكر المصرى .

ولا شك فى أن هذه الأحداث مهدت للثورة وهيأت الشعب لها ، ولذا فإنه يجب أن ندرس الثورة بموضوعية من خلالها ، وأن ننظر إلى الأحداث نظرة كلية متعمقة ، وأن تتم عملية الربط بينهما ، وتعليلها تعليلا دقيقا وألا نبالغ فى دور الفرد ، وأن نلتزم بالموضوعية ، وأن تدرس بمنهج علمى ، لأننا إذا ما طبقنا النقد التاريخى على كل الدراسات التى كتبت أو تناولت ثورة ١٩١٩ ، فإننا نجدها جميعها إلا القليل النادر[6] تسير فى ثلاثة اتجاهات لا موضوعية وغير ملتزمة هى :

أولا : الاتجاه الفردى الذى ضخم فى دور سعد زغلول ، إلى حد عبادة الفرد ، ودرس الثورة من خلال سعد زغلول ، وليس العكس ، دراسة دور سعد من خلال الثورة : أسبابها ، أحداثها ، نتائجها ، وتناسى أصحاب هذا الاتجاه دور رفاق سعد ، حيث أجملوا دورهم ، وجعلوا سعداً وراء كل حدث من أحداث الثورة ، وهذا اتجاه نحا منحًى فرديا ، وهو اتجاه غير موضوعى .

ثانيا : اتجاه مضاد للأول ، أنكر دور قيادة الفرد وتقديمه ، وجرد الثورة من دور سعد ورفاقه أى حطم قيادة الثورة ، وجعل دور سعد قاتما ، وهذا اتجاه لا يصمد أمام النقد التاريخى لأنه غير ملتزم بموضوعية المنهج .

ثالثا : الاتجاه الدينى المتطرف الذى حصر أسباب الثورة فى أسباب دينية ، متجاهلا واقع مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والفكرى ، منكرا اجتماع أبناء مصر على المشاركة فى هذه الثورة ، وهذا اتجاه أبعد ما يكون عن الموضوعية والالتزام .

---

(٥) نفس المرجع ، ص ٢٧ — ٣٩ ، وكذلك دكتورة لطيفة سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، وكذلك دكتورة لطيفة سالم ، مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ م ، ص ٩٢ — ١٥٦ ، ولا ننسى هنا قول سيد درويش الشهير :

ثورتنا فين الاقتصادية ... وفين كبارنا وفين ألوفاتهم
حاطينها فى ايدين افرنجية ... وأهم بالرحتنا بسكارتهم
للمصرى أول قرش للمصرى ... يفضل فى بلده ميتهزقش
هُمّ بالهم واحنا بروحنا ... دى أيد لوحدها متصقفش

نقلا عن نفس المرجع ص ١٢٦ .

(٦) ا) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٦٥ م ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٨ — ٥٣ .

ب) د . عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ م فى الأقاليم من الوثائق البريطانية دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨١ . وهو عبارة عن عرض للوثائق البريطانية السرية وهى المراسلات السرية بين الخارجية وبين ممثلها فى مصر .

ج) محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ١٩١٩ ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ . د . محمد أنيس .

ولذا فإننا سنناقش كل اتجاه على حدة ، ثم نخلص فى النهاية إلى تقويم كل دور ليكون الموضوع أكثر وضوحا .

الاتجاه الأول :

نجد من قراءة أعمال أصحاب هذا الاتجاه ، أنهم ضخموا دور الفرد فى الثورة إلى درجة التقديس ، وجعل أصحاب هذا الاتجاه الثورة جزءاً من شخصية سعد ، وأن الثورة قامت بسعد ومن أجله ، فقد غضب الشعب له[7] وأن سعدا هو علامة الثورة وبطلها الأوحد ، وليس هناك نصيب لفئات الشعب جميعها ، وينكرون أن سعدا جزء من كل ، وفى نظرهم يجب إلا تذكر الثورة ، إلا ويكون اسم سعد محورها[8] ، وأن يكون تزعمه لأحداثها أساسا ، وهذا قلب للحقيقة التاريخية فالذى قام بالثورة هم أفراد الشعب من موظفين وطلاب وعمال وفلاحين ، فى الوقت الذى كان فيه سعد فى منفاه ويبالغون عند دراستهم لثورة ١٩١٩ ، فيدرسون حياة سعد نسبه وطفولته وشبابه وتعليمه ، وحضوره إلى القاهرة للالتحاق بالأزهر ، والوظائف التى تقلدها بعد تخرجه ، ودفاعه عن قضايا وطنه عند شغله منصب وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ، كموقفه من مشروع مد امتياز قناة السويس ، وكأن العناية الإلهية قد اختارته لقيادة مصر إلى شاطىء الأمان[9] ، ومع اعترافنا بدور سعد فى الحركة الوطنية ، فإن ذلك التصوير للدور البطولى مبالغ فيه ، فهناك دور لرفاق سعد ، وهناك الدور الأكبر لفئات الشعب الأخرى التى قامت بالمظاهرات ، وهاجمت معسكرات الاحتلال وقطعت وسائل الاتصال وكان لها قيادتها التى قادت الأحداث ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه يرون بتدليلهم على أن سعدا هو الزعيم الأوحد ، والقائد المفرد ، بقولهم إنه هو الذى تزعم حركة تأليف الوفد منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ م ، وهو الذى اختير رئيسا للوفدوهو الذى أعد صيغة التوكيل وأمر بطبعه وهو الذى عمل على إذاعته بين فئات الشعب فى أنحاء القطر ، وهو الذى قام بتعديل صيغة التوكيل بعد احتجاج الحزب الوطنى ، ونص فيه على السعى بالطرق السلمية من أجل استقلال مصر استقلالا تاما ، وسعد هو الذى سعى لضم أعضاء جدد للوفد لاستكمال عنصر الأمة وأصحاب العصبيات ، مثل حمد الباسل وممثلين من الأقباط مثل سنوت حنا وجورج خياط وواصف غالى ، وسعد هو الذى رفض التفاوض على أساس الحماية وهو الذى قاد حركة تعبئة الرأى العام ، وحث الشعب على التوقيع على التوكيلات لتعزيز وكالة أعضاء الوفد عن الأمة ، للتحدث عن قضية مصر الوطن[10] ، وإن سعدا كثيرا ما خطب يعرّف أبناء الأمة بقضية بلادهم ، فقد وقف يخطب فى اجتماع الجمعية السلطانية للاقتصاد والإحصاء والتشريع داعيا إلى استقلال مصر ، مطالبا بإلغاء الحماية مدللا على بطلانها بأنها لم تقم على عقد بين أمتين[11] ، وكل ذلك حدث بعد أن ذهب سعد زغلول وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا زميلاه فى الجمعية التشريعية لمقابلة السير رونالد ونجت Ronald wingate المندوب السامى البريطانى ، حيث طلبوا منه الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية ، فصدهم بأدب عن هذا الأمر ،

---

(٧) عبد العظيم رمضان ، تقديم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م ، ص ٢٦ .

(٨) هذه العبارات رددها أو ردد معناها أصحاب هذا الاتجاه .

(٩) انظر على سبيل المثال :

ا) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ م ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ .

ب) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ١ ، ط ٢ مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥ م .

ج) عبد العزيز رفاعى : ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ .

د) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت .

ه) د . حسين فوزى النجار : سعد زغلول الزعامة والزعيم ، مكتبة مدبولى ١٩٨٦ .

و) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ١٩١٩ م ج ١ ، ج ٢ دار المعارف ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(١٠) نفس المرجع ، مع ملاحظة أن هناك كثيرا من الأراء حول فكرة تشكيل الوفد .

(١١) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ج ١ ص ١٥٢ .

متعللا بحجج واهية ومن هنا بدأ تفكير سعد جديا فى تكوين الوفد وكتابة التوكيلات .

وأصحاب هذا الاتجاه يبالغون فى تضخيم دور الفرد ، ويتناسون الشعور بالوطن الذى نما فى تلك الفترة ومن استقراء أحداث تلك الفترة نجد أدلة كثيرة على ذلك . فقد شهدت مصر فى العقد الأول من قرننا هذا فتنة طائفية بين المسلمين والأقباط ، وكان المنطقى أن هذه ساعة يُستغل فيها اشتعال أحداث الثورة ، ولكن الذى حدث عكس ذلك تماما ، حيث إننا نجد أن متزعمى هذه الفتنة الطائفية ، نسوا كل شيء عنها ، وأصبحوا من الدعاة لأجل الوطن ومن أنصع الأمثلة على ذلك موقف القمص مرقس سرجيوس الذى كان يبكى الوضع الذى آل إليه القبط ، فقد لمع فى أثناء الثورة كوجه براق للألفة بين أبناء الوطن الواحد[12] ، وكذلك كان موقف قرياقوس ميخائيل الذى كان يدعو إلى تحقيق مطالب الأقباط ، وألف كتابا عن قضية الأقباط ، وفتح مكتبا فى لندن للدفاع عن هذه القضية ، نجده يتحول إلى الدعوة لقضية الوطن ويعمل على نصرة الوفد ، ويكتب المقالات يكشف فيها عن مساوىء الاستعمار ، ويصل به الشعور الوطنى إلى حد ذهابه إلى مجلس العموم داعيا لقضية وطنه مصر ، وتضيق الحكومة الإنجليزية بنشاطه ذرعا فتقبض عليه وتضعه فى السجن عدة أيام ، يُرحَّل بعدها إلى مصر ، وعلى أرض وطنه تقدمه سلطات الاستعمار إلى المحاكمة فى قضية عبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد[13] وسنوت حنا الذى كان أحد خطباء المؤتمر القبطى سنة ١٩١١ م ، تحول إلى اتجاه الحركة الوطنية ، وأصبح عضوا بارزا فى الوفد المصرى ، وكذلك كان موقف توفيق حبيب الذى كان يعمل محررا بصحيفة مصر التى كان لها أثر كبير فى إثارة التفرقة الطائفية ، وكانت ظهيرة للاحتلال وقد ألف كتابا بعنوان « تذكار المؤتمر القبطى الأول » ، أصبح فى عام ١٩١٩ م محررا فى جريدة الأخبار التى كان يصدرها أمين الرافعى وأصبح « يخطب فى اجتماعات القبط ضد تولى يوسف وهبه رئاسة الوزراء على خلاف خطة الوفد » وكذلك كان موقف صحيفة « مصر » التى أصدرها تادرس شنودة المنقبادى ، والتى كان لها دور معروف فى إثارة التفرقة الطائفية ، أصبحت منذ يناير ١٩١٩ ، أحد منابر[14] الوفد الرئيسية ، وتحولت إلى الدفاع عن البلاد ، وتقف فى وجه الاستعمار والتفرقة بين أبناء الوطن وقد كان من بين أعضاء الوفد الذين يقومون بالإشراف على الدعاية للمطالب الوطنية فى باريس « ويصا واصف » ، وواصف بطرس غالى الذى قال « لم يعد للمصريين قاطبة إلا إيمان واحد ، وعقيدة واحدة ودين واحد ، هو دين الوطنية[15] » ، وكذلك كان موقف المسلمين بقيادة سعد زغلول وقد كتب زكى مبارك يقول « رعى الله العهد الذى كانت موسيقانا فيه (مصر للمصريين) نضَّر الله وجه ذلك العهد وعطر صحائفه بين صحائف التاريخ » وعلى هذه النغمة كتب الكتاب المسلمون فى كتاباتهم يدعون إلى الوحدة للوقوف فى وجه الاستعمار ويحثون على المطالبة باستقلال بلادهم ، وعلى هذه النغمة أنشد الشعراء المسلمون قصائدهم[16] ، وهذا كله يدحض فكر أصحاب الاتجاه الفردى حيث إن الثورة لم تكن من صنع فرد ، وإنما هى من صنع شعب مصر ، ولذا فإننا يجب أن ندرس الثورة دراسة موضوعية وملتزمة بالمنهج العلمى ، تعطى لسعد حقه ، ولنعطى لفئات الشعب الأخرى حقها .

الاتجاه الثانى :

ينكر أصحاب هذا الاتجاه دور الفرد فى صنع الحدث التاريخى ، محطمين أسطورة البطل الزعيم والنظرة إلى الزعيم الفرد

---

(١٢) طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(١٣) نفس المرجع ، ص ١٣٠ .

(١٤) نفس ، ص ١٣٠ .

(١٥) نفسه ، ص ١٣٤ .

(١٦) نفسه ، ص ١٣٢ .

نظرة تقديس ، ويرون أنه يجب أن يكون تقويم الزعماء موضوعيا ، وأن النظرة إلى التاريخ على أنه سجل للأبطال وإهمال الشعوب نظرة غير موضوعية ، وأن الزعيم يجب أن يقوم فى إطار عصره ومجتمعه ومن هذا المنظور أنكر أصحاب هذا الاتجاه ما جاء فى الدراسات التى تناولت سعداً كأنه صانع لثورة ١٩١٩ م واعتبروا هذه الدراسات بعيدة عن الموضوعية واعتبروها بعيدة عن القدرة على تقويم دور الزعامة[١٧] ، ولكن أصحاب هذا الاتجاه وقعوا فى نفس الخطأ حينما ألغوا دور سعد زغلول فى الحركة الوطنية ، وهم يعللون ذلك بأن سعدا ليس هو الوحيد الذى شغلته قضية مصر والبحث عن صيغة قانونية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا ، وإنما كانت هناك فئة كبيرة من السياسيين والمثقفين المصريين الذين شغلوا بهذه القضية وقام كل منهم بدور فى هذا النضال من أجل حصول مصر على استقلالها[١٨] وعاب أصحاب هذ الاتجاه على سعد زغلول كثيرا من مواقفه أثناء توليه أمر وزارة المعارف وأثناء عمله كوكيل للجمعيةالتشريعية ، واعتبروها مواقف فخرية ، وأن مواقف سعد زغلول أثناء الحرب وبعدها كانت أكثر خزيا على حد قولهم ، ويستدلون على ذلك بتفسيرهم لمواقف سعد تفسيرا عكسيا ، فيتهمونه بأنه لم يهتم بالرأى العام أثناء توليّه وزارة المعارف لأنه لم يرد « أن يضحى بصداقة الإنجليز له ، والتى كانت من وراء تعيينه فى منصب النظارة إن لم تكن من وراء تاريخه الوظيفى منذ أن عُيِّن فى القضاء[١٩] » وموقفه من الجامعة بعد تعيينه وزيرا[٢٠] ، وبذلك على حد زعمهم ، خالف كل مواطنيه بموقفه من مساندة الجامعة ، ورده على مطالب الأمة الخاصة بالتعليم أمام الجمعية العمومية ، فيجعلون من ذلك أمرا بالغ الأهمية دون النظر إلى وجهة نظر سعد الحقيقية وهم ينكرون على ناظر مصرى أن يرد على مطالب الأمة ، ودون النظر بأن الوزارة كانت مقيدة بميزانية خاصة لا تستطيع أن تتعداها ، وهكذا يدللون من مواقف كانت فى واقع الأمر أنها وطنية ومعتدلة على أنها مواقف خائنة ، وهذا طبعا بعيد تماما عن استقراء أحداث التاريخ بموضوعية والتزام وهم ينكرون على سعد دوره فى الحركة ، ويطالبون بوجوب أن يوضع سعد فى مكانه الحقيقى ويحطمون زعامته ويعتبرونها أنها عبادة للفرد يجب القضاء عليها ، ويؤكدون أن دور الفرد « كبطل عظيم » قد أفلس فى خلق الحدث التاريخى[٢١] وأن سعداً فى قيادته للحركة الوطنية ، كان واحدا من الساسة المصريين المحترفين الذين خبروا الحياة السياسية ، وأن قيادته للحركة الوطنية فى الجمعية التشريعية منذ سنة ١٩١٤ كانت نتيجة لغياب قيادات الحزب الوطنى ، ودعم رجال حزب الأمة الذى كانوا يتفقون معه فى الخط السياسى والفكرى ، مما شجعه على المشاركة فى أحداث مصر وتقديم العديد من المشروعات السياسية لتحديد العلاقة بين مصر وبريطانيا[٢٢] ، ويرون فى شخصية سعد أنها شخصية مستبدة فعلى حد رأيهم أنه بعد تشكيل الوفد نجح فى « أن يفرض على تحرك الوفد المصرى الالتزام بكامل مطالبه ، وإطراح سياسة الاعتدال والملاينة التى ميزت حركته فى بدايتها[٢٣] » وأن تردى سعد فى الموافقة على التنازلات التى قبلها الوفد فى مفاوضته مع لجنة ملنر كان « حرصا منه على تاريخه وزعامته » أى كان يعمل لعوامل شخصية ، مما قاد إلى وقوع خلاف بين أعضاء الوفد ، ولم يتمكنوا من توحيد كلمتهم حول وضع خطة عمل للمرحلة القادمة ، مما جعل سعداً يمارس بنفسه شؤون الوفد بأسلوب الفرد الدكتاتور ، مما أدى إلى زيادة هوة الخلاف بينه وبين زملائه من أعضاء الوفد وراح سعد يسعى منفردا لدى السلطات البريطانية للحصول

---

(١٧) د . عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى الحياة السياسية المصرية حتى ١٩١٤ م ، دار المعارف ١٩٧١ ، ص ١١ — ١٢ .

(١٨) نفس المرجع ، ص ٢٦٨ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ١١١ .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١١٢ ، ولكن مما يجب ذكره أن سعد زغلول كان يريد أن يترك للجامعة استقلالها ، وهذا مطلب عزيز لكل الجامعات ، فقد قال « الأحسن لنا ولها عدم التدخل فى شئونها » .

(٢١) د . عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره فى الحياة السياسية دار العودة ، بيروت ، مكتبة مدبولى ١٩٧٥ ، ص ٥٠٥ .

(٢٢) نفس المرجع ، ص ٥٠١ — ٥٠٢ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ٥٠٢ .

على إلغاء الحماية كثمن لموافقته على مشروع الاتفاق على الرغم من رفضه له وعدم اقتناعه بفائدته وأنه عمل على تحطيم عدلى لما تقلد الوزارة حتى لا يحصل على شرف المعاهدة ذلك الشرف العظيم ، وأن سعدا عمل على أن يكون رئيس حزب سياسى « الوفد » خوفا من مكافحة خصومه السياسيين من أجل الوصول إلى السلطة ، وممارسة شئون الحكم فى ظل أوضاع ما كانت لتختلف كثيرا عن ظروف مصر فى ظل الحماية البريطانية ، ويرون أن سعداً استخدم الجماهير المصرية فى حركة الصراع الداخلى ، أكثر من استخدامه لها فى النضال ضد الاحتلال ، وأنه عندما تقلد الحكم اتبع سياسة حزبية صارخة[٢٤] ، وبهذا على حد تعبيرهم فإن سعداً ركب « قمة الموجة الثورية الجديدة[٢٥] » ، وسيطر على المد الثورى .

وبطبيعة الحال عند تقويمنا لهذا الاتجاه نرى أن أصحابه قد بالغوا فى تحطيم دور سعد الوطنى ، وأنكروا دوره تماما ، ونظروا إلى الأمور بمعيار عصرنا وليس بمعيار ظروف العصر الذى عاشه سعد زغلول ، ولذلك جاء اتجاههم هذه الوجهة بعيدا عن الموضوعية والالتزام معا .

الاتجاه الثالث :

هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات بعدا عن الموضوعية ، وعدم الالتزام ، وهو اتجاه متطرف إلى أبعد الحدود[٢٦] ، ويفسر الأحداث التاريخية بعوامل دينية دون النظر إلى أية عوامل أخرى ، ويعيب على هذه الدراسات التى سبقته بحجج واهية ليس فيها منطق على الإطلاق ، فهى فى رأيه دراسات علمانية وأنها تنظر إلى الثورة نظرة وطنية قومية ، ويرد على ذلك بأن أفكار هؤلاء العلمانيين الذين قادوا الثورة ، قد اصطدمت بالجماهير التى ورثت إيمانا جذوره عميقة مستمدة من الشرائع السماوية[٢٧] ، وأن العلمانيين لم يراعوا نقطة التقاء النظام الديموقراطى والنظام الإسلامى فى شكل نظام الحكم ، ويؤكد على ذلك حينما يذكر أن كل الدراسات التى اعتبرها علمانية قد تجاهلت « دور الدين عامة ، والوجه الإسلامى لثورة ١٩١٩[٢٨] » وتقلب التيار الوطنى على التيار الدينى لانحسار الإسلامى ، يؤكد حقيقة الاندماج الكامل بين الفكرة الإسلامية والفكرة الوطنية ، أو تلاق الانتماء الوطنى والانتماء العقائدى الإسلامى فى هذه الثورة[٢٩] وهذا تفكير مغالط فيه وبعيد عن أى موضوعية غير ملتزم بقواعد البحث العلمى ، ولكنه يستمر فى إثبات ما يريد فرضه فيرى أنه نظرا لسماحة الإسلام « فى معاملة الأقليات غير الإسلامية التى نصت عليها الشريعة » التى جعلت هذه الأقليات تتساوى مع المسلمين فى الحقوق طبعا ، قد أسهم كل هذا فى أن تنصهر الأقليات وبخاصة النصارى فى الكل الإسلامى[٣٠] ويأتى بأقوال بعض المشاهير من الأقباط ليدلل على أن الأقلية القبطية قد انصهرت انصهارا كاملا فى الكل الإسلامى[٣١] ، وهذا قول يعكس الحقيقة فالمعروف أن الأقباط والمسلمين يندمجون بشعور الوطنية وليس لأن هناك كلا وجزءاً ، فهذا قول بعيد عن الموضوعية كذلك ، ثم يؤكد على أن العامل الدينى كان هو الأساس فى قيام الثورة قائلا « إنه إذا كانت العوامل السياسية والاقتصادية

---

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٥٠٣ ــ ٥٠٤ .

(٢٥) الجمهورية العربية المتحدة ، مشروع الميثاق الوطنى ، طبعة مصلحة الاستعلامات ١٩٦٢ ، ص ٢٦ .

(٢٦) زكريا سليمان بيومى : الاتجاه الإسلامى فى الثورة المصرة ١٩١٩ ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٣ م ، ص ٥ حيث قام كل هذا الكتيب للدفاع عن الوجه الإسلامى للثورة .

(٢٧) نفس المرجع ، ص ٦ .

(٢٨) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٩ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ١٠ .

(٣١) نفس المرجع ، ص ١٩ ، وبعض الأقوال التى يستدل بها هى : قول سلامه موسى « إنه يدافع عن الإسلام لأنه دين وطنه » وقول مكرم عبيد « إنه مسيحى دينا ولكنه مسلم وطنا » ويعتبر أن هذه الأقوال تعبيرا عن انصهار الأقباط فى الكل الإسلامى .

والاجتماعية عوامل لها أهمية بالغة فى قيام الثورة ، إلا أن العامل الدينى يأتى فى مقدمة هذه العوامل[٣٢] ، مستدلا على قوله هذا بعدم ثورة المصريين ضد العثمانيين لاتحادهم معهم فى الدين ، ناسيا أنه حينما قامت اليقظة العربية بثوراتها ضد العثمانيين كانت مصر خاضعة للتدخل الأجنبى أولا ثم الاحتلال الإنجليزى بعد ذلك من سنة ١٨٨٢ ، ثم يذكر أن المصريين ثاروا ١٩١٩ ضد محتل أجنبى غير مسلم[٣٣] ، أى أن مصر لو كانت محتلة حسب رأيه بدولة مسلمة لما ثارت ، لهذا يرى أن العامل الدينى ظل طوال الحرب يحرك المصريين للثورة ، وأن العاطفة الدينية كانت نحو الدولة العثمانية دولة الخلافة[٣٤] ، ويدلل على ذلك بأن المصريين الذين كانوا فى صفوف الجيش البريطانى ، رفضوا إطلاق النار على قوات حملة جمال باشا[٣٥] ، ولنا أن نتساءل هل قوانين الحرب تسمح للجندى ساعة القتال بأن يرفض إطلاق النار ، وهو يؤيد قوله باتجاه عاطفة المصريين نحو دولة الخلافة بأن الشعراء المصريين والمفكرين قالوا قولهم فى دولة الخلافة ، والصحيح أن هؤلاء الشعراء والمفكرين قالوا شعرهم ودبّج الأدباء مقالاتهم ، تحسرا على إلغاء الخلافة[٣٦] ، وهو يستدل من قوله هذا على أن الوجه الإسلامى للثورة كان يميزها من أول يوم[٣٧] ، وطبعا هذا افتراء على مشاعر المصريين الوطنية ، ويزداد افتراء صاحب هذا الرأى على الوطنية المصرية حينما يعلل وجود الخطباء الأقباط فى الأزهر بالتسامح الدينى وتآخى المسلمين مع غيرهم[٣٨] ، وهنا نتساءل بماذا تعلل وجود الخطباء المسلمين داخل الكنائس ، هل بالتسامح القبطى أم بالتسامح الإسلامى ، والدليل فى رأيه كذلك أن الفلاحين ثاروا تحت تأثير مفاهيم دينية[٣٩] ، ولنا أن نتساءل هل يثور الفلاح لمفاهيم دينية ولا يثور من أجل عوامل الضغط الاقتصادى الذى كان واقعا عليه ، ثم ينكر وصف الثورة بالعلمانية ، ويرى أن هذا الوصف جاء من جانب المثقفين العلمانيين ولكن هذا الوصف لم يقلل من أثر العامل الدينى عند أغلبية المصريين فى قيام الثورة[٤٠] ، وهذا طبعا يخالف الأسباب الحقيقية التى دفعت المصريين إلى الثورة ، ثم يأتى صاحب هذا الاتجاه إلى تقويم دور سعد ، فيتفق مع الاتجاه الثانى فينكر زعامة سعد ، ويرى أن سعد زغلول لم يكن موضعا لثقة أحد ، وأنه أصبح بطلا ساعة القبض عليه[٤١] وأن ذلك حدث ساعة هزيمة الدولة العثمانية ، وضعف حركة الجامعة الإسلامية ، والتخلص من زعماء الحزب الوطنى ، وهذا ما ساعد على بروز سعد وأنصاره ، وهذا أدى بدوره إلى « انتقال الحركة الوطنية من المفهوم العام للجامعة الإسلامية إلى المعنى المحدود للوطنية المصرية . وهذا ما سعت انجلترا إلى تعميقه[٤٢] أى أنه كان يعمل ما تراه انجلترا ، وينكر على الأقباط دورهم فى الثورة .. ويرى أن دورهم « كان محدودا وفى إطار أضيق مما اشتهر عنه[٤٣] » ويعيب عليهم مواقفهم قبل الثورة وأنهم يؤمنون بسياسة التفاهم مع الإنجليز ، وأن سعداً حينما سمع بنبأ الثورة فى مالطة اعتبرها ثمرة دسائس بريطانية[٤٤] ، وأن قادة الوفد حينما رأت تزايد الحركة الثورية ، استخدمت فى بياناتها الأسلوب الدينى لتحض الجماهير على الكف عن الثورة[٤٥] ، وهكذا يتظاهر القادة بمساندة بريطانيا ضد الدولة العثمانية .

وهكذا نرى أن هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات التى ظهرت فى الكتابة عن ثورة ١٩١٩ بعدا عن الموضوعية ، وأشد ضرورة فى تحويل أهداف وأسباب الثورة إلى وجهة غير حقيقية ، حينما أراد أن يجعلها ثورة إسلامية فى جميع جوانبها ، وهذا أسلوب غير موضوعى فى دراسة وتقويم مواقف الفئات التى اشتركت فيها حيث يقوّم جميع المواقف فى إطار دينى .

---

(٣٢) نفسه ، ص ٢٣ .
(٣٣) نفسه ، ص ٢٤ .
(٣٤) نفسه ، ص ٢٩ — ٣٠ .
(٣٥) نفسه ، ص ٢١ .
(٣٦) نفسه ، ص ٣٢ — ٣٣ .
(٣٧) نفسه ، ص ٣٣ — ٣٤ .
(٣٨) نفسه ، ص ٣٤ .
(٣٩) نفسه ، ص ٣٧ .
(٤٠) نفسه ، ص ٤١ .
(٤١) نفسه ، ص ٤٦ .
(٤٢) نفسه ، ص ٤٩ .
(٤٣) نفسه ، ص ٥٨ .
(٤٤) نفسه ، ص ٤٧ .
(٤٥) نفسه ، ص ٤٧ .

تقويــم :

من العرض السابق للاتجاهات التى تناولت ثورة ١٩١٩ م بالدراسة نجد أن هذه الاتجاهات تناقضت مع بعضها فى أسلوب تناول الثورة بالدراسة فمن الاتجاه الفردى إلى الاتجاه اللافردى إلى الاتجاه الدينى ، وكل من هذه الاتجاهات لم يتناول الثورة بأسلوب موضوعى وعلمى مطلقا ، بل نحا كل منها طريقا يتفق ورؤية أصحابه ، لكن دراسة الثورة من حيث أسبابها الموضوعية وأهدافها والفئات التى شاركت فيها ودور كل فئة بأسلوب أكاديمى موضوعى ، فإن ذلك لم يحدث ، ولذا فإن الثورة لم تدرس حتى الآن دراسة موضوعية ملتزمة بالمنهج العلمى ويجب أن تدرس فى إطار التقويم الشامل الذى وضعه لها سعد زغلول نفسه عندما قال « إن المسألة ليست لعبة أطفال بل جد أمة ، ولافتنة حزب بل ثورة شعب ، ولا تعصبا لدين ، بل حبا فى وطن ولا كراهة أجنبى ، بل وطنية مصرى ، ولا تأثرا بدسيسة بل تشبعا بعقيدة ولا شكاية من إدارة بل رفضا لحماية محتلة ، وتمسكا بحق تمتعت به كل الأمم» فإذا أضفنا إلى ذلك الظلم الاقتصادى والاجتماعى الذى وقع على أغلبية فئات الشعب ، ودرسنا الثورة فى ذلك الإطار دراسة موضوعية لأنصفنا الثورة التى تعتبر مرحلة هامة من مراحل الحركة الوطنية المصرية حقها .

المناقشة

(١) د . وليم سليمان :

أكدت الورقة المقدمة من د . عبد الرحيم عبد الرحمن — على الأقل بالنسبة لى — أن هناك نقصاً خطيراً أدى إلى تجاهل إنجاز عظيم فى تاريخ مصر المعاصر . وأقصد بهذا الإنجاز « الوحدة الوطنية » ، تلك التى توجت بها ثورة ١٩١٩ مسار التاريخ المصرى . وهو العامل الذى أدى إلى انتصار الأمة فى النهاية . وفى اعتقادى أن وجود هذا العامل والاهتمام به فى دراسة هذه الحقبة أمرٌ هامٌ جداً

فبالنسبة للعامل الدينى وأثره فى الثورة ، أود أن أشير هنا إلى كتاب باسم (Fgypt in Secarch of Political Community) وهو لمؤرخ معروف (صفران ناداف) ، وهذا الرجل من هارفارد وتلميذ لكيسنجر وكان مستشاراً « لجولدا مائير » وقد فصل من هارفارد مؤخراً لثبوت علاقته بالمخابرات الأمريكية ، وقد قال هذا الرجل إن المصريين لم يثوروا فى تاريخهم كله إلا مرتين الأولى ضد الفرنسيين والثانية ضد الإنجليز وفى كلتيهما لعب العامل الدينى الدور الأكبر والحاسم !!

وقد تجاهل هذا الرجل كل الهبات التى تمت فى العصر العثمانى وعصر المماليك ... إلخ . ويجدر بى هنا أن أذكر حقيقة أعتقد أنها غائبة عنا وهى أن شعار « الهلال والصليب » لم يكن وليد ثورة الشعب فى عام ١٩١٩ بل كان قديماً موغلاً فى الزمن ، وقد تأكد لى هذا الأمر ذات مرةحينما كنت فى مطار القاهرة وقمت بزيارة لمتحف المطار ، وقد اختارت هيئة الآثار نماذج من الآثار تمثل فترات مختلفة فى التاريخ المصرى ، وتصادف أن رأيت قطعة « برونز » عبارة عن صليب يحيط به هلال وتاريخ صنع هذه القطعة هو القرن الثانى عشر !! أى فى أيام الحروب الصليبية . ونستنتج من ذلك أن لحظات الصدق الثورى عام ١٩١٩ أدت إلى استعادة المصريين لكل تراثهم المضىء فكان ذلك ببعث شعار الهلال مع الصليب من جديد تعبيراً عن مسيرة مصرية مصرية متواصلة .

(٢) ا . طارق البشرى :

بالنسبة لما ذكره د . عبد الرحيم عبد الرحمن عن أسباب قيادة سعد لثورة ١٩١٩ فإننى أرى أن هذا تحقق لسببين :

أولا : أن سعد زغلول أدرك الحصيلة الأساسية التى يمكن أن يتفق عليها الرأى العام المصرى الفعال فى ذلك الوقت .

ثانيا : أنه أدرك أن هناك قوى سياسية ظاهرة ولها تأييد شعبى تستطيع أن تحركه عند اللزوم لفرض هذا المطلب ، ولذلك تستطيع أن تمارس الضغط على السلطة لتحقيق ذلك .. وقد بدا هذا واضحاً من خروج الأحرار الدستوريين .

هذا الإدراك الذى وعاه سعد زغلول هو نفس ما أدركه محمد على فى ١٨٠٣ — ١٨٠٥ من ضرورة إحلال القوة المصرية محل قوة المماليك فى شغل المركز المصرى فى مجمل السياسات التى تحدد المصير .

النقطة الثانية بالنسبة لفكرة أن هناك اتجاها يتبنى التفسير الدينى لثورة ١٩١٩ ، أود أن أوضح أننى لاأوافق على هذا الكلام مطلقا والمسألة فى رأيى هى شكل الجماعة السياسية وأى العناصر تغلبت فى تكوين هذه الجماعة فى ذلك الوقت . هل كان الغالب هو العنصر الدينى أم العنصر القومى أم الاثنين معاً ؟

ومن حيث ثورات الشعب المصرى فقد تعددت أسبابها فهناك ثورات الشعب المصرى ضد الفرنسيين وكانت بهدف طردهم ، ثم حدثت ثورات بعد ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ثم تطورت لتتخذ شكل ثورة من أجل الاستقلال أو ثورة ضد الحاكم إذا كان قد خرج عن نطاق الجماعة السياسية التى يؤمن بها الشعب فى ذلك الوقت ، أو ثورة إصلاح اجتماعى إذا كان الحاكم يدخل ضمن الإطار السياسى الذى يدور فى حدود الجماعة السياسية الموجودة آنذاك . وقد كان عنصر الجماعة — السياسية إسلاميا فى الغالب فى القرن التاسع عشر لذلك كانت الثورة ضد الظلم ومن أجل الاستقلال ولم تكن ثورة ضد الحكم الإسلامى .

بالنسبة للصديق عاصم الدسوقى لم أستطع تبين معنى « السياسة » التى قصدها ، هل هى السياسة فى التطبيق ، أم هى النظام السياسى ، أم الفكر السياسى ؟ أم هذا كله فى آن واحد ؟ وأعتقد أن تحديد المقصد هنا على درجة من الأهمية حتى نستطيع أن نتحدث عن المقابلة بين الأخلاق والسياسة .

فيما يتعلق بالأخلاق فإننى أتصور أنها — بصفة عامة — ذات وضع فردى وباطنى وغير منضبط . ومن ناحية أخرى فإن هناك علاقة عكسية بين الأخلاق وحجم الجماعة ، فكلما كبرت الجماعة كبر معها النظام القانونى الذى يحكم الجماعة وضعف دور الأخلاق فيها .

وسواء أكان النظام القانونى الذى يحكم الجماعات أم كانت الأخلاق التى تحكم الأفراد فإن كليهما لا بد وأن يصدر من شرعية واحدة وإلا اختل حال المجتمع .

النقطة الثانية هى حديث د . عاصم عن محمود أبو الفتح ومحمد كامل سليم ومذكرات د . هيكل . أعتقد أننا لا نستطيع أن نوجه نقداً لمثل تلك الكتابات لأن النقد الذى وجهه د . عاصم إليهم لا يوجه إلا للمؤرخين ، وهذه مذكرات وليست كتابات تأريخية .

النقطة الأخيرة .. كنت أود من د . عاصم أن يعقد لنا مقابلة بين « مكيافيللى » وابن خلدون ، وكنت أود أيضاً أن أجد عنده واقعة انفصلت فيها الأخلاق عن السياسة انفصالاً تاماً ، مثلا مذبحة المماليك وأتتبع كتابات المؤرخين المختلفين عن هذه الواقعة بالذات وأقارن بينها لأرى كيف كان مسارها .

(٣) ا . على فهمى :

حول الكتابات الإسلامية التى قالت بالتفسير الدينى لثورة ١٩١٩ ، هل هذا يمثل اتجاها ؟ هل إذا ظهر كاتب يكتب مثل هذه الوجهة نقول إنه أصبح اتجاها ؟

الحقيقة أننى أود أن أثير القضية بهذا الشكل لأن هناك كثيرين منا لا يشعرون أن هذه الوجهة كانت تياراً فى ثورة ١٩١٩ ، وقد سمعت الزميل فى تعليقه يقول « إن مصر كانت منشغلة عن فكرة القومية العربية والعروبة عندما ظهرت فى منتصف القرن الماضى فى الشام وبالذات فى سوريا وذلك لمشاكلها المالية ومشاكلها مع الاحتلال » .. وهذا صحيح ففكرة العروبة لم تظهر فى مصر لأسباب موضوعية وهى أن مصر كانت متمتعة باستقلال نسبى ولم تكن فكرة العروبة مطروحة فى ذلك الوقت لهذا السبب .

وبالنسبة للزميل د . عاصم الدسوقى وقد أثار مسألة « الدوافع » لم أفهم فى الحقيقة أى دوافع يقصد هل هى دوافع القائد ؟ أم دوافع السياسى أو متخذ القرار ؟

أنا أوافقه فى أهمية دراسة « الدوافع » ، ولكنها مسألة فى غاية الصعوبة فإن بلداً مثل مصر يتعاظم فيها دور الحكومة ودور الحكم الفردى وحتى دور الباشكاتب .. يجب أن يكون مصدر ذلك أشياء ربما لم ندرسها بعد . ومن هنا تظهر أهمية دراسة النفسية اللاشعورية وحتى الدوافع الجنسية . ولكن كيف يتم ذلك ؟ أعتقد أنها مسألة صعبة بالفعل !

(٤) د . محمود متولى :

سؤالى موجه أولاً للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن : هل — حتى الآن — ما كُتب عن ثورة ١٩١٩ بأكمله لا يدخل فى نطاق التاريخ الموضوعى ؟

أعتقد أن الإجابة أن هذا ليس صحيحا لسبب بسيط ، فلدينا مؤرخ عظيم جداً وهو الأستاذ « محمد صبرى السربونى » ، وقد كتب هذا الرجل دراسة كاملة عن ثورة ١٩١٩ وكانت دراسة رائعة فى تحليلاتها الطبقية وتحليلات قواها الاجتماعية وتعتبر من المصادر الرئيسية للذين يكتبون عن ثورة ١٩١٩ . وكذلك كتب أستاذنا د . محمد أنيس دراسة عظيمةعن ثورة ١٩١٩ ، إلى جانب دراسات جيدة لعديد من الزملاء نُشرت على صفحات الجرائد واستطاعت هذه الكتابات أن تُبرز دور القوى الاجتماعية بشكل أو بآخر .

وأود أن أشير هنا إلى إتفاق مع الزميل على فهمى فى أن كتابا واحدا يتحدث عن اتجاه معين فى ثورة ١٩١٩ لا يبرر أن نتحدث

عن ذلك الكتاب بوصفه اتجاهاً أو مدرسة فى تحليل ثورة ١٩١٩ ، فالتيار مدرسة كبيرة ومجموعة تؤمن بهذا التفكير .

بقى أن نقول إن هناك بعض الدراسات فى الجامعات المصرية تناولت دور الريف المصرى فى ثورة ١٩١٩ ، وكذلك دراسات تناولت الثورة فى الصعيد ، وقد ابتعدت بعض هذه الدراسات عن التقسيمات الثلاثة التى قال بها د . عبد الرحيم فى ورقته .

النقطة الثانية أن د . عبد الرحيم قال « إن هناك كتابا صدر ويعتبر وثيقة رسمية » ، وكان يقصد بذلك كتاب « خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ » . ولكن هذا الكتاب ليس وثيقة رسمية فهو صادر عن مركز الدراسات السياسية .
(قاطعه د . عبد الرحيم قائلاً « لقد ذكرت الميثاق ولم أذكر هذا الكتاب »)

النقطة الثالثة .. د . عبد الرحيم قال فى بعض النقاشات التى دارت بشأن سعد زغلول « لو كان هناك أعضاء من الحزب الوطنى ... » وأنا أعتقد أن لفظ « لو » لا شأن له بالتاريخ فلو دخلت « لو » فى التاريخ لتغيرت أشياء كثيرة !

النقطة الأخيرة .. أعتقد أنه قد آن الأوان للمؤرخ الموضوعى الجاد ألا يقتصر على فلسفة مجردة يؤمن بها ويُخضع حركة التاريخ لها ، وأنا أحترم من يؤمن بالفكر المادى ومن يؤمن بالفكر الإسلامى ولكننى لا أحترم تفسيره للتاريخ من خلال تعليل أحادى أو « معلول أوحد» ، لأن هناك مجموعة من العوامل تحرك التاريخ ، ولا يمكن أن نتجاهل العامل الدينى فى مجتمعاتنا بالذات والتى لا زال للدين تأثير كبير فى تحريك الجماهير فيها ، الدين مهم جداً ولكنه ليس العنصر الأساسى بل هو جزء من عدة عوامل تؤثر فى التفاعلات التى تؤدى إلى الحدث التاريخى .

وبالنسبة للصديق عاصم الدسوق كنت أود لو حدثنا عما يقصده « بالمعايير الأخلاقية » فى التاريخ والسياسة وفى الأدبيات وأشياء كثيرة ، لأننا نعلم جميعاً أن الفاصل بين الخيانة والوطنية مثلاً قد يكون ضئيلاً جداً . فثوار يوليو مثلاً ، ماذا كنا نتصور مصيرهم لو فشلت حركتهم ؟ كانوا بالقطع سيتحولون — فى عرف المؤرخين من ثوار إلى خونة ! أقول هذا لأننى أرى أن د . عاصم قد قسا على عبد الرحمن الرافعى جداً ، وعبد الرحمن الرافعى فى الواقع لا يستحق هذا فقد كان الرجل ممن تصدوا لكتابة التاريخ وكان له فضل كبير على كثير من الدارسين ، ومن دلائل موضوعيته أنه كان يروى الأحداث ثم يقول فى النهاية إن رأى الحزب الوطنى كان كذا .. هذه نقطة .

والنقطة الثانية وهى تمس الأخلاق أيضاً ، فعلى سبيل المثال كانت مغامرات « فاروق » فى حياته الخاصة تلعب دوراً ما بلا شك فى اتخاذه للقرارات ، وقد حدث هذا لكثير من الحكام حتى بعد عام ١٩٥٢ . وأنا لا أجد غضاضة فى المطالبة بدراسة الحياة الخاصة لمتخذ القرار إذا كان لتلك الحياة دخل فى القرار السياسى .

(٥) د . صلاح عبد المتعال :

هناك خطأً منهجى أشار إليه د. محمود متولى يرتبط بأحادية التفسير وانتقاء عامل واحد وتغليبه على بقية العوامل . وهو نفس الخطأ الذى يُنسب إلى التفسير بالعامل الاقتصادى أو المادى . ولكن كثيراً ما أعذر الذين يفسرون التاريخ بالعامل الدينى .. لماذا ؟

لأنه فى الواقع لا يتناقض مع العنصر الوطنى بل ينصهر العنصر الوطنى مع الدينى كما نشاهد فى الأحداث التاريخية فى مصر باعتبار أن العامل الدينى عنصر لتجميع الطاقات وشحذ همم الأمم ، وهذا فى اعتقادى من الصعب إنكاره .

وإذا أقمنا جسراً بين ثورة ١٩١٩ وحرب فلسطين وحرب القناة عام ١٩٥١ سوف نجد أن أغلب المتطوعين من ذوى الاتجاهات الدينية ، ويشهد على ذلك الأعداء قبل الأصدقاء ، وما قاموا به من إنجازات واضح ولا يحتاج للمزيد .

وهنا لا يوجد تناقض بين الرغبة فى رفع الظلم المادى والاقتصادى والسياسى (الظروف المادية والموضوعية) وبين تبنى ذوى الاتجاه الدينى للتفسير الدينى ، باعتبار أن هذا الاتجاه نظرياً يعتبر فرض « عين » سيعاقبون عليه إن لم يقوموا بمناصرة الأمة . وهذا على عكس من ينظر إلى المسألة الوطنية ويرفض الخوض فى مشاكل الأمة على اعتبار أن الحكام غير إسلاميين .

بالنسبة لمحاضرة د . عاصم الدسوقى ورغم زعم الانفصال بين الأخلاق والسياسة ، وبين الأخلاق والاقتصاد فمنذ البداية يجب أن نأخذ فى الاعتبار الصدمات القومية التى تحدث لبعض الشعوب عندما تُنتهك قاعدة أخلاقية بالنسبة لأحد السياسيين ، وشاهدنا ذلك بالنسبة لفضيحة « ووترجيت » وموضوع الغانية وعلاقتها بزعيم سياسى فى انجلترا .. وبمجرد الشبهات التى حامت حول هؤلاء الأشخاص فقدْ أطاحت بمستقبلهم السياسى .

هذا على الرغم من تحرر المجتمع الأوروبى فإنه فى هذه المسألة يعتبرها مسألة أخلاقية عامة والجميع يتفقون عليها .

النقطة الأخيرة حول ألا يتخذ المؤرخ موقفاً أخلاقياً إزاء شخصيات وحوادث التاريخ . والسؤال هو هل يمكن نزع الصفة الأخلاقية ؟ وهل يمكن محاكمة الشخصيات التاريخية محاكمة أخلاقية ؟ الحقيقة أن هذا يحدث فى العهود الاستبدادية فقط .

بالنسبة أيضاً لما قاله د . عاصم حول أنه لا مجال للتقويم الأخلاقى فى التاريخ والشروط التى وضعها لاستقلال التاريخ عن السياسة (١) استقلال فكر المؤرخ عن إرادة الحاكم ، (٢) أن يترك المؤرخ واقعه الذاتى فهذه الشروط ايضاً معايير أخلاقية وأعتقد أنه لا يمكن التحرر منها .

وأعتقد أن حل هذه الإشكالية لا يتأتى إلا بعملية تكامل تاريخى لتصحيح فكر المؤرخين بعضهم البعض مثلما يحدث فى العلوم الطبيعية والتى قد يحدث فيها أن تظهر نظرية وتُحدث إضافات نتيجة التسلسل العلمى أو البناء المعرفى . وقد تحدث د . عبد العظيم رمضان عن أهمية المؤرخ الموسوعى الذى حاز ثقافات متعددة ، ولكننى أعتقد أن مثل هذه الشخصيات قد صارت مستحيلة الآن وليس أمامنا إلا عمل مشروعات بحثية بشكل فريق متعاون للوصول إلى نتائج أقرب ما تكون للصحة .

(٦) ا . نبيل عبد الفتاح :

فى الواقع لى ثلاث ملاحظات جزئية على الورقتين . أولاً فيما يخص تصنيف د . عبد الرحيم عبد الرحمن اتجاه الكتابة عن ثورة ١٩١٩ إلى ثلاثة اتجاهات ، أعتقد أنه قد تناسى أن هذه الاتجاهات ـــ سواء من المؤرخين أو من كاتبى المذكرات ـــ تضعنا أمام خطاب حول ثورة ١٩١٩ . نحن نتعامل مع خطاب عن تلك الثورة ، ولأنه كذلك أو لأن الاتجاهات كذلك ، فهى تحمل تحيزات النصوص كافة حول ثورة ١٩١٩ . وأبرز مثال لذلك هو الرؤية السلطوية أو الحزبية تجاه ثورة ١٩١٩ ، على سبيل المثال رؤية الخطاب الناصرى لمحمد على ورؤيته لثورة ١٩١٩ وكذلك رؤية حزب الوفد لتاريخ مصر ورؤيته للحركة الناصرية .. هذه رؤى مبسطة وأحادية الجانب وتعكس فى ذاتها قراءة الحدث ووثائقه ورواياته . وهنا مسألة علاقة السلطة بعملية كتابة التاريخ والتى تطرح أيضاً مسألة المنهجية فى كتابة تاريخ الثورات والأحداث التاريخية .

فهناك تفكيك منهجى يسود فى أغلب الكتابات التاريخية . فنحن نعرف على سبيل المثال أن هناك عديدا من المؤثرات على شخصية الزعيم ، ورغم ذلك لا توجد دراسة لتأثير هذه العوامل على مسار الثورة أو مسار سياسة ما .

هناك نقطة هامة أيضاً وهى الخاصة بغياب التحليل التاريخى فى سياق المجتمع وفى سياق الواقع التاريخى . فعلى سبيل المثال هناك الدراسة التى أعدها « آلان رسيو » حول تطور علم الاجتماع فى مصر . فجزء من دراسة تطور علم الاجتماع فى مصر يكون بدراسة الباحثين والكُتاب فى العلم الاجتماعى فى مصر . وهذه مسألة أعتقد بأهميتها من خلال دراسة النص التاريخى والسياق المجتمعى وفى سياق مُنتج النص نفسه من خلال منهج مثل « سوسيولوجية المعرفة » . وهذا يفتح بابا واسعا فى اعتقادى لمسألة تطوير جماعة المؤرخين وإثراء سجالاتها ، فبدلاً من أن تكون هذه السجالات مشوبة بمناحٍ أيديولوجية يغلب عليها تزييف الوعى تتحول إلى سجالات موضوعية ومنهجية .

أما بشأن ورقة د . عاصم .. فأنا أعتقد أن الأخلاق نسبية ـــ وهذه حقيقة بديهية ـــ فهناك نظرة نمطية تنظر للأخلاق على أنها مجموعة من الأقانيم الثابتة تاريخياً وبعضها سرمدى يرتفع فوق الزمان والمكان . وهذا هو ما تتبناه النظرة الدينية أو النظرة الميتافيزيقية أو المثالية ، وهذا يسرى على البحوث التاريخية أو المذكرات التاريخية . لكن الثابت من وجهة نظر الأنثروبولوجيا أنه سواء أكان المجتمع

متقدماً أو المجموعة الإنسانية متقدمة أم متخلفة من وجهة نظر معينة فلكل أيديولوجية أو نظام للأفكار أخلاقياته الخاصة وعقلانيته الخاصة . ومسألة العزل المطلق لوجهات النظر الأخلاقية فى إنتاج نص ما أو بحث ما مسألة من الصعوبة بمكان لأن لكل نسق أخلاقياته الخاصة .

النقطة الثانية ، فيما يتعلق بأنه لا يمكن الحديث فى عصر القوميات عن صراعات ذات طابع دينى أو صراعات ذات طابع « قبلى » . كيف نفسر التاريخ الحديث أو التاريخ المعاصر الآن لمجموعة البلدان أو المشيخيات الموجودة فى الخليج العربى بعيداً عن تحليل النسق القبلى فى هذه البلدان ؟ .

(٧) يوهان مولامان :

عندى ملاحظتان .. الأولى تتعلق بورقة د . عبد الرحيم حيث لى سؤال هو هل أشار د . عبد الرحيم إلى اتجاهات مختلفة أو تناولات مختلفة لدراسة التاريخ . التناول الأول يركز على عوامل فردية وشخصية والثانى عوامل غير شخصية ، والأخير يقتصر على العوامل الدينية فقط ، والسؤال الآن : هل هناك تأثير للتعليم الأساسى أو الابتدائى والتعليم الثانوى على هذه التناولات المختلفة ؟ ليس لدى علم بنوع التعليم فى مصر ولكن هناك أمثلة أخرى ، فقد كنت أُدرس فى الجزائر وقبل نصف عام تحدثت مع الطلبة عن الفتوحات الإسلامية والتحولات فى بداية العصر الإسلامى هناك ، مثلاً تحول مركز السلطة من دمشق إلى بغداد ، إلى آخر ذلك . وأشرت إلى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى هذه التطورات بجانب عوامل أخرى ولكن الطلبة قالوا لى إنه ليس هناك إلا العوامل الدينية فى هذه التطورات . وانتهت المحاضرة فى فوضى كبيرة ، وبعدها وقفت أتحدث مع بعض الطلبة فقالوا لى إن التعليم الثانوى والابتدائى فى الجزائر لا يشير إلى عوامل أخرى بخلاف العامل الدينى فى هذه التطورات . وهذا يوضح إلى أى مدى يؤثر التعليم على التناول التاريخى . وقد يكون هناك فى هولندا وضع مشابه وخاصة فى المدارس الابتدائية التى تتفرق بين مدارس كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، ولكل منهما وجهة نظر مخالفة فى رؤية التاريخ . ولكن فى المستويات الأعلى وخاصة فى الجامعة يأخذ الوضع فى التحسن .

بالنسبة لورقة د . عاصم والذى قدم عرضا قيما بالفعل يبدو لى أن الورقة اختصت بشىء من الخوض فى إشكاليتين بشكل منفصل : الأولى هى دور العوامل الأخلاقية فى الواقعية التاريخية ، والثانية تتعلق بإمكان أو حق المؤرخ فى أن يقوم التاريخ تقويماً موضوعياً وأنا أعتقد أن هناك علاقة بين الاثنين وأنهما غير منفصلين .

(٨) د . سيد عشماوى :

سأخص حديثى إلى د . عاصم الدسوقى فى قضية « الفصل » ـــ وأنا أسميه الفصل التعسفى ـــ فى نقطتين : الأولى تتعلق بما بين التاريخ والسياسة والأخلاق ، وكنت أريد من د . عاصم أن يجرى لنا شكلا من التأصيل النظرى البسيط كمدخل ليبين لنا كيف أتى بقضية « الفصل » هذه ، وكيف تم ذلك ؟ .

فى تصورى أن هذه القضية لم تُفصل فى أى علم من العلوم ، وأنا أرى ضرورة تأصيل ذلك بالنظر فى الفكر العربى الإسلامى للفلاسفة الإسلاميين أو عند « كانت » و « هيجل » و « كارل ماركس » .. إلخ .

النقطة الثانية .. نحن نقول دائماً إن المؤرخ لا بد أن يوازن ما بين السلبيات والإيجابيات ، ويجب أن نفرق بين التاريخ كفن والتاريخ كعلم . وهناك من يقولون إن التاريخ ليس فنا . ولكن ما قولهم فى من يسرد التاريخ بطريقة تؤثر فى نفسية المستمع ؟ أليس ذلك نوعاً من أنواع الفن ؟ . عموماً إن قضية الفصل بين الأخلاق والسياسة وبين العلم والفن وغير ذلك من أنواع الفصل ، تعد شكلاً متعسفاً من التناول التاريخى . وأعتقد أنه لا بد من « التوفيق » بدلاً من « الصراع » فى ذلك .

(٩) د . حسام عيسى :

يبدو أن البديهيات قد أصبحت غير ذلك ، فما زال الحاضرون يتناقشون فى موضوع هل التاريخ « علم » أو أنه ليس علما !! ...

د . عاصم الدسوقى يتحدث عن بديهية فى نشأة علم التاريخ وهى أنه لا فصل بين الأخلاق والتاريخ وتدور حولها مناقشة !! .. أنا آسف لأنى أقول إنها قامت على سوء فهم كامل فى رأيى .. فكل العلوم الإنسانية فى بدايتها كانت محاولة للفصل ما بين « ما قبل العلم » و « العلم » . وكانت محاولة « آلتوسير » لعمل قطع معرفى مع الفلسفة أو مع الأخلاق خطوة على الطريق . « ابن خلدون » حاول أن يفعل ذلك منذ قرون وهو يقول أن التاريخ « علم » ، وأى علم له موضوع وله منهج ، فما هو موضوع علم التاريخ ؟ .

علم التاريخ يبحث فى حركة أنساق اجتماعية ، والمؤرخ وظيفته الأساسية هى دراسة سياق الأحداث ثورة كانت أم حدثا تاريخيا ثم يربط ما بين السياق والبناء (وهذا هو ما يسميه « باشلار » l'articulation) .. هذه هى مهمة المؤرخ ، وهذه المهمة تميزه عن « الكلامنجية » الذين يتحدثون ليلاً ونهاراً عن التاريخ المصرى .

هناك من يعتقدون أن « العلم » فى مقدور أى إنسان . ولو كان هذا صحيحاً — أى أن العلم يُقرأ فى الظاهرة — لما احتجنا للعلماء أو المؤرخين . إنما العلم يقتضى وجود نظرية سابقة وهى التى تحدد للعالم ما يختاره وما لا يختاره ، وتحدد للمؤرخ أى وثيقة يعتمد عليها وأى وثيقة يهملها .

البراجماتية « السخيفة » هى التى تطرح ذلك فى الواقع . عندما يقولون إن الشمس تشرق من الشرق كانوا يقرأون الظاهرة ويظنون أن العلم فى الظاهرة وعندما أتى من يقول لهم إن الشمس ثابتة والأرض متحركة .. اعتبروا هذا جنونا مطبقا ، وذلك لأنه خلاف الظاهر مع أن العلم دائماً خلاف الظاهر وقياسا على ذلك فمن يتصور أن فى خطاب سعد زغلول علم ثورة ١٩١٩ فإما أنه « ساذج » أو « عبيط » ولن تناقشه !

من يقول إن مكيافيللى كان يرى أن الحاكم لا بد أن يتجرد من الوازع الأخلاقى .. فإن فهمه يقترب من فهم أنيس منصور ! مكيافيللى لم يقصد ذلك على الإطلاق . ومَن يتصور ذلك فإنه مع الأسف يذكرنى بفهم بعض أساتذة القانون فى كلية الحقوق « لجان جاك روسو » ، هم يتصورون أن العقد الاجتماعى لم يكن موجوداً ويكتبون صفحات طويلة فى إثبات أنه فعلا لم يكن موجوداً !!

ومن يقرأ جان جاك روسو يجد أنه لا يتكلم فى ذلك وأن العقد الاجتماعى هذا مجرد أداة فى معركة أيديولوجية ضد الإقطاع ، وكان مقصده فى ذلك أن النظم من صنع البشر ويمكن تغييرها وعمل ثورات ضد الحكم الظالم .

نعود لمكيافيللى ، كان مكيافيللى يقصد أن للتاريخ قوانينه وهى التى تحكمه ، ولم يكن يقصد أنه على الأمير أو الحاكم أن ينزع الأخلاق جانباً فى تعامله مع الشعب الذى يحكمه .. هذا فهمٌ ساذج لمكيافيللى بلا شك .

وهذه القوانين التى تحكم العملية التاريخية ليس لها علاقة بالأخلاق وليس هدفها الوصول إلى غاية أخلاقية معروفة مقدما . ولذلك فالفكر الدينى الذى تحدث عنه د . عبد الرحيم لا يؤمن بالتاريخ ولا وجود للتاريخ فى عرفه لأن البداية هى النهاية . ونفس الشيء عند هيجل فليس عنده أيضاً تاريخ ، ولكنه كان يتكلم عن فلسفة التاريخ لأن التاريخ بالنسبة له هو تحقيق فكرة كانت موجودة فى البداية . وكذلك فعل ابن خلدون مثل مكيافيللى ، فقد ركز ابن خلدون على أن مسألة « العصبية » هى المحرك للصراعات وليس الأهواء أو الغايات الأخلاقية .

وقبل أن أختم حديثى أقول إننى سمعت أحد السادة الحاضرين يقول فى تعليقه « يجب أن ندرس سلوكيات فاروق الشخصية والسيئة » . وأنا أتساءل كيف يمكن للمؤرخ أن يقع فى هذا الخلط المبدئى ؟

(١٠) د . عبد العظيم رمضان :

فى تصورى أن هدف هذه الندوة هو تحريك الأفكار وليس طرح الأسئلة والإجابة عليها . وهكذا حياتنا العلمية تمضى فى محاولة لإثارة التفكير أكثر منها بحثاً عن إجابات نريح بها أنفسنا حتى ولو جافت الحقيقة .

وأود هنا أن أقوم « بفض اشتباك » فى قضية علم التاريخ ، فالمؤرّخ يكتب رؤيته للحدث التاريخى ومن الممكن أن تتغير هذه الرؤية

كما فعل الزميل الأستاذ طارق البشرى فى مقدمته الشهيرة ، فقد صدّر بها طبعة جديدة من الكتاب القديم . فالتناول العلمى لا يتغير ولكن الشىء القابل للتغيير هو وجهة الرؤية ذاتها وزاوية التناول .

ويؤسفنى أن أقول إنّ معظم الكتابات التاريخية تفتقر إلى المحتوى العلمى الحقيقى ، وأقسام التاريخ فى الجامعات مليئة برسائل علمية لا تستحق بأى حال من الأحوال وصف رسائل ، وزملائى يعرفون أننى ممتنع منذ فترة طويلة عن مناقشة أى رسائل لأننى لا أريد المشاركة فى جرم إعطاء ماجستير أو دكتوراه لعمل علمى أشعر أنه لا يصل إلى هذا المستوى .

ســـادســـا

كتابة تاريخ الصفوة السياسية
(نموذج الصفوة البرلمانية)

(١) أ . عزة وهبى :

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها
في الفترة ١٩١٩ ـــ ١٩٥٢

(٢) د . سليمان نســيم :

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال
محاضر جلسات البرلمان في الفترة ١٩٢٤ ـــ ١٩٥٢
مع التركيز على قضية التعليم

(٣) المناقشـــــة .

تطور النخبة البرلمانية في مصر وكتابة تاريخها في الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢

عـزة وهبى

١ ــ أهمية الدراسات البرلمانية :

في مصر كما في غيرها من البلاد التى عرفت المؤسسات البرلمانية تصبح الدراسة العلمية لهذه المؤسسات مسألة ذات أهمية بالغة ، ذلك أنها أى تلك المؤسسات ــ تكون مرآة عاكسة للنظام السياسى ككل بحيث يكون التحليل الاجتماعى الاقتصادى للبرلمان في بلد من البلدان ذا دلالة كبيرة على طبيعة أى نظام سياسى بافتراض أن هذه الطبيعة موضع جدل أو خلاف أو غموض سواء في بعدها الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى . كذلك يكون هذا التحليل عندما يمتد نطاقه الزمنى ليشمل مرحلة تاريخية متميزة أو أكثر مفيداً للغاية في بيان مسار تطور النظام السياسى في البلد المعنى من خلال تحديد مدى التغير الذى يطرأ على الخريطة الاجتماعية للبرلمان ومن ثم الاختلاف الذى يحدث في المواقف السياسية داخله .

ويلاحظ أن هذا التحليل يبقى صحيحاً سواء أكانت المؤسسات البرلمانية ذات طبيعة ديموقراطية صرف أو كانت لسلطة الحكم التنفيذية يد مباشرة أو غير مباشرة في تكوينها . ففي الحالة الأولى يكون المجتمع قد فرض الإطار الليبرالى للممارسة السياسية واطمأن لنتاج عملية الفرز الاجتماعي التى تم من خلال الممارسة الحرة لحق التصويت وتضع في مقاعد السلطة التشريعية ممثلين لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية معينة ، وفي الحالة الثانية تلعب السلطة التنفيذية عادة دوراً مسيطراً أو مؤثرا في تكوين السلطة التشريعية بحيث تعبر عن ميزان اجتماعى ــ اقتصادى معين ، وطالما استمرت تؤدى هذا الدور فإن الأمر يعنى أنها القوة المحورية في النظام السياسى وأنها تحدد إيقاعه إلى حد بعيد ، ومن ثم فإن ميزان القوى الاجتماعى ــ الاقتصادى داخل البرلمان يكون مفيداً في تحديد طبيعة النظام السياسى ولو في لحظة زمنية معينة .

ومما يزيد من أهمية وجدوى الدراسات البرلمانية أن موضوعاتها عادة ما تتوفر عنها معلومات غزيرة ودقيقة لا تتاح لغيرها من الموضوعات ، كالموضوعات الخاصة باتخاذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية على سبيل المثال خاصة في مستوياتها العليا . ويرجع ذلك إلى تقليد المضابط البرلمانية التى تتضمن تسجيلاً دقيقاً لمشروعات القوانين والاقتراحات والأسئلة والاستجوابات ... إلخ ، وما يدور بشأن هذا كله من مناقشات ، وتكون هذه المضابط عادة في متناول الباحثين بعكس غيرها من محاضر جلسات مجالس الوزراء مثلا أو مجالس الأمن القومى وما إلى هذا . وحتى عندما يفرض نوع أو آخر من القيود على الوصول إلى هذه المضابط بالنسبة للباحثين العاديين فإن هذه القيود عادة لا تكون مطلقة .

كذلك فإن هناك حدا أدنى من البيانات يتوفر بدرجة أو بأخرى من الدقة عن أعضاء البرلمان ، الأمر الذى يفيد في تحليل انتماءاتهم الاجتماعية وأدوارهم الاقتصادية وذلك حيث إنهم يسجلون عادة بيانات أولية عن أنفسهم بمناسبة الترشيح في الانتخابات ثم الانضمام للبرلمان في حالة الفوز . وبطبيعة الحال فإنه من المتصور أن يوجد ق ر أو آخر من عدم الدقة المتعمدة أو غير المتعمدة في هذه البيانات ، فقد يغفل المرشح أو العضو قدرا من البيانات لتظهر درجة ثروته أو للتمسك بانتماء وظيفى أو مهنى أو بدور سياسى سابق كان يؤديه أو للتأكيد على دوره الحالى سياسيا أو اقتصاديا دون إشارة إلى خلفيته السابقة . كما أن بعض البيانات أو كثيرا منها قد لا يكون بالتفصيل المطلوب لإعطاء دلالات دقيقة عن النشاط الاقتصادى للمرشح أو العضو ومن ثم انتماؤه الاجتماعى .

ومع ذلك يبقى أن هذه البيانات تمثل حداً أدنى مفيداً يمكن الاعتماد عليه في بناء أساس لتحليل علمى عن الانتماءات الاجتماعية لأعضاء النخبة البرلمانية .

وإذا ما حاولنا أن ننقل الكلام السابق من المستوى النظرى المجرد إلى المستوى العملى التجريبى فإن الباحثة يمكن أن تشير إلى محاولة سابقة لها لدراسة النظام السياسى المصرى قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ومن خلال تحليل الشق البرلمانى في هذا النظام . وقد وقع الاختيار على دراسة آخر برلمان مصرى قبل الثورة (مجلس النواب في الفترة من ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢ ومجلس الشيوخ في ذات الفترة) باعتبار أن هذا البرلمان يمثل آخر ما تطور إليه النظام السياسى المصرى في ذلك الوقت ، خاصة وأن البرلمان كان محكوما في هاتين السنتين بأغلبية وفدية في مجلس النواب وفي أعقاب انتخابات يناير ١٩٥٠ وفي مجلس الشيوخ منذ التجديد النصفى لأعضائه في مايو ١٩٥١ ، ولما كان حزب الوفد في ذلك الوقت يمثل أقوى الأحزاب ذات التوجهات الوطنية والإصلاحية بل والتقدمية في بعض الأحيان في داخل البنية الحزبية الرسمية في النظام السياسى المصرى في ذلك الوقت فإن سيطرته على البرلمان في تلك الفترة تصبح ذات فائدة واضحة في بيان الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك النظام في أفضل أوضاعه .

وفي تحليل البنية السياسية والاجتماعية لهذا البرلمان تم الاعتماد أولاً على البيانات الرسمية الخاصة بالأعضاء ، وقد كانت كافية بطبيعة الحال فيما يتعلق بانتماءاتهم الحزبية ، غير أنها كانت عامة أكثر مما ينبغى فيما يتعلق بالانتماءات الاجتماعية كما في وصف أحد الأعضاء بأنه من الأعيان أو يعمل بالأعمال الحرة مثلا ، وهكذا تم اللجوء إلى عدة مصادر للوصول إلى تحديد أدق للانتماءات الاجتماعية للأعضاء على النحو التالى :

أ ــ فهرست إقرارات الملاك طبقاً للمرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وهو غير منشور وصادر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . وكذلك تصنيف الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعى وهو تصنيف غير منشور أعده د . عاصم الدسوق وكان الغرض من الاعتماد على هذه المصادر هو تحديد كبار الملاك بين أعضاء البرلمان بإعتبار أن من خضع لقانون الإصلاح الزراعى الصادر عام ١٩٥٢ لابد وأن يكون منهم .

ب ــ إحصاءات الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى في مصر لسنوات ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ ، و١٩٥١ ــ ١٩٥٢ ، وهو منشور فى القاهرة عن المطبعة الأميرية عامى ١٩٥٢ ، و١٩٥٤ على التوالى ، وقد كان مفيداً في بيان مدى تمتع عضو البرلمان بعضوية مجالس إدارة الشركات الصناعية لبيان انتمائه إلى الرأسمالية الصناعية من عدمه .

جـ ــ الدليل المصرى ، وهو موسوعة سنوية للتجارة والصناعة وعناوين أصحاب الأعمال والأعيان وموظفى الحكومة في القطر المصرى وذلك في سنواته الأربع والثلاثين ، وهو صادر في القاهرة عن مطبعة شركة الإعلانات الشرقية في السنوات من ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢ ، وتم الاعتماد عليه في تحديد المتمتعين من أعضاء البرلمان بعضوية مكاتب الغرف التجارية بما يعنى انتماءهم إلى فئة الرأسمالية التجارية .

وبالإضافة إلى ما سبق تم الاعتماد على العمل المتفرد للمرحوم محمد خليل صبحى « تاريخ الحياة النيابية في مصر » الملحق الأول للجزءين الخامس والسادس وهو صادر عن دار الكتب المصرية في القاهرة عام ١٩٤٧ ، وذلك لأخذ بعض البيانات التكميلية عن أعضاء برلمان ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢ الذين لم توجد بيانات كافية عنهم وكانوا أعضاء في برلمانات سابقة بحيث وردت عنهم بيانات في هذا الملحق ، كما تم الحصول على بيانات شفوية من خلال مقابلات شخصية مع مسئولين حزبيين سابقين في عهد ما قبل الثورة أو موظفين عملوا في البرلمان في ذلك العهد فترات طويلة قد أكسبتهم قدراً يعتد به من المعرفة بهذه الأمور .

وقد كانت النتيجة هي الوصول إلى درجة عالية من الدقة فيما يتعلق ببيانات أعضاء البرلمان موضوع الدراسة حيث لم تتجاوز نسبة الذين لم يمكن تحديد هويتهم الاجتماعية ٤,٣٩٪ كما يبين جدول رقم (١) .

جـدول رقـم (١)*

البنية الاجتماعية لمجلس النواب (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢)

الطبقة أو الفئة	العـدد	٪
كبار ملاك زراعيين	١١٤	٪٣٥,٧٤
متوسطو ملاك زراعيين	٨٦	٪٢٦,٩٦
رأسماليون صناعيون	٤٥	٪١٤,١١
رأسماليون تجاريون	١٩	٪ ٥,٩٦
مهنيـون	٦٦	٪ ٢,٩٦
موظفون حكوميون	١٦	٪ ٥,٠٢
غير محددى الهوية	١٤	٪ ٤,٣٩

كما مكنت الطريقة السابقة في تحليل الانتماءات الاجتماعية لأعضاء الصفوة البرلمانية قبل الثورة من بيان مدى تراكم عناصر السيطرة الاقتصادية لدى أفراد هذه الصفوة حيث تم التوصل إلى أن ٢١ من كبار الملاك كانوا يجمعون بين هذه الصفة والانتماء لفئة الرأسمالية الصناعية ، بينما كان هناك ٣ يجمعون بين نفس الصفة (أي كبار الملاك) والانتماء للرأسمالية التجارية وكان هناك ثلاثة يجمعون بين الانتماءات الثلاثة (كبار ملاك + رأسمالية صناعية + رأسمالية تجارية) .

كذلك فإن التحليل السابق كان مفيداً للغاية في بيان الطبيعة الاجتماعية للأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الرسمية في ذلك الوقت . وعلى سبيل المثال فقد أفاد في بيان الطبيعة الاجتماعية لحزب الوفد كما يبين جدول رقم (٢) .

جـدول رقـم (٢)**

البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل مجلس النواب (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢)

الفـئة	النسبة المئوية داخل الأغلبية الوفدية	النسبة المئوية داخل المجلس ككل
كبار الملاك الزراعيين	٣١,٩٠	٣٥,٧٤
متوسطو الملاك الزراعيين	٢٦,١٩	٢٦,٩٦
رأسماليون صناعيون	١٠,٩٥	١٤,١١
رأسماليون تجاريون	٦,١٩	٥,٩٦
مهنيـــون	٢٧,١٤	٢٠,٦٩
موظفـــون	٣,٨١	٥,٠٢
لم تحدد هويتهم	٢,٣٨	٤,٣٩

* عزة وهبى ، تجربة الديموقراطية الليبرالية في مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٠ .

** انظر : عزة وهبى ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

ولعل الأمر الذى يثير الملاحظة للوهلة الأولى هو التقارب الواضح في النسب الممثلة لكل فئة من الفئات بين المجلس ككل وبين الأغلبية الوفدية كما يوضح الجدول . وإذا كانت نسب الملاك الزراعيين والرأسماليين الصناعيين أقل في الوفد منها في المجلس ككل فإنها ليست كما هو واضح أقل إلى الدرجة التى تجعل الوفد معبراً عن نسيج اجتماعى مختلف وإنما هي تبين فروقاً طفيفة في الدرجة .

ومع ذلك فمن الواضح أن الشيء الأساسى الذى تتميز به الأغلبية الوفدية هنا هو الوضع الخاص للمهنيين الذين يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين متبادلين في هذا مكانهم مع متوسطى الملاك الذين يحتلون هذا الوضع بالنسبة للمجلس ككل ، وبفارق واضح في النسبة (٢٧,١٤٪ داخل الأغلبية الوفدية مقابل ٢٠,٦٩٪ داخل المجلس ككل) وهو الأمر الذى يعكس الثقل الخاص للمهنيين ـــ وبصفة خاصة المحامين ـــ داخل الوفد والبرلمانات ذات الأغلبية الوفدية بصفة عامة .

كذلك أفاد التحليل في المساهمة في النقاش الدائر حول ما إذا كان الحزب السعدى هو الممثل الرئيسى لفئة الرأسمالية الصناعية في الساحة المصرية أم لا . وقد انتهى د . عبد العظيم رمضان على عكس كثير من الكتابات إلى خطأ الرأى القائل بتمثيل السعديين لمصالح البورجوازية الصناعية الكبيرة[1] . والواقع أن نتائج التحليل السابق تؤيد رأى د . رمضان ، فمن بين ٤٥ عضواً يمثلون الرأسمالية الصناعية في مجلس النواب لم يكن هناك سوى ٢ فقط من السعديين بنسبة ٤,٤٤٪ مع العلم بأن حزب الوفد مثلاً قدم ٢٣ منهم بنسبة ٥١,١١٪ ، ولما كان عدد ممثلى كل من السعديين والوفديين في مجلس النواب يبلغ ٢٨ و ٢٢٦ على التوالى فإن هذا يعنى أن نسبة ممثلى الرأسمالية الصناعية داخل مجلس النواب السعديين والوفديين على التوالى ٧,١٤٪ ، ١٠,١٨٪ . وفي كل الأحوال فإن هذه الأرقام تؤيد وجهة النظر السابقة المنسوبة للدكتور عبد العظيم رمضان ، وتتسق عموماً مع الفكرة القائلة بأن الأحزاب المصرية بصفة عامة تعبر عن نسيج اجتماعى واقتصادى واحد[2] .

وربما كان الأهم من ذلك كله هو ما أفضى إليه التحليل من نتائج حاسمة بخصوص الجمود شبه المطلق الذى وصل إليه النظام السياسى المصرى قبل يوليو ١٩٥٢ تجاه محاولات الإصلاح وليس التغيير ، ويتضح ذلك في أقوى أمثلته في موقف البرلمان من المحاولات المبكرة لتحديد الملكية الزراعية في ذلك الوقت . حيث وُوجِهَ البرلمان بمجلسيه في الأربعينات والخمسينات بموقف واحد لا يتغير . كل المشروعات التى قدمت له بخصوص تحديد الملكية الزراعية على الرغم من الاعتدال الشديد لمعظمها ، وهي على سبيل الحصر المشروعات المقدمة من كل من محمد خطاب وإبراهيم بيومى مدكور ومريت غالى وإبراهيم شكرى .

وكان التكنيك الثابت الذى استخدم في البرلمان هو وأد هذه المشروعات بإغراقها في سلسلة من الإجراءات التى تصل في النهاية إلى عدم مناقشة هذه المشروعات أصلاً مع عدم الاعتراف بداية بوجود مشكلة سوء توزيع للملكية الزراعية . ومن الواضح أن سيطرة كبار الملاك الزراعيين على البرلمان ـــ بما في ذلك البرلمان الوفدى ١٩٥٠ ـــ ١٩٥٢ تمثل التفسير الأساسى لهذا الموقف المتحجر[3] .

---

(١) د . عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ ـــ ١٩٥٢ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٤ ـــ ١٨ .

(٢) عزة وهبى ، تجربة الديموقراطية الليبرالية في مصر (دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢) ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر التفاصيل في : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ـــ ٢٣١ .

وهكذا يؤكد التحليل الواقعي للبرلمان في العمل مدى تعبيره عن مصالح طبقية محددة بل ومدى جموده في حماية هذه المصالح حيث تصدى لأية محاولة يخشى منها المساس المباشر ولو الطفيف بهذه المصالح مما أكد افتقاد صفوة النظام ممثلة هنا في الصفوة البرلمانية لأية رحابة في الأفق تمكن من اتخاذ خطوات إصلاحية تطيل عمر النظام ، وهو الأمر الذى أفضى في النهاية إلى إنهياره بالكامل .

٢ ـــ واقـع الدراسـات البرلمانية :

إذا كانت الدراسات البرلمانية المتعمقة يمكن أن تكون ـــ كما أوضح التحليل السابق ـــ ذات فائدة كبيرة في تحليل النظام السياسى وتطوره في بلد من البلدان في فترة تاريخية معينة فإن ذلك قد يدفعنا للتساؤل عن الواقع الراهن لهذه الدراسات في البيئة العلمية المصرية . وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن نقدم فرضية مؤداها أن هذا الواقع يقصر كثيراً عن المستوى المطلوب . ولكى نحاول إثبات صحة هذه الفرضية فإننا نسوق عدداً من المؤشرات أولها أنه لا يوجد اهتمام بالتحليل العلمى للتطور البرلمانى في حد ذاته ، بمعنى أنه إذا كان من المسلم به أن هناك محاولات جادة متعددة ومتميزة لتحليل التطور التاريخى المصرى بصفة عامة فإن هذه المحاولات اتسمت في جانب كبير منها بالعمومية بمعنى التأريخ لمراحل أو عهود بأكملها كما يتضح في أعمال الرواد من المؤرخين المصريين كافة التى لا نجد بنا حاجة لتكرار عناوينها بعد أن أصبحت علامات بارزة في تسجيل التاريخ المصرى وتحليله بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع مضمونها .

ومن المهم أن نوضح أن وصف العمومية هنا لاينصرف إلى نقد هذه الأعمال وإنما يقصد به من منظور هذه الورقة أن تلك الأعمال لم تتجه إلى التطور البرلمانى في ذاته وإنما تناولته كأحد عناصر التأريخ لمرحلة بعينها . ومن الواضح أننا لا نقصد أن هذا يعيب هذه الأعمال في حد ذاتها ، حيث إنها حددت لنفسها نطاقا زمنيا وموضوعيا معينا . ولكن هذه الحقيقة تشير إلى أنه لم يقدر للتطور البرلمانى أن يلقى اهتماما أصيلا ومتعمقا . وتنطبق نفس الملاحظة السابقة حتى على الأعمال التى تناولت فترة زمنية محددة بعدد قليل من السنوات أو بحدث هام[٤] .

ويلاحظ أن الدراسات التى خرجت من إسار العمومية بالمعنى السابق لم تهتم هي الأخرى بالتطور البرلمانى في حد ذاته وإنما ركزت على بؤرة بحثية أخرى كالأحزاب السياسية[٥] ، أو تاريخ طبقة من الطبقات[٦] .

ولا يمثل كتاب جاكوب لاندو عن الحياة النيابية في مصر استثناء من الملاحظة السابقة ، حيث إن اتساع نطاق الفترة الزمنية التى تناولها بالإضافة إلى اهتمامه بتناول موضوع الأحزاب وتطور الحياة النيابية لم يجعله يتناول التطور البرلمانى بدراسة عميقة ، وإنما اقتصر الأمر على تسجيل لمواقف بعض المجالس النيابية إزاء قضايا معينة أو لموقف الأحزاب فيها[٧] .

---

(٤) انظر على سبيل المثال :

ـــ طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

ـــ عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ ، بيروت : دار الوطن العربى ، ١٩٧٣ .

ـــ عاصم أحمد الدسوقى ، مصر في الحرب العالمية الثانية ، جامعة الدول العربية ـــ معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ .

(٥) على سبيل المثال :

ـــ زكريا سليمان بيومى ، الحزب الوطنى ودوره في السياسة المصرية من عام ١٩١٢ ـــ ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٦ .

ـــ محمد فريد حشيش ، حزب الوفد ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢ ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، يونيو ١٩٧٠ .

- Zaheer Masood Quraishi, **Liberal Nationalism in Egypt Rise and Fall of the Wafd Party,** Delhi: Kitab Mahal, 1967.

ـــ انظر رءوف عباس حامد ، الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ ـــ ١٩٥٢) ، القاهرة : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .

- Gabriel Baer, **A History of Land Ownership in Modern Egypt 1800 - 1950,** London: Oxford Univ. Press 1962.

(٧) انظر : جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة وتعليق سامى الليثى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ نشر .

وربما كان العمل الوحيد الذى جعل من الظاهرة البرلمانية بؤرة لبحثه هو عمل الدكتور محمد فتح الله الخطيب عن المؤسسات البرلمانية(٨) ، وهو يدخل بطبيعة الحال في إطار دراسات النظام السياسية ، لكنه باعتبار الفترة التى يدرسها يسد فراغاً كبيراً في مجال الدراسات البرلمانية لهذه الفترة . غير أنه يلاحظ أن هذا العمل لم تعقبه أعمال أخرى من قبل باحثين آخرين تكمل ما بدأ من جهد رائد في هذا المجال بحيث تصبح لدينا قاعدة قوية لمدرسة للدراسات البرلمانية المصرية .

ومن ناحية أخرى فإن الملاحظات السابقة المتعلقة بقصور الاهتمام بالدراسات البرلمانية في ذاتها تنطبق أيضاً على الدراسات غير التاريخية ونقصد بها بالذات الدراسات القانونية والسياسية . فمن جانب تم تناول المؤسسات البرلمانية دائما في دراسات القانون الدستورى كجزء من النظام السياسى الأشمل و لم يحدث أن خضعت لدراسة خاصة بها(٩) ، ونفس الوضع بالنسبة للكتب التى تناولت النظام السياسى المصرى في الفترة السابقة على يوليو ١٩٥٢ .(١٠)

ومن هنا يمكن القول بأن الدراسات البرلمانية تعانى أصلاً من ظاهرة عدم الاهتمام ، أو لنقل إنها لم تلق الاهتمام الذى يتسق والأهمية التى سبق التنويه عنها ، وبالإضافة إلى ذلك فقد عانت مما عانت منه الدراسات التاريخية الأخرى من تحيز بعض المؤرخين نتيجة انتماء حزبى معين لهم أو غيره .

ولا تختلف الصورة كثيراً بل لعلها تتضح أكثر إذا ما خصصنا الحديث عن الدراسات التحليلية لتطور الصفوة البرلمانية بصفة خاصة ، وإن كان الأمر يقتضى منا وقفة عند جهدين متميزين بهذا الصدد يصلحان لإلقاء الضوء على واقع الدراسات الخاصة بالصفوة البرلمانية المصرية قبل ١٩٥٢ . الأول هو الجهد المتفرد الذى قام به الأستاذ محمد خليل صبحى عن تاريخ الحياة النيابية في مصر في عدة أجزاء ، حيث تضمن الملحق الأول للجزءين الخامس والسادس من كتابه سجلاً كاملاً لجميع أعضاء الهيئات النيابية منذ عهد محمد على وحتى الهيئة النيابية التاسعة ١٩٤٦ ، والصفات الاجتماعية التى انتخبوا على أساسها وبيانات دوائرهم الانتخابية ، وتكرار عضويتهم في المجالس إن وجد(١١) . وبطبيعة الحال فإن جهود الأستاذ محمد خليل صبحى قد توقفت عند هذا المستوى التسجيلي وعلى الرغم من فائدتها الجمة لأى تحليل علمى للصفوة البرلمانية المصرية فإنها تقف عند مجرد كونها المتطلب الأساسى لإجراء مثل هذا التحليل .

أما الجهد المتميز الثانى فهو الدراسة القيمة للدكتور عاصم الدسوقى بعنوان « كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى (١٩١٤ — ١٩٥٢) »(١٢) ، وهو يعد بالنسبة لتحليل الصفوة البرلمانية عملاً جزئيا حيث قام المؤلف بتحليل علمى دقيق لهذه الشريحة من الملاك الزراعيين وتحدث عن دورهم في الحياة السياسية المصرية بما في ذلك المؤسسات البرلمانية وهكذا غطى العنصر الخاص بكبار الملاك من الصفوة البرلمانية فاتحاً الباب لمزيد من الدراسات التى تنهج نفس المنهج وتركز على شرائح أو طبقات اجتماعية أخرى من الصفوة البرلمانية المصرية .

---

(٨) M.F.EL-Khatib, **The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924 - 1952**, ph D Thesis, Univ. of Edinburgh, 1954.

(٩) النماذج هنا عديدة نذكر منها على سبيل المثال :

— د . السيد صبرى ، مبادىء القانون الدستورى المصرى والمقارن ، ط ٤ ، القاهرة : مكتبة عبد الله وهبة ، ١٩٤٩ . وأنظر أيضاً : د . عثمان خليل ود . سليمان الطماوى ، موجز القانون الدستورى ، ط ٤ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ود . مصطفى كامل ، شرح القانون الدستورى ، ط ١ ، القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٥٠ .

(١٠) د . على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٥ .

(١١) محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، الملحق الأول للجزءين الخامس والسادس ، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧

(١٢) د . عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى (١٩١٤ — ١٩٥٢) ، ط ١ ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد قامت الباحثة بمحاولة في إطار داسة تطور الصفوة البرلمانية في مصر قبل ١٩٥٢ من منظور الاستمرار والتغير مدفوعة في هذا بمجموعة من الملاحظات توفرت من خلال قراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية في مصر للأستاذ محمد خليل صبحي وتحليل نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ١٩٥٠ حيث يبدو واضحاً للوهلة الأولى من قراءة كتاب تاريخ الحياة النيابية تكرار أسماء أسر معينة على نحو لافت للنظر منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى نهاية النطاق الزمنى للكتاب في عام١٩٤٦ .

كذلك لفت تحليل نتائج انتخابات مجلس النواب في مصر في يناير ١٩٥٠ إلى أن هناك ٣١ أسرة استطاعت أن تحافظ على نفوذها العائلى ، كما أظهرت الإحصائيات وجود ١٣ أسرة في هذا المجلس يمثلها نائبان ، و٤ أسر يمثلها ثلاثة ، وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، كذلك أظهرت أن هناك ١٩ أسرة ممثلة في كلا مجلسى البرلمان وأن ١٠ من هذه الأسر ممثلة بعضوين و٦ ممثلة بثلاثة و٢ ممثلة بأربعة و٢ ممثلة بستة أعضاء .[١٣]

وقد كانت هذه الملاحظات كافية لأن تثير تساؤلات علمية حول مدى استمرار النفوذ الأسرى في المجالس النيابية المصرية عبر الزمن . ولاشك فى أن هذا النفوذ يرتبط بأوضاع اقتصادية معينة وبالذات في مجال الملكية الزراعية .

ولمحاولة قياس درجة هذا الاستمرار قامت الباحثة بتتبع تمثيل الأسر في المجالس النيابية المختلفة منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ ، وقد اعتمد هذا المسح الشامل على البيانات التى أوردها الأستاذ محمد خليل صبحى في كتاب تاريخ الحياة النيابية ، غير أنه لما كان الأستاذ صبحى قد توقف عند الهيئة النيابية التاسعة لمجلس النواب (١٩٤٥ — ١٩٤٦) والهيئة الثالثة لمجلس الشيوخ في نفس الفترة فقد تم جمع أسماء جميع أعضاء الهيئات النيابية بعد ذلك التاريخ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وذلك من مصادرها الرسمية .

ولمحاولة قياس درجة استمرار النفوذ الأسرى في المجالس التشريعية المصرية عبر هذه الفترة الطويلة تم ترتيب جميع أسماء أعضاء الصفوة البرلمانية في هذه الفترة أبجديا بحسب اسم الأسرة وليس اسم العضو ، واعتبر أنه لتسجيل وجود تمثيل لأسرة معينة في أحد المجالس النيابية لابد من توفر معيارين ؟ الأول اسم الأسرة بمعنى أنه لابد من أن يكون عضو المجلس الذى سيحسب منتميا لأسرة معينة حاملاً لاسمها ، والثانى الموقع الجغرافى بمعنى أن أعضاء المجلس كافة الذين سيحسبون منتمين لأسرة معينة لابد وأن ينتموا لمكان معين ثابت لا يتغير ، وقد اعتبر الحد الأقصى للنطاق الجغرافى للأسرة هو المديرية .

وقد أسفر هذا عن الجدول رقم (٣) الذى يبين أعداد الأسر التى مثلت في أكثر من مجلس في الفترة السابقة على ١٩٥٢ .

جـــدول رقـــم (٣)

استمرار النخبة البرلمانية في المجالس النيابية المصرية قبل ١٩٥٢

عدد المجالس	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
عدد الأسر	٦٦	٦٤	٤٨	٤٢	٣٦	٢٩	٢٥	٢٠	١٤	٩	٩	٤	٤	٤	١	٢	—	٢	١	١

ولعل من المناسب للإدراك الدقيق لدلالة هذا الجدول أن نذكر بأن عدد المجالس التى خضعت للمسح بلغ ٢١ مجلسا منذ المجلس العالى في عهد محمد على وحتى آخر برلمان قبل ثورة ١٩٥٢ .

ومن الواضح من الجدول أننا قد اعتبرنا أن الأسر التى حافظت على قدر من الاستمرار هي تلك التى مثلت في أكثر من مجلس ، ومن البديهى أن درجة هذا الاستمرار ترتبط طرديا بعدد المجالس التى مثلت فيها أسرة ما بحيث تصل أقصاها في حالة الأسرة التى نجحت في أن تمثل في جميع المجالس (وهي أسرة أباظة من الشرقية) . كذلك فإنه من الواضح أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأسر التى نجحت في تحقيق استمرار في التمثيل في المجالس التشريعية وبين عدد المجالس التى مثلت فيها . بمعنى أنه كلما زاد عدد الأسر قل عدد المجالس التى مثلت فيها وكلما قل عددها (أى الأسر) زاد عدد هذه المجالس .

ومع ذلك إذا حاولنا إيجاد مقياس لدرجة الاستمرار ينقسم إلى استمرار ضعيف ومتوسط وقوى واعتبرنا أن الاستمرار الضعيف هو من مجلسين إلى خمسة والمتوسط من ستة إلى تسعة والقوى من عشرة مجالس فأكثر فسوف نجد أن هناك ٥١ أسرة بنسبة ١٣,٣٨٪ من مجموع الأسر المسجلة في الجدول نجحت في تحقيق هذا الاستمرار القوى ، و١١٠ أسرة نجحت في تحقيق الاستمرار المتوسط بنسبة ٢٨,٨٧٪ . وعموما فإن بيانات الجدول تشير إلى وجود نفوذ سياسى متأصل على الأقل على المستوى المحلى لعدد يعتد به من الأسر .

ويبقى الموضوع الأهم الذى يتجاوز هذا التحليل الأول هو البحث عن الأساس الاجتماعى والاقتصادى لنفوذ هذه الأسر . وهو موضوع مازال يحتاج إلى أبحاث ودراسات متعمقة يشارك فيها باحثون لا ينتمون إلى ميدان الدراسات التاريخية فحسب وإنما إلى ميدان الدراسات الاجتماعية والسياسية وربما الاقتصادية أيضاً . ومع ذلك فإن المؤشرات المستمدة من النتائج الأولية للتحليل السابق تعطى أساساً للافتراض بأن ملكية الأرض الزراعية ربما تكون هي العنصر الأساسى في قاعدة النفوذ لهذه الأسر والدليل على ذلك أن الأسر المسجلة في جدول رقم (٣) تنتمى في أغلبيتها الكبيرة إلى الريف وليس إلى الحضر حيث بلغ عدد الأسر الحضرية من المجموع العام للأسر في جدول (٣) ٢٧ من ٣٨١ أسرة بما نسبته ٧,٠٨٪ . فضلاً عن أن ثلث عدد هذه الأسر (أي تسع) من الأسر ذات التمثيل في مجلسين فقط و٢٣ أسرة من الـ ٢٧ (أي بنسبة مئوية ٨٥,١٨٪ تنتمى إلى شريحة الاستمرار الضعيف بينما تنتمى ٣ أسر فقط إلى شريحة الاستمرار المتوسط بنسبة ١١,١١٪ وأسرة واحدة فقط (مثلت في عشرة مجالس) إلى شريحة الاستمرار القوى بنسبة ٣,٧٪ . ولعل هذه المؤشرات الأولية تمثل خطوة البداية في دراسات أكثر تفصيلاً وتعميقاً في هذا الموضوع فضلاً عن أنها ستمكن من مواصلة الدراسة بعد ١٩٥٢ لمحاولة قياس درجة التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى حدث بعد الثورة .

المواقف الاجتماعية للصفوة البرلمانية المصرية من خلال محاضر جلسات البرلمان فى الفترة ١٩٢٤ ـــ ١٩٥٢ مع التركيز على قضية التعليم*

د . سليمان نسيم

« إن إغريقيا وروما تحييان فى مصر أمهما الروحية ، معلمة الإنسانية ، وما كان للبانثيون فى أثينا ، أو الفورم فى روما ، وجود ، بغير أطلال طيبة »

فكتور مارجريت

كاتب فرنسى

مدخل الدراسة : التشريع أداة بناء المجتمع ومظهر حركته وتطوره . والقوانين للشعوب تربية . وإذا كنت فى هذا البحث أقرن بين محاضر جلسات البرلمان ومسار مصر الاجتماعى ، فى تاريخنا المعاصر ، فلأن البرلمان هو مركز التشريع الذى يوجه حياة المجتمع . إنْ سلباً أو إيجابا .

وإذا كان حديثى عن المسار الاجتماعى ، بوجه عام ، فقد وجدت من الضرورى أن يكون للتعليم نصيب ملحوظ منه : ذلك أن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق استنارة الأمة إذ يمكنها من اختيار ممثليها الصالحين للتعبير عنها فى الأجهزة التشريعية وبالتالى لإدارة دفة الحكم . ونعرف أن الأمة الجاهلة لا يمكنها ، فى الغالب ، أن تتحمل مسئولية انتخاب ممثليها فى المجالس النيابية انتخابا سليما . ومن هنا كانت الرابطة وثيقة ، بل وعضوية ، بين التشريع والتعليم ، وبينهما جميعا وبين تغير المجتمع وتطوره . وبالنسبة لمصر المعاصرة ، « فإن أحوال التعليم ليست ـــ فى حقيقتها ـــ سوى محصلة الشد والجذب بين مختلف القوى فى المجتمع بل إن تفهمها تفهّما كاملا يقتضى نسبتها إلى تلك القوى ومعرفة العلاقات والدوافع الاجتماعية التى اقترنت بها[1] . ومن هنا تعطينا دراسة الخلفية التاريخية وتحليل مصادرها ونقدها ، أسباب وأصول القضايا الاجتماعية وفى مقدمتها التعليم .

ولأننا بصدد قضية الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخنا المعاصر ، بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٥٢ ، فقد كان من الضرورى أن نطرق باب البرلمان فى لقاء مع مجلسى النواب والشيوخ كجهازى تشريع ، فجلساتهما ، وما تم فيها من مناقشات ، مؤيدة ومعارضة ، وما اتخذ فيها من قرارات ، ولجانهما ، وما قامت به من دراسات ، وما سجلته من تقارير ، تعتبر مادة تاريخية أولية يمكن الاعتماد عليها كمصدر أساسى من مصادر البحث التاريخى إذ هى تعكس صورة صحيحة لحقيقة القوى السياسية والاجتماعية التى قررت مصير مصر إبان تلك الفترة . فلقد برزت فيها قوى النضال الوطنى من ناحية ، تقابلها من الناحية الأخرى قوى الإنجليز المحتلين ، وأوتوقراطية القصر المستبد ، وسيطرة وتحكم أصحاب الثروة ، زراعية وصناعية ، مما جعل من ساحة الحياة المصرية مسرحا للمتناقضات شهد شدا وجذبا مستمرين ترتفع خلالهما حينا أسهم القوى الشعبية ، وتنتصر خلالها أحيانا القوى المضادة مما جعل البرلمان المصرى منعزلا عن تطلعات الشعب ومتطلباته لأن النظام كله كان قائما على الانعزالية بين الحاكم والشعب . ومع ذلك فثمة أهمية خاصة لمحاضر جلسات لجنة الدستور ثم جلسات البرلمان[2]

---

* قام المحرر باختصار جزء صغير من هذه الورقة لاعتبارات ضيق المساحة . كما قام بتعديل العنوان ليلائم النص .

(١) حامد عمار ـــ بعض مفاهيم علم الاجتماع ـــ القاهرة : معهد الدراسات العربية ـــ سنة ١٩٥٨./ سنة ١٩٥٩ ـــ ص ٣١ .

(٢) منذ قيام أول وزارة دستورية سنة ١٩٢٤ برياسة سعد زغلول وحتى سنة ١٩٥٢ قطع البرلمان المصرى عشر دورات نيابية عرفت كل منها باسم « الهيئة النيابية » بالنسبة لمجلس النواب ، و « الفصل التشريعى » بالنسبة لمجلس الشيوخ .

كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعي المعاصر . وتأتينا هنا شهادة تأكيد لهذه الحقيقة من بعض معاصري هذه الحقبة ، عضوين في البرلمان ، فماذا قالا ؟ « إن علة هذه المتناقضات إنما ترجع إلى تشريعاتنا التي كانت تخرج إما ناقصة أو غير صالحة ، أو تأتي راكدة أو مصلحية لا تحقق سوى نتائج مؤقتة[٣] » . ولم يجد هذان العضوان مثالاً يؤكدان به رأيهما أفضل من التعليم فقد استشهدا به قائلين : « حتى نظامنا التعليمي لم تكن له سياسة قومية ثابتة بل كان كل ما أُدخل عليه من تعديل وتغيير في الثلاثين سنة الأخيرة [بين ١٩١٥ و ١٩٤٥] إنما جاء وليد نظرات جزئية ونزعات شخصية لا تتفق وظروفنا الاجتماعية[٤] » .

منهج البحث : من الطبيعي أن يكون المنهج الذي نتبعه في بحث هذا الموضوع هو المنهج التاريخي من حيث إنه تتبع للأحداث التاريخية ، من عدة مصادر ، وكذا منهج تحليل المضمون الذي يقف أمام مناقشات وقرارات أعضاء مجلسي البرلمان — النواب والشيوخ — لقراءة مدلولها ومغزاها ، وتعمق اتجاهات قائليها على ضوء الخلفية التاريخية التي تصنعها الأحداث والمواقف . يقول ج . بَير : « إن المنهج التاريخي يساعد على دراسة أبعاد الظواهر الاجتماعية وفي هذا كشف لمفتاح فهم واقعنا المعاصر ممّا يمهد لتشخيص السمات الحقيقية للكثير من مشكلاتنا وبالتالي لبحث وسائل علاجها[٥] » .

ولكي تأتي الدراسة وافية متكاملة ، فقد كان من الضروري الرجوع إلى بعض المراجع المعاصرة لتتبع مسار بعض الأحداث واستقراء انطباعاتها وتأثيرها على مواقف أعضاء البرلمان وقراراتهم التي كانت — كما هو معروف — تتحول مع الوقت إلى قوانين وتشريعات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أرى أن نقطة البداية في هذا البحث ، التعرف إلى قانون الانتخاب الذي انبثق عن دستور ١٩٢٣[٦] إذ هو القانون الذي شكّل البرلمان على أساسه من حيث الشروط الواجب توافرها في أعضائه ، والأسلوب الذي تجتمع من خلاله جمعية الناخبين ، وشروط الناخب ، ثم مدى تدخل السلطة الحاكمة في سير عملية الانتخاب ، وبالتالي مدى تعرضها للزيف والتزييف .

نقطة البدء : وبداية يجب أن نذكر أن « إعلان النظام المصري جاء على إثر صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم إصدار دستور سنة ١٩٢٣ الذي ولدت به الدولة المصرية ودخلت به مرحلة البناء السياسي وتشكيل البرلمان وما يرتبط به من التنظيم الحزبي وتكوين اللجان وعرض البرامج ونشرها ومناقشتها والدفاع عنها بمختلف الأساليب[٧] .

وكانت قد تكونت لجنة لوضع الدستور بأمر ملكي صدر في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ من ثلاثين عضواً . ومن تأمل اتجاهات هؤلاء الأعضاء نرّ أن أغلبهم ينتمي إلى الطبقة الأرستقراطية ، ومن خلال المناقشات التي دارت بينهم ، والتي سجلتها محاضر اللجنة ، يمكننا أن ندرك طبيعة التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي وجهت فكر اللجنة وكيف تأثر هذا الفكر بضغط القصر وإنْ كان قد وضح فيه أيضاً تأثير تطلعات الشعب . ولعل من أصدق الأدلة على تأثير الطبقة الأرستقراطية على أعمال لجنة الدستور ، ما جاء في مادته الخامسة عشر « إنذار الصحف ووقفها أو تعطيلها بالطريق الإداري محظور **إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي** » . فما هو هذا النظام الاجتماعي ؟ إنما هو في حقيقته النظام الطبقي ،

---

(٣) إبراهيم مدكور — مريت غالي — الإدارة الحكومية — القاهرة — دار الفصول للنشر — الطبعة الثانية — سنة ١٩٤٥ — ص ١٥ ، ٨٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ج . بَير — دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة — ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد الجمال — القاهرة — مكتبة الحرية — ١٩٧٦ — التقديم — ص ٣ .

(٦) يعتبر أول قانون واف للانتخاب هو قانون مارس سنة ١٨٨٢ م — جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ هـ لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — راجع صورة الأمر العالي الخديوي الشامل لقانون الانتخاب — صدر بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية في عهد رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي وناظر الداخلية — دار الوثائق التاريخية بالقلعة ، الآن (مركز : تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب — كورنيش النيل) — وراجع عبد الرحمن الرافعي — في أعقاب الثورة — مكتبة النهضة ١٩٥٩ جـ ١ .

(٧) شفيق غربال — المفاوضات المصرية البريطانية — القاهرة — مكتبة النهضة — سنة ١٩٥٢ — المقدمة .

الذى يُعتبر أحد محركات الحياة الاجتماعية ، بل وأحد أسس النظام الاجتماعى كله ، خلال هذه الحقبة . إنه يحسب لأية شبهة اعتراض على وجوده فإن قام الاعتراض وجب العقاب .

إن إحصاءات ١٩٤٥ — ونأخذها كنموذج لهذه الحقبة — تذكر أن الدخل القومى بلغ ٥٠٢ مليون جنيه كان نصيب فئة الإقطاعيين منه نحو ٣٠٨ مليون أى ٦١ ٪ » ولذلك لا نعجب أن يكون متوسط دخل الإنسان المصرى سنويا خلال هذه الحقبة لا يزيد عن ثلاثين جنيها فقط إن لم يقل[8] . يحدث هذا فى الوقت الذى يتم فيه التزاوج بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة والاحتكاريين التجاريين والصناعيين والذى دخل فيه رأس المال الأجنبى فكانت المحصلة مجتمع الـ ١,٥ ٪ والذى أخذ يكتسب مع الوقت صفة القوة المؤثرة فى قيام البرلمانات ، وتشكيل الحكومات بل إنّ هذه الطبقة هى التى كان قد سبق لها أن نجحت فى الوصول ، بفضل مؤازرة القصر ، إلى عضوية لجنة الدستور فكان أن اتجاهاته العامة جاءت وكأنها فصلت لصالحها والحفاظ على مصالحها[9] .

كان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى ، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى ، وبقيت الطبقة الكادحة المعدمة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم فكان منطقا طبيعيا تمليه حتمية الأمر : أن يعطل مجلس الشيوخ كل مشروع من شأنه التقليل من الفروق الطبقية أو تخفيض الإيجارات الزراعية أو إصدار قوانين النقابات العمالية أو نشر التعليم أو حتى التقليل من نفقاته بل إنّ العكس هو الذى حدث : رفع المصروفات والحد من القبول[10] .

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن أجهزتنا التشريعية التى وقعت تحت تأثير الإنجليز قبل سنة ١٩١٩ حين خشوا صوتها ومقاومتها الوطنية فكان أن ألغوا المجلسين الموجودين وهما مجلسا شورى القوانين والجمعية العمومية ليضعا بدلا منهما الجمعية التشريعية ومع ذلك فلم يعدم النضال الوطنى وسيلة يثبت بها وجوده بهذه الجمعية فقد انتخب المصريون سعد زغلول عن دائرتين وكان أن أصبح هو الوكيل المنتخب لها مما كان مقدمة طبيعية ليأخذ دوره السياسى البارز بعد ذلك .

وبالرغم من أن الدستور صدر كمنحة من الملك ، وجعل له حق إقالة الوزارة ، (المادة ٤٥) وحل مجلس النواب ، (المادة ٣٨) مما نتج عنه عدم استقرار الحكم النيابى ، إلا أن القوى الشعبية تمكنت ، على امتداد الحقبة كلها ، من إثبات وجودها ففى كل مرة كان الملك فؤاد يحل مجلس النواب — كان الشعب يصر على إعادة ممثليه مرة أخرى . حدث ذلك سنة ١٩٢٥ بعد إسقاط الوزارة الدستورية الأولى والتى اقترنت بتعديل الدستور ، ثم حدث سنة ١٩٢٨ حين عطل محمد محمود العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم بعد أن ألغى إسماعيل صدقى النظام النيابى كله سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ ووضع دستور جديد وقانون انتخاب جديد . ونحيل القارىء إلى كتاب « الانقلابات الدستورية فى مصر » الذى سبقت الإشارة إليه ، ففيه دراسة شاملة عن مراحل هذا الصراع ونتائجه السياسية ، وذلك لنعود إلى صميم بحثنا عن محاضر جلسات البرلمان ، وإنما كان هذا — فى رأينا — هو المدخل العلمى والطبيعى لموضوعنا على التخصيص . وما يجب أن نسجله فى هذا المقام أن تغلب الطبقات المستغلة على القوى الشعبية ، وإن استغرق نحو ثلثى الفترة ، فى الوقت الذى لم تتح الفرصة لهذه القوى أن تفوز بالحكم ، وبالتالى تحقق وجودها النيابى والسياسى إلا ثلث الفترة فقط ، لكنها مع ذلك نجحت فى إصدار مجموعة من التشريعات السياسية والاجتماعية[11] ، وتمكنت من مقاومة أساليب تزييف

---

(٨) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم فى مصر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢ — رسالة دكتوراه غير مطبوعة — تربية عين شمس — ١٩٧٨

(٩) على شلبى ، مصطفى النحاس جبر — الانقلابات الدستورية فى مصر (١٩٣١ — ١٩٣٦) — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — سنة ١٩٨١ — ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٨٠.

(١٠) محمد أنيس — رجب حراز — الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو — القاهرة — مكتبة النهضة — سنة ١٩٥٢ — ص ١٥٥ .

(١١) سليمان نسيم — المرجع السابق — ص ٩٥ ، ٩٦ .

الانتخابات ، ومواجهة القصر والإنجليز فى إصرار . يقول الأستاذ عباس العقاد « إنّ الناخب المصرى سواء من الأميين أو المتعلمين قد أدّى الأمانة فى مواقف كثيرة على أحسن وجه[١٢] » . يحدث هذا فى الوقت الذى كان فيه زعماء الأقلية الرجعية يظهرون خضوعهم بأسلوب مهين فهذا محمد توفيق نسيم يقول فى خطاب قبوله تولى رئاسة الوزارة الذى يرفعه للملك فؤاد « وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت علىّ طاعته » . أما زيور وإسماعيل صدقى وزير داخليته سنة ١٩٢٥ فقد سخرا قوى الحكومة لمنع سعد زغلول وأنصار الوفد من الفوز فى الانتخابات ولجآ إلى كل الوسائل غير المشروعة ، لتزييف إرادة الأمة فكانت بذرة إفساد الإدارة الحكومية والوقيعة بينها وبين الشعب الأمر الذى ظلت مصر تعانى من نتائجه ومضاعفاته الأخلاقية والاجتماعية حتى يومنا هذا . حتى الأعضاء الذين وضعوا الدستور ارتدوا عن حمايته وعلى رأسهم عبد العزيز فهمى الذى انزلق فى حفرة سحيقة من سوء فهم الشعب المصرى حين قال : إنّ الدستور ثوب فضفاض ثم أخذ يؤكد حق الملك فى حل مجلس النواب الذى جاء عقب كل إجراءات القمع التى ارتكبها إسماعيل صدقى ومحمود زيور سنة ١٩٢٥ فكان أن حل الملك المجلس فعلا للمرة الثانية مما جاء اعتداءً صارخا على الدستور . وهذا الأسلوب هو الذى دأب كل من الملك فؤاد[١٣] ، والملك فاروق من بعده ، على اتباعه للحد من حرية الشعب ، والوقوف فى طريق نضاله ضد العدو الحقيقى وهو المحتل الإنجليزى ، فكان هذا الانقسام بين القصر والقوى الرجعية من جانب ، والقوى الشعبية من جانب آخر ، سببا فى تعطيل صدور العديد من التشريعات البناءة لبلدنا كإنشاء مجلس الدولة ، وديوان المحاسبة ، كما كان سببا فى وقف تشريعات أخرى كالتشريع الخاص بالمسئولية الوزارية وفرض الضرائب التصاعدية ونقابة المعلمين . وهذه أمثلة فقط لكن ليس من الصعب أن ندرك معها ما كان من تعطيلها أو وقفها من آثار فى تعويق المسار الاجتماعى فى مصر .

ترى هل امتد هذا التعويق للتجربة الديموقراطية ذاتها ؟ لعل ما يقوله الأستاذ شفيق غربال يصلح إجابة عن هذا السؤال : « إن هذا الصراع قد أدى إلى سوء الأوضاع البرلمانية فتعرضت تجربتنا السياسية الديموقراطية للفشل مما انعكس بدوره على الأحوال الاجتماعية[١٤] » .

محاضر جلسات البرلمان كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعى المعاصر :

الموضوع كما هو واضح ، ليس سهلا . فمن الصعوبة بمكان أن نجرى على محاضر جلسات عشر دورات نيابية بين ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ ، انتظمتها آلاف الصفحات ، من القطع الكبير ، لنرسم ، من خلالها ، خريطة مصر الاجتماعية وذلك من واقع المناقشات والتقارير والتوصيات والقوانين التى حددت المسار الاجتماعى للمصريين . لذلك كان لا بد منهجيا ، من تحديد مجموعة من المحاور بحيث يكون محورها الأساسى هو الإنسان المصرى ، فالإنسان ، عموماً ، هو حجر الزاوية فى البناء الاجتماعى ، والقوانين التى تصدر ، والتشريعات التى تعتمد ، إنما تستهدف فى الواقع والحقيقة ، حياة الإنسان ، سواء فى علاقته بأسرته أو بمجتمعه . وقد تأتى هذه التشريعات وتلك القوانين بحيث تكون سببا فى المزيد من التأخر والتخلف ، كما حدث فى مصر أحيانا كثيرة ، إبان الحقبة التى حددناها للدراسة[١٥] ، لكنها مع ذلك ستبقى من ناحية شاهدا تاريخيا ، ومن ناحية أخرى مصدرا للمادة التاريخية الأولية التى تعتبر أساس الكتابة التاريخية الموضوعية .

---

(١٢) يوميات ـــ موضوع « الناخب المصرى وفلسفة أرسطو » ـــ القاهرة ـــ دار المعارف ـــ سنة ١٩٦٣ ـــ ص ٢١ ، ٢٥ .

(١٣) كان من آمال هذا الملك المستبد أن يستمر حقه فى تعيين الرؤساء الدينيين : شيخ الأزهر وبطريرك الكنيسة (راجع الأحمدى الظواهرى : السياسة والأزهر) القاهرة ـــ مطبعة الاعتماد ـــ سنة ١٩٤٥ ـــ ص ٣٣٩ ـــ ٣٤٣ وأحمد شفيق ـــ الحوليات ـــ الحولية الخامسة ـــ (وبالتحديد فى حادث اختيار البابا يؤانس التاسع عشر بطريركا للكنيسة عقب وفاة البابا كيرلس الخامس سنة ١٩٢٧) .

(١٤) المفاوضات المصرية البريطانية ـــ ص ١٦٣ .

(١٥) من المهم أن نشير هنا إلى مرجع هام عالج الأوضاع الاجتماعية والمظاهر الثقافية فى مصر فى الفترة السابقة على الفترة التى حددناها للدراسة ، وبالتحديد من ١٩١٤ إلى ١٩٦٨ ، ومن المفيد الرجوع إليه كتمهيد لدراسة موضوعنا . راجع : لطيفة محمد سالم ، ـــ مصر فى الحرب العالمية الأولى ـــ ١٩١٤ ـــ ١٩١٨ ـــ القاهرة ـــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـــ ١٩٨٤ ـــ الفصل الثالث (من ص ١٥٧ إلى ص ٢٣١) . وراجع أيضا ـــ مكى الطيب شبيكة ـــ بريطانيا وثورة ١٩١٩ المصرية ـــ القاهرة ـــ معهد البحوث العربية ـــ ١٩٧٦ .

أما هذه المحاور فثلاثة :

الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة ، والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى وهى النظرة التى على أساسها ، ومن منطلقها ، صدرت أغلب تشريعاتنا وقوانيننا الاجتماعية خلال هذه الفترة .

الثانى : أيديولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التدرج على حركة المجتمع المصرى .

الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما اقترن بها من تشريعات وما ترتب عليها من آثار اجتماعية .

المحور الأول : نوعية نظرة السلطات الحاكمة والمؤسسات الحزبية للإنسان المصرى : فى رأيى أن نظرة السلطات الحاكمة للإنسان المصرى ، وللشعب المصرى ، كانت محركا هاما وراء مسار الحياة الاجتماعية فى مصر إبان هذه الحقبة بل ويمكن القول وحتى أيامنا الحالية . فنسبة الأمية ، وما يترتب عليها من تخلف فكرى واجتماعى ، ووجود الطبقية والفروق الكبيرة فى الدخول ، كل هذه تكسب الصفوة والطبقة الحاكمة نوعا من الصلف والتعالى ، كما تؤدى بالغالبية من الشعب إلى الشعور بالدونية وبالتالى العجز عن الدفاع عما يجب أن تمنحه من حقوق . هذا الوضع ، وجوهره الصراع بين الفريقين ، كان وراء حركة مصر الاجتماعية .

لقد كان لواء الحكم يعقد لحزب الوفد الذى كان يحصل على أغلبية الأصوات . لكن ما أن بدأ تزوير الحكومات المتتابعة للانتخابات ، خاصة منذ ١٩٢٧ ، حتى اختل التوازن السياسى ، واضطرب بالتالى ميزان العدالة الاجتماعية ، وعاشت مصر ، والإنسان المصرى فى بؤس المعاناة والظلم .

وكان طبيعيا أن يستمد كل حزب ، وصل إلى الحكم ، أسلوب حكمه من واقع أيديولوجيته ونظرته إلى الشعب المصرى والإنسان المصرى . كان الوفد مثلا يؤمن بأن ثلاثة أهداف كبيرة(١٦) عليه أن يحققها حين يصل إلى الحكم :

١ ـــ الهدف الوطنى بالكفاح ضدّ المحتل (وقد عاش هذا الهدف سواء كان فى الحكم أم خارجه) .

٢ ـــ الهدف السياسى بإصلاح أمور البلاد وتشريع القوانين التى من شأنها أن تقضى على المشاكل التى تعانى منها مصر .

٣ ـــ الهدف الثالث هو الهدف الدستورى أو الديموقراطى . باتباع الأساليب الديموقراطية السليمة فى الانتخابات حتى يصل ممثلو الشعب الحقيقيون إلى البرلمان وبالتالى إلى السلطة التنفيذية .

لكن أحزاب الأقلية كانت لها نظرة أخرى ورأى آخر . ونعنى بأحزاب الأقلية فى الفترة التى حددناها للدراسة : الاتحاد ـــ الشعب ـــ الأحرار الدستوريون ـــ الحزب السعدى . وهى التى كانت تصل عادةً إلى الحكم(١٧) . هذه الأحزاب كانت تعتقد أن الشعب المصرى لم يصل بعد إلى درجة النضج التى تؤهله أن يحكم نفسه بنفسه . وهى ذات الفكرة التى نادى بها الإنجليز وأعلنها « ونجت » المعتمد البريطانى للزعماء الثلاثة : على شعراوى ، وعبد العزيز فهمى وسعد زغلول فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . لقد اعتقد مؤسسو هذه الأحزاب ، وعلى رأسهم الملك فؤاد ، أن الحياة الدستورية بما فيها من نظام الحكم النيابى ليست من طبيعة الأمة المصرية لسببين :

ا ـــ أن الشعب اعتاد على حكم الفرد المطلق .

ب ـــ أن سواد الشعب لم يدرك بعد من العلم ما يساعده على تفهم معنى الحكم النيابى(١٨) .

---

(١٦) مكرم عبيد ـــ الوفد المصرى : نظامه وأغراضه ـــ الأهرام فى ١٠ / ١ / ١٩٣٥ ص ١٧ .

(١٧) لقد وجدت أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى ، الإخوان المسلمين ـــ مصر الفتاة ، الحزب الشيوعى المصرى ، العمال ثم الكتلة الوفدية (ظهر فى الأربعينات) لكنها كانت أفكاراً واتجاهات دون أن تتمكن من الوصول إلى الحكم باستثناء الكتلة مرة واحدة سنة ١٩٤٤ .

(١٨) عبد الحليم الجندى ـــ تطور التشريعات وفقا للميثاق والدستور ـــ القاهرة ـــ ١٩٦٥ ـــ ص ٢٩ .

وكان على رأس هؤلاء القصر والإنجليز . أما القصر فلأن الوفد كان العدو الأول له فاتبع معه ، حين يفوز بأغلبية الأصوات فى الانتخابات البرلمانية ، خطة حل مجلس النواب ولو بعد بضع ساعات من انعقاده مما أدى إلى الانهيار الدستورى ، وهذه كانت السمة الغالبة طوال هذه الحقبة . وأما الإنجليز فقد اتخذوا موقف التشفى من الوطنيين فأطلقوا عليهم القصر من ناحية ، وأعداء الديموقراطية من ناحية أخرى واقترن هذا كله باستخدام العنف ومصادرة الحريات والسجن والاعتقال الأمر الذى نم عن منتهى الاستهانة بكرامة الإنسان المصرى وحقوقه الطبيعية حتى ألغى الدستور نفسه واستُبدل به دستور آخر سنة ١٩٣٠ جاء فى أسباب إصداره « أن دستور ١٩٢٣ لم يحقق فى رأيهم إقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى حيز الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » . وواضح أن هؤلاء الصالحين القادرين ليسوا سوى النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة . ولقد تم إلغاء الدستور على يد إسماعيل صدقى بعد أن رأى أنه بالرغم من كل أساليب البطش التى اتُّخِذَت كانت الغلبة للقوى الشعبية خاصة بعد أن عدل قانون الانتخابات فى عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ فجعل مباشرا مما جعل الجماهير أكثر قدرة على التمثيل الديموقراطى . وبالرجوع إلى البيان المطبوع لحكومة إسماعيل صدقى عن التعديلات التى يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب يمكن معرفة كيف كان الاتجاه أن تفرض وصاية « أصحاب المصالح الحقيقية » على الجماهير بعد أن أصبحت أكثر قدرة ، بقانون الانتخاب المباشر ، على انتخاب ممثليها الحقيقيين[١٩] . ومن المؤكد أن « فئة الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لعملية الانتخاب المباشر فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعية خاصة بعد أن شهدت السنوات من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ تطورا فى وعى ونمو الحركة العمالية وتغلغل المذهب الاشتراكى وظهور اتحاد الصناعات . على أن الخوف من العمال فى تلك الفترة لم يكن وحده هو السبب فى اضطراب فئة الرجعيين وعلى رأسهم القصر وإنما حمل هذا الخوف معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة[٢٠] » خاصة فى وقت فتكت فيه الأزمة الاقتصادية فى مصر بالطبقات الفقيرة والكادحة . من هنا ، ووسط مشاعر اللهفة والفزع ، جاء دستور ١٩٣٠ فى شكل انقلابى وهو يحمل عوامل القضاء على أى حق من حقوق الشعب الديموقراطية[٢١] . وهكذا اختارت الأحزاب ، وزعماؤها ، كل الزاوية التى يشكل بها مفاهيمه حول حق المصريين فى الحرية وفى الدستور وفى الحياة النيابية مما يتناسب مع طبقته الاجتماعية . وفى هذا تفسير لما آلت إليه الحركة الاجتماعية فى مصر من تخلف ودمار . حقيقة أن القوى الشعبية لم تيأس وتابعت نضالها ، لكن الضربات كانت تكال لها بأكثر قوة وعنف .

لقد تأكدت فى مصر فى أوائل القرن العشرين نظرة السخرة والتسخير ، ولعب العمد وشيوخ البلد دورا خطيرا فى هذا الشأن . وهنا نجدنا أمام نمط اجتماعى كان له فى تاريخنا المعاصر شأن وأى شأن[٢٢] ليس فقط فى مجال الأشغال العامة وإنما أيضا فى القبض على الهاربين من الجيش ثم فى مجال الانتخابات وفقا لتوجيهات وأوامر السلطات الحكومية[٢٣] . ومن هنا كانت رغبة الوفد ، بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فى أن يتم اختيار العمدة بانتخاب الفلاحين وليس بتعيين الحكومة[٢٤] .

ومنذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ تتابعت قوانين السخرة بشكل واضح بما يكشف عن رغبة الإنجليز فى تحطيم معنويات المصريين ، ففى سنة ١٩١٠ صدر قانون أجاز للسلطة الإدارية أن تكلف كل ذكر يزيد عمره عن ٩ سنوات ولا يتجاوز ٢٥ —

---

(١٩) الانقلابات الدستورية فى مصر — مرجع سابق — ص ١٦٢ .

(٢٠) المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٢١) المرجع السابق ص ١٦٥ — ١٦٧ .

(٢٢) ج . تير — مرجع سابق — ص ٨٢ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢٣) توفيق الحكيم — يوميات نائب فى الأرياف .

(٢٤) ج. تير — مرجع سابق — ص ٨٦ .

أن يساعد إبان خطورة الفيضان ، أو انتشار لطع دودة القطن وأيضا لخدمة أرض العمدة . وإذ تنبهت حكومة الوفد إلى ما يتعرض له الإنسان المصرى من المهانة بموجب هذا القانون ألمحت إلى ضرورة العمل على تخليصه منه ففى خطاب العرش الذى ألقاه الرئيس مصطفى النحاس فى افتتاح الهيئة النيابية السادسة سنة ١٩٣٦ (٢١ نوفمبر) قال : « وقد أوذت الحكومة بعدها فى رفع أعباء السخرة عن كاهل الفلاح فدفعت لجميع من كلفوا خفارة جسور النيل أجورهم[٢٥] » .

فإذا جئنا إلى ضريبة الدم فى الدفاع عن البلاد وجدنا القادرين يعفون من أدائها مقابل دفع البدل العسكرى . فقد كان قانون التجنيد الذى وضعه الإنجليز سنة ١٨٨٦ لا يسرى إلا على العاجزين عن مبلغ العشرين جنيها . وقد أثار النائب أمين عامر هذا الموضوع قائلا : « إن هذا القانون بفرضه بدلا نقديا أوجب الخدمة على الفقير وأعفى منها الغنى مع أن الخدمة العسكرية فرض وطنى شريف يجب تمكين جميع الأفراد من القيام به أن تقصر مدة هذه الخدمة وبذلك نقضى على التفرقة الموجودة[٢٦] » . لكن اقتراحه ذهب هباء فأصحاب المصلحة فى الإعفاء هم أعضاء مجلس النواب الذى عرض فيه هذا الاقتراح . وقد بقى هذا الامتياز بالنسبة للطبقة القادرة حتى ألغته ثورة ١٩٥٢ .

لكن عهد السخرة ، بوجه عام ، لم ينقطع حتى نهاية عهد فاروق الذى كان يسخر المسجونين فى إصلاح أراضيه ، فضلا عن ظاهرة عمال التراحيل ، وأجراء الأرض وكان عددهم يقدر بالملايين يعانون من الجوع وسوء المعيشة والحرمان من المكافأة عن تعبهم . وفى سنة ١٩٣٩ ارتفع صوت مرة أخرى فى مجلس الشيوخ بضرورة « اشتراك الفلاح والفقير والغنى على حد سواء فى الخدمة العسكرية[٢٧] » لكنه صوت راح هباء . هكذا أيد مجلس سنة ١٩٣٩ ما سبق أن شرعه مجلس سنة ١٨٦٦ وأكده الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ .

دونية النظرية إلى الطفل المصرى : إن نظرة التعالى والإذلال قد امتدت إلى الطفل المصرى مما أثر فى تكوين الشخصية المصرية عامة بين الغالبية من المصريين التى سكنت الريف وعملت فى الزراعة أو فى مجال الصناعات البسيطة . ففى تقرير ناقشه مجلس النواب سنة ١٩٢٦[٢٨] عن الكتاتيب التى يتعلم بها أغلب الأطفال المصريين أن إقامتها كانت تأتى تبرعا وإحسانا من بعض الخيرين طلبا للثواب وكثيرا ما كانوا يوقفون عليها بعض الأفدنة لإنفاق ريعها على من يلوذ بها ولا سيما من ذوى العاهات وبخاصة العميان . ومن هنا كان الكثير من هذه المكاتب تابعا لوزارة الأوقاف والبعض منها تابع لمجالس المديريات . وكان اللائذون بها من التلاميذ يعانون أشد ألوان المهانة والذل[٢٩] . ونحسب أن الأمر هنا سواء بالنسبة للكتاتيب القبطية أيضا[٣٠] .

وكان على مبارك — على أواخر القرن التاسع عشر — قد أبدى رأيه فى هذه الكتاتيب وأن « التعليم بها لم يكن على المنهج القويم إذ أن أمر التعليم فيها موكول إلى أناس بدلا من أن يكونوا سببا فى اتساع مدارك الأطفال وتهذيبهم كما هو الغرض فإنهم الواسطة الوحيدة فى طمس العقول ورداءة التربية لجهلهم بأحوالها فيخرج التلاميذ من تلك الكتاتيب مجردين

---

(٢٥) خطاب العرش — الهيئة النيابية السادسة — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . وراجع فاطمة علم الدين — التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ — القاهرة — الهيئة المصرية العامة للكتاب — ١٩٨٤ .

(٢٦) محاضر جلسة مجلس النواب — الهيئة النيابية الخامسة — دور الانعقاد العادى الرابع — جلسة ٣٧ بتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٣٤ — ص ٨٩٧ .

(٢٧) محاضر جلسات مجلس الشيوخ — دور الانعقاد العادى الرابع — جلستا ٣٥ ، ٣٦ بتاريخ ٨ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٩ .

(٢٨) الهيئة النيابية الثالثة — محاضر مجلس النواب — دور الانعقاد العادى الأول — ج ٥٣ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ — ص ٨٩٤ .

(٢٩) راجع فى هذا الموضوع بعض السير الذاتية التى عاش أصحابها خلال هذه الحقبة ومنها : أحمد أمين — حياتى — القاهرة — لجنة التأليف والترجمة والنشر — ١٩٥٠ . محمد على علوبة — (ذكريات اجتماعية وسياسية — مخطوط — دار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة) . طه حسين — الأيام — شجرة البؤس — المعذبون فى الأرض .

(٣٠) سليمان نسيم — الكتاتيب كمعلم من معالم تاريخنا التعليمى الحديث — بحث غير منشور مقدم للجنة العلمية الدائمة — ١٩٧٣ .

من الفوائد المادية والأدبية بعد أن يصرفوا فيها سنين العمر . وبالرغم من أن هذا التقرير قدم سنة ١٨٩٠ إلى رياسة مجلس النظار عن التعليم فى مصر إلا أن أحوال هذه الكتاتيب ـــ كما وصفت فى السير الذاتية التى سبقت الإشارة إليها ـــ لم تتغير أو تتحسن بل زادت سوءا خلال القرن العشرين حتى استقر التعليم الابتدائىّ على نظام جديد تماما فى منتصف القرن تقريبا . هذا فيما يتصل بالولد ، فماذا عن الطفلة البنت ؟ إن الحال معها كان أشد سوءا فمن حولها ضرب حصار رهيب ردها إلى أشد العصور ظلاما ، واقرأ ما عانته نبوية موسى وسجلته فى كتابها المعروف « تاريخى بقلمى » مسجلا ما عانته الطفلة والفتاة المصرية وليس أكثر صدقا من أن أول دفعة للفتيات التحقت بالجامعة ، بتشجيع أحمد لطفى السيد وطه حسين ، تم التحاقها خفية عن أعين المجتمع الرجعى[٣١] .

ودراستنا للكتاتيب على أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تلقى ضوءا على مراحل تتابعت عليها شخصية الطفل المصرى . فمن الطابع العسكرى فى عصر محمد على إلى طابع أكثر إنسانية فى عهد إسماعيل ثم إلى الطابع الدينى على أوائل القرن العشرين ومنذ أواخر القرن التاسع عشر . فكان أن التحم هذا الطابع مع الفكر الزراعى السلبى بكل ما يحتويه من قيم التواكل والاستسلام والقدرية مما أدى فى النهاية إلى طمس معالم الشخصية المصرية ممثلة فى الطفل والصبى والشاب ، تلميذا ومعلما ، فكان أنْ زاد جمود أساليب الإنتاج واقترن ذلك برفض أى عامل تغيير ، مما أكد للإقطاعيين ـــ ونسميهم هكذا اصطلاحا فقط ـــ والمستغلين ، سلطانهم ، ومنحهم الفرصة التى لا تعوض لإذلال الشعب المصرى حتى أن أحد النواب منهم لم يتأخر عنْ أن يقولها بصراحة ، عن أبناء هذا الشعب « لا تعلموا أبناء السفلة[٣٢] » .

وينقلنا هذا بالضرورة إلى مشكلة أخرى عانى منها التلميذ المصرى ، والأسرة المصرية : المصروفات المدرسية . إن مجتمع القلة القادرة لا يسمح عادة بالتعليم إلا لنسبة محدودة أما الباقى فيسعى إلى حجبه عن التعليم ليظل قائما على خدمته . بتتبّع الخط التاريخى للبرلمان المصرى ، خلال هذه الحقبة ، نجد أنه لم يرحم التلميذ المصرى بل على العكس عمل على إحراجه وزيادة همومه .

فى سنة ١٩٢٨ عارض مجلس النواب فى رفع نسبة المجانية بالمدارس الثانوية وأصر على بقائها كما هى : ١ ٪ (وصلت إلى ٤ ٪ فى الأربعينات) بشرط الحصول على ٦٥ ٪ من مجموع الدرجات ، ودفع القسط الأول ثم التقدم بطلب للإعفاء للتحقق من سببه ، وفى حدود الـ ١ ٪ المقبولين . ففى إحدى الجلسات[٣٣] قال النائب عبد السلام عبد الغفار : « إن المدارس الثانوية تحضير للمدارس العالية فيجب على من يلتحق بها أن يكون قادرا على دفع أجور التعليم إلى آخر مرحلة فى التعليم العالى ، ولا أنكر النبوغ فى الفقراء ولكن المجال واسع أمامهم للالتحاق بالمدارس الصناعية ، وما دامت الحكومة قد قررت التعليم الإلزامى فلا داعى لفتح باب المجانية على مصراعيه فى المدارس الثانوية » . وقد أخذ المجلس بهذا الرأى وقصر المجانية على ١ ٪ ممثلا فى برلمانه يشرع بحيث يبقى الغنى على غناه مع منحه كل الفرص للتحرك سياسيا واجتماعيا وأدبيا بينما يبقى الفقير على فقره فيقتر عليه ويقف دون منحه أية فرصة للنمو أو التقدم إذ يكفيه التعليم الإلزامى والتعليم الصناعى . ولا يتأخر أعضاء هذا المجتمع عن المغالطة فهم « لا ينكرون النبوغ على الفقراء » !! ولهذا دلالته الخطيرة من حيث محاولة الطبقة الغنية ، وهى التى تمكنت بوسائلها من الوصول إلى مقاعد الحكم والنيابة ، أى إلى مقر السلطة ، أن تهيىء طبقة تابعة لها ـــ تنتج فى مجال الصناعة والزراعة لتظل هى فى مكان التحكم والسيادة . على أن البرلمان لم يعدم

---

(٣١) طه حسين ـــ مذكرات طه حسين ـــ بيروت ـــ دار الآداب ـــ ص ٤٢ . وراجع عائشة عبد الرحمن ـــ مقالات بعنوان « صور من حياتهن » مجلة وكتاب الهلال .

(٣٢) محاضر مجلس النواب ـــ الهيئة النيابية الخامسة ـــ دور الانعقاد العادى الثالث ـــ ح ٣٢ بتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٣٣ ـــ ص ٥٨٨ .

(٣٣) الهيئة النيابية الثالثة ـــ الانعقاد العادى الثالث ـــ ج ٤٥ بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٢٨ ص ٦٧٢ .

صوتاً — فى العشرينات أيضا — سنة ١٩٢٧ يدافع عن هؤلاء البؤساء . ذلك هو صوت الدكتور محجوب ثابت الذى دعا إلى « إنشاء مدارس رياض أطفال للفقراء والأولاد الصناع لتنبة مداركهم ، لأن آباءهم صناع فقراء » لكن أحدا لم يلتفت إلى رأيه[٣٤] .

وفى الثلاثينات أثير الموضوع مرة أخرى . أثاره النائب حسن محمد أحمد حسين نائب البلينا[٣٥] . لكن النتيجة واحدة فقد جاء الرد من أجهزة النظام الرأسمالى بأن المجانية على نوعين : مجانية للمستجدين ومجانية للمقيدين . فللمستجدين بسبب العسر المالى والعجز عن الدفع لكى يراعى فى منحها عدم تجاوز سن معين ، والحصول على نسبة لا تقل عن ٦٥ ٪ من مجموع الدرجات بالنسبة للثانوى والابتدائى و٦٠ ٪ بالنسبة للمدارس العليا ، على ألا يزيد عدد المقبولين عن ٥ ٪ من مجموع التلاميذ المستجدين فى المدارس العليا و ٤ ٪ فى ثانوى وابتدائى . أما المعفيون الذين سبق قيدهم فبسبب الكوارث ، ويشترط ألا يكون معيدا ، وأن يكون فى حدود نسبة الإعفاء المقررة وهى ١ ٪ فحتى نسبة الكوارث تدخل البرلمان المصرى فى تحديدها !! ومن الطبيعى أن تضطر الوزارة إلى تجاوز هذه النسبة لكنها للتصعيب والتعقيد كانت تشترط ضرورة دفع القسط الأول .

وجاءت الأربعينات لتبقى الحال على ما هى عليه حتى قررت الوزارة الوفدية مجانية المرحلة الابتدائية سنة ١٩٤٣ . ومع ذلك فلما جاء الأستاذ محمد العشماوى وزيرا للمعارف فى وزارة إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ زاد من شدة تضييقه على التعليم حتى أصبح من الصعب على الطبقة المتوسطة العثور ، ولو بمصروفات ، على أمكنة بالمدارس لأولادها مع أن الثابت أن بعض الفصول كانت تتسع لقبول الكثيرين . ومن هنا كان الإقبال على المدارس الحرة أو الأهلية التى لم يكن الاهتمام بإقامتها راجعا إلى تعليم أبناء الشعب فقط ، وإنما إلى جنى الربح ، إذ كانت تتقاضى مصروفات ورسوماً باهظة ، وقد أدى هذا بها إلى الانحراف سواء فى معاملة تلاميذها أو مدرسيها مما يعتبر صورة أخرى انعكست عليها أحوال المجتمع لكن بشكل الاتجار بالتعليم والمضطر يركب الصعب . أما من لم يرد تعليم أولاده بالمال فعليه أن يبعث بهم إلى المدارس الصناعية التى كانت دون المستوى ، والمعاملة فيها كما لو كانت ورشا لا يزيد التلميذ فيها عن أن يكون صبيا[٣٦] ... وهكذا امتد الخطبوط الدونية إلى كل أنواع التعليم .

موقع المرأة فى حركة المجتمع خلال هذه الحقبة :

لم ينص دستور ١٩٢٣ على دخول المرأة البرلمان كما لم يمنحها حق الانتخاب ، ولذلك ، ودراسة كهذه عن الحركة الاجتماعية يمكن أن تغفل دور المرأة ، وموقعها فى المجتمع ، ومكانتها فى حركته خاصة بعد ثورة ١٩١٩ ، رأيت أن أستعين بمرجع هام ، بل لعله مصدر هام ، هو مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوى[٣٧] لأخلص منه هذا الجانب الهام من الحركة الاجتماعية . وعلى أية حال فإن دراسة الموضوعية فى الكتابة التاريخية يجب أن لا تغفل دور المرأة خاصة وقد أثبتت وجودها فى أكثر من موقف وطنى واجتماعى ، واتبعت فى ذلك أساليب متعددة منها الكتابة ومنها المشاركة فى الواجبات القومية العامة والأعمال الخيرية الخاصة . حقيقة أنه لا توجد مادة عن المرأة المصرية فى محاضر جلسات البرلمان لكن لا بد من تقدير دورها .

---

(٣٤) الهيئة النيابية الثالثة — دور الانعقاد العادى الثانى — ج ٨٣ — بتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٢٧ ص ١٥٧٣ .

(٣٥) الهيئة النيابية الخامسة — ج ٧٣ بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٣٣ — ص ١٨٧٠ .

(٣٦) سيف فهمى — سليمان نسيم — مبادىء التربية الصناعية — القاهرة — مكتبة الأنجلو — سنة ١٩٦٧ — الفصل الخاص بالطالب فى المدرسة الصناعية .

(٣٧) كتاب الهلال — القاهرة — سبتمبر ١٩٨١ — العدد ٣٦٩ .

وبداية أذكر أن نظام التربية الذى وضعه الإنجليز بالنسبة للفتاة المصرية هو ربطها بالتقاليد السلفية من ناحية ، والعمل على تلقينها الثقافة الانجليزية بما يهيىء الفرصة لوجود جيل من البنات يحب الانجليز ويتعاطف معهم[٣٨] من ناحية أخرى . ونسجل هنا أن الانجليز فى سنة ١٩٠٩ قرروا منع الفتاة المصرية من التقدم لامتحان البكالوريا ــ ثم بعد ذلك من الشهادة الابتدائية . فلما قامت ثورة ١٩١٩ شاركت فيها المرأة وقامت مظاهرة النساء المعروفة تمر على كل السفارات معلنة صوت الاحتجاج ضد نفى الزعيم سعد زغلول .

والنتيجة الهامة التى حققتها المرأة المصرية سنة ١٩١٩ هو التأكيد على خط الوحدة الوطنية فإلى جانب هدى شعراوى وصفية زغلول كانت استر ويصا وعايدة مرقس حنا . هذا فى الثورة ، أمّا فى العمل القومى فلا بد أن نذكر كيف أن اجتماعا ضم صفوة سيدات مصر ،مسيحيات ومسلمات ، بالكنيسة المرقسية الكبرى ، فى أبريل سنة ١٩٢٢ ، احتجاجا على قبول يوسف وهبه لرئاسة الوزارة ، وبعثن إليه ببرقية لحثه على رفض الوزارة . وهكذا ــ تأكدت صورة الوحدة الوطنية على يد المرأة ، ومعروف أن لدورها فى مثل هذه المواقف أقوى الآثار وأخطر النتائج .

وصدر دستور سنة ١٩٢٣ ، ومعه قانون الانتخابات ، وشكلت الوزارة واجتمع البرلمان دون وجود المرأة . وكان طبيعيا أن يحز هذا فى نفوس نسائنا الوطنيات الفدائيات . وإذا بالآنسة منيرة ثابت ــ التى صارت فيما بعد الصحفية المعروفة ــ تبعث بأول رسالة إلى البرلمان[٣٩] تعيب فيها على الدستور أنه أغفل إغفالا تاما كل الحقوق السياسية للمرأة . وكان هذا ــ هكذا يتابع الأستاذ حافظ محمود كلامه ــ أول صوت يرتفع صراحة بطلب إعطاء المرأة المصرية حق المساواة مع الرجل فى ممارسة الواجبات والحقوق الدستورية كناخبة ونائبة وهو الصوت الذى سبقته حركات تمهيدية فيها كثيرا من الاستحياء من جانب السيدة هدى شعراوى التى قادت الحركة النسوية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ثم تبعتها حركات أخرى فيها بعض التردد ممن تبعن هدى شعراوى . ولقد ذهبت منيرة ثابت إلى نهاية الشوط فى المطالبة الصريحة بالمساواة كاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات السياسية وأخرجت لهذا الغرض كتابها الأول « حقوق المرأة السياسية[٤٠]وظلت وفية لهذا المطلب من سنة ١٩٢٤ حتى تحقق فيما حققته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

أما ما أشار إليه الأستاذ حافظ محمود من جهد هدى شعراوى فقد أشارت إليه فى مذكراتها أنها قدمت أول دعوة لمساواة النساء بالرجال فى الانتخاب ولو بقيود كاشتراط التعليم أو دفع نصاب معين على مالها من الملك ، وقانون الانتخاب جعل للرجل الأمى والخالى من الملك حقا فى أن يَنتخب ويُنتخب[٤١] . وتذكر أنها جاهدت فى الوصول إلى حلول للمشكلات الخمس التى شغلت المرأة فى تلك الحقبة[٤٢] .

المشكلة الأولى : السعى إلى وضع حد لتعدد الزوجات .

المشكلة الثانية : عدم ترك الحبل على الغارب لفوضى الطلاق .

المشكلة الثالثة : التأكيد على تحديد سن الزواج للفتاة بحيث لا يقل عن ١٦ سنة وللفتى بحيث لا يقل عن ١٨ سنة .

المشكلة الرابعة : إصلاح قانون بيت الطاعة .

المشكلة الخامسة : حق الأم فى حضانة أولادها .

---

(٣٨) سامى عزيز ــ الصحافة المصرية والاحتلال البريطانى ــ ص ٢٩٧ .

(٣٩) حافظ محمود ــ عمالقة الصحافة ــ كتاب الهلال ــ القاهرة ــ أغسطس ١٩٧٤ ــ العدد ٢٨٤ ــ ص ١٣٢ .

(٤٠) المرجع السابق .

(٤١) مذكرات هدى شعراوى ــ ص ٣٣١ .

(٤٢) المرجع السابق ــ ص ٣٥٠ ، ٧٥١ .

وبالنسبة للمشكلة الثالثة تذكر هدى شعراوى أنه قبل انقضاء سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بمنع مأذونى عقود الزواج من تحرير أى عقد إلا بعد التثبت من بلوغ الفتاة ١٦ سنة والشاب ١٨ سنة وكان ذلك فى عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا[٤٣] . وجدير بالذكر أنه منذ سنة ١٨٩٦ وحتى أوائل الأربعينات نشأت فى مصر اثنتا عشرة جمعية نسائية ، وما لا يقل عن عشرين صحيفة كانت[٤٤] آخرها صحيفة بنت النيل التى نشأت سنة ١٩٤٥ .

المحور الثانى : أيديولوجية القوى السياسية وأثر فلسفة التدرج على حركة المجتمع المصرى .

بالرغم من أن الإنجليز ، عقب احتلالهم لمصر ، ادّعو أن بقاءهم إنما يهدف إلى ترقية المصريين حضاريا ، إلا أنهم بعد اطمئنانهم إلى الاتفاقيات الدولية مع دول أوربا وخاصة مع فرنسا سنة ١٩٠٤ ، ظهروا على حقيقتهم فقد أعلن كرومر « أن المصريين ليسوا أمة ذات كيان أو وجود قائم بنفسه حتى تعاملهم انجلترا كأمة[٤٥] . لكن كرومر يلتمس له العذر فهو أجنبى ومحتل وسياسى داهية يتلاعب بالألفاظ ، فنحن نعرف أن كرومر كان أول من يعلم عن أمجاد حضارة مصر المدينة إلى أوربا ذاتها ، لكنها السياسة . لكن ما بال فريق من الزعماء المصريين يتبنى الفكرة نفسها فينزل بمصر كل ألوان القهر والإذلال ، إذ بعد أربعين عاما سجلت صحيفة روز اليوسف هذه الحقيقة المريرة قائلة : « إن القانون المصرى لا يمثل عقلية الأحرار ، لكنه يمثل العقلية التى تؤمن ، بأن الشعب المصرى لا يستقيم له حال إلا تحت ضربات السياط ، وقد تغير شكل السوط فلم يعد سوطا من جلد أو من ذيول البقر بل أصبح سوطا من نصوص القانون الظالم ، وسياط القوانين الظالمة أقسى على الحر من سياط ذيول البقر[٤٦] . وهكذا يعترف صوت من الرأى العام أن تشريعات البرلمان المصرية لم تكن إلا سياطا تقهر المصريين وتنزل من كرامتهم . ومن أصدق الأدلة على ذلك نظام التعليم كما وضعه الإنجليز ليكون هدفه مجرد إعداد موظفين للحكومة ، أرباع متعلمين ، حتى يغيب الوعى عن المطالبة بالحرية والدستور . ولقد سجل هذا تقرير رسمى أعدته اللجنة المالية سنة ١٩٢٤ عن وزارة المعارف وقد جاءت فيه هذه العبارة « من المعلوم أن سياسة التعليم الذى تدير الحكومة شئونه كانت ترمى فقط إلى إعداد ما تحتاج إليه مصالح الحكومة المختلفة من الموظفين » فظلت نسبة المتعلمين إلى عدد السكان ضئيلة ، كما أن مستوى التعليم فى جميع حلقاته بقى مجالا يتفق « وما تنشده الأمة من الرقى وما تطلبه من الإصلاح[٤٧] » . وكان أن اشترطت الحكومة لدخول أى امتحان للالتحاق بالوظيفة الحصول على شهادة دراسية[٤٨] . ولقد ترتب على سياسة الاحتلال التعليمية هذه أن وجد على المستوى الابتدائى نوعان من المدارس يتفق كل منهما مع الغاية من إنشائه وهى الغاية التى اتبعها الاحتلال ليس فقط فى مصر وإنما فى كل مكان حط به كالهند وغيرها . نظام يقوم على إنشاء مدرستين : مدرسة بمصروفات تصل بالتلميذ إلى الشهادة فالوظيفة وهذه للأقلية النادرة خاصة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس العليا . ومدرسة مجانية للعامة يتعلم بها أبناء جموع الشعب من فلاحين ومتوسطى الحال وكادحين يتعلمون فيها مبادىء المعرفة لينشأوا على ذات النمط الذى درج عليه آباؤهم وأسرهم من حِرَف متواضعة « وهؤلاء هم من أراد كرومر أن يكونوا معظم الشعب المصرى[٤٩] » ... هنا نأتى إلى لب موضوعنا .. أثر أسلوب

---

(٤٣) المرجع السابق — ص ٣٤٦ .
(٤٤) سليمان نسيم — المرجع السابق ، الملاحق .
(٤٥) جريدة الأخبار — العدد الصادر فى ٢٢ / ٥ / ١٩٢٢ .
(٤٦) مجلة روز اليوسف الأسبوعية — العدد الصادر فى ١٩ / ٦ / ١٩٥١ .
(٤٧) محاضر مجلس الشيوخ — جلسة ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٤ — ميزانية ٢٤ / ٣٥ ص ٣٢٧ .
(٤٨) مقال تحت عنوان « درجات الموظفين » — جريدة الأهرام بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٢١ .
(٤٩) إسماعيل القبانى — دراسات فى مسائل التعليم — القاهرة — مكتبة النهضة — ١٩٥٨ — ص ٢٧ .

التدرج .. فبعد ربع قرن من رحيل كرومر شهد واحد من بنى جلدته هو المفتش مان ، خبير التعليم الإنجليزى ، بأن نظام التعليم الذى وضعه كرومر « نما جزءا فجزءا ولحاجات عاجلة فى الغالب وليس اتباعا لخطة منظمة[٥٠] . وهى السياسة التى فصمت الأمة الواحدة إلى طبقتين اجتماعيتين ، بنوعين مختلفين من العقليات ، والنتيجة أن طبقة سادت الأخرى لتزداد هى سطوة ونفوذا وتنحدر الأخرى إلى المزيد من الفقر والعوز والانهيار .

أما الحزب الذى امتد به الخط السياسى الاجتماعى الخطير فهو حزب الأحرار الدستوريين الذى وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية وكان الهدف من تكوينه محاولة تجنب أذى الاحتلال وبطشه بقدر الإمكان والعمل على مواجهته بسياسة التدرج والمهادنة . وليس ثمة شك ، كما يرى بعض المؤرخين ، أن أعضاء هذا الحزب وهم الذين اتضح أنهم يمثلون طبقة كبار ملاك الأرض ، وقد خشوا ثورة اجتماعية يقوم بها الحزب الذى قام بوضع الدستور بينما ممثلو الشعب الحقيقيون مبعدون عن البلاد فجاء دستورا يعكس أطماعهم ومصالحهم التى أسموها المصالح الحقيقية . ولم يكن هذا بالجديد على مؤسسى وأعضاء هذا الحزب إذ هو امتداد لحزب الأمة الذى شكل فى ٢١ / ٩ / ١٩٠٧ وأعلن أن فلسفته دائما تدور حول اختيار الوسط فهو سينادى بأن مصر للمصريين لكنه يرى أن قضية الاحتلال يجب أن تحل بالتدرج . يشجع على التعليم لكن التعليم ليس للجميع فقد غلب على أعضائه طابع السطوة فى الأقاليم بحكم تسيدهم فى الملكية الزراعية ونشأتهم الإقطاعية مما كان عاملا قويا فى وصولهم إلى الحكم . وفى سنة ١٩٢٨ انشقوا على ائتلافهم مع الوفد ثم حكموا باليد الحديدية فعطلوا الدستور ثم ألغوه سنة ١٩٣٠ فالوطنية عندهم تقوم على أساس المنفعة والمصلحة وهم أصحاب مبدأ مقاومة تعليم العلوم باللغة العربية وتعليمها باللغة الإنجليزية بل ومقاومة تعليم سواد الأمة ثم معارضة الاتجاه إلى المجانية حتى يمكن المحافظة على وجود طبقة معينة البلاد ومن هنا استحقوا من الإنجليز لقب « المفكرين بعيدى النظر » .

ولقد ظهرت فلسفة التدرج فى قمتها فى سياسة التعليم . ذلك أن التعليم عادة يأخذ شكل القالب السياسى العام بكل أساسياته ومتفرعاته وعناصره : الرئيسية منها والجانبية وحول هذا الحد نحلل هذه العلاقة :

١ ــ أول عنصر أثر فى تشكيل التعليم هو عدم اقتناع القوى السياسية بنشره أو ضرورته ومن ثم فمن الضرورى تعطيله أو على الأقل الحد منه ولأنه يتنافى ــ فى نظر هذه القوى ــ ووقاية النظام الاجتماعى .

٢ ــ إن هذه القوى لم تجرؤ أن تذكر هذه الحقيقة صراحة فعمدت إلى الأسلوب الملتوى تستتر من ورائه ، وتظهر فى موقف الناصح الأمين الذى يريد خير هذا الشعب ومن هنا كان اقتراح التدرج فى سياسة الأمور . ولقد تمكنت هذه القوى السياسية من جعل « نظرية التدرج » محورا لمركب فكرى شامل فرض على مجتمعنا ليقبل دائما الحل الوسط ومن هنا ظلت الطبقية هى محور الحركة الاجتماعية فى مصر .

وأول ما يصادفنا من انطباعات هذه النظرية ما جاء فى تقرير عبد العزيز جاويش من مكافحة الأمية فقد قال : « قضت الأسباب القهرية فى نشر التعليم أن لا بد لنا من التدرج فى مكافحة الأمية[٥١] » . يؤكد ذلك أنه فى سنة ١٩٢٦ شكل مجلس النواب[٥٢] ثلاث لجان لوضع سياسة للتعليم لكن فاتت السنون ولم تضع هذه اللجان شيئا يذكر حتى أن وزير المعارف سنة ١٩٣٨ أى بعد اثنتى عشرة سنة يعترف فى المجلس نفسه قائلا : « أحب أن أؤكد لحضراتكم وأقرر أن هناك

---

(٥٠) عن تقرير مان ــ مفتش التعليم الانجليزى ــ القاهرة ــ المطبعة الأميرية ــ سنة ١٩٣١ ــ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٥١) مشروع التعليم الإلزامى ــ تقرير مرفوع لوزير المعارف محمد توفيق رفعت باشا ــ سنة ١٩٢٥ ــ ص ١ .

(٥٢) الهيئة النيابية الثالثة ــ دور الانعقاد العادى الأول ــ ج ٢٣ بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٢٦ ــ ص ٣٣٠ .

سياسة معينة تتبع فى كل الوزارات ففى خطاب معالى الوزير ، وفيما يذكره الوزراء ، ما يدلكم على أن التفكير يتجه دائما إلى رسم سياسة تنفذ شيئا فشيئا أى بالتدريج[٥٣] » . أما بالنسبة للتعليم فكانت لجنة الدستور قد أكدت اتجاه التدرج سنة ١٩٢٢ فيما علق به عبد العزيز فهمى عضو اللجنة على المادة ١٨ التى تقول « تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون » والمادة ١٩ « التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنات وهو مجانى فى المكاتب العامة » . قال عبد العزيز فهمى : « لا يطالب إنسان بمستحيل فلينفذ الحكم فى حدود الطاقة » وعلق أحد الأعضاء من الباشوات على هذا الرأى بما زاده تدعيما فى الفكر السياسى المصرى بقوله : « إن فرنسا قد قررت التعليم الإلزامى فى الدستور ولكن التنفيذ لم يتم إلا بعد خمسين عاما[٥٤] .

هكذا ساد منطق التدرج فى سياسة مصر الاجتماعية ، بوجه عام ، والتعليمية بوجه خاص ، وساد معه منطق العجز .

وتكفى مشكلة الأمية مثالا ودليلا فقد حددت للقضاء عليها فترة ثلاثين سنة[٥٥] فكان هذا الفكر هو أداة الفشل الأساسى فى حل هذه المشكلة الخطيرة فلا هو ثورى كما فعل أتاتورك فى تركيا ولا هو حاسم كما فعلت اليونان وكوبا .

المحور الثالث : الأوضاع المالية والاقتصادية وما اقترن بها من تشريعات وترتب عليها من آثار اجتماعية .

ثلاثة عوامل هامة حددت مسار مصر الاقتصادى خلال هذه الحقبة وكان لها أكبر الأثر على مسار مصر الاجتماعى :

العامل الأول : الطبقية والتميز الاجتماعى لفئات معينة لم تزد فى نسبتها عن ١,٥ ٪ .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وأثرها فى سوء تخطيط اقتصاديات البلاد وبالتالى فى فشل مشروعات بناء الإنسان المصرى والمجتمع المصرى .

العامل الثالث : الرأسمالية الأجنبية .

هذه العوامل كان لها أكبر الأثر فى تعطيل المشروعات القومية الناهضة وبالتالى تأخر مسار مصر الاجتماعى والعجز عن تحقيق مقتضيات تطور الحياة المصرية .

العامل الأول : الطبقية والتميز الاجتماعى : بالرجوع إلى بعض الدراسات التى أجريت حول أوضاع مصر الاقتصادية خلال هذه الحقبة مثل : راشد البراوى فى كتابه : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، والأب عيروط تحت عنوان « الفلاحون » ، وعبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة — الجزء الثانى ، وغيرها ، نلاحظ أن الدراسة المقارنة بين ما جاء بها من بيانات عن نسب الملكية الزراعية التى أدت فى النهاية إلى مجتمع الـ ١,٥٪ يمكن أن تكون خريطتها[٥٦] على النحو التالى : (من الطبيعى أن لا تذكر بيانات هذه الخريطة فى محاضر جلسات البرلمان) .

٢٠١٥ شخصا يملكون وحدهم ١,٢٥٤,٤٩٣ فدانا ، يعنى أقل من ٢ ٪ من الملاك كانوا يملكون ٢١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية . أى أن الدخل السنوى للفرد فى هذه الفئة يزيد على ٧٠٠ جنيه . بل أن منهم نحو ٥٠٠ مالكا اقترب

---

(٥٣) محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية السابعة — دور الانعقاد العادى الثالث — جلسة ٣ بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٨ — ص ١٢٣ .

(٥٤) محاضر لجنة الدستور — مجموعة محاضر اللجنة العامة — ص ٩٢ .

(٥٥) راجع رأى الشيخ محمد بخيت فى محاضر لجنة الدستور (للمبادىء العامة) ص ٩٢ . وراجع أيضا — الدستور — تعليق على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية — أصدره مجلس الشيوخ — سنة ١٩٤٠ — ج ١ — من المادة الأولى إلى المادة ٧٢ .

(٥٦) سنة ١٩٥٢ .

متوسط دخل كل منهم ٣٥,٠٠٠ جنيه . وهؤلاء هم أصحاب الملكيات الضخمة الذين انحصرت فيهم بالتالى السلطات السياسية وقوى الحكم والتشريع . ويذكر الأب عيروط أن نحو ٢٣ مصريا و ٢٥ أجنبيا كانوا يملكون ٣٠٠,٠٠٠ فدان وعلى رأسهم الملك فؤاد الذى كان — عند توليه العرش — يملك ٨٠٠ فدانا بلغت عند موته سنة ١٩٣٦ ٢٨,٠٠٠ فدانا مضافا إليها ٤٥,٠٠٠ أخرى موقوفة تحت رعايته وقد تضاعفت هذه الأرقام فى عهد فاروق الذى بلغت ملكيته ١٤٦,٠٠٠ فدانا .

مقابل هذه الملكيات الضخمة كانت الملكيات الصغيرة والمحدودة تحوى أرقاما مذهلة فنحو ٧١,٦ ٪ من الملاك الزراعيين ، وعددهم نحو ٢,٠١٨,١٦٣ مالكا ، لا يملكون سوى ٣١ ٪ من مساحة الأرض الزراعية أى نحو ١,٧٧٧,٨٦٤ فدانا بمعنى أن معدل نصيب الفرد الواحد لا يتعدى ٠,٣٩ . ومدلول ذلك أن أكثر من ٢ مليون أسرة تعيش بدخل شهرى يقل فى المتوسط عن جنيه واحد للفرد . وأسوأ حالاً منهم نحو ٢ مليون آخرين من صغار المستأجرين والعمال الزراعيين الذين كانوا يشتغلون بالإنابة — أو المناوبة — فى مواسم الزراعة فقط دون حد أدنى لأجورهم . فكان إن وقعوا تحت استغلال ، بل قل احتكار ، مقاولى الأنفار الذين كانوا يستولون على أجورهم لا يعطونهم منها سوى القليل .

أما فى المجال الصناعى فكما جاء فى تقرير بورصة الأوراق المالية سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ — كان توزيعهم كالآتى :

٢٥٥ عضوا بنسبة ٢١,٧ ٪ بين انجليز وفرنسيين وبلجيك وهولنديين .

٥٠٧ عضوا متمصرين بنسبة ٤٣,٢ ٪ ينتمون إلى جنسيات مختلفة .

٣٨٢ عضوا مصريا بنسبة ٣٢,٥ ٪ .

وفى تقرير آخر سنة ١٩٥٠ عن تكوين مجلس النواب الذى انتخب وقتها حديثا وتمثلت فيه الأغلبية الوفدية بأن من بين أعضائه وعددهم ٣٢٠ يوجد ١١٥ يملك الواحد منهم ١٠٠ فدان أو تزيد . وسبق أن أشرنا إلى التزاوج المصلحى الذى قام بين أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة من جانب وبين الاحتكاريين والرأسماليين الصناعيين من جانب آخر .

يحدث هذا فى الوقت الذى عانى فيه المعلمون من قلة المرتبات[٥٧] ، فمدرس التعليم الأولى كان يتقاضى جنيهين شهريا ومع ذلك استكثر أحد نواب ذلك الزمان هذا المرتب فاقترح إنقاصه إلى جنيه ونصف فقط مع صرف علاوة ٢٥ قرشا كل ثلاث سنوات[٥٨] . وفى إحصائية نشرتها جمعية المعلمين سنة ١٩٢٠[٥٩] تكشف الأرقام عن مدى الضيق المادى الذى كان يعانى منه المعلمون ففى فئة ٨٠٠ جنيه أو أكثر سنويا لا يوجد أكثر من ٤ بنسبة ٠,٥ ٪ ، وفى فئة ٤٢٠ جنيه ٨ ٪ ثم فى فئة الأقل من ٢٨٨ جنيها يوجد ٨٠ معلما بنسبة ٨ ٪ وبالإضافة إلى ذلك فإن فرص الترقى أمام المعلمين كانت ضيقة للغاية فعدد الدرجات ١٦٣٣ بينا عدد المعلمين وحدهم ٩٥٠ . وكان أن أضرب المعلمون عن التصحيح سنة ١٩٥١ احتجاجاً على ما كان ينزل بهم من الظلم وأمامشروع نقاباتهم فلم ير النور إلا سنة ١٩٥٢ . كذلك اتباع مدرسى التعليم الحر للدولة ، بعد أن عانوا من الظلم فى المعاملة المادية والحرمان من المكانة الأدبية كزملائهم فى التعليم الحكومى ، مع أن المؤهلات فى الغالب متشابهة ، لم يتحقق إلا سنة ١٩٥٠ بواسطة د . طه حسين حين أتى وزيرا للمعارف وكان قد مضى على مطالبتهم بتصحيح وضعهم زمن طويل[٦٠] .

---

(٥٧) محاضر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية النيابية الخامسة — دور الانعقاد العادى الثالث — جلسة ٥٨ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ .

(٥٨) الأهرام — العدد الصادر فى ١٦ / ٦ / ١٩٢٠ . وراجع : محاضر مجلس النواب — الهيئة البرلمانية الخامسة — المرجع السابق .

(٥٩) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم . رسالة دكتوراه غير مطبوعة — كلية التربية — جامعة عين شمس — أبريل سنة ١٩٧٨ — ص ١٩٢ .

(٦٠) المرجع السابق ص ١١٤ .

على أن ثمة ظاهرة كانت لها آثارها الاجتماعية المعوقة . لقد كان ثمة شعور بالاستخفاف بالشعب حتى أضحت المشروعات التي تعلن عنها الحكومات المتعاقبة مجرد حبر على ورق . بمعنى أنها ترصد في الميزانية لكنها لا تنفذ مما كان يترتب عليه وجود وفر كبير في الميزانية بينما يعاني من التخلف . وتركزت مظاهر هذا التخلف في انتشار الأمراض المتوطنة ، والدرن ، فضلا عن آثار سوء التغذية فثلث المتقدمين للجامعة كانوا غير صالحين للتجنيد . أما في فئة الموظفين فقد وصل الفارق بين أعلى المرتبات وأدناها إلى نحو ٣٧٠ ٪[٦١] . وكان الريف الذي يضم أكثر من ٨٠ ٪ من المصريين كما مهملا ونأخذ مثالا : عدد الأطباء في سنة ١٩٣٥ إجمالا ٣١٥١ منهم بالقاهرة والأسكندرية وحدهما ١٩٥٨ أي نحو ٦٠ ٪ بينما لا يزيد عدد الأطباء ببقية المديريات عن ١١٩٣ فقط ذلك أن المعيشة بالريف المصري كانت قطعة من العذاب[٦٢] . ولذلك لا ندهش حين نسمع عن ثورات الفلاحين خاصة سنة ١٩٥١ .

ولقد قدمت مناقشات أعضاء البرلمان حول قضايا التعليم صورة صارخة عن التفرقة الطبقية بين أعضاء المجتمع الواحد ففي إحدى جلسات مجلس النواب[٦٣] أثار أحد النواب موضوع مناهج التعليم الإلزامي وتساءل إن كانت هذه المناهج تهدف إلى تعليم أبناء الشعب أم إلى مجرد محو الأمية . فماذا كانت إجابة وزير المعارف ؟ لقد ذكر أن أكثر الفلاحين لا يفقهون الضرر الذي ينجم عن شرب الماء العكر فيكفينا في هذا الصدد أن نقول للطفل « لا تشرب من الماء العكر لأنه يضر بصحتك » . فسأل أحد النواب « وأي ماء يشربه الفلاحون إذا لم يكن لديهم غير هذا الماء العكر ، وأنهم يشربون ، كما تعلمون جميعا ، من القنوات الصغيرة بل من المصارف ؟ » فرد الوزير « هناك آبار ارتوازية، كما يمكن ترشيح الماء بمختلف الطرق فضلا عن أن الحكومة شديدة الاهتمام بمسألة مياه الشرب » . هكذا كانت تعالج أبسط حقوق الإنسان المصري كحق الحصول على ماء الشرب في بلاد النيل فالفلاح لا يملك جرعة ماء نظيفة ، وحين يتكلم وزير مسئول يذكر أن هناك وسائل كثيرة لترشيح المياه !! يقولها وهو يعلم يقينا باستحالة تنفيذها فكيف بفلاح في مجتمع الأمية وإخطبوطها المنتشر أن يرشح المياه ؟ هكذا كان يعيش ما لا يقل عن ٨٠ ٪ من شعبنا المصري خلال هذه الحقبة .

ومما أكد هذه التفرقة تعثر المشروعات العامة وتعطيل إصدار قوانينها عن عمد كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وتقرير مجانية التعليم ، أما مشروع ديوان المحاسبة فقد تعثر أكثر من ١٥ سنة ذلك أنه الواسطة الوحيدة التي يستطيع بها البرلمان أن يتحقق من تنفيذ الوزارات لقانون الميزانية[٦٤] . فقد تقدمت به الحكومة سنة ١٩٢٧ وأقره مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ولما أرسل إلى مجلس الشيوخ بقي ١٢ سنة حتى صدر سنة ١٩٤٢ . كذلك قانون مجلس الدولة الذي أُنشيء ليحمي المواطن من بطش السلطة الحاكمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٤٦ . أما مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان فلم يخرج إلى حيز التنفيذ إلا سنة ١٩٤٧ واشترط لأول مرة في تاريخ مصر الاقتصادي أن يكون للمصريين أكثر من نصف الأسهم في كل شركة تتألف في مصر ، كما اشترط ضرورة وجود نسبة معينة من الموظفين المصريين . إن هذه المشروعات ، والقوانين التي صدرت بتنفيذها ، تأخرت سنين طويلة لحرص الطبقة الحاكمة والتي يتكون منها البرلمان ، على الإبقاء على تبعية أغلب الشعب لها بحرمانه من كل حق يرقى به إلى حد المساواة معها . ولعل هذه الحقيقة أن تكون قد وصلت إلى

---

(٦١) عن إحصائيات سنة ١٩٤٣ عن الإحصاء السنوي العام — وراجع ما قاله النائب العام على لبيب لهيطة في هذا الموضوع — محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية الخامسة — جلسة ٢ بتاريخ ٥ / ٤ / ١٩٤٣ — ص ٨٢٢ .

(٦٢) سليمان نسيم — موقف أجهزة التشريع من قضايا التعليم — مرجع سابق — ص ١٠٧ .

(٦٣) محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية الخامسة — دور الانعقاد العادي الثالث — جلسة ٥٨ بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٣٣ — ص ١٣٤٢ . وراجع أيضا مناقشات النواب في مشكلة إرهاق الفلاح بالضرائب التي قال أحد النواب أثناءها « وإنه ليدهشني أن يكون الفلاحون هم الطائفة الوحيدة التي تحد حرية تصرفها في أملاكها » (الجلسة بتاريخ ٥ / ٦ / ٣٣) .

(٦٤) محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية السادسة — جلسة ٤٥ بتاريخ — / سنة ١٩٣٦ ، ص ١٢٩٧ و ١٢٩٨ . وراجع أيضا مذكرات محمد علي علوبة في السياسة المصرية ، مركز الوثائق التاريخية — ص ١٥٠ .

القمة بمعارضة اقتراح محمد خطاب بك — فى مجلس الشيوخ — بفرض الضرائب التصاعدية ، ولم ييأس الرجل فتقدم به فى عدة دورات لكنه فى كل مرة كان يقابل بالرفض بل يقال إن الحزب السعدى ، الذى كان ينتمى إليه هذا النائب ، عمل على فصله جزاء إصراره على التقدم بهذا الاقتراح[٦٥] ولا عجب فهذا الحزب كان مركز الاحتكاريين الرأسماليين فى مجال الصناعة .

العامل الثانى : الامتيازات الأجنبية وآثارها الاجتماعية :

كان لوجود الامتيازات الأجنبية آثار اجتماعية مباشرة ، كما كان لها آثار اقتصادية ذات مضاعفات اجتماعية .

الآثار الاجتماعية المباشرة : يمكن تبين هذه الآثار بالرجوع إلى ما سجلته لنا محاضر مجلس النواب[٦٦] عن تسهيل تهريب المخدرات ، وارتكاب جرائم القتل والسرقة ونشر الدعارة . ذلك أن الأجانب كانت لهم إدارة أمن أوروبية مستقلة عن إدارة الأمن المصرية وهذه الأخيرة ليست لها أية سيطرة عليهم . وفى تقرير للواء توماس رسل الذى عمل بالبوليس المصرى قرابة ٤٥ عاما أورد بعض الإحصائيات عن الجريمة فى مصر فى الأربعينات فذكر أنها سميت « بلد الجريمة » ففيما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتكبت بها ١٤,٩٠٠ جريمة وكان القتل هو النوع السائد وقد زادت جرائم القتل فى الريف بسبب الحزازات العائلية خاصة بسبب الانتخابات والتنازع على السلطة أو الأرض بالإضافة إلى انتشار الجهل وغياب أساليب التربية السليمة .

وتعتبر اتفاقية إلغاء الامتيازات مكملة لمعاهدة الصداقة والتحالف فقد أزالت آثار الحماية ، وساوت بين بريطانيا وغيرها من الدول فى التمثيل الدبلوماسى ، كما مكنت الحكومة المصرية من حرية سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى بالإضافة إلى رجوع سلطتها التامة فى وضع تشريعاتها المالية والقضائية على المقيمين بها بصرف النظر عن جنسيتهم[٦٧] . كذلك وضع الأساس لإلغاء المحاكم المختلطة بعد فترة انتقال مدتها ١٢ سنة ، وكان الأمر فى كل المفاوضات السابقة (١٩٢١ — ١٩٣٦) يدور حول مجرد تعديل الامتيازات وتخفيف عبئها مع الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة فكان معنى إلغاء هذه المحاكم فتح الطريق أمام استقلال القضاء المصرى ، لكن القضاة المصريين ظلوا إلى وقت طويل يعانون إرهاقا شديدا بسبب قلة عددهم وضآلة مرتباتهم فضلا عن الخلل الذى لازم الإجراءات القضائية بالإضافة إلى قدم أبنية المحاكم ، إذ بالرغم من أن عدد القضايا وصل إلى خمسة أضعافه إلا أن عدد القضاة بقى كما هو منذ سنة ١٩١٠[٦٨] . لكن بالرغم من هذا فإن استقلال القضاء المصرى استقلالا حقيقيا ، هذه المرة ، يعتبر تحورا خطيرا فى حركتنا الاجتماعية إذ بمقتضاه أصبح الأجانب خاضعين للتشريع المصرى بما فى ذلك حق القبض عليهم ، وتفتيش منازلهم ، وإبعاد الخطرين منهم على الأمن أو سلامة البلاد وكذلك تسليم المجرمين وتنفيذ عقوبة الإعدام فيهم بالإضافة إلى حق الحكومة فى الإشراف على السجون ومراقبة كل المعاهد والمنشئات العلمية الأجنبية .

وبالإضافة إلى إلغاء الامتيازات وتحقيق استقلال القضاء المصرى ، وبالتالى تحرير الإنسان المصرى ، فقد تم تحقيق بعض المشروعات الاقتصادية مما ترتب عليه آثار غير مباشرة فى رفع مستوى المعيشة فى مصر كمشروعات الرى فأنشئت قناطر نجع حمادى لضمان توفير الرى الصيفى للمنطقة الواقعة فى الشمال من قنا ، وقناطر ديروط لرى الأراضى شمال مدينة أسيوط ، وقد تكلف المشروعان نحو ٤ مليون جنيه . ومن هذه المشروعات الهامة ، ذات النتائج الاجتماعية ، مشروع الحماية الجمركي للإنتاج المحلى ، وإنهاض الصناعات المحلية ، فضلاً عن زيادة إيرادات الجمارك .

---

(٦٥) جمال سعيد — المرجع السابق — ص ١٢٨ .

(٦٦) محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية الثامنة — جلسة ٣٠ بتاريخ ١٧ / ٨ / ٤٢ — ص ١٣٧٧ .

(٦٧) تقرير لجنة الخارجية فى الانعقاد غير العادى — الهيئة النيابية السادسة — انظر أحكام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى من ٢ إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ص ١٥ و ص ٢١ .

(٦٨) محاضر مجلس النواب — الهيئة النيابية الثامنة — جلسة ٢١ — بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٤٣ — ص ١٣٠ .

أما من الناحية النفسية : فقد صدرت قوانين إلغاء ضريبة الخفر ، وتقسيط الضرائب المتأخرة على المولين ثم إلغاء قانون حماية الموظفين ، وإصدار قانون العفو الشامل فضلاً عن تتابع صدور القوانين العمالية وإنشاء بنوك التسليف الزراعى والعقارى والأخذ باتجاهات مجانية التعليم وتنفيذ مشروع المجموعات الصحية .

النتائج الاقتصادية للامتيازات الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية : في تقرير لجنة الضرائب التى كونها مجلس النواب(٦٩) برئاسة حبيب حنين المصرى جاء مايلى : كان النظام الذى تجرى عليه مصر في وضع ميزانيتها وفي تدبير مواردها نظاماً يخالف الوضع المقرر بالنسبة لميزانيات الدول الأخرى : فقد كانت تبدأ دائما بتقدير إيراداتها لكى تحدد مصروفاتها على أساس هذه الإيرادات مع أن القاعدة السليمة تقضى بالبدء بتقدير حاجات الدولة وربط مصروفاتها بمراعاة مقدرتها واحتمالاتها ثم تقدير الإيرادات بما يغطى هذه المصروفات .

أما بعد إلغاء الامتيازات فقد أمكن فرض بعض الضرائب الجديدة ، تحقيقا للعدالة من جهة وزيادة لموارد الدولة من جهة أخرى . ومن هذه الضرائب : الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وكسب العمل ، وفرض رسوم الدمغة ، ورسم الأيلولة على التركات ، ورسم الأيلولة على التركات . وقد أدت هذه الضرائب إلى زيادة موارد الدولة المالية نحو ٤ مليون جنيه .

على أننا يجب ألا ننسى أن النضال المصرى منذ العشرينات كان قد وضع اللبنة الأولى للاستقلال الاقتصادى لمصر بإنشاء مشروع بنك مصر والذى تتابعت زيادة عدد شركاته مما حقق للمصريين أملاً كبيراً أن يكون لهم بنك مصرى يعمل على إعلاء الاقتصاد المصرى وتطويره . وقد كان ، ذلك أن هذا المشروع الوطنى الكبير كان خطوة على الطريق إلى التخلص نهائيا من تسلط رأس المال الأجنبى . أما تدعيمه فقد جاء على عدة مراحل :

الأولى : عقب إلغاء التعريفة الجمركية في ١٩٣٠/٢/٢٧ وهو المشروع الذى كان من نتائجه زيادة إيرادات الحكومة من ١١ مليون سنة ٢٨/٢٧ إلى ١٨ مليونا مما أتاح الفرصة للمصنوعات المصرية أن تأخذ مكانها في السوق مما يعتبر حدثاً هاما في تدعيم الاقتصاد المصرى وتطوير الصناعة المصرية ثم زيادة الاهتمام بالتعليم الصناعى .

الثانية : عقب قيام وانتهاء الحرب العالمية الثانية حين اضطرت الصناعة المصرية إلى الاكتفاء الذاتى . على أن زيادة قوة الاقتصاد المصرى بعد الحرب أدى بالتبعية إلى زيادة قوة الرأسمالية المصرية مما أكد من تطلعها إلى السيطرة السياسية وإن كان قد اقترن بنمو دور العمال السياسى حتى كان اتحادهم مع الطلاب سنة ١٩٤٦ على عهد وزارة إسماعيل صدقى وعقدهم مؤتمرهم التاريخى في فبراير من هذه السنة .

كذلك كان للتيارات العمالية تأثيرها من حيث تصاعد الاهتمام بالنواحى الإنسانية عامة ، خاصة بعد إعلان قرارات ويلسون سنة ١٩١٨ . وكان أن صدر قانون العمل الدولى سنة ١٩٣٠ ويتضمن النص على القضاء على السخرة بواسطة الاتفاقية رقم ٢٩ الخاصة بإلغاء السخرة والعمل الإجبارى بل ودخل في هذا القانون إعلان حرية تكوين النقابات وحق التنظيم النقابى بالنسبة لعمال الزراعة . فلما كانت سنة ١٩٤٨ أذيع إعلان حقوق الإنسان بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة من ثلاثين مادة والذى تنص المادة السادسة والعشرون منه على أهمية التعليم الإلزامى .

---

(٦٩) المرجع السابق — ص ٢١٦٧ .

كذلك صدر مشروع الضمان الاجتماعي سنة ١٩٥١ ومشروع آخر مشابه هو مشروع رعاية الأحداث المشردين وقد وضعته لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس النواب[٧٠] التي عدلت القانون الصادر سنة ١٩٠٨ ورفعت سن الحدث إلى ١٨ بدلاً من ١٦ سنة ومنعت حجزه بالقسم وشرعت إمكانية تسليمه إلى مؤتمن بحكم القاضي .

ثالثاً : الرأسمالية الأجنبية : وفقاً لإحصاء سنة ١٩٢٧ بلغ عدد الأجانب في مصر ١٩٨,٢٦٢ أغلبهم من قاع مجتمعاتهم الأوروبية ، ووفقاً لإحصاء سنة ١٩٣٣ بلغ عدد الشركات المساهمة ٢٥٠ منها ٣٨ أجنبية ، ١٢ مصرية ، ٢٠٠ شركة مصرية لكن رؤوس أموالها أجنبية . ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى سيطرة الأجانب على عصب الاقتصاد المصري خاصة إذا عرفنا عن انتشارهم في الريف المصري وتوسعهم في امتلاك الأرض .

في سنة ١٩٢٤ كانت ثمة إشارة مبكرة إلى مدى سيطرة الرأسمالية الأجنبية وذلك في أول مجلس للنواب[٧١] حين تكلم النائب حسين نافع عن خطورة حالة العمال وأن عدم النظر في أعمالهم يعد نقصاً خطيراً وانضم إليه زميله شفيق منصور قائلاً إنه ليس في مصر للعمال أي تشريع يحمي مصالحهم بينما الشركات الأجنبية تتمتع بكامل السلطة بإملاء شروطها عليهم فيجب أن تبحث اللجنة المقترح تكوينها في وضع المشروعات الخاصة بهم والبحث في تحسين أحوالهم . لكن الظروف السياسية حالت دون تنفيذ ذلك بل إن ارتفاع رؤوس الأموال المستخدمة في الشركات المساهمة الصناعية من ١٥ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٢٣ مليون سنة ١٩٤٥ كان عاملاً قويا في زيادة أواصر التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية مما أدى إلى ثبوت ارتفاع الأسعار وعدم إنشاء أية صناعات ثقيلة .[٧٢]

خلاصة : لعل هذا البحث أن يكون قد كشف عن حركة المجتمع المصري خلال هذه الحقبة وذلك من واقع محاضر جلسات البرلمان وتفاعل كلمات النواب وتقارير لجانهم والتشريعات التي انتهوا إليها مع متطلبات الشعب لكن كما يبدو أن هذا التفاعل كان أميل إلى أن يكون سالبا .

لقد سيطرت نظرية التدرج لا الحسم ، وسادت المصلحة دون المبدأ على كافة نواحي الحياة المصرية وليس على الجانب الاجتماعي فقط :

ففي المشكلة السياسية : ليبق الاحتلال وانتلاف شره ، ونتدرج في التخلص منه ولتقم الأحزاب والبرلمان والدستور لكن كمنحة من الملك يطلقها ويحجبها كيفما شاء ومتى شاء .

في المشكلة الاجتماعية : لتبق الطبقية وليبق النظام الاجتماعي القائم عليها ولكن لا بأس من تقديم أنصاف الحلول لبعض المشاكل : حذف جزء من الدين ، تخفيف بعض الضرائب ، أما بالنسبة للنمط العام فلا تغيير : يزداد الغني غنى ورفاهية ويزداد الفقير غما وفقراً وبتشريع مجالس التشريع والتقنين أي أن برلمان مصر وأغلب حكومات مصر كانت تقنن للفقر والحرمان والأمية .

في المشاكل الاقتصادية : لننشيء بنوك التسليف الزراعي لتخفيف الأزمة الواقعة على المزارعين لكن المستفيد الحقيقي منها هو كبار الملاك ، ولنقم بنك مصر في العشرينات ، لكن ليأت الإنجليز في أواخر الأربعينات وقد شعروا أن إنتاجنا النسيجي قد فاق إنتاجهم فيضعوا مؤسس البنك بين شقي الرحى ، وعن طريق رئيس وزراء مصري يخيرونه : إما رحيله

---

(٧٠) مضابط مجلس النواب ـــ الهيئة النيابية التاسعة ـــ جلسة ١٩ بتاريخ ٤٨/٢/١٩ ص ٨٨٠ و ص ٩٤٣ .

(٧١) الهيئة النيابية الأولى ـــ جلسة ٤ ـــ بتاريخ ٢٤/١١/٢٢ ـــ ص ٣١ .

(٧٢) محمد أنيس ـــ المرجع السابق ـــ ص ١٦٤ .

أو إعلان الإفلاس ، ويظفر المجتمع المصرى بقانون للضمان الاجتماعى أما الضرائب التصاعدية فلا ، وتتنامى ألفدنة الخاصة الملكية فالملك هو قمة أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة وأما أصحاب الجلاليب الزرقاء من فلاحين وعمال فمن حرمان إلى اضطرار لبيع أرضهم إلى هجر لقراهم يأكلهم الجوع ويلتهمهم العطش وتفتك بكل منهم ثلاثة أمراض على الأقل ، وأخيراً لتقم المصانع والشركات لكن رأس المال أجنبى وشباب مصر في بطالة .

وأخيراً تأتى المشكلة التعليمية : فمن سياسة التدرج إلى نتيجة الفشل في وضع سياسة تعليمية واضحة المعالم . أما حركة التعليم فالشهادة هدفها ، وإذن فلتعمم المكاتب الأولية بالمجان لكن ما يلى ذلك من مراحل فلتفرض عليها أعلى المصروفات ، ولتوضع عليها ، بالنسبة للفقراء المتفوقين ، أقسى الشروط ولتكن الأعداد بحيث لا تتعدى الحجم المطلوب من المتعلمين — الندرة للتعليم العالى لأن الاحتلال كفيل بالمناصب القيادية ، والقلة للتعليم المتوسط الذى يمد الدولة بالموظفين ، وأخيراً الأغلبية للأمية أو الكتاتيب والمدارس الأولية سيراً على ذات النموذج الذى عاشه آباؤهم .

لقد سارت السياسة التعليمية متسقة تماما مع السياسة العامة للاحتلال البريطانى وهذه معالمها :

— تحقيق أقصى درجات الاستغلال الاقتصادى بجعل أهداف التعليم جزئية محدودة لا تنمى الشخصية ولا تربى روح التطلع أو الحرية .
— مسخ الشخصية المصرية .
— منع نشر التعليم أو الارتقاء به .
— تحديد أعداد المقبولين : بواسطة الكشف الطبى ، اختبارات القبول ، بالمصروفات الباهظة .

وقد حققت هذه السياسة النتائج الآتية :

— الإبقاء على أمية الشعب المصرى .
— التأكيد على طبقية التعليم .
— إحداث انفصام ثقافى واجتماعى بين المصريين مما أسفر عن تيه الهوية المصرية وازدواجية كل عناصرها ومقوماتها .
— الهدف الأساسى من التعليم إعداد موظفين ومن ثم أصبحت الشهادة هي الهدف .
— منع تطوير التعليم الصناعى والتعليم العالى .
— تعطيل أي عامل من عوامل النهوض بالمعلم أو باستقرار البنية التعليمية لكى تغيب تماما معالم أية سياسة موحدة للتعليم في مصر .

خــاتمــــة :

ومع ذلك ظل التعليم هو وعاء النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى . وسط هذا الظلام الدامس ، والذى لم يبدأ فقط منذ سنة ١٨٨٢ وإنما يمتد عميقاً طويلاً إلى ما قبل ذلك بقرون ، قامت الحركات الشعبية التى أثبت الشعب بها وخاصة الطبقة المتوسطة وجوده ، فأسست الجامعة ، وتحطمت سلاسل البرلمان أمام الطغاة ، وصدرت قوانين العمال ، وزحفت مواكب خريجى الجامعة ، ونمت في أحشاء مصر ، مع الوقت ، بذور الثورة ضد الظالم ، ومع الكلمة الجريئة التى كثيراً ما صودرت ، والقرار الحاسم الذى بسببه تسقط الوزارة ، كما في قانون المسئولية الوزارية أو قانون الاجتماعات ، ومن داخل البرلمان ، حيث ترتفع أصوات ضد السخرة والأمية وأوتوقراطية الحاكم ، والتباين الشاسع في الدخول ، وسط هذا كله تتابع الأجيال المسيرة لتكتب تاريخها الحديث والمعاصر لعله يصبح صوتا جديداً واعياً وداعياً إلى التغيير لكى تعيش مصر . مصر التى كانت ومصر التى ستكون .

المناقشـــة

(١) أ . حسن حافـظ :

قال د . نسيم في بحثه إن لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ تكونت أساساً من الارستقراطيين ! وأنا أرى أن هناك فرقاً بين الإرستقراطيين وبين أصحاب المصلحة ، فنحن لا نستطيع الإدعاء بأن عبد العزيز فهمى أو الشيخ بخيت ود . عبد الحميد بدوى ــ وكل هؤلاء كانوا في اللجنة ــ كانوا من الإرستقراطية وإلا كان كل من تعلم قد أصبح أرستقراطياً .

ويقول د . نسيم إن مجلس الشيوخ أصدر تشريعات استثنائية أضرت بمصالح الشعب ! وكنت أريده أن يوضح لنا ما هي هذه التشريعات ؟

(٢) د . محمود متولى :

من أبجديات منهج البحث أن من يتقدم بدراسة عن فحوى محاضر جلسات البرلمان يجب أن يبين تكوين هذا البرلمان ؟ وماذا حدث في العملية الانتخابية لكل برلمان ؟ .

إلى جانب أننا نقصر أعمال البرلمان على أنها أعمال مجلس النواب فقط ونهمل أو نتجاهل مجلس الشيوخ . هذا برغم أن مجلس الشيوخ كان موجوداً في الفترة من ١٩٢٤ ثم توقف عام ١٩٢٨ ، وأعيد انتخاب مجلس جديد عام ١٩٣٠ وكانت مدته عشرة أعوام . وكان آخر جلسات مجلس الشيوخ مقرراً لها أن تعقد في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٢ إلا أنه قد صدر قرار بفض الحياة النيابية نهائياً في أبريل ١٩٥٢ أي قبل قيام الثورة . من ناحية أخرى كان هناك عشرة مجالس للنواب ولم يُكمل أى مجلس مدته الكاملة باستثناء برلمان أحمد ماهر ١٩٤٤ ــ ١٩٤٩ .

ود . نسيم قد رسم صورة لمصر قبل الثورة فبدت مظلمة حالكة السواد ! ولو كان هذا صحيحاً لما أنتج المجتمع المصرى ثورة ١٩٥٢ . مصر ظلت دائماً تبدع وكانت هناك أشياء جديرة بأن تذكر بدلاً من تصوير ما قبل الثورة على أنه ظلام في ظلام .

كما أن د . نسيم قال « تأجيل الدستور » .. والدستور لا يؤجل ولكن يوقف العمل به ، وقال أيضاً أن « سعيد » قال « إن الأمة الجاهلة أسلس قيادة من الأمة المتعلمة » .. والصحيح أن قائل هذه العبارة هو الخديو عباس . وأود هنا أن انتهز الفرصة لأقول إن عباس الأول بن طوسون في أمس الحاجة إلى إعادة تقويم تاريخى لأن كل ما قيل عن هذا الرجل كان بسبب عناده مع الاحتلال ومعظم الكتابات عنه كتابات أجنبية .

وبالنسبة لمسألة الأرستقراطيين في البرلمان فهذا لفظ فضفاض . فهناك عناصر من القاع دخلت البرلمان وعناصر من القمة ساهمت في البناء الاشتراكى مثل إبراهيم شكرى .

أما ملاحظاتى على ورقة أ . عزة وهبى فهى :

أولاً : ماذا كانت تعنى « بالنخبة » وماذا تقصد « بالصفوة » ؟ وهل هناك نخبة في المجتمع غير النخبة البرلمانية ؟

ثانياً : قالت الباحثة إن النظام الاجتماعى هو النظام الطبقى .. وهذا ليس صحيحاً في الواقع إلى حد ما .. لأن هناك فرقا بين النظام الاجتماعى والنظام الطبقى . وعندما تحدثت عن الأوضاع البرلمانية فقد ركزت من جانبها على الفترة من ١٩٥٠ وهي فترة برلمان الوفد الأخير ، وكنا نتمنى أن تذكر لنا أوضاع أول مجلس نيابى وهو المجلس الوحيد الذى تمت انتخاباته بدون تزوير إذا استثنينا مجلس الشعب في دورة ١٩٧٦ في عهد وزارة ممدوح سالم .

ثالثاً : كنا نتمنى أن تحدد دور الصفوة ليس في مجلس النواب فقط ولكن في مجلس الشيوخ أيضاً ، فقد كانت هناك أصوات مثل « محمد خطاب » وغيره وقد أعطى هؤلاء الكثير للتقدم الاجتماعى ولتطور الإنسان المصرى .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

محاولة الزميلة عزة وهبي تتجاوز النهج الغالب في دراسات القانون الدستوري للبرلمان والتي لا تفعل أكثر من الشرح على المتون واستخدام المنهج الوظيفي والبراجماتي .. ولكن كنا نود لو أن الزميلة قد تعرضت للمذكرات المقدمة من النواب أو من السلطة التنفيذية ، ذلك لأن الدراسات المحدودة التي تمت عن البرلمان لا تُظهر الصفوة البرلمانية من خلال منهجية تحليلية إنما من خلال المنهج الوصفي دون إبراز أيديولوجية تفاعل بين الانتماء الاجتماعي وعملية صناعة « القاعدة التشريعية » . فالسياسة التشريعية في كل حقبة تاريخية تُبرز مجموعة من المصالح الاجتماعية .

كذلك فإن الزميلة تعاملت مع الصفوة على أنها كيان متجانس غير محدد القسمات ، ولكن من المهم دراسة المجموعات الصغيرة المحركة لأداء البرلمان وسياسته خلال المرحلة موضوع الدراسة .

وبالنسبة لما قاله د . سليمان نسيم واستخدامه لمنهج « تحليل المضمون » ، فهذا المنهج في أزمة حالياً ، ومن ثم فالعديد من الدراسات التي تراكمت في كافة فروع العلم الاجتماعي في مصر واستخدمت هذا المنهج على نحو وصفي لم تستطيع أن تضيف للعملية التراكمية للعلم في بلادنا . هذا المنهج يتم نقله إلى مصر في لحظة أزمته بينما الغرب يتحدث اليوم عن شيء اسمه « البنيوية » .

ود . سليمان يستخدم وثائق البرلمان باعتبارها نماذج للحياة الاجتماعية . وأعتقد أنه قد جانب الصواب ، لأنه ليس كل من يدخل البرلمان يعكس بصفة عامة مرايا السياسة والاجتماع في حقبة دراسية ما .

وأيضاً حينما يقول إن البرلمان يعكس الصفوة الحقيقية للشعب .. فهو بذلك يتحدث عن رؤية أخلاقية لأنه في أي صفوة نسأل دائماً ما هي أسباب نموها ؟ هل كانت بالفعل تعكس الخريطة السياسية لمرحلة الدراسة أم لا ؟

أعتقد إن هذا ينطوى على غموض في استخدام مصطلح الصفوة السياسية . أيضاً أسأله هل كانت مسألة صلاحية التشريع أو النقص فيه هي السبب في المشاكل الاجتماعية (كما نظر إليه مريت غالي وبيومي مدكور) ؟ إن المسألة الحقيقية هي ما وراء التشريع من مصالح وانتماءات وثقافات أيضاً . وكذلك لم يظهر في العرض وظيفة المضابط العامة في التأريخ أو التحليل الاجتماعي . فما يُثار حول المضابط فقط هو ما تبينه الأيديولوجية السائدة وللمضابط قد تعطينا الوصف الظاهرى للخطاب السائد ولكن لا تكشف لنا عن المُضمر في هذا الخطاب .

نحن لا نستطيع أن نقول بشكل مطلق إن هناك خطاباً سياسياً سائداً فقط . فحتى في البرلمان كانت هناك خطابات عديدة في هذه المرحلة التاريخية الخصبة تتصارع وتتفاعل . ولم يظهر لنا العرض الفروق والقسمات المختلفة والتي كانت تميز الجماعات والقوى السياسية في البرلمان وانعكاس ذلك على القوانين التي أصدرت مثل القانون الخاص بالتعليم والذى أعده حزب الوفد كمحاولة للإصلاح في إطار الحفاظ على النظام السياسي .

(٤) د . وليـم سـليمان :

هذه الندوة قد وجهت النظر إلى المضابط البرلمانية كمصدر من مصادر التأريخ . إن معظم أساتذة التاريخ لا يعرفون إلى أى حد استخدمت هذه المضابط لكي تكون مصدراً من مصادر التأريخ للحياة في مصر .

إن النظام البرلماني المصرى كان مجالاً منذ مراحله البدائية من أيام إسماعيل — للحياة الوطنية الحقيقية . فالمواجهة التي حدثت في مجلس شورى النواب ما بين المصريين وممثليهم وما بين القوى المالية والسياسية قد اضطرت الخديو إسماعيل للتنازل عن سلطاته وإعطاء المجلس سلطات حقيقية في حكم البلاد . وما كاد عهد إسماعيل ينتهي إلا وكان هناك دستور وكذلك قُيدت سلطة الحاكم وأصبح مجلس شورى النواب مجلساً للنواب وله سُلطات ملزمة . ومن المواقف المشهودة لهذا المجلس أنه رفض فض البرلمان قبل إعلان رفض النواب لمسألة إعلان إفلاس مصر .

ولذلك اضطر الإنجليز لاحتلال مصر للقضاء على كل هذا . ولكى نبين أهمية ما كان يحدث نشير إلى تقرير « دفرين » عن القوانين النظامية التى طُبقت بعد ذلك وكذلك التعديل الذى أجراه « كتشنر » .. كانت كل تلك الإجراءات هدفها ضرب التجربة البرلمانية فى مصر والرجوع عن المكاسب كافة التى تم تحقيقها فى عصر إسماعيل .

وقد شهدنا لأول مرة دخول مبدأ التعيين فى البرلمان وتقلص دوره إلى مجرد مجلس استشارى مرة أخرى . وقد تتبع « الرافعى » هذه المراحل .

وأعطى مثالاً على أهمية المضابط :

أثناء مناقشة القانون المدنى الجديد عام ١٩٤٨ ، والقانون المدنى بصفة عامة عبارة عن مناقشات باللغة التخصص لا ترتبط بالصياغة القانونية وحسب ولكنها مصدر خصب جداً لدراسة التاريخ الاجتماعى ، نرى المشروع الذى تقدم به الدكتور السنهورى رئيس اللجنة . وهذا المشروع معروف باسم مشروع « التنقيح » للقانون المدنى والذى كان القانونيون بصدد دراسته بمناسبة إلغاء المحاكم المختلطة وبدء عمل المحاكم الوطنية . وكانت هناك مناقشات ثرية أيضاً حول المشروع الذى تقدم به المستشار حسن الهضيبى فى نفس الشأن ، إلى جانب المناقشات التى جرت حول قوانين أخرى كمناقشة مشروع قانون « الغبن » وغيره .

(٥) د . محمد الجوادى :

أولاً : أعتقد أن اتحاد الصناعات يختلف عن اتحاد العمال أو الطلبة .

ثانياً : فى دراسة تاريخ البرلمان المصرى تركز الاهتمام بنسبة مائة فى المائة على الجانب التشريعى ودور البرلمان من حيث كونه مختصا بالتشريع . ولم تتعرض الدراسات للدور العظيم للبرلمان أو حتى لأحد البرلمانات بعد حرب ١٩٤٨ فى قضية الأسلحة الفاسدة مثلاً ، والمعروف أن دور البرلمان فى إثارة هذه القضية كان دوراً كبيراً وهو الذى مهد الطريق لصعود ثوار يوليو .

من ناحية أخرى أعتقد أن البرلمان كان يتكون من جناحين وفى بعض الأحيان أكثر من جناحين . وكذلك فإن للبرلمان دوراً رقابياً .

ثم ما أشارت إليه الدراسة من عبارات منقولة عن كتاب د . مدكور وميريت غالى مثل لفظ « المصلحة » ، وهذا اللفظ يحمل معنى الاهتزاز . ولكن لا ننسى مثلاً أن هناك ما يسمى « بالبراجماتية » و« النفعيون » ، وهذه اتجاهات عظيمة جداً وقد لا يحدث التطور من خلال المذاهب وإنما يحدث من خلال أناس يرجون الخير فيأتى الخير على أيديهم .

ثالثاً : سؤال حول هل إفراز البرلمان لزعامات سياسية .. وهل كانت زعامات كاذبة أم حقيقية ؟ والأستاذ حسن حافظ نفسه من الزعامات السياسية التى أفرزها البرلمان .

النقطة الأخيرة .. هل أثرت نوعية الانتخابات — إذا كانت مباشرة أم غير مباشرة — على نوعية القرارات أو التشريعات التى أخرجها البرلمان ؟ وأذكركم بالأزمة التى حدثت لصدقى باشا نفسه عام ١٩٣٣ حتى اضطرته للاستقالة من البرلمان الذى جاء هو بكل أعضائه . ثم ما هى الإيجابيات التى حققها البرلمان فى التاريخ الاجتماعى المصرى ، وما هو دور زعماء العصر فى ذلك ؟ هناك أربعة زعماء محددين ساهموا فى تشكيل حركة البرلمان المصرى وهم « زيوار باشا » فى البرلمان الذى أعقب حادث السردار ، ثم « حسين سرى » فى البرلمان الذى عُقد فى عام ١٩٤٩ — لدرجة أن الملك قال له لقد أتيت أنت ببرلمان الوفد فتعال لتتعامل معه — وقد أصبح حسين سرى رئيساً للديوان عام ١٩٥٠ .

ثم « محمد محمود » و« صدقى باشا » . وهؤلاء الزعماء الأربعة والأفكار التى كانت تسيطر عليهم ، مثل سياسة إنقاذ ما يمكن إنقاذه عند زيوار باشا ، هذه المجموعة تمكننا من دراسة البرلمان فى إطار الحركة التاريخية .

ولى سؤال آخر .. ما هو دور الفهم الشعبى لدور البرلمان الذى تتنازعه نقطتان هامتان هما التمثيل الإقليمى والسياسة القومية ؟ فهل درسنا هذه المسألة جيداً ؟ هل أثر هذا الاتجاه أو هذه الفكرة عن دور البرلمان فى المناقشات التى تحدث عنها د . سليمان نسيم

في عرضه ؟ وهل كان لذلك تأثير في الاتجاهات الطبقية كما وجدتها الأستاذة عزة وهبي في دراستها ، وخصوصاً أنها نبهت إلى التوزيع النسبي لاتجاهات النخبة البرلمانية بين الريف والمدينة ؟ وهل كان لذلك التوزيع تأثير على مساحة السياسات القومية ؟

رد أ . عزة وهبي على التعليقات :

الحقيقة أن ما قاله د . محمد الجوادى بصدد ورقة البحث التي قدمتها صحيح ولكن هذا يستدعي أن يكون موضوع الدراسة مختلفا . أي أن يكون بحثاً متخصصاً في دراسة التراث البرلماني . ومن البديهيات المعروفة أن أول مقتضيات البحث العلمي هو تحديد المشكلة والبحث فيها بتعمق ، وبالتالي لم أكن معنية بتتبع كل هذه الأمور التي أثارها رغم اعترافي بأهميتها . فقد كنت مُلزمة بموضوع محدد ولن ألم في هذا العرض الموجز بكل النتائج التي توصلت إليها . وقد أشار د . محمد الجوادى إلى نقطة في البحث حول تمثيل السعديين في المجلس ، ويبدو أنه لم يفهمني جيداً . فما كنت أقصده أن هناك مقولة تقول إن السعديين كانوا أكثر تمثيلاً لمصالح الرأسمالية ، بينما البحث أو المعيار الذي اعتمدت عليه في تحديد نوعية الأعضاء في داخل البرلمان أثبت أن هذا غير صحيح أو على الأقل غير دقيق لأن من بين ممثلي الحزب السعدي داخل البرلمان كان هناك عدد من المنتمين إلى الرأسمالية الصناعية لكن في نفس الوقت كان هذا العدد محدوداً بالقياس لممثلي الرأسمالية الصناعية من حزب الوفد .

بالنسبة للملاحظة الخاصة إلى أي حد يمكن الاعتماد على مضابط البرلمان وحدها كمصدر ... بديهي أنه لا يمكن الاعتماد على المضابط وحدها . وعندما يتم عرض أي مشروع قانون أو اقتراح لا يمكن أن يُكتفى بما هو موجود في المضابط لأن هناك أيضاً مناقشات اللبرلمان ، وللأسف فإن المضبطة لا تحتوى إلا على التقرير الذي اتُفق عليه . أما المناقشات الخاصة باللجنة تظل في أمانة اللجنة وغير متاحة .

كذلك يمكن الاعتماد على انعكاسات مشاريع القوانين المعروضة على البرلمان فيما تكتبه الصحافة في هذا الشأن وتعبر من خلاله عن قوة لم تتح لها فرصة التمثيل في البرلمان .

أما عن سؤال لماذا اقتصر البحث على مثال برلمان ١٩٥٠ ، ففي الحقيقة إنني لم أعتمد على مجلس النواب فقط لأن الدراسة تشمل مجلسي النواب والشيوخ . وما كان يعنيني هو أن هؤلاء النواب الذين وصلوا لعضوية البرلمان كان القانون يشترط عليهم وضعاً مالياً معيناً وينص على دفع تأمين معين وأن يكون للمرشح دخل معين .. وهكذا . هؤلاء كيف يمكنني بطريقة عملية أن أحدد نوعيتهم ؟ مع الأسف حينما كنت أقوم بعمل هذه الدراسة لم أعثر على بيانات واضحة عن الأعضاء من داخل البرلمان نفسه وبالتالي كان من الضروري أن أحدد المعايير التي يمكن على أساسها معرفة الفئة التي ينتمي إليها . هذا الشخص وقد لجأت إلى معايير ربما تكون غير دقيقة إلى الحد الأقصى ولكن هذا هو القدر المتاح .

وفي الختام أود أن أوضح لكم أنني قد ذهبت إلى وزارة الداخلية لأسألهم عن بيانات الأعضاء في الفترة القريبة من برلمان ١٩٥٠ فاندهشوا وقالوا لي « إذا كانت بيانات الأعضاء في انتخابات السبعينات غير موجودة فكيف نجد بيانات منذ الخمسينات ؟ ! »

رد د . سليمان نسيم على التعليقات :

عندما تحدثت عن منهج البحث والمضابط البرلمانية وشروط العرض وغيرها .. كل هذا عرضته في الحقيقة في أصول هذا البحث وهي رسالة بعنوان « موقف أجهزة التشريع والرأى من قضايا التعليم في الفترة قبل يوليو ١٩٥٢ » . وأضيف أن الملاحظات التي تركزت حول شروط الانتخاب ونوعية النائب في البرلمان وغير ذلك ، كلها أمور لا تدخل في الموضوع الذي ناقشته ، فأنا أتحدث في موضوع مضابط الجلسات كمصدر لكتابة تاريخنا الاجتماعي وكان لابد لي من تحديد العمل في هذا الإطار . أما التوسع فموجود في الرسالة وقد تم طبع جزء منها بعنوان « صياغة التعليم المصرى الحديث » .

وبالنسبة للسؤال : هل كان مجلسا البرلمان انعكاسا للوضع الاجتماعي ؟ .. أجيب من خلال الاستشهاد بكلام الدكتور محمد أنيس في كتابه « الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو » عن طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين التي كانت موجودة في مجلس الشيوخ .

وعندما أقول إن هناك انطباعاً للصورة الاجتماعية في مصر على البرلمان ، هنا لا أخرج عن الواقع . ثم إن القرارات التى وصلت إلينا أو القوانين كانت مُعطلة ، وإلا فلماذا استمرت هذه القوانين حتى اليوم ؟ من المؤكد أن هناك أسبابا اجتماعية وسياسية وراء هذا الاستمرار .

د . محمود متولى يقول إننى قلت إن عهد ما قبل الثورة كان ظلاماً في ظلام ! فما قوله في أن ٨٠٪ من المصريين لم يكونوا يملكون الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية ؟

وعندما يأتى أحد الإخوة ويقول .. هل الدراسات البرلمانية فقط هي مصدر التاريخ الاجتماعى ؟ بالطبع لا فهناك الصحف والمؤسسات الاجتماعية . ولكن في هذا البحث كنت أركز على البرلمان .

تعقيب للأستاذ حسن حافظ :

أود أن أضع « النقط فوق الحروف » في بعض الأمور التى جرت اليوم :

أولاً : هناك من يعتقدون أن لمجلس الشعب سلطة قرار !! والحقيقة أن مجلس الشعب ليس له سلطة إصدار القرارات وهذا من واقع الدستور مادة ٨٦ (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويُقر السياسة العامة للدولة ويمارس دور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية على النحو المبين بالدستور) يتولى مجلس الشعب إذن سلطة التشريع بالمشاركة مع رئيس الدولة ، ومجلس الشعب لا يستطيع تعديل السياسة العامة ، وكل ما يستطيعه أن يقول « لا » أو « نعم » لخطة الحكومة وقوانينها .. وهذا جارى العمل به في أغلب برلمانات العالم .

ثانياً : في الماضى كان للمجلس حق طرح الثقة في الحكومة .. أما اليوم فلا يستطيع أحد طرح الثقة بالوزير أو رئيس الوزراء ، وإنما يطلب رئيس الجمهورية من الشعب الاستفتاء على إقالة الحكومة وحل مجلس الشعب فإذا وافق تُحل الوزارة مع حل مجلس الشعب أو العكس صحيح .

ثالثاً : في تعريف بعض المصطلحات : الدورة البرلمانية هي التى تبدأ عقب الانتخابات وتستمر — طبقاً للمادة ١٠٢ من الدستور — لمدة سبعة أشهر على الأقل ، أما الفصل التشريعى فمدته خمس سنوات ، والهيئة البرلمانية أو الهيئة النيابية هي مجموعة أعضاء مجلس الشعب .

سابعاً

كتابة تاريخ الزعامات السياسية

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى :

أ ـ الورقة المكتوبة

« حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ »

ب ـ العرض الشفوى

(٢) المناقشة .

(٣) د . أحمد عبد الله :

« تقديم حوار د . عبد العظيم رمضان و د . عبد الخالق لاشين

حول تقويم دور الزعيم سعد زغلول

(٤) د . عبد العظيم رمضان :

الرد الشفوى على د . عبد الخالق لاشين .

أ) الورقة المكتوبة

حول تقويم زعامات مصر فيما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

لا يجب على كاتب السيرة أن يتصدى لهذه المهمة الشاقة إذا ما افتتن بموضوعه افتتانا لا مبرر له أو إذا اشتط في معاداته . فخلال تجاربي ... وجدت بلا استثناء أنني مررت بعدة مراحل من أساليب التفكير قبل أن أتوصل إلى حكم متوازن حول موضوعي ، فالسيرة الحقة ليست مجرد تسجيل حياة شخص ما ، بل هي صورة حية لا تتم إلا إذا استندت إلى الفهم والتعاطف . ولا أعني بذلك المديح الذى يستوى في خطورة قصوره مع الموقف المعادى الذى لابد أن يفضى إلى طمس مشابه للحقائق .

Robert Rhodes James, Anthony Eden
(Weidenfeld and Nicolson, London, 1986) P. Xii

لعل كتابة السير ، وبخاصة سير الزعماء ، من أصعب المباحث التاريخية ، لأنها ــ بالإضافة إلى أنها تستلزم تمكن الكاتب في عدة مجالات ترتبط بهذا النوع من الدراسة ــ تتضمن أحكاماً ذاتية تلعب دورها في عملية التقويم بحسب ميول الكاتب وارتباطاته ونظرته إلى الأحداث والأشخاص . وقد ارتبط تقويم الزعامات المصرية إلى حد كبير بتطور الحركة الوطنية المصرية وانتصاراتها ونكساتها وبنشاطات الأحزاب والجماعات العاملة على الساحة السياسية وبالأمية السياسية لدى قسط كبير من الجماهير المصرية ، مما جعل كثيراً من الأحكام مرتبطاً بالنزعات العاطفية لا بالأحكام العقلانية . فسحر الشخصية وجاذبيتها ، وهو السحر الذى لا شك له تأثيره في الحياة الاجتماعية والسياسية في كل زمان ومكان ، كان له أثره في تقويم أعمال الزعماء سواء من جانب مريديهم أم من جانب خصومهم . وهكذا افتقد كثير مما كتب عن زعمائنا النظرة النقدية المتوازنة واتصف بالانحياز أو بالتحامل بحسب العلاقات الشخصية والظروف السياسية التى كثر تقلبها ما بين مد وجزر . وضعاف النفوس يظهرون بكثرة إذا ما أقبلت الدنيا على هذا الزعيم أو ذاك ويفرون منه فرار السليم من الأجرب إذا ما ابتعد عن مقعد الحكم ... وما أكثر ضعاف النفوس في تاريخنا الحديث والمعاصر !

وزعامات مصر في فترة ما بين الثورتين تفوق الحصر : فهناك سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وعلي وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفي السيد وحسن البنا وأحمد حسين وكثيرون غيرهم . وقد سلطت الأضواء على بعض هذه الزعامات التى شاعت النزول إلى الجماهير لتسخيرها لخدمة أهداف ضيقة في زحام الديماجوجية والسعي وراء اللعب على عواطفها . لهذا كانت الخطابة والتمثيل من أهم مقومات النشاط السياسي ــ وحبذا لو كان هذا السياسي أو ذاك من القادرين على الارتجال والإمساك بناصية البلاغة والمحسنات اللفظية . وليس من باب الصدفة والأمر كذلك أن يحرز المحامون قصب السبق في هذا المضمار .

وفي زحام الحزبية التى تغنّى رجالها بفضائل الاستقلال والوطنية ولعبوا بعواطف الجماهير وسعوا إلى الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كان من السهل كيل الاتهامات للخصوم وتشويه سمعتهم دون رادع من أخلاق أو ضمير . وأخذ بعض الكتاب بعد ذلك بهذه الاتهامات وتحاملوا على من تحروا الحقيقة واتهموهم بالخيانة والعمالة ، وحجبوا الحقائق عن الأجيال بحجة

عدم التشكيك في زعاماتها والحرص على عدم زعزعة إيمان الشعب بحقوقه الوطنية التى ربطت ربطاً جذريا بهذه الزعامة أو تلك . بل لقد استحل بعض الكتاب تشويه التاريخ من قبيل أن الغاية تبرر الوسيلة وأن تنشئة الأجيال الصاعدة تستلزم خلق نماذج حية باعتبارها قدوة لهم ، وهكذا نجدهم يختارون أحداثا بعينها وطمس ما عداها . و لم يدرك هؤلاء المغرضون أن الحقيقة العارية أدعى إلى خدمة الأهداف الوطنية من الزيف ... إذ الزعماء بشر يصيبون ويخطئون وليسوا ملائكة معصومين من الخطأ . والأجيال الصاعدة لابد أن تتكشف لها الحقائق بمرور الزمن وحينئذ تهتز ثقتها بكل شيء وهنا تكمن الخطورة .

ولا شك أن سعد زغلول هو أبرز زعماء مصر في فترة ما بين الثورتين . فقد استطاع أن يوحد المصريين تحت زعامته فأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة في الحياة السياسية المصرية . وكان سعد أقرب من أقرانه إلى قلوب الجماهير : « فهو في طبيعته العملية وفصاحته المقنعة وفكاهته المرتجلة وعزيمته الماضية وسماته المهيبة ومنزلته الرفيعة خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها »[1] . وهكذا انجذب إليه عامة المصريين وأوساطهم وتأثروا بسحر شخصيته الكاريزمية مما جعله أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى . بل لقد امتد تأثيره إلى ما بعد وفاته : فتسابق زعماء حزبه (الوفد) إلى إقامة التماثيل له وبناء مقبرة فرعونية لجثمانه ، بل لقد ظلوا حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وحتى اليوم ، يحتفلون بذكرى وفاته . وأكثر من هذا أن بعضهم بنوا بعض مجدهم على ارتباطهم به : فهذا « ابنه البكر » (مكرم عبيد) ، وذاك خليفته (مصطفى النحاس) وهكذا . ومنذ سنوات بعث حزب الوفد من مقبرة التاريخ متخذاً نفس الشعارات والمراسم السابقة للحزب دون اعتبار لظهور أجيال جديدة قد لا تهتم بإنجازات الموتى بقدر ما تهتم بحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية . وللتدليل على ذلك نرى أن نعقد مقارنة بين كتاب عباس العقاد عن سعد وبين ما كتبه د . عبد العظيم رمضان في تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد التى جرى نشرها في أوائل هذا العام . فقد كتب العقاد سيرة سعد باعتباره صديقاً ومؤرخاً : « لأن الصديق لن يقول فيه ما ينكره المؤرخ والمؤرخ لن يقول فيه ما ينكره الصديق . ومن النقص في جلاء الحقيقة أن يكتب المؤرخ ترجمة لعظيم ثم لا يكون على مودة لذلك العظيم ، لأن الترجمة فهم حياة وفهم الحياة لا يتسق لك بغير عطف ومساجلة شعور . ولأن يكون الكاتب مؤرخاً وصديقاً خير للتاريخ نفسه من أن يكون مؤرخاً وكفى ولا سيما حين تستوى الحقيقة والمجاملة في ميزان الأعمال والصفات » .[2] .
وهكذا يتأثر العقاد بصداقته لسعد زغلول بالصورة التى تجعله يركب أحياناً مركب المبالغة بحيث يمزج بين جلال ثورة ١٩١٩ وبين سعد الذى لم يكن مفجرها بقدر ما كان رمزاً لها . بل إن العقاد يجعل من المترجم له تجسيداً للشخصية المصرية : « فهو ابن زمانه في طفولته وصباه وفتوته وكهولته وهرمه — لم يولد قبل حينه و لم يولد بعده ... و لم تكن رسالته متقدمة ولا متأخرة عن الرسالة المطلوبة منه ، بل جاء كل عمل من أعماله بتقدير وتدبير ، يخيل إلى من يراجعه أنه منقول من برنامج مرسوم »[3] ...... إلـخ إلـخ .

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه ، بعد مضى نصف قرن على ما كتبه عباس العقاد عن سعد زغلول ، ينبرى[4] لرسالة علمية كتبها د . عبد الخالق لاشين عن سعد ودوره في السياسة المصرية فيتهم كاتبها بأنه « عرض موضوعيته العلمية للتساؤل » وأنه « استخدم النصوص في توجيه الاتهامات لسعد زغلول وإدانته سياسياً ووطنياً » « وأنه جارى خصوم سعد

---

(١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول — سيرة وتحية (دار الشروق — بيروت — بدون تاريخ) ، ص ٥٠٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٣ .

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

(٤) انظر تقديمه للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (القاهرة ١٩٨٧) .

السياسيين — كل ذلك لا لشيء إلا لأن لاشين لم ينح منحى المداحين ومن ينظرون إلى الأشياء باعتبارها إما أبيض أو أسود ، بل جاءت دراسته متوازنة : تنقد في مجال ما يراه المؤلف يستحق النقد ، وتثني في مواضع الثناء . ولعل من يعتقدون أن مثل هذا التناول يتضمن نوعاً من التحامل يسيئون إلى الاجتهاد التاريخي داخل أطره المعروفة . فحين ندرس سيرة شخص ما دراسة أكاديمية وموضوعية نحاول بقدر الإمكان أن نتجرد عن الحب والكره والانبهار ثم نمضي نقيم أعمال هذا الشخص في إطار عصره وفي نطاق الطبيعة البشرية التي تصيب وتخطيء متجنبين الانسياق وراء عبادة البطولة التي تجعل الكاتب مسلوب الإرادة لا يرى من موضوعه إلا الجانب المشرق .

ومن الطبيعي أن تختلف نظرة من انبهروا بشخصية سعد زغلول وأدائه السياسي عن نظرة معاصريه من الساسة الذين لم يتمشوا مع خطه السياسي وكان مستواهم الثقافي يعصمهم من الانزلاق إلى مستوى الانبهار والتقديس ويجعلهم أميل إلى معالجة الأمور بهدوء مشوبٍ بالنقد . ومن هؤلاء عبد العزيز فهمي الذى شرح في « مذكراته » وجهات نظره عن سعد زغلول والأحداث المعاصرة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المؤرخ — المحامي عبد الرحمن الرافعي الذى انتسب إلى الحزب الوطني (حزب مصطفى كامل ومحمد فريد) والسياسي — الأديب — المؤرخ الدكتور محمد حسين هيكل قطب حزب الأحرار الدستوريين الذى انشق عن الوفد . وإذا كان الرافعي قد ظل حتى آخر حياته وفياً لمبادىء الحزب الوطني وزعيميه مما شكل اتجاهه من الأحداث والأشخاص فإنه في مؤلفاته التي تناولت تاريخ مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى أواسط القرن العشرين التزم بالخط الوطني ولم يتعهد الالتزام الضيق بانتمائه الحزبي بعكس ما هو شائع عنه ، بل إنه سجل الإيجابيات إذا ما وجدت تسجيله للسلبيات حسب رؤيته الخاصة . ولقد شبه المؤرخ بالقاضي الذى يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها ، « وعليه أن يقتبس من القاضي روح العدل الذى يستلهمه في قضائه . فكما أن واجب القاضي أن لا يجامل في الحق أحداً ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف ويتجنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسبيله »[٥] . كما أفرد مكانة خاصة للأبطال الذين كان يرى أن ذكراهم خليقة « بأن تطهر نفوسنا وتبعث فيها روح الإيمان والإخلاص في أدائه وأنها لكتاب منشور تقرأ فيه الأجيال المتعاقبة آيات الوطنية الصادقة وقوة العقيدة وتضحية المنافع الشخصية في سبيل سعادة الوطن ومجده — وتلك لعمرى عدة الأمم وذخيرتها الدائمة في حياتها القومية »[٦].

أما الدكتور هيكل فإنه رغم انتمائه الحزبي كان يمثل فريقاً من المصريين أميل إلى إمعان الفكر وعدم الجرى وراء تملق الجماهير أو إثارتها وبالتالى فإن آراءه التي سجلها في جريدة « السياسة » وفي مذكراته لم تجد صدى إلا من جانب قلة من الصفوة المثقفة التي تشبع بعض من انتموا إليها بالمبادىء والنظريات الليبرالية الأوروبية وبتعاليم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن ثم سعيهم إلى بناء الأفراد قومياً واجتماعيا وانتقادهم لكثير من الأفكار والممارسات الموروثة شأنهم في ذلك شأن أستاذ جيلهم أحمد لطفي السيد . وهكذا يسخر الدكتور هيكل مما أحيط به سعد زغلول من الإكبار الذى امتزج فيه الخيال بالواقع مما جعل اسمه يرتفع إلى مستوى الأساطير بحيث قال أتباعه إنهم رأوا قرون الفول نابتة في إحدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها عبارة « يحيا سعد » ! ، كما قالوا إن طبيبا استمع إلى جنين في بطن أمه قبل أيام من مولده فإذا هذا الجنين يقول « يحيا سعد » — « وبذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسي له رأيه الذى يناقش إلى أنه نبي الوطنية المرسل من قبل السماء والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه

---

(٥) في أعقاب الثورة المصرية — الجزء الأول (القاهرة ١٩٤٧) ، ص ٥ .

(٦) محمد فريد رمز الإخلاص والوطنية (١٩٤١) ص ٨ .

ويخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ... بل هو كافر ... يجب أن يحرم من حماية القانون »[٧] . بل إن بعض أنصار سعد قالوا بوجوب انتخاب مرشحه حتى ولو كان حجراً ، وبأن الحماية على يده خير من الاستقلال على يد عدلي[٨] !

وليس أدل على أثر الديماجوجية في علو شأن بعض الزعامات والإساءة إلى بعضها الآخر من التعرض لشخصيتين اشتد الهجوم عليهما في حياتهما وربما بعد موتهما — ونعني بذلك عدلي يكن وإسماعيل صدقي . ويشهد كل من عباس العقاد[٩] والدكتور هيكل[١٠] وغيرهما لعدلي يكن بالنزاهة وموفور الكرامة ويضيف هيكل إلى ذلك أنه كان يقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ويحرص على مناقشة كل مسألة في هدوء دون أن يحاول فرض رأيه وأنه كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته ، بعكس سعد زغلول الذى كان ميالاً بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به . ويصف إسماعيل صدقي[١١] عدلي بأنه كان سياسياً حكيماً ذا إرادة قوية وهمة عالية « وكانت صفته الكبرى اتزانه وصحة حكمه على الأشياء لأنه كان كثير التفكير يوازن بين كل الاعتبارات إذا شرع في اتخاذ قرار في أي موضوع ... هذا إلى نزاهته وقدرته الكبيرة على التوجيه والإرشاد ... وكان يؤثر العمل المفيد الهادىء بعيداً عن التأثر بالعواطف أو الاندفاع مع أهواء الجماهير » . على أن انتماء عدلي الطبقي وطبيعته الهادئة قد مكنا سعد من التغلب عليه . فقد انحدر من أسرة مقدونية تمت بصلة القرابة إلى أسرة محمد علي ، ومن ثم أرستقراطيته ونفوره من الحركات الشعبية وعدم تأثره بميول الجماهير ، في حين نشأ سعد نشأة مصرية صميمة ومن ثم قربه من الجماهير خاصة وقد اتصف بالبلاغة الخطابية وقوة العارضة والذكاء — فقد وجه سعد أحاديثه إلى قلب شعب عاطفي بدلاً من توجيهها إلى ذوى الحجى ، فكان لسحر شخصيته ونزوله إلى مستوى الجماهير أثرهما الكبير على المواطنين .

أما إسماعيل صدقي ، الذى يعتبر من ألمع الساسة الذين عرفتهم مصر في فترة ما بين الثورتين فقد اشتد معاصروه في الحكم عليه مما خلع عليه لقب « عدو الشعب » بعد أن أوقف العمل بدستور ١٩٢٣ وأصدر دستورا جديداً في عام ١٩٣٠ استهدف به — على حد قوله — الحد من خطورة الأوتوقراطية البرلمانية . وقد سعى صدقي في مذكراته التى نشرت في عام ١٩٥٠ إلى نفي شتى التهم التى ألصقت به مشيراً إلى نشاطه الوطني في أعقاب الحرب العالمية الأولى ووضعه مسودة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ونجاحه في أوائل الثلاثينات في تجنيب مصر آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما برر إلغاءه لدستور ١٩٢٣ بأنه كان منقطع الصلة بالماضي ومن ثم سعيه إلى تقوية سلطة القصر . على أن صراحة صدقي وواقعيته وشجاعته الأدبية مالبثت أن أدت إلى تعديل الفكرة التى كونها كثير من المصريين عنه : فقد كان ضد انضمام مصر إلى الجامعة العربية على اعتبار أن من الأفضل بالنسبة إليها أن تكون في مؤخرة المتقدمين بدلاً من كونها في طليعة دول متخلفة ناقصة الاستقلال . وفي عام ١٩٤٨ كانت له مواقف مشهودة في معارضة انضمام مصر بدون استعداد إلى الدول العربية الأخرى في محاربة اليهود الطامعين في فلسطين . وكان صدقى من أنصار تقسيم فلسطين طبقا لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر ١٩٤٧[١٢] ، وهو القرار الذى رفضته كل الحكومات العربية في وقته وإن تباكت عليه بعد فوات الأوان ! وفي كل ذلك لم يكن صدقى يجرى وراء تصفيق الجماهير أو خداعها ، ولما كان غير مؤمن بجدوى الحزبية أو بفعالية الحياة البرلمانية فإنه فضل أن يبقى مستقلاً يبدى آراءه في شتى المناسبات حسب اقتناعاته التى كثيراً ما كانت صائبة ولكن لم تجد قبولاً في

---

(٧) مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥١) ، ص ١٦٩ .

(٨) نفس المرجع ، ص ١٧١ .

(٩) سعد زغلول ، ص ٣٤٩ .

(١٠) مذكرات ، جـ ١ ص ١١٢ — ١١٣ .

(١١) مذكراتي (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ٥٠ .

(١٢) راجع كتابي : بريطانيا وفلسطين من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ (دار الشروق — القاهرة — بيروت ، ١٩٨٦) ص ٧٨ — ٧٩ .

وقتها نتيجة للتهريج والمزايدات الحزبية ومظاهرات الطلبة التى كانت وثيقة الصلة بالمناورات الحزبية . وقد أحس الكثيرون بقدر صدقي بعد وفاته فألفت عنه الكاتبة سنية قراعة كتاباً عنوانه « نمر السياسة المصرية »[١٣] ، وصرح لي المرحوم حسن يوسف باشا[١٤] الذى شغل منصب وكيل الديوان الملكي فترة لا بأس بها في أواخر عهد الملكية المصرية بأنه نتيجة لاحتكاكه بكل الزعامات المصرية لم يكنّ الاحترام إلا لصدقي المعتد بكرامته والصريح في إبداء آرائه .

وقد أفاد مصطفى النحاس ـــ الذى تولى زعامة حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول ـــ من الشعبية التى أحاطت بالحزب وزعيمه الأول دون أن تكون له الشخصية الطاغية والمهابة اللتان كانتا من سمات سعد . ولم تتضح تماما الأسباب التى أدت إلى اختيار النحاس زعيما لحزب الوفد ، خاصة وأنه لم يكن أبرز زعماء هذا الحزب[١٥] . ويبدو أن مكرم عبيد ـــ الذى لم ينتم إلى ديانة أغلبية المصريين وبالتالى لم يكن من السهل عليه أن يطمح إلى زعامة حزب الأغلبية ـــ قد لعب دوراً هاماً في ترشيح النحاس لزعامة الحزب بحيث يمكنه أن يحتل مركز الرجل الثاني ويدير شئون الحزب بصفته سكرتيراً عاماً له . وقد أغدق مكرم عبيد المديح على النحاس في خطبه ومقالاته وخلع عليه كثيراً من الألقاب منها لقب « الزعيم المقدس » وأشاد بأمانته وأثنى على « يده النظيفة »[١٦] ، واستغل جوانب القصور في شخصية النحاس لتعزيز مكانته هو ، خاصة وأنه كان خطيباً بارعاً بإمكانه التأثير في الجماهير بالإضافة إلى مهارته كمفاوض يجيد اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية إجادته لاصطناع المنطق السياسي الأوروبي نتيجة لدراسته وزياراته إلى لندن وباريس في مهمات سياسية وإعلامية ، في الوقت الذى كان فيه النحاس بسيطاً وصريحاً وطيب القلب ولم يكن مفاوضاً ماهراً بإمكانه التعامل مع العقلية الأوروبية[١٧] . وهكذا أكمل مكرم عبيد نواحي القصور في شخصية النحاس بحيث فرض نفسه عليه وأصبح المهندس الحقيقي لقرارات الوفد وتحديد دوره في السياسة الوطنية[١٨] . وظل مكرم عبيد يتبوأ مكانته البارزة في حزب الوفد وهي المكانة التى تعززت باختياره زوجة للنحاس ما لبثت أن ضاقت بسيطرته على زوجها وبنزاهته مما مهد لخروج مكرم من الوفد وشنه حملة شديدة على الحزب وزعامته متصوراً أنه بذلك يدمر الصنم الذى أسهم في تشييده . وقد استغلت دوائر القصر هذا الانشقاق لزعزعة مركز الحزب الذى كان يقف لها بالمرصاد ، فاستقطبت مكرم عبيد الذى ما برح في جريدته « الكتلة الوفدية » يهاجم الحزب وزعامته بحيث كان هذا الانشقاق من العوامل التى هزت صورة الوفد لدى الجماهير المصرية وأسهمت في استشراء الفوضى في الحياة السياسية المصرية مما مهد لسقوط « النظام القديم » برمته في عام ١٩٥٢ .

وإلى جانب الزعامات السياسية التقليدية التى أشرنا إلى بعضها والتى ركزت على مطلب الاستقلال التام واتخذت من المفاوضات مع بريطانيا والمناورات السياسية وسيلة لتحقيق هذا المطلب الوطني والوثوب إلى الحكم دون كبير اهتمام بوضع برامج اقتصادية واجتماعية من شأنها أن تميز حزبا على الآخر ، ظهرت زعامات جديدة ذات برامج وتطلعات مخالفة سرعان ما فرضت نفسها على الساحة السياسية . فعلى حين أن مجموعة الساسة الذين تداولوا الحكم في أعقاب ثورة ١٩١٩ كانوا أميل إلى العلمانية والليبرالية والتأثر بالأنماط السياسية والفكرية الأوروبية التى كانت بعيدة عن أفهام الجماهير العادية نلمس ظهور زعامة سياسية دينية تمثلت في الشيخ حسن البنا ، وزعامة فاشية تمثلت في أحمد حسين ، هذا إلى جانب زعامات ماركسية أصابها ما أصاب الزعامات التقليدية من تشاحن وانقسام .

---

(١٣) القاهرة ، ١٩٥٢ .

(١٤) راجع كتاب حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية : ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـــ القاهرة ١٩٨٢) .

(١٥) Amine Youssef, Independent Egypt, pp. 158 - 7.

(١٦) مصطفى الفقي : الأقباط في السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية (دار الشروق ١٩٨٥م ، ص ١٣٨) .

(١٧) نفس المرجع ، ص ٧٦ و ص ٨٠ ـــ ٨١ .

(١٨) مصطفى الفقي ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

فقد بشر حسن البنا بمنطلق جديد يستلهم التفسير الأصولي للإسلام ويرفض المؤثرات الغربية جملة وتفصيلاً . فقد سعى إلى إعادة بناء المجتمع في صورة جامعة إسلامية عصرية تلعب دورها في تحقيق سلام العالم وبناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح والتأكيد على المبادىء العالمية للإسلام التى تدعو إلى الإخاء وتدل العالم المتعطش إلى القيم الروحية على الطريق الواجب سلوكه . وهكذا قدم البنا جماعته (الإخوان المسلمين) باعتبارهم بديلاً لحكم الساسة العلمانيين وبالتالى للنمط الأوروبي المستورد فيما يتعلق بالحكومة والمجتمع ، ولقد ساعدت نشاطاته ومقوماته الشخصية وإيمانه بمبادئه على سرعة انتشار دعوته التى مست وترا حساسا لدى قسط كبير من الكتل الجماهيرية التى ضعف إيمانها بالزعامات التقليدية . كما أن صفات البنا الشخصية ودأبه وتفقهه في الشئون الدينية قد ساعدت على استقطابه للأتباع والمريدين : فقد كان متواضعاً متقد الذكاء قوى الذاكرة شديد الفصاحة وخطيباً مفوها يهز مشاعر سامعية لهذا كله نجده يسيطر على جماعته سيطرة مطلقة مما حجب بقية الجماعة عن الظهور[19] فهو يؤيد نظام الزعامة الفردية وإن يكن قد أبرز جانبا واحدا من النظام الفاشي وترك ما عدا ذلك من الجوانب التى تتعارض مع الإسلام وبخاصة العنصرية ومبدأ تفاوت الأجناس . ومع ذلك فقد التقت جماعة الإخوان المسلمين مع النظام الفاشي في اصطناعها القوة والعنف وفي إقامتها للتشكيلات العسكرية ودعوتها لتوحيد القوى وإلغاء الأحزاب السياسية ومركزية السلطة الفردية وإن تكن قد ربطت كل ذلك بتفسيرها لنظام الحكم في الإسلام[20] . وبتأثير البنا تبنى الإخوان المسلمون مفهوما خاصا للقومية المصرية وسعوا إلى الربط بين قضايا العالم الإسلامى الذى اقترحوا أن تحكمه حكومة واحدة . وقد أدت نشاطات بعض أجنحة الإخوان المسلمين التى آمنت بجدوى العنف والاغتيال السياسي إلى مقتل حسن البنا في عام ١٩٤٩ . وبعد اختفاء الزعيم المؤسس اهتزت مكانة الحركة التى شهدت انقسامات داخلية أدت إلى سهولة توجيه نظام يوليه ١٩٥٢ الضربة القاضية إليها وإزاحتها عن مسرح السياسة المصرية لفترة طويلة . وهنا نجد حركة الإخوان المسلمين من حيث التنظيم تكاد تشبه غيرها من الحركات السياسية التى شهدتها الساحة المصرية من حيث قصور التنظيم وارتباطه على الأغلب بشخص واحد يضع في يديه مقاليد الزعامة والتوجيه بحيث يترك غيابه فراغاً يهز مكانة الحركة كلها .

وتزامن ظهور حركة الإخوان المسلمين مع ظهور جماعة مصر الفتاة التى أفادت هي الأخرى من الظروف الموضوعية التى أحاطت بالحياة السياسية المصرية : فشل النظام الدستورى وسلطة القصر والإنجليز وعجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق الأماني القومية والقيام بالإصلاحات التى كان المجتمع المصرى بحاجة إليها . كما أننا لا نغفل في هذا المجال أثر النجاحات التى حققها النظامان الفاشيان في ألمانيا وإيطاليا في فترة وجيزة مما جعل الكثيرين يتأثرون بهما . وقد أسس أحمد حسين حزب « مصر الفتاة » في عام ١٩٣٣ مستلهما النزعات الوطنية المتطرفة ممزوجة بالتعصب الديني وكره الأجانب ، وخلع على نفسه ، أو خلع عليه أنصاره ، لقب « الزعيم » أو « القائد » وذلك تقليداً للقبي « الدوتش » و « الفوهرر » اللذين أطلقا على موسوليني وهتلر على التوالي . وحشد أحمد حسين الشباب من أتباعه في منظمات شبه عسكرية وتغنى بماضي مصر المجيد وبرسالتها تحت الشمس وطرح شعار « مصر فوق الجميع »[21] وعبر عن أحلام إمبريالية تشمل وادى النيل والمنطقتين العربية والإسلامية . ويشبه حزب مصر الفتاة جماعة الإخوان المسلمين من حيث جمود زعامته وأخذه بمبدأ الزعيم والتابع المستند إلى القيادة والطاعة . كما رفض النظام البرلماني والديمقراطية على النمط الغربي وقبل بالنظام الدكتاتورى وقلد الحركات الفاشية من حيث عمله على خلق تنظيمات شبه عسكرية عرفت باسم « القمصان الخضر » مما جعل حزب الوفد

---

(١٩) زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ — ٤٨) — القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧٧ .

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١٩٤ .

(٢١) اتخذ النازيون شعار « ألمانيا فوق الجميع — Deutschland über alles »

هو الآخر ينشيء تنظيماً مماثلاً عرف باسم « القمصان الزرق » . وقد أثر أحمد حسين في كثير من الشباب الذين وجدوا في النظام الدكتاتورى العلاج الأمثل لمشكلات مصر — ولعل جمال عبد الناصر أبرز من تأثروا به[22] . فرغم مختلف الشعارات التى طرحها زعيم ثورة يوليو ١٩٥٢ فإننا نلمس بصمات أحمد حسين ومصر الفتاة في كثير من أعماله[23] .
وبعد انهيار النظام الفاشي في كل من ألمانيا وإيطاليا وبروز الاتحاد السوفيتي على مسرح السياسة العالمية طرح أحمد حسين شعار الاشتراكية وظل متمسكاً بالمنطق الإسلامى الذى كان موضوعاً لبعض مؤلفاته في أواخر حياته ، وطفق يهيج الخواطر ضد النظام القائم — وربما كانت له يد في حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) باعتباره تمهيداً لاستيلائه هو وأتباعه القليلين على الحكم ، كما فعل كل من موسوليني وهتلر .

وبعد استعراض النماذج السابقة من الزعامات السياسية التى ظهرت في مصر فيما بين ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢ أعود فأؤكد ضرورة الالتزام بالنظرة العلمية الناقدة إلى الأحداث والأشخاص دون مجاملة أو تحامل أو تشبث بالأفكار الموروثة حول هذا الزعيم أو ذاك . فكلهم أصبحوا في ذمة التاريخ بعد أن أدوا دورهم في الحياة العامة كل حسب إمكانياته وميوله وظروفه وأصاب وأخطأ وعادى وصادق . وفي تقييمنا للدور الذى أداه كل منهم لا يمكننا أن نهمل الظروف الموضوعية التى أحاطت بهم جميعاً : من فقر وجهل ومرض واستعمار وتخلف وسلطة ملكية مستبدة ، مما حدد تحركاتهم وأصاب الحياة السياسية في مصر بالعجز والفشل ، فتحول العمل السياسي إلى التهييج والشعارات مادام الإنجاز بعيد المنال . ولكي يصل السياسي أو الحزب إلى الحكم لم يكن يتورع عن أن يكيل شتى الاتهامات إلى خصومه أو منافسيه بالحق وبالباطل . واصطاد الكثيرون في هذا الماء العكر فتملقوا هذا السياسي أو ذاك واصطنعوا أسلوب الابتزاز في المدح أو الهجاء — بل إن بعض الكتابات تعمدت إرضاء الحكام الآنيين دون رادع من ضمير أو من منهج موضوعي ولهذا لم تثبت أمام المتغيرات السياسية — بل إن عدم صدقها قد جعلها مثاراً للسخرية والاحتقار بعد أن يبارح هذا الحاكم أو ذاك مقعد الحكم ويأتى شخص آخر يستمرىء أن يكون موضعاً للإسراف في المديح من باب تأكيد شرعيته !

ولم تسلم الجامعات المصرية من هذا المنطق فجاءت كتابات بعض أعضاء هيئاتها التدريسية في فترة ما بين الثورتين ممالئة للأسرة الحاكمة مما كيف نظرتها إلى الزعامات السياسية العاملة على الساحة ، بل لقد كانت بعض الشخصيات القيادية في الجامعات المصرية على صلة بالقصر أو بالحكومات وبالتالي فإنها سخرت مراكزها لاسترضاء الحكام وذلك طمعاً منها في منصب أو في كسب مادى أو درء لمحظور . وتفاقم هذا الاتجاه على إثر ثورة يوليو ، فادعى الكثيرون أنهم ثوريون وراحوا يكيلون المديح للعهد الجديد ويسلبون حكام ما قبل ١٩٥٢ كل ميزة ولو كانت حقيقية : يستوى في ذلك بعض الصحفيين وبعض أساتذة الجامعات والمؤلفين على حد سواء .

وملخص الأمر أن المشكلة على شتى المستويات إنما هي مشكلة أخلاقية . فالالتزام لا يجب أن يكون احترافاً وانتهازية والموضوعية ثوب فضفاض .. فهي نسبية لا مطلقة مادام الكاتب أحد أطرافها . ولكن ثمة حداً أدنى من الالتزام تكون الكتابة دونه نوعا من الإسفاف الماس بالقيم الأخلاقية . فعلى الكتاب تحرى الصدق والشجاعة الأدبية في أحكامهم ، وعلى الحكام من جانبهم أن يركزوا على الإنجازات الفعلية وألا يجعلوا من التاريخ مطية للدعاية ولمنطلقاتهم أو لمهاجمة ما لا يتفق مع تصوراتهم من الاتجاهات والأشخاص . إذ المشكلة مرتبطة بالمسئولية عن الأجيال الصاعدة التى يجب أن تتعود الصدق لا أن تتعرض للبلبلة الناتجة عن المد والجزر اللذين يصيبان الأحكام كلما تبدلت أشخاص الحكام . فالحقيقة الموضوعية وحدها هي التى تجعلنا نتفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا وتساعدنا على رسم المسار الجدى لحلها على الوجه الصحيح .

(٢٢) صرح عبد الناصر لأحمد حسين بعد إفراجه من المعتقل بأنه (عبد الناصر) رغم تلقفه السياسة على يديه سيجعله يطلقها .
(٢٣) شبه كثير من الكتاب والساسة الغربيين كتاب « فلسفة الثورة » الذى ألفه عبد الناصر بكتاب « كفاحي » الذى ألفه هتلر .

ب) العرض الشفوى*

السادة الحاضرين من السيدات والآنسات والسادة : هذا الموضوع (مسألة تقويم زعامات مصر ما بين الثورتين) يثير بعض التفكير . فنحن نعرف جميعاً أن التاريخ « حمال أوجه » ، وفيه اختلافات كثيرة من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر وربما في المستقبل أيضاً ، لأن المؤرخ ذاته جزء من عملية التقويم ، والكتابة التاريخية مازالت تثير السؤال هل هي علم أم فن ؟

وبالتأكيد هناك جانب « علمى » في كتابة التاريخ وجانب فنى أيضاً إلى جانب أن المؤرخ يحتل نصف عملية التأريخ ، والمؤرخ بشر يحب ويكره وحتى دون أن يشعر يُدخل تلك التحيزات في أثناء كتابته للتاريخ أو كتابته لأعمال الشخصيات والزعامات السياسية . فتلعب التركيبة النفسية للمؤرخ وقدرة ذاكرته وكذلك اتجاهه الاجتماعى والسياسي دوراً كبيراً في التناول التاريخى لدور الزعامات السياسية . ويؤدى ذلك إلى أن الموضوعية في التاريخ نسبية وليست مطلقة ، وهذا ما تعلمته من أحد أساتذتى الذى قال لى ذات مرة — وكان يشير إلى دراسة تقدمت بها إليه — لقد كتبت في أول التقرير رأياً ثم كتبت في آخر التقرير رأياً مناقضاً تماماً !!

فقلت له : السبب في ذلك الوثائق .

قـــال : وهل الوثائق مقدسة ؟ ! امسك وجهة نظر وخدها في البحث للآخر .

— طبعاً أنا استغربت !

فقال لي : أنت جزء من العملية التاريخية وتتحمل مسئولية ما تكتبه ، لازم تاخد لك وجهة نظر .

— طبعاً أنا كنت شاب صغير وبأعمل رسالة الدكتوراه في انجلترا وكنت مرة كده ، ومرة كده .

فقلت له : زى إيه ؟

فقال لي : ممكن تأخذ وجهة نظر الفلاح المصرى وتمشى فيها للآخر ، أو وجهة نظر الحكومة المصرية مثلاً وتمشى فيها للآخر .. بس يبقى لك حاجة منسجمة Systematic .. وأنت لسه في أول الحياة وبتقول انك موضوعى ، بس الموضوعية شيء نسبى .

واستمرت الكلمة ديه لازقة في دماغي لحد دلوقتي . فالواحد بيخاف جداً لما يكتب حاجة ويشعر بمسئولية كبيرة وهو ماسك القلم لأنه فاكر أنه (وهو ماسك القلم يعنى) « شمهورش » ! أحطم اللى أنا عايزه وأرفع وأخفض !!

كذلك الناس اللى بره الموضوع بيحبوا ويكرهوا ، وأنا ما أقدرش أقول أن مدى سيطرتنا على شعورنا وإنفعالنا أقل من شعوب أخرى ، أو هكذا يبدو . إحنا شعب عاطفى سواء العرب أو المصريين يحبوا قوى ويكرهوا قوى ، وده يعمل ثغرة . يمكن الإنسان يقلب من ناحية لناحية ثانية على طول نتيجة غلطة صغيرة . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً في تاريخنا الحديث والمعاصر .

مكرم عبيد « حبيب » النحاس شوفوا عمل فيه إيه بعد سنة ١٩٤٢ !!

إحنا كنا صغيرين .. إتلخبطنا .. ده كان إمبارح بيقول عليه الزعيم المقدس والنهارده يقول رفعته أمة وحطمته امرأة !! .

ومسك في أسرار البيت .. وإحنا شرقيين وعيب الكلام ده ، ومهما كان ما يصحش إنى أتكلم عن صاحب بالشكل ده مهما كان خلافى معاه .. وهناك في التاريخ حاجات كثيرة بالشكل ده .. والواحد بيتأمل وبيراجع ..

---

* أثار هذا العرض الشفوى شيئاً من رد الفعل الحاد لدى بعض الكُتاب الذين لم يشاركوا في الندوة . ولذا ارتأى المحرر نشره بنصه الحرفي باللغة المطروحة .

اعذرونى إذا كنت حاخلط الذكريات الشخصية بالموضوع .. يعنى واحنا تلاميذ في الثانوى كانوا يخرجوا في مظاهرة ويقولوا عاش النحاس وأنا بشىء لا شعورى آخد عكس منهج العامة . واللى شتموه أحاول أنا انتقده ، علشان أعمل عملية توازن .. والمغبون اللى شتموه أحاول أنا أنصفه .. وأنا لقيت أكثر واحد طبلوله في تاريخنا الحديث هو سعد زغلول .

وأنا لما كنت صغير كنت أعرف التاريخ كويس ولّى إنتماء سياسى سلبى ، إلا لما مرة دخلنا الجامعة راحو مطلعينا ورحنا لحد قصر عابدين وخدناها مشى من الجيزة لحد هناك ومتصورين بقه إن الملك حيطل من الشرفة — وكان حسن يسن اللى هو زعيم المظاهرة « بيقبض » — ووقفنا تحت وقعد يقول عاش الملك مع النحاس .. وبعدين خرج واحد وقال لنا : طيب خلاص روحوا بقه ياعيال .. طب يعنى جايبنا مشى ساعتين علشان نقول الكلمتين دول .. طب والله ما أنا ماشى في مظاهرة تانى . وفعلاً ماحصلش .. لإنى خدتها تاريخ ، همّ يطلعوا في مظاهرة وأنا أروح المكتبة .. إيه الملك والنحاس وسعد .. وبتاع ! يمكن لأن انتمائى الفكرى ليبرالى وكنت مُعجب جداً بلطفى السيد وتلامذته . واعذرونى في كده ، دول ناس كانوا أدباء ومفكرين في وقتها وقبل ظهور الملكية . يمكن كان لّى إنتماء قبل كده ورحب شمال شويتين مش أكتر ، وبرغم هذا لم أنتمى لشىء . وكنت أبص ألاقى واحد قاعد يضرب من هنا وواحد بيدافع من هنا ، وده واخد جزء وده واخد جزء تانى .. طب ماأنا آخد الصورة على بعضها كلها .

يعنى كتابات الدكتور هيكل .. أول كتاب فجرّ دماغى وشال منها الموروثات كان كتاب « حياة محمد » . وجبت كل كتبه اللى ألفها .. الله ده قطب مغمور في حزب من أحزاب الأقلية !! .. لأ ده راجل عظيم ولازم تُسلط عليه الأضواء . كان شككنى في زعامة سعد وشككنى في كثير من المسلمات الإسلامية ، ويمكن أنا إتأثرت شوية بكتابه « مذكرات في السياسة المصرية » وهو ماكانش بيحب سعد أبداً .. ومن ناحية تانية كان عباس العقاد مُصر على أن مصر من أيام « مينا » لحد النهارده ماأنجبتش إلا « سعد » .. لا ياحبيبى ديه طلعت آلاف من الناس .. وبعدين يقولك في كتابه « سعد زغلول — سيرة وتحية » إن من يوم سعد ماأتولد في طفولته وشبابه ورجولته وكهولته كان بيمثل مصر .. ليه ؟ مفيش مرة بال على نفسه وهو طفل مثلاً ؟

مثلاً يعنى ؟ ! شىء غريب !! كان عظيم من يوم ماطلع من بطن أمه !! مش معقول .. ليه ؟ .. علشان كان صاحبه ، وسعد كان يظهر له جاذبية قوية في إستقطاب الناس ، وديه ميزة ربنا بيديها لناس ويمنعها عن ناس .. قد يكون عالم وقد يكون مثقف أو كريم لكنه مُنفر .. وواحد تانى دجال ويلعب بالبيضة والحجر يبقى محبوب وزعيم . وبعدين كان بيته مفتوح الراجل .. وديه ميزة في الشرق .. اللى بيته مفتوح بيعشى وبيغدى ويدى سجاير ويطبطب عليك .. هو اللى ينجح في الانتخابات !

ده يبقى سياسى ليه ؟ .. لأن مقاييس الناس هي كده .. ماأقدرش أقول أن شعبنا يمكن من القرن التاسع عشر لحد دلوقتى بيتعلم .. قعدوا يقولولنا التعليم .. التعليم .. والتعليم الإلزامى وحاجات من ديه .. مصر شعبها ماعندوش عمق لكن عنده إنفعالات وقتية .. مرة الراجل الانجليزى اللى كان بيشرف على رسالة الدكتوراه بتاعتى وأنا في انجلترا سألنى بعد ماأخذت الدكتوراه .. إيه رأيك فينا ؟

قلت — زى باقى المصريين .. ماأنا أخذت اللى عايزه — لكن أنا ماحبيتكوش !

أستغرب وقال لى ليه ؟

قلت له أنا قعدت عندكم أربع سنين ماعملتش فيها صاحب !

قال لى .. أنت ساكن في لندن وديه عدد سكانها الصبح ١٢ مليون وفي الليل ٨ مليون وأنت واحد من ١٢ مليون .. عيبى إنى أنا مادخلتكش المجتمع بتاعنا علشان ماكنتش فاضى .. حقولك بقه علينا .. إحنا لانصادق بسرعة .. الواحد يفضل

تحت الاختبار يمكن لحد عشر سنين .. وأول ما أقول صاحبي .. يبقى لغاية ما أموت صاحبي .. انتهينا .. وبعدين الإطلاع على حياتهم الخاصة حاجة في منتهى الجمال .. الصاحب يقول لصاحبه على أفكاره ومشروعاته وحصل له إيه النهارده .. وأنت واحد قد ملك سيجارة تقول صاحبي !! تعرفه من إمتى ؟ .. يقولك ياه من زمان .. علشان يبرر عملية الإختيار يعني .. وحاجات كثيره من هذا النوع ..

وأنا بأقول أن المزاجية ديه وعدم العمق جزء من التكوين الشعبي للناس وللمؤرخين كان يعني . مرة واحد من تلامذتي كان عامل رسالة عن حزب الوفد قبل ٥٢ ، وبعدين جايب لى حاجة مكتوبة واخدها من الأهرام والأخبار وبتاع .. وجاى يقول لى أنا خلصت .. قلت له ديه حتى ولا تنفع مقالات ، لأن مقالات الصحف أحسن من اللى أنت كاتبه ده .. وقلت له المادة ناقصة ..

قال لى : أجيب منين ؟

قلت له : والله « محمد حسنين هيكل » مجمع شوية وثائق إنجليزية عنده في الأهرام .. روح له .. (هو كسول شوية وعايز يخلص زى كل الباحثين طبعاً)

قال لى : هيكل ما بيديش حد حاجة ..

قلت له : لأ أنا حاكلمه في التليفون ، وأظن الدكتور أنيس كان هناك وبيعمل بحث في الوثائق ديه .. نكلم د . أنيس يسهل لك المسألة . وبعدين فيه ناس وفديين عايشين روح قابلهم .

قال لي : يرضوا يقابلوني ؟

قلت له : حاول . ورحت ماسك التليفون وطلبت إتنين ثلاثة من الوفديين كان من ضمنهم المرحوم سليمان غنام وفؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج .. كانت الدنيا صيف ومالقيناش سراج الدين ولا إبراهيم فرج ولكن غنام كان موجود وقال له تعال مكتبي بكره .

قلت له : تروح بأسئلة مكتوبة . وفعلاً راح وقعدوا همّ يتقلوه لبعض ، وحتى فؤاد سراج الدين رفض يتكلم في الأول وطبعاً ده من حقه ـــ وكان أيامها عبد الناصر عايش وعليه طبعاً محاذير . وبعد كده أتكلم وبقى يمضى له على كل ورقة يكتبها وراه .. وفي الآخر عمل دوسيه مذكرات فؤاد سراج الدين وما أعرفش نشره ولا لأ .. هذا التلميذ بعد شوية بقى وفدى !! ليه ؟ لأن الباشا بيسلم عليه ويقدمله سيجار ويوصله لحد الباب .. قلت له : إسمع ، جمّع المادة اللى تقدر عليها .. انتماءك السياسى أنت حر .. ويظهر برضه فؤاد سراج الدين كان له شخصية جذابة .. لانى فاكر في انتخابات سنة ١٩٥٠ ـــ وأنا كنت في القاهرة ، والقاهرة بلاعة والواحد مايعرفش فيها كتير ـــ سراج الدين أدار المعركة الانتخابية ـــ سواء كانت مترتبة مع الإنجليز ولا مع السراى ولا غيره ـــ بطريقة مذهلة . كان يضرب تليفون لواحد حر دستورى .. « هوب » إنزل عندنا .. بقوا وفديين .. بمكالمة تليفونية عشر دقائق . حاجات بالشكل ده .. « قُصره » .. أنا عايز أقول إن سعد زغلول عملوه « ربنا » .. وأصبح اللى سعد « باسه بوسه » ، يبقى نالها . واللى سعد طبطب عليه ، بقى زعيم ويستغلها في عمله السياسي ..

ومكرم عبيد إبن سعد البار هو والنحاس .. علشان قعد معاه في المنفى في « سيشيل » وغيره .. وكان بينفعهم وكان يعرف انجليزى وهم مايعرفوش .. وهو يروح للجماعة الخواجات يكلمهم ويرجع يقول لهم شهرين وحنبقى في الحكم تانى . وحاجات زى كده كتير .. ورغم كده أنا مش متحامل على سعد أنا حاولت أعمل موازنة بين رأى هيكل في سعد واللى كتبه العقاد عن سعد زغلول .. ويمكن فيه شوية حاجات أنا مش مقتنع بيها عند هيكل .. مثلاً فيه حكاية عن النحاس في الجزء الثاني من الكتاب وكانت بتتكلم عن روميل والعلمين في الحرب العالمية الثانية .

وكان مجلس الوزراء بيصيف في « بولكلي » في الإسكندرية . وبعدين النحاس جمع المجلس وكان محافظ الإسكندرية في الوقت ده عبد الخالق حسونة .. وقال له النحاس روح قابل لنا الراجل اللي اسمه روميل ده ـــ والدكتور هيكل مطلع النحاس برضه « أهبل » اللي هي فكرة الجماعة المثقفين اللي ضد الوفد ـــ قاله روح قابل روميل وقول له إحنا مش معاكم ولا مع الانجليز ـــ سيبوا مصر وما تخربوش إسكندرية ..

حسونة قال له : وأنا ألقاه فين ؟ !

قال له : إمشي دور عليه حتلاقيه !

قال حسونة : ياباشا الأيام ديه القائد مبقاش زى قائد الرومان بيبقى في مقدمة الجيش . ده عنده غرفة قيادة وراء الخطوط وأنا لورحت حيجيلى مدفع ولا حاجة ويمكن أموت ! ده موجود في « مذكرات في السياسة المصرية » . وأنا ضحكت وأنا بقرأ الكلام ده ولما كبرت شكيت في الحكاية ديه شويه علشان مش ممكن يكون النحاس بالشكل ده ..

وأنا راجل ماليش إنتماء سياسي وشبت خلاص ومش حيبقى لى إنتماء . روح شوف مذكرات « كيلرن » وشوف الجوابات اللي راحت الخارجية والتقارير اللي خارجة منها .. ياويل النحاس من هذا ! واللي يقرأ يقول ده مكانه الطبيعي مستشفى المجانين ! وكيلرن على احتكاك بالنحاس ، وهو اللي جابه على أسنة الرماح سنة ١٩٤٢ .. غير كده سعد ده نموذج أخد أكثر من حقه من الناحية المعاكسة اللي أخد أقل من حقه زودعها معاه شويتين .. وعلى حق يعني مش أى شيء آخر .

إيه رأيكم أنا معجب جداً بإسماعيل صدقى !! وقولوا بقه اللى انتم عايزينه . الراجل مات وأظن ماليش من عظمه حتة .. صحيح ده كان راجل صريح وحتى بشهادة معاصرينه أنه راجل اقتصادى كويس وذكي ومش مؤمن بالجماهير ديه اللي هي بتصقف وتعمل مش عارف إيه .. الجماهير ديه اللي الواحد يقدر يدورها شمال ولا يمين زى ما هو عاوز .. بس إسماعيل صدقى فشل جماهيرياً رغم أنه كان من الأول مشترك في الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ واتنفى مع سعد زغلول لمالطة .

وهو اللي وضع مشروع تصريح ٢٨ فبراير ووافقوا عليه مع بعض التعديلات .. الموقف الثانى لإسماعيل صدقى أنه كان ضد حرب فلسطين ودخول مصر الحرب وقال لهم رايحين « تهببوا إيه » ؟ وفي الوثائق البريطانية بيان أنه كان ليه جلسات عاصفة في معارضة الدخول في هذه الحرب . ويسموه « عدو الشعب » .. ليه ؟ لأنه لغى دستور ٢٣ !! طب وهو دستور ٢٣ اللي عملته لجنة « الثلاثين » اللي سموها بعد كده لجنة « الاشقياء » وسعد بيحكم على أساسه (وهنا بقى التناقض) هو اللي جاب للبلد الاستقلال .. ده حتى عبد العزيز فهمى قال لهم ده ثوب فضفاض .. إلبسوا على قدكم ده واسع قوى .. ضيقوه حبتين يعني ..

لا .. الدستور وراء القرآن على طول ! واللي عطله يبقى عدو للشعب ، واللي حكم بيه يبقى باسلام .. والراجل قال عايزين أحزاب حاضر ، اعمل لكم حزب الشعب وعمل حزب .. عايزين انتخابات أزورها .. هه وأدى النتيجة ٩٠٪ .. طب ما هى إتعملت بعد كده خمس تسعات وإيه يعنى الفرق ؟ يفرق إيه إسماعيل صدقى عن غيره ؟ ورغم كده احنا بنسميه عدو الشعب دون غيره !

هناك برضه كتاب للدكتور « الفقى » عن مكرم عبيد وكان رسالة دكتوراه في بريطانيا وعجبنى جداً . هو من الحجم الصغير اللي أحنا بنحبه ، مش زى جماعه يقول لك ياه ده عمل رساله ٧٠٠ صفحة . فيها إيه معرفش .. المهم إن مكرم كان من ألمع ساستنا في التاريخ القومى بس كان بيتطلع زيه زى غيره أنه يبقى رئيس وزارة . وماحصلش علشان أسباب طبقية وطائفية وحاجات من النوع ده .. فقال نحكم من وراء الراجل « الأهبل » ده .. مدح فيه وزوق فيه وفي الآخر لما جه فؤاد باشا ينافسه ـــ قال أحطم الصنم اللى أنا صنعته .. حطموا بعض وخلخلوا الحياة السياسية لحد سنة ٥٢ ،

وحه الضباط وجدوها جاهزة . كانوا بيشتموا بعض ويضربوا بعض ، مصداقيتهم عند الناس نزلت .. آدى نموذج .
فيه برضه نماذج تانية .. « عدلى يكن » مريت عليه مرور الكرام واللى يحب يقرأ فى الكتب يقرأ . وأحمد حسين وحسن البنا . وبعدين قلت أن الانتماء السياسى كان له تأثير كبير .. وماحدش من الإخوان يقدر يقول على حسن البنا حاجة أو واحد وفدى ينتقد سعد مثلاً ، وهكذا . لكن فى أمريكا وأوروبا ينتقدوهم وبرضه ينتخبوهم فى الآخر .. لكن إحنا شعب « فراعنة » — عُباد أصنام .. إحنا اللى نصنع الصنم وبعدين نعبده !!

وأغرب من ده وده اللى بيأكلوا على كل الموائد وما أكترهم فى تاريخنا المعاصر .. فى الحكم أطبل له وأزمرله .. بره الحكم « يتعل أبوه » .. آه ده كان « وحش » .. ولسه قبل الجلسة ديه أنا كنت بأتكلم عن نموذج واحنا صغيرين ، كان مصطفى أمين هو اللى بيطبل للملك فى أخبار اليوم .. الفلاح الأول والعامل الأول والتاجر الأول والصحفى الأول .. إلى آخره . وحكى أن فيه جمل هرب من المدبح وراح على عابدين واستجار بمولانا فقال ماتدبحوهوش !!

المهم جيت مرة القاهرة فى الصيف وبعد يومين قامت الثورة . لقيت مصطفى أمين هو نفسه بيقول « قصة فاروق كاملة » .. ياراجل ده أنت لسه من أسبوعين كنت بتقول حاجة والنهارده بتقول حاجة تانية مختلفة خالص !!

وده نموذج وما أكتر النماذج .. اللى فى الحكم أحسن واحد .. ولما يمشى الأول يبقوا مكسوفين شوية وبعدين يقولك « مايعرفه الناس عن فلان » .. « ذكريات عن » .. « باشاوات وسوبر باشاوات » .. وهو كان منهم قبل كده !

الملاحظة الأخيرة ، إن التاريخ فيه اختلاف من غير شك ولا نستطيع أن نمنعه مادام المؤرخ طرف فى المسألة ديه .. بس نلاقيها شويه ونعمل إلتزام أخلاقى على الأقل . ولما يظهر إن فيه حاجات كنت غلطان فيها وظهرت وثائق مثلاً تغير من فكرتك تقول والله ياجماعة أنا كنت غلطان واعذرونى .. بس مايكنش فيه مكسب أو خسارة .. تكون قناعة وبس .. ودول كلمتين يمكن يفتحوا المجال للتفكير أو المناقشات ، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله .

المناقشـــة

(١) ا. نبيل عبد الفتاح :

العرض الذى تفضل به د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ورغم كمية السخرية والدعابات التى أطلقها ، قد أثار قضية ها. والنقطة الأولى التى أود الحديث فيها هى مسألة كيف يمكن منع أو على الأقل الإقلال من الميل والهوى الشخصى والتحيزات الأيديولوجية التى تظلل تقويم المادة التاريخية ؟ وهنا تظهر أهمية المنهج ونوعية الأسئلة التى يطرحها الباحث على نفسه فى بحثه ، وهى التى توجه عملية البحث والتحليل لأن السائد لدينا أن التاريخ عملية سرد للوقائع حول مشكلة أو ظاهرة ما ، ونظل نتناول ذلك بشكل الحكاية أو « الحدوتة » .. ونحن مولعون بالحكايات وبالسرد الروائى ، والمناهج التى تُستخدم عندنا ذات طابع لغوى أى طريقة فى العمل وليس بالمعنى المعرفى للكلمة . وهناك أمثلة كثيرة على التطور الحاصل فى التحليل التاريخى والمنهجى فى جامعات أوروبا وأمريكا . وهناك مثلا إنجاز شخصية عظيمة من البنائيين العظام وهو « ميشيل فوكو » فى كتابه عن تاريخ الجنون والمعاملة العقابية وأيضا كتابه عن تاريخ الجسد والذى يدخل بنا فى عالم من الفتنة الساحرة بالمعنى المعرفى ومستوى رفيع من الكتابة يبين كيف يمكن استخدام كل إنجازات التطور المنهجى والمعرفى فى الكتابة التاريخية .

وهناك ملاحظة قالها د . عبد الرحيم عن ميل الشعوب العربية للحكايات وأننا شعب عاطفى وأننا « فراعنة » وعباد للأصنام . وجهة نظرى أنه قد جانبه الصواب فى ذلك لأنه وضع صورة سرمدية للشخصية القومية ، وهذا فى رأيى غير صحيح لأن تكوين الشخصية متغير وتدخل فيه اعتبارات كثيرة ومعقدة .

النقطة الثانية هى تعامل ذوى الاتجاهات الدينية مع النص التاريخى أو الزعامة التاريخية . وهذا يقودنا إلى قضية تكوين المؤرخ وثقافته وضرورة خلق أو صناعة نظام التنشئة العلمية للباحث من داخل الجامعات أو مراكز البحث العلمى فى بلادنا ، لأن الميل والهوى فى إصدار الأحكام ناتج عن كون بعض الباحثين يستخدم التاريخ المصرى فى المعارك السياسية الجانبية . وهذا الصراع حول الماضى — للأسف — يتم بطريقة — إذا جاز استخدام التعبير « الجرامشى » — محاربة الماضى .. نحن نحارب قضايا الماضى فى المرحلة الحالية وتُستخدم الشخصية التاريخية أيضاً كجزء من السجال السياسى من خلال شرعية الانتماء لتيار ما . أى أنها تزيد من عمليات التنافس الداخلى داخل الزمرة أو الجماعة أو الحزب السياسى ، وحينئذ تتحول الشخصية إلى « مهنة » وهو أسوأ ما وصلت إليه الجماعة السياسية المصرية على الإطلاق ورمز من رموز تحللها ورخاوتها وتدهورها فى اللحظة الراهنة .

(٢) ا . حسن حافظ :

فى تقدير كبير استمعت إلى الأستاذ الكبير أحمد عبد الرحيم مصطفى . ولكن مع ذلك لا أريد أن أقسو فى عتابى عليه قدر قسوته على زعيمين بالذات .

لقد قسوت ياسيدى على سعد زغلول . ورغم أننى لا أنتمى لحزب الوفد ، ورغم اتفاقنا معك فى أنه لا قدسية لزعيم ولا قدسية لأى بشر فى أى حقبة من الزمان ، ولكن ما قلته عن سعد زغلول لا يلقى الضوء على أسباب اختيار الشعب لسعد زغلول ليكون زعيماً له . كذلك كان موقفك من مصطفى النحاس غريبا .

أما صدقى باشا ، نعم فقد ظلمه التاريخ ولكنه أيضا ظلم الشعب حين أتى بأكبر جريمة فى حق الشعب المصرى ألا وهى تزوير الانتخابات . ويكفى أن أول تزوير للانتخابات كان فى عهده حيث إن انتخابات ١٩٢٤ أسقطت يحيى باشا إبراهيم وكان رئيس الوزارة التى أشرفت على هذه الانتخابات .

ورغم ذلك فإن إسماعيل صدقى حل نفس المجلس (مجلس ١٩٢٦) عندما اتضح أن أغلبية نوابه لا يدينون بالولاء للقصر .

أى أن حل المجالس النيابية كان اختراع صدقى ولم يكن من صنع سعد أو غيره . وأنا أقول ذلك خشية أن يعتقد البعض أن تقديم

هذه « الفواكه » التاريخية بهذا الأسلوب الساخر قد مس صلابة سعد زغلول !!

كان رجلا كبيرا مسنا ومع ذلك اشتد أو كان يشتد عليه جميع أعضاء الوفد فلم يلن . وهذه وحدها كافية .

ثانياً : لم يقل أحد إنه كان تابعا للسراى أو الاحتلال .

ثالثاً : ربما كان فى التاريخ مساعدة له أكثر مما ينبغى ، إنما علينا أن نذكر حسناته مع سيئاته أيضا . وسعد زغلول الذى قاد ثورة الشعب بهذه الصورة لا يمكن أن يؤثر فى زعامته شىء مهما كان .

(٣) د . صلاح العقاد :

إن « التوازن » الذى تحدث عنه د . أحمد عبد الرحيم مصطفى كثيرا ما يقود التفكير لمن يريد الإنصاف .. ومن هذا المنطلق أرى أن فى عصر الحكم الشمولى تأييد المعارضة هو نوع من هذا التوازن . فكما أن الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى انتقد سعد من منطلق أنه يريد أن يواجه أسلوب التقديس ، فهنا ينطبق أيضاً على ما بعد ١٩٥٢ مع الفارق وهو أن الناس بعد ١٩٥٢ أصبحوا أضيق صدرا بالنقد . فمن هذا المنطلق استطيع القول بأن دراسة مرحلة ١٩٥٢ لا ينبغى أن تثير هذه الخلافات . ويبدو أن العقلية التاريخية تسيطر على المجتمع العربى والمجتمع الإسلامى .

قضية خلافة على ومعاوية استمرت تؤثر على انقسام المسلمين فترة طويلة . ومن الغريب أنه حتى اليوم تؤثر قضية سعد والنحاس .. وكثيراً ما قلت للزملاء فى حزب الوفد إنه ليس بالتاريخ يحيا الوفد ، ولو اعتمد الحزب على التاريخ فلن يكون له رسوخ سياسى ، وإنما عليه بمواجهة المشكلات المعاصرة . فهذه العقلية التاريخية تثير « نحن » لا مبرر لها كتلك التى نشبت بين الزميلين د . عبد العظيم رمضان ود . عبد الخالق لاشين فأنا لا أجد مبررا لهذا الخلاف العنيف لأن الخلاف حول تقييم سعد غير الخلاف حول المذكرات . ويبدو أن شيئا من الخلط قد تم بين الموضوعين .

على أى حال هذا ليس موضوعنا الآن . إنما هناك بعض الجزئيات التى أريد أن أناقشها أو أثيرها مع زميلى د . أحمد عبد الرحيم مصطفى :

أولاً : قوله إن حزب « الكتلة » أو انشقاق مكرم عبيد قد أطاح بالنحاس . وأنا لا أوافقه فى ذلك . فربما كان انشقاق أحمد ماهر والنقراشى أشد خطورة على النحاس من انشقاق مكرم عبيد . ولذلك أنا أعتقد أن مكرم هو الذى خسر فى ذلك .

ثانياً : ما قاله حول أن هناك أقاويل على أن النحاس كان « أهبل » أو شىء من هذا القبيل فهذا غير ممكن .. كيف يصل النحاس إلى هذه المكانة ويُنتخب عام ١٩٢٧ من قبل الحزب ليصبح خليفة لسعد برغم وجود منافسين أقوياء وأثرياء مثل فتح الله بركات باشا ، ولم يكن النحاس ثرياً . ومع ذلك ليس ذلك وحده هو الدليل ، وإنما الدليل أن الناس كانت تحب السخرية وروح الفكاهة المصرية معروفة وما يطلقونه على زعمائهم ليس إلا من قبيل الدعابة .

ثالثاً : لقد قرأت مذكرات محمد حسين هيكل ولا أذكر أنه روى قصة محافظ الإسكندرية ومقابلة روميل . وما أذكره أن النحاس قد أرسل رسالة إلى عبد الخالق حسونة محافظ الإسكندرية فى ذاك الوقت وقال له إذا وصل روميل إلى الإسكندرية فلا تقاوم وسلم له المدينة .. هذا هو ما أذكر أننى قرأته فى مذكرات محمد حسين هيكل .

رد د . أحمد عبد الرحيم مصطفى على التعقيبات :

ماهر والنقراشى عندما خرجا من الوفد عام ١٩٣٧ ألفا حزباً . أما مكرم فقد نهش فى النحاس وأصدر الكتاب الأسود وشاركت السراى فى توزيعه وكانت العملية بشكل بوليسى . و « مكرم كان قويا جدا بشخصه وربما يكون هو المسئول عن انتخاب النحاس رئيسا للوفد عام ١٩٢٧ بعد وفاة سعد زغلول .

ما يقدرش مكرم يكون الراجل الأول يبقى الراجل الثانى ويشغل النحاس بحبل ويحكم من ورا الستارة .. مكرم كان بيقول لنفسه :

:ليه ما اكونش رئيس وزارة ؟ كان فيه فى مصر قبل كدة نوبار باشا وبطرس غالى باشا .. كان مكرم طمعان فى هذا .. طموح البشر ! خصوصا السياسيين الله يلعن معظمهم ! طموحهم لا يقف عند حد . وحتى فيما يتعلق بشعبية الناس ، إحنا كنا نسمع أنه راجل محبوب .. ليه ؟ .. علشان إحنا بنحب « الولى » والنحاس كان راجل درويش .. والنحاس شايفينه زى الشيخ اللى بنروح نزوره ونقيد له شمعة ونقوله : والنبى نجح لى ابنى .. وحاجات من ديه !

وبعدين حتى لما مات النحاس صدفة ، واختاره ربنا يوم ذكرى وفاة سعد ، راحوا يصلوا عليه فى جامع « الكخيا » لكن الإخوان حبوا وقتها يعملوا دوشة فشالوا النعش وراحوا بيه الحسين وتصدى لهم الأمن . فالناس بقت تقولك ده هاجج من الظلم علشان يروح لحبيبه « الحسين » !!

روح أنت قول الكلام ده لواحد انجليزى ولا أمريكانى .. حيقلع اللى فى رجله ! .. حبيبه أيه وبتاع إيه ! ما هو مات خلاص !

وعايزنى أقيمه فى ضوء أعماله ! ده حتى سنة ١٩٤٢ راح عمل نفسه بيزور عبد الرحيم القناوى فى « قنا » .. وهو وأمين عثمان طابخين الموضوع مع الانجليز ! قالوا له روح قنا وإحنا حنجيبك .. والناس قالوا وقتها ده راح دعا عند عبد الرحيم القناوى واستجاب لدعوته ورجع الحكم !!

والناس طبعاً بتصدق ! وده جزء من الدعاية السياسية .. يقول الناس عليه راجل « مبروك » وده راجل « بركة » ! كان أنا كنت بأروح النادى السعدى وألاقى الشباب أول ما يلمحوه عايزين يجروا يبوسوا إيديه .. يا أخى تبوسها على إيه ؟! وهكذا ... حكايات كتيرة وكفاية كدة وشكراً .

د . أحمد عبد الله :

على ذكر الزعماء والتحيزات الحقيقية إننى أود أن أضيف ملحوظة :
أتقدم بالشكر لثلاثة وجهات نظر « متحيزة » موجودة فى القاعة ومجسدة فى أشخاص بعينهم ولكنها آثرت ألا تفصح عن نفسها . وجهة النظر الأولى هى للسفير أحمد ماهر ، ووجه النظر الثانية هى للدكتورة منى مكرم عبيد ، والثالثة للدكتورة هدى جمال عبد الناصر . أشكرهم لعدم مشاركتهم فى النقاش لأن ضبط التحيزات تضحية بشرية مثلى ! والآن سأعطى الفرصة للدكتور عبد العظيم رمضان للتعقيب رغم عدم جلوسه فى الصالة ووجوده معنا على المنصة وذلك بناءً على طلبه .

د . عبد العظيم رمضان :

الحقيقة وأنا أستمع إلى أستاذى د . عبد الرحيم تأكد لدىّ تصور حرصت كثيراً ألا أفصح عنه حتى فيما بينى وبين نفسى ، وهو أن القوى السياسية التى تتصارع فى مصر هى نفس القوى السياسية التى كانت موجودة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وأضيف إليها القوى الجديدة (قوى ثورة يوليو) . لأنه فى بداية هذه الندوة — وأنا لم أحضر حفل الافتتاح لأننى كنت بالخارج (بالاتحاد السوفييتى) — عرفت أن الأستاذ فتحى رضوان هاجم سعد زغلول هجوماً شنيعاً واتهمه بالخيانة واستدل بمذكراته وزعم أنها نُشرت وفيها جزء يبرهن على خيانته .. إلى آخره . وفتحى رضوان هو من مدرسة الحزب الوطنى التى هى أقدم المدارس فى العداء للوفد . فكانت مظاهرة غير معقول أن تخرج من ندوة موضوعية ضد زعيم وطنى . ثم كانت كلمة أستاذى أحمد عبد الرحيم مصطفى وكان يعبر بها عن القوى المناهضة للوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما زالت آراؤهم كما هى ، حتى الكلام عن تأليه سعد زغلول . وأنا أقول إن السلطة لم تجعل من سعد إلهاً ولكن الشعب هو الذى « ألهه » . والشعب المصرى ليس له غير إله واحد هو الله الواحد القهار . ولكن يفعل ذلك كجزء من الحركة الوطنية لكى يدعم « الزعيم — الإله » فى مواجهة الاستعمار . وقد حدث هذا مع عبد الناصر فى أعقاب أكبر هزيمة فى تاريخ مصر (هزيمة يونيو ١٩٦٧) . فقد خرج الشعب المصرى بأكمله ليعيد عبد الناصر ويتمسك به ، لا من أجل عبد الناصر نفسه ولكن كتأكيد لرفضه الهزيمة .

إذن تأليه الشعب المصرى للزعيم كان تأليها واعيا وليس تأليها غبياً ، وليس تأليه جماعة الدراويش ، ولكنه جزء من الحركة الوطنية .

ثانياً : عندما تكلم د . عبد الرحيم عن حسن يس كزعيم للشباب فى هذا الوقت (قال أنه « يقبض ») فما أبعد ذلك عن سعد زغلول أو النحاس . فعندما سافر سعد لمفاوضة الإنجليز كان وراءه الشعب المصرى وكان أعضاء الوفد ينفقون على أنفسهم من مالهم الخاص لأنهم كانوا من الأعيان ، و لم تكن هناك سلطة أو حكومة تنفق عليهم . وعندما وقف الناس فى ميدان عابدين يهتفون « إما سعد أو الثورة » لم يكونوا يتقاضون أموالا أو نقودا لقاء ذلك !!

تقديم الحوار المفتوح بين

د . عبد العظيم رمضان ود . عبد الخالق لاشين

« حول المعركة التى دارت بينهما على صفحات الصحف بخصوص تقويم دور الزعيم سعد زغلول »

(٥) د . أحمد عبد الله :

ننتقل إلى الجانب الثانى من مناقشة اليوم وهو ذلك المتعلق بالذى صار والذى كان حول مذكرات سعد باشا . فحضراتكم جميعاً على علم بالجدل مضموناً ولغة على صفحات الوفد والجمهورية والهلال . ولا شك فى أن مثل هذا الموضوع إنما يشكل جانباً من جوانب القضايا العامة التى يجب أن تناقش فى هذه الندوة .

وقد تطرق إليها البعض فى أوراقهم التى نناقشها هنا خصوصا فى الجزء الخاص بقضية استخدام الصحافة للتاريخ أو استخدام التاريخ فى المعارك السياسية الراهنة .

الجانب الآخر للقضية هو الذى افتتحناه بورقة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى والذى يتعلق بزعيم بعينه ــ زعيم الثورة الوطنية عام ١٩١٩ سعد باشا زغلول ــ والجدل الذى ثار بعد طبع مذكراته . والذى يلاحظ هنا هو أن الكتاب الذى ألفه د . لاشين لم يثر من الجدل مثل الذى ثار بعد طبع المذكرات التى أشرف على تحقيقها د . عبد العظيم رمضان . وفى تصورى أن هذا الجدل إنما يدل على جانب هام للمسألة ، وهو أننا لم نعد بمعرض وجهة نظر واحدة فى الموضوع وإنما أصبحت أمامنا وجهتان للنظر . ووجود أكثر من وجهة نظر إزاء أى موضوع من أى نوع سياسى أو فكرى أو مستقبلى إنما يتحدى قدرات من يتصدون لمثل هذه الموضوعات : هل ينسجم الناس مع سيادة وجهة نظر واحدة فقط فلا تكون هناك معارك ولا مجادلات ــ ويادار ما دخلك شر ــ أم أن الناس فى مجتمع بعينه لهم القدرة على التصدى لأكثر من وجهة نظر والتعامل مع أكثر من رأى فى الموضوع الواحد ؟

موضوع مذكرات سعد باشا ليس قضية شخصية بين د . رمضان وبين د . لاشين . هذا برغم أن حدة الجدل الذى ثار على صفحات الصحف قد جعلت له أبعاده الذاتية سواء فى اللغة المستخدمة بواسطة الطرفين أم بالمؤثرات التى انطبعت لدى الآخرين .. لدى أمثالى والكثيرين مثلى .

تلك قضية عامة وذاك ما كنت ألح عليه عند دعوتى للأستاذين الكريمين للمشاركة فى هذا الحوار ، إن كلا منهما مُلتزم أن يدلى بدلوه لصالح المصلحة العامة . ومن حيث إن التاريخ هو المستقبل فى تصورنا فإن تناولهما للقضية على غير النحو الصحيح قد يعنى أنهما يهدمران بعض الأحجار فى بناء المستقبل . ومن هنا الإلحاح الشديد على عقد هذه الجلسة ، حتى أننى راهنت على نجاح الندوة كلها بنجاح هذه الجلسة بالذات . وحين رفض أحد الأساتذة بشدة المشاركة فى هذا الحوار ، كان إلحاحى الشديد عليه بأنه ليس لديه اختيار من زاوية المصلحة العامة . وبهذا المنطق وبتلك الروح أدعو الأستاذين الكريمين للإدلاء بدلوهما فيما ثار بينهما من جدل آملاً بل واثقاً أنه سيكون لديهما التقدير بأننا فى محفل علمى ، وأن هذه القاعة لا تحمل اسم الوفد ولا الجمهورية ولا الهلال ولا حتى صوت العرب !

والسؤال المطلوب الإجابة عليه يوجز فى عبارة واحدة :

إلامَ الخُلْـــــفُ بينكـــــمُ إلامَ

وهـذى الضجـة الـكبرى عـلامَ ؟

- **الرد الشفوى**

للدكتور عبد العظيم رمضان :

يجب أن أعترف بأننى قد اعترضت اعتراضا شديداً على عقد هذه المناظرة ، ولم أقبلها إلا لسببين :

أولا : حبى للدكتور أحمد عبد الله ورغبتى فى تشجيعه باعتباره من الباحثين الجدد الموضوعيين الذين يستحقون الاحترام .

ثانيا : أننى خشيت أن أتهم بالتعالى عن قبول مثل هذه المناظرة أو هذه المناقشة . والسبب الرئيسى فى كراهيتى أو رفضى لمثل هذه المناظرة هو أننى أعتقد أن ميدانها ليس هو هذه القاعة وإنما ميدانها هو اللجان العلمية مثل لجنة ترقية الأساتذة .

لأن هذا ليس خلافاً فى وجهات النظر وإنما هو خلاف علمى — خلاف علمى من أسهل ما يمكن حسمه . أما الخلاف فى وجهات النظر فمن الصعب جداً التوصل إلى حله . والذى حدث هو خلاف علمى وليس خلافا فى وجهات النظر . ولكى أفرق بين الاثنين فلا بد وأن نتفق أولاً على الحقيقة ثم بعد ذلك يمكن أن نختلف فى تفسيرها وتأويلها . وكمثال للتبسيط — أننى أتفق مع د . لاشين على أن « فلانة » محجبة .. هذه حقيقة . ولكننا نختلف فى أننى أقول عنها إنها « رجعية » ، وهو يقول عنها « متدينة » . إذن الاختلاف هنا قائم على الحقائق .

ولكن إذا لم تكن هناك حقائق ، فعلام الاختلاف إذن ؟

فى مقدمة كتاب المذكرات توقفت كثيراً عند مناقشة كتاب د . عبد الخالق لاشين ، وهو الكتاب العلمى الوحيد فى مصر الذى صدر ضد سعد زغلول . ونحن نعرف فى منهج البحث العلمى أن كل بحث يشكل مراجعة على كل ما سبقه من بحوث وعليه أن يختلف معها أو يتفق . ولذلك كان لزاماً علّى أن أتوقف أمام هذا الكتاب احتراماً لجامعة عين شمس التى نوقش فيها وبما يمثله هذا من مخاطرة . وفى كتاب المذكرات أكثر من تسعين صفحة أناقش فيها كتاب د . لاشين . ولقد التزمت بالمنهج العلمى فى ذلك وأثبت بالوثائق صحة ما اختلفت معه فيه . وكنت أتوقع أن يتقدم د . لاشين مشكوراً لمناقشتى فيما كتبت .. ولكن فوجئت بدلاً من الحوار بمجموعةمن الشتائم وسيل من السباب وجهه لى د . لاشين ، ولم يحدث أى نقاش أو نقد لأى من النقاط التى أثرتها . وكان يمكن أن أتجاوز عن هذا لولا أن الأستاذ جلال السيد قد نقل من مجلة « الهلال » فقرة ونشرها فى جريدة « الجمهورية » يوم الخميس (العدد الأسبوعى الذى يوزع نصف مليون نسخة) .. ولولا ذلك لما فكرت فى الرد على د . لاشين . وسوف أحدد وجهة نظرى فى نقاط لأبين هل كنت على خطأ أم صواب :

أولاً : لقد رمى د . لاشين سعد زغلول بالمسلك المزدوج (راجل بيوشين) فهو يتعامل مع الشيخ محمد عبده وهو معاد للخديو عباس وفى نفس الوقت يتعامل مع الشيخ على يوسف وهو من أنصار الخديو .

ويرجع تاريخ هذه الرواية إلى عام ١٨٩١ قبل أن يتولى عباس حلمى الحكم وبالتالى لم يكن على يوسف مقربا من القصر ولم يكن له أية صلة به فى ذلك الوقت . أما موقف سعد زغلول من على يوسف فى ذاك الحين فقد كان موقفا وطنيا لأنه لم تكن هناك سوى جريدة واحدة فقط وهى جريدة « المقطم » (جريدة الاحتلال) ولم تكن هناك جريدة تتحدث باسم الحركة الوطنية آنذاك . وعندما ساهم سعد فى إنقاذ جريدة « المؤيد » من الخطر ودعمهما من ماله الخاص كان يعمل وقتها بالمحاماه .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

ثانيا : اتهم سعد زغلول بأنه سافر مع الخديو عباس إلى القسطنطينية ووقع معه على عريضة ضد الاحتلال البريطانى وهو يعلم أنها نفاق واستند فى ذلك إلى كتاب كرومر « مصر الحديثة » وأعود أنا إلى كتاب كرومر فلا أجد فيه شيئا مما ذكره د . لاشين . وكل ما قاله فى ذلك أن هناك شيخاً من الشيوخ قال إننى أعلم أن هذه العريضة لاقيمة لها ورغم ذلك فسوف أوقع . وقد أخذ د . لاشين هذه الرواية ونسبها إلى سعد زغلول .. ولم يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

ثالثاً : يقول د . لاشين إن سعد زغلول عندما عُين ناظراً للمعارف تخلى عن الجامعة ولم يدعمها .. ومن المعروف أن سعد باشا كان من مؤسسى الجامعة . وقد استند د . لاشين فى هذا إلى شخص اسمه « كاننجهام » فى كتاب له باسم "Egypt Today" .

ولقد أثبتُ أن هذا الكلام غير صحيح وأن سعد زغلول قد تبرع بثلاثة أمثال مجموع التبرعات التى جمعت لإنشاء الجامعة ومقدارها ٢٦ ألف جنيه . وأثبت أيضا أن عدم تدخل سعد زغلول فى شئون الجامعة لم يكن تخليا عنها ، ولكنه متفق مع المنهج الليبرالى والذى كان يطالب دائماً بابتعاد الحكومة عن مسألة التعليم .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

رابعا : فى الحديث عن تعريب التعليم قال د . لاشين إن محاولة سعد لتعريب التعليم هى فى الحقيقة سياسة إنجليزية . وفى نفس الوقت تقول إن التعليم الابتدائى تحول بنسبة مائة فى المائة إلى اللغة الإنجليزية والتعليم العالى بنسبة ٩٦ ٪ تحول أيضاً إلى اللغة الإنجليزية !!

وحينما يأتى سعد زغلول ليعرب التعليم يتهمه بأنه يمثل السياسة الإنجليزية مع العلم أن مذكرات سعد زغلول تورد نصاً لحوار حول المسألة التعليمية ونفهم منه أن سعدا كان مع سياسة التعريب والطرف الآخر معها ولكن بالتدريج .. ود . لاشين أيضاً يتجاهل هذا ولا يرد .

خامساً : تزيد ميزانية التعليم فى عهد سعد زغلول إلى الضعف فيقول د . لاشين إن الحكم ليس على الزيادة الكمية ولكن الحكم على مقدار ما دفعه التلاميذ في المدارس .. فأقول له : إن زيادة التلاميذ تعنى زيادة ما يدفعون ونحن حين نحاسب أية حكومة على سياستها التعليمية نحاسبها على مقدار ما تقدمه للتعليم فى ميزانيتها .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضا .

سادساً : اتهم د . لاشين سعد زغلول بأنه أعد مشروعا لإلغاء المجانية فى المدارس الابتدائية والعالية . ويُفهم من هذا أن التعليم فى هذا الوقت كان مجانيا ثم حاول سعد أن يُلغيه !!

فى حين أن التعليم فى هذه المدارس وباعترافه هو نفسه كان تعليما بمصروفات .. فأين هذا المشروع الذى قدمه سعد ؟ ولا يجيب د . لاشين على ذلك .

سابعاً : سعد زغلول زاد ميزانية البعثات إلى سبعة أضعافها ، فيرى د . لاشين أن هذه سياسة إنجليزية على أساس أن ٨٠ ٪ من المبعوثين يذهبون إلى انجلترا . فأرد عليه بأن من يتعلمون فى الخارج على نفقتهم الخاصة كانوا يفضلون انجلترا عما سواها . ثم لماذا لم تدفع الحكومة الإنجليزية مصاريف هذه البعثات طالما أن هذه هى سياستها ؟ ولماذا لم تزد هذه الميزانية إلى الضعف طالما أن هذا يخدم مصالحها ؟! وعلى ذلك لا يجيب د . لاشين أيضاً .

ثامناً : يقول د . لاشين أن مدرسة القضاء الشرعى ــ التى ظلت مطلباً شرعياً للحركة الوطنية المصرية ــ كانت فكرة كرومر . وابحث عن هذا فى كتاب كرومر فلا أجد أية إشارة لذلك .. ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضاً .

تاسعاً : سعد زغلول كناظر للمعارف نزل لأول مرة للجمعية التشريعية وقام بالرد على النواب فيما يثرونه عن التعليم . وبدلاً من أن يُحمد له ذلك لأنه احترم السلطة الشعبية ، يقول د . لاشين أنه يُريد أن يوهم بأن هناك حكومة وبرلماناً لكى يلهو الشعب المصرى عن طلب الدستور !!

إذن ماذا يفعل سعد زغلول ؟ فهو إذا احترم السلطة الشعبية لا يعجب أحداً ، وإذا تجاهلها لا يعجب أيضا !! .. ولم يرد د . لاشين على ذلك .

عاشراً : يكتب د . لاشين عن نقل سعد زغلول من وزارة المعارف إلى وزارة الحقانية ويقول إن هذا كان لضرب الحركة الوطنية !! .. وأثبت له أن سعد زغلول كان معترضاً على إعادة العمل بقانون المطبوعات وليس من المعقول أن تأتى سلطة الاحتلال بوزير للعدل يعترض على قانون من صنع الاحتلال نفسه ... ولا يرد د . لاشين على ذلك أيضا .

أخيرا : يقول د . لاشين أن سعد زغلول قد أيد الإجراءات التى اتخذت ضد محمد فريد فى القضية المعروفة .. وأحاول أن أثبت له أن سعد زغلول كان فى الصعيد ولم يحضر هذه المناقشات ، والمذكرات تثبت هذا الكلام .. فلا يرد د . لاشين على ذلك .. وكل ما رد به د . لاشين هو أننى حولت الجامعة إلى « بوتيكات » ولم أدر كيف تحولت الجامعة على يدى إلى بوتيكات ؟! ثم يقول إننى

دخلت الجامعة من الباب الخلفى .. ولست أدرى كيف ذلك أيضاً ؟! فكلنا يدخل الجامعة بعد حصوله على الثانوية ، ولا أعرف باباً غير ذلك لدخول الجامعة .. وقد انهال د . لاشين بالسباب والشتائم والإهانات التى كنت أربأ به أن ينزل إليها .. وهذا هو ما جعلنى فى البداية لا أوافق على هذه المناظرة لأن محل نقاش هذه الأمور يكون فى لجنة علمية وليس فى ندوة عامة .. ولولا إلحاح د . أحمد عبد الله لما قبلت ذلك . وشكـــراً

ملحوظـــة :

● لم يرد الدكتور عبد الخالق لاشين على ملاحظات الدكتور عبد العظيم رمضان . كذلك لم يشر إلى موضوع مذكرات سعد زغلول بطريقة مباشرة . لكنه قام بقراءة ورقة أعدها حول منهجية البحث التاريخى . فكان ذلك خروجا عن موضوع الجلسة ودخولا فى الموضوع العام للندوة . وقد تم ضم هذه الورقة إلى أعمال الندوة ونشرت فى القسم الأول من هذا الكتاب (المحرر) .

ثامنـــا

كتابة تاريخ الطبقات والحركات الاجتماعية

(١) ا . طه سعد عثمان :

الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية

(٢) ا . عطية الصرفى :

العمال والفلاحون يواجهون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية

(٣) د . سيد عشماوى :

ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ الحركات الفلاحية فى مصر ١٩١٩ ــ ١٩٥٢

(٤) ا . أحمد صادق سعد :

حركة الجماهير التلقائية فى المنهج المصرى لكتابة التاريخ المعاصر (مع التركيز على فكر طارق البشرى)

(٥) ا . طارق البشرى :

الصراع الفكرى وأثره فى الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ (دراسة فى بحث أحمد صادق سعد المقدم إلى الندوة)

(٦) المناقشـــة

الالتزام والموضوعية
فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية

طه سعد عثمان

مقدمة

فى البداية لا بد من الإشادة بالجهد المشكور الذى قام به القائمون على هذه الندوة ، التى لم يطرق موضوعها من قبل وهو « الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ — ١٩٥٢ » .

وإذا كان هذا مطلوبا بإلحاح فى كتابة تاريخ مصر المعاصر بشكل عام ، فإنه فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية أكثر إلحاحا ، خاصة وأن عنصرا أساسيا فى التزام وموضوعية كتابة تاريخها المعاصر يوشك على الانقراض وهم النقابيون القدامى وزعماء العمال الذين عاصروا وشاركوا فى حركة الطبقة العاملة المصرية وتحركات العمال وكفاحاتهم فى الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات من هذا القرن وحتى يوليه ١٩٥٢ ، وهؤلاء وحدهم هم الذين يستطيعون عن طريق شهاداتهم على العصر أن يعطوا من التفاصيل ومن شرح الظروف بطريقة تعطى لكتابة التاريخ حياة وتؤصل موضوعيته ما لا يستطيع غيرهم أن يقدمه ، هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المكافحين أيضا لديهم من الوثائق — البيانات والبرامج والنشرات والمجلات وغيرها إلخ .. — ما يكمّل ثنائية المصداقية الأساسية فى موضوعية كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولأن كثيرا من القادة العماليين قد فارقوا الحياة ، وبعض من لا زال حيّا لا يستطيع أن يعطى لظروفه الصحية ، ومع التسليم بأن الكثير من الوثائق المتصلة بتاريخ الطبقة العاملة المصرية قد صادرها البوليس أو استولى عليها أثناء حملات التفتيش والقبض والاعتقال والسجن المتكررة التى تعرض لها هؤلاء المناضلون ، إلا أنه يمكن بالجهد والمثابرة الحصول على شهادات معاصرة ووثائق تؤثر إلى حد كبير فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية وإنارة كثير من الدروب والمتاهات التى تعيق الوصول إلى الالتزام والموضوعية ، وحتى يضيق الطريق بقدر الإمكان أمام الكتابات الإنشائية والاستنتاجات الشخصية فى موضوع يؤدى فقدان العلمية فيه إلى أضرار كبيرة فى حاضر الطبقة العاملة ومستقبلها .

وإنى لأعيد تكرار الشكر لكل من ساهم فى الإعداد لهذه الندوة وإنجاحها لأنى أرى أن أحد نتائجها — إذا حظيت بالإعلام المناسب — تشجيع المكافحين القدامى على تقديم ما لديهم من مذكرات ووثائق وكتابة شهاداتهم على العصر ، وهنا أعترف بأننى شخصيا رغم ما قدمت من كتابات عن الطبقة العاملة المصرية ، أعترف بأننى قد قصّرت ، لأنى لم أقدم كل ما لدى ، ولم أكتب كل ما عندى ، ولهذا فإنى عقدت العزم على أن أبدأ فى وقت قريب فى تجميع كل ما لدى واستكمال ما سبق أن بدأت فيه لتقديم كل ما يمكننى تقديمه لأبناء الطبقة العاملة المصرية وللباحثين المهتمين بتاريخها وإنى فى نفس الوقت ، أعتبر أن أحد إنجازات هذه الندوة قبل أن تبدأ هو دفعى إلى الكتابة ، وأثق أن الكثيرين سوف تكون هذه الندوة حافزا لهم لتقديم ما لديهم .

وإذا عدنا إلى الموضوع الأصلى للندوة ، فلا بد من الاعتراف بداية بأن تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها الكفاحية فى مختلف الميادين ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لم يحظ حتى اليوم بالعناية التى تتفق مع دور تلك الطبقة فى المجتمع المصرى ودرجة فعاليتها وتأثيرها فيه ، وخاصة منذ بداية القرن العشرين .

وليس فيما قلت إنكار للجهد الذى بذله الكثيرون ممن قدموا رسائل علمية أو كتبا أو كتيبات أو حتى مقالات تتصل بتاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ولكنى أريد أن أقول إن هذا الجهد الفردى والمتفرق وحتى مع استمراره على نفس المنهج ، فإنه لن يؤدى إلى ما يمكن أن نسميه بحق « تاريخ الطبقة العاملة المصرية » ، لأنها سوف تكون لبنات متفرقة ذات فائدة

حقيقية ، ولكن وضع تلك اللبنات بطريقة وكيفية تنتج الصرح الشامخ الذى نريده ، لا يمكن أن يتم إلا نتيجة جهد جماعى تقوم به هيئة تضع ذلك ضمن أولوياتها ، مثل الاتحاد العام لنقابات العمال أو إحدى أقسام التاريخ بجامعاتنا المصرية أو هيئة علمية تنشأ خصيصا لهذا الغرض .

إن كتابة التاريخ ليست ترفا ثقافيا ، لأنها علم معرفة الماضىّ ، ومن ليس له ماض لا حاضر له ، ومن لم يفهم حاضره فى ضوء ماضيه لا يستطيع أن يحقق أو حتى يرسم مستقبلا أفضل ، ولهذا كانت الحاجة شديدة إلى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية باعتبارها صانعة الحياة والعمود الفقرى للتقدم وكانت الحاجة أشد إلى الالتزام والموضوعية فى كتابة ذلك التاريخ .

إن جميع ما كتب عن الطبقة العاملة المصرية وتاريخها — فيما عدا النذر اليسير الذى لا يدخل ضمن الفترة الزمنية لهذه الندوة — قد وقف عند عام ١٩٥٢ ، وترتيبا على ذلك يرى البعض أن هذه الفترة قد أخذت حظها وكفاية من التسجيل . من التأريخ والدراسة ، وبالتالى فعلينا أن نتجه إلى الفترة التى بدأت من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وفقط .

إلا أننى أرى أن فترة الأربعينات وبداية الخمسينات ما زالت فى حاجة إلى عشرات أضعاف ما كتب ، لكى نستخلص الدروس المستفادة لحاضرنا ، ولنضع حجر الأساس لبناء مستقبل سعيد لمصر بجميع فئاتها وطبقاتها الكادحة على أساس علمى ، مستفيدين من الإنجازات ومطورين لها ، ومتخلصين من الأخطاء ومتفادين لها فى المستقبل .

وفى هذه الورقة سوف أتعرض لجانب واحد فقط من شعب كتابة التاريخ المتعددة ، وهو كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، وفق التحديد الزمنى للندوة وحتى ١٩٥٢ ، محاولا المساهمة فى الموضوع الأساسى وهو « الالتزام والموضوعية » فى كتابة التاريخ :

● الالتزام بهدف أساسى يراد تحقيقه من وراء كتابة التاريخ ، وهو خدمة الطبقة العاملة المصرية ، والكشف عن دورها الحقيقى والكامل فى المجتمع ، وإزالة كل ما حاول أعداؤها إلصاقه بها من نقائص دون تضخيم فى الإنجازات أو طمس للنقائص .

● الالتزام بمنهج علمى سليم لتحقيق هذا الهدف ، يعتمد على الأسلوب العلمى فى رصد الأحداث وتفاعلها مع الظروف التى وقعت فيها والمحيطة بها ، مع الحياد الكامل وعدم التحيز — قدر الإمكان — حتى لو كانت الحقائق تخالف فكرية الكاتب .

● الالتزام بتقديم المعلومات والوثائق التى يمكن الحصول عليها كاملة دون إخفاء بعضها أو إجتزاء بعضها أو لّى عنق مضامينها للخروج بنتيجة معدة سلفا .

● الالتزام بالبحث الجاد عن وجهات نظر الاتجاهات الفكرية المختلفة والمدارس المختلفة الكفاحية — وهى حقيقة لا يمكن إنكارها — تفاديا للخروج عن الموضوعية تحت دعوى الدفاع عن مواقف تيار معين ، وإذا كان من الجائز كتابة تاريخ تيار فكرى معين ومساهماته الكفاحية ، فإنه يلزم أن يذكر ذلك صراحة منعا للخلط بين الجزئىّ وهو تاريخ التيار الفكرى والعام وهو تاريخ حركة الطبقة العاملة .

● الالتزام بفكرية الطبقة العاملة كمرشد لتحليل حركتها صعودا وهبوطا ولتتبع نمو وعى الطبقة العاملة بذاتها ونمو فكرها الطبقى وتصاعد أو هبوط حركتها الكفاحية وأسبابها .

● الالتزام ببذل الجهد للبحث عن المعلومات الصحيحة والتأكد من سلامة مصادر المعلومات ، والاعتماد بصفة أساسية على الوثائق والمراجع الجيدة الشهادات المعاصرة وإخضاع كل ذلك للتحليل العلمى .

● التعمق فى دراسة وفهم الظروف التى صاحبت حركة الطبقة العاملة المصرية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتفاعل الأحداث فى تاريخها ، وارتباط حركة الطبقة العاملة بحركات الفئات والطبقات الأخرى سواء الحليفة أو المعادية للطبقة العاملة .

وسوف أتعرض هنا لبعض الكتابات السابقة والمرتبطة بالطبقة العاملة المصرية مع بعض الملاحظات عليها ، ثم التحدث عما أراه ضروريا الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية بالتزام وموضوعية .

وآمل أن أكون بهذا قد قدمت جهدا للمساهمة فى إنجاح هذه الندوة ، التى أرى أن لها من الأهمية ما يجعلها نقطة إنطلاق هامة فى بناء شامخ وعلمى لكتابة تاريخ مصر المعاصر .

الكتابات السابقة

صدر ونشر حتى الآن عديد من الكتابات التى تتصل بالطبقة العاملة المصرية فى صور متعددة ، منها ماهو وثائقى ومنها ما هو تسجيلى ومنها ما نشر فى كتب وكتيبات بأقلام العمال ومنها كتابات تأريخية ومنها شهادات معاصرة فى صور مذكرات للقادة العماليين ما نشر منها وما لم ينشر .

وسوف أتعرض هنا لنماذج فقط من بعض تلك الكتابات ، معترفا بأن هناك كتابات عديدة لم أتعرض لها ، لا إهمالا ولا تقليلا من شأنها ، ولكن لأنها لم تصل إلى يدى ، وما وصل إلى يدى منها لا يسمح المجال بالحديث عنه كله .

الكتابات الوثائقية :

من الكتابات السابقة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية ما يمكن تسميته بالكتابات الوثائقية ، وهى التى تعتمد فى الأساس على تقديم مجموعة من الوثائق بهدف أساسى هو تقديم المادة الخام التى يمكن بواسطتها للباحث أو المؤرخ أن يكوّن منها لبنات يربطها ببعضها ويربطها أيضا بالوثائق والكتابات الأخرى ثم يستعين بعد ذلك بعلمه وقدرته على تحليل الظروف التى صدرت فيها تلك الوثائق ليخرج للقارىء قطاعا كاملا ومتناسقا وسهل الاستيعاب من خريطة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

وفى هذا النوع من الكتابات يقدم المؤرخ لكتاباته برؤيته لتلك الوثائق والأهمية التى من أجلها بذل ذلك الجهد للحصول عليها ، ثم يوضح الكاتب هدفه من تقديمها ، كل ذلك فى صفحات ويبقى بعد ذلك الجزء الأكبر من الكتاب متضمنا فقط نصوص الوثائق .

ومن أمثلة تلك الكتابات الوثائقية ، كتاب الدكتور رؤوف عباس حامد « الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ـــ ٩٢٤ـــ ٩٣٧ » حيث نجد أن تقديم الكاتب يقع فى اثنتين وستين صفحة فقط ، بينما باقى صفحات الكتاب الثلاثمائة هى نصوص للوثائق البريطانية ، التى هى فى مجملها تقارير أو مذكرات أو رسائل بين الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر من عسكريين ومدنيين أو دبلوماسيين .

وعلى الرغم من القطع بصحة هذه الوثائق من باب الثقة فى مقدمها ، والتقدير الكامل للجهد الكبير الذى بذله سواء فى الاطلاع على الوثائق واختيار ما يتصل بالموضوع منها ثم ترجمتها وتقديمها لقارىء العربية سهلة سلسة ، وعلى الرغم

من الانتفاع الكبير بهذه الوثائق والاسترشاد بها فى التأريخ لحركة الطبقة العاملة ، فإنه من واجبى أن أنبه إلى أن هذه الوثائق تعبر عن وجهة نظر الجانب البريطانى ، المحتل لمصر وقتئذ ، وهذا ما يجب وضعه فى الاعتبار ، فقد تحوى بعض الوثائق معلومات خاطئة نتيجة عدم أمانة المصادر التى قدمتها للجانب البريطانى ، أو إغراضها ، ويستوى فى ذلك أن كانوا رجال مخابرات أو مخبرين أو رجال أمن إنجليز أو حتى موظفين مصريين ممن كانوا يتعاونون مع الإنجليز .

ومن ناحية أخرى فقد تكون بعض الوثائق مغرضة فى الصياغة وفى طريقة تقديم المعلومات بهدف تحقيق مصالح بريطانيا فى مصر ، وهى بوضعها هذا تختلف عن الوثائق الأخرى التى هى نسخ أصلية أو نصوص من بيانات أو برامج أو محاضر جلسات اجتماعات — إذا لم يدخل عليها التزوير بالحذف أو الإضافة — فإن ما يحتويه هذا النوع من الوثائق هو الحقيقة كلها مهما تختلف فى تفسيرها .

ومن أمثلة الكتابات الوثائقية أيضا ما نشره طه سعد عثمان عام ١٩٤٧ فى كتاب « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » ، والتى قدم فيها بمساعدة زميله عبد الفتاح محمد حسين الذى كان رئيسا لنقابة رؤساء ومساعدى مصانع النسيج فى اللجنة العليا ، فقد احتوى هذا الكتاب على الكثير من محاضر اجتماعات وتقارير اللجنة العليا واللجان الفرعية المنبثقة منها وخاصة لجنة صناعة الغزل والنسيج وزياراتها الميدانية لمواقع العمل والإنتاج ومذكرة مندوب العمال التى تقدم بها دفاعا عن مطالب العمال ومذكرة مندوب أصحاب الأعمال ، وهذا الكتاب كله عبارة عن نصوص الوثائق فيما عدا المقدمة والخاتمة التى كتبها الكاتب . وأكتفى بهذين المثلين من الكتابات الوثائقية ، التى هى فى حقيقتها مواد خام يرتكز عليها فى كتابة التاريخ بأكبر قدر من الالتزام والموضوعية .

الكتابات التسجيلية :

وهى التى تجمّع وتسجّل الأحداث والقرارات والقوانين واللوائح التى حدثت أو صدرت وتتصل بحركة الطبقة العاملة المصرية وتاريخها ، مثل مجموعة قوانين العمل والعمال التى نشرها محمد يوسف المدرك ثم نشر ملحقاً لها ، ودليل النقابات الذى أصدره المدرك . أيضا والذى يحوى أسماء النقابات وأرقام تسجيلها فى وزارة الشئون الاجتماعية وعناوينها وبعض بيانات عنها وكتابات الأستاذ محمد فهيم أمين المحامى عن القوانين العمالية وغيرها .

ومما يمكن اعتباره كتابات تسجيلية أيضا ما نشر فى الصحف والمجلات العمالية التى كان يصدرها العمال والمنظمات النقابية ، وكان العمال يشرفون عليها وتحرر فى عمومها بأقلامهم والتى كانت تسجل مطالبهم وتحركاتهم وآراءهم فى القوانين العمالية وغيرها ، ومن أمثلة تلك المجلات ، مجلة الواجب ومجلة اليراع التى كانت تصدرها النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها والتى كان مقرها شبرا الخيمة ، ومجلة الضمير التى كانت تصدر كلسان حال لجنة العمال للتحرير القومى « الهيئة السياسية للطبقة العاملة » ومجلة الجماهير وغيرها ، ويلاحظ أن هذه المجلات كانت أسبوعية وكان العمال يستأجرون إصدارها من أصحاب امتيازها ورؤساء تحريرها الذين كانوا فى الغالب من الأقاليم — بنى سويف أو المنصورة .. إلخ — لأن العمال لم تكن لديهم إمكانية إصدار صحف أو مجلات خاصة بهم ، وكثيرا ما تعرض أصحاب تلك المجلات إلى ضغوط بالترغيب أو الترهيب ففسخوا عقودهم مع العمال ومنظماتهم .

وهناك كتابات تسجيلية نشرت فى صورة مقالات فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية الثقافية والسياسية ، حيث كانت بعض تلك الصحف والمجلات تخصص بابا أو ركنا للعمال وأخبارهم . ومن أهم تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ مصطفى كامل منيب عن أحوال العمال وأحوال العاملات فى المحلة الكبرى والتى رصد فيها نتيجة زياراته الميدانية ومقابلاته للعمال والعاملات .

هذا بالإضافة إلى العديد من الكتيبات والنشرات غير الدورية التى أصدرتها منظمات عمالية مثل نشرة مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية ونشرة مؤتمر نقابات عمال مصر ونشرة نقابة عمال المحلة الكبرى ١٩٤٧ وغيرها .

كتب العمال وكتيباتهم :

هناك العديد من الكتابات التى صدرت عن الطبقة العاملة المصرية فى صورة كتب أو كتيبات حررها العمال ، منها ما هو إرشادى كتلك التى كان يصدرها مكتب الأعمال النقابية — محمد يوسف المدرك — مثل الفكرة النقابية والتربية النقابية ، ومنها المرتبط بخبرات الكفاح مثل نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابى فضالى عبد الجيد لطه سعد عثمان ونضال عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة ١٩٤٥ لطه سعد عثمان أيضا وكتاب عمال التراحيل لعطية الصيرفى . وهناك كتابات أخرى مختلفة الموضوعات مثل عسكرة الحركة النقابية لعطية الصيرفى ونقاباتنا فى خدمة السلطات لعطية الصيرفى أيضا ونشر لأحمد طه دراسة وتقييم للقيادات النقابية — المرأة وكفاحها وعملها — الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى ، وأصدر يس مصطفى ومحمد فتحى « نصيحة إلى عمال مصر » فى عام ١٩٥٠ .

ولا شك فى أن ضعف الإمكانيات المادية وصعوبة نشر ما هو مكتوب بالنسبة للعمال يعتبر عائقاً لخروج كتابات العمال وخبراتهم وشهاداتهم إلى حيز الوجود العلنى فى ساحة النشر المصرية . ولعلى أضرب بذلك مثلا بكتاب فكرى الخولى عامل النسيج الذى انتهى منه فى ١٩٦٤ ولم ينشر الجزء الأول منه إلا فى ١٩٨٦ .

الكتابات التأريخية :

وهى التى تقدم كتأريخ متكامل العناصر لفترة محددة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية مستندة إلى وثائق ومقابلات وتحليلات وغيرها من عناصر الدراسة العلمية للتاريخ ، وهذه يمكن اعتبارها مراجع ولبنات أساسية جاهزة ، وإن كانت فى حاجة إلى مراجعة وإعادة صياغة فى ضوء كل المعطيات والمعلومات والوثائق التى توفرت بعد كتاباتها أو تتوفر فى المستقبل .

ومن أمثلة تلك الكتابات ما قدمه الأستاذ أمين عز الدين فى كتابين عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الفترة من ١٩١٩ حتى ١٩٣٩ ، ثم كتاب شخصيات ومراحل عمالية لنفس الكاتب ، وكتاب تاريخ الحركة النقابية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ لعبد المنعم الغزالى ، وما قدم فى رسالات علمية للدبلوم والماجستير والدكتوراه ومنها ما قدمه الدكتور سليمان النخيلى والدكتور رءوف عباس باللغة العربية ورسالة الدكتور جويل بنين التى قدمها بالإنجليزية إلى جامعة ميتشجان بأمريكا ورسالة الدبلوم التى قدمها محمد طه سعد إلى جامعة برلين الحرة باللغة الألمانية .

ولا شك فى أن هناك العديد من الرسائل والكتب والمخطوطات التى لم تنشر ويمكن الحصول عليها لو بذل جهد جاد فى هذا السبيل .

شهادات المعاصرين :

خرجت إلى حقل النشر المصرى كتابات يمكن تسميتها بشهادات المعاصرين ، وهى التى كتبها ونشرها عمال من الذين شاركوا فى صنع الأحداث وتحركات العمال الكفاحية أو عاصروها ، والذين استطاعوا أن يكتبوا بعض خبراتهم فى صورة شهادات معاصرة ، ومن أمثلة ذلك ما نشر فى جريدة العمال التى يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى أكثر من مائة حلقة نشرت فى السبعينات وبداية الثمانينات وإن كانت تتحدث عن الثلاثينات والأربعينات ،من مذكرات محمود محمد العسكرى الذى كان سكرتيرا عاما للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها من أواخر الثلاثينات إلى أن حلتها الحكومة فى ٣٠ أبريل ١٩٤٥ .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما نشره محمد يوسف المدرك فى مجلة الثقافة العمالية ١٩٨٦ ، وهو الذى كان فى فترة سكرتيرا لحزب عباس حليم ، وقاد معركة استقلالية الحركة النقابية وكان مندوب عمال مصر وممثل نقاباتهم فى المجلس العام للاتحاد العالمى للنقابات ، وما نشر لطه سعد عثمان من مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر فى مجلة الكاتب القاهرية فى عدد يوليه ١٩٧١ وما بعده .

ومن شهادات المعاصرين ما لم ينشر ولم ير النور إلى الآن رغم أنه مكتوب بأقلام العمال ، ومن ذلك ما أشار إليه الدكتور رءوف عباس عن مخطوط اطلع عليه لدى الزعيم النقابى محمد حسن عمارة والذى يقع فى خمسين صفحة من الحجم المتوسط والذى عنوانه « أربعين عاما فى الحركة العمالية — مذكرات نقابى مخضرم » .

ولا شك فى أن هناك الكثير من شهادات المعاصرين من القادة النقابيين والعماليين موجودة لديهم إن كانوا أحياء ، أو تركوها عند أهلهم إن كانوا قد انتقلوا إلى الرفيق الأعلى ، ولكنها لم تظهر ، وفى نفس الوقت يمكن الحصول عليها .

ملاحظات على الكتابات السابقة :

هناك ملاحظة أولية وهامة وهى أن الغالبية العظمى مما سبق كتابته عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية حتى الآن ، يقف عند عام ١٩٥٢ ، وبالتحديد عند قيام ثورة يوليو ، بما فيها كتابات المصريين وغير المصريين ، ولا أدرى إن كان ذلك خوفا من كتابة ما قد يغضب رجال ثورة يوليو وما يترتب على ذلك من أضرار ، أم لأن ما بعد ثورة يوليو على أهميته مهمة صعبة لقلة المصادر الموثوق بها لمعلومات صحيحة قد تصل إلى درجة العدم ؟ ولأن الكثيرين ممن يستطيعون الكتابة عن هذه الفترة قد قضوا جزءا كبيرا منها فى السجون والمعتقلات ؟ ومهما يكن الأمر فإن اقتحام كتابة تاريخ الفترة رغم وعورته ضرورة لا بد من الخوض فيها .

(١) سوف أبدأ ملاحظاتى على الكتابات السابقة وهى نماذج فقط كما سبق أن قلت ، بالإيجابى والممتاز — كما أرى — من تلك الكتابات واتباع المنهج الصحيح فيها ، بصرف النظر عما يكون لى عليها من مآخذ يتحملها فى الأساس مقدمو المعلومات وليس الباحث أو الكاتب ، وأول تلك الكتابات التى استندت إلى العنصرين الأساسيين فى مصداقية وموضوعية كتابة التاريخ هو كتاب الحركة العمالية المصرية للدكتور رءوف عباس حيث استند فى الأساس إلى الوثائق وشهادات المعاصرين الذين عاشوا الأحداث وساهموا فيها ، ثم قدم الكاتب توثيقا إضافيا للوثائق ذاتها وتعريفا بها وبظروفها وهو منهج أرى أنه ضرورى لإثبات الالتزام بتقديم الحقيقة كاملة والموضوعية فى وضع الوثيقة فى مكانها الصحيح من نسيج التاريخ .

وكمثال على ذلك عندما تحدث عن اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات ، وأورد فى الوثيقة « ملحق رقم ٢ » نص محضر اللجنة ، لم يكتف بذلك وإنما قدم هامشا لها يقول فيه إنه قد « عثر على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرك وهى عبارة عن ورقة بحجم الفولسكاب مكتوبة بخط اليد وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى اجتمعت لانتخاب مندوب تمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات فى خريف ١٩٤٥ » .

(٢) وإذا كان الاعتماد على الوثائق والشهادات المعاصرة من أهم عوامل المصداقية فى كتابة التاريخ ، فإن الالتزام بالحيدة الكاملة فى الاعتماد على تلك الوثائق يستلزم إيراد الوثائق بنصها فى ملاحق المكتوب دون الاكتفاء بتلخيص الكاتب لها ، وتكون الموضوعية مفقودة تماما فى كتابة التاريخ إذا لجأ الكاتب إلى إيراد بعض الوثائق التى تتفق مع وجهة نظره وفكريته بنصها ، بينما يلجأ فى نفس الوقت إلى تلخيص البعض الآخر من الوثائق بطريقة تشوه مضمونها ، ومع الأسف الشديد فإن هناك بعض الكتابات وخاصة التى قدمها المثقفون عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية تحمل هذا التشويه الخطير .

(٣) وإذا علمنا أن هناك أكثر من اتجاه فكرى كان له وجود فى حركة الطبقة العاملة ، وكانت تلك الاتجاهات تتعارض وتتناقض أحيانا حتى فى أسلوب العمل بين جماهير العمال ومنظماتهم ، وكان لكل من تلك الاتجاهات رأيها الوارد فى وثائقها ، والتى تتحدث عنها شهادات معاصريها ، فإنه لا بد لكى يكون الكاتب ملتزما بالموضوعية والحيدة ولكى تكون لكتابته مصداقية وأمانة ، فإنه يجب عليه أن يورد جميع الوثائق التى يمكن الحصول عليها من الاتجاهات المختلفة ، حتى وإن كان بعضها يعارض قناعته الفكرية ، وأيضا عليه فى الشهادات المعاصرة أن يحصل عليها من أشخاص معروف انتاؤهم للفكريات المختلفة ، وهذا لا يصادر على حق الكاتب فى التعليق على الكل واستخلاص الدروس والنتائج ، لأنه من الطبيعى الاختلاف فى تفسير الوثيقة ، ولكن يبقى نصها هو الحقيقة الثابتة التى يجب الرجوع إليها .

(٤) لا يعتبر الرجوع إلى الكتابات السابقة فى تاريخ الطبقة العاملة عند إعادة الكتابة عيبا أو نقيصة فى حد ذاته ، بل هو ضرورى فى كثير من الأحيان ، ولكن لذلك شروطا لكى تكون الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن ، ومن ذلك وجوب أن يشير الكاتب إلى المصدر بوضوح وصراحة دون إغفال أو اكتفاء بالإشارة لكى يمكن الرجوع إلى ذلك المصدر عند الرغبة أو الحاجة ، ومما يمكن أن نسميه نقدا لكتابات سابقة فى هذا الصدد ما ورد فى كتاب الأستاذ عبد المنعم الغزالى « تاريخ الحركة العمالية المصرية ٨٩٩ — ٩٥٢ » حيث نجد الصفحات من ٢٢٣ إلى ٢٥٤ منقولة من كتاب نشره طه سعد عثمان فى عام ١٩٤٧ بعنوان « محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال » دون الإشارة إلى المصدر .

ولكى يكون الاستناد إلى الكتابات السابقة مفيدا فلا بد أن يكون فى إطار توضيح وخدمة الفكرة الأصلية التى يراد التعبير عنها ، ويمكن عندئذ إيراد النصوص أو الإشارة إليها وربطها ببعضها البعض ثم ربطها بالنقطة المحددة التى يراد إبرازها .

(٥) غالبية الكتابات السابقة التى تعرضت لتاريخ الطبقة العاملة المصرية فى كتابات مستقلة أو سياق كتابة تاريخ الدولة أو الحركة الوطنية العامة كانت لمثقفين ، وهذا ليس عيبا فى حد ذاته ، ولكن خلوها من الوثائق وعناصر المعايشة لحركة الطبقة العاملة وأحداثها الكفاحية ، ودون شرح وتحليل الظروف الموضوعية ، يخرجها من إطار التأريخ لحركة الطبقة العاملة ، رغم صحة المعلومات التى تستند إليها والمأخوذة إما من وثائق رسمية كالقوانين والقرارات الوزارية والإدارية وغيرها أو من الصحف اليومية والمجلات والدوريات والنشرات ، فإنها تفتقد لروح الحياة والتفاصيل التى قد تبدو تافهة ولكن تأثيرها كبير فى مجرى الأحداث ونتائجها ، وإبراز المزاج الكفاحى للطبقة العاملة فى اللحظة التاريخية المحددة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حكمت الأحداث .

وما أوردته من ملاحظات عن كتابات المثقفين المجردة لا ينفى إطلاقا أنها من مصادر المادة الخام الرئيسية اللازمة لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

(٦) بعض الكتابات السابقة للعمال فى حاجة إلى إعادة قراءة ودراسة ثم إعادة كتابة فى ضوء الوعى والنضج السياسى فى هذه المرحلة التى تختلف بلا شك عن المرحلة التى نشرت فيها تلك الكتابات ، خاصة إذا قام العمال أنفسهم بكتابتها فى ضوء ما اكتسبوا من خبرات بعد نشر كتاباتهم الأولى .

وكمثال فإننى عند إعادة قراءة كتاباتى السابقة وخاصة « نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابى فضالى عبد المجيد » و « نضال عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة » المنشورة عام ١٩٤٥ ، خرجت منها بنتيجتين قد تبدوان متعارضتين ولكنهما فى الحقيقة متكاملتان :

الأولى أن تلك الكتابات تحتوى على أضواء كاشفة قوية على فترة من أخصب فترات الكفاح العمالى فى مصر بشكل عام وعمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة وضواحيها وفى شبرا الخيمة بشكل خاص ، تلك التى سماها إسماعيل صدقى والإنجليز

فى أربعينات القرن العشرين بالمنطقة الحمراء ، وفى تلك الكتابات من الدروس التى يمكن الانتفاع بها فى الحاضر والمستقبل .

والثانية هى قصور تلك الكتابات فى التحليل العلمى لتلك المرحلة ومدلول الأحداث التى تعرضت لها الكتابات والخروج منها بالنتائج المحددة والدروس المستفادة ، مما يجعلها رغم أهميتها كمراجع أصلية ، ليس قطاعات كاملة المعالم من تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

ولهذا بادرت بالكتابة عن نفس الفترة ونفس القطاع من الطبقة العاملة المصرية اللذين تحدث عنهما الكتابان الأولان فى كتاب جديد بعنوان « كفاح عمال النسيج » استندت فى كتابته بالحقائق والمعلومات الواردة فيهما ولكن بمنهج جديد وإن كان فى صورة مذكرات ، إلا أنه وضع قضايا رئيسية طرحها للمناقشة وأبدى رأيا فيها مثل قضية الإضراب وأسباب نجاحه وعوامل فشله وقضية وسائل العمال الكفاحية لمواجهة مؤامرات أصحاب الأعمال ، وقضية الأجور فى صناعة الغزل والنسيج ، وقضية لجنة المندوبين العامة وغيرها .

(٧) عند التعرض للكتابات السابقة ، يجب ألا يستغرقنا — وخاصة نحن العمال — جلد الذات ، فنلجأ عند تحليلنا للأحداث إلى عزلها عن الواقع والظروف الموضوعية التى حدثت فيها ، فمثلا عند حديثنا عن إضراب مصنع سباهى بالإسكندرية عام ١٩٥٠ نحلله فى ضوء فهم وظروف عام ١٩٨٧ ، مما يخرج تحليلنا عن الموضوعية ، وإذا قرأنا ما كتب عن ذلك الإضراب بحثنا عن استخراج كلمات أو جمل للطعن فى تلك الكتابات وخاصة إذا كان النقد موجها للغير مما يخرج رأينا ، وكتاباتنا إذا كتبنا ، عن الالتزام بالحيدة والموضوعية .

ولهذا فإن الالتزام والموضوعية ضروريان عند نقد ماكتب وما سوف يكتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية بنفس درجة الضرورة فى كتابة التاريخ .

(٨) هناك نقد يكاد يكون عاما فى كتابات العمال السابقة ، وهو كتاباتها بمنهج كتابة المذكرات وفقط ، مما يجعلها فى جوهرها تعبيرا عن وجهة نظر الكاتب وحده ، وبما يحمله ذلك من معنى التخلى عن الموضوعية والهروب من نقد الذات والتغاضى عن الأخطاء وتضخيم الإنجازات بطريقة أو بأخرى وإن كان من الضرورى أن تختلف درجة ذلك من كاتب لآخر ، وهذا واضح فى كتاباتى أنا شخصيا السابقة .

فعلى الرغم من أن ما كتبته كنت صادقا فى كل حرف منه ، ورغم أهميته كتجارب وشهادة معاصرة على الأحداث ، فإنى لم أبذل الجهد اللازم للحصول على كل ما يتصل بتلك الفترة التى كتبت عنها من أحداث ، ولم أرصد أبطالها من القادة العماليين وتراجم كفاحهم بالتفصيل ، ولم أدرس بالعمق اللازم والضرورى كل ماكتب عن تاريخ الطبقة العاملة المصرية وحركتها ، ولم أجمع تجارب كفاحات المناطق الأخرى ، وأخيرا فقد قدمت مذكرات كمادة خام للبحث والدراسة والتأريخ ، دون أن تقول كتاباتى أين أنا ككاتب فى كل حدث وفى كل قضية بالشكل اللازم أن يكون .

(٩) ومن أمثلة النقود التى توجه إلى الكتابات السابقة للعمال ، أنها لم تتعرض لنقد تحليلى علمى لحركة الطبقة العاملة خاصة فى الميدان النقابى الذى فيه تلال من التراث الكفاحى ، ونجد شيخ النقابيين بحق « محمد يوسف المدرك » وهو عامل مثقف وكاتب وقصاص وله العديد من الكتابات التى نشرت عمالية وأدبية ، ولديه قدرة فعلية على الكتابة النقدية ، فإنه لم ينقد كتاباته ولا كتابات الآخرين ، ولم يفقد مواقفه مثلا من الدخول فى اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبيل عباس حليم ولماذا خرج منه وقاد حركة استقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية ، لم يكتب المدرك فى ذلك رغم أن كل ما ذكرت كان محل نقاش طويل وواسع وممتد بينه وبين القادة النقابيين ، ولهذا فإنه يمكن القول بأن كتابات العمال السابقة تنقصها تماما الكتابات النقدية ، وهو ما يجب تداركه فى كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية إذا أريد له أن يكتب بالتزام وموضوعية .

المطلوب الآن لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية :

انطلاقا من المفهوم الذى سبق أن ذكرته ، وهو أن تاريخ الطبقة العاملة المصرية لم يحظ فى الفترة السابقة بالاهتمام الذى يتفق مع دور تلك الطبقة فى المجتمع ، وأن كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية لن يكفى فيه الجهود الفردية رغم الحاجة الملحة إلى استمرار وتوسيع هذا الجهد الفردى المشكور ، انطلاقا من هذا فإنى أقدم هنا تصورا لبعض المصادر والمواد الخام الأساسية التى يجب الحصول عليها ، وهى كل ما يتعلق بحركة الطبقة العاملة المصرية وظروفها والمناخ المحيط بها فى كافة الميادين السياسية والاقتصادية والوطنية وتجميع تلك المادة الخام هو الخطوة الأولى ومن أهم عناصرها :

(١) ما نشر عن الطبقة العاملة المصرية فى كتب التاريخ العام للدولة والحركة الوطنية .

(٢) الكتب والكتيبات التى نشرت بأقلام العمال أو صدرت باسم المنظمات العمالية .

(٣) الرسائل العلمية سواء منها ما نشر بالعربية وغير العربية أوما لم ينشر .

(٤) القوانين والقرارات والأوامر الإدارية التى تتصل بالطبقة العاملة بطريق مباشر أو غير مباشر ، وما يتصل بظروف وملابسات صدورها أو إلغائها إن كانت قد ألغيت .

(٥) الجرائد والمجلات التى أصدرها العمال ومنظماتهم أو شاركوا فى إصدارها وكذلك مقالات العمال التى نشرت متعلقة بقضاياهم وحركتهم الكفاحية .

(٦) ما يمكن التوصل إليه من الوثائق والمطبوعات والبرامج والبيانات التى أصدرها العمال أو منظماتهم النقابية ، والوثائق الأخرى كمحاضر جلسات أو اتفاقات فردية أو جماعية ، سواء من نسخ أصلية أو من مصادر موثوق بها نشرت بها تلك الوثائق .

(٧) الحصول على شهادات معاصرة من الباقين على قيد الحياة من القادة العماليين والنقابيين وممن كان لهم دور فى المنظمات العمالية والتحركات الجماهيرية ، ويمكن أن يكون ذلك فى صورة مخطوطات أو تسجيلات على شرائط أو مقابلات يسجل محتواها .

(٨) الحصول على محاضر البوليس وتحقيقات النيابة وملفات القضايا الخاصة بأحداث تحركات الطبقة العاملة : إضرابات — اعتصامات — مظاهرات — اجتماعات — وجميع القضايا التى اتهم فيها مكافحون عمال بالإخلال بالأمن العام أو محاربة النظام أو العمل على قلب نظام الحكم .. إلخ .

وبعد تجميع المادة الخام من المصادر السابق الإشارة إليها ومن غيرها ، تبدأ عملية التبويب والصياغة وفق منهج مدروس ومعد سلفا لتحقيق الهدف .

وأخيرا .. ولثقتى فى النتيجة التى ستخرج بها الندوة ، فإنى أقترح :

أولاً : أن تطبع الأوراق المقدمة للندوة فى مختلف الموضوعات فى كتاب باللغة العربية واللغات الأجنبية التى يكون من قرائها مهتمون بتاريخ مصر المعاصر .

ثانياً : أن تعقد بعد ذلك ندوة خاصة لمناقشة كل موضوع قدمت فيه أوراق وأفكار تستحق تخصيص ندوة لها .

العمال والفلاحون يواجهون الرصاص
والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية*

عطية الصيرفي

مقدمة :

حدث لم يسبق حدوثه فى مصر ولم يكن متوقعا حدوثه فى هذا الزمن الردىء حيث تفضلت هيئة علمية ودولية بدعوة عامل من عمال مصر البسطاء للإدلاء بشهادته المكتوبة المنطوقة بشأن كتابة تاريخ مصر المعاصر ..

والفضل فى ذلك يعود إلى اهتمام عدد من أساتذة علم التاريخ بضرورة الإطلالة الموضوعية على قاع المجتمع المصرى ومجاهله التى لم تكتشف حتى الآن . وإن كان هناك بعض البدايات الطيبة التى استهلها أمين عز الدين والغزالى والدكتور رءوف عباس كما يعود الفضل إلى النهوض العمالى الجديد المتمثل فى تصاعد المزاج النضالى والاحتجاجى فى صفوف الطبقة العاملة المصرية الذى عبر عن نفسه فى شيوع الإضرابات العمالية منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن . إن هذا النهوض قد لفت الأنظار إلى أهمية إعادة كتابة التاريخ المصرى الحقيقى بشكل موضوعى وبدون تحيز طبقى وذلك من خلال تحالف المشاهدة مع المكابدة حتى تمتد البصيرة التاريخية إلى أغوار الأعماق المصرية حيث العمال والفلاحين باعتبارهما القوة المنتجة والثورية فى الحياة والمجتمع .

ولقد رحبت بالدعوة كسابقة جديدة وذلك رغم شواغلى المتزاحمة فى هذه الأيام مثلى مثل زملائى العمال اليساريين الذين يخوضون حربا مستمرة ضد الفساد ورأس المال الكبير والطفيلى فى مواقع العمل وفى الحياة العامة . وذلك بالإضافة إلى شواغل الانتخابات العامة والانتخابات النقابية والمحلية وما يصاحب ذلك من هموم الحياة والمعيشة .

والأمر الذى دفعنى إلى الترحيب بحضور هذه الندوة هو معاناتى الشخصية بسبب حالة القصور الذاتى المتفشية فى الطبقة العاملة فلم تفرز كتابها ومفكريها حتى الآن رغم أن عددها وصل إلى قرابة ثلاثة عشر مليون عامل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص ولديها حركة نقابية رسمية مترهلة تضم ٢٣ نقابة عامة واتحادا عاما و ٢٥٠٠ لجنة نقابية منتشرة فى الأرجاء المصرية وفى مجالات العمل ، ولديها حوالى ألفى جمعية تعاونية ومئات من صناديق الزمالة وعشرة اتحادات إقليمية والعديد من المجلات النقابية وجريدة أسبوعية وعشرة معاهد وجامعة عمالية وبنك للعمال يشرف على عدة شركات استثمارية .

كل هذا ولا يوجد غير عشرة عمال تقريبا يمارسون الكتابة . وبسبب ذلك لا يوجد أدب عمالى فى مصر ولا يوجد تراث من الأدبيات العمالية رغم أن حياة الطبقة العاملة المصرية تتضمن ثروات تراثية لا تمتصها مئات الأقلام والروايات وكتب التاريخ والسير حيث إن تاريخ الصراع الطبقى فى مصر يفيض بالغرائب التى تتجاوز غرائب الطبيعة .

ثورة عمال وفلاحين :

الثورة وأى ثورة لا تقوم إلا بوجود تنظيم ثورى ولا تقوم أيضا إلا بوجود نظرية ثورية فلا عمل ثورى بدون نظرية ثورية لأن الثورة تعنى التغيير الطبقى والسياسى فى المجتمع .

ولكن ثورة ١٩١٩ فى مصر التى سبقتها الثورة الروسية المنظمة بعد الحرب العالمية الأولى قد قامت بشكل عفوى صرف من خلال تفريغ السخط العمالى والفلاحى المتراكم منذ هزيمة الثورة العرابية واحتلال الإنجليز لمصر فى سنة ١٨٨٢ وما جره على العمال والفلاحين من عذاب وفقر وبطالة وسخرة أودت بحياة الآلاف من العمال والفلاحين .

---

* قام المحرر باختصار جزء من الورقة الأصلية لاعتبارات ضيق المساحة .

ونتيجة لذلك فإن ثورة ١٩١٩ ثورة عمال وفلاحين . ولا يمكن اعتبار تأليف الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول أو صدور قانونه أو حركة التوقيعات على عرائض لنيل الوكالة عن الشعب أو عريضة سعد العنيفة للملك فؤاد كان بمثابة إعداد للثورة بقيادة سعد زغلول .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تعنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول .

فالوفد كانت فكرة الأمير عمر طوسون بقصد التفاوض مع الإنجليز بعد انتهاء الحرب وقد أخذها سعد زغلول ونفذها بعد عدة جلسات فى صالونات الإقطاع وكازينو سان استيفانو وذلك باعتباره وكيلا للجمعية الشرعية وقد اختار أعضاء الوفد من شخصيات إقطاعية تنتمى إلى حزبه حزب الأمة وصدر قانونه خالياً من المضمون الاجتماعى . والأمر الذى يتصف بالإيجابية للوفد هو حركة التوقيعات على عرائض الوكالة للوفد المصرى فى مطالبته بالاستقلال .

والوكالة ليست دليلا على أن ثورة ١٩١٩ العمالية والفلاحية قد فجرها سعد زغلول والوفد المصرى لأن الوكالة كانت تعنى قعود العمال والفلاحين تاركين للوفد بقيادة سعد زغلول مفاوضة الإنجليز والتفاهم معهم سلميا للحصول على شيء من الاستقلال الوطنى وذلك وفقا للعقلية القانونية للمحامين البورجوازيين الذين يرون تحجيم الخصومة حتى لا تتحول من خصومة مدنية إلى خصومة جنائية تزهق فيها الأرواح وحتى لا يتمادى الرعاع ـــ العمال والفلاحون ـــ ويتطاولون فى البنيان السياسى فى المجتمع من خلال نضالاتهم التى شهدها سعد زغلول فى مصر وفى فرنسا . وقد تم العدول عن الوكالة بجمع التوقيعات على عرائض لا تتضمن التحريض والإثارة ـــ والمطالب الاجتماعية للجماهير الأجيرة والفقيرة بل تتضمن فقط عبارة مبهمة عن الاستقلال الذى سوف يتم اكتسابه بواسطة هذه الوكالة التى لا شأن لها بالمسائل الاجتماعية ولهذا فإن جماهير العمال قد تجاوزت هذه الوكالة دون الاستئذان من أحد حيث قامت بالثورة تلقائيا بدون قيادة سعد زغلول إلا فى حدود أن اشتعالها قد تزايد بعد اعتقاله يوم السبت ٨ مارس ١٩١٩ مع العلم أن العمال المصريين حاولوا تفجير الثورة بمظاهراتهم التى كانت تطالب بالقوت . وفى نهاية أغسطس ١٩١٩ أضرب عمال محلات كوتاريللى بالإسكندرية وتحولت إضرابات العمال المحلية إلى إضرابات عامة وتقف الحكومة عاجزة إزاء استمرار إضراب عمال السجائر ويحرز العمال بعض الانتصارات المطلوبة فى هذه المظاهرات والإضرابات .

أما التفجير الفعلى للثورة فقد بدأ يوم الاثنين ١٠ مارس ١٩١٩ بتحويل الضجة السلمية للطلبة إلى ثورة بفضل الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة بمعنى وقفها للخدمات والإنتاج والصدام الدموى مع سلطة الاحتلال وإبراز مضمونها الاجتماعى والديموقراطى بالمطالبة بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل والعمال على تأسيس العديد من النقابات العمالية .

وتتأكد هذه الحقيقة بأن بدء استشهاد المصريين لم يتم إلا فى يوم ١٠ مارس ١٩١٩ عندما تحولت الضجة الطلابية إلى ثورة ذات آفاق تحررية واجتماعية معادية للاستعمار والاستغلال الأمر الذى أفزع القيادة الوفدية والبورجوازية التى كانت ترى أن الاحتجاج على اعتقال سعد زغلول وزملائه يجب أن لا يتعدى الصراخ والضجة السلمية بواسطة الطلاب حتى لا يكون هناك ثورة . ومن هنا فالعمال قد تجاوزوا الحدود السلمية بتحويل المظاهرات السلمية للطلبة إلى ثورة لم تكن فكرتها مطلوبة أو موجودة أو واردة وقد عبر عن ذلك بيان القيادة الوفدية للطلاب الذى تضمن عبارات وقحة جاء فيه : قد تأسفنا نحن الطلاب المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية .

ولقد كان ذلك عملا مقصودا بغية إبعاد الطلاب عن العمال حتى لا يتم تحالف نضالى وسياسى بين العمال والطلبة يستتبعه حتما تحالف بين العمال والفلاحين والطلبة خلال وحدة العمل الثورى بين هذه القوى الوطنية . وينفرد عمال القاهرة ببدء الثورة واستمرار معاركها التى تتجح فى يوم ١٣ مارس ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وترام هليوبولس إضرابهم

الكبير الذي استمر حتى ٢ مايو ١٩١٩ . وقد كان الإضراب حدثا من أحداث الثورة ومظاهرة من مظاهراتها الدموية ولكن فى نفس الوقت حددت قيادته عددا من المطالب الاقتصادية للعمال وقد تم التفاوض بشأنها أثناء الإضراب وقد تحققت بعض مطالب العمال وتأسست نقابة للدفاع عن مصالحهم .

وفى ١٥ مارس ١٩١٩ أعلن عمال عنابر السكك الحديدية الإضراب وساروا فى مظاهرة كبيرة تضم أربعة آلاف عامل استمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفى ١٧ مارس أعلن عمال مطبعة السكك الحديدية الإضراب وانضم إلى الإضراب عمال سكك حديد حلوان وفى ١٨ مارس ١٩١٩ أعلن عمال المطبعة الأميرية ببولاق الإضراب وساروا فى مظاهرة كبيرة شعبية واستمر إضرابهم حتى مايو ١٩١٩ .

وفى ١٣ أبريل ١٩١٩ اجتمع عدد كبير من الكناسين وعمال الرش فى مكتب الصحة ومصلحة الكنس ببولاق وأعلنوا استمرار إضرابهم وأنهم مستعدون لإنهاء الإضراب إذا تحققت مطالبهم فى زيادة الأجور والحصول على إجازة سنوية والعلاج المجانى وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات .

ومن المظاهرات الكبرى التى اشترك فيها العمال ونقاباتهم مظاهرة ١٧ مارس . وعلى الرغم من أن السلطة العسكرية أصدرت قراراً بمنع المواكب والمظاهرات والاجتماعات فقد قرر عمال العنابر وعمال المطبعة الأميرية تنظيم مظاهرة عمالية فى اليوم التالى ١٨ مارس حيث سارت المظاهرة فى شارع بولاق حتى قربت كوبرى أبو العلا وهناك اعترضتها القوات البريطانية وفتحت النار على المتظاهرين فسقط كثير من القتلى والجرحى .

هكذا بدأت الثورة فى القاهرة ثم انتقلت أخبارها إلى الإسكندرية وإلى كل المدن والبنادر والقرى المصرية وكان تعطيل قطارات السكك الحديدية بسبب إضراب العمال خير داعية وخير مهيج للدعاية وللثورة .

ففى يوم الأحد ١٦ مارس نظم عمال السكك الحديدية وعمال ورشة جبل الزيتون وعمال الميناء والفنارات وورش البوسطة الخديوية وورش الحكومة مظاهرة كبيرة طافت شوارع المدينة . وفى يوم ٢٢ مارس أضرب عمال ترام الإسكندرية بعد تقديم عريضة إلى الشركة يطالبون فيها بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل . وفى يوم ٢٤ مارس أضرب عمال مصلحة الجمارك لقلة أجورهم وكثرة ساعات عملهم .

وأضرب فى ١٢ أغسطس ١٩١٩ ، ٥٠٠ عامل بمصنع السكر بأبى قرقاص مشاركة فى الثورة ومطالبين بتحسين الأجور وفى نفس اليوم أضرب عمال مصنع السبرتو وظل العمال فى المصنعين مضربين حتى حققوا بعض مطالبهم .

وأضرب عمال مصنع تكرير السكر فى الحوامدية يوم ١٢ أغسطس ١٩١٩ مطالبين بزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل . وفى ١٣ أغسطس أضرب عمال شركة المخازن العمومية وعمال المخابز البلدية والأفرنجية مطالبين بزيادة الأجور .

وفى ١٤ أغسطس أضرب عمال لف السجائر فى جميع الفبريقات تضامنا مع عمال محلات كوتارللى . هكذا قامت الطبقة العاملة المصرية بثورة ١٩١٩ بواسطة الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية الثقيلة والمنتشرة واليدوية وذلك تحت قيادتها المحلية مؤكدة أنها طبقة ثورية بالغريزة وأن وطنيتها خبز وحرية ويتمثل الخبز فى مطالبها الاقتصادية والحرية فى ثورتها من أجل الاستقلال ووحدتها فى نقابات عمالية وتحزبها فى حزب للطبقة العاملة . ولقد نشرت المقطم فى ١١ مارس ١٩١٩ حيث قالت ــ قام العمال فى الإسكندرية فى شركات مختلفة بتأليف نقابات لهم . كما نشرت مقالا بإمضاء (ا . فؤاد أبو السعود) تحت عنوان نهضة العمال فى مصر أشاد فيه بالروح الشريفة فى العمال المصريين بالاهتمام بتكوين نقاباتهم وفى

الثورة نشرت المقطم فى ١٠ مارس ١٩١٩ بتوقيع رئيس طائفة النجارين بنقابة عمال مصر قال — إننا نقدم خالص
ا إلى حضرات إخواننا الإسكندريين لما قاموا به اليوم من إعادة افتتاح ناديهم ومباشرة أعمال نقابتهم . والأمر البالغ
: هو إدراك الطبقة العاملة لذاتها خلال ثورتها فبدأت تشكل حزبها الاشتراكى الذى أصبح الحزب الشيوعى المصرى .
ر بالذكر أن ثورة العمال المصريين كانت بمثابة القوة المحركة لثورة الفلاحين المصريين الذين استلأت أسماعهم بإضرابات
، ومظاهراتهم الدموية ضد سلطة الاحتلال وضد الاستغلال فتفجرت ثورتهم أيضا ضد الاحتلال وثورتهم ضد الإنجليز
السادة الإقطاعيين حيث وجد من كان يحمل على ظهره بعض الأشياء الخاصة بالشباعى فى الريف هاتفا يحيا الوطن .
ا تجمهر الفلاحون وحاصروا قصر محمد محمود باشا سليمان فى أسيوط وهو أحد كبار رجال الوفد المعتقلين مع
زغلول وذلك لإحراقه والاستيلاء على ما فيه . وحاول البعض تنبيه الثائرين إلى أن هذا القصر مملوك للباشا محمد
سليمان ، فردوا قائلين وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة الخبز على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت ... وثار طلاب
، — على حد تعبير طارق البشرى — وتفجرت ثورتهم ووطنيتهم وطنية الخبز والحرية استجابة لثورة إخوانهم العمال
ن المصرية وامتدادا ثوريا لها حيث حرب الفلاحين الشعبية قامت لمساندة الإضرابات والمظاهرات العمالية الدموية
ة من أجل الاستقلال والقضاء على الاستغلال .

حرب الفلاحين الشعبية ضد الإنجليز لم يلتفت لها مؤرخو البورجوازية باعتبارها الطبعة الثانية لحرب الفلاحين الشعبية
مقاومة الحملة الفرنسية . هذه الطبعة الثانية التى تجاوزت توجهات الأعيان وهددت مصالح الشباعى والإقطاعيين
يف حيث كانت حربا شعبية حامية الوطيس يقودها فلاحون بسطاء وهذه بعض ملامحها :

بد بلاغ السلطة العسكرية وجود قطار لإصلاح الخط الحديدى بين طنطا — زفتى — ميت غمر — الزقازيق فى
٢ مارس ١٩١٩ فعزله الثوار الفلاحون بقطع الخط من أمامه ومن خلفه ولما علمت السلطة البريطانية بذلك أرسلت
سليما لإنقاذه فاصطدم بفلاحى ميت القرش وقتل مائة قتيل تقريبا . وفى قرية تفهنا الأشراف المجاورة تعرض فلاحوها
والنهب بسبب إتلاف خط السكة الحديد وتكررت هذه الحالة فى قرية دنديط التى تجاورها حيث نزل العساكر الإنجليز
رية ونهبوا وقتلوا الكثير من الفلاحين .

ى كفر الشيخ حيث أرض الدومين وشركة البحيرة ثار الفلاحون واستولوا على محاصيل أرض الدومين وخربوا مبانى
البحيرة فى كوم الوحال ثم ذهب الثوار الفلاحون وحطموا وابور النور وأحرقوا بيوت المصلحة الأميرية والورشة
الحلاجة كما أحرقوا مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد وأنزلت خسائر كبيرة بالمحاصيل الزراعية .
ت القطارات لهجمات متعددة وأحرقت أغلب محطات سكك حديد الإنجليزية . ولهذا أرسلت السلطة العسكرية
من الجنود الإنجليز فى يوم ٢٦ مارس لقمع الثورة الفلاحية بكفر الشيخ .

نتشرت هذه الحرب الفلاحية والشعبية فى محافظات الغربية والبحيرة والقليوبية وفى رشيد ودمياط . وفى منوف هاجم
رون مركز الشرطة وفى قرية بركة السبع حاول الفلاحون هدم الكوبرى الذى تستخدمه قطارات السكة الحديد .

متدت الثورة الفلاحية إلى الصعيد فى المنيا والفيوم وأسيوط . ففى ديروط ودير مواس هاجم الفلاحون القطار القادم
وان وقتلوا ركابه من الإنجليز الذين كان من بينهم القائمقام مفتش السجون . ورد الإنجليز على ذلك بتجريدة عسكرية
هاجمت القرية وقبضت على أهل مئات من الفلاحين وقدمت بعضهم إلى المحاكمة العسكرية التى قضت بإعدام ٥١
كان من بينهم الفلاح الصبى أسعد مشرقى ثم خفف الحكم عن بعضهم .

د استطاع الفلاح المصرى أن يثبت ثوريته خلال ثورة ١٩١٩ ولهذا يقول راسل الحكمدار الإنجليزى للقاهرة —

إن الفلاح المصرى فى ثورته على السلطة فى حوادث ١٩١٩ يكون قد أسقط أسطورة الفلاح المصرى الطيب المسالم بل هو ما يلبث أن يهب ويثور دفاعا عن الوطن والكرامة . ويذكر الحكمدار أن أسباب ثورة الفلاح ومشاركته للحوادث التى ضحى فيها بالكثير من القتلى والجرحى ، من تلك الأسباب انخفاض عائد القطن والسخرة فى فيلق العمل ومصادرة محاصيل الفلاح ودوابه . وجاء فى تقرير لجنة ملنر ـــ أن الفلاح المصرى كاره للأجانب وأصبح الفلاحون أقل ضعفا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية .

يقول طارق البشرى : لم يكن الوفد يتوقع أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق أن سعد زغلول نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مشحون بالجند والسلاح .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه على المدن والثغور والقرى وعلى زمام الموقف وانتقل الأمر إلى أيدى اللجان الثورية والجمعيات السرية .

ويقول طارق البشرى أيضاً ـــ ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى إطار قانونى داخل مؤتمر الصلح .

ولاأغالى إن قلت إن قادة الوفد البورجوازيين والإقطاعيين كانوا يخشون من الثورة . يؤكد ذلك ما قاله عبد العزيز باشا فهمى ناصحا طلبة الحقوق الذين كانوا ينوون القيام بمظاهرة فى اليوم الثانى لاعتقال سعد زغلول ـــ إن المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا . ونصح الطلبة بالعدول عن الفكرة والتزام الهدوء .

وكانوا أيضاً يتبرأون من الثورة حيث أكدوا للجنرال وطسون فى مقر قيادته يوم ١٦ مارس ١٩١٩ أنهم ليسو مسئولين عن هذا الإضراب وفى يوم ٢٤ مارس أصدروا نداء ضد الثورة استنكروا فيه الاعتداء على الأملاك والأنفس وقطع المواصلات وناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

ومع هذا فقد التقط تحالف الإقطاع ورأس المال ثمار الثورة بفضل ذكاء سعد زغلول الذى ارتبط اعتقاله مصادفة بنشوب ثورة ١٩١٩ فتعاظمت الوكالة فى نظر الإنجليز فاعتبروه الزعيم الأسطورى للشعب المصرى . كما أن اعتقاله ونفيه خارج البلاد أضفى عليه صفة البطولة لمواجهته الاحتلال وسلطته حيث حسبت جماهير العمال والفلاحين أن هذه المواجهة فرضتها وكالته للتضحية والنضال من أجل خبزهم وحريتهم . وقد ساعد على شيوع هذا الحسبان لدى العمال والفلاحين أن نضالهم الثورى كان مبعثرا ومتناثرا فى طول البلاد وعرضها وأن قيادتهم كانت أيضا مبعثرة ومتناثرة ومحلية صرف فى حين أن سعد زغلول كان شخصية قومية فذة تكلفت زعامته ثلاثة آلاف شهيد مصرى أغلبهم من العمال والفلاحين الذين واجهوا الرصاص والمشانق .

الطبقة العاملة وحزبها :

يعد سعد زغلول أبرز شخصية بورجوازية أفرزها تحالف الإقطاع ورأس المال لينال زعامة الشعب المصرى . هذه الزعامة الشعبية التى فاقت كل الزعامات الوطنية الحديثة والمعاصرة رغم سقوط أخيه وخيانة صهره وسيئات أعماله فى الجمعية التشريعية والفترة القصيرة التى جاهد خلالها جهاد البشوات من أجل استقلال مصر بالرحيل من قصر إلى آخر من قصور السادة الإقطاعيين لإعداد الجهاد الوطنى بالتراضى أو بالتقاضى بواسطة توكيلات يوقعها أعضاء الجمعية التشريعية ونادى الأعيان . هذه التوكيلات التى طورها الشعب المصرى بتلقائية حتى أصبحت حركة جماهيرية أدت إلى اعتقال سعد زغلول .

وكان اعتقال سعد زغلول اعترافا بزعامته ووكالته التى تأكدت بثورة ١٩١٩ التى احتواها سعد وامتصها لزعامته فسطورت على وطنية العمال والفلاحين مما أدى إلى حلول سعد وزعامته محل مضمونها فى الخبزوالحرية فصار سعد يعنى مصر . ومصر تعنى سعداً . وترددت مقولات « مكتوب على الفول يحيا سعد » « والعجل ينعر يحيا سعد » .

هكذا كسب العمال والفلاحون سعد زغلول وخسروا خبزهم وحريتهم والآلاف من شهدائهم . وقد استغل سعد هذه الوضعية التى كانت من أكبر عمليات غسيل المخ التى تعرض لها الشعب المصرى الفقير والأجير حيث امتصت الذهنية العمالية والفلاحية شخصية سعد وزعامته بدلاً من أحلام الخبز والحرية . فعمل على تطويق نضالهم بحيث لا يلتفت إلى النواحى الاجتماعية وذلك بعسكرة الوطنية المصرية وحركتها الجماهيرية والسرية ولا يدل ذلك إلا على أن سعد زغلول كان واعيا جدا بمصالح تحالف الإقطاع ورأس المال وواعيا جداً بمصالح الطبقة العاملة المعادية للاستعمار والاستغلال الإقطاعى والرأسمالى .

والتطويق المشار إليه قد تم باختيار عبد الرحمن فهمى بك الضابط السابق مسئولا عن النشاط السرى والجماهيرى من إضرابات عمالية ثقيلة واغتيالات سياسية . حتى يستطيع عبد الرحمن فهمى عسكرة النضال الوطنى واحتواءه استعان بالعامل النقابى إبراهيم موسى البراد بعنابر السكة الحديد ليكون أركان حربه لشجاعته الأسطورية وقدرته التنظيمية فى ممارسة الاغتيالات السياسية وإعداد الإضرابات العمالية الثقيلة . ولهذا استطاع سعد زغلول حرمان الطبقة العاملة المصرية من مواهب ابن من أبنائها هو إبراهيم موسى الذى يعتبر أعظم قائد ميدانى فى ممارسة الاغتيالات السياسية والإضرابات العمالية الثقيلة والرجل الأول فى ثورة ١٩١٩ والذى تجاهله المؤرخون المصريون جميعا .

ورغم أن محاولة تطويق النضال العمالى الثقيل قد بدأت قبل اعتقال سعد فى ٨ مارس ١٩١٩ فقد بدأت الطبقة العاملة المصرية تفرز طليعتها الثورية خلال الإضرابات العمالية السياسية والاقتصادية فى ثورة مارس ١٩١٩ يؤكد ذلك ربط المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية وتوزيع المنشورات الشيوعية فى هذه الأيام . هذه المنشورات التى عرفها سعد بعد الإفراج وسفره إلى أوروبا وطلب من عبد الرحمن فهمى التصدى لها حتى لا تنتشر الشيوعية فى صفوف العمال وحتى لا تخسر القضية المصرية أصدقائها فى أمريكا وأوروبا .

والملاحظ فى هذه الفترة أن فكر الطبقة العاملة أى الفكر الشيوعى كان رائجا رغم محاربة الاحتلال الإنجليزى والوفد المصرى لهذا الفكر العمالى . ويقول الدكتور سليمان النخيلى — يلاحظ أن بعض العناصر المحافظة فى حزب الوفد كانت تنظر بعين الحذر إلى المقدمات التى أدت إلى وقوع ثورة الطبقة العاملة فى روسيا عام ١٩١٧ فألقوا بالهم إلى الآراء والنزعات العمالية المتطرفة .

والدليل على رواج هذا الفكر العمالى هو نمو الحركة العمالية والنقابية المصرية الذى صاحب تأسيس الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٢٠ ثم زاد هذا النمو بشكل ملحوظ فى سنة ١٩٢٢ عندما تسمى الحزب الاشتراكى باسم الحزب الشيوعى حيث بلغ عدد النقابات العمالية وقتئذ ٣٨ نقابة فى القاهرة و٣٣ نقابة فى الإسكندرية و١٨ نقابة فى مدن القنال و٦ نقابات فى عواصم المديريات .

وتشير بعض المطالب العمالية إلى أن العمال المصريين قد تجاوزوا المعرفة الحسية إلى المعرفة العقلية الواعية . فقد نشرت جريدة المقطم فى ١١ مارس ١٩١٩ تحت عنوان مسألة العمال فى مصر ما يفيد أن العمال المصريين قد تقدموا بمشروع قانون يوافقهم الجمهور على ما تضمنه من المطالبة باشتراك العمال فى أرباح العمل وأرباح رأس المال أسوة بعمال البلاد الصناعية .

ويبدو أن السلطة الإنجليزية قد حاولت ترضية العمال المصريين حتى يبتعدوا عن طليعتهم الشيوعية فصدر قرار مجلس الوزراء فى ١٥ أغسطس ١٩١٩ بشأن شروط استخدام عمال اليومية ويتضمن هذا القرار حق عمال اليومية فى ١٥ يوم إجازة بأجر كامل فى السنة وفى ١٥ يوم مكافأة نهاية خدمة عن كل سنة . وفى ١٨ أغسطس ١٩١٩ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ولقد توصلت هذه اللجنة إلى الاتفاقات التالية :

١ ـــ فيما يختص بعمال المؤسسات ذات النفع العام والشركات مثل شركة الترام والمياه والنور ومصانع الدخان وخلافها توصل العمال إلى مكاسب لا بأس بها فقد ضوعفت الأجور وحددت ساعات العمل بثمانى ساعات فى اليوم ومنح العمال مكافأة عن سنى الخدمة بواقع شهر فى السنة فضلا عن الراحة الأسبوعية كما منحوا إجازة أسبوعية ونصف أجر عن أيام المرض لمدة أربعة شهور فى السنة . ومنح العامل فى حالة الإصابة مرتب شهر كاملا خلال الأشهر الثلاثة الأولى . ونصف مرتب خلال الأشهر التالية حتى الشفاء .

٢ ـــ فيما يختص بالمحال الصناعية والتجارية الصغيرة ، منح العمال زيادة أجر بنسب ١٠٠ ٪ تقريبا وخفضت ساعات العمل بالنسبة لهم إلى درجة معقولة . تلك المطالب العمالية لم تتحقق بفضل المساعى الحميدة للجنة التوفيق الرسمية بل تحققت بفضل الإضرابات العمالية التى انتشرت فى المجالات العمالية التى يقودها كوادر الحزب الشيوعى المصرى والتى وردت فى التقرير الذى أصدرته لجنة التوفيق فى ٢١ يوليو ١٩٢٢ فيما قامت به من الأعمال وما عالجته من مشاكل العمال . فى الشهور الستة التى انتهت فى ٣١ مارس ١٩٢٢ ذكرت أن حوادث العمال كانت بين شهر يوليو ١٩٢١ و٣١ مارس ١٩٢٢ فقد حدثت ٨١ حادثة من حوادث الاعتصام بين عمال ٥٠ شركة أو معملا .

وكان أطول هذه الاعتصامات اعتصام عمال تكرير البترول فى السويس وقد استمر ١١٣ يوما ثم اعتصام عمال الترام بالقاهرة وقد استمر مائة يوم ويومين . واعتصام عمال شركة ورمى وقد استمر ٦٠ يوما واعتصام عمال شركة الغزل وقد استمر ٥٢ يوما واعتصام شركة الغاز بمصر وقد استمر ٤٥ يوما واعتصام عمال العروة الوثقى بالإسكندرية وقد استمر ٣١ يوما واعتصام شركة ملابس لومبتون بمصر وقد استمر ٢١ يوما واعتصام شركة الهندسة بالإسكندرية وقد استمر ١٩ يوما واعتصام عمال السرد بالقاهرة واستمر ١٨ يوما واعتصام عمال حلاجى القطن بدمنهور واستمر ١٦ يوما واعتصام حلاجى القطن بزفتى واستمر ١٠ أيام .

وأمام وجود حزب للطبقة العاملة وحركة نقابية ثورية وإضرابات عمالية نشيطة لجأت الحكومة المصرية وسلطة الاحتلال البريطانى إلى مواجهة الحريات النقابية للعمال فقد نشر المقطم فى ٢٨ يناير ١٩٢١ تحت عنوان قرارات مجلس الوزراء خبرا قال فيه ـــ « أتانا أمس التلغراف التالى من وكيلنا بالأقصر وهو ـــ أنه عقد مجلس الوزراء الساعة الثالثة بعد الظهر اليوم برئاسة صاحب العظمة مولانا السلطان فى الباخرة أرابيا الروسية فى مياه الأقصر وصدق على قانون يمنع من التنازل عن الأجور إلى أى نقابة أو شركة أو أية جمعية صناعية » .

والجدير بالذكر أن النهوض الثورى للعمال المصريين لم يعبأ بالقرارات المنافية للحريات النقابية حيث قد تصاعدت الإضرابات العمالية كما أشرنا من قبل رغم الإعلان الرسمى الصادر من محافظة القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٩١٩ وجاء فيه ـــ « بمناسبة إضرابات العمال فى الوقت الحاضر فأية مظاهرة من المصريين من المحتمل أن تخل بالأمن العام لذلك نحذر الجمهور بأن قانون التجمهر نمرة ١٠ الصادر سنة ١٩١٤ سينفذ بغاية الدقة » .

وأكثر من هذا فقد رفض عمال الترام بالقاهرة تنفيذ القرار الخاص بمنع تقديم العمال اشتراكات مالية إلى نقاباتهم الأمر » الذى استفز السلطة البريطانية فقد نشرت الوقائع المصرية بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢١ ما يلى ـــ « بمقتضى القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١

قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات الصناعية . وبما أنه من الضرورى تطبيق أحكام القانون المشار إليه على جميع سكان القطر ، بناء عليه أنا الموقع أدناه — أدموند هنرى فيكونت اللنبى — بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائد عام لقوات جلالة الملك في القطر المصرى آمر بما يأتى :

— يكون لأحكام القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر أيا كانت جنسيتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية » ..

ونتيجة لارتباط هذه الحركة الإضرابية بالحزب الشيوعى المصرى أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية وقد انتقد هذا القانون الرجعى أمين الرافعى حيث كتب مقالاً في جريدة الأخبار في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بعنوان الحالة السياسية اليوم أنحى فيه باللائمة على الحكومة من أنها لم ترجىء إصدار هذا القانون إلى أن ينعقد البرلمان صاحب الاختصاص في تعديل القوانين .

ثم أصدرت الحكومة القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الاضراب على المستخدمين في المصانع ذات النفع العام . ولم يكتف الاحتلال البريطانى بقانون مكافحة الشيوعية فعمل على تشديد هذا القانون بحيث إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

ولقد هاجم أمين الرافعى قانون تحريم الإضراب فكتب في جريدة الأخبار في ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ تحت عنوان — عودة معمل القوانين إلى العمل — النصوص الجديدة الخاصة بتعديل قانون العقوبات بمنع الإضراب — جاء فيه :

« قلنا إن مجلس الوزراء قد عقد جلسته الأخيرة ولم يعقدها دون أن يخرج للناس نكبة جديدة كالنكبات السابقة التى كانت عادة تصحب كل جلسة تعقد كما بينا ذلك في مقال سابق . كان الوزراء يعملون في الخفاء على الإسراع بإصدار قانون العقوبات . وقد صدر أمس فعلاً وينص على حبس أو غرامة الموظفين أو المستخدمين العموميين الذين يضربون عن العمل . هذه خلاصة القانون الذى أخرجه المعمل الدائم العمل في عهد الوزارة الحاضرة التى أساءت إلى البلاد إساءات متتابعة لا يمكن للأمة أن تغفر لها ذلك بل لابد أن تحاسبها يوم تدور الساعة التى لا تنفع فيها شفاعة الإنجليز » .

وقد تعرض هذا القانون للهجوم من الدكتور محجوب ثابت وأهالى السنبلاوين ومن الكاتب إبراهيم المازنى وهاجمته أيضاً جريدة — الليبرتيه — الفرنسية الصادرة في ١١ سبتمبر ١٩٢٣ فقالت « تعددت القوانين المقيدة للحرية . بالأمس قيد حق الاجتماع واليوم قيد حق اتحاد العمال والظاهر أن الحكومة تريد أن تشد وثاق هذه الحرية الفتية قبل اجتماع البرلمان الذى عقدت عليه آمالاً لابد منها . إن رفض العمال حق مقدس فهو طريقة مشروعة يدفع فيها الفرد عن نفسه أن يكون آلة تستغل . ولا تتغير طبيعة هذا الرفض إذا لجأت إليه جماعة مكان الفرد . لم يصبح حق اتحاد العمال اليوم مجالاً للمناقشة والجدل فقد ورد في جميع القوانين التى أصدرها العالم المتمدين واكتسب هذا الحق بعد عراك طويل وبعد أن أريقت دماء عزيزة . فهو بذلك عزيز على من اكتسبوه فهم يفزعون لأقل مساس به » .

تلك النضالات العمالية ورد الفعل عليها توضح أن الصراع الطبقى كان حاداً في مواجهة الاستعمار والاستغلال على السواء على خلاف ما يريد سعد زغلول وحزب الوفد وذلك لأن الطبقة العاملة المصرية استطاعت أن تشكل أدواتها للصراع الطبقى من خلال تأسيس حزبها ونقاباتها واتحادها العام للنقابات الذى تشكل في عام ١٩٢١ .

كان من الطبيعي أن تؤسس الطبقة العاملة المصرية إداراتها الخاصة بالصراع الطبقي في مواجهة رأس المال الأجنبي والمصرى والإدارات الخاصة بصراعه الطبقي المضاد . ففى سنة ١٩٢٢ قد بلغ رأس المال الأجنبي في مصر ١١,٣٠٠,٠٠٠ مليون جنيه ورأس المال المصرى ٨,١١٣,٠٠٠ مليون جنيه . وقد سيطر رأس المال الأجنبي على صناعات النسيج وحلج وكبس القطن والمعدنية والهندسية والاستخراجية والغذائية والدخان والسجاير والكيمائية والدوائية ومواد البناء وصناعات أخرى .

وبالنسبة لرأس المال المصري فقد بدأ يجنى ثمار ثورة ١٩١٩ فتأسس بنك مصر سنة ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٢ تأسس حزب الأحرار الدستوريين وجاء في برنامجه مراعاة حماية الصناعة الوطنية والسعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عاتقها كثيراً من الأعمال العامة التى من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات . وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢ قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ مائة ألف جنيه للاقراض منها للصناعات الصغيرة .

إبتداء من سنة ١٩٢٠ بدأت الرأسمالية المصرية التى حظيت وحدها بثمار ثورة ١٩١٩ تؤسس إداراتها للصراع الطبقى فتكون حزب الأحرار الدستوريين وانتشرت الغرف التجارية في معظم مديريات القطر وتأسس اتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٢٢ . وكان على رأسه أبرز شخصية رأسمالية وسياسية وهو إسماعيل صدقى .

ولقد وقف اتحاد الصناعات منذ تأسيسه ضد صدور أية تشريعات عمالية . ففي سنة ١٩٣٧ قدم اتحاد الصناعات مذكرة إلى وزير التجارة والصناعة نشرت في الصحف يعترض فيها على سن تشريع يعترف بنقابات العمال واتفاقات العمل المشتركة قائلاً :

— إن هذه القوانين سابقة لأوانها وإن سنها فيه خطر شديد لأنها ستثير التطاحن بين أصحاب الأعمال والعمال الأمر الذى يؤدى إلى شل الصناعات .

ولم يسكت اتحاد النقابات العمالية على تعسف الرأسمالية المصرية والأجنبية ضد العمال المصريين فلجأ دائماً إلى سلاح الإضراب باعتباره شكلاً من أشكال الاحتجاج والاستعانة بالرأى العام . ففي فبراير ١٩٢٣ أضرب عمال إضاءة المصابيح بعد فشل لجنة التوفيق في حل مشاكلهم وتحقيق مطالبهم وفي أثناء الإضراب قرر العمال التظاهر أمام بيوت أعضاء هذه اللجنة التى يترأسها أجنبي ولقد تصدى البوليس للعمال المتظاهرين وهاجم مقر الاتحاد العام للنقابات وقبض على بعض قياداته .

ولقد قوبل هذا الاعتداء على العمال واتحاد نقاباتهم بالاحتجاج والسخط العمالى فأرسلت نقابات القاهرة خطابات الاحتجاج إلى محافظة الإسكندرية . وقد بذل الحزب الشيوعى جهده للإفراج عن قادة الاتحاد العام للعمال حيث نشر بيانا إلى عمال القطر المصرى طالباً اتحادهم وتعاضدهم في سبيل الدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم . وفي أواخر مايو ١٩٢٣ اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية وبحث أمر القادة النقابيين المعتقلين وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بفك عقالهم .

ثم جاء حزب الوفد وشكل أول وزارة في عام ١٩٢٤ وذلك بعد صدور دستور ١٩٢٣ وإلغاء الأحكام العرفية وكان أول أهدافه ضرب حزب الطبقة العاملة الذى قاسمه وتحداه في مجال العمال بفضل الحركة النقابية الثورية التى استخدمت سلاح الإضراب السياسى والاقتصادى والتضامن من أجل المطالب العمالية العادلة .

وقد استفز حزب الوفد من نهوض الحركة النقابية من أجل تحقيق مطالب العمال في عهد حكومته الدستورية المؤلفة برئاسة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤ حيث كان الكثير من العمال يرون أن هذه الحكومة تمثل حلم حياتهم وأنها سوف تستجيب لمطالبهم ولكن سعد زغلول كان معاديا للأمانى الاجتماعية للعمال فقد كتب عبد العظيم رمضان يقول : يرى —

أى سعد — أن مصر تستطيع أن تجد أنصاراً في أمريكا وأوروبا وحتى في انجلترا نفسها مادامت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال دون سواه من الأغراض التى تشوه الحركات السياسية . فقد نمى إليه وهو باريس نبأ نوزيع منشورات شيوعية في مصر فأرسل إلى عبد الرحمن فهمى يخبره بأن الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان أو تتضمن الانتصار للبلشفيك . فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية وهذا يضرقضيتنا .

ويتأكد عداء سعد زغلول الطبقى للعمال والفلاحين عند رفض طرح قضية العمال والفلاحين الذين سخرتهم السلطة البريطانية طوال الحرب . فقد أبلغه عبد الرحمن فهمى في ١٨ فبراير ١٩٢٠ بأن وطنيا مصريا يدعى الدكتور يوسف ماشا كان يعمل بالحملة المصرية بسيناء وتنقل مع رجال الحملة مدة طويلة ومارس بنفسه كل ما عانته الحملة ورجالها من الأذى وسوء التغذية والأمراض وكتب تقريراً مطولاً عن هذه الحالة أملا في أن يستخدمه الوفد في دعايته ضد بريطانيا . ولكن هذا التقرير وصاحبه لم يلق أية عناية به من الوفد وزعيمه .

وعندما كتبت جريدة الجازيت في ١٩ مايو ١٩٢١ أن حزب الوفد متفق مع آراء حزب العمال وجريدته الديلى هيرالد سارع سعد زغلول إلى النفى قائلاً :

— « أدهشنى ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هيرالد الاجتماعية ولكن أقول لكم ولقرائكم إننى لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشئون الاجتماعية وإنى لا أجهد نفسى في أمر الكومينية والبلشفة ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية إذ ليست عندى أية فكرة من هذه الوجهة » .

ومن هذا المنطلق بادرت حكومة حزب الوفد إلى قطع دابر حزب الطبقة العاملة حيث استغلت تزايد نشاط الحركة العمالية المصرية عموماً لتحقيق مطالب العمال المصريين وانتشار الإضرابات العمالية العفوية وغير العفوية فقبضت على قيادة الاتحاد العام للنقابات والحزب الشيوعى المصرى وأحالتهم إلى المحاكمة وبذلك تخلصت من عدو لدود تمثل في حزب الطبقة العاملة المصرية وفي الاتحاد العام للنقابات .

ولقد كان إجراء حكومة حزب الوفد في ضرب حزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها إجراء تآمرياً لأن الإضرابات العمالية لم تتوقف منذ سنة ١٩١٧ وأن حزب الطبقة العاملة لم يكن ساذجا في إحراج أول حكومة دستورية كما أنه لم يكن مسيطراً على كل الحركة الاحتجاجية الإضرابية في هذه الأيام . يؤيد ذلك أن عمال وعاملات التليفون في القاهرة أضربوا يوم ٦ مارس ١٩٢٤ وذهب إليهم وزير المواصلات وطلب منهم أن يمهلوه وحاول أن يلوح لهم بالظروف السائدة فرد عليه أحد العمال قائلاً :

« يا معالى الوزير لسنا بلشفية بل نحن فئة مظلومة وحقوقنا مهضومة » .

إن حكومة الوفد الدستورية هي المسئولة عن إجهاض التطور الاجتماعى بعد ثورة ١٩١٩ بضربها حزب الطبقة العاملة المصرية واتحاد نقاباتها وبعدم إصدارها قانوناً واحداً يخدم مصالح العمال والفلاحين ويؤكد حريتهم النقابية والتعاونية .

وقد أدى ذلك إلى هزيمة وطنية العمال والفلاحين أي وطنية الخبز والحرية وذلك أمام وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال ، وطنية الاستغلال والظلم الاجتماعى ، ويتحمل حزب الطبقة العاملة المصرى بعض مسئولية هذه الهزيمة لعدم تحالفه مع الطلبة والفلاحين وانفراده في التصدى للاستعمار وتحالف الإقطاع ورأس المال .

العمال أبطال العمل السرى :

خلا الجو من صراخ العقاب ، واستراح العقاب من صوت الأسد . حيث أطاح الوفد وحكومته بالقطاع الثورى والواعى من الطبقة العاملة واحتوى القطاع السعدى من العمال (نسبة إلى سعد زغلول) ووظف أهم عناصره في العمل السرى والاغتيالات السياسية . وكان من أبرز هذه العناصر إبراهيم موسى البراد في عنابر السكك الحديدية الذى يمثل لغزاً من ألغاز ثورة ١٩١٩ لم يهتم المؤرخون بالبحث عن دوره الحقيقى في الإضرابات العمالية والاغتيالات السياسية ولهذا فالمعلومات المتوفرة عنه شحيحة جداً حيث يقال إنه شارك ونظم وقاد كل حركات الاغتيال السياسى ابتداء من محاولة اغتيال السلطان حسين كامل فى ٨ / ٤ / ١٩١٥ حتى اغتيال سردار الجيش المصرى في ١٩٢٤/١١/١٦ . أي أنه شارك ونظم وقاد سبعة وستين اغتيالاً سياسياً ضد الإنجليز والخونة المصريين ولهذا كان يفاخر به الوفديون قائلين بأن رصاصة إبراهيم لم تخطىء . ويقال عنه أيضاً إنه كان وراء الإضرابات العمالية الثقيلة في مارس ١٩١٩ وأنه كان بطلاً جسوراً أمام المشنقة وأنه وزملاءه العمال لم ينهاروا ولم يعترفوا أثناء التحقيق معهم في قضية مقتل السردار الإنجليزى ويقول الدكتور محمود متولى :

« كان إبراهيم موسى من ضمن عمال العنابر وقد بدأ العمل في سنة ١٩١٠ وبقى حتى ضبط ضمن المتهمين في جريمة السردار . وقد وصل أجره إلى ستة عشر قرشاً في ذلك الوقت وقد ثبت من التحقيق أنه اشترك في جرائم كثيرة منها حوادث الاعتداء على المستر كيف وبيجوث وبراون بالجيزة والمرحومين عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

ومن باب الصدف أن نمرته في العنابر هي ٦٨٨ وهي توافق نمرة السيارة التى ركبها المتهمون بعد ارتكابهم الحادثة وكان يتسمى في الجماعة أحياناً باسم أمين ميلاد وأخرى باسم محمد على وكانت له شخصية أسطورية بين العمال .

وكان مشهوراً بشجاعته وجرأته وكان دائماً يفخر بأنه لا يخشى الرصاص ولا يهاب أحداً مما جعل تأثيره كبيراً على العمال .

وقد انتخبه عمال العنابر أميناً لصندوق النقابة فكان يجمع الاشتراكات منهم كما أنه كان مندوباً عنهم . ووصفه عبد الفتاح عنايت في التحقيق بأنه زعيم العنابر ومنفذ الاغتيال ويكررها مرة ثانية بقوله ــ كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى زعيم العنابر .

وقد اشترك في إضراب العمال في سنة ١٩٢١ كزعيم من زعمائه وبسبب هذا الإضراب أوقف عن العمل مدة ١٥ يوماً وأنذر بالطرد من الخدمة . وعندما أسس الضابط عبد الرحمن بك فهمى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى اختاره وكيلاً للاتحاد .

وتقول الدكتورة آمال السبكى .

إن إبراهيم موسى رئيس عمال العنابر كان يختفى تحت اسمين ، أمين ميلاد ومحمد على ، على حسب النظام . وله تأثير كبير على العمال وفي ملف خدمته أنه عين في سنة ١٩١٤ وظهر نشاطه المهيج بين العمال سنة ١٩١٩ وكان أحد زعماء العمال في الإرهاب وانتخبوه مندوباً عنهم وقدم احتجاجات بالنيابة عن العمال .

ويقول إبراهيم عبد الهادى في مذكراته ــ « وأخيراً سمع الطالب سيد باشا إن بالتنظيم السرى جهازاً للعمال يشرف عليه محمد عثمان الطوبجى صانع الأحذية فاتصل به وسأله هل يستطيع أن يدله على عامل من العنابر يثق به ليصنع له أجسام قنابل فأحضر له في اليوم التالى الشيخ أحمد جاد الله وإبراهيم ــ والأخير أعدم في حادث قتل السردار بعد ذلك بخمس سنوات وسبعة أشهر ــ فوضع لهما تصميم جسم القنبلة المطلوبة فصنعاها وسلماها له .

وطلب الحاج أحمد جاد الله من سيد باشا (طالب فدائى) أن يشترك العمال في عمليات الاغتيال لأن قيام العمال بصنع القنابل فقط لا يرضيهم وأنه يجب أن يكون عمليات الاغتيال قسمة بينهم .. الطلاب يقتلون الوزراء الخونة والعمال يقتلون الكفرة أى الإنجليز . فقبل بعد أن أخذ موافقة عبد الرحمن بك فهمى رئيس الجهاز وسلم الحاج أحمد جاد الله مسدسين للتنفيذ » .

نجح فريق العمال الفدائى نجاحاً فائقاً بفضل أسلوب الحاج أحمد جاد الله ودقته . كانت وسيلة أن يضع مسدساً للمكلف بالقتل وسط مشنة الفجل تحملها سيدة ترتدى خرقا بالية وحافية القدمين حتى إذا اقتربت من العامل المكلف بالاغتيال وأعطاها كلمة السر تقدم له المشنة ليتظاهر بالشراء ويأخذ المسدس وسط حزمتين من الكرات والفجل وتسير السيدة خلفه تنادى على بضاعتها . حتى إذا ما انتهى من مهمته التفت نحوها مسرعاً وألقى بمسدسه داخل المشنة في الظلام وانصرف . وانصرفت هي في طريق مضاد .

والحاج أحمد جاد الله الخراط بعنابر السكك الحديد هو زميل من زملاء إبراهيم موسى تفاخر العمال بسرد أساليبه النضالية في اغتيال الإنجليز حيث كان يوظف زوجته في ممارساته النضالية فقد كانت تحمل القنابل والمسدسات في سلة مملوءة بالسميط تجلس بها بجانب حديقة الحيوانات وإذا ما قدم زوجها أو زميله سلمته المسدسات والقنابل وتنطلق لحالها . وفي إحدى الممارسات صادفه جندى المرور المصرى مما عطله عن اغتيال بعض الشخصيات الإنجليزية والمستهدفة فطلب من زوجته الحامل التظاهر بالتعب من الحمل حيث انشغل الجندى بأمرها وخلال ذلك تمكن من اغتيال الإنجليزى المستهدف .

وأحمد رمضان زيان رئيس نقابة عمال الصنائع اليدوية بالإسكندرية وكبير فدائييها عن الحركة العمالية بالإسكندرية أثناء الحرب العالمية الأولى يقول في مذكراته :

« إن التنظيم الفدائى كان شاملاً لكل القوى وكان قادراً على السيطرة المطلقة على مقدرات الأمور . رغم السجون والمعتقلات كنا مسيطرين على النقابات والتعاونيات وقد بدأنا العمل في سنة ١٩١٠ عندما أخذ الشباب المصرى في تأسيس جمعيات فدائية بالإسكندرية والبحيرة والفيوم وكانت لجانها مكونة من يعقوب صبرى الموظف بمدرسة رأس التين وعبد الله حسن عوض الموظف بالجمارك وإبراهيم أنيس بشركة سكك حديد الدلتا . وفي أثناء عامى ١٩١٧ و ١٩١٨ صنعنا كرات من الحديد مثقوبة تركب في عصا لقتل الإنجليز . ولما أعلنت الهدنة في ١٩١٨ قامت مظاهرة بحى باب سدرة ضد الأرمن فتقدم الأرمنى الذى كان يصب الكرات الحديدية إلى القلم المخصوص ووشى بأعضاء الجمعية وعلى إثر ذلك اعتقل أحمد رمضان زيان بصفته رئيس نقابة العمال للصنائع اليدوية كما اعتقل محمد الشافعى كاتب النقابة » .

ومن العمال البارزين في العمل السرى وممارسة الاغتيالات السياسية وعوقبوا بعقوبة الإعدام راغب حسن من عمال مصلحة التليفونات ومن زملاء إبراهيم موسى في العمل الفدائى وقد قبض عليه في قضية السردار وحكم عليه بالإعدام ، ومحمود راشد العامل بمصلحة التنظيم وحكم عليه بالإعدام وعلى إبراهيم محمد براد بالعنابر ومن زملاء إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام ومحمد فهمى على النجار الذى كان من تلامذة إبراهيم موسى وحكم عليه بالإعدام .

ولقد أبدى العمال المنفذ عليهم الحكم بالإعدام ثباتاً عظيماً فلقد قابل إبراهيم موسى الشنق بشجاعة وطلب أن يرى أهله وأولاده وصرح بأن عليه خمسة جنيهات لأحد أصدقائه وهو محمد بيومى وثلاثة جنيهات لشركة المخابز وقال إنه يدين المصلحة ببعض المبالغ وإنه يطالب بإعطائها لأمه ثم قال إننى حكم على لكونى سعدى ولكننى سعديًا حتى الممات ثم هتف يحيا سعد .

وبجانب هؤلاء العمال الأبطال الذين قادوا النضالات السرية كان على محمد فهمي على العامل بورش التجارة بالتليفونات الذى حكم عليه وحده بالإعدام في قضية الاغتيالات السياسية في سنة ١٩٢٦ التى اتهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود النقراشي والشيخ أحمد جاد الله البراد بالسكة الحديد .

هؤلاء هم قادة القطاع السعدى — نسبة إلى سعد زغلول — في الطبقة المصرية الذين سخرهم حزب الوفد المصرى وزعيمه في إعداد الإضرابات والمظاهرات وممارسة الاغتيالات السياسية التى تزيد على سبعين ممارسة ضد الإنجليز والخونة المصريين و لم يكتشف أمرهم لقدرتهم الأسطورية في التنظيم السرى . هذه القدرة التى أفشلها تلاميذ حزب الوفد وأفنديته الذين انهاروا واعترفوا أثناء التحقيق في قضية اغتيال السردار الإنجليزى سنة ١٩٢٤ حيث اعترف هؤلاء الأفندية والتلامذة على هؤلاء العمال الأبطال الذين شنقوا في قضية السردار وقضية الاغتيالات السياسية المعروفة باسم قضية ماهر والنقراشى التى صدر الحكم فيها سنة ١٩٢٦ .

ومن المذكور أن حزب الوفد وزعيمه قد تنفسا الصعداء لشنق هؤلاء العمال الأبطال حتى لا ينثروا بعض البذور الاجتماعية في حركة الوطنية المصرية التى باتت وطنية تحالف الإقطاع ورأس المال . كما أن سيرتهم ماتت معهم يوم شنقهم حتى لا تكون ذكراهم حافزاً ومشجعاً على ظهور بطولات عمالية جديدة . وحتى المؤرخون المصريون لم يبادروا بدراسة ظاهرة القطاع السعدى من العمال المصريين ودوره الحقيقى في ثورة ١٩١٩ ووصول البرجوازية المصرية إلى الحكم واستئثارها بثمار ثورة ١٩١٩ بالمشاركة مع الإقطاع . كما لم يبادر هؤلاء المؤرخون لدراسة ظاهرة القطاع الاشتراكى في صفوف العمال المصريين ودوره أيضاً في ثورة مارس ١٩١٩ من أجل تحقيق مطلبى الخبز والحرية .

ولا يسعنى في هذا المقام غير اتهام الوفد وزعيمه سعد زغلول بتعمد ضرب الطبقة العاملة المصرية بحل حزبها واتحادها النقابى وبالتغاضى المتعمد عن الدفاع عن العمال الذين اتهموا في قضايا الاغتيال السياسى الأمر الذى أدى لتعرضهم لعقوبة الشنق .

ففي قضية الاغتيالات السياسية التى اتُهم فيها الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والشيخ أحمد جاد الله بالعنابر والذى كان يزيد عمره على الستين وعلى محمد فهمى على العامل بورش تجارة التليفونات قام الوفد وزعيمه بجهد خارق وسعى غير محدود وتصرفات غير مبدئية لإنقاذ ماهر باشا والنقراشى باشا دون إنقاذ بقية المتهمين من العمال .

فقد كتب محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد يقول :

« لم يكن اهتمام الرئيس بالخطابة والصحافة لينسيه شئوناً أخرى كان يتولاها بنفسه وبرعايته . وقليل من يعرف أن سعداً كان هو المحامى الأصيل في قضية الأستاذين ماهر والنقراشى وفي قضية المغفور له حمد الباسل باشا وهما القضيتان اللتان شغلتا الأفكار حيناً من الدهر ، وكانتا محور الجدل بين الوفد وخصومه مصريين وأجانب . فقد كان رحمه الله يراجع المستندات ويضع المذكرات ويزور هيئة الدفاع في القضيتين وكان ينقطع لدراستهما في الطابق العلوى أو في الحجرة الشرقية الصغيرة من الدور الأول ببيت الأمة أكثر من يوم دون أن ينزل لرياضته اليومية المعتادة أو لمقابلة زواره » . ولا يعنى ذلك غير أن سعد زغلول لم يكن يهمه في هذه القضية غير ماهر والنقراشى أما العمال فقد كانوا خارج هذا الاهتمام .

وفي المحكمة لم يترافع عن العامل الفدائى محمد فهمى على سوى المحامى اليسارى زهير صبرى ولم يترافع عن العامل الفدائى الآخر الشيخ أحمد جاد الله سوى المحامى إبراهيم رياض . أما الأستاذان ماهر والنقراشى فقد دافع عنهما المحامى مصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا نقيب المحامين وقتئذ ونجيب الغرابلى باشا وزير العدل السابق وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف .

وبجانب ذلك فقد تمت اتصالات شخصية بالمستشارين المصريين في المحكمة لتبرئة ماهر والنقراشي بالذات وقد تردد أن التنظيم النسائي بحزب الوفد المصرى اتصل بكل زوجة من زوجات المستشارين للضغط من أجل تبرئة ماهر والنقراشي دون العمال المتهمين في القضية . وجاء على لسان بعض السيدات بالوفد أن زوجة أحد المستشارين قد صرحت لها بأنها سوف تطلب الطلاق من زوجها إذا حكم على ماهر والنقراشي وصرحت زوجة المستشار الآخر بأنها سوف تضربه ...... إذا أصدر حكماً على ماهر والنقراشي .

. وفعلاً فقد نجح حزب الوفد وزعيمه في إنقاذ الأستاذين ماهر والنقراشي حيث صدر الحكم ببراءتهما و لم يحكم في هذه القضية إلا بشنق العمال أي العامل الفدائي محمد فهمى على وله منا هو وزملاؤه شهداء العمال والفلاحين التحية العاطرة .

هكذا واجه العمال والفلاحون المصريون الرصاص والمشانق نيابة عن الوطنية المصرية من سنة ١٩١٩ حتى سنة ١٩٥٢ حيث شنق العاملان المتهمان خميس والبقرى بكفر الدوار .

الأيتام على موائد اللئام :

أصبح العمال والفلاحون في مصر كالأيتام على موائد اللئام بعد قيامهم بثورة ١٩١٩ وتعرضهم للرصاص والمشانق حيث استشهد منهم قرابة ثلاثة آلاف شهيد وذلك لعدم تحالف العمال والفلاحين وضرب الطبقة العاملة المصرية وحزبها الممثل الحقيقى لمصالح العمال والفلاحين . وتصفية القطاع الفدائي من العمال السعديين بزعامة الشهيد إبراهيم موسى البراد بعنابر السكك الحديدية .

وبعد ذلك لم تعد الوطنية المصرية وطنية الخبز والحرية بل أصبحت وطنية تطفح بالفقر وتنز بالطغيان حيث استحوز الإقطاعيون والرأسماليون والشباعى في الريف والمدينة على كل ثمار ثورة ١٩١٩ .

ففى يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣ صدر الدستور متضمناً تقديس الملكية الإقطاعية والرأسمالية بالمادة التاسعة من هذا الدستور التى تنص على أن ـــ للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً ـــ وعندئذ استخدم الدستور لمناهضة الدعوات الثورية المنادية بتأميم الخدمات العامة لصالح الشعب .

والحرية السياسية التى كفلها الدستور قد اختص بها تحالف الإقطاع ورأس المال وذلك دون العمّال والفلاحين . وقد نص الدستور على ذلك عندما حدد على من يرشح نفسه للبرلمان دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهاً وهو تأمين مالى يستحيل على العامل والفلاح تدبيره للترشيحات البرلمانية التى تكلف آلاف الجنيهات . وبذلك لم يصل إلى عضوية البرلمان أي عامل أو فلاح باستثناء العامل محمد الدمرداش الشندى رئيس نقابة عمال النسيج بالإسكندرية الذى فاز بعضوية البرلمان من خلال الحزب السعدى اثناء الحرب العالمية الثانية .

ومن أجل ضمان المصالح الإقطاعية والرأسمالية وضمان حرية الإقطاعيين والرأسماليين في مواجهة عبودية العمال والفلاحين حدث تعديل في المادة ١٥ والمادة ٢٠ بشأن حرية الصحافة والحريات الاجتماعية وكذلك الصحافة الثورية والاجتماعات والمظاهرات العمالية والشعبية . ولقد احتج الحزب الشيوعى حزب الطبقة العاملة على صدور هذا الدستور المعادى للعمال والفلاحين ومصالحهم وحرياتهم السياسية والنقابية .

وكان الخوف من الطبقة العاملة يتعلق بتحالف الإقطاع ورأس المال . ولهذا فقط صدر في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات عدة مواد رجعية ضد العمال كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على الآتى :

ــ يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهية نظام الحكومة المقرر في القطر المصرى أو على الازدراء به أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى .

لقد وضع الدستور بروح العداء الطبقى للعمال والفلاحين . فعندما اقترح على ماهر باشا أن يتضمن الدستور نصاً عن حالة العمال يراعى فيه أن يكون العمل تحت حماية الدولة وإشرافها وأن تحدد ساعات العمل في الصناعات المختلفة وكذلك طريقة تشغيل النساء والصبية اعترض عبد العزيز فهمى باشا ابن الفقى الفقير الذى كان يتسول رزقه من قراءة القرآن على المقابر بكفر المصيلحة منوفية والذى تعلم بالمجان على حساب العمال والفلاحين . حيث نهض مطالبا بألا يذكر هذا النص في الدستور على الإطلاق . وكانت حجته في ذلك أن مسألة العمال لا تخصنا إذ لا يوجد عمال صناعة سوى لفافي السجائر وأضرابهم وهم قلة لا تشكل نواة الثروة في البلد . إنما العمال الحقيقيون هم الفلاحون . فإذا ما قرر الدستور هذا النص يخشى أن تقوم غدا ستمائة نقابة تبث الفتن بين الفلاحين وتخلق مشاكل لا قبل لنا بها . وواجه هذا الاقتراح اعتراضاً عاماً من جانب أعضاء اللجنة العامة للدستور وتقرر رفضه بالأغلبية في جلسة ١٩٢٢/٨/٢١ .

وترتب على ذلك الدستور الرجعى أيضاً حرمان العمال والفلاحين من المشاركة في المجالس المحلية بالمديريات المختلفة حيث اشترط القانون في من يتقدم لعضوية هذه المجالس أن يكون ممن يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً سنوياً . وهذا أمر صعب على العامل والفلاح ولهذا فقد عبر عن هذه الحقيقة فخرى عبد النور حيث قال أثناء مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات في مجلس النواب سنة ١٩٢٨ ــ إن شروط الانتخاب تكاد تكون محصورة في عدد قليل جداً يكاد معها الانتخاب يكون تعيينا . كما اشارت المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون إلى أن عضو المديرية يجب أن يكون من ذوى الشأن والمصلحة .

وحتى حكومة الوفد قد تخلت عن المطالب الاجتماعية للعمال والفلاحين . وها هو سعد زغلول يضحك على ذقون العمال في خطبته لعمال شركة السكك الحديدية وواحة عين شمس يوم الجمعة ٤ يوليو ١٩٢٤ ويقول لهم « إننى واحد من الرعاع مثلكم . ولا يهز نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادى ليحيا الوطن . وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو . ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالى إذا قال يحيا الوطن فإنما يقول ــ تحيا وظيفتى أو مصلحتى ــ ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

ولا يعنى هذا غير أن حزب الوفد وزعيمه لم يعط للعمال والفلاحين وجماهير الفقراء خبزا ولا حرية أى أنه لم يمنح هذه الجماهير أى مكسب اجتماعى أو سياسى فلم يسمح بقيام نقابات عمالية أو جمعيات تعاونية للفلاحين ، ولم يصدر قانونا لزيادة الأجور وتقليل ساعات العمل ، ولم يتقدم بشيء يذكر لتحسين أحوال فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

ولقد ترتبت على ذلك زيادة سوء أحوال معيشة القوة المنتجة في الريف والمدينة من عمال وفلاحين بشهادة الدكتور حافظ عفيفى باشا الذى كتب يقول :

« ولا أريد أن أتعرض لغذاء الأغنياء فهو غذاء غنى كثير الخيرات بسمنه ولحمه وفطائره لا عيب فيه إلا أنه صعب الهضم يجهد المعدة والأمعاء والكلى والكبد . إنما أردت أن أتكلم على ما يزيد عن العشرة ملايين من سكان القطر الذين يقتاتون

طول السنة بخبز الذرة ويتحايلون على بلعه بقليل من الملح والجبن أو مع شيء من الخضروات كالفجل والكرات والذى لا أتردد في أن أقول إنه غذاء غير كاف لتوليد الحرارة التى يستنفذها جسم الفلاح في القيام بجميع ما يطلب منه من أعمال . وسوء تغذية الفلاح هو السبب في تعرضه للكثير من الأمراض لما يسببه من قلة المناعة في جسمه . وما انتشار السل الرئوى بين طبقات الفلاحين والعمال إلا نتيجة سوء التغذية وسوء المسكن .

قد يبدو للبعض أنى أبالغ فيما أقول ولكن الواقع لمن يريد الوصول إلى الحقيقة في هذا الشأن أن الفلاح المصرى ينوء كاهله بالأمراض ويجب أن تفكر وزارة المعارف في تقديم شيء من الغذاء لأطفال القرى الذين يتعلمون في المدارس الإلزامية فإنها لو أعطت كل طفل كوباً من اللبن وقطعة من البقصمات في يوم وبرتقالة أو يوسفية وحمص بلحات طرية أو مجففة في اليوم الثانى وحفنة من الفول السودانى في اليوم الثالث وهكذا لساعدت على تحسين صحة هؤلاء الأطفال الذين لا يتناولون في بيوتهم غذاء كاملاً .

كذلك يمكن أن تفكر الحكومة في إلزام صغار عمالها الذين يشتغلون طول النهار في مصانعها المختلفة بأن يتناولوا غذاء الظهر في هذه المصانع من مطاعم تنشئها الحكومة لهذه الغاية أو من مطاعم الشعب المنشأة الآن في العاصمة والتى يمكن توسيعها لتسع هؤلاء العمال وتقطع ثمن هذا الغذاء من أجورهم » .

ويقول حافظ عفيفى أيضاً : على أن المستوى الحالى منخفض إلى درجة كبيرة وليس ادل على ذلك من أن تعرف أنه يعيش من أهلّ هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص بإيراد يقل عن جنيه واحد في الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يومياً وهم :

١٦٧٧٥٣٦	أشخاص يملكون أقل من فدان ومتوسط ما يملكه الشخص الواحد ٤١٪ من الفدان .
٦٥٩٨٨٢	عمال زراعيون متوسط أجرهم اليومى في أيام العمل ثلاثة قروش .
٦١٢٥٧٢	عمال زراعيون لايشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم .
٥٢٢٥٣	رعاة مواش .
٥٧٠٠٠٠	أطفال يزيد سنهم عن العشرة لا يشتغلون (لا يشمل التلاميذ) .
٣١٠٠٠٠	عمال متعطلون .
٤٠٠٠٠	عرب رحل لا يملكون شيئاً .
١٠٠٠٠	متشردون ومتسولون .
٣٦٥٣٢٤٣	المجمـــوع

وفي تقرير لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٣٩ قدر متوسط دخل الفرد في مصر في العام بمبلغ تسعة جنيهات أي بما يعادل ٧٥ قرشاً في الشهر لنفقات المأكل والملبس والمسكن . ولهذا فقد أجمع الاخصائيون على أن قلة التغذية أو سوء التغذية تقضى على المناعة في صفوف الفلاحين المصريين فتحصدهم الأرض حصداً أو يخطفهم الموت بغير حساب على حد تعبير عبد المجيد نافع المحامى الذى يقول :

« لقد قال مستر كليلاند إن ثمانية أعشار الشعب المصرى يعانون نقصاً فاحشاً أو سوءاً في التغذية إلى حد أنه اوشك أن يتشكك في الأرقام . على أنه لم يتردد في الجهر بأن ثمانين في المائة من المصريين تعوزهم ضرورات الحياة .

فأما عن تفشي الجهل فحدث ولا حرج . فالذين يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز حدودهم وعددهم ٢٠ في المائة » .
ويقول عبد المجيد نافع أيضاً : « أو ليس من المؤلم أن عشرة في المائة من المصريين هم الذين يصلحون للجندية .

أو ليس من المؤلم أن قدرة العامل الأمريكي على الإنتاج تبلغ سبعة أضعاف قدرة العامل المصرى . وهل جاءك نبأ تلك الصورة السوداء التي رسمها المغفور له الدكتور عبد الواحد الوكيل حيث قال إن بمصر ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ إصابة مرضية فإذا كان عدد المصريين ١٦,٠٠٠,٠٠٠ أصاب كل واحد منهم ثلاثة أمراض وإذا كانت الأمراض مجتمعة تنقص من القدرة على العمل بمقدار النصف على أقل تقدير باتت الخسارة التي تصيب الإنتاج المصرى توازى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً مع التسامح في التقدير » .

وفي جلسة من جلسات مجلس الشيوخ خلال كارثة الملاريا في مديريتي قنا وأسوان تولى توفيق دوس باشا وصف ما رأته عينه ولمسته يده في قنا وأسوان فقال : لحضراتكم أن تتصوروا ما رأيته بعيني في هاتين المديريتين . لا يمكن أن تتصوروه فإن الحالة فوق ما يمكن للعقل أن يتصوره . رأيت بعيني مفتش صحة أسوان يقدم الكفن للمرضى فيطلبون أن يبيعه ليشترى بثمنه خبزا لهم » .

وإذ سأله حسين سرى باشا : إذن هي مجاعة أجاب دوس باشا نعم هي مجاعة فعلية حقيقية .
وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ ألقى مصطفى النحاس باشا بيانا في مجلس الشيوخ جاء فيه — « على أن الحالة الغذائية الناشئة عن الفقر قد بلغت درجة بشعة في تلك الأنحاء . فالصبيان من سن ١٢ إلى ١٣ سنة ينقصون في الطول نحو ١٣ سنتيمتراً عن المتوسط الطبيعي والصبيان من ١١ إلى ١٢ سنة ينقصون في الطول ١٤ سنتيمترا ومن ١٠ إلى ١١ ينقصون ١٣ سنتيمترا ومن ٩ إلى ١٠ ينقصون ٧ سنتيمترات عن متوسط أمثالهم . وهذا النقص في الطول لايمكن أن ينسب إلى حدوث الملاريا بل هو دليل قاطع على ضعف النمو عامة وهذا بسبب سوء التغذية في تلك المنطقة .

وهناك نقص في الوزن يبلغ ٨ كيلو جرامات في أولئك الصبية والبنات عن متوسط أمثالهم في الجهات الأخرى كما أن نسبة الهيموجلوبين أي المادة الحمراء للدم تتراوح فيهم بين ٣٠ و٥٨ في المائة من الدم الطبيعي » .

وجاء في البيان . « والعيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية أولئك السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة فيها إلى درجة منقطعة النظير في جميع أنحاء القطر الأخرى فإن عدد الشركات والأفراد الذين يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر في مديريتي قنا وأسوان حسب الإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٤٢ هو :

في قنا عددهم ٧١ والمساحة المملوكة لهم ٤٤,٣٤٥ فداناً وهي بنسبة ١٣٪ من مجموع أرض المديرية .
وفي أسوان عددهم ١٣ والمساحة المملوكة لهم ٧٤,٣٧٠ فداناً وهي بنسبة ٥١٪ من مجموع الأراضى الزراعية » .

وتبدو الفوارق الطبقية في الريف المصرى صارخة في هذه الفترة حيث إن كبار الملاك الذين يملكون ٥٠ فداناً فأكثر ويبلغون ١/٢ في المائة من عدد الزراعيين يمتلكون ٣٦,٩٪ من مجموع الملكية أي أن ثلث الدخل من الأراضى الزراعية موزع على كبار الملاك والباقى يوزع على الباقين وهم ١/٢ ٩٩٪ .

ولقد ترتب على هذه الفوارق الطبقية الصارخة تزايد الصراع الطبقي بشكله السلبي ممثلاً في كثرة الجرائم ففي عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ بلغ عدد الجنايات ٨٣٠٢ وعدد الجنح ٣٧٧,٢٩٢ .

وفي مجال الأجور فقد كان الأجر الشهرى للعامل الزراعي في عام ١٩٣٨ خلال موسم العمل يتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ قرش وكان أجر العامل الصناعى مابين ١٠٠ إلى ١٢٥ قرشاً في الريف و١٥٠ إلى ٢٠٠ قرش في المدن الكبرى .

وكان متوسط دخل الفرد في مصر عام ١٩٣٨ تسعة جنيهات سنوياً مع أن مجموع المكافآت التي كان يتقاضاها كل من حافظ عفيفي باشا وعبد المقصود بك أحمد من بنك مصر وشركاته تبلغ ١٣٥,٠٠٠ جنيه في العام . وهذا يؤكد مقولة أن العمال والفلاحين المصريين كالأيتام على موائد اللئام .

الصـــراع الطبقـي وحتميتــه :

بعد ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية الحزب الشيوعي المصرى الترجمان الصادق لأماني العمال والفلاحين المصريين وحل الاتحاد العام للنقابات المعبر عن مصالح العمال والاستقلالية النقابية بواسطة حكومة حزب الوفد التي وصلت إلى الحكم في يناير ١٩٢٤ واطاحت بحزب الطبقة العاملة واتحاد نقاباتها في مارس ١٩٢٤ فور ذلك استغل حزب الوفد سلطة الحكومة في تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل تحت زعامة ورئاسة الضابط عبد الرحمن بك فهمي سكرتير حزب الوفد .

وحتى يكتسب هذا الاتحاد النقابي أرضية جماهيرية في صفوف العمال المصريين الذين فقدوا اتحاد نقاباتهم الحقيقى قام حزب الوفد باختيار البطل إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر والقائد الأسطورى لحركة الاغتيالات السياسية ليكون وكيلاً لهذا الاتحاد النقابي .

والاتحاد النقابي المذكور قد نص في قانونه على حق العمال في ممارسة الإضراب بشكل محدود . ومع ذلك فإن تكوينه يعتبر أول محاولة لعسكرة الحركة العمالية والنقابية في مصر وأول مرة تصبح الحركة النقابية في مصر حركة نقابية سلطوية أول تجربة لوجود حركة نقابية غير مستقلة حيث تأسس ذلك الاتحاد النقابي الوفدى برئاسة ضابط غريب من الناحية الطبقية عن العمال مما يحول بينه وبين الحصول على عضوية النقابات العمالية ذات الطبيعة الطبقية الصرف . فضلاً عن أنه ضابط يؤدى وجوده في الحركة النقابية إلى عسكرتها المنافية للديموقراطية النقابية كما تأسس ذلك الاتحاد النقابي بواسطة حكومة الوفد وسلطتها التنفيذية مما جعل الحركة النقابية المصرية حركة نقابية سلطوية . هذا بالإضافة إلى دور حزب الوفد في تشكيل الاتحاد واعتباره الجناح العمالي للحزب ، الأمر الذى ترتب عليه إهدار الاستقلالية للحركة النقابية المصرية .

وكان تأسيس ذلك الاتحاد بهذه الكيفية خير شاهد على أن الحزب الشيوعي المصرى كان أقوى بكثير من حزب الوفد الإقطاعي والرأسمالي في صفوف الطبقة العاملة المصرية لأن حزب الوفد لم يستطع مواجهة حزب الطبقة العاملة عندما كان بعيداً عن الحكم والسلطة كما أنه لم يستطع تأسيس اتحاد النقابات العمالية وهو خارج الحكم والسلطة أيضاً وذلك لوجود اتحاد نقابي نشيط وفعال ومؤثر وله استقلاليته النقابية حتى عن الحزب الشيوعي المصرى . ولهذا فلم يتمكن حزب الوفد من ضرب حزب الطبقة العاملة المصرية والاتحاد العام للنقابات إلا بعد وصوله للحكم والسلطة في سنة ١٩٢٤ .

واستغل الضابط عبد الرحمن فهمي بك رئاسته للاتحاد النقابي الوفدى في تجميد مطالب العمال الاجتماعية ففي الحفل الذى أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه في ٤ يوليو حذر العمال من المغالاة في مطالبهم تجنباً للشيوعية وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة .

وفي الحفل الذى أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربي في ٥ أكتوبر تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال « إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيه تماماً في بضعة شهور » ووصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين ففي الدين سلوى كبيرة وعزاء عظيم .

وفي الحفل الذى أقامه عمال الورش الأهلية ببولاق في ٢ نوفمبر وقف يقول « اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبى الدفاع عن حقوقكم فمن واجبى أيضاً الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير بالدفاع عن حقه فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه » .

وفي حفل افتتاح فرع الاتحاد النقابى بالفيوم في ٩ نوفمبر خطب وقال ـــ « يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل . إنى أقول إنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته . ما هو المال والجاه وما قيمتهما ؟ هما زائلان بزوال الزمن فانيان مع العمر وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رؤوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادى . واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون أن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب ، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد . وإنى لا أنكر أن العامل في مصر مهضوم الحق ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهداً كبيراً » .

ذلك هو الضابط عبد الرحمن بك فهمى ودوره في خنق الطموحات الاجتماعية للعمال والعمل على خضوعهم لرأس المال وعبوديته بالإضافة إلى تهديد العمال إذا مارسوا حق الإضراب من أجل تحقيق مطالبهم مستغلاً في ذلك سلطة حكومة الوفد التى قد استقالت في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ . وعلى إثرها اختفى عبد الرحمن بك فهمى من المجال السياسى والنقابى لأنه كضابط وأى ضابط لا يستطيع أن يعيش بدون سلطة وذلك بعد استقالة حكومة الوفد والقبض على أركان حربه القائد العمالى البارز إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر . كما اختفى الاتحاد النقابى وأصبح في ذمة التاريخ .

ولقد كان حزب الوفد واعياً بقصده في تأسيس اتحاد للنقابات العمالية لإدراكه أن هذا الاتحاد هو إدارة من إدارات الصراع الطبقى للعمال ومن ثم فإن السيطرة عليه تؤدى إلى إطفاء هذا الصراع لصالح تحالف رأس المال والإقطاع ولهذا فإن سعد زغلول كان يخشى الصراع الطبقى خشية الموت . يدلنا على ذلك ما حدث بعد فشل مباحثات سعد ـــ مكدونلد حيث يقول طارق البشرى بشأن هذا الفشل ومن التصريحات المختلفة التى أدلى بها سعد زغلول باشا وبعض أعضاء الوفد يتبين أن هناك تيارين متعارضين في داخل الوفد .

أحدهما يعتبر فشل المباحثات دليلاً حاسماً على أن المفاوضات ليست الوسيلة المجدية لحل المسألة المصرية وأن الخطة التى يجب أن تتبعها الأمة هي خطة المقاومة . وكان من أصحاب هذا الرأى مكرم عبيد وعلي الشمسى اللذان أدليا بتصريح لجريدة المانشستر جارديان قالا فيه : إن التأثير العاجل لقطع المباحثات هو إيجاد دفع جديد للحركة . وقد تحدثا مرة أخرى إلى مراسل الأهرام فقالا : إن الطريق لنا واحدة لا اثنتان هى طريق الكفاح الشديد لنيل حقوقنا .

أما سعد زغلول فقد كان ينادى بالصبر قائلاً لا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا فما مات حق وراءه مطالب . وفي كتاب الأستاذ العقاد عن سعد زغلول ما يفيد أن سعد باشا سأل زائريه بعد فشل المفاوضات مع المستر مكدونالد بقوله ـــ ما ترونا صانعين في مواجهة الإنجليز ؟ .

قال أحد الحاضرين : الإضراب العام يشترك فيه الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد . فسأل الباشا وهل يقع هذا الاضراب ؟ فقال بعض الحاضرين : يقع عاما ، وقال غيرهم : يقع في بعض الجهات ، وخالفهم آخرون فقالوا : إنه لا ينتظر ولا يطول . قال سعد : الدليل على أنه لا يقع ولا يصمد طويلاً إن وقع أنكم مختلفون فيه . إن هذه الحركات لا تأتى إلا عفواً .

هكذا أغلق سعد زغلول الباب بالضبة والمفتاح في وجه مقاومة الإنجليز والعودة إلى الإضراب حتى لا يتفجر الصراع الطبقى بعودة وطنية العمال والفلاحين وطنية الخبز والحرية .

ولكن الصراع الطبقى لم يتوقف لوجود أسبابه في صفوف الطبقة العاملة المصرية التى تناضل وحدها دون الفلاحين الذين حل بهم بعض البرود الثورى نتيجة حصارهم بأعيان الريف الذين حالوا بينهم وبين التحالف مع العمال .

وتتجلى مظاهر الصراع الطبقى للعمال المصريين فيما كتبته الوثائق البريطانية وهى تقارير القسم المخصوص بدار المندوب السامى البريطانى وهذا بيان بعضها :

في أغسطس سنة ١٩٢٥ أضرب ثلاثون من عمال شركة ماسبيرو للسجائر احتجاجاً على سوء معاملة الشركة .

ووقع الكثير من الإضرابات المحدودة بين عمال السكك الحديدية لأسباب اقتصادية مثل فصل بعض العمال من الخدمة والعقوبات والجزاءات وزيادة ساعات العمل .

وأضرب النحاسون في أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأغسطس سنة ١٩٢٦ بسبب نقص أجورهم .

وفي نوفمبر أضرب ٣٠٠ من نساجى الحرير بسبب إنقاص أجورهم وشكل العمال نقابة لهم خلال اضرابهم لتتولى التفاوض مع أصحاب الأعمال .

وفي يناير ١٩٢٥ أضرب عمال ورش ترام العباسية احتجاجاً على فصل بعض زملائهم .

وفي يوليو ١٩٢٦ نشب نزاع بين شركة ترام القاهرة وعمالها وزعمت الشركة أن النقابة تتولى تحصيل الاشتراكات من العمال بالإكراه بينما ادعت النقابة أن الشركة تضطهد محصلى اشتراكات النقابة وكذلك اعضاؤها .

أضرب عمال محاجر المكس بالإسكندرية في ١٩٢٦/٧/١٥ بسبب أجورهم المنخفضة .
أضرب عمال التليفونات في ١٩٢٦/٣/٦ بسبب عدم منحهم العلاوات السنوية .
أضرب عمال شركة ايجولين للزيت ورفضوا تسلم مرتباتهم .

في ١٩٢٦/٨/٧ أضرب صبيان العربجية وعددهم ١٥٠ شخصاً وتجمعوا أمام باب الجمرك رقم ٥٠ ورفضوا نقل البضائع من المراكب الراسية بالميناء وذلك بسبب ضآلة أجورهم .

وفي ١٩٢٥/١٠/٢٤ أضرب سائقو شركة فيات للتاكسى والأتوبيس عن العمل مطالبين بزيادة الأجور .
هدد عمال شركة مياه الإسكندرية في سبتمبر ١٩٢٥ بالإضراب بسبب عامل أجنبى يدعى جيسب لاندى .
أضرب عمال تفريغ الفحم بالإسكندرية في ١٩٢٥/٧/٢٧ بسبب ضآلة أجورهم .
وفي ١٩٢٥/٨/١٤ أضرب عمال تفريغ الفحم الخاص بمصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن العمل لضآلة أجورهم أيضاً .

أضرب عمال تفتيش الزراعة بالمطاعنة واسنا وقنا في ١٩٢٥/٢/١ بسبب انخفاض الأجور وسوء المعاملة .

تلك هي مظاهر الصراع الطبقى التى استمرت وتصاعدت بعد استقالة حكومة الوفد في نهاية ١٩٢٤ وكان لابد من تأسيس إدارات لهذا الصراع تتمثل في النقابات العمالية التى بلغ عددها في عام ١٩٢٧ بالقاهرة ٦٢ نقابة .

ولقد تشكلت هذه النقابات العمالية بقوة العمال ووحدتهم وإضراباتهم حيث لم ينص دستور سنة ١٩٢٣ على حق العمال في تنظيم نقاباتهم كما أن القوانين التى صدرت بعد الدستور لم تعترف بهذا الحق للعمال بينما اعترفت بحق البورجوازية المصرية في تأسيس أحزابها وغرفها الصناعية والتجارية .

وكان تنظيم النقابات العمالية بهذا الشكل موضع اهتمام المندوب السامي البريطاني . فقد جاء في مذكرة مرفوعة في ١٥ أبريل ١٩٣٥ إلى المندوب السامي ما يلي :

تضيف المعركة الناشبة بين مستر كين بويد ومستر جريفز المزيد من الصعوبات إلى أوضاع العمل المتفاقمة الخطورة التي تواجهها مصر . ولقد ذكر لي رجل فرنسي في مكالمة تليفونية اليوم أن نسيم باشا قال له ـــ يكفيني أن أرى المعركة ناشبة بينهما ـــ ووجهة نظر المستر كين بويد فيما يتعلق بمعالجة الأوضاع العمالية تقوم أساساً على أساليب بوليسية وهي ليست مقبولة تماماً . وعلى أية حال يبدو أن المستر جريفز يرمي بصفة عامة إلى إصدار اعتراف بنقابات العمال وحقها في النضال الجماعي من أجل أجور العمال وحقوقهم بينما يرى مستر كين بويد الاعتراف فقط بجمعيات عمالية ذات طابع جدي يكون لها الحق في أن تستشار في المنازعات التي تتصل بأجور العمال وحقوقهم .

كل هذا يشير إلى أن العمال المصريين قد فرضوا نقاباتهم بقوتهم الذاتية على الحكومة والأحزاب البرجوازية وعلى السراي ودار المندوب السامي البريطاني الذي اضطر واحد من كبار موظفيه والمسئول عن شئون العمال هو مستر جريفز إلى ضرورة الاعتراف بالنقابات العمالية كأمر واقع .

ولكن هذه النقابات العمالية تسلل إلى قيادتها كلها العديد من الشخصيات البورجوازية من الأحزاب المختلفة للقيام بأعمال الاستشارة القانونية الأمر الذي أدى لإهدار الاستقلالية النقابية . هذا الإهدار الذي بدأه الحزب الوطني بفرض وصايته على بعض النقابات مثل نقابة عمال الصنايع اليدوية ثم ازداد هذا الإهدار في عهد أول حكومة وفدية سنة ١٩٢٤ .

وقد تنافست الأحزاب البورجوازية على مواقع الاستشارة القانونية بالنقابات . وقد اختص حزب الوفد ومحاموه وشخصياته العامة بأكبر عدد من المواقع الاستشارية والرئاسية في نقابات العمال مثل الأستاذ عزيز ميرهم وزهير صبري وحسن نافع وراغب إسكندر وصاحب السعادة والى باشا وحافظ بك عوض وأحمد أغا والدكتور محجوب ثابت وغيرهم . ومن الأحزاب التي حاولت الارتباط بالحركة النقابية حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني وحزب مصر الفتاة . أما حزب العمال الذي كان يتزعمه النبيل عباس حليم فقد كان يحاول احتواء الحركة النقابية بحيث يكون حزباً نقابياً للعمال فقط وليس حزباً للطبقة العاملة بالمعنى العلمي والمفهوم الاشتراكي .

وبواسطة شخصية المستشار القانوني للنقابات استطاعت البورجوازية المصرية تسكين ممثليها في عقل الحركة النقابية مثلما تمكنت من تسكين زعمائها وأحزابها في عقل الوطنية المصرية .

وكان ذلك بقصد جر العمال المصريين إلى متاهات النضال القانوني في ظل وصاية البورجوازية وأحزابها مما أدى إلى السلبيات التالية :

١ ـــ عدم قدرة العمال على ممارسة حرب المفاهيم القانونية والسياسية .
٢ ـــ عدم وحدة الطبقة العاملة المصرية .
٣ ـــ عدم ظهور الشخصية العمالية المستقلة في الحياة المصرية .
٤ ـــ عزلة عمال الزراعة والتراحيل واغترابهم مما حال دون اتصال العمال بالفلاحين .

وعلى الرغم من هذه السلبيات التي طفحت بها وظيفة الاستشارة القانونية في نقابات العمال فقد اشتعلت الإضرابات العمالية الثقيلة وشارك العمال في عمليات الاغتيالات السياسية حيث اشترك العامل محمد الفلاح في محاولة قتل توفيق رفعت باشا

رئيس مجلس النواب يوم ٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي تفجير قنبلة في وزارة الحقانية في ١٩ يوليو سنة ١٩٣١ وفي قطع أسلاك التليفون الخاصة بالسيمافورات بقصد تعطيل سير القطارات في الفترة بين ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣١ وفي محاولة فك مسامير قضبان السكك الحديدية بين محطتى طوخ وسنديون ليلة ٢٠ يونيو . وقد اتهم في هذه القضية العامل إبراهيم الفلاح وآخرون .

وفي ١٦ مايو ١٩٣٣ حاول العامل النقابى محمد على الفلال رئيس نقابة عمال محلات جروبى وسكرتير اتحاد العمال الذى يتزعمه النبيل عباس حليم اغتيال إسماعيل باشا صدقى عند سفره من محطة القاهرة إلى الإسكندرية في طريقه إلى أوروبا . وفي مرافعة الأستاذ بسطا شكرى المحامى عنه مايلى :

١ — فقد ظهر من المضبوطات أن الفلال كان فيما مضى يحب المجموع ويرغب في الإصلاح فهو بذلك محب للمعيشة فيه وأن يعيش فيه مزدهراً مصلحاً للملك وضع كتابا في الإخلاق وكتب مقالات في الجرائد الأسبوعية تنم عن نيته نحو الناس نية العيش الهادىء — البعيد عن الإجرام .

٢ — وكان الفلال غارقا في الإشفاق وكان محباً للفضيلة شديد الحب بها . أما إشفاقه فقد ظهر في تبرعاته للمحتاجين من العمال في وقت هو أحوج الناس فيه إلى المال وأما حبه للفضيلة فقد ظهر في اختياره زوجة له من كانت فريسة للرذيلة غارقة فيها .

٣ — وقد وضع الفلال بين أيدى حضراتكم كتابا شاملاً لحركاته وألفاظه نفسه لتحكموا منها أنه رجل دقيق ساهر بحساب نفسه في دقائقها وبحساب الزمان في حوادثه فهو ليس مستهتراً ولا سفّاكا ولا زاهداً في العيش أو كارها له .

٤ — وتلحظون هذا الإنسان بعد أن حاق به من تضييق عليه في المراقبة البوليسية وقد أصبح متشرداً بإنذارهم منذ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ نراه يشكو دون أن يكون مقرراً في شكواه للنقمة مصمما على الوقيعة . تلاحظون بدون تفتيش منزله وبدون ذهابه إلى المحافظة وبدون استجوابه مرات بدون تعليق على هذا بشىء ما كأن كل ما صادفته أعمال البوليس في نفسه قيام التظلم أو الشكوى مما لا يحتاج إلى تدوين .

٥ — وكم تتطلبون من المتهم وهو ذلك الدقيق في كتابه نفسه ورصد ملاحظاته وانتم في مجال محاكمته كشارع في قتل . كم تتطلبون لو أنه سجل في مذكراته كلمة غيظ أو حقد نحو رئيس الحكومة . حقيقة رأيناه يسجل الحوادث الهامة في البلد . ومن ذا لا يسجل في قلبه ما تقلبت عليه مصر من أحوال . وكيف يكون عاقلاً من لا يذكر كيف طوحت السياسة برجال وغيرت من قوانين ونظم .

وعلى أن المتهم قد سأل في التحقيق طويلاً وكتب لنفسه دفاعاً فما رأيناه يقول عن العمال وعن وجوب مساعدة العمال وعن اضطهاد البوليس له ومطاردتهم إياه في رزقه ولكنه لم يقل شيئاً عن نظام الحكم أو رجال الحكومة .

٦ — ولقد جمعت مالديه من جرائد ومالديه من قصاصات ومقالات فما وجدنا في مجموعها روحاً معينة تنبىء عن نية المتهم وميله السياسى . فإذا وجدنا بعض المقالات تنقد الحكومة في عمل من الأعمال وجدنا بجوارها الكثير من المقالات الخاصة بمسائل أخرى .

تلك هي لمحة من حياة شخصية عمالية في هذه الفترة تثبت لنا أن العمال المصريين كانوا يتخطون المستشارين النقابيين من ممثلى البورجوازية وأحزابها ويقومون بنضالات فردية وجماعية بعد سنة ١٩٣٠ حيث انتشرت الاضرابات العمالية السياسية والاقتصادية التى حدث خلالها احتلال العمال للمصانع في شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وفي مصانع الزيوت بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ .

وقد توالت هذه الإضرابات وتتابعت حتى إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في ١٩٥٢/٨/١٣ من أجل مطالب عمالية عادلة . وقد تعرض العمال للرصاص وقبض على الكثير منهم وقدموا لمحكمة عسكرية حاكمتهم في موقع العمل بطريقة متخلفة عن محاكمة سليمان الحلبي بواسطة الفرنسيين حيث صدر الحكم بشنق العاملين الشهيدين خميس والبقرى وبسجن الكثير من العمال دون دفاع ودون إجراءات قضائية سليمة .

وخلال الإضرابات والمظاهرات وهبات العمال والفلاحين وثوراتهم شنق الأبطال من العمال والفلاحين في محاكمة دنشواى وثورة ١٩١٩ وفي كفر الدوار وحصد الرصاص منهم المئات وشردوا واستضافتهم السجون بالآلاف من أجل الاستقلال ومضمونه الاجتماعى أى من أجل الخبز والحرية . ولكن البورجوازية المصرية المتحالفة مع الإقطاع والتى تربعت على قسم الوطنية المصرية بأحزابها وتنظيماتها الاقتصادية حصدت وحدها ثمار ثورة ١٩١٩ وكل الهبات الشعبية بعدها ولم تترك للعمال والفلاحين غير الفتات والقشور حيث تفضلت عليهم بإصدار بعض التشريعات الاجتماعية .

وإذا نظرنا إلى هذا الفتات فسوف نصطدم برداءته حيث صدر قانون النقابات العمالية رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بعد نضال طويل ومرير للطبقة العاملة المصرية وذلك من أجل تقسيم الطبقة العاملة المصرية . حيث نصت المادة الثانية على حرمان عمال الزراعة وعمال المستشفيات والممرضات وعمال الحكومة وموظفيها وكذلك عمال ومستخدمى المجالس البلدية والقروية والمحلية ومجالس المديريات من عضوية النقابات العمالية .

وبجانب تقسيم الطبقة العاملة المستهدف من القانون فقد استطاع خنق أية محاولة لوجود علاقة أخوية بين العمال والفلاحين من خلال إبعاد عمال الزراعة عن عمال الصناعة والتجارة والخدمات حيث أدرك تحالف الإقطاع ورأس المال الحاكم والمستبد أن ثورة الريف المصرى لم ولن تأتى إلا بتحالف العمال والفلاحين وبتحالف الحركة النقابية والحركة التعاونية الزراعية وأن هذا التحالف سوف يتم إذا ما توحدت الطبقة العاملة الزراعية مع الطبقة العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات . من هنا تنتقل الخبرات النضالية والتنظيمية من الطبقة العاملة إلى جماهير الفلاحين بواسطة العمال الزراعيين المنتجين في القرية والمرتبطين بروابط النسب والقرابة والجوار مع الفلاحين .

والتقسيم المشار إليه لم يمنع حركة الإضرابات العمالية الثقيلة التى تم مواجهتها بالدبابات والمصفحات ، والوحدة العمالية على المستوى المهنى التى بدأت محاولاتها بعد سنة ١٩٥٠ ممثلة في اتحاد نقابات عمال السكر وفى اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بالإضافة إلى ظهور شعارات عمالية جديدة مثل ربط الأجور بالأسعار والأجر المتساوى للعمل المتساوى مما يشير إلى نهوض عمالى له ملامحه الخاصة .

ومن المظاهر ذات الدلالة على النهوض العمالى ارتباط الحركة النقابية المصرية بالحركة الشيوعية المصرية ــ رغم وجود التقسيم والانقسام ــ والمناداة بمطلب التأميم الذى نادى به عمال النقل المشترك بعد سنة ١٩٥٠ ثم المبادرة العمالية بالمطالبة بوضع الحراسة القضائية على بعض الشركات الرأسمالية حفاظاً على حقوق العمال حيث رفع صاوى أحمد صاوى رئيس نقابة عمال ثور نيكروفت دعوة قضائية لوضع الحراسة على شركة ثورنيكروفت ورفع أحمد رفاعى رسلان رئيس نقابة شركة الأتوبيس الأهلية دعوى مماثلة كما رفع عطية الصيرفى رئيس نقابة عمال شركة الأتوبيس بزفتى وميت غمر دعوى مماثلة أيضاً . الأمر الذى دفع اتحاد شركات النقل الذى كان يرأس مجلس إدارته محمود باشا شاكر إلى اتهام هؤلاء النقابيين بتنفيذ أهداف الشيوعيين في السيطرة على وسائل الإنتاج .

نهوض عمالي وفلاحي منقسم :

لم يرض العمال والفلاحون عن نصيبهم الهزيل جداً من قشور الثمار الاجتماعية وفتات المائدة الوطنية التي كشفتها محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة سنة ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال . وقد ثبت فيها أن أجر العامل العادى بشركة الغزل والنسيج . بالمحلة الكبرى كان يتراوح بين ٥٦ و ١٠٤ مليمات فضلاً عن علاوتى الغلاء ، والعاملة بين ٥٢ و ٧٧ مليماً وتتراوح العلاوة بين ٨ و ٢٠ مليماً سنوياً حسب الدرجة وبما لا يزيد الأجر عن الحد الأقصى المشار إليه من قبل .

وكان أجر عامل الإنتاج بالشركة من ١٠ إلى ٢٠ قرشاً بإعانة الغلاء . وكان عدد عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يبلغ ٨١١٣ عاملاً من بينهم ٢٨٥ عاملاً يتقاضى كل منهم خمسة قروش يومياً و ٦٠٠ عامل يتقاضى كل منهم ثمانية قروش يومياً و٤٥٧ عاملاً يتقاضى الواحد منهم تسعة قروش و١٧٤٠ عاملاً يتقاضى الواحد ١٣ قرشاً . وتتراوح الأجور بشركة مصر لنسيج الحرير بحلوان بين ١٤ و ١٥ قرشاً مع إعانة غلاء تبلغ ١٠٠٪ ويبدأ أجر بعض العمال بأجرة قرشين يومياً . وفي شركة سباهي تبدأ الأجرة من ٨٥ مليماً ويبلغ متوسط أجر عامل الإنتاج ١٦ قرشاً ، وفي شركة صباغي البيضا يبلغ متوسط الأجر ١٧ قرشاً بإعانة الغلاء ، وفي شركة مصر للحرير بدمياط يقدر الأجر حسب الإنتاج وتتراوح أجور العمال اليومية بين ١١ و ١٦ قرشاً .

وقد وردت هذه البيانات على ألسنة مندوبى الشركات . وورد بمذكرة عبد الرحمن حمادة العضو المنتدب لشركة المحلة الكبرى ومندوب أصحاب الأعمال باللجنة أن ساعات العمل اليومية في الكثير من الشركات تبلغ ١٠ إلى ١١ ساعة عمل يومياً وفي القليل منها ٨ إلى ٩ ساعات يومياً وحذرت المذكرة من تخفيض ساعات العمل تخفيضاً كبيراً لما ينجم عن ذلك من اضطراب خطير ورفضت تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات بدعوى أن الحكومة لا تفلس أبداً . ورفضت أيضاً إعطاء العمال يوماً راحة أسبوعية بأجر كامل . كما رفضت طلب حماية العمال من الفصل بدعوى أن المبادىء الإسلامية تحترم مبدأ الحرية الشخصية ورفضت طلب العمال بجعل يوم عيد العمال في أول مايو يوم عطلة سنوية لأن ذلك يزيد الأعباء ولأنه تقليد لا يعود بالنفع على الصناعة المصرية . وجاء بالمذكرة كذلك أن مهمة النقابات العمالية ليست المطالبة بزيادة الأجور والتهديد بالإضراب ولكن تحسين حال اعضائها بتشجيع النظام التعاونى .

هكذا كانت أحوال العمال المصريين في هذه الفترة الأمر الذى أدى إلى تفجير الإضرابات التالية :

- إضراب عمال شبرا الخيمة في ٢ يناير ١٩٤٦ .
- إضراب عاملات مصنع ورق السجائر بالإسكندرية في ١٩ يونيه سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة قناة السويس يوم ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يوم ٣ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال النقل بالإسكندرية يوم ٦ يوليو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال المحلة الكبرى بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- إضراب عمال الويلية الكبرى بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال السكر بالوجه القبلى بتاريخ ١٦ مارس ١٩٤٨ .
- إضراب عمال سباهى بالإسكندرية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال شركة شل آبار الزيوت برأس غارب بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٨ .

- إضراب عمال الترام بالقاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال الأتوبيس بالقاهرة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضراب عمال ماتوسيان يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- إضرابات عمال السكر بالحوامدية يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ ويوم ٩ مارس سنة ١٩٤٥ ويوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال السكك الحديدية بمصر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
- إضراب عمال النقل المشترك بالقطر المصرى بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥١ .
- إضراب عمال المعسكرات البريطانية في مصر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

وبفضل هذا النهوض العمالى وإضراباته المطلبية والسياسية الثقيلة ذات التأثير الثورى الفعال أضرب المرضون بمستشفى قصر العينى يوم ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ واعتصموا بالمستشفى ومنعوا دخول أحد إليها إلا مندوب الأطعمة الخاصة بالمرضى وكان عددهم ١٥٠٠ ممرض يطالبون بتطبيق كادر العمال الفنى عليهم وإنشاء رابطة تدافع عن مصالحهم .

واتسعت الإضرابات المطلبية في تلك الأيام لتشمل عمال الحكومة وموظفيها وأضرب مدرسو التعليم الحر من أجل صرف اعتمادات الإنصاف لهم واعتصموا في مدارسهم في أبريل ١٩٤٧ . ثم أضرب موظفو التلغراف في يوليو لإجبارهم على العمل ساعات إضافية بغير أجر . وفي يوليو أيضاً امتنع نظار ومعاونو السكة الحديد عن العمل مطالبين بخفض ساعاته التى كانت ١٢ ساعة وتمتد في بعض الأحيان إلى ٢٤ ساعة يومياً . وفي أكتوبر عاد موظفو التلغراف إلى الإضراب معتصمين في مكاتبهم لعدم تحقيق مطالبهم . وفي ١٥ سبتمبر أضرب المدرسون عن تصحيح أوراق الامتحانات .

حدثت هذه الإضرابات العمالية رغم تحذير اتحاد الصناعات الممثل لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة . ففي صيف ١٩٤٥ وجه ذلك الاتحاد طلباً للحكومة جاء فيه ضرورة اتباع سياسة اليد الغليظة بالنسبة للعمال وحل نزاعات العمال بدون تدخل النقابات العمالية .

وفي بيان آخر في مايو ١٩٤٦ أدان اتحاد الصناعات الحكومة بسبب تهاونها ومهادنتها للطبقة العاملة كما أدان العمال المصريين بوقوعهم تحت تأثير قرارات المؤتمر الشيوعى الدولى لتحطيم النظام الرأسمالى وطلب من الحكومة المزيد من التدابير الصارمة والقاسية ضد العمال .

وعلى هذا النحو تطور الصراع الطبقى بفعل النهوض العمالى الذى أحدث طفرة في الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بنقلها من سلاح الكلمة سواء كانت عريضة أو مقالة أو خطبة إلى استخدام سلاح الفعل الإضرابى ذلك الموروث النضالى المصرى الذى اضطر ضباط البوليس المصريين إلى استخدامه لنيل مطالبهم الاقتصادية في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مما يعنى أن الروح الثورية والاحتجاجية التى ولدها النهوض العمالى قد نفذ تأثيرها الجبار إلى المؤسسة العقابية والأمنية الخاصة بالنظام الرأسمالى الملكى .

والفعل الإضرابى وانتشاره لم يجد من يدفعه ويقوده من الخصوصية والمطلبية والمحلية المحدودة إلى آفاق العمومية الاجتماعية والوطنية من أجل استخدام الإضراب الاقتصادى والسياسى العام ضد الاستغلال والاستعمار معاً . حيث إن الوحدة النقابية للعمال المصريين بدأت منقسمة في نقابات عمالية بعضها تابع لمراكز متعددة وذات اتجاهات يمينية ويسارية مما حال دون وحدتها نقابياً على المستوى المهنى والصناعى والقومى . وحتى عندما بدأت تتوحد في اتحاد عام للنقابات في يناير ١٩٥٢ تم إجهاض وحدتها بواسطة مؤامرة حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

والتحزب السياسى للطبقة العاملة المصرية الذى انبعث مرة أخرى في ظل النهوض العمالى الجديد جاء منقسماً أيضاً إلى عديد من التنظيمات الشيوعية المتناحرة بسبب سيطرة المثقفين على هذه التنظيمات الثورية التى تخص الطبقة العاملة المصرية حيث استطاعت البورجوازية المصرية استزراع أبنائها في عقل هذه التنظيمات الشيوعية كما قد استزرع الإنجليز الوجود الرأسمالى في عقل الوطنية المصرية .

وقد ترتب على ذلك عدم ظهور أي عامل مصرى في زعامة هذه التنظيمات الشيوعية باستثناء المناضل المرحوم بدر السيد سليمان الرفاعى زعيم الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى ، والميكانيكى بالطيران الذى سبب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر حالة من الغيرة الشديدة بعد لقائهما قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو وذلك بعد أن علم أنه عامل من عمال مصر البسطاء فأصابته الدهشة واستبدت به الغيرة التى استبدت أيضاً بالمثقفين الشيوعيين الذين خنقوا هذه الزعامة العمالية للحركة الشيوعية المصرية الأمر الذى أدى إلى غياب التعميل في اليسار المصرى عموماً والحركة الشيوعية خصوصاً .

إذن فقد شاب النهوض العمالى بعد الحرب الثانية انقسام في الحركة النقابية العمالية وانقسام آخر في تحزب الطبقة العاملة . ومع هذا فقد مضى النهوض العمالى بإضراباته الثقيلة التى واجهها النظام الرأسمالى الملكى بالدبابات والمصفحات والرصاص في المحلة وفي شركة سباهى بالإسكندرية . وقد أرسل عمال المحلة الكبرى برقية إلى جريدة المصرى يستنكرون تدخل الجيش المصرى ضدهم قائلين إن مكان الجيش هو المكان الذى يطارد فيه المستعمر الأجنبى الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يصر ٣٦ ألف عامل من الأبرياء على المطالبة بحقوقهم .

وتشير هذه البرقية إلى أن العمال الشيوعيين قد شاركوا وقادوا هذه الإضرابات ونذكر منهم فكرى الخولى وفوزى همام وشبل شهود وغيرهم من المناضلين مثل محمد على عامر رئيس النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة ، ومحمد شطا من عمال النسيج بشبرا الخيمة ومحمود العسكرى ويوسف المدرك وطه سعد عثمان وفضالى عبد المجيد ومن عمال النقل عبد العزيز مصطفى وحسن عبد الرحمن وأنور مقار وفتحى كامل شيخ النقابيين المصريين .

هؤلاء الأبطال النقابيون قد برزوا في الحياة المصرية من خلال النضال النقابى والمعارك الإضرابية مما مكنهم من تحقيق تحالف محدود مع الطلبة من خلال تأسيس لجنة العمال والطلبة في فبراير سنة ١٩٤٦ التى بعثت وطنية الخبز والحرية حيث كانت بياناتها تفضح المؤامرة التى تستهدف مستوى معيشة الشعب وتطالب بعمل للعمال وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وتطالب بحقوق الشعب وحرياته الديموقراطية وتطالب أيضاً بالحرية النقابية للمناضلين النقابيين وحرية الكفاح الوطنى وحرية النشر وذلك هو التحالف المؤقت والمحدود الذى تحقق خلال النهوض العمالى العظيم في سنة ١٩٤٦ بجهد الحركة الشيوعية المصرية وبجهد اليسار النقابى وذلك دون الاهتمام بمحاولة تحقيق تحالف العمال والفلاحين رغم وجود الفرص المتاحة التى كانت تتجلى في الأصول الفلاحية للطبقة العاملة المصرية ، وفي المعارك الإضرابية للعمال في المحلة الكبرى التى تعتبر جزيرة في المحيط الريفى وقراه الفلاحية ، وفي الوحدة الضرورية بين عمال الصناعة والتجارة والخدمات وزملائهم عمال الزراعة والتراحيل البالغ عددهم وقتئذ قرابة أربعة ملايين عامل وشبه عامل كان أجره اليومى أثناء الحرب العالمية الأولى حوالى ثلاثين مليماً وارتفعت بعد الحرب إلى خمسة قروش في سنة ١٩٥٠ قدرت الإحصائيات الرسمية متوسط أجر العامل الزراعى في العام بما لا يزيد عن ١٤ جنيهاً أى حوالى أربعة قروش في اليوم . وتضاءلت ملكيات الفلاحين الفقراء حيث نجد ٢,٠١١,٠٠٠ مليون فلاح يملك الواحد منهم أقل من فدان و٤٨١,٠٠٠ فلاح يملك الواحد منهم أقل من ثلاثة أفدنة و١٥٠ ألف مالك يملك الواحد من ثلاثة إلى خمسة أفدنة بينما يستحوذ على ٣٤,٢٪ من مجمل الأراضى الزراعية في سنة ١٩٥٢ ـــ ٥٩٩ ، ١٢ مالك كبير .

ومن عادة الملاك الكبار التكالب على زيادة الإيجار دون زيادة الإنتاج ولهذا لم يتمكن الفلاح المستأجر من تكاليف الزراعة وتسميدها. وقد قدر رأس المال المستثمر في الفدان الواحدة بمبلغ خمسة جنيهات بدلاً من التكلفة الأصولية التى كانت تقدر بمبلغ عشرين جنيهاً على الأقل .

ومن جراء ذلك هبط الانتاج الزراعى بسبب جشع كبار الملاك الذين كانوا يرهقون كاهل الفلاحين المستأجرين بدفع ايجارات مرتفعة ينفقون مبالغها في البذخ والترف ومصاريف أوروبا . وهذا ما دفع بعض أعضاء مجلس النواب مثل على الشيشينى وسيد جلال إلى المطالبة بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة . وأكد ذات المعنى تقرير بنك التسليف الزراعى في سنة ١٩٤٧ إذ طالب باستكمال وسائل الرى والصرف وبحسن توزيع الملكيات الزراعية مع تنسيق العلاقة بين الملاك والمستأجرين بما يحقق العدالة بينهم ويصون صوالح الاقتصاد الوطنى . كما أشار تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب إلى سوء توزيع الملكيات الزراعية ونادى بزيادة الضرائب على من يملكون أكثر من مائة فدان مع إعفاء من يملكون خمسة أفدنة فأقل .

وطالب مريت غالى بتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجار الأراضى ورفع مدة الإيجار ووضع هذه الاقتراحات الإصلاحية في مشروع متكامل ينظم العلاقة الزراعية من حيث الملكية والإيجار والعمالة .

وقدم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ اقتراحاً إلى المجلس يقضى بتحديد الملكية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل فلم يناقشه مجلس الشيوخ ولم يتخذ بشأنه موقفاً .

ولكن هذه الاتجاهات الإصلاحية للبورجوازية المصرية لم تحقق نجاحاً يذكر في تحسين أحوال فقراء الفلاحين بمن فيهم عمال الزراعة والتراحيل لغياب النضال الفلاحى بسبب عزلة الفلاحين المصريين واغترابهم الصارخ وغربتهم الاجتماعية السحيقة إلى حد أنهم لم يسمعوا شيئاً عن اقتراحات الإصلاح الخاصة بهم والتى تدوولت في القاهرة فقط وذلك لكونهم في حالة من الصقيع الثورى لم تلتفت إليها التنظيمات الشيوعية التى تسمى بعضها بطليعة العمال والفلاحين وذلك لعدم وجود الجسور الموصلة إلى الريف المصرى وقراه . هذه الجسور التى تتجلى أساساً في وجود علاقات أخوية ونضالية بين الطبقة العاملة المصرية والفلاحين من خلال عمال الزراعة والتراحيل .

إن عدم وجود هذه الجسور اضطر الحركة الشيوعية المصرية المعبرة عن مصالح العمال وفقراء الفلاحين إلى الوصول إلى الريف المصرى عن طريق الطلبة الشيوعيين حيث استطاعت « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى » ــ حدتو ــ العمل في قرى دقهلية وطناح وكفر غنام وساحل سليم وكسبت في عضويتها عدداً من الفلاحين والعمال الزراعيين مثل العامل الزراعى أحمد سُلَيْم الذى اتهم في عدد من القضايا الفلاحية والسياسية .

ولقد كان وصول تنظيم « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى » قليل الفائدة لعدم ولوجه إلى القضايا الفلاحية الرئيسية مثل العلاقات الإيجارية وعلاقات العمل الإكراهى حيث كان يتعرض عمل الزراعة والتراحيل للسخرة التى يفرضها مقاولو الانفار في الريف المصرى والتى لمح بعض مظاهرها شاعر من أعضاء الحركة الديموقراطية هو الشاعر متولى عبد اللطيف الذى كتب فقال عن عمال التراحيل :

جثث ع الأرض نعسانه　　بتتقلب وقرحانه
وشاشهم سمر بهتانه　　مافيش فيهم بصيص أحمر
مافيش غيطان تغطيهم　　مافيش غير أرض تحتيهم

وبايـن تحت جلابيهـــم	دواير جلد لونها أسمــر
هدوم قرفانه من روحهـا	ماهيش مرتاحة مطرحهـا
ومـوس الـوقت شرحهــا	بقت هرابيد بلون أغبـر
عددهم زاد على العشـرة	ف ريحهم عيش عليه عفره
خلاص الشمس أهي بتطلـع	ولـورى جـاى وبيزمـــر
ودانهم حافظــه زمارتـــه	وقامـو خشوا مندرتـــه
وغسلوا الـوش بغفارتــه	وخولى يقـول هانتأخــر

هؤلاء هم عمال الزراعة والتراحيل غرباء الحياة والمجتمع الذين قد تجاهلتهم كل القوى السياسية بمن في ذلك الشيوعيون المصريون مما حال دون الوصول الثورى والصحيح إلى جماهير الفلاحين التى يحاصرها الصقيع الثورى .

ورغم ذلك فقد استطاع عمال الزراعة والتراحيل الخروج من الصقيع الثورى بقوة الصراع الطبقى وتلقائيته مثلما حدث في كفر البرامون في فبراير سنة ١٩٤٨ ، حيث كان زمام القرية قرابة ٧٥٠ فداناً يسكنها ٣٠٠٠ فلاح لا يملكون غير ١٢ فداناً والباقى يملكه تفتيش أفيروف الذى كان يزرع الأرض لحسابه مستغلاً عمالة القرية مقابل أجر لا يزيد على خمسة قروش في اليوم في حين كان متوسط أجر العامل الزراعى في القرى المجاورة ثمانية قروش يومياً .

وكان عمدة القرية يمنع عمال العزبة من الذهاب للعمل في الجيرة بأجور أفضل وبسبب ذلك قامت مظاهرة فلاحية تهتف ضد العمدة وتدخل البوليس وقتل العاملين الزراعيين الشهيدين الجميل زايد ورمزى شهد .

ثم تكررت هذه الحالة الفلاحية في مايو ويونيو ١٩٥١ بقرية كفور نجم التى هي واحدة من أملاك الأمير محمد على ولى العهد في ذلك الوقت حيث تأخر بعض الفلاحين في سداد الإيجار العالى فقام محمود الصاوى مفتش دائرة الأمير بمساعدة البوليس بمهاجمة البيوت وخطف ما فيها بما في ذلك مصاغ النساء . وعندما احتج الفلاح عنانى عواد على ذلك الاستبداد والتعسف كان نصيبه طلقة نارية من بندقية رسمية فسقط قتيلاً وسط أهالى قريته ليكون عبرة لغيره .

وفي قرية بهوت مركز طلخا كان الإقطاع المتمثل في عائلة البدراوى عاشور يقوم بالاستيلاء على قمح الفلاحين من الاجران ولا يترك للفلاح أى شيء لإطعامه وأسرته وذلك مقابل الإيجار المرتفع مما يضطر الفلاح للاعتماد على مخازن الباشا للحصول على القمح المطلوب لإطعام أولاده طوال السنة وذلك بطريقة التسليف حتى يأتى العام الثانى وهو مدين للباشا بأكثر مما تنتجه أرضه .

وفي يوم الجمعة ١٠ يوليه سنة ١٩٥١ بعد صلاة الجمعة تقابل وفد من الفلاحين مع الشيخ أبو العمايم ناظر الباشا وطلبوا منه ترك أردب واحد لكل أسرة عن الفدان الواحد لإطعام الأولاد فرفض واعتدى عليهم بالسب قائلاً لهم أنتم رعاع وكلاب لا يحق لكم أن تطلبوا من سيدكم الباشا أى شيء وحاول الاعتداء عليهم بالضرب فثار عليه الفلاحون وألقوا به في مصرف القرية . ولما علم الباشا بذلك هاج وماج في قصره فقامت بنت شقيقته كريمة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية وقتئذ التى كانت موجودة بالقصر بإبلاغ مدير الغربية بطنطا فحضر المئات من قوات الأمن وعلى رأسهم حكمدار الغربية عباس عسكر فقبض على عشرات من الفلاحين منهم محمد حامد البهوتى وطه محمد البسيونى وعبد اللطيف محمد النجار وإبراهيم الدسوقى المشد وآخرون . وحاولت القرية انقاذهم فتصدى لهم رجال الأمن . وخطف عبد العزيز البدراوى بندقية من أحد الجنود وأطلق النار على الفلاحين الثائرين فأصاب شيخ خفراء القرية عبد المنعم أبو عجمى الذى توفى على الفور الأمر الذى أدى إلى ثورة الفلاحين الذين هجموا على قصر الباشا وأشعلوا فيه النار وفي الدوار والمخازن .

ولقد نتج عن ذلك اعتقال المئات من الفلاحين الذين تعرضوا للإهانة والتعذيب . كما تم حظر التجول في القرية من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة السابعة صباحاً لمدة ٤٥ يوماً متصلة .

تلك المعارك الفلاحية والتلقائية كانت وليدة الحس الطبقي للفلاحين المعبأ بفظائع الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي والذي تأثر على البعد بالإضرابات العمالية المستمرة حتى هذه الأيام والتي تتداول أحداثها على ألسنة الناس وخاصة إضرابات عمال السكك الحديدية واضرابات عمال النقل المشترك ذات التأثير الواسع النطاق مما يعني أن التنظيمات الشيوعية كانت بعيدة عن تلك النضالات الفلاحية .

هكذا ظهر النهوض العمالي والفلاحي في مصر بعد الحرب العالمية الثانية منقسماً وقاصراً لما شابه من انقسامات متعددة كان مظهرها الرئيسي عزلة العمال عن الفلاحين الأمر الذي أدى إلى عدم تطوير سلاح الاضراب بحيث يتحول من اضراب مطلبي مهني محدود إلى اضراب سياسي وعام وإلى نصرة النضالات الفلاحية .

ولقد كان الواجب على الحركة الشيوعية المصرية وقتئذ توحيد نفسها والعمل على زيادة التعميل والتغلغل في داخل صفوفها حتى تستطيع العمل على وحدة الحركة العمالية والنقابية في نقابات ديموقراطية واتحاد عام ديموقراطي بعيد عن السلطة والأحزاب السياسية . وبوحدة الطبقة العاملة في حركة نقابية موحدة بإدارة العمال وحدهم تضم عمال الصناعة والتجارة والخدمات بجانب عمال الزراعة والتراحيل كانت توجد إمكانية تحالف العمال والفلاحين سياسياً واقتصادياً كما تتحالف الحركة النقابية العمالية والحركة التعاونية الفلاحية في تحالف ثوري مقدس ضد الاستغلال والاستعمار . ذلك هو الواجب الغائب الذي لم تلتفت إليه الطليعة الواعية للعمال والفلاحين ممثلة في الحركة الشيوعية المصرية وقتئذ .

تاريخ ظالم ومتحيز :

إن ما عرضناه وسردناه كان ينبغي أن يكتب . وهذا لم يحدث لغياب مؤرخي العمال والفلاحين الذين لم يظهروا بعد . ومن ثم فلم يكتب تاريخ مصر المعاصر من المكابدة بل تم تدوينه من المشاهدة أو بواسطة النقل عن السلف الصالح من كتابات المؤرخين والسياسيين البورجوازيين من مصريين وأجانب .. وحتى المؤرخين والكتاب المنحازين والمتعاطفين مع العمال والفلاحين أخذوا عن السلف بشكل سطحي دون التغلغل في جذوره .

كما أن الضربة القاضية التي وجهتها البورجوازية المصرية ممثلة في حزب الوفد لحزب الطبقة العاملة والفلاحين حالت دون ظهور ساسة ومفكرين من صفوف هذه القوى الثورية والمنتجة في الريف والمدينة على السواء الأمر الذي أدى إلى طمس مظاهر ومعالم الوجود العمالي والفلاحي الفعال في الحياة السياسية المصرية في هذه الفترة .

ذلك هو منشأ التحيز واهدار الموضوعية في كتابات تاريخ مصر المعاصر حيث كانت الأقلام البورجوازية تسيطر مطلقة في مجالات الفكر المصري والثقافة المصرية عموماً مما يعني أن العقل البورجوازي المصري كان يقوم بدور ملك الغابة في الحياة المصرية .

وحتى عندما تجمهرت الثقافة في مصر من خلال مسرح يوسف وهبي ونجيب الريحاني وعلي الكسار وفؤاد الجزايرلي وصحف الوفد والبعكوكة وروايات الجيب كانت متحيزة للبورجوازية المصرية .

هكذا برزت سيادة العقل البورجوازي المصري الذي عمل على طمس مظاهر الوجود العمالي والفلاحي وفعاليته في ثورة ١٩١٩ وبعدها حتى لاتظهر قوة المثل في مجال النضال السياسي الاقتصادي للعمال والفلاحين فتتناقل وتحكى في الريف والمدينة ومن جيل إلى جيل كما تنوقلت وحكيت سيرة أدهم الشرقاوي عن طريق مطربي الريف والرواة من الفلاحين وبواسطة كتيبات صغيرة كانت تروي سيرته وكانت تباع في أسواق الريف المصري .

ولقد ترتب على ذلك سطو البورجوازية المصرية وكتابها ومؤرخيها على التاريخ المصرى المعاصر فاختصت نفسها بالبطولة الوطنية دون العمال والفلاحين وذلك من خلال إبراز بعض أفرادها بشكل صارخ مثل المحامى الناشيء يوسف الجندى الذى وصف بإمبراطور زفتى تضخيما لشخصيته مع أنه لم يشارك إلا في معارك محدودة في بندر زفتى سبقتها معارك ضارية في القرى التى يمر بها خط السكة الحديد ما بين الزقازيق وميت غمر وزفتى وفي ميت القرش وكفر الوزير وتفهنا الأشراف ودنديط حيث وقعت معارك وحشية بين الإنجليز والفلاحين سقط فيها العشرات من الشهداء مما شجع الفلاحين في زفتى على محاولة تحقيق سلطة شعبية وفلاحية في بندر زفتى تسمت باسم امبراطورية زفتى حيث تم انتسابها إلى رجل فرد هو يوسف الجندى وذلك دون ذكر فلاحى زفتى والقرى الأخرى الذين قد تجاهل المؤرخون والكتاب السياسيون ذكر أسمائهم وأسماء قادتهم الميدانيين خلال المعارك الدامية فى ميت القرش وكفر الوزير وتفهنا ودنديط المجاورة لزفتى والتى كانت صاحبة الفضل في قيام هذه الإمبراطورية الريفية .

إن امبراطورية زفتى الفلاحية وفكرتها ومحاولة تحقيقها تشير إلى أن ثورة ١٩١٩ قد تجاوزت الهدف الوطنى واتجهت إلى تحقيق هدف اجتماعى وسياسي متقدم هو محاولة قيام سلطة فلاحية كعملية تعويضية لجبر هزيمة الثورة العرابية والإرادة الفلاحية التى كان المحامى يوسف الجندى مشاركاً فيها ــ ومحاصراً لعدم امتدادها إلى ميت غمر وقراها حتى لا يفلت الأمر من يده فتصبح فكرة فلاحية صرف . وهذا ما أهمل دراسته كل المؤرخين المصريين تقريباً بقصد تقليل قيمة الدور النضالى والريادى للفلاحين المصريين في الثورة المصرية حيث قدمهم التاريخ المصرى المعاصر من خلال كتابات الرافعى وعبد العظيم رمضان وغيرهما كمجرد جنود يفعلون ما يأمرهم به سادتهم الأعيان والشباعى في الريف .

وكذلك فقد أهمل الكُتاب والمؤرخون إبراز أسلوب الفلاحين فى الثورة الذى قد تميز بممارسة الحرب الشعبية مما اضطر الإنجليز إلى مواجهة هذه الحرب الشعبية بالقطارات المسلحة والسفن المسلحة والطائرات الحربية .

وهذه الحرب الشعبية لا تتم إلا بإعداد وتخطيط وقيادة فلاحية ظلمها التاريخ والمؤرخون بتناسيها ونسيان بطولتها فراح ذكرها أدراج الرياح .

والظلم الذى حاق بالتاريخ النضالى للفلاحين المصريين كان مقصوداً ومتعمداً من البورجوازية المصرية وكتابها السياسيين وأدبائها وشعرائها وفنانيها حتى لا يظهر أبطال الأرض ويتجلى فرسان الريف من بسطاء الفلاحين فتتعدد وتزداد وتنتشر شخصية أدهم الشرقاوى فتقود الفلاحين وحرب الفلاحين ضد تحالف الإقطاع ورأس المال من أجل القضاء على السخرة والعمل الإكراهى وزيادة الإيجارات الزراعية ونهب محاصيل الفلاحين من أجل القضاء على الريع الإقطاعى وتحقيق شعار الأرض ملك لمن يفلحها .

من جراء ذلك الظلم التاريخى المقصود اغترب الفلاحون الفقراء وعمال الزراعة والتراحيل وزادت درجة استغلالهم وتسخيرهم ومن ثم اعتراهم البرود الثورى الذى بلغ حد الصقيع حيث توارى صراعهم الطبقى . وفي الحالات التى اشتد فيها الصراع الطبقى فقد كانت مظاهره غير سويه بسبب بروزها في أساليب عصابات قطاع الطرق وممارسة القتل المأجور وظهور عصابات الخط وابن يحيى ومحمود الدماص .

أما الظلم التاريخى للطبقة العاملة المصرية فقد كان صارخاً وقد أغفل الكتاب والمؤرخون مبادرة العمال في إشعال ثورة ١٩١٩ بعيداً عن قيادة حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول . هذه المبادرة التى صاحبتها وحدة الطبقة العاملة في نقاباتها العمالية ثم تحزبها في حزبها السياسى مما ساعدها على بدء إضراباتها السياسية والإقتصادية بشكل مكثف في المدن والبنادر المصرية

وبما دفعها كذلك إلى ممارسة حرب المدن ضد الإنجليز والخونة المصريين وفق عبقرية قتالية للعمال المصريين أبطال الوطنية المصرية العظام .

ولقد اكتفى كتاب التاريخ المصرى المعاصر بتسجيل وقائع الإضرابات العمالية وأحداث الاغتيالات السياسية خلال ثورة ١٩١٩ وبعدها بشكل وصفى وتقريرى وليس بشكل تحليلى يبرز دور العمال الحقيقى فى مسار الثورة الوطنية .

ومن هنا فقد تم محو دور العمال القيادى والريادى فى إضرابات التاريخ المعاصر ذات التأثير السياسى والاقتصادى الفعال . كما تم شطبهم من القيادة الرئيسية والحقيقية لحركة الاغتيالات السياسية وتجاهل دورهم البطولى فى تنفيذ الاغتيالات السياسية فى التحقيقات والمحاكمات السياسية .

وحتى شهداء العمال والفلاحين قد تم تسجيلهم دفترياً وليس بشكل تاريخى وتخليدى تتولد منه القدوة وقوة المثل فى البذل والتضحية . ولهذا فقد بات التاريخ المصرى المعاصر أشبه بدفتر تسجيل الأموات والمواليد بالنسبة للعمال والفلاحين أبطال النضال الوطنى فى هذه الفترة .

هذه بعض أشكال وملامح الظلم فى تدوين التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين من قِبَل النظام الملكى وتحالف الإقطاع ورأس المال الذى دفع كتابه ومؤرخيه إلى إهدار الدور التاريخى للطبقة العاملة والفلاحين المصريين باعتبارهم قوة منتجة فقط لا شأن لهم بالحياة العامة والسياسية إلا فى حدود ما يأمرون به ويسمح لهم بممارسته مما يعنى اعتبارهم قوة ذيلية تابعة للحاكمين لكى لا يتطاولوا فى صراعهم الطبقى ضد الاستغلال الإقطاعى والرأسمالى .

وختاماً نكرر القول بأن هذا المكتوب هو ما يجب كتابته عن التاريخ المعاصر للعمال والفلاحين . هذا التاريخ الذى كتب بشكل تسجيلى لا تحليلى مما أهدر الدور التاريخى الحقيقى لهذه القوى المنتجة والثورية حتى تختفى العلاقات الاستغلالية فى المجتمع المصرى ، وحتى لا تعرف الأجيال العمالية والفلاحية الشابة تاريخهم الطبقى والنضالى فيتوقف التواصل الكفاحى بين الآباء والأبناء خدمة للاستغلال واستمراره فى المجتمع المصرى الحديث الذى بدأ مؤخراً يشاهد تصاعداً فى المزاج النضالى للعمال المصريين الذين سوف يكتبون ويصنعون تاريخهم بالتحالف الثورى مع الفلاحين المصريين فى الأيام القادمة .

مراجـــع البحـــث

نقاباتنا في خدمة السلطان	عطية الصرف
المسألة المصرية	صبحى وحيدة
القرية المصرية ، دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج	فتحى عبد الفتاح
اشتراكية افنديتا	عطية الصرف
الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية الجزء الأول	ــــ ــــ ــــ ــــ
تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦	الدكتور عبد العظيم رمضان
مجموعة الأوامر العلية والانعامات سنة ١٩٨٦	ــــ ــــ ــــ ــــ
سعد زغلول والكفاح السرى	الدكتورة آمال السبكى
مصر وقضايا الاغتيالات السياسية	الدكتور محمود متولى
شهداء ثورة ١٩١٩	مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
الحركة العمالية في مصر سنة ١٨٩٩	الدكتور رءوف عباس
مرافعات في القضايا الجنائية الكبرى	بسطا شكرى المحامى
الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ ــ ١٩٥٢	عبد المنعم الغزالى
عمال التراحيل	عطية الصرف
كبار ملاك الأراضى الزراعية	الدكتور عاصم الدسوقى
الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية	الدكتور محمود متولى
الطريق إلى ثورة الريف دراسة لم تنشر	عطية الصرف
الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ ــ ١٩٢٩	أمين عز الدين
مصر ونضالها من أجل الاستقلال	تأليف سبرانيان ترجمة عاطف عبد الهادى
الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢	طارق البشرى
الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها	الدكتور سليمان النخيلى

ملاحظات نقدية حول كتابة تاريخ
الحركة الفلاحية في مصر
(١٩١٩ ــ ١٩٥٢)

دكتور سيد عشماوى

السـؤال :

ماهى أهم الملاحظات النقدية على الكتابات التى أشارت إلى بعض الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩ ــ ١٩٥٢) ؟

الإجابـة :

أولاً : ليست هناك دراسة متكاملة لرصد هذه الحركات في الريف المصرى خلال هذه الفترة (١٩١٩ ــ ١٩٥٢) ، وهذه الفترة طويلة للغاية امتلأت بعشرات التطورات والأحداث الهامة في تاريخ مصر والتى كان لها تأثيرها على حركة الفلاحين ، حقيقة ثمة دراسات رائدة للبحث عن جوهر المسألة الزراعية في مصر ، عن أشكال الملكية الزراعية وأشكال استغلالها وتركيبة القوى الاجتماعية في الريف ودور كبار الملاك ... إلخ ، ولكن ليس ثمة دراسة ــ ولا أقول دراسات ــ حول الحركات الفلاحية في ترابطها التاريخى للكشف عن حقائقها الأساسية وربطها بالقوى الفعلية الاجتماعية ، دراسة تنطلق من إدراك الواقع كما هو وكما يتطور وليس كما تراه مخيلة المؤرخ أو الأديب ، هناك قصور دراسى للحركات الفلاحية في مصر تتناول جوهرها وتحللها تحليلاً وفقاً لما يتلاءم والمنهج العلمى .

وإذا كانت هذه هي مسئولية المؤرخ المصرى بالدرجة الأولى والذى تعرض لدراسة الحركة الوطنية المصرية خلال تلك الفترة (شهدى عطية الشافعى ــ عبد الرحمن الرافعى* ، عبد العظيم رمضان) أو حتى الذى تعرض لدراسة الحركة العمالية دون أن يشير إلى ارتباطها بالمسألة الزراعية وتحرك الفلاحين (رءوف عباس ، نوال عبد العزيز راضى ، عبد المنعم الغزالى ، أمين عز الدين) .

فإن المسئولية تقع كذلك على الذين اهتموا بدراسة التاريخ الاقتصادى ــ الاجتماعى المصرى في العصر الحديث ، فعلى سبيل المثال الدراسات التى قدمت في حقل التاريخ الاقتصادى وتعرضت لأوضاع الزراعة والريف المصرى قبل عام ١٩٥٢ (محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، أمين مصطفى عفيفى : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ، راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادى في مصر ، على لطفى : التطور الاقتصادى دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادى) فهذه الدراسات التى انطلقت من أرضية المجتمع المصرى والتى قدمت مادة خصبة وحاولت أن تستنطق كل الدلالات على الأحداث ، وعلى الرغم من إطلال بعضها على بصمات المنهج العلمى واحتكام بعضها إلى العقل الجدلى ، فإنها تغافلت عن حركات الفلاحين ودورهم في النضال الوطنى والاجتماعى ، وهذا الاتجاه يؤدى في غالب الأحيان إلى انعزال هذه الطبقة عن القوى الأخرى ومعرفة ما تتمتع به من إمكانيات .

(*) في كتاب الرافعى (في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث) لم يمد بصره صوب الريف المصرى ، بل ركز على دور (الطبقات الممتازة والمثقفة) من الأمة في تطور الحركة الوطنية ، وفي كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢) تعرض إلى الأسباب الاجتماعية للثورة من ناحية التمايز الاجتماعى وسوء توزيع الملكية الزراعية دون التعرض لأية هبات في الريف .

وحتى الكتابات الغربية المهتمة بالتعرض للمسألة الزراعية في مصر ودور الفلاحين وتحركاتهم ، كانت نادرة للغاية عند الحديث عن تحركات الفلاحين فالكاتبة دورين وارينر (Doreen Warriner) صاحبة كتاب (الأرض والفقر في الشرق الأوسط) لم تحاول الاقتراب من هذه القضية ، وعندما حاول جو آدمز Adams الاقتراب من الصراع في الريف المصرى في دراسته (الثقافة والصراع في قرية مصرية) Culture and Conflict in Egyptian Village كانت محاولته لتفسير الصراع من خلال التباين الثقافى داخل القرية أشبه بمحاولة لدراسة الصراع الفردى وليس الاجتماعى .

وإذا كان سيرانيان في كتابه (مصر ونضالها من أجل الاستقلال ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢) قد أشار إلى الطبقة الواسعة من الأجراء والعمال الزراعيين والفلاحين المعدمين وتعرض لأوضاعهم الحياتية ، فلم يتعرض لنماذج من حالات الاستياء الفلاحية ضد كبار الملاك وإن أكد أن (الفلاحين في مصر كانوا أحد القوى الأساسية في حركة الشعب المصرى المناهضة للإمبريالية والإقطاع ، بيد أن النضال التحررى لم يسفر عن حرب فلاحية واسعة النطاق ، كما حدث مثلاً في الجزائر) .

ما أريد أن أخلص إليه أن إمكانية الكتابة التاريخية للحركة النضالية للفلاحين المصريين شديدة الغنى والاتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ ، بل شهد الريف المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ والإصلاح الزراعى العديد من الحركات الفلاحية بين فقراء الفلاحين وأغنيائهم ، بين أصحاب المصلحة الحقيقية في الإصلاح الزراعى وبين أعدائه ومن يحاولون لى عنقه لصالح استغلالهم حيث دارت المعارك في باموس وبنى صالح وبيلا وشبين الكوم وكمشيش وأوسيم ومطاى والحواتكة ضد المستغلين الجدد ، كما حدث بالنسبة للقدامى ، وأن حركة النضال الاجتماعى في الريف المصرى قدمت بعض الشهداء الرموز أمثال عبد الحميد عنتر وصلاح حسين كما قدمت من قبل عنانى عواد وغازى أحمد .

ثانياً : إن بعض الدراسات التى اتجهت إلى حركات الفلاحين قدمتها كمجموعة من (الهبات) المتوقفة وليست المستمرة واكتفت بإعطاء بعض النماذج لها وأغفلت البعض الآخر ، فعلى سبيل المثال خص إبراهيم عامر (الصراع حول الأرض) كأحد الموضوعات الرئيسية في كتابه (الأرض والفلاح) حيث ذكر أن المسألة الزراعية تميزت في مصر بالصراع الدائب المستمر من جانب الفلاحين وحلفائهم ومن أجل تعديل نظم تملك الأرض ومن أجل حصول المزارعين على ثمار جهودهم ومن أجل التخلص من الاحتكار في الاستغلال الزراعى ، وهو وإن تعرض لأشكال الصراع (ترك الفلاحين للقرى ، أهمال حصد المحاصيل أو هجر البلاد ، الامتناع عن دفع الإيجارات ، التحايل على إجراءات الحجز على المحاصيل أو الممتلكات أو الماشية ، حرق المزروعات قبل حصدها أو حرقها بعد الحصاد ، تكوين العصابات الريفية الإجرامية) بل وقدر قيمة نضالهم الوطن خلال المعارك القومية والديموقراطية ١٩١٩ ، ١٩٣١/٣٠ ومرحلة الكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة (١٩٥١) ، إلا أنه لم يشف غليلنا بذكر نماذج لحركات الفلاحين قبل عام ١٩٥٢ .

وفي التحليل النظرى والدراسة الميدانية في قرية مصرية والتى قدمها كمال المنوفى تحت عنوان (الثقافة السياسية للفلاحين المصريين) وإن كان قد ألمح إلى المقاومة السلمية (التخلى عن الأرض وهجر القرى ، الرهبنة ، التصوف ، النكتة ، الشكوى) وإلى المقاومة العنيفة للفلاحين المصريين ضد السلطة فلم يتعرض لنماذج من هذه الحركات الريفية إبان الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ .

وأخيراً أشير إلى دراسة عبد الباسط عبد المعطى (الصراع الطبقى في القرية المصرية) وهي دراسة رائدة لتفهم الصراع الطبقى بالإفادة من المعطيات التاريخية ومن خلال الاستناد إلى المنهج العلمى ، ففي الفصل الأول تعرض لبعض صور الصراع الطبقى في المجتمع المصرى من الناحية التاريخية (من صفحة ٢١ وحتى صفحة ٨١) وقد أعطى الفترة الفرعونية (ص ٢٧ ـــ ص ٤٣) ما لم يعطه للفترات اللاحقة ، بحيث لم يتعرض إطلاقاً لأى نماذج للحركات الفلاحية في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ .

ثالثاً : من أكثر الملاحظات في الدراسات التى أشارت إلى الحركات الفلاحية هي اختلاط المفاهيم وتضاربها حول تحديد ماهية حركات الفلاحين . ومن الأدلة على مدى التضارب في الآراء حول دلالة هذه الحركات ماكتب من تعريفات متعددة حول تحديد دلالاتها :

فراشد البراوى في (حقيقة الانقلاب الأخير في مصر) استخدم مفهوم (ثورة الفلاحين) لوصف أحداث بهوت واستخدم لفظ (الانتفاض) لتلك البوادر التى بدأت تتسرب إلى الريف المصرى ، كما استخدم من قبله الأب عيروط لفظ (ثورات) الفلاحين لوصف حركتهم في كتابه (الفلاحون) واستخدم فوزى جرجس (المعارك الدموية) التى لا تنقطع في الأرياف خاصة في فترة حكم صدقى (١٩٣٥/٣٠) في البدارى وفي الحصاينة . وعبد المنعم الغزالى في (مسيرة العمال الزراعيين في تاريخ مصر من عام ١٩٦٦/١٨٨٢) يتعرض إلى (الانتفاضات) المستمرة لهم على الرغم من أنهم لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسي على نحو شبيه بالعمال الصناعيين .

وأصدر فتحى خليل عام ١٩٦٧ كتابه بعنوان (نضال الفلاحين) لوصف حركاتهم ، واستخدم أنور عبد الملك كلمة (انتفاضات) الفلاحين في كتابه (المجتمع المصرى والجيش) .

وكما استخدم من قبل الدكتور محمد أنيس تعبير (الحركة الثورية) للريف المصرى في ثورة ١٩١٩ ، فقد استخدم كذلك فتحى عبد الفتاح تعبير الحركة الثورية العارمة للفلاحين في ثورة ١٩١٩ وهباتهم بعد ذلك في قرى البحيرة (١٩٣٦) وفي بهوت وكفور نجم والسرو عام (١٩٥١) . ويستخدم محمود عبد الفضيل لفظ (الهبات) الفلاحية والتى كانت بمثابة النذير بإمكانيات حدوث تحرك ثورى وقلاقل من جانب جماهير الفلاحين الفقراء خلال السنوات (١٩٥٠ — ١٩٥١) . ويستخدم كمال المنوفى ألفاظ (انتفاضات) ، (ثورات) ، (هبات) ، (تمردات) في استخدام الفلاحين للعنف ضد السلطة .

ويتشدد الدكتور عبد الباسط عبد المعطى في استخدام مقولة (الصراع) الطبقى في القرية المصرية ، كما استخدمها من قبل الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (صراع الطبقات في مصر) والدكتور على بركات الذى أشار إلى بعض مظاهر (الصراع) الاجتماعي في الريف بعد ثورة ١٩١٩ .

ولست ضد استخدام أي دارس لأى مفهوم أو تصور بما يحمله من دلالات معينة على الفكرة التى في ذهنه ، ولكننى ألفت الانتباه إلى أن دلالة الكلمة تتغير عبر الزمان والمكان أولاً . وثمة دعوة من جهة ثانية إلى تحديد علمى للمصطلحات المستخدمة في دراسة الحركات الشعبية عامة والفلاحية خاصة نظراً للدلالة التى تحملها كل كلمة (ثورة ، هبة ، حركة ، انتفاضة ، حرب ، صراع ، مقاومة ، تمرد ، انتفاضه ، حادثة ... إلـــخ) .

فهناك اختلاف بين الدارسين حول التعريفات المستخدمة ، والتى يكتنفها قدر من الغموض والالتباس ، وبالتالى فليس هناك اتفاق واضح حول تعريف محدد لهذه الحركات . فالمفهوم أو المدلول يمكن أن يكون محايداً فكرياً بأى معنى من المعانى . والخوف أن يأتى تحديد المعنى لتزييف الواقع والحيلولة دون رصد العوامل الأساسية والاكتفاء بالعوامل الثانوية أو المظاهر العامة على نحو ما حدث في السبعينات عندما انتشرت ظاهرة (الحوادث المؤسفة) فهل هي مؤسفة حقاً ؟ أم أن الحوادث أكبر من ذلك وأدل ؟ !!!

لقد أدى الافتقار إلى تحديد حركات الفلاحين مثلاً إلى رواج بعض الآراء التجريدية وجرى تحليل هذه الحركات وفقاً لمعايير غير صحيحة لدرجة جعلت البعض يطبع هذه الحركات بسمات حتمية لا يمكن تعديلها وتغييرها ، بل إن البعض قلل من شأنها وبالغ في إمكانيات القوى الأخرى ، والبعض الآخر بالغ في إمكانيات هذه الحركات وتغافل عن إمكانيات القوى الأخرى وأعطاها بصمات (اشتراكية مثلاً) لم تتمتع بها ، وتغافل عن أسس الفهم الموضوعى السليم والبحث عن طبيعة الطبقات الشعبية وتغير تكوينها وتركيبها .

لا نريد أن نجعل من حركات الفلاحين مجرد (هبات) أو (تمردات) ولا نريد أن نجعل منها (ثورات) بالمعنى العلمى للكلمة ، لا نريد استخدام النقد التأثرى الإنطباعى السريع والاعتماد على النزعة الأفلاطونية التى تعتبر كل من يعمل بالزراعة غير أهل للمشاركة في الحياة السياسية أو النزعة الماركسية الدوجمائية والتى ترى أن الفلاحين مركز المحافظة وبؤرة القيم التقليدية وبالتالى فهم غير مؤهلين للثورة ، أو النزعة الفرانزفانونية والتى تراهم القوة الثورية الوحيدة في المستعمرات ، غير أن التنوع في استخدام (المفاهيم) أو (التصورات) أو (الدلالات) أو (المصطلحات) لا ينفى أن ثمة قدراً من الاتفاق على أن فقراء الفلاحين وخاصة العمال الزراعيين كانوا هم القوة الدافعة (للحركات) التى اتخذت عدة أشكال في الريف المصرى للمقاومة السلبية أو العنيفة ضد القهر الاجتماعى ، وأميل إلى استخدام لفظ (الحركات) الفلاحية التلقائية (وقد استخدمها طارق البشرى في كتابه الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥/١٩٥٢) تلك التى نمت وآذنت بامتداد الثورة إلى (الريف الهادىء) .

رابعاً : إن الدراسات التى قدمت نماذج من الحركات الفلاحية في مصر (١٩١٩/١٩٥٢) قدمتها كمجموعة من الحركات المتوقفة المتناثرة ، ولم تربط بين النضال الوطنى والنضال الاجتماعى لبعض التحركات الفلاحية على نحو ما حدث في ثورة ١٩١٩ . ألا يمكن ربط نضال الفلاحين الوطنى ضد السلطة الاستعمارية بجوهر المسألة الزراعية والتى تمثلت في مقولة (.. وهل وزع محمود سليمان أرغفة العيش على الجائعين .. نحن طلاب قوت) !! والتى ذكرها فكرى أباظة في (الضاحك الباكى) ؟ ألا يمكن كذلك ربط نضال الفلاحين في منطقة القناة (عام ١٩٥١) بجوهر المسألة الزراعية ؟

لقد كانت قضية الإيجارات هي محور الصراع في الريف بين الملاك وبين المستأجرين (على بركات : الملكية الزراعية بين ثورتين ١٩١٩/١٩٥٢) . لكن يخشى أن يجرد البعض الفلاحين من دورهم في النضال الوطنى التحررى ، فلابد من وضع هذا الدور في الحجم الطبيعى كقضية أساسية في مجرى حركة الثورة الوطنية — الديموقراطية المصرية .

والذى لا شك فيه أن الذين تعرضوا للحركات الفلاحية ولو بالإشارة السريعة ، كتبوا عنها بصورة غامضة فلم يربطوها بالنظام السياسى العام ، نقلوا المسألة من إطار التحولات السياسية إلى ميدان الإصلاحات الاجتماعية — الاقتصادية والتى لا يمكن تحقيقها علمياً دون إجراء تحويلات سياسية ، والدراسات التاريخية ، كما ألمحت سابقاً ، اهتمت ببعض القضايا التى ترتبط بالصراع ولم تهتم بدراسة هذا الصراع بطريق مباشر ، أي أنها أخذت في التحليلات النظرية لخلفية الصراع الطبقى من خلال تحليل التطورات الاجتماعية — الاقتصادية خلال بعض الفترات المحددة .

خامساً : إن معظم الذين أشاروا إلى الحركات الفلاحية إبان تلك الفترة ، لم يتعرضوا للأشكال المختلفة للصراع الاجتماعى في الريف المصرى بين الكمون والوضوح ، بين ما أسماه البعض المقاومة السلمية وبين المقاومة العنيفة ، لم يركزوا على دراسة أحوال أطراف الصراع أو حتى على درجات الوعى الاجتماعى لهذه الحركات واتجاهات الصراع والأساليب المستخدمة فيه بما في ذلك أساليب الاحتواء ، لم يحدث عند التعرض لحركات الفلاحين مثلاً عملية ربط واضح بين هذه الحركات ونمط

علاقات الإنتاج السائدة في الريف المصرى وتحديد الأوضاع الإقتصادية والسمات الاجتماعية المميزة للأقسام المختلفة للفلاحين وتقدير المدى الذى بلغته هذه العملية في تطوير الفلاحين ونمو وعيهم .

بعض المسائل الضرورية في كتابة تاريخ الحركة الفلاحية (١٩١٩/١٩٥٢) :

إن هناك الكثير من المسائل التى يمكن أن تكون موضوع معالجة متأنية علمية لكتابة تاريخ الحركة الفلاحية المصرية إبان هذه الفترة :

أولاً : أعترف مسبقاً بوعورة موضوع الدراسة الذى يحتاج إلى تضافر جهود الباحثين من مختلف التخصصات وإلى وجود مجموعة منظمة تقوم بدراسة الحركات الفلاحية في إطار تصور شامل لدراسة الحركات الشعبية عامة ، وأشير هنا إلى أنه إذا كان ثمة قصور في الكتابة التاريخية فعلى المؤرخ أن يلتفت إلى قيمة الأعمال الأدبية خاصة الروائية منها والتى قدمت للحركات الفلاحية مالم يقدمه المؤرخ الموضوعى . وأذكر بصفة خاصة أعمال الحكيم (يوميات نائب في الأرياف) والشرقاوى (الأرض) ، (الفلاح) ومحمد قاسم (الشمندورة) وعبد الحكيم قاسم (أيام الإنسان السبعة) ويوسف إدريس (الحرام) وغيرهم وإلى قيمة الدراسات النقدية الأدبية مثلما فعل الدكتور عبد المحسن طه بدر في (الروائى والأرض) .

ثانياً : ضرورة دراسة البنية الاجتماعية للفلاحين الفقراء في إطار دراسة الحركات الفلاحية والتعرض لمختلف أشكال المقاومة التى تمت (السلمية منها والعنيفة) بالعودة إلى المصادر والمراجع الأساسية ، خاصة في دور الوثائق والمخطوطات (سجلات حوادث الريف) وفي قضايا الحكومة والمحاكم وتحقيقات البوليس وفي ثنايا الجرائد والمجلات بل لابد من العمل الميدانى والمقابلة الشخصية لجمع المادة المتعلقة بالكتابة لهذه الحركات ومحاولة التوصل إلى التركيبة الاجتماعية لهذه الحركات وتكوين فكرة واضحة عن الأفكار السياسية والاجتماعية ، أو أيديولوجية هذه الحركات الهامة من خلال من قاموا بها وإن اتخذت صبغات عامة اتصفت بها ، وتبيان موقف الفلاح الفقير من السلطة وتفنيد تلك الصورة السلبية التى تغنت بجمال الريف ورضا الفلاح عن أحواله سواء في بعض الكتابات الأدبية الفنية (قطوف البشرى) و (الريف المصرى لبنت الشاطىء) أو حتى بعض الكتابات المدرسية مثل كتاب جغرافية مصر الاقتصادية لمحمد عبد المنعم الشرقاوى الذى أكد أن غالبية سكان مصر من الفلاحين لا يزالون على الفطرة قانعين بحالاتهم المعيشية ومستواهم الاجتماعى المنحط ، بل أن الفرضية التى وضعها الدكتور كمال المنوفى والتى ترى أنه نتيجة لفقر الفلاح وتعرضه للبطش وتخلفه تكنولوجياً وتدنى وعيه الاجتماعى بات أميل إلى الاستكانة بإزاء مظالم السلطة الحكومية وأميل إلى المقاومة السلمية منها إلى المقاومة العنيفة في حاجة إلى إعادة النظر ، كما أن مقولة الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه (الصراع الاجتماعى والسياسى في مصر) التى أكد فيها أن دور الطبقة الفلاحية النضالى كان محدوداً بحكم تخلف أفرادها الفكرى الشديد وبحكم معتقداتهم الاستسلامية تستحق إعادة النظر .

وسوف يلاحظ الدارس من استعراض تاريخ الحركات الفلاحية إبان هذه الفترة أنها كانت تتميز بالتطور السريع ، خاصة بعد أن انتفض الفلاحون في أكثر من موقع وهاجموا كبار الملاك في ديارهم وممتلكاتهم وأنها كانت في طور الانتفاضات التلقائية التى اتسمت بسمات عامة لكنها سحقت في النهاية ، بالجلد بالسياط بالقتل والسجن ووسائل التعذيب اللاإنسانية ، ومن هنا ألقيت المهام على عاتق القوى الوطنية والتقدمية لتسليح الفقراء بالوعى ، وكان لابد أن توجد عناصر فلاحية فقيرة في أساسها لكى تستمر مسيرة النضال الوطنى والاجتماعى .

حركة الجماهير التلقائية
في المنهج المصرى لكتابة التاريخ المعاصر
(مع التركيز على فكر طارق البشرى)

أحمد صادق سعد

١ ـ مقدمـــة :

في منهج كتابة التاريخ قضية جوهرية تتعلق بالقوة ـ أو القوى ـ الاجتماعية التى تصنع الأحداث على المدى البعيد أو في التحليل الأخير كما يقال . فثمة مدرسة ترى في تداعيات الوقائع الآليات التى تخلق الأحداث ، وهي نظرية يمكن القول عنها أنها تتبنى « المنطق الأسطورى » في البحث التاريخى : فالمرأة تلد في آلام لأن حواء وآدم طردا من الجنة ، وقد حدث هذا لأنهما انصاعا إلى الشيطان . وسقطت طروادة في نهاية سلسلة مترابطة من الحوادث بدأت بخطف هيلينا . وقامت الحرب العالمية الأولى على إثر اغتيال أمير نمساوى .. وأحدث مثال بارز لهذه المدرسة في مصر كان أنور السادات في خطب عديدة يبرر فيها تصرفاته .

غير أن الحقيقة أن هذه النظرية لم تعد هي السائدة في الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ، وإن كانت لا تزال ذات أثر في أعمال أكاديمية كثيرة تتعلق بالتاريخ الماضى . فالأغلب أن هناك مدرستان تتنازعان الزعامة الآن . الأولى ، والأكثر انتشاراً ، هي التى ترى في انشطة القادة والنخب مفتاحاً لفهم مسار التاريخ . وهي ممثلة أساساً في المدرسة الليبرالية التى كان عبد الرحمن الرافعى رائدها ، واستمر على هديها مؤرخون كبار مثل شفيق غربال ومحمد أنيس . والثانية هي المدرسة التى تجد في التطورات الاقتصادية الدافع المباشر للأحداث وتتبنى ـ بصورة تبسيطية على الأغلب ـ شعار « الاقتصاد محرك التاريخ » . وهي ممثلة في العديد من المؤرخين اليساريين والماركسيين المصريين الذين كثيراً ما يسبقون وصفهم للأحداث ذاتها بفصول أو فقرات عن أحوال الاقتصاد (شهدى عطية الشافعى ورفعت السعيد مثلاً) .

لا يعنى هذا بالضرورة أن الحركة الجماهيرية أو الشعبية غائبة عن هذه الأعمال . بل الأغلب أن المدارس التاريخية المعاصرة في مصر تعنى بتسجيل وقائع هذه الحركة وتتبعها . غير أنها في الحقيقة عوامل تاريخية تابعة لديها ، بمعنى أنها في ظنها نتيجة لدوافع من خارجها . ففي حالة المدرسة الليبرالية ، نرى القادة والنخب هي التى تستثير الحركة الجماهيرية وتحركها . وفي حالة الاتجاه العام للمدرسة اليسارية ، فالتطورات الاقتصادية « تنعكس » في الميدان الاجتماعى على هيئة التحرك الجماهيرى مثلما ينعكس الشيء الموضوع أمام المرآة المسطحة تماماً في صورته المطابقة للأصل .

إلى حد كبير ، كانت هذه الأحوال مستقرة في المنهج المصرى لكتابة التاريخ مدة تقرب من نصف قرن ... إلى أن وقعت أحداث بعضها جسيم ألقت بلور الحيرة والشك في تلك النظرات التقليدية . ولعل أهم هذه الأحداث هبة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وتمرد قوات الأمن المركزى في ١٩٨٦ من جهة ، واتساع موجة الحركة الإسلامية الأصولية واقترانها في الذهن بنجاح ثورة إيران من جهة أخرى . فقد دهشت أطراف هنا وهناك من اكتشافها في تلك الظواهر عناصر لم تكن تتوقعها أو كانت تستنكرها ، الأمر الذى جعل بعضهم يعاود البحث (جمال الشرقاوى) والبعض الآخر يراجع تقديراته (طارق البشرى) . وذلك لأن تلك التحركات الجماهيرية اظهرت نوعاً من الخصوصية أو الذاتية عن المصادر التى كانت تعتبر من قبل محركة لها .

٢ ـ الحركة الجماهيرية التلقائية في المنهج المصرى المعاصر لكتابة التاريخ :

بالنسبة للأغلبية الساحقة من المؤرخين المصريين المعاصرين ، ليست الحركة الجماهيرية التلقائية بالشيء اللافت للانتباه أو الجدير بالتسجيل الخاص ، ناهيك عن دراسته بعمق . ولاستحالة تغطية جميع المدارس ، سوف نأخذ بعض الأمثلة .

في نظر عبد العظيم رمضان[1] (وهو من المؤرخين المناصرين للوفد) ، فقبل الحرب العالمية الأولى ، كانت « الجماهير الشعبية غائبة عن الميدان » (ص ٢١) ، والفلاحون مستسلمين ومتخلفين فكرياً (ص ١٨١) . وقد انتقلت « المعارك السياسية إلى الريف عن طريق طواف زعماء الوفد بالأقاليم » (ص ١٨٣) . وهو يميز العمال الصناعيين عن سائر الطبقات الشعبية الكادحة من زاوية « حركة العمال الوطنية » (ص ١٩٧ ، الابراز من عندنا) .

والحقيقة أن كتابات هذا المؤرخ لا تتضمن بالنسبة لموضوعنا إلا تلميحات قليلة وسريعة . ورغم ذلك ، نستطيع أن نتبين بعض الخطوط الرئيسية ، وإن لم تكن دائماً في تعبيرات مهيكلة تماماً .

فنظرة عبد العظيم رمضان إلى الجماهير الشعبية عامة ، والفلاحية خاصة ، ذات وجهين بشكل عام . الوجه الأول أنها أقرب إلى المادة « الغفل » الأولية ، حركتها الداخلية معدومة أو قليلة ، وإذا وقعت فليس لها اتجاه محدد أو ما يمكن أن يسمى « بالخط السياسى » الذاتى ، إذ أن هذا الخط يأتيها من خارجها ، بتأثير الزعامة الوفدية عند الاتصال المباشر بها . والوجه الآخر في نظرة عبد العظيم رمضان هو التركيز شبه المطلق على عنصر الحافز الوطنى في الحركة الجماهيرية . ومن الواضح أن الحوافز النضالية الأخرى ، عندما يجدها ، فإنما يقيمها تقييماً ثانوياً .

ومحمد أنيس والسيد حراز[2] لهما أيضاً إتجاه وفدى ، وإن كان مشوباً بعطف إزاء الناصرية . ويتميزان بأنهما يسجلان للعمال « تحركات تلقائية نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع أسعار المعيشة وتمسكهم بضرورة صدور قانون النقابات » (ص ١٥٣) . ولكنهما يهتمان بشكل رئيسى بإبراز ما يرونه اللون الوطنى في الحركة العمالية (ص ١٥٤) ، أي بالتحديد ما هو مشترك بين الطبقة العمالية وبين القيادة الوفدية ، وبمحو خصوصية التلقائية العمالية . وهذا الموقف من الاتساع والشمول بحيث يغطى أيضاً حادثة من الحوادث الكبرى للحركات التلقائية ، وهي حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . فالكاتبان يقرران أن « حريق القاهرة كان مفتعلاً (..) وليس من المعقول أن يتكرر » (ص ١٧٩) ، لأنه أوج « الثورة المضادة » التى أسقطت الوزارة الوفدية عام ١٩٥٢ .

ومن اللافت للنظر أن محمد أنيس نفسه يصدر كتاباً عن حريق القاهرة[3] يتضمن بعض الوثائق عن الحادث ، ومنها بيان لفؤاد سراج الدين في ١٩٥٢/٢/١٠ يشير فيه إلى اختلاط جنود « بلوكات النظام » بالناس العادية في المظاهرات التى قامت بالحرق في ٢٦ يناير (ص ١٥٥ وبعدها) ، مما يوحى بأن المتظاهرين ــ وهم حشود غفيرة ــ كانوا على فكر سياسى أقل ما يقال عنه أنه يختلف عن الوفد . ومع ذلك ، لم يستنتج محمد أنيس من ذلك أي شيء فيما يتعلق بالحركة الجماهيرية في ذلك اليوم . فمناصرته الحزبية للوفد قد دفعت به إلى وضع الحادث كمعطى تاريخى موحد ، غير مركب ، في الجانب الآخر ــ الرجعى ــ من الصراع السياسى الجارى حينذاك . فلم يتصور إمكان وجود حركة شعبية واسعة

---

(١) عبد العظيم رمضان . صراع الطبقات في مصر ، ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٢) محمد أنيس والسيد رجب حراز . ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

(٣) د . محمد أنيس . حريق القاهرة ــ ٢٦ يناير ١٩٥٢ ــ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة بمكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

خارج الوفد وأكثر يساراً منه ، ولم يحاول أن يكتشف إذا وجدت فيها تيارات ومكونات متباينة ومتصارعة وهي نفسها نتيجة لمؤثرات ودوافع مركبة .

وقد يكون للفكر الناصرى بعض الاختلاف بشأن هذه النقطة ، باعتباره أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثمرة للأزمة السياسية والاجتماعية التى دامت طوال السنوات السابقة . ورغم أن الميثاق الوطنى الصادر في ١٩٦٢ ليس من الأعمال التاريخية الأكاديمية ، إلا أنه من الجدير بالملاحظة في صدده أنه يعطى دوراً للحركة الجماهيرية في حريق القاهرة له نواح إيجابية ، إذ يقول : « حريق القاهرة — مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين — كان يمكن إطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالاً (..) إن شرار الغضب أشعل من الحرائق في القاهرة أكثر مما اشعلت يد التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق » .

المؤرخون الماركسيون : بطبيعة الحال ، يعطى المؤرخون الماركسيون — واليساريون عموماً — أهمية كبيرة للحركات الجماهيرية ، وهذا أمر يميزهم بشكل عام عن المؤرخين الآخرين ، نظراً للقاعدة الماركسية العامة القائلة إن الجماهير هي صانعة التاريخ . ومع ذلك فهم يركزون انتباههم غالباً على المجموعات أو التيارات التى يرونها تتولى قيادة هذه الحركات ، ولا يشيرون عادة إلى التلقائية إلا إشارات عابرة ، وعلى الأغلب باعتبارها أمراً انتقالياً بين قيادة وأخرى . ونشعر في خلفية ما يسطرون فكرة أساسية وهي أن ثمة علاقة مباشرة بين الأحزاب أو التيارات السياسية وبين القوى الاجتماعية ، أي أنه لا توجد حركات جماهيرية ذات استقلال نسبى عن القوى السياسية المنظورة الواضحة أو المفترضة ، وإن وجدت تدرجات أو مستويات مختلفة بين القيادات وجماهيرها في الفكر السياسى والوعى . وبالإضافة ، ففي أغلب المناهج الماركسية المصرية لكتابة التاريخ ، تكون الزاوية الوطنية أمراً أساسيا أيضاً .

كتب مثلاً رفعت السعيد عن الحزب الاشتراكى لعام ١٩٢١[٤] :

« الحقيقة أن الحزب قد لعب دوراً بالغ الأهمية وسط الطبقة العاملة مستفيداً من الانتفاضة الثورية التى تموج بها جموع العمال ، حيث كانت أحداث ١٩١٩ المجيدة والدور البطولى الذى لعبه العمال فيها لا تزال ماثلة في الأذهان ، **حيث تحولت الإضرابات السياسية إلى حركة نشطة للمطالبة بحقوق اقتصادية ، وحيث أدى فشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة** في تبنى أية شعارات اجتماعية إلى تحرك العمال لكى ينالوا حقوقهم معتمدين على أنفسهم » (الإبراز من عندنا) .

ففي هذه الفقرة ، نرى أنه — في رأى رفعت السعيد — حدثت حركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية العمالية كتحول للحركة السياسية الوطنية من جهة ، ونتيجة لفشل القيادة البرجوازية والإقطاعية للثورة ، الأمر الذى فتح الباب أمام دور كبير لعبه الحزب الاشتراكى أى القيادة البديلة للقيادتين السابقتين ، وهو الأمر الذى يشغل ذهن الكاتب بصورة جوهرية فيما يبدو .

وفي بعض الكتابات الماركسية التاريخية ، نجد أن التقدير السياسى للكاتب يدفعه إلى المبالغة في بعض الاستنتاجات وإلى تخطى بعض الوقائع . ومثال ذلك حين يقول رفعت السعيد إن شتى أشكال الوصاية البرجوازية على الحركة العمالية « كانت تذوب سريعاً أمام نضال الطبقة العاملة المصرية » في الثلاثينات ، وأن محاولات الوفد لتأسيس المجلس الأعلى للعمال فشلت في نفس الفترة[٥] . إذ المعروف — على العكس — أن الوصاية البرجوازية على الحركة النقابية تمت بدرجة من النجاح

---

(٤) رفعت السعيد . تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ، ١٩٠٠ — ١٩٢٥ ، ط ٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٠١ .

(٥) رفعت السعيد . « مصر بين معاهدة ١٩٣٦ وانتفاضة ١٩٤٦ » الطليعة (القاهرة) ، ع ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ .

في أغلب العهود ، وكان آخرها العهد الناصرى وما تلاه ، وأن الحركة الاستقلالية النقابية لم تنهض إلا فترة قصيرة نسبياً ، وخاصة في الأربعينات . وأهمية هذه النقطة بالنسبة لموضوعنا أن التغاضى عن بعض المعطيات التاريخية يسمح لرفعت السعيد بالتأكيد على توافر مستوى وشكل معينين للوعى الطبقى لدى العمال ، هما إلى الفكر الاشتراكى أقرب إلى الانطباق ، مما يتضمن ــ ولو بين السطور ــ نفياً لخصوصية التلقائية وتمايزها عن القيادة الحزبية .

وفي بعض صفحات أعمال جمال الشرقاوى[6] مثال لما يطرحه غالباً المنهج الماركسى المصرى المعتاد . يقول في خاتمة استنتاجاته لحريق القاهرة مثلاً :

« في رأينا أن حريق القاهرة لم يكن بحال من الأحوال لا هبة شعبية ولا ثورة شعبية (..) كان مؤامرة مدبرة منفذة بواسطة قوى خفية . وأن الجماهير ــ الرعاع على الأصح ــ لم تشترك فيه إلا بدور ثانوى . **لا يمكن أن نوافق على** أن الثورة الشعبية كانت ــ في ذلك اليوم ــ **مجموعة من الأعمال الشريرة ، الفوضوية ، التى لا هدف لها** .

إن الثورة الشعبية ، أو حتى الهبات التلقائية التى تمهد لها ، تكون تعبيراً عن الخط الأساسى **لحركة المجتمع إلى الأمام** ، وليس المساهمة في **تدمير المكاسب** التى أحرزها النضال الثورى والانتكاس به وتمكين أعدائه من إحكام قبضتهم على زمام الأمور (..) فقد كانت المظاهرات السياسية في جانب تتجه إلى مجلس الوزراء ، تخاطب الحكومة المسئولة ، **وتضغط عليها** لتنفيذ مطالبها الثورية السياسية ، بينما التخريب والحرائق تجرى في جانب آخر ، **بلا هتافات** ولا غضب ولا قيادات سياسية ولا حتى ناس « محترمين » (..) الصحيح أن يوم ٢٦ يناير كان يوماً مزدوج الشخصية . فهو يوم هبة شعبية عارمة ، كانت تتويجاً للمد الثورى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهو أيضاً يوم بلوغ **الثورة المضادة** ذروتها باللجوء إلى أبشع صورة **للتآمر** ، بحرق القاهرة وضرب المد الثورى في الصميم .

فيوم ٢٦ يناير لم يكن يوماً لحركة مطردة ، انتقلت من مستوى معين ــ وهو مستوى الغضبة الشعبية بالهتافات ــ إلى مستوى آخر في نفس الاتجاه وإن كان أعنف ــ وهو مستوى الغضبة الشعبية بالتدمير وإشعال النار لكنه كان يوما للشىء ونقيضه ، الهبة الشعبية الغاضبة ، لكن **الواعية والمدركة لأهدافها** ولوسائل تحقيق هذه الأهداف ، **والمؤامرة** المبيتة للقضاء على هذه الهبة وكل النضال الوطنى للشعب وللأوضاع والمؤسسات التى تسمح لهذا النضال بالاستمرار ، **ولا صلة أو علاقة بين هذين النقيضين سوى شىء واحد هو أنهما حدثا في يوم واحد** » (الإبراز من عندنا) .

في هذه الفقرة نرى الشرقاوى يتلاقى مع محمد أنيس في نقط هامة . الأولى أن ثمة مؤامرة خفية هي التى وجهت حريق القاهرة . والثانية أنها كانت ثورة مضادة ــ أي بقيادة رجعية ــ مادامت أعمال الحريق اختلفت من حيث الأسلوب عن مسار الحركات التى كان يقودها الحلف اليسارى للضغط على وزارة الوفد في حدود المؤسسات القائمة وقتذاك . وبالإضافة ، فقد اعتبر جمال الشرقاوى القائمين بالحريق رعاعا على أساس تقييمه الأخلاق لأعمالهم « الشريرة » . وهو يرسم للحركة الجماهيرية صورة مثالية في وعيها وإدراكها للأهداف والوسائل ، إلى درجة نفى الصلة بين الاتجاهين إلا صدفة وقوعها في يوم واحد . وبهذا ينكر الشرقاوى ــ في الحقيقة ــ وجود الحركة التلقائية من حيث المبدأ العملى : فإما حركة ثورية « واعية » أو ثورة مضادة على أيدى المهمشين من خارج المجتمع « المحترم » .. وهنا أيضاً نحن أمام رؤية تركز على القيادات أو على الأصح ــ على القيادتين (التقدمية والرجعية) ، وتلعب الجماهير فقط دوراً مساعداً وتابعاً للقيادات .

---

(٦) جمال الشرقاوى . حريق القاهرة . قرار اتهام جديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٦٢٧ ــ ٦٢٩ .

سبقت الإشارة إلى تلاقى المدرستين التاريخيتين المصريتين ـــ الوفدية والماركسية الغالبة ـــ في هذه النظرة المنكرة لخصوصية السمات المتعلقة بالحركة الجماهيرية التلقائية . وقد يرى البعض أن هذا يعود إلى انشغال المؤرخين المصريين المعاصرين بالنضال السياسى المباشر ، الأمر الذى يتطلب منهم أن يتخذوا موقفاً قاطعاً ، لا من الصراعات السياسية الجارية في الحاضر فحسب ، بل وأيضاً مما وقع في الماضى القريب . وعلى الرغم من اعترافنا بأن هذا قد يكون عاملاً من العوامل التى تحدد منهج البحث العلمى التاريخى لديهم ، فإننا نعتقد أن أسباب هذا الموقف واقعة في جذور فكرية أعمق من ذلك ، وترتبط بتراث مصرى عام ، حيث جرت العادة أن يعطى الثقل كله للدولة المركزية خاصة ولذوى النفوذ عامة الذين ينشطون في المستويات الاجتماعية العليا . ومن الأمثلة البارزة في التاريخ المعاصر اعتماد هيئة الوفد على « التفويض » الذى جمعت التوقيعات عليه للقول إنها تمثل الأمة كلها ، واعتبار الأحزاب جميعاً « أقليات » خارجة على الوفد . وكذلك نجد هذه السمة في فكر العهد الناصرى حيث تم تشكيل التنظيم الواسع من أعلى وبعد انقلاب الجيش . ويتكرر نفس هذا المفهوم الأساسى في أغلب التنظيمات الإسلامية السياسية المعاصرة (« مرشد » الإخوان ـــ اعتماد تنظيم « الجهاد » على قيام الشعب بتأييده بعد استيلائه على السلطة) .

٣ ـــ تلقائية الجماهير في فكر طارق البشرى[٧] :

لعل طارق البشرى هو المؤرخ المصرى المعاصر الوحيد ـــ في حدود علمنا ـــ الذى اختلف عن ذلك الاتجاه العام اختلافاً واضحاً ، من حيث أنه التفت إلى تلقائية الجماهير كمعطى ذى معالم ، وإن كان ذلك على هيئة إشارات جزئية . إلا أن هذا الاهتمام داخل في إطاره الفكرى العام وكقطعة من بنائه الهيكلى ، ويرتبط به من خلال تفصيلات ليست دائماً مباشرة . وفي السطور التالية محاولة لفهمه من هذه الزاوية ونركز خاصة على مقدمته الطويلة للطبعة الثانية لكتابه « الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ » حيث يوضح أفكاره بأقصى حد من النضج .

إن الشيء الأساسى الذى يحفز طارق البشرى على البحث التاريخى منذ البداية ، هو سعيه للإمساك بخيط الاستمرار الذى يربط ـــ في رأيه ـــ بين العهود على الرغم من اختلافها ، والذى يؤكد تجسيده في الحركة الشعبية[٨] . وسوف يؤدى به جهده للكشف عن « الأصول التاريخية » إلى نظريته الأساسية المتعلقة بالصراع بين الموروث والوافد ، حيث تتمثل الحركة الشعبية في الأول ، وتكمن جذور الثانى في الغزو الفكرى الأجنبى . فالحركة الشعبية والهوية الإسلامية الموروثة شيء واحد في نظره ، كما أن العلمانية والصفوة المنعزلة عن الشعب والفكر الوافد المدمر شيء واحد أيضاً . وتجرى العملية البحثية عنده من خلال معاناة شديدة لتفادى الذاتية أو حصر آثارها في الحدود الأدنى[٩] . وتؤكد هذه المعاناة ضمناً (بشكل ما) اقتناعه بالتمييز بين الحادث التاريخى ـــ والحركة الشعبية أساسه ـــ وبين الصفوة في منظماتها .

ومع ذلك ، فعلى الرغم من الجهد المعقد الذى يبذله للوصول إلى الموضوعية التاريخية ، نراه يأخذ موقفاً من شتى التيارات السياسية في الفترات الماضية التى يدرسها ، وهو موقف تقييمى لأنه يصوّب هذا ويخطّىء ذاك منها . ومعياره في التقويم هو قضية الاستقلال الوطنى ، ولكنه يركزها أساساً في الناحية الثقافية والهوية « الحضارية » المتمايزة التى لا غنى عن التمسك بها والمحافظة عليها لمقاومة السيطرة الاستعمارية . ثم يؤكد أن العنصر الحيوى الشامل في هذه الهوية هو الإسلام ، قائلاً

---

(٧) نحن مدينون لدراسة رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة لفترة ١٩٣٦ ـــ ١٩٥٢ : دراسة لطابع منهجها العلمى والسياسى ، ١٩٨٧ ، التى لفتت انتباهنا إلى هذا العنصر الهام في عمل البشرى . (في يدنا المخطوط) .

(٨) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، ط ٢ ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٣ ، المقدمة ص ١٦ .

(٩) شرحه ، ص ٩ وبعدها من المقدمة .

« إن الدعوة إلى الإسلام هي دعوة استقلال بالضرورة (..) دعوة للانتماء وللاستقلال الحضاري »[10] . بهذا ، يقدم البشرى فكرة هامة يشترك فيها مع مجموعة من الكتاب والمفكرين المصريين الآخرين في ميادين مختلفة للعلوم الإنسانية ، الذين يرون إرتباطاً ضرورياً بين النضال الوطني والإنمائي ، ارتباطاً ثقافيا في جوهره وأصيلاً خاصا بشعبنا . وهي فكرة نراها صائبة[11] ، وإن كان لنا اعتراض على خلط البشرى بينها وبين منطلقات مطلقة لديه سوف نعود إليها في الأجزاء التالية من هذه الورقة .

يبدأ طارق البشرى الخروج على تمسكه بالموضوعية عندما ينظر إلى التجربة التاريخية المصرية المعاصرة منحازاً بشكل متعسف إلى أن كل ما كان ناجحاً فيها يعود إلى الثقافة الإسلامية ، وما كان فيها فاشلاً يعود إلى الابتعاد عن الإسلام . وهكذا يرى في مشروع محمد على مشروعاً إسلامياً عثمانياً[12] وينكر خصائص حركته الاستقلالية عن الباب العالي وتتويجه لتراث مصري سابق له ، كما ينكر اعتياده أيضاً (وليس فقط التقنوى كما يقول البشرى) على المشورة الإفرنجية الواسعة[13] . وكذلك يرى البشرى السبب الرئيسي لانتكاس المشروع الناصري في أنه كان مقتبساً من المجتمعات الغربية ، رأسمالية كانت أم اشتراكية[14] وليس في عدم إطلاقه الإمكانيات الديمقراطية لتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها .

وإذ يقرر طارق البشرى أن الصراع بين الحركة الوطنية والاستعمار من جهة ، والصراع الطبقي من جهة أخرى ، هما الدافعان لحركة التاريخ وحركة المجتمع في مصر ، نراه يضيف إليهما دافعاً ثالثاً وهو « الصراع العقائدي بين الوافد والموروث »[15] . ولكنه في الحقيقة يجعل هذه العوامل منفصلة بعضها عن بعض بحيث يتحرر من إصدار حكم على محصلة النشاطات لبعض القوى ، هل هي إيجابية أم سلبية أو ــ بتعبير أوضح ــ تقدمية أم رجعية . ويتضح هذا من تقييمه الأخير لمصر الفتاة والإخوان المسلمين .

يقول عن مصر الفتاة : « كانت أوضح فضائل هذا التنظيم أنه ، بوصفه من حركات الشباب ، كان تياراً متمرداً ، يجهد في طرح تجارب سياسية جديدة ، ويقتحم بها ما استقر من الأعراف كمناهج للتحرر والنهضة ، ويجهد في تجريب صياغات سياسية تتسم بالتوفيقية ويستهدف منها أن تكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . وأظهر عيوب الحزب أنه كان يتسم بالجيشان أكثر مما يمتاز بالبناء الصلب المكين سواء الأبنية الفكرية السياسية أو الأبنية التنظيمية »[16] .

لقد كان حزب مصر الفتاة فصيلاً معبراً عن اتجاهات موجودة في شباب البرجوازية الصغيرة الحضرية بشكل خاص ، بنوازعها القومية المتعصبة وتيهها الفكري السياسي . ومن اللافت للنظر أن يجد البشرى في تمردها فضيلة . فالتمرد غير الثورية ، ويتضمن التخبط والبلبلة . وقد لعب حزب مصر الفتاة بالفعل دوراً خطيراً في تقسيم صفوف الحركة الوطنية في الثلاثينات بإثارة معارك الشوارع ضد الوفد ، وبالدعاية لهتلر وموسوليني ، وبالوقوف إلى جانب السراي مدة طويلة ، ثم بالتحريض الفوضوي على « الثورة » الذي ساهم في إيجاد المناخ الملائم لإشعال حريق القاهرة . كان هذا الحزب ــ ولا تزال أشباهه ــ من العناصر الموجودة موضوعياً في المعترك السياسي التاريخي ، وهذا شيء . ولكن أن يقيم دوره إيجابياً على العموم ، بالشكل الذي يفعله البشرى ، فهذا شيء آخر .

---

(١٠) شرحه ، ص ١١ وبعدها ، ٤٠ ــ ٤٦ ، ٥٦ من المقدمة .

(١١) انظر أحمد صادق سعد . « التنمية والهوية الثقافية الوطنية » ، دراسات عربية (بيروت) ع ٥ ، س ٢٢ ، مارس ١٩٨٦ ، ص ص ٤٣ ــ ٥٤ .

(١٢) البشرى . (١٩٨٣) ، ص ٢٨ وبعدها من المقدمة .

(١٣) نعلم أن هذا الدور الأجنبي الشديد قد أثار ضد محمد على الحركة الشعبية وعدداً من المشايخ . أنظر قول الشيخ محمد عبده : « أي دين كان دعامة للسلطان محمد على ؟ دين التحصيل ؟ دين الكرباج ؟ دين من لا دين له .. إن هذا الرجل كان تاجراً زارعاً وجندياً باسلاً ومستبداً ماهراً ولكنه كان لمصر قاهراً ولحياته الحقيقية معدماً » .

(١٤) البشرى . ، ص ٤١ من المقدمة .

(١٥) شرحه ، ص ٤٢ .

(١٦) طارق البشرى . المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٥٣٣ / ٥٣٤ .

والأمر نفسه ، ولكن بصورة أكبر وأشد حدة ، نجده في موقف البشرى من جماعة الإخوان المسلمين[17] . فهو يراها تياراً « شعبياً » لنجاح الجماعة في جذب مناصرين لها عديدين (ص ص ٢٣ ، ٣٩) ، الأمر الذى يكفيه لكى يقيمه تقييماً إيجابياً دون أن يلتفت إلى إمكان وجود نزعات ضارة رجعية في الجماهير المصرية . والخطوة الثانية بعد ذلك أن البشرى يرى في دعوة الإخوان عمومية النداء الإسلامى الذى يتسع إطاره لوجهات نظر مختلفة (ص ٤٤) ، دون أن يلتفت إلى أن الأمر لم يكن على هذا الشكل من الناحية السياسية مع الإخوان في الحقيقة . فقد يكون أن وجدت اختلافات في صفوفهم بالنسبة للموقف إزاء نواح في المذاهب الفقهية المعروفة ، ولكن الجماعة ـــ كتيار سياسى ـــ اتجهت وجهة محافظة ورجعية على العموم ، ولم تتحمل عادة خلافات أساسية في السياسة (من الأمثلة على ذلك التخلص من صالح عشماوى) . وعلى هذا الأساس ، يقدم البشرى الحجج التى تبرر في نظره ـــ وتبرىء ـــ سياسة الإخوان الرجعية كخط عام .

فهو يرى في دعوة الإخوان إلى الخلافة « دعوة توحيدية (..) وهو من كونه شعاراً إسلامياً سيدفع بالضرورة ضد المشروع الصهيونى وضد الهيمنة الغربية » (ص ٤٥) ، تاركاً دون حساب ما في الدعوة إلى الخلافة من إثارة الأوهام وبالتالى من تضليل ، وما فيها من محاولة لتجميع الناس حول الملك فاروق الذى « توسموا الخير في شبابه » (٥٨) اعتماداً على عواطف الجماهير « الفجة » إزاءه (ص ٤٧) . وكذلك يرى في انضمام جماعة الإخوان إلى اللجنة القومية التى كونها على ماهر في الأربعينات ـــ كنقيض للجنة الوطنية للطلبة والعمال ـــ تأكيداً على الانفصام بين الموروث والوافد ، وكأن على ماهر والسراى كانا يمثلان الاستقلال الإسلامى عن الاستعمار الأجنبى ... وأخيراً ، فرغم أن البشرى يسجل أن الإخوان مثلوا المعارضة المحافظة للإصلاحات الناصرية[18] ، فيبدو أن الصفة الدينية الإسلامية لهذه المعارضة تكفى في نظره لكى لا يغير تقديره الإيجابى للجماعة . وهنا لم يلتفت إلى سعى النظام الناصرى الحثيث لإعطاء سياسيته المظلة الإسلامية هو الآخر[19] .

من خلال هذا التسلسل المنطقى الخاص ، وعبر مجموعة من التناقضات والالتواءات وأيضاً التبسيطات والتجريدات ، يصل طارق البشرى إلى أوج مسعاه ، وهو مفهوم الوافد والموروث ، الذى يجعله مفتاحاً أساسياً لإدراك التطورات التاريخية . يقول : « ثمة دائرتان متحيزتان ، واحدة للعامل السياسى والاقتصادى ، والثانية للعامل الفكرى الأيديولوجى . ومفاد وجودهما معاً أنه لا يوجد نمط فكرى وحيد يعبر عن مجموعة متسقة من الأعمال السياسية والاقتصادية »[20] .

فالدائرة الفكرية نفسها منقسمة إلى التيارين :

« إن ثمة تيارين للجامعة السياسية في مصر . تيار دينى يؤكد على الجامعة الإسلامية كجامع سياسي يضم المسلمين كافة في مصر والعالم ، وتيار قومى يؤكد على اللغة والاتصال التاريخى والجغرافى ـــ أى صلة الزمان والمكان ـــ كجامع قومى (..) وأخطر ما ترتب على ذلك شيوع روح الغربة بين الفريقين (..) إن هذه الغربة هي أفسد ما يفسد نظر كل فريق إلى صاحبه »[21] .

---

(١٧) الإشارات التالية ترجع القارىء إلى مقدمة الطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتاب الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، وتذكر أرقام الصفحات بين قوسين في متن الورقة .

(١٨) المسلمون والأقباط .. ، ص ٦٧٦ .

(١٩) هناك فيض من الوثائق في هذا الشأن ، بدأ من الدائرة الإسلامية في فلسفة الثورة إلى المؤتمر الإسلامى والكتب عن اشتراكية الإسلام وندوات المواسم الثقافية للأزهر حتى كتاب الشيخ أحمد الشرباصى : الدين والميثاق ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(٢٠) المسلمون والأقباط ... ، ص ٦٨٣ .

(٢١) شرحه ، ص ص ٦٧٩ ـــ ٦٨٠ .

فرغم أن طارق البشرى يعيد نشأة « الفكر الوافد » إلى التأثير الذى مارسته السيطرة الاستعمارية الغربية ، فهو يعترف له بالمشروعية الآن ، ويدعو إلى أن يُجرى حوار موضوعي وعملي بين هذين التيارين الفكريين على أساس دراسة الواقع بحثاً عن حلول للمشاكل العديدة التى تواجه بلادنا[٢٢] .

وعودة إلى موضوع التلقائية ، فعلينا أن نلاحظ أولاً أن طارق البشرى قد بسط الجانب الأكبر من مفهومه المنهجى في كتابه الثانى « المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية » (١٩٨٠) وفي مقدمته للطبعة الثانية (١٩٨٣) لكتابه « الحركة السياسية في مصر » ، وكذلك في بعض المقالات الصحفية . ولكنه لم يجر إجراء تغيير أساسي في الأجزاء التى تهم موضوعنا من كتابه الصادر في ١٩٧٢ . ويترتب على ذلك نوع من العلاقة الجدلية الخفية بين تلك الأرضية المنهجية ـــ يمكن أن يقال عنها ذات النضج المستحدث ـــ وبين ملاحظاته الهامة على قصور التنظيمات السياسية « الشعبية » عن إنجاز الثورة . وهي ملاحظات تلقى أضواء على نظرته للعلاقة بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية .

تحتوى هذه الملاحظات على نظرة مركبة للأمور ، وليست عناصرها باستمرار متسقة مع بعضها . فطارق البشرى يرى من جهة أن الحركة الجماهيرية التلقائية منذ ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ كانت من الضخامة والاشتعال بحيث كانت أعلى « من أن تلحق بهامتها التنظيمات السياسية رغم الأثر الفعال لهذه التنظيمات في الاشتعال الحاصل »[٢٣] . وأن من أسباب هذا الانفصال وتأخر التنظيمات السياسية عن الحركة الجماهيرية ، سيطرة روح المثقفين على تلك التنظيمات ، بما لهم من ميل إلى التجريد الفكرى والبعد عن الواقع وعدم مراعاة المستوى العام للجماهير[٢٤] . وفي الوقت نفسه ، « أن موجة السخط والثورية لدى الشعب كانت أعنف من أن تسيطر عليها التنظيمات القائمة . وأن عمل هذه التنظيمات أثار من الوعى والسخط الثورى ما لم تستطع أن تقوده »[٢٥] . ومن جهة أخرى ، فهو يرى في الوقت نفسه أن من أسباب عدم انتهاز تلك التنظيمات فرصة وجود الحركة الثورية العارمة للاستيلاء على السلطة أن الاتجاه العام للحركة الشعبية للعمل « من خلال السلطة بالضغط عليها وتوجيهها إلى طريق الثورة من خلال التغيرات الجزئية في سياستها وتكوينها (..) لا بالعمل الانقلابى على السلطة (..) وأن هذا النوع من المواقف يعكس نمطاً من النشاط السياسى لازم الحركات الثورية في مصر منذ القرن ١٩ »[٢٦] . وتترك هذه التعبيرات القارىء في شيء من الغموض لعدم توضيحه ما يقصده هنا من « الحركات الشعبية » ، أهى التنظيمات السياسية الشبيهة بالحزبية أم الحركة الجماهيرية أم الاثنتان معاً ؟ خاصة وأنه يذكر في الصفحة التالية مباشرة (ص ٥٤٦) أن هذا الأسلوب « كان عنصراً من عناصر الفكر السياسى لدى الجماهير في الفترة الأخيرة ، وله ما للتراث من تأثير ضاغط على الحركة السياسية » . ومع ذلك ، نعلم أن الطبقة العمالية خاضت في هذه الفترة معارك عنيفة ضد الرأسمالية والدولة ، وأن بعض الأحداث وقعت في الريف (في بهوت وكفور نجم مثلاً) هجم فيها الفلاحون على قصور كبار الملاك وأحرقوها ، مما يختلف عن تلك الاستراتيجية الهادفة إلى مجرد الضغط على الدولة . كما أن نظام ٢٣ يوليو تضمن خليطاً من هدم الدولة (طرد الملك ، إلغاء المؤسسات الدستورية والأحزاب إلخ) ومن العمل من خلالها وبالتسلل إليها (سيطرة الضباط الأحرار على المصالح الحكومية بواسطة مندوبيهم المباشرين) .

---

(٢٢) انظر حديث طارق البشرى في صحيفة الشعب ، ١٩٨٧/٤/٢٨ . وتجدر الملاحظة أنه ، في هذا الحديث ، يعتبر الفكر الدينى القبطى أيضاً جزءاً من التيار الموروث ، وأنه يدين « الفتنة الطائفية » (انظر أيضاً المسلمون والأقباط .. ص ٧٢٣) .

(٢٣) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ ، ص ١١١ .

(٢٤) شرحه ، ص ١١٢ .

(٢٥) شرحه ، ص ٥٥٢ .

(٢٦) شرحه ، ص ص ٥٤٤ ـــ ٥٤٥ .

وكأن طارق البشرى يرى في الحقيقة أن العلاقة بين التنظيمات الشعبية (أو قيادات الحركة) وبين الجماهير مركبة من عنصرين على الأقل : عنصر عبارة عن مسافة في الاستعداد الثورى ، وهو عنصر جدلى ، إذ عملت تلك التنظيمات على تحفيز الجماهير وأشعلت اندفاعها . ومع ذلك ، فعندما وصلت الحركة الجماهيرية أوجها ، وضعت تلك التنظيمات نفسها وراء الجماهير بدلاً من أن تكون أمامها وفي طليعتها . والعنصر الثاني هو بالعكس عنصر رابط ، ذو استمرارية تاريخية ، يتضمنه أسلوب الضغط على الدولة ومحاصرة أجهزتها والتسلل إليها . ويشير البشرى إلى هذا العنصر بتعبير قد يشمل التنظيمات والجماهير معاً . وعلى أي الأحوال ، ففي رأينا أن تقديره هنا قد جانبه الصواب إلى حد ما . فإذا كانت جماهير واسعة في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ قامت بالتظاهر أمام رئاسة الوزارة مطالبة بالسلاح ومحاربة الإنجليز (أي بالضغط على الدولة كما قال) ، فقد كانت جماهير واسعة أخرى في اليوم نفسه قائمة بحرق القاهرة ، وهي دون شك محاولة للانقلاب على الدولة . وفي هذا كانت تلك الجماهير الثانية خارجة على ذلك التقليد أو التراث الذى يراه طارق البشرى وإنْ كانت — في رأينا — تسير في تراث الهبات الشعبية العنيفة التى شهد منها التاريخ المصرى أحداثاً متكررة منذ الأزل .

ولا نجد عند طارق البشرى تمييزاً هنا بين أساليب التنظيمات السياسية ذات الفكر الوافد وتلك ذات الفكر الموروث . ومن جهة أخرى ، نلمس مع ذلك نوعاً من تأثير التراث السياسي على سياسة وأساليب اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، بتكوينها الشيوعي والوفدى المنتمى — حسب رأيه — إلى التيار الفكرى الوافد . ولعله قد فات البشرى أن يسجل ما في الهجوم على الحانات والملاهي بالتحديد من عنصر أولوية المعيار الأخلاقي السلوكى ، وهو دون شك أقرب إلى الفكر الإسلامى أو الذى يسميه البشرى موروثاً .

٤ — مناقشة آراء طـارق البشـرى .

نقطة الانطلاق عند البشرى هي البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية . ويستتبع هذا بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد) . وطرق النجاة في هذا التمسك بالفكرية الأصيلة واللصيقة بالخصوصية الوطنية ، الفكرية التى يجدها في الإسلام (الفكر الموروث) . وفي رأيه أن هذا الفكر ممثل في جماعة الإخوان المسلمين . وإذ يعترف بوقوع أحداث لم تكن فيها الجماعة متسقة مع ضرورات العمل الوطنى ، فهو يرى في هذا مجرد خطأ لا ينفى صواب خطها العام (الشعبى) المرتبط فكرياً بالحركة الجماهيرية التلقائية . وفي تقديرنا أن هذا المنطق فيه مواضع خلل أساسية ، تعود إلى أن طارق البشرى ينظر إلى عملية التحرر الوطنى نظرة آلية ومنفصلة عن لوازمها الطبقية السياسية ، وخارج تحرك الصيرورة التاريخية . ولشرح وجهة نظرنا ، سوف نحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات :

هل كانت تلك أخطاء عابرة للإخوان المسلمين أم عناصر لا تتجزأ من خطهم العام ؟
هل إسلامية الجماعة عبارة عن الإسلام بعمومه أم تيار من تياراته ؟
هل الإسلام هو كل التراث أم جزء منه ، وإن كان الجزء الهام ؟
هل يمكن في الظروف الراهنة النظر في قضية التحرر دون ربطها بالقضية الاجتماعية الطبقية ؟
وأخيراً أليست هناك ضرورة للتمييز بين الحركة التلقائية والقيادة السياسية حتى ينجز التحرر أهدافه ؟

يجرى حديث طارق البشرى على المستوى السياسى وينظر إلى جماعة الإخوان من الزاوية السياسية أساساً . وينطبق هذا على تقييمه لمساهمتها الفكرية ، إذ هو تقييم مبنى على معيار سياسى (التحرر من السيطرة الاستعمارية) ، بدليل أنه لا يركز اهتمامه على فيض الكتابات الإخوانية في التفسير والفقه والسيرة والشريعة إلخ . وبالتالى ، فينبغى هنا محاكمة الجماعة بمقتضى معايير سياسية . ولا نجادل في أن هذه الجماعة لم تدع صراحة أبدا إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر (وإن

كانت ثمة أقوال على وجود علاقات سرية بينها وبين السفارة البريطانية في أوقات ...) . ولكن هل هذا يكفي ؟ الحقيقة أن الحركات أو الأحزاب السياسية التي جاهرت بتأييدها الحكم البريطاني (والآن التبعية لأمريكا) قليلة جداً . بل إنّ الأغلبية الساحقة من القوى الاجتماعية والسياسية تعارضت مع الاستعمار الأجنبي في أوقات مختلفة وعلى درجات شتى ، ومنها تيارات كانت عادة إلى جانب الاستعمار من حيث المصالح والخط العام السياسي والفكري . وكمثال ، يمكن القول إن السراى الملكية ذاتها — كمؤسسة — سعت في أوقات معينة إلى ضرب السيطرة البريطانية . حدث هذا مرة عندما وقع تحالف مؤقت بينها وبين مصطفى كامل (١٨٩٨ — ١٩٠٤) ، ومرة أخرى عندما لعب الملك ورقة المحور ضد السفارة البريطانية ، وانتهى الأمر بحادث ٤ فبراير (١٩٣٩ — ١٩٤٢) ، وهو الحادث الذى استغل من طرف تيارات معينة (أخبار اليوم ، الإخوان) لإثارة مشاعر من التطرف الوطنى حول الملك فاروق ، كما كان من عناصر الاتهام بالفساد الذى وجهه النظام الناصرى إلى الوفد فيما بعد . غير أن هذا لا يمنع من وضع السراى — في التحليل الأخير — على رأس التحالف الرجعى الذى كان السند الداخلى للسيطرة الاستعمارية على مصر ، وهو أمر من أسس التحليل التاريخى التقدمى الذى يعتمد عليه البشرى نفسه في كتاباته .

وتنطبق هذه الرؤية أيضاً على جماعة الإخوان المسلمين . فإذا كان عدد من الفدائيين المنتمين إليها قد شاركوا في المعارك ضد الإنجليز في منطقة القناة في ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، إلا أن هذا قد جرى بمعارضة القيادة الإخوانية وقتذاك (الهضيبى) ، كما هو معروف . وكخط عام ، كانت الجماعة باستمرار إلى جانب الحكومات والاتجاهات الرجعية ، ليس فقط عندما كانت الحركة الوطنية ذات طابع علمانى بارز (في الفترة الليبرالية من العشرينات إلى بداية الخمسينات) ، بل وأيضاً في الفترات الشمولية . يشهد على ذلك تحالفهم مع عبد الناصر في الفترة التى ألغيت فيها الأحزاب والدستور[27] ، ثم معارضتهم له في الستينات عند الإجراءات « الاشتراكية » ، وهذا رغم استعانة القيادة الناصرية بالشعارات والمفاهيم الإسلامية طوال قيامها . وتكرر الأمر في ظل السادات ، حيث عملت الجماعة أداة طيعة له ضد الحركة الوطنية الديمقراطية فترة طويلة . وبطبيعة الحال ، لا ينفى قولنا هذا ما ألح عليه طارق البشرى من استقلالية الإخوان عن القوى الرجعية الأخرى ، فهذا يقع في تقديرنا على مستوى التناقضات الثانوية في المعسكر الرجعى ، وإن كانت هذه التناقضات تأخذ أحياناً أشكالاً عنيفة . وهذا دون ذكر مواقف الإخوان المؤيدة عموماً لنظم شديدة الرجعية وتابعة للاستعمار الأجنبي في بلاد أخرى (الباكستان ، سودان النميرى) وقيامها بدور تقسيم الصفوف لحركة التحرر الفلسطينية في الأرض المحتلة .

والخلاصة هنا أن جماعة الإخوان ليست كل التيار الإسلامى في مصر كما يبدو من تحليل طارق البشرى ، بل عبارة عن أحد التيارات الرجعية في الإسلام السياسى . إذ هناك تيارات أخرى ، ومنها الليبرالية والعلمانية ، في الفكر الإسلامى المصرى . ويكفى أن نذكر منها أعلاماً مثل الشيخ علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم)[28] ، والسنهورى ،

---

(٢٧) من أبرز المواقف في هذا التحالف الحملة المسعورة التى شنتها الجماعة ضد الحركة العمالية والحركة الشيوعية أثناء أحداث كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ .

(٢٨) للتيار العلمانى أصول قديمة في الفكر الإسلامى ، وإن كان ذلك يبدو غريباً هذه الأيام .. ويشير الدكتور عز الدين فودة إلى أن أغلبية الأئمة الشافعية المصريين في القرن السابع الهجرى ، ومنهم النواوى ، رأوا ممكنا فصل السلطة السياسية عن الخلافة . وأن أئمة ما بين النهرين وخراسان ومصر وسوريا قالوا نفس الشيء في القرون السادس والسابع والثامن . انظر

Ezz-el-Dine Foda: "Souveraineté et politique dans l'Etat islamique," Bulletin du CEDEJ (Le Caire), 10 e année, No.12. Avril 1981, p. 316.

وكذلك يسجل الدكتور علي راشد دور العثمانيين في « تسييس » القانون الجنائى والتدخل عن الشريعة في هذا الميدان منذ القرن ١٥م ، وأن هذا التحول جاء عقب فتح بيزنطة وتزايد ألقاب المسلمين في دار الإسلام . انظر د . علي راشد . « التلاحم بين الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعى في المجال الجنائى » ، مصر المعاصرة ، س ٦٧ ، ع ٣٦٢ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ص ٥ — ١٨ .

هذا بالإضافة إلى تراث فصل الدولة عن الخلافة من الناحية الفعلية في ظل الخلافة العباسية بالقاهرة أيام المماليك البرجية (انظر خطط المقريزى وكتاب ابن مماتى قوانين الدواوين) .

وخالد محمد خالد ، والباقورى ، وصالح عشماوى ، ومحمد أحمد خلف الله ، وخليل عبد الكريم ، وحسين أحمد أمين إلخ . كما أن هناك تيارات إسلامية أخرى أشد جذرية ، وبعضها تمايز من داخل الإخوان (سيد قطب) وآخر من خارجهم (صالح سرية) وكان ثالث نوعاً من الجيل الثانى فى الحركة الإسلامية السياسية (التكفير والهجرة ، الجهاد) .

وكذلك أخذ طارق البشرى الإخوان رمزاً « للموروث » ولا نعتقد أن هذا صحيح تماماً . فمع تسليمنا بأن الفكر الإسلامى يشكل المركبة الرئيسية للتراث الفكرى المصرى ، إلا أن هذه المركبة شديدة التنوع والتركيب فى حد ذاتها ، إذ بها عناصر شيعية (فاطمية) وخارجية ومهدوية ، فى حين أن جماعة الإخوان ذات مذهب سنى بحت كما يبدو لنا . هذا بالإضافة إلى استيعاب الفكر الإسلامى خلال تاريخه لعناصر عديدة من الفكر الأجنبى عنه (الفلسفة اليونانية والمؤثرات الصوفية الهندية) وكذلك من المؤسسات غير العربية (الخراج الفارسى ، المرتزقة الأتراك ، المماليك المغول ، التنظيمات العثمانية) ، وهذا كله أمر يجعل الفصل الحاد بين « الموروث » و « الوافد » عملية فيها الشىء الكثير من التعسف . ولعلنا نستطيع أن نتأكد من ذلك عندما نعود بالذاكرة إلى دور النصارى الشرقيين فى إيجاد جسر فكرى وثقافى بين الحضارتين الإسلامية والغربية الأوروبية ، لا فى القرون الهجرية الأولى فقط ، بل وأيضاً فى ظل محمد على وفى عهد النهضة العربية وفى الخمسينات والستينات من القرن الحالى (البعث ، المقاومة الفلسطينية) .

ومن جهة أخرى ، يصعب الحديث عن التراث والفكر الموروث على مستوى المثقفين والمتعلمين فقط دون مستوى الطبقات الشعبية وهى التى تلعب دوراً كبيراً فى استمرار الموروث جيلاً بعد جيل على شكل فكر حى . وهنا لابد من أن نلاحظ تنوع العناصر والمركبات فى الفكر الشعبى ، ومنها أشياء تكاد تكون على هامش الإسلام[٢٩] ، وأخرى تعود إلى عصور فرعونية[٣٠] ، وثالثة شيعية فاطمية بل وخارجية . وكذلك لابد من ملاحظة أن الفكر الشعبى — بما يحمله من تراث — يتغير مع الزمن والظروف ، ويتأثر تأثراً شديداً بالاحتكاك بالثقافات الأخرى وبانتشار التقنيات والوسائل المعيشية الخاصة بالحضارة المتقدمة وبالنضالات السياسية والاجتماعية المعاصرة[٣١] ، فضلاً عما تحمله التغيرات فى البنية الاجتماعية المصرية من إضافات وانقلابات فى ذلك الفكر الشعبى ، ويلقى هذا كله ظلالاً شديدة من الشك على مفهوم طارق البشرى « للموروث » باعتباره أمراً ذا ثبات يتصادم بالفكر الوافد دون أن يحدث بينهما تأثير متبادل .

لنتذكر مثلاً الحركات العمالية الواسعة التى وقعت فى مصر بين ١٩١٩ و ١٩٢٤ ، والتى كانت كتلها الأساسية من عناصر ذات أصول ريفية وحضرية حديثة العهد بالصناعة ، ورفعت أكثر من مرة العلم الأحمر فى مظاهراتها وعلى المصانع التى اعتصمت بها . وهو أمر يعد إضافة مستحدثة على الفكرية الموروثة التى كانت تحملها تلك الكتل . وكذلك نلتفت إلى انتشار التمسك العمالى بالاحتفال بيوم أول مايو — وهو رمز للطبقية والتضامن الأممى — منذ أوائل الأربعينات حتى أقرته الدولة عيداً رسمياً . وبالمثل يمكن الإشارة إلى ظواهر شبيهة تخص فئات مختلفة أو تعم الجماهير الشعبية الواسعة ، والتى تدل على أن الحركة التلقائية تستوعب باستمرار أفكاراً ومفاهيم جديدة ، يتخلق بعضها بتأثير التطورات الداخلية وينتج البعض الآخر من عوامل خارجية « وافدة » ، ويصبح هذا كله جزءاً من « الموروث » الثقافى فى نفس الوقت الذى يسقط فيه

---

(٢٩) من الأمثال الشعبية : « الصلا أخير من النوم قال جرّبنا ده وجرّبنا ده » ، وهو قول يتضمن نظرة براجماتية للدين .

(٣٠) أنظر مثلاً د . سيد عويس . الخلود فى حياة المصريين المعاصرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ . ويقول فيه مثلاً : « إن العناصر الثقافية غير المادية الأولى ، وخاصة ما يتعلق منها بالأحاسيس عندما يموت الأقارب أو الغرباء ، وبالواجبات نحو الموتى من أولياء الله أو القديسين وما يتعلق منها بتأثير الموتى على الأحياء .. لا يزحزحها ، كما تحدث فى المجتمع المصرى ، دين سماوى أو عقل رشيد » (ص ٢٤٠) .

(٣١) أنظر . د . محمد سعيد فرج . الشخصية القومية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٨١ .

الذخر الفكرى الشعبى المشترك في المهملات أفكاراً ومفاهيم كانت حية في وقت ما ولكنها لم تعد توافق تطورات العصر (من أمثلها الكف عن ممارسة « الدوسة » أو الاحتفال بوفاء النيل) .

ثم ، هل ذلك الفكر الموروث الإخوانى معلق في الفراغ أم له ارتباطات ووظائف اجتماعية سياسية ؟ سبقت الإشارة إلى قول طارق البشرى إنّ للقضية التاريخية ثلاثة أبعاد : الصراع الوطنى ضد الاستعمار ، والصراع الطبقى ضد الاستغلال ، والصراع الثقافى من أجل الهوية الإسلامية . ولكنه ـــ في دفاعه عن الإخوان ـــ يعالج البعد الثالث منفصلاً عن الثانى رغم أن دراسة ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ تظهر بالضرورة أن العنصر الجديد والفعال الذى ظهر خلالها هو بروز البعد الاجتماعى الطبقى ، لا في النضال الجماهيرى عامة فحسب بل في توجهات القيادات اليسارية لهذا النضال . وهو في الحقيقة الأمر الذى أعطى كل تلك الإيجابية والقوة للحركة الوطنية التحررية في ذلك الوقت ولصداها في الفترات التالية . أما الدعوة الإخوانية عموماً ـــ فيما عدا جزئياً تلك الصادرة عن تيار سيد قطب ـــ فلم تكن لتغيير المجتمع جذرياً إلى آخر متقدم وعادل ، وإنما كانت في نطاق المجتمع الرأسمالى القائم . والملاحظ أن كل الحديث الذى ظهر حينذاك وبعده عن اشتراكية الإسلام أو الاشتراكية في الإسلام لم يكن من صلب الخطاب الإخوانى في مصر ، بل الأغلب أن الجماعة اعتبرت الاشتراكية شيئاً أجنبياً دخيلاً ـــ لفظاً وجوهراً ـــ على الإسلام ، مثلها مثل الديمقراطية والبرلمانية ... إلخ .

وكذلك مما يلفت النظر أن البشرى يعيد رواج الفكر العلمانى الغربى في مصر أواخر القرن الماضى وأوائل القرن ٢٠ إلى أسباب ثقافية بحتة[٣٢] ، كما يعيد الوطنية القومية المصرية (بدلاً من الوطنية الإسلامية) لثورة ١٩١٩ ولحزب الوفد إلى أسباب ثقافية وسياسية تماماً[٣٣] ، فلم يلتفت إلى التغيير الحاسم الذى طرأ على المجتمع المصرى نحو الرأسمالية في ذلك الوقت ، وما اتضح خلاله من هزيمة المجتمع السابق أمام المستعمر وما دل ذلك عليه من ضعف جذرى فيه . ورغم تأكيده وإبرازه أن المفهوم الإخوانى ـــ الإثمامى[٣٤] ـــ للإسلام أنه دين ومجتمع ، لم ير طارق البشرى أن تراجع الوطنية الإسلامية يدل على تراجع المجتمع السابق (قبل الرأسمالى) بصورة أساسية ، وأن إحياء الإتمامية من الناحية الثقافية فقط هو محاولة سياسية أرضيتها شديدة الضعف والهشاشة ، مما يمهد الطريق في الخط الإخوانى بالذات إلى الارتباط بالقوى الرجعية من النواحى الاجتماعية والطبقية والسياسية .

لا يعنى كلامنا هذا أن كل فكر إسلامى إتمامى رجعى بالضرورة ، ولا نستبعد بصورة مطلقة احتمال أن توجد وتتطور في مصر تيارات إسلامية إتمامية تقدمية واشتراكية ، فبعض التجارب الشبيهة وقعت في الماضى في مصر وفي بلاد أخرى (بعض الحركات الشعبية الخارجية والشعبية والسنية أيضاً) وكذلك في العصر الحديث (إيران ، لبنان) . ولكن أى بوادر لهذا التحول لم تظهر في مذهب جماعة الإخوان المسلمين على العموم ، إذ اعتبرت هذه الجماعة الصراع الطبقى شيئاً ضاراً وفتنة يجب أخذها بالشدة حماية لوحدة الأمة الإسلامية ، ونظرت إليه على أنه من نواتج المجتمع الغربى عموماً (الرأسمالى أو الاشتراكى على السواء) ، ودعت إلى التعاون والتكافل بين الطبقات على أساس أن العلاقة بينها ليست علاقة استغلال وإنما صلة أخوة بين الأغنياء والفقراء (وتعالج بالصدقة والزكاة[٣٥]) . وهذا الموقف من الصراع الطبقى الاجتماعى يسرى

---

(٣٢) طارق البشرى (١٩٨٣) ، ص ص ٣٤ / ٣٥ من المقدمة .

(٣٣) شرحه ، ص ص ٣٦ من المقدمة .

(٣٤) إتمامى بمعنى عكسى لعلمانى أى بمعنى عدم فصل الدين عن الدولة . وهو متخذ من الآية « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتى » (٣ / المائدة) .

(٣٥) من أقوال الجماعة « موقف الإسلام من الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال ، فليس بيننا وبينهم إلا أداء الزكاة » (طارق البشرى ، ١٩٧٢ ، ص ٧٣) . ومن أقوال حسن البنا : « إن على العمال أن يتذكروا دوماً واجبهم نحو الله ونحو أنفسهم ونحو صاحب العمل » . وقالت جريدتهم في ٤٦/٦/٢٠ إن الإضراب « أمر مخل بروابط الإخاء بين المسلمين ، ومثير للفتن بين فرقهم » (ذكرها رفعت السعيد : « الإخوان والدين والسياسة » ، الأهالى ، ٨٧/٦/٢٤ ، ص ٦) .

كخيط مستمر في التاريخ السياسي للجماعة حتى الأيام الحالية . ففي الرسالة الأخيرة التي بعثت بها إلى الرئيس حسني مبارك ، نجد أن النقطة الرئيسية التي تحتل مركز الصدارة في الشئون الداخلية هي أن الأزمة الحالية « أزمة أخلاق » وأن تطبيق الشريعة هو العلاج ، إذ أن مسألة الاستغلال معروضة على أنها موضوع فساد ورشاوى فقط مع تجاهل العلاقة الطبقية . ورغم ارتفاع الأسعار الهائل والتضخم الفظيع ، تستغرق مسألة الأجور سطرين اثنين فقط بالقول « أن تحقق الدولة لجميع العاملين الكفاية في أجورهم والعدل فيما بينهم »[٣٦] .

إن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت على مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الآن (نهاية القرن العشرين) تثير قضايا جديدة أمام حركة التحرر المصري ، وتتطلب بالتالي إدراكاً جديداً للتراث ووعياً معاصراً إزاءه بمعنى إخضاعه للنقد « وفرز ما كان مرتبطاً بالظروف الماضية عما يمكن أن يرتبط بالحاضر . وإذا كان التراث ليس إلا شيئا في الحاضر ، فهو جزء منه ولكنه ليس كل الحاضر . والمطلوب إنتاج معرفة معينة للتراث ، بحيث تستطيع هذه المعرفة أن تعطي الشعب مفاهيم عصرية ذات طبيعة وطنية قومية تساعد على التعبئة لرد التحدى »[٣٧] .

فبتحول مصر إلى النظام الرأسمالي ، تتمحور القضايا الجديدة المثارة بشأن التنمية والتقدم والعدل حول ما بعد الرأسمالية — حول الاشتراكية — وليس حول ما قبل الرأسمالية ، وهو المجتمع الماضي الذي تدعو إليه جماعة الإخوان المسلمين باسم الإسلام . ومن هنا كانت دعوتهم محافظة في جوهرها ، ولا يشفع لهم أنها لقيت استجابة شعبية واسعة ، إذ كانت هذه الاستجابة آتية من غموض المفاهيم في الحركة التلقائية .

وتنقلنا هذه النقطة الأخيرة إلى مناقشة العلاقة بين الحركة التلقائية وبين قيادتها ، وهي المفترض أن تكون واعية . وسبقت الإشارة إلى أن طارق البشرى قد عرض هذا الموضوع من منظور الاستقلال النسبي للحركة التلقائية عن التنظيمات « الشعبية » ، في حين أن هذه الأخيرة كانت تكتسب صفتها من كونها عكست تلك الحركة .

ويجب الالتفات — من جهة — إلى أن الحركة الجماهيرية التلقائية لا تتضمن فقط عناصر إيجابية من النزعة إلى الوحدة والنضالية والاندفاع والقوة إلخ ، وهي من أسباب انتصاراتها وتأثيرها . وإنما تحتوى الحركة التلقائية أيضاً عناصر أخرى ، سلبية ، من التفتت وعدم وضوح الرؤية والتردد و « قصر النفس » وقبول الأمر الواقع إلخ (وهي من أسباب هزائمها) . ذلك أن الثقافة الشعبية مزدوجة المفاهيم ، ففيها نواح من التراث الثورى ضد الطغيان الداخلي والسيطرة الأجنبية ، ومن الجماعية والتسووية ، كما فيها نواح من التوكلية والثقة المفرطة برجال يحملون أفكاراً رجعية ، ومن الفردية والخضوع للأعلى مقاما[٣٨] . وكل ذلك في رابطة بنائية واحدة . ويشير مثلاً محمد أبو سنة إلى أن المفهوم الأخلاقي لبعض نواحي الفكر الاشتراكي الشعبي يخدم الطبقات العليا ويعكس الفكر الرجعي الإقطاعي[٣٩] .

وإذ يجرى حديثنا عن التلقائية بالارتباط بالتطورات السياسية والإمكانيات الثورية ، فمن المفيد أن نذكر أن قائد الثورة البلشفية — لينين — أشار في ١٩٠٢ إلى أن الحركة التلقائية العمالية ذات فكرية برجوازية[٤٠] . وبعده ، أشار المفكر

---

(٣٦) صحيفة الشعب ، ١٩٨٧/٢/١٧ . والملاحظ أن هذه الرسالة وثيقة برنامجية أوسع من مجرد الشعار « الإسلام هو الحل » . ومع ذلك فما زال الكلام التشفشاش والغموض كما كانا دائماً .

(٣٧) أحمد صادق سعد . « بين التراث الحضارى والتنمية — تجربة الهند » ، المجلة الاجتماعية القومية ، مج ٢ ، ع ٣ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ص ٦٩ — ٩٤ .

(٣٨) أحمد صادق سعد . « التنمية والهوية .. » ، سبق ذكر المصدر .

(٣٩) محمد أبو سنة . فلسفة المثل الشعبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ (المكتبة الثقافية رقم ٣٨١) ، ص ص ٩٠/٩١ .

(٤٠) V.I. LENIN: What is to be done? Sel. Works II, pp. 61-63. ....
Cit. by Stefan T.Possony, ed. Lenin Reader, Chicago, Henry Regnery Co, 1966, pp. 14/15.

السياسى الإيطالى الرائد جرامشى إلى أن ما يبدو نشاطاً اجتماعياً أو سياسياً تلقائياً — أى بدون قيادة — متأثر في واقع الأمر بنفوذ مجموع من الأفكار والقادة ، أي أن التلقائية الخالصة أمر غير موجود[٤١] . ومع ذلك ، فإذا راعينا البعد العضوى بين التنظيمات السياسية الظاهرة وذات الاستمرار النسبى وبين الحركة الجماهيرية بهباتها وسكناتها ، فيمكن أن نطلق على هذه الأخيرة صفة التلقائية ، وإن كان بشيء من التجاوز . وفي هذه الحالة ، فالحقيقة أن مقولة طارق البشرى عن الاستقلال النسبى للثانية عن الأولى أمر محقق تاريخياً في مصر إلى درجة كبيرة بعد ١٩١٩ ، وبشكل خاص في العهود الأخيرة[٤٢] .

والعادة أن آليات المجتمع تسير بحيث يتم الحفاظ على الأمر الواقع ويتحقق رأب الصدع الذى قد تحدثه الحركة التلقائية في النظام ، يتحقق رأب الصدع ليس فقط بوسائل القمع المادية وإنما أيضاً بالاعتياد على قبول الجماهير للواقع على أنه طبيعى ومنطقى ومشروع ولا بديل له من الناحية العملية . أي بالاعتياد على تلك النواحى السلبية في الحركة التلقائية التى سبقت الإشارة إليها ... إلا إذا تدخلت الحركة الواعية التى تمارس عملاً هادفاً على القوى الجماهيرية وتوجهها لتحقيق المتطلبات التاريخية .

وفي تقديرنا أن المنظمتين اللتين أسماهما طارق البشرى بالشعبيتين — مصر الفتاة والإخوان المسلمين — لم تقوما وبالتحديد بمهام القيادة الواعية بهذا المعنى . فالحزب الاشتراكى / مصر الفتاة مسئول سياسياً إلى حد ما عن البلبلة الفوضوية التى شاعت في أواخر سنة ١٩٥١ وأوائل ١٩٥٢ حتى حريق القاهرة رغم أن القضاء برأ زعيمه أحمد حسين من المسئولية الجنائية المباشرة لإشعال الحرائق . ومن يتتبع وريثه « حزب العمل الاشتراكى » اليوم يره مستمراً على نفس الدرب السابق . وأما الإخوان ، فعلى الرغم من أن خطابهم كان يعكس بصورة من الصور كراهية الجماهير الشعبية للنظام الرأسمالى القائم ، فإنهم لم يدعوا أبداً إلى الثورة عليه ، بل دعوا إلى تلوينه ببعض الإصلاحات الإسلامية التى لا تغير جوهره ، وكان هذا من أسباب ظهور التنظيمات الإسلامية الجذرية الناقدة للجماعة الإخوانية بعد ذلك . لقد عمل الإخوان على توجيه شوكة النضال ضد غير المسلمين ، وعلى مساندة القوى الرجعية المعادية للثورة والتحرر ، وبالتالى على زيادة البلبلة والتيه في صفوف الجماهير .

بين الحركة الجماهيرية التلقائية وتنظيمى الإخوان ومصر الفتاة اختلاف . فمن حيث التكوين الاجتماعى ، فالغالبية الكبرى في الأولى من الكادحين والفئات الشعبية الأدنى ، والعادة أن تشترك فيها أيضاً كتل من المهمشين . أما التنظيمات ، فهى مكونة غالباً من أفراد أعلى مقاماً اجتماعياً . وتغلب على الأولى الأمية التعليمية ، في حين أن الثانية من المثقفين وأشباههم وكذلك ، تكون الأولى غير مهيكلة وإن بدت فيها في لحظات التحرك تشكيلات عضوية عابرة تختفى بعد ذلك ، في حين أن الثانية منظمة طبقاً لقواعد صريحة أو ضمنية ، ولها — على الأقل — زعامة ثابتة مطاعة . وأخيراً ، فللحركة التلقائية فكرية مختلطة دون تعبيرات نظرية واضحة وصريحة إلا القليل النادر (وإن كان يمكن استنتاج بعض المبادىء النظرية فيم من الممارسات العملية أساساً) ، في حين أن للمنظمات تعبيراً ، جوانب منه على الأقل أقرب إلى التجريد والتنظير . وعليه فهذه المنظمات أوضح وعياً في العادة من الحركة التلقائية (مع الملاحظة هنا أن الوعى الأوضح لا يعنى بالضرورة الوعى الأعلى أو الأصوب) .

---

(٤١) nne S. SASSOON, ed. Approaches to Gramsci, London, Writers and Reader Publ. Coop. Soc. Ltd, 1982. p. 16. ... ...

(٤٢) انظر أحمد صادق سعد — « قراءة ثانية لأحداث يناير ١٩٧٧ » ، ورقة غير منشورة ، ١٩٨٥ . ويسجل أحد تقارير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وقوع ٩٢ حادثة عنف تلقائى في مصر بين ١٩٦٦ و ١٩٧٤ .

وبهذه المعانى يمكن القول إن المنظمات السياسية شكلت قيادة ــ أو قيادات ــ للحركة التلقائية . ولكن أي نوع من القيادة كان ذلك الذى مارسته جماعة الإخوان ومصر الفتاة ؟ إنهما اعتمدا على شعور الجماهير بالقهر وبظلام الأوضاع ، وعلى استعدادها للتمرد على هذه الأوضاع في فترات معينة ، لا بأن أوضحتا لها أهدافاً سياسية واجتماعية متقدمة ، بل بترسيخ الغموض والبلبلة في صفوفها . وفي كلمة ، فقد عملتا على تقوية النواحي السلبية في التلقائية ، ومارست قيادة تشد الجماهير إلى الخلف .

ومن اللافت للنظر أن سياسة الإخوان ومصر الفتاة قادتهما في لحظات حاسمة بعد ذلك إلى الوقوف في تعارض مباشر مع الحركة الجماهيرية . ويتضح ذلك بشكل صارخ في موقف هذين التيارين من الهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧ مثلاً ، حينما قدما التأييد للسادات ودعيا إلى المزيد من قمع الحركة اليسارية باعتبارها مسئولة عن الهبة[٤٣] .

٥ ــ خاتمــــة :

لكتابات طارق البشرى ــ وكذلك لأعمال عدد من « التراثيين الجدد » الآخرين مثل عادل حسين وجلال أمين وحسن حنفي ــ فائدة أكيدة ، وخاصة فيما يتعلق بزاويتين :

الأولى الحرص على الهوية الثقافية كعنصر أساسى للتحرر والتقدم ، وهو عنصر أهمله عادة المنهج الماركسى المصرى لكتابة التاريخ بشكل عام ، وإن بدأ بعض التحول في هذا الاتجاه في الفترة الأخيرة[٤٤] . وهذا رغم أن هذا الموضوع أصبح يجذب الانتباه على النطاق الدولى بشكل متزايد منذ ظهور العالم الثالث ككتلة ذات ثقل في صناعة الأحداث[٤٥] .

والثانية التنبيه إلى أن ثمة شيئاً هو الحركة التلقائية الجماهيرية ، ذات مميزات وصفات تختلف ــ بدرجات وحسب الظروف ــ عن تلك الخاصة بالمنظمات .

وبهذا ، فكتابات طارق البشرى بالذات تحتوى على نقد صائب للفكر الماركسى المصرى التقليدى الذى لا يتساءل عادة حتى عن وجود الجماهير الشعبية ككيان مستقل عنه أو مختلف عن عالم هذا الفكر الماركسى . وفي تقديرنا أن جانباً من العديد من الهزائم التى لقيتها الحركة الماركسية المصرية ــ بالرغم من إنجازاتها الهائلة ــ يرجع إلى هذا القصور .

لقد أثار طارق البشرى القضيتين ، وهذا فضل يسجل له . ولكنه في الحقيقة لم يحلهما . وذلك لأنه بحث عن مفتاحهما في التيار الرجعى للشعبوية الإسلامية المصرية ، في تيار فكرى متخلف يعبر عن فئات اجتماعية وسطى معينة ، مختلطة الشخصية ، من فئات الشعب المصرى . وهي فئات أثبت التاريخ عجزها الخلقى عن السير في ثبات نحو التقدم من تلقاء ذاتها .

---

(٤٣) انظر مثلاً افتتاحية مجلة الاعتصام في فبراير ١٩٧٧ بعنوان « رفضتها الأمة ثورة حمراء فكانت ليلة سوداء » . وكتب أحمد حسين في هذا العدد من الاعتصام معلقاً على أحداث يناير بقوله « لقد تجرع الشعب الاشتراكية مرا علقما ، فذاق فيها المذلة وآلام السنين » .

(٤٤) انظر بشكل خاص بعض أوجه النشاط للجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالقاهرة ، وبعض الدراسات في سلسلة قضايا فكرية التى يصدرها محمود أمين العالم .

(٤٥) انظر فقرات مطرقة من كتاب اليونسكو مشروع خطة على المدى المتوسط (١٩٨٤ ــ ١٩٨٩) ، باريس ، ١٩٨٣ ، وخاصة ص ٢٦ (بالفرنسية) .

الصراع الفكرى وأثره فى الالتزام والموضوعية
فى كتابة التاريخ — دراسة فى بحث الأستاذ أحمد صادق سعد*

طارق البشرى

الحقيقة أنه مع اعتيادى البحث عن نقاط الالتقاء، ومع هوايتى تصور آراء الآخرين من داخلها ومحاولة تفهم سياقها الذاتى، لم أستطع أن أمارس هذين الأمرين عند قراءتى للورقة التى قدمها الأستاذ صادق سعد. وذلك فيما يبدو يرجع لسببين :

أولهما : أن الأدوات التى استخدمها الأستاذ الباحث هى أدخل فى إجراءات الحرب الفكرية منها فى وسائل الحوار. والحرب الفكرية كما عبرت لسيادتكم فى مداخلتى الأولى فى هذه الندوة تقتضى إغلاق الحدود ومنع التعامل ... إلخ.

ثانيهما : أن الأستاذ الباحث استخدم ما تقتضيه هذه الحالة مما أظهر عمله بوصفه ممارسة للعمل السياسى أكثر منها بحثاً علمياً.

بدا لى أن حديثى أمام حضراتكم قد يكون أكثر نفعاً، إذا استطعت أن أقدم محاولة لدراسة ورقة الأستاذ صادق وتحليلها، من زاوية إيضاح وسائل «الصراع الفكرى» التى استخدمها سيادته، ولعلى بهذا أكون ساهمت فى أعمال الندوة بتقديم ملاحظات حول حالة مدروسة تتعلق بموضوع «الالتزام والموضوعية» فى كتابة التاريخ. وأنا أهدى هذه الملاحظات إلى روح مالك بن نبى الذى كانت تشغله مسألة «أدوات الصراع الفكرى» وأساليبه.

أولاً : قام الأستاذ الباحث بتعديل الرأى الذى ينقده وهو ينقده، لم يأخذ القول كما هو، إنما عدل من هيئته وصورته، أو أنه زحزحه عن موضعه ليضعه فى مرمى قذائفه الفكرية وليكون فى نقطة التصويب التى تقدر عليها أسلحته وموقفه هو.

فهو يقول إن معيارى فى التقويم هو مسألة «الاستقلال الوطنى» وهذا صحيح. ثم يزيد قائلاً «ولكنه يركزها فى الناحية الثقافية والهوية الحضارية المتميزة ..» وهنا جاءت الزحزحة وتعديل وضع الفكرة لتكون فى مرماه، فأنا لم أركزها هكذا إنى وضعتها مع جانبى الاستقلال السياسى والاقتصادى.

ثم هو يزحزح قولى أيد بشأن المشروع الناصرى، فيذكر أننى أرى «السبب الرئيسى لانتكاس المشروع الناصرى فى أنه كان مقتبساً من ا ..عات الغربية .. وليس فى عدم إطلاقه الإمكانيات الديموقراطية لتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها» ويشير فى ذلك إلى ما قلته فى صفحة ٤١ من مقدمة كتابى «الحركة السياسية».

وصفحة ٤١ هذه تقول ما يلى: «كما نلاحظ خطورة الاستعباد الثقافى فيما شاهدناه من تجارب استقلالنا الأخير فى الخمسينات، فرغم أنها تجارب بنيت على قاعدة سياسية واقتصادية مستقلة، إلا أنها آلت بنا إلى نوع من الضياع أمام الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا، وفى ظنى أن سبب هذا الضياع، يعود فيما يعود، إلى أن هذه التجربة، رغم كل حذرها من الغرب، أقامت مشروع نهضتها على صورة اقتُبِسَت من نماذج مجتمعات الغرب ..».

وواضح أننى لم أكن أتحدث عن سبب انتكاس المشروع الناصرى فى هذه المقدمة، ولكننى كنت أتحدث عن سبب ما اعتبرته «ضياعا» آل إليه أمرنا بعد الهجمة الاستعمارية التى عاودتنا. ثم إن عبارة «يعود فيما يعود» تعنى أن السبب لا يرجع إلى نزعة التغريب وحدها، وهذه العبارة لا تصنف الأسباب من رئيسى وثانوى، والفقرات السابقة توضح مساحة القول، ولم يكن سياق الحديث يتعلق بأسباب انتكاس المشروع الناصرى، ولكنه يدور حول أهمية الموروث الحضارى فى تأكيد خواص التميز فى الدولة التى تكافح الاستعمار.

---

* لم تكن هذه الورقة ضمن الأعمال الأصلية للندوة. لكن المشاركين قرروا ضمها لأوراق الندوة.

ومن جهة أخرى فالأستاذ الباحث لا يحصر حديثه فى مقدمة كتاب ولكنه يتكلم عن فكر شخص ما ، وهذا المبحوث فكره نشر كتاباً عن الديمقراطية والناصرية فى ١٩٧٥ ، وكتاباً آخر عن الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو فى يناير ١٩٨٧ ، وبين النشرين كتابات مقالية وندوات وغيرها ، وكل ذلك لم يكن يدعه يشك فى موقفه بالنسبة لجوانب ضعف المشروع الناصرى ولأسباب انتكاسه . ولكنه ألغى كل ذلك بعبارة واحدة ذكرت كما تذكر المسلمات فى يسر وسهولة خادعة .

وعلى الجملة فما صنعه الباحث أنه حيث كنت أتكلم عن عنصر واحد يتعلق بالجانب العقيدى الحضارى أريد أن أضيفه إلى العنصرين السياسى والاقتصادى ، والواضح من تكرار القول أننى أضيف ، اقتضى وضع « الصراع الفكرى » الذى اتخذه الباحث أن يزحزح ما اعتبره « إضافة » إلى ما رأى أن يصوره استبدالاً ليوحى للقارىء أننى أستعيض عن الجانبين الأولين بالجانب الأخير وحده . أما كونى لم أتكلم فى المقدمة عن السببين السياسى والاقتصادى فلأنهما واردان بالكتاب نفسه الذى أعيد نشره .

ولكن الأستاذ الباحث لم يفتأ يكرر قوله إننى فيما كتبت فصلت العنصر العقيدى أو الثقافى عن العنصرين السياسى والاقتصادى .. ولا أدرى كيف يمكن أن تعتبر « الإضافة » فصلاً .

ثانيا : الأسلوب الثانى الذى اتبعه الباحث هو تحويل الفكرة المجردة إلى فكرة مشخصة ، والفكرة المشخصة تكون أسهل فى الطعن عليها ، ذلك أنه يكفيك بشأن أن تقرنها بمؤسسة من المؤسسات التى قامت عليها فى فترة ما أو شخص ارتبط بها فى وقت معين ، فإذا أنت تؤكد على هذا الاقتران وتفترض ضمناً أو صراحة أنه قران لصيق غير منفك ثم تهيل سهامك على مطاعن الكائن المشخص ، وهذا عادة ما يحيل الخصام إلى صيغه بأدوات الصراع الفكرى ، يحاول أن يقولب الفكرة كما لو كان يلم مارداً ويزمه فى قمقم ، ثم ينهال على القمقم بكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا الكائن المتشخص من أخطاء وثغرات ومشاكل .. إلخ . وهذا يعفيك من مناقشة الفكرة والتعرض لما دون ذلك . ويكثر استخدام هذا الأسلوب فى قضايا السياسة عندما تميع الفروق بين الفكرة السياسية وبين المؤسسة السياسية أو الأنشطة السياسية الملموسة ، وتضرب الأولى بالأخيرة .

وأنا تكلمت عن المسألة التى يناقشها الأستاذ الباحث ، فى مقدمة كتاب الحركة السياسية وفى عدد آخر من الدراسات ، وهو ذات القول إنما يرد أحياناً فى سياق موضوع محدد أو يرد فى سياق آخر ، والمقدمة تجاهه تجرى داخل الكتاب الذى نقدمه ، لا سيما أنها تشتمل على تحفظات على ما ورد بالكتاب بشأن تيار سياسى معين أو جماعة محددة ، ولقد كان حديثى فى المقدمة عاماً . وأصول الحوار أن تنظر لأى فكرة فى منطقها ، وأن تجردها من سياق نشرها كضرورة لفحص الفكرة فى ذاتها إن كان هذا يهم المتحاور ، ثم يعمل فيها وجوه النقد الملائمة .

ولكن الأستاذ الباحث ، أمسك بفكرة مجردة وشخصها وقال « نقطة الانطلاق عند البشرى هى البحث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية الأجنبية ، ويستتبع ذلك بالضرورة لديه التحرر من السيطرة الفكرية الأجنبية (الفكر الوافد) ، وطوق النجاة فى هذا التمسك بالفكرة الأصلية واللصيقة بالخصوصية الوطنية والفكرية التى يجدها فى الإسلام (الفكر الموروث) ، وفى رأيه أن هذا الفكر ممثل فى جماعة الإخوان المسلمين .. » .

هذه العبارة الأخيرة هى ما جرى به التشخيص ، فهو لم يستخلص العموم من الخصوص ليناقشه بحسبانه فكرا سياسيا ، ولكنه يأتى العموم نفسه فيخصصه ويعرفه فيما رآه من ظروف ملموسة لحركة سياسية واحدة . هذا الأسلوب نراه مورس ضد الماركسية فى تشخيصها فى التجربة السوفييتية وضد الجامعة الإسلامية بتشخيصها فى الدولة العثمانية وضد الوحدة العربية بتشخيصها فى تجربة ٢٣ يوليو . فعلينا جميعاً أياً كانت مشاربنا الفكرية أن نتحسب لهذا الأسلوب .

والحاصل أن الأستاذ الباحث فور إجراء هذا التشخيص انتقل بسرعة إلى الحديث عما يراه بشأن جماعة الإخوان المسلمين .

والسؤال الذى يمكن أن أثيره طعناً فى هذا المنهج ، ما رأيك فى تلك الأقوال العامة بصرف النظر عن موضوع الإخوان المسلمين . لقد ذكر أنه لا يستبعد وجود فكر إسلامى يربط الدين والدولة ولن يكون رجعياً ويكون تقدمياً ، وذكر ذلك فى النهاية إنما يعنى تنبيه إلى وجود فكرة مجردة هنا ، ولكنه لم يذهب أبعد من ذلك فى دراسة الفكرة ، وهو ما كان يجب أصلاً أن يفعله .

ثالثاً : ذكر الباحث عن الإخوان حديثاً معاداً منذ الأربعينات يتمثل فيما هاجم به الماركسيون الإخوان ومصر الفتاة من تهم التعصب والوقوف مع الاستعمار والفاشية وأنهم ... وأنهم ... إلخ . وقد لفتت نظرى أول عبارة ساقها فى تقويمه السياسى لجماعة الإخوان ، قال « لا نجادل فى أن الصيغة التى صاغ بها هذه الجماعة لم تدع صراحة أبداً إلى استمرار السيطرة الاستعمارية على مصر .. » ثم بادر بالتحفظ بأن ثمة أقوالاً عن علاقتهم بالإنجليز . وأنا أترك لحضراتكم تأمل هذا النوع من الكتابة والحكم التاريخى على جماعة ما أياً كانت بهذه العبارة ، وكيف لفت المعانى فى الألفاظ .

وعلى العموم ، يعتبرنى واقفاً مع الرجعية إلا أن أصدق أن من حارب فى فلسطين سنة ١٩٤٨ كان خادماً للاستعمار أو مجروح الوطنية ، وأن من أيدوا هجرة اليهود إلى فلسطين فى الأربعينات أو اعتبروا ذلك مسألة ثانوية ، ومن أيدوا إنشاء الدولة اليهودية عاجلاً أو آجلاً ، هم الناهضون ضد الاستعمار . أترك لحضراتكم تقويم هذا المنهج فى التقويم ، ولا أقصد إدانة أحد فأنا أبعد ما أكون عن ذلك ولكن التزاماً بالموضوعية التى هى موضوعَ الندوة .

وبالمعيار ذاته فإنه مطلوب لدى الباحث فيما يبدو أن نعتبر من أراقوا دماءهم فى كفاح القناة سنة ١٩٥١ مقصرين مغرضين ، وأن من بذلوا الجهد الأقل هم وحدهم المكافحون . ومطلوب أيضا فى إطار موضوعية الأستاذ الباحث أن اعتبر تصفية الملك والسعديين لتنظيم الإخوان وقتل مرشدهم واعتقالهم وتعذيبهم فى السجون ، اعتبر أن هذا « تناقضات ثانوية » كما ذكر فى بحثه . مطلوب أبداً لديه إدانة الإخوان لمخاصمة عبد الناصر بعد ظهور سياساته الوطنية وألا ندين من خاصموا عبد الناصر ووقفوا ضده فترات طويلة فى الخمسينات والستينات من اليسار المصرى .

أكرر قولى أننى أبعد ما أكون عن اتهام أحد بشىء ، فنحن نحاول أن نفهم . وأعرض على حضراتكم كيف أعمل الأستاذ الباحث معاييره فى موضوعه لأنى هنا أبحث بحثه .. وأقدم هنا عينة لموضوعية البحث العلمى التاريخى فى ندوة خصصت لهذا الغرض .

رابعاً : ومن أدوات الصراع الفكرى التى اتبعت هنا تشتيت الواقع وبعثرته ، أى الاعتراف بالحقيقة الواقعة مع رفض أنها شىء واحد ومع السعى لتجزئتها . إن هذا الأسلوب اتبعه خصوم النظم الماركسية إذ حوّلوها إلى ماركسيات عديدة كما تعلمون وبالغوا فى خصوصيات كل تجربة وقللوا من أهمية الملامح المتشابهة ، ثم ينكرون بعد ذلك أن ثمة عموميات للنظام الماركسى أو خصائص مشتركة وعامة .

هذا الأسلوب ذاته استخدمه الباحث بالنسبة للإسلام فى مصر . فذكر أولاً أن الإسلامية هى الحركة الرئيسية للتراث الفكرى المصرى إلا أنها شديدة التنوع ، ففيها عناصر شيعية فاطمية وخارجية ومهدوية وبها فلسفة يونانية ومؤثرات صوفية هندية وفيها « المزاج » الفارسى والمرتزقة الأتراك والمماليك المغول والتنظيمات العثمانية وذكر أن الفكر الشعبى متنوع العناصر والمركبات .. من عناصر على هوامش الإسلام وأخرى فرعونية وشيعية فاطمية وخارجية .. إلخ .

هذا التصوير للتراث وللفكر الشعبى كما يصوره الباحث يماثل التصوير الفسيفسائى الذى صور به كرومر الجماعة السياسية المصرية سنة ١٩٠٨ وأسماها « جماعة دولية » وذكر أنها تتكون من مسلمين ومسيحيين وأوربيين وآسيويين وإفريقيين وكل ذلك ينهج ذات النهج .

ويتصل بهذا الأسلوب تشتيت الفكرة وبعثرتها لضرب أجزائها بعضها ببعض ، ونحن نعلم منهج أن الشىء يحمل نقيضه ، وهو يمكن من تفسير ظواهر هامة ولكن يتحول فى أيدى البعض إلى تمويه الظواهر وإخفاء خصائصها وسماتها الأساسية . وحدث ذلك هنا عندما يذكر أن فى الموروث وافدا وفى الوافد موروثاً ويحدث ذلك لا لتكون معرفتنا أدق ، ولكن لتتضارب الخصائص فنبذل الجهد لتضخيم المضمر وتلطيف الظاهر ، حتى يتداخلا فى رمادية ولا أدرية بديعة .

وكنت أود ألا يغفل الباحث عن منهج آخر وهو قياس الظواهر بخصائصها العامة والوجوه الغالبة لها ، أى بكيفياتها الرئيسية . فثمة كيف أو وصف عام لأية ظاهرة ، وإذا كان الحى ينطوى على عنصر فناء والعكس ، فثمة صفة غالبة يوصف بها الشىء وتتحدد سماته وتنضبط حركته فى التعامل معه .

ونحن عندما نتكلم عن الموروث إنما نشير إلى جملة العقائد والقيم والمؤسسات وأنماط العيش والسلوك التى انحدرت إلينا من الأجيال التى سبقتنا « قبل أن يجرى الاحتكاك بالغرب فى القرنين الماضيين » ، ويقصد بالوافد ما جاء إلينا من الغرب .. هذه الأمور فى هذين القرنين . والتحديد يرد هنا من أننا نتكلم ونشير إلى ظواهر قابلة للضبط والحصر وذلك فى صدد مشكلة القدم بين هاتين الظاهرتين فى الوضع التاريخى الراهن للمسألة ، أما ما يعد موروثاً ووافداً فى عصور تاريخية أخرى فليس هذا موضع مشكلتنا الراهنة . وليس محل الحوار أو محل الصراع الفكرى .

سادساً : إن الباحث يربط بين الوطنية القومية المصرية وبين الرأسمالية ، وبين الوطنية الإسلامية وبين ماقبل الرأسمالية ، ومنطقه يصل حقاً إلى ما بعد الرأسمالية والاشتراكية . هذا الربط غير المنفك بين فكرة محددة ونظام سياسى اجتماعى محدد أراه خاطئاً مصطنعاً ومجدباً من حيث قدرته على تفسير الظواهر . وقد تعرضت لهذا فى موضع آخر ، كما أن حديثه عن علاقة الملك بالإخوان ومصر الفتاة ناقشته فى المقدمة التى تعرض لها ، وهجومه التقليدى على هذين التيارين ناقشته فى فصل الحركة الشيوعية من كتاب « المسلمون والأقباط » . وقد بقيت نقطة أخرى تتعلق بما أشار إليه من حركة الجماهير التلقائية وعن الوعى . لأننا نشاهد فى حديث الأستاذ الباحث مشكلا هاما . فهو قد ذكر فى كتابه « صفحات من اليسار المصرى » أن الحركات الماركسية نشأت فى أوساط مثقفة ثقافة غربية وظلت محصورة فيها وفى مراكز صغيرة بين العمال وظلوا يشعرون فعلاً فى مصر أن هناك حائلاً ضخماً بينهم وبين الجماهير الشعبية الواسعة من الفقراء والمعدمين فى المدينة والريف . إن الحركة الماركسية لم تستوعب تراث الشعب الماضى وأساليبه وأشكال حياته . ويبدو من قراءة ورقته الأخيرة أن هذا البصر الفكرى لا يزال يلازمه .

هذا هو وضع هذا الجيل من الحركة التى تؤمن بفكر سياسى يفترض فيها أنها تميل إلى الفقراء والمعدمين دون غيرهم . إن المحنة هى هذه الفجوة الهائلة بين الفرض والواقع وكيف تستطيع أن تستبقى دعوة تمثيل جماعة بينك وبينها كل هذا البعد ، بل هى على الدوام تقف مع من تتصور أنهم ضدك سياسياً . صيغة الرجعيون شعبيون والتقدميون معزولون . ولكن ينفى ما أثير لدى الباحث تلك المفارقة الهائلة التى نحسها فى بحثه بين أن الوعى فى جانب والجماهير (التلقائية) فى جانب .

أنا أوضح هذا المأزق لأنه هام للغاية ولأنه يلقى ظلالاً من الشك الكثيف حول مدى إمكان استمرار اقتران مطلب الديموقراطية بما يعتبره الباحث « وعياً » سياسياً . إن التفكير النخبوى والتوجه النخبوى لا بد أن يقترب من هذا التيار ، وهو ما لن يحدث إذا لم نحسم قضية التناقض بين الجماهير والوعى .

المناقشـــة

(١) أ . جمال زهران :

أعتقد أن وجود الأستاذين طه سعد عثمان وعطية الصيرفى على المنصة يعدّ إضافة حقيقية إلى البحث العلمى وتأكيداً لأن كتابة التاريخ ليست هى دور المؤرخ . فحسب ، بل دور أصحاب الشأن أيضاً . وأتفق مع الأستاذ طه عثمان فى دعوته لضرورة إعادة كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية خاصة أنه منذ انتفاضة فبراير ١٩٤٦ . والتى تحالف فيها العمال مع الطلبة وإسهامات الأكاديميين فى هذا المجال محدودة .

والسؤال هو أين دور المنظمات العمالية وجماعات الضغط داخلها ؟ وأين وزن النقابات المختلفة فى صنع القرار السياسى والاقتصادى وغيره ؟ ومن هم القيادات العمالية الآن وتاريخهم ودورهم فى الدفاع عن قضايا العمال أو استمرار الأوضاع القائمة على ما هى عليه ؟ لقد قدم أ . طه عثمان نفسه على أنه من شبرا الخيمة ، ومن المعروف أن شبرا الخيمة منطقة عمالية ذات وزن فى الحركة العمالية . ومن هذا المنطلق أدعو أيضاً إلى دراسة هذه المنطقة لأهميتها ودورها فى تاريخ الحركة العمالية . وإننى أقوم بجهد متواضع فى هذا المجال بدراسة دور الطبقة العاملة فى شبرا الخيمة دراسة مقارنة بين الستينات والسبعينات .

(٢) أ . نبيل عبد الفتاح :

فيما يتعلق بالورقتين المقدمتين من الزميل عطية الصيرفى والزميل سيد عشماوى .. أرى أن ثمة « طابعاً حماسياً » فى صياغتهما ، وقد ترك ذلك تأثيره فى تقديم دور الحركات العمالية والفلاحية فى مصر . وللأسف أن هذا المنهج يسود كتابات كثير من المؤرخين الذين هم جزء من نسيج الحركات السياسية فى مصر . وفى اعتقادى أن يكون المرء فاعلاً فى حركة وراوية عنها شىء ، وأن يكون مؤرخاً لها شىء آخر تماماً . المنهج هنا يكون منهجاً ذاتياً وإن تدثر ببعض الألفاظ الثائرة فى التراث النظرى للماركسية .

الخطورة الثانية هى النزعة القياسية فى تطبيق القوانين الماركسية فى الجدل والتطور الاجتماعى والسياسى وفى التحليل . فالواقع أن أغلب المؤرخين داخل هذا التيار ، وليس كلهم ، فشلوا فى تطويع هذا التراث إن لم يكن « تطبيعه » ــ إذا شئنا استخدام هذا التعبير « سيىء السمعة » ــ مع الواقع الاجتماعى فى مصر بكل خصوصياته . وهو الأمر الذى أدى إلى التضخيم أحياناً من دور الحركة الماركسية فى بعض الفترات التاريخية بحيث يخرج المرء بانطباع عام وهو أن الحركة الماركسية المصرية هى محور الحياة السياسية المصرية ومظهر حيويتها وفاعليتها فى مراحل تطورها كافة . ولاشك فى أن التيار الماركسى بكافة فروعه ومنابعه ومنظماته السياسية قد قدم تضحيات لا يستطيع إنكارها إلا جاحد . ولكن فى ذات الوقت أن الرؤية الجانحة من الداخل لا تؤدى إلى تمجيد الذات فقط ، ولكنها تحول دون تطوير التيار السياسى الاجتماعى بأبنيته الفكرية والتنظيمية . وهو الأمر الذى أرجو أن نتلافاه .. ليس فقط بالنسبة للتيار اليسارى ، ولكن أيضاً بين مدارس الفكر والعمل السياسى كافة فى بلادنا .

وثمة حديث شائع فى الكلام عن الحركات النقابية وعن الحركة الفلاحية والحركة العمالية وكذلك حديث عن الشعب والجماهير . وفى تقديرى أن هذا ضرب من التعمية فى الكتابة التاريخية . والسؤال هنا .. أى شعب وأى جماهير ؟ .. لسنا أمام كيانات غامضة .. من فى الشعب ؟ ومن فى الجماهير ؟ هذا هو السؤال الذى ينبغى أن يضعه المحلل السياسى أو المؤرخ الاجتماعى .

وفيما يتعلق بما قاله أ . أحمد صادق سعد . وأعتقد أن الحديث عن الخصوصية أو الذاتية الثقافية قد أصبح موضع اهتمام كبير ليس فى بلادنا فقط وإنما فى كافة الدوائر الأكاديمية الغربية والعربية فى بلادنا ، وفى العالم العربى ، حدثت مجموعة من المراجعات عشية الثورة الإيرانية وارتبطت بها ظاهرة سماها البعض « الترحال الثقافى » من تيار إلى آخر . فتراجع « أدونيس » عن كل تراثه وبدأ يتحدث عشية الثورة الإيرانية هو وأنور عبد الملك وآخرين عن الانتقال من المثقف العسكرى إلى ولاية « الفقيه » . ثم حدث بعد ذلك أن ظهرت الانتكاسات الخاصة بحقوق الإنسان وانفرط عقد الجبهة الكبيرة التى ساهمت فى تحطيم النظام الشاهنشاهى وسيطرة جماعة الآيات على الثورة الإيرانية .

بالطبع ليس لى أن أصدر أحكاماً « قيمة » على الإطلاق . وإنما مسار الأحداث فيما يتعلق بظهور ظاهرة الترحال الثقافى يثير في الواقع مسألة « الذبذبية الفكرية » الموجودة في المجتمع المصرى . ولكن للأسف أن التيارات الحديثة كافة في بلادنا لا تولى مسألة الذاتية الثقافية أهمية على الإطلاق ، والذين يتحدثون عن التراث لا نعرف عن أى تراث يتحدثون !! فليس المطلوب أن نُحيىَ الماضى وسلطانه بكل أبعاده لأنه ينطوى على جوانب كثيرة قد اندثرت فعلاً .

إنّ حقيقة ما يدور اليوم بين مدارس الفكر والعمل السياسى كافة هي في اعتقادى أنه يجرى بين سلفيات يُعاد إنتاجها بين الحين والآخر . وهي سلفيات تعانى من قطيعة مزدوجة . فمن ناحية هي قطيعة من حيث إنها جزء من التراث السياسى الغربى ولازالت تعيد إنتاج أفكارها الأولى والتى تم نسخها في بلدان المنشأ . وقطيعة أخرى هي الانفصال وعدم أقلمة الأفكار ونظمها وتطبيقها على الواقع الاجتماعى . ناهيك عن أن القوى الحديثة لا تستطيع القول إنها تمثل ثقافة عضوية في المجتمع . أما التيار الاعتراضى السلفى فهو ذاته يُعيد في خطابه إعادة إنتاج نظام الأفكار المغلق في حين أن قواه التى دخلت البرلمان في اللحظة الراهنة لم تستطع أن تقدم لنا برنامجاً « معرفياً » ، وغاية ما قدمته في عطائها البرلمانى والسياسى لا يزيد عن أنها تطرح ذات الأفكار الرأسمالية موشاة بأفكار مستقاة من الأصول .

وأخيراً فإننا صنعنا ـــ في النص الإسلامى الحديث ـــ « الغرب » على الهوى الخاص بنا ثم نناقشه بناءً على « الصورة » التي صنعناها نحن ولكننا لا نناقش الغرب بنفس المنطق ونفس الحيوية التى كانت أيام عز الإسلام . وهنا مقتل الحركة الإسلامية ومقتل السلفيات الأخرى أيضاً التى تجرى بينها حروب فكرية أقرب إلى حروب طواحين الهواء !

(٣) د . محمود عبد الفضيل :

أعتقد بصدد خصوصية هذه الجلسة أن بين المتحدثين رجالاً عاشوا في أتون واقع الصراع الطبقى في المجتمع وإن كان فيما جاء في الأوراق بعض المغالاة المثالية في بعض القضايا التاريخية . ولكنها مادة حية من التاريخ الحى وليست « معلبة » . وهذا شيء يجب أن نعتز به حتى نغلق الفجوة أو « الخُلف » ـــ كما يقول طارق البشرى ـــ بين النخبة والجماهير . ومن هذا المنطلق فأنا أثنى على الكتابات التى قُدمت ، وبالذات أعتبر أن ورقة الأخ عطية الصيرفى ترقى بمعايير علمية كثيرة إلى البحث العلمى الجاد وأعتقد أن ورقة الأخ سعد عثمان هي تلخيص لتجربة جيل كامل من النقابيين .

وأعتقد أن عدداً كبيراً من الكتابات التاريخية للنخبة المثقفة اليسارية حول الطبقة العاملة والفلاحين ـــ وأنا واحد من أصحاب هذه الكتابات ـــ ظلت كتابات فوقية تعمل على الوثائق الداخلية والخارجية لكنها لم تغُص فيما يُسمىٰ بالتاريخ العينى أو المعاش . ونموذج لذلك ماكتب عن إضراب كفر الدوار الشهير ، الذى تم تناوله من وجهة نظر أشبه بوجهة نظر رجال الأعمال ، دراسة لم تركز على آليات الإضراب وكيفية تنفيذه ومن هي قياداته وأسلوب تسلم « الورادى » في المصنع ودلالة الإضراب تاريخياً .

لقد أطلق « محمد سيد أحمد » مقولة أنه خلال الفترة الناصرية قد تم تأميم الصراع الطبقى . وأنا لاأرى ذلك . فالصراع الطبقى خلال الفترة الناصرية لم يؤمم وكانت له مظاهره مثل إضراب المدرسين وخلافه . وكانت هناك إضرابات مكبوتة وغير مكبوتة . ولم يدرس أحد هذا التاريخ الحى المُعاش في أكثر من موقع . وهذه أمثلة تبين مدى القصور في معرفتنا .

لماذا ؟ .. لأن المثقفين واليساريين في بلادنا أصابتهم آفة شديدة وهي الولع بالمناقشات النظرية التي تحتكم إلى النصوص بالدرجة الأولى ولا تحتكم إلى الواقع المُعاش . وأنا أشدد على هذه النقطة فالواقع يتغير ومعاملة النصوص تتم بطريقة دينية ، ومن هنا حلت بهم هزائم عملية شديدة رغم الإخلاص والجسارة .

القضية إذن أن تُدرس تضاريس الواقع وآلياته وهذا هو الفرق بين من يبحث في « الرياضة البحتة » بطريقة النظرية والبرهان ـــ وهذا مطلوب في حد ذاته ـــ ومن يريد أن يغير الواقع وينشئه فيجب أن يكون أقرب « للمهندس » الذى يمتلك حاسة عملية Sense of Concrete أى يعرف كيفية استخدام المعادلة وأى حدود تتبع لها في إطار « هندسة البناء » .

هذه هي الإشكالية الحقيقية ويجب أن نهتم بها لكي نستطيع حل بعض المشكلات . فعلى سبيل المثال عندما نتناول مسألة آليات الانتقال مما يسمى بمراحل ما قبل الرأسمالية إلى ما بعد الرأسمالية ، نجد من يتكلم عن طبقة عاملة خالصة أو طبقة فلاحية خالصة .. وهذا الكلام غير صحيح لأن الواقع العملي يقول غير ذلك .. يقول إن هناك الفلاح ـــ العامل ذو الصفة المركبة ، كذلك سوف نجد ريف ـــ المدينة وهو الذى تتحرك فيه التيارات الإسلامية الآن . فلم يعد هناك ريف وحده أو مدينة وحدها . والفهم الخاطىء ناتج عن بعدنا عن الواقع كما هو موجود ولجوئنا إلى الكتب !!

أيضاً حين تتكلم عن أقسام الفلاحين وتقول فلاحون متوسطون أو صغار وما إلى ذلك .. هذا لا يُحسم نظرياً بالرجوع إلى كتاب مرجعي في تطور الرأسمالية في روسيا !! لأن أقسام الفلاحين ـــ وأنا أحد الذين درسوا هذا الموضوع بقدر من الإقتراب ـــ تختلف من منطقة إلى أخرى . فكفر الشيخ لأنها تسير وفق نظام مشاركة على المحصول ومزارعة تختلف فئات الفلاحين فيها ، والفلاحون الخاضعون للتفتيش الملكي مثلاً يختلفون عن فلاحين تابعين « للعزب » « والوسيات » .. ولعل الذين اقتربوا من هذه الحقيقة هم الروائيون وليس المؤرخون أو الاقتصاديون .

إن روايات مثل « الوسية » أو « الأرض » أو « أيام الإنسان السبعة » ، قد اقتربت من الباب الخلفى لهذه الخصوصيات لأنه لا توجد صورة إجمالية للريف المصرى ـــ وأنا أحد الذين ينقدون عملى شخصياً لأنه كان إجمالياً أشد من اللازم ـــ ولا تصلح الصورة الإجمالية لدراسة الريف المصرى .

وهذا يرتبط أيضاً بتحديد وضبط المصطلحات . فما هو الفرق على سبيل المثال بين التمرد والانتفاضة أو الحدث أو الحركة الثورية ؟

في رأيى أن مصطلح الحركة الفلاحية تعبير محايد إنما لا يحسم شيئاً .. هذا المصطلح هو أكثر المصطلحات عمومية . لأن تفسير الحدث مثلاً يجب أن يتضمن توقيت الهجوم على « الجُرن » .. متى ؟ وهل كان مجرد حدث أم كان تمرداً ؟ وهل تدخل البوليس أم لا ؟

وبالمناسبة هناك رسالة دكتوراه قدمت منذ عام أو أكثر عن نزاعات الفلاحين ، واعتمدت إلى حد كبير على محاضر النيابة والبوليس .. وظهر أن القضايا لم تكن إيجارات أو ملكيات . ولكن تلك النزاعات كان لها علاقة بخصوصية « حقوق الانتفاع » في علاقات الإنتاج في المنطقة العربية عموماً ومصر خصوصاً . هذه أهم من « ملكية الرقبة » . وعلى سبيل المثال « منادى السيارات » الذى يفرض إتاوة له حق انتفاع وليس حق ملكية . وجميع أشكال حقوق الانتفاع وترتيب درجات في تلك الحقوق هي التى جعلت من سوق الأراضى والصراع على الإيجارات مصدراً من مصادر الصراع الطبقى الشديد . أما الملكية التى أعطوها كل تلك القدسية منذ فجر التاريخ مجرد شيءٌ « اسمى » . والرجوع إلى المحاضر في أقسام البوليس وتحقيقات النيابة في نزاعات الفلاحين يُعد مصدراً غنياً للتاريخ الاجتماعى .

وهناك حديث دار حول « العصابات » في بحث د . سيد عشماوى . وأود هنا أن أقول إن أحداً من مؤرخينا لم يفعل كما فعل المؤرخ الماركسى البريطانى « إيريك هوبسباوم » الذى تناول ظاهرة العصابات في الصين وله كتاب بعنوان Bandits . وقد أوضح فيه الأشكال الغريبة للصراعات في هذا البلد .

أخيراً أتناول مسألة العمل والعمال .. إن كل الكتابات التى قدمها الاقتصاديون والمؤرخون والاجتماعيون والنقابيون لم تدخل في خصوصيات وآليات سوق العمل . بمعنى أن هناك ثلاث لحظات في سوق العمل :

أولاً : لحظة « التجنيد » recruitment وهى معنية بمصدر الحصول على العامل .. هل يتم عن طريق مقاول أنفار ؟ أم عن طريق إعلان في الجرائد أو أى وسيلة أخرى ؟ أو باختصار طريقة دخول هذا الإنسان إلى سوق العمل .

ثانياً : طبيعة « عقد العمل » .. هل هو مكتوب أم شفاهى ؟ وحتى الآن لم يدرس أحد أو يحلل هذه العقود .

ثالثاً : ما يسمى في الكتابات الغربية الحديثة « عملية العمل » نفسها "La bour Process" أو العملية الانتاجية . هل هي عملية نصف إقطاعية أو نصف رأسمالية أو رأسمالية خالصة ؟ وفي هذه العملية يجب أن ندرس على سبيل المثال علاقة الملاحظ بالمهندس أو المهندس بصاحب العمل أو بالعامل ، وعلاقة العامل بمن هو أدنى منه وهكذا . وهذه قضايا معقدة . وإذا كان للندوة من توصية فأرى أن تكون التوصية بانتقال دراسة التاريخ من البناء العلوى إلى البناء التحتى والغوص في هذه الآليات لعلنا نرى الطريق أكثر إنارة في المستقبل .

(٤) د . زكي البحيري :

لقد تكلم د . عشماوى عن مسألة الفلاحين ويرى أن أي تغير في مصر بشكل عام لن يتم بمعزل عن توجهات الحركة الفلاحية . وأنا أسأله عن مدى استمرارية هذه المقولة في ضوء التغيرات التى حدثت في الريف المصرى ؟ فقد حدثت هجرات كبيرة للفلاحين إلى الدول العربية وكذلك هجرات إلى المدن داخل مصر كما أن الفلاح في القرية قد تحول إلى التجارة أو العمل في بلديات المدن صباحاً والعمل في الحقل في المساء .

فما مدى استمرارية مقولة د . محمد أنيس أنه لا يمكن حدوث تغير أو تطور إلا من خلال الفلاحين ، على الرغم من أن بعض الدلالات التى أكدت ذلك مثل ما حدث في الصين لم تتكرر في أماكن أخرى ! الأمر يستلزم إعادة نظر باعتبار أن الحاضر محصلة للماضى وأن الطبقة الفلاحية وشرائحها ومعطياتها المادية في ضوء المتغيرات أثارت معانى جديدة ومفهوماً جديداً واغترابا جديداً للطبقة الفلاحية .

(٥) د . وليم سليمان :

في حقيقة الأمر طارق البشرى يمثل بذاته مؤسسة شخصية للحوار . فقد فكر تفكيراً عميقاً وتأمل بشكل هادىء وبطيء ثم كتب كتابه الشهير « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » وأعقبه بكتاب آخر عن المسلمين والأقباط في إطار الجماعة الوطنية المصرية .

إلا أنه عاد وغير من مقدمة كتابه عن الحركة السياسية . وأنا أعرف طارق البشرى منذ مدة طويلة ونحن أصدقاء بكل ما تحمل تلك الكلمة من معانٍ ، وأعرف أن طارق قد كتب هذا الكتاب وهو « متدين » وغير من المقدمة والقاعدة الدينية راسخة بداخله . ولن تمحو هذه المقدمة ما توصل إليه من قبل من نتائج . وأنا أطمع في أن أقوم بدراسة هادئة عن تطور فكر طارق البشرى حيث إننى لا أتصور أن يُجتزأ فكر طارق البشرى في عبارات ثم نناقش هذه العبارات !! وإن كنت أزعم أنه لم يقل بعد كلمته الأخيرة .. وجميعنا لم يقل بعد كلمته النهائية في أي أمر مما بحثه ودرسه ، ونحن جميعاً نبحث عن الحقيقة ، والمجتمع المصرى معقد جداً ويحتاج إلى صبر وشجاعة للتوصل إلى حقيقة ما يجرى فيه . وما كتبه طارق البشرى عن المسلمين والأقباط شيء عظيم وهو في توجهه الإسلامى الجديد « لا يعدل » . وأنا أزعم ذلك واستطيع أن أؤكده من النتائج الأساسية التى وصل إليها في كتابه عن المسلمين والأقباط .

(٦) أ . هشام عبد الغفار :

أولاً : بالنسبة لمسألة استمرار الثورة بالفلاحين .. هذا شيء طبيعى ومنطقى لأن الفلاحين جزء من المجتمع المصرى ، والجميع يعرفون أن كل الطبقات الاجتماعية التى قامت بثورة ١٩١٩ أصلها من الفلاحين .

ثانياً : بالنسبة للتعميم الذى أطلقه د . سيد عن نمو الوعى الطبقى واستند إلى حادثة يتيمة (الاعتداء على قصر الباشا) .. فهى حادثة واحدة ولا يمكن أن نبنى عليها مقولة نمو الوعى الطبقى ، فالوعى الطبقى لم يكن معروفاً في ذلك الوقت ولم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية .. لسبب بسيط جداً وهو أن الأمة كانت مجتمعة حول الصراع الوطنى والمطالب السياسية ، وكانت هذه المطالب تحوى جانباً اقتصادياً بالمطالبة برفع العبء عن كاهل الفلاحين الذين عانوا من الظروف القاسية أثناء الحرب العالمية الثانية . .

أما بالنسبة للعمال فهى فئة لم تظهر بوضوح إلا بعد ثورة ١٩٥٢ لأن المصانع لم تنتشر بشكل موسع إلا بعد عام ١٩٥٢ .

(٧) أ . عادل شعبان :

أولاً : ليس صحيحاً ما أشار إليه د . عشماوى حول غياب الدراسات عن الحركة الفلاحية في مصر . فهناك دراسة أجيزت في جامعة « بيليفيلد » في ألمانيا الغربية عن الحركات الفلاحية المصرية في هذا القرن وقد قام بها د . « محمد مجدى حجازى » .

ثانياً : إن نظرة د . عشماوى للحركات الفلاحية نظرة مثالية جداً . لأنه يفترض أن الفلاحين قوة نضالية في المجتمع المصرى . بالعكس إن محور الحركة الاجتماعية في هذا المجتمع هو « الطبقة الوسطى » . وبالتالى ماذا نتوقع في هذا الإطار من الفلاحين ؟

وسؤال للأستاذ طه عثمان ، باعتبارك نقابياً ولك دورك في الحركة العمالية : متى يمكن التأريخ لنشوء طبقة عاملة بمفهوم طبقة عاملة مصرية ؟ وبالنسبة للأستاذ عطية الصيرفى أسأله : هل أنشأ محمد على بالفعل طبقة عمالية في مشروعه ؟

(٨) أ . حمـاد إبراهيم :

المتتبع للأوساط البحثية في مصر يُلاحظ شيوع ظاهرة خطيرة ، وهي أن الباحث فيما يقدمه من أبحاث وأوراق يتخذ موقفاً من اثنين . الموقف الأول يقوم على نفى التراث العلمى السابق ، وفي ضوء ذلك يبدأ الباحث من جديد وكأنه يبدأ الخطوة الأولى .

والموقف الثانى يقوم على اتهام الدراسات السابقة بأنها تجاهلت وتناست موضوع البحث ، مثل الحركات الفلاحية في مصر حسبما يتصور د . عشماوى الذى قال إن إسهامات البشرى والدسوقى وعبد المعطى ورمضان قد تجاهلت الحركات الفلاحية .. وهنا يُخيل للكاتب أو للباحث أنه فتح فتحاً جديداً في مجاله وينبغى أن نخر له ساجدين لمجرد أنه يبدأ من جديد ! إن الباحث يرتكب خطأ منهجياً بذلك يقوم على تجاهل أهداف البحوث السابقة والإطار الزمانى والمكانى لها . وليس من حقه أن يفعل ذلك لأنه من الواجب أن يُراعى قاعدة منهجية أصيلة تقول إنه ليس من حق أى إنسان كان أن يحاكم الآخرين إلا في إطار الحدود التى التزموا بها وحددوها لأنفسهم منذ البداية .

(٩) أ . أحمد كامـل :

يقول أ . أحمد صادق « ماذا يقصد طارق البشرى بمسألة التنظيمات الشعبية ؟ هل يقصد تنظيمات سياسية ؟ هل يقصد الجماهير ؟ أو الحركة التلقائية ؟ إلى آخره .. » . وقد اقتطع نصاً يدلل على هذا الخلط . بينما نجد في الفصل الأخير من كتاب أ . طارق البشرى ص ٥٤٢ عبارة يستهل بها هذا الفصل ويقول فيها : « وقد سبقت الإشارة إلى أنه في فبراير ١٩٤٦ تمكنت اللجنة (لجنة العمال والطلبة) ، وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة ، تمكنت برغم الحداثة وضعف الروابط التنظيمية من أن تسيطر على الأحداث وتوجيه الجماهير في تحرك واحد ، ويمكن أن نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة ..) . وفي السطر التالى مباشرة يذكر كلمة « التنظيمات الشعبية » . فماذا يفهم القارىء من ذلك ؟

أنا أتصور أن أ . طارق يقصد التنظيمات غير النخبوية لأنه أشار إلى لجنة ١٩٤٦ .. وأنا أقول أن هناك قصداً ما في الدراسة المقدمة من الاستاذ أحمد صادق سعد ، وهو بالطبع أستاذ جليل ومن مدرسة ماركسية تطرح تياراً نقدياً منفتحاً ، ومن هؤلاء الأستاذ سعد زهران وهو مناضل عظيم .. لكن عندما ذكرت المثال السابق من الاقتطاع كنت أنبه لخطورة ذلك ولا أقصد استقامة أو عدم استقامة .

فالمسألة هي عدم فهم المنطق الداخلى لطارق البشرى وتناوله لثلاثية التحرر القومى ، والهوية الحضارية ، والإخوان المسلمين . لكن إذا نظرت للمنطق الداخلى للأستاذ أحمد صادق سعد وحاولت تفكيكه قدر الإمكان لفهم المساجلة المطروحة الآن ، فسوف أجد أن هناك مستويين :

الأول : يمكن أن نسميه بالانحياز السياسى فعلاً . وهو المستوى المتعلق بمناقشة قصة السلفية ـــ الإخوان المسلمون والظاهرة الإسلامية الراهنة ـــ وما إذا كان الأستاذ أحمد صادق سعد قد وجد في الأستاذ طارق البشرى ضالته أو لم يجد .

الثانى : وهو المستوى الذى أرجو أن ينتبه له أ . طارق وكذلك السادة المتناظرون .. أن دراسة الأستاذ صادق سعد لم تتناول فقط الإخوان المسلمين والأستاذ طارق البشرى وإنما تناولت موضوعين .. أولاً : ما أسماه « بالتلقائية » . وفي الحقيقة هو « يضمن » الأستاذ طارق في هذا ، فيضع كل المدارس في كفة والأستاذ طارق في كفة أخرى ويرى أن الأستاذ طارق البشرى هو الذى استرعى

انتباهه وحقق في كتابته كشفاً عن التلقائية . وهو في ذلك يعارض بالأستاذ البشرى الدكتور رفعت السعيد ، ورفعت السعيد من المدرسة الماركسية التى تعانى من التبسيط في فهم التاريخ ويغيب عنها علم نفس اجتماعى لفهم الظواهر التاريخية . ثانيا : ماأسماه « بالشعبوية » وهو الطرح الذى يحمل ملامح الانفتاح النقدى والذى قدمه الأستاذ أحمد صادق سعد في مقال في مجلة « قضايا فكرية » . حيث تحدث عن القطاع المروحى الواسع بين قطبى العمل — رأس المال في بلدان مشوهة التطور . وارتأى أن يكون هناك امتداد لفكرة تحالف العمال والفلاحين . لذا لا أستطيع أن أحصر الحقيقة في هذه الدراسة العظيمة للأستاذ أحمد صادق سعد في حدود موضوع الإخوان المسلمين وطارق البشرى . فالأمر في النهاية معقد للغاية .

(١٠) أ . سعد زهران :

مشكلة الندوة هي مشكلة المنهج وأنا أتوقع أن تكون نتائج هذه الندوة سبباً في تعقيد المشكلة . لأن الأصل في الموضوع هو التشتت !! في هذه القاعة يمثلون لفرق مشتتة إجتماعياً وأيديولوجياً للطبقة المتوسطة المصرية . وهي غير ممثلة تمثيلاً عادلاً (الأستاذ طارق البشرى ممثل لاقتناع إسلامي له قاعدة عريضة وأعرض من غيرها أيديولوجياً في المجتمع المصرى منذ عام ١٩٣٧) . وطبعاً هذا التشتت ناتج من ظروف اجتماعية واقتصادية وعالمية عديدة .

وأخشى مما سمعته اليوم في هذه الجلسة أنها قد أخذت طابعاً سياسياً — وهذا طبيعى في الظروف التى نمر بها الآن — عبارة عن مناقشات وتفصيلات نظرية أو شبه نظرية للمواقف ، وإن كانت مشكلة المنهج في كتابة التاريخ من الحسنات التى تحسب للندوة لأنها فتحت الباب للنقاش فيها .

ولكن للأسف عندما نظرت إلى جدول أعمال الندوة لم أقتنع به في مجال إدارة حوار حول المنهج . لأن المنهج نابع من حقيقة أقوى منا جميعاً .. فقد دخلنا منذ قرنين تقريباً فيما يسمى بالعصر الحديث وكل الإنجازات في هذا العصر من صنع الحضارة الغربية التى نسميها نحن النظام العالمى .

والنظام العالمى للأسف يذكر على أنه النظام الاقتصادى العالمى أو أحياناً النظام الإعلامى العالمى .. إلى آخره . ولكنه لا يصبح نظاماً حضارياً عالمياً ! صحيح أن الجميع يعيش في ظل حضارة أخذت طابع العالمية .. فالإنسان منا يرتدى الآن البدلة الغربية ويركب السيارة الغربية ويعيش بطريقة استهلاك للطاقة عالمية أيضاً .. ولكن هناك الخصوصية المحلية ، وجزء منها نابع من تكوينات اقتصادية — اجتماعية مهجنة من الرأسمالية الصناعية الحديثة وأساليب إنتاج سابقة على الرأسمالية وأيضاً من تركيبة حضارية مستمدة من الإيكولوجى أو من البيئة الطبيعية ومن التراث الذى دهمته الحضارة الصناعية بجبروتها وبسرعة إيقاعها الطاغية .

ونحن « غلابة » .. ونحاول التملص من هذه المأساة ..

هناك تراجيديا في الموضوع . ومن هنا الطابع التهجينى والفشل الذى أصاب جميع من يسعون لتحقيق النموذج الكامل المصفى .. بالطبع أنا ماركسى قديم ، ولكن لا أستطيع أن أزعم هذا الآن . وربما كان محك صدق الماركسى الأكثر ماركسية من غيره هو نفس المحك بالنسبة للإسلامى الذى يكون كذلك كلما كان أكثر أصولية ! وبعد ذلك خرج كل هذا إلى طريق مسدود أو بتعبير أدق طرق مسدودة . ومن هنا غلبة الاتجاهات المنهجية المهجنة والتى سادت في ثورة ١٩١٩ وسادت في جيل المؤرخين الذى أعقب الثورة .

هل كان أحد يتصور ندوة مثل ذلك ومساجلات من هذا النوع ما بين شفيق غربال ومحمد رفعت ، ومحمد هاشم وأحمد أمين ، ومحمد حسين هيكل وطه حسين ؟ الإجابة بالطبع لا .. لأن هؤلاء كانوا متربعين على عرش الفكر والجامعة و لم تكن بينهم هذه الحدة وهذا المأزق الذى نمر به نحن الآن .. لأننا طبقة متوسطة أكثر منهم . ورغم أنهم لم يبدأوا حياتهم « باشوات » و« باكوات » لكنهم ماتوا وهم يحملون هذه الألقاب وقد صاروا من الأعيان وعبروا عن ثورة ١٩١٩ ، عن سعد باشا ومحمد محمود باشا بغض النظر عن الخلافات !

(١١) يوهان مولامان :

ملاحظتي الأولى تتعلق بمحاضرة الدكتور سيد عشماوى وخاصة في تعرضه لتحديد مفهوم الفلاحين والفرق بين الفلاحين ، والعمال الزراعيين . ففي تصورى أنه ليس من الممكن معرفة مفهوم الفلاحين بدون الأخذ في الاعتبار أن المجتمع الريفي كان في تحول مستمر . ولذلك لا يمكن أن نعرف الفلاحين والعمال الزراعيين بصفة ثابتة استاتيكية . فأن نعرف الفلاح بمعيار بسيط مثل ملكية مصلحة معينة مثلاً ، والعامل الزراعي بأنه هو الذى يعمل في خدمة الغير .. لا يمكن هذا لأن المجتمع الريفي كان في حالة تحول دائم ومستمر وهناك علاقات وثيقة بين العمال والملاك الصغار .

ثانياً ، ماذا يقصد د . سيد بعبارة « نماذج حركات فلاحية » ؟
ثالثاً ، في عرض الأستاذ أحمد صادق سعد هناك حديث عن الجماهير والحركات التلقائية .. وقد فهمت أن الجماهير تعنى مجموعات من الناس لا تنتمى لتنظيمات سياسية ، والحركات التلقائية هي الحركات التي تتم دون قيادة هذه المنظمات لها .. ولكن لابد من تعميق هذا التحليل وتحديد المصطلحين السابقين بشكل أكثر دقة .

(١٢) د . سليمان نسيم :

إذا اخترنا موضوع « الوحدة الوطنية » كتطبيق سوف نجد أن « الصراع الطبقى » ظهر في الحركة التلقائية للجماهير . وعلى سبيل المثال اختار سعد زغلول وزيرين قبطيين .. ومع أن الأقباط والمسلمين قد تعرضوا لرصاص الإنجليز معاً إلا أن الطبقة الحاكمة راجعت سعد في مسألة تعيين وزيرين قبطيين وطلبت منه الاكتفاء بوزير واحد !

وفي محاضر لجنة الدستور جاء أحد الأقباط الذين ينتمون لطبقة معينة وطلب تخصيص عدد من المقاعد للأقباط في البرلمان ، وإذا بالبرقيات تنهال من الأقباط رافضة لهذا المطلب وطالبته أن يسرى القانون على جميع المواطنين ولا يُفرق على أساس ديانة المواطن .

وعندما ذهب « عدلى يكن » لبطريرك الكنيسة القبطية وطلب منه تأييداً لأنه ذاهب لمفاوضة الإنجليز فكان رد البطريرك أنه قد أعطى تفويضاً لسعد زغلول بذلك وإذا أراد عدلى يكن توكيلاً فعليه أن يأتى بتوكيل سعد ليعيد البابا منحه له .

كذلك في محاولة اغتيال يوسف وهبه باشا عام ١٩١١ أصر عريان يوسف سعد على تولى هذه المهمة نيابة عن زملائه وقال في ذلك أنه يتطوع حتى لا يقول البعض أن المحاولة تمت على يد مسلم بسبب الطائفية . وقد فتحت الكنيسة القبطية في شارع « كلوت بك » أبوابها للحركة الوطنية وضمت نساء كثيرات من رائدات الحركة النسائية مثل هدى شعراوى وسيزا نبراوى . وما أود أن أقوله .. إننا بصدد الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر .. فكيف نستطيع أن نزرع فكرة الوحدة الوطنية في أولادنا منذ الصغر لكى نبعدهم عن التعصب ؟

رد أ . طه سعد عثمان على التعقيبات :

هذه الجلسة وقلة عدد الحاضرين فيها زادنا من التنامى بأن « الصفوة » ليست مدركة لقضية الطبقة العاملة ولا لقضية تأريخ حركة الطبقة العاملة رغم دور هذه الطبقة في صنع الحياة .

أتفق أولاً مع الأستاذ جمال زهران في أهمية كتابة تاريخ منطقة شبرا الخيمة . وأيضاً لابد من كتابة تاريخ عمال المحلة وكفر الدوار والإسكندرية ، وكذلك الحوامدية التى شهدت حركة عمالية قوية مرتبطة بالفلاحين في كفاحهم مع التزاوج بين العامل والفلاح والفلاح ـــ العامل .

بالنسبة للسؤال عن القيادات العمالية الآن .. أقول إن الحركة العمالية بعد عام ١٩٢٤ عُسكرت تماماً ولم يبق غير أفراد قلائل من رموز الحركة القديمة . أما المؤسسات العمالية والنقابات فقد تحولت إلى مصالح حكومية !

بالنسبة لنقد الدكتور عبد الفضيل للكتابات التي تمت عن الحركات العمالية أنا معه في ذلك ، ولكن أستثنى دراسة في شكل مقالات كتبها « مصطفى كامل منيب » ، وقد سافر مصطفى كامل إلى المحلة وعاش فيها وكتب وصفا لأحوال العمال في هذه المدينة بدءًا من وقت خروجهم من المنزل ومروراً بتفاصيل الحياة داخل المصنع وخارجه ، وكذلك وصفا دقيقا لأسباب الاضرابات والاعتصامات العمالية .

ولذلك كان رأيي أن مذكرات المعاصرين هي التي تعطى الصورة الحقيقية لما حدث .. ولكن الجميع يفضلون على مايبدو تلك الكتابات الفوقية !!

هناك حديث عن مذكرات العمال .. محمود العسكرى كتب مائة واثنتى عشرة حلقة في جريدة العمال ، و« محمد يوسف المدرك » كتب عديداً من الحلقات من مذكراته في مجلة الثقافة العمالية .. ومن يريد الحقيقة فسوف يجدها ، ومن يستسهل فأنصحه ألا يدخل مجال التأريخ للحركة العمالية .

هناك تصويب لما قال الأستاذ هشام عبد الغفار .. فقد قال إن الطبقة العاملة لم تظهر في مصر إلا بعد عام ١٩٥٢ . والحقيقة أن أفضل فترات الكفاح للطبقة العاملة كان قبل عام ١٩٥٢ . فقد كان هناك طبقة عاملة ومصانع ، وأرجو أن ترجع إلى الإحصاءات — حتى الصغيرة منها — وستجد أن الطبقة العاملة كانت موجودة وهي موجودة الآن — رغم إعترافي بأن القيادات العمالية لا تعبر عنها — وستكون موجودة وستقوم بدورها بالنسبة للكفاح الوطني والدفاع عن كل فئات الشعب الكادحة .

رد أ . عطية الصيرفي على التعقيبات :

الطبقة العاملة المصرية في الحقيقة لها تجربتان .. تجربة الفعل الإضرابى ، وتجربة حرب المحاكم . قوانين التوفيق والتحكيم عندما صدرت قالت إنه في مرحلة التوفيق يمكن للعمال أن يترافعوا عن أنفسهم ، فكان العامل يستعين بزميل آخر للدفاع عن مصالحه أمام باشوات المحامين في مصر . وكانوا يكسبون تلك القضايا أو كثيراً منها رغم بساطتهم ومحدودية معارفهم العامة والقانونية . ولذلك أنا أقول إن المعرفة حين تأتى من المكابدة تكون أرسخ من المعرفة التي تأتى من المشاهدة .

والزميل الذى سأل عن دور النقابات أقول له إنه كان هناك في عام ١٩٥٠ حوالى ٣٥٠ لجنة قاعدية وحوالى خمسة اتحادات . وقد شاركوا في الكفاح المسلح ضد الإنجليز .. ودخلوا الحرم الرأسمالى عندما طالبوا بالتأميم ولجأوا إلى القضاء المصرى مطالبين بوضع شركات كبرى تحت الحراسة القضائية .. ولم يكونوا جميعهم ماركسيين . الآن النقابات صارت جسداً مترهلاً مثل الدولة العثمانية .. هناك ٢٠٥٥ لجنة نقابية وحوالى ٢٥٠٠ جمعية تعاونية وأكثر من عشر جرائد وجامعة عمالية وأكثر من عشرة معاهد عمالية .. والذى يحكم كل ذلك المركزية دون الديمقراطية وحوالى ٨٠ نقابياً أتباع للسلطة في القاهرة وحدها .. ولا يوجد عمل نقابى خارج القاهرة .

بالنسبة للزميل الذى قال أن الأوراق شابها الحماس والرؤية الجامحة .. الحقيقة أن العمال قد دافعوا عن غيرهم ولا ننسى « عزيز ميرهم » « وعبد الحميد عبد الحق » وكثيرين من الوطنيين المخلصين ، حتى « على ماهر باشا » نكن له احتراماً شديداً لأنه وقف وطالب لجنة الدستور بمراعاة حقوق العمال . أما « عبد العزيز فهمى باشا » وهو أصلاً من أبناء الفقراء فقد عارض هذا !!

أما عن محمد على والطبقة العاملة .. فأنا أعتقد جازماً أن نشوء الطبقة العاملة بدأ على يد محمد علي ويمكن التأكد من ذلك من مطالعة سجلات العمال وكشف أجورهم في تلك المصانع التى أنشأها الوالى .. وقد كانت مصانع محمد على في علاقات العمل أكثر تقدماً من مثيلاتها في انجلترا في ذلك الوقت .

رد د . سيد عشماوى على التعقيبات :

الورقة المقدمة عبارة عن طرح وجهة نظر محددة وتدعو إلى الاهتمام بدراسة الحركات الفلاحية . فهي ليست دراسة عن الحركات الفلاحية ولكن هي دعوة — وأعترف أن هذه الدعوة قد مسها شيءٌ من المثالية — نبعت أساساً من أدراكى أهمية هذه الحركات ،

هذا الإدراك الذى جعل د . محمد أنيس يكتب عن دور الفلاحين المصريين في ثورة ١٩١٩ . ومهما تكن هناك دراسات مثل التى يحدث عنها الزميل في ألمانيا الغربية .. هل اطلع عليها أحد من الباحثين أو القراء المصريين ؟ أعتقد أن هذا لم يحدث وهناك دراسات لم تُنشر ، فما قيمتها إذن ؟ .. اعتقد أن هناك ندرة في دراسة الحركات الفلاحية على أساس المنهج العلمى . ومازلنا نعتمد حتى الآن على مقولة ماركسية دوجمائية ترى أن الفلاحين هم مركز المحافظة على التقاليد القديمة وبالتالى لا يمكن أن يصبحوا أداة من أدوات التغيير . وهناك مقولة أخرى لفرانز فانون وقد طبقها على المستعمرات وبصفة خاصة في الجزائر حيث اعتبر أن الفلاحين هم القوى الثورية الوحيدة .. ورغم ذلك أنا لا أتبنى أيا من المقولتين ، وكل ما أطالب به هو الاهتمام بتلك الحركات ووضعها في موضعها الصحيح .

رد أ . أحمد صادق سعد على التعقيبات :

أنا أشعر بالأسف للطريقة التى فُهمت بها ورقتى وخاصة ما قال به الأستاذ البشرى في ذلك . لقد كان موضوعى الأساسى هو « الحركات التلقائية » ، وهناك نقاط لم أذكرها في العرض الشفاهى الذى تقدمت به مثل الحديث عن المدرسة الليبرالية في رؤيتها للحركات التلقائية . ولقد ركزت على طارق البشرى لأنه الوحيد الذى أثار هذه القضية أو تحدث فيها بشكل واضح . وحاولت أن أضع هذه القضية التى أثارها في إطار فكره كما أفهمه حتى آخر مقالة قرأتها له .. يحتمل أن يكون هناك جملة أو أكثر قليلاً قد تقصتها الدقة . وأنا لست طارق البشرى لكى ألخص فكره كما يريد هو .. ولكن ألخص فكره كما أفهمه أنا . ولدى محور للموضوع وهو عنوان الورقة . ومن الطبيعى أن أجسم فكره حول الإخوان المسلمين لأن الحركة الماركسية تجنبها بنفسه في كتاباته التالية . الحقيقية أننى لن أدخل في النقاط الفرعية التى أثارها الأستاذ طارق فنحن مختلفان منذ البداية .. هل كان لابد أن انحنى إجلالاً وأقول إن كل ما قاله صحيح ؟ بالطبع لا . ولقد أعطيته حقه تماماً في النقطة التى درستها .

هناك نقطة ثانية .. أثار الأستاذ يوهان مسألة ضرورة تعريف ما هى « الجماهير » وما هى « التلقائية » .. وهذا شىء جدير بالمناقشة بالفعل ولم أجد ضرورة لإثارتها في الورقة لأنها مسألة معقدة .

الملاحظة الأخيرة ، وهى التى أثارها د . سليمان نسيم .. علاقة الحركة الجماهيرية بالوحدة الوطنية .. هذا موضوع هام جداً ومازال مشتعلاً خصوصاً مع صعود الحركات الطائفية .. ويؤسفنى أن أقول إن الفتنة الطائفية الآن أخذت أبعاداً جماهيرية في بعض المناطق .. وعلاج هذا لم يعد ممكناً بطريقة ثورة ١٩١٩ بأن « يلتقى القسيس مع الشيخ في الجامع أو في الكنيسة لتهدئة الخواطر » . لأن هناك تطورا ، وأعتقد أن جزءاً كبيراً من الجماهير التى شاركت في الحركات الطائفية في حقيقة الأمر لم تكن تقصد الحركة الطائفية رغم أن حركتها أخذت هذا الشكل ، وإنما كانت في الحقيقة تعبر عن السخط على أوضاع طبقية موجودة . وبالتالى علاج هذه الأزمة يجب أن يتم من خلال معالجة الأزمة الطبقية ، وهذا موضوع يطول حديثه .

تاســـعاً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

أ) الصـورة العامـة :

(١) د . يونان لبيب رزق :

« بين الموضوعية والتحزب في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

(٢) جودرون كرامر :

(مجلة المنار) التاريخ والشرعية

استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة

(٣) المناقشـــة .

« بين الموضوعية والتحزب في كتابة تاريخ الأحزاب السياسية في مصر »

دكتور يونان لبيب رزق

استخدام التاريخ في السياسة أمر تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم الثالث بشكل أكبر كثيراً مما تعرفه الجماعات السياسية في دول العالم المتقدم ، أو على وجه التحديد في الدول ذات التاريخ البرلماني القديم ، وذات الأنظمة الحزبية العتيدة .

أهم أسباب ذلك — في رأينا — أنه في الدول المتقدمة ، بكل ما مرت به من تطورات اقتصادية واجتماعية ، أصبحت القضية بالأساس قضية « برامج » تطرح الرؤى التي تحقق مصالح طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، ويصل الحزب إلى السلطة بقدر توفيقه إلى وضع مثل هذه « البرامج » ، ويبقى فيها بقدر نجاحه في تنفيذها .

وفي مثل هذه الأحوال يكون دور الشخصية الحزبية محدوداً ، مثل هذه الشخصية لا ترتدي ثوب البطولة ، أو تقوم « بالدور الأبوي » كما هو الحال بالنسبة لأغلب الشخصيات الحزبية في دول العالم الثالث ، كما أن استخدام « تاريخ الحزب » في الصراعات السياسية يكاد يكون منعدماً ، فلا قيمة لمثل هذا التاريخ مع برامج ضعيفة ، أو مع عجز عن تنفيذ برامج تم وصول الحزب إلى السلطة من خلالها .

يختلف الأمر بالنسبة لما اصطلح على تسميته بدول العالم الثالث الذي خرج من رحم المستعمرات الأوروبية ، والذي لم يقع منه تحت نير الاستعمار المباشر فقد تأثر بالحركة الإمبريالية التي عرفها العالم لنحو قرن من الزمان امتد من سبعينات القرن الماضي وحتى ستينات القرن الحالي .

وتتعدد أسباب الاختلاف فيما يمكن رصده على النحو التالي :

١ — إن النظام الحزبي في دول العالم الثالث قد ظهر من خلال الحركة الوطنية المعادية للاستعمار ، بكل ما صحب هذه المعركة من صناعة الأمجاد للحزب سواء بثورة وطنية ، أو بألوان من الاضطهاد تقع على زعمائه مما يصنع في نهاية الأمر (تاريخاً) يعتز به المواطنون ، بعد وصول الحركة الوطنية إلى غايتها ، ويكون هذا (التاريخ) في العادة بمثابة الرصيد الذي يحرص الحزب الذي قاد الحركة الوطنية على استخدامه .

٢ — بالمقابل يلاحظ أنه بعد انتهاء مرحلة التاريخ التي استولت خلالها الأحزاب التي قادت الحركات الوطنية في دول العالم الثالث على السلطة ، وذلك نتيجة للانقلابات العسكرية التي عرفتها أغلب دول هذا العالم ، جاءت مرحلة جديدة كان حكامها في الغالب معادين لزعامات أحزاب الحركة الوطنية بحكم أنهم قد انقلبوا بالأساس على حكمهم ، ويتحول التاريخ في هذه الظروف من مجرد رصيد تستخدمه قيادات الأحزاب التي تزعمت الحركات الوطنية إلى ميدان للقتال بين الحكام الجدد والزعماء القدامى ، إذ يستخدم هؤلاء الحكام في العادة كل ما هو متاح من مادة تاريخية ، بل ومن مؤرخين موالين ، للانتقاص من دور الحزب الذي تمت إزاحته عن السلطة ، والبحث عن كل المثالب التي أصابت الحركة الوطنية خلال قيادته لها .

٣ — إن أغلب دول العالم الثالث لم تعبر بعد « مرحلة الأبوية » في السياسة ، فأغلب شعوب هذا العالم تقبل « بالحاكم الأب » ، كما تقبل بدرجة أكبر فكرة « الزعيم الأب » .

وهذه المرحلة في جانب من جوانبها قد أدت إلى صناعة الزعماء « الخالدين » كما أسماهم البعض والزعماء « المقدسين » كما أسماهم البعض الآخر . ولا شك في أن الأحزاب التي أسسها هؤلاء الزعماء أو قادوها خلال فترة الكفاح الوطني كانت حريصة غاية الحرص على استثمار هذه القداسة ، بل والترويج لها ، ويتم هذا الاستثمار في العادة من خلال مزيد من « الدراسات التاريخية » التي تؤكد على الدور الذي قام به مثل هؤلاء الزعماء .

٤ ــ إن شعوب العالم الثالث لا تقبل بسهولة حرب البرامج التى تعرفها دول العالم الغربى ، سواء بسبب عدم تبلور المصالح الطبقية إلى حدّ يسمح بذلك ، أو بسبب أن الأمية التى تشيع بين هذه الشعوب تؤدى إلى صعوبة « التجريد » الذى يظهر في مجموعة المبادىء التى تتضمنها البرامج وإلى القبول « بالتجسيد » سواء اتصل هذا التجسيد بشخصيات « الزعماء » ، أو « بالتاريخ » ، ومن هنا يلعب هذا الأخير دوره السياسى .

مع صعوبة « التعميم » في التاريخ ، بل مع خطئه في بعض الأحيان ، فإنه يمكن القول إن أسباب اختلاف التاريخ الحزبى في دول العالم الثالث عنها في الغرب تكاد تنطبق بدرجة أو بأخرى على الغالبية العظمى من تلك الدول ، ومنها مصر طبعاً .

ومع ذلك للتاريخ الحزبى في مصر خصوصيته التى أثرت بدرجة أو بأخرى على من تناولوا هذا التاريخ بالكتابة مما يستوجب رصد هذه « الخصوصية » بكل معطياتها على مؤرخى الحركة الوطنية بشكل عام ومؤرخى الحياة الحزبية بشكل محدد .

أول قسمة من قسمات هذه الخصوصية أن مصر قد مرت بثلاث تجارب حزبية متمايزة ، أولها : التجربة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، أو بوجه أدق إعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٩١٤ ، ويلاحظ على هذه التجربة أنها قد انصرفت تماماً إلى معالجة قضية الاحتلال البريطانى للبلاد ، ومن ثم فقد كانت أحزاب تلك الفترة هي « أحزاب قضية وطنية بالأساس » لم تمارس السلطة بأى شكل من الأشكال سواء كانت هذه السلطة بالدخول للمجالس النيابية التى ظهرت خلال تلك الحقبة (شورى القوانين ــ الجمعية العمومية ــ الجمعية التشريعية) ، أو السلطة التنفيذية ممثلة في المناصب الوزارية أو النظارية بمسميات العصر .

ومن هنا جاءت حركة وبرامج تلك الأحزاب لتحدد مواقفها من الوجود الاحتلالى ، بالعداء المباشر مثل الحزب الوطنى ، أو بالصيغة التوفيقية مثل حزب الأمة . وتبعا لهذا الموقف صدرت الأحكام التاريخية على أحزاب تلك المرحلة .

(التجربة الثانية) وهي التى امتدت بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، وهى تعد بذلك أطول التجارب الثلاث عمرا ، وقد اختلفت عن سابقتها في ثلاثة جوانب :

١ ــ استمرار « الحزب الكبير » من أحزاب التجربة السابقة ، وهو « الحزب الوطنى » الذى تحول من الناحية الواقعية إلى حزب صغير بينما كان بمقتضى التاريخ حزبا كبيراً ، من هنا جاء الاهتمام البالغ من مؤيدى هذا الحزب بتاريخه أيام كان حزب الأغلبية ، وحزب قيادة الحركة الوطنية .

٢ ــ لم تعد القضية الوطنية هي الشاغل الوحيد للعمل الحزبى كما كان الحال في التجربة السابقة ، صحيح أنها استمرت شاغلاً رئيسياً لكن برزت إلى جوارها ومع الوقت شواغل أخرى للأحزاب السياسية . وكلما مر الوقت كانت هذه الشواغل الجديدة تحتل مكانة أكبر مما تمثل في ظهور الجماعات الأيديولوجية فيما حدث في نمو الجماعات الماركسية والإخوان المسلمين ومصر الفتاة .

٣ ــ نشوء علاقة بين أحزاب هذه التجربة وبين السلطة ، وهي العلاقة التى قننها دستور عام ١٩٢٣ ، فقد ترتب على هذا الدستور قيام برلمان يتم تشكيله بالانتخاب مما فتح مجالاً لأحزاب تلك الفترة للاشتراك في السلطة التشريعية ، بل والاستيلاء عليها . ثم أن نفس الدستور جعل للحزب أو الأحزاب صاحبة الأغلبية البرلمانية حق تشكيل الوزارة ، وبالتالى تم الدخول في السلطة التنفيذية من خلال العمل الحزبى .

صحيح أن الصورة المثالية التى وضعها الدستور قد تعرضت لكثير من أسباب التشويه بسبب تدخلات القصر (فؤاد وفاروق من بعده) أو السلطات الاستعمارية ، غير أن دخول هذا العنصر في التجربة الحزبية الثانية خلق ميداناً للصراع الحزبى لم يكن قائماً خلال التجربة السابقة .

وتأتى (التجربة الثالثة) والأخيرة التى بدأت عام ١٩٧٨ بعد التصريح بقيام التعدد الحزبى بعد أكثر من ربع قرن من نظام الحزب الواحد .

وكما أن للتجربة الثانية قسماتها المختلفة عن سابقتها فقد اتفقت التجربة الأخيرة مع سابقتها فى جانب ولكنها اختلفت فى جانب آخر .

الجانب الذى اتفقت فيه هو استمرار وجود الحزب الكبير للتجربة السابقة ، وكان الوفد هذه المرة ، ولما كان هذا الوجود يعتمد بالأساس على « التاريخ » ، فقد حدث هنا ما حدث للحزب الوطنى خلال التجربة السابقة من تعاطى التاريخ حتى الثمالة !

أما الجانب الذى اختلفت فيه فيتصل بعلاقة أحزاب التجربة الجديدة بالسلطة ، ذلك أنه لما كانت التجربة قد نشأت فى حجر الحزب الواحد ، الاتحاد الاشتراكى ، فقد نشأت ومعها حزب سلطة ، وتحت أى مسمى ، حزب مصر أو الحزب الوطنى الديموقراطى ، مما جعل الصراع الحزبى على السلطة يأخذ شكلاً عبثياً !

مع الوعى بمجموع الظروف السابقة يمكن تصنيف الدراسات التى تناولت التاريخ الحزبى فى مصر إلى مجموعتين غلب على الأولى طابع الانتماء أو التوظيف مما أفقدها موضوعيتها وطبعها بطابع التحزب ، ويثير الدهشة أن هذا النوع من الدراسات أكثر رواجا من غيره سواء بحكم ما يؤديه من أغراض سياسية توفر له قدراً من الدعاية والانتشار لا تحظى به الدراسات الموضوعية ، أو نتيجة لأن من يقومون على كتابته يكونون فى الغالب من الشخصيات التى اكتسبت شهرة فى ميادين السياسة أو الصحافة ، وهى شهرة محسوبة بالقطع لدرجة الرواج .

المجموعة الثانية ، وهى وإن كانت أقل شهرة ورواجاً إلا أنها أكثر موضوعية ، وتتمثل بالأساس فى الرسائل الجامعية التى قدمت لنيل درجات علمية فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ، أو فى بعض المؤلفات التى عكف على أخراجها أساتذة أكاديميون منذ مطلع السبعينات والتى اكتسبت بلا مراء مكانه خاصة فى التأريخ للأحزاب المصرية فى مراحلها الثلاث .

وحتى لا يبدو هذا التصنيف « تعسفيا » ينبغى تسجيل ملاحظتين عليه :

الأولى : إن الموضوعية لا تقتصر على الدراسات التى أعدها الأكاديميون ، سواء على شكل رسائل علمية أو على شكل دراسات مستقلة ، فهناك أعمال قدمها غير العاملين فى مجال الدراسات التاريخية بمنطوقها الأكاديمى وتحلت بقدر كبير من الموضوعية وروح الإنصاف .

الثانية : إن بعضاً من الأكاديميين ، رغم استخدام أدوات البحث والضوابط التى تضعها هذه الأدوات ، قد انساقوا ، ولو بقدر ، للتحزب لدى كتابتهم للتاريخ الحزبى المصرى . والحقيقة أن هؤلاء كانوا أخطر كثيراً من المتحزبين بشكل صريح ، ذلك أنهم غلفوا دراساتهم بالمظهر العلمى مما كان معه حجم التضليل فى هذه الدراسات أكبر كثيراً من ذلك الذى ساد دراسات غير الأكاديميين من ذوى الانتماءات الحزبية .

وعلى ضوء هذا التصنيف نخضع فيما يلى المجموعتين للدراسة :

المجموعة الأولى : وهى مجموعة التحزب فى كتابة التاريخ الحزبى فى مصر والتى يبدو تحزبها بشكل واضح فى ظاهرة « التعظيم والتأثيم » ، التعظيم لكل ما كانت تمثله الجماعات السياسية التى تحزبوا لها ، والتأثيم لأية قوة سياسية وقفت موقف المعارضة أو القمع لهذه الجماعات .

ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى فئتين ، تضم كل فئة منها فصيلين . الفئة الأولى تضم أولئك الذين انتموا للحزبين الكبيرين اللذين قادا الحركة الوطنية ، الوطني خلال المرحلة الأولى ، والوفد خلال المرحلة الثانية .

الفئة الثانية : تضم المنتمين للجماعتين الأيديولوجيتين الأساسيتين في تاريخ الحركة الحزبية المصرية ، الإخوان المسلمون في أقصى اليمين والماركسيون في أقصى اليسار .

ونبدأ بالفئة الأولى التي تضم المنتمين للحزب الوطني وللوفد ، وينبغي تسجيل ملاحظة أساسية قبل استعراض مظاهر التحزب لكل من الفصيلين ، وهي أن رجال كل مجموعة نشطوا خلال المرحلة التاريخية التي انتهى فيها وجودهم كأحزاب كبيرة وتحولوا إلى لعب أدوار ثانوية مما ألجأهم للتاريخ يستعينون به لمواجهة الموقف الجديد ويهجمون من بين سطوره على كل ما نتج عنه تحجيم دورهم ، ومن هنا جاء نشاط المتحزبين « للحزب الوطني » في فترة التجربة الحزبية الثانية بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، وجاء نشاط المتحزبين للوفد خلال التجربة الحزبية القائمة التي بدأت منذ عام ١٩٧٨ .

يضم الفصيل الأول ثلاث شخصيات كبيرة ، هي على توالي إسهامها في حملة « التعظيم والتأثيم » ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعي المحامي والسياسي وصاحب الموسوعة المعروفة « تاريخ الحركة القومية » ، والأستاذ صبرى أبو المجد الصحفي المعروف وصاحب الكتابات الضافية في المصور بالإضافة إلى ما كتبه عن محمد فريد الزعيم الثاني للحزب تحت عنوان « محمد فريد — مذكرات وذكريات »[1] ، والأستاذ فتحي رضوان المحامي والسياسي الشهير والذى ألف بدوره كتاباً عن « مصطفى كامل »[2] .

ويقدم الأستاذ « عبد الرحمن الرافعي » النموذج المثالي لهذا الفصيل بحكم أنه صاحب أكمل المجموعات في التاريخ المصرى الحديث المكتوبة من وجهة نظر حزبية والتي تجسدت فيها بشكل لا لبس فيه ظاهرتا التعظيم والتأثيم !

أما ظاهرة (التعظيم) فقد تمثلت فيما سطره في كتابيه عن زعيمي الحزب الوطني في فترة مجده ، مصطفى كامل ومحمد فريد .

جاء أول جوانب التعظيم فيما فعله عندما أرخ للفترة التي امتدت بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٨ تحت اسم مصطفى كامل[3] ، وأرخ للفترة الممتدة بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١٩ تحت اسم محمد فريد[4] ، وهو ما لم يفعله سواء بالنسبة للفترة السابقة على عام ١٨٩١[5] أو الفترة اللاحقة على عام ١٩١٩ .[6]

الجانب الثاني نستخرجه مما سجله عنه من أرخ له ، والذى يقول بالحرف الواحد عن مصطفى كامل : « أفاض عبد الرحمن الرافعي على مصطفى كامل كل صفات العبقرية والعظمة ، فخرجت الشخصية من بين سطور الكتاب مبرأة من كل العيوب بيضاء من غير سوء » . ثم يقول بالنص عن تعامل الرافعي مع محمد فريد « كما تعامل مع مصطفى كامل تعامل مع محمد فريد فأسبغ في كتابه عنه الكثير من الصفات على الرجل ناهيك عن تأييده مسلك محمد فريد والذين أيدوه في

---

(١) كتاب الهلال — عدد ٢٢٣ — القاهرة — أكتوبر ١٩٦٩ .

(٢) سلسلة اقرأ — العدد ٣٩٠ — ديسمبر ١٩٧٤ .

(٣) مصطفى كامل — باعث الحركة الوطنية .

(٤) محمد فريد — رمز الإخلاص والتضحية .

(٥) بالنسبة لهذه الفترة صدر للرافعي خمسة مؤلفات في موسوعته هي : تاريخ الحركة القومية جـ ١ ، عصر محمد على ، عصر إسماعيل ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال .

(٦) أصدر الرافعي عن هذه الفترة أربعة مؤلفات هي : ثورة ١٩١٩ ، في أعقاب الثورة المصرية ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الخروج من مصر ووصفه للملك بأنه هجرة تارة وأنه نفى تارة أخرى ، وهو على حد قول البعض (تجوز في التعبير من غير شك) »[٧]

الجانب الثالث في محاولة تبرئة الزعيمين من كل نقيصة وسوق التبريرات للدفاع عن حقائق وثوابت لا تقبل الجدل منها تبريره لموقف مصطفى كامل من الدولة العثمانية ، وهو موقف أكده الواقع وأكدته بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع ، ولم ينكره مصطفى كامل ذاته . وفعل نفس الشيء مع محمد فريد حين أغفل في كتابه عنه الذى وصلت صفحاته إلى الخمسمائة والستين صفحة تفاصيل حياة محمد فريد في أوروبا ، لأنه وجد في هذه التفاصيل بعض ما يعكر صورة الشهيد التى حاول أن يرسمها لفريد .[٨]

ومن التعظيم إلى « التأثيم » ، إذ يلاحظ المؤرخون أن الرافعى قد اتخذ موقفاً شبه ثابت من الوفد ومن زعاماته ، سواء تمثلت في سعد زغلول أو في مصطفى النحاس ، وهو الموقف الذى تشى به كتاباته في سائر مجلدات موسوعته .

ففى كتابه عن مصطفى كامل كان الغمز واللمز الواضحان في التهوين من شخصية سعد ، وكيف أنه في الوقت الذى كان يبذل فيه مصطفى كامل عصارة جهده وشبابه ، كان سعد زغلول يؤثر المنصب الحكومى على الاضطلاع بأعباء الجهاد الوطنى ، وتعرض في نفس الكتاب أيضاً للخلاف الذى حدث بين سعد ومصطفى كامل بسبب انسحاب سعد من لجنة مشروع الجامعة المصرية ، فضلاً عن النبش في تاريخ سعد وكيف أنه كان واحداً من الذين ودعوا اللورد كرومر عند رحيله من مصر وألقى خطبة في حفل وداعه .

وفي مؤلفه عن محمد فريد شكك في إخلاص أعضاء الوفد جميعاً وثباتهم على النضال ، وتحدث عن عمل سعد على إقصاء فريد عن ميدان الجهاد بعد أن رفض الرد على البرقية التى أرسلها الأخير إلى باريس يهنىء فيها سعداً ويرجو له التوفيق .

واستمر الرافعى يعزف نفس اللحن في كتابه عن ثورة ١٩١٩ فاتهم الوفد بالتساهل في قضية الجلاء وحمّل سعد المسئولية الكاملة فيما حدث من انقسام بعد الثورة وما تمخض عن ذلك من الإضرار بالقضية الوطنية .

وسار على نفس الدرب ، وفي نفس المؤلف ، في الهجوم على الوفد وقيادته الجديدة ممثلة في مصطفى النحاس ، فوصف معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها الرجل بأنها « حماية قاسية » ، وتحدث عن إنشاء الجامعة العربية التى أسهم في إقامتها بأنها قد نشأت « بإيعاز من الإنجليز » ، وقابل بفتور ملحوظ ما أقدمت عليه الحكومة الوفدية في أكتوبر عام ١٩٥١ من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .[٩]

ومن الفصيل الأول في هذه الفئة من المتحزبين إلى الفصيل الثانى ممثلاً في الوفد هذه المرة ، أو بالأحرى الكتاب المتحزبين له ، مما يمكن رصده خلال التجربة الثالثة التى وإن كانت بدايتها الرسمية تمتد منذ عام ١٩٧٨ إلا أن بدايتها الحقيقية كانت بعد اغتيال السادات وعودة النشاط الحزبى عام ١٩٨٢ ، وعلى وجه الخصوص بعد صدور صحيفة الوفد في العام التالى .

وليس ثمة مناص ، بحكم قصر التجربة التى لم تسمح سوى بظهور كتاب واحد يجسد ظاهرة التعظيم والتأثيم ، ليس من مناص من الاعتماد على الصحيفة خلال ما يقرب من السنوات الأربع التى انصرمت من عمرها .

---

(٧) حمادة محمد إسماعيل : صناعة تاريخ مصر الحديث — دراسة في فكر عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٣٢ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٣٣ .

(٩) المرجع السابق — ص ٢٤٠ — ٢٤٢ .

وما كتب في جريدة الوفد في هذا الشأن وفير غير أننا نستبعد منه الكتابات ذات الطابع السياسي ونخضع للفحص فحسب الدراسات ، خاصة ما صدر منها في حلقات عديدة .

من هذه الدراسات تلك الدراسة التي نشرتها الصحيفة للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان على ثمان حلقات تحت عنوان « تاريخ الوفد والنضال الوطني » بين ٢١ أغسطس و١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تتفق مع فترة رسالة الماجستير التي أعدها الدكتور عبد العظيم وأصدرها في كتاب عام ١٩٦٨ تحت عنوان « تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ » فإنه يمكن للباحث أن يلاحظ بسهولة العملية الانتقائية التي قام بها صاحب الدراسة والتي استهدف منها اختيار مواقف الوفد النضالية مما يمكن تبينه سواء من العنوان الرئيسي للدراسة ، أو من العناوين الفرعية التي اختارتها الصحيفة لكل حلقة من حلقاتها ، بالإضافة إلى مضمون هذه الحلقات مما تجسد معه هذه الدراسة ظاهرة « التعظيم » .

بالمقابل كانت الدراسة التي نشرتها الصحيفة « لمحمد جلال كشك » ، في حلقات أيضاً ، خلال الفترة من نوفمبر ١٩٨٦ إلى يناير ١٩٨٧ تجسد الظاهرة الأخرى .. ظاهرة التأثيم لعهد ثورة يوليو ، ولم يختلف كتاب الوفد في ذلك عن كتاب الحزب الوطني في موقفهم من الوفد خلال التجربة الحزبية الثانية .

الدراسة كانت تحت عنوان « حرب ١٩٥٦ — بطولة شعب وكارثة نظام » ، وقد شن الكاتب في هذه الدراسة حملة تشهير ضد عبد الناصر ، ونلاحظ في هذه المناسبة أن حملة التأثيم من الوفد قد استهدفت من رموز ثورة يوليو عبد الناصر قبل أي رمز آخر ، وهو ما فعله الأستاذ كشك في هذه الدراسة بإخلاص غريب !

وقد اقتنص الوفد الفرص لإصدار هذا النوع من الدراسات التي تحقق الهدفين .. التعظيم والتأثيم ، ربما كان أهمها ذكرى سعد والنحاس التي يحرص الوفد على إقامتها في ٢٣ أغسطس من كل عام . وتقدم الدراسات التي تضمنتها الصحيفة في هذه المناسبة عام ١٩٨٦[١٠] نموذجاً لهذا . ويكفي بالنسبة للدراسة التي قدمها الدكتور عبد العظيم رمضان أو الأستاذ لمعي المطيعي أن نسوق عناوينها :

دراسة الدكتور عبد العظيم كان عنوانها : « تاريخ الوفد والنضال الوطني — ثورة ٢٣ يوليو ورثت من القصر الملكي عداءه للوفد واستخدمت أساليبه في تشويه صورة الديموقراطية » .

أما عنوان دراسة الأستاذ لمعي المطيعي فقد كان : « ٧٠ سنة حرب ضد الوفد — ثوار يوليو فشلوا في شطب اسم النحاس من تاريخ الكفاح الوطني وقال الشعب كلمته .. رغم أنف الدكتاتورية » .

وحتى الدراسة القصيرة التي نشرتها الجريدة للأستاذ الدكتور صلاح العقاد تحت عنوان « مصطفى النحاس والعمل الديموقراطي » لم تسلم من ظاهرة التأثيم مما بدا في العبارة التي ختم بها دراسته والتي جاء فيها « فلا غرو بعد ذلك أن تتعرض حياة هذا الزعيم الديموقراطي لمؤامرات جماعات سرية فاشستية . فباعتراف بعض الذين يسمون بالضباط الأحرار كان النحاس هدفاً لمحاولة اغتيال فاشلة أكثر من مرة . وقد شاءت أقدار مصر أن تقع فيما بعد بيد هؤلاء الفاشست الذين يحكمون البلاد بيد من حديد ، تبدو وقبضة محمد محمود بجانبها لينة ، فقد كانت قبضة من حديد في يد من جريد » !

---

(١٠) الوفد في ٢١ أغسطس عام ١٩٨٦ .

يبقى أخيراً الكتاب الذى ضم مجموعة الدراسات التى نشرها الأستاذ لمعى المطيعى فى « الوفد » تحت عنوان « هذا الرجل من مصر »[11] .

وقد تضمن الكتاب ثلاث عشرة شخصية[12] ، بالإضافة إلى عدة شخصيات أخرى[13] تضمنتها الجريدة بعد صدور الكتاب ، ويلاحظ فى اختيار هذه الشخصيات أو فى تناولها بالدراسة أنها كانت تحقق أحد الهدفين .. التعظيم أو التأثيم ، أو كليهما .

الفئة الثانية تضم المجموعتين الأيديولوجيتين .. الإخوان المسلمون والجماعات الماركسية .

فيما يتصل بالمجموعة الأولى فإنه يتسق مع فكرها أن تضفى طابعاً دينياً على مواقفها التحزبية فتتحول هذه المواقف من « التعظيم والتأثيم » إلى « التقديس والتكفير » .

ويؤكد مجموع الدراسات التى تناولت مؤسس الجماعة « الشيخ حسن البنا » ظاهرة التقديس ، مما يمكن توضيحه فى مجموعة الدراسات التى تناولت الرجل . والتى نكتفى فيما يلى باستعراض بعض عناوينها .

الإمام[14] ، حسن البنا ـــ حياة رجل وتاريخ مدرسة[15] ، حسن البنا ـــ الداعية الإمام والمجدد الشهيد[16] ، تاج الإسلام وملحمة الإمام[17] ، حسن البنا ـــ الرجل والفكرة[18] ... إلخ .

وكان من الطبيعى أن تضفى مثل هذه الدراسات صورة تصل إلى درجة التقديس على الرجل كأن تقول إحداها « لا يرتفع بجواره صوت ولا يباريه فى ميدانه أحد من رجال عصره » ، وتقول دراسة أخرى عن تواضعه إنه « كان يجلس على الحصير إذا كان المجلس أرضاً وفى آخر الصفوف إذا اصطفت المقاعد للجلوس منكمشاً فلا يكاد يرى ، متواضعاً فلا يكاد يعرف يلبس فى غالب أحيانه الجلباب العادى من أرخص الأقمشة »[19] .

على الجانب الآخر المتصل بتكفير الخصوم فقد كان أوضح ما يكون بالنسبة للوفد قبل عام ١٩٥٢ وبالنسبة لعهد عبد الناصر بعد ١٩٥٢ وبالنسبة لليساريين طول الوقت .

الوفد قبل ١٩٥٢ كان الحزب الشعبى ذا الاتجاه المدنى ، وكانت منازعته فى شعبيته واتجاهه تؤثر بقوة فى الصورة التى رسمها الكتاب المنضمون للإخوان أو المنضوون تحت لوائهم له .

ويكفى فى هذا الصدد تسجيل بعض التوصيفات التى أطلقها كتاب الإخوان على الوفد . « الطابور الخامس الذى ينفذ أوامر الاحتلال » أو على زعيمه باتهامه « بالخيانة والوقاحة والحقد والعمل لحساب الإنجليز » .[20]

---

(١١) هؤلاء الرجال من مصر ـــ سلسلة تاريخ المصريين ـــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـــ القاهرة ١٩٨٧ .
(١٢) مصطفى النحاس ، عبد الرحمن فهمى ، أحمد فتحى زغلول ، ويصا واصف ، إسماعيل صدقى ، محمد طلعت حرب ، محمد حسين هيكل ، عزيز فهمى ، عمر لطفى ، محمد عبده ، مختار نصار ، عزيز على المصرى ، محمد مندور .
(١٣) عبد الرحمن الرافعى ، يوسف صديق ، عبد المنعم عبد الرءوف ، توفيق الحكيم ، أحمد حسن الباقورى .
(١٤) أحمد أنس الحجاجى .
(١٥) أحمد أنور الجندى .
(١٦) أنور الجندى .
(١٧) عبد الباسط البنا .
(١٨) محمد عبد الله السمان .
(١٩) د . زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ـــ ص ٧٧ .
(٢٠) زكريا سليمان : المصدر السابق ـــ ص ٢٢٩ ـــ ٢٣٠ .

وتوضح الفقرة التالية من بعض كتابات الأستاذ صالح عشماوى ، الإخوانى المعروف الأسلوب التكفيرى الذى لجأ إليه الإخوان في التعامل مع الوفد عندما كانت تحتد الخصومة بينهما .

كتب الأستاذ صالح عشماوى في يونيه عام ١٩٤٧ تحت عنوان « الوفد والإسلام » ما نصه : « إن على الوفد والوفديين أن يذهبوا إلى بلده ليعلنوا فيها كفرهم بالإسلام والحادهم بكل دين وشرع ، وعلى الوفديين أن يجددوا إسلامهم ، فهم في تصرفاتهم خصم للإسلام ، وحرب على تقاليده وتشريعه » .(٢١)

أما عهد عبد الناصر فتمثله كتابات الإخوان باعتباره « الشيطان الأكبر » ، ولا شك فى أن ما عانى منه الإخوان خلال هذا العهد من الإيداع في المعتقلات لفترات طويلة ، أو من اللجوء إلى المنافى ، قد خلق ثأراً غير قابل للنسيان فيما يبدو ، ثم أنه ظاهر في الحملات المنتظمة لتشويه الرجل بكل الوسائل المتاحة من مقالات أو دراسات مما هو في غير حاجة إلى تسجيل .

تبقى « الجماعات الماركسية » ، وقد انبعث موقف الكتاب الموالين للإخوان من الموقف الإخوانى من الشيوعية عموماً ، ومن الشيوعيين المصريين على وجه التحديد .

حدد هذا الموقف « محمد الشافعى » عام ١٩٣٥ عندما كتب أن تيار اليسار أشد خطراً من حركة التبشير ، وأنه إذا نجح « سيهدم المساجد ويعطل العبادة ويبيح الأعراض ويذل الأديان بعد عزة » .(٢٢)

ويلاحظ أن كتاب الإخوان قد قرنوا دائماً بين الشيوعية واليهود مستثمرين في ذلك طول الوقت المشاعر الدينية المعادية لليهود ، سجل ذلك صالح عشماوى عام ١٩٤٧ في دراسة تحت عنوان « الشيوعية في مصر » كان مما جاء فيها أن هدف اليهود من نشر هذه المذاهب الهدامة كالماسونية والشيوعية هو محاربة الإسلام ، وأن هدفهم القريب هو سلب فلسطين وجعلها دولة يهودية لطريدى الأمم(٢٣) .

تبقى الجماعات الماركسية ، والتى اختلفت عن الحزبين الكبيرين ، الوطنى والوفد ، فى أنه لم يتوفر لها تاريخ تسعى إلى استثمار بطولاته ، واختلفت عن الإخوان المسلمين فى أنه لم يكن لها مؤسس تضفى عليه ما ترغب من أسباب القداسة ، ناهيك عن أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال من الزعماء السياسيين ، كما لا يقبل بصناعة القديسين من الزعماء الدينيين .

ربما يكون وجه « التحزب » الأساسى لذى من تصدوا لكتابة تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر سواء من الكتاب الماركسيين أو من المتعاطفين معهم السعى إلى « تضخيم » الدور الذى قامت به هذه الحركة أكثر مما فعلته سائر الأحزاب والجماعات السياسية من تعظيم التاريخ أو تأثيم الخصوم .

وينبع هذا الاتجاه إلى « التضخيم » من مجموعة من الأسباب يمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ــ إن الحركة الاشتراكية في مصر قد ظلت في أغلب أطوارها تعمل سراً ، أو تحت ظروف شديدة من قمع الحكومات . وانطلاقاً من روح الاستشهاد وعقدة الشعور بالاضطهاد التى عانى منها المنضمون إليها فإنه عندما أتيحت لهم فرصة كتابة تاريخهم انطلقوا لا يلوون على شىء يسجلون دوراً عاشوا هم فيه وبه أكثر مما عايشه جموع المصريين .

٢ ــ إن الغالبية ممن انضمت لهذه الحركة كانوا من المثقفين القادرين على التعبير عن أنفسهم وتسجيل تاريخهم عندما تتاح لهم الفرصة لذلك على نحو ربما لا يستطيع أن يجاريهم فيه غيرهم ممن أرخوا للمنظمات السياسية الأخرى من أبنائها .

---

(٢١) حمادة محمود أحمد إسماعيل : جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر ــ ص ٣٠٢ ــ ٣٠٣ .

(٢٢) زكريا سليمان : المصدر السابق ص ١٨٤ .

(٢٣) المصدر السابق ص ١٨٩ .

٣ ــ إن آخرين ، ليسوا من أبناء التنظيمات اليسارية ، والذين تأثروا سواء بفلسفات اليسار الإنسانية أو بالاضطهادات التى عانى منها اليساريون ، قد جاروهم في البحث عن تاريخ هذه المنظمات وتضخيم الدور الذى قامت به .

٤ ــ إن التحولات الاشتراكية التى عرفتها مصر ، خاصة خلال الستينات ، قد دفعت بالكثيرين إلى رده لأصول تاريخية ، فتم التنقيب على نطاق واسع عن كل ما يمت لليسار بصلة ، حتى أن رجلاً مثل « مصطفى حسنين المنصورى » اكتسب شهرة واسعة لم يكن يحلم بها قطعا لأنه ألف عام ١٩١٥ كتيبا تحت عنوان « تاريخ المذاهب الاشتراكية » .

وتقدم كتابات الدكتور « رفعت السعيد » ، وهو واحد من أهم أبناء الحركة الشيوعية في مصر ، نموذجاً لتضخيم الدور ، فقد ألف عن تاريخ الاشتراكية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٠ ــ ١٩٥٠) ثلاثة مجلدات كبيرة[٢٤] .

وبمتابعة ما جاء في هذه المجلدات يلاحظ أن الدكتور رفعت لم يترك شاردة ولا واردة ، كما يقال ، إلا ورصدها ، بدءاً بالنشرات السرية التى كانت تصدرها الجماعات الماركسية ، وانتهاء بتلك المجموعات التى مارست نشاطها السرى والتى لم يتجاوز عدد أعضاء بعضها حفنة صغيرة من الرجال !

المجموعة الثانية : وتضم تلك الدراسات التى يمكن توصيفها « بالموضوعية » ، وقبل استعراض هذه الدراسات ينبغى أولاً القول إن هناك حداً أدنى من الشروط يجب أن تتوفر ــ في رأينا ــ لتتسم مثل هذه الدراسات بالموضوعية .

أول هذه الشروط عدم اتخاذ المواقف المسبقة بكل ما يترتب على مثل تلك المواقف من دفاع عن جماعة سياسية دون ما سند أو هجوم على جماعة أخرى دون ما مبرر .

الشرط الثانى متصل بالتعامل مع مجموعة الحقائق التى تتوفر لصاحب الدراسة ، إذ يجب أن يكون أميناً في هذا التعامل فلا يخفى حقيقة لأنها لا تناسب هواه ، أو على الأقل وجهة نظره ، ولا يعطى حقيقة أخرى حجماً أكبر من حجمها لأنها تقدم عكس الحقيقة الأولى .

ثم يأتى الشرط الخاص بـ « لا تقربوا الصلاة » ، ذلك أن كثيرين ممن تصدوا للكتابة في تاريخ الأحزاب المصرية قد عمدوا إلى الاجتزاء من المادة العلمية بالشكل الذى يخدم وجهات نظر سياسية بينما لو تقدموا بما توفر لهم كاملاً لربما تغيرت الصورة من النقيض إلى النقيض ، ويثير الرثاء بالنسبة لهؤلاء أنهم في بعض كتاباتهم استخدموا جزءاً بعينه للترويج لجماعة أو لفكر سياسى بذاته ، ثم وبعد أن تقلبت الأيام عادوا ليستخدموا جزءاً آخر من نفس المادة للترويج لجماعة وفكر سياسى مناقض !

لا تعنى هذه الشروط بالطبع ألا يكون الباحث صاحب موقف ، غير أن الأمر يختلف عندما يكون الموقف ناتجاً عن استخدام منهج بعينه والتسلح برؤية علمية بذاتها عن أن يكون صادرا في أصله عن انحياز أو عداء للجماعة السياسية التى يؤرخ لها .

ومع القبول بهذه الشروط فإن هناك حقيقتين تفرضان نفسيهما لدى فحص هذا النوع من الدراسات الذى نصفه بالموضوعية .

---

(٢٤) تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ ــ ١٩٢٥ ، اليسار المصرى ١٩٢٥ ــ ١٩٤٠ ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ــ ١٩٥٠ .

الحقيقة الأولى : أنه على الرغم من كل التحوطات فإن الباحث يجد نفسه ، وبعد أن يعايش موضوعه لفترة غير قصيرة ، سواء كان هذا الموضوع حزبا أو شخصية حزبية كبيرة ، يجد نفسه منحرفا ، دون ما قصد أو وعى ، إلى اتخاذ موقف متعاطف في الغالب ومعاد في القليل .

الحقيقة الثانية : أنه عند تناول الدراسات الموضوعية الخاصة بالأحزاب المصرية ، فلا مفر من أن نضم إلى الدراسات التي عملت على هذه الأحزاب الدراسات التي تناولت زعاماتها ، ثم الدراسات التى عالجت الحركة الوطنية المصرية ، على اعتبار أن هذه الحركة في التاريخ المعاصر كانت بالأساس حركة حزبية .

ونعنى الدراسة التي قدمها الدكتور حسين فوزى النجار عن « أحمد لطفى السيد » والدراستان اللتان نال بهما الدكتور عبد الخالق لاشين درجتى الماجستير والدكتوراه عن سعد زغلول قبل عام ١٩١٤ وبعده .. تقدم هذه الدراسات في رأينا نموذجاً للأعمال الموضوعية في التاريخ الحزبى فيما يتصل بجانبه الأول المتعلق بالشخصيات الحزبية الكبيرة .

فـ « أحمد لطفى السيد » سكرتير حزب الأمة كان واحداً من شخصيات ثلاث كبيرة خلال التجربة الحزبية الأولى ، ولا يضارعه في الحجم سوى مصطفى كامل ومحمد فريد اللذان وإن حظيا بدراسات ضخمة إلا أنه غلب عليها طابع التحزب ، مما دعانا إلى تصنيف هاتين الدراستين اللتين أعدهما الأستاذ الرافعى ضمن المجموعة الأولى التى غلب عليها طابع التحزب ، كما سبقت الإشارة .

أما سعد زغلول فقد كان الشخصية المحورية خلال العقد الأول من التجربة الحزبية الثانية (١٩١٨ ـــ ١٩٢٧) ، واستمر كذلك حتى بعد وفاته ، الأمر الذى يمكن القول معه أنه كان بمثابة الأب الشرعى لهذه التجربة .

ثم إن اختيارنا لهاتين الدراستين مقصود لسبب آخر ، ذلك أن كلا من الباحثين تناول الشخصية التى قام بدراستها بمنهج مختلف ، غير أن ذلك لم يؤد ـــ فى رأينا ـــ إلى إخلال بالموضوعية .

الدكتور حسين فوزى النجار حكمه المنهج الرومانسى الذى يؤكد على دور « البطل » في صناعة التاريخ ، ومن هنا جاءت رؤيته لسكرتير حزب الأمة الأستاذ أحمد لطفى السيد باعتباره أستاذ الجيل بكل ما قدمه في هذا الصدد سواء للفكر السياسى أو للعمل الحزبى[٢٥] .

الدكتور « عبد الخالق لاشين » انطلق من اقتناعة منهجى مضاد ، ومن هنا جاءت دراسته عن سعد زغلول خاصة في قسمها الثانى عن الفترة بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٧[٢٦] بمثابة الصدمة للكثيرين الذين أحاطوا الزعيم المصرى بهالة من القداسة .

بيد أن هذه الصدمة لا تمنع من تقرير حقيقة أن الدكتور لاشين كان أول من قدم آراء مدروسة في موضوعات عديدة ، خاصة تلك المتصلة بالوفد ، فهو مثلاً ناقش مختلف الروايات المتواترة عن « نشأة الوفد » ثم قدم رأيه في هذا الصدد مستعيناً لأول مرة بمذكرات سعد ، وأمثلة أخرى عديدة .

---

(٢٥) انظر : دكتور حسين فوزى النجار : لطفى السيد والشخصية المصرية (القاهرة ١٩٦٣) . أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل (أعلام العرب ١٩٦٥) .

(٢٦) انظر : دكتور عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (بيروت ١٩٧٥) .

وتمثل الدراسات التى وضعها كل من الدكتور عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية بين ١٩١٨ و١٩٤٥ والأستاذ طارق البشرى عن السنوات السبع التالية حتى ١٩٥٢ النوع الثانى من الدراسات الموضوعية التى تناولت الأحزاب المصرية .

فالدكتور عبد العظيم رمضان قدم دراسة ضافية عن الوفد والأحرار الدستوريين والتيارات اليسارية في عمله الأول[٢٧] الذى أردفه بدراسات أخرى عن السعديين والكتلة الوفدية في عمله الثانى[٢٨] .

أما الأستاذ طارق البشرى فقد رصد الحركة الحزبية في فترته رصداً دقيقاً حتى أنه لم يخل فصل من فصول مؤلفه ، وبامتداد أبوابه الخمسة الأولى من دراسة لحركة مختلف القوى السياسية ، الوفد أو أحزاب الأقلية أو الجماعات الأيديولوجية[٢٩] .

صحيح أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد نال بدراساته عن الحركة الوطنية درجتى الماجستير والدكتوراه ، مما كان يستلزم بالضرورة توفر الموضوعية فيها ، وصحيح أن الأستاذ طارق البشرى ليس مؤرخاً محترفاً إلا أن المنهج الذى اتبعه وفر الموضوعية لدراسته ، سواء من ناحية الشكل أو من ناحية الموضوع .

فعلى الرغم من أن الأستاذ طارق البشرى حقوقى ، شأنه في ذلك شأن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فإن الفارق كبير بين الرجلين فيما قدماه في أعمالهما عن التاريخ الحزبى ، إذ بينما تعامل الأستاذ الرافعى مع قضاياه بمنطق « المحامى » الساعى إلى إقناع قرائه بما يراه ، فإن الأستاذ البشرى تناول موضوعاته بمنطق « القاضى » الذى يصدر أحكاماً ، ويقدم الحيثيات التى أقام على أساسها هذه الأحكام ، وعمل المؤرخ في التحليل لا يختلف كثيراً عن هذا المنهج .

يبقى أخيراً النوع الثالث من الدراسات التى تناولت « تاريخ الأحزاب السياسية المصرية » بشكل مباشر ، والملاحظ أن جل هذه الأعمال كانت على شكل رسائل علمية نال بها أصحابها درجاتهم العلمية في التاريخ الحديث ، باستثناء الدراستين أو الثلاث التى أعدها الدكتور يونان لبيب رزق .

فقد وضع الدكتور يونان دراستين في هذا الصدد ، أولاهما : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى[٣٠] ، ثم دراسة أخرى عن « الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ — ١٩٨٤ »[٣١] .

وإذا كان يفصل بين الدراستين أربعة عشر عاماً ، فإنه على الرغم من تمسك الباحث بالشروط الموضوعية في كتابتهما ، فإنه يفصل بينهما اختلافات واضحة .

أبرز هذه الاختلافات في رأينا أنه بينما غلب التسجيل على التحليل في الدراسة الأولى فقد حدث العكس في الدراسة الثانية ، ويفسر هذا كبر حجم الدراسة الأولى ، على الرغم من أن الفترة التى عالجتها لم تتجاوز السنوات السبع (١٩٠٧ — ١٩١٤) ، وصغر حجم الدراسة الثانية مع أن الفترة التى تناولتها جاوزت ثلاثة أرباع القرن (١٩٠٧ — ١٩٨٤) .

تأتى بعد ذلك الدراسات التى تناولت أحزاباً سياسية بعينها ، ولما كانت هذه الدراسات — كما سبقت الإشارة — في أصلها رسائل علمية نال بها أصحابها درجاتهم العلمية ، فهى مع موضوعيتها ، تشوبها بعض النقائص التى يعانى منها المبتدئون .

---

(٢٧) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨) .
(٢٨) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ جزءان (بيروت) .
(٢٩) الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٧٢) .
(٣٠) مكتبة الأنجلو — القاهرة ١٩٧٠ .
(٣١) كتاب الهلال — عدد ديسمبر ١٩٨٤ .

ولنا عدة ملاحظات على هذه الدراسات :

١ ـــ إنه باستثناء واحد فإن الغالبية العظمى من الباحثين بدأت بحثها العلمي بنيل درجة الماجستير في موضوع عن أحد الأحزاب المصرية ، فقد نكصت على أعقابها ، ولم تستكمل الطريق واختارت موضوعات أخرى خارج ميدان البحوث الحزبية .

الاستثناء الوحيد للدكتور أحمد زكريا الشلق الذى أعد رسالته للماجستير عن « حزب الأمة » ورسالته للدكتوراه عن « حزب الأحرار الدستوريين » ، والذى كان امتداداً طبيعياً لحزب الأمة ، والعملان منشوران(٣٢) .

٢ ـــ غياب التنسيق في ميدان هذه الدراسات ، فمن الأمور اللافتة للنظر إعداد دراستين لنيل درجة الماجستير في موضوع واحد عن « الإخوان المسلمون » ، إحداهما في جامعة عين شمس والأخرى في جامعة القاهرة(٣٣) .

٣ ـــ اقتسام دراسة حزب بعينه بين أكثر من باحث ، فيما حدث للوفد ، حيث أعد « عبد الله عزباوى » رسالته للماجستير عن « الوفد منذ نشأته حتى عام ١٩٣٦ » ، وأعد « محمد فريد حشيش » رسالته للماجستير أيضاً عن الوفد بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ .

٤ ـــ إخضاع فترة محددة لجماعة سياسية بعينها للدراسة دون استكمالها في دراسات لاحقة مما فعله الدكتور « على شلبى » في رسالته التى نال بها درجة الماجستير تحت عنوان « مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ ـــ ١٩٤١ (القاهرة ١٩٨٢) ، والرسالة الثانية التى نال عنها « إبراهيم فؤاد عبد العزيز » درجة الماجستير من كلية الآداب بطنطا عام ١٩٨٦ تحت عنوان « الحركة الاشتراكية المصرية ١٨٩٩ ـــ ١٩٢٨ » .

يبقى أخيراً التنبيه إلى أننا لم نخضع للدراسة في هذا البحث الكتابات غير المصرية وغير التاريخية ، وأهم هذه الدراسات كتاب لاندلو عن « البرلمانات والأحزاب في مصر » وكتاب آرثر جولدشميت عن « الحزب الوطنى » ، وهما مترجمان . ثم كتاب ماريوس ديب Marius Deeb: **Party Politics in Egypt: the Wafd & its rivals 1919 - 1939**, London, 1979.

الذى نتمنى أن يتصدى أحد الباحثين لترجمته .*

---

(٣٢) حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية (دار المعارف ١٩٧٩) .

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـــ ١٩٥٢ (دار المعارف ١٩٨٣) .

(٣٣) الأولى أعدها الدكتور زكريا سليمان بيومى تحت عنوان « الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ، وهي منشورة (مكتبة وهبة ـــ القاهرة ١٩٧٩) » والثانية أعدها حامدة محمود إسماعيل عام ١٩٨٢ .

* قام الأستاذ عبد السلام رضوان بترجمة هذا الكتاب ونشر في القاهرة مؤخراً (المحرر) .

التاريخ والشرعية
استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة*

جودرون كرامر

من المعارف العامة أن الظروف التى يعيش فيها الباحثون بوجه عام ، والعلماء الاجتماعيون بوجه خاص ، والأوضاع السياسية المحيطة بهم تحدد مدركاتهم وتصوراتهم . ويصدق هذا القول على المؤرخين قبل سواهم ، حتى أولئك الذين يبذلون أقصى طاقتهم لكى يكونوا موضوعيين ، ويكتبوا التاريخ على نحو ما قال تاسيتوس : "Sine ira et studia" أى بدون غضب أو هوى » وسبق أن أوضح ماكس فيبر في دراسة واعدة تحمل البذور الجنينية لفكرة كيف أن العوامل الشخصية و[illegible] تنفذ إلى عقل العالم الاجتماعى ، وتصوغ اختياره للمادة ، وبناءه لإطار العلية ، وثمة دراسات مستفيضة أوضحت هذه الحقيقة بالنسبة لتسجيل تاريخ العصور والبلدان المختلفة بما في ذلك مصر والعالم العربى . بيد أن دراستنا هذه ليست معنية أساساً على مسألة الانحياز أو الالتزام أو الموضوعية في التأريخ المصرى الحديث بقدر ما تعنى أساسا بمسألة استخدام ، أو تعمد إساءة استخدام التاريخ ، في حالة بذاتها ، في سياسات الأحزاب المصرية المعاصرة ، ومن ثم في مسألة التزام والانحياز بمعنى قبل أن تكون مسألة (الحرص على) الموضوعية .

وهكذا ارتبط الموضوع بالحوار الواسع بشأن وظيفة التاريخ بين « التنوير » النقدى ، والموجه تحديداً ضد بناء الأسطورة القائم على قراءة التاريخ بطريقة متحيزة من ناحية ، وبين اسباغ الشرعية على الآراء الدينية أو السياسية من ناحية أخرى ، والتى تلتمس تأكيد نفاذ الإرادة الإلهية أو « القوى الموضوعية » للتاريخ في التاريخ . وإذا كانت مهمة المؤرخ يقينا هى استنباط معنى من التطور التاريخى إلا أنه ليس مضطرا إلى اختلاق معنى منه . والملاحظ أن استخدام التاريخ في سياسات الأحزاب المصرية الراهنة أقرب إلى التصور الثانى منه إلى الأول . بيد أننا مع هذا لن نستثنى من الصورة البعد الآخر للتأريخ وهو تعليم الرأى العام بغية تعميق المعارف التاريخية والوعى الجمعى (علاوة على جانب آخر يدور بشأنه حوار واسع يتعلق بفكرة « الأصالة ») .

إن أحد المسائل الأساسية الواردة هي تحديد أى المكونات المختلفة « للوعى الجمعى » أو « الأصالة » ـــ الأمة ، اللغة ، الدين (الإسلام) ـــ هي التى تنعكس أولاً وأساساً عند استخدام التاريخ في السياسات الحزبية المصرية المعاصرة . ولكى نكون أكثر تحديداً نقول : إلى أى مدى انعكس « التحول في الإطار الفكرى أو النموذج الإرشادى » للمناخ السياسى الفكرى الراهن ـــ أى التحول من القومية المصرية المرتبطة بالليبرالية الأوروبية والقومية العربية المرتبطة بالاشتراكية العربية إلى الإسلام السياسى ـــ أقول إلى أي مدى انعكس هذا التحول على صورة التاريخ وعلى اختيار المصطلحات السياسية التى تستخدمها التيارات السياسية والفكرية المصرية على اختلاف أشكالها واتجاهاتها ؟ إن الشيء اللافت للنظر لكل مراقب عادى ، على الأقل فيما يختص بالمرحلة الحديثة ، أن الكثير من الكتابات التاريخية لم يكتبها مؤرخون محترفون بل كتبها صحفيون وكتاب (يطبق بعضهم المنهج التاريخى بما فى ذلك كتابة الهوامش والتوثيق الدقيق) . هم أنفسهم في غالب الأحيان عناصر فاعلة في النشاط السياسى وقد يكشف هذا إما عن ضعف أصاب مهنة التأريخ التى باتت عاجزة عن تزويد الرأى العام بالكم الكافى من البحوث العلمية اللازمة ، أو عاجزة عن إثارة الاهتمام العام الذى تغلب عليه إلى حد كبير الطبيعة السياسية .
فما هو إذن ثقل ودور الحجة التاريخية في الخطاب العام حول الأصالة ؟

* ترجمت هذه الورقة عن اللغة الإنجليزية . وهي تنشر دون هوامشها العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية البالغة ٧٦ هامشاً (المحرر) .

إن عرضنا التالى ليس محاولة تستهدف تحليل الموضوع على نحو شامل أو منظم ، فهذه مهمة لا يمكن استكمالها إلا على أساس بحث شامل وتفصيلى عن مصر ذاتها التى تتوفر فيها كل المواد اللازمة لهذه الدراسة . وإنما هي على الأصح محاولة لاستعراض أفكار وأحداث معينة ، وربطها بإطار عام موجز للقوى السياسية الراهنة وآرائها السياسية ومعايير التقييم . وتشتمل مصادرنا الأساسية على صحافة وبرامج الأحزاب والخطب السياسية .. إلخ مع ملاحظة أن غالبية هذه المواد ينحصر تاريخها فيما بين أواخر السبعينات والحملة الانتخابية في ربيع عام ١٩٨٤ وقتما نوقشت على نطاق واسع عديد من الأفكار التاريخية .

إن الرجوع إلى التاريخ ــ المصرى أساساً ، وكذلك تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامى بعامة ــ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم وتصورات مختلفة عن الهوية الجمعية والأصالة اللتين تميزان القوى السياسية الفكرية المختلفة للمجموعات السياسية المتباينة . إن اتهام الفشل موجه إلى كل دعاة الأيديولوجيات غير الدينية . القومية المصرية ، والأسلوب الغربى لليبرالية ، والقومية العربية والاشتراكية العربية ــ (ولكن فشل في أداء ماذا ؟ هل في إدراك أهدافهم الحقيقية ؟ أم في حل أزمة المجتمع المصرى الحديث أو أزمة العالم العربى الإسلامى بعامة ؟) ويُعتبر رجوعهم إلى التاريخ جزءاً من الجهد المبذول لتبرير نهجهم الفعلى في معالجة السياسة من خلال إنجازات الماضى (اعتقاداً بإمكانية تكرارها في الظروف الراهنة) . والمعروف أن غالبية الأحزاب السياسية العاملة الآن في مصر قد خرجت من رحم حزب الدولة الأوحد في عهد عبد الناصر والفترة الأولى من حكم السادات والمسمى الاتحاد الاشتراكى العربى ومن ثم اقترنت إلى حد ما بالنشاط السياسى الذى بدأ من « أعلى » . وسوف يمثل الأمر إضافة هامة إلى زعمها بشأن استقلالها الذاتى ومشروعيتها إذا ما استطاعت أن تكشف عن أصول مستقلة و« إنجازات » لها في الماضى خارج فلك النشاط الذى ترعاه الحكومة ، وأن تؤكد قاعدتها المستقلة في المجتمع وجها لوجه مع « الحاكم » الذى يحدد لها نطاق ومدى نشاطها بما في ذلك (ولكن إلى حد معين) برنامجها السياسى . وهكذا يجرى استخدام صور الماضى أساساً من أجل خلق المشروعية . ونتيجة لذلك يغلب على الحجة التى تسوقها الطابع الدفاعى « نحن كنا/ نحن الأكثر/ الوطنيون الوحيدون/ الليبراليون الديمقراطيون/ التقدميون الاشتراكيون الاجتماعيون/ القوة الإسلامية الدينية الأصلية » بين كل الاتجاهات السياسية المصرية مع تبادل الاتهامات بالفشل بشأن هذه التقديرات مما يفتح الباب واسعاً لتصفية الحسابات .

وتصبح الحاجة إلى إسباغ الشرعية التاريخية أمراً لازماً وضرورياً ضرورة مطلقة حين تنعدم الشواهد الحية لإثبات نجاحات راهنة . أن أيّا من تنظيمات المعارضة لا يستطيع منافسة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، الذى يعززه ويدعمه ارتباطه برئيس الدولة ، في تقديم فوائد مادية لأتباعه وأنصاره . بل إن الأمر على النقيض تماما ، ذلك أن الانخراط في النشاط السياسى المعارض ينطوى على مخاطر التعرض لأضرار شخصية . ولعل الإخوان المسلمين هم الاستثناء الوحيد إلى حد محدود بفضل ما يتمتعون به من شبكة واسعة للمساعدة الذاتية وتنظيمات الخدمات الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة . وتنزع الجماعات والأحزاب العاجزة عن الكشف عن إنجازات راهنة إلى إبراز انجازات الماضى ــ ومن ثم تدعم من جديد استخدام التاريخ في سياسة المعارضة التى ينتهجها الحزب .

ومن الأمور ذات الدلالة أن الحزب الوطنى الديمقراطى لا يؤكد كثيراً على الماضى التاريخى ــ الذى لا يربطه به ، على أحسن الفروض ، سوى رباط واه من حيث الاسم فحسب ، ويوحى بأن ثمة صلة تقرن بينه وبين الحزب الوطنى في نهاية القرن الماضى بزعامة مصطفى كامل . ويتحدث برنامجه عن « ثورتين » ثورة يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ باعتبارهما إطاره المرجعى الرئيسى ، والذى يربطه بعصر كل من ناصر والسادات موحيا بأن الثانى استمرار لرسالة الأول وليس تحولا جذرياً عنها . ولكن الحزب الوطنى الديمقراطى ، التزاماً منه بالنهج البيروقراطى السائد في معالجة السياسة ، يحاول عن عمد أن يكون تكامليا جامعا لكل الاتجاهات على قدم المساواة ، ومن ثم غير أيديولوجى أساساً ، وواقفا « فوق » المصلحة الذاتية

والأيديولوجية التابعة عنها . ففى انتخابات ١٩٨٤ على سبيل المثال حرص على أن يؤكد بقوة على حدوده التي تحددها ثورة ١٩٥٢ (التى تعرضت في ذات الوقت لهجوم شديد من جانب أقوى قوى المعارضة والتى تمثلها قوى الوفد الجديد بتحالفه مع الأخوان المسلمين) ، ولكنه قدم مبارك وأقرب معاونيه باعتبارهم ممثلين « لجيل أكتوبر » أى الجيل الذى حارب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ دون أن يربطهم بأى من ناصر أو السادات .

والتزاماً بأهدافنا هنا التى تركز على المعارضة قبل معسكر الحكومة ، يمكن أن نمايز بين ثلاثة تيارات فكرية رئيسية تختلف فيما بينها اختلافا واسعاً من حيث وزنها وتأثيرها وهي :

١ ـــ التيار الماركسى واليسار الناصرى باعتباره أحدث التيارات السياسية التى ظهرت وانتشرت في مصر .

٢ ـــ التيار الوطنى الليبرالى والمحافظ .

٣ ـــ الحركة الإسلامية بمكوناتها المتباينة بما في ذلك الجناح « المعتدل » الذى يسعى إلى تغيير النظام من الداخل . والتوافق عموماً مع نظمه ، والجناح « الراديكالى » الذى ينكر على النظام القائم مشروعيته . وإذ تسمح هذه التيارات بوجود تقاطعات وتداخلات فيما بينها في الواقع العملى ، إلا إنها تتمايز على أساس إطارها المرجعى التاريخى ومن ثم إطار المشروعية وتؤلف الأحداث التىْ يرجعون إليها في الوقت ذاته القضايا الرئيسية التى يدور بشأنها جدال على أسس سياسية وفكرية حاسمة :

ـــ ثورة ١٩٥٢ التى تمتد جذورها إلى تراث الحركة الاشتراكية والشيوعية في مصر والعالم العربى بعامة ، وكما صيغت في ميثاق العمل الوطنى لعام ١٩٦٢ ثم عدلت في برنامج مارس ١٩٦٨ ، وذلك بالنسبة لليسار الناصرى والماركسى (وكذلك حزب الحكومة) .

ـــ ثورة ١٩١٩ و« العصر الليبرالى » الذى انتهى باندلاع الحرب العالمية الثانية وذلك بالنسبة للمعسكر الليبرالى المحافظ .

ـــ عصر النبى وصحابته والخلفاء الراشدين الأربعة (السلف الصالح) وذلك بالنسبة للحركة الإسلامية .

وترجع جميع الحركات السياسية ، باستثناء الناصريين ، إلى حقبة ما قبل ١٩٥٢ ، وتبدو للوهلة الأولى وكأنها لا تملك رؤية مشتركة إزاء التاريخ المصرى الحديث .

١ ـــ منذ وفاة ناصر واليسار المصرى يشار له عادة بعبارة « تيار ثورة ١٩٥٢ » مع قصر ذلك على السياق المصرى . ولكن الإطار المرجعى الصحيح له أوسع نطاقاً من ذلك إذ يشمل الاشتراكية العربية بعامة كما تجسدها أيضاً أحزاب البعث في سوريا والعراق . واليسار المصرى متمايز العناصر إلى حد كبير جداً في ضوء الخلفية التاريخية والنظرة السياسية الراهنة لممثليه الذين يتراوحون ما بين ماركسيين وشيوعيين وناصريين « جدداً » وقوميين عربا وحتى الجناح اليسارى من الليبراليين و « الإسلاميين المستنيرين » . وواقع الأمر أن الحركة الإشتراكية / الشيوعية وجدت بداية التأييد الرئيسى لها بين أبناء الأقليات الأجنبية المحلية ـــ حيث كان اليهود أبرز هؤلاء تمثيلاً في المواضع القيادية ـــ ولا يزال هذا الواقع يستغله خصوم هذه الحركة باعتباره غريباً « ومن ثم غير أصيل » على الساحة السياسية المصرية . إن الوجود اليهودى « الأجنبى » داخل اليسار المصرى / العربى يشكل حالة من اشد الحالات تعبيراً عن العوامل السياسية التى تقحم اقحاماً على الصورة التى نرى بها التاريخ ونكتبه . ولم تستطع الحركة الاشتراكية / الشيوعية أن تتجاوز وتتعالى على « جيتو » أو معزل الأقليات الأجنبية المحلية وتحشد لنفسها أتباعاً وأشياعاً من بين المصريين أى من المسلمين والأقباط والطلاب والعمال إلا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة . وعلى الرغم من اتساع هذه الحركة اتساعاً واضحاً وهاماً فإنها بقيت مجزأة تمزقها الصراعات والانقسامات الداخلية . وتمت دراسة الحركة اليسارية ، على الأقل حتى الستينات ، دراسة مستفيضة استناداً إلى مادة جمع

أكثرها من على لسان أعضاء لها حاليين أو سابقين وعلى لسان أنصار لها وقام بمثل هذه الدراسات كتاب من أمثال رفعت السعيد وأحمد صادق سعد وطارق البشرى في كتاباته الأولى .

وإن أهم تنظيم حزبي يسارى في السبعينات والثمانينات هو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وهو تحالف واسع بين قوى اليسار نشأ في نوفمبر ١٩٧٦ من بين صفوف « المنبر اليسارى » داخل الاتحاد الاشتراكى العربى . وجاءت الغالبية من أبرز أعضائه من بين صفوف الحركة الشيوعية في الأربعينات والخمسينات . وعلى الرغم من أن حزب التجمع نشأ أصلاً من داخل رحم حزب الدولة فإنه تطور منذ ذلك الحين كواحد من أشد منتقدى سياسة الحكومة . أما الحزب الشيوعى المصرى فقد أعيد بناؤه في مايو ١٩٧٥ بعد أن ابتعد السادات عن التوجه الاشتراكى العربى في السياسة المصرية . ولكونه تنظيماً غير شرعى فهو ينشط بصورة سرية . وقد التحقت بعض عناصره النشطة في السابق بحزب التجمع كما اشترك عديد من الشيوعيين كمرشحين مستقلين في الانتخابات البرلمانية التى أجريت في أبريل من عام ١٩٨٧ . أما الحركة الناصرية التى تمزقت لأسباب شخصية وسياسية بعد وفاة ناصر فلم يسمح لها بعد بإعادة تنظيم نفسها في حزب لذلك فإن دعاتها إما غير منظمين أو انضموا إلى أحزاب قائمة طبقاً للقانون خاصة حزب التجمع وحزب العمل الاشتراكى والحزب الوطنى الديمقراطى .

والقاسم المشترك بين هؤلاء اليساريين أفراداً وجماعات ، والذين استبد بهم مراراً التطاحن المرير في عهد عبد الناصر ، إنما يمثله ميثاق العمل الوطنى لعام ١٩٦٢ وبرنامج مارس عام ١٩٦٨ . ويرفضون جميعاً « الحركة التصحيحية » أو « الثورة » التى أعلنها السادات في ١٥ مايو ١٩٧١ باعتبارها ثورة مضادة ويطلقون عليها « انقلاب » وهو اسم له دلالته . ويدعو اليسار المصرى إلى مواصلة عملية التحول الاجتماعى الاقتصادى استكمالاً لثورة يوليو ، ويهاجم العناصر المؤيدة لسياسة السادات — الانفتاح — كما يندد بالتحالف مع الولايات المتحدة وبسياسة السلم مع اسرائيل وهي السياسة التى يواصل مبارك اتباعها مع بعض التعديلات . وبدلاً من الاستمرار في الموضوعات والقضايا الخارجية والاقتصادية حدثت تغيرات أساسية تبدو واضحة فيما يتعلق بمفهوم النظام السياسى ودور الإسلام في مصر الحاضر . واتجه اليسار ، في غالبيته ، إلى إدانة القهر السياسى الذى كان سائداً في حقبة ناصر ، وقتما كان اليسار غير الناصرى يعانى قهراً ضارياً شأنه شأن المعارضة الإسلامية ، داعياً إلى نظام برلمان ليبرالى على النموذج الغربى ليحل محل ذلك النظام وفي هذا يلتقى اليسار مع المحافظين الليبراليين والإسلاميين « المعتدلين » الذين يعارضهم في مجال السياسة الخارجية والاقتصادية . ولكننا نجد تركيزاً شديداً على الأسس الاقتصادية الاجتماعية لديمقراطية حقيقية .

وتحت تأثير الصحوة الإسلامية شرع اليسار يؤكد موقفه الإيجابى من الدين ، شريطة استخدامه لتعبئة الجماهير ضد السيطرة الأجنبية والقهر السياسى والظلم الاجتماعى المتمثلة في الإمبريالية والصهيونية وتخدم مصالحها . وفي الوقت الذى يدين فيه اليسار « الرجعية الدينية » [ممثلة في الإخوان المسلمين] ، فإنه يحاول في الوقت ذاته أن يرد ظاهرة التطرف الإسلامى إلى فشل النظام الحاكم في حل أزمة المجتمع العربى / المصرى ، بل وفشله في إيجاد أرض مشتركة للنضال ضد العدو المشترك وهو الإمبريالية [الولايات المتحدة] والصهيونية [إسرائيل] والانفتاح . والنتيجة تناقض واضح ومحدد تجاه المتطرفين الإسلاميين مع رفض العنف الذى بدا كأسلوب سائد . ونجد تحول الاتجاه من الاشتراكية العربية إلى الإسلام « التقدمى » أكثر وضوحاً في حالة عدد من المثقفين المشهورين مثل حسن حنفى أو عادل حسين أو طارق البشرى الذين يتلمسون توليفة تجمع بين الإسلام وبين الاشتراكية حتى تكون الاشتراكية أكثر « أصالة » .

وانعكست هذه التحولات في النظرة السياسية ، إلى حد ما ، في صورة التاريخ المصرى الحديث . فقد كانت ثورة ١٩١٩ تدخل دائماً كعنصر أساسى في سلسلة أحداث حركة التحرر الوطنى بدءاً من أحمد عرابى (وربما محمد على) إلى ثورة ١٩٥٢ . وهكذا جرى إثباتها كحركة تقدمية تنتمى إليها جميع القوى السياسية في البلاد ولا تترك حكراً للوفد وحده . ولم تفترق الطرق ، حسب هذا التصور ، إلا بعد ثورة ١٩١٩ فقط . وطبيعى أن الإطار المرجعى اليسارى المفضل هو حقبة ناصر ، والعهد الملكى السابق على قيام الثورة بما فيه من سلبيات — التى يصورها خصومهم في المعسكر الوطنى الليبرالى بأنها « العصر الليبرالى » — وكذلك الحقبة التالية عليها وهى فترة حكم السادات والتى يدينها اليسار باعتبارها فترة كامب ديفيد والانفتاح ، أى الخضوع والاستسلام للإمبريالية الأمريكية والصهيونية . وتؤكد النظرة اليسارية إلى عصر ما قبل الثورة على مظاهر الظلم الاجتماعى وقتذاك ولكن مع القول بأن الطبقات الوسطى والعليا حظيت بقدر من الحرية السياسية — باستثناء فترات حكم إسماعيل باشا صدقى — أكثر من أى فترات أخرى قبلها أو بعدها ، وذلك في ضوء المفهوم الليبرالى عن الديموقراطية .

وعلى الرغم من أن عهد ناصر ينظر إليه بوضوح باعتباره نقلة في الاتجاه الصحيح ، وقد حيل بينه وبين تحقيق كل أهدافه كاملة بسبب التلاف أوجه القصور في الداخل مع العقبات الخارجية ، إن لم نقل المؤامرات الإمبريالية السافرة . فإنه بات ينظر إليها من منظور تاريخى وتخضع للنقد في ضوء التجربة الراهنة والرؤية التاريخية للأحداث بعد أن أصبحت ماضياً . وهكذا تضع النظام السياسى للنقد ، وكذلك أوجه القصور التى شابت سياسة التحول الاقتصادى الاجتماعى (الاشتراكية) . ولكن ظهرت دفاعات تبريرية تملأ صفحات من جريدتى « الأهالى » و« صوت العرب » كرد فعل على الهجوم الضارى من جميع الأوساط المنافسة ومن الحكومة . ولا تزال ذكريات حقبة ناصر حية في الأذهان ، ومن ثم يمكن مراجعة النظرة اليسارية على أساس الكم المتزايد من الدراسات والوثائق التى تظهر عن هذه الفترة . وهكذا أصبحت مجالاً للبحث المستقل والجدال على أسس فكرية علمية ، وسياسية معاً . وإذا ما قارنا بين اليسار المصرى وبين الحركة الوطنية الليبرالية سنجده يقيناً أقل توجهاً إلى التاريخ ، وهو واقع يمكن تفسيره بقدر في ضوء حقيقة واضحة تتمثل في أنه لا يستطيع الإشارة إلى « عصر ذهبى » في التاريخ المصرى تحققت فيه بنجاح مثله العليا ، وبقدر آخر في ضوء دوره وتصوره لنفسه كحركة تقدمية تنظر للمستقبل أكثر من الماضى .

٢ — وعلى النقيض من ذلك يؤكد الوطنيون الليبراليون أن كان لهم بالفعل « عصر ذهبى » خلال « الحقبة الليبرالية » فيما بين عامى ١٩١٩ — ١٩٣٦ . ويرى المعسكر الوطنى الليبرالى ممثلاً في الوفد الجديد (بل ويصور نفسه عامداً) أنه من حيث الأيديولوجيا والشخصيات معاً امتداد لحزب الوفد ولمن يسمون المثقفين الليبراليون في العشرينات والثلاثينات . ولقد دخل حزب الوفد الجديد الساحة السياسية للمرة الثانية في ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ بعد أن حل الضباط الأحرار جميع الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ . وفي خطاب حماسى أمام نقابة المحامين — والذى لا يزال أحد الوثائق الأساسية عن تفكير الوفد الجديد — أعلن فؤاد سراج الدين ، السكرتير العام السابق لحزب الوفد (١٩٤٨ — ١٩٥٣) « بعث الحركة الوطنية » . والجدير بالذكر أنه اختار تاريخاً له دلالته وهو ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ الذى يمثل الذكرى الخمسين لوفاة سعد زغلول (ومن المصادفات الغريبة أنه يوافق نفس تاريخ وفاة خليفته مصطفى النحاس أيضاً) ، وفي فبراير ١٩٧٨ أجازت السلطات الحاكمة إعلان حزب الوفد الجديد ، وهو أول حزب سياسى لم يخرج من بين صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى ، وبقى حزب الوفد الجديد على قيد الحياة حتى بعد أن « جمد » نشاطه من يونيو ١٩٧٨ إلى أغسطس ١٩٨٣ (الذى انتهى رسمياً في يناير ١٩٨٤) ، ودخل في تحالف تاكتيكى مع الإخوان المسلمين — الخصم الثانى الأساسى للناصرية والذى أبى الاندماج في حزب واحد — وذلك بغية توسيع قاعدته قبل الانتخابات البرلمانية في مايو ١٩٨٤ . لقد كان تحالفاً بين متنافسين سابقين ،

لم يسبق لهما — على الرغم من ذلك — أن اتحدا في معارضتهما للناصرية . وأعلن اليسار على الفور — الذى وقف إلى جانب الحكومة بشأن هذه القضية — أن هذا تحالف بين قدامى الباشوات والرجعية الدينية . ويمثل مصالح « بورجوازية الويسكى » الطفيلية . وبدا هذا التحالف منذ البداية في صورة رواج مصلحة أكثر منه تحالفا استراتيجيا بعيد المدى . ولهذا ظل هشا مع توقع حدوث « الطلاق » وإن طال المدى . وانتهى بالفعل قبل انتخابات أبريل ١٩٨٧ .

ويقدم الوفد الجديد نفسه باعتباره الوريث الطبيعي (والشرعى الوحيد) للحركة الوطنية الليبرالية لحزب الوفد ، وأنه « الامتداد الطبيعي » لثورة ١٩١٩ . ويعبر عن رفضه للقهر السياسى (السيطرة الأجنبية ، ولكنها تعنى ضمنا كذلك الناصرية ، إذ يضع الاثنين معا ضمن منظور القهر ، قهر أجنبي وقهر محلى) ، كما يرفض سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتنظيمه وكذا التعصب الدينى . وكلماته المعبرة عن ذلك هي « الديموقراطية » و « الليبرالية » وهما كلمتان يطمح الوفد الجديد في احتكارهما بدرجة أو بأخرى . والنظرة الغالبة عن الوفد والتى يسعى جادا من أجل تأكيدها هي أنه رمز الحرية السياسية سواء من حيث تقرير المصير الوطنى أو من حيث النظام السياسى الداخلى ؛ وأنه راعى الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ، بمعنى البديل عن كل من الناصرية والنزعة الإسلامية المتطرفة . وإطاره المرجعى الأول هو الدولة المصرية القومية حيث يضع التضامن القومى قبل الانتماء الدينى من ناحية وقبل الروابط القومية العربية أو الجامعة الإسلامية من ناحية أخرى وهكذا يبدو في صورة المعبر الرئيسى عن عقيدة « مصر أولاً » التى كانت سائدة خلال حقبة ما قبل الثورة بيد أنه يحاول بذلك تأكيد « المصداقية العربية » — أى تأييده للقضية الفلسطينية في أواخر الثلاثينات وإنشاء الجامعة العربية في عامى ١٩٤٤ / ١٩٤٥ أيضاً .

والتطابق مع الوفد القديم عملية شاملة وواسعة : إذ تمتد من قادة الحزب ، حيث يوضع فؤاد سراج الدين في مصاف سعد زغلول ومصطفى النحاس ، وتجرى عمليات ضم أفراد الأسر الوفدية القديمة ، مع الالتزام بمبادىء من البرنامج الوفدى وإطلاق شعارات قديمة للوفد مثل « الوفد هو الأمة » و « الدين لله والوطن للجميع » ، واستخدام رموز لها دلالتها « علم مصر الأخضر مرسوماً عليه الهلال والصليب » والاحتفال يوم ١٣ نوفمبر ذكرى « عيد الجهاد الوطنى » ويوم ٢٣ أغسطس ذكرى وفاة سعد زغلول والنحاس ، وعرض مسلسل عن تاريخ مصر في عهد الوفد وذلك في صحيفة الحزب « الوفد » بغية عمل موازنة مع الأنباء المنحازة في سنوات ناصر . وتركز الصورة المعروضة عن عهد الوفد على الشخصيات القيادية بحيث تعكس النظرة السائدة عن التاريخ الذى صنعه عظماء الرجال . ولعل حزب الوفد الجديد هو أكثر الأحزاب التزاماً بالتوجه التاريخى الصريح من بين جميع الحركات السياسية في مصر — النظر إلى الوراء دون أن يكون رجعياً بالضرورة — ويصور مرحلة محددة من الماضى القريب باعتبارها « العصر الذهبى » مع الحاجة إلى تعديلات طفيفة يلزم ادخالها لاستعادة هذا العصر .

وطبيعى أن الفترة السلبية هي عهد ناصر . إذ مع التسليم ببعض الإنجازات الإيجابية في مجال الاستقلال الوطنى والخدمات الاجتماعية إلا أن ثورة ١٩٥٢ تتعرض لهجوم قاس بسبب النظام السياسى الذى أقامته . ويندد الوفد بهذا النظام باعتباره ديكتاتورية عسكرية شمولية ، وينكر عليه صفة ثورة سياسية اجتماعية . ونعود لنؤكد ثانية أن اختيار الكلمات أمر له دلالته . إذا كان اليسار ينكر شرعية « حركة التصحيح » التى قام بها السادات في مايو ١٩٧١ ويصفها بأنها انقلاب ، فإن ذلك هو ما يفعله « اليمين » بالنسبة لثورة ١٩٥٢ الذى يرى أنها مجرد « إنقلاب عسكرى » استهل عصر إرهاب ، وكان خطوة إلى الوراء إذا ما قارناه بعصر الليبرالية السابق عليه . ويرد اليسار على ذلك واصفاً هجوم الوفد الجديد ضد ثورة ٥٢ بأنه مجرد « تصفية حسابات » .

وإن تفاخر الوطنيين الليبراليين بالتطابق مع فترة محددة من تاريخ مصر الحديث ييسر لنا دراسة دعواهم على أساس مجموعة الدراسات المتاحة الآن . فالماضى المشار إليه قريب نسبياً ، والوثائق متوفرة ، ومن ثم فلا غرابة إذ يستخدم الخصوم السياسيون للوفد الجديد الحجة التاريخية في انتقاداتهم . وحيث إن الوفد الجديد يقيم دعواه للقيادة الراهنة على أساس إنجازات الوفد (القديم) من أجل تأمين « الديموقراطية » و « الليبرالية » ، وإدانة ثورة ١٩٥٢ باعتبارها سلباً لكليهما ، وكذلك على جانب القومية ، لذا فإن خصومه السياسيين يحاولون إثبات أن الوفد لم يكن ديموقراطياً كما يدعى الوفد الجديد ، وأنهم عموماً مارسوا الفساد وخانوا التراث الوطنى لثورة ١٩١٩ حين عقدوا صفقات سرية مع البريطانيين ثم مع الأمريكيين . صفوة القول ، أن هدفهم هو تلطيخ المكونات الديموقراطية الليبرالية والوطنية لصورة الوفد السياسية ، وهدم أسس « أوراق اعتماده في هذه النقاط التى تمثل جوهر الشرعية السياسية .

ومن الأمور ذات الدلالة ما نلحظه من تشابه في الهجوم ضد مصطفى النحاس من ناحية وضد فؤاد سراج الدين من ناحية أخرى (إذ أن سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ بعيد عن النقد بوجه عام نظراً لأن كلا من اليسار واليمين يراه جزءاً من تراثه الوطنى) . إذ لو كان النحاس متهماً بالفساد أو على الأقل بالعجز عن كبح جماح زوجته الطموح زينب الوكيل التى فضح أمرها مكرم عبيد في « الكتاب الأسود » الذى أصدره عام ١٩٤٢ ، فإن فؤاد سراج الدين يروجون عنه (ويشجع هو على ذلك بالسيجار الضخم بين شفتيه وحلته التقليدية من ثلاث قطع) بأنه الباشا الرجعى الذى ثبتت إدانته في عام ١٩٥٤ بتهمة « إفساد الحياة السياسية قبل الثورة والذى لا يزال حتى اليوم يطرد فقراء الفلاحين من أرضه » وتبدو الاتهامات ضده في المجال الوطنى أكثر جدية : ففى عام ١٩٣٦ تفاوض الوفد بشأن المعاهدة مع بريطانيا والتى لم تنه جميع مظاهر الاحتلال البريطانى ؛ وفي ٤ فبراير ١٩٤٢ أعيد الوفد إلى السلطة (بزعامة النحاس) نتيجة التدخل العسكرى البريطانى ، وهى حقيقة واقعة تكفى إثارتها للتشكيك في مصداقيته كقوة وطنية معادية للاستعمار . وخلال الحملة الانتخابية في ربيع ١٩٨٤ أتهم فؤاد سراج الدين بالتواطؤ في السابق مع البريطانيين والأمريكيين بل إن النقد تجاوز ذلك إلى حد تصويره كسياسى خان جوهر أهداف الوفد المتمثلة في التحرر الوطنى والحرية السياسية من أجل مصالح طبقية ضيقة .

ويرجع إلى التاريخ أيضاً ، وإلى حد محدود ، أولئك الذين انتقدوا تحالف الوفد الجديد مع الإخوان المسلمين من أمثال فرج فودة ولويس عوض ومحمد أنيس ويونان لبيب رزق وغيرهم ممن تركوا الحزب في مطلع عام ١٩٨٤ احتجاجاً على هذا التحالف الذى اعتبروه خيانة ، بدافع من الانتهازية ، لتراث الحزب العلمانى والليبرالى والديموقراطى ، كما اعتبروه خيانة كذلك لمبدأ الوحدة الوطنية التى هي جوهر الهوية المصرية أى جوهر الأصالة .

٣ ـــ وها هنا يصطدم الوطنيون الليبراليون مع الحركة الإسلامية أكثر مما يصطدمون مع اليسار . فمنذ منتصف السبعينات حلت الحركة الإسلامية محل القومية العربية واليسار الناصرى لتكون بدلاً منها القوة المهيمنة على الساحة السياسية خاصة بين الطلاب والمهنيين . وأثرت ظاهرة الصحوة الإسلامية أيضاً على البحث وإن كان لا يزال مطلوباً دراسة إلى أى مدى أثرت على التأريخ والصورة العامة للتاريخ . ويمكن أن نمايز ، في إطار السياسة ، بين جناحين أساسيين داخل الحركة الإسلامية الواسعة ، الجناح « المعتدل » والجناح « الراديكالى أو المتطرف » وذلك في ضوء موقف كل منهما من مسألة مشروعية نظام الحكم واستخدام القوة . أما المكون التاريخى الثالث والذى يدعو إلى توليفة من الإسلام والاشتراكية فإنه فقد أرضه وغالباً ما نجده بين صفوف معسكر اليسار . أما عمن يسمون المعتدلين ويمثلهم أساساً الإخوان المسلمون وأجزاء من الجماعات الإسلامية الطلابية فإنهم يقرون بمشروعية الحكومة والحاكم أساساً ، ومن ثم يرفضون استخدام القوة والعنف للإطاحة بالنظام لأن ذلك (حسب تصورهم) يتعارض مع الإسلام . ولكن المتطرفين فهم على النقيض من ذلك ، إذ يدينون الحاكم والصفوة الحاكمة بالمروق عن الإسلام ومن ثم باللا مشروعية ، علاوة على بعض الجماعات الأخرى التى تذهب إلى حد رفض المجتمع

برمته ، ويرى هؤلاء العنف الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام السياسي وقلبه رأساً على عقب . وأن ما يمايز بين جناحي الحركة ليس بالأولى هدفهم الأساسي وهو إقامة نظام إسلامي مؤسس على الشريعة في مصر ، بل الموقف من النظام السياسي الاجتماعي ، المبنى على مفهومهم عن الشرعية والطرق الملائمة لهذا التقييم .

وتتجلى هذه الفوارق في طريقة عرضهم للتاريخ بعامة ولتاريخ مصر بخاصة . فالإسلاميون المعتدلون ، شأنهم شأن الحركة الوطنية الليبرالية ، يستخدمون حقبة ناصر باعتبارها البقعة السوداء والحقبه السلبية بما يعنى أن العصر السابق عليها ـــ وإن لم يطابق يقيناً المثل الأعلى للجمهورية الإسلامية ـــ إلا أنه على الأقل لم يقهر القوى الإسلامية على نحو ما فعل خليفته . وثمة مقولة أخرى تتردد على الألسن عن ما يسمى « الثورة المسروقة » زاعمين أن الإخوان المسلمين هم الذين أعدوا للثورة وساعدوا الضباط الأحرار على القيام بها ، لا لشيء إلا لكي يحرموا من نصيبهم في السلطة بعد ذلك . معنى هذا في صورة نسبية أن العصر الليبرالي ينظر إليه نظرة أكثر إيجابية وإن لم تتم دراسته دراسة نسقية على نحو ما يجرى بالنسبة لحكم السادات ومبارك . ومن المهم أن نلاحظ أن الحركة الإسلامية تقيم حكمها أولاً وأساساً على معيار الحرية السياسية ـــ أو « الديموقراطية » كما توصف عادة ـــ وليس على أساس قواعد دينية صارمة . ولهذا نجد أن المعايير المستخدمة هي إلى حد كبير معايير الوطنيين الليبراليين . وبدا ذلك واضحاً تماماً أثناء التحالف بين الإخوان المسلمين والوفد الجديد في مطلع ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٨٧ عندما انبرى كل فريق ليبرر تحالفهما الذى أثار الجدل بعد سنوات طويلة من المنافسة المريرة التى يعرفها جيداً كل من لا يزالون على قيد الحياة ويذكرون جيداً تاريخ ما قبل الثورة والصراع السياسي وقتذاك .

وإذا كان بإمكان الإسلاميين المعتدلين أن يروا جوانب إيجابية في كل من الحقبة السابقة على ناصر والحقبة التالية له فإن الإسلاميين الراديكاليين أو المتطرفين لا يرون ذلك . فجميع الأنظمة هي أنظمة حكم غير شرعية طالما أنها رفضت تطبيق الشريعة وإقامة نظام حكم إسلامي . وإذا كانت هناك درجات من التسامح إلا أنها لا تنطبق على هذا الموضوع في النهاية . وإن تاريخ مصر الحديث تاريخ محدود للغاية بالقياس إلى تاريخ الأمة الإسلامية ، وهو من وجهة نظر الإسلاميين الراديكاليين تاريخ سلبي باطراد لفشله في إقامة نظام إسلامي ؛ ولهذا فإن الحكم هنا مبنى على أساس الدراسات المحدودة المتاحة للباحث والتى لم تتم دراساتها منهجياً . ولا كذلك الحال بالنسبة لعصر النبى الذى يأملون في إقامته من جديد ، مع بعض التعديلات التى تفرضها ظروف الحياة الحديثة ، في مصر اليوم وفي العالم الإسلامي بعامة . ويمكن للدراسات الجادة أن تثبت في سهولة ويسر أن عصر صدر الإسلام لم يكن هو العصر الكامل على نحو ما يتصور المدافعون عنه ، وعلى نحو ما يريدون لغيرهم أن يؤمنوا به . إنه ليس أكثر من حالة من حالات التاريخ ولكنه بات يمثل « يوتوبيا » في الماضى البعيد تحيط بها هالة من الإجلال الدينى ومن ثم بات محصنا ضد أية دراسة علمية ناقدة ومدققة . وليس الباحثون الغربيون غير المسلمين هم وحدهم الذين حاولوا ـــ بدرجات مختلفة من حيث المعقولية ـــ أن يعدلوا الصورة المثالية عن صدر الإسلام النقى الصادق الطاهر المظفر . بل أن هناك كتاباً مصريين مسلمين انتقدوا الحركة الإسلامية المتطرفة من أمثال فرج فودة ، وقد حاولوا تفنيد مزاعم الإسلاميين عن الكمال وذلك من خلال البحث المدقق لعصر النبى والسلف الصالح دون الرجوع إلى كتاب غربيين غير مسلمين . فها هو فرج فودة في كتابه « قبل السقوط » يسوق الحجج على أساس من التاريخ الإسلامي في فترة صدر الإسلام ويوضح مدى الأضرار التى أصابت الخلفاء الراشدين الأربعه كما أصابت الأئمة الأربعة مؤسسى أكبر مدارس فقه السنة من جراء مزج الدين بالسياسة ، داعياً بدلاً من ذلك إلى فصل الدين عن السياسة .

والمعسكرات السياسية الفكرية الثلاثة التى عرضناها هنا بغية التوضيح وقارنا بينها (في ضوء ما كتب عنها أساسا) ليست بطبيعة الحال على مثل هذا القدر من التمايز الحاد فيما بينها في الواقع كما قد يبدو في الظاهر . إذ يمكن أن ندرك عديداً من التباينات ، ويمكن تصور قيام تحالفات مختلفة ـــ وخير مثال على ذلك الانتخابات الأخيرة . فحزب العمل

الاشتراكي أوضح دليل على كل من الحدود الأيديولوجية المبهمة واستخدام التاريخ استخداما سياسيا . إن الحاجة العملية لإثبات الشرعية التاريخية لا نراها واضحة في أى مكان آخر مثلما نراها في حالة حزب العمل الاشتراكي . إنه ليس حزباً قوى النفوذ للغاية من حيث التنظيم أو التأثير السياسى ولكنه مع هذا يبدو ممثلاً حقيقياً لدرجات التباين المختلفة في السياسة المصرية .

يرجع حزب العمل الاشتراكي إلى حركة الشباب الوطنية لمصر الفتاة وقد أسس هذه الحركة أحمد حسين في عام ١٩٣٣ وروجت لمجموعة من الأفكار عن القومية المصرية العربية وعن الإصلاح الاجتماعى (الاشتراكية) النابع من روح الإسلام . وتغير ثقل هذه الحركة ومزاجها الأيديولوجى تغيراً واسعاً مع الزمن ، إذ تذبذبت ما بين القومية المصرية المتطرفة وبين « الاشتراكية » الشعبية و « الاشتراكية الإسلامية » اعتماداً على طبيعة روح العصر إلى حد كبير . ولهذا كانت دائماً نوعاً من المقياس الحساس أو البارومتر لقياس التيارات العامة السائدة في المجال السياسى الفكرى المصرى . فقد دعا حزب العمل الاشتراكي تحت قيادة إبراهيم شكرى وانطلاقاً من الشعار التقليدى « الله والشعب » إلى العدل الاجتماعى (الذى لا يزال يسمى اشتراكية) وإلى ديمقراطية وفق الأسلوب الغربى (ليشكل الاثنان معاً « اشتراكية ديمقراطية ») وإلى إصلاح أخلاق عن طريق تطبيق الشريعة بناء على تفسير ليبرالى للإسهام الذى يعتبر أساساً أداة لدعم وتوطيد الإصلاح الاجتماعى ، وعلاجاً للوهن القومى في مواجهة الإمبريالية والصهيونية . وهكذا يقدم حزب العمل الاشتراكي توليفة من الاهتمامات الرئيسية لدى جميع التيارات الثلاثة الكبرى ابتداء من اليسار في مجال السياسة الاقتصادية الاجتماعية والسياسة الخارجية (إذ ترتبطان دائماً ببعضهما في السياسة المصرية) ، والليبراليين من حيث نظرتهم إلى طبيعة النظام السياسى ، ثم الإسلاميين المعتدلين من حيث نظرتهم إلى الإسلام والأصالة .

ولكن نظراً لأن السادات هو الذى أنشأ بالفعل هذا الحزب في صيف ١٩٧٨ ليعمل كمعارضة مخلصة لحكومته ولحزب الحكومة المنشأ حديثاً ، وبعد أن أرغم حزب التجمع المعارض وحزب الوفد الجديد على « تجميد » نشاطهما بفترة قصيرة ، لهذا كله رأى حزب العمل الاشتراكي أن من الضرورى تماماً له أن يؤكد نسبه المستقل حتى يكسب مشروعية كقوة سياسية مستقلة ومعارضة أهل بالثقة . وفعل هذا عن طريق تأكيد أنه استمرار لمصر الفتاة . وعلى الرغم مما أصابه من جراء ذلك من اضطراب وتقلبات في العضوية والنظرة السياسية إلا أنه امتلك من الوثائق وأوراق الاعتماد التى أكدت مصداقيته في ذلك . وأكثر من ذلك أثبت أسبقيته على حكم كل من السادات أو ناصر دون الدخول في صراع مع آرائهما السياسية . لقد كان ناصر في واقع الأمر قريباً جداً من الحزب في منتصف الثلاثينات وتأثر بفكر الحزب الإصلاحى الوطنى . وحتى يؤكد حزب العمل الاشتراكي هذه الرابطة أعلن تشكيل نفسه في ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ أى في الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس مصر الفتاة (واعترف به رسمياً في ١١ ديسمبر ١٩٧٨) واحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيسه بأسلوب مبالغ فيه . وتم وضع برنامج الحزب على أساس فكرة الاتصال هذه ، والتى يؤكدها شخص إبراهيم شكرى ذاته ، الذى عمل أميناً عاماً لحزب مصر الفتاة (والذى سمى آنذاك الحزب الاشتراكي المصرى) من ١٩٤٥ ، ثم نائباً لرئيس الحزب من ١٩٤٨ ومثله في البرلمان من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ .

وهكذا فإن المعسكرات والحركات والأحزاب المتباينة تختلف عن بعضها من حيث مدى استخدامها للتاريخ بغية إسباغ الشرعية وتبرير أهدافها وبرامجها الراهنة إن لم تقصد أيضاً تبرير وجودها ذاته . ولا ريب في أن أكثر الأحزاب اعتماداً على التاريخ بصورة واضحة صريحة هو حزب الوفد الجديد الذى يمكنه هو والإخوان المسلمين أن يدعى في الحقيقة بأنه نشأ مستقلاً عن رئيس الدولة . ويحرص حزب العمل الاشتراكي على أن يؤكد مثلهم امتداد جذوره إلى حركة الشباب الوطنى

في الثلاثينات . ويبدو أن التوجه التاريخي أقل وضوحاً عند اليسار الناصري والماركسي من ناحية وعند الحركة الإسلامية من ناحية أخرى .

ولنعد ثانية إلى إحدى المسألتين اللتين أثيرتا في صدر هذه الورقة ! إن تغير الإطار الفكرى أو النموذج الإرشادى أى تزايد قبول الإسلام كجوهر للهوية المصرية والأصالة لا يحسم فيما يبدو الجدل السياسى بشأن التاريخ المصرى الحديث . إذ لا تزال القضايا الخلافية الأساسية تتركز حول الاهتمامات الكلاسيكية للحركات الوطنية الليبرالية والحركات اليسارية ألا وهي التحرر الوطنى والنظام السياسى / الديمقراطى من ناحية ثم العدالة الاجتماعية والهوية العربية ومناهضة الاستعمار من ناحية أخرى . وأن المناقشات بشأن الحرية والديمقراطية في فترات ما قبل الثورة وخلال الثورة ، والعلاقات مع الحكم البريطانى في ظل الملكية وبشأن طبيعة الثورة في ١٩٥٢ إنما تعكس جميعها اهتمامات اليسار والليبراليين أكثر مما تعكس اهتمامات المعسكر الإسلامى . ولكن ثمة خطر الوقوع في مغالطة هنا ! إذ يمكن دراسة الإسلام والأصالة بدرجة أقل لا لشىء إلا أن التيار الإسلامى أقل اهتماماً وانشغالاً بالحجة التاريخية ، على الأقل فيما يختص بالتاريخ المصرى الحديث (على النقيض بالنسبة لتاريخ صدر الإسلام) . والجدير بالملاحظة أننا لا نجد بالفعل ، كما يبدو ، أى خلاف سياسى بشأن « ثورة » ١٩١٩ ، التى يعلن اليسار واليمين أنها جزء من تراثهم السياسى ، ويعترف الجميع بأنها تطور إيجابى ، بل ويشارك في هذا الرأى المعسكر الإسلامى « المعتدل » أيضاً . ولكن يبدو أنها لم تخضع بعد للبحث العلمى المنهجى ، حتى على الرغم من أن مداها ومعناها (هل هي ثورة أم تمرد أم انتفاضة وطنية) لا يزالا موضوع جدال بين المؤرخين ، وغالبيتهم غير مصريين ، ممن لا يعنيهم أساساً تأكيد رابطة نسب التحرر الوطنى عبر سلسلة الثورات الوطنية ابتداء من محمد علي وأحمد عرابى حتى جمال عبد الناصر .

وبينما لا تزال « المدرسة الوطنية » في التأريخ هي المدرسة الغالبة على ما يبدو ، إلا أننا لا نجد صورة موحدة أو متسقة عن التاريخ المصرى الحديث . وقد يرجع ذلك من ناحية إلى أن المصادر لم تتم دراستها بعد دراسة شاملة مستفيضة ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى الآراء والتفسيرات المختلفة التى يمكن استخلاصها ، أو تصورها ، من المواد المرجعية « غير الكاملة » . غير أن بعض الأسباب كذلك — وهو ما تأمل هذه الدراسة أن تثبته — هو أن الجدل بشأن التاريخ ، وبشأن التاريخ الحديث بخاصة ، يتأثر بالعوامل السياسية . وإن مصر يقيناً ليست استثناء من هذه القاعدة .

المناقشــــــة

١ ــ د . زكى البحيرى :

إن مسألة اجترار التاريخ أو تاريخ الأحزاب السياسية لا غبار عليها . لكن بشرط أن يُجتر التاريخ بصورته الحقيقية . وإذا كان الاجترار مقصورا على طبقة معينة أو حزب يُعبر عنها ، فغالبا ما يُكتب أو يُعاد تاريخ هذه الطبقة مع تغافل ــ عن قصد أو غير قصد ــ لدور الأحزاب أو الطبقات الأخرى . ومما قد يساعد على إبراز دور بعض الأحزاب والفئات المنتمية إليها ملكيتها لقوى مادية أو سمع ووسائل دعاية وصحافة وإعلام أوسع كالطبقة البرجوازية مثلاً . فلو كانت هناك رغبة فى إعادة الماضى .. فيجب أن يُعاد كاملاً . ودون أن نتجاهل أو نغفل حركة التاريخ التى ترجع بنا إلى الوراء ، فإن حركة التطور الذى يجب أن يتم بالنسبة لمجتمعنا تفرض علينا أن نتطلع إلى المستقبل .

٢ ــ د . محمود متولى :

أنا أسأل د . يونان ماذا تفترض فى رجل الحزب ؟ .. هل تفترض منه الموضوعية ؟ أم أنه مروج لمبادئ وأفكار حزبه ؟ إذا كان هناك من يؤمن بمبادىء حزب معين فمن حقه أن يدعو لهذا الحزب . ولذلك فالأساتذة « صبرى أبو المجد » و « فتحى رضوان » و « عبد الرحمن الرافعى » كانوا متسقين مع أنفسهم فى كتاباتهم لأن كل منهم كان ينتمى إلى حزب ويدعو إليه ويجب ألا نعيب عليهم ذلك . نحن نعيب على المؤرخ الذى يرتضى لنفسه فلسفة يؤمن بها سلفاً ويطوع حركة التاريخ لهذه الفلسفة .

ثانيا : بالنسبة للحزب الوطنى .. فقد ظل متواجداً على الساحة فى الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ وكان له رصيد فى الكفاح من مصطفى كامل إلى حافظ رمضان . غير أن هذا الحزب قد ظهرت معارضة من داخله على يد فتحى رضوان الذى تقدم بأوراق تأسيس « الحزب الوطنى الجديد » لنظام الثورة عندما طلب الثوار من الأحزاب أن تتقدم ببرامجها .

ثالثاً : عن محاولة اغتيال النحاس .. أنا أعرف أن « النحاس » لم يتعرض لمحاولات اغتيال من جانب الضباط الأحرار .. والمحاولة الوحيدة الثابتة تاريخيا والتى قام بها الضباط الأحرار ــ وكانت بإيعاز من عبد الناصر ــ قد فشلت وكانت محاولة لاغتيال « حسين سرى عامر » وكان كمال رفعت وحسن التهامى من المشاركين .. وعندما فشلت استبعد عبد الناصر بعدها فكرة استخدام أسلوب الاغتيال السياسى .. والذى اعتدى على النحاس مجموعة أخرى غير الضباط الأحرار .

رابعاً : بالنسبة للدكتورة كرامر .. فى الواقع لا أدرى ما تقصد من ورقتها .. هل كانت تقصد كيف تستفيد الأحزاب المصرية من التاريخ ؟ أم أنها تقصد ما فائدة التاريخ لدى رجال الأحزاب المصرية كى ينطلقوا بأحزابهم وبرامجها وبتأثيرها على المجتمع ؟ انهاهنا تخلط بين مفهومين .. !

لا يوجد حتى اليوم حزب مصرى قام بعمل دراسة لتاريخ مصر إلا من وجهة نظرهم الشخصية ، وبالتالى فما كتبوه لا يُعد تاريخا ولكنه دعاية حزبية لا أكثر .

٣ ــ د . طه عبد العليم طه :

فى تقديرى أنه لا يمكن فهم تاريخ الأحزاب التى نشأت فى تلك الفترة دون قراءة دقيقة للبنية الاجتماعية ــ الاقتصادية والبنية الاجتماعية ــ الطبقية التى تطورت خلال هذه الفترة . القراءة سوف تحل فى ذهن د . عبد العظيم رمضان وفى أذهان آخرين ما يُسمى بالألغاز المصرية غير القابلة للتفسير العلمى ! فهذه الأحزاب كانت ــ موضوعياً ــ تُعبر عن مصالح اجتماعية واقتصادية محددة ، وهى من ناحية تعبر عن مصالح محلية ومن ناحية أخرى تعبر عن مصالح الاستعمار . ومن هنا فإن هذه الأحزاب لم يكن لها فى حقيقة الأمر أن تقفز فوق الواقع . على سبيل المثال فى الفترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ سوف نجد إجراءات محدودة وجزئية تدريجية لتشجيع تطور الصناعة المصرية ، يشارك فى هذه الإجراءات حزب الوفد والحزب السعدى . وهنا المسألة ليست مسألة موقف وطنى وإنما تعنى الدفاع عن مصالح اجتماعية ــ اقتصادية محددة . أما عن حزب الوفد فقد كان فى تطوره يعكس التركيب المتناقض للقاعدة العريضة من الرأسمالية

المصرية . والنخبة العليا التى بدأت تتسلل لقيادته كانت تركيبتها متناقضة واتضح ذلك فى تطور مواقف الحزب ، سواء فى مواقفه من السياسة الزراعية والإصلاح الزراعى ، موقفه من السياسة النقدية حيث نجد أن حزب الوفد الذى سيطر على برلمان ١٩٢٤ كان يطالب بإعادة السيادة للجنيه المصرى فوق أرضه — وهو شعار مازال حزب الوفد الجديد يردده فى السبعينات والثمانينات — وكذلك يطالب بتشجيع الصناعة الوطنية ، ورغم ذلك فهو نفس الحزب الذى يعجز عن اتخاذ موقف صارم فى الصدام مع رأس المال الأجنبى أو فى الصدام مع كبار مُلاك الأرض .. وهذا يعكس المعايير المتناقضة التى كانت بسببها تتدخل الرأسمالية الكبيرة أو البرجوازية الكبيرة لإيقاف قانون للإصلاح الزراعى لأنه يصطدم مع مصالح البعض بصفتهم من كبار مُلاك الأرض ، أو لمنع إصدار قانون ضد رأس المال الأجنبى بحكم أن البعض منهم كان مشاركا مع رأس المال الأجنبى . وعلى سبيل المثال صدر قانون عام ١٩٥١ بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى بنك مركزى .. وكل الأوضاع كانت تشير إلى إمكانية تأميم هذا البنك أو على الأقل شراء غالبية أسهمه ، لكنه يصبح بنكا مركزيا للبلاد وتستمر سيطرة رأس المال الأجنبى عليه ! هذا القانون صدر فى فترة حكم الوفد ، لكن هذا الحزب فى صدامه مع المصالح الإستعمارية لم يكن يطرح فى لحظة من اللحظات أن يصل إلى مدى أوسع من المدى الذى وصلت إليه مصر بعد ١٩٥٢ . وهذا يفسر بدرجة أو بأخرى الصدام الموضوعى بين حزب الوفد وثوار يوليو .

النقطة الثانية : فيما يتعلق بمسألة الإخوان المسلمين .. فى تقديرى أن تحليل ظهور تلك المجموعة بواقع الظروف الاجتماعية والاقتصادية .. ليس بكافٍ .. فالمجتمع المصرى — شأن كل المجتمعات — له خصوصية . ومن هنا فالانتماء الإسلامى لا يمكن عزله عن الحركة السياسية المصرية . ولذلك لا ينبغى البحث عن نشأة « الإخوان » فى هذه المؤامرة أو تلك وإنما بالبحث فى خصوصية الأوضاع المصرية . كان الإخوان فى كتاباتهم بعد الحرب العالمية الثانية يعكسون ضرورة موضوعية فى أهمية مواجهة التفاوت الطبقى فى المجتمع ، وهناك كتابات عبد القادر عودة فى « المال والحكم فى الإسلام » و كتابات سيد قطب « الإسلام والعدالة الاجتماعية » وربما يختلف الوضع اليوم حيث تتصرف الحركة الإسلامية بشكل لايبعد كثيرا عن التحزّب ، وحيث لا يوجد لديها التصاق وثيق بين أطروحاتها الفكرية وبين المصالح الاجتماعية والسياسية حسبما يبدو جلياً فى عدائها للفترة الناصرية بأكملها بما فى ذلك بعض الإصلاحات التى تمت فى عهد عبد الناصر . ومازالت تلك الحركة تعانى من القصور الفكرى والعجز عن التعامل مع الواقع المتغير ، فما زال موقف الإسلاميين من الأحداث والقضايا يُعالج بالاعتماد على النصوص وعدم تأويلها — وربما تعانى الحركات الشيوعية والناصرية أيضا من هذا — . وعلى سبيل المثال موقفهم من تحريم الخمر لوجود نص واضح فى ذلك وفى المقابل عدم اتخاذهم لموقف ضد « الحشيش » و « والمخدرات » لعدم وجود نص فى ذلك ، بالرغم من أن تلك هى المسألة الأخطر فى مصر الآن .

وباختصار فإن التحزب يؤدى إلى ابتعاد القوى السياسية عن النظرة الموضوعية وعن البحث عن هذه النقطة أو تلك من نقاط الالتقاء .

٤ — أ . نبيل عبد الفتاح :

د . يونان تحدث عن دور الشخصية الحزبية فى المجتمعات المتقدمة وعن الصراعات السياسية هناك وتوصيفه لها بإنها صراع حول البرامج فقط .. وفى تقديرى أن الحياة الحزبية والسياسية الغربية ليست على هذا النحو النمطى . فثمة أشخاص يلعبون أدوارا هامة ومحورية داخل الحزب الذى ينتمون إليه .. وثمة ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « شخصية القيادة » فى هذه النظم على الرغم من أنها تدور فى إطار مؤسسى راسخ يحد من بعض آثارها . فإنها لا تمنع أن يكون لها بعض الانعكاسات الهامة فى الحياة السياسية والحزبية . وعلى سبيل المثال دور « ديجول » فى فرنسا وتجسيده للطبقة الوسطى الفرنسية .. مثال آخر ، دور « جورج مارشيه » وقيادته للحزب الشيوعى الفرنسى ، وحربه الضارية لأية تجديدات داخل الحزب حتى لو كانت تمثل تيارات فرعية داخل الحزب (مثل معركة غارودى وآخرين) .

مثال ثالث ما أثارته الصحافة الفرنسية فى فترة حكم جيسكار ديستان حول « الأنا » فى صياغة الخطاب الجيسكاردى .. وهناك الصراع الذى دار فى أواخر حكم الاشتراكيين فى فرنسا حول « الثورة الفرنسية » . فقد ظهرت مجموعة من الكتب والمقالات الهامة حول

الثورة الفرنسية .. والهدف المضمر منها هو المجادلة حول مسألة الشرعية التاريخية لمعنى التيارات الرادبكالية في فرنسا .

النقطة الثانية : وهى المتعلقة باستخدام التاريخ فى الصراع السياسى .. نحن هنا إزاء استخدام للتاريخ فى الصراع السياسى كجزء من محاولة السعى إلى غرس بذور الشرعية فى النظام الثقافى والسياسى لمصر أو السعى لخلق شرعية تاريخية لمواجهة مرحلة الانقطاع فى المجتمع المصرى بين حياة « شبه ليبرالية » إلى حياة تقوم على فلسفة مغايرة مع نظام يوليو ١٩٥٢ .. وفى كلتا الحالتين يُستخدم التاريخ فى ترميم شروخ الشرعية السياسية التى تعترى بناءات الأفكار والتنظيمات السياسية .

التاريخ إذن يُستخدم كجزء من عمليات الإزاحة السياسية من تيار لآخر ، وخاصة فى ظل الغموض الأيديولوجى ، والتشابه فى الأطروحات والبرامج رغم اختلافات البنى اللغوية لكل خطاب أو برنامج .

وقد تحدث د . يونان عن عدم سهولة فهم الجمهور للبرامج الحزبية فى دول العالم الثالث بسبب « التجريد » الذى يظهر فى البرامج وقوله أيضا بقبول هذه البلدان « لتجسيد » شخصيات الزعماء .. وأختلف معه فى ذلك لأن هذا يعنى تقسيم العالم إلى عقلية « بدائية » وعقلية تجريدية .. وهذه النظرة قد دحضتها العلوم الاجتماعية الحديثة وخاصة مدرسة « كلود ليفى شتراوس » التى نظرت إلى العقل باعتباره عملا معقداً ومركبا وليس مبسطاً كما كانت تنظر إليه الأنثروبولوجيا الاستعمارية .

وهناك تعبيرات « معممة استخدمها د . يونان أحياناً مثل « الأحزاب الأيديولوجية » !! أليس لكل الأحزاب أيديولوجية ؟ هو هنا يستخدم الأيديولوجية بالمعنى الصحفى الشائع وليس بالمعنى المحدد لكل جماعة أو زمرة سياسية . نقطة أخرى .. د . يونان يُدرج بعض الكتابات السياسية الصحفية وكجزء من عملية التحليل للكتابة التاريخية . ولكن الأمر ليس كذلك ، فهذا الضربُ من الكتابة الصحفية يستخدم التاريخ فى « الصراع السياسى » وليس من باب « العلم التاريخى » . وعلى سبيل المثال « صبرى أبو المجد » .. لا يكتب علم تاريخ لأنه متحيز فى تأييده لكل الأنظمة السياسية فى مصر بدءاً من الحزب الوطنى ، ومروراً بتأييده للملك : وثورة يوليو . وهذا ليس تجريحاً فى زميلنا ، ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم فى البحث التاريخى . ومثال آخر كتابات صالح العشماوى التى لا يمكن أن نعتمد عليها فقط . فى كتابة تاريخ الإخوان لأن العشماوى كان منخرطاً فى المعارك السياسية التى دارت بين الإخوان ورجال يوليو .. وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة . والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى .. وحتى الآن لم نصل إلى وضع المحددات الأساسية التى تجمع أطراف العملية السياسية حتى يبدأ حوار حقيقى حولها .

وأخيرا أتحفظ على بعض الألفاظ التقويمية التى تقوم على « أفعل التفضيل » كالقول بأن دراسات حسين فوزى النجار عن لطفى السيد ، ودراسة عبد الخالق لاشين عن سعد زغلول قبل عام ١٩١٤ تعد نموذجاً للأعمال الموضوعية . فى دراسة التاريخ الحزبى !

٥ ـــ أ . هشام عبد الغفار :

أندهش لموقف البعض من دور التاريخ فى الهوية المصرية ! المسألة هنا مشروع حضارى (أكون أو لا أكون) .. كل مشروع حضارى يدافع عن نفسه فى الإطار التاريخى ، ويدلل من تجارب التاريخ على فشل المشاريع الأخرى ، ويدلل على أنه لو أتيح له أن يستمر أو أن يأخذ فرصته فى الوجود لكان هو الأصلح للأمة .. وفى تقديرى أن استخدام التاريخ فى الصراع السياسى سوف يظل قائما حتى يأتى اليوم الذى يتم فيه الاتفاق على المشروع الحضارى الذى ينال الأحقية .. وكل هذا مرهون بالاتفاق على شكل المستقبل .

أ . سعد زهران :

أهم ما يلفت النظر فى استخدام التاريخ فى الكفاح السياسى أو الخلافات الحزبية هو تأكيد الهوية الوطنية national identity وهى فى مصر قديمة قدم التاريخ ، وادعاء بعض المدارس الغربية بأن القومية nationalism ظاهرة مرتبطة بالتطور البرجوازى ليس صحيحا ، وأنا أتصور وجود مدرسة غير أوروبية فى تفسير الظاهرة القومية وتاريخها . القومية ليست مقولة ثابتة ولكنها مقولة تاريخية ، وهى

متغيرة تولد وتنشأ وتتطور وقد تضمحل فهى عملية process ، وعندما يكون المجتمع السياسى political cammunity أو الطبقة الحاكمة مؤهلة وقوية فإن هذه المشكلة لا تثار . ففى الاتحاد السوفييتى مثلاً لا أتصور أن تعقد ندوة يكون هذا هو موضوعها لأن الطبقة السياسية موجودة وراسخة والأوضاع مستقرة .. ونفس الشىء فى الولايات المتحدة الأمريكية . فعلى الرغم من وجود حزبين حاكمين فإن التاريخ يُدرس بلا ألم ، وبدأت الآلام عندما بدأت الصراعات العرقية داخل الولايات المتحدة تأخذ أبعادا . فتاريخ الولايات لمتحدة ليس هو تاريخ الرجل الأبيض فقط ، بل بدأ السود فى كتابة تاريخهم ، وكذلك الهنود الحمر ، والآن بدأت كل أقلية minority ، النظر بشكل جديد إلى التاريخ الأمريكى . وهى ليست النظرة الساكسونية أو البروتستانتية للطبقة الحاكمة ، وإنما أصبحت مجموعة نظرات لتاريخ الأجناس التى شكلت المجتمع والحضارة الأمريكية المعاصرة .. أما نحن فمنذ الحرب العالمية الثانية وربما قبلها بقليل نعيش لحظة ميوعة اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ، فالطبقة السياسية غير موحدة حول كثير من الأمور .. وهذا لا يثير البكاء ، فلهذا الوضع يبرره وكل ما هو مطلوب أن نتحمل ما هو حادث بالفعل فنكون فى مستوى مسئولياته .

ئة الأعيان المصرية مثلا لم يكن بينها مساجلات من هذا النوع إبان ثورة ١٩١٩ وبعدها بقليل أيضا .. لماذا ؟ لأن قيادة ثورة ١٩١ نجحت فى توحيد ما يسمى بالأمة فى ذلك الوقت ، إلى أن ظهر دستور ١٩٢٣ وكان يحتوى هذا الاتفاق على وجهات النظر رؤية التاريخ المصرى .. ولذلك كان هذا التاريخ يتضمن تحديداً للهوية المصرية تحديداً حديثا على اعتبار أن ثورة ١٩١٩ كانت ءاً من التاريخ العالمى فى ذلك الوقت ولذلك كانت الجامعات المصرية تدرس تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ استقلال أمريكا وتاريخ ترا .

وعندما بدأ المجتمع السياسى فى التفتت بظهور الطبقة المتوسطة بمدارسها الدينية والماركسية أساساً ، ثم القومية الناصرية الطابع والتى مهجنة ، وبدأت الإضافات بالسؤال عن البعد الطبقى والبعد الاجتماعى .. ظهر شهدى عطية وغيره من الكُتاب الذين حاولوا بة التاريخ مع الوضع فى الاعتبار هذه الأبعاد .

وبالتوازى مع خط كتابة التاريخ من الزاوية المادية الجدلية ظهرت مدارس تكتب التاريخ من زاوية إسلامية معتمدة على انتماء عالمى العالم الإسلامى .. وقد تسرب هذا إلى المجتمع العلمى وإلى الجامعات ، وظهر أساتذة أميل للمدارس المختلفة دون أن يكون لهم انتماء حزبى .. لأن هذه الصراعات السياسية والعقائدية موجودة فى العالم ولا يستطيع أى كائن أن ينعزل عنها سواء كان حزبياً أو مجرد أكاديمى .

نحن نعانى من فقدان مدرسة تاريخية توحد المجتمع السياسى ، ولكن هذا من طبائع الأمور وقد تستمر هذه الحالة طويلا .. ومن هنا أعود للمثل الفرنسى ، ففى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حركة ١٩٦٨ ، كانت الجامعات الفرنسية موزعة بين المدارس التقليدية فى التاريخ والتى تنكر دور اليسار الاشتراكى والشيوعى ، ومدارس لها أساتذة تؤكد دور اليسار الفرنسى إلى أن ظهرت حركة اليسار الجديد وأضطر اليسار الاشتراكى والشيوعى فى فرنسا للتحالف مع « ديجول » ضد الحركة الجديدة ، وهنا فقط بدأ نوع جديد من الاتفاق consensus حول النظرة للخطر الجديد .

أ . أحمد صادق سعد :

لماذا التاريخ ؟ .. أعتقد أن هذا السؤال هو من النوع الجزئىّ ، لأن النزاع الفكرى يجرى على جميع المستويات بدرجات مختلفة وبواسطة قوى مختلفة .

فنفس الشىء يجرى بالنسبة للصراعات بين النظريات الاقتصادية على أساس النظريات الاجتماعية والعلمية .. إلخ .

من ناحية أخرى فالفترة التى نعيش فيها ليست فترة فريدة فى هذا ، وأعتقد أنه فى الفترة من العشرينات إلى الخمسينات كان هناك نزاع سياسى أيضاً يأخذ صورة النزاع التاريخى ويعود إلى فترة « عدلى يكن » وخلافه مع سعد زغلول .. إلخ . ونلاحظ أن استعمال التاريخ كسلاح سياسى ليس حديثا بل هو قديم موغل فى القدم ، وأذكركم أن الفراعنة كانوا يمحون أسماء الفراعنة الذين سبقوهم من فوق النقوش ويعيدون كتابة النقوش بطريقتهم الخاصة على نفس الأحجار القديمة . فالمسألة هنا متعلقة « بشرعية الأمر

الواقع » .. وليست « الشرعية فقط . وأذكركم عندما كان الوفد يُنحى عن الحكم .. كانوا يسمون هذا انقلابا ! رغم أن التنحية كانت تتم بأمر ملكى طبقاً للدستور .. إذن فالبحث عن الشرعية يتم دائما عن طريق المنطلق الأسطورى الذى يفترض على سبيل المثال أنه إذا كان الوفد قد حقق إنجازات فى مرحلة ما فسوف يظل دائما وإلى الأبد يحقق إنجازات .

٨ ـــ أ . سهير إسكندر :

إلى أى حد يصلح المنتمى إلى حزب ما ـــ سواء من الناحية الفكرية أو الفعلية ـــ أن يكون موضوعياً ؟! وأن يُمارس ـــ إذا كانت لديه الأدوات العلمية والمنهج السليم ـــ التأريخ ومعرفة الحقيقة بالمعنى الذى نثق فيه ؟ بالنسبة للموضوعية .. إنها رؤية للحقيقة من موقع ذاتى معين .. ألا يمكن أن تسيطر دوافع الميل والهوى فى تفسير المواقف على مؤرخ غير متحزب أيضا ؟ وإذا سلمنا بأن الرؤية التاريخية هي صانعة المستقبل وأن التاريخ لا ينفصل عن الواقع بكل مصالحه وأخطاره .. ألا يتيح عدم الالتزام برأى أو رؤية محددة الفرصة أيضا لعدم الالتزام بالصدق ؟.

ما أريد أن أعرفه هنا هو نظرة فاحصة على الجانب الآخر من النقص . فأخطاء المتحزبين قد تكون معروفة من استخدام أساليب الدعاية والانفعال .. إلخ . ولكنى أريد أن أعرف عيوب التناول العكسى لغير المتحزبين وأتساءل عن المؤرخ المحايد إذا وجد .. أليس فى إعلان التحيز درجة من الأمانة الفكرية تجعل القارىء فى حالة من المناعة الفكرية التى تؤهله للحكم طالما أنه يعرف هوية الكاتب أو المؤرخ ؟.

٩ ـــ د . صلاح عبد المتعال :

هناك ملاحظة تتصل بما أورده د . يونان فى الورقة عن مفهوم البرامج . فالبرامج بالنسبة للعالم المتقدم أمرٌ طبيعى ، وحتى الحركات التقدمية أو الحركات العلمية لأنها تحتاج إلى بيانات وإلى علم . أما العالم الثالث فيفتقر إلى هذه البيانات ومن الصعوبة بمكان أن نطلب من حركات العالم الثالث أن تقدم برامج . فيكفى أنها تقدم الإطار العام ، الخاص بخطة كل حركة للمستقبل فى ضوء الأهداف ، وهذا واضح بالنسبة لكتابات زعماء هذه الحركات .

النقطة الأخرى : إن الاستدلال بعبارة أو بمصطلح « التكفير » (مثل عبارة صالح عشماوى عام ١٩٤٧) لايكفى للتدليل عما هو موجود فى المنهج العام للحركة ـــ الإسلامية . إنما هو عبارة تراشق بالألفاظ . ولا يجوز أن أتخذ جزءا من مقال فى خضم عدد من المقالات أو من بين أدبيات جماعة الإخوان وأبدأ فى بناء رأى يقول أنها تُكفر الآخرين . إذ يجب الحذر فى اقتطاع مقطع من سياق معين .

وهناك عبارة أريد أن أسأل فيها الدكتور يونان وهى قوله « أن الفكر الماركسى لا يؤمن بصناعة الأبطال » ! فماذا تقول عن لينين وستالين وماوتسى تونج ؟.

١٠ ـــ أ . محمد شومان :

لى ملاحظة على مسألة الاقتتال بالهوية أو الهوية المصرية والهوية العربية والرابطة الإسلامية .. فينبغى أن نراعى أن هذه القضية لايعنى بها المواطن المصرى العادى ولكنها نوع من أنواع الاقتتال المطروح على التيارات أو الأحزاب السياسية المتصارعة فى الساحة !

والاقتتال بالهوية يظهر على سطح الحياة السياسية فى مصر فى فترات زمنية معينة . وعندما نتتبع هذه المعارك نجدها فى الثلاثينات وأوائل الخمسينات والسبعينات . وهنا تجدر أهمية التحليل الاجتماعى ودراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية ـــ والاقتصادية فى المجتمع وما تفرزه من أفكار . وأعتقد أيضا أن جانبا هاما من حسم هذه القضية يرتبط بتحديد الشخصية القومية المصرية والسمات الرئيسية فيها .

١١ ـ إبراهيم غانم :

إذا كان من السهل تفسير تحزب المتحزبين أو الحزبيين أو أصحاب الاتجاهات السياسية فإنه من العسير أن نفسر تحزب غير الحزبيين . وأقصد على وجه التحديد الأكاديميين أو بعض الكُتاب الذى يتمتعون بثقل فى الكتابات التاريخية للحركات السياسية . وأضرب مثلاً من د . يونان لبيب نفسه ، فالدكتور يونان فى ورقته وأيضا فى كتابات أخرى له مثل مقاله المنشور فى مجلة « المصور » فى عدد الأسبوع الماضى قد طرح مسألة استخدام الإخوان المسلمين للأسلوب التكفير فى تعاملهم مع القوى السياسية الأخرى ، ودلل على ذلك بمقتطف من مقال لصالح العشماوى .. وأنا أقول إنه حتى لو قلنا إن صالح العشماوى ظاهرة استثنائية فأتمادى وأقول إن حسن البنا نفسه ــ وهو زعيم الحركة ــ كتب رسالة إلى « النحاس باشا » تقريبا فى عام ١٩٤٢ وهى منشورة فى مجلة « النذير » ــ قال له فيها (إننى أشعر ويشعر الكثيرون أن الوفد وزعيمه وحكوماته يأخذون موقفاً منصرفاً عن الإسلام وأنهم يعملون ضد الإسلام) . إذن فهى موجودة أيضاً عند الشهيد حسن البنا ! وعندما ينظر المؤرخ من وجهة نظره ، وإيثاره الفكرى الذى يتعامل مع هذه الكتابات فى سياقه ، لابد أن يصل إلى نفس النتيجة التى وصل إليها د . يونان : إن هؤلاء استخدموا أسلوبا تكفيريا . ولكن عندما نفهم المنطق الذى دفع حسن البنا لأن يتحدث بمثل هذه الطريقة ، فسنرى أنه لم يستخدم أسلوب التكفير بالمعنى الذى يفهمه د . يونان فحسن البنا حدد لماذا قال هذا الكلام حيث قال للنحاس ياباشا إنكم وصلتم للحكم أكثر من مرة ولم تقدموا شيئا للإسلام ، ثانياً : إنكم طرحتم فكرة القومية الوطنية والإسلام يحض على الوطنية ، ولكن عاب عليه فقط سوء فهم الوفديين للوطنية وقال له إنكم تفهمونها على أنها تخلٍ عن شعائر الإسلام وأن هذا بسبب خشيتهم على أصوات المسيحيين فى الانتخابات ثم قال له لقد قلت إنك معجب بأتاتورك فى إحدى مقابلاتك الصحفية ... إلخ . وأنا أقول وفقاً للمنهج الذى تبناه الإخوان المسلمون كحركة سياسية أصول شرعيتها تستند إلى الإسلام وإلى التراث الإسلامى ، أن الوفد قد لعب دوراً إجراميا خطيرا فى التاريخ المصرى ! فقد أوكلت إليه قوات الاحتلال تمصير علمنة الدولة وتحويل حركة الاختراق التغريبى فى المجتمع المصرى الذى بدأ قبل وصول محمد على إلى شكل مؤسس يأخذ شكل مؤسسة برلمانية أو خلافة ــ ثم صبغ الصفوة المصرية السياسية ومحاولة إبهارها بالأطروحة الديمقراطية ! والمنهج الذى اقترحه هو ضرورة أن يكون المؤرخ أو كاتب التاريخ السياسى على وعى وأن يفهم المنطق الداخلى والكلى لهذه الجماعة ثم يقرأ كان التفاصيل ثم يحاول أن يصل فى النهاية إلى رؤية شاملة . ورؤيتى التى أطرحها من أرضية مخالفة تماماً هى أن أى بحث فى مسألة تاريخية لن تكون له أية فائدة إذا لم يكن مدركاً تماماً للقضية الكبرى التى تشغل الكون كله ، وهى الصراع بين قوى الحق وقوى الباطل . وهناك من يختزل معسكر الحق فى جماعة واحدة .. لكن هناك تعددات وهناك صراعات داخل معسكر الحق ذاته وداخل معسكر الباطل ذاته حيث تختلف الأساليب والأهداف المستخدمة من كل جانب .

١٢ ــ د . أحمد عبد الله :

هذا الموضوع جذاب لأن له انعكاسات كبيرة فى الوقت الحاضر وليس فقط التاريخ : أولاً : أختلف مع « د . يونان » فى مسألة أن المجتمعات المتخلفة فقط ومنها مصر هى التى تلعب بالتاريخ فى حلبة الصراع السياسى . فهذا حادثٌ فى الغرب نفسه ومثاله إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الثانية .

المشكلة هنا أن هناك فارقاً واضحا بيننا وبين المجتمعات الأكثر تقدماً . وهو المتعلق بمسألة « الشرعية التاريخية » للأفراد وليس للقوى الاجتماعية والسياسية . فعلى سبيل المثال فى فرنسا ظل جورج مارشيه يكافح للبقاء كزعيم للحزب الشيوعى الفرنسى رغم ثبوت أن قيادته « كارثة » على الحزب ! لكن بالتأكيد فى خلال سنوات قلائل وفى لحظة من لحظات ضغط « الحركة الاشتراكية الفرنسية سوف يرحل جورج مارشيه . وهذه المسألة غير محتملة مثلا بالنسبة لإبراهيم شكرى أو خالد محيى الدين فى واقعنا السياسى مثلما لم تكنْ محتملة فى الواقع التاريخى لأحمد حسين أو حسن البنا أو مصطفى النحاس فبغض النظر عن كفاءتهم الفعلية فى إدارة الحركة السياسية التى هم على رأسها ، يظلون محتكرين للشرعية السياسية كأن الحركة غير موجودة والزعامة هى مرادف الحركة ويبقى الزعيم زعيماً حتى يموت أو يُغتال !.

النقطة الثانية : التى اختلفت فيها مع الأستاذة كرامر هى أنها ترى ثمة نوعا من الإجماع على شخصية « سعد زغلول » فلعل الجدل

الذى ثار حول سعد زغلول مؤخراً يثبت لنا أن هذا الكلام غير صحيح .. نحن هنا فى مصر نختلف على كل شيء بلا استثناء .. و لم نتفق بعد على رموزنا ! البعض يرى سعد زغلول زعيم الأمة (ويحيا سعد) والبعض الآخر يراه أفاقا وكذابا وخائنا وعميلا للإنجليز ! البعض يرى عبد الناصر « ياجمال ياحبيب الملايين » والبعض الآخر يراه « آخر الفراعين » ! لم تتفق هذه الأمة بعد على رموزها لأنها لم تتفق فى الحقيقة على لغة مشتركة للحوار حول قضاياها السياسية المعاصرة وبالتالى على أسلوب تناول التاريخ . وتلك فى حد ذاتها تمثل مؤشر « شؤم » للمستقبل . ولعل ذلك هو منطق تنظيم هذه الندوة أصلاً وإلحاح أمثالى على مسألة المستقبل . فعلى الرغم من أننى أقيم اعتبارا كبيراً للصراع الاجتماعى والطبقى فى الحلبة السياسية ، ولى اختيارى وانحيازاتى فى هذا الموضوع ، فإنه بجانب « السياسة الصراعية » توجد أيضا السياسة التفاهمية » فى أى مجتمع . فلا يوجد مجتمع فقط بصراع اجتماعى ، يوجد المجتمع بصراع اجتماعى واتفاق اجتماعى ، لا يوجد مجتمع فقط بصراع سياسى ، يوجد بصراع سياسى واتفاق سياسى أيضاً . درجة نضج المجتمع تتحدد بالأمرين معاً ، بقدرته على إدارة الصراعات ، وقدرته على صياغة الاتفاق . المشكلة عندنا فى مصر أن صراعاتنا غير ناضجة ! القدرة الوحيدة التى أثبتناها فى تاريخنا الحديث هى : (١) الاتفاق فى الشارع بين فئات الشعب حين تكون هناك سلطة محتلة .. فنتفق فى الشارع بين صفها مثل تجربة ثورة ١٩١٩ والوفد كجبهة وطنية فى البداية على الأقل . (٢) الاتفاق حول جهاز الدولة مثل تجربة الالتفاف حول عبد الناصر . فالملايين كانت تؤيد عبد الناصر بالفعل ، ولكن دون أن يكون لها حريات سياسية وحقوق فى الصراع الاجتماعى فى الشارع فقدوا ذلك قمةً شديدة . أى أنه كان هناك اتفاق ما ، لكن هذا الاتفاق لا يأتى من « التعددية » وإنما يأتى من « الأحادية » . وهذا معناه أننا فى مصر حين نتفق إنما نتفق على أن نكون أطرافا إضافية أو تحابيش » معاونة لجهاز الدولة .. بهذا المعنى فى تصورى المجتمع المصرى مجتمع تاريخى له حضارة عريقة لكنه مجتمع غير عصرى ، مجتمع متخلف وربما السودان أكثر تقدماً من مصر رغم تقسيماتها القبلية والمذهبية .

والمطلوب لإحداث العصرية فى المجتمع المصرى هو تحديد العلاقة بين « الدولة » و « المجتمع المدنى » ، أن تكون هناك دولة بمعنى جهاز سياسى يصنعه المجتمع المدنى وليست دولة موروثة من عصور الأجداد سواء أكان يحكمها المدنيون أم العسكريون . المجتمع المدنى هو الذى يجب أن يحدد شكل الدولة . ولأنه يتكون من قوى اجتماعية عديدة فلابد أن يكون لهذه القوى أحزاب تمثلها ، وهناك صراع بين تلك الأحزاب فى الانتخابات وفى وسائل الإعلام ... إلخ . ثم فى النهاية نعرف أين نتفق ومتى نتفق حتى لو اتفقنا فقط على تحديد أساليب الصراع !

إن ما فى مصر اليوم ليس استخداماً سياسياً للتاريخ وإنما سوء استخدام سياسى للتاريخ . ولو إنه كان مجرد استخدام سياسى لما اعترضنا لأننا نقول أنه حتى فى أوروبا يُستخدم التاريخ استخداماً سياسيا . إنه سوء استخدام للتاريخ ملىء بالأكاذيب والتشهويهات لتحقيق كسب سريع ورخيص للقوى السياسية . ولن يحسم الأمر فى مصر إلا إذا حُسمت قضية التعددية ، فتصبح لكل القوى السياسية ولكل القوى الاجتماعية والأفراد والجماعات حقوق التنظيم والتعبير كاملة . ثم يكون مطروحاً علينا جميعاً بجانب هذا الحق واجب القدرة على التصارع بطريقة ناضجة لتحديد شكل الدولة والحكم ، وواجب الاتفاق الوطنى العام حين يكون الاتفاق الوطنى العام ضرورة حتمية لصيانة مشروع المستقبل وصنع التقدم على أرض هذا البلد .. التاريخ بهذا المعنى كما أصر دائما هو المستقبل .

أشار د . أحمد عبد الله إلى أنه فى مصر يصعب الاتفاق حول أى رمز على الإطلاق ! ولكن يبدو أن هناك رمزا فى صعود سوف نتفق عليه ذات اليوم ، وقد قرأت فى الأهرام هذا .. فيبدو أن « ديليسبس » سوف يكون هذه الشخصية التى سوف نلتفت حولها جميعاً ! لأن أحد من يسمون بالكُتّاب الكبار يطالب بإعادة بناء تمثال ديليسبس لأنه شخصية قومية وقد بنى قناة السويس ! وربما فى الأسبوع القادم سوف يأتى الدور على « شارون » لأنه حضر إلينا وزار مصر وليس هناك مانع فى إقامة تمثال له لكى نجتذب السياح الإسرائيليين بجانب السُّياح الفرنسيين !!

من ناحية أخرى عندما تكلمت الأستاذة كرامر عن ألمانيا استبعدت استخدام التاريخ فى المعارك السياسية وكنت أتمنى أن تكون المقارنة بين زمنين متكافئين ويمكن المقارنة بينهما . فقد استخدم التاريخ بواسطة الإقطاع الألمانى فى مواجهة نابليون . وهناك استخدام « ماهينيه » واستخدام الثورة الفرنسية لفكرة « روح الشعب » وتعنى أن لكل شعب روحه وقوانينه التى تعبر عن رفضه للتقنينات البرجوازية النابليونية وتمجيدا للقوانين الإقطاعية .. وهذا معناه استخدام التاريخ لتبرير معركة سياسية كانت قائمة .

رد د . يونان لبيب رزق على التعقيبات :

واضح أننى لم أرض أى طرف .. لا اليمين ولا اليسار .. وهذا شىء يريحنى شخصياً . فقد خلط د . متولى مابين « الكتابات السياسية » « وكتابات التاريخ » . وقد كنت حريصاً على أن أوكد على الكتابات التاريخية فى الفترة الأخيرة ، وهى رغم نشرها فى صحيفة إلا أنها فى شكل سلسلة مقالات متعاقبة . أما الكتابات السياسية فى الصحف فلم ألجأ إليها . ولقد شعرت أننى كنت غامضا بدرجة ما لأن أ . نبيل عبد الفتاح تحدث عن الأشخاص الذين يلعبون دورا مثل ميتران أو جورج مارشيه أو ديجول ، وديجول فى تقديرى ليس شخصية حزبية بقدر ما كان بالنسبة لفرنسا شخصية قومية وبالتالى فهو بعيد عن دائرة المناقشة .. وكذلك على المستوى الأنجلو ساكسونى ، مسز تاتشر أو تشرشل أو غيرهما . وموضوعى ليس هو موضوع « الشخصية » وإنما أن يدخل زعماء حزبيون فى ذمة التاريخ ويصبحوا بعد ذلك أداة من أدوات الصراع أو الاقتتال الحزبى .

قضية التجريد والتجسيد فى كتابات الأنثروبولوجيين وقولهم إن الإنسان البدائى عقلية مركبة .. أنا لا أدعى أننى قارىء فى الأنثروبولوجيا ، وما أدعيه أننى قارىء وكاتب في التاريخ الحزبى .. أنا أرجو الأستاذ نبيل أن يعود إلى الصحافة الحزبية سواء فى فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى أو فى فترة مابين الحربين أو حتى فى الفترة الأخيرة ، وأوكد له أنه سيجد أن المعارك حول المبادىء (المعارك الحزبية أو المقالات الحزبية) أو حول البرامج كانت أقل ما يكون وكانت شاحبة غاية الشحوب ، بينما المعارك حول التاريخ الحزبى وحول الشخصيات الحزبية كانت أكبر ما تكون . وأنا لا أريد أن أعقد مقارنة ظالمة بين الأحزاب السياسية فى مصر والأحزاب الغربية ، وإذا عدنا إلى الصحافة الغربية سوف نجد أن المعارك فى الأساس معارك براهج وليست معارك حول الشخصيات أو تاريخ حزب من الأحزاب .

وعندما أشرت إلى كتابات صبرى أبو المجد أشرت بالتحديد إلى كتابته عن « محمد فريد » ولم أشر إلى كتابته الحزبية على وجه العموم ، بغض النظر عن دور صبرى أبو المجد فى ميادين أخرى سواء إذا كان مع هذا النظام أو ذاك .

قضية الأحزاب الأيديولوجية ومثلها هنا الإخوان المسلمون .. فى تقديرى أن هناك أحزابا كان شاغلها الأساسى القضية الوطنية سواء فيما قبل الحرب العالمية الأولى أو الفترة الثانية لها .. وإذا تناولنا جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان والجماعات الماركسية نجد أن لها توجهات عقائدية محددة والقضية الوطنية لم تكن شاغلها الأول بنفس الدرجة التى كانت تشغل الأحزاب الأخرى (الوفد والمنشقون عليه) .. ولهذا فبينما انتهى الدور التاريخى لهذه الأحزاب بمجرد انتهاء القضية الوطنية فإن هذا الدور التاريخى استمر بالنسبة للجماعات السياسية الأخرى لأنها أحزاب عقائدية .

بالنسبة لما أثارته الأستاذة سهير إسكندر .. أقول إنه من الصعب أن تكون هناك موضوعية للمنتمين لأحزاب سياسية . وحتى هذه المسألة صعبة جداً عند الأكاديميين أيضاً .. ود . عبد العظيم رمضان ود . صلاح العقاد مثالان على الأكاديميين الذين تحولوا لمناصرة حزب من الأحزاب وكانوا من قبل أكاديميين يدرسون التاريخ بشكل أكثر موضوعية قبل أن ينضموا لأحزاب بشكل واضح ورسمى .

بالنسبة للأستاذ إبراهيم غانم .. أنا أقدر له عدم موافقته على منهجى بشأن نهج الكتاب الإخوان إما إلى التقديس أو إلى التكفير .. وقد تحدث الأستاذ إبراهيم عن الدور الإجرامى للوفد !! وهو يخرج هنا عنّ أى شكل من أشكال الموضوعية . ومرة ثانية قسم العالم إلى قوى الحق وقوى الباطل وهذه مسألة مطلقة ، ونحن فى التاريخ لا نتحدث عن المطلقات وإنما نتحدث عن المسائل النسبية ونتعامل مع الحقائق .

أما بالنسبة لما طرحه د . أحمد عبد الله فطبعا أنا « مأقدرش عليه لأنه صاحب الندوة » !

عاشــراً

كتابة تاريخ الأحزاب والمنظمات السياسية

ب) نماذج تطبيقية :

١) ا . بشير السباعي :
حول ما يسمى بالتروتسكية المصرية
بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٨

٢) مناقشـــة .

٣) د . زكريا سليمان بيومي :
الاتجاهات الدينية بين عهدي عبد الناصر والسادات
وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢

٤) مناقشـــة .

حول ما يسمى
بـ « التروتسكية المصرية »
بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٨

يبدو أن وصف « تروتسكيين » قد استُخدم لأول مرة فى السجالات الكلامية فى أوساط اليساريين المصريين فى أواخر الثلاثينات . وقد استُخدم هذا الوصف من جانب عناصر ستالينية فى سجالاتها غير المبدئية مع عناصر ستالينية أخرى .

كما استُخدم من جانب مختلف الجماعات الستالينية فى سجالاتها مع عناصر يسارية مصرية مناهضة للستالينية ، فى وقت أو آخر ومن منطلقات متباينة ، دون أن تكون منتمية إلى الأممية الرابعة أو دون أن تكون تروتسكية أرثوذكسية .فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨ لم يمكن للتروتسكية وجود فى المشرق العربى إلا فى فلسطين .

ويبدو أن أول من استخدم وصف « تروتسكيين » للإشارة إلى خصومه هو الستالينى السويسرى المعروف بول جاكو ديكومب ورفاقه وتلاميذه (انظر ، أحمد صادق سعد : **صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٠) .

ويرتبط اسم بول جاكو ديكومب فى تاريخ الحركة اليسارية المصرية بـ « الرابطة السلمية » التى يذكر جيل بيرو أن كثيرين من المثقفين الأجانب والمتمصرين قد انضموا إليها خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٩ (انظر ، جيل بيرو : **هنرى كوريل ، رجل من طراز فريد** ، دار النضال ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٩٣) .

والحال أن « الرابطة السلمية » قد ارتبطت بالتيار الذى كان قد انبثق عن مؤتمر أمستردام الدولى لمناهضة الحرب والذى كان قد انعقد فى أغسطس ١٩٣٢ تحت هيمنة قوية من جانب الستالينيين فى ذات الوقت الذى انعقد فيه فى موسكو الاجتماع الموسع الثانى عشر للجنة التنفيذية للكومنترن الستالينى ، وهو الاجتماع الذى قلل من خطر الفاشية فى ألمانيا واستبعد مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة تستند إلى تحالف الشيوعيين والاشتراكيين الديموقراطيين لدرء هذا الخطر مؤكدا ، شأنه فى ذلك شأن الاجتماع الموسع الذى سبقه ، على ضرورة « توجيه الضربة الرئيسية ضد الاشتراكية الديمقراطية » (انظر :
Institute OF Marxism - Leninsm, Central Commitiee OF the Cpsu, **Outline History OF the Communist Internat ional,** Progress Publishers, Moscow, 1971, PP. 328 - 329.

ومثلما استبعد الستالينيون مهمة إنشاء جبهة عمالية متحدة لدرء خطر الفاشية ، فإنهم قد استبعدوا أيضا — فى مؤتمر أمستردام — هذه المهمة لدرء خطر الحروب وآثروا التحالف مع دعاة المسالمة ، والبورجوازيين الليبراليين فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والبورجوازيين القوميين الليبراليين فى البلدان المستعمرة . وقد سخر تروتسكى فى سبتمبر ١٩٣٢ من مسلك الستالينيين فى مؤتمر أمستردام وكتب : « فى وجه الحرب ، صوت الستالينيون إلى جانب قرار دبلوماسى وحذر ورخو فى أمستردام ، اقترحه الجنرال فون شوينايخ ، والماسون الأحرار الفرنسيون ، والبورجوازى الهندى باتيل ، الذى يعتبر غاندى مثله الأعلى » (Leon Trotsky, **The Spanish Revolution 1931 - 1939,** Pathfinder Press, New York, 1973, P 185)

وكان الجنرال بول فون شوينايخ (١٨٨٦ — ١٩٥٤) أحد ضباط البحرية من اليونكرز الألمان ثم تحول إلى واحد من دعاة المسالمة ونشر فى الصحف الألمانية مقالات متعاطفة مع روسيا الستالينية ، بينما شكل الماسون الأحرار الفرنسيون ، ذوو التقاليد الليبرالية ، حلقة وصل بين الحركة الاشتراكية والجناح اليسارى للبورجوازية . وقد نظر إليهم تروتسكى على أنهم يشكلون آلية لإفساد الحركة الاشتراكية . أما فالا بهاى باتيل (١٨٧٧ — ١٩٥٠) فقد كان أحد ممثلى البورجوازية الهندية . وقد صار عضوا فى الحكومة بعد إعلان استقلال الهند (انظر ، Ibid., P. 414) .

والحال أن نشاط « الرابطة السلمية » التى أسسها ديكومب فى مصر قد عكس الموقف الأصلى الذى كان الستالينيون قد اتخذوه فى مؤتمر أمستردام والذى شجبه تروتسكى . فبدلا من الاتجاه إلى الجماهير الرازحة تحت نير الإمبريالية البريطانية ، حرصت « الرابطة السلمية » على توثيق الأواصر مع عدد من الزعماء الوفديين وشخصيات من الحركة النسائية البورجوازية وعلى ترتيب لقاءات بين زعماء حزب الوفد المصرى وحزب المؤتمر الهندى (انظر ، د . رفعت السعيد : **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ – ١٩٥٠** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٧) . وبعبارة أخرى ، فإن « المدخل إلى الجماهير لم يكن يمر عبرها » (جيل بيرو) **مصدر سبق ذكره** ، ص ٩٣) . و « من الطبيعى أن عملها ظل فى دائرة محصورة من الأجانب فى هذا الوقت . فعدو مصر كان الاستعمار البريطانى ، وكان من الصعب على الوطنيين العاديين أن يهتموا بعدو آخر ... كانت بعض الاتجاهات الثورية الوطنية المعارضة لأسلوب المفاوضات ترى فى الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأسلوب الرئيسى ــ وقد يكون الوحيد ــ الناجح لطرد المستعمرين . ولذلك لم يكن التيار الوطنى يرتاح إلى المناداة بالسلام ويفهمها على أنها تحيد الأساليب السلمية فقط ويعتبرها استسلاما للاستعمار » (أحمد صادق سعد : **مصدر سبق ذكره** ،ص ٣٩) .

وطبيعى أن رابطة كهذه كان من المستحيل تماما أن تتسع لأية توجهات سياسية تروتسكية فى مجال درء خطر الحرب . ولم يكن هناك مايدعو أية عناصر تروتسكية محتملة إلى التفكير ، مجرد التفكير ، فى الانتماء إلى رابطة كهذه تتميز ، علاوة على ذلك ، بعزلتها الشديدة عن الجماهير العمالية المصرية .

والحال أن خلافا قد نشب فى أواخر الثلاثينات داخل « الرابطة » ــ عشية حلها ــ وضع راءول كوريل وريمون أجيون ومارسيل إسرائيل وآخرين فى مواجهة مع ديكومب الذى اتهموه بحصر نشاط الرابطة ضمن أطر ضيقة ، خاصة وأن ديكومب قد رفض اقتراحا قدمه مارسيل إسرائيل بضم مجموعة من الإيطاليين المناهضين للفاشية إلى الرابطة . وقد اتهم راءول كوريل وأصدقاءه ديكومب بالعصبوية الناشئة ــ فى جانب منها ــ عن ميل الأخير إلى رؤية عملاء استفزازيين فى كل مكان . وقد اعترف ديكومب بأن راءول كوريل وأصدقاءه حاولوا توسيع مجال الرابطة وقال : « أنا خشيت أن يهدد نشاطهم كيان الجمعية (يقصد « الرابطة السلمية ») وأن يكشفنا البوليس السرى » (انظر ، د . رفعت السعيد : **الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ – ١٩٤٨** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٩) . وقد سارع راءول كوريل وأصدقاؤه إلى تقديم استقالاتهم من الرابطة فى أواخر عام ١٩٣٨ . لكن ديكومب رفض قبول استقالاتهم وقام بدلا من ذلك بفصلهم بتهم مثل عدم الانضباط و « عدم تسديد اشتراكاتهم » (أحمد صادق سعد : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٠) وأعقب ذلك وصفهم بأنهم « تروتسكيون » . وكانت تلك هى المرة الأولى التى يستخدم فيها هذا الوصف فى سياق خلافات بين يساريين مصريين . وبعد نحو ثمانية وثلاثين عاما من فصل راءول كوريل وأصدقائه ، وصفهم أحمد صادق سعد (ولد عام ١٩١٩) أحد تلامذة ديكومب ، بأنهم كانوا يمثلون « مجموعة تروتسكية » (أحمد صادق سعد **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٠) ؛ بينما اعتبر د . عبد العظيم رمضان هذا الكلام « على جانب كبير من الأهمية التاريخية » (د . عبد العظيم رمضان : « مقدمة تحليلية » ، انظر ، أحمد صادق سعد : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢١) .

لماذا هذا الوصف بالتحديد دون سواه ؟

إن حملة الافتراءات التى بدأت ضد تروتسكى منذ عام ١٩٢٣ قد بلغت ذروتها فى محاكمة موسكو الاستعراضية فى عام ١٩٣٨ ، حيث جرت محاكمة تروتسكى غيابيا ــ بتهم من بينها التجسس لحساب الجستابو النازى والنشاط التخريبى . وسرعان ما أصبحت كلمة « تروتسكية » تعنى عند الستالينى العادى ــ من طراز ديكومب وتلامذته والكوريليين المصريين ــ التجسس والنشاط التخريبى . فهى لا تشير إلى اتجاه سياسى داخل الحركة العمالية العالمية بل تشير إلى نشاط

مشبوه ضد هذه الحركة . بينما كان ميليوكوف ، المؤرخ وقائد حزب الكاديت الروسي ، والذى « كان لينين يعتبره سياسيا بارزا ... وكان مؤرخا كبيرا لم تفقد مؤلفاته أهميتها العلمية حتى يومنا هذا » (صحيفة أنباء موسكو » ، ٨ فبراير ١٩٨٧ ، ص ٩ و ص ١٤) ، والذى كان أول من ابتدع كلمة « تروتسكية » ، خلال ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ فى روسيا ، قد استخدم هذه الكلمة للإشارة إلى المزاج الثورى لبروليتاريا سان بطرسبورغ ، حيث كان تروتسكى رئيسا لسوفييت نواب عمال عاصمة الإمبراطورية القيصرية .

والحال أن الصورة التى روجتها محاكمة موسكو فى عام ١٩٣٨ قد رسمت بهدف استئصال شأفة الماركسية الثورية داخل الحركة العمالية العالمية وإحكام سيطرة البيروقراطية الستالينية على هذه الحركة . وقد قبل ديكومب وتلامذته هذه الصورة وعملوا على ترويجها . ولم يجد أحمد صادق سعد حرجا فى أن يكتب أن تروتسكى قد تكشف عن مجرد « خائن وعميل للفاشية » (أحمد صادق سعد : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٥٦) . وقد جاء هذا الوصف فى مقال بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر الثامنة والعشرين التى كان ستالين قد كتب فى ذكراها الأولى أن « كل عمل التنظيم الفعلى للانتفاضة قد تم تحت القيادة المباشرة لرئيس سوفييت ـــ بتروجراد ، الرفيق تروتسكى » (برافدا ، ٦ نوفمبر ١٩١٨) . لكن أحمد صادق سعد كان يردد افتراءات عام ١٩٣٨ والتى شكلت « تتويجا » لجهود تزويرية كانت قد بدأت بشكل خجول قبل ذلك بخمسة عشر عاما .

وعلى الرغم من استبعاد ورثة ستالين لهذه التهمة (نظر ، Hitory of the Communist party of the soviet union , F. L. P. H, Moscow, n.d. (1964 ? p. 505) فإن أحمد صادق سعد ، عندما أعاد نشر مقالاته التى كان قد ساهم بها فى مجلة « الفجر الجديد » ، وجد أن من غير المناسب سحب هذه التهمة عبر تعليقاته على مقالاته بينما وجد أن من المناسب الاعتذار عما وصفه بـ « فجاجة » هجومه فى أحد مقالاته على مؤازر الفاشية المصرى أحمد حسين ! (انظر ، أحمد صادق سعد : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٦٤) . وقد اعتبر د . رفعت السعيد ، سخرية أنور كامل من اتهام تروتسكى بالجاسوسية « جرما » ، وذلك فى كتاب أصدره فى ذات العام الذى أعاد أحمد صادق سعد نشر مقالاته فيه (انظر ، د . رفعت السعيد **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦ ؛ ص ١٥٩) . وهو ما يشير إلى تخلف تلامذة ديكومب وهنرى كورييل ـــ على حد سواء ـــ عشرين سنة على الأقل فى مدرسة الزيف الستالينية ، غير قادرين على استيعاب دروسها الجديدة التى بدأ تلقينها منذ عام ١٩٥٦ . فمنذ ذلك التاريخ ، أصبح المتهم بالجاسوسية هو لا فرينتى بيريا ، الساعد الأيمن لستالين ، لا تروتسكى ولا بوخارين ولا توخاتشيفسكى .

والحال أن كل ما حدث هو أن ديكومب قد نقل إلى التربة المصرية ممارسة كانت معتمدة من جانب مجمل الحركة الستالينية العالمية . مثال ذلك أن هذه الحركة قد وصفت حزبا بأكمله ، هو الحزب العمالى للتوحيد الماركسى ، فى أسبانيا ، بأنه حزب تروتسكى ، رغم سجالات تروتسكى العنيفة ضد هذا الحزب ، وذلك لمجرد أن هذا الحزب لم يكن مستعدا للاندراج فى الكورس الستالينى ! وقد اغتال الستالينيون أندريه نين ، زعيم الحزب المذكور وأحد ألد أعداء الفاشية فى إسبانيا . وحتى وقت غير بعيد جدا ، كان المؤرخون السوفييت يتعاملون مع هذا الحزب باعتباره حزبا تروتسكيا (انظر ف . م . إيفانوف ، أ . ن . شيليف : **اللينينية والهزيمة الفكرية ـــ السياسية للتروتسكية** ، لينزدات ، لينينجراد ، ١٩٧٠ ، ص ٤٧٨ « بالروسية » .

وعلاوة على ماسبقت الإشارة إليه فيما يتعلق بموقف تروتسكى من مؤتمر أمستردام وتعارض التوجهات السياسية التروتسكية مع فكرة الروابط من النوع الذى سانده الستالينيون أعتقد أن من شأن إشارة سريعة إلى سيرة راءول كورييل السياسية أن تكون كافية لإبراز حقيقة أنه لم يكن تروتسكيا فى أى وقت من الأوقات ، خلافا لمزاعم أحمد صادق سعد

كان راءول كوريل (ولد عام ١٩١٣) ، بعد عام واحد من فصل تروتسكى من الحزب الشيوعى السوفييتى وقبل أقل من عام على نفيه من الاتحاد السوفيتى ، أى منذ عام ١٩٢٨ منتمياً إلى جمعية أصدقاء الاتحاد السوفيتى . وكانت الجمعيات من هذا النوع عبارة عن شلل لاوزن لها ، تضم بين صفوفها ، شأنها في ذلك شأن « الرابطة السلمية » ، مسالمين بورجوازيين وصحفيين فابيين ، مثل الزوجين سيدنى وبياتريس ويب ، وعناصر ماسونية تنتمى إلى مختلف المحافل ... إلخ . وقد شاركت، مثل هذه الجمعيات في الافتراء على تروتسكى ، القائد البارز لانتفاضة أكتوبر وقائد الجيش الأحمر إلى الانتصار في الحروب الأهلية وحروب التدخل ، الذى رد لابرز ممثليها — ذوى الماضى المعادى لثورة أكتوبر في حالات كثيرة — الصاع صاعين ، مركزا ، بشكل خاص ، على تاريخ الزوجين ويب الأسود .

وقد أمضى راءول كوريل خمس سنوات متواصلة في فرنسا للدراسة بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٨ حيث لم يعد إلى مصر إلا في أكتوبر من العام الأخير .

وخلال تلك الفترة كان منتمياً إلى اتحاد الطلاب الاشتراكيين التابع للشعبة الفرنسية للأممية العمالية (الحزب الاشتراكى الفرنسى) . وعندما قرر ليون بلوم (١٨٧٢ - ١٩٥٠ زعيم الحزب الاشتراكى ، ورئيس وزراء حكومة الجبهة الشعبية — التى كانت قد وصلت إلى الحكم بدعم من الستالينيين — عدم التدخل إلى جانب الجمهوريين الأسبان ، بموجب ميثاق عدم التدخل الموقع بين فرنسا والمملكة المتحدة فى ١٥ أغسطس ١٩٣٦ ، تقارب راءول كوريل مع الحزب الشيوعى الفرنسى الذى واصل دعم حكومة الجبهة الشعبية بأصوات نوابه فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، رغم خيانة بلوم الجمهوريين الأسبان .

وعندما عاد راءول كوريل إلى مصر فى أكتوبر ١٩٣٨ انضم إلى « الرابطة السلمية » التى سرعان ما استقال منها للأسباب التى سبقت الإشارة إليها (عصبوية ديكومب وتخوفه من توسيع نشاط الرابطة) لكى يؤسس ، بالاشتراك مع ريمون اجيون ، وهنرى كورييل ، ومارسيل إسرائيل ، وجورج بوانتيه (الستالينى السويسرى) ، وساندور روكا ، وكيبريو ، وأحمد الأهوانى ومحمد نصر الدين « الاتحاد الديمقراطى » فى مستهل عام ١٩٣٩ .

وقد شكل أغلب المذكورين اللجنة القيادية للاتحاد ، وكان مارسيل إسرائيل هو أمين هذه اللجنة . وقد حصلوا على مساعدات مالية سخية من المليونير دانيل نسيم كورييل (والد راءول وهنرى) وتمتعوا بتعاطف أحد المحافل الماسونية ، مواصلين جانبا من تقاليد « الرابطة السلمية » . ولم يكن بين أعضاء اللجنة القيادية للاتحاد تروتسكى واحد مما يشهد على زيف ادعاء الدكتور عبد العظيم رمضان ، استنادا إلى رواية أحمد صادق سعد ، أن « الاتحاد الديموقراطى » قد تكون على يد « تروتسكيين » منسلخين من « الرابطة السلمية » (د . عبد العظيم رمضان : مصدر سبق ذكره ، ص ٢١) . لقد رحب راءول كورييل وجورج بوانتيه باتفاق هتلر — ستالين الذى وقعه ريبنتروب ، وزير خارجية ألمانيا ، ومولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفييتى ، فى موسكو فى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ . وهو الاتفاق الذى اعتبره التروتسكيون افتتاحا لـ « صفحة من أسود صفحات سياسة ونشاط الأممية الشيوعية والأحزاب الشيوعية « الستالينية » Pierre Frank, Histoire de l'internationale Communiste, 2, Editions la Breche, Paris, 1981, p. 823) وغداة إعلان المملكة المتحدة وفرنسا الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، سارع راءول كورييل إلى تسجيل اسمه فى القنصلية الفرنسية متطوعا (فعل أخوه الشىء نفسه) ، رهن إشارة الأركان العامة لجيش فرنسا الإمبريالية ، فى حرب اعتبرها التروتسكيون حربا غير عادلة بين دول إمبريالية يتعين على الثوريين تحويلها إلى حرب أهلية . وقد فعل ذلك حتى قبل سقوط باريس وتوقيع بيتان اتفاق الهدنة مع الألمان . ويذكر أحمد صادق سعد أن « الاتحاد الديمقراطى » قد أصدر بيانا يؤيد فيه فرنسا وانجلترا ضد ألمانيا (أحمد)

صادق سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢) إلا أن أحمد صادق سعد يزور التاريخ ، مرة ، حين يزعم أن موقف الكومنترن خلال تلك الفترة كان « هو الدعوة إلى قلب الحكم الرأسمالي فى أوروبا » (أحمد صادق سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢) فقد تمثل موقف التروتسكيين في الدعوة إلى الانهزامية الثورية في كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا بينما كان موقف الكومنترن الستاليني ، في فترة الاتفاق الروسي الألماني ، وقبل الهجوم النازى على الاتحاد السوفييتي ، ليس « الدعوة إلى قلب الحكم الرأسمالي في أوروبا » بل الدعوة إلى انهزامية من نوع خاص ، لا علاقة لها بالانهزامية الثورية اللينينية ، الدعوة إلى انهزامية من جهة واحدة فقط على حساب فرنسا والمملكة المتحدة وخدمة ألمانيا النازية (P. Frank, op.cit., p. 851) .

وقد شارك راعول كوريل ، في ديسمبر ١٩٣٩ ، في إصدار صحيفة « دون كيشوت » التي أراد لها أن تكون على غرار جريدة « ماريان » الباريسية غير التروتسكية . وعندما أعلنت الهدنة بين فرنسا البيتانيه وألمانيا الهتلرية ، ذهب إلى أحد الآباء اليسوعيين ليجد لديه العزاء والسلوى : « ليست الهدنة مأساة ! إنها العقاب العادل الذى استحقته فرنسا إذ تحالفت مع أمة بروتستانتية » (يقصد انجلترا !) [المعلومات البيوجرافية عن راعول كوريل مستمدة من جيل بيرو : مصدر سبق ذكره ، صفحات مختلفة] .

ومن الجلى أن سيرة سياسية كهذه لا يجمع بينها وبين السيرة السياسية لأى مناضل تروتسكى في ذلك الوقت أى جامع . ولا يمكن اعتبار راعول كوريل تروتسكيا إلا عبر تشويه مواقف الترتسكية المعروفة تجاه عدد كبير من المسائل الهامة خلال الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، وهو تشويه لا مفر من أن يدمغ من يحاولون تجربته ، في أحسن الأحوال ، بالحماقة النادرة ، لأن مواقف التروتسكية من الحرب خلال فترة ١٩٣٩ — ١٩٤١ أشهر من نار على علم وقد جسدت في بيان الأممية الرابعة الصادر عن مؤتمر مايو ١٩٤٠ ، والذى وصف الحرب الدائرة بين قوى أوروبا الاستعمارية بأنها « حرب إمبريالية » . ذلك أن « السبب المباشر للحرب الدائرة هو التنافس بين الإمبراطوريتين الاستعماريتين القديمتين : بريطانيا العظمى وفرنسا ، واللصين الإمبرياليين المتأخرين : ألمانيا وإيطاليا » .

(Jean-Jacques Marie, **Trotsky: Textes et Débats,** L.G.F., Paris, 1984, pp. 413-14).

وبينما أصر التروتسكيون على اعتبار الحرب حرباً إمبريالية من جانب الأطراف المذكورة كلها ، كانت مجلة الكومنترن الستاليني إنترناشيونال كوميونيست تعلن في يناير ١٩٤٠ — وسط الحرب الدائرة — « أن النضال الأممى للطبقة العاملة ضد النظام الإمبريالي العالمي يتطلب تركيز القوى ضد العدو الرئيسى الراهن في ساحة السياسة الدولية .... لقد أصبحت الإمبريالية البريطانية ... العدو الرئيسى للطبقة العاملة العالمية » . وقد ورد هذا الكلام وسط صمت تام عن أهداف الإمبريالية الألمانية . واستمر هذا الموقف حتى اعتداء هتلر على الاتحاد السوفييتى . ففي افتتاحية المجلة المذكورة في أول مايو ١٩٤١ لم يرد ولو مرة واحدة أى ذكر لكلمتى النازية أو الفاشية ، بل لم يرد أى ذكر لأسماء هتلر أو موسولينى أو حتى فرانكو وذلك في مقال من إحدى عشرة صفحة موجه إلى الطبقة العاملة في عيد أول مايو ! وهو ما يعنى أن موقف « الاتحاد الديمقراطى » الذى لا علاقة له من قريب أو من بعيد بموقف التروتسكيين من الحرب ليس أكثر خزياً من موقف الكومنترن الستالينى ! ومن الشطط والسخف تسوية حسابات تاريخية بين الديكومبيين والكوريليين على حساب التروتسكية . لكن التاريخ يبين أن مثل هذه الأمور تحدث غالباً عندما تمسك إحدى الشيع العصبوية بخناق شيعة عصبوية أخرى ! وهكذا يجرى زج اسم تروتسكى في قتال محزن بين شقيقين !

أما ريمون اجيون (ولد عام ١٩٢٠) فقد قضى جانبا من الثلاثينات في فرنسا للدراسة وكان ، إلى حد ما ، على يسار راعول كوريل . فهو قد اندمج في تجمع « اليسار الثورى » الذى قاده مارسوبيفير داخل الشعبة الفرنسية للأممية العمالية (الحزب الاشتراكى الفرنسى) .

والحال أن مارسوبيفير (١٨٩٥ ـــ ١٩٥٨) كان أحد القادة البارزين لتجمع « المعركة الاشتراكية » داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي ، ثم أحد أبرز قادة تجمع « اليسار الثورى » الذى تشكل داخل الحزب المذكور في عام ١٩٣٥ . وعندما اصدرت قيادة الحزب أمراً بحل هذا التجمع في عام ١٩٣٧ ، ترك بيفير وانصاره الحزب الاشتراكي وأسسوا في عام ١٩٣٨ الحزب العمالى والفلاحى الاشتراكي الذى سارع إلى الانتماء إلى ما يسمى « بمكتب لندن للأحزاب الاشتراكية الثورية » ، والذى كان عبارة عن اتحاد لا مركزى لأحزاب الوسط الماركسى غير المنتمية لا إلى الأممية الثانية ولا إلى الأممية الثالثة ، حيث كانت هذه الاحزاب على يسار كل من الأمميتين خلال الشطر الثانى من الثلاثينات ، وكانت تعارض في الوقت نفسه انشاء أممية رابعة خلافا لموقف الاحزاب والجماعات التروتسكية التى دعت إلى تأسيس أممية رابعة منذ عام ١٩٣٣ ، وعندما تأسست الأممية الرابعة بالفعل في عام ١٩٣٨ ، تعرضت لهجوم شديد من جانب هذه الأحزاب ، وقد قاد الإنجليزى فينربروكواى (ولد عام ١٨٩٠) ، أمين مكتب لندن ، هذا الهجوم مستشعراً الخطر من جراء تأسيس أممية لليسار الماركسى .

وكان من بين الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن الحزب العمالى الاشتراكي الألمانى ، وحزب العمل المستقل في بريطانيا العظمى ، والحزب العمالى للتوحيد الماركسى في أسبانيا ، والحزب العمالى والفلاحى الاشتراكي في فرنسا (حزب مارسوبيفير) .

وقد تعرضت هذه الأحزاب ومكتب لندن لانتقادات عنيفة من جانب تروتسكى والتروتسكيين . وعندما تفجرت الاضرابات في فرنسا بعد انتصار الجبهة الشعبية الانتخابى ، كتب تروتسكى في ٥ يونيو ١٩٣٦ : « إن التنظيم الذى لم يجد سندا في الحركة الأضرابية الجارية ، والذى لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمال في مجرى النضال ، غير جدير باسم تنظيم ثورى . وسوف يكون من الأفضل لأعضائه أن يبحثوا لأنفسهم عن مكان في بيوت المسنين أو في المحافل الماسونية (برعاية م بيفير) ! (J.J. Marie, **op. cit.**, pp.301-2) .

ويشير بيير فرانك ، أحد قادة التروتسكيين الفرنسيين وأحد قادة ومؤرخى الأممية الرابعة إلى أن النضال ضد حزب مارسوبيفير ومختلف الأحزاب المنتمية إلى مكتب لندن ، خلال الثلاثينات ومستهل الأربعينات ، كان « أحد النضالات الكبرى ... التى هيمنت على نشاط حركتنا الأممية » (P.Frank, **La Quatrième Internationale,** F.M., Paris, 1969, p. 38). ومع تيار أحزاب أممية مكتب لندن هذه ، لا مع الأممية الرابعة التروتسكية ، كانت تعاطفات ريمون أجيون . وكانت فكرة إصدار صحيفة « دون كيشوت » فكرة راءول كوريل وريمون اجيون بالأساس . وقد اختارا هذا الاسم « احتراما لذكرى جابرييل آلومار ، السفير السابق لإسبانيا الجمهورية في القاهرة » (جيل بيرو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤) .

وقد استند من تحدثوا عن « تروتسكية » صحيفة دون كيشوت » إلى واقع إنها قد نشرت في باب السياسة الدولية مقالات تنتقد السياسة السوفييتية انتقادا حادا ، وكأن انتقاد السياسة السوفييتية خلال الفترة التى ظهرت فيها الصحيفة (ديسمبر ١٩٣٩ ـــ أبريل ١٩٤٠) كان شيئاً قاصراً على التروتسكيين ولم تندرج فيه مختلف التيارات الاشتراكية التى استنكرت اتفاق هتلر ـــ ستالين ! والحال أن الذى كتب هذه المقالات هو البيفيرى ريمون اجيون الذى لم ينتم إلى أى تجمع تروتسكى عندما كان في فرنسا !

أما مارسيل إسرائيل (ولد عام ١٩١٤) فقد ارتبط بالستالينى اللبنانى المعروف نقولا الشاوى . وقد توطدت عرى الصداقة بينهما عندما زار مارسيل إسرائيل بيروت في أواخر عام ١٩٣٨ . وأثناء تلك الزيارة ، رتب الشاوى لقاء مع ميدويان ،

مسئول الكومنترن عن الشرق الأوسط ، حيث تبادلا الآراء حول الموقف في مصر . وكان مارسيل إسرائيل آنذاك عضوا في اللجنة القيادية لـ « الرابطة السلمية » .

وجلى أنه من قبيل الهذيان الادعاء بأن صداقة سياسية وطيدة كتلك التى نشأت بين إسرائيل والشاوى وتبادلاً للآراء كذلك الذى حدث بين إسرائيل وميدويان يصلحان دليلين على « تروتسكية » مارسيل إسرائيل !

وعندما انسحب مارسيل إسرائيل ، بعد عودته من بيروت في أواخر ١٩٣٨ ، من « الرابطة السلمية » انهمك مع آخرين ، في تأسيس « الاتحاد الديمقراطى » في مستهل عام ١٩٣٩ واختير امينا للجنة القيادية للاتحاد . وقد شارك إسرائيل ، منذ اوائل يناير ١٩٣٩ ، في نشاط جماعة « الفن والحرية » . ويبدو أن اشتراك إسرائيل في نشاط هذه الجماعة هو الذى أوحى للدكتور عبد العظيم رمضان بأن الجماعة قد تفرعت عن « الاتحاد الديمقراطى » (انظر ، د . عبد العظيم رمضان : **الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٢) وهو تصور لا يستند إلى أساس لأن اشتراك إسرائيل في نشاط الجماعة ليس معناه « تفرع » الأخيرة عن الاتحاد .

وقد انسحب مارسيل إسرائيل من الاتحاد في أواخر عام ١٩٣٩ عندما وجد أن هنرى كورييل ــ عضو اللجنة القيادية للاتحاد ــ قد حول « الاتحاد الديمقراطى » إلى « اتحاد أرستقراطى » بضمه إليه « كل أصدقائه البورجوازيين الكبار » (جيل بيرو : **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٥) .

وقد انهمك إسرائيل بعد ترك « الاتحاد الديمقراطى » في تأسيس منظمة « تحرير الشعب » التى بدأت بعشرة أعضاء مصريين في عام ١٩٤٠ . وكان إسرائيل قد قدم هؤلاء المناضلين إلى طاهر المصرى ، الذى كان عضوا في الحزب الشيوعى الفرنسى عندما كان يدرس في باريس . وقد حضر المصرى الاجتماع التأسيسى الذى عقد سراً في بولاق .

وقد أفاد مناضلو منظمة « تحرير الشعب » من علنية جماعة « الخبز والحرية » وكانوا يحركون جماعة علنية أخرى كانت تعمل وسط الأجانب بشكل رئيسى ، حملت اسم « ثقافة وفراغ » .

مع اقتراب قوات روميل من العلمين ، رحل إسرائيل عن مصر إلى فلسطين في عام ١٩٤٢ . وناضل في صفوف الحزب الشيوعى الفلسطيني ذى النفوذ القوى داخل الأممية الثالثة . ولم يتصل بالتروتسكيين الفلسطينيين الذين كانوا قد أعلنوا في عام ١٩٣٨ وقوفهم إلى جانب الحركة القومية العربية ودعمهم غير المشروط لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووقف شراء اليهود للأراضى وإنشاء سلطة عربية (انظر ، **(N.Weinstock, Zionism: False Messiah, Ink Links, London, 1979, p. 199).**

وقد عاد إسرائيل إلى مصر في أواخر عام ١٩٤٣ ، بعد وقت طويل من زوال خطر الهجوم الألمانى . وبعد أقل من عامين ، اندمجت منظمته مع منظمة « ايسكرا » وقاد غالبية أنصاره إلى الاتحاد في مايو ١٩٤٧ مع « الحركة المصرية للتحرر الوطنى » (حمتو) لتكوين « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى » (حدتو) [المعلومات البيوجرافية الأساسية عن مارسيل اسرائل مستمدة من جيل بيرو : **مصدر سبق ذكره** ، صفحات مختلفة) .

والحال أن مارسيل إسرائيل قد اشتهر في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية بأنه من أبرز دعاة تمصير الحركة ، خاصة قيادتها . وكان إسرائيل يتجاوب بهذه الدعوة مع إصرار ميدويان ــ خلال اجتماع بيروت ــ على شعار « التمصير » وبعد هذا الإصرار ، بدوره ، إمتداد لدعوة الكومنترن الستالينى إلى « تعريب » قيادة الحزب الشيوعى الفلسطينى والتى سخر منها التروتسكيون الفلسطينيون إذ رأوا أن مجرد إحلال كوادر عربية محل كوادر يهودية ــ مع إبقاء التوجهات السياسية الانتهازية للحزب ــ ليس مخرجاً من الأزمة التى يواجهها .

وحتى، لو نحينا مجمل سيرة مارسيل إسرائيل السياسية و لم نحتفظ إلا بذلك الجانب الخاص بدعوته التى لا تكل إلى التمصير فسوف نجد أن هذه الدعوة وحدها كافية لاستبعاد أن يكون تروتسكيا : أن الشيء الرئيسى بالنسبة إلى التروتسكيين ليس هو « قومية » قادة الحركة الشيوعية ، بل توجهاتها . وقد اعترض كاتب تروتسكى على تفسير إخفاقات الحركة الشيوعية المصرية قبل ١٩٥٢ بالإشارة إلى « لا مصرية » قياداتها ، وتساءل : « إذا كان الأصل الأجنبى لتلك القيادة هو السبب في إخفاقاتها ، فلماذا لم تتمكن القيادة المصرية مائة بالمائة (بعد تنحية الأجانب والمتمصرين) من أن تتجاوز تلك الإخفاقات ، وتفتح الطريق نحو بناء حركة شيوعية جماهيرية أصيلة » (كميل داغر : « **مقدمة الترجمة العربية** » لكتاب جيل بيرو : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥) . وواضح أن هذا الكاتب يشير إلى مسئولية التوجهات السياسية الستالينية التى سادت الحركة .

أكتفى بهذا رداً على وصف أحمد صادق سعد للعناصر المنشقة على « الرابطة السلمية » بأنها كانت « مجموعة تروتسكية » .

على إن موضوع ما يسمى بـ « التروتسكية » المصرية بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٨ لا يتوقف عند هذه النقطة . وإذا كان راءول كوربيل وريمون اجيون ومارسيل إسرائيل لم يكونوا تروتسكيين بأى حال من الأحوال ، على الرغم من إعجاب اجيون بشخصية تروتسكى ، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من شبيبة تجمع « اليسار الثورى » ، وهو الإعجاب الذى لم يتحول إلى ارتباط بالحركة السياسية التروتسكية ومنظوراتها المنهاجية ، فإن السيرة السياسية لكل من جورج حنين وأنور كامل ولطف الله سليمان تتضمن عداء سافراً للستالينية في حالة الأول منذ وقت مبكر جداً ، وعداء سافراً لها في حالة الثانى ، منذ تأييد الاتحاد السوفييتى قرار تقسيم فلسطين بشكل محدد ، وعداء سافراً إليها ، ممتزجا بتعاطفات غائمة مع التروتسكية ، في حالة الثالث ، خاصة منذ أواخر الحرب العالمية الثانية .

كان جورج حنين (١٩١٤ — ١٩٧٣) [مات جورج حنين في ١٨ يوليو ١٩٧٣ وليس فى أغسطس ١٩٧٣ كما ذكر رفعت السعيد (انظر ، د . رفعت السعيد : **الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ — ١٩٤٨** ، ص ٨٥)] واحداً من أبرز المثقفين المصريين المعاصرين . وقد اعتبره أندريه مالرو منذ أواخر عام ١٩٣٩ « النموذج الأكثر ذكاء في القاهرة » (Grandes Largeurs, No. 2-3, Paris, 1981, p. 41) . ومن المؤسف أن المؤرخين المصريين لم يقدموا : حتى الآن ، دراسة جادة واحدة عن فكره البالغ التعقيد ، مكتفين بالحديث عن « تروتسكيته » المزعومة [انظر ، د . رفعت السعيد : **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٥٠** ، ص ١٥٩ والدكتور عبد العظيم رمضان : **الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو** ، ص ٥٢ . ومن العجيب أن الدكتور رمضان لا يشير إشارة واحدة إلى تيارات الفكر اليسارى التى مثلها حنين ، وكامل ، وسليمان بينما أسهب في الحديث عن دور تلامذة ديكومب وكوربيل وشوارتز ، بحيث إن اللوحة التى رسمها تبدو ناقصة ، ومن ثم ، زائفة] ، دون أن يبدو أن أحداً من هؤلاء المؤرخين قد قرأ كتابا واحداً من كتب جورج حنين والتى وصلت إلى عشرين كتاباً !

والحال أن جورج حنين قد اختار تحديد هويته الفكرية تحديداً سلبياً ، إذ اعتبر نفسه « مناهضا للستالينية ومناهضا للمسيحية » (S. Alexandrian, **George Henein**, Seghers, Paris 1981, p. 53) وهو لم يزعم قط أنه « تروتسكى » في أى وقت من الأوقات .

لقد كان جورج حنين ، بالدرجة الأولى ، شاعراً وناقداً سيريالياً . ويقرر موريس نادو ، مؤرخ الحركة السيريالية ، أن جورج حنين كان عضوا في التجمع السيريالى منذ عام ١٩٣٦ (M. Nadeau, **The History of Surrealism**, J.C., London, 1968, P. 340) ولم ينفصل عن هذا التجمع ، الملتف حول أندريه بريتون ، إلا في عام ١٩٤٨ . والحال أن هذا

التجمع ، على الرغم من مناهضته القوية للستالينية خلال فترة انتماء جورج حنين له ، لم يخفِ [illegible]
رغم استنكاره لمحاكمات موسكو المخزية ورغم تأييد أنصاره لدفاع تروتسكي ضد استغلال النص [illegible]
وتاريخ النزاع بين هذا التجمع والتروتسكيين الفرنسيين تاريخ معروف . وقد رواه أندريه بريتون في كتابه وأعاد [illegible]
إليه إسحق دويتشر في الجزء الأخير من ثلاثيته عن تروتسكي .

وطبيعي أن هذا ليس هو المجال المناسب لإعادة استعراض هذا التاريخ . وبوسع القارئ أن يرجع إلى [illegible] أندريه بريتون
المشار إليه أعلاه . وسوف أكتفي بالإشارة إلى تعارض رؤى جورج حنين فيما يتعلق بمسائل هامة في فترات تاريخية مع
الرؤى التروتسكية : أواخر عام ١٩٣٦ : اعتبر جورج حنين الحرب العالمية أمرا غير وارد ([illegible] Largeurs, op. cit.,
p. 13) وهو تصور يتعارض على طول الخط مع تصور التروتسكيين الذين توقعوا نشوب الحرب العالمية منذ وقت مبكر .
ومن المفهوم أن التصور الأول يستتبع سياسات تختلف إلى حد بعيد عن السياسات التي يستتبعها التصور الأخير

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : رحب جورج حنين برواية « الأمل » للروائي الفرنسي أندريه مالرو (Ibid, p. 18) والتي تدور
أحداثها حول الأيام الأولى للحرب الأهلية الإسبانية . وكان تروتسكي قد سخر من مالرو في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ متهماً
إياه بترويج « حكمة عبودية » عن ضرورة وقف نضال البروليتاريا الطبقي في إسبانيا (Leon Trotsky, **The Spanish**
Revolution, p. 324) مارس ١٩٣٩ : رحب جورج حنين بكتاب نيكولا كالاس « مباعث النيران » ، وهو دعوة إلى
تأسيس يوتوبيا جديدة ، الأمر الذى يتعارض مع اتباع سياسة مستمدة من استقراء الاتجاه التاريخي للصراع الطبقي وهو
ما حرص التروتسكيون على التقيد به .

صيف ١٩٤٥ : بلور جورج حنين رؤاه اليوتوبية داعياً إلى « سياحة في تيارات اليوتوبيا الزكية ، وتجديد التأمل الطوباوى
بكل ما يستوجبه مما هو مثالى ومفرح » محددا مهمة المثقف الثورى في « الإعلاء مرة أخرى من شأن الأوهام المستحيلة »
(George Henein, **Prestige de la Terreur**, Ed. Masses, Le Caire, 1945, p. 22) ودعا إلى تشكيل جيريلا (مفرزة
أنصار) سياسية ، بوصفها « الخيار الوحيد الممكن » ، بديلاً عن الحزب اللينيني (Ibid, p. 18) . والحال أن هذه الفكرة
الأخيرة مستمدة إلى حد ما — من الفوضوية وقد تعرضت لانتقاد عنيف من جانب تروتسكي منذ مستهل العشرينات .

٢١ يونيو ١٩٤٧ : شارك جورج حنين في إصدار بيان التجمع السيريالى الذى حمل عنوان : « قطيعة مبدئية » والذى
خلط الماركسية بالستالينية وقدم تأييداً معنوياً للفوضويين وهو ما يتعارض مع اعتبار التروتسكيين الستالينية خيانة للماركسية
ومع شجبهم للفوضوية .

١٠ يناير ١٩٤٨ : انتقد جورج حنين الأممية الرابعة والتروتسكية الأرثوذكسية وجدد الإعراب عن تعاطفه مع
الفوضويين .

١٦ أغسطس ١٩٤٩ : كتب جورج حنين إلى كالاس ينتقد عدم اجتراء السيرياليين على انتقاد منهج الماركسية (سمير
غريب : **السيريالية في مصر** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٤ . وبالمناسبة ، هذا كتاب مسروق
— من كتاب الكسندريان عن جورج حنين — إلى حد بعيد !) .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد زعم عبد القادر ياسين أن جورج حنين « أصبح واحداً من أبرز قادة سكرتارية باريس ،
إحدى انشقاقات الأممية الرابعة » (**شئون فلسطينية** ، آيار ١٩٧٥) . دون سند أو دليل ، وعلى الرغم من أنه ليس بين
انشقاقات الأممية الرابعة انشقاق بهذا الاسم . وقد نفت بولا العلايلى هذا الزعم مشيرة إلى أن زوجها مال أكثر إلى الفوضوية
(سمير غريب : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٤) . وقد تبنى رفعت السعيد زعم عبد القادر ياسين دون تمحيص (د .
رفعت السعيد : **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية** ، ص ١٥٩) .

والحال أن كل ما قيل أعلاه لا يقلل بحال من أهمية الدور الذى لعبه جورج حنين في مسيرة الانتلجينسيا الإبداعية المصرية ، ولا من أهمية دوره في تشجيع تيارات مناهضة للستالينية الانتهازية في صفوف اليسار المصرى .

لقد شارك في حشد أبرز ممثلى الإنتلجينسيا الابداعية المصرية وتوحيد حركتهم من خلال تأسيس جماعة « الفن والحرية » في يناير ١٩٣٩ . ولم تكن هذه الجماعة مجرد « امتداد متمصر » لجماعة المحاولين مثلما زعم الدكتور رفعت السعيد (مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤) بل كانت تعبيراً عن التقاء صفوة من الشباب نمت من خلال انتماءاتها التنظيمية أو التجمعية إلى جانب تربيتها الخاصة وخبرتها الذاتية المتميزة . فمن جماعة « المحاولين » جورج حنين ومن معه . ومن جماعة « الدعاية الفنية » يوسف العفيفى ورمسيس يونان ومع العفيفى مريديه . ومن « المنبوذين » — نسبة إلى « الكتاب المنبوذ » — أنور كامل وكامل التلمسانى وفؤاد كامل وأحمد رشدى » (أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، مقال في مجلة « صباح الخير » ، ١٩٨٦/٩/١٨) .

وشارك في إصدار ودعم مجلة « التطور » التى صدرت في يناير ١٩٤٠ . وقد تعرضت هذه المجلة إلى ضغوط قوية من جانب السراى والأزهر والسفارة البريطانية أدت إلى تدخل الرقابة ضدها بشكل متواصل مما قاد إلى احتجاب المجلة عن الصدور بعد العدد السابع — وليس بعد صدور العدد الخامس كما زعم رفعت السعيد — وليس بسبب ضغوط مالية زعم رفعت السعيد أن جورج حنين قد مارسها على هيئة تحرير المجلة (انظر ، رفعت السعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٤ — ٢٠٥ . وانظر رد أنور كامل على هذه المزاعم في : أنور كامل : لكنهم صنعوا المستقبل ، الأصل الكامل لمقال أنور كامل المنشور في مجلة « صباح الخير » وهو عبارة عن ملزمة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحمل تاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠ ، ص ١١ — ١٢) .

وكان جورج حنين مصدر الهام لكثيرين من متمردى جيله الذين بث روح التمرد على الواقع في وجداناتهم على نحو ما يظهر من كتاباتهم المنشورة في مجلة « المجلة الجديدة » ، وكراساتهم ، وأعمالهم التشكيلية .

ومثلما استنكر حنين مختلف أشكال الاضطهاد التى تعرض لها الاشتراكيون في أوقات مختلفة في بلدان أوروبية مختلفة ، استنكر حملات الأجهزة القمعية المصرية على مختلف ممثلى اليسار المصرى خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهاء الحرب على حد سواء . ولعب دوراً بارزاً في خلق حملة تضامنية قوية مع أولئك المناضلين على اختلاف ميولهم السياسية ، دون تمييز بين الستالينيين والمناهضين للستالينية .

ويعد أنور كامل (ولد عام ١٩١٣) واحدا من أولئك المتمردين الذين استلهموا — إلى حد ما — مثال جورج حنين دون أن يكونوا قد سلكوا الدروب المعقدة التى سلكها الأخير . وقد وصف أنور كامل ، هو الآخر ، دون براهين حقيقية ، بأنه « تروتسكى » رغم أن سيرته الفكرية والسياسية لا تشير إلى ذلك ورغم أنه هو نفسه قد نفى هذا الوصف الذى وصفه به كثيرون (انظر ، (A. Kamel, Interviewed by S. Botman For a Doctoral Dissertation, Harvard) .

استهل أنور كامل نشاطاته العامة في أوائل الثلاثينات حيث ارتبط منذ عام ١٩٣٢ وحتى أواخر عام ١٩٣٨ بتجمع من المثقفين كان من أبرز وجوهه أحمد كامل مرسى . وفي صيف عام ١٩٣٦ أصدر كتابه الأول الذى حمل عنوان « الكتاب المنبوذ » ، وهو عبارة عن عشرة حوارات بين رجل وامرأة . وقد دعا الكتاب إلى إنهاء الفصل بين الجنسين وإلى تحقيق الإشباع الجنسى والحرية الجنسية ، علاوة على ما تضمنه من سخرية من المطلقات الميتافيزيقية . وقد قرر مجلس الوزراء مصادرة الكتاب وحظر تداوله بعد أقل من أسبوعين من صدوره .

وشارك أنور كامل في تأسيس جماعة « الفن والحرية » في مستهل عام ١٩٣٩ . وقد نفى أنور كامل عن هذه الجماعة صفة « التروتسكية » في حديث مع س . بتيان .

وفي يناير ١٩٤٠ ، صدر العدد الأول من مجلة « التطور » ــ لسان حال جماعة « الفن والحرية » ــ حيث اختير أنور كامل رئيساً لتحريرها . وقد جعلت شعارها « التطور الدائم والتغير المستمر » مما دفع عبد القادر ياسين إلى اعتبارها مجلة تروتسكية وقد سألت س . بتيان أنور كامل عما إذا كان قد تأثر بتروتسكي عندما رفع هذا الشعار فأجاب بالنفي : « .. منذ بداية حياتي وأنا أريد تغيير كل شيء حولي . وفي ذلك الوقت لم أكن قد قرأت تروتسكي ، أو حتى ماركس » . (Ibid)

وعندما أسس مارسيل إسرائيل منظمة « تحرير الشعب » في صيف ١٩٤٠ ، كان أنور كامل من بين الأعضاء المؤسسين للمنظمة وقد اختير ــ بالاجماع ــ أميناً عاماً لها في اجتماعها التأسيسي . ثم انقطعت صلته بهذه المنظمة بعد اعتقاله هو وأعضاؤها في عام ١٩٤١ . واتجه إلى تأسيس جماعة « الخبز والحرية » في العام نفسه بعد خروجه من السجن . وقد استمرت هذه الجماعة قائمة بشكل أو آخر حتى حملة صدقي باشا في ١١ يوليو ١٩٤٦ ضد اليسار المصرى .

وخلال هذه الفترة أصدر أنور كامل ثلاث كراسات تعبر عن مواقف الجماعة التى نفى في حديثه مع س . بتيان أنها كانت تروتسكية :

١ ــ « مشاكل العمال في مصر » (١٩٤١) . وقد تناول أنور كامل في هذا الكراس عدداً من مسائل الحركة العمالية المطلبية .

٢ ــ « الصهيونية » (١٩٤٤) . وهو عبارة عن تلخيص لكتاب « اللاسامية والمسألة اليهودية » الذى أصدره في لندن في عام ١٩٤٣ الستالينى البريطانى المعروف ريناب (وهو بدوره ليس مساهمة أصيلة ، فهو مستمد من مقالات كاوتسكى عن المسألة اليهودية) ورسالة الاشتراكيين الفلسطينيين (التروتسكيين) المفتوحة إلى أعضاء حزب العمال البريطانى (١٩٤٤) . وقد حصل أنور كامل على نسخة من كتاب ريناب من جورج حنين وعلى نسخة من رسالة الاشتراكيين الفلسطينيين من لطف الله سليمان .

٣ ــ « لا طبقات » (١٩٤٥) . وهو كراس ينتقد الإصلاحية ويدعو إلى ثورة اشتراكية من أجل إلغاء المجتمع الطبقى في مصر . وقد اعتقل أنور كامل بسبب هذا الكراس وحبس لمدة شهرين . ولم يكن جورج حنين ولطف الله سليمان عضوين في جماعة « الخبز والحرية » وإن كانا قد آزرا مجهوداتها .

لقد أشار عبد القادر ياسين إلى كراس « الصهيونية » (انظر ، عبد القادر ياسين : **القضية الفلسطينية في فكر اليسار المصرى** ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ ص ص ١٩ ، ١١١) . والحال أن الدكتور عبد العظيم رمضان قد اختار تجاهله . وتجاهل رفعت السعيد كل كتب أنور كامل باستثناء كتاب « افيون الشعب » (١٩٤٨) .

وعندما صدر هذا الكتاب الآخير ، تعرض أنور كامل لحملة افتراءات من الستالينيين المصريين ومازال يتعرض لها حيث اتهمه رفعت السعيد بإصدار كتابه « بالتعاون التام مع جهات الأمن » (رفعت السعيد : **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٩) . لم يهتم رفعت السعيد بتقديم دليل واحد على هذا الاتهام الخطير ، مما يدل ، بحد ذاته ، على تعمد الافتراء .

وقد كتب أنور كامل هذا الكتاب بعد أن توقف عن النشاط السياسى المنظم وبعد أن وافق الاتحاد السوفيتى على قرار التقسيم واعترف بالدولة الصهيونية وبعد أن تجلت له خيانة الحزب الشيوعى الستالينى الفرنسى للثورة في الهند الصينية والجزائر

وخيانة الحزب الستاليني الهولندى للكفاح الوطني التحريرى في أندونيسيا ، وقد شجب جميع هذه الخيانات وانتقد التسلط الستاليني على الطبقة العاملة السوفيتية وتآمر ستالين ضد قادة الحزب البلشفى وثورة أكتوبر .

ومن جانب آخر ، شجب أنور كامل الاستعمار البريطاني والإمبريالية الأمريكية والرجعية المصرية .

ولم يتورط أنور كامل في تبنى مواقف الأيديولوجيين الإمبرياليين خلال فترة الحرب الباردة ... ودعا لسياسة مستقلة عن كل من واشنطون وموسكو .

وخلافا لادعاء رفعت السعيد أن كتاب أنور كامل قد صدر بـ « تعاون تام مع جهات الأمن » فإن هذا الكتاب قد تعرض لمقص الرقيب في مواضع عديدة .

وقد استند أنور كامل في هذا الكتاب إلى كراس كان قد أصدره ج . مونيس في اوائل عام ١٩٤٧ في باريس تحت عنوان : « الثوريون تجاه روسيا والستالينية العالمية » وكان قد حصل على نسخة من هذا الكتاب من جورج حنين .

والحال أن كراس ج . مونيس قد تعرض غداة صدوره لانتقاد حاد من جانب بيير فرانك ، أحد قادة الأممية الرابعة البارزين وأحد رفاق تروتسكي المقربين منذ أوائل الثلاثينات (انظر : P. Frank, **Le Stalinisme,** F.M., Paris, 1977, pp. 189 - 192) ، حيث ركز ، بشكل خاص على نقد مفهوم ج . مونيس عن البيروقراطية السوفييتية ، وهو عين مفهوم أنور كامل ، والذى لا يرتبط من قريب أو بعيد بالمفهوم التروتسكي .

لقد اعتبر أنور كامل البيروقراطية السوفيتية « طبقة حاكمة جديدة » (أنور كامل : **أفيون الشعب** ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٤٨ ، ص ٣٦) ، بينما اعتبر التروتسكيون هذه البيروقراطية مجرد ورم سرطاني على جسم ديكتاتورية البروليتاريا ، شريحة لا تمثل طبقة اجتماعية مستغلة ومستقلة . وقد ساعدت ظروف تخلف روسيا وعزلة الثورة الروسية هذه الشريحة على لعب دور شرطي يستأثر بامتيازات استهلاكية وهو يضبط تحرك طوابير لا مفر من أن تتشكل في ظروف الندرة النسبية دون أن يتمكن هذا الشرطي من تغيير الطبيعة العمالية للدولة المنبثقة عن ثورة أكتوبر وإن تمكن من تشويهها . (انظر تحليل تروتسكي للبيروقراطية السوفييتية في الجزء الثاني من مختاراته الصادر تحت عنوان : Sowjet Gesellschaft und Stalinistische Diktatur, E.V., Köln, 1974).

ومؤخراً جداً ، بدأ تحليل تروتسكي للبيروقراطية السوفييتية يجد صداه بين صفوف السوسيولوجيين السوفييت (انظر ، صحيفة « أنباء موسكو » ، ١ مارس ١٩٨٧ ، ص ١٣ ، حديث مع الأكاديمية تاتيانا زاسلافسكايا ، رئيسة الرابطة السوسيولوجية السوفييتية) .

والحال أن مفهوم أنور كامل عن البيروقراطية السوفييتية بوصفها « طبقة حاكمة جديدة » إذ ينفى عنه صفة التروتسكية ، لا يجره ــ اوتوماتيكيا ــ إلى معسكر الإمبريالية ، مع ذلك . هذا لم يحدث مع سميرامين أو بول سويزى ، أو تونى كليف وهو لم يحدث مع أنور كامل .

وعلى الرغم من اختلاف مواقف أنور كامل مع مواقف التروتسكيين فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة ــ من بينها ، بطبيعة الحال ، مسألة طبيعة البيروقراطية السوفييتية ــ فأن من الواضح تماماً أن شجبه لخيانة عدد من الأحزاب الستالينية للحركات القومية التحررية ولتأييد البيروقراطية الستالينية قرار تقسيم فلسطين ولاعترافها بالدولة الصهيونية ودعوته إلى الثورة الاشتراكية سبيلاً لحل معضلات التخلف وللقضاء على الاستغلال الطبقى من الأمور التى من الطبيعى أن تحقق التقاء بينه وبين مختلف التيارات اليسارية الثورية ، ومن بينها التيار التروتسكي ، دون خلط للأعلام مثلما يفعل المؤرخون الستالينيون !

وقد اشترك لطف الله سليمان مع أنور كامل في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس صدر في مايو ١٩٤٧ تحت عنوان « اخرجوا من السودان » . وقد دعا هذا الكراس إلى جلاء البريطانيين دون قيد أو شرط عن مصر والسودان وإلى الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره بنفسه بعد جلاء البريطانيين عن السودان (انظر ، أنور كامل ، لطف الله سليمان : اخرجوا من السودان ، مطبوعات الدهماء ، القاهرة ، مايو ١٩٤٧ ، ص ٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن لطف الله سليمان لم يكن عضواً في جماعة « الخبز والحرية » وهو ، علاوة على ذلك ، لم يكن عضواً في جماعة « الفن والحرية » إلا أنه قد آزر كلا من الجماعتين .

وقد أسس لطف الله سليمان حوالى عام ١٩٤٢ (بالاشتراك ، على مايبدو، مع جورج حنين) داراً للنشر جعلت مهمتها نشر الأدبيات الثورية . وعندما تولى رمسيس يونان (١٩١٣ — ١٩٦٦) (لا تختلف سيرة رمسيس يونان الفكرية — السياسية كثيراً عن سيرة جورج حنين) رئاسة تحرير مجلة « المجلة الجديدة » اعتبارا من أبريل ١٩٤٣ ، كان لطف الله سليمان مديرا لتحرير المجلة . وقد انحازت المجلة إلى صف الاتحاد السوفييتي دون قيد أو شروط في الحرب ضد ألمانيا الهتلرية وأقامت صلات مع مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق وأيدت حزب الوفد (هذا الموقف الأخير — بالذات — يشهد على أنها لم تكن مجلة تروتسكية) . وكان من كتابها رمسيس يونان ، وبين جورج حنين ، وأنور كامل (لم ينشر الأخير فيها غير مقال واحد) . وقد تحولت إلى مجلة مناهضة للستالينية بعد تصريح لورد فانيستارت ، وعندئذ قطعت مجلات وصحف الجماعات الستالينية في لبنان والعراق صلاتها بها . ثم عطلت المجلة بموجب أمر عسكرى اعتباراً من العدد ٤٤٤ .

وقد التف عدد من السورياليين والمثقفين اليساريين المصريين — المستقلين عن التيار الستاليني — حول لطف الله سليمان منذ عام ١٩٤٥ ، وكان سلمان قد طرح فكرة إنشاء « حزب شيوعى ثورى » دون أن تتحول الفكرة إلى واقع تنظيمى في أى وقت من الأوقات .

وقد كتب لطف الله سليمان منشورا محدود التوزيع يدعو إلى تكوين حزب كهذا تحت عنوان : « نحو حزب شيوعى ثورى » . واتهم سليمان كلا من محمد مندور وأنور كامل في هذا المخطوط بـ « الانتهازية » لتعاونهما مع صحيفة « الوفد المصرى » . وكان أنور كامل قد رتب لقاء بين مصطفى موسى وأمين الكاشف (من شبيبة اليسار الوفدى) وجورج حنين ولطف الله سليمان لتدارس إمكانيات العمل المشترك . ويذكر أنور كامل في حديثه مع س . بتيان أن جورج حنين لم يبد اهتماما بالموضوع بعد المناقشة وأن لطف الله سليمان أتخذ موقفا أكثر تشددا ضد العمل المشترك مع شبيبة اليسار الوفدى . وقد ضبط مخطوط لطف الله سليمان مع أنور كامل خلال حملة صدقى في يوليو ١٩٤٦ . وكان لطف الله سليمان آخر مناضل يخرج من السجن .

والحال أن س . بتيان قد ذكرت في عام ١٩٨٠ أن لطف الله سليمان قال إن حركة تروتسكية حقيقة قد بدأت في عام ١٩٤٥ ، ذات هياكل تنظيمية حقيقية . وقد نفى ذلك أنور كامل (الذى ايد دعوة لطف الله سليمان إلى إنشاء حزب شيوعى ثورى والذى اعتبر الانتقاد الذى وجهه سليمان إليه نوعاً من « الانتقاد الذاتى » والذى اشترك مع سليمان في عام ١٩٤٧ في تحرير كراس « اخرجوا من السودان ») (انظر ، A. Kamel, op. cit.) . وعلاوة على ذلك ، فقد عاد لطف الله سليمان في عام ١٩٨٤ ليعلن أن المجموعة التى التفت حوله كانت « من دون بنى تنظيمية حقيقية » (جيل بيرو : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٣) .

ويبدو أن محاولة لطف الله سليمان كان لا مفر لها من أن تفشل . فهو قد أراد بناء « حزب شيوعى ثورى » من خلال التعاون مع جورج حنين ورمسيس يونان (السيرياليين الميالين إلى الفوضوية) وأنور كامل (الماركسى المستقل المستعد للتعاون مع صحف الوفد) . ويدل ذلك ، وحده ، على أن سليمان لم يكن يملك رؤية تروتسكية حقيقية فيما يتعلق بأبسط مقدمات بناء « حزب شيوعى ثورى » .

على أن مما يذكر لهذا الفصيل — على اختلاف عناصره — أنه قد طرح شعارات ثورية فيما يتعلق بضرورة استناد الحركة القومية التحررية إلى قوة الطبقة العاملة وصهر النضالات القومية — التحررية الثورية فى نضال الطبقة العاملة الطبقى وأنه قد شجب قرار التقسيم ودعا إلى حرب تحريرية ضد الدولة الصهيونية .

والحال أن مواقف الحركة الستالينية من المسألة الفلسطينية خلال ١٩٤٧ — ١٩٤٨ قد أدت إلى تهميش عام لمجمل قوى اليسار فى الشرق العربى ، الأمر الذى مهد السبيل أمام الديماجوجية القومية البورجوازية الصغيرة . وقد استمر هذا الوضع حتى حرب يونيو ١٩٦٧ .

استنتاجـــات :

تكشف الدراسة التاريخية الموضوعية عن عدد من الحقائق :

١ — إن تجمع « الفن والحرية » الذى كان قائده ، جورج حنين ، وأغلب المنتمين إليه والمؤازرين له ، مناهضين للستالينية ، هو أول تجمع واسع للمثقفين اليساريين المصريين فى هذا القرن .

٢ — إن هذا التجمع يرمز إلى ظاهرة ذات مغزى تاريخى : ظاهرة حلول المثقف الثورى محل المثقف الليبرالى .

٣ — إن التيار المناهض للستالينية تيار أساسى من تيارات الحركة اليسارية المصرية بين عامى ١٩٣٨ — ١٩٤٨ .

٤ — إن وجود هذا التيار طوال تلك الفترة دليل على فشل الستالينية فى فرض هيمنتها المطلقة على توجهات الإنتلجنتسيا اليسارية المصرية .

٥ — إن هذا التيار ، خلافاً للتيار الستالينى المتحجر ، كان منفتحاً على مختلف تيارات الفكر الثورى .

٦ — إن أبرز ممثلى التيار المناهض للستالينية كانوا مصريين ، خلافاً للتيار الستالينى الذى تصدرته قيادات أجنبية أو متمصرة .

٧ — إن استقلال التيار المناهض للستالينية عن السياسة السوفييتية وتقلباتها وانفتاحه على مختلف تيارات الفكر الثورى قد جنباه السقوط فى تأييد قرار تقسيم فلسطين وتأييد اعتراف الاتحاد السوفييتى بالدولة الصهيونية ، وهو عكس ما حدث مع أغلب الفصائل الستالينية .

٨ — إن هذا التيار كان التيار الوحيد — داخل الحركة اليسارية المصرية — الذى دعا إلى الثورة الاشتراكية سبيلاً إلى القضاء على تخلف المجتمع المصرى .

٩ — إن المؤرخين الستالينيين وزملاءهم القوميين قد زوروا تاريخ التيار المناهض للستالينية لاعتبارات تتصل بالماضى وبالحاضر على حد سواء .

١٠ — إن تاريخ هذا التيار مايزال بحاجة إلى دراسة موضوعية مستفيضة ، تستند إلى فهم عميق لمختلف المنطلقات التى شكلت ملامح هذا التيار . أما الاكتفاء بالحديث عن « تروتسكية » هذا التيار المزعومة فليس من شأنه أن يساعدنا كثيراً — كما رأينا — خاصة وأن كل من استخدموا هذا المصطلح من المؤرخين لم يوضحوا ما الذى يقصدونه به .

مناقشـــة

(١) د . سيد عشماوى :

قدم الأخ بشير السباعى سردا تاريخياً لنشأة التروتسكية ، وقال أنه قد التزم بدراسة موضوعية .. هنا أقول إن كلمة الموضوعية مصطلح فضفاض زائف .. فهو يبرز أهمية دراسة الحركة التروتسكية كتيار في الحركة اليسارية ، ويبرز انحيازه التام جهة هذا التيار . والادعاء هنا بالموضوعية في الدراسة يشوبه نوع من المغالطة التاريخية .

(٢) أ . جمال سليم :

نشكر الأستاذ بشير لتسليطه الأضواء على هذا الفصيل من الحركة الشيوعية ، وخاصة أن هذا التيار كان التيار الوحيد الذى اتخذ موقفاً معادياً من قرار تقسيم فلسطين .

(٣) أ . نبيل عبد الفتاح :

هناك ملاحظة على بعض التعبيرات التى استخدمها بشير في ورقته عن التروتسكية المصرية . وأعتب عليه استخدامه لبعض الألفاظ مثل « التزوير » .. إلخ وليس هذا دفاعاً عن أحمد صادق سعد ، لكن لابد أن تؤخذ هذه الكتابات في إطار التنافسات الداخلية داخل تلك الحركات ربما لا تكون بحثا منهجيا حول التروتسكية مثلاً . لكننى أشكره على إثارة موضوع الحركة « السريالية » المصرية الذى ثارت حوله مناقشات أخيراً وتكاد تكون تلك هي الحركة الوحيدة ضمن الحركات السياسية المصرية التى كانت تشارك في الحركة العالمية من داخل مصر ، حيث كانت تُبدع وخاصة كتابات جورج حنين .

(٤) أ . أحمد صادق سعد :

بشير السباعى عاد بنا إلى أواخر الثلاثينات . والحالة الأولى بالنسبة للموضوعية في كتابة التاريخ أن المرء يتصور الحادث أو الرأى في إطار المناخ السياسى والفكرى الذى ساد في ذلك الوقت . وكنت في ذلك الوقت في السابعة عشرة من عمرى ، ولم تكن توجد غير ماركسية الاتحاد السوفييتى ونظامه ومفاهيمه ، ومعاداة التروتسكية وغير التروتسكية من جانب آخر . فهل كان هؤلاء تروتسكيين حقاً ؟ أى هل كانوا منضمين للدولية الرابعة ؟ في الحقيقة لست أدرى ، ولم أتحقق في هذا الوقت ولم يكن هناك داعى لهذا . لقد أطلقنا اسم التروتسكيين على كل الناس الذين اتخذوا موقفاً من الاتحاد السوفييتى ومن الأممية الثالثة ، وقد أخذوا درجات مختلفة من المعارضة . والأستاذ بشير يقول عنى إننى في هذا الوقت كنت « ستالينيا » .. حسناً .. إذا كان هو يطبق نفس المعيار على أمثال جورج حنين وغيره ، فهل لم يكونوا تروتسكيين لأنهم لم ينضموا للدولية الرابعة ؟ وأنا وقتها لم أكن ستالينيا لأننى لم انضم أبداً للأممية الثالثة .. ولم أدعو لا بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر للأممية الثالثة . وبالتالى هل يمكن أن يُطلق على أننى ستالينى ؟ إذا كان هو ينكر على من كنا نسميهم بالتروتسكيين أنهم كانوا كذلك لأنهم لم يكونوا أعضاء في الأممية الرابعة ! وهذان معياران ، ولابد أن أستعمل معيارا واحداً .. إلى جانب ذلك سوف أذكر بعض الوقائع .. الواقعة الأولى في أخريات عام ١٩٣٧ أن عائلة هنرى كوريل — وكان عندهم عزبة — كانوا يدعون الأصدقاء للعزبة لتناول الغذاء ، وأثناء الزيارة كنا نطوف بالعزبة فنرى هذا « شارع كارل ماركس » ، وهذا « شارع إنجلز » وهذا « درب تروتكسى » .. إلى آخره . ولا يوجد أى ميدان أو حارة باسم « ستالين » . فسأل أحد الزائرين : وأين ستالين ؟ .. وبدأ الحديث عن مساوىء ستالين .

وهناك واقعة ثانية .. وهي بيان الإتحاد الديمقراطى . هذا البيان رأيته منذ ثلاث سنوات عندما كنت أقلب في صحف ١٩٣٩ ، وهو بيان صدر على أثر قيام الحرب بين إنجلترا وفرنسا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى .. وهذا البيان أيد انجلترا وفرنسا باعتبارهما ديمقراطيين ضد النازية . وفي ذلك الوقت أذكر أننا تلقينا دروساً في جلسات سرية عن وجوب تحويل الحرب إلى حرب أهلية لتفتيت الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا .. هذا البيان الصادر كان يدين في نفس الوقت الاتحاد السوفييتى .. الواقعة الثالثة عدد من

مجلة « دون كيشوت » والتى كان يصدرها جورج حنين واشترك فيها — على ما أذكر — هنرى كورييل ، وفيها هجوم شديد على الاتحاد السوفييتى .. وهذه كانت مقاييس كافية لكن نقول — في هذا الوقت — هؤلاء هم التروتسكيون .

(٥) د . صلاح عبد المتعال :

سؤالى للأستاذ بشير السباعى هو : متى تحولت الحركة الشيوعية في مصر من التبعية السياسية للمعسكر الاشتراكى ولفرقاء من اليهود إلى الاستقلالية والوطنية ؟ هل هناك فرقاء ظلوا تحت هذه المظلة بعد التحول ؟

(٦) أ . سعد زهران :

نشكر الأستاذ بشير السباعى على الجهد الكبير الذى بذله في بحثه ، وهو الأول من نوعه ، وفريد في موضوعه .. حيث البحث في تاريخ هذا الفصيل يعتبر ضرورياً لإستكمال كتابة تاريخ اليسار الماركسى في مصر .

وقد احتوى بحث الأستاذ بشير على إشارات ومعلومات هامة عن دور الأجانب في إعادة تكوين التنظيمات الشيوعية في الثلاثينات .. والملاحظ أن الفصيل التروتسكى كان هو الوحيد الذى شكله مصريون ، بينما التنظيمات الأخرى شكلها أجانب أشهرهم « هنرى كورييل » ، ومن بينهم د . [illegible] وه . مارسيل إسرائيل و[illegible] .

ولذلك لم يكن صدفة أن كان ما سُمّى بالفصيل التروتسكى موضوع اضطهاد من التنظيمات الأخرى التى شكلها أجانب .. والملاحظ أن ثمة تحفظاً في الحديث عن هؤلاء .. في هذا الصدد كلمة « أجانب » تؤدى الغرض (ماشى) .. ولكن هنا كلمة « يهود » وهى كلمة يجب إستخدامها . وهذه الكلمة ليست من عندى .. هناك شيء اسمه « اليهودية العالمية » ، و« الصهيونية » .. وهذه التعبيرات أتت إلينا بمضامينها من أوروبا .. وكتب عنها الفرنسيون والألمان والروس وقد قرأنا هذه الكتابات وترجمناها .

هناك شيء اسمه « الصهيونية العالمية » لم أكتشفها أنا !! أن أقول هذا الكلام وأعرف أن هناك إرهابا فكريا يستخدم فكرة العداء للسامية ، هذا الإرهاب الفكرى يحكم الغرب ، يحكم فرنسا ويحكم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها .. وأنا استخدم هذه الكلمات بحذر وبالتحفظات الواجبة ، وأطمع أن يجد الموضوع من الباحث اهتماماً أكثر . هذا الموضوع يستحق الاهتمام خاصة أن الأستاذ بشير قال إن هذا الفصيل الذى عانى من اضطهاد بقية التنظيمات له .. كان هو الفصيل الوحيد الذى عارض قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ .

رد أ . بشير السباعى على التعقيبات :

أود أولاً أن أخيب آمال الأستاذ سعد زهران .. فلا يمكن بطبيعة الحال التعامل مع مسائل تاريخ الحركة السياسية أو التاريخ الاجتماعى في مصر (التاريخ المعاصر) تحت تأثير إرهاب يمكن أن يكون قد وقع على المرء من جانب الـ AIPAC في الولايات المتحدة (المجلس الأمريكى — الإسرائيلى للشئون العامة) ! المسألة ليست مسألة اليهود وفلسطين .. الموقف الذى اتخذ من جانب العناصر اليهودية داخل الحركة الشيوعية لم يُتخذ لأن هذه العناصر كانت عناصر يهودية ! السياسة أصلاً كانت سياسة ستالينية انتهازية ، وستالين لم يكن بالطبع يهودياً ! هذا موقف عام من الحركات القومية التحررية .. وأعتقد أن د . حسام عيسى قد أشار إلى هذه المسألة وقال إن الأمر قد تكرر في الهند الصينية وفي المغرب .. ولم يكن في الهند الصينية بطبيعة الحال يهود أو مسلمون أو غيره ! وفي الجزائر لم تكن المسألة مسألة يهود ! أنا أعتقد أنه لو كان ستالين قد اتخذ موقفاً مختلفاً عن الموقف الذى اتخذه فيما يتعلق بمسألة تقسيم فلسطين فإن الحركة الستالينية المصرية كانت ستتجاوب، مع ستالين في هذا الموقف رغم الخلفية اليهودية لعدد من قادتها .

من جانب آخر — وإن كان خارج الإطار — إن موضوع العداء للسامية لا يمكن أن ينسجم مع أى عداء جذرى أو ثورى، وحقيقى للصهيونية . وأنا أعتقد أن المعادين للسامية ليسوا أعداء ثوريين للصهيونية ، بل أعتقد أنهم يخربون الكفاح المُعادى للصهيونية . وهناك سؤال طرح خارج إطار الموضوع : متى تحولت الحركة الشيوعية من التبعية ؟ أولاً أنا أتكلم عن فترة محددة ، وثانياً [illegible]

أن أؤكد على أن تبعية الحركة الشيوعية الستالينية للحزب الشيوعي السوفييتي لم تكن تبعية تنظيمية على الإطلاق بل كانت تبعية أيديولوجية . وأعتقد أن إشارة الأستاذ صادق سعد إلى هذا الموضوع في مداخلته كانت إشارة صحيحة مائة بالمائة فقد سيطرت الستالينية بالفعل على الحركة العمالية العالمية بعد أن قمعت مختلف التيارات الثورية داخل حركة اليسار . هذا هو الموضوع باختصار ، فلم يكن هنالك حتى أي أطر لكي تحدث هذه التبعية التنظيمية بعد المؤتمر السابع للكومنترن عام ١٩٣٥ ، ولم تعقد الأممية الثالثة أي مؤتمر آخر في تلك الفترة . وبعد هذا المؤتمر تشكلت الحركة الشيوعية الثانية وكان من المستحيل أن ترتبط بالكومنترن على أي شيء تنظيمي .

الاتجاهات الدينية بين عهدى عبد الناصر والسادات وأثر حركتهم المعاصرة على تناول دورهم قبل ١٩٥٢*

د . زكريا سليمان بيومى

ظل كثير من المؤرخين يحجمون عن الخوض في القضايا المعاصرة احجاما تفرضه منهجية البحث التاريخى من جهة وإطار الالتزام الذى تفرضه الأنظمة السياسية من جهة أخرى ، إلى أن تهيأ العديد من العوامل التى فرضت على بعضهم ضرورة الخوض في هذه القضايا . ويأتى طابع التغير والإلغاء في مقدمة هذه العوامل حيث تميزت الفترة ما بعد ١٩٥٢ في تاريخ مصر بتغير الظروف والفكر والوجهة سواء على الصعيد المحلى أم على مستوى العلاقات الخارجية وبخاصة بين عهدى الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات . وحاول كتاب الفترة الثانية إلغاء الفترة الأولى ، ورد عليهم كتاب الفترة الناصرية باتجاه مماثل ، وأدى ذلك إلى ظهور الكثير من الكتابات عن الفترتين وبخاصة من الشخصيات التى شاركت في صنع الأحداث والتى إما اعتمدت على وثائق أو كانت كتاباتهم بحكم موقعهم فترة مشاركتهم في الأحداث في حد ذاتها وثائق .

وتبارى كثير ممن يطلق عليهم في كل عصر كتاب السلطة في تناول الأحداث التى امتلأت بها الفترة في محاولات لم تخل من الزيف في بعض جوانبها ، الأمر الذى جعل كثيراً من المؤرخين — وأغلبهم قد عاصر هذه الأحداث — يرون ضرورة تناول هذه الفترة — مشاركين كتاب العلوم السياسية — حتى ولو لم تكن الوثائق كافة عن الفترة قد ظهرت بعد ، وحتى تترك الكتابات كافة عن الفترة أمام جيل قادم فيمكن إعادة تقويمها بدلاً من أن تظل بزيفها فتحكم حكماً متجنياً على الفترة برمتها ، وإن كان ارتياد هذا الميدان يفرض على الباحث الأكاديمى الكثير من الحذر والحيطة .

وقبل أن نبدأ الحديث عن العلاقة بين الاتجاه الدينى والنظام العسكرى نوضح أنه على الرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد ازدادت قوة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها إلا أن الأحداث التى سبقت اغتيال مؤسسها حسن البنا والتى تلته قد أصابت الجماعة بتصدع كبير . ولم يستطع الهضيبى على الرغم من الجهود التى حاول أن يبذلها أن يملأ فراغ سلفه مما أدى إلى استمرار التصدع بل الضعف الذى انتاب الجماعة وهو أمر دللت عليه كتابات الغزالى بدأ بكتابه « من هنا نعلم » الذى كتبه للرد على كتاب خالد محمد خالد « من هنا نبدأ » ، وكذلك مقالات محمد البنا « وبعد أيها الإخوان » وغيرها من الكتابات .

كما دلل على هذا التصدع عدم السيطرة الكاملة على الجهاز السرى الذى مال في كثير من الأحيان للجوء إلى القوة بدلاً من ترك الفرصة للجناح الداعى إلى سلوك سبيل الدعوة والإرشاد الذى كانت تتطلبه الظروف ، وظل أتباع أسلوب العنف في الجهاز السرى يستشعرون القوة من خلال دورهم في حرب فلسطين وفي حركة الفدائيين في القتال قبيل عام ١٩٥٢ وبشكل دعاهم لمزاحمة الجناح الآخر وهو أمر أدى إلى محاولة الهضيبى لإبعاد عبد الرحمن السندى المسيطر على الجهاز السرى .

ومع أن البعض من جماعة الضباط الأحرار كان مرتبطاً بجماعة الإخوان المسلمين في مقابل مجموعة أخرى منهم يمكن القول بميولهم اليسارية إلا أنهم في مجموعهم قد حاولوا في البداية السير في طريق الحذر من كافة القوى وتجنب الصدام معها وبخاصة جماعة الإخوان التى كانت تعد أكثر هذه القوى خطراً على النظام . ويمكن الاستدلال على هذا الاتجاه من

* المنشور هنا هو جزء صغير من الورقة الأصلية . وهو الجزء الوحيد فيها الذى يرتبط بموضوع الندوة والفترة الزمنية التى تغطيها . أما بقية أجزاء الورقة فتقع خارج الموضوع والفترة وقد أثارت تحفظ أغلب المشاركين في الندوة حين قدمها الكاتب كما هى . ولذلك ارتأى المحرر الاكتفاء بنشر هذا الجزء .

مسارعة النظام — برغم بيان التأييد المقتضب الذى أعلنته الجماعة — بإعادة فتح التحقيق في قضية اغتيال حسن البنا والقبض على المتهمين بقتله من جهة والإفراج عن المسجونين السياسيين — عدا الشيوعيين — وأولهم أعضاء الإخوان ممن كانوا قد اتهموا في قضايا الخازندار والنقراشي وغيرها من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن قادة النظام قد أعلنوا أن ذلك جاء إرساء للعدالة لا تقربا للإخوان فإن الميل إلى استقطاب الجماعة لم يكن خافياً وبخاصة بعد اشتراك مجموعة كبيرة من ضباط النظام في تأبين البنا مما حدا بالكثيرين لأن يعتبروا أن النظام الجديد مجرد أداة في يد جماعة الإخوان ، وتخيل بعضهم وجود تحالف قوى بين الجانبين .

وعلى الرغم من ذلك التقارب فإن عوامل التنافر بينهما كانت عوامل أساسية تكمن في وحدة أيديولوجية الحكم بينهما حيث يعتمد كلاهما على فكرة فردية القيادة والطاعة المطلقة لها وهو أمر يجعل الجمع بينهما فى نظام سياسى واحد أمرا صعبا بل مستحيلا وأنه لا بد أن يفسح أحدهما المجال للآخر وهذا أمر يتطلب القوة ولا يأتى عن طواعية . من هنا يمكن القول بأن حادث المنشية — صحيحا كان أم مفتعلا — كان ضرورة فرضتها الظروف ، كما يمكن بناءً على ذلك تفسير أسباب تردى العلاقة بينهما بسرعة مذهلة وقبول القول بمحاولات كل منهما لإبعاد الآخرين عن السلطة ، وكذلك فهم أبعاد الصراع بين العسكريين أنفسهم فى محاولات الاستئثار بالسلطة بعد أن خلصت لهم .

ونشير إلى أن فترة حكم جمال عبد الناصر لم تكن ملائمة — أو لم تسمح — بصدور أى من الدراسات الأكاديمية أو الكتابات الموضوعية عن تاريخ الجماعات الدينية وبخاصة عن جماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨ — ١٩٥٢) . وحتى الدراسة الوحيدة التى تناولت تاريخ الجماعة في هذه الفترة والتى أعدها فلسطينى هو الدكتور إسحاق الحسينى في إحدى الجامعات الأمريكية سنة ١٩٥٥ لم يسمح بدخولها مصر لا هى ولا ترجمتها العربية إلا بشكل سرى ، كما اختفت دراسة عن الإخوان كان قد أعدها باحث لينال بها درجة الدبلوم في الاجتماع سنة ١٩٥٠ وهو محمد شوقى زكى ودراسته بعنوان « الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى » ، وكان اقتناء مثل هذه المؤلفات كفيلاً بتوجيه الاتهامات لمن هى لديه وإثباتاً لعدائه للنظام وغير ذلك .

وبقى أن نشير إلى أن فترة السادات قد سمحت تحت شعار الديموقراطية — طوعا ثم كرها — بصدور الكثير من المؤلفات التى تناولت تاريخ الفكر الدينى في الفترة ١٩١٩ — ١٩٥٢ وبشكل يغاير ما كان في الفترة الناصرية . ولكن أغلب هذه المؤلفات سارت في طريق الالتزام إما بالفكر الدينى أو بالاتجاه المعاكس ، وهى أمور خرجت بأغلبها عن دائرة الالتزام بالموضوعية .

مناقشة*

(١) د . سيد عشماوى :

استمعنا إلى عرض سردى ، وكنت أتمنى من د . زكريا سليمان بدلاً من أن يعرض قصة نشأة الجماعات الدينية [illegible] عن الدراسات التى أجريت عن الحركة الإسلامية فى مصر أو حركة الإخوان المسلمين سواء بأيدى كتاب إسلاميين أو [illegible] الرأى مع الجماعات الإسلامية .

(٢) د . طه عبد العليم :

ربما يكون فى الورقة بشكل عابر إشارة لموقف الجماعات الإسلامية أو الإخوان المسلمين من قضايا العدالة الاجتماعية . [illegible] عبد الناصر لهذه الجماعات بالرجعية ، أو إشارة للتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية . لكننى أرى أنه يجب أن نثير عددا من [illegible] أهميتها جانب هام جداً لأسباب الصدام بين الجماعات الإسلامية وكل من عبد الناصر والسادات . فمع تقديرى أنه [illegible] ثلاث قضايا :

(١) أساس أطروحات هذه الجماعات .
(٢) السلوك الفعلى لهذه الجماعات .
(٣) منطلق فكر هذه الجماعات .

وسآخذ ـ بحكم التخصص ـ جوانب ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى .. نحن نفرق بين مجال الإنتاج والتوزيع ، ففى مجال الإنتاج لا نستطيع أن نتحدث عن ما يسمى بالاقتصاد الإسلامى ، وهنا يصبح طرح الجماعات الإسلامية سواء فى عهد عبد الناصر أو فى عهد السادات [illegible] يتسم بانعدام المنطق والمضمون . هل يمكن الكلام مثلاً عن حديد « إسلامى » وحديد « مسيحى » [illegible] إن السلعة هى السلعة وتُنتج فى كل مكان من قبل المتدينين بكل الأديان .

فإذا تركنا مجال الإنتاج ودخلنا إلى مجال التوزيع ، نرى قضيتين أساسيتين ربما يتميز بهما طرح التيارات الإسلامية سواء فى الأربعينات وما بعدها أو حتى اللحظة الراهنة وهما قضية « العدل الاجتماعى » وقضية « الربا » . فى قضية العدل الاجتماعى فالإصلاحات الاقتصادية الرأسمالية الليبرالية قد أتت بالكثير فيما يتعلق بالفقراء . وحركات العدل الاجتماعى تتوزع بين « الكونفوشيوسيين » و « البوذيين » وبل أصحاب الأديان فى كل زمان ومكان . وهنا يبدو ـ فى تقديرى ـ أن القول بالعدل الاجتماعى الإسلامى كما لو كان أمرا لا يعرفه الآخرون . ولكن على أية حال نجد داخل تيارات الصحوة الإسلامية كلاما عن العدل الاجتماعى يختلف حسب اللحظة المحددة .. على سبيل المثال « محمد الغزالى » فى الأربعينات .. العدل الاجتماعى لديه يتساوى مع التأميم الشامل ، والعدل الاجتماعى عند سيد قطب وعبد القادر عودة يمتد إلى « الإنفاق » وهو ما يتجاوز الزكاة ، وعند أبو الأعلى المودودى العدل الاجتماعى قائم ما دامت الزكاة موزعة مهما تفاوتت الثروة .

أما عن خلافهم مع عبد الناصر فقد دفعهم إلى معارضة موقفهم فى الأربعينات من قضايا العدل الاجتماعى . لم تعد قضية التفاوت

---

* يود المحرر أن يوضح للقارىء أنه قد تردد بشأن نشر هذه المناقشة . ذلك أنها تتناول حقبة زمنية أحدث من الحقبة التاريخية موضوع الندوة ، كما أن وجهات النظر التى احتوتها [illegible] جاءت خارجة أصلا عن موضوع الندوة مما استوجب اختصارها عند نشر هذا الكتاب . ومع ذلك فقد كان تقدير المحرر أنه من الأفضل نشر هذه المناقشة للأسباب [illegible]

(١) إن الفرصة قد أتيحت لجميع وجهات النظر للتعبير عن نفسها شفويا بما فى ذلك رد الدكتور زكريا سليمان بيومى على وجهات النظر المخالفة لوجهة نظره . وهو ما لم يتوافر [illegible] الورقة المكتوبة التى لم يتح لوجهات نظر أخرى أن تعارضها كتابة .

(٢) إن [illegible] حول القضايا المعاصرة ربما كان من المفيد إطلاع جمهور القراء الأوسع عليه لتكون درايته أكبر بنوع الجدل الدائر فى صفوف فريق من المثقفين حول هذه القضايا .

(٣) إن ذلك سيوضح للقارىء مقدار الحدة المحتملة فى الجدال كلما اقتربت الفترة التاريخية التى نناقشها من وقتنا الراهن .

الطبقى وقضية الفقراء هى شاغلهم وإنما قضية تصفية الحساب السياسى مع عبد الناصر ومع مُجمل ما بناه وحققه من إصلاحات اجتماعية . وتظهر قضية أخرى فى السبعينات والثمانينات وهى قضية « الربا » . فى قضية « الربا » أيضاً تبدو أرضٌى موضوعية للصدام مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت في الستينات وحتى الثمانينات . ولكن حتى في هذه القضية نجد أيضاً ما نتصوره الصدام موقف في طرح هذه المسألة . فمهما تلونت رموز الصحوة الإسلامية من باقر الصدر إلى الغزالى والمودودى وسيد قطب وغيرهم نجد أن الملكية الفردية والسوق والعرض والطلب والعمل المأجور وانتزاع الربح هى وما يطرحونه . أى أنهم من حيث الأساس يتحدثون عن اقتصاد رأسمالى مهما تغلفه هذه المسحة الإصلاحية أو تلك .. كيف يمكن أن تتحدث عن اقتصاد رأسمالى وتخلصه من النتائج الضرورية المنطقية المترتبة عليه وأبسطها ضرورة دور البنوك في الوساطة بين الجمهور المودع والمستثمرين وما يترتب على هذا من عائد لابد من دفعه لرأس المال الموظف هنا ؟ ما معنى العائد المضمون لمن يستثمر أمواله بحيث يتساوى هذا العائد مع معدل الربح المتوسط ؟ هذا هو مايحدث من شركات توظيف الأموال الإسلامية .. العالم الإسلامى هو أكبر « مرابٍ » على وجه الأرض بمئات المليارات من الدولارات المودعة في الخارج . وهو أيضاً مستغرق في الاستغلال الربوى من قبل الدائنين من بلدان العالم الإسلامى . هذا جزء ، والجزء الآخر من هذه الأموال تعمل به هذه الشركات بدعوى اختلافها مع الاقتصاد الربوى القائم الآن . هذه الشركات بنشاطها الأساسى تبتعد عن المضاربة والمشاركة أى عن تنظيم الإنتاج عبر عملية الإنتاج نفسها . وهى تزعم ابتعادها عن الربا حيث الربا هو التجارة بالمال عندها .. لكن هذه الشركات وهذه البنوك عملياً مستغرقة في أنشطة المتاجرة والمرابحة والبيع والشراء وتعمل في مجال تجارة العملة وفي غير ذلك من ألوان الأنشطة التى لا تخرج عن شكل من الأشكال المستترة للربا .. لهذا كان صدامهم مع عبد الناصر دافعهم للابتعاد عن العدل الاجتماعى وصدامهم مع فترة الإنتاج الاقتصادى جوهرها الحقيقى هو استغراقهم في أنشطة ربوية . لكن ذلك لا ينبغى أن ينسينا مسألة هامة ، وهو أن علينا أن نبحث عن الأساس الموضوعى لأفكار الصحوة الإسلامية .

(٣) أ . جمال سليم :

أولاً ما علاقة موضوع الندوة بالموضوع الذى أثرته ؟ ثانياً تحدثت في ورقتك عن مسألة لجوء رجال الثورة للأزهر ، ماذا تعنى بذلك ؟ هل تعنى بأنهم عادوا إلى الدين ؟

(٤) أ . نبيل عبد الفتاح :

إن الحديث عن وحدة أيديولوجية بين نظام يوليو والإخوان المسلمين ، أنهما أنها يقومان على متغير تاريخى واحد ، هو أمر بالغ الغرابة ! صحيح أن هناك إشارات جنينية لدى حسن البنا حول الدوائر الثلاث قبل أن يطرحها عبد الناصر في فلسفة الثورة . ولكن ليس معنى ذلك أن هناك تطابقا بين أيديولوجية كلتا الحركتين . أحياناً ألاحظ أن منهجية الكتابة منهجية سردية تصف ولا تحلل . وأيضاً الحديث عن أيديولوجية دينية جاء مجملاً وهو أمر غير دقيق .. أى أيديولوجية تقصد وأى خطاب ؟ في الحركات الإسلامية هناك خطابات النسق المغلق مثلاً وهى تختلف عن التيار العام ، وهناك ملامح لخطاب إسلامى مختلف ظهر في السبعينات والثمانينات .

الحديث عن برنامج للتيار الإسلامى يعتبر كلاماً مجانياً وغير مسئول .. لماذا ؟ لأن القضية ليست قضية برنامج انتخابى .. إنما القضية هى البرنامج بالمعنى المعرفى للكلمة . وهذا غير موجود ولم تقدمه الحركات الإسلامية لا في مصر ولا في العالم العربى باستثناء تونس . النقطة التى تحدثت فيها عن الإقامة في السعودية وتأثيرها على الإنتاج الفكرى للإخوان المسلمين ، هذا في اعتقادى تعميم لأنهم كانوا سلفيين قبل أن يذهبوا إلى السعودية . وهذا ليس اتهاماً لأن الحركات الأخرى غير الإسلامية نستطيع أن نكتشف السلفية في تفكيرها أيضاً .

النقطة الأخيرة حول مسألة النظام الناصرى وعلاقته بالمؤسسة الأصولية ومحاولة احتوائها .. هذا يتم منذ محمد على . أما بالنسبة لحادثة المنشية فالتشكيك في الحوادث التاريخية أمر مطلوب ، ولكن لابد ألا تطلق عقب ذلك نوعاً من الأحكام المجانية في التفسير . وأيضاً ليس هناك في الورقة منهج ينتظم المادة التى تحويها في دراسة علاقة النظام السياسى المصرى في كل مرحلة بالتراث الدينى أو الجماعات الدينية الاعتراضية .

أما عن الطرق الصوفية فقد كانت هناك علاقة سيطرة وموقف رجال الصوفية الرسمية من النظام الناصرى كان معروفاً .

(٥) د . سليمان نسيم :

بالنسبة للأصول التاريخية لقيام حركة الإخوان وأهدافها ، هل كانت ردود فعل مثلاً لحركة الإرساليات الأجنبية ؟ ونحن نعلم أن البرلمان المصرى في تلك الفترة قرر التعليم الإلزامى كرد فعل لاتهام الإرساليات بأنها لها حركة مضادة ضد المجتمع المصرى . ثم أنها شخصية حسن البنا ؟ وما هى الأهداف التى كانت تهدف إليها هذه الحركة ؟ وهناك مجموعة من المواقف كنت أود أن أجد إجابة عنها . مثلاً موقف الإخوان من الوفد ، هل بالفعل حدث لقاء بين حسن البنا والنحاس وطلب النحاس من حسن البنا ألا يتدخل في سياسة المجتمع لأن للدين رجاله والسياسة لها رجالها ؟ وهل كان لذلك تأثير في مسار حركة الإخوان بعد ذلك ؟

السؤال الآخر : ما هو موقف الإخوان من الإنجليز والاحتلال ؟
هناك رواية تقول إنه كان هناك اتصال بين حسن الهضيبى ومستر « سمارت » سكرتير السفارة .. إلى أى حد هذه الرواية صحيحة ؟ وما هو مدلولها القومى ؟

وموقف الإخوان من إسماعيل صدقى حين وقف مصطفى مؤمن عام ١٩٤٦ وذكره في نص قرآنى .. وهو بذلك يشيد بشخصية كانت صاحبة مواقف ضد الاتجاه الشعبى .

وموقف الإخوان من الأقباط ، وقد سمعنا من فضيلة الشيخ عبد اللطيف الكومى أن حسن البنا اجتمع مع توفيق دوس ومع موريس فخرى عبد النور .. هذا الموقف كيف كانت امتداداته وما هى دلالته ونتائجه ؟

بعد ذلك هل كانت الجماعات الإسلامية الحالية تعتبر امتداداً للإخوان المسلمين أم أنها رد فعل للاضطهادات التى عانتها جماعة الإخوان ؟ ثم مدى ما يأخذ به الإخوان من اتجاه التطوير في خدمة المجتمع وفي خدمة القومية المصرية ؟ وعلى سبيل المثال موضوع التكفير والوقوف بالسلاح ضد من يعارضهم .. كل هذا في الواقع كنت أتمنى أن أسمع تفسيراً أيديولوجياً وتاريخياً له .

(٦) أ . إبراهيم غانـم :

أتفق مع الذين أخذوا ملاحظة شكلية على د . زكريا بخصوص خروج الدراسة عن الفترة الزمنية المحددة للندوة . ولكن أعتقد أيضاً أنه في مجال الدراسات التاريخية المتعلقة بالسياسة على وجه التحديد يلزم بعض التجاوز وبعض التسامح في امتداد هذه القضايا .

د . طه قال أنه عندما يدرس الحركة الإسلامية وفصائلها المختلفة ، يضع خطة عمل لتناولها من خلال أطروحاتها وسلوكياتها ومنطق فكرها . وأود هنا أن أضيف أن هناك الجانب الآخر والضرورى والمهم وهو موقف السلطة نفسها . وبخصوص موقف السلطة السياسية عندما أبحث الحركة السياسية الإسلامية سأجد أن هناك موقفين للسلطة الحاكمة ، الموقف الأول هو كيف تتصور أن يطبق الإسلام عند سلطة يوليو مثلاً .. والمستوى الآخر ما هى السياسات التى اتخذها الحاكم حيال التيارات الإسلامية في إطار الصراع السياسى على السلطة .. وبهذا الشكل أعتقد أن الخطة تكون كاملة منهجياً لتناول تاريخ تلك الحركة وعلاقتها بالسلطة . وتطبيقاً لهذه الخطة على ما حدث فسوف نجد أنه بالنسبة لسلطة عبد الناصر ورؤيتها للإسلام قد اتخذ عبد الناصر من الإسلام وسيلة لإضفاء الشرعية على بعض سياساته وكوارثه أيضاً من الاشتراكية إلى الهزيمة إلى غير ذلك .. أيضاً التفت إلى المؤسسات الدينية التى أوجدت بعد محمد على بفترة بسيطة ثم السادات أيضاً رفع شعار العلم والإيمان وشجع إحياء الموالد واهتم بالمناسبات الدينية المختلفة . النقطة الثانية هي موقف السلطة ذاتها من التيارات الإسلامية حيث تراوح موقفها ما بين التملق ومحاولة استخدام الجماعات الإسلامية سواء كانت في فترة عبد الناصر أو فترة السادات لحساب السلطة .. وكان الإسلاميون ضحايا في كل الحالات .. وسأحاول أن أجيب على سؤال طرحه العديد من السادة الزملاء حول علاقة هذه الورقة بموضوع وزمن الندوة .

أعتقد أن السياسات تتداخل ، فلا تنفصل سياسات الستينات مثلاً عن سياسات السبعينات وهكذا .. وفي جزء من الرسالة الجامعية للدكتورة هدى عبد الناصر قالت إن الإنجليز أعادوا الوفد عام ١٩٥٠ بسبب خشيتهم من انتشار التيار الدينى وتأكد الإنجليز من أن حزب الوفد هو الوحيد القادر على وضع حد للتعصب الدينى (ص ٢٤٨ من الرسالة) . واقتباس آخر .. فقد قالت في أحد خلاصاتها أن كتائب التحرير للإخوان المسلمين تمثل أعلى خطر على أمن القوات البريطانية وأمن النظام الحاكم . وأنا أؤكد في كلمة أخيرة أن النظام الحاكم في أفكاره لم يتغير و لم يكن هناك فرق بين نظام يوليو ونظام ما قبل الثورة . وأرجو أن توضع هذه النتائج في تفسير سياسات السلطة تجاه التيار الإسلامى .

(٧) أ . حماد إبراهيم :

ورقة الدكتور زكريا لا تمثل تأريخاً للاتجاهات الدينية بما يتضمنه هذا التأريخ من شقين أساسيين ، عرضه للوقائع والأحداث التى تمثل جوهر الصدام بين القوى الدينية وصانع القرار ، وتفسيره لهذه الأحداث بما يعكس رؤية المؤرخ التى هي من حقه . وإنما هذه الورقة تمثل وجهات نظر حول الاتجاهات الدينية في مصر في حقبتين تختلط فيهما الأحداث والرؤى والتفسيرات وتحتل وجهات النظر مكانة مركزية . وإزاء ذلك تتراجع الوقائع والأحداث بما يُعطى الباحث فرصة كبيرة للتفسير وفق هواه والذى يتعارض كثيراً مع ما تقضى به الأحداث ذاتها .

في هذا الإطار تبرز خطورة تطويع الواقع لخدمة الرؤية الذاتية . ويمكن ملاحظة ذلك على النحو التالى : أولاً تفسير الصدام بين الثورة والإخوان على أنه صراع على السلطة يعود إلى حاجة الثورة ذاتها إلى التخلص من الإخوان باعتبارهم القوة السياسية الكبيرة الموجودة في الساحة . ويتضمن هذا في رأيى مغالطة واضحة لأنه يخفى حقيقة الصدام حول قضايا متباينة في مقدمتها المسألة الاجتماعية وبصفة خاصة مشروع الإصلاح الزراعى ، ثانياً يقول الباحث إن عبد الناصر قد شرع في سلوك سياسة دينية تقوم على احتواء الأزهر كمؤسسة دينية حكومية . وهنا فإنه يحاول جاهداً أن يُسرب لنا إيحاءه المفضل بأن الأزهر منذ هذه اللحظة فقط قد أصيب بهذا المرض المعروف بالتبعية لجهاز الدولة . ولاشك أن هذا الموقف موقفٌ غير تاريخى إذا عدنا إلى بدايات الصدام بين محمد على وعمر مكرم وتحول المؤسسة الدينية فيما بعد لتصبح جزءاً من جهاز الدولة في مصر .

ثالثاً تفسير لجوء الثورة إلى الأزهر في إطار رغبتها في فرض السيطرة عليه يمثل تفسيراً أحادياً . فلماذا لا يفسر رجوع الثورة إلى الأزهر في إطار وعى قيادة الثورة بالدور التعبوى للإسلام في مواجهة قوى الإستعمار العالمى ؟ وموقف عبد الناصر وخطابه من على منبر الأزهر عام ١٩٥٦ يؤكد ذلك .

رابعاً ينظر الباحث إلى رد فعل الطبقة الدنيا من الشعب المؤيدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى اتخذتها الثورة بأنها انصياعٌ . والحق أننا لا نعرف شعباً يُساق بالضغط حتى يقبل حقوقه الطبيعية التى لم يكن دور الثورة سوى إعادتها إليه .

خامساً يتبنى الباحث مجموعة من المقولات التى لا يختلف فيها عن غيره ، وهى المقولات التى رُوج لها خارج مصر في حقبة عبد الناصر والسادات أيضاً حول ما يُسمى بالقومية العربية « الفاشلة » ، والوحدة السورية المصرية « الفاشلة » ، والدور المصرى في اليمن « الفاشل » .. وهذا هو نص كلام « كوبلاند » في كتاب لعبة الأمم الذى يقول « لم يكن عبد الناصر مؤمناً بدور مصر في اليمن ، وإنما كان حلم عبد الناصر تكوين إمبراطورية » !

ولاشك في أن هذه المقولات تتضمن مغالطات كثيرة الهدف منها هو قطع الطريق أمام أى تجربة لاستلهام تجربة عبد الناصر في مجال الاستقلال الوطنى ، وفي مجال التأكيد على العدالة الاجتماعية ، وفي مجال تعزيز الانتماء العربى لمصر ، وفي مجال القضاء على القوى الانعزالية التى تريد أن تبتعد بمصر عن دورها الريادى في المنطقة العربية .

سادساً يقول الباحث لقد تواءم موت عبد الناصر السياسى مع موته الفعلى فى عام ١٩٧٠ ، وأنا لا أعرف ما الذى يقصده بالمو.. هنا ومن أين جاء بهذا الحكم ؟ وما هى المعايير التى استند إليها فى القول بذلك ؟

سابعاً هناك اصطناع واضح للمعارضة بين الإسلام كطرف وبين عبد الناصر كطرف آخر لمجرد أنه كان هناك صدام بين عبد الناصر وبين الإخوان . فالباحث هنا يسلم بأن الإسلام والإخوان كيانٌ واحد ، وقد آثر السلامة فلم ينظر لتطور المجتمع الذى ينبغى أن يؤخذ معياراً . وأقسم بالله العظيم إننى ملتزم بالإسلام فكراً وسلوكاً ، ولكننى لا أعرف هل الانحياز إلى الأغلبية والإصلاح الزراعى والعدالة الاجتماعية فى مواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض والتأكيد على العزة والكرامة الوطنية فى مواجهة قوى الاستغلال الداخلى والاستعمار العالمى ، هل هذا يعارض الإسلام ؟ !

وأخيراً يقول الباحث إنه قد أصبح من الضرورى فى المقارنة بين الرئيس السادات والتيار الدينى أن يفتح أحدهما المجال للآخر وبهذا فإن « حادث المنصة كحادث المنشية كان ضرورة تاريخية » . وأنا لا أعرف كيف يسمح الباحث لنفسه بأن يوحد بين مصير شخصين يختلفان فى التوجه وفى علاقة كل منهما بالشعب وفى انحياز كل واحد منهما إلى طائفة شعبية معينة أو طبقة معينة وكذلك الاختلاف فى سياستهما الخارجية ، وذلك لمجرد أن ذلك لم يوافق هواه فى علاقة أى طرف منهما بالتيار الدينى !

(٨) أ . أحمد كامل :

فى العرض الخاص بالدكتور زكريا سليمان تحدث عن معارضة يسارية ، وبالمقابل توظيف الدينيين لصالح السلطة ، حيث جرت فى ذلك عدة إجراءات من السادات .

المسألة كلها نوع من التفسير المثالى الذى يُرجع الأمور إلى يسارية أو يمينية وعى الزعيم .. فبعد عام ١٩٥٢ كانت هناك مصادرة .. أو علاقة جدلية ما بين حركة عضوية وبين نخبة حاكمة .. كانت هناك مصادرة سياسية شاملة فى الستينات . ووجود اليساريين شديد الدلالة على عدم وجود معارضة يسارية بمعنى المصادرة على وجود حزب سياسى لطبقة عاملة . هناك بعد هزيمة ١٩٦٧ نهوض عفوى جماهيرى وسقوط هيبة النظام .. مظاهرات ١٩٦٨ ثم مظاهرات ١٩٧٢ (ومنسق هذه الندوة هو أحد رموزها) .. وقد جرى احتواء ومناورة واسعة تستخدم فيها تيارات تحمل لافتات ماركسية أو دينية .. إذن التفسير بقصة وجود معارضة يسارية هنا أعتقد أنه غير صحيح .

(٩) د . حسام عيسى :

سيدى الرئيس (المستشار طارق البشرى) أنا أعلم أنك من بُناة الجسور ، من بُناة الجسور بالمعنى الحقيقى للكلمة ، بين تيارات الفكر فى مصر . ولكننى لم أفهم على الإطلاق تدخل د . زكريا سليمان بيومى فى هذه الندوة ، ولم أفهم علاقته بها ، ولم أفهم حتى علاقته بالإطار العام الذى وضعه د . أحمد عبد الله وهو محاولة بناء الجسور من خلال كتابة حقيقية وموضوعية للتاريخ لأنه كما يقال إن أول شىء لكى تتكون أمة هو أن تتوحد حول حد أدنى من المفهوم لتاريخها ولرموزها التاريخية وإذا لم يكن هذا التوحد فلا أمل فى لقاء أو حوار ! ولقد سألت من هو د . زكريا سليمان بيومى — للأسف إننى لم أكن أعرفه — فقالوا إنه من السلفيين الجدد ، وأنا اعلم أنه لابد إن كان بهذه الصفة أن يكون من بُناة الجسور . ولن أدخل فى هذا الموضوع حتى لا تتحول الندوة إلى ندوة سياسية حول مضمون الدعوة الإسلامية ، أو ما هى علاقة الناصرية بالحركة الإسلامية أو بمفهوم الإسلامى الحضارى فهذا ليس موضوع الندوة . هذا يمكن أن يكون عنوان ندوة أخرى نتحدث فيها ، إنما نحن أتيناها لنتكلم عن الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ .. ولن نرد على ماقاله د . زكريا سليمان فى هذه الندوة لأنه خارج عن الإطار العام للندوة .

الموضوع الآن — وأرجو ألا يغضب لأنه لا حياء فى العلم — أن ماقاله د . زكريا لا فائدة منه إلا إذا كان يقصد أن يعطينا نموذجا لعدم الموضوعية فى كتابة التاريخ ، وهذا يكون شيئا جيدا للغاية لأنه أعطى لنا نموذجاً مجسداً لما لا ينبغى أن يكون . هذا

السرد الصحفى « الحدوتى » للتاريخ ينبغى أن يقف لأن علينا أن نلتزم بحد أدنى فى فهم التاريخ ، حتى لا يأتى أحد ويسفه من « سعد زغلول » أو آخر يسفه من قيمة زعيم عظيم وجليل مثل « جمال عبد الناصر » . أنا ناصرى ، ولا أسمح بهذا التسفيه فى الحديث عن زعيم مثل سعد زغلول أو زعيم مثل عبد الناصر ، لأننا إذا لم نتفق على حد أدنى من رموزنا القومية فلا أمل ياسيادة الرئيس فى أن تكون مصر وطناً لسعادتنا المشتركة كما يقول الشيخ رفاعة !

١٠ ــ أ . على فهمــى :

هو يقول « اتجاهات دينية » . ماذا يعنى ذلك ؟ « جماعات دينية » ؟ ربما ، ولكن اتجاهات دينية لا تعنى شيئا .. ولذلك أنصحه بمراجعة العنوان لأنه خطأ !

نقطة أخرى على هامش ما سمعت .. عادة ما يُفهم من كتابات البعض شىء من اللوم يتفاوت فى شدته من درجة إلى أخرى للسلطة الثورية فى مصر بعد عام ١٩٥٢ لتصديها العنيف ضد جماعة الإخوان المسلمين .

سلطة ثورية تجسد أحلام طبقات كادحة وقد التف الناس حولها منذ الوهلة الأولى ــ وأنا كنت منهم عندما كنت طالبا فى الجامعة ــ ثم جماعة ذات طابع دينى شكلى ، وتتستر على تنظيم سرى مسلح لا يسيطر عليه مرشد الجماعة ، ويرتكبون إرهابا عنيفا ومسلحا ، وأى سلطة فى العالم حتى فى أكثر النظم الديمقراطية عراقة لابد أن تتصدى لها بقوة وبالطبع أنا ضد التعذيب إذا كان هناك حوادث تعذيب فى المعتقلات أو خروج على القانون ، ولكن فى أى مكان فى العالم إذا قام تنظيم سرى مُسلح بمحاولة اغتيالات أو عمليات إرهابية فبالطبع لابد أن تتصدى له الدولة . ونبرة التعاطف مع التنظيم السرى (الإرهابى) للإخوان المسلمين ، ونبرة اللوم التى تصل أحياناً إلى حد الإدانة للنظام الثورى بسبب تصفيته للإخوان المسلمين ، هى مسائل تحتاج إلى وقفة وتأمل .

١١ ــ د . محمود متولى :

اسمحوا لى أولاً أن أرفض كلام د . حسام عيسى رفضاً قاطعاً ، فهذه الندوة العلمية لا تحتمل أن نتبادل كلمات علمونا فى أبجديات المنهج ألا نقولها . ثم إن التاريخ يمكن أن يتناول أحداث الأمس لأن سياسة اليوم هى تاريخ الغد وبالتالى لابد أن نفهم أن من حق المؤرخ مادام يلتزم بالموضوعية أن يمسك بتلابيب مجموعة من دراسات التاريخ مادامت لديه الوثائق التى تجعله قادراً على الوصول إلى الحقيقة النسبية .

ليس دفاعاً عن د . ذكريا سليمان .. لكنه عندما تقدم بموضوعه كانت هناك لجنة تنظيمية قبلت الموضوع ، وهذه مسئوليتها ولا ذنب للدكتور زكريا حتى نطلب محاكمته الآن . بل يجب أن نحاكم ما جاء فى أقواله إن كانت تستحق المحاكمة . وأرجو أن نفهم أن أزمة المثقفين فى مصر أننا غير قادرين حتى الآن على مواصلة الحوار بأسلوب يجعلنا نتقبل الهزيمة عندما نقتنع أو نرفض هذه الهزيمة عندما لا نقتنع .. هذه قضية أساسية لأننا أولاً وأخيراً أبناء وطن واحد .

بلاشك أنا من « الشباب » الذين تربوا بمجانية التعليم فى أثناء حكم الثورة وأنا قد تشربت الكثير من مبادىء هذه الثورة ، وأقول أن خطأ عبد الناصر فى التعامل مع الجماعات الإسلامية يعود إلى ثلاثة أمور :

أولاً : الذين أحاطوا بعبد الناصر .

ثانياً : عدم فهم التيار الدينى لعبد الناصر وشخصيته .

ثالثاً : يجب أن نعود للتاريخ لنقول إن أول تنظيم مسلح تشكل بشكل رئيسى وضم تيارات الضباط الأحرار ــ بمن فيهم خالد محى الدين وأنور السادات وجمال عبد الناصر ــ كان تيار « محمود لبيب » . وهو « رائد » استطاع أن يكون هذا التيار داخل القوات المسلحة . لكن عبد الناصر بفكرة السياسى ، رأى أن يبعد هذا التيار عن كل التيارات السياسية فأبعد عبد المنعم عبد الرءوف لإصراره على أن يظل مرتبطاً بالإخوان .. هذه واحدة .

النقطة الثانية .. لا يجوز للدكتور زكريا أن يتكلم عن شكل من أشكال التشكيك ويحاول أن يضعه فى سياق الحقيقة التاريخية ، وحتى الآن لا نملك الوثائق التي تحسم قضية « حادث المنشية » هل كان حقيقة أم مدبراً ؟

وهناك روايات عن « محمود عبد اللطيف » الذى اتهم فى هذه القضية تقول إنه كان مع أحد أعضاء الإخوان المسلمين وهو من المنيا وكان له مولود صغير أرسل خطابا وكان هذا الخطاب قد أُرسل مع أحد الشيوعيين المسجونين فى نفس السجن وقيل إن الخطاب فُقد فى القطار .. وكلام كثير لا يمكن أن يركن إليه المؤرخ الموضوعى . وكل ما أريد أن أقوله أن « السادات » هو الذى استثمر التيار الدينى ليس لخدمة الوطن ولكن ليضرب الناصرية .

النقطة الأخرى .. أن إصلاح الأزهر لا يعنى بالضرورة احتواءه أو تطويعه .

أما عن « السلطة » فإنها لا تعنى التأخر أو الجمود . ولقد قرأت كلمة للدكتور زكى نجيب محمود عن « سماسرة العلماء » ، ويتضح من القاموس أن كلمة « سمسرة » تعنى تعمقا وفهما حقيقيا للعلم ! .

١٢ ــ د . صلاح عبد المتعال :

أتفق مع د . حسام فى مسألة الحد الأدنى الذى يجب أن يتفق عليه جميع الفرقاء من المثقفين ، لأن قضية التحرر الوطنى من التبعية السياسية والاقتصادية لا خلاف عليها على الإطلاق . إنما إذا اختلفنا فى الوسائل فلنختلف فيها فيما بعد ، ولا نفعل كما فعل فُرقاء الحركة الفلسطينية الذين يتقاتلون حول نظام الحكم بعد التحرير !! وعلى هذا القياس نرى أن يكون هناك حد أدنى نتفق عليه . ولحسن الحظ أن الإخوان وتنظيم الضباط الأحرار كان بينهما اتفاق على الحد الأدنى حول فكرة تحرير مصر .

بالنسبة للحديث حول التنظيمات المسلحة لبعض الفرق .. فهذه مسألة شائعة . لكن سؤالى للدكتور زكريا باعتباره قد درس هذا الموضوع دراسة أكاديمية وتاريخية هو : هل كان فى سياسة الإخوان مشروع للقيام بثورة سياسية تبدأ بانقلاب أم ببرنامج إصلاحى يؤدى إلى ثورة اجتماعية فى النهاية ؟ فلو كان الصراع بين الإخوان وبين الضباط فى بداية الثورة محدداً حول السلطة لكان الصراع قد حُسم لصالح الإخوان بعملية حسابية بسيطة . ولكن كانت هناك عملية تأجيل للصراع كما تُنبئنا بعض أحداث التاريخ .

وهناك ملاحظة أبداها د . طه عبد العليم حول أن العدل الاجتماعى ليس خصوصية إسلامية ولكن خصوصية لكل الأديان الوضعية وغير الوضعية وحتى النُظم البشرية .. والواقع أن هذا مفهوم « للعدل الاجتماعى الإنسانى » . وإذا أخذ الإسلام بهذا المفهوم فهو نقطة له وليست ضده . ولكن هناك تغير بين عدل وآخر ، ففى الإطار الدينى يكون العدل وفق محكين .. محك دُنيوى ، وهو أن يكون هناك نظام يحكم عملية العدل وفيها نجد نظاما قانونيا وتشريعيا . وفى نفس الوقت هناك علاقة بين العبد وربه والعقوبة السماوية إذا ما استطاع أن يهرب من العقوبة البشرية .

النقطة الأخرى حول « الربا » هناك فى الحقيقة نقطة منهجية .. نحن نناظر بين نمط إسلامى حقيقى وتطبيقات معينة .

وإذا كانت هناك تطبيقات فاسدة فليس هذا دليلا على فساد المبدأ ذاته . وهذه مسألة يمكن أن نطبقها على أى مذهب من المذاهب السياسية والاقتصادية .

النقطة الأخيرة .. حول ما قاله أحد الزملاء عن غياب برنامج علمى للجماعات الدينية .. وهذا الزعم قد عقبت عليه على أساس أن هذه المسألة غير ضرورية الآن وسط هذا الصراع ، فالبرنامج العلمى يحتاج إلى بيانات دقيقة وبحوث علمية .. ولكن إذا كانت هناك سياسات عامة لتوضيح الرؤية فلا بأس .

ورد د . زكريا سليمان بيومى على التعقيبات :

بداية هناك قاسم مشترك فى أغلب الأسئلة عن علاقة هذا البحث بموضوع الندوة . وبالقطع فى الورقة التى بين أيديكم ــ لأن الوقت لم يسعفنى هنا ــ الحديث عن أثر العلاقة بين التيار الدينى والنظام السياسى على المؤلفات التى صدرت من قبل الاتجاه الدينى

أو بإيحاء من النظام السياسى ، وتناول التيار الدينى قبل عام ١٩٥٢ .. هذا موجود فى الورقة عن الفترة الناصرية ، والفترة الساداتية .

يقول البعض إن هناك تشابها بين فكر التيار الدينى وفكر الضباط الأحرار من حيث إن كليهما يقوم على فكرة القائد والطاعة المطلقة ولا يمكن اشتراك هذين التيارين فى جبهة واحدة أو عمل سياسى واحد . وأرد على الأستاذ حماد إبراهيم فأقول له « أقسم بالله » أننى من الذين استفادوا بالانحيازات الاجتماعية والاقتصادية فى الفترة الناصرية . ولولا استفادتى لما كنت متحدثا الآن ولكنت « بجلباب أزرق » كوالدى فى ريف مصر . وأننى فى الجانب الذاتى الذى لا أحكمه حين أكتب كتابة أكاديمية أتأثر بذلك كثيرا . لكن هل معنى ذلك حين نتصدى لقضية تاريخية أن تُحكم فيها الذات كلية ؟ أم نهمل بعض القضايا إيمانا منا بأن هناك قضايا لها الأولوية والغلبة فى هذا الشأن ؟ هذا شيء . ومن ناحية أخرى اعترض الأستاذ حماد على عبارة أن « عبد الناصر قد تواءم موته الفعلى مع موته السياسى عام ١٩٧٠ » . ولو كان قد دقق وهو يقرأ الورقة لعرف أننى أقول إن هذه العبارة جاءت على ألسنة البعض ، والفقرة التالية لها مباشرة قلت فيها « إن أصحاب هذا الرأى قد تحاملوا كثيرا على التجربة الناصرية وعلى عبد الناصر نفسه » .

وانتقل لما قال د . حسام عيسى .. الذى اتهمنى بأننى أحاول أن أسفه قيمة عبد الناصر ! وهذا مالم أحاوله أبداً ولن يكون . لكن إذا كان ما كتبته فى عُجالة وأيضاً ما قدمته للندوة فى عُجالة هو موضوع كتاب سيصدر فى الأسابيع القادمة إن شاء الله فله أن يقرأ هذا بالتفصيل ويقوم بالرد علىّ . لكن أن أكون خارج الموضوعية التى يراها هو فأنا أوافق على أننى خارج موضوعيته ! ولى أصدقاء « ناصريون » كثيرون ولم أرى واحدا فيهم مال إلى الشتائم والسباب أبداً . ومن منطلق إسلامى أيضاً التزاماً وفكراً أقول له شكراً !

ردى على د . صلاح عبد المتعال إن برنامج الإخوان المسلمين لم يكن وارداً فيه نصاً أنهم سوف يقومون بثورة ، وبالتالى لم تكن لهم رؤى إصلاحية معروضة . لكن حين قامت أفكار الثورة بين الضباط الأحرار ، والذين كان البعض منهم أو الأغلبية فى فترة من الفترات على صلة بجماعة الإخوان ، فقد أيدوا اتجاهاتهم إلى الثورة . وكان الإخوان على علم بتوقيت قيام الثورة قبل قيامها ، وكانوا يمثلون « ظهيراً » مؤيداً فيما أوكل إليهم من قبل الضباط لتأمين قيام الثورة .

أعود إلى نقطة هامة فى ردى على الأستاذ حماد إبراهيم .. لقد حصرت سيادتك الصراع بين الاتجاهات الدينية وعبد الناصر فى مسألة الصراع حول التأميم والإصلاح الزراعى وتحديد الملكية .. أولاً لم يعترض الإخوان على تحديد الملكية ولكن كان الاعتراض على « حجم » التحديد .. هذه واحدة . ثانيا إن هذا كان جزءاً من كُلٍ فى قضايا خلافية واعتراضية بين الإخوان ونظام عبد الناصر . ثم أليس من الموضوعية أن نتناول موقفا لشريحة اجتماعية أو اتجاه فكرى يمثل قطاعا من الناس ؟ هل مهمة رجل التاريخ أن يُهمل هذا القطاع من الناس لمجرد خوفه من الاتهام من قبل التيارات الأخرى بأنه « سلفىٌ جديد » أو بأنه « رجعى متخلف » وخارج عن الموضوعية وغيره ؟ هل نهمل هذه الشريحة لمجرد أننا نختلف مع منهج الموضوعية عند « فُلان أو علان » ؟ هذه الشريحة تُعبر عن اتجاه له احترامه .. وأخلاقياً وللرؤية البعيدة من كافة الزوايا ، هل من الصحيح أن نهمل هذا الاتجاه سمعاً وطاعة لأصحاب الاتجاهات الأخرى ؟ سبحان الله !!

مـلاحـق

(١) المنظمون .
(٢) المشاركون .
(٣) التوصيات .

(٢)

نــــدوة

الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ــ ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس ــ ٣ سبتمبر ١٩٨٧

المنظــمــون

عن قسم التاريخ بجامعة القاهرة :

د . رءوف عباس

رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة

عن المعهد الهولندي بالقاهرة :

ماريس فير خالج

ريانا تاميس

يوست فورمولين

يوست فورسولين

عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية :

أ . السيد يس

المشرف على برنامج التاريخ الاجتماعى بالمركز

عن قسم الدراسات العربية بجامعة امستردام :

د . رودلف بيترس

رول ماير

رول ماير

برتوس هندريكس

منســق النــدوة :

د . أحمد عبد الله

الفريق المعــاون :

أحمد أنور

سعيد عكاشة

صبرى خلف

صلاح فوزى

عصام الكومى

وجيه جورج

(٢)

المشـاركـون

في ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ــ ١٩٥٢
القاهرة ٣١ أغسطس ــ ٣ سبتمبر ١٩٨٧

(١) المشاركون المصريون

أ ــ المشاركون بتقديم أوراق مكتوبة (بالترتيب الأبجدي)

١) أ. أحمد صادق سعد
(كاتب)
ــ ٣ شارع مهيب قاسم متفرع من شارع المطافىء
ألماظة ــ القاهرة

٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ ــ جامعة عين شمس)
ــ ١٨ شارع الشهيد محمد حسونة ــ تريومف
مصر الجديدة ــ القاهرة

٣) د. أحمد عبد الله
(خبير علوم سياسية)
ــ عين الصيرة
١٠/٢/١٣٦ القاهرة

٤) د. أنور عبد الملك
(مفكر وعالم اجتماع سياسى)
CNRS, 54 Bld Raspail —
75006 Paris, France

٥) أ. بشير السباعي
(كاتب ومترجم ــ مصلحة الاستعلامات)
ــ ٢٨ شارع مصر والسودان ــ خشبة باشا
نصر الدين الهرم ــ القاهرة

٦) أ. جمال سليم
(صحفى ومؤرخ ــ روزاليوسف)
ــ فيلا ١٦ شارع محمد حافظ
مدينة الضباط ــ الدقي ــ الجيزة

٧) د. زكريا سليمان بيومى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنصورة)
ــ ٥٩ شارع عبد الحميد الديب
الخلفاوي ــ شبرا ــ القاهرة

٨) د. سليمان نسيم
(أستاذ تربية جامعة حلوان)
ــ ١١ شارع علي بك النجار
شبرا ــ القاهرة

٩) د. سيد عشماوي
(أستاذ تاريخ)
ــ ٢ شارع زينهم الجديد ــ نهاية شارع
زين العابدين ــ السيدة زينب ــ القاهرة

١٠) أ. طه سعد عثمان
(عامل ونقابى ومؤرخ عمالى)
ــ ١٩ شارع الروكي ــ عزبة عثمان
شبرا الخيمة

١١) د. طه عبد العليم طه
(خبير اقتصادى بمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)
ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام ــ شارع الجلاء ــ القاهرة

١٢) د. عاصم الدسوقى
(مؤرخ وأستاذ تاريخ ــ عميد آداب سوهاج ــ
جامعةأسيوط)
ــ ٣ شارع شاهين شقة ٤
العجوزة ــ الجيزة

١٣) د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
(مؤرخ وأستاذ تاريخ — وكيل كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر)

— كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر
مدينة نصر — القاهرة

١٤) د . عبد العظيم رمضان
(مؤرخ وأستاذ تاريخ جامعة المنوفية)

— ١٢ شارع نخلة المطيعي
مصر الجديدة — القاهرة

١٥) أ . عـزة وهبي
(باحثة سياسية بمجلس الشعب)

— ٥٤ شارع كمال عمران
المتفرع من شارع انس بن مالك ، شقة ٣
المهندسين — القاهرة

١٦) أ . عطية الصرفي
(عامل ونقابي ومؤرخ عمالي)

— شارع أحمد راتب
خلف عمارة عطاش ميت غمر

١٧) أ . علي فهمي
(مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)

— المركز القومي للبحوث الاجتماعية
ميدان ابن خلدون — بريد الزمالك
القاهـرة

١٨) د . عواطف عبد الرحمن
(أستاذ صحافة ووكيل كلية الإعلام)

— كلية الإعلام
جامعة القاهرة

١٩) أ . نبيل عبد الفتاح
(خبير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام)

— مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهـرام
شارع الجلاء — القاهرة

٢٠) د . نجوى خليل
(خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية)

— ٨ ميدان الجمهورية المتحدة
ميدان الضباط — الدقي — القاهرة

٢١) د . يونان رزق
(مؤرخ وأستاذ تاريخ بجامعة عين شمس)

— كلية البنات
جامعة عين شمس — القاهرة

ب — المشاركون في جلسة الافتتاح ورؤساء جلسات العمل
(غير المذكورين أعلاه — بترتيب الكلمات والجلسات)

١) د . محمد جمال الدين المسدي — أستاذ بقسم التاريخ — جامعة القاهرة
٢) أ . فتحي رضوان — المحامي والسياسي المعروف
٣) د . عبد العزيز نوار — عميد كلية الآداب — جامعة عين شمس
٤) أ . لمعي المطيعي — الهيئة المصرية العامة للكتاب
٥) أ . حسن حافظ — عضو مجلس الشعب السابق
٦) د . حسام عيسى — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس
٧) المستشار / طارق البشري — المؤرخ المعروف

(٣) المشاركون الأجانب :

1) Dr. Joel Beinin
د . جول بينين
Dep. of History
Stanford University
Stanford
California 94305 - 2024
USA

2) Drs. Bertus Hendriks
برتوس هيندركس
Anthropological Sociological Centre
EUROMED
Oudezijds Achterburgwal 185
1012 DK Amsterdam
Netherlands

3) Dr. Enid Hill
د . اينيد هيل
Dep. of Political Science
American University in Cairo
Sh. Qasr al-Aini
Cairo

4) Dr. Gudrun Krämer
د . جودرون كرامر
Stiftung Wissenschaft und Politik
Schwindstrasse 32
800 München 40
BRD

5) Dr. Johan Meuleman
د . يوهان موللمان
INES en sciences économiques
05000 Batna
Algeria

6) Drs. Roel Meijer
رول مايــر
Linnaeusparkweg 130
1098 El Amsterdam
Netherlands

7) Dr. Rudolph Peters
د . رودلف بيترس
IMNO, University of Amsterdam
Spuistraat 134
1012 VB Amsterdam
Netherlands

8) Dr. Marsha Posusney
د . مارشا بوسيسني
3 Sh. al-Hadiqa
Garden City
Cairo

9) Dr. Donald Reid
د . دونالد ريد
Dep. of History
Georgia State University
Atlanta, GA 30303
USA

10) Drs. Rianne Tamis
ريانا تاميس
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo

11) Marlies Weyergang, M.A.
مارليس فير خانج
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo

12) Djuke Poppinga
ديوكه بوبنغا
Netherlands Institute of Archaeology
and Arabic Studies
1 Sh. Mahmud Azmi, Zamalek
Cairo

(٣) المشاركون في المناقشات (غير ٢٦ مشاركاً مذكورين أعلاه ـــ بترتيب الكلمات) :

الاسم	الصفة
١) د . محمود متولى	أستاذ ورئيس قسم التاريخ بجامعة المنيا
٢) د . كريمة كريم	أستاذ اقتصاد بجامعة الأزهر
٣) أ . عبد اللطيف الكومى	عالم أزهرى وشيخ المعهد الدينى بالخليفة
٤) أ . أحمد ثابت	مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة
٥) أ . آمال سعد	صحيفة وطالبة دراسات عليا بكلية الإعلام
٦) د . جهاد عودة	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
٧) أ . على نجيب	مهندس بالإسكندرية
٨) د . محمد مندور	طبيب ومدير مستشفى مصر
٩) د . صلاح عبد المتعال	مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعى والجنائية
١٠) أ . شريف يونس	خريج آداب قسم التاريخ
١١) أ . حسنين توفيق إبراهيم	مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة القاهرة
١٢) أ . إبراهيم البيومى غانم	باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٣) د . طلعت رمضان	أستاذ تاريخ بجامعة المنصورة
١٤) أ . أحمد كامل	محامى
١٥) د . وليم سليمان	مستشار سابق بمجلس الدولة وكاتب
١٦) د . زكى البحيرى	استاذ تاريخ بجامعة المنصورة
١٧) أ . جمال زهران	باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
١٨) أ . حماد إبراهيم	مدرس مساعد بكلية الإعلام بجامعة القاهرة
١٩) أ . فتحية محمود	باحثة
٢٠) د . هدى جمال عبد الناصر	مدرس علوم سياسية بجامعة القاهرة
٢١) د . وجيه شحيق	مدرس تاريخ بآداب القاهرة
٢٢) د . محمود عبد الفضيل	أستاذ إقتصاد بجامعة القاهرة
٢٣) أ . هشام عبد الغفار	كلية الإعلام
٢٤) أ . الحبيب مسعود	جغرافى من تونس
٢٥) د . محمد محمد الجوادى	طبيب وأستاذ بجامعة الزقازيق مدير مركز الإعلام والنشر العلمى
٢٦) د . صلاح العقاد	أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس
٢٧) د . عبد الخالق لاشين	أستاذ تاريخ بجامعة عين شمس
٢٨) أ . عادل شعبان	باحث اجتماعى وطالب دراسات عليا
٢٩) أ . سهير اسكندر	باحثة بمصلحة الاستعلامات
٣٠) أ . سعد زهران	كاتـــب
٣١) أ . محمد شومان	باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
٣٢) أ . السيد شحم	صحفى بجريدة الجمهورية
٣٣) أ . محمد هاشم	باحـــث
٣٤) أ . وائل فاروق	طالب هندسة

(٣)

توصيـــات

ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ ــ ١٩٥٢
القاهرة ٨/٣١ ــ ١٩٨٧/٩/٣

أولاً : إصدار الأعمال الكاملة للندوة في كتاب تتولى نشره الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ثانياً : دعوة مجلس الوزراء للشروع في تبنى مشروع تأسيس « الأرشيف التاريخى القومي » لحفظ كافة الوثائق التاريخية ووثائق الدولة التي يتم اتاحة الإطلاع عليها للباحثين .

ثالثاً : دعوة الأجهزة الرسمية والشعبية لدعم إمكانيات ونشاط « مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر » وكذلك « الجمعية التاريخية » .

رابعاً : دعوة المؤرخين والأكاديميين لتكوين هيئة لدراسة منهجية الكتابة التاريخية وضبط المصطلحات المستخدمة فيها .

خامساً : الإهتمام بالتاريخ البرلماني من خلال تأسيس « مركز للدراسات البرلمانية » التاريخية والمعاصرة .

سادساً : عقد ندوة أخرى خلال سنتين حول تاريخ الفترة التالية لعام ١٩٥٢ .

سابعاً : مناشدة كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وكتاب وصحفيين وسياسيين وكاتبى مذكرات تحرى الدقة والأمانة فيما يكتبون حول تاريخ البلاد وعدم الزج بهذا التاريخ في معارك سياسية تفتح باب المغالطات وسوء استخدام التاريخ .

منسق الندوة
د . أحمد عبد الله

المحتويـــات

سلسلة الكتب المشتركة الصادرة بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة .

١ - الإسلام والإستعمار
تأليف : رودلف بيترز

٢ - الإبداع الأدبي عند يوسف إدريس
تأليف : ب . م . كربر شوك
ترجمة : رفعت سلام .

٣ - الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦ - ١٩٥٢
تأليف : رول ماير
ترجمة : أحمد صادق سعد

٤ - تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي
أعمال ندوة « الإلتزام والموضوعية في تاريخ مصر المعاصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ »
المحرر : د . أحمد عبد الله .

تم التجهيز بالدار العربية للطباعة والنشر
ت : ٣٤٨١٠٦٨

رقم الإيداع : ٢٣٤٦ / ٨٨

طبع بدار المدينة المنورة .
القاهرة ١١٤ ش مجلس الشعب ت : ٣٩٠١٠٣٠

قالوا عن الندوة

☐ « عمقت الندوة الإحساس الجاد والعنيف بأزمة الكتابة التاريخية » **المصور ١٨/١٢/١٩٨٧**

☐ « غالب العروض الصحفية للندوة اتسمت بالتبسيط المخل والاجتزاء الشديد... وهو أمر يجافي الأمانة الصحفية والعلمية » **السياسة الدولية ــ أكتوبر ١٩٨٧** .

☐ « للوهلة الأولى أستبشرنا خيراً بصفوة المؤرخين والسياسين.. ولكن ماهى إلا ساعات حتى ثارت الخلافات بين المؤرخين » **الهلال ــ أكتوبر ١٩٨٧**

☐ « حدث فكري بالغ الأهمية ولابد من تكراره » **السيد يسن (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)** .

☐ « هاتف التاريخ لم يكن هو الذي نادى المشتركين في الندوة واستنفر غيرتهم » **خالد محمد خالد ــ الوفد ٨/١٠/١٩٨٧** .

☐ « ندوة علمية تحولت إلى محاكمة سياسية ... نحن في أشد الحاجة إلى مايحرك الماء الراكد.. » **فتحي رضوان ــ العرب (لندن)** ، **٢٨/٩/١٩٨٧** .

☐ « نستطيع القول أنها ندوة جسور بين الأجيال وبين المدارس الفكرية وبين الميول السياسية المختلفة » **السيد شحم ــ الجمهورية ٨/٩/١٩٨٧** .

☐ « أول ندوة من نوعها في السنوات الأخيرة » **عماد الغزالي ــ الوفد ٧/٩/١٩٨٧** .

☐ « رغم الحرائق الصغيرة أكدت الندوة ان جيلا جديدا مصر على جر الحياة السياسية والفكرية إلى إطار العقل .. لقد حركت ندوة صغيرة أكاديمية بحيرة الحياة الفكرية والسياسية وهذه هى طبيعة العمل الجاد » **يسري حسني ــ العرب (لندن)** ، **٢٤/٩/١٩٨٧** .

☐ « نعتبر الندوة من أهم الندوات التي شهدتها الأوساط الثقافية والأكاديمية .. حيث تتميز أوراقها بجدية نادرة » **حماد إبراهيم ــ صوت العرب ٢٠/٩/١٩٨٧** .

☐ « أثبتت الندوة أن التاريخ مازال يمثل أكبر ميادين الصراع بين القوى السياسية المتصارعة في مصر » **د . عبد العظيم رمضان ــ الوفد ٧/٩/١٩٨٧** .

☐ « نتمنى أن تصبح الندوة إنذاراً أخيراً لكل من يعبث بتاريخ مصر » **المصور ــ ١١/٩/١٩٨٧** .

☐ « يحسب لها أنها لم تقع تحت سحر وتأثير الدال ثم النقطة بعدها .. وحاولت بقدر الإمكان ألاتكون ندوة من ندوات تحصيل الحاصل أو ندوات الوجاهة » **يوسف القعيد وعبد الرحمن البدري ــ المصور ١١/٩/١٩٨٧** .

☐ « كل مانرجوه أن تتاح لهذه الدراسات والبحوث والمناقشات التي تضمنتها الندوة أن ترى النور وليس أمراً صعباً أن تطبع في كتاب يعتمد عليه الدارسون والمهتمون بتاريخ مصر » **جريدة وطني ــ ٦/٩/١٩٨٧** .

في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر والمليئة بالمتغيرات ، طرح مفكرو مصر ومؤرخوها مواقفهم وتصوراتهم عن أحداث تاريخ الوطن وزعمائه كانت مساهمتهم قيمة وضرورية ، وبالتالي لايسعنا إلاّ أن نساهم معهم في هذا الجهد المخلص بنشر ماكتبوه وقالوه ليصبح وثيقة تاريخية .

الناشران



دار شهدي للنشر